

# حاشية الشهاب

المسماة

عناية القاضي وكفاية الراضي

للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عثمان الخفاجي

المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

على

## تفسير البيضاوي

الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد

المتوفى ٦٩١ هـ

ضبطه وشرح آياته وأحاديثه

الشيخ عبد الرزاق المهدي

الجزء التاسع

المحتوى:

من أول سورة النجم - إلى آخر سورة الناس

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

## جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تفصيل الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر. أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©  
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت  
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ ( ١ ٩٦١ )  
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon



## سورة والنجم

مكية، وآيها إحدى أو ثنتان وستون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ أقسم بجنس النجوم أو الثريا فإنه غلب فيه إذا غرب أو انتثر يوم القيامة أو انقض أو طلع فإنه يقال: هوى هويماً بالفتح إذا سقط، وغرب، وهو بالضم إذا

## سورة النجم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) على الإطلاق، وقيل: بعضها مدني كما في الإتيان، وقوله: إحدى الخ الاختلاف في قوله: إلا الحياة الدنيا الخ، وقوله: أقسم بجنس النجوم الخ إشارة إلى أن أصل النجم اسم جنس لكل كوكب، ثم صار علماً بالغلبة للثريا، وقدم العموم لأنه الأصل في الوضع، وقوله: فإنه أي النجم، وهو مذكر، ولو كان بمعنى الثريا ولذا ذكر قوله: فيه لمشاكلته، وجرياً على ظاهره، وكان حقه أن يقول فيها. قوله: (إذا غرب) تفسير لقوله: إذا هوى، وقد اختلفوا في متعلق إذا فقيل متعلق بأقسم المقدر، وأورد عليه أنه إنشاء والأفعال الإنشائية كلها دالة وضماً على الحال، وإذا للاستقبال فكيف يتلاقيان حتى قيل إن الزمخشري رجح عنه، وجعله متعلقاً بمصدر محذوف تقديره، وهوى النجم إذا هوى، وقيل: إذا جردت لمجرد الوقت لاستواء الحال، والاستقبال عنده تعالى، وقيل: إنه متعلق بعامل هو حال من النجم، وأورد عليه أن الزمان لا يكون خبراً، ولا حالاً عن اسم جثة كما هنا، وأن المستقبل كيف يكون حالاً إلا أن تكون مقدرة أو تجرد إذ المطلق الوقت كما يقال بصحة الحالية إذا أفادت معنى معتداً به فليس ممنوعاً على الإطلاق كما ذكره النحاة أو النجم لتغيره طلوعاً وغروباً أشبه الحدث كما يقال الورد في أيار، وقد اختار في المغني تعلقها بالقسم، وأنها معه للحال خارجة عن الاستقبال، وسيأتي تتمته إن شاء الله تعالى، ثم إنه فسر الهوي بوجوه كالغروب، وهو غيبوته عن مطلعته أو سقوطه من مقره، وهذا جار على تفسيري النجم كالطلوع، وأما تفسيره بالانقضاء فهو على الوجه الأول وشمول النجم للشهب أيضاً لا أن يخص النجم به كما قيل فإنه لم يذهب إليه أحد، وتخصيص القسم بوقت الهوي لدلالته على حدوثة الدال على الصانع، وعظيم قدرته كما قال الخليل عليه الصلاة والسلام، ﴿لا أحب الأفلين﴾ [سورة الأنعام، الآية: 76] وقوله: فإنه الخ تعليل لتفسيره بما ذكر على الوجوه كلها. قوله: (هوى هويماً الخ) إشارة إلى أن هوى مشترك بين الصعود، والهبوط وإنه قد فرق بين

علا، وصعد أو بالنجم من نجوم القرآن إذا نزل أو النبات إذا سقط على الأرض أو إذا نما، وارتفع على قوله: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾ ما عدل محمد ﷺ عن الطريق المستقيم، والخطاب لقريش ﴿وَمَا غَوَى﴾، وما اعتقد باطلاً، والمراد نفي ما ينسبون إليه ﴿وَمَا يَطِّقُ عَنِ الْهَوَى﴾ وما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى ﴿إِنَّ هُوَ﴾ ما القرآن أو الذي ينطق به ﴿إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ أي إلا وحى يوحيه الله إليه، واحتج به من لم ير الاجتهاد له، وأجيب عنه بأنه إذا أوحى إليه بأن يجتهد كان اجتهاده، وما يستند إليه وحياً، وفيه نظر لأن ذلك حينئذ يكون بالوحي لا

مصدريهما لا بين فعليهما، وهذا مما اختلف فيه أهل اللغة على ما أشار إليه المصنف كصاحب القاموس فهوى يهوى كرمى يرمي هويماً بالفتح في السقوط والغروب المشابه للسقوط، وبالضم للعلو والطلوع، ويقال: أهوى بمعنى هوى، وفرق بعض اللغويين بينهما أيضاً بأن هوى إذا انقض لغير صيد، وأهوى إذا انقض له، وهذا ما ارتضاه المحققون من أهل اللغة على اختلاف فيه. قوله: (أو بالنجم من نجوم القرآن) معطوف على قوله: بجنس النجوم، والنجم المقدر النازل من القرآن على النبي ﷺ، وإذا هوى بمعنى إذا نزل عليه مع ملك الوحي جبريل صلوات الله وسلامه عليه، وقوله: إذا سقط الخ على أنه من الهوى بالضم أو الفتح، وقوله: على قوله كما هو في أكثر النسخ متعلق بقوله: أقسم بيان لأنه جواب القسم لا قوله: ما كذب الفؤاد كما قيل، ووقع في بعضها على قواه فهو جمع قوّة متعلق بقوله: ارتفع، وفيه تسميح، والمراد القوى النامية، وهوى من الهوى بالضم، وقد صححه بعض المتأخرين. قوله: (ما عدل) أي عن الحق، والدين القويم فهو استعارة، وتمثيل لكونه على الصواب في أقواله وأفعاله، وقوله: وما اعتقد باطلاً لأن الغي الجهل مع اعتقاد فاسد، وهو خلاف الرشد فيكون على هذا عطفه على قوله: ما ضلّ من عطف الخاص على العام اعتناء بالاعتقاد، وإشارة إلى أنه المدار وقوله، والمراد أي بقوله: ما ضلّ وما غوى نفي ما كانت قريش تنسبه إليه من الضلال في ترك ما كانت عليه آباؤهم، وأئمة الكفر منهم حتى كانوا يقولون لمن أسلم منهم صبأ، وقال صاحبكم: تأكيداً لإقامة الحجة عليهم لأنهم مصاحبون له فهم أعلم بحاله. قوله: (وما يصدر نطقه الخ) يعني أنّ الضمير للنبي ﷺ لتقدّم ذكره في قوله صاحبكم لا للقرآن كقوله: ﴿هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٢٩] وأن تعديبه بعن والمعروف نطق بكذا لتضمنه معنى الصدور وجعله نطقاً مخصوصاً لقوله بالقرآن توطئة لأنه لا دليل فيه على عدم الاجتهاد والهوى كل ما تهواه نفسه وتشتهيه، وقوله: ما القرآن جعل الضمير للقرآن لفهمه من السياق أو لما ينطق به مطلقاً كما يدلّ عليه الفعل، وقوله: يوحيه الله إشارة إلى أنّ الفاعل ترك للعالم به. قوله: (واحتج به) أي بما ذكر في النظم هنا من لم ير الاجتهاد جائزاً للأنبياء، وفي نسخة من لا يرى الاجتهاد للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهذا على الوجه الثاني، وجعل ضمير هو لما ينطق لا للقرآن لأنه حينئذ في قوّة قياس هو جميع ما ينطق به وحى، والاجتهاد ليس بوحي فلا شيء مما ينطق به باجتهاد، وأجيب عن الاستدلال بالآية بعد تسليم أنّ الضمير لما ينطق به لا للقرآن كما رجحه المصنف بأنه إذا أذن له في الاجتهاد بوحي من الله كان



الصلاة والسلام مرتين مرّة في السماء، ومرّة في الأرض، وقيل: استولى بقوّة على ما جعل له من الأمر ﴿وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾ في أفق السماء، والضمير لجبريل ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ من النبي عليه السلام ﴿فَتَدَلَّى﴾ فتعلق به، وهو تمثيل لعروجه بالرسول، وقيل: ثم تدلى من الأفق الأعلى فدنا من الرسول فيكون إشعاراً بأنه عرج به غير منفصل عن محلة تقرير الشدّة قوّة فإنّ التدلي استرسال مع تعلق كتدلي الثمرة، ويقال: دلي رجله من السرير، وأدلى دلوه، والدوالي الثمر المعلق ﴿فَكَانَ﴾ جبريل عليه السلام كقولك هو مني معقد الإزار أو المسافة

يتم به التام الكلام، ويحسن به النظام. قوله: (قيل الخ) الحديث من رواية الترمذي عن عائشة رضي الله عنها، ولكنه ليس فيه أنّ أحداً من الأنبياء غيره ﷺ لم يره على صورته الأصلية، ولذا مرضه المصنف فإنّ الذي صح أنه رآه على صورته مرتين مرّة في السماء، ومرّة في الأرض بجياد<sup>(١)</sup>، وليس فيه نفي رؤية غيره من الأنبياء، ولذا قال ابن حجر رحمه الله لم أجده هكذا في الكتب المعتمدة. قوله: (وقيل استولى بقوّة الخ) فاستوى بمعنى استولى كما في قوله تعالى: ﴿استوى على العرش﴾ [سورة الاعراف، الآية: ٥٤] في أحد تفاسيره، وما جعل له ما أمر بمباشرته من الأمور، وقوله في أفق السماء الأفق الناحية، وجمعه آفاق، والمراد الجهة العليا من السماء المقابلة للناظر لا مصطلح أهل الهيئة. قوله: (فتعلق به الخ) فالتدلي مجاز عن التعلق بالنبي بعد الدنو منه لا بمعنى التنزل من علو كما هو المشهور، ومرجع ضمير دنا وتدلى واحد أو هو دنو خاص بحال التعلق فلا قلب، ولا تأويل بأرَاد الدنو كما في الإيضاح، وقوله: وهو تمثيل لعروجه بالرسول الضمير لقوله: فتدلى بمعنى تعلق لأنّ تعلقه به عبارة عن رفعه من الأرض للعروج به، وقيل: هو راجع لقوله: ﴿ثم دنا﴾ إلى قوله: أدنى، وهو يقتضي أنه لما عرج به كان على هيئته الأصلية، وقوله: وقيل الخ ففيه قلب على هذا، ولذا لم يرتضه، وقوله: بأنه عرج أي جبريل به أي بالنبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، وقوله: غير منفصل عن محله الضمير المستتر في منفصل، والمضاف إليه محله لجبريل أيضاً، ومحله الأفق الأعلى، وقوله: لشدّة قوّة لرفعه له، وهو في محله، وقوله: فإنّ التدلي الخ بيان للإشعار بما ذكر لحمل التدلي على معناه الأصلي وهو ما ذكره والاسترسال الاسترخاء، والمدّ ودلي رجله من السرير أي أرسلها، وهو جالس عليه، والتمر المعلق كعناقيد العنب، ويخص بها في الأكثر.

قوله: (كقولك هو مني معقد الإزار) بفتح الميم، وكسر القاف محل عقده بيان لما فيه من التجوّز المصحح لحمل قاب قوسين على ضمير جبريل فإنه كناية أو مجاز عن لازمه، وهو القرب أي هو قريب مني كقرب ما ذكر أو الضمير ليس لجبريل بل للمسافة بتأويلها بالبعد ونحوه، وقاب القوس وقببه ما بين الوتر ومقبضه، والمراد به المقدار فإنه يقدر بالقوس

(١) أخرجه الترمذي ٣٢٧٨ من حديث عائشة قال الترمذي: وقد روى داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق عن عائشة عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث، وحديث داود أقصر من حديث مجالد.

(٢) تقدم.

بينهما ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ مقدارهما ﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾ على تقديركم كقوله: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [سورة الصفات، الآية: ١٧٤] والمقصود تمثيل ملكة الاتصال، وتحقيق استماعه لما أوحى إليه بنفي البعد الملبس ﴿فَأَوْحَىٰ﴾ جبريل ﴿إِنَّ عَبْدِيهِ﴾ عبد الله وإضماره قبل الذكر لكونه معلوماً كقوله: ﴿على ظهرها﴾ [سورة فاطر، الآية: ٤٥] ﴿مَا أَوْحَىٰ﴾ جبريل وفيه تفخيم الموحى به أو الله إليه، وقيل الضمائر كلها لله تعالى وهو المعنى بشديد القوى كما في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرزاق ذو القوة المتين﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٥٨] ودنوه منه برفع مكانته، وتدليه جذبه بشراً شره إلى جناب القدس ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ ما رأى ببصره من صورة جبريل، أو

كالذراع، ولذا قال مقدارهما، وقد قيل: إنه مقلوب أي قابي قوس، ولا حاجة إليه فإن هذا إشارة إلى ما كانت العرب في الجاهلية تفعله إذا تحالفوا أخرجوا قوسين، ويلصقون إحداهما بالأخرى فيكون القاب ملاصقاً للآخر حتى كأنهما ذوا قاب واحد ثم ينزعانها معاً ويرميان بهما سهماً واحداً فيكون ذلك إشارة إلى أن رضا أحدهما رضا الآخر، وسخطه سخطه لا يمكن خلافه كذا قاله مجاهد، وارتضاه عامة المفسرين. قوله: (على تقديركم) يعني أو تكون للشك أو للتشكيك، وكلاهما غير مناسب هنا أشار إلى أنه من جهة العباد كالترجي بلعل، ونحوه فهو تمثيل لشدة القرب بأنه في رأي العين، ورأي الواقف عليه يقال: هذا إما قاب قوسين أو أقرب منه كما مر في قوله: أو يزيدون فإن المعنى إذا رآهم الرائي يقول: هم مائة ألف أو يزيدون، وخطاب تقديركم لكل من يصلح للخطاب من غير تعيين، وقوله: والمقصود أي بما ذكر من قوله: ثم دنا الخ، والمراد بملكة الاتصال قوة اتصال النبي ﷺ بالملكة التي يعتمد عليها فأراد بالملكة لازمها، ولا مانع من إرادة معناها المعروف أيضاً، وقوله: بنفي متعلق بتمثيل، وقوله: وإضماره أي إضمار ما يعود على الله، وقوله: كقوله: ﴿على ظهرها﴾ أي حيث أتى بضمير الأرض، ولم يجز لها ذكر في قوله تعالى ﴿ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا﴾ ما ترك على ظهرها من دابة، وقوله: وفيه تفخيم للموحى به أي إذا عاد لجبريل فإنه يصير كقوله: ﴿غشيمهم من اليم ما غشيمهم﴾ [سورة طه، الآية: ٧٨]. قوله: (وقيل الضمائر الخ) مرضه لأن جمع القوى لا يناسبه، وقوله: ودنوه أي الله منه أي من النبي ﷺ برفع مكانة النبي أي علو رتبته عند الله وقوله: جذبه بشراً شره أي بكليته بحيث لا يبقى له معين، وهذا يقال له الفناء في الله عند المتألهين. قوله: (ما رأى ببصره من صورة جبريل الخ)<sup>(١)</sup> لم يقل من جبريل تصحيحاً لاستعمال ما كما في شرح الكشاف وقوله: أو الله ينبغي أن يرفع بتقدير أو هو الله إذ لا وجه لإضافة الصورة لله سبحانه، وهو إشارة إلى الخلاف في المرثي هل هو جبريل أو الله بالعين أو القلب، وقوله: ما كذب بصره بما حكاها له بالنصب على أن المفعول محذوف للعلم به. قوله:

الله تعالى أي ما كذب بصره بما حكاه له فإن الأمور القدسية تدرك أولاً بالقلب ثم تنتقل منه إلى البصر أو ما قال فؤاده لما رآه لم أعرفك، ولو قال ذلك كان كاذباً لأنه عرفه بقلبه كما رآه بصره، أو ما رآه بقلبه والمعنى لم يكن تخيلاً كاذباً، ويدل عليه أنه عليه الصلاة والسلام سئل هل رأيت ربك فقال: رأيتُه بفؤادي وقرأ هشام ما كذب أي صدقه، ولم يشك فيه ﴿أَفْتَنُّوْهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ أفْتَجَادَلُونَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَرَاءِ، وهو المجادلة، واشتقاقه من مري الناقاة كأن كلاً من المتجادلين يمرى ما عند صاحبه، وقرأ حمزة والكسائي، وخلف ويعقوب أفتمرونه أي أفْتَجَلَبُونَهُ فِي الْمَرَاءِ مِنْ مَارِيْتِهِ فَمَرِيْتِهِ أَوْ أَفْتَجَدُونَهُ مِنْ مَرَاهِ حَقِّهِ إِذَا جَحَدَهُ، وعلى لتضمين الفعل معنى الغلبة فإن المماري، والجاحد يقصدان بفعلهما غلبة الخصم

(فإن الأمور القدسية تدرك أولاً بالقلب الخ) توجيه لكون الفؤاد مكذباً ومصداقاً للبصر فيما يحكيه له فإنه يقتضي تقدّم إدراك القلب على رؤية العين فكأنه لما شاهده بعدما عرفه وتحققه لم يكذبه فؤاده فيه بعد ذلك فإنك إذا عرفت الشمس بالحدّ، والرسم كان ذلك نوعاً من المعرفة فإذا أبصرتها، ثم غمضت عينك عنها كان نوعاً آخر منها فوق الأول فما في عالم الملكوت يعرف أولاً بالعقل فإذا شوهد ذلك بالحس علم أنه عين ما عرفه أولاً بعقله فلم يكذب القلب البصر فيه، وما قيل من أنه تعليل لمقدمة مطوية معلومة مما قبله، وهي أنّ الفؤاد يحكي مثله للبصر وأنه غير مسلم على المذهب السنّي إذ يجوز تعلق الأبصار أولاً بذاته تعالى، وبالملائكة فهو على زعم الفلاسفة من اتصال الأنفس البشرية بالمجرات ثم تصوير المتخيلة ما أدركته منها بما يلائمه، ثم ارتسامه في الحس المشترك كسائر المحسوسات ليس بشيء يعول عليه، وأنت بما سمعته في غنية عنه فإنه بيان للواقع في أمثاله. قوله: (ثم تنتقل منه) أي مما يدركه القلب والعقل إلى المشاهدة المحسوسة بالبصر فإنه إنما يشاهد ما في عالم القدس من صفت مرآته، وصلحها بالإيمان بالغيب فلا غبار عليه. قوله: (أو ما قال فؤاده لما رآه لم أعرفك الخ) يعني أنه من قوله: كذب إذا قال كذباً فالمعنى ما قال الكذب، وهو قوله: لما شاهده بصره في حظائر القدس لم أعرفك بعدما عرفه كما شاهده. قوله: (أو ما رآه بقلبه) معطوف على قوله: أولاً ما رأى ببصره يعني أنّ رأى في الوجوه السابقة بمعنى أبصر، والرؤية فيها بصرية على الوجوه، وعلى هذا هي قلبية، والمعنى كما بينه أنّ ما أدركه قلبه ليس مثلاً كاذباً بل أمراً حقاً متيقناً، وقوله: ويدلّ عليه أي على الوجه الأخير، وأنّ الرؤية فيه قلبية لا بصرية<sup>(١)</sup> وهذا بناء على أنه في المعراج لم ير الله بعين بصره كما ذهبت إليه عائشة رضي الله عنها وقوله: ما كذب أي بالتشديد من التفعيل. قوله: (واشتقاقه من مري الناقاة) إذا مسح ظهرها وضرعها ليخرج لبنها، وتدرّبه فشبه به الجدال لأنّ كلا يطلب الوقوف على ما عند الآخر ليلزمه الحجة فكأنه استخرج دونه، وقوله: فمريته يعني من باب المغالبة، وقوله: لتضمين الفعل معنى الغلبة في الوجهين،

﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ مَرَّةً أُخْرَى فعلة من النزول أقيمت مقام المرة، ونصبت نصبها إشعاراً بأنَّ الرؤية في هذه المرة كانت أيضاً بنزول، ودنوّ والكلام في المرثي، والدنوّ ما سبق، وقيل تقديره، ولقد رآه نازلاً نزلةً أُخْرَى، ونصبها على المصدر، والمراد به نفي الريبة عن المرة الأخيرة ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ التي ينتهي إليها أعمال الخلائق، وعلمهم أو ما ينزل من فوقها ويصعد من تحتها، ولعلها شبهت بالسدر، وهي شجرة النبق لأنهم يجتمعون في ظلها، وروي مرفوعاً أنها في السماء السابعة ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ الجنة التي يأوي إليها المتقون أو أرواح الشهداء ﴿إِذْ يَنْشَى اللَّيْذَةَ مَا يَغْشَى﴾ تعظيم، وتكثير لما يغشاها بحيث لا يكتننها نعت، ولا يحصيها عدّ، وقيل: يغشاها الجَمّ الغفير من الملائكة يعبدون الله عندها

وكان حقه التعدي بفي لأنه يقال ماريته في كذا. قوله: (أقيمت مقام المرة ونصبت نصبها) على الظرفية لأنَّ المرة مصدر مرّ يمرّ، ولشدة اتصال الفعل بالزمان عبر به عنه فالنزلة كذلك وقيل إنه منصوب على المصدرية للحال المقدّرة أي نازلاً نزلةً كما أشار إليه بقوله، وقيل: تقديره الخ. وقيل: إنه منصوب على أنه مصدر لرأي من معناه فتزلة بمعنى رؤية، وفيه نظر، وقوله: إشعاراً الخ يعني أنه لم يقل مرّة بل نزلة ليفيد أنها رؤية مخصوصة. قوله: (والكلام في المرثي والدنوّ ما سبق) يعني هل المرثي رب العزة أو جبريل، والدنوّ مكاني أو معنوي لمكانته وشرفه كما مرّ تفصيله، وقوله: والمراد به أي بما ذكر من الجملة القسمية المؤكدة، أو المراد بالمصدر المؤكدة للحال هنا نفي الريبة، والشك عن المرة الأخيرة حيث كانت عند النزول، وكمال الدنوّ فلم يكن فيها التباس لأنَّ التأكيد بالمصدر يرفع الاحتمالات في مثله. قوله: (التي ينتهي الخ) فالمنتهى اسم مكان ويجوز كونه مصدراً ميمياً وانتهاء علم الخلائق أنه لا يعلم ما وراءها إلا الله، وانتهاء الأعمال إنها تعرض على الله عندها، وإضافة السدرة للمنتهى من إضافة الشيء لمحله كأشجار البستان، وجوز أن يكون المنتهى الله فهو من إضافة الملك للمالك أي سدرة الله الذي إليه المنتهى كما في قوله: ﴿وَإِنِ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾ [سورة النجم، الآية: ٤٢] فهو من الحذف، والإيصال، وقول بعضهم هنا حذف المجرور والجار لا وجه له لأنَّ المجرور لم يذكر إلا أن يريد بالحذف عدم الذكر، وقوله: لأنهم يجتمعون الخ يعني أنّ شجر النبق يجتمع الناس في ظله، وهذه يجتمع عندها الملائكة فشبهت بها، وسميت سدرة لذلك، والنبق بكسر الباء وتسكن معروف فإطلاقها عليها بطريق الاستحازة. وورد في الحديث: (إنها عن يمين العرش، وإنَّ كل نبقة فيها كقلة من قلال هجر)<sup>(١)</sup> فهو على هذا حقيقة، وهو الأظهر، وقوله: التي يأوي الخ فالماوى اسم مكان، وإضافة الجنة إليه إضافة حقيقية لغايته أو هي من إضافة العام للخاص لا من قبيل مسجد الجامع كما توهم لأنَّ اسم المكان لا يوصف به. قوله: (تعظيم وتكثير الخ) لأنه للتعبير عنه بالموصول المبهم إشارة إلى أنه أمر لا يحيط به نطاق

(١) هو بعض حديث الإسراء. وقد تقدم.

﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ ﴾ ما مال بصر رسول الله ﷺ عما رآه ﴿ وَمَا طَفَنَ ﴾ وما تجاوزه بل أثبتته إثباتاً صحيحاً مستيقناً، أو ما عدل عن رؤية العجائب التي أمر برؤيتها، وما جاوزها ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾ أي، والله لقد رأى الكبرى من آياته، وعجائبه الملكية والملكوتية ليلة المعراج، وقد قيل إنها المعنية بما رأى، ويجوز أن تكون الكبرى صفة للآيات على أن المفعول محذوف أي شيئاً من آيات ربه أو من مزيدة ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُرَى \* وَمَنْزَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَى ﴾ هي أصنام كانت لهم فاللات كانت لثقيف بالطائف أو لقريش بنخلة وهي فعلة من لوى لأنهم كانوا يلون عليها أي يطوفون، وقرأ هبة الله عن البرقي، ورويس عن يعقوب اللات بالتشديد على أنه سمي به لأنه صورة رجل كان يلت السوق بالسمن، ويطعم الحاج، والعزى سمرة لغطفان كانوا يعبدونها (فبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فقطعها)<sup>(١)</sup> وأصلها تأنيث الأعز، ومناة صخرة كانت لهذيل وخزاعة أو لثقيف، وهي فعلة من مناه إذا قطعها فإنهم كانوا يذبحون عندها القرابين ومنه منى، وقرأ ابن كثير مناة، وهي مفعلة من النوء فإنهم كانوا يستمطرون الأنواء عندها تبركاً بها، وقوله: الثالثة الأخرى

البيان، ولا تسعة أوردان الأذهان وقوله، وقيل: الخ، والإبهام أيضاً لما ذكر، وإنما مرضه للتعيين فيه من غير قرينة دالة عليه، وقوله: ما مال وفي نسخة ما زال، وقوله: مستيقناً بكسر القاف، وفتحها على أنه حال من فاعل أثبت أو صفة إثباتاً أو حال من مفعول أثبتته، وقوله: والله الخ قدره لاقتضاء اللام له، وقوله: أي الكبرى من آياته فمن بيانية مقدّمة على المبين والجار والمجرور حال، وقوله: المعنية أي المقصودة بما رأى في قوله ما كذب الفؤاد ما رأى فهي العجائب الملكية والملكوتية، وقوله: على أن المفعول محذوف، وهو شيئاً لا من التبعية لأنها اسم أو مؤولة باسم، وهو بعض لأنه لا يوافق قواعد النحو بغير تكلف مع أنه فيما ذكر الإبهام، والتفصيل، وما يفيد التعظيم كما مرّ، وزيادة من في الإثبات مما جوزه بعض النحاة. قوله: (بنخلة) هي اسم مكان معين كما في قول المتنبي:

ما مقامي بأرض نخلة إلا كمكان المسيح بين اليهود

وقوله: وهي فعلة من لوى فأصلها لوية فخفف بحذف الياء، وأبدلت واوه أو عوض عنها تاء فصارت كتاء بنت وأخت، ولذا وقف عليها بالتاء لا رعاية لصورة الكتابة كما قيل فإنه باطل إذ مثله سماعي لا نظراً للخط من غير نقل ومن وقف بالهاء فهو ظاهر عنده، وقوله: بالتشديد أي تشديد التاء على أنه اسم فاعل من لت يلت إذا عجن كما أشار إليه بقوله: على أنه سمي به الخ، والحاج اسم جمع بمعنى الحجاج لا مفرد، وقوله: سمرة بفتح السين المهملة، وضم الميم شجر معروف وغطفان بالمعجمة وحركات قبيلة معروفة، ومنه منى أي سميت منى لأنه يمني فيها أي ينحر القرابين. قوله: (صفتان للتأكيد) فإن كونها ثالثة، وأخرى مغايرة لما

(١) انظر سيرة ابن هشام ٤/٤٤.

صفتان للتأكيد كقوله: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٣٨] أو الأخرى من التأخر في الرتبة ﴿أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ إنكار لقولهم الملائكة بنات الله وهذه الأصنام استوطنها جنيات هن بناته أو هياكل الملائكة، وهو المفعول الثاني لقوله: أفرأيتم ﴿تَلَكَ إِذَا قَسَمَةٌ ضَيْرَةٌ﴾ جائزة حيث جعلتم له ما تستكفون منه، وهي فعلى من الضير، وهو الجور لكنه كسر فاؤه لتسلم الياء كما فعل في بيض فإن فعلى بالكسر لم يأت وصفاً، وقرأ ابن كثير بالهمز من ضأزه إذ ظلمه على أنه مصدر نعت به ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ﴾ الضمير للأصنام أي

تقدمها معلوم غير محتاج للبيان أو الثالثة للتأكيد والأخرى بيان لها لأنها مؤخرة رتبة عندهم عن اللات والعزى، وقوله: وهذه الأصنام معطوف على المقول لا على القول لما سيأتي، وقوله: هياكل جمع هيكل، وهو البنية، وتمثال الشيء ويطلق على الأصنام لأنها تماثيل لأمر آخر كما بين في محله، وهو معطوف على قوله: استوطنها. قوله: (وهو المفعول الثاني لقوله: أفرأيتم النخ) قد مر مراراً الكلام في رأيت وأنها بمعنى أخبرني، وفي كيفية دلالتها على ذلك واختلاف النحاة في فعل الرؤية فيه هل هو بصري فتكون الجملة الاستفهامية بعدها مستأنفة لبيان المستخبر عنه، وهو الذي اختاره الرضي أو علمية فتكون في محل المفعول الثاني فالرابط حينئذ أنها في تأويل أي بنات الله وهو كله ظاهر لا كلام فيه إنما الكلام في قول المصنف إنكار لقولهم: ﴿الملائكة بنات الله﴾ فإنه إذا أريد به ذلك يكون مغايراً للأصنام فلا يصح قوله: إنه في محل المفعول الثاني كما قيل، ويدفع بأنه حينئذ إنكار لبنات الله كلها، ومن جملتها ما حل في هذه، وهو المقصود منها فكانه عينها فالرابط حينئذ العموم في الخبر الشامل للمبتدأ فإنه أحد الروابط كما حققه النحاة. قوله: (جائزة) هو المراد، وكذا إذا همزت على أنها من ضأره بمعنى ظلمه، وقد اختلف فيها فقيل: ياؤها أصلية، وقيل: مبدلة من واو على أنه واوي، وقد تهمز ووزنه قيل: فعلى بضم الفاء كسرت لتسلم الياء على القول المشهور فيه، ولم تجعل فعلى بالكسر ابتداء لأن مذهب سيبويه أن فعلى بالكسر لم يجيء عن العرب في الصفات فلذا جعله منقولاً عن المضموم فإنه شائع فيها كحجلى، ولذا قيل إنه مصدر كذكرى وصف به مبالغة، وخالفه غيره متمسكاً بأنه ورد صفة أيضاً في ألفاظ أربعة حكاهما، وهي مشية حيكي، وامرأة عزهى وسعلى وكيسى، وردّ بأنه من النوادر فالحمل على الكثير المطرد في بابه أولى وأيضاً له أن يقول في حيكي، وكيسى ماقاله في ضيزى، وأما عزهى وسعلى فالمسموع فيه عزهارة، وسعلاة عنده. قوله: (كما فعل في بيض) جمع أبيض فإن وزنه فعل بضم الفاء كحمر فكسرت فاؤه لتسلم الياء، وقوله: فعلى بالكسر لم يأت وصفاً عند سيبويه، وإنما جاء اسم مصدر كذكرى، واسماً جامداً كدفلى وشعري، وجمعاً كحجلى وغيره يقول إنه ورد نادراً أو هو جامد أو مصدر وصف به لتأويله بالوصف، وقوله: مصدر نعت به أو هو مضموم عومل معاملة المعتل لأنه يؤول إليه فما قيل: من أن موجب التغيير غير موجود فيه فإن الضم لا يستقل مع الهمزة استثقاله مع الياء الساكنة غير مسلم. قوله: (باعتبار الألوهية) أي باعتبار

ما هي باعتبار الألوهية إلا أسماء تطلقونها عليها لأنكم تقولون إنها آلهة، وليس فيها شيء من معنى الألوهية أو للصفة التي تصفونها بها من كونها آلهة، وبناتاً وشفعاء أو للأسماء المذكورة فإنهم كانوا يطلقون اللات عليها باعتبار استحقاقها للعكوف على عبادتها، والعزى لعزتها، ومناة لاعتقادهم أنها تستحق أن يتقرب إليها بالقرايين ﴿سَمِيَّتُوهَا﴾ سميتم بها ﴿أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ بهواكم ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ برهان تتعلقون به ﴿إِنْ يَبْتَغُونَ﴾، وقرىء بالتاء ﴿إِلَّا الظَّنُّ﴾ إلا توهم أن ما هم عليهم حق تقليداً، وتوهماً باطلاً ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾، وما تشتهي أنفسهم ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ الرسول أو الكتاب فتركوه ﴿أَمْ لِلإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى﴾ أم منقطعة، ومعنى الهمزة فيها الإنكار، والمعنى ليس له كل ما يتمناه، والمراد نفي طمعهم في شفاعة الآلهة، وقولهم لئن رجعت إلى ربي إن لي عنده للحسنى، وقولهم: ﴿لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٣١] ونحوها ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ يعطي منهما ما يشاء لمن يريد، وليس لأحد أن يتحكم عليه

إطلاق اسم الآلهة عليها أي ليس لها نصيب منها إلا إطلاق تلك الأسماء عليها، وهذا راجع لما بعده، ولذا قيل: إن الأولى تركه والمراد لا نصيب لها أصلاً، ولا وجه لتسميتها بذلك، ولو كانت الألوهية متحققة بمجرد التسمية كانت آلهة فهو من نفي الشيء بإثباته أو هو ادعاء محض لا طائل تحته. قوله: (أو للصفة) معطوف على قوله: للأصنام فضمير هي للصفة أي ليست الصفة المذكورة أو ليس صفتها المذكورة إلا مجرد تسمية لا حقيقة لها، والعكوف على عبادتها بمعنى مداومتها لأنها فعلة من لوى بمعنى طاف وما بعده ظاهر، وقوله: سميتم بها لأنه يقال سماه بكذا، وسماه كذا بمعنى، وهو المراد هنا، وقوله: بهواكم متعلق بسميتموها، وقوله: وقرىء بالتاء كما هو مقتضى الظاهر، والقراءة الأخرى على الغيبة التفاتاً، وقوله: إلا توهم الخ، إشارة إلى أن الظن ليس بمعنى إدراك الطرف الراجح بل المرجوح، وهو التوهم، وقوله: تشتهي أنفسهم إشارة إلى أن ما موصولة عائدها مقدر ولو جعلت مصدرية سلمت من التقدير، وقوله: الرسول أو الكتاب فالهدى بمعنى الهادي أو جعل هدى مبالغة، وقوله: فتركوه يفهم من جعل هذه الجملة حالاً مقيدة لما قبلها، وهو الظاهر لأن المعنى يتبعون الظن وهوى النفس في حال ينافي ذلك، وهو أحسن من جعلها معترضة، وتسمى هذه الحال الحال المقررة للأشكال. قوله: (أم منقطعة) فهي مقدره بيل والهمزة، والاستفهام المقدر معها للإنكار فهو في معنى النفي وهو متصل بما قبله من اتباع الظن، وهوي الأنفس فالإضراب عنه لبيان أنه لا ينال ذلك، وقوله والمعنى ليس له كل ما يتمناه فهو رفع للإيجاب الكلي دون السلب الكلي لأن قوله للإنسان ما تمنى بمنزلة إيجاب كلي فإنكاره، ورفع رفع للإيجاب الكلي وهو سلب جزئي، وقوله: والمراد الخ بيان لموضوع السالبة الجزئية فتأمل. قوله: (وليس لأحد أن يتحكم عليه الخ) إشارة إلى ما يفيد تقديمه من الحصر لأنه إذا اختص بملكهما، والتصرف فيهما لم يكن لأحد تصرف فيهما، والتحكم نوع من التصرف فلا يشفع ولا يشفع ما لم يرد الله ذلك،

في شيء منهما ﴿وَكُرِّمَ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئاً﴾ وكثير من الملائكة لا تغني شفاعتهم شيئاً ولا تنفع ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ﴾ في الشفاعة ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ من الملائكة أن يشفع أو من الناس أن يشفع له ﴿وَيَرْضَى﴾ ويراه أهلاً لذلك فكيف تشفع الأصنام لعبدها ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونَ الْمَلَائِكَةَ﴾ أي كل واحد منهم ﴿سَيِّئَةَ الْأُنثَى﴾ بأن سموه بنتاً ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ أي بما يقولون، وقرئ بها أي بالملائكة، أو التسمية ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ فإن الحق الذي هو حقيقة الشيء لا يدرك إلا بالعلم، والظن لا اعتبار له في المعارف الحقيقية، وإنما العبرة به في العمليات، وما يكون وصلة إليها ﴿فَأَعْرَضَ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ فأعرض عن دعوته والاهتمام بشأنه

وقوله: وكثير تفسير لكم الخبرية. قوله تعالى: ﴿لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً﴾ (الخ) كلام وارد على سبيل الفرض أو هو من باب قوله:

على لا حب لا يهتدى بمناره

أي لا شفاعة لهم ولا إغناء بدون الإذن فلا يخالف قوله: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٥] وفائدة إضافة الشفاعة إلى ضميرهم الإيدان بأنها لا توجد بغير إذن ولو من أهلها، ولذا قيل: إن المناسب أن يكون من يشاء من الناس لا من الملائكة ليفيد أن الشفاعة لا توجد فيمن هو أهل لها إلا من بعد أن يأذن الله فيها لمن هو أهل لأن يشفع له فما ظنهم بالأصنام، وشفاعتها لهم، ولا أهلية للشافع والمشفوع له، وفيه نظر. قوله: (أي كل واحد منهم) يعني أنه في معنى استغراق المفرد لأنه لو لم يكن كذلك كان الظاهر الإناث مكان الأنثى، وهذا مبني على أن تسمية الأنثى وفي النظم ليس على التشبيه فيكون التقدير يسمون الملائكة أنثى بتسميتهم إناثاً أي قولهم: إنها بنات الله لأنهم إذا قالوه فقد جعلوا كل واحد بنتاً، وهو على وزان كسانا الأمير حلة أي كسا كل واحد منا حلة، والإفراد لعدم اللبس كما مر فما قيل من أنه ليس توجيهاً لأفراد الأنثى حتى يقال إنه تأويل قبل ظهور الاحتياج، وأن الأولى تأويل الأنثى بالإناث فإنها اسم جنس يتناول الكثير، والقليل، والقول بأنه لرعاية الفاصلة، أو المراد الطائفة الأنثى أو هو منصوب بنزع الخافض على التشبيه فلا تمس الحاجة إلى الجمعية، وكذا ما قيل من أن الحمل على الاستغراق يوهم أنه مدار التشنيع مع أنه ليس كذلك، وأن الأوجه أن يقال: إن تعريفه للجنس كله كلام لا طائل تحته لأنه استسمان لذي روم، ونفخ في غير ضرم لما عرفته. قوله: (أي بما يقولون) وهو التسمية المذكورة، وفسره بما ذكر لتوجيه تذكير الضمير، وقوله: لا يدرك إلا بالعلم أي حقيقة الشيء، وما هو عليه إنما تدرك إدراكاً معتداً به إذا كان عن يقين لا عن ظن، وتوهم فسقط ما قيل من أنه من الجائز أن يكون المظنون، والموهوم مطابقاً للواقع، وليس فيه دلالة على عدم اعتبار إيمان المقلد كما قيل لما بين في الأصول، والمراد بالمعارف الحقيقية المطالب الاعتقادية التي يلزم فيها الجزم، والوصلة إلى العمليات بالمسائل الفقهية، وأصولها. قوله: (فأعرض عن دعوته والاهتمام بشأنه) فيكون

فإن من غفل عن الله، وأعرض عن ذكره، وانهمك في الدنيا بحيث كانت منتهى همته، ومبلغ علمه لا تزيده الدعوة إلا عناداً، وإصراراً على الباطل ﴿ذَلِكَ﴾ أي أمر الدنيا أو كونها شهية ﴿مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ لا يتجاوزه علمهم، والجملة اعتراض مقرّر لقصور همهم بالدنيا، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ صَلَّى عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ أَهْتَدَى﴾ تعليل للأمر بالأعراض أي إنما يعلم الله من يجيب ممن لا يجيب فلا تتعب نفسك في دعوتهم إذ ما

أمراً له بترك القتال، والآية منسوخة لأنها مكية، ويكون كقوله في الكشاف: فأعرض عنه، ولا تقابله أو ولا تقاتله بالفوقية، والتحتية لأن المقابلة والمقاتلة لا تتصور بدون دعوة فإذا انتفت الدعوة انتفى ما يلزمها فليس مخالفاً له كما توهم، وأن المصنف تركه لأن النسخ خلاف الأصل لا يرتكب من غير حاجة فإن أول فالتأويل بابه واسع يجري فيهما. قوله: (من غفل عن الله الخ) يعني ليس التولي عن ذكره تعالى على ظاهره بل هو كناية عما ذكر، وقوله: لا تزيده الخ خبر أن وقوله: أمر الدنيا بالإشارة لأمرها المفهوم منها لا لها، ولذا ذكر اسم الإشارة، وكونها شهية أي مشتهاة لهم مفهوم من قصر إرادتهم عليها، وقوله: لا يتجاوزه علمهم تفسير لمبلغهم من العلم، وأن المراد أنه منتهى علمهم لا علم لهم فوّه لدلالة البلوغ على الانتهاء، وليس فيه إشارة إلى أن مبلغ اسم مكان، وإن كان اسم مكان في الواقع مجازاً بجعله كأنه محلّ وقف فيه علمهم أذعاء، وقوله: والجملة اعتراض أي بين قوله فأعرض الخ، وقوله: إن ربك الخ بين العلة، والمعلل. قوله: (أي إنما يعلم الله الخ) قيل: القصر من ضميري الفصل، واعتراض عليه بأن أعلم بمعنى عالم لا أفعل تفضيل ليصح كونه تعليلاً للأمر بالإعراض، والضمير إنما يكون فصلاً إذا كان اسم تفضيل فالصواب إنه مبتدأ، والقصر مأخوذ من السياق وبيان الحكم، ويدفع بأنهم أجازوا فيه التفضيل وغيره كما ذكره السمين، وأما صحة التعليل فلا تتوقف على كونه بمعنى عالم بل إذا كان أعلم على بابه فالتعليل أظهر كما لا يخفى على من له بصيرة. قوله: (من يجيب ممن لا يجيب الخ) قيل عليه الصواب تأخير الجلالة عن مفعول يعلم إذ المعنى لا يعلم من يجيب ممن لا يجيب إلا الله، وعلى تقديمها يكون المعنى ما يعلم الله إلا من يجيب ممن لا يجيب، وهو بمعزل عن الصواب إلا أن يقال: إنه قدّم لثلاث يتوهم أنه مفعول لا يجيب، وهو على نية التأخير، ولا يخفى أن ما ذكر من التقديم، والتأخير لا يرضاه إلا ذو التقصير، وعبارته في الكشاف إنما يعلم الله من يجيب ممن لا يجيب، وأنت لا تعلم، وتبعه المصنف مع اختصار مخلّ فيه، والعلم في مثله بمعنى التمييز كما أشار إليه شراح الكشاف، ولذا تعلقت به من، وحينئذ يجوز أن يكون المعنى إنما يريد الله تمييز من يجيب من غيره وتمييز الضالّ من المهتدي لا تمييز السالك على الدعوة الحريص على اتباع من دعاه من غيره، وحاصله ما عليك إلا البلاغ، وهذا لا يخلو من التعقيد، ولو قيل فيه تقدير، وأصله إنما يعلمه الله ليميز من يجيب ممن لا يجيب كان أسهل، وباب التقدير باب واسع، وقوله: يجيب ولا يجيب تفسير لضلّ واهتدى، وعبر بالمضارع إشارة إلى أنه مستمرّ له ذلك في المستقبل، وأنه

عليك إلا البلاغ، وقد بلغت ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خلقاً، وملكاً ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَتَوْا بِمَا عَمِلُوا﴾ بعقاب ما عملوا من سوء أو بمثله أو بسبب ما عملوا من سوء وهو علة لما دل عليه ما قبله أي خلق العالم، وسواه للجزاء، أو ميز الضالّ عن المهتدي، وحفظ أحوالهم لذلك ﴿وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحَسَنَى﴾ بالمثوبة الحسنى، وهي الجنة أو بأحسن من أعمالهم أو بسبب الأعمال الحسنى ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ ما يكبر عقابه من الذنوب، وهو ما رتب عليه الوعيد بخصوصه، وقيل ما أوجب الحدّ، وقرأ حمزة والكسائي، وخلف كبير الإثم على إرادة الجنس أو الشرك ﴿وَالْفَوَاحِشَ﴾ وما فحش من الكبائر خصوصاً ﴿إِلَّا اللَّهُمَّ﴾ إلا ما قلّ وصغر فإنه مغفور من مجتنبى الكبائر، والاستثناء منقطع، ومحل الذين

عبر عنه بالماضي في النظم لتحقيق وقوعه كما هو العادة الجارية في أخبار الله تعالى كما مرّ مراراً. قوله: (خلقاً وملكاً) يعني أنه لخص الاختصاص التام فيه تعالى، وذلك كونه له من جميع الوجوه فلا يتوهم أنه من استعمال اللفظ في معنيه حتى يحتاج للاعتذار عنه، وقوله: ليجزي الذين الخ. قيل: اللام متعلقة بقوله: لا تغني شفاعتهم ذكره مكّي، وهو بعيد لفظاً ومعنى، وقيل: إنه متعلق بما دل عليه قوله: ﴿ولله ما في السموات وما في الأرض﴾ أي له ملكهما يضلّ من يشاء ويهدي من يشاء ليجزي المحسن والمسيء، وقيل: متعلق بمن ضلّ، وبمن اهتدى واللام للضرورة أي عاقبة أمرهم جميعاً للجزاء بما عملوا، وقيل: متعلق بما دل عليه قوله: بمن ضلّ أي حفظ ذلك ليجزي قاله أبو البقاء. قوله: (بعقاب ما عملوا من سوء) فالباء صلة الجزاء بتقدير مضاف إمّا عقاب أو مثل لقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها أو هي للسببية، وقوله: وهو علة إشارة لما مرّ، وقوله: أو ميز إشارة إلى ما مرّ من أنّ علمه بالفريقين كناية عن تمييز من يستحق الثواب ممن يستحق العقاب ليظهر جزاؤه فجمله والله ما في السموات الخ جملة معترضة لتأكيد علمه وبيان إحاطته، أو حال من فاعل أعلم سواء كان بمعنى عالم أو لا. قوله: (بالمثوبة الحسنى الخ) فالحسنى صفة بمعنى الحسنى وموصوفها مقدّر وهو المثوبة أي الجزاء الحسن، والثواب والمراد به الجنة، وما فيها من النعيم أو الحسنى تأنيث أحسن اسم تفضيل، والباء عليهما صلة الجزاء، وعلى الأخير هي سببية، ولم يلاحظ في الأوّل زيادة كما توهم لأنه لا داعي له. قوله: (ما يكبر عقابه الخ) يعني وصفه بالكبر باعتبار كبر جزائه، وهو ردّ على الزمخشري حيث قال الكبائر: ما لا يسقط عقابه إلا بالتوبة، وقد اختلف في الكبائر أهل الأصول على أقوال كثيرة منها ما ذكره المصنف، وهو ما توعد عليه الشارع بخصوصه أو ما عين له حدّ كالزنا، وإذا أريد الجنس فعطف الفواحش عليه إمّا من عطف أحد المترادفين أو الخاص على العام، واختاره المصنف كما أشار إليه بقوله: خصوصاً، وقوله: ما قل الخ فالللم الصغائر من الذنوب، وأصل معناه ما قلّ قدره، ومنه لمة الشعر لأنها دون الوفرة، وقيل: معناه الدنوّ من الشيء دون ارتكاب له. قوله: (والاستثناء منقطع) على تفسيره بالصغائر، وما قبله بالكبائر فيكون انقطاعه ظاهراً، وقيل هو متصل، والمراد مطلق الذنوب، وقيل إنه لا استثناء فيه

النصب على الصفة أو المدح أو الرفع على أنه خبر محذوف ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَسِعَ الْمَغْفِرَةَ﴾ حيث يغفر الصغائر باجتناب الكبائر أو له أن يغفر ما شاء من الذنوب صغيرها، وكبيرها، ولعله عقب به وعيد المسيئين، ووعد المحسنين لثلاثي يئأس صاحب الكبيرة من رحمته، ولا يتوهم وجوب العقاب على الله تعالى ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ أعلم بأحوالكم منكم ﴿إِذْ أَنْشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ علم أحوالكم، ومصارف أموركم حين ابتداء خلقكم من التراب بخلق آدم، وحيثما صوركم في الأرحام ﴿فَلَا تَرْكُؤُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ فلا تنشوا عليها بزكاء العمل، وزيادة الخير أو بالطهارة عن المعاصي، والردائل ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ فإنه يعلم التقى، وغيره منكم قبل أن يخرجكم من صلب آدم عليه السلام ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى﴾ عن اتباع الحق، والثبات عليه ﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى﴾ وقطع العطاء من قولهم أكدى الحافر إذا بلغ الكدية، وهي الصخرة الصلبة فترك الحقر والأكثر على أنها نزلت في الوليد بن المغيرة كان

أصلاً، وإلا صفة بمعنى غير إما لجعل المضاف إلى المعرف باللام الجنسية في حكم النكرة أو لأن غير أو إلا التي بمعناها يتعرف بالإضافة، ولم يذكره المصنف كما في الكشاف لأن شرطه كونه تابعاً لجمع منكر غير محصور عند ابن الحاجب إلا أن سيبويه جوز وقوع إلا صفة مع جواز الاستثناء فهو لا يشترط ذلك، وتبعه أكثر المتأخرين فلا يرد ما ذكر على الزمخشري إن كان هو الداعي لترك المصنف له نعم هو خلاف الظاهر فلا داعي لارتكابه. قوله: (ومحل الذين الخ) فهو صفة للذين قبله لأن الذي يوصف ويوصف به، وإذا نصب على المدح فهو بتقدير أعني أو أمدح، ويجوز كونه عطف بيان أو بدلاً لجعل إحسان العمل بدون اجتناب المنهيات في حكم العدم المطروح، ومن غفل عنه قال إنه لا حسن فيه، وقوله: خبر محذوف لم يقل فيه على المدح كالذي قبله لا لاحتمال كونه استثناءً لتعيينه بل للتفنن في العبارة.

قوله: (ولعله عقب به الخ) أي ذكر قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَسِعَ الْمَغْفِرَةَ﴾ بعد الوعد والوعيد لما ذكر وهو رد على المعتزلة في قولهم: بعدم غفران الكبيرة من غير توبة ووجوب عقاب المسيء على الله بناء على الأصلح، والكلام عليه مفصل في كتب الكلام، وقوله: منكم قدره لما فيه من المبالغة البليغة، ولو قدره من كل أحد كان جائزاً أيضاً. قوله: (علم أحوالكم الخ) ﴿خَلَقَكُمْ مِنَ التُّرَابِ﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٠] تفسير لقوله: من الأرض كما أن قوله: ﴿صَوَّرَكُمْ فِي الْأَرْحَامِ﴾ معنى قوله: أجنة الخ وقوله: فلا تنشوا الخ فالمراد به الشئ وأصله من الزكاء بمعنى الزيادة أو الطهارة وهذا إذا قصد التمدح والرياء فإن ذكرت لغير ذلك فلا ولذا قيل المسرة بالطاعة طاعة، وذكرها شكر لقوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [سورة الضحى، الآية: ١١] وقوله: الحافر اسم فاعل بمعنى من يحفر البئر بدليل قوله: فترك الحفر. قوله: (نزلت في الوليد) ذكره الواحدي في أسباب النزول<sup>(١)</sup>، ولم أر له تخريجاً في غيره والمراد بالأشياخ

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٧٢ بدون إسناد. وهو مرسل. عن مجاهد وابن زيد.

يتبع رسول الله ﷺ فغيره بعض المشركين، وقال: تركت دين الأشياخ وضللتهم فقال: أخشى عذاب الله تعالى فضمن أن يتحمل عنه العذاب إن أعطاه بعض ماله فارتد وأعطى بعض المشروط، ثم بخل بالباقي ﴿أَعْنَدُهُ عِلْمُ الْقَيْبِ فَهُوَ بَرِيءٌ﴾ يعلم أن صاحبه يتحمل عنه ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ يَمَّا فِي صُحُفِ مُوسَى \* وَإِتْرَاهِمَ الَّذِي وَفَّى﴾ وفر، وأتم ما التزمه أو أمر به أو بالغ في الوفاء بما عاهد الله، وتخصيصه بذلك لاحتماله ما لم يحتمله غيره كالصبر على نار نمرود حتى أتاه جبريل عليه السلام حين يلقي في النار فقال: ألك حاجة فقال: أما إليك فلا، وذبح الولد، وأنه كان يمشي كل يوم فرسخاً يرتاد ضيفاً فإن وافقه أكرمه، وإلا نوى الصوم، وتقديم موسى عليه الصلاة والسلام لأن صحفه، وهي التوراة كانت أشهر، وأكبر عندهم ﴿أَلَا نُرِزُّ وَرِزَّةً وَرَزًّا تَرْوِي﴾ أن هي المخففة من الثقيلة، وهي بما بعدها في محل الجز بدلا مما في صحف موسى أو الرفع على هو أن لا تزر كأنه قيل: ما في صحفهما فأجاب به، والمعنى أنه لا يؤاخذ أحد بذنب غيره، ولا يخالف ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [سورة المائدة، الآية: ٣٢] وقوله عليه السلام: «من سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها

رؤساء الكفار، وقوله: بخل بالباقي ليس الذم فيه بالبخل فقط كما توهم لأن توليه عن الحق بالردة واعتقاده تحمل الغير لأوزاره وإعطاءه في مقابلته ما أعطى ثم رجوعه المتضمن لبخله، وكذبه كله قبيح مذموم، والفاء في قوله: فهو يرى للتسبب عما قبله، وقوله: أتم الخ تفسير لقوله: وفر من التوفير، وهو التكثر فتكثيره لفعله، وأمر الغير به أو لمبالغته في كفيته. قوله: (وتخصيصه) أي إبراهيم بذلك أي بالوصف بالوفاء بما التزمه، ونمرود من الجبابرة معروف، وقصته مع الخليل عليه الصلاة والسلام مشهورة، وقوله: أما إليك فلا لأنه كان عاهد الله أن لا يسأل غيره فقال: فادع الله قال: حسبي من سؤالي علمي بحالي وذبح الولد أي عزمه على ذبحه إذ لم يقع الذبح كما هو مشهور، وقوله: فإن وافقه أي إن وجده فوافقه على الذهاب معه، وليس وافقه بمعنى وجده كما قيل، وقوله: أكبر وقع في نسخة أكثر بالمثلثة، وقوله: مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن مقدر، ولا تزر خبرها، وقوله: كأنه الخ يعني أنه استئناف بياني في جواب سؤال مقدر. قوله: (ولا يخالف ذلك قوله الخ) فإن هذه الآية تدل على أن أحداً لا يعاقب بوزر غيره مع أن الآية الأخرى تدل على أن القاتل لنفس عليه وزر من قتل بعده، والحديث يدل على أن من سن سنة سيئة<sup>(١)</sup> عذب بوزر من عمل بها بعده، وكل ذلك وزر غيره فتعارض هذه الآية، والآية الأخرى، والحديث هكذا يقرر الإشكال، وأشار إلى الجواب عنه بقوله: فإن ذلك للدلالة الخ يعني أن ما عذب عليه ليس هو وزر غيره بل وزر عمله نفسه، وهو دلالة، وتسببه الذي هو صفة قائمة به لا عمل غيره، وهكذا يوفق بين ما ذكر

إلى يوم القيامة» فإن ذلك للدلالة، والتسبب الذي هو وزره ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ إلا سعيه أي كما لا يؤاخذ أحد بذنب الغير لا يثاب بفعله، وما جاء في الأخبار من أن الصدقة، والحج ينفعان الميت فلكون الناي له كالثاب عنه ﴿وَأَنْ سَعَيْهِمْ سَوْفَ يُرَى﴾ \* ثُمَّ

وقوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [سورة النجم، الآية: ٣٩]. قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (الخ) قد اختلف في تفسير هذه الآية على أقوال فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنها منسوخة لقوله: ألحقنا بهم ذرياتهم كدخلهم الجنة بعمل آبائهم وقال عكرمة إنها في غير أمة محمد ﷺ، كقوم موسى عليه الصلاة والسلام، وقيل: إنها في الكفار لانقاع المؤمنين بسعي غيرهم، وعن الحسن أنه من طريق العدل لا من طريق الفضل، وقيل: اللام بمعنى على أي ليس عليه غير سعيه وفيه نظر، وقد قدمنا قبل ما يفيد الجواب أيضاً. قوله: (إلا سعيه) إشارة إلى أن ما مصدرية ولو جعلت موصولة صح، ويرى في قوله: سوف يرى بصريّة أو علمية مفعولها مقدر أي حاضرأ ونحوه، وقوله: كما لا يؤاخذ الخ إشارة إلى أن السعي مراد به الخير فيكون تمييزاً لما قبله لا عام للتأكيد. قوله: (وما جاء في الأخبار الخ) جواب عما قيل من أن الحج عن الميت، والصدقة عنه تنفعانه، وليس ذلك من سعيه فكيف التوفيق بينه، وبين الحصر الذي في هذه الآية بأن الغير لما نواه له صار بمنزلة الوكيل عنه القائم مقامه شرعاً فكأنه بسعيه، وهذا لا يتأتى إلا بطريق عموم المجاز عندنا أو جواز الجمع بين الحقيقة، والمجاز عند المصنف كما لا يخفى، وقد أوجب أيضاً بأن سعي غيره لما لم ينفعه إلا مبنياً على سعي نفسه من الإيمان، والعمل الصالح فكأنه سعيه، وفيه نظر، وكذا تضعيف الثواب كما في الكشف من أنه ينافي القصر على سعيه وحده، والجواب عنه يعلم مما مر فتأمل، وأما قراءة القرآن للميت، ونحوه فقال: جماعة لا يصل ثوابها له، وقيل إنه يصل، وقيل: يصل له إذا وهب ثوابه له فينبغي أن يقول: يعده اللهم إني وهبت ثواب ما قرأته لفلان اللهم فأوصله له، ثم إن ما ذكر لا يطرد في الأعمال كلها، والوارد في الأحاديث الصحيحة في الحج<sup>(١)</sup> والصدقة<sup>(٢)</sup> واختلف في قراءة القرآن ولا يجري في الصلاة والصوم، وما وقع في الهداية من كتاب الحج من إطلاقه في صحة جعل الإنسان ثواب عمله لغيره، ولو صلاة وصوماً وأنه مذهب أهل السنة فمحتاج إلى

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ١٨٥٢ - ٦٦٩٩ - ٧٣١٥ والنسائي ١١٦/٥ وأحمد ٢٣٩/١ - ٢٤٠ والطيبالسي ٢٦٢١ وابن حبان ٣٩٩٣ والطبراني ١٢/١٢٤٤٣ - ١٢٥١٢ والبيهقي ١٧٩/٥ والبخاري ١٨٥٥ وابن الجارود ٥٠ كلهم من حديث ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إن أختي ماتت ولم تحج، أفأحج عنها؟ فقال ﷺ: «أرأيت لو كان عليها دين فقضيته، فإله أحق بالوفاء». وله شواهد كثيرة وطرق متعددة.

(٢) يشر المصنف لما أخرجه مسلم ١٦٣١ وأبو داود ٣٨٨٠ والترمذي ١٣٧٦ والنسائي ٢٥١/٦ وأحمد ٣٧٢/٢ وابن حبان ٣٠١٦ والبخاري في «الأدب المفرد» ٣٨ والبخاري ١٣٩ والبيهقي ٢٧٨/٦ والطحاوي ١٢٤٧ في المشكل كلهم من حديث أبي هريرة ولفظه «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له».

يُجْزِيهِ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴿٤٢﴾ أي يجزي العبد سعيه بالجزاء الأوفر فنصب بنزع الخافض، ويجوز أن يكون مصدراً، وأن تكون الهاء للجزاء المدلول عليه بيجزي، والجزاء بدله ﴿وَأَنَّ إِلَيْنَا لَبَدِّلُكَ﴾

التحرير، وتحريره أن محل الخلاف في العبادة البدنية هل تقبل النيابة فتسقط عن لزمته يفعل غيره سواء كان بإذنه أم لا يعد حياته أم لا فهذا واقع في الحج كما ورد في الأحاديث الصحيحة أما الصوم فلا وما ورد في حديث: (من مات وعليه صيام صام عنه وليه)<sup>(١)</sup> وكذا غيره من العبادات فقال الطحاوي في الآثار: إنه كان في صدر الإسلام، ثم نسخ وليس الكلام في الفدية، وإطعام الطعام فإنه بدل، وكذا إهداء الثواب سواء كان بعينه أو مثله فإنه دعاء وقبوله بفضله تعالى كالصدقة عن الغير فأعرفه. قوله: (يجزي العبد سعيه بالجزاء الفخ) المراد بالعبد الإنسان المذكور في النظم، وفي إعرابه وجهان أظهرهما أن الضمير المرفوع للإنسان والمنصوب للسعي، والجزاء مصدر مبين للنوع، والثاني أن الضمير للجزاء، والجزاء مفسر له أو بدل منه كقوله: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٣] وأما قول أبي حيان: إنه إذا كان تفسيراً للضمير المنصوب فعلام ينتصب وأما إذا كان بدلاً ففيه إبدال الظاهر من المضمّر، والصحيح منعه فليس بشيء لأن انتصابه على أنه عطف بيان أو منصوب بأعني مقدراً، وقد منع أبو البقاء من وصف الجزاء على المصدرية لأنه وصف بالأوفى، وهو من صفة المجزي به لا الفعل لما يلزمه من تعدّي يجزي لثلاثة مفاعيل الأوّل القائم مقام الفاعل، والثاني الهاء التي هي ضمير السعي، والثالث الجزاء الأوفى، وأيضاً معناه غير منتظم إلا أن يقال الجزاء بدل من الهاء لكنه سماه مفعولاً تسميحاً، وقوله: لا الفعل ممنوع بل هو من صفاته مجازاً كما يوصف به المجزي به إذ الحقيقة منتفية عنهما كذا في الدر المصون. قوله: (فنصب بنزع الخافض) وأصله يجزي الله الإنسان سعيه فالجزاء منصوب بنزع الخافض كما صرح به المصنف وسعيه هو المفعول الثاني، وهو يتعدّى له بنفسه نحو جزاك الله خيراً، وجزاؤه سعيه بمعنى جزائه بمثله أو هو مجاز، وقيل: المنصوب بنزع الخافض الضمير والتقدير بسعيه أو على سعيه كما في الكشاف، والمصنف عدل عنه لما فيه من زيادة التقدير فتدبر. قوله: (ويجوز أن يكون مصدراً) قد علمت ما فيه، وما أورده أبو البقاء وجوابه، وما قيل عليه من أنه لا يدفعه لأنه، وإن جوّز وصف الفعل به للملاسة فهو مجاز عقلي من غير ضرورة داعية له غير مسلم لأن وصف المجزي به كذلك، ولو قيل بأنه حقيقة ففيه تجوّز آخر، وهو زيادة الباء التي هي خلاف الأصل، وأما تعديته إلى المجزي بنفسه فلا يفيد لأن المصنف خرج على خلافه فهو صلح من غير تراض للخصمين والإبدال على القول بجواز إبدال الظاهر من الضمير. قوله: (انتهاء الخلائق) إشارة إلى أن المنتهى مصدر ميمي، وقوله: على أنه منقطع

(١) أخرجه البخاري ١٩٥٢ ومسلم ١١٤٧ وأبو داود ٢٤٠٠ - ٣٣١١ وأحمد ٦/٦٩ وابن حبان ٣٥٦٩ والدارقطني ١٩٤/٢ - ١٩٥ والبغوي ١٧٧٣ والبيهقي ٤/٢٥٥ - ٦/٢٧٩ كلهم من حديث عائشة بهذا اللفظ.

الْتَنَّهُنَّ ﴿ انتهى الخلائق، ورجوعهم، وقرئ بالكسر على أنه منقطع عما في الصحف، وكذلك ما بعده ﴿ وَأَنْتُمْ هُوَ أَصْحَاكُ وَأَبْكِي \* وَأَنْتُمْ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا ﴾ لا يقدر على الإماتة، والأحياء غيره فَإِنَّ الْقَاتِلَ يَنْقُضُ الْبِنِيَّةَ، والموت يحصل عنده يفعل الله تعالى على سبيل العادة ﴿ وَأَنْتُمْ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى \* مِنْ نَفْثَةٍ إِذَا تُثْنَى ﴾ تدفق في الرحم أو تخلق أو يقدر منها الولد من منى إذا قدر ﴿ وَأَنَّ عَلَيَّ النَّشْأَةَ الْآخِرَى ﴾ الأحياء بعد الموت، وفاء بوعده، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، النشأة بالمد وهو أيضاً مصدر نشأه ﴿ وَأَنْتُمْ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى ﴾ وأعطى القنية، وهو ما يتأثر من الأموال وأفرادها لأنها أشرف الأموال أو أرضى وتحقيقه جعل الرضا له قنية ﴿ وَأَنْتُمْ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى ﴾ يعني العبور، وهي أشد ضياء من الغميصاء عندها أبو كبشة أحد

الخ يعني أنه على قراءة الفتح داخل فيما في الصحف فإذا كسرت إن فليست مما فيها، وهو جملة معطوفة على ما قبلها، وقوله: لا يقدر الخ إشارة إلى الحصر المأخوذ من الضمير لتقدمه وتكرر الإسناد فيه أو لأنه ضمير فصل على رأى، وقوله: فَإِنَّ الْقَاتِلَ الخ جواب عن أَنَّ الْقَاتِلَ أَمَاتَ مَنْ قَتَلَ فَكَيْفَ تَنْحَصِرُ الْإِمَاتَةُ فِيهِ تَعَالَى بِأَنَّ الْقَاتِلَ إِنَّمَا نَقَضَ الْبِنِيَّةَ الْإِنْسَانِيَّةَ، وفرق أجزاءها، والموت الحاصل بذلك فعل الله تعالى على سبيل العادة في مثله، ولم يتعرض للحصر في الإضحاك، والإبكاء لظهوره عندنا، ولأنه لا يترتب عليه خلاف كغيره، ولذا لم يذكر الضمير في قوله، وأنه خلق الزوجين في النظم لأنه لا يتوهم نسبة الخلق لغيره كما في أفعال العباد. قوله: (وفاء بوعده) دفع لما يتوهم من لفظ عليه المقتضي للإيجاب الذي ذهب إليه بعضهم بأنه أوجب على نفسه لوعده وعداً لا يخلفه فلذا قال عليه، وقوله: مصدر نشأه الثلاثي لا المزيد فهو كالكفالة في المصادر الثلاثية. قوله: (وهو ما يتأثر من الأموال) أي يبقى، ويدوم ببقاء نفسه أو أصله كالرياض، والحيوان، والبناء لَأَنَّ الْمُؤْتَلَ بِمَعْنَى الْأَصِيلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

وقد يدرك المجد المؤتل أمثالي

وتذكير ضمير القنية لرعاية الخبر، وقوله: وإفرادها أي بالذكر مع دخولها في قوله: أغنى، وأشرف بمعنى أنفس وأشرف. قوله: (أو أرضى) أي معناه أرضى فإنه جاء في كلامهم بهذا المعنى كقوله:

فأقنيت حبي عفة وتكرّما

وقوله وتحقيقه الخ هو من كلام الراغب يعني أنه بهذا المعنى مجاز من القنية أيضاً كأنه ادخر الرضا، والصبر لأنه دخر من لا دخر له، وقد يقال إنه مراد من فسره بأفقر ليظهر فيه الطباق كأضحك، وأبكى كما نقل عن الأخفش وغيره، وقيل: إِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِلْسَلْبِ وَالْإِزَالَةِ، وهو احتمال أيضاً، والله در القاتل:

هل هي إلا مدة وتنقضني ما يغلب الأيام إلا من رضي

قوله: (يعني العبور الخ) الشعري علم مشترك بين كوكبين، وهما الشعران الشعري

أجداد النبي ﷺ وخالف قريشاً في عبادة الأوثان ولذلك كانوا يسمون الرسول ﷺ ابن أبي كبشة، ولعل تخصيصها للإشعار بأنه عليه الصلاة والسلام، وإن وافق أبا كبشة في مخالفتهم خالفه أيضاً في عبادتها ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ القدماء لأنهم أولى الأمم هلاكاً بعد قوم نوح عليه السلام، وقيل: عاد الأولى قوم هود وعاد الأخرى ارم وقرىء عاد الولي بحذف الهمزة ونقل ضميتها إلى لام التعريف، وقرأ نافع وأبو عمرو كذلك مع جعل الواو همزة، وعاد لولي بإدغام التنوين في اللام ﴿وَمَمُودٌ﴾ عطف على عاداً لأن ما بعده لا يعمل فيه وقرأ عاصم وحمزة بغير تنوين، ويقفان بغير الألف، والباقون بالتنوين، ويقفون بالألف ﴿فَأَ

العبور بفتح العين المهملة، والباء الموحدة والراء المهملة بعد الواو، والغميصاء بغين معجمة مضمومة وميم مفتوحة بعدها ياء مثناة تحتية بصاد مهملة ومدّ من العبور بمعنى الدخول، والغمص وهو ما يسيل من العين زعموا أنهما ذهباً خلف سهيل فعبرت العبور المجزأة، وتخلفت الغميصاء فبكت، وهو من تخيلات العرب الكاذبة، وفسرها بالعبور لأنها المتبادرة عند الإطلاق، وعدم الوصف ووجهه كما أشار إليه أنها أعظم، وأكثر ضياءً وأنها التي عبدت دون الله في الجاهلية فلذا خصت بالذكر تجميلاً لهم بجعل المربوب رباً. قوله: (ولذلك كانوا يسمون الخ) كانت قريش إذا ذكرت النبي ﷺ في مقام مخالفته لهم للغض منه سموه بذلك كما في قول أبي سفيان لقد أمر أمر ابن أبي كبشة<sup>(١)</sup> وغيره كما في الأحاديث الصحيحة، وهو أحد أجداده ﷺ من قبل أمه على أقوال مختلفة في اسمه هل هو وهب أو وخز بن غالب سيد خزاعة إلى غير ذلك، وكانوا يشبهون النبي ﷺ به لمخالفته لقومه في ترك عبادة الأوثان لعبادة الشعري لأنهم يزعمون أن كل صفة في المرء تسري إليه من أحد أصوله فيقولون نزع إليه عرق كذا، وعرق الخال نزاع. قوله: (وقيل عاد الأولى قوم هود الخ) قاله الزمخشري: ومرضه المصنف لما سيأتي في سورة الفجر كما قاله الواحدي: أن ارم عاد الأولى وأنها المرادة بقوله: أهلك عاداً الأولى فلا وجه للاعتراض بأنه مخالف لما سيأتي في الفجر إلا أن هذه رواية ضعيفة أيضاً. قوله: (وقرئ الخ) قد وقع في هذه الكلمة هنا كلام مضطرب مطول في كتب القرآآت، والإعراب، وتلخيصه أن ابن كثير وابن عامر، والكوفيين قرؤوا عاداً بالتنوين لصرفه باعتبار الحي أو أنه كهند وكسر والتنوين وسكنوا اللام، وحققوا الهمزة بعدها وصلوا فإذا ابتدؤوا أثبتوا همزة الوصل مع سكن اللام، وتحقيق الهمزة، وقرأ قالون بإدغام التنوين في اللام، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، وهمز الواو وصلوا لضم ما قبلها كمؤسى فإذا ابتداء فله ثلاث وجوه أحدها: ما مرّ والثاني والثالث إثبات همزة الوصل، وتركها وقرأ ورش كقالون إلا أنه أبقى الواو على حالها، وقرأ أبو عمرو كورش وصلوا وابتداء وتوجيه القرآآت ظاهر فإن أردت تفصيله فارجع إلى الدر المصون. قوله: (لأن ما بعده) وهو أبقى لا يعمل فيه لأن ما

(١) ورد ذلك في أحاديث كثيرة.

﴿أَبْقَى﴾ الفريقين ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ أيضاً معطوف عليه ﴿مِن قَبْلُ﴾ من قبل عاد، وثمود ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْعَنَ﴾ من الفريقين لأنهم كانوا يؤذونه، وينفرون عنه، ويضربونه حتى لا يكون به حراك ﴿وَالْمُؤَنَّفَكَةَ﴾ والقرى التي انتفكت بأهلها أي انقلبت، وهي قرى قوم لوط ﴿أَهْوَى﴾ بعد أن رفعها فقلبها ﴿فَمَسَّنَهَا مَا عَشْنَى﴾ فيه تهويل، وتعميم لما أصابهم ﴿يَأْتِي آءَاءَ رَبِّكَ تَنَمَّازًا﴾ تتشكك، والخطاب للرسول أو لكل أحد، والمعدودات، وإن كانت نعماً، ونقماً سماها آءاء من قبل ما في نقمة من العبر، والمواعظ للمعتبرين، والانتقام للأنبياء والمؤمنين ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذِيرِ الْأُولَى﴾ أي هذا القرآن إنذار من جنس الإنذارات المتقدمة أو هذا

النافية لها صدر الكلام قيل، والفاء أيضاً مانعة فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها، وقيل هو منصوب بأهلك مقدر، ولا حاجة إليه، وقوله: بغير تنوين لمنع صرفه كما مرّ مراراً، وقوله: فما أبقى الفريقين بتقدير المفعول، وقيل: التقدير فما أبقى عليهم، وقيل: فما أبقى منهم أحداً وقوله: حراك بكسر الحاء المهملة مصدر، وقيل: إنها مفتوحة والمراد به القدرة على التحرك. قوله: (تعالى من قبل) صرح بالقلبية لأنّ نوحاً عليه الصلاة والسلام آدم الثاني وقومه أول الطاغين والهالكين، والمؤنفكة تقدم تفصيلها ونصبها بالعطف أيضاً فأهوى جملة مستأنفة أو بأهوى، وتقديمه للفاصلة، وأهوى بمعنى ألقى من علو وطرح كما أشار إليه بقوله: بعد أن رفعها الخ. قوله: (فيه) أي في التعبير بالموصول، وما ذكر تهويل أي تخويف بإبهامه للإشارة إلى أنه مما لا تحيط به العبارة، وأن نطاق التعبير تفصيلاً عنه قصير، والتعميم لما أصابهم منه أيضاً لأنه من صيغ العموم فيشعر بأنه غشياً كل ما يمكن أن يغشى من العذاب سواء قلنا إنّ ما مفعول ثان، والتضعيف للتعدية أو فاعل، وهو للتكثير والمبالغة، وليس التعميم من الإيقاع على ضمير القربة المقتضي لشموله لمن فيها بطريق الزوم لأنه لو أريد هذا قيل لمن أصابهم، وتأويله تعسف، ولا إنه من حذف مفعول غشي لأنه متعين بقريته ما قبله. قوله: (تتشكك) إشارة إلى أنّ التفاعل مجرّد عن التعدّد في الفاعل، والفعل للمبالغة في الفعل فلا حاجة إلى تكلف ما قيل إنّ فعل التماري للواحد باعتبار تعدّد متعلقه، وهو الآءاء المتماري فيها، وقوله: والخطاب للرسول، والمراد منه أمته تعريضاً كما قيل:

إياك أعني فاسمعي يا جاره

فلا وجه لاعتبار الالتفات، وقوله: أو لكل أحد ممن يصلح للخطاب فهو مجاز، وقوله: والمعدودات أي الأمور المذكورة من قوله أم لم ينبأ الخ والنعم في الخلق، والإحياء، والإضحاك والإغناء ونحوه، والنقم في الإهلاك، والإبكاء والجزاء ونحوه، والآءاء النعم خاصة جمع إلى فسمي الكل نعماً لما في النقم المذكورة من نعم لا تعدّ كما فصله المصنف، والمقام غير مناسب للتغليب. قوله: (هذا القرآن) المدلول عليه بقوله: أم لم ينبأ فإنّ إنبأه بالوحي النازل عليه، وقوله: إنذار كما في النسخ الصحيحة إشارة إلى أنّ النذير مصدر كما مرّ،

الرسول نذير من جنس المنذرين الأولين ﴿أَزِفَتِ الْأَافِقَةُ﴾ دنت الساعة الموصوفة بالدنو في نحو قوله: ﴿اقتربت الساعة﴾ [سورة القمر، الآية: ١] ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ ليس لها نفس قادرة على كشفها إذا وقعت إلا الله لكنه لا يكشفها، أو الآن بتأخيرها إلا الله أو ليس لها كاشفة لوقتها إلا الله إذ لا يطلع عليه سواه أو ليس لها من غير الله كشف على إنها مصدر كالعافية ﴿أَفَإِنْ هَذَا لِلْمُذِيقِ﴾ يعني القرآن ﴿فَمَجْبُوتٌ﴾ إنكاراً ﴿وَفَضْحَكُونَ﴾ استهزاء ﴿وَلَا يَبْكُونَ﴾ تحزناً على ما فرطتم ﴿وَأَنْتُمْ سَيِّدُونَ﴾ لاهون أو مستكبرون من سمد البعير في مسيره إذا رفع رأسه أو مغنون لتشغلوا الناس عن استماعه من السمود، وهو الغناء ﴿فَاتَّبِعُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا﴾ أي واعبدوه دون الآلهة عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة النجم أعطاه الله عشر حسنات بعدد من صدق بمحمد ووجد به بمكة».

وكذا في قوله: الإنذارات إشارة إلى أن النذر جمع نذير المصدر، وقوله: أو هذا الرسول المخاطب قبله، والمنذرين من سبق من الرسل، والنذير على هذا بمعنى المنذر كما يلوح إليه كلام المصنف، وقوله: الأولين إشارة إلى أن الأولى في معنى الأولين بتأويل الفرقة والجماعة الأولى لأن الجمع مؤنث، ولرعاية الفواصل اختيار على غيره. قوله: (دنت الساعة الموصوفة بالدنو الخ) يعني أن اللام في الآفة للعهد لا للجنس لثلا يخلو الكلام عن الفائدة إذ لا معنى لوصف القريب بالقرب كما قيل، ولذا قيل: إن الآفة علم بالغلبة للساعة هنا، وفيه نظر لأن وصف القريب بالقرب بالمبالغة في قربه كما يدل عليه الافتعال في اقتربت فتأمل. قوله: (ليس لها نفس قادرة على كشفها) أو حال كاشفة أو التاء للمبالغة كعلامة قيل، والمقام ياباه لإيهامه ثبوت أصل الكشف لغيره تعالى، وفيه نظر أو هو مصدر بني على التأنيث، والكشف إما بمعنى العلم لحقيقتها أو التبيين كما في قوله: ﴿لَا يَجْلِيهَا لَوْقَتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٧] أو بمعنى الإزالة ومن دون الله بمعنى غير الله وإلا الله، والمراد بكاشفة قادرة على الكشف لا إنها لم تكشف كما أشار إليه بقوله لكنه لا يكشفها، والكشف على التفسير الأول الإزالة، وعلى الثاني بمعنى التأخير لأنه إزالة مخصوصة، وقوله: كاشفة لوقتها أي مبينة ومعينة لوقوعها، وقوله: من غير الله تعالى لأنها من المغيبات. قوله: (إنكاراً) قيده به لأنه قد يكون استحساناً، وكذا قوله: استهزاء أي لا مسرة به، والتحزن تكلف الحزن وهو في محزه هنا، وقوله: لا هون أي عن تذكر ما فرطتم فلا وجه لما قيل إن المناسب تقديمه على قوله: ولا تبكون مع أنه مؤكد لقوله: تضحكون فلا يحسن الفصل بينهما بأجنبي كما لا يخفى، وهذا مما لا ينبغي ذكره وقوله: من سمد أي على الوجهين، وقوله: دون الآلهة مأخوذ من لام الاختصاص، والسياق، والحديث المذكور<sup>(١)</sup> موضوع (تمت) السورة بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة القمر

مكية، وأيها خمس وخمسون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اقْتَرَبَ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ روي أَنَّ الكفار سألوا رسول الله ﷺ آية فانشق القمر،

وقيل: معناه سينشق يوم القيامة، ويؤيد الأول أنه قرئ، وقد انشق القمر أي اقتربت

## سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية وأيها خمس وخمسون) استثنى منها بعضهم إِنْ المتقين الآيتين، وبعضهم سيهزم الجمع الخ وسيأتي ما فيه، وما له وما عليه. قوله: (روي أَنَّ الكفار) لا شك في أنه روي أَنَّ القمر انشق على عهده ﷺ وأنه من المعجزات الباهرة المنقولة في الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup> من طرق متعددة، وأما كونه متواتراً فليس بلازم وقد قال الإمام الخطابي: إِنْ معجزاته ﷺ غير القرآن لم تتواتر، والحكمة فيه أنها لو تواترت كانت عامة والمعجزة إذا عمت أهللك الله من كذبها كما جرت به العادة الإلهية، والنبي ﷺ بعث رحمة وأمن الله أمته من عذاب الاستئصال، وأما القول بتواتره المذكور في شرح المواقف فقد سبقه إليه السبكي، وقال في شرح مختصر ابن الحاجب إنه اختلف في تواتره، والصحيح عندي ثبوته فلا وجه للاعتراض على ما في شرح المواقف، والقول بأنه لعله ظفر بنقل فيه مع وجود النقول، وأغرب منه قوله: إِنْ حديث (من كذب على)<sup>(٢)</sup> الخ قالوا: إنه غير متواتر مع أن رواه ستون من الصحابة فيهم العشرة المبشرة إذ لا يلزم مع تواتر هذا تواتر ذاك لجواز تخلف شرط فيه، وسبب تعرضهم للتواتر طعن بعض الملاحدة بأن القمر يشاهده كل أحد فلو انقسم قطعيتين تواتر، وشاع في جميع الناس، ولم يخف على أحد، والطباع حريصة على إشاعة ما لم يعهد مثله ولا أغرب من هذا مع أَنَّ الملازمة غير لازمة لأنه في الليل، وزمان الغفلة ولا يلزم امتداده، ولا أن يرى إذ ذاك في جميع الآفاق لاختلاف المطالع، وقد قيل إنه وقع مرتين أيضاً. قوله: (فانشق القمر) قيل: لم يقل فشق إشارة إلى أنه فعل الله أظهره على يديه ولو قيل إشارة إلى أنه في ذاته قابل للخرق والالتئام ردأ على ملاحدة الفلاسفة كان أحسن. قوله: (وقيل الخ)

(١) أخرجه البخاري ٣٦٣٦ - ٣٨٦٩ - ٣٨٧١ - ٤٨٦٤ - ٤٨٦٥ ومسلم ٢٨٠٠ ح ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ والترمذي ٣٢٨٥ - ٣٢٨٧ والنسائي ١٥٦٦ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود.

(٢) هو شطر حديث أخرجه البخاري ١١٠ - ٦١٩٧ ومسلم ٣ وابن ماجه ٣٤ وأحمد ٤١٠/٢ - ٤٦٩ - ٥١٩ - ٣٢١ - ٣٦٥ والنسائي ٤٣٦/٩ وابن أبي شيبة ٧٦٢/٨ وابن حبان ٢٨ والطحاوي ١٧٠/١ - ١٧١ في المشكل كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ «من قال علي ما لم أقل ليتبوا مقعده من النار». وله طرق كثيرة وشواهد عدة. بلغ بها حد التواتر.

الساعة، وقد حصل من آيات اقترابها انشقاق القمر، وقوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا﴾ عن تأملها، والإيمان بها ﴿وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ مطرد، وهو يدل على أنهم رأوا قبله آيات آخر مترادفة، ومعجزات متتابعة حتى قالوا ذلك أو محكم من المرة يقال: أمرته فاستمر إذا أحكمته فاستحكم أو مستبشع من استمر الشيء إذا اشتدت مرارته أو ما ز دأهب لا يبقى ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ وهو ما زين لهم الشيطان من رد الحق بعد ظهوره، وذكرهما بلفظ الماضي للإشعار بأنهما من عاداتهم القديمة ﴿وَكَفَّلَ أَمْرَ مُسْتَقَرًّا﴾ منته إلى غاية من خذلان أو نسرفي الدنيا، وشقاوة أو سعادة في الآخرة فإن الشيء

فالتعبير بالماضي لتحقيقه كما مرّ تحقيقه وقوله: ويؤيد الخ وجه التأييد إنها حينئذ جملة حالية فتقتضي المقارنة لاقترابها ووقوعه قبل يوم القيامة، وكذا قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا﴾ الخ فإنه يقتضي أن هذه معجزة رأوها وأعرضوا عنها، وقيل أيضاً التعبير بالاقتراب في مقابله، وهو الساعة يقتضي وقوعه بحسب الظاهر، وفيه نظر لجواز وقوعه بعد بعد في المستقبل، وقوله: قوله: وأن يروا الخ معطوف على فاعل يؤيد. قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَرَوْا﴾ آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وجه التأييد فيه كما في شرح الآثار للطحاوي أنه دليل على انشقاقه في الدنيا لأن الآيات إنما تكون قبل يوم القيامة لقوله، وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً نعوذ بالله من خلاف الصحابة والاستكبار عن اتباع مذهبهم كما قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٤٦] الآية انتهى ولو لم يكن الانشقاق من جنس الآيات لم يكن هذا القول مناسباً للمقام كما قيل وفيه بحث لأنه لو كانت هذه الجملة حالية والمعنى أن الساعة اقتربت، وانشقاق القمر فيها دنا زمانه، وظهرت آثاره والحال أنهم مصرّون على العناد كان منتظماً أتم انتظام ولا ضير فيه سوى مخالفته للمنقول عن السلف في تفسيرها فتأمل. قوله: (مطرد) فالاستمرار على هذا بمعنى الدوام، وقوله: وهو يدلّ أي هذا الكلام على تفسير الاستمرار يدلّ على ما ذكر لأن النكرة في سياق الشرط تعمّ فكونهم كلما رأوا آية نسبوا إلى السحر دال على ترادف الآيات وتتابع المعجزات، وأما كون استمراره بالإضافة إلى الأشخاص لما روي من أن المشركين استخبروا السفار والقادمين عن الانشقاق فلما أخبروهم برؤيته قالوا: سحر مستمر أي عام لنا، ولغيرنا فلا ينافي هذا كما تروهم لأن تعدّد الآيات لا ينافي تعدّد من اطلع على آية منها. قوله: (أو محكم) تفسير آخر لمستمر من المرة بالفتح والكسر بمعنى القوة، وهو في الأصل مصدر مرت الحبل مرّة إذا فتلته فتلاً محكماً فأريد به مطلق المحكم كما مرّ مجازاً مرسلأ، والمحكم بالفتح والمستحكم بالكسر لأن فتحه خطأ للزوم فعله بمعنى فالقول بأن الظاهر المستحكم مكان المحكم خطأ أو تحكم. قوله: (أو مستبشع) أي مستمر بمعنى مستبشع أي منفور عنه لشدة مرارته، وهو مجاز أيضاً واستبشاعه في زعمهم، وقوله: أو ما ز تفسير لمستمر وفسر الماز بأنه ذاهب لا يبقى وهذا تعليل، وتسليه لهم من أنفسهم للأمانى الفارغة، وأن حاله ﷺ وما ظهر من معجزاته سحابة صيف عن قرب تنقشع، ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ

إذا انتهى إلى غايته ثبت، واستقرّ وقرئ بالفتح أي ذو مستقرّ بمعنى استقرار، وبالكسر، والجر على أنه صفة أمر، وكل معطوف على الساعة ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ﴾ في القرآن ﴿وَمِنَ الْأَنْبَاءِ﴾ أنباء القرون الخالية أو أنباء الآخرة ﴿مَا فِيهِ مَرْدَجٌ﴾ ازدجار من تعذيب أو

يتم نوره ولو كره الكافرون ﴿[سورة التوبة، الآية: ٣٢]. قوله: (وذكرهما بلفظ الماضي الخ) مع أنّ أصل الشرط والجزاء الاستقبال فلا يعدل عنه بلا نكتة، وما عطف عليه له حكمه فالعدول فيه مع تقدّم التعبير عنه بالمستقبل محتاج لنكتة، وهي ما ذكر فالقول بأنه لا دخل ليعرضوا فيه لا وجه له، ولما كان الإعراض يستلزم التكذيب عبر في أحدهما بالماضي بعد التنبيه على استمراره في المستقبل بالمضارع فإن عطف هذا على اقتربت كان ما بينهما اعتراضاً لبيان عادتهم إذا شاهدوا الآيات. قوله: (منته إلى غاية الخ) ظاهره أنه على العموم لا مخصوص بأمر النبي ﷺ كما قيل لكنه هو المقصود منه رداً على الكفار في تكذيبهم له، ويجوز تخصيصه بأمر النبي ﷺ دون غيره من الناس، وعلى التعميم هو تذييل بما هو كالمثل ولو أبقى على عمومه للعقلاء، وغيرهم كان وجهاً آخر وهو المذكور في الكشف مقابلاً لهذا، وقوله: فإن الشيء الخ بيان للتلازم بين الانتهاء، والاستقرار حتى يكون الثاني كناية عن الأول لا مجازاً لصحة إرادة معناه الحقيقي فلا وجه لما قيل من أنه بيان للعلاقة المصححة للتجوّز، وليس هذا منافياً لقوله:

وكل شيء بلغ الحد انتهى

فإنه مقام آخر غير ما نحن فيه فتدبر.

قوله: (وقرئ بالفتح) أي فتح القاف، واختار المصنف أنه على هذه القراءة مصدر، وحمله على كل أمر بتقدير مضاف فيه، ولو لم يقدر وقصد المبالغة صح، وجوّز الزمخشريّ كونه اسم زمان أو مكان، وهو محتاج أيضاً إلى تقدير مضاف لأنّ الأمر ليس عين الزمان أو المكان، ولم يلتفت إليه المصنف لا لهما لا له كما توهم بل لظنّ أنه قليل الجدوى فيما قيل إذ كون كل أمر لا بد له من مكان أو زمان أمر معلوم لا فائدة فيه، وفيه نظر لأنّ فيه إثبات الاستقرار له بطريق الكناية، وهي أبلغ من الصريح فتأمل. قوله: (وكل) بالرفع بغير تنوين على الحكاية أو منون لعدم قصد الحكاية، وهو مبتدأ أو معطوف على محل اسم أن، وهذا على هذه القراءة، واعتراض عليه بأنه يعيد لكثرة الفواصل، وليس بشيء لأنه إذا دل عليه الدليل لا مانع منه وأما القول بأنه خبر جر على الجوار فلا يليق ارتكابه من غير ضرورة تدعو لمثله، وقيل: كل مبتدأ خبره مقدر كآت أو معمول به أو نحوه وقيل خبره حكمة بالغة. قوله: (من الأنبياء) هو حال من ما قدّم عليه رعاية للفاصلة، وتشويقاً لما بعده ومن للتبويض أو للتبيين بناء على جواز تقديمه على المبين، وفيه خلاف للنحاة، وقال الرض: إنما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو عندي من المال ما يكفي لأنه في الأصل صفة لمقدر أي شيء من المال،

وعيد، وتاء الافتعال تقلب دالاً مع الذال، والذال، والزاي للتناسب، وقرئ مزجر بقلبها زايًا، وإدغامها ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ غايتها لا خلل فيها، وهي بدل من ما أو خبر لمحذوف، وقرئ بالنصب حالاً من ما فإنها موصولة أو مخصوصة بالصفة فيجوز نصب الحال عنها ﴿فَمَا تُنَنِ التُّذُرُ﴾ نفي أو استفهام إنكار أي فأني غناء تغني النذر، وهو جمع نذير بمعنى المنذر أو المنذر منه أو مصدر بمعنى الإنذار ﴿فَقَوْلٌ عَنَّهُمْ﴾ لعلمك بأن الإنذار لا يغني فيهم ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ إسرافيل، ويجوز أن يكون الدعاء فيه كالأمر في قوله: ﴿كُنْ

والمذكور عطف بيان للمبين المقدر قبلها ليحصل البيان بعد الإبهام، وقوله: ازدجار فهو مصدر ميمي، وقد جعل اسم مكان، ولكون ما فيه الازدجار لا موضع الازدجار لم يتعرّض له المصنف ولذا قالوا معنى ما فيه موضع الازدجار أنه نفس موضع الازدجار كقوله: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٢١] أي هو أسوة لكم وهو من التجريد. قوله: (من تعذيب أو وعيد) بيان لما على تقدر مضاف أي نبأ تعذيب أو وعيد وأما كون النبأ بمعنى المنبأ به فهو وإن صح من غير احتياج لتأويل ما ذكر إلا أنه لا يناسب هنا لأن المتصف بالمجيء النبأ نفسه لا المنبأ به، وفيه لف ونشر فالتعذيب راجع لكونه أنباء القرون الخالية والوعيد لكونه أنباء الآخرة، وقوله: للتناسب متعلق بقلب، والمراد تناسب المخرج أو ليحصل التناسب لأن التاء مهموسة، والحروف المذكورة مجهورة على ما بين في التصريف. قوله: (غايتها) مفعول لبالغة مقدر وفسر بلوغ الحكمة إلى غايتها بأنه لا خلل فيها إذ المعنى بلوغها غاية الأحكام فالخلل عدم مطابقتها للواقع أو جريها على نهج الحكم الإلهية وقوله: بدل أي بدل كل أو اشتمال وقوله: خبر لمحذوف تقديره هو أو هذه على أن الإشارة لما ذكر من إرسال الرسل، وإيضاح الدليل، والإنذار لمن مضى من القرون أو إلى ما في الأنبياء أو إلى الساعة المقترية، والآية الدالة عليها كما قاله الإمام، وقوله: حالاً أو بتقدير أعني والصفة والصلة جملة فيه مزدجر، وقوله: فيجوز نصب الحال عنها أي مع تأخرها وهو أمر مقرر في النحو غني عن البيان. قوله: (فأني غناء تغني النذر) يعني أنها على الاستفهام في محل نصب على أنها مفعول مطلق، ويجوز أن تكون مبتدأ والعائد مقدر كما قاله ابن هشام. قوله: (أو مصدر) عطف على جمع نذير وفي نسخة أو المصدر بالتعريف عطف على المنذر قيل وتركه احتمال أن يكون جمع نذير بمعنى الإنذار على النسخة الأولى لأن حق المصدر أن لا يثنى. ولا يجمع وترك احتمال المصدرية على الثانية لاحتياج تأنيث الفعل حينئذ للتأويل، ويؤيد الأولى قوله: بمعنى الإنذار دون أو الإنذار عطفاً على المنذر، ويؤيد الثانية قوله في تفسير قوله: ﴿فكيف كان عذابي ونذر﴾ [سورة القمر، الآية: ١٦] إن النذر يحتمل المصدر، والجمع حيث لم يسكت عنه ثمة، ولو قدّمه هنا تركه هناك كما هو دأبه، وفي القاموس أنذره أعلمه، وحذره وخوفه والنذر بضم وضميتين هو الاسم منه فتأمل. قوله: (لعلمك بأن الإنذار لا يغني فيهم) وفي نسخة عنهم وهو إشارة إلى أن الفاء للسببية، والمسبب التولي أو الأمر به، والسبب عدم

فيكون ﴿ وإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة للتخفيف، وانتصاب يوم يخرجون أوياضمار اذكر ﴿إِنَّ شَيْئًا نُكِّرُ﴾ فظيع تنكره النفوس لأنها لم تعهد مثله وهو هول القيامة، وقرأ ابن كثير نكر بالتخفيف، وقرئ نكر بمعنى أنكر ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَمْدَانِ﴾ أي يخرجون من قبورهم خاشعاً ذليلاً أبصارهم من الهول، وأفراده، وتذكيره لأن فاعله ظاهر غير حقيقي التأنيث، وقرئ خاشعة على الأصل، وقرأ ابن كثير، ونافع وابن عامر، وعاصم خشعا، وإنما حسن ذلك، ولا يحسن مررت برجال قائمين غلمانهم لأنه ليس على صيغة تشبه الفعل، وقرئ خشع أبصارهم على الابتداء، والخبر فتكون الجملة حالاً ﴿كَانَهُمْ جَرَادٌ

الإغناء أو العلم به فإن أريد بالتولي عدم القتال فهي منسوخة، وإن أريد ترك الجدل للجلاد فلا والظاهر الأول. قوله: (ويجوز أن يكون الدعاء) أي للإعادة فيه كالأمر في قوله: كن للإبداء على أنه تمثيل، والداعي حينئذ هو الله كما مرّ تفصيله في سورة ق، وفي تفسير قوله: ﴿كن فيكون﴾. قوله: (وإسقاط الياء) أي من الداعي تخفيفاً وإجراء لال مجرى التثنية لأنها تعاقبه، والشيء يحمل على نظيره وضده، وقوله: وانتصاب يوم أي على الظرفية والعامل فيه ما ذكر، وإذا قدر اذكر فنصبه على أنه مفعول به، وقوله: بالتخفيف أي بتسكين الكاف أو هو الأصل فيه، والضم للاتباع ولم ينصب يوم بقوله: فتول على أنّ المراد التولي في يوم القيامة عن الشفاعة لهم لأنه حيث ذكر في القرآن بعد الإنذار فهو في الدنيا، والقرآن يفسر بعضه بعضاً، وقوله: قرئ نكر أي مجهول الثلاثي لأنه متعدّ كما في قوله: نكرهم. قوله: (لأنها لم تعهد مثله) وفي نسخة تشهد أي تشاهد أو تحضر، وهما متقاربان، وهو كناية عن شدة الفظاعة لأنه في الغالب منكر غير معهود، وقد جوّز فيه أن يكون من الإنكار ضد الإقرار، وقوله: يخرجون الخ جعل خاشعاً حالاً من فاعل يخرجون وفي إعرابه وجوه آخر ككونه مفعولاً به ليدعو أو حالاً من ضمير عنهم أو من مفعول يدعو المقدر إذ تقديره يدعوهم كما فصله المعرب، وقوله: لأنّ فاعله الخ الأول تعليل للأول، وكلاهما تعليل للثاني، وقوله: على الأصل وهو تأنيث الجمع، وقوله: خشعا بضم فتشديد جمع خاشع، وقوله: ولا يحسن الخ لأنّ فاعل الصفة إذا كان ظاهراً سواء كانت نعتاً سببياً لجمع أولاً لا يجمع في اللغة الفصيحة جمع المذكر السالم بخلاف جمع التكسير كما سنفصله. قوله: (لأنه ليس على صيغة تشبه الفعل الخ) إشارة إلى ما فصله النحاة فيما إذا رفعت الصفة اسماً ظاهراً مجموعاً فإنها تجري مجرى الفعل في المطابقة، وعدمها قال في التسهيل فإذا أمكن تكسيها فهو أولى من أفرادها كمررت برجل قيام غلمانه هو أفصح من قائم غلمانه، وهذا قول المبرد ومن تبعه والسماع شاهد له كهذه القراءة وقول امرئ القيس:

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم

ونحوه وقال الجمهور: الأفراد أولى، والقياس معهم، وقيل: إن تبع مفرداً كرجل قائم

مُنْتَهِيًّا ﴿ فِي الْكثْرَةِ، وَالتَّمَوُّجِ، وَالانْتِشَارِ فِي الْأَمْكِنَةِ ﴾ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴿ مُسْرِعِينَ مَا دَىٰ  
 أَعْنَاقِهِمْ إِلَيْهِ، أَوْ نَاطِرِينَ إِلَيْهِ ﴾ يَقُولُ الْكٰفِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَرِيٌّ ﴿ صَعَبٌ ﴾ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴿ قَبْلَ  
 قَوْمِكَ ﴾ فَكَذَّبُوا عِبَدَنَا ﴿ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ تَفْصِيلٌ بَعْدَ إِجْمَالٍ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ كَذَّبُوهُ  
 تَكْذِيبًا عَلَىٰ عَقَبٍ تَكْذِيبٌ كَلِمًا خَلَا مِنْهُمْ قَرْنَ مَكْذِبٍ تَبِعَهُ قَرْنٌ مَكْذِبٌ، أَوْ كَذَّبُوهُ بَعْدَ مَا  
 كَذَّبُوا الرِّسْلَ ﴿ وَقَالُوا بَحْتُونَ ﴾ هُوَ مَجْنُونٌ ﴿ وَأَذْجَرَ ﴾ وَزَجَرَ عَنِ التَّبْلِيغِ بِأَنْوَاعِ الْأَذْيَةِ، وَقِيلَ:

غلمانه فالأفراد أولى، وإن تبع جمعاً كرجال قيام غلمانهم فالجمع أولى، وأما التثنية وجمع  
 المذكر السالم فعلى لغة أكلوني البراغيث، والمصنف مشى على مذهب المبرد، والزمخشري  
 مع الجمهور فقوله: على صيغة الخ يعني أنه إذا كسر اسم الفاعل لم يشبه الفعل لفظاً  
 فحسنت فيه المطابقة بخلاف ما إذا جمع جمع مذكر سالم فإنه لم تتغير زنته وشبهه للفعل  
 فينبغي أن لا يجمع على اللغة الفصيحة لكنه في الاسم أخف منه في الفعل كما قاله الرضي  
 ووجهه ظاهر ويجوز أن يكون فيه ضمير مستتر والظاهر بدل منه. قوله: (فتكون الجملة) أي  
 الأسمية حالاً مرتبطة بالضمير بغير واو وقد مر الكلام عليه في البقرة، والأعراف وما فيه،  
 وقوله: في الكثرة بيان لوجه الشبه فهو تشبيه محسوس بمحسوس، ووجه الشبه محسوس  
 مركب من أمور متعددة لا متعدّد، وقوله: والانتشار في الأمكنة إشارة إلى أن منتشر من  
 الانتشار بمعنى التفرّق، وقيل: إنه مطاوع نشره بمعنى أحياء فهو بيان لكيفية خروجهم من  
 الأجداث، وقد دبت فيهم الحياة، وما ذكره المصنف أظهر، وجملة كأنهم الخ. حالية بمعنى  
 مشبهين الخ. قوله: (مسرعين الخ) كذا فسره الراغب، وورد بهذين المعنيين في كلام  
 العرب، وأصل معناه مدّ العنق أو مدّ البصر، ثم كني به عن الإسراع أو النظر والتأمل،  
 ول بعضهم هنا كلام تركه أولى من ذكره. قوله: (قيل قومك الخ) الأولى تقديمه على قوم  
 نوح، وهذا الضمير ليس كالسوابق عليه عاماً فيكون عوداً إلى الأول، وقوله: يوم يدعو  
 الداعي اعتراض، ويدخل فيهم هؤلاء دخولاً أولياً، ولك أن تخص الضمائر فيها خاصة  
 بهؤلاء أيضاً، وهذا تخويف لهؤلاء، وتسليّة له ﷺ بأن هذه عادة الكفار، وقد انتقم الله  
 منهم، وسينتقم من هؤلاء، ولذا قال قبلهم، وإلا فلا فائدة فيه، وقوله: وهو تفصيل الخ،  
 ولما كانت مرتبة التفصيل بعد الإجمال مصدر بالفاء التعقيبية، وفي الوجه الأول المكذب هو  
 المكذب في الموضوعين وفي الثاني المكذب بالكسر متعدّد، وفي الثالث المكذب بالفتح  
 متعدّد ومبني الأول على تنزيل كذب منزلة اللازم بمعنى فعل التكذيب، والمراد تكذيب نوح  
 عليه الصلاة والسلام، ولم يجعل من التنازع لأن شرطه أن لا يكون الثاني تأكيداً، وهو هنا  
 كذلك، ومبني الثالث على حذف المفعول، وهو مطلق الرسل كما ذهب إليه الزمخشري،  
 والفاء سببية أو ما عدا نوحاً كما ذهب إليه المصنف، والفاء تعقيبية، وقوله: كلما خلا الخ  
 فيه اكتفاء بمرتبة، ويجوز أن يكون معنى الأول قصدوا التكذيب، وابتدؤه ومعنى الثاني  
 أتموه، وبلغوا نهايته كما قيل في قوله:

إنه من جملة قيلهم أي هو مجنون، وقد ازدجرته الجن، وتخبطه ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي﴾ بأني، وقرئ بالكسر على إرادة القول ﴿مَغْلُوبٌ﴾ غلبني قومي ﴿فَأَنْصَبِرُ﴾ فانتقم لي منهم، وذلك بعد يأسه منهم فقد روي أنّ الواحد منهم كان يلقاه فيخنقه حتى يخرّ مغشياً عليه فيفيق، ويقول: يا رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ﴿فَفَنَحْنَا أَيْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُّثَمَرٍ﴾ منصب، وهو مبالغة، وتمثيل لكثرة الأمطار وشدّة انصبابها، وقرأ ابن عامر، ويعقوب ففتحنا بالتشديد لكثرة الأبواب ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ وجعلنا الأرض كلها كأنها عيون متفجرة، وأصله، وفجرنا عيون الأرض فغير للمبالغة ﴿فَأَلْنَقَى السَّمَاءَ﴾ ماء السماء، وماء الأرض، وقرئ

### قد جبر الدين الإله فجبر

ولم يرتض المصنف ذنك الوجهين لأنّ الظاهر الاتحاد فيهما. قوله: (وزجر عن التبليغ) أي منع بشدة كالضرب، والشتم عن تبليغ رسالته، وهذا أخبار من الله بما قاساه نوح عليه الصلاة والسلام، وعلى ما بعده فهو من مقول كفرة قوم نوح، ولذا حمل الزجر فيه على مس الجن له لأنه المناسب لقولهم مجنون، ولكونه غير ظاهر من قوله: ازدجر مرّضه كأنه لما مسه الجنون من الجن عدل عن مسلك العقلاء فشبّه بمن زجرته الجن، وصرفته عن طرق الصواب ففيه استعارة حينئذ، ولا قرينة عليها، وقال الراغب: الزجر طرد بصوت ولصياحهم بالمجنون إذا طردوه قيل لمن جنّ: ازدجر فليس الزجر بمعنى التكهين كما توهم. قوله: (على إرادة القول) بطريق التضمن ليعمل في الجمل، وهذا أحد القولين في مثله، والآخر أنّ ما فيه معنى القول يحكي به الجمل من غير تقدير حملا له على ما هو بمعناه، والمسألة مشهورة، وقد تقدّم تقريرها مراراً. قوله: (غلبني قومي) فعصوني، وهذا هو الظاهر، وقيل: غلبتني نفسي حتى دعوت عليهم بالهلاك، وما ذكره المصنف من الرواية لا تناسبه وخنقه من باب نصر معناه واضح، وقوله: فإنهم الخ أي الحامل لهم على فعلهم هذا غلبة الجهل بالله ورسله عليهم الصلاة والسلام عليهم. قوله: (وهو) أي قوله: ففتحنا الخ مبالغة لجعل أبواب السماء تفتحت، وخرجت منها المياه كما تخرج من الترع، والجسور المفتحة، وجعل الماء لشدّته هو الذي فتحها إن كانت الباء للآلة، والاستعانة، ولذا رجح هذا على جعلها للملابسة، ونسبته إلى الله بضمير العظمة، وهذا أبلغ من قولهم جرت ميازيب السماء، وفتحت قرب الجوّ. قوله: (وتمثيل لكثرة الأمطار) أي استعارة تمثيلية بتشبيه تدفق المطر من السحاب بانصباب أنهار انفتحت لها أبواب السماء، وشق لها أديم الخضراء، ولو أبقى على ظاهره من غير تجوّز لم يمنع منه مانع إذ ورد في الأحاديث أنّ السماء لها أبواب، وأنّ بعض الأنهار يخرج منها كالنيل، والفرات<sup>(١)</sup> فلا مانع من حملة على الحقيقة أيضاً، وقوله: لكثرة الأبواب فالتفعيل لتكثير المفعول وهو أحد معانيه. قوله: (وأصله وفجرنا الخ) فالتمييز للنسبة، وهو محوّل من

الماء ان لاختلاف النوعين، والماوان بقلب الهمزة واوا ﴿عَلَىٰ أَمْرٍ قَدٍ قُدِّرَ﴾ على حال قدرها الله في الأزل من غير تفاوت أو على حال قدرت، وسويت، وهو أن قدر ما أنزل على قدر ما أخرج، أو على أمر قدره الله تعالى، وهو هلاك قوم نوح بالطوفان ﴿وَحَلَّتْهُ عَلَىٰ ذَاتِ الْأَوَّحِ﴾ ذات أخشاب عريضة ﴿وَدُشِّرِ﴾ ومسامير جمع دسار من الدسر، وهو الدفع الشديد، وهو صفة للسفينة أقيمت مقامها من حيث إنها شرح لها تؤذي مؤذاها ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ بمرأى منا أي محفوظة بحفظنا ﴿جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرًا﴾ أي فعلنا ذلك جزاء لنوح لأنه نعمة كفروها فإن كل نبي نعمة من الله تعالى، ورحمة على أمته، ويجوز أن يكون على حذف الجار، وإيصال الفعل إلى الضمير، وقرئ لمن كفر أي للكافرين ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا﴾ أي السفينة أو

المفعول، وقد يكون محولاً عن الفاعل، وهو الأكثر، ولذا جعل هذا منه على أن الأصل انفجرت عيون الأرض فإنه يكون محولاً عن فاعل الفعل المذكور أو فاعل فعل آخر يلاقيه في الاشتقاق، وهو تكلف لا حاجة إليه، وقوله: فغير أي عن المفعول إلى التمييز للمبالغة بجعل الأرض كلها متفجرة مع الإبهام، والتفسير، وقوله: ماء السماء، وماء الأرض فالماء جنس شامل لهما بقرينة ما قبله، ولأن الالتقاء يقتضي التعدد، وقوله: لاختلاف النوعين أي ثني لقصد بيان اختلاف نوعيهما وإلا فالماء شامل لهما، وقوله: بقلب الهمزة واوا لتطرفها بعد ألف وفيه إشارة إلى أن ماء الأرض فار بقوة وارتفع حتى لاقى ماء السماء ففيه مبالغة لا تفهم من الأفراد. قوله: (على حال قدرها الله الخ) ذكر فيه وجوهاً الجار، والمجرور حال فيها، وعلى الأزل القدر فيه مقابل القضاء، والأمر واحد الأمور بمعنى الشأن أي التقت المياه واقعة على حال كانت معينة عليه في الأزل لا تفاوت، وقوله: أو على حال الخ هي كالوجه الأول في الأحوال كلها إلا أن قدر عين له مقدار فكل ما خرج أو نزل مقداره معين، والثالث معنى قدر كتب في اللوح المحفوظ أو هو من التقدير كما في الوجه الأول إلا أن على فيه للتعليل، والجازر والمجرور يحتمل تعلقه بالتقى على هذا، وفيه رد على أهل النجوم إذ جعلوه لاجتماع الكواكب السبعة في برج مائي بأنه بمحض تقديره تعالى لما قدر إهلاك هؤلاء لا لما ذكروه فتأمل. قوله: (ومسامير) هذا أحد الأقوال فيها، وقيل هي أضلاعها، وقيل: حبال من ليف تشد بها السفن ودسار بكسر الدال المهملة، وقيل: إنها جمع دسر كسقف وسقف، وقوله: وهو الدفع فسميت بها المسامير لأنها تدق فتدفع بشدة، وقوله: تؤذي مؤذاها فالصفات أريد بها الكناية عن موصوفاتها كما يقال: كناية عن الإنسان طويل القامة عريض الأظفار بادي البشرة ونحوه، ولذا كان من بديع الكلام، ويليغه كما في الكشاف. قوله: (بمرأى) أي بمكان ترى، وتشاهد فيه هذا أصل معناه ثم كني به عن الحفظ كما مر، وقوله: فعلنا الخ يعني أنه مفعول له لفعل مقدر يعلم من جملة ما قبله من قوله: ففتحنا إلى هنا، وقوله: لأنه نعمة الخ يعني كفر من كفران النعمة فهو متعد بنفسه فيستعار لنوح النعمة بطريق الكناية، وينسب له الكفران تخيلاً أو حقيقة، وقوله: على حذف الجار على أنه من الكفر ضد الإيمان، وأصله كفر به فحذف الجار واستتر الضمير فيه، وعلى

الفعلة ﴿ءَايَةٌ﴾ يعتبر بها إذ شاع خبرها، واشتهر ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ معتبر، وقرئ مذكر على الأصل، ومذكر بقلب التاء ذالاً، والإدغام فيها ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ استفهام تعظيم، ووعيد، والنذر يحتمل المصدر، والجمع ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ﴾ سهلناه أو هيأناه من يسر ناقتة للسفر إذا رحلها ﴿لِلذِّكْرِ﴾ للإذكار، والاتعاظ بأن صرفنا فيه أنواع المواعظ، والعبير أو للحفاظ بالاختصار، وعذوبة اللفظ ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ متعظ ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾، وإنذاري لهم بالعذاب قبل نزوله أو لمن بعدهم في تعذيبهم ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ بارداً أو شديد الصوت ﴿فِي يَوْمٍ نَخْتِمُ﴾ شؤم ﴿مُتَسَمِّرِينَ﴾ استمر شؤمه أو استمر عليهم حتى أهلكهم أو على جميعهم كبيرهم، وصغيرهم فلم يبق منهم أحداً أو اشتد

قراءته مبنياً للفاعل فهو من الكفر أيضاً كما أشار إليه . قوله تعالى: ﴿ولقد تركناها﴾ أي أبقيناها بناء على أنها أبقيت على الجودي زماناً مديداً أو أبقينا خبرها أو أبقينا السفن، وجنسها أو تركنا بمعنى جعلنا، وقوله: الفعل، وهي إنجاء نوح، ومن معه وإغراق غيرهم، وقوله: على الأصل بذال معجمة بعدها تاء الافتعال، وقوله: بقلب التاء ذا لا أي معجمة، والقراءة الأولى بقلبها دالاً مهملة. قوله: ﴿والنذر﴾ بضمين يحتمل أنه مصدر ويحتمل أنه جمع نذير بمعنى الإنذار بناء على نسخة المصدر بالتعريف كما مر في قوله: ﴿فما تغني النذر﴾ [سورة القمر، الآية: ٥] ولذا جعل النذير بمعنى الإنذار كما دلّ عليه قوله، وإنذاري بعده لا بمعنى المنذر، ولا المنذر منه لأن الحمل على التأسيس أولى، ولو كان على نسخة المصدر كان النذير بمعنى المنذر منه كما قيل، والعطف لتغاير العنوان، ومثله من قصور الإذعان فتدبر. قوله: ﴿أو هيأناه﴾ التهيئة رفع الموانع، وإحضار الدواعي وقوله: من يسر ناقتة هو الوجه الثاني، ورحل بتشديد الحاء شدّ الرحل على ظهر الناقة أو البعير والادكار كالاتعاظ لفظاً، ومعنى، ويجوز تشديد كافه، وقوله: متعظ إشارة إلى ترجيح الأول لأنه الأنسب ولذا لم يقل أو حافظ، وتال كما قاله الإمام. قوله: ﴿كذبت عاد﴾ لم يعطف هذا وما بعده إشارة إلى أنّ كل قصة مستقلة في القصد، والاتعاظ، وإنذاري، وفي نسخة وإنذار بدون ياء وقد تقدّم شرحه، وعلى الوجه الأول العذاب، والإنذار لعاد وعلى ما بعده العذاب لهم، والإنذار لمن عداهم، ولم يذكره أولاً مع احتمال لأنه يفهم مما هنا جريانه فيهما فلا غبار عليه، وقد مرّ ما في الصرصر في فصلت، وغيرها فتذكره. قوله: ﴿استمرّ شؤمه أو استمرّ عليهم حتى أهلكهم﴾ الأول على كون مستمرّ صفة نحس والثاني على أنه صفة يوم، وكلاهما على قراءة الإضافة التي قرأتها العامة لا أنّ الثاني على قراءة التوصيف كما توهم، وقوله: استمرّ شؤمه أي يستمرّ عليهم إلى الأبد فإنّ الناس يتشاءمون بآخر أربعمائة في كل شهر، ويقولون لها: أربعمائة لا تدور قال الشاعر:

لقاؤك للمبكر فإل سوء ووجهك أربعمائة لا تدور

إلا أنّ تشاؤمهم بالأربعمائة التي لا تدور لا يستلزم شأمتة في نفسه إلا أن ينبني على زعمهم، وهو غير مناسب للمقام (واعلم) أنه روي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما كما

مرارته، وكان يوم الأربعاء آخر الشهر ﴿تَنزِجُ النَّاسَ﴾ تقلعهم روي أنهم دخلوا في الشعاب، والحفر، وتمسك بعضهم ببعض فنزعتهم الريح منها، وصرعتهم موتى ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلِ مُنْقَعِرٍ﴾ أصول نخل منقلع عن مغارسه ساقط على الأرض، وقيل: شبهوا بالإعجاز لأن الريح طيرت رؤوسهم وطرحت أجسادهم، وتذكير منقعر للحمل على اللفظ، والتأنيث في قوله: ﴿أعجاز نخل خاوية﴾ [سورة الحاقة، الآية: ٧] للمعنى ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ كرهه للتهويل، وقيل: الأول لما حاق بهم في الدنيا، والثاني لما يحيق بهم في الآخرة كما قال أيضاً في قصتهم لنذيقهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا، ولعذاب الآخرة أذى ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ \* كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ﴾ بالإنذارات، والمواعظ أو الرسل ﴿فَقَالُوا أَبِئْسَ مَا آتَانَا﴾ من جنسنا أو من جملتنا لأفضل له علينا، وانتصابه بفعل يفسره ما بعده، وقرئ

في الجامع الصغير (آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر)<sup>(١)</sup> وقال الحافظ ابن كثير في تاريخه من قال: إن يوم النحس يوم الأربعاء، وأمثاله فقد أخطأ وخالف القرآن فإن في الآية الأخرى: ﴿فأرسلنا عليهم ريحاً صرصراً في أيام نحسات﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٦] وهي ثمانية متتابعة فلو كانت نحسات في نفسها كانت جميع الأيام كذلك وهذا لم يقله أحد، وإنما المراد أنها كانت نحسات عليهم اه فلي تأمل وقوله: أو استمر عليهم أي زمان نحو ستة فاليوم بمعنى مطلق الزمان لأنه الذي يتصور استمراره سبع ليال وثمانية أيام فالاستمرار بحسب الزمان، وقوله: حتى أهلكهم فيه تجوز في إسناد الإهلاك إليه. قوله: (أو على جميعهم الخ) فالاستمرار الأول بحسب الزمان، واستمرار هذا بحسب الأشخاص والأفراد وقوله: أو اشتد مرارته فمستمر بمعنى شديد المرارة وهو مجاز عن بشاعته وشدة هو له إذ لا طعم له وهو على هذا من المرارة في الطعم كما مر، وقوله: وكان يوم الأربعاء آخر الشهر أي شهر شوال أي كان ذلك اليوم الذي أرسل فيه الريح يوم الأربعاء لا أن إرسال الريح كان فيه فيوم اسم لا ظرف حتى يقال: أي ابتداءه كان يوم الأربعاء كما قيل، ولا ياباه قوله، واستمر عليهم كما توهم فاسم كان ضمير اليوم لا ضمير الإرسال فتأمل. قوله: (فنزعتهم الريح الخ) ضمير منها للشعاب والحفر لا للثلاثة لتكلفه وموتى حال من ضمير المفعول، وقوله: منقلع تفسير منقعر لأنه بمعنى أخرج من القعر، وقوله: وقيل الخ الفرق بينه وبين الأول أنه على هذا أشبهوا جثثاً بدون رؤوس، وفي الأول لم يتظر له، والتذكير والتأنيث روعي في كل مكان للفاصلة. قوله: (كرره للتهويل) وللتبني على فرط عتوهم، وقوله: لما يحيق بهم في الآخرة فكان فيه للمشكلة أو للدلالة على تحققه على عادته تعالى في أخباره، وقوله: بالإنذارات على أنه جمع نذير بمعنى إنذار أو منذر منه أو منذر فكل منها صحيح هنا قيل، والأخير أظهر لاستلزامه ما عداه. قوله: (من جنسنا أو

(١) أخرجه ابن مردويه في تفسيره عن ابن عباس والخطيب وفيه مسلمة بن الصلت متروك وأورده ابن الجوزي في الموضوعات. وذكره العجلوني في كشف الخفاء فلي نظر.

بالرفع على الابتداء، والأوّل أوجه للاستفهام ﴿وَرِحْدًا﴾ منفرداً لاتباع له أو من آحادهم دون أشرفهم ﴿تَنبِئُهُمْ بِمَا إِذْ لَأْنِي صَلَاتِي وَنُسُحِي﴾ جمع سعير كأنهم عكسوا عليه فرتبوا على أتباعهم إياه ما رتبته على ترك أتباعهم له، وقيل السعير الجنون، ومنه ناقة مسعورة ﴿أَلَيْسَ الْكُذَّابُ﴾ الكتاب أو الوحي ﴿عَلَيْهِمْ يَوْمَ يَبْيَأُنَا﴾، وفينا من هو أحق منه بذلك ﴿بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌّ﴾ حمله بطره على الترفع علينا بأدعائه إياه ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾ عند نزول العذاب بهم أو يوم القيامة ﴿مَنْ الْكُذَّابُ الْآثِرُ﴾ الذي حمله أشره على الاستكبار عن الحق، وطلب الباطل أصالح عليه السلام أم من كذبه، وقرأ ابن عامر، وحزمة ورويس ستعلمون على الالتفات أو حكاية ما أجابهم به صالح، وقرئ الأشر كقولهم: حذر في حذر، والأشْر أي الأبلغ في الشرارة، وهو أصل مرفوض كالآخر ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾ مخرجوها، وباعثوها ﴿فَنَنْتَهُمْ لَهَا﴾

من جملتنا) فالأوّل على أنه إنكار لإرسال البشر دون الملك، والثاني على أنه لإنكار إرساله دونهم مع أنهم أحق بالرسالة منه على زعمهم وقدم الأوّل لإيماء لترجيحه لعدم تكرره مع قوله: ألقى عليه الخ، وقوله: على الابتداء، والمسوخ الاستفهام، والتوصيف، وقوله: للاستفهام لأنه يقتضي فعلاً يدخل عليه في الأصل. قوله: (منفرداً لا تبع له) جعل التبع واحداً أحسن من جعله جمعاً كخدم، وقوله: دون أشرفهم يفهم من تنكيره الدال على عدم تعينه، وكون خبر الواحد ليس بحجة لا مساس له هنا كما توهم، وكذا تفسيره بما يعم البشر والملك، وقوله: جمع سعير باعتبار الدركات أو للمبالغة والدلالة على الدوام، وقوله: كأنهم الخ الداعي لاعتباره في كلامهم أنهم منكرون للحشر، وعذاب السعير فأشار إلى أنه ليس عن اعتقاد أنّ ثمة آخره وسعير وإنما أرادوا تعكيس ما قاله والردّ عليه فقالوا: إن اتبعناك كنا كما نقول، وقوله: وقيل الخ فهو اسم مفرد ومرّضه لأنه خلاف الظاهر، ومسعورة بها شبه الجنون في حركاتها. قوله: (حمله بطره الخ) يعني أنّ الأشر البطر فوصف الكذاب به يدل على أنّ الداعي لكذبه بطره، وقوله: عند نزول العذاب بهم فغدا لمطلق الزمان المستقبل، وعبر به لتقريبه، وقوله: حمله أشره على الاستكبار الخ هذا هو بعينه ما قدمه، وبيننا لك فإنّ الترفع هو الاستكبار عن الحق، وادعائه عين طلبه للباطل لكنه تفنن في العبارة، ولعدم وقوف بعضهم عليه قال: لما سأل عن أنه كان ينبغي أن يتحد معنى الأشر فيهما أنه حمل الأشر على من حمله بطره على شيء منكر، وهو معنى واحد مفصل إلى كونه الترفع في صالح، والاستكبار في قومه فأعرفه. قوله: (على الالتفات) قال في الكشف أي هو كلام الله لقوم ثمود على سبيل الالتفات إليهم إمّا في خطابه لرسولنا ﷺ نظير ما حكى عن شعيب في قوله: ﴿فتولى عنهم﴾، وقال: يا قوم لقد أبلغتكم ﴿بعد ما استؤصلوا هلاكاً وهو من بليغ الكلام، وفيه دلالة على أنهم أحقاء بهذا الوعيد حتى كأنهم لحضورهم حول إليهم الوجه لبغي جناباتهم عليهم وأما في خطاب صالح عليه الصلاة والسلام، والمنزل حكاية الكلام المشتمل على الالتفات، وعلى التقديرين لا إشكال فيه كما توهم اه وفيه بحث فتأمل. قوله: (وقرئ الأشر) أي بفتح الهمزة، وضم الشين على أنه

امتحاناً لهم ﴿فَأَرْقَبْتَهُمْ﴾ فانتظرهم، وتبصر ما يصنعون ﴿وَأَسْطَبِرْ﴾ على أذاهم ﴿وَبَيَّنْتَهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قَسَمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ مقسوم لها يوم ولهم يوم، وبينهم لتغليب العقلاء ﴿كُلُّ شَرِبٍ مَحْضَرٌ﴾ يحضره صاحبه في نوبته أو يحضر عنه غيره ﴿فَنَادَوْا صَالِحًا﴾ قدار بن سالف أحيمر ثمود ﴿فَتَعَاطَى فَقَرَ﴾ فاجترأ على تعاطي قتلها فقتلها أو فتعاطى السيف فقتلها، والتعاطى تناول الشيء بتكلف ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي \* إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْكُمْ صَيْحَةً وَبَيِّنَةً﴾ صيحة جبريل عليه

صفة مشبهة حوّلت للضم للمبالغة كحذر وندس، وهو من النوادر، وقرئ بضمين على اتباع الهمزة للشين أيضاً، وقوله: والأشْر أي على أنه أفعل تفضيل، وهو الأصل لكنهم لما تركوه إلى خير وشْر، والتزموا تخفيفه حتى لم يسمع على الأصل إلا نادراً عدوه مخالفاً للقياس كقوله:

بلال خير الناس، وابن الأخير

وقال الجوهري: لا يقال الأشْر إلا في لغة دريئة. قوله: (مخرجوها وباعثوها) إشارة إلى أنّ الإرسال كناية عن الإخراج، وأنّ المعنى الحقيقي الذي هو البعث مراد أيضاً وقدّم الإخراج لأصالته في الإرادة، وتقدّمه في الوجود الخارجي، وصاحب الكشف عكس الترتيب لكون البعث أصل المعنى، وتقدّمه في الوجود الذهني، ولأنه طول ذيل الإخراج بقوله: من الهضبة كما سألوا النخ، والمراد الإخراج من الصخرة، وبهذا التقرير اندفع ما أورد على الكشف فتدبر. قوله: (امتحاناً لهم) يجوز أن تكون بمعناها المعروف، والشرب كالنصيب من الماء، وقوله: أو يحضر عنه غيره قيل معناه يمنع عن ذلك غير صاحبه، وفيه أنّ الذي بمعنى المنع هو الحظر بالظاء لا بالضاد فلعله مبني للفاعل أي يحضره صاحبه بنفسه أو يحضره غيره نائباً عنه، وقيل: معناه يتحوّل عنه غير صاحبه، وفي القاموس حضرنا عن ماء كذا أي تحوّلنا عنه فمن قال أو يحضر نائباً عنه فقدسها لأنّ المقصود ترديد كلام الله بين المعنيين لا بيان أنّ الحضور لا يختص بالحضور بنفسه بل جاز أن يحضر عنه نائبه كما لا يخفى وقيل أيضاً يحضر مبني للمفعول بمعنى يمنع عنه غير صاحبه لا على أنّ الحضور لغة المنع حتى يقال: إنه تحريف من الحظر بالظاء بل على التجوّز بعلاقة السببية فإنه مسبب عن حضور صاحبه في نوبته، وباب المجاز مفتوح لا سيما إذا اقتضاه المعنى أو هو مبني للفاعل بالمعنى المنقول عن القاموس، ومن ذهب عليه هذا، وذاك قال ما قال ولو كان المراد ما ذكره لكفي أن يقول أو نائبه عطفاً على صاحبه اهـ ولا يخفى أنّ ما ذكره من الوجوه سائغ إلا أنّ ما نسبوه فيه إلى السهو ليس بصحيح لأنّ مراده بالنيابة ليست نيابة التوكيل حتى يكون الشريان واحداً بل صاحب النبوة الأخرى فيؤول إلى ما ذكره فتأمل.

قوله: (فنادوا صاحبهم) نداؤه لما أرادوه من عقرها لأنه أجرؤهم لأنداء استعانة، وقوله: قدار بوزن فعال بالضم اسم عاقر الناقة، وأحيمر ثمود تصغير أحمر لقبه، والإضافة للتمييز قد

السلام ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْحَظِيرِ﴾ كالشجر اليابس المتكسر الذي يتخذه من يعمل الحظيرة لأجلها أو كالحشيش اليابس الذي يجمعه صاحب الحظيرة لماشيته في الشتاء، وقرئ بفتح الظاء أي كهشيم الحظيرة أو الشجر المتخذ لها ﴿وَلَقَدْ يَمْرَأُ الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ \* كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ بِالَّذِينَ \* إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا﴾ ريحاً تحصبهم بالحجارة أي ترميهم ﴿إِلَّا آءَالُ لُوطٍ بِبَيْتِهِمْ يَسْعَى﴾ في سحر وهو آخر الليل أو مسحرين ﴿يَقْمَعَنَّ مِنْ عِنْدِنَا﴾ أنعاماً منا، وهو علة لنجيننا ﴿كَذَلِكَ يَجْرِي مَنْ شَكَرَ﴾ نعمتنا بالإيمان والطاعة ﴿وَلَقَدْ أَنْذَرَهُمْ﴾ لوط ﴿بَطْشَتَنَا﴾ أخذتنا بالعذاب ﴿فَتَكَارَرُوا بِالَّذِينَ﴾ فكذبوا بالنذر متشاكين ﴿وَلَقَدْ زَوَّوْهُ عَنْ صَيْفِهِ﴾ قصدوا الفجور بهم ﴿فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ﴾ فمسحناها وسويناها كسائر الوجه روي أنهم لما دخلوا داره

ترد في الإعلام، وقوله: فاجترأ الخ يعني التعاطي إن كان مفعوله القتل فهو مؤول بالجرأة، والقصد ليصح تفريع فعقر عليه لأنه عينه لو لم يؤول على هذا التقدير، وإن كان مفعوله السيف فهو على ظاهره، وأما تنزيل التعاطي منزلة اللازم على أن معناه أحدث ماهية التعاطي فعقر تفسير له لا مترتب عليه فلا يخفى ركاكته، وقوله: تناول الشيء بتكلف أصل معناه تفاعل من العطاء، وفسره الراغب بالتناول مطلقاً فما ذكر كأنه معناه عرفاً فليُنظر. قوله: (كهشيم المحتظر) تشبيه لإهلاكهم وإفنائهم والحظيرة زريبة الغنم ونحوها، وقوله: كهشيم الحظيرة فهو على الفتح اسم مكان، والمراد به الحظيرة نفسها أو التقدير كهشيم الحائط المحتظر فهو اسم مفعول أو لا يقدر له موصوف فالاحتظر الزرب نفسه. قوله: (ريحاً تحصبهم) وتنكيره لتأويله بالعذاب أو لأنه لم يرد به الحدوث فهو كناية ضامر، ولو فسره بملك يرميهم بالحصباء، والحجارة كما ذكره في غير هذا المحل كان أظهر، وقوله: في سحر فالباء بمعنى في أو هي للملابسة أو المصاحبة، وإليه أشار بقوله: مسحرين أي داخلين في وقت السحر لأن الأفعال يكون للدخول في مصدر الثلاثي، والجار والمجرور عليهما حال وقوله: إنعاماً فسرها به ليتحد فاعله، وفاعل المعلل فيظهر نصبه على أنه مفعول له، ويجوز نصبه على المصدرية بفعل مقدر من لفظه أو بنجيننا لأن التنجية إنعام فهو كقعدت جلوساً. قوله: (أخذتنا بالعذاب) إشارة إلى ما فيه من معنى المرّة، والوحدة وأنه باق على معناه المصدرية، وإن تبادر منه العذاب فإنه لا ينافي معناه الوضعي كما توهم، وقوله: فكذبوا الخ إشارة إلى أنه ضمن معنى التكذيب أو حمل عليه لأنه بمعناه فعدي بالباء تعديته، ولولاه تعدى بفي، وقوله: قصدوا الفجور بيان لحاصل معناه وأصله الطلب من راد إذا جاء وذهب، وهذا من إسناد ما للبعض للجميع كما مر، وصفقهم ضربهم بكفه مفتوحة، وقوله: فقلنا الخ إشارة إلى تقديره لينتظم الكلام وقوله: على السنة الملائكة يعني أنه مجاز لإسناده إلى الله وهو في الحقيقة للملائكة فأسند للأمر، وقوله: أو ظاهر الحال فيكون القائل ظاهر الحال فلا قول، وإنما هو تمثيل. قوله: (ولقد أصبحهم بكرة) البكرة أخص من الصباح فليس في ذكرها بعده زيادة، وقوله: غير مصروفة

عنوة صفيقهم جبريل عليه السلام صفيقة فأعماهم ﴿فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذِرِ﴾ فقلنا لهم ذوقوا على السنة الملائكة أو ظاهر الحال ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾ ، وقرئ بكرة غير مصروفة على أن المراد بها أول نهار معين ﴿عَذَابٌ مُّسْتَقَرٌّ﴾ يستقر بهم حتى يسلمهم إلى النار ﴿فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذِرِ﴾ وَلَقَدْ يَسْرَنَا الْفَرَّانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُّذَكِّرٍ ﴿كرر ذلك في كل قصة إشعاراً بأن تكذيب كل رسول مقتض لنزول العذاب، واستماع كل قصبة مستدع للاذكار، والاتعاظ، واستئنافاً للتنبيه، والإيقاظ لثلا يغلبهم السهو، والغفلة وهكذا تكرير قوله: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ [سورة الرحمن، الآية: ١٣] ﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾ [سورة المرسلات، الآية: ١٥] ونحوهما ﴿وَلَقَدْ جَاءَ أُمَّالَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ اكتفى بذكرهم عن ذكره للعلم بأنه أولى بذلك منهم ﴿كذِبُوا بِكَايِّنَاتِنَا كُلِّهَا﴾ يعني الآيات التسع ﴿فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ غَزِيرَةً﴾ لا يغالب ﴿مُقَدِّرٍ﴾ لا يعجزه شيء ﴿أَكْفَاكَرُ﴾ يا معشر العرب ﴿خَيْرٌ مِنْ أَوْلِيئِكُمْ﴾ الكفار المعدودين قوة، وعدة أو

للعلمية والتأنيث، وقوله: يستقر بهم أي يدوم حتى ينتهي بهم إلى النار، ولو قيل معناه لا يدفع عنهم أو يبلغ غايته كما مرّ جاز. قوله: (كرر ذلك في كل قصة) أي قوله: ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾ [سورة القمر، الآية: ١٧] بعد ذكر العذاب والنذر فإنه وقع كذلك في القصص كلها مع تغيير يسير حيث قال: فذوقوا مكان فكيف كان، وهذا هو مقتضى ما بعده لا أنه تعليل لتكرير، ولقد يسرنا وحده لا فذوقوا لأنّ الأول للطمس، والثاني للتصحيح كما قيل إذ قوله: مقتض لنزول العذاب يقتضي أنّ ﴿كيف كان عذابي ونذر﴾ من جملة المعمل، وقوله: واستماع كل قصة الخ تعليل لتكرير قوله: فهل من مدكر، وقوله: واستئنافاً الخ تعليل لتكرير قوله، ولقد يسرنا القرآن الخ ولما معه، وقوله: في كل قصة الكل إما إفرادي أو مجموعي فتدبر. قوله: (وهكذا تكرير قوله: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾) استطراد لبيان ما سيأتي في سورة الرحمن يعني تكراره لما في كل جملة قبلها بما هو نعمة صريحة أو ضمنية فكرر ذلك للتنبيه، والإيقاظ قال علم الهدى في الدرر، والغرر التكرار في سورة الرحمن إنما حسن للتقرير بالنعمة المختلفة المعددة فكلما ذكر نعمة أنعم بها، وبخ على التكذيب بها كما يقول الرجل لغيره ألم أحسن إليك بأن خولت في الأموال ألم أحسن إليك بأن فعلت بك كذا، وكذا فيحسن فيه التكرير لاختلاف ما يقرّر به، وهو كثير في كلام العرب، وأشعارهم كقول مهلهل يرثي كليياً:

إذا ما ضيم جيران المجير	على أن ليس عدلاً من كليب
إذا رجف العضاه من الدبور	على أن ليس عدلاً من كليب
إذا خرجت مخبأة الخدور	على أن ليس عدلاً من كليب
إذا ما أعلنت نجوى الأمور	على أن ليس عدلاً من كليب
إذا خيف المخوف من الثغور	على أن ليس عدلاً من كليب

مكانة، وديناً عند الله تعالى ﴿أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزَّيْرِ﴾ أم أنزل لكم في الكتب السماوية أن من كفر منكم فهو في أمان من العذاب ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ﴾ جماعة أمرنا مجتمع ﴿مُنْتَصِرٌ﴾ ممتنع لا يرام أو منتصر من الأعداء لا يغلب أو متناصر ينصر بعضنا بعضاً، والتوحيد على

على أن ليس عدلاً من كليب غداة تلاتل الأمر الكبير

على أن ليس عدلاً من كليب إذا ما خار جار المستجير

ثم أنشد قصائد أخرى على هذا النمط لولا خوف الملل أوردتها فأعرفه من لطائف العرب. قوله: (اكتفى بذكرهم الخ) لأنه رأس الكفر والطغيان ومدعي الألوهية فهو أولى بالندر، وأما أنه إشارة إلى إسلامه فما لا يلتفت إليه. قوله: (يعني الآيات التسع) كذا في الكشاف مع أنه قال النذر موسى، وهارون وغيرهما من الأنبياء لأنهما عرضا عليهم ما أنذر به المرسلون، ولا يخفى أن المناسب حينئذ أن يراد آيات الأنبياء كلهم كما جوزه في قوله، ولقد أريناه آياتنا كلها. قوله تعالى: ﴿أخذ عزيز﴾ منصوب على المصدرية لا على قصد التشبيه، وقوله: أكفاركم الخ الاستفهام إنكاري في معنى النفي فكأنه والله أعلم بمراده لما خوف كفارهم بذكر ما حل بالأمم السالفة مما تبرق، وترعد منه أسارير الوعيد يقول لهم لم لا تخافون أن يحل بكم ما حل بهم أنتم خير منهم عند الله أم أعطاكم الله براءة من عذابه أم أنتم أعز منهم منتصرون على جنود الله، وقوله: الكفار المعدودين يعني هؤلاء الأمم، وعند الله راجع لقوله: مكانة، وديناً أو هو متعلق بقوله: خير فيرجع للجميع، وهو أتم فائدة ولو تعلق بمكانة لقربه جاز، ولا وجه لجعله توهماً كما قيل أو المعنى أن المنكر كونهم كذلك عند الله لا عندهم على زعمهم فالخيرية ليست بالمعنى المتعارف، وقوله: يا معشر العرب فالخطاب عام للمسلمين وغيرهم، وإلا لقال أنتم فتأمل. قوله: (أم لكم براءة في الزير الخ) الخطاب فيه عام أيضاً، والمعنى أم لمن كفر منكم براءة، وقيل: هو خاص بالكفار، وهو لا يلائم كلام المصنف لكنه اختاره غيره، وقوله: جماعة أمرنا مجتمع تفسير لقوله: جميع ليفيد وقوعه خبراً إذ ليس تأكيداً لقوله: منتصر وإلا لقال جميعاً بالنصب، ويحتمل أنه جعل جميع بمعنى مجتمع خبر مبتدأ مقدر، وهو أمرنا أو هو إسناد مجازي، وليس من قبيل:

أنا الذي سمتني أمي حيدر

كما توهم. قوله: (ممتنع لا يرام) كناية عن عدم المغلوبة فإن المغلوب يرام، ويطمع فيه عدوه، ولذا فسر انتصر بامتنع يقال: نصره فانتصر إذا منعه فامتنع، وقوله: أو منتصر من الأعداء أي منتقم منهم فقوله: لا يغلب راجع للوجهين معاولاً يغلب كناية عن كونه غالباً وليس المراد أن الانتصار لا يوجب الغلبة بل يكفي عدم المغلوبة كما قيل لأنه غير ملائم للمقام، وقوله: ينصر بعضنا بعضاً تفسير لقوله: متناصر، وهو إشارة إلى أن الافتعال بمعنى التفاعل كالاختصاص، والتخاصم. قوله: (والتوحيد) أي في قوله: منتصر، وكان المطابق لنحن

لفظ الجميع ﴿سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُؤَلِّقُ الدُّبْرَ﴾ أي الأدبار وأفراده لإرادة الجنس أو لأن كل واحد يولي دبره، وقد وقع ذلك يوم بدر، وهو من دلائل النبوة، وعن عمر رضي الله عنه أنه لما نزلت قال: لم أعلم ما هي فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله ﷺ يلبس الدرع ويقول: «سيهزم الجمع» فعلمته ﴿بَلِ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ﴾ موعد عذابهم الأصلي، وما يحقق بهم في الدنيا فمن طلائعه ﴿وَالسَّاعَةُ أَدْخَىٰ﴾ أشد، والداهية أمر فظيع لا يهتدي لدوائه ﴿وَأَمْرٌ﴾ مذاقاً من عذاب الدنيا ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ﴾ عن الحق في الدنيا ﴿وَسُعْرٍ﴾، ونيران في الآخرة ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ يجزون عليها ﴿ذُقُوا مَسَّ سَقَرٍ﴾ أي يقال لهم: ذوقوا حر

منتصرون لكنه نظر لجميع، ورجح جانب لفظه عكس ﴿بَلِ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ لخفة الأفراد، ورعاية الفاصلة فإن جميع مفرد لفظاً جمع معنى فروعياً جانب لفظه لما ذكر، وليس من مراعاة جانب المعنى في جميع أولاً ثم مراعاة جانب اللفظ ثانياً على عكس المشهور كما قيل. قوله: (وإفراده لإرادة الجنس) الصادق على الكثير، وهذا مصحح والمرجح رعاية الفواصل ومشكلة قرائنه وقوله: أو لأن كل واحد يولي دبره على حد كسانا الأمير حلة كما مر، والمرجح ما مر، وقوله: وهو من دلائل النبوة لأن الآية مكية ففيها أخبار عن الغيب، وهو من معجزات القرآن ففيه رد على من زعم أن هذه الآية مدنية لأن غزوة بدر بعد الهجرة كما مر، وقوله: فعلمته أي المراد من هذه الآية وتأويلها، وهذا الحديث صحيح<sup>(١)</sup> متصل رواه الطبراني، وغيره عن عكرمة، وهو صريح فيما ذكره المصنف من أنها مكية من دلائل النبوة كما صححه ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف فأعرفه. قوله: (موعد عذابهم) فهو المراد منه، وهذا بيان لحاصل المعنى أو هو إشارة إلى تقدير مضاف فيه، وقوله: الأصلي فسرهُ بقوله، وما يحقق أي يحيط بهم، ويلحقهم طليعة له أي مقدّمة من طليعة الجيش، وهي طائفة تتقدّمه، وقوله: والداهية إشارة إلى أنّ أدهى بمعنى أعظم داهية فتفسيره بأشدّ بيان للمراد منه، وقوله: لدوائه أي لما يزيله وينفع من نزل به فهو استعارة هنا، وقوله: وأمرٌ مذاقاً لم يفسره بأقوى على أنه من قولهم ذو مرة أي قوّة لأنه يفهم من قوله: أشدّ قبله. قوله: (عن الحق في الدنيا) ذكر في الكشاف في الضلال، والسعر وجهين أولهما في هلاك، ونيران وثانيهما ما ذكره المصنف فكانه رأى الأول لذكر النيران مخصوصاً بالآخرة لأنه لو كان على التوزيع كان عين ما بعده، ولا مجال لكونه في الدنيا، وعليه فذكر الهلاك ليس فيه كبير فائدة حينئذ، ولذا جوّزه في قوله ولا تزد الظالمين إلا ضلالاً قيل: فيوم يسحبون منصوب بالقول المقدّر في: (ذوقوا مس سقر) وفي انتصابه بمتعلق سعر تكلف كتعلق عند الله بخير قبيله، والعجب لمن تغطن له هنا فلم يجوّزه أنه جوّزه هناك وقد جعل منصوباً بذوقوا فالخطاب لمن خوطب في قوله: أكفاركم أي ذوقوا أيها المكذبون

(١) أخرجه البخاري ٤٨٧٥ عن حديث ابن عباس.

النار، وألمها فإن مسها سبب للتألم بها، وسقر علم لجهنم، ولذلك لم يصرف من سقرته النار، وصقرته إذا لوحته ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ أي إنا خلقنا كل شيء مقدراً مرتباً على مقتضى الحكمة أو مقدراً مكتوباً في اللوح المحفوظ قبل وقوعه، وكل شيء منصوب بفعل يفسره ما بعده، وقرئ بالرفع على الابتداء، وعلى هذا فالأولى أن يجعل خلقناه خبراً لا نعتاً ليطابق المشهورة في الدلالة على أن كل شيء مخلوق بقدر، ولعل اختيار النصب هاهنا مع الإضمار لما فيه من النصوصية على المقصود ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ إلا فعلة واحدة

محمدًا ﷺ يوم يسحب المجرمون المتقدمون، والمراد حشرهم معهم والتسوية بينهم في الآخرة كما ساورهم في الدنيا (قلت) ليس هذا بمحل العجب لأنه فيهما جائز حيث تعلق بعامل في أمور، وكان تعلقه باعتبار بعضها هنا، وأما ثمة فيجوز تعلقه بالجميع، ولو سلم فهذا يدل على صحته بتكلف لا على منعه فالعجب من ابن أخت خالته حين تدبر النظر في مقالته. قوله: (ذوقوا حر النار وألمها) في الكشاف مس سقر كقولك: وجد مس الحمى وذاق طعم الضرب لأن النار إذا أصابتهم بحرّها ولحقتهم بيلامها فكانها تمسهم مساً بذلك كما يمس الحيوان ويأشُر بما يؤذي اه فقليل: أراد أنها مكنية، وقيل: كلامه يحتمل المكنية والمصرحة، وقيل: إنه أراد أن مس سقر كمس الحمى وذوقوا مس سقر كذاق طعم الضرب واستعمال الذوق في المصائب بمنزلة الحقيقة فلذا لم يبينه كما بين المس، وفي قوله: كما يمس الحيوان إشارة إلى أن الاستعارة في المس تحقيقية لا أنها في سقر بالكناية، وفي المس تخيلية كما توهم اه والمصنف خالف فسكت عن استعارة الذوق لأنها مشهورة، وجعل مس سقر مجازاً مرسلًا بعلاقة السببية لألمها لأن الذوق متعلق بالأم، والمؤلمات في الاستعمال، وهو ظاهر فلا تشتغل بالقليل والقال. قوله: (علم لجهنم) أعادنا الله منها ببركة كلامه العظيم، وعدم صرفها للعلمية والتأنيث، وصقر بإبدال السين صاد الأجل القاف كما مر، ولوحته بالحاء المهملة تفعيل من التلويح، وهو تغيير الجلد، ولونه من ملاقة حر النار أو الشمس. قوله: (مرتباً على مقتضى الحكمة) تفسير لقوله: بقدر فالقدر بمعنى المقدر الذي استوفى فيه مقتضى الحكمة أو الحكم المبرم المقارن للقضاء كما قاله الطيبي، وقوله: ما بعده يعني به خلقناه، وقوله: لا نعتاً يعني لشيء لوقوع الجملة بعد النكرة، وقوله: ليطابق المشهورة أي القراءة المشهورة وهي قراءة النصب فإن السبعة اتفقوا عليها فالخبر أرجح لموافقته لمذهب أهل السنة في خلق الأفعال، ومطابقته لمعنى القراءة المشهورة فإن الأصل توافق القراءات فليس للاستدلال بها على الاعتزال وجه كما توهم. قوله: (في الدلالة على أن كل شيء مخلوق) بالرفع خبر أن، وقوله: بقدر متعلق به لا خبر كما هو في الوجه المرجوح، وقد قيل: إنه لا فرق من حيث المعنى بين النصب، والرفع ولا بين كون خلقنا خبراً أو صفة لأن الشيء هنا المراد به المخلوق إذ ليس كل ما يطلق عليه الشيء مخلوقاً كما لا يخفى فالمعنى على الخبرية كل مخلوق مخلوق بقدر،

وهو الإيجاد بلا معالجة، ومعاناة أو إلا كلمة واحدة، وهو قوله: **﴿ كَلِمَاحٌ بِأَبْصَرٍ ﴾** في اليسر، والسرعة، وقيل: معناه معنى قوله تعالى: **﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر ﴾** [سورة النحل، الآية: ٧٧] **﴿ وَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ ﴾** أشباهكم في الكفر ممن قبلكم **﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْرِكٍ ﴾** متعظ **﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾** مكتوب في كتب الحفظه **﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ﴾** من الأعمال **﴿ مُسْتَطَرٌّ ﴾** مسطور في اللوح **﴿ إِنَّ الْتَّقِينَ فِي جَنَّتٍ وَنَهْرٍ ﴾** أنهار، واكتفى باسم الجنس أو سعة أو ضياء من النهار، وقرئ بسكون الهاء، وبضم النون والهاء، وبضم النون، وسكون الهاء جمع نهر كاسد، وأسد **﴿ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ ﴾** في مكان مرضي، وقرئ

وعلى الوصفية كل شيء مخلوق كائن بقدر فلا فرق بينهما معنى، وليس بشيء لأن الفرق مثل الصبح ظاهر فإن خلقنا ليس مبنياً للمفعول لإسناده لضميره تعالى فالمعنى على الخبرية كل مخلوق مخلوق لنا بقدر، وعلى الوصفية كل شيء مخلوق لنا كآين بقدر ولا شك أن الأول يفيد المقصود، والثاني: يوهم خلافه فافتراقاً افتراقاً بيناً فلا تمسك للمعتزلة بهذه الآية كما توهمه الزمخشري لا بمنطوقها، ولا بمفهومها لأن الشيء يطلق على المعدوم عندهم فتدبر. قوله: (ولعل اختيار النصب الخ) يعني أن السبعة، والقرآت المتواترة اتفقت على النصب المحتاج إلى التقدير، وترك فيها الرفع مع أنه لعدم احتياجه للتقدير أرجح بحسب الظاهر، وليس من المسائل التي رجح فيها النصب في باب الاشتغال لأنه نص في المقصود فيرجح على الرفع الموهوم للخلاف المراد كما ذكره ابن مالك، وابن الحاجب فليس مخالفاً لكلام النحاة كما توهم لأنهم اختاروا النصب في مثله، وقد بينا لك وجهه، وكون النصب نصاً في المقصود دون الرفع. قوله: (إلا فعلة واحدة الخ) فالأمر واحد الأمور بمعنى الشأن، وقوله: بلا معالجة ومعاناة أي مشقة في العمل من العناء، والمراد أن الوحدة بمعنى أنه على وتيرة واحدة ونهج متحداً والوحدة لصفة الإيجاد دون تعلقه، وموجوداته، وقوله: كلمة واحدة فالأمر مقابل النهي وواحد الأوامر، وقوله: في اليسر الخ هو وجه الشبه وفيه وجه آخر مر في تفسير قوله، وما أمر الساعة الخ فتذكره. قوله: (أشباهكم الخ) أصل معنى الأشباع جمع شبعة، وهم من يتقوى بهم المرء من الاتباع، ولما كانوا في الغالب من جنس واحد أريد به ما ذكر إماماً باستعماله في لازمه أو بطريق الاستعارة... قوله: (وكل شيء فعلوه الخ) لم يختلف في رفعه قالوا: لأن نصبه يؤدي إلى فساد المعنى لأنك لو نصبته كان التقدير فعلوا كل شيء في الزبر، وهو خلاف الواقع، وأما الرفع فمعناه أن كل ما فعلوه ثابت فيها، وهو المقصود فلذلك اتفق على رفعه، وهو من دقائق العربية. قوله: (مستطر) بفتح التاء من السطر أي مكتتب، وروي عن عاصم تشديد الراء بمعنى ظاهر من طر الشارب أو هو من الاستطار، وشدد في الوقف على لغة معروفة فيه، ثم أجرى الوصل مجراه، وقوله: ونهر بفتح النون والهاء، وهو مجرى الماء أو الماء نفسه، وقوله: واكتفى باسم الجنس المفرد أي مع إرادة معنى الجمع بدليل جنات لكنه أفرد لرعاية الفواصل، وقوله: أو سعة أي المراد بالنهر سعة الرزق، والمعيشة لأن

مقاعد صدق ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ﴾ مقرّبين عند من تعالى أمره في الملك، والاعتدال بحيث أبهمه ذوو الإفهام. عن النبي ﷺ: (من قرأ سورة القمر في كل غب بعثه الله يوم القيامة ووجهه كالقمر ليلة البدر).

مادته وضعت لذلك كما في قول قيس في طعنة:

ملكنت بها كفي فأنهزت فتقها

أي وسعته، وقوله أو ضياء على الاستعارة بتشبيه الضياء المنتشر بالماء المتدفق من منبعه أو هو بمعنى النهار على الحقيقة، وإليه يشير قوله من النهار، وقوله: وقرئ يسكون الهاء هو بمعنى المفتوح لغة فيه، وهي قراءة مجاهد وغيره. قوله: (وبضم النون والهاء) أي قرئ بذلك، وهو جمع نهر المفتوح أو الساكن كرهن، ورهن وكلام المصنف يحتملها فإن أسد جمعه أسد بضم الهمزة والسين ويجوز تسكينها وقد قرئ بضم النون، وسكون الهاء على أنه جمع نهر أيضاً، وقيل: هو جمع نهار كسحب وسحاب والمراد أنهم لا ظلمة، ولا ليل عندهم فيها كما قاله القرطبي. قوله: (في مكان مرضي) فالصدق مجاز مرسل في لازمه أو استعارة، وقيل: المراد صدق المبشر به، وهو الله ورسوله أو المراد أنه ناله من ناله بصدقه وتصديقه للرسول بالإضافة لأدنى ملابس، وقوله: مقاعد هي قراءة عثمان البتي وهي تبين أن المراد بالمقعد المقاعد، ومليك بمعنى ملك، وليس إشباعاً بل هي صيغة مبالغة كالمقتدر كما أشار إليه بقوله تعالى أمره الخ، وقوله: مقرّبين الخ، إشارة إلى أن العندية للقرب الرتبي دون المكاني تعالى الله عنه لا أن متعلقه خاص، وإن جاز وفيه إشارة إلى أن الظرف حال هنا ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وصفة لمقعد صدق أو بدلاً منه. قوله: (بحيث أبهمه ذوو الإفهام) بفتح الهمزة ويجوز كسرهما، وهذه العبارة لا تخلو من ركاكة، وقلاقة ولو قال على ذوي الإفهام كان أحسن لكن المراد منها معلوم كما يفهم من كلام الكشاف، والمراد أنه أبهم العندية والقرب، ونكر مليكاً ومقتدراً للإشارة إلى أن ملكه، وقدرته لا تدري الإفهام كنههما، وأنّ قريتهم منه بمنزلة من السعادة، والكرامة بحيث لا عين رأت، ولا أذن سمعت مما يجعل عن البيان، وتكل دونه الأذهان، وليس متعلقاً بقوله تعالى: بل راجعاً لجملته ما قبله. قوله: (عن النبي ﷺ الخ)<sup>(١)</sup> حديث موضوع، والمناسبة فيه ظاهرة، وقوله: في كل غب بالغين المعجمة المكسورة، والباء الموحدة المشددة أراد أنه يقرؤها يوماً بعد يوم مستعارة من الغب في سقي الإبل يوماً، وترك السقي يوماً ومنه الغب في الحمى تمت السورة بحمد الله، وأنعامه والصلاة والسلام على أكرم رسله وعلى آله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الرحمن

مكية أو مدنية أو متبعضة وآياتها ست وسبعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الرَّحْمٰنُ \* عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ لما كانت السورة مقصورة على تعداد النعم الدنيوية، والأخرية صدرها بالرحمن، وقدم ما هو أصل النعم الدينية، وأجلها وهو إنعامه بالقرآن، وتنزيله، وتعليمه فإنه أساس الدين، ومنشأ الشرع، وأعظم الوحي، وأعز الكتب إذ هو بإعجازه، واشتماله على خلاصتها مصدق لنفسه، ومصدق لها، ثم أتبعه قوله ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ \* عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ إيماء بأن خلق البشر، وما تميز به عن سائر الحيوان من البيان، وهو التعبير عما في الضمير، وإفهام الغير لما أدركه لتلقي الوحي، وتعرف الحق، وتعلم الشرع وإخلاء الجمل الثلاث التي هي أخبار مترادفة للرحمن عن العاطف لمجيئها على نهج

## سورة الرحمن

وتسمى عروس القرآن.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية الخ) الأول قول ابن عباس، والثاني قول مقاتل، والثالث نقله في جمال القراء، وقال: إنه استثنى منها بعضهم يسأله من في السموات الخ، وإنها ست أو سبع أو ثمان، وسبعون على اختلاف في بعضها هل هو آية أو بعض آية على ما فصله في الإتيان مما ليس هذا محله. قوله: (لما كانت السورة الخ) مناسبة الرحمة للنعم ظاهرة، والرحمن لنعم الدارين بناء على أنه عام إذ يقال: يا رحمن الدنيا، والآخرة كما مر تفصيله في أول الكتاب، وقوله: وقدم الخ بيان للنكتة فيما بدأ به وهو تعليمه للقرآن لأن المقصود الدين وأصله، وأجله القرآن فلذا قدم لتقدمه رتبة، وإن تأخر تعليمه عن خلق الإنسان وجوداً، وقوله: أساس الدين لأنه يعلم به، ويؤخذ منه وبه يستدل، وقوله: إذ هو الخ تعليل للأعظمية، والأعزية وقوله: مصدق الخ لف ونشر مرتب فتصديقه لنفسه بإعجازه لأنه يدل على أنه كلام الله، وإذا ثبت ذلك ثبت حقية ما فيه، وما طابقه فكان مصداقاً لسائر الكتب السماوية. قوله: (ثم أتبعه) أي أتبع القرآن، وتعليمه المقدم لشرفه أي ذكره على عقبه، وقوله: إيماء مفعول له لتعليل ذكره بعده من غير فاصل ولقربه من معنى الإشعار عداه بالباء، وكان الظاهر إلى، وقوله: من البيان بيان لما، وقوله: وهو التعبير الخ تفسير للبيان، والضمير ما يضم في القلب، ويطلق عليه نفسه، وكلاهما صحيح هنا، وقوله: لتلقي الوحي الخ خبر لأن خلق البشر الخ. فإذا كان خلقهم إنما هو في الحقيقة لذلك اقتضى اتصاله بالقرآن، وتنزيله الذي هو منبعه، وأساس بنيانه فما قيل: إن قوله لتلقي الوحي متعلق بخلق البشر سهواً لا أن يريد للتعلم المعنوي وهو خلاف الظاهر. قوله: (وإخلاء الجمل الخ) ليس المراد بإخلائها عنه أن حق الثلاث أن تعطف حتى يرد عليه أن

التعديد ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ يجريان بحساب معلوم مقدّر في بروجهما، ومنازلهما، وتتسق بذلك أمور الكائنات السفلية، وتختلف الفصول، والأوقات، وتعلم السنون، والحساب ﴿وَالنَّجْمُ﴾، النبات الذي ينجم أي يطلع من الأرض، ولا ساق له ﴿وَالشَّجَرُ﴾ والذي له ساق ﴿يَسْجُدَانِ﴾ ينقادان لله فيما يريد بهما طبعاً انقياد الساجد من المكلفين طوعاً، وكان حق النظم في الجملتين أن يقال، وأجرى الشمس والقمر، وأسجد النجم، والشجر أو الشمس والقمر بحسابه، والنجم، والشجر يسجدان له ليطابقا ما قبلهما، وما

الأولى لا يصح عطفها فكان عليه أن يقول إخلاء الجملتين كما قيل أو يتوهم أنّ الثالثة هي الشمس، والقمر بحسبان بل المراد أنه لم يذكر عاطف فيها، ولم تورد متعاطفة لا مقرون كل منها بعاطف كما توهم مع أنّ إخلاء الكل لا يستلزم استحقاق الكل، وإذا ظهر المراد سقط الإيراد، وقوله: لمجيئها على نهج التقدير هذا هو المصحح، والمرجح الإشارة إلى أنّ كلاً منها نعمة مستقلة تقتضي الشكر ففيه إيماء إلى تقصيرهم في أدائه، ولو عطف مع شدة اتصالها، وتناسبها ربما توهم أنها كلها نعمة واحدة، وهذا بناء على أنّ الرحمن مبتدأ خبره ما بعده، وقد قيل: إنه خبر مبتدأ أي الله الرحمن، وما بعده مستأنف لتعديد نعمه وعلم من التعليم، ومفعوله مقدّر أي علم الإنسان لا جبريل أو محمداً عليهما الصلاة والسلام، وليس من العلامة من غير تقدير كما قيل: أي جعله علامة، وآية لمن اعتبر بعده، وثم أتبعه عطف على قوله: قدّم، وأشار بضم إلى تفاوت الرتبة بينهما، وقيل: لأنّ الشروع في الفعل بعد مضي مدة من تصور الغرض منه غالباً فجرى هذا على المنوال المعروف في أمثاله، ولا يخفى بعده.

قوله: (يجريان بحساب معلوم الخ) فسر الحسبان بوجوه منها أنه مصدر بمعنى الحساب كالكفران، وقيل: هو جمع حساب كشهاب وشهبان، وقيل: اسم جامد بمعنى الفلك من حسان الرحا، وهو ما أحاط بها من أطرافها المستديرة، وهو غريب لكنه منقول عن مجاهد والجار، والمجرور إمّا خبر بتقدير مضاف أي جري الشمس، والقمر كائن أو مستقر بحسبان أو الخبر محذوف، وهو متعلق به أي يجريان بحسبان، وهذا ما اختاره المصنف، والحسبان عليه محتمل للوجهين الأولين، وعلى الأخير هو خبر من غير تقدير. قوله: (والنبات) فسروه به لأنّ اقتارانه بالشجر يدل عليه، وإن كان تقدّم الشمس، والقمر يتوهم منه أنه بمعناه المعروف ففيه تورية ظاهرة، وقوله: ينقادان الخ إشارة إلى أنه استعارة مصرحة تبعية شبه جريهما على مقتضى طبيعته بانقياد الساجد لخالقه، وتعظمه له. قوله: (وكان حق النظم في الجملتين الخ) هكذا وقع في النسخ بالعاطف في قوله، وأجرى وقد قيل عليه إنّ الظاهر تركه لأنّ الكلام ليس في العطف، وعدمه بل في ذكر ضمير يربطه كما في غيره من الجمل، وليس الكلام في الإجراء وحده بل في كونه بحسبان فكان عليه أيضاً أن يقول أجرى الشمس، والقمر بحسبان وجعل النجم، والشجر يسجدان فكانه أشار بذكر العاطف إلى أنها خبر عن الرحمن فهي كالمعطوفة على الخبر فحقها ما ذكر، وأما ترك قوله: بحسبان فلظهوره، وهو أمر سهل فتأمل. قوله: (في)

بعدهما في اتصالهما بالرحمن لكنهما جردتا عما يدل على الاتصال إشعاراً بأن وضوحه يغنيه عن البيان، وإدخال العاطف بينهما لاشتراكهما في الدلالة على أن ما يحس به من تغيرات أحوال الأجرام العلوية، والسفلية بتقديره، وتدبيره ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ خلقها مرفوعة محلاً، ومرتبة فإنها منشأ أفضيته، ومنتزل أحكامه، ومحل ملائكته، وقرئ بالرفع على الابتداء ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ العدل بأن وفر على كل مستعد مستحقه، ووفى كل ذي حق

اتصالهما بالرحمن) بذكر ضمير يعود عليه، وظاهر أنه خبر أيضاً لا مستأنف كما قيل، وأن القطع لأنها مسوقة لغرض آخر وقوله: يغنيه عن البيان فهو مرتبط ارتباطاً معنوياً به.

قوله: (لاشتراكهما في الدلالة على أن ما يحس به) كان الظاهر ترك قوله به لكنه ذكره لتضمنه معنى الشعور، وهو توجيه لما يقتضيه العطف من التناسب فأشار إلى أن التناسب هنا باشتراكهما فيما ذكر، وليس المراد أن الدلالة على ما ذكر تتحقق بكل منهما بل لكل منهما مدخل فيها فهي من مجموعهما كما يقال: هما مشتركان في العبد، ونحوه: أو المراد تحقق الدلالة بكل منهما لأن كلاً منهما يعلم منه حال الآخر بالمقايسة فلا تسامح في كلامه كما قيل، وليس حق العبارة لإشراكهما بالأفعال دون الافتعال كما توهم، وفي الكشاف إن الشمس والقمر سماويان، والنجم والشجر أرضيان فيبينهما مناسبة بالتقابل، وأيضاً جري الشمس، والقمر انقياد لإرادته كانقياد النجم، والشجر المراد من السجود فالمناسبة بينهما بهذا الاعتبار، ولكل وجهة. قوله: (خلقها مرفوعة الخ) لأنها لم تكن مخفضة، ثم رفعت بل المراد أنها وجدت ابتداء هكذا، وليس من قبيل ضيق فم الركية السابق وقوله: فإنها منشأ أفضيته تعليل لكونه أعلى رتبة أي أشرف من الأرض كما مرّ والرفع المحلي مشاهد غني عن البيان، والرفع في النظم شامل للحي، والرتبي، ولذا قال: محلاً ورتبة دون أو رتبة لأنه من عموم المجاز أو على مذهبه في جواز الجمع بين الحقيقة، والمجاز فلا غبار عليه، وقوله: ومنتزل أحكامه تفسير لقوله: منشأ أفضيته لأن ما قضاه الله يثبت في اللوح المحفوظ، وأم الكتاب أولاً ويعلم به الله تعالى من في الملائكة، ويأمرهم بتنفيذه وكله في السماء. قوله: (وقرئ بالرفع على الابتداء) ولا إشكال فيه لأنه جملة اسمية معطوفة على مثلها، وإنما الكلام في النصب في أمثاله مما ولي العاطف فيه جملة ذات وجهين أي اسمية الصدر فعلية العجز هل يستوي فيه الرفع، والنصب مطلقاً أو يرجح الرفع إن لم يصلح للخبرية، وفيه خلاف للنحاة مفصل في المطولات، وقد تقدّم في سورة يس في قوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾ [سورة يس، الآية: ٣٩] طرف منه. قوله: (العدل بأن وفر الخ) فالميزان مستعار للعدل استعارة تصريحية، ولكونه أتم فائدة قدّمه، وارتضاه، وقوله في الحديث قامت السموات، والأرض<sup>(١)</sup> قيامهما بمعنى بقائهما، والمراد بقا من فيهما من الثقلين إذ لولاه أهلك أهل الأرض بعضهم بعضاً وأما الملائكة الأعلى فهم لا يفعلون غير ما

(١) لم أجده.

حقه حتى انتظم أمر العالم، واستقام كما قال عليه السلام بالعدل قامت السموات، والأرض أو ما يعرف به مقادير الأشياء من ميزان، ومكيال ونحوهما كأنه لما وصف السماء بالرفعة التي هي مصدر القضايا، والأقدار أراد وصف الأرض بما فيها مما يظهر به التفاوت، ويعرف به المقدار ويسوي به الحقوق، والموجب ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ لثلاثا تطغوا فيه أي لا تعتدوا، ولا تجاوزوا الإنصاف، وقرئ لا تطغوا على إرادة القول ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ ولا تنقصوه فإن من حقه أن يسوي لأنه المقصود من وضعه، وتكريره مبالغة في التوصية به، وزيادة حث على استعماله، وقرئ ولا تخسروا بفتح التاء، وضم السين، وكسرها وفتحها على أنّ الأصل، ولا تخسروا في الميزان فحذف الجار، وأوصل

يؤمرون ولا يجري بينهما ما يحتاج للحكم والعدل فذكره للمبالغة، وأنّ البقاء للعالم جميعه بالعدل، ولذلك يجوز أن يقصد بقاؤهما في نفسيهما فتأمل. قوله: (أو ما يعرف به الخ) فهو أيضاً مجاز من استعمال المقيد في المطلق فما قيل من أنّ قوله: ألا تطغوا في الميزان، وأقيموا الوزن الخ أشدّ ملاءمة له، ولذا اقتصر عليه الزمخشري غير ظاهر لأنّ كلاً منهما لا يخلو من التجوّز، وما ذكر إنما يؤيده لو أريد به الحقيقة، وإن كان هذا أقرب في الجملة، وقوله: كأنه لما وصف السماء الخ بيان لوجه اتصال قوله: وضع الميزان بما قبله على الوجه الثاني، وقوله: التي هي مصدر الخ وصف للرفعة على أنّ المراد بها الرتبة السابقة كما بيناه. قوله: (لثلاثا تطغوا فيه) فهو على تقدير الجار وجعلها الزمخشري مفسرة لما في وضع الميزان من معنى القول لأنه بالوحي، وإعلام الرسل قيل، وهو أحسن مما ذكره المصنف لأنه لا معنى لقوله: ﴿وضع الميزان لثلاثا تطغوا في الميزان﴾ إذ المناسب في الموزون، ونحوه فلا وجه لما قيل: إنّ المصنف لم يذكره لعدم تقدّم جملة متضمنة لمعنى القول وهو شرطها فإنه غفلة ظاهرة. قوله: (ولا تجاوزوا الإنصاف) هذا جار على التفسيرين للميزان، وإن كان المتبادر منه الوجه الأوّل مع أنه للاقتصار عليه وجه وقوله: على إرادة القول بتقدير قائلاً ونحوه لا قل كما قيل، ولا ناهية بدليل جزمه وعلى الأوّل نافية ولا ينافيه عطف أقيموا الإنشائي عليه لأنه لتأويله بالمفرد تجرّد عن معنى الطلب، ويجوز كونها ناهية أيضاً، وقوله من حقه أن يسوي، ويعلم منه أنّ الزيادة غير ممنوعة بالطريق الأولى. قوله: (وتكريره مبالغة في التوصية الخ) أي تكرير لفظ الميزان بدون إضماره على مقتضى الظاهر، ويحتمل تكرير الأوّل بالعدل في الوزن لدلالة الجمل الثلاث على معان متقاربة فهي مكرّرة معنى. قوله: (على أنّ الأصل الخ) متعلق بقراءة الفتح، وهذا بناء على ما ارتضاه بعض أهل اللغة من أنه لم يرد منه إلا لازماً هذا هو الذي أراده الشيخان كما صرح به بعض شراح الكشاف، وأمّا ما قيل من أنه لا حاجة إلى ذلك لأنّ خسر جاء متعدياً كقوله: ﴿خسروا أنفسهم﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٢] ﴿وخسر الدنيا والآخرة﴾ [سورة الحج، الآية: ١١] والجواب عنه بأنه ليس هذا من ذلك فإنّ معناه وقوع الخسران بهما، وأنهما معدومان، وهذا المعنى غير مراد هنا إذ المراد لا تخسروا الموزون في الميزان، وكذا إذا جعل

الفعل ﴿وَالْأَرْضَ وَصَمَّهَا﴾ خفضها مدحوة ﴿لِلْأَنْبَاءِ﴾ للخلق، وقيل الأنام كل ذي روح ﴿فِيهَا فَنَكِهَةٌ﴾ ضروب مما يتفكه به ﴿وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ أوعية التمر جمع كم، أو كل ما يكم أي يغطي من ليف وسعف، وكفري فإنه ينتفع به كالمكموم كالجذع ﴿وَاللَّبْتُ ذُو الْعَصْفِ﴾ كالحنطة والشعير، وسائر ما يتغذى به، والعصف ورق النبات اليابس كالتبين ﴿وَالرَّيْحَانُ﴾ يعني المشموم أو الرزق من قولهم خرجت أطلب ريحان الله، وقرأ ابن

بمعنى النقص فلا محصل له لأنه إذا سلم أنه لا يكون إلا متعدياً فلا حاجة للتقدير المذكور نهايته أنه يجعل الميزان مجازاً عما فيه أو يقدر فيه مضاف فتأمله فإنه غير محزر. قوله: (للخلق النخ) هو أحد معانيه في اللغة وقيل هو الجن، والإنس وقيل ما على الأرض، وقوله: ضروب مما يتفكه به أخذه من التنكير بمعونة مقام المدح كتمر خير من جرادة، وأيضاً هو اسم جنس فيشعر الاقتصاد عليه باختلاف الأنواع. قوله: (أو كل ما يكم أي يغطي النخ) يقال: كمه يكمه بالضم كمنصره ينصره، وهذا أظهر مما قبله فإن ثمر النخل لا كم له كما لا يخفى إلا أن يراد أكمام طلعه قبل أن يصير بلحا، والكم بكسر الكاف في الثمار، وبضمها في القميص، وقد يضم في الأول أيضاً كقوله:

نسيمه قد جز أذياله وزهره يضحك في كمه

والليف بكسر اللام معروف، وسعفه بفتحين أغصانه إذا يبست أو ما دام عليها الخوص فإذا خلا عنه فهو جريد، وكفري بضم الكاف وفتح الفاء، وفتح الراء المشددة، والقصر وعاء طلع النخل من الكفر، وهو الستر وقوله: فإنه ينتفع به أي بما يغطي مما ذكر، وهو بيان لفائدة توصيفه لقوله: ذات الأكمام، وقوله: كالمكموم متعلق بقوله: ينتفع أي كما ينتفع بالمكموم، وهو ثمره وشحمه. قوله: (كالجذع) وهو خشبتها، وجرمها القائم وهو مثال بعد مثال إشارة إلى الانتفاع بجميع ما فيها فهو بدل مما قبله، ولو عطفه عليه كان أظهر، وفي بعض النسخ كالجذع، والحب والثمرة، وفي بعضها كالجذع، والجمار والثمرة، والحب ذو العصف قيل، وهو الصواب والنسخ مختلفة لكن المقصود منها ظاهر. قوله: (يعني المشموم) إما أن يراد به كل نبات له رائحة طيبة فيشمل الأزهار أو يراد به الريحان المعروف، وإطلاقه على الرزق لأنه يرتاح له، وقوله: أو أخص أي يقدر ناصبه أخص مقدراً، واعترض عليه بأنه لم يدخل في مسمى الفاكية، والنخل حتى يخصه من بينها، وأجيب عنه بأنه أراد إضمار هذا اللفظ لا الاختصاص الصناعي، وقيل عليه لزوم دخول المنسوب على الاختصاص فيما قبله غير مسلم ألا ترى نحن معاشر الأنبياء، وسبحانك الله العظيم، وأمثاله انتهى، وهذا كله من ضيق العطن فإن كونه ليس باختصاص صناعي، وكون الاختصاص لم يشترطوا فيه ما ذكر مما لا شبهة فيه، والمعترض إنما أراد أن ما قدره غير صحيح أو غير حسن بحسب المعنى لأن تقدير أخص قد يقتضي بحسب السياق أن الكلام فيه ما يشمله، وغيره وما نحن فيه كذلك فتأمله. قوله:

عامر، والحب ذا العصف والريحان أي، وخلق الحب، والريحان أو أخص ويجوز أن يراد  
 وذا الريحان فحذف المضاف، وقرأ حمزة والكسائي، والريحان بالخفض والباقون بالرفع،  
 وهو فيعلان من الروح فقلب الواو ياء وأدغم، ثم خفف، وقيل: روحان فقلبت واو ياء  
 للتخفيف ﴿فِي أَيِّ آءِ رِيكَمَا تَكْذِبَانِ﴾ الخطاب للثقلين المدلول عليهما بقوله: للأنام،  
 وقوله: أيها الثقلان ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ الصلصال الطين اليابس الذي  
 له صلصلة، والفخار الخزف، وقد خلق الله آدم من تراب جعله طيناً، ثم حمأ مسنوناً ثم  
 صلصالاً فلا يخالف ذلك قوله: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٥٩] ونحوه  
 ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ﴾ الجنّ أو أبا الجنّ ﴿مِنْ مَّارِجٍ﴾ من صاف من الدخان ﴿مِنْ نَّارٍ﴾ بيان  
 لمارج فإنه في الأصل للمضطرب من مرج إذ اضطرب ﴿فِي أَيِّ آءِ رِيكَمَا تَكْذِبَانِ﴾ مما

(ويجوز أن يراد وذا الريحان) على أنّ الريحان بمعنى اللب، وقوله: فحذف المضاف أي وأقيم  
 المضاف إليه مقامه، وقوله: بالخفض بالعطف على العفص والرفع بعطفه على فاكهة. قوله:  
 (وهو فيعلان من الروح) هذا جواب عن اعتراض معروف بأنّ الظاهر أنه من الروح، وهو واوي  
 كما صرح به أبو علي فلا وجه لقلب الواو ياء حينئذ بأنّ أصله ريحان بالشدديد، وكان أصله  
 ريوحان فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء ساكنة مقدّمة، وهو في مثله قياس مطرد لزوماً، ثم  
 خفف بعد القلب بحذف إحدى الياءين، وهو قياس مطرد وأمر حسن بحسب اللسان أيضاً  
 كهين، وميت وكثير من أمثاله. قوله: (وقيل روحان الخ) أي أصله روحان بفتح الراء، وسكون  
 الواو فقلبت على غير القياس شدوذاً، ولذا مرضه وهذا منقول عن أبي عليّ الفارسي، وقد  
 اعترض عليه بما مرّ وإليه يشير كلام المصنف. قوله: (المدلول عليهما) لشمول الأنام لهما كما  
 مرّ من تفسيره، والثقلان يدل أيضاً على أنّ ذلك هو المراد فلا يرد أنه لم يتقدّم هنا فكيف يدل  
 مع تأخره، والمراد بالدليل هنا الدليل المتعارف في لسان العرب، وعرف البلغاء لا المنطقي  
 حتى يورد عليه أنه عامّ والعامّ لا دلالة له على الخاص بشيء من طرق الدلالة. قوله: (والفخار  
 الخزف) وهو ما أحرقت منه حتى تحجر، وقوله: فلا يخالف الخ جمع بين الآيات الوارد فيها  
 ذلك بما ذكر، وقوله: الجنّ الخ في تفسير الجان أقوال فقيل هو اسم جنس شامل للجن  
 كلهم، وقيل: إنه اسم لأبيهم كآدم للبشر وهل هو إبليس أو غيره قولان أيضاً، وقوله: أبا الجنّ  
 مفرد منصوب لا جمع أب، وقوله: من الدخان متعلق بصاف لا بيان له. قوله: (بيان لمارج  
 الخ) في الكشف بيان لمارج كأنه قيل: من صاف من نار أو مختلط من نار انتهى، وفي  
 الكشف يعني أنه إن كان بياناً لمارج فالتنكير للمطابقة، ولأنّ التعريف لكنه حقيقة، وكأنه قيل:  
 خلق من نار صافية أو مختلطة على التفسيرين، وإن جعلت من ابتدائية فإنما نكر لأنه أراد ناراً  
 مخصوصة متميزة من بين النيران لا هذه المعروفة اه، والمصنف اختار أحد الوجهين فأعرفه.  
 قوله: (فإنه في الأصل الخ) بيان لأنه محتاج للبيان لعمومه لكل مضطرب، ومنه الهرج،

أفاض عليكما في أطوار خلقتكما حتى صيركما أفضل المركبات، و خلاصة الكائنات ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ مشرق الشتاء، والصيف ومغربيهما ﴿فِي أَيِّ آءَاءٍ وَكَيْفَا تَكْذِبَانِ﴾ مما في ذلك من الفوائد التي لا تحصى كاعتدال الهواء، واختلاف الفصول، و حدوث ما يناسب كل فصل فيه إلى غير ذلك ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ أرسلهما من مرجت الدابة إذا أرسلتها، والمعنى أرسل البحر الملح، والبحر العذب ﴿يَلْتَقِيَانِ﴾ يتجاوران، وتتماص سطوحهما أو بحري فارس، والروم يلتقيان في المحيط لأنهما خليجان يتشعبان منه ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾ حاجز من قدرة الله تعالى أو من الأرض ﴿لَا يَبْتِغِيَانِ﴾ لا يبغى أحدهما على الآخر بالممازجة، وإبطال الخاصية أو لا يتجاوزان حديهما بإغراق ما بينهما ﴿فِي أَيِّ آءَاءٍ رَبِّكُمَا تَكْذِبَانِ﴾ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجات ﴿كبار الدرّ، وصغاره، وقيل: المرجان الخرز الأحمر، وإن صح أن الدرّ يخرج من الملح فعلى الأول إنما قال منهما لأنه يخرج من مجتمع الملح، والعذب أو

والمرج وقوله: أطوار خلقتكما المراد به النطفة فما بعدها، وقوله: أفضل الخ المراد جميعها لأن الإنسان أفضل من الملك عندنا، ولا يلزم تفضيل الجنّ عليهم أو المراد الحيوانات، وغيرها مما في العالم السفلي بناء على أن المركبات لا تشمل الملك ظاهراً وهو الظاهر، وقوله: أرسلهما أي أجراهما، وهو لا يتنافى ما مرّ من أن معنى المرج الاضطراب لأنه إذا جرى اضطرب. قوله: (يتجاوران الخ) يعني أنهما إذا دخل أحدهما في الآخر قد يجري فيه فراسخ، ولا يتلاشى ويضمحل حتى يغير أحدهما طعم الآخر، ولونه كما نشاهده، وقد صرح به المصنف في آخر الفرقان، ومرّ ما فيه أو بحري فارس والروم فإنهما يلتقيان في البحر المحيط وهو مروّي عن قتادة لكنه أورد عليه أنه لا يوافق قوله تعالى: ﴿مرج البحرين﴾ هذا عذب فوات وهذا ملح أجاح والقرآن يفسر بعضه بعضاً، وقوله: خليجان أي شعبتان من الأصل من خلجه إذا شقه فقوله: يتشعبان منه تفسير له، وقوله: يلتقيان حال مقدّرة إن أريد إرسالهما إلى المحيط أو المعنى إيجاد أصلهما إن كان المراد إرسالهما منه ولكل وجهة فتأمل. قوله: (حاجز من قدرة الله) إن أريد بالبحرين العذب، والملح أو من الأرض إن أريد ببحر فارس، والروم ففيه لف ونشر مرتب، ومعنى يلتقيان على الثاني تجاور أحدهما للآخر بلا تماس، وتلاصق بخلافه على الأول كما مرّ وكذا قوله: لا يبغى أحدهما الخ ناظر إلى الأول، وقوله: لا يتجاوزان بالمعجمة ناظر للثاني، وقوله: المرجان الخرز الأحمر، وهو البسد، وهذا هو المشهور المتعارف واللؤلؤ على هذا شامل للكبار، والصغار والتميز بينهما بالوصف، وبه فسر ابن مسعود. قوله: (وإن صح الخ) هو مما لا شبهة في صحته فلو لم يعبر به كان أحسن، وقوله: فعلى الأول أي التفسير الأول، وهو أن اللؤلؤ كبار الدرّ والمرجان صغاره فيشكل قوله: منهما لأنه خرج من أحدهما، وهو الملح فإما أنه لامتزاجهما يكون خارجاً منهما حقيقة أو أنه نسب لهما ما هو لأحدهما كما يسند إلى الجماعة ما صدر من واحد منهم كما مرّ، وفي الانتصاف

لأنهما لما اجتماعاً صاراً كالشيء الواحد كأن المخرج من أحدهما كالمخرج منهما، وقرأ نافع، وأبو عمرو، ويعقوب يخرج، وقرئ نخرج، ويخرج بنصب اللؤلؤ، والمرجان ﴿فَيَأْتِي ۞ آءَاءَ رَيْكَمَا تَكْدِبَانِ \* وَءَاءَ الْجَوَارِ﴾ أي السفن جمع جارية، وقرئ بحذف الياء، ورفع الراء كقوله:

لها ثنيايا أربع حسان وأربع فكلها ثمان

﴿الْمُنْتَنَاتُ﴾ المرفوعات الشرع أو المصنوعات، وقرأ حمزة، وأبو بكر بكسر الشين أي الرافعات الشرع أو اللاتي ينشئن الأمواج أو السير ﴿فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾ كالجبال جمع علم، وهو الجبل الطويل ﴿فَيَأْتِي ۞ آءَاءَ رَيْكَمَا تَكْدِبَانِ﴾ من خلق مواد السفن، والإرشاد إلى أخذها، وكيفية تركيبها، وإجرائها في البحر بأسباب لا يقدر على خلقها، وجمعها غير

إن هذا هو الصواب ومثله لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وإنما أريد إحدى القريتين، وكما يقال: هو من أهل مصر، وإنما هو من محلة منها انتهى، ولا يخفى أن هذا وإن اشتهر خلاف الظاهر فيما أن يكون ضمير منهما لبحري فارس، والروم وهو الأصح أو يقال: معنى خروجه منهما ليس أنه متكون فيهما بل إنهما يحصلان في جانب من البحار انصبت إليها المياه العذبة كما قيل: إن الغواصين نقلوه أو الماء العذب هنا هو ماء الأمطار، واللؤلؤ منه لأن الأصداف في شهر نيسان تتلقى ماء المطر بأفواها فيتكون منه، ومما يشاهد في الجذب قلة اللآلي، والأسماك فالماء العذب كاللقاح، والنظف لها كما ذهب إليه الجمهور، وظاهر قوله: فعلى الأول أنه على الثاني غير محتاج للتأويل، وليس كذلك فإن المرجان أيضاً لا يتكون إلا في البحر الملح ففي عبارته قصور آخر. قوله: (أو لأنهما لما اجتماعاً الخ) أي هما اجتماعهما، وتلاقي سطحيهما صاراً كشيء واحد فنسب الخارج إليهما حقيقة، ولا يخفى أن هذا إنما يتم إذا كان تكوّنه في محل اجتماعهما وإذا ثبت هذا لم يحتج لتأويل أصلاً، وقبل ثبوته لا يتم الجواب، واعلم أنه لم يرد في كلام العرب مثل لؤلؤ إلا جؤجؤ بمعنى صدر ودؤدؤ ويؤؤؤ. قوله: (ورفع الراء) أي إظهار الرفع على الراء، وقد كان مقدراً على الياء التي في آخره لأنه منقوص فإذا حذف لتقاء الساكنين كانت مقدرة عليها أيضاً، وقرأ أبو عمرو برفع الراء لأن المحذوف لما تناسوه أعطوا ما قبل الآخر حكمه، وقد سمع هذا من العرب في الشعر المذكور فإنه أظهر فيه الرفع على نون ثمان، وهو منقوص أيضاً، وقد مرّ بحثه في الأعراف، والثنيايا من الأسنان مقدمها والشعر في وصف ثغر امرأة، ومعناه واضح. قوله: (المرفوعات الشرع) بضم الشين، والراء جمع شرع وهو القلع من أنشأه بمعنى رفعه أو المرفوعات على الماء، ولم يذكره المصنف لقلّة جدواه، وكونه بمعنى المصنوعات أشهر لكنه لا فائدة فيه أيضاً، وقوله: الرافعات الشرع على الإسناد المجازي إلى المحل وإنشاؤها للأمواج مجاز أيضاً، والمراد شقها للماء فهو، وما بعده مجاز أيضاً. قوله: (من خلق مواد السفن الخ)

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا﴾ من على الأرض من الحيوانات، أو المركبات ومن للتغليب أو من الثقلين ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ فِي حَدِّ ذَاتِهَا﴾ ذاتها، ولو استقرت جهات الموجودات، وتفحصت وجوها وجدتها بأسرها فانية في حد ذاتها إلا وجه الله أي الوجه الذي يلي جهته ﴿ذُرِّ الْمَجَالِي وَالْإِكْرَارِ﴾ ذو

تفسير للآلاء بما يناسب ما قبله حتى لا يكون مكرراً صرفاً، وضمير أخذها للمواد، وقوله: من للتغليب إذا أريد به مطلق الحيوان أو مطلق المركب بخلاف ما بعده، ولذا قدم ذكره عليه، وقوله: ذاته فالوجه مجاز مرسل بمعنى الذات، وهو مجاز شائع، وقد يخص بما شرف منها. قوله: (ولو استقرت جهات الموجودات الخ) هذا تفسير آخر على أن الوجه ليس بمعنى الجارحة مجازاً عن الذات بل بمعنى الجهة التي تقصد، ويتوجه إليها فإنه موضوع لهذا لغة أيضاً لا بمعنى القصد، والمراد المقصود كما توهم قال أستاذنا المقدسي قدس الله روحه: ما هو في حد ذاته عدم فالأصل بقاؤه على ما هو عليه بحسب الذات إلا الجهة التي يليها الحق أي يتولاها بفضلها، ويفيضاها عليه من عنده فالمعنى ما سوى الحق من الممكنات فإن أي قابل للفناء في حد ذاته لولا نظر الحق إليه، وإفاضة خلع الوجود عليه لما حصل له تشریف الوجود، ولبقي على ما كان عليه، وهو مفقود فلم يبق بعد نظر الحق إليه على الفناء الذي كان ثابتاً له في حد ذاته، وبالنظر إليه نفسه فيمكن أن يراد بالوجه العمل الصالح كما في بعض التفاسير، ومعنى قوله: يلي جهته يتقرب به إليه ويقصد به الجهة التي أمرنا بالتوجه إليها، وهو قد كان في حيز عدم فلما فعله العبد ممثلاً أمره أبقاه له إلى أن يجازيه عليه، ولك أن تقول هو بالقبول صار غير قابل للفناء لما أن الجزء عليه قام مقامه، وهو باق، وقال بعض مشايخنا: ذلك الوجه الموصوف بعدم الفناء قيوميته تعالى للموجودات، وهي صفة له تعالى غير قابلة للفناء في ذاتها، وتؤمن بها كما أخبر الله، وإن جرينا على مذهب السلف من أن الوجه، واليد ونحوهما صفات نثبتها، ولا نشتغل بكيفيتها ولا بتأويلها صح، وصفها بأنها غير قابلة للفناء في حد ذاتها قال بعض العارفين: أبا المحققون أن يشهدوا غير الله لما حققهم به من شهود القيومية، وإحاطة الديمومية، وقال ابن عطاء: الكون كله ظلمة وإنما أناره ظهور الحق فيه فمن رأى الكون، ولم يشهد فيه أو عنده أو قبله أو بعده فقد أعوزه وجود الأنوار، وحجبت عنه شمس المعارف بسحب الآثار اه وعلى هذا فهو تفسير آخر لكن في سياقه تسمح لأنه ظاهر في خلافه أو نقول الوجه بمعنى الذات أيضاً لكنها ذات العبد، والمخلوق، وإضافته للرب ليست بيانية بل لامية، والمعنى إلا الذات من حيث استقبالها لربها، ووقوفها في محراب قربها، وضمير ذاته لمن، وهو تفسير واحد، وهذا هو الأقرب والأشبه بمقاصده فافهم، وقال بعض علماء العصر يريد بيان كون من عليها فانياً مع الانصاف بالوجود، وبيان فائدة لفظ الوجه، وهو أن الموجودات الممكنة لها جهات، ووجوه من ذواتها وصفاتها وأحوالها، وتلك الجهات، والوجوه كلها هالكة فانية في حد ذاتها إلا الوجه الذي يلي جهته تعالى، ويكون

الاستغناء المطلق، والفضل العام ﴿فَإِنِّي ءَأَلَاءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبِينَ﴾ أي مما ذكرنا قبل من بقاء الرب، وإبقاء ما لا يحصى مما هو على صدد الفناء رحمة وفضلاً، أو مما يترتب على إفناء الكل من الإعادة، والحياة الدائمة، والتعيم المقيم ﴿يَسْئَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فإنهم مفتقرون إليه في ذواتهم، وصفاتهم وسائر ما بهمهم ويعن لهم، والمراد بالسؤال ما يدل على الحاجة إلى تحصيل الشيء في ذواتهم، وصفاتهم نطقاً كان أو غيره ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ كل وقت يحدث أشخاصاً، ويجدد أحوالاً على ما سبق به قضاؤه، وفي الحديث من

منسوباً إليه فإنه الباقي وحده، وذلك الوجه الباقي يطلق عليه لفظ الوجود لكونه مظهر النور الإلهي المنور له من الله الذي هو نور السموات والأرض، وبهذا التقرير اندفع توهم التدافع بين تفسير الوجه أولاً بالذات وثانياً بالذي يلي جهته فتأمل فإنه من مزال الأقدام، وقد طلع الصباح فأطفئ المصباح. قوله: (ذو الاستغناء المطلق الخ) فسره بما ذكر لأن الجلال العظمة، وهي تقتضي ترفعه عن الموجودات، وتستلزم أنه غني عنها ثم ألحق بالحقيقة، ولذا قال الجوهري: عظمة الشيء الاستغناء عن غيره، وكل محتاج حقير، وأما الإكرام فظاهر وقال الكرمانى: إنه تعالى له جهات عدمية مثل لا شريك له، وتسمى صفات الجلال، وصفات وجودية كالعلم والحياة، وتسمى صفات الإكرام اهـ، وفيه تأمل. قوله: (مما ذكرنا الخ) تفسير للآلاء أيضاً، وإبقاء ما لا يحصى إشارة إلى ما مر في تفسير وجه ربك، وقوله: أو مما يترتب الخ يجعل الآلاء هي نفس الفناء لأنه مراحل البقاء وقيل: إنه كناية عما ذكر، وخطاب ربك غير خطاب ربكما، ولذا أفرد مع تثنيته إما لأن المخاطب النبي ﷺ أو هو عام لكل من يصلح للخطاب لعظم الأمر، وفقامته واندراج الثقلين فيه اندراجاً أولياً، ولا كذلك الثاني فلذا أبقاه على ظاهره، وهو الذي ارتضاه الطيبي. قوله: (في ذواتهم) لاستناد وجودهم إليه تعالى بدأ وبقاء، وقوله: نطقاً كان أي ما يدل على الحاجة، وقوله: كل وقت الخ. قيل عليه إنه بحسب الظاهر مخالف لما مر في تفسير قوله: ﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾ [سورة القمر، الآية: ٥٠] لاقتضائه عدم التدرج ولذا قيل جف القلم فالتوفيق بينهما أن الأول باعتبار تقديره في الأزل وهذا باعتبار تعلق الإرادة بإحداثه في وقته المعين له كما قيل إنها شؤون يديها لا شؤون يتنديها وهذا معنى قوله: يحدث الخ. قوله: (وفي الحديث الخ)<sup>(١)</sup> رواه ابن ماجه وابن حبان وغيرهما عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وقوله: وهو

(١) أخرجه ابن ماجه ٢٠٢ وابن حبان ٦٨٩ والبخاري ٢٢٦٦ - ٢٢٦٧ - ٢٢٦٨ وابن أبي عاصم ٣٠١ وابن عساکر في تاريخ دمشق ٢/٢ و ١/١٢٦/١٥ كلهم عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «من شأنه أن يغفر ذنباً...». وذكره الهيثمي في المجمع ١١٣٨٩ وقال: فيه الوزير بن صبيح، ولم أعرفه.

قال شعيب في الإحسان: وزير بن صبيح، روى عنه غير واحد، وقال دحيم: ليس بشيء وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال أبو نعيم الأصبهاني: كان يعد من الأبدال، وباقى رجاله ثقات.

شأنه أن يغفر ذنباً، ويفترج كريباً، ويرفع قوماً، ويضع آخرين، وهو رد لقول اليهود أن الله لا يقضي يوم السبت شيئاً ﴿فَيَأْتِي آءَاءَ رَبِّكُمَا تَكْذِبَانِ﴾ أي مما يسعف به سؤالكما، وما يخرج لكما من مكنم العدم حيناً فحيناً ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ﴾ أي ستتجرد لحسابكم، وجزائكم وذلك يوم القيامة فإنه تعالى لا يفعل فيه غيره، وقيل تهديد مستعار من قولك لمن تهدده سأفرغ لك فإن المتجرد للشيء كان أقوى عليه، وأحد فيه، وقرأ حمزة، والكسائي بالياء، وقرئ سنفرغ إليكم أي سنقصد إليكم، والثقلان الإنس، والجن سميًا بذلك لثقلهما على الأرض أو لوزانة رأيهن، وقدرهم أو لأنهما مثقلان بالتكليف ﴿فَيَأْتِي آءَاءَ رَبِّكُمَا تَكْذِبَانِ﴾ \*

رد لقول اليهود الضمير لما في الآية من قوله: كل يوم وما في الحديث تفسير لها، ولذا قيل: إن الآية نزلت في اليهود، وقوله: مما يسعف تفسير للآلاء كما مر، ومكنم العدم محل كونه أي اختفاؤه، وهو استعارة حسنة، وفيه إشارة لما قدمه. قوله: (ستتجرد لحسابكم وجزائكم الخ) التجرد بمعنى الفراغ، ويقال: تجرد للأمر إذا جد فيه لأن الجد في الأمر يلزمه ترك ما عده وليس المراد أنه مجاز يرسل لاستعمال الفراغ في لازمه، وهو التجرد كما توهم فإن التجرد كالفراغ في أنه تعالى لا يوصف به بل المراد أنه جعل انتهاء الشؤون إلى شأن واحد وهو جزاء المكلفين فراغاً على سبيل التمثيل لأن من ترك أشغاله إلى شغل واحد يقال: فرغ له، وإليه فشبّه حال هؤلاء وأخذته تعالى في جزائهم فحسب بحال من فرغ له، وجازت الاستعارة التصريحية أيضاً لاشتراك الأخذ في الجزاء فقط والفراغ من جميع المهام إلى واحد في أن المعنى به ذلك الواحد كما في المفتاح كذا في شرح الكشاف، وذلك إشارة إلى التجرد لهما أو لهما باعتبار ما ذكر، وكذا ضمير غيره أو هو للجزء فإنه المقصود. قوله: (وقيل تهديد الخ) لما كان الفراغ يقتضي لغة سابقة عمل، والفراغ للشيء يقتضي لاحقيقته أيضاً استعمل الثاني للتهديد كأنه فرغ عن كل شيء لأجله فلا شغل له سواه فيدل على التوفر في النكاية، وهو كناية فيمن يصح عليه، ومجاز في غيره كما فيما نحن فيه وليس الخطاب للمجرمين على هذا لأن قوله: أيها الثقلان ياباه نعم المقصود بالتهديد هم، ولا مانع من تهديد الجميع أيضاً، وقوله: فإن المتجرد الخ بيان لكون القول المذكور يدل على التهديد كما بيناه. قوله: (أي سنقصد إليكم) يعني أنه ضمن معنى القصد أو حمل عليه إذ هو يتعدى بإلى بخلاف الفراغ فإنه لا يتعدى بها، وأما القراءة المشهورة فلا تحتاج لهذا كما توهم، وإن كان الفراغ على ضربين فراغ عن شغل، وقصد لشيء فتأمل. قوله: (سميًا بذلك لثقلهما على الأرض الخ) لم يجعله من ثقل الدابة، وهو ما يحمل عليها على طريق الاستعارة لأنه لا حاجة إليه فالقول بأنه أولى لا وجه له، ووزانة الرأي، والقدر مجاز كثقل التكليف، وقريب منه قول الحسن سميًا ثقلين لثقلهما بالذنوب، والثقل يقال: لكل ذي قدر وزنة مما يتنافس فيه، ومنه الحديث (إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي)<sup>(١)</sup>. قوله: (إن قدرتم

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٦٧٨ والصغير ٣٦٣. وأحمد ٤/٣ - ١٧ - ٢٦ - ٥٩ وأبو يعلى ١٠٢١ كلهم =

يَنْفَعَتَرِ لَيْلِينَ وَالْإِنْسِ إِنْ أَسْتَعْتَمْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَنْفَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿٣٣﴾ إِنْ قَدَرْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا مِنْ جَوَانِبِ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ هَارِبِينَ مِنْ اللَّهِ فَازِينَ مِنْ قَضَائِهِ ﴿فَانْفُذُوا﴾ فَاخْرُجُوا ﴿لَا تَنْفُذُونَ﴾ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى النُّفُوذِ ﴿إِلَّا يَسْطَلِّتُنَّ﴾ إِلَّا بِقُوَّةٍ، وَقَهْرٍ وَأَنْيٍ لَكُمْ ذَلِكَ أَوْ إِنْ قَدَرْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا لِتَعْلَمُوا مَا فِي السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ فَاَنْفُذُوا لِتَعْلَمُوا لَكِنْ لَا تَنْفُذُونَ، وَلَا تَعْلَمُونَ إِلَّا بِيْنَةِ نَصَبِهَا اللَّهُ تَعَالَى فَتَعْرَجُونَ عَلَيْهَا بِأَفْكَارِكُمْ ﴿فِي أَيِّ آءِ الْآءِ رَكِبْتُمْ﴾ أَيِ مِنَ التَّنْبِيهِ، وَالتَّحْذِيرِ، وَالمَسَاهَلَةِ، وَالعَفْوِ مَعَ كَمَالِ القُدْرَةِ أَوْ مِمَّا نَصَبَ مِنَ المَصَاعِدِ العَقْلِيَّةِ، وَالمَعَارِجِ النُّقْلِيَّةِ فَتَنْفُذُونَ بِهَا إِلَى مَا فَوْقَ السَّمَوَاتِ العَلَا ﴿يُرْسِلُ عَلَيْكُمْ شَوَاظًا﴾ لَهَبٍ ﴿وَمِنْ نَارٍ وَنَحَاسٍ﴾، وَدَخَانٍ قَالُ:

تضيء كضوء سراج السليط لم يجعل الله فيه نحاساً أو صفر مذاب يصب على رؤوسهم، وقرأ ابن كثير شواظ بالكسر، وهو لغة، ونحاس بالجر عطفاً على نار ووافقه فيه أبو عمرو، ويعقوب في رواية وقرئ، ونحاس وهو

النخ) أصل الاستطاعة طلب طواعية الفعل، وتأنيه ثم جعل نفيه بمعنى نفي الإرادة، والقدرة فلذا فسره بما ذكر، ثم إنه تعالى لما ذكر أنه لا محالة مجاز للعباد عقبه بقوله: إن استطعتم النخ. لبيان أنهم لا يقدرُونَ على الخلاص من جزائه، وعقابه إذا أَرَادَهُ فَمَا قِيلَ إِنَّهُ غَيْرُ مَنَاسِبٍ لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ مَكَابِرَةٌ. قوله: (إن قدرتم أن تنفذوا النخ) فالمراد بالنفوذ دخولهم في السماء بعد الصعود لها أو في الأرض، وقوله: بيينة تفسير للسلطان فإنه يكون بمعنى الحجّة كما يكون بمعنى القوّة والقهر، وفي العروج على البينة استعارة مكنية، وتخييلية لتشبيهها بالسلم. قوله: (أي من التنبيه والتحذير النخ) مبني على الوجه الأوّل وكون السلطان بمعنى القوّة، وقوله: مما نصب النخ على الثاني، وأن السلطان الحجّة، وجعل الأدلة العقلية مصاعداً لما فيها من العلو، والنقلية معارج تفتننا، وإشارة لسهولتها. قوله: (ودخان النخ) ولما كان المعروف فيه المعنى الآتي بما ذكره، والبيت للأعشى من قصيدة، والسليط الزيت، وما يوقد به المصابيح، وقيل: ومنه السلطان لتنوير الوجود بعدله، وضمير فيه للضوء، ويجوز رجوعه للسراج، والأوّل أولى، وقوله: مذاب أخذه من قوله: يرسل بمعنى يصب، وإلا فمعناه الصفر مطلقاً، وفسر الشواظ باللهب مطلقاً، وقيل: إنه اللهب الذي معه دخان، وقيل: الصافي منه الأحمر، وجملة يرسل النخ مستأنفة في جواب سؤال مقدّر عن الداعي للفرار أو عما يصيبهم ومن في قوله: من نار ابتدائية لا بيانية حتى يلزم كون الشواظ في قراءة الجرّ مفسراً باللهب، والدخان معاً، ولا حاجة أيضاً إلى تقدير موصوف أي شيء من نحاس كما توهم أو يقال هو معطوف على شواظ، وجرّ للجوار فإنه تكلف ما لا داعي

= من حديث أبي سعيد الخدري، وذكره الهيثمي في المجمع ١٤٩٦٢ وقال في إسناد رجال مختلف فيهم وأخرجه أحمد ١٨١/٥ - ١٨٩ - ١٩٠ والطبراني في الكبير ٤٩٢١ - ٤٩٢٢ - ٤٩٢٣ كلاهما من حديث زيد بن ثابت وذكره الهيثمي في المجمع ١٤٩٥٧ وقال إسناده جيد.

جمع كلحف ﴿فَلَا تَنْصِرَانِ﴾ فلا تمتنعان ﴿فِي أَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكذِّبَانِ﴾ فَإِنَّ التهديد لطف، والتمييز بين المطيع، والعاصي بالجزاء، والانتقام من الكفار من عداد الآلاء ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾ أي حمراء كوردة، وقرئت بالرفع على كان التامة فيكون من باب التجريد كقوله:

ولئن بقيت لأرحلن بغزوة تحوي الغنائم أو يموت كريم  
 ﴿كَأَلَيْهِكَ﴾ مذابة كالدهن، وهو اسم لما يدهن به كالحزام أو جمع دهن، وقيل:  
 هو الأديم الأحمر ﴿فِي أَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكذِّبَانِ﴾ أي مما يكون بعد ذلك ﴿فَيَوْمَئِذٍ﴾ أي فيوم  
 تنشق السماء ﴿لَا يُسْئَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ لأنهم يعرفون بسماهم، وذلك حين ما  
 يخرجون من قبورهم، ويحشرون إلى الموقف ذوداً ذوداً على اختلاف مراتبهم، وأما قوله  
 تعالى: ﴿فَوربك نسألنهم﴾ [سورة الحجر، الآية: ٩٢] ونحوه فحين يحاسبون في المجمع  
 والهاء للإنس باعتبار اللفظ فإنه، وإن تأخر لفظاً تقدّم رتبة ﴿فِي أَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكذِّبَانِ﴾ أي  
 مما أنعم الله على عباده المؤمنين في هذ اليوم ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ سِيئَتَهُمْ﴾ وهو ما يعلوهم من

له، وقوله: أو صفر معطوف على دخان، وقوله: نحس بضميتين جمع نحاس كلحف جمع  
 لحاف، ونون نحاس تكسر في لغة، وبه قرئ أيضاً. قوله: ﴿فَإِنَّ التهديد لطف﴾ إذ به ينزجر  
 الشخص عن المعاصي فيفوز بالنعيم المقيم فهذا الاعتبار كان من الآلاء، وهو بيان لكون ما ذيل  
 به مناسباً له. قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انشقت السماء﴾ (الخ) إذا شرطية جوابها مقدر أي كان ما كان  
 مما لا تطبيقه قوة البيان أو وجدت أمراً هائلاً أو رأيت ما يذهل الناظرين، وهو الناصب لاذا ولهذا  
 كان مفرعاً ومسبباً عما قبله لأنّ في إرسال الشواظ ما هو سبب لحدوث أمر هائل أو رؤيته في  
 ذلك الوقت. قوله: (حمراء كوردة) فهو تشبيه بليغ وقوله: التجريد أي البديعي لأنه بمعنى كانت  
 منها أو فيها وردة مع أنّ المقصود أنها نفسها وردة. قوله: (ولئن بقيت الخ) هو من قصيدة لقتادة  
 بن مسلمة مذكورة في الحماسة وأولها:

نكرت عليّ من السفاه تلومني سفهاء تعجز بعلمها وتلوم

وقوله: ولئن وقع في الحماسة فلئن بالفاء، وقوله: تحوي الغنائم أي تحوزها مضارع  
 حوى، وفي رواية نحو الغنائم بنصبه ظرفاً لأرحلن، وقوله: أو يموت بالنصب أي إلا أن يموت  
 كريم، وعني بالكريم نفسه على طريق التجريد وهو محل الاستشهاد إذ لو لم يجرد من نفسه  
 كريماً لقال أو أموت. قوله: (مذابة كالدهن) فالدهان بالكسر بمعنى الدهن لأنه اسم آلة، ومعناه  
 ما يدهن به، وفيه وجوه من الإعراب ككونه خبراً بعد خبر وصفة وردة، وحالاً من ضمير كانت  
 على رأي من أجازها، وكلام المصنف رحمه الله يحتملها، وقوله: أو جمع دهن كرمح ورماح،  
 وإذا كان بمعنى الأديم الأحمر فليل: هو مفرد، وقيل: هو جمع أيضاً كما فصله السمين، وقوله:  
 مما يكون بعد ذلك، ولما لم يكن انشقاق السماء من الآلاء جعله من النعم باعتبار أنه مقدّمة  
 لدخول الجنة، وما معه فتدبر. قوله: (لأنهم يعرفونهم بسماهم) إشارة إلى أنّ قوله: يعرف

الكتابة، والحزن ﴿فَيُؤَخِّدُ بِالنَّوْصَى وَالْأَقْدَامِ﴾ مجموعاً بينهما، وقيل: يؤخذون بالنواصي تارة، وبالأقدام أخرى ﴿فَيَأْتِي آءَالَءَ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾ \* هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ \* يَطُوفُونَ فِيهَا بَيْنَ النَّارِ يَحْرَقُونَ بِهَا ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ﴾ ماء حار ﴿ءَأَن﴾ بلغ النهاية في الحرارة يصب عليهم، أو يسقون منه وقيل: إذا استغاثوا من النار أغيشوا بالحميم ﴿فَيَأْتِي آءَالَءَ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾ \* وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ موقفه الذي يقف فيه العباد للحساب أو قيامه على أحواله من قلم عليه إذا

المجرمون الخ استئناف لتعليل انتفاء السؤال، والمجرمون من وضع الظاهر موضع المضمرة للإشارة إلى أن المراد بعض من الإنس، وبعض من الجن كقوله: ﴿لَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [سورة القصص، الآية: ٧٨] وقوله: فوداً فوداً الذود طائفة من الإبل، واستعارة لهم تشبيهاً لهم بالبهايم، وقوله: وأما قوله الخ توفيق بين الآيتين بأنه باعتبار المواقف فتفى السؤال عنهم في محل لا ينافي السؤال عنه في آخر، وقد تقدم نظيره أو السؤال المنفي سؤال التعريف، والمثبت سؤال التوبيخ، والتفريع وهذا جواب آخر غير ما ذكره المصنف رحمه الله فلا وجه لتفسيره به كما قيل، وقوله: والهاء الخ، ولو جعل للمذكور صح أيضاً، وقوله: باعتبار اللفظ فإنه مفرد، وتقدمه رتبة لأنه نائب عن الفاعل، وهو بيان لما يصحح كونه مرجعاً مع تأخره لفظاً، وقوله: في هذا اليوم بيان لارتباطه بما قبله، وتوجيه لكونه من الآلاء، والنعم وقوله: فيؤخذ بالنواصي الخ الباء كالتي في أخذت بالخطام فهي للآلة، وقيل: إنها للتعدية لتضمينه معنى يسحبون، ولا وجه له لأنَّ سحب لا يتعدى بالباء فإنه أراد ما ذكر فلا حاجة للتضمنين، وفيه كلام في الدرّ المصون والناصية مقدّم الرأس، وليست آل فيه عوضاً عن الضمير كما توهم. قوله: (مجموعاً بينهما) بخل، ونحوه أو في الأخذ بعنف، وقوله: وقيل: يؤخذون بالنواصي الخ فالواو بمعنى أو التي للتقسيم ولذلك مرضه لأنه خلاف الظاهر بالنواصي متعلق بيؤخذون كما في النظم، ولا وجه لكونه بذلك اشتغال من يؤخذون كما قيل. قوله تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾ الخ) مقول قول مقدّر معطوف على قوله: يؤخذ الخ. أو مستأنف في جواب ماذا يقال لهم لأنه مظنة للتوبيخ، والتفريع أو حال من أصحاب النواصي، وكان أصله التي كذبت بها فعذر عنه لما ذكر للدلالة على استمرار ذلك، وبياناً لوجه توبيخهم وعلته، وقوله: يحرقون بها بيان للواقع أو بيان لما أريد من الطواف بيتهما، وهو الظاهر. قوله: (بلغ النهاية في الحرارة) وهو اسم منقوص كقاضي من أتى يأتي إذا غلى، وقيل: إنه بمعنى حاضر وقد تقدم تفصيله في سورة الأحزاب، وقوله: وقيل الخ فبين للتقسيم كما تقول هو بين الخوف وبين الرجاء. قوله: (موقفه الذي يقف فيه الخ) يعني أن مقام اسم مكان، وهو المكان الذي يقف فيه الخلق للحساب لأنهم قائمون فيه لانتظار ما يراد بهم ويحل عليهم، وإضافته للربّ لامية لاختصاص الملك يومئذ به تعالى. يحسب نفس الأمر، والظاهر لا أنه موقف مقام للربّ لأنه منزّه تعالى عن مثله بالإضافة اختصاصية لا لأدنى ملابسة كما توهم. قوله: (أو قيامه على أحواله الخ) هذا معنى ثان المقام فيه مصدر ميمي بمعنى القيام أي من خاف قيام ربه، وقيامه بمعنى مراقبته له، وكونه مهميناً عليه حافظاً لأحواله كما في قوله

راقبه أو مقام الخائف عند ربه للحساب بأحد المعنيين فأضيف إلى الرب تفخيماً، وتهويلاً أو ربه، ومقام مقحم للمبالغة كقوله:

ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين  
﴿جَنَّانٌ﴾ جنة للخائف الإنسي، والأخرى للخائف الجنّي فإنّ الخطاب للفرقيين،  
والمعنى لكلي خائفين متكما أو لكل واحد جنة لعقيدته، وأخرى لعمله أو جنة لفعل

تعالى: ﴿أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت﴾ [سورة الرعد، الآية: ٣٣]. قوله: (أو مقام الخائف عند ربه) أي المقام لمن خاف، وإضافته للرب لأنه عنده فهو كقول العرب ناقة رقاد الحلب أي رقاد عند الحلب فذهب الكوفيون إلى أنه بمعنى عند وزادوا الإضافة العندية، والعجمور على أنها لامية كما صرح به سراج التسهيل، وليس من الإضافة لأذنى ملابس أيضاً، وقوله: بأحد المعنيين أراد به معني المقام، وهو كونه اسم مكان أو مصدرأ ولا فرق بينه، وبين الأول إذا كان اسم مكان إلا في تخصيص المكان بالخائف، وتغاير الإضافة على رأي الكوفيين وأما على الثاني فهو ظاهر لأنّ القيام على ظاهره لا بمعنى الحفظ، والإضافة غير تلك الإضافة، وقوله: تفخيماً وتهويلاً لأنّ العندية، والمكانية محال في حقه تعالى فالمراد بها ذلك فما قيل: المراد أنه بأحد المعنيين المذكورين، وهو موقفه الذي يقف فيه للحساب، ويحتمل أن يريد بأحد المعنيين أيهما كان لكن لا تخلو صحة المعنى الثاني عن تكلف كلام ناشئ من قلة التدبر. قوله: (أو ربه) أي التقدير خاف ربه، ومقام مقحم، وليس المراد أنه زائد حقيقة بل زيادته بالنظر إلى أصل المعنى المراد، وأنه يصح بدونه لأنه غير زائد بل هو ذكر لأنّ الكلام كناية عن خوف الرب، وإثبات خوفه له بطريق برهاني بليغ لأنّ من حصل له الخوف من مكان أحد يباهه، وإن لم يكن فيه فخوفه منه بالطريق الأولى، وهذا كما يقول المترسلون: المقام العالي، والمجلس السامي، وكما في الشعر المذكور، وإليه أشار المصنف بقوله: للمبالغة. قوله: (كقوله الخ) هو من قصيدة للشماخ مدح بها عرابة بن أوس الخزرجي أولها:

إلا نومي طوى لي وصل أروى      ظنون أن مطرح الظنون  
وماء قد وردت الوصل أروى      عليه الطير كالورق اللجين  
ذعرت به القطا ونفيت عنه      مقام الذئب كالرجل اللعين

والقصيدة في ديوانه مشهورة، ومعنى ما ذكر أنه يصف ببيكره للقاء محبوبته فقوله: وماء البيت يعني به أنه ورده، وهو خال من الناس قيل كل أحد، واللجين يفتح اللام الذي خبط حتى تلجن أي تلزح، وقوله: ذعرت به القطا الخ. خصهما لأنّ القطا أنكى الطيور، والذئب أنكى السباع، والشاهد في قوله: مقام الذئب فإذا لم يكن للذئب فيه مقام لزم أن لا يكون ذئب، وقوله: كالرجل اللعين أي المطرود الذي خلفه من يطلبه فإنه لا ينام ويرد المياه قليلاً، وتفسيره بما يتخذ في المزارع على هيئة رجل لتخويف الوحوش، والطيور وتطردها وإن ذهب إليه كثير ممن شرحه لكن الأول أظهر، وأبلغ وضمير به وعنه للماء في البيت الذي قبله. قوله:

الطاعات، وأخرى لترك المعاصي، أو جنة يثاب بها وأخرى يتفضل بها عليه، أو روحانية وجسمانية، وكذلك ما جله منى بعد ﴿فَأَيُّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ \* ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ أنواع من الأشجار، والثمار جمع فنّ أو أغصان جمع فنن، وهي الغصنة التي تتشعب من فرع الشجرة، وتخصيصها بالذكر لأنها التي تورق، وتثمر، وتمد الظل ﴿فَأَيُّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ \* فِيهَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ حيث شاؤوا في الأعالي، والأسافل قيل إحداهما التسنيم، والأخرى السلسبيل ﴿فَأَيُّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ \* فِيهَا مِنْ كُلِّ ثَمَرٍ نَضْرِبُ الشَّجَرَةَ مِنْهَا رِيبًا وَإِسْهَاقًا﴾ صنفان غريب، ومعروف أو رطب، ويابس ﴿فَأَيُّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ \* مُتَّكِفِينَ عَلَى قُرْبٍ بَطَّأَتْنَاهَا مِنْ أَسْفَلٍ﴾ من ديباج نخين، وإذا كانت البطائن كذلك فما ظنك بالظواهر، ومتكئين مدح للخائفين أو حال منهم لأن من خاف في معنى الجمع ﴿وَبَيْنَ الْجَنَّتَيْنِ مِنْ شَجَرٍ مَمْدُودٍ﴾ قريب يناله القاعد، والمضطجع وجنى اسم بمعنى مجني، وقرئ بكسر الجيم ﴿فَأَيُّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ \* فِيهَا مِنْ ثَمَرٍ يُسْمَعُ بِهِ وَمِنْ ثَمَرٍ لَا يَسْمَعُ﴾ في الجنات فإن

(جنة الخ) بيان لوجه اختيار التثنية دون الأفراد والجمع، وقوله: بعد مبني على الضم أي بعد هذه الآية، وقوله: ذواتاً تثنية ذات بمعنى صاحبة فإنه إذا ثنى فيه لغتان ذاتا على لفظه، وهو الأقيس كما يشئ مذكروه ذوا والأخرى ذواتاً برده إلى أصله فإن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها، وليس تثنية الجمع كما يتوهم، وتفصيله في باب التثنية من شرح التسهيل، وهو صفة جنتان أو خير مبتدأ مقدر أي هما، وقوله: جمع فنّ ومعناه النوع، ولذا استعمل في العرف بمعنى العلم. قوله: (وهي الغصنة) بكسر الغين المعجمة، وفتح الصاد المهملة جمع غصن كقرط وقرطة فضمير هي للأفنان إذا كانت جمع فنّ أو للفرن، وتأتيه لتأنيث خبره، والأفنان ما دق، ولان من الأغصان كما قاله ابن الجوزي، وتفسيره بالأغصان كما في القاموس تسمح على عادة أهل اللغة في التعريف بالأعم، وفرع الشجرة ما قام على الساق من القصب الغليظة، وأطرافها هي أفنانها فمن قال إنه الغصنة تأنيث غصن بالضم فقد تعسف مع ما فيه من الركابة الغنية عن البيان. قوله: (وتخصيصها) أي الأفنان مع أنها ذوات قصب، وأوراق وثمار إلى غير ذلك مما في الأشجار لأن في ذكرها ذكراً للأوراق، والثمار والظلال المقصودة بالذات على طريق أخصر، وأبلغ لأنه كناية كما في شروح الكشاف. قوله: (حيث شاؤوا في الأعالي والأسافل الخ) إشارة إلى فائدة قوله: يجريان، والقرينة عليه ما علم من وصف عيون الجنة فالقرينة خارجية وقوله: قيل الخ يعني أنهما سميا بهذين الاسمين، وسيأتي معناهما، وقوله: صنفان لأن الزوج يكون بمعنى الصنف كما مر، ومتكئين مدح للخائفين يعني هو إما حال من قوله: خاف، وجمع رعاية لمعناه بعد الأفراد رعاية للفظه، وقيل: عامله محذوف أي يتنعمون متكئين، والمراد بالمدح أنه منصوب بأعني مقدرأ لا أنه نعت مقطوع ولا منصوب على الاختصاص إذ لا وجه له، وقوله: لأن من خاف في معنى الجمع راجع للوجهين. قوله: (وجنى) اسم أو صفة مشبهة بمعنى المجني، وهو الثمر الذي يجني أي يؤخذ من أغصانه، وكسر الجيم لغة فيه، وقوله: فإن جنتان يدل على جنان لأنه يلزم من أنه لكل خائف جنتان أن

جنتان يدل على جنان هي للخائفين أو فيما فيهما من الأماكن، والقصور أو في هذه الآلاء المعدودة من الجنتين، والعينين والفاكهة، والفرش ﴿قَصْرَتْ أَلْطَّرِفَ﴾ نساء قصرن أبصارهن على أزواجهن ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ إِِنَّ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ لم يمس الإنسيات إنس، والجنيات جن، وفيه دليل على أن الجن يطمثون، وقرأ الكسائي بضم الميم ﴿فِيَّيَّ آءِ الْآءِ رِيكَمَا تَكْذِبَانِ \* كَأَنَّ الْبَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ أي في حمرة الوجنة، وبياض البشرة، وصفائهما ﴿فِيَّيَّ آءِ الْآءِ رِيكَمَا تَكْذِبَانِ \* هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ﴾ في العمل ﴿إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ في الثواب، وهو الجنة ﴿فِيَّيَّ

يكون فيها جنان، وبساتين كثيرة فلا حاجة إلى قول الفراء أن العرب توقع ضمير الجمع على المثنى كما في الأشباه، والنظائر النحوية. قوله: (أو فيما فيهما الخ) فضمير فيهن للبيوت، والقصور المفهومة من الجنتين أو للجنتين باعتبار ما فيهما مما ذكر كما هو المعروف في أمثاله في الدنيا، وقوله: أو في هذه الآلاء فضمير فيهن للآلاء، والظرفية مجازية كما يقال للمتعم هو في النعيم، وفي اللذات، والمجموع ظرف مجازي فلا يتوهم أن المناسب للفرش على لا في مع أنه غير مسلم، وقد قيل إنه شبه تمكنهم على الفرش بتمكن المظروف في الظرف، وإثاره للإشعار بأن أكثر حالهم الاستقرار عليها، ولذا قيل: متكنين على فرش ولا يضره تقدم ﴿فيهن﴾ خيرات حسان ﴿على ذكر الاتكاء على الرفوف فتأمل. قوله: (نساء قصرن الخ) قال ابن رشيق في قول امرئ القيس:

من القاصرات الطرف لو دب محول من الذرّ فوق الأنف منها الأثرا

أراد بالقاصرات الطرف أنها منكسرة الجفن خافضة النظر غير متطلعة لما بعد، ولا ناظرة لغير زوجها ويجوز أن يكون معناه أن طرف الناظر لا يتجاوزها كقول المتنبي:

وخصر تثبت الأبصار فيه كأن عليه من حدق نطاقا

اه فاسم الفاعل مضاف لمفعوله، ومتعلق القصر محذوف للعلم به أي على أزواجهن أو المعنى قاصرات طرف غيرهن عن التجاوز لغيرهن. قوله: (لم يمس الإنسيات الخ) ظاهر قوله: الإنسيات، والجنيات أنها زوجات لا حوريات، ولكنه سيصرّح بخلافه كما سيأتي، والطمث الجماع، وهو المراد بالمس، وأصله خروج الدم، ولذلك يقال: للحيض طمّ، ثم أطلق على جماع الأبقار لما فيه من خروج الدم، ثم عم لكل جماع، وقد يقال: إن التعبير به للإشارة إلى أنها توجد بكرة كلما جومعت وقوله: دليل على أن الجن يطمثون أي يحيضون، ويدخلون الجنة، ويجامعون فيها كالإنس لبقائهم فيها منعمين بقاء المعذبين منهم في النار، وهو أصح الأقوال قال في الانتصاف: إنه ردّ على من زعم أن الجن المؤمنين لا ثواب لهم، وإنما جزاؤهم ترك العقوبة، وجعلهم تراباً اه كما قيل ذلك في سائر الحيوانات، وهذا هو القول الثاني، وقوله: بضم الميم هي لغة فيه، وما ذكره من الدليل يؤخذ من السياق، ومقام الامتنان. قوله: (وبياض البشرة وصفائهما) أي الوجنة، والبشرة وهذا بناء على أن المرجان

ءَالآءَ رَبِّكَآ تَكْذِبَانَ \* وَمِن دُونِهِمَا جَنَّاتٍ \* ومن دون تينك الجنتين الموعودتين للخائفين المقربين جنتان لم دونهم من أصحاب اليمين ﴿فِيآئِي ءَالآءَ رَبِّكَآ تَكْذِبَانَ \* مَدَاهِمَاتَانِ﴾ خضراوان تضربان إلى السواد من شلثة الخضرة، وفيه إشعار بأن الغالب على هاتين الجنتين النبات، والرياحين المنبسطة على وجه الأرض، وعلى الأوليين الأشجار، والفواكه دلالة على ما بينهما من التفاوت ﴿فِيآئِي ءَالآءَ رَبِّكَآ تَكْذِبَانَ \* فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّخَتَانِ﴾ قَوَارَتَانِ بالماء وهو أيضاً أقل مما وصف به الأوليين، وكذا ما بعده ﴿فِيآئِي ءَالآءَ رَبِّكَآ تَكْذِبَانَ \* فِيهِمَا فَكْهَةٌ وَنَخْلٌ وَرَمَانٌ﴾ عطفهما على الفاكهة بياناً لفضلهما فإن ثمرة النخل فاكهة وغذاء، وثمره الرمان فاكهة، ودواء، واحتج به أبو حنيفة على أن من حلف لا يأكل فاكهة فأكل رطباً أو رماناً لم يحنث ﴿فِيآئِي ءَالآءَ رَبِّكَآ تَكْذِبَانَ \* فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ﴾ أي خيرات فخفف لأن خيراً الذي بمعنى أخير لا يجمع، وقد قرئ على الأصل ﴿حَسَانٌ﴾ حسان الخلق، والخلق ﴿فِيآئِي ءَالآءَ رَبِّكَآ

صغار اللؤلؤ فتخصيصه بالتشبيه به لأنه كما في الكشاف أنصع لوناً وبياضاً من كباره قيل، ولا يخالفه قوله: ﴿كَأَنَّهُنَّ بِيضٌ مَكْنُونٌ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٤٩] لأن بياضه مخالط لقليل من الصفرة، وهو أحسن ألوان الأبدان كما قالوه ثمة لجواز كون المشبهات بالمرجان غير المشبهات بالبيض، وفيه نظر فتأمل. قوله: (لمن دونهم من أصحاب اليمين) قيده به لخروج من ليس من أصحاب اليمين عنها رأساً لكنهم دون هؤلاء في المرتبة، والخوف حينئذ أشده إذ لا يخلو مؤمن من خوف ربه. قوله: (خضراوان) في تهذيب الأزهري الدهمة السواد، وقيل: مد هامة لشدة خضرتها، ويقال: اسودت الخضرة إذا اشتدت خضرتها اه، وإليه أشار المصنف رحمه الله بما ذكره، وقوله: تضربان إلى السواد أي تميل إليه لأن الشديد الخضرة كذلك، وقوله: وفيه أي، وفي وصفهما بأنهما مد هامتان إشعار بما ذكره لأن الأشجار توصف بأنها ذوات أفنان كما أن النبات يوصف بالخضرة الشديدة فلاقتصار في كل منهما على أحد الأمرين مشعر بما ذكر، والتفاوت لأن الجنة الكثيرة الظلال، والثمار ليست كغيرها فلا وجه لما قيل: يكفي في تحقق الدهمة النبات، والرياحين ولا محصل له. قوله: (وهو أيضاً أقل) لأن الفوران أقل من الجري فكما أن الجنتين دون الأوليين عيناها دون عينيها، وأقل ماء منهما، وقوله: وكذا ما بعده من قوله: فيهما فاكهة، ونخل ورمان فإنه أقل من قوله: من كل فاكهة زوجان، والمقصود في الخيام أدنى من القاصرات الموصوفة بما مر والالتكاء على الرفرف أقل من الالتكاء على الفرش. قوله: (واحتج به أبو حنيفة رحمه الله الخ) لأن الشيء لا يعطف على نفسه، وإنما يعطف على غيره لكنه إن دل الدليل على أن عطفه لأفراد من جنسه تعظيماً له كعطف جبريل على الملائكة، ونحو ذلك لم يكن فيه دليل، وإلى ذلك أشار المصنف رحمه الله بقوله: بياناً لفضلهما، وبين ذلك بأن فيهما مع التفكه غذائية في ثمر النخل، ودوائية في الرمان كما بينه الأطباء، والغذائية، والدوائية بالنسبة لثمرات الدنيا، وإلا فقد مر أن كل ما فيها متفكه به إذ لا حاجة فيها لدواء، ولا غذاء. قوله: (لا يجمع الخ) لأن أصل اسم التفضيل ذلك

تَكْذِبَانِ \* حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴿ قصرن في خدورهنّ يقال: امرأة قصيرة، وقصورة، ومقصورة أي مخدّرة أو مقصورات الطرف على أزواجهنّ ﴿فِي أَيِّ آءِ رَيْكَمَا تَكْذِبَانِ \* لَمْ يَطْمِئِنَّ إِسْرَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴿ كحور الأوليين، وهم أصحاب الجنتين فينهما تذلان عليهم ﴿فِي أَيِّ آءِ رَيْكَمَا تَكْذِبَانِ \* مُتَكَبِّرِينَ عَلَى رَفْرَفِي ﴿ وسائد أو نمارق جمع رفرفة، وقيل: الرفرف ضرب من البسط أو ذيل الخيمة، وقد يقال: لكل ثوب عريض ﴿خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴿ العبقرّي منسوب إلى عبقر تزعم العرب إنه اسم بلد للجنّ فينسبون إليه كل شيء

خصوصاً إذا نكر، وأما كون المراد أنه لا يجمع جمع سلامة كما قيل ففيه نظر لأنه يقال: الأكرمون والكبريات، ونحوه وهو كثير في الكلام الفصيح إلا أن يريد جمع المؤنث، وقراءته على الأصل مؤيد لأنه ليس اسم تفضيل. قوله: (قصرن) بالبناء للمجهول أي منعن، والمخدّرة هي التي لا تخرج من الخدر غالباً، والخدر بيت الشعر في الأصل، ثم عمّ، وقوله: أو مقصورات الطرف الخ، وهو على هذا دون قاصرات الطرف لما فيه من الأشعار بالقسر في القصر، وأما على تفسيره الأوّل فكونه دونه ظاهر، وإن لم يلاحظ كونها مخدّرة في الأوّل أو يجعل قوله كالياقوت، والمرجان كناية عنه لأنه مما يصابن كما قيل:

#### جوهرة أحقاقها الخدور

مع زيادة الصفات المادحة فتأمل. قوله: (كحور الأوليين الخ) أي المعنى فيه المعنى في حور الأوليين، وهو أنه لم يمس الإنسيات إنس، والجنيات جنّ كما مرّ، وقوله وهم أصحاب الخ. فالضمير في قوله: قبلهم راجع إلى أصحاب هاتين الجنتين المدلول عليهما بذكرهما وفي بعض النسخ وهم لأصحاب الجنتين، وهو أظهر، وهو صريح في أنّ السابقة حوريات لكن قوله: الأنسيات، والجنيات ياباه إلا أن يكون جعل ما للإنس إنسياً، وما للجنّ جنياً، ولا مانع منه فتأمل. قوله: (وسائد الخ) الوسادة والتمكأ، والمخدّة والمسند بمعنى والنمارق جمع نمرقة، وهي الوسادة الصغيرة، والطنفسة والمراد الثاني إذ هو المغاير لما قبله، ولا ينافيه الاتكاء، وقوله: جمع رفرفة إن أراد الجمع اللغوي لم يناف كونه اسم جنس كتمر وتمرّة أو اسم جمع كما ذهب إليه بعضهم، وإلا فهو أحد الأقوال فيه، واختاره لقوله: خضر. قوله: (أو ذيل الخيمة) كم أنه لا يعرف الاتكاء عليه لا يناسب الامتنان به، وقد ذكره كثير من المفسرين كالراغب وغيره فإن كان مأثوراً فلعل خيام الجنة، وأخيبتها يحشو بعض أذيالها، وتدعم حتى تكون كالمساند لمن فيها فيعتمد عليها كما يعتمد على أسفل الجدران أو يقال: الاتكاء، والامتنان ليس بها بل بها، وبما يوضع عندها من الفرش، والنمارق العبقرية فتأمل. قوله: (العبقرّي الخ) فمعناه في الأصل كل عجيب غريب من الفرش وغيرها، ولذا قيل في حق الفاروق لم أر عبقرياً يفري فريه، ولتناسي هذه النسبة قيل إنه ليس بمنسوب بل هو مثل كرسي، وبختي كما نقل عن قطرب فلا منافاة بينهما كما توهم، وقوله: ولذلك جمع حسان

عجيب، والمراد به الجنس، ولذلك جمع حسان حملا على المعنى ﴿فَيَأْتِي آءَاءَ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانَ \* بُرِّكَ أَمْ رَبِّكَ﴾ تعالى اسمه من حيث إنه مطلق على ذاته فما ظنك بذاته، وقيل: الاسم بمعنى الصفة أو مقحم كما في قوله:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

﴿ذِي الْمَلَكِ وَالْإِكْرَامِ﴾ وقرأ ابن عامر بالرفع صفة للاسم. عن النبي ﷺ: «من قرأ

وهو صفته فقد تطابقا بحسب المعنى المراد.

تنبيه: في الكشف، وعباقري كمدائني نسبة إلى عباقر في اسم البلد، وروى أبو حاتم عباقري بفتح القاف، ومنع الصرف، وهذا لا وجه لصحته اه، وفي المحتسب رويته عن قطرب عباقري بكسر القاف غير مصروف، وعن أبي حاتم بفتح القاف غير مصروف أيضاً، وقال لو كسروا القاف، وصرفوا لكان أشبه بكلام العرب كالنسب إلى مدائن مدائني، وهو ما لا يستنكر شذوذه في القياس دون الاستعمال كاستحوذ، وإذا كان قد جاء عنهم عناكيب، وتخربوت وتخار بيت كان عباقري أسهل منه من حيث إن فيه حرفاً مشدداً يجري مجرى حرف واحد ومع ذلك هو في آخر الكلمة كياء بخاتي وزرابي ليس لنا أن نتلقى قراءة رسول الله ﷺ وعلى آله إلا بقبولها، والاعتراف بها اه قال ابن هشام، ومن خطه نقلت ما محصله إن كونه من النسبة إلى الجمع شذوذاً كمدائني باطل فإن من قرأ بها قرأ فارغ خضر يقصد المجانسة، ولو كان كما ذكر كان مفرداً، ولا يصح منع صرفه كمدائني، والرواية صحيحة عن النبي ﷺ وهي بمنع الصرف فهو من باب كرسى وكراسي، وهو من صيغة منتهى الجموع لكنها خالفت القياس في زيادة ما بعد الألف على المعروف كما ذكره السهيلي فقله: لا صحة لها خطأ من وجهين لأنه صح روايتها عن النبي ﷺ، ولأنه ظنها كمدائني، وليس كذلك كما ذكره ابن جني وشراح الكشف لم يحزروه فاحفظه. قوله تعالى: ﴿اسمه﴾ الخ سيأتي في سورة تبارك، وقد مر في سورة الفرقان أن تبارك يكون بمعنى تعالى، ويكون بمعنى كثرت خيراته، واختار المصنف رحمه الله الأول لأنه المناسب لما وصف به من الجلال والإكرام، ولأنه ورد في الأحاديث تعالى اسمه<sup>(١)</sup>، وما قيل من أن الثاني أنسب بما قصد من هذه السورة، وهو تعداد الآلاء والنعم، ثم إنه لأبعد في إسناده لاسمه إذ به يستمطر فيغات، ويستنصر فيغات على طرف التمام. قوله: (وقيل الاسم بمعنى الصفة) لأنها علامة على موصوفها، ووجه تمييزه ظاهر، وقوله: إلى الحول الخ، هو للبيد وقد مر في أول الكتاب، وقوله: وقرأ ابن عامر بالرفع ووصف الاسم بالجلال، والإكرام بمعنى التكريم واضح، وما قيل: إنه بالرفع كتبت مصاحف الشام، من جملة الأوهام فإن النقط، والشكل حدث بعد الصدر الأول حتى قيل: إنه في

(١) أخرجه الترمذي ٣٥٠٧ من حديث أبي هريرة وقال: هذا حديث غريب.

سورة الرحمن أدى شكر ما أنعم الله تعالى عليه.

المصحف بدعة، وقوله عن النبي ﷺ الخ<sup>(١)</sup> موضوع ومعناه ظاهر تمت سورة الرحمن ببركة الرحيم المنان، والصلاة والسلام على من أنزل عليه القرآن، وعلى آله وصحبه زبدة نوع الإنسان.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الواقعة

مكية وأيها سبع وتسعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ إذا حدثت القيامة سماها واقعة لتحقق، وقوعها انتصاب إذا بمحذوف مثل اذكر أو كان كيت، وكيت ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾ أي لا يكون حين تقع نفس

## سورة الواقعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) استثنى منها بعض آياتها كقوله: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٧٥] الخ لما خرجه مسلم في سبب نزولها وسيأتي الكلام عليه في محله، وأيها ست وتسعون، وقيل: سبع وتسعون وقيل: تسع، وتسعون. قوله: (حدثت القيامة) يعني وقعت بمعنى حدثت، والواقعة اسم للقيامة أو لوقتها لثلاثا يلغو الإستاد إذ لا يقال: جاني جاء لدلالة كل فعل على فاعل له غير معين كما صرحوا به وإليه أشار بقوله: سماها الخ فمن قال: إن كلام المصنف رحمه الله بيان لأن دلالة اسم الفاعل على الحال، والقيامة مما ستقع في الاستقبال فقد خلط، وخط، وأما قوله: لتحقق وقوعها فهو بيان لأنه علم بالغلبة أو منقول، ووجهه ما ذكر واختيار إذا مع صيغة الماضي للدلالة على ما ذكر فتأمل. قوله: (وانتصاب إذا الخ) كان كيت، وكيت إذا قدر جواب إذا والذي اختاره في الكشف أن ليس هي الجواب، وإذا متعلقة بها لأن تقدير اذكر إنما عهد في إذ ولأن إذا تخرج حينئذ عن الظرفية، ولأنه كان المتبادر على الثاني عطف ليس إلا أن تقدر جملتها معترضة أو حالية فإن كان ترك المصنف رحمه الله لما قيل: إن ليس كما النافية لا دلالة لها على الحدث فلا تعمل في الظرف فغير وارد عليه لأن الصحيح عنده دلالة الأفعال الناقصة على الحدث كما ذكره الرضي، وارتضاء الفاضل اليمني مع أن ما استدل به غير صحيح لأن ما النافية لتأويلها بانتفى يتعلق بها الظرف لأنه يكفي له راحة الفعل، ولا يلزم تجرد إذا عن الظرفية هنا، وإلا لوجب الفاء كما توهم لأن لزوم الفاء مع الأفعال الجامدة إنما هو في جواب إن الشرطية لعملها كما صرحوا به، وأما إذا فدخل الفاء في جوابها على خلاف الأصل، وقوله: كان كيت، وكيت في إبهامه تهويل وتفخيم لأمرها، ولذا رجح على غيره، وكون العامل في إذا الشرطية جوابها أحد قولين مشهورين فلا غبار عليه. قوله: (لا يكون الخ) بيان لحاصل معناه على أن كاذبة اسم فاعل صفة نفس مقدرة لتأنيته لا مقالة، وإن وصف الخبر بالكذب أيضاً لكونه خلاف الأكثر فيه وليس مصدرأ كالعاقبة بمعنى الكذب أو التكذيب كما جوزة الزمخشري لأن مجيء المصدر على زنة الفاعل نادر، والوقعة السقطة القوية، وشاعت في وقوع الأمر العظيم، وقد تخصص بالحرب، ولذا عبر بها هنا. قوله: (أو تكذب في نفيها) أي في نفي القيامة وقولها: لم

تكذب على الله أو تكذب في نفيها كما تكذب الآن واللام مثلها في قوله: قدّمت لحياتي أو ليس لأجل وقعتها كاذبة فإنّ من أخبر عنها صدق أو ليس لها حينئذ نفس تحدّث صاحبها بإطاقة شدّتها، واحتمالها، وتغريه عليها من قولهم كذبت فلاناً نفسه في الخطب العظيم إذا شجعت عليه وسوّلت له أنه يطيقه ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ تخفض قوماً، وترفع آخرين، وهو تقرير لعظمتها فإنّ الوقائع العظام كذلك أو بيان لما يكون حينئذ من خفض أعداء الله، ورفع أوليائه أو إزالة الأجرام عن مقارّها بنثر الكواكب، وتسيير الجبال في الجوّ، وقرئنا بالنصب على الحال ﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا﴾ حركت تحريكاً شديداً بحيث ينهدم ما فوقها من بناء،

تكن أو لم تكوني كما في الكشاف، ووقع في بعض النسخ نفسها بالسين فإن صح، ولم يكن من تحريف الناسخ فهو إشارة إلى أنّ حذف متعلقه للتعميم على أنّ المعنى ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة في حدّ ذاتها من غير تخصيص لشيء من الأشياء، وأما القول بأنه لا صحة له لقوله: ﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٣] فغير متجه لما مرّ من أنه اختلف في صدور الكذب منهم يوم القيامة فتذكره. قوله: (واللام مثلها الخ) أي هي لام التوقيت كما في كتبه لخمس خلون، ونحوه كما أشار إليه بقوله: حين تقع، وقوله: أو ليس الخ فاللام للتعليل، والمعنى أنها لتحقق وقوعها، ومشاهدة نزولها لا تكون نفس كاذبة في الخبر عنها ثمة كما هو في الدنيا الآن. قوله: (أوليس لها حينئذ نفس تحدّث صاحبها الخ) هذا معنى آخر لكاذبة على أنه من كذبت نفسه، وكذبت إذا منته الأمانى، وقربت له الأمور البعيدة التي لا يطيقها، ولذا يقال للنفس الكذوب، واللام على هذا للاختصاص كما يشير إليه قوله لها، وقيل إنها للتوقيت، وهو خلاف الظاهر، وقوله: ثغريه عليها بالغيث المعجمة والراء المهملة أي تحثه عليها، وقيل إنه بالعين المهملة، والزاي المعجمة أي تصبره، وليس ببعيد أيضاً، وقوله: في الخطب العظيم متعلق بقولهم: أو بكذبت بالتشديد والتخفيف. قوله: (وهو تقرير لعظمتها) على طريق الكناية لأنّ من شأن الوقائع العظام كتبدل الدول، وظهور الفتن أنه يذل فيها من كان عزيزاً، ويعز من كان ذليلاً، وقوله: أو بيان معطوف على تقرير فهو على حقيقته، والمرفوع مرفوع، والمخفض مخفوض بخلافه فيما قبله، وقوله: إزالة الإجماع أي السموات، والأرض عن مقارّها أي محالها، وفي نسخة محازها وهو مجاز أيضاً عن مقارها اللانقة بها وأصله محل الحز، والقطع يقال صادف كذا محزه أي ما يليق به وهو معطوف على خفض أعداء الله، ونثر الكواكب إزالتها ﴿إذا الكواكب انتثرت﴾ [سورة الانفطار، الآية: ٢٢] وتسيير الجبال ﴿إذا الجبال نسفت﴾ وسيأتي بيانه، وتفسيره. قوله: (وقرئنا) أي خافضة رافعة بالنصب على الحال قال ابن جنّي: هي قراءة الحسن واليزيدي والثقفى، وأبي حيو، وقوله: ليس لوقعتها الخ. حينئذ حال أخرى قبلها لجواز تعدد الأحوال كالأخبار أو هي معترضة لتأكيد تحقق وقوعها، وذو الحال إما الضمير في كاذبة أو وقعت أو الواقعة أو الضمير المضاف إليه في لوقعتها. قوله: (والظرف متعلق بخافضة) عدل عن قول

وجبل، والظرف متعلق بخافضة أو بدل من إذا وقعت ﴿وَسَّتِ الْجِبَالَ بَسًا﴾ أي فتتت حتى صارت كالسويق الملتوت من بس السويق إذا لته أو سيقته، وسيرت من بس الغنم إذا ساقها ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً﴾ غباراً ﴿مُتَّبَتًا﴾ منتشرأ ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا﴾ أصنافاً ﴿ثَلَاثَةً﴾ وكل صنف يكون، أو يذكر مع صنف آخر زوج ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ \* وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمِ﴾ فأصحاب المنزلة السنية، وأصحاب المنزلة الدنيئة من تيمنهم بالميامن، وتشاؤمهم بالشمال أو أصحاب الميمنة، وأصحاب المشأمة الذين يؤتون صحائفهم بإيمانهم، والذين يؤتونها بشمائلهم أو أصحاب اليمين، والشؤم فإنَّ السعداء ميامين على أنفسهم بطاعتهم، والأشقياء مشائيم عليها بمعصيتهم، والجملتان الاستفهاميتان خبران لما

الزمخشري إنها متعلقة بخافضة رافعة لما يرد على ظاهره من توارد عاملين على معمول واحد وإن دفع بأنه أراد التعلق المعنوي، وهو من باب التنازع فما ذكره المصنف اختيار للمذهب الكوفي في أعمال الأول، وقد يقال: إنه جنح إلى أنه ليس من التنازع كما في بيت امرئ القيس فتدبر، وقوله: أو بدل الخ، وجوز فيه كونه خبراً عن إذا الأولى مع وجوه في الدر المصون. قوله: (فتت) بتاءين بمعنى كسرت، وقوله: كالسويق إشارة إلى أنه استعارة على هذا، وقوله: منتشرأ تفسير للبت بالثاء المثلثة، وقراءة النخعي منبتأ بنقطتين من فوق والمراد ما ذكر من البت، وهو القطع فما قيل من أن معنى الآية ينبو عنه لا وجه له. قوله: (وكل صنف يكون الخ) تصحيح لإطلاق الزوج على الصنف قال الراغب: الزوج يقال لكل قرينين من الذكر، والأنثى في الحيوان المتزاوج، ولكل قرينين فيها وفي غيرها كالخف، والنعل ولكل ما يقترن بآخر مماثلأ له أو مضادا انتهى. قوله: (من تيمنهم بالميامن وتشاؤمهم بالشمال) يعني إطلاقهما على أصحاب المنزلتين مأخوذ مما ذكر فإنَّ العرب لما تيامنت باليمين، وتشاءمت بالشمال كما في السانح، والبارح، وقالوا: للرفيع هو مني باليمين كما يقال للوضيع بالشمال تجوز به أو كني به عما ذكر. قوله: (الذين يؤتون صحائفهم بإيمانهم الخ) خبر قوله: أصحاب الميمنة فهو على حقيقته، وقوله: أصحاب اليمين، والشؤم فليس بمعنى الجهة بل بمعنى البركة وضدها لما عاد عليهم من أنفسهم، وأفعالهم. قوله: (والجملتان الاستفهاميتان خبران الخ) قيل الذي يقتضيه جزالة التنزيل أن يكون قوله: أصحاب الميمنة خبر مبتدأ محذوف، وكذا أصحاب المشأمة والسابقون فإنَّ المترقب عند بيان انقسام الناس إلى الأقسام الثلاثة بيان أنفس الأقسام، وأما أوصافها وأحوالها فحقها أن تبين بعد، والتقدير فأحدها أصحاب الميمنة، والآخر أصحاب المشأمة، والثالث السابقون إلا أنه لما أخرج بيان أحوال القسمين الأولين عقب كلاً منهما بجملة معترضة منبئة عن ترقى أحوالهما في الخير، والشر أبناء إجمالياً مشعراً بأنَّ لأحوال كل منهما تفصيلاً مترقباً لكن لا على أن ما مبتدأ ما بعدها خبر على رأي سيبويه بل على أنها خبر فإنَّ مناط الإفادة بيان أن أصحاب الميمنة أمر بديع كما تفيده خبرية ما لا أن أمراً بديعاً أصحاب الميمنة كما يفيد كونهما مبتدأ،

قبلهما بإقامة الظاهر مقام الضمير، ومعناها التعجب من حال الفريقين ﴿وَالسَّيِّئُونَ السَّيِّئُونَ﴾ والذين سبقوا إلى الإيمان والطاعة بعد ظهور الحق من غير تلعثم، وثوان أو سبقوا في حيازة الفضائل، والكمالات أو الأنبياء فإنهم مقدّموا أهل الأديان هم الذين عرفت حالهم وعرفت ما لهم كقول أبي النجم:

أنا أبو النجم وشعر شعري

أو الذين سبقوا إلى الجنة ﴿أُولَئِكَ الْمَفْرُوقُونَ \* فِي جَنَّتِ الْعَبِيرِ﴾ الذين قربت درجاتهم في

وكذا ما أصحاب المشأمة، وأما القسم الأخير فحيث قرن ببيان محاسن أحواله لم يحتج فيه إلى تقديم النموذج، وقيل عليه أنه ليس في جعل جملي الاستفهام، وقوله: والسابقون الخ إخباراً لما قبلها بيان لأوصاف الأقسام وأحوالها تفصيلاً حتى يقال حقها أن تبين بعد بيان أنفس الأقسام بل فيه بيان الأقسام بلا حذف مع إشارة إلى ترقى أحوالهما في الخير والشر تعجباً منه وحثاً على طلب مثله، وأيضاً مقتضى ما ذكره أن لا يذكر ما أصحاب اليمين ما أصحاب الشمال في التفصيل، ولو قيل إنه ترك في الأخير أعني السابقين لأنه يعلم من أصحاب الميمنة بالطريق الأولى أنهم أحق بالتعجب، وقد يقال لما عقب الأولين بما يشعر بأن لها تفاصيل مترقبة أعيد للإعلام بأن الأحوال العجيبة هي هذه فلتسمع، وفيه بحث لا يخفى. قوله: (بإقامة الظاهر) في قوله: ما أصحاب الخ فإن مقتضى الظاهر أن يقال ما هم، وقيل: التقدير مقول فيهم ما أصحاب الخ على ما عرف في الجمل الإنشائية إذا وقعت خبراً فلا حاجة إلى جعله من إقامة الظاهر مقام الضمير، وفيه نظر وقوله: التعجب دون التعجب لاستحالته عليه تعالى فكانه قيل أي شيء حالهم فتعجب منها. قوله: (والذين سبقوا الخ) إشارة إلى متعلقه المقدر والتلعثم بالمثلثة التوقف عن التكلم، والتردد حيرة، والتواني المكث من الحيرة أيضاً، وقوله: أو سبقوا في حيازة الخ الحيازة الجمع والسبق على هذا أفضل مما قبله لأنه إلى العلوم اليقينية، ومراتب التقوى الواقعة بعد الإيمان، وابتداء الإسلام، وذلك سبق إلى الإسلام وقوله: مقدّموا أهل الأديان لاقتدائهم بهم فلذا سموا سابقين على هذا، وأبو النجم راجز معروف والمذكور من شعر طويل له منه:

أنا أبو النجم وشعري شعري      لله دري ما أحسن صدري

تسام عيني وفؤادي يسري      بين العفصارت بأرض قفر

الخ أوقع أبا النجم خبراً لتضمنه لوصفه بالكمال واشتهاره به حتى يتبادر إليه الذهن، وهو المراد بقوله في الآية من عرف حالهم، وبلغك وصفهم، وهو تفسير للسابقون الثاني على أنه خبر لا تأكيد في التفاسير السابقة كما في البيت فإنه عني أنا الموصوف بالكمال، وشعري الموصوف بالفصاحة، والبلاغة. قوله: (أو الذين سبقوا إلى الجنة) وعلى هذا هو أعم من التفسيرين السابقين، وأخره لأنّ المقابلة فيه غير ظاهرة إلا أن يخص بما يميزه، ولا قرينة عليه

الجنة وأعليت مراتبهم ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ \* وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ أي هم كثير من الأولين يعني الأمم السالفة من لدن آدم إلى محمد عليه الصلاة والسلام، وقليل من الآخرين يعني أمة محمد عليه الصلاة والسلام، ولا يخالف ذلك قوله عليه الصلاة والسلام إن أمتي يكثرون سائر الأمم لجواز أن يكون سابقو سائر الأمم أكثر من سابقي هذه الأمة، وتابعوا هذه أكثر من تابعيهم، ولا يرده قوله في: ﴿أصحاب اليمين ثلثة من الأولين﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٣٩] ﴿وثلثة من الآخرين﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٤٠] لأن كثرة الفريقين لا تنافي أكثرية أحدهما وروي مرفوعاً أنهما من هذه الأمة واشتقاقها من الثل، وهو القطع ﴿عَلَّ سُرُرٍ مَّوْشَوْنَ﴾ خبر آخر للضمير المحذوف، والموضونة المنسوجة بالذهب مشبكة بالدر، والياقوت أو المتواصلة من الوضن، وهو نسج الدرع ﴿مُتَّكِنِينَ عَلَيْهَا مُتَّقِلِينَ﴾ حالان من الضمير في على ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ﴾ للخدمة ﴿وَلَدَانٌ مَّخْلُودَانٌ﴾ مبقون أبداً على هيئة الولدان وطراوتهم

وهو تأكيد على هذا ولم يرتضه الزمخشري قالوا: لما فيه من فوات المقابلة ولأن الأقسام عليه غير مستوفاة ولفوات المبالغة السابقة فيه مع أن السابقين أحق بالمدح والتعجيب ولفوات ما في الاستئناف بأولئك المقربون من الفخامة، وإنما لم يقل، والسابقون ما السابقون كالأوليين لأنه جعله أمراً مفروغاً عنه مسلماً مستقلاً في المدح والتعجيب كما في الكشف. قوله: (الذين قربت الخ) بيان للمقربين وأل فيه موصولة والتعبير بالماضي لتحقيقه، وقوله: هم كثير كثير معنى ثلثة، وهو خبر مبتدأ مقدر كما أشار إليه بقوله: هم الخ، وقوله: يعني الخ تفسير للأوليين، ولم يجعله مبتدأ خبره مقدر أي منهم ثلثة الخ، ولا خبراً أولاً لأولئك أو ثانياً مع أنه مما جوزه المعربون لتبادر ما ذكره من عدم عطفه وإلا فلا تعين له، وهذا على تفسير السابقين بغير الأنبياء كما لا يخفى. قوله: (قوله عليه الصلاة والسلام: «إن أمتي يكثرون»<sup>(١)</sup>) بفتح الياء مضارع كثره إذا غلبه في الكثرة، وباب المغالبة معروف، وقوله: وتابعوا هذه الخ فلا ينافي غلبة مجموع هذه الأمة كثرة على من سواها كقرية فيها عشرة من العلماء، ومائة من العوام، وأخرى فيها خمسة من العلماء، وألف من العوام فخواص الأولى أكثر من خواص الثانية، وعوام الثانية، ومجموع أهلها أضعاف أولئك، وقوله، ولا يرده الخ فإنه يدل على كثرة الآخرين فينافي وصفهم بالقللة هنا ظاهراً، وقوله: لأن كثرة الفريقين الخ توفيق بينهما بأنهما، وصفا بالكثرة، وهي غير منافية للأكثرية في أحدهما كما ذكره المصنف لكنه لا يخفى ما فيه لأن ما ذكر ثمة أصحاب الميمنة، والكلام هنا في السابقين، وهم إما غيرهم أو داخلون فيهم، وعلى كل حال فلا مقتضى لتوافق النسبة أو تغايرها كما لا يخفى فتأمل. قوله: (وروي مرفوعاً الخ)<sup>(٢)</sup> فلا يرد

(١) ورد في الصحيح: «... وإني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة...». وأخرجه ابن حبان ٧٤٥٨ وأبو نعيم في «صفة الجنة» وأبو عوانة ٨٨/١ والطحاوي ٣٦٣ كلهم من حديث ابن مسعود.  
(٢) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٨١ عن عروة بن رويم. بدون إسناد مرسلًا.

﴿يَأْكُوبُ وَيَآرِبِقُ﴾ حال الشرب وغيره، والكوب إناء لا عروة، ولا خرطوم له والإبريق إناء له ذلك ﴿وَكَايِنٍ مِّن مَّيْنٍ﴾ من خمر ﴿لَا يَصُدُّونَ عَنْهَا﴾ لخمار ﴿وَلَا يُزِفُونَ﴾ ولا تنزف عقولهم، أو لا ينفذ شرابهم وقرأ الكوفيون بكسر الزاي، وقرئ لا يصدعون بمعنى لا يتصدعون أي لا يتفترقون ﴿وَفَكَهْمًا مِّمَّا يَتَخِفَّونَ﴾ أي يختارون ﴿وَلَكِنَّ طَيْرًا مِّمَّا يَشْتَبُونَ﴾ يتمنون ﴿وَحُورًا عِينًا﴾ عطف على ولدان أو مبتدأ محذوف الخبر أي، وفيها أو ولهم حور، وقرأ حمزة، والكسائي بالجرّ عطفاً على جنات بتقدير مضاف أي هم في جنات ومصاحبة حوراً، وعلى أكواب لأن معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون بأكواب،

ما مرّ، ولا حاجة للتوفيق فيه فالأولون الصحابة أو صدر هذه الأمة، والآخرون التابعون ومن تبعهم أو آخر هذه الأمة، وقوله: وهو القطع لأنها جماعة مقتطعة من غيرهم من الناس، والمتواصلة بمعنى المتصلة، والمراد التقارب لقوله: متقابلين، وقوله: وهو نسج الدرع واستعير لمطلق النسج أو لنسج محكم مخصوص، وقوله: حالان مترادفان أو متداخلان، وقوله: في على فيه تسمع أي في الجار، والمجورور وجملة يطوف مستأنفة، وقوله: على هيئة الخ متعلق بمبقون وقوله: حال الشرب، وغيره فالمراد أنهم دائماً في مقام الخدمة حاضرون مهيؤون، والعروة ما يمسك منه والخرطوم ما يصب منه، والإبريق معروف معرب أب ريع أي ما يصب به الماء، وقوله: من خمر وتوصيفه بالمعين بمعنى أنه مرئي بالعين لأنه أهنأ، ويخرج من عيون، ولا يعصر كخمور الدنيا، وقد مرّ تحقيقه. قوله: (لا يصدعون عنها الخ) فيه تضمين أي لا يصدر عنها صداعهم لأجل الخمار كخمور الدنيا، وقوله: ولا تترف عقولهم بالبناء للمجهول والمعلوم أي لا تذهب عقولهم بسكرها، وهو إشارة إلى أن فيه مضافاً مقدراً، وقوله: وقرئ لا يصدعون أي بالتشديد من التفاعل كما أشار إليه، وقوله: يختارون أي يرتضونه، وأصله أخذ الخيار والخير. قوله: (بالجرّ) جعله المصنف في آية الوضوء من الجرّ الجوّاري، والفصل ياباه، ويضعفه فلذا لم يذكره هنا، وقوله: عطفاً على جنات بتقدير مضاف الخ. قال أبو حيان: هو فهم أعجمي فيه بعد وتفكيك للكلام المرتبط، وهو تعصب لا وجه له فإنه معنى حسن سبق إليه، وفيه تقدير مضاف كذا في الدر المصون، وقوله: هم في جنات ومصاحبة حور الخ على تشبيهه ومصاحبة الحور بالظرف على نهج الاستعارة المكنية، وقرينتها التخيلية إثبات معنى الظرفية بكلمة في فهي باقية على معناها، ولا جمع بين الحقيقة، والمجاز حتى يعتذر بأنه جائز عند المصنف كما توهم. قوله: (أو على أكواب الخ) وحينئذ فإما أن يقال: يطوف بمعنى ينعمون مجازاً أو كناية على حدّ قوله: وزججن الحواجب، والعيونا وفيه تأويلات آخر معروفة، وإليه ذهب المصنف تبعاً للزمخشري، ويجوز أن يبقى على حقيقته، وظاهره وأنّ الولدان تطوف عليهم بالحوار أيضاً لعرض أنواع اللذات عليهم من المأكول، والمشروب والمنكوح كما تأتي الخدام بالسراير للملوك، ويعرضونهم عليهم، وإلى هذا ذهب أبو عمرو، وقطرب فلا وجه لقول أبي البقاء أنه معطوف على أكواب لفظاً لا معنى لأنّ الحور

وقرئنا بالنصب على، ويؤتون حوراً ﴿كَأَمْثَلِ اللَّوْظِ الْمَكُونِ﴾ المصون عما يضر به في الصفاء، والنقاء ﴿جَزَاءً يَمَا كَانُوا يَمَلُونَ﴾ أي يفعل ذلك كله بهم جزاء بأعمالهم ﴿لَا يَسْعُونَ فِيهَا لُتًوًا﴾ باطلاً ﴿وَلَا تَأْتِيَمًا﴾ ولا نسبة إلى الإثم أي لا يقال لهم أئتمتم ﴿إِلَّا قِيَلًا﴾ إلا قولاً ﴿سَلَكْنَا سَلَكًا﴾ بدل من قيلا كقوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لُغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٢] أو صفته أو مفعوله بمعنى إلا أن يقولوا سلاماً أو مصدر، والتكرير للدلالة على فشؤ السلام بينهم، وقرئ سلام سلام على الحكاية ﴿وَأَحْضَبُ أَلْيَمِينَ مَا أَحْضَبُ أَلْيَمِينَ \* فِي سِدْرٍ مَّخْضُورٍ﴾ لا شوك له من خضد الشوك إذا قطعه أو مثني أغصانه من كثرة حمله من خضد الغصن إذا ثناه، وهو رطب ﴿وَطَلْحٍ﴾ وشجر موز، أو أم غيلان وله أنوار كثيرة طيبة الرائحة، وقرئ بالعين ﴿مَنْضُورٍ﴾ نضد حمله من أسفله إلى أعلاه ﴿وِظَلِي مَمْدُودٍ﴾ منبسط لا يتقلص، ولا يتفاوت ﴿وَمَأْوٍ مَسْكُوبٍ﴾ يسكب لهم أين شاؤوا، وكيف شاؤوا بلا تعب أو مصبوب سائل كأنه لما شبه حال السابقين في التنعم بأعلى ما يتصور لأهل المدن شبه حال

لا يطاق بها. قوله: (على ويؤتون) أي يعطون حوراً يحتمل أن يقدر له ناصب، وهو ما ذكر فالمراد على تقدير ويؤتون، ويحتمل أنه أراد أنه معطوف على محل قوله: بأكواب، وهو النصب لأنه بمعنى يعطون أكواباً فالتقدير على معنى، ويؤتون وهما قولان ذكرهما المعرب، وكلامه محتمل لهما فتدبر. قوله: (في الصفاء والنقاء) متعلق ببيضر ولا وجه لتعلقه بأمثال كما قيل: إذ لم يعهد التشبيه باللؤلؤ في النقاء، وقوله: بأعمالهم اختار في ما المصدرية، ولا مانع من الموصولية فيها. قوله: (إلا قيلا) أي قولاً فهو مصدر مثله، والاستثناء فيه منقطع وهو من التعليق بالمحال، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، ولولا ذكر التأنيم هنا جاز جعل الاستثناء متصلاً حقيقة أو ادعاء كما فصل في المطول في فن البديع، والتشبيه بما في الآية والأخرى لأن البدل هو المقصود بالنسبة فهو مستثنى معنى، وقوله: صفته بتأويله بالمشتق أو هو مفعوله لأن المراد لفظه فلذا جاز وقوعه مفعولاً للقول كما ذكره النحاة، وقوله: أو مصدر أي لفعل مقدر من لفظه، وهو مقول القول ومفعوله حينئذ وقوله: للدلالة على فشؤ السلام أي شيعه وكثرته لأن المراد سلاماً بعد سلام كقرأت النحو بابابايا فيدل على تكرره وكثرته. قوله: (من خضد الخ) فإذا كان خضد بمعنى قطع الشوك وقصد به ذلك هنا فهو حقيقة لا تجوز فيه كما توهم وما بعده كناية عن كثرة الحمل، وكلامه محتمل للإشارة إلى تقدير مضاف في النظم ومثني بزنة مرمي، والظرفية مجازية للمبالغة في تمكنهم من التنعم، والانتفاع بما ذكر والسدر شجر النبق، وقوله: شجر موز هو شجر معروف، وقوله: أم غيلان هو السمر، وشجر الطلح قال أبو حنيفة الدينوري في كتاب البيان العامة تسمى الطلح أم غيلان، وظاهره أنه مولد وكان وجه التسمية فيه أنه ينبت في القفار، وهي محل الغيلان عندهم فاجتماعهم عندها شبهت بالأم التي يجتمع عندها أولادها وقوله: وله أنوار بيان للانتفاع به الداعي للامتنان به، والطلع بالعين معروف في النخل، وقوله: لا يتقلص بالصاد المهملة من قلص الظل إذا انقبض، وقوله: أي شاؤوا الخ

أصحاب اليمين بأكمل ما يتمناه أهل البوادي إشعاراً بالتفاوت بين الحالين ﴿وَفَلَكَهِنَّ كَثِيرًا﴾ كثيرة الأجناس ﴿لَا مَقْطُوعَةً﴾ لا تنقطع في وقت ﴿وَلَا تَمْنُوعَةً﴾ لا تمنع عن تناولها بوجه ﴿وَفُرُشٍ مَّرْوُوعَةٍ﴾ رقيقة القدر أو منضدة مرتفعة، وقيل: الفرش النساء، وارتفاعها أنها على الأرائك، ويدل عليه قوله ﴿إِنَّا أَنشَأْنَهُنَّ إِنثَاءً﴾ أي ابتدأنهنّ ابتداءً من غير ولادة إبداء أو إعادة، وفي الحديث هنّ اللواتي قبضن في دار الدنيا عجائز شمطاً رمصاً جعلهنّ الله بعد الكبر أتراباً على ميلاد واحد كلما أتاهنّ أزواجهنّ وجدوهنّ أبكاراً ﴿جَعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا \* عُرْيًا﴾ متحبيبات إلى أزواجهنّ جمع عروب، وسكن راءه حمزة، وأبو بكر وروي عن نافع، وعاصم مثله ﴿أَتْرَابًا﴾ فَإِنَّ كُلَّهُنَّ بَنَاتٌ ثَلَاثٌ، وثلاثين، وكذا أزواجهنّ ﴿لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾

هو من إطلاقه، وقوله: أو مصبوب فالمراد سيلانه مطلقاً. قوله: (إشعاراً بالتفاوت بين الحالين) أي حال السابقين، وأصحاب الميمنة كالتفاوت بين أهل المدن، والبوادي المشابهة أحوالهم لأحوالهم فإنّ نعيم الأولين أبلغ، وأعظم كما نشاهده، وحال أهل المدن كونهم على سرر تطوف خدامهم عليهم بأنواع الملاذ كما مرّ، وحال البوادي إذا تنعموا نزولهم أماكن مخصصة فيها مياه وأشجار، وإليه الإشارة بقوله في صدر الخ. قوله: (كثيرة الأجناس) حملة عليه دون كثرة أفراد جنس أو نوع واحد لأنه أبلغ، وقوله: رقيقة القدر فرفعها معنوي بمعنى شرفها، وقوله: منضدة أي بعضها فوق بعض فترتفع بذلك كما يشاهد في الدنيا، وقوله: وقيل الفرش النساء فإنّ النساء تسمى فراشاً كما تسمى لباساً على الاستعارة، وقوله: ويدل عليه قوله الخ وجه الدلالة فيه أنّ الضمير يعود على مذكور بخلافه على الأول فإنه يعود على ما فهم من السياق، والفراش، والاستخدام بإرجاع الضمير إلى الفرش بمعنى النساء بعد إرادة معناها المعروف منها كما ذكره البقاعي بعيد هنا كما لا يخفى، والمحشي ذكره من عنده كأنه لم يره. قوله: (أي ابتدأنهنّ ابتداءً الخ) أي إن أريد النساء التي ابتدأ خلقهنّ من الحور فالمعنى ابتدأنهنّ ابتداءً من غير ولادة ولا خلق أول وهو المراد بالإبداء، وإن أريد التي كنّ في الدنيا فالمراد أعيد إنشاؤهنّ من غير ولادة، وهذا هو المراد بكونه جديداً أيضاً، وقوله: شمطاً جمع شمطاء، وهي المختلط سواد شعرها ببياضه تشبيهاً والرمص جمع رمصاء بالمهملات<sup>(١)</sup> وهي التي في طرف عينها وسخ أبيض متجمد كما يرى في العجائز والشيوخ، وقوله: على ميلاد أي متوافقة على ميلاد واحد، وسنّ متحد فالميلاد اسم زمان وهو تفسير للأتراب، ولذا لم يفسره فيما سيأتي وعلى هذا فقوله: فجعلناهنّ أبكاراً على ظاهره، والجعل بمعنى التصيير وأبكاراً مفعول ثان، وعلى الأول الجعل بمعنى الخلق، وأبكاراً حال أو مفعول ثان من قبيل ضيق فم الركبة فتأمل. قوله: (جمع عروب) كصبور، وصبر وتسكينه للتخفيف، وقوله: بنات ثلاث، وثلاثين اختيار هذا لأنه أتم السن، والإنسان فيه أقوى لأنهم جرد مرد كما ورد في

متعلق بأنشأنا أو جعلنا أو صفة لأبكاراً أو خبر لمحذوف مثل هن أو لقوله: ﴿ثَلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ \* وَثَلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾ وهي على الوجوه الأول خبر محذوف ﴿وَاصْحَبُ الشِّمَالِ مَا اصْحَبُ الشِّمَالِ \* فِي سَوْمٍ﴾ في حر نار ينفذ في المسام ﴿وَجَمِيرٍ﴾ وماء متناه في الحرارة ﴿وَوَيْلٌ مِّنَ يَجْمُورٍ﴾ من دخان أسود يفعلون من الحممة ﴿لَا بَارِدٌ﴾ كسائر الظل ﴿وَلَا كَرِيمٌ﴾ ولا نافع نفى بذلك ما أوهم الظل من الاسترواح ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾ منهمكين في الشهوات ﴿وَكَانُوا يُصْرُونَ عَلَىٰ لِحْنِ الْعَظِيمِ﴾ الذنب العظيم يعني الشرك ومنه بلغ الغلام الحنث أي الحلم، ووقت المؤاخذه بالذنب، وخنث في يمينه خلاف برّ فيها، وتحنث إذا تائم ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيَّدَا مِنَّا

الحديث الصحيح<sup>(١)</sup> وقوله: وهي أي ثلة الخ وعلى الأخير هي مبتدأ خبره الجار، والمجرور المقدم عليه كما بينه المصنف إلا أنه قيل عليه إن معناه غير ظاهر لا طلاوة عليه، وقد قيل: إن اللام عليه بمعنى من كما في قوله: ونحن لكم يوم القيامة أفضل ولا يخفى ما فيه، وكذا تعلقه بآثراً لاحتياجه إلى تأويله بمساويات ليتعلق به، وليس فيه كبير فائدة أيضاً فلذا لم يتعرضوا له هنا، وقوله: متناه الخ. التناهي من الصيغة، والتنوين فإنه للتعظيم. قوله: (يفعلون) أي بهذا الوزن، وله نظائر وإن كان نادراً، وقوله: من الحممة بضم الحاء المهملة، وبعدها ميمين مفتوحتين تليهما تاء تأنيث هي القطعة من الفحم، وتسمية الدخان ظلاً على التشبيه التهكمي والاسترواح استفعال من الراحة، وقوله: ﴿لا بارد ولا كريم﴾ صفتان لظل كقوله من يحموم، ولا يضره تقدّم الجار والمجرور على الصفة المفردة فإنه جائز كما صرح به النحاة فلا حاجة إلى جعله صفة ليحموم كما قيل لا لعدم توازن الفاصلتين كما توهم بل لأنه لو جعل صفة ليحموم وهو الدخان كان لغواً بخلاف ما لو جعل صفة ظل كما ذكره المصنف ومنه يعلم وجه التقديم لما هو على خلاف الأصل. قوله: (ولا نافع) يدفع أذى الحر، وقوله: الذنب العظيم إن كان تفسيراً للحنث بالذنب، ووصفه بما وقع صفة له في النظم وافق كلام الجوهري، وغيره من أئمة اللغة حيث فسروا الحنث بمطلق الذنب، وإن كان تفسيراً للحنث بمجموع قوله الذنب العظيم كما في الكشاف لا ينافيه وصفه بالعظيم لأنه للمبالغة في وصفه بالعظم كما وصف الطود، وهو الجبل العظيم به أيضاً كما صرح به الراغب، ويؤيده أنه في الأصل العدل الثقيل، وفسره السبكي هنا كما نقله في الطبقات بالقسم على إنكار البعث المشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ وهو تفسير حسن لأنّ الحنث، وإن فسر بالذنب مطلقاً أو الذنب العظيم فالمعروف استعماله في عدم البر في القسم، وأما عطف قوله تعالى وكانوا يقولون هنا عليه فلا ياباه لاقتضائه التغاير بينهما كما قاله أبو حيان لا لتحقيق

(١) أخرجه الترمذي ٢٥٤٥ من حديث معاذ بن جبل ولفظه «يدخل أهل الجنة الجنة جرماً مردأً مكحلين أبناء ثلاثين أو ثلاث وثلاثين سنة». قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وبعض أصحاب قتادة روي هذا عن قتادة مرسلًا ولم يسندوه.

وَكُنَّا تُرَاكِبًا وَعَظْمًا كَوْنًا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٨﴾ كزرت الهمزة للدلالة على إنكار البعث مطلقاً، وخصوصاً في هذا الوقت كما دخلت العاطفة في قوله: ﴿أَوْ آبَاءُؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ للدلالة على أن ذلك أشد إنكاراً في حقهم لتقدم زمانهم، وللفضل بها حسن العطف على المستكن في لمبعوثون، وقرأ نافع، وابن عامر أو بالسكون وقد سبق مثله، والعامل في الظرف ما دل عليه مبعوثون لا هو للفضل بأن، والهمزة ﴿قَدْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ \* لَمَجْبُوعُونَ﴾، وقرئ لمجمعون ﴿إِنَّ يَمِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ إلى ما وقت به الدنيا، وحد من يوم معين عند الله معلوم له ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ﴾ أي بالبعث، والخطاب لأهل مكة، وأضرابهم ﴿لَاكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُؤْمِرٍ﴾ من الأولى للابتداء، والثانية للبيان ﴿فَمَأَلُؤُنَ مِنهَا الْبَطُونُ﴾ من شدة الجوع ﴿فَنَشْرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾

التغاير بأن الأول إنكار، والثاني استدلال كما قيل لأن الاستدلال هنا على نفيه، وهو إنكار، وزيادة فلا يلزم مما ذكر عدم التكرار بل يشبهه دليله إذ المذكور هنا كما ينادى عليه كانوا يصرون ثباتهم على الكفر والعناد، وتكرر الإنكار وتكرر الاستدلال الظاهر الفساد مع أنه لا محذور في تكراره وهو توطئة، وتمهيد لبيان فساده، والحلم بضميتين سن البلوغ، وتأثم ارتكب الإثم كتحدث ارتكب الحنث أو التفضل هنا للسلب كالأفعال، وكلامه محتمل لهما فلا وجه لتعيين الثاني. قوله: (كررت الهمزة الخ) في قوله: أنذا وأئنا، والإنكار المطلق من قوله: ﴿أئنا لمبعوثون﴾ وقوله: خصوصاً مما قبله، وفيه إشارة إلى أن تقديمه لاختصاص الإنكار به لا لإنكار الاختصاص، وقد مر ما فيه في الصفات، وقوله: كما دخلت العاطفة أي كما دخلت الهمزة الإنكارية على الواو العاطفة هنا فقوله: العاطفة منصوب بنزع الخافض، وأصله على العاطفة وقوله: أشد إنكاراً لأنه ذكر للترقي إذ الإنكار الأول يغني عنه، ولما كانت هذه الهمزة مكررة لما ذكر لم يضر عمل ما قبلها فيما بعدها المانع عنه صدارتها لأنها مزحلقة، وليست في مكانها، وأما كون الحرف إذا كثر للتأكيد فلا بد أن يعاد معه ما اتصل به أولاً أو ضميره فليس اطراده مسلماً لورود ككما يؤثفين ولا للما بهم أبداً ودواء وأمثاله. قوله: (وللفضل بها) أي بالهمزة فإن العطف على الضمير المستتر أو المتصل لا بد فيه من تأكيد المعطوف عليه أو فاصل ما كما قاله ابن مالك، وقد وجد الفاصل هنا وإن كان حرفاً واحداً، وقوله: سبق مثله أي في سورة الصفات، وقوله: والعامل في الظرف الخ إشارة إلى أن إذا هنا ظرفية لا شرطية، وما دل عليه مبعوثون نبعث، وقوله: للفضل بأن والهمزة وكل منهما يستحق الصدارة المانعة عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما. قوله: (وقوله إلى ما وقت به الدنيا وحد) إشارة إلى أن إلى للغاية والانتهاء، وقيل: ضمن معنى مسوق فلذا تعدى بها، ومعلوم كناية عن كونه معيناً عنده تعالى، وقوله: من يوم معين إشارة إلى أن إضافة الميقات على معنى من كخاتم فضة فهي إضافة بيانية، وقوله: من الأولى للابتداء أو تبعيضية وقيل: زائدة، وقوله: والثانية للبيان فالجار، والمجرور صفة شجر، وقيل: إنه بدل من قوله من شجر فمن كالأولى. قوله: (من شدة الجوع) فإنه الذي اضطربهم، وقسره على أكل مثلها مما لا يؤكل فلا معنى لما قيل أو

لغلبة العطش، وتأنيث الضمير في منها، وتذكيره في عليه على معنى الشجر ولفظه، وقرئ من شجرة فيكون التذكير للزقوم فإنه تفسيرا ﴿فَشَدِيدُونَ شَرَبَ أَلْمِيرِ﴾ الإبل التي بها الهيام وهو داء يشبه الاستسقاء جمع أهيم وهيماء قال ذو الرمة:

فأصبحت كالهيماء لا الماء مبرد صداها ولا يقضي عليها هيامها

بالقسر، وقوله: وتأنيث الضمير الخ الحمل على المعنى لأنه بمعنى الشجرة لقوله: ﴿إِنَّ شَجْرَةَ الزَّقُومِ﴾ [سورة الدخان، الآية: ٤٣] أو الأشجار إذا نظر لصدقها على المتعدّد، ولللفظ لأنّ الشجر لفظه مذكر فيكون من اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى على خلاف المتعارف، ولذا قال في الانتصاف: لو أعاده على الشجر باعتبار كونه مأكولاً حتى يكون المعنى لآكلون من شجر من زقوم فمالؤون منها البطون فشاربون على أكلهم الزقوم من الحميم كان أحسن انتهى قيل: فيكون التأنيث، والتذكير باعتبار المعنى دون اللفظ فلا يخالف المعروف، ولا خفاء في أنه لا حاجة في التذكير إلى التأويل إنما الحاجة إليه في قراءة شجرة كما أشاروا إليه، فأما قوله: في الكشف ذكره في قوله: فشاربون عليه نظراً إلى اللفظ، والحمل على شاربون على أكله بعيد لأنّ الشرب عليه لا على تناوله مع ما فيه من تفكيك الضمائر انتهى فإن كان قصد به الرد على الانتصاف فمردود لأنه أعاد الضمير على المأكول كما نطق به قوله: لو أعاده على الشجر باعتبار كونه مأكولاً، وقوله: على أكلهم ليس على لفظ المصدر بل هو بضميتين في الأصل كما في قوله: ﴿أكلها دائم﴾ [سورة الرعد، الآية: ٣٥] ثمر الشجر وكل مأكول كما في الصحاح فلا حاجة إلى توهم أنه من باب ضرب الأمير فلا بعد فيه ولا فك، ولو سلم فمثله مجاز شائع يقال: شربت على الريق، وأكلت على الشبع، وهو أكثر استعمالاً من شربت على المأكول مع أنّ المستعلي على المأكول هو المشروب لا المعنى المصدر، وفك الضمائر غير موجود إذ هو احد أو اثنان، ولو سلم فلا بأس به إذا لم يلبس نعم قوله أحسن محل كلام، وهو من الأوهام التي لا مساس لها بالمقام فتأمل. قوله: (فيكون التذكير للزقوم) أي لأنّ الضمير عائد على الزقوم أو على الشجرة لأنّ المراد بها الزقوم، وقوله: فإنه تفسيرا صريح فيه. قوله: (التي بها الهيام) هو بضم الهاء على قياس أسماء الأمراض فإنها على بناء فعال بالضم كالسعال، والصداع وهكذا، وفسره بقوله: وهو داء الخ، وقوله: كالهيماء أي الإبل، أو الناقة الهيماء والصدى بالفتح، والقصر شدّة العطش، وقوله: يقضي عليها أي يقتلها أي لا يبرد حرارة عطشها فيشفيها، ولا يميّتها فتفوز بإحدى راحتين وقوله: هيام بالفتح، وقال ثعلب: بالضم فهو كقراد وقرد في جمعه، وقوله: ما فعل بجمع أبيض من قلب الضمة كسرة لتسلم الياء، ويخف اللفظ فكسرت الهاء لأجل الياء، وهو قياس مطرد في بابه، والبيت شاهد لورود الهيماء بمعنى الهيام المذكور، وهو من قصيدة له أولها:

خليلتي عوجا حيبا رسم دمنة محتها الصبا بعدي وطاد خيامها

قوله: (وقيل الرمال الخ) لأنّ الرمل يضرب به المثل في عدم الريّ مع كثرة الشرب لأنه

وقيل: الرمال على أنه جمع هيام بالفتح، وهو الرمل الذي لا يتماسك جمع على هيم كسحب، ثم خفف وفعل به ما فعل بجمع أبيض، وكل من المعطوف والمعطوف عليه أخص من الآخر من وجه فلا اتحاد، وقرأ نافع وحزمة، وعاصم شرب بضم الشين ﴿هَذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ﴾ يوم الجزاء فما ظنك بما يكون لهم بعدما استقرّوا في الجحيم، وفيه تهكم كما في قوله: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٢١] لأنّ النزول ما يعدّ للنازل تكرامة له، وقرئ نزلهم بالتخفيف ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ بالخلق متيقنين محققين للتصديق بالأعمال الدالة عليه أو بالبعث فإنّ من قدر على الإبداء قدر على الإعادة ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ أي ما تقدفونه في الأرحام من النطف، وقرئ بفتح التاء من مني النطفة بمعنى

لتخلخله لا ينتقع فيه الماء، ولا يظهر هو، ولا أثره عليه كغيره، وإليه أشار المصنف بقوله: لا يتماسك، ومن العجيب هنا قول الشارح الطيبي، ومن تبعه إن شرب الهيم على هذا من إضافة الصفة إلى الموصوف، وإنّ الرمل لما اعتبر معنى السيلان فيه كالمائع جعل مشروباً تهكماً، ونسب الشرب إليه مجازاً، وهو مما لا ينبغي أن يصدر عن مثله. قوله: (وكل من المعطوف الخ) جواب عن أنه لم عطف شاربون على شاربون بالفاء، والعطف بها يقتضي مع المغايرة التعقيب، وهما متحدان هنا بمنع الاتحاد فإنّ كلا منهما أخص من الآخر من وجه لأنّ شارب الحميم قد لا يكون به داء الهيام، ومن به داء الهيام قد يشرب غير الحميم، والشرب الذي لا يحصل الرّي ناشئ عن شرب الحميم لأنه لا يبيل الغليل أو لأن الإفراط بعد الأصلي لكن لا يخفى ما في كلام المصنف من القصور لأنه لا يدل على المراد دلالة تامة مع أنه أقرب مما في الكشف، وهو قوله: إن كونهم شاربين للحميم على ما هو عليه من تناهي الحرارة، وقطع الإماء أمر عجيب وشربهم له على ذلك كما تشرب الهيم الماء أمر عجيب أيضاً فكانتا صفتين مختلفتين. قوله: (بضمّ الشين) كما قرئ بفتحها، وقرئ بالكسر أيضاً في الشواذ، وتفسيرها معلوم من كتب اللغة، وقوله: فما ظنك الخ إشارة إلى ما فيه من المبالغة لأنّ النزول ما يعدّ للقدام عاجلاً، إذا نزل ثم يؤتى بعده بما هو المقصود من أنواع الكرامة فلما جعل هذا مع أنه أمر مهول كالنزل دل على أنّ بعده ما لا يطيق البيان شرحه، وجعله نزلاً مع أنه ما يكرم به النازل متكهماً كما في قوله:

وكنا إذا الجبار بالجيش ضافنا جعلنا القنا والمرهفات له نزلا

وقوله: بالتخفيف أي تسكين الزاي المضمومة. قوله: (بالخلق) متعلق التصديق بقرينة قوله: نحن خلقناكم ولما كانوا مصدّقين به لقوله: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ الله﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٦١] أشار إلى أنه منزل منزلة العدم، والإنكار لأنه إذا لم يقترن بالطاعة، والأعمال الصالحة لا يعدّ تصديقاً أو التصديق بالبعث لتقدمه وتقدّم إنكاره في قوله: أئنا لمبعوثون. قوله: (من مني النطفة بمعنى أمناها) أي أسالها

أمانها ﴿ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ تجعلونه بشراً سوياً ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ نَحْنُ قَدَرْنَا يَنْتَكِرُ الْمَوْتَ ﴿قسمناه عليكم، وأقتنا موت كل بوقت معين، وقرأ ابن كثير بتخفيف الدال ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ لا يسبقنا أحد فيهرب من الموت أو يغير وقته، أو لا يغلبنا أحد من سبقته على كذا إذا غلبته عليه ﴿عَلَىٰ أَنْ يُبَدَّلَ أَمْثَلُكُمْ﴾ على الأول حال أو علة لقدرنا، وعلى بمعنى اللام، وما نحن بمسبوقين اعتراض، وعلى الثاني صلة، والمعنى على أن نبذل منكم أشباهكم فنخلق بذلك أو نبذل صفاتكم على أن أمثالكم جمع مثل ﴿وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ في خلق أو صفات لا تعلمونها ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ النَّشَأَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ أن من قدر عليها قدر على النشأة الأخرى فإنها أقل صنعا لحصول المواد، وتخصيص الأجزاء وسبق المثال، وفيه دليل على صحة القياس ﴿أَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ تبتدون حبه ﴿ءَأَنْتُمْ تَرْزَعُونَهُ﴾ تبتونه ﴿أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾

بدفع الطبيعة ومني، وأمنى بمعنى كما ذكره الجوهري وقوله: تجعلونه بشراً سوياً تام الخلقة فالمراد خلق ما يحصل منه ففيه تقدير أو تجوز، وقوله: أقتنا بالهمزة بمعنى وقتنا أي جعلنا له وقتاً معيناً، وقوله: فيهرب من الموت أو يغير وقته يعني السبق هنا تمثيل لحال من سلم من الموت أو تأخر أجله عن وقته المعين له بحال من طلبه طالب فلم يلحقه وسبقه أو السبق مجاز عن الغلبة استعارة تصريحية أو مجاز مرسل في لازمه، وظاهر قول المصنف من سبقته على كذا أنه حقيقة فيه إذا تعدى بعلى. قوله: (على الأول حال) أي إذا فسر السبق بالسلامة من الموت أو تأخيره عن وقته، والمعنى لا ينجو أحد من الموت حال كوننا قادرين أو عازمين على تبديل أمثالكم، وصاحب الحال الضمير المستتر في مسبوقين، وجملة وما نحن بمسبوقين حال أيضاً فإذا كانت على تعليلية فهي متعلقة بقدرنا، والجملة بينهما معترضة، وقيل: قوله وما نحن بمسبوقين اعتراض جار على الوجهين، وسيلاقه لا يساعده. قوله: (جمع مثل) أي بفتحتين بمعنى الصفة العجيبة، وهو فيما قبله جمع مثل بكسر فسكون بمعنى شبه، وقوله: في خلق بكسر الخاء، وفتح اللام جمع خلقة، وهو ما يكون عليه الإيجاد من الهيات، والأطوار، والظاهر أن قوله: وننشئكم المراد به إذا بدلناكم بغيركم لا في الدار الآخرة كما توهم والصفات الأشكال، وما ضاهاها وهما في هذه النشأة أو الأول إذا كانت الأمثال الأشباه، والثاني إذا كانت الصفات ففيه لف، ونشر مرتب. قوله: (أن من قدر عليها) أي على النشأة الثانية بالإعادة هو الذي قدر على النشأة الأولى، وهذه أهون بالنسبة إليكم لما ذكره، وربما يتوهم أنه كان الظاهر في عبارته العكس، وهو من سوء الفهم، وقوله: وفيه دليل على صحة القياس لوقوعه هنا، وإرشاد الخلق بالدلالة على صحة الإعادة لصحة الإبداء. قوله: (تبتدون حبه) في عبارته تسامح ومعنى الحرث ما قاله الراغب من أنه تهيئة الأرض للزراعة، وإلقاء البذر، ولذا قال في الكشاف تبتدون حبه، وتعملون في أرضه فليس حق التعبير فيه ما تبتدونه من الحب كما قيل، وقوله: تبتونه فالزرع إنبات ما ألقى من البذر، ولا يقدر عليه إلا الله ولذا ورد في الحديث: «لا يقولن أحدكم زرعت

المنبتون ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَلًا﴾ هشيماً ﴿فَطَلْتُمْ نَفَكَهُونَ﴾ تعجبون، أو تندمون على اجتهادكم فيه، أو على ما أصبتم لأجله من المعاصي فتتحدثون فيه، والتفكه التنقل بصنوف الفاكهة، وقد استعير للتنقل بالحديث وقرئ فظلمتم بالكسر، وفضلتم على الأصل ﴿إِنَّا لَمَعْرُوفُونَ﴾ لملزومون غرامة ما أنفقنا أو مهلكون لهلاك رزقنا من الغرام، وقرأ أبو بكر أثنا على الاستفهام ﴿بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّحْرُومُونَ﴾ حرماناً رزقنا، أو محدودون لا محدودون ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ أي العذب الصالح للشرب ﴿إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ السَّحَابِ وَاحِدَةً مَّزْنَةً، وَقِيلَ: المزن السحاب الأبيض، وماؤه أعذب ﴿أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ﴾ بقدرتنا، والرؤية إن

وليقل حرثت<sup>(١)</sup> كما رواه ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه وقال القرطبي: إنه يستحب للزارع أن يقول بعد الاستعاذة، وتلاوة هذه الآية الله الزارع، والمنبت والمبلغ اللهم صل على محمد وارزقنا ثمره، وجنبنا ضرره واجعلنا لأنعمك من الشاكرين قيل، وقد جرب هذا الدعاء لدفع آفات الزرع كلها، وإنتاجه. قوله: (هشيماً) أي متكسراً لشدة يسه، وقوله: تعجبون من هلاكه أو يسه بعد خضرته، وقوله: على اجتهادكم فيه الذي ضاع وخسر، والتنقل من النقل بالفتح والضم، وهو أكل الفواكه، ونحوها وأصله كان الأكل مع الشراب وقد يعم، وقوله: فتتحدثون فيه، والحديث ما مر بعد هلاكه لما غلب في الندم أو التعجب منه كني به عن التعجب والندم، وقيل: التفعّل فيه للسلب كتائم وتحت كما مر أي يلقون الفكاهة عنهم. قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَعْرُومُونَ﴾ قرئ بالاستفهام، والتحقيق وعليهما هو مقول قول مقدر هو حال أي قائلين أو يقولون إنا الخ والمعرم هنا الذي ألزم الغرامة أو مهلكون بالمعاصي أو بهلاك رزقهم من الغرام بمعنى الهلاك قال:

أن يعذب يكن غراماً وإن يع ط جزياً فإنه لا يبالي

وإليه أشار المصنف بقوله: من الغرام أي بمعنى الهلاك. قوله: (حرماناً رزقنا) هذا إن كان ما قبله من الغرامة فالمعنى إنا ملزومون غرامته بنقص أرزاقنا بل نحن محرومون الرزق بالكلية، وقوله: أو محدودون بالمهملة من الحد بمعنى المنع، ومحدودون بالجيم من الجد، وهو البخت، وهو ناظر إلى الثاني فالمعنى لما قال إنهم هالكون بهلاك رزقهم قال: بل هذا أمر قدر علينا لنحوسة طالعنا، وعدم بختنا ففيه شبه لف، ونشر. قوله: (والرؤية إن كانت بمعنى العلم الخ) فالجملة الاستفهامية في محل المفعول الثاني، وإن كانت بصرية فهي مستأنفة لا

(١) أخرجه ابن حبان ٥٧٢٣ والطبري ١٩٨/٢٧ والبيهقي ١٢٨٩/٦ والبيهقي ١٣٨/٦ وأبو نعيم في الحلية ٢٦٧/٨ من حديث أبي هريرة. وذكره الهيثمي في المجمع ١٢٠/٤ وقال: رواه الطبراني في الأوسط، والبخاري وفيه مسلم بن أبي مسلم الجرمي ولم أجد من ترجمة!! وبقية رجاله ثقات.

قال شعيب في الإحسان: إسناده صحيح، مسلم بن أبي مسلم الجرمي ذكره ابن حبان في الثقات ٩/١٥٨، ووثقه الخطيب في تاريخ بغداد ١٣/١٠٠ ومخلد بن الحسين: روى له النسائي ومسلم في مقدمة «صحيحة»، وهو ثقة، ومن فوقهما من رجال الشيخين.

كانت بمعنى العلم فمعلقة بالاستفهام ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ ملحاً أو من الأجيح فإنه يحرق الفم، وحذف اللام الفاصلة بين جواب ما يتمحض للشرط وما يتضمن معناه لعلم السامع بمكانه أو الاكتفاء بسبق ذكرها، وتخصيص ما يقصد لذاته، ويكون أهم، وفقده أصعب لمزيد التأكيد ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ أمثال هذه النعم الضرورية ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ تقدحون ﴿ءَأَنْتُمْ أَنْتُمْ شَجَرَتَا أَمْرٍ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ﴾ يعني الشجرة التي منها الزناد ﴿نَحْنُ جَعَلْنَاهَا﴾ جعلنا نار الزناد ﴿تَذَكَّرَ﴾ تبصرة في أمر البعث كما مر في سورة يس أو في

محل لها، وفي تسمية مثل هذا تعليقاً شيء لأن المفعول الثاني في باب العلم يكون جملة في محل نصب، ولو لم يكن استفهام وإنما يكون تعليقاً، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لو دخلت على المفعولين والظاهر أن التعليق المعدى بالباء بمعنى العمل، وليس هو المصطلح عليه فإنه يعدى بعن كما سيأتي في سورة تبارك. قوله: (ملحاً) أي مالحاً، والأجيح تلهب النار فعليه يكون كل ما يلذع الفم أجاجاً فيشمل المالح والمر والحار لكن المراد الملح هنا بقرينة المقام ولو أريد الأعم صح أيضاً. قوله: (الفاصلة بين جواب ما يتمحض) كان الشرطية، والمراد بما يتضمن معناه هنا لو، وفي عبارته تسمح لأنها لا تدخل كل ما تضمن معناه كمن، وما كما لا يخفى، وعلم السامع بمكانه، والاكتفاء يقتضي تقديره، وما بعده يقتضي خلافه، وما يقصد لذاته المأكول لأن المشروب إنما تطلبه الطبيعة ليسهل طبخ الطعام، ويعدل الحرارة، ونحو ذلك مما قصد لغيره، وفي المثل السائر أن اللام أدخلت في المطعوم دون المشروب لأن جعل الماء العذب ملحاً أسهل مكاناً في العرف، والعادة والموجود من الماء الملح أكثر من الماء العذب، وكثيراً ما إذا جرت المياه العذبة على الأراضي المتغيرة التربة أحالتها إلى الملوحة فلم يحتج في جعل الماء العذب ملحاً إلى زيادة تأكيد فلذا لم تدخل لام التأكيد المفيدة لزيادة التحقيق، وأما المطعوم فإن جعله حطاماً من الأشياء الخارجة عن المعتاد، وإذا وقع يكون عن سخط شديد فلذا قرن باللام لتقرير إيجاده، وتحقيق أمره انتهى. قوله: (لمزيد التأكيد) كونها للتأكيد لا ينافي كونها فاصلة فإن الفصل ليس المعنى الموضوع له، ولا تمنع بينهما، وهما لا ينفكان عنها، ويعلم من توجيه ذكرها أو لا وجه حذفها ثانياً، وقوله: مزيد الخ أقحم المزيد لأن التأكيد يعلم من تقديمه، وترتيب قوله: فظلمت الخ عليه. قوله: (أمثال هذه النعم) جعله مرتباً على جميع ما مر من المطعوم، والمشروب، ولم يخصه بعذوبة الماء لأن هذا أفيد، والضرورية هي التي لا بد للإنسان منها والزناد بكسر الزاي جمع زند وزندة للعود الذي يقدح منه النار لا مفرد كما يتوهم. قوله: (تبصرة في أمر البعث) لأن من أخرج النار من الشجر الأخضر المضاد لها قادر على إعادة ما تفرقت مواده وقد مر تقريره في يس، وقوله: أو في الظلام عطف على قوله في أمر البعث، وهو شبه الاستخدام لأن الأزل من البصيرة في الأدلة المثبتة وهذا من البصر، والنظر فإنه يبصر بضوئها، والاستخدام لا يلزم كونه بالضمير فقد يكون بالتمييز، والعطف والاستثناء كقوله:

الظلام أو تذكيراً، وأنموذجاً لنار جهنم ﴿وَمَتَّعًا﴾ ومنفعة ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ للذين ينزلون القواء، وهي القفر أو للذين خلت بطونهم أو مزادهم من الطعام من أقوت الدر إذا خلت من ساكنيها ﴿فَسَيَّحَ بِأَسْرِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ فأحدث التسبيح بذكر اسمه تعالى، بذكره فإن إطلاق اسم الشيء ذكره، والعظيم صفة للاسم أو الرب، وتعقيب الأمر بالتسبيح لما عدّد من بدائع صنعه، وإنعامه إمّا لتزنيهه تعالى عما يقول الجاحدون لوحدانيته الكافرون لنعمته، أو للتعجب من أمرهم في غمط نعمه، أو للشكر على ما عدّها من النعم ﴿فَلَا أَقْسُ﴾ إذ

أبدأ حديثي ليس بالـ منسوخ إلا في الدفاتر

فعليك بالتدبر فما قيل إنه غير لائح الوجه من عدم النظر الصحيح، وكذا القول بأنها لا تختص بنار الزناد نعم التذكرة لا تكون بمعنى التبصرة المأخوذة من البصر فتذكر. قوله: (أو تذكير النخ) لنار جهنم تنازعه التذكير، والأنموذج، والتذكر لأنه برؤيتها يخطر بباله، والأنموذج لما في الحديث: «إنها جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم»<sup>(١)</sup> وقوله: ينزلون القواء فهو كأصحر إذا دخل الصحراء فإنّ الأفعال يكون للدخول في معنى مصدر مجرّده. قوله: (أو للذين خلت بطونهم النخ) وهو على الأوّل حقيقة، وعلى الثاني مجاز أو فيه مضاف مقدر، والأوّل أقرب، وانتفاعهم بها لأنهم يطبخون بها، ولشدة احتياجهم لها خصوصاً بالذكر مع انتفاع غيرهم بها وقوله: من أقوت الدار راجع للوجهين الأخيرين والمزاد جمع مزود وهو وعاء الزاد. قوله: (فأحدث التسبيح بذكر اسمه النخ) ذكر أحدث للإشارة إلى أنه منزل منزلة اللازم، وإلى أنّ المأمور به تجديده لا إيجاداً فإنه غير معرض عنه، والفاء للتعقيب أي بعدما عددت من النعم فسبح، وكذا فلا أقسم، وهو إمّا بتقدير مضاف فيه، وهو لفظ الذكر، وأمّا لأنّ الاسم مجاز عن الذكر والمعنى نزهه إمّا بواسطة ذكر اسمه أو بواسطة ذكره قيل، ولو أبقى على ظاهره من غير إضمار أو تجوز جاز كما في ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ [سورة الأعلى، الآية: ١] فإنه كما يجب تقديس ذاته/ يجب تنزيه الألفاظ الدالة عليه فلا يخالف الأدب، وهو أبلغ لأنه يلزمه تقديس ذاته بالطريق الأولى على نهج الكناية الرمزية، وأورد عليه أنه إنما يتأتى لو لم يذكر الباء إلا أن تجعل زائدة، وهو خلاف الظاهر. قوله: (فإنّ إطلاق اسم النخ) بيان لعلاقة السببية بين الاسم، والذكر المصححة للمجاز، وقوله: العظيم النخ يعني على الوجهين المذكورين، وقوله: تعقيب الأمر بالتسبيح كما يدل عليه اقترانه بالفاء التعقيبية أي ذكر سبح بعد ما عدت من النعم، وقوله: الكافرون لنعمته لأنّ التذكير بالنعم يستدعي تنزيهه فلذا عقب بالفاء فهي بمعناها الحقيقي، وقوله: أو للتعجب فإنّ سبحان ترد للتعجب مجازاً مشهوراً فسبح بمعنى تعجب، وأصله: قل سبحان الله للتعجب، وغمط النعم بالمعجزة احتقارها، وعدم معرفة حقها. قوله: (أو للشكر النخ) لأنّ تنزيهه وتعظيمه بعد ذكر نعمه مدح له عليها فهو شكر للمنعم في الحقيقة،

الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم أو فأقسم، ولا مزيدة للتأكيد كما في لثلا يعلم أو فلأنا أقسم فحذف المبتدأ وأشبع فتحة لام الابتداء، ويدل عليه قراءة فلأقسم أو فلا ردّ لكلام يخالف المقسم عليه ﴿بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ بمساقطها، وتخصيص المغارب لما في غروبها من زوال أثرها، والدلالة على وجود مؤثر لا يزول تأثيره أو بمنازلها ومجاريها، وقيل النجوم نجوم القرآن، ومواقعها أوقات نزولها، وقرأ حمزة والكسائي بموقع ﴿وَإِنَّهُ لَفَسُّهُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ لما في القسم من الدلالة على عظيم القدرة، وكمال الحكمة، وفرط الرحمة ومن

وقوله: ما عدّها في النسخ بضمير المؤنث لما باعتبار معناها. قوله: (إذ الأمر الخ) فلا نافية، وقدمه لأنه المتبادر، وزيادة لا للتأكيد، وتقوية الكلام خلاف الظاهر أيضاً، وقوله: إلى قسم أي لا يحتاج إلى قسم ما فضلاً عن هذا القسم العظيم فلا يتوهم أنه بأياه تعيين المقسم به وتفخيمه، وقوله: فحذف المبتدأ لم يورد عليه ما مز في طه من أنّ المبتدأ الداخلة عليه لام التأكيد يمتنع أو يقبح حذفه لأنّ دخولها لتأكيديه يقتضي الاعتناء به، وحذفه يدل على خلافه اكتفاء بما قدّمه هناك كما هو دأبه، وقوله: لكلام يخالف الخ كقوله في القرآن إنه سحر، وشعر وكهانة، وقيدته بكونه يخالفه ليكون ذكره قرينة عليه كما قيل:

### وبضدّها تتبين الأشياء

وقوله: فلأنا أقسم قدر المبتدأ لأنّ لام الابتداء لا تدخل على الفعل، ولا يصح أن تكون لام القسم لأنّ حقه أن يؤكد بالنون. قوله: (بمساقطها) على أنّ الوقوع بمعنى السقوط والغروب، وقوله: أو بمنازلها على أنّ الوقوع النزول كما يقال على الخير سقطت، وهو شائع، والأوّل يستعمل بمن، وهذا بفي أو على وقوله: مواقعها أوقات نزولها فموقع اسم زمان. قوله: (والدلالة على وجود مؤثر الخ) لأنّ زوال الأثر من سمات الحدوث، والإمكان فيقتضي مؤثراً موجوداً ليس له تلك السمة، ولذا استدل الخليل عليه الصلاة والسلام بالأقول على وجود الصانع وأثر النجوم ظهورها، وإضاءتها. قوله: (أو بمنازلها ومجاريها) فإنّ فيها من الدلالة على القدرة القاهرة والحكمة الباهرة ما لا يحيط به الوصف. قوله: (لما في القسم) وفي نسخة لما في المقسم به وهو المراد بالقسم فهما بمعنى فله تعالى في وقت غروب النجوم أفعال عظيمة دالة على قدرته وعظيم حكمته وهو وقت مناجاة المتهجدين ونزول الرحمة والرضوان على عباده الصالحين وليس فيه لف ونشر مرتب لوجوه مواقع النجوم لإمكان اعتبار الجميع في كل منها كما لا يخفى. قوله: (ومن مقتضيات رحمته الخ) السدي المهمل والمراد به هنا ترك تكليفهم بالأوامر، والنواهي وبيان ما ينتظم به المعاش، والمعاد، وهذا توطئة لقوله: إنه لقرآن كريم، وبيان لمناسبة المقسم به للمقسم عليه لتضمن القرآن جميع المصالح الدنيوية، والأخروية وليس تخصيصاً للوجه الثالث من تفسير مواقع النجوم بالإشارة إلى تحقق فرط الرحمة فيه لما فيه من الخفاء بمعنى أنّ استعبادهم بالأمر، والنهي، وأن لا يهمل أمرهم

مقتضيات رحمته أن لا يترك عباده سدى، وهو اعتراض في اعتراض فإنه اعتراض بين القسم، والمقسم عليه، ولو تعلمون اعتراض بين الموصوف، والصفة ﴿إِنَّهُ لَقَرَّانٌ كَرِيمٌ﴾ كثير النفع لاشتماله على أصول العلوم المهمة في اصلاح المعاش والمعاد أو حسن مرضي في جنسه ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ مصون، وهو اللوح المحفوظ ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ لا يطلع الى اللوح إلا المطهرون من الكدورات الجسمانية، وهم الملائكة أو لا يمس القرآن

اهتمام بشأنهم واستعدادهم كما قيل فإن بيانه للمرجوح دون غيره بعيد، والخفاء فيه غير ظاهر فإنه من الظهور بمرتبة لا تخفى على ذي عينين. قوله: (وهو اعتراض في اعتراض) ضمير هو لما ذكر مع قطع النظر عن التعيين فالظرفية على حقيقتها أي ما ذكر مشتمل على اعتراض في ضمن آخر فلا حاجة إلى جعل في بمعنى مع كما في قوله: ﴿ادخلوا في أمم﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٣٨] لأن لو تعلمون مطروف لا ظرف فإنه تخيل بارد، ولا إلى ما قيل من أنه قلب، والتقدير اعتراض في اعتراض، والاعتراض الأول تعظيم للقسم مقرر، ومؤكد له، والثاني، وهو لو تعلمون تأكيد لذلك التعظيم. قوله: (كثير النفع الخ) الكرم لا يختص بكثرة الإحسان، والبذل كما يتوهم بل هو صدور شيء مما يحمد من الأفعال، والأوصاف ويوصف به الله تعالى، والناس، وغيرهم وقد خصه العرف بما ذكر أولاً فتفسير المصنف له بكثير النفع إما لأن كثرته وصف محمود فهو بمعناه الحقيقي أو أنه مستعار من الكرم المعروف كما في شرح الكشاف، وإذا فسر بالحسن المرضي فعلى أن الكرم الاتصاف بكل ما يحمد في بابه، وترك ما قدره الزمخشري من أن المعنى أنه كريم على الله لأنه يرجع لما ذكر، وفيه تقدير من غير حاجة. قوله: (مصون) أي محفوظ عن غير الملائكة أو مصون ما فيه فلا يمحي، وقوله: لا يطلع على اللوح الخ. فالجملة صفة لكتاب المفسر باللوح المحفوظ، ونفى مسه كناية عن لازمه، وهو نفي الاطلاع عليه، وعلى ما فيه، والمراد بالمطهرين حينئذ جنس الملائكة فطهارتهم نقاء ذواتهم، وخلقتهم عن كدر الأجسام، وندس الهيولى فهي طهارة، وتقديس معنوي لهم صلوات الله، وسلامه عليهم أجمعين. قوله: (أو لا يمس القرآن الخ) فالضمير للقرآن لا للكتاب بمعنى اللوح كما في الوجه الأول والطهارة المراد بها الشرعية عن الحدث الأصغر، والأكبر فالجملة صفة قرآن أو مستأنفة، ورجح هذا بأن الكلام مسوق لتعظيم القرآن. قوله: (فيكون نفياً بمعنى النهي) والمعنى لا ينبغي، ولا يليق مسه لمن لم يكن على الطهارة، وهو استعارة أبلغ من النهي الحقيقي كما مرّ تقريره، ولم يحمل على الأخبار لثلا يلزم الكذب في أخباره تعالى هذا ما اتفق عليه المفسرون، ولم يجعلوها ناهية جازمة مع أنه محتمل كما يأتي لوجوه لأنه على التفسير الأول خبر بلا كلام فأبقى على حاله، ولأنه أبلغ من صريح النهي، ولأن المتبادر من الضمة أنها إعراب فالحمل على غيره فيه إلباس، ولأنه قرئ ما يمس وهو مؤيد لأن لا نافية، ولأنه صفة، والأصل فيها أن تكون جملة خبرية، وترك الأرجح من غير داع في قوة الخطأ فسقط ما قيل إنها ناهية جازمة، ولو فك الإدغام ظهر الجزم نحو لم

إلا المطهرون من الأحداث فيكون نفيًا بمعنى النهي، أو لا يطلبه إلا المطهرون من الكفر، وقرئ المتطهرون والمطهرون، والمطهرون من أظهره بمعنى طهره، والمطهرون أي أنفسهم، أو غيرهم بالاستغفار لهم والإلهام ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْوَعْدِ﴾ صفة ثالثة أو رابعة للقرآن، وهو مصدر نعت به، وقرئ بالنصب أي نزل تنزيلاً ﴿أَفَيْهَذَا لَحَدِيثٍ﴾ يعني القرآن ﴿أَنْتُمْ مُّذْهَبُونَ﴾ متهاونون به كمن يدهن في الأمر أي يلين جانبه، ولا يتصلب فيه تهاوناً به ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أي شكر رزقكم ﴿أَنْتُمْ تَكْذِبُونَ﴾ أي بمانحه حيث تنسبونه إلى الأنواء، وقرئ شكركم أي وتجعلون شكركم لنعمة القرآن أنكم تكذبون به، وتكذبون أي بقولكم

يمسهم سوء فلما أذغم ضمّ لأجل هاء الضمير المذكور، ولم ينقل سبويه فيه عن العرب غير الضم وإن اقتضى القياس جواز فتحه تخفيفاً، وبعضهم ظنه لازماً، وما أورد عليه من أنه صفة لأنّ بعده تنزِيل وهو صفة أيضاً والصفة لا تكون إلا جملة خبرية لا ناهية مردود بأنّ تنزِيل يجوز كونه خبر مبتدأ مقدر لا صفة ولو سلم فهذه صفة بالتأويل المشهور، وهو تقدير مقول فيه لا يمس الخ. قوله: (أو لا يطلبه الخ) فالمس كالمس يكون مجازاً عن الطلب كقوله: ﴿إِنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾ [سورة الجن، الآية: ٨] كما مرّ والمقصود المدح له بأنه بأيدي كرام بررة والمطهرون بإبدال التاء طاء، وإدغامها والقراءة الأخيرة المطهرون بفتح الطاء، وتشديد الهاء المكسورة اسم فاعل من طهره فلذا قدر مفعوله، وقوله: الإلهام ناظر إلى تفسيرهم بالملائكة، وهذه القراءة منقولة عن سلمان رضي الله عنه، وقوله: صفة ثالثة إن كان لا يمس الخ صفة لكتاب، والأولى كريم، والثانية في كتاب مكنون وكونها رابعة إذا كانت جملة لا يمس صفة أيضاً وقد مرّ ما فيه واحتمال غيره. قوله: (متهاونون به) أصل الأدهان جعل الأديم ونحوه مدهوناً بشيء من الدهن، ولما كان ذلك مليوناً له ليناً محسوساً أريد به اللين المعنوي على أنه تجوّز به عن مطلق اللين أو استعير له، ولذا سميت المداراة والملاينة مدهانة، وهذا مجاز معروف، ولشهرته صار حقيقة عرفية فلذا تجوّز به هنا عن التهاون أيضاً لأنّ المتهاون بالأمر لا يتصلب فيه. قوله: (أي شكر رزقكم) بيان للمراد منه لأنه ورد في البخاري وغيره مفسراً بهذا، ولذا لم يفسره بالمتبادر منه وهو حمل الرزق على النعمة مطلقاً أو نعمة القرآن وعلى هذا ففيه مضاف مقدر أو الرزق مجاز عن لازمه وهو الشكر، وقيل: الرزق من أسماء الشكر نقله الكرمانى في شرح البخاري، ولا يخفى بعده وقوله: بمانحه بالنون والحاء المهملة بمعنى معطيه، وهو تقدير لمتعلق تكذبون وفسر تكذبيهم بقوله: تنسبونه الخ. قوله: (وقرئ شكركم) هي قراءة منقولة عن ابن عباس وعليّ رضي الله عنهما، وقد حمّله بعض شراح البخاري على التفسير من غير قصد للتلاوة، وقوله: أي وتجعلون الخ فهو كقوله:

تحية بينهم ضرب وجيع

إذ جعلوا التكذيب مكان الشكر فكانه عينه عندهم على ما مرّ من تفصيله، وقوله:

في القرآن إنه سحر، وشعر أو في المطر أنه من الانواء ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ اللَّحْمُومَ﴾ أي النفس ﴿وَأَنْتَ جَبَدٌ نُنْظَرُونَ﴾ حالكم، والخطاب لمن حول المحتضر، والواو للحال ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ﴾ أي ونحن أعلم ﴿إِلَيْتِهِ﴾ إلى المحتضر ﴿مِنْكُمْ﴾ عبر عن العلم بالقرب الذي هو أقوى سبب الاطلاع ﴿وَلَكِنْ لَا بُرْهَانَ﴾ لا تدركون كنه ما يجري عليه ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ عِدَّ مَدِينِينَ﴾ أي

وتكذبون أي قرئ تكذبون بالتحفيف من الكذب الثلاثي فهو معطوف على قوله: شكركم. قوله: (إنه من الإنواء) جمع نوء بفتح النون، وسكون الواو والهمزة قال الخطابي: النوء الكوكب، ولذا سموا نجوم منازل القمر أنواء وسمي النجم نوءاً لأنه بنوء طالعاً عند مغيب مقابله في ناحية الغرب، وكان من عادة الجاهلية قولهم: مطرنا بنوء كذا فيضيفون نعمة الله عليهم بالغيث، والسقيا لغيره تعالى فزجرهم عنه، وسماه النبي ﷺ في الحديث: (كفرأ)<sup>(١)</sup> إتما لأنه يفضي إلى الكفر إذا اعتقد أن الكواكب مؤثرة حقيقة، وموجدة للمطر أما لو قاله من يعتقد أنه من فضله تعالى والنوء ميقات وعلامة له كما جرت به العادة فلا يكفر أو المراد كفران نعمه تعالى إذ أضافها لغير موجدتها، وقال ابن الصلاح: النوء مصدر ناء النجم إذا سقط أو غاب أو نهض ولهم ثمانية، وعشرون نجماً معروفة المطالع في السنة، وهي المعروفة بمنازل القمر يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في المغرب مع طلوع مقابله في المشرق، وهم ينسبون المطر للغارب، وقال الأصمعي: للطالع، ثم سماوا النجم نفسه نوءاً. قوله: (أي النفس) تفسير لفاعل بلغت، ولذا ذكر النفس لأنها مؤنثة وأراد بها الروح بمعنى البخار المنبعث عن القلب دون النفس الناطقة فإنها لا توصف بما ذكر، وقوله: تنظرون حالكم كذا في النسخ كلها، وعبر به لأنهم يعلمون أن ما جرى عليه يجري عليهم فكأنهم شاهدوا حال أنفسهم ولولا قصد ذلك قال حاله، وقوله: والواو للحال وذو الحال فاعل بلغت، والاسمية المقترنة بالواو لا تحتاج في الربط للضمير لكفاية الواو فلا حاجة إلى القول بأن العائد ما تضمنه قوله حيثنذ لأن التنوين عوض عن جملة. قوله: (ونحن أعلم) تفسير له لأنه مجاز مرسل ذكر فيه السبب، وأريد المسبب كما بينه، ولو أخره عن قوله إليه كان أولى، وتعديه بإلى باعتبار أصل معناه لأن المجاز ينظر في صلته إلى أصله، وقد ينظر للمعنى المجازي كما فصلوه في محله، ولو جعل استعارة تمثيلية باستعارة مجموع أقرب إليه كان أحسن، وجملة نحن أقرب معترضة لا حالية، وإن جاز أيضاً. قوله: (لا تدركون كنه ما يجري عليه) يعني نفي الأبصار مجاز عن نفي إدراك حقيقة ما يقاسيه فهي بصرية تجوز بها عما ذكر للمبالغة بجعل أبصارهم كالعدم، وليس بياناً لأنه من البصيرة دون البصر كما قيل، وإن احتمل، والاستدراك على قوله: تنظرون لأن ما بينهما اعتراض أي تشاهدون أنموذج حالكم لكنكم لا تدركون حقيقته، وهذا هو المناسب للسياق، وإن خفي على من قال الأقرب تفسيره بلا تدركون كوننا أعلم به منكم، ولو لم يفسره

مجزيين يوم القيامة أو مملوكين مقهورين من دانه إذا أذله، واستعبده، وأصل التركيب للذل، والانقياد ﴿تَرْجِعُونَهَا﴾ ترجعون النفس إلى مقرها، وهو عامل الظرف، والمحضض عليه بلولا الأولى، والثانية تكرير للتوكيد، وهي بما في حيزها دليل جواب الشرط، والمعنى إن كنتم غير مملوكين مجزيين كما دل عليه جحدكم أفعال الله، وتكذيبكم بآياته ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في تعطيلكم فلولا ترجعون الأرواح إلى الأبدان بعد بلوغها الحلقوم ﴿قَالَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ أي إن كان المتوفى من السابقين ﴿فَرَوْحٌ﴾ فله استراحة، وقرئ فروح بالضم وفسر بالرحمة لأنها كالسبب لحياة المرحوم، وبالحياة الدائمة ﴿وَرَيْحَانٌ﴾، ورزق طيب ﴿وَجَنَّتٌ زَيْبٍ﴾ ذات تنعم ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ أَلْمِينًا \* فَسَاءَ لَكَ﴾ يا

به لم يصادف الاستدراك محزه فتدبر. قوله: (مجزيين الخ) يعني أن أصله الانقياد، ولذا عبر به عن الملك، والتعبد لأنه لازمه، وعن الجزاء كما في قوله: كما تدين تدان، وهو ظاهر، وقوله: ترجعون النفس الخ أي تردونها ورجع متعد هنا، ويكون لازماً أيضاً وقوله، وهو أي قوله: ترجعون والظرف إذا في قوله: إذا بلغت، وهو إشارة إلى أنها ظرفية غير شرطية.

قوله: (والمحضض عليه بلولا الخ) معطوف على قوله عامل الظرف أي ترجعونها هو العامل، وهو المحضض عليه أيضاً فإن لولا هنا تحضيضية، وقوله: الثانية تكرير مبتدأ وخبر، وقوله: وهي أي لولا الأولى، والشرط أن في قوله: إن كنتم صادقين، وقوله: غير مملوكين الخ تفسير لمدينين بمعنييه كما بينه أولاً، وقوله: كما دل الخ بيان للنفي الدال عليه غير، وقوله: في تعطيلكم أي للصانع لما مرّ من نسبة المطر للإنواء، وهو بيان لمتعلق صادقين، وقوله: فلولا ترجعون الخ بيان لجواب الشرط المقدر مؤخراً وأن ما تقدّم دليله لا عينه (واعلم) أن ترتيب النظم فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين لأن لولا تحضيضية، وطلبه رجع النفس منهم تهكماً بهم وإظهاراً لعجزهم وقيل: معنى لا تبصرون لا يمكنكم الدفع، ولا تقدرتون على شيء وأكده بقوله: ونحن أقرب الخ أي كيف تقدرتون، ونحن حاضرون وملائكتنا مشغولون بقبض روحه، ولذا قيل المعنى ورسلنا القابضون روحه أقرب منكم، ولكن لا تبصرونهم، وكررت لولا لبعده الأولى، وقد قيل: إنها غير مكررة وفي الإعراب وجوه آخر، وعلى التكرير فذكر قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٨٦] لبيان عجزهم، وأنهم مقهورون معاقبون فكيف يقدرتون على هذا، ثم عقبه بقوله: إن كنتم صادقين لبعده صدقهم وأنه ممتنع كما تشير إليه كلمة إن فتدبر. قوله: (إن كان المتوفى الخ) فالضمير للمتوفى المفهوم مما مرّ، وقوله: من السابقين تفسير لقوله: من المقرّبين لقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقْرَبُونَ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ١٠] وقوله: فله استراحة فهو مبتدأ خبره مقدر مقدّم، وقوله: لأنها كالسبب بيان لأنه على هذه القراءة جعلت الرحمة روحاً لأنّ كلاهما سبب لحياته فهو استعارة، ويجوز كونه مجازاً مرسلأً، وكون الريحان بمعنى الرزق مر بيانه. قوله: (ذات تنعم) إشارة إلى أن الإضافة لامية لأنّ صاحب

صاحب اليمين ﴿مِنَ أَحْصَابِ الْيَمِينِ﴾ أي من إخوانك يسلمون عليك ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكْذِبِينَ الضَّالِّينَ﴾ يعني أصحاب الشمال، وإنما وصفهم بأفعالهم زجراً عنها وإشعاراً بما أوجب لهم ما أوعدهم به ﴿فَنَزَّلْنَا مِنْ جَبْرِ \* وَنَصَّلَهُ جَبْرِ﴾، وذلك ما يجد في القبر من سموم النار، ودخانها ﴿إِنَّ هَذَا﴾ أي الذي ذكر في السورة أو في شأن الفرق ﴿لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ أي حق الخبر اليقين ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ فنزهه بذكر اسمه تعالى عما لا

النعيم له اختصاص به أو لأدنى ملابسة لا لأن النعيم للنسبة لأنه بمعنى النعمة والتنعيم، وقوله: يا صاحب اليمين يعني أنه الثفات بتقدير القول، ومن للابتداء كما يقال: سلام من فلان على فلان أي يقال له: سلام لك من إخوانك الذين يسلمون عليك بإرسال التحية لك، وقوله: يعني أصحاب الشمال كما يدل عليه المقابلة، وقوله: بأفعالهم هي الكذب والضلال، وما أوعدهم به قوله فنزل النخ، وما مرّ أيضاً. قوله: (وذلك ما يجد في القبر النخ) حمله على عذاب القبر دون ما بعده من عذاب القيامة، وكذا ما قبله من الروح، والريحان، وإبلاغ السلام لذكره في حال التوفي، وعقب ذكر قبض الأرواح مقترناً بالفناء في قوله: فأما النخ، وليس هذا من النزول لقوله: سابقاً نزلهم يوم الدين، ولا من الفناء لداخله في الجواب حتى يقال إنها لا تدل على التعقيب بل لأنه المناسب هنا، ويكون غير مكرز لأن هذا حال البرزخ، وذلك حالهم في القيامة وما بعدها نعم لفظ النزول والتصلية وهي من غير دخول يؤيده للمناسبة التامة بينهما وسموم النار حرارتها فلا يرد عليها شيء مما أورده الفاضل المحشي، وقوله: في شأن الفرق يعني أصحاب الميمنة وقسيمه. قوله: (حق الخبر اليقين) وفسره في الكشاف بالثابت من اليقين واليقين العلم الذي زال عنه اللبس كما ذكره الزمخشري في الجاثية، وهو تفسير له بحسب المعنى، والإضافة فيه لامية كما بينه في الحاقه فهو كما تقول هو العالم حق العالم، والمعنى كعين اليقين، وهو كعين الشيء ونفسه وذكر في تفسير قوله: كلا لو تعلمون علم اليقين إنه بمعنى علم الأمر اليقين أي كعلم ما تستيقنونه لأنه معنى آخر يلائم ذلك المقام كذا أفاده المدقق في الكشف يعني أنه من إضافة العام للخاص وفيها خلاف فقيل: إنها لامية، وقيل: إنها بيانية على معنى من، وقريب مما فسر به اليقين ما قيل من أنه العلم الثابت بالدليل، وقوله: إنه تفسير بحسب المعنى يعني به أنه لا يشترط فيه ذلك وإنما هو العلم المتيقن مطلقاً وما ذكر مأخوذ من المقام وحق على ما ذكره للتأكيد، والمصنف جعل اليقين صفة الخبر المذكور في السورة أو في جميع القرآن، والحق له معان كالحقيقة والثابت، ومقابل الباطل وكلامه محتمل لها، وما في الكشف من أن تقدير الموصوف لا يناسب هذا المقام غير متوجه، ولذا لم يلتفت له المصنف فتدبر. قوله: (فنزهه النخ) قيل أو بذكره على ما مرّ من التقدير أو التجوز فاكتفى بذكر أحدهما لعلم الآخر مما مرّ ولك أن تقول إنه أدرج الوجهين فيما ذكر فتأمل. قوله: (من قرأ سورة الواقعة النخ)<sup>(١)</sup> هذا الحديث ليس بموضوع، وقد رواه البيهقي، وغيره لم يذكر في فضائل

(١) أخرجه ابن الضريس ٢٢٦ وابن السني ٦٨٠ والبيهقي ٢٤٩٨ و٢٤٩٩ و٢٥٠٠ وابن الجوزي =

يليق بعظمة شأنه. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الواقعة في كل ليلة لم تصبه فاقة أبداً».

السور حديثاً غير موضوع من أول القرآن إلى هنا غيره وغير ما مرّ في سورة يس والدخان، ومناسبتة للسورة ذكر الرزق فيها ومعناه واضح تمت السورة بحمد الملك العلام، والصلاة والسلام على أفضل الرسل، وصحبه الكرام.

= في «العلل» ١٥١ من حديث ابن مسعود وإسناده ضعيف مداره على شجاع عن السري، وكلاهما مجهول. وقال ابن الجوزي: قال أحمد: هذا حديث منكر. وضعفه الحافظ في تخريج «الكشاف» ٤/ ٤٧١ وانظر مزيد الكلام عليه في تفسير القرطبي ٥٧٧٤ بتخريجي، وكذا تفسير ابن كثير عند هذه الآية بتخريجي أيضاً، والله الموفق.

## سورة الحديد

مدنية، وقيل مكية وآيها تسع، وعشرون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ذكر هاهنا وفي الحشر، والصف بلفظ الماضي وفي الجمعة والتغابن بلفظ المضارع إشعاراً بأن من شأن ما أسند إليه أن يسبحه في جميع أوقاته لأنه دلالة جبلية لا تختلف باختلاف الحالات، ومجيء المصدر مطلقاً في بني إسرائيل أبلغ من حيث إنه يشعر بإطلاقه على استحقاق التسبيح من كل شيء، وفي كل حال، وإنما عدى

## سورة الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مدنية الخ) فيها اختلاف، ولا عبرة بقول النقاش إنها مدنية بإجماع المفسرين، وقد قال ابن عطية: لا خلاف في أن بعضها مدني وبعضها مكّي، وصدورها يشبه المكّي، واختلف في عدد آياتها أيضاً فقول: ثمان وقيل: تسع وعشرون. قوله: (إشعاراً بأن من شأن ما أسند الخ) كلام المصنف كما قاله بعض الفضلاء محتمل لوجهين الأول أن الاستمرار مستفاد من المجموع حيث دل الماضي على الاستمرار إلى زمان الأخبار والمضارع على الاستمرار في الحال، والاستقبال يشمل جميع الأزمنة، والثاني، وهو الظاهر المفهوم من الكشاف وشروحه أن كل واحد منها يدل على الاستمرار لعموم المقتضي، وصلوح اللفظ لذلك حيث جرد كل منها عن الزمان، وأوثر على الاسم لما في المضارع من الاستمرار التجديدي، والماضي من التحقق وعموم المقتضي ما أشير إليه بقوله: لأنه دلالة جبلية لاستدعاء الإمكان إلى واجب وجوده يستند إليه، ووجوب الوجود يستدعي التباعد عن النقائص في ذاته، وصفاته وأفعاله وأسمائه وارتباط فاتحة هذه السورة بخاتمة ما قبلها ظاهر ومنه يعلم وجه التعبير بالأمر في ﴿سبح باسم ربك الأعلى﴾ [سورة الأعلى، الآية: ١] أيضاً وكان عليه أن يذكره. قوله: (من شأن ما أسند إليه الخ) المستتر في أسند للتسبيح، وضمير إليه لما الموصولة، وضمير تسبيحه لله وتفكيك الضمائر إذا انضحت القرينة، وأمن اللبس لا ضمير فيه خصوصاً في عبارات المصنفين، وقوله: لأنه أي تسبيح ما في السموات، والأرض. قوله: (دلالة جبلية لا تختلف الخ) عدم اختلافها في الحالات شامل للاستمرار الثبوتي، والتجديدي وإن كان ظاهره الثاني، ولذا قيل: إن تخصيصه هنا لغلبة التجدد على ما في السموات والأرض، وقوله: ومجيء المصدر في قوله: سبحان الذي أسرى بعبده مطلقاً عن الدلالة على أحد الأزمنة، وعن ذكر المسبحين المذكورين هنا. قوله: (يشعر بإطلاقه الخ) يحتمل أن المراد أنه يشعر بكونه مطلقاً على استحقاقه الخ، وأن على صلة الإطلاق، والباء صلة الإشعار، وأن الباء للاستعانة أو السببية، وعلى متعلقة يشعر لأنه بمعنى يدل أي يدل بواسطة إطلاقه عن التعرض للفاعل، والزمان

باللام، وهو معدى بنفسه مثل نصحت له في نصحته إشعاراً بأن إيقاع الفعل لأجل الله، وخالصاً لوجهه ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ حال يشعر بما هو المبدأ للتسييح ﴿لَمْ تَكُ مَلَكٌ أَسْمَوَاتٍ وَالْأَرْضِ﴾ فإنه الموجد لها، والمتصرف فيها ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ استثنافاً أو خبر لمحذوف أو حال من المجرور في له ﴿وَهُوَ عَلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من الأحياء والأمانة، وغيرهما ﴿قَدِيرٌ﴾ تام القدرة ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ السابق على سائر الموجودات من حيث إنه موجدتها، ومحدثها ﴿وَالْآخِرُ﴾ الباقي بعد فنائها، ولو بالنظر إلى ذاتها مع قطع النظر عن غيرها أو هو الأول

وضمير يشعر للمصدر أو المجيء، وهذا أقرب وإن ادعى بعض العصريين تعصباً منه على المحشي تعين الأول فتأمل. قوله: (وإنما عدى باللام الخ) قيل عليه حق العبارة عطف قوله إشعاراً بأو الفاصلة لأن قوله: مثل نصحت له يدل على أنّ اللام صلة أو زائدة، وقوله: لأجل الله يدل على أنها تعليلية، وبينهما تناف يتعسر أو يتعذر توفيقه، وهو غير وارد على المصنف لأن التمثيل بما ذكر لدخول اللام على مفعول المتعدي بنفسه على أحد الأقوال فيه من أنه متعد بنفسه، واللام مزيدة فيه أو غير زائدة لتأويله، والثالث أنه يتعدى ولا يتعدى وهو على ما يقتضيه الظاهر، والتوجيه المذكور بناء على التحقيق، والنظر الدقيق فلا تنافي بينهما، وقوله: معدى بنفسه لأن التضعيف فيه لتعدية سبج بمعنى بعد إلى المفعول كما في قوله: ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [سورة الأعلى، الآية: ١] وهو المعروف في الاستعمال، وقوله: إيقاع الفعل إشارة إلى أنّ سبج نزل منزلة اللازم ومعناه أوقع وأحدث التسييح كما في الكشف لا محذوف المفعول كما توهم. قوله: (لأجل الله وخالصاً لوجهه الخ) قيل: الإخلاص يستلزم الإدراك فهو ادعائي، وأما اعتبار التغليب فيأباه كون الدلالة جبلية كما مرّ، وفيه بحث وكلامه في الكشف لا يخلو أيضاً من الإشكال فتدبر. قوله: (حال الخ) فإن كونه تعالى غالباً على الإطلاق على جميع ما سواه، وكون أفعاله المتقنة محكمة البناء على أساس الحكم منشأ لأن ينزهه عن جميع النقائص كل الموجودات لأنه إنما ينشأ من النظر في مصنوعاته الدالة على قدرته، وبديع حكمته، وقوله: فإنه الموجد الخ بيان للحصر الدال عليه تقدّم الجار، والمجرور ولام الاختصاص، وقوله: استثنافاً أي بيانيّ أو نحويّ، وقوله: من الأحياء، والإماتة إشارة إلى أنه تذييل، وتكميل لما قبله. قوله: (تام القدرة) إشارة إلى أنّ صيغة فعيل للمبالغة في الكيف إذ المبالغة في الكم تفهم من قوله على كل شيء، وقيل: إنه من التنكير دون الصيغة، وفيه نظر. قوله: (من حيث إنه موجدتها ومحدثها) فسر الأول في الكشف بالقديم الذي كان قبل كل شيء، والآخر بالذي يبقى بعد هلاك كل شيء، ولما كانت الأوليّة، والتقدّم ذاتية، وزمانية وهو تعالى قبل الزمان، ومنزه عن الزمان كما ينزهه عن المكان فتقدّمه ذاتي إذ هو الموجد لجميع الموجودات التي من جملتها الزمان فسره بما ذكر وجعله ذاتياً، وغير عبارة الكشف الموهمة، والسبق الذاتي هنا سبق على الزمان وعلى كل سابق بالزمان، وقوله: سائر الموجودات إمّا باقيةا، وهو الظاهر أو جميعها لأن الموجودات هنا الممكنة وهي ما سواه تعالى. قوله: (الباقي

الذي تبدأ منه الأسباب، وتنتهي إليه المسببات، أو الأول خارجاً، والآخر ذهنياً ﴿وَأَظْهَرُ وَأَبْطَنُ﴾ الظاهر وجوده لكثرة دلائله، والباطن حقيقة ذاته فلا تكتنفها العقول، أو الغالب على كل شيء، والعالم بباطنه، والواو الأولى، والأخيرة للجمع بين الوصفين، والمتوسطة

بعد فنائها ولو بالنظر إلى ذاتها مع قطع النظر عن غيرها) يعني أنّ أبدية بقائه، وفناء كل موجود سواه لا ينافي كون بعض الموجودات إذا أوجدها الله تعالى لا تفني كالجنة، والنار ومن فيهما كما هو مقرر مبين بالآيات، والأحاديث<sup>(١)</sup> لأن المراد أنها فانية في حد ذاتها، وإن كانت بالنظر إلى استنادها لموجودها باقية غير فانية كما مرّ تحقيقه في قوله: ﴿كل من عليها فان﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٢٦] وأيضاً فناء كل ممكن بالفعل ليس بمشاهد، والذي يدل عليه الدليل إنما هو إمكانه فالبعديّة في مثله بحسب التصوّر، والتقدير. قوله: (تبتدأ منه لأسباب وتنتهي إليه المسببات) يعني أوليته بمعنى أنّ الأسباب كلها لوجود الأشياء كلها منه لأنه موجودها إذ هو مسبب الأسباب، وكونه: آخر الانتهاء المسببات كلها إليه فالأولية ذاتية، والآخرة بمعنى أنه إليه المرجع والمصير بقطع النظر عن البقاء، وأنه ثابت بأمر آخر، وبهذا الاعتبار فارق ما قبله. قوله: (أو الأول خارجاً والآخر ذهنياً) يعني أوليته في الخارج لأنه أوجد الأشياء كلها فهو متقدّم عليها في نفس الأمر الخارجي وآخر بحسب التعقل لأنه يستدل عليه بالموجودات الدالة على الصانع القديم كما قالوا ما رأيت شيئاً إلا رأيت الله بعده، وقال حجة الإسلام في القصد الأقصى الأول يكون أولاً بالإضافة إلى شيء، والآخر آخراً بالإضافة إلى شيء وهما متناهيان فلا يتصور كون شيء واحد من وجه واحد وبالإضافة إلى شيء واحد أولاً، وآخرماً فإذا نظرت إلى سلسلة الموجودات فالله تعالى بالإضافة إليها أول لأنها استفادت الوجود منه، وهو موجود بذاته غير مستفيد للوجود من غيره فإذا نظرت في منازل السالكين فهو آخر ما ترتقي إليه درجات العارفين، وكل معرفة مرقة لمعرفة، والمنزل الأقصى معرفة الله فهو آخر بالإضافة إلى السلوك أول بالإضافة إلى الوجود فمنه المبدأ وإليه المصير. قوله: (الظاهر وجوده الخ) فالباطن بمعنى الخفي، والظهور باعتبار أدلة وجوده والخفاء باعتبار الوقوف على كنهه وحقيقة ذاته فإنهم متفقون على أنه لا يعلم كنه ذاته سواه فلا دليل فيه الآية على أنه لا يرى في الآخرة كما لا يرى في الدنيا كما توهمه الزمخشري، وإليه يومئ كلام المصنف رحمه الله، وقوله: تكتنفها أي تعلم كنهها وهو بهذا المعنى صحيح قال إمام اللغة الأزهرّي في تهذيبه: الكنه نهاية الشيء وحقيقته يقال: اكتنفت الأمر اكتناهاً إذا بلغت كنهه اه، وتبعه في القاموس فلا عبرة بما في شرح المفتاح من أنّ قولهم: لا يكتنه كنهه أي لا يبلغ نهايته كلام مولد. قوله: (أو الغالب على كل شيء الخ)

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٦٥٤٥ وأحمد ٣٤٤/٢ و٣٧٨ وابن حبان(٧٤٤٩) كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مناد: يا أهل الجنة، خلود ولا موت فيه، ويا أهل النار خلود ولا موت فيه». وله روايات كثيرة وطرق متعددة.

للجمع بين الظاهر، والخفي ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَالْبَدْرِ ۚ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ۚ كَالزَّرْعِ ۚ وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ ۚ كَالْأَمْطَارِ ۚ وَمَا يَرْجُحُ فِيهَا ۚ كَالْأَبْحَرِ ۚ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۚ لَا يَنْفَكُ عَنْكُمْ، وقدرته علمه، وقدرته عنكم بحال ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۚ فيجازيكم عليه، ولعل تقديم الخلق على العلم لأنه دليل عليه ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ ذكره مع الإعادة كما ذكره مع الإبداء لأنه كالمقدمة لهما ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ يُرْجِعُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُورِثُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۚ يمكنوناتها ﴿ءَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَمِنُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُتَخَلِّفِينَ فِيهِ ۚ من الأموال التي جعلكم الله خلفاء في

الظاهر بمعنى الغالب من قولهم ظهر عليهم إذا قهرهم وغلّبهم، والباطن بمعنى العالم بما في باطن كل شيء ولم يرتض هذا الزمخشري لفوات التقابل فيه، ولأنّ بطنه بمعنى علم باطنه غير ثابت في اللغة، وأما توجيهه فإنّ القدرة كثيراً ما تذكر مع العلم لكونه من شرائطها كقوله: ﴿وهو العزيز الحكيم﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٤] ولما كان ما قبله، وما بعده في بيان القدرة تبادر ذلك في الجملة هنا فتدبر، وقوله: والواو الأولى الخ يريد أنّ الواو الأولى، والثالثة عطفت مفرداً على مفرد وأما الواو الثانية فإنها عطفت مجموع أمرين على مجموع آخر، وهذه الواو في المفردات كالواو العاطفة قصة على قصة في الجمل لأنها لو عطفت الظاهر وحده على أحد الأولين لم يحسن لعدم التناسب بينهما، والمجموع مناسب للمجموع في الاشتمال على أمرين متقابلين. قوله: (يستوي عنده الظاهر والخفي) هو من صيغة المبالغة فإنها ليست في الـكـم لأنّ قوله بكل شيء يغني عنه فهو بحسب الكيفية، وقوة العلم لاستواء المعلومات عنده كما قال تعالى: ﴿يعلم ما يسرون وما يعلنون﴾ [سورة البقرة، الآية: ٧٧] ولذا قدّم ما يسرون فافهم. قوله: (كالبدور) تمثيل وخصه لظهوره وقوله: كالأمطار إشارة إلى أنّ السماء هنا بمعنى جهة العلو، وقوله: لا ينفك علمه، وقدرته الخ. فالمعية غير مكانية بل معنوية بمعنى ما ذكر وهو تمثيل، وقيل: مجاز مرسل بعلاقة السببية وقوله: فيجازيكم إشارة إلى أنّ الاطلاع عليه كناية عن الجزاء. قوله: (ولعل تقديم الخلق) في هذه الآية بقوله: خلق السموات الخ. على العلم في قوله: يعلم ما يـلـج الخ مع أنّ الخلق، والإيجاد من صفات الأفعال المتأخرة عن العلم الذي هو من صفات الذات فكان المناسب العكس إلا أنه عدل عنه لأنه دليل، والدليل من شأنه التقدّم على المدلول لتوقفه عليه، وتقدّم رتبته لأننا نستدل بخلقه، وإيجاده المصنوعات المتقنة على أنه عالم. قوله: (ذكره مع الإعادة) أي مع ذكر المعاد هنا الدال عليه قوله، وإلى الله ترجع الأمور كما ذكره قبل مع أمور المبدأ من الأحياء، والإماتة الواقعين في الدنيا لأنه كالمقدمة لهما لأنّ اختصاص ملك جميع الأشياء به وكونه متصرفاً فيها يصحح الأحياء، والإماتة، ويوجب كونه مرجعاً للأمور دون غيره، ودلالته على الإبداء ظاهرة، وعلى الإعادة لأنّ من خلقها يقدر على إعادتها كما قال: ﴿أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم﴾ [سورة يس، الآية: ٨١]. قوله: (فهو في الحقيقة له لا لكم) فالخلافه إمّا عن له التصرف الحقيقي،

التصرّف فيها فهي في الحقيقة له لا لكم أو التي استخلفكم عنمن قبلكم في تملكها،  
 والتصرّف فيها، وفيه حث على الإنفاق، وتهوين له على النفس ﴿فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَكُمْ  
 أَجْرٌ كَثِيرٌ﴾ وعد فيه مبالغات جعل الجملة اسمية، وإعادة ذكر الإيمان، والإنفاق، وبناء  
 الحكم على الضمير وتنكير الأجر، ووصفه بالكبير ﴿وَمَا لَكُمْ لَأَ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ أي وما  
 تصنعون غير مؤمنين به كقولك: ما لك قائماً ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ﴾ حال من  
 ضمير لا تؤمنون، والمعنى أي عذر لكم في ترك الإيمان، والرسول يدعوكم إليه بالحجج،  
 والآيات ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَهُمْ﴾ أي وقد أخذ الله ميثاقكم بالإيمان قبل ذلك بنصب الأدلة،

وهو الله وهو المناسب لقوله: له ملك السموات والأرض، أو عنمن تصرّف فيها قبلهم ممن  
 كانت في أيديهم فانتقلت لهم فالحث على الإنفاق، وتهوينه على الأول ظاهر لأنه أذن له في  
 الإنفاق من ملك غيره، ومثله: يسهل إخراجه، وتكثيره، وعلى الثاني أيضاً لأن من علم أنه لم  
 يبق لمن قبله علم أنه لا يدوم له أيضاً فيسهل عليه الإخراج:

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بدّ يوماً أن تردّ السودائع

قوله: (وعد فيه مبالغات) بينها بقوله: جعل الجملة اسمية لدلائها على الدوام، والثبات  
 الأبلغ من غيره، وكان الظاهر أن تكون فعلية في جواب الأمر فيقال يعطوا أجراً كبيراً مثلاً،  
 والجعل مصدر مبدل من قوله: مبالغات بدل احتمال، وإعادة ما ذكر إذ الظاهر أن يقال: فمن  
 ذلك فله أجر كبير فأعيدا اهتماماً، واعتناء بهما وتنكير الأجر يفيد التعظيم كوصفه بأنه كبير،  
 وهذا الوعيد فيه ترغيب لهم لا يخفى. قوله: (وبناء الحكم على الضمير) لما كان المتبادر من  
 هذه العبارة أن يجعل الضمير مبتدأ مخبراً عنه بجملة، ونحوها ليتكرر الإسناد وليس ما نحن فيه  
 كذلك قيل: المراد أنه حكم بأن الأجر الكبير لهم بتقديم الضمير، وقيل: إن الضمير محكوم  
 عليه معنى لا لفظاً لأن محصل المعنى هم مختصون بأجر كبير. قوله: (وما تصنعون غير  
 مؤمنين الخ) يعني أن جملة لا تؤمنون حال، والعامل فيها معنى الفعل في مالكم كما قرره  
 النحاة، وفصله الرضي في باب المفعول معه، وما قيل من أنه لا منع من جعله حالاً من  
 المجرور في لكم، والعامل متعلق الظرف كلام فاسد لأنهم إنما اتفقوا على أن العامل فيه معنى  
 الفعل المفهوم من الجار والمجرور إذ المراد به ما يصنع لأن المعنى يقتضيه والمسؤول عنه في  
 مالك، وما بالك وما شأنك وأمثاله هو الحال لأن معنى مالك قائماً لم قمت، ولا يؤدي هذا  
 المعنى إلا ما يصنع بالقيام، ولو كان التقدير ما استقرّ لك في حال القيام كنت سائلاً عما صدر  
 منه في قيامه، وليس بمراد وذو الحال على كل حال هو الضمير، وكلامه يوهم أنه غيره على ما  
 ذهب إليه المصنف رحمه الله فافهم، وقوله: ما لك قائماً إشارة لما قرّره. قوله: (حال من  
 ضمير لا تؤمنون) فهي حال متداخلة، وقوله: أي عذر الخ إشارة إلى أن المسؤول عنه مضمون  
 الحال كما قرّره، ولام لتؤمنوا صلة يدعو أو تعليلية، وإلى الأول ذهب المصنف رحمه الله  
 كما أشار إليه بقوله: يدعوكم إليه فاللام بمعنى إلى لأنه يتعدى بها وباللام. قوله: (قبل ذلك)

والتمكين من النظر، والواو للحال من مفعول يدعوكم، وقرأ أبو عمرو على البناء للمفعول، ورفع ميثاقكم ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بموجب ما فإن هذا موجب لا مزيد عليه ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ ءَايَاتٍ يُتْلَىٰ بِتِلْكَ آيَاتِهِ﴾ أي الله، أو العبد ﴿يَنْ أَلْظَلَمْتِ إِلَىٰ آتُورٍ﴾ من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان ﴿وَإِنَّ اللَّهَ بِكُفْرِهِ لَشَدِيدٌ﴾ حيث نهبكم بالرسول، والآيات، ولم يقتصر على ما نصب لكم من الحجج العقلية ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا﴾ وأتي شيء لكم في ألا تنفقوا ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فيما يكون قربة إليه ﴿وَاللَّهُ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يرث كل شيء

القبلية مأخوذة من جعله حالاً من أحد ضميري يدعو لتخالف الفعلين في الاستقبال، والمضني وفي نسخة قيل بالمشناة التحتية مجهول القول، وبعده وذلك الخ بالواو، وهي صحيحة أيضاً لكن المعنى مختلف فيهما، والنسخة الأولى أصح رواية ودراية، وقوله: بنصب الأدلة الخ يعني أنه تعالى لما نصب الأدلة على وجوب الإيمان وخلق فيهم قوة النظر فيها كان كأنه أخذ عنهم موثيق، وعهوداً على الإيمان بما جاءتهم به الرسل، وهو المراد بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾ الخ على أحد الوجوه وفيه قول آخر ويصح حمل ما هنا عليه كما قيل، وقد مر تفصيله فالكلام حينئذ تمثيل، وقوله: من مفعول يدعوكم أو من فاعله أيضاً، وكونه من عطف الحال على الحال مع التخالف في الاسمية، والفعلية خلاف الظاهر، ولذا لم يتعرض له المصنف رحمه الله مع ذكر الزمخشري له. قوله: (بموجب ما) وفي نسخة لموجب ما باللام، وموجب بالكسر أو الفتح أي بدليل ما أو بمقتضى دليل ما وما مزيدة للتعميم، وقوله: فإن هذا الخ بيان لمحصل الجواب بناء على أن ما قبله دليل الجواب، ولو لم يؤوله بما ذكر تناقض قوله: لا تؤمنون، وقوله: إن كنتم مؤمنين ولذا قال الواحدي في تفسيره إن كنتم مؤمنين بدليل عقلي أو نقلي فقد بان وظهر لكم على يدي محمد بعثه، وإنزال القرآن عليه فما قيل إن قوله فإن الخ تعليل للحكم الشرطي لا تقدير للجواب فإنه المتقدم عليه بعينه أو ما يدل عليه فهذا لا يوافق مذهب البصريين، ولا الكوفيين غفلة عن المراد، وقيل: المعنى إن كنتم مؤمنين بموسى، وعيسى فإن شريعتهما تقتضي الإيمان بمحمد ﷺ أو إن كنتم مؤمنين بالميثاق المأخوذ عليكم في ظهر آدم عليه الصلاة والسلام في عالم الذر. قوله: (من ظلمات الكفر الخ) هو إشارة إلى أن الظلمات مستعار للكفر، والنور للإيمان فلذا ذكره مضافاً لإضافة لجين الماء، وقوله: حيث نهبكم الخ هو من صيغتي المبالغة في رؤوف ورحيم والرسول، والآيات من قوله: هنا هو الذي ينزل على عبده، والحجج العقلية من أخذ الميثاق على ما مر في تفسيره. قوله: (في ألا تنفقوا) إشارة إلى أن مصدرية لا زائدة كما ذهب إليه بعضهم، وأن المصدر المؤول في محل نصب أو جر على القولين لأن قبله حرف جر مقدر، وهو في وقد مر الكلام عليه في البقرة في، وما لنا ألا نقاتل وقوله: فيما الخ يشير به إلى أن سبيل الله كل خير يقربهم إليه فهو استعارة تصريحية. قوله: (ولله ميراث الخ) هذا من أبلغ ما يكون في الحث على الإنفاق لأنه قرنه بالإيمان أولاً لما أمرهم به، ثم وبخهم على ترك الإيمان مع سطوع براهينه، وعلى ترك الإنفاق في سبيل من أعطاه لهم مع أنهم على شرف الموت، وعدم بقائه لهم إن لم ينفقوه.

فيهما، ولا يبقى لأحد مال، وإذا كان كذلك فإنفاقه حيث يستخلف عوضاً يبقى، وهو الشواب كان أولى ﴿لَا يَسْتَوِي مَنكَرٌ مِّنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلُ أَوْلِيَّكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ بيان لتفاوت المنفقين باختلاف أحوالهم من سبق، وقوة اليقين، وتحزري الحاجات حثاً على تحزري الأفضل منها بعد الحث على الإنفاق، وذكر القتال للاستطراد، وقسيم من أنفق محذوف لوضوحه، ودلالة ما بعده عليه والفتح فتح مكة إذ عز الإسلام به، وكثر أهله، وقلت الحاجة إلى المقاتلة، والإنفاق ﴿مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا﴾ أي من بعد الفتح ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْمُسْتَقِيَّ﴾ أي وعد الله كلاً من المنفقين المثوبة الحسنی، وهي الجنة، وقرأ ابن عامر، وكل بالرفع على الابتداء أي وكل وعده الله ليطلق ما عطف عليه ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ عالم بظاهره، وباطنه فيجازيكم على حسبه، والآية نزلت في أبي بكر رضي

قوله: (يرث كل شيء فيهما) جعل ميراثهما مجازاً أو كناية عن ميراث ما فيهما لأن أخذ الظرف يلزمه أخذ المظروف، ولم يعممه لأن هذا يكفي في توبيخهم إذ لا علامة لأخذ السماء، والأرض هنا فلا غبار عليه حتى ينقض، وقوله: وإذا كان كذلك الخ. بيان لاتصال هذه الآية بما قبلها. قوله: (بيان لتفاوت المنفقين الخ) قوة اليقين من إنفاق ما عندهم اتكالاً على الله قبل كثرة الغنائم، وعلمهم بما في الشهادة من سعادة الدارين، وتحزري وقت الحاجة لشدة احتياج الإسلام، والمسلمين إذ ذاك، وقوله: بعد الحث على الإنفاق أي مطلقاً، وهو بيان لارتباطه بما قبله، وتوطئة لما بعده من كونه استطراداً لعدم سبق ذكره في هذه السورة، وقوله: دلالة ما بعده يعني قوله: من الذين أنفقوا من بعد والتقدير، وغيره فهو اكتفاء لأن الاستواء يقتضيه، وقوله: فتح مكة فتعريفه للعهد أو للجنس ادعاء، وقوله: إذ عز الخ يومئ إليه، وقيل: إنه فتح الحديبية وقد مرّ وجه تسميته فتحاً في سورة الفتح، وإفراد ضمير أنفق وقاتل رعاية للفظ من، والجمع في أولئك رعاية لمعناه ووضع اسم الإشارة البعيد فيه موضع الضمير للتعظيم، والإشعار بأن مدار الحكم هو انفاقهم قبل الفتح ومنه يعلم التفاوت بين الإنفاق بعده، وقبله وعدمه أيضاً والتقييد بالظرف لا ياباه كما توهم لأنه يعلم التزاماً وإن لم يجعل فاعل يستوي ضمير الإنفاق كما قيل فإنه تعسف كما بينه في الدرّ المصون. قوله: (من بعد الفتح) إشارة إلى المضاف المقدر وأخره لأن القتال كان بعده، ولو قدّمه كان أحسن، وقوله: وعد الله كلا إشارة إلى أنه مفعول مقدم، وقوله: المثوبة أي الشواب، وقدّره كذلك لتأنيث وصفه، وقوله: كل وعده إشارة إلى العائد المحذوف، وقوله: ليطلق الخ لأنهما اسميتان لا فعلية، واسمية كما في القراءة المشهورة، وهي قراءة ابن عامر والمعطوف عليه أولئك أعظم الخ. وفيها حذف العائد من خبر المبتدأ والبصريون قالوا: إنه لا يجوز إلا في الشعر، وهذه القراءة ظاهرة في الردّ عليهم إلا أن يدعوا أنه خبر مبتدأ مقدر أي أولئك كل، وجملة وعد صفة كل بتقدير العائد، وحذفه من الصفة ليس ضرورة عندهم فلذا تكلّفوا هذا التوجيه مع ركائته وزيادة الحذف فيه، والصحيح ما ذهب إليه ابن مالك من أنه في غير كل، وما ضاهاها في الافتقار، والعموم فإنه فيها مطرد لكن ادعى فيه الإجماع، وهو محل نزاع.

الله تعالى عنه فإنه أول من آمن، وأنفق في سبيل الله، وخاصم الكفار حتى ضرب ضرباً

قوله: (والآية نزلت في أبي بكر رضي الله تعالى عنه الخ) المراد بكونه أول من أنفق من الرجال فلا يرد خديجة رضي الله عنها أو هو أول مطلقاً لاختصاصه بمجموع ما ذكر بعده، وهو الأظهر، وكونها نزلت في أبي بكر رضي الله عنه ذكره الواحدي في أسباب النزول عن الكلبي، وأيده بحديث آخر أسنده عن ابن عمر قال بينا النبي ﷺ جالس وعنده أبو بكر عليه عباءة قد خلها بخلال على صدره إذ نزل عليه جبريل عليه الصلاة والسلام فاقرأه من الله السلام فقال: محمد ما لي أرى أبا بكر عليه عباءة قد خلها على صدره بخلال قال: يا جبريل أنفق ماله قبل الفتح عليّ قال: فأقرته من الله السلام، وقل له: يقول لك ربك أراض عني في فرك هذا أم ساخط فالتفت إليه النبي ﷺ، وقال: «يا أبا بكر هذا جبريل يقرئك من الله السلام، ويقول لك ربك: أراض أنت عني في فرك هذا أم ساخط» فبكى أبو بكر رضي الله عنه وقال: أعلى ربي أغضب أنا عن ربي راض أنا عن ربي راض<sup>(١)</sup> قيل: والأظهر ما في الكشف من أنّ المراد بهم السابقون الأولون من المهاجرين، والأنصار الذين قال فيهم النبي ﷺ: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدكم، ولا نصيفه»<sup>(٢)</sup> وأيد بأنه المناسب لقوله تعالى: «أولئك أعظم» لكن الصديق يدخل فيهم دخولاً أولياً، وأما الاختصاص به فلا يوافقه والذي نقله الطيبي عن الصحيحين عنه ﷺ: «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحداً أنفق مثل أحد ذهباً الخ»<sup>(٣)</sup> وفي الكشف أنه على هذا لا يختص بالسابقين الأولين وردّ بأنّ خطاب لا تسبوا، وأحدكم يقتضي الحضور والوجود، ولا بدّ من مغايرة المخاطبين للنهي عن سبهم فهم السابقون الكاملون في الصحبة.

(قلت) إذا صح نزولها في الصديق فكل هذا مطروح على الطريق فإنه رضي الله عنه أنفق قبل الفتح، وقبل الهجرة جميع ماله، وبذل نفسه معه كما أشار إليه المصنّف رحمه الله، وبلغ في ذلك إلى ما لم يبلغه أحد من الصحابة، ولذا قال ﷺ: «ليس أحد آمن عليّ بصحبته من أبي بكر»<sup>(٤)</sup> وخصوص السبب لا يدل على تخصيص الحكم فلذا قال أولئك ليشمل غيره ممن

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٨٥ عن الكلبي وساق له قصة عن ابن عمر. وإسنادها ضعيف في إسنادها العلاء بن عمرو: قال ابن حبان في المجروحين ١٨٥/٢: شيخ يروي عن أبي إسحاق الفزاري العجائب. وذكر ابن حبان هذا الحديث من عجائبه.

(٢) أخرجه البخاري ٣٦٧٣ - ومسلم ٢٥٤١ - ٢٥٤٠ وأبو داود ٤٦٥٨ والترمذي ٣٨٦١ والنسائي ٢٠٣ وابن ماجه ١٦١ وأحمد ٥٤/٣ - ٥٥ والطيالسي ٢١٨٣ وابن حبان ٧٢٥٥ والبغوي ٣٨٥٩ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي قال: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدّ أحدكم ولا نصيفه».

(٣) هو المتقدم.

(٤) أخرجه البخاري ٤٦٧ ومختصراً ٣٦٥٦ - ٣٦٥٧ - ٦٧٣٨ والنسائي في «فضائل الصحابة» (١) والطبراني ١١٩٣٨ وأحمد في «المسند» ٢٧٠/١ وفي «فضائل الصحابة» ٦٧ وابن حبان ٦٨٦٠ وابن سعد ٢٢٧/٢ - ٢٢٨ والطبراني ١١٩٣٨ - ١١٩٧٤ كلهم من حديث ابن عباس.

أشرف به على الهلاك ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قرضًا حسنًا﴾ أي من ذا الذي ينفق ماله في سبيله رجاء أن يعوضه فإنه كمن يقرضه، وحسن الإنفاق بالإخلاص فيه، وتحري أكرم المال، وأفضل الجهات له ﴿فَيضوفهُ لَمْ﴾ أي يعطي أجره أضعافاً ﴿ولَهُ أَجرٌ كَرِيمٌ﴾ أي، وذلك الأجر المضموم إليه الإضعاف كريم في نفسه ينبغي أن يتوخى، وإن لم يضاعف فكيف، وقد يضاعف أضعافاً، وقرأ عاصم فيضاعفه بالنصب على جواب الاستفهام باعتبار المعنى فكأنه قال: أيقرض الله أحد فيضاعفه له، وقرأ ابن كثير فيضعفه مرفوعاً وابن عامر،

اتصف بذلك، وكونه أكمل أفراده يكفي لنزولها فيه، والخطاب في قوله: لا تسبوا ليس للحاضرين، ولا للموجودين في عصره ﷺ بل لكل من يصلح للخطاب كما في قوله: ﴿ولو ترى إذ وقفوا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٧] الآية والمقام، لا يتحمل أكثر من هذا، وسيأتي فيه كلام في قوله: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ [سورة الليل، الآية: ١٧]. قوله: (من ذا الذي الخ) ليس الاستفهام على حقيقته بل هو للحث عليه، والمعنى أن من ينفق ماله فيما يرضى الله رجاء لما عنده من الفضل، والثواب رابع في عاقبته مصيب فيما قصده، وقوله: فإنه كمن يقرضه الخ تعليل لما قبله مع الإشارة إلى أن القرض مجاز عن حسن إنفاقه مخلصاً في أفضل جهات الإنفاق، وذلك إما بالتجوز في الفعل فيكون استعارة تبعية تصريحية أو في مجموع الجملة فيكون استعارة تمثيلية، كما مر في سورة البقرة، ولكونها أبلغ اختارها في الكشف، وأما كون كلام الزمخشري هنا غير نص فيها فأمر سهل، والباء في قوله: بالإخلاص للملابسة، والمصاحبة وتحري معطوف عليه. قوله: (يعطي أجره أضعافاً) له كما مر في البقرة وقوله: أضعافاً إما منصوب بيضاعفه، أو حال من أجره، وأما كونه مفعولاً ثانياً ليعطي فريك لأنه يقتضي أن الأجر نفسه معطى، والتجوز غير مقصود فيه وما بعده لا يباه كما توهم. قوله: (وذلك الأجر المضموم إليه الأضعاف الخ) إشارة إلى أن الأجر كما زاد كنه زاد كيفه، وجملة له أجر كريم حالية لا معطوفة على قوله: فيضاعفه، ولو عطف فالمغايرة ثابتة بين الضعف، والأجر نفسه كما في الكشف، وكريم بمعنى محمود مرضي كما مر، وقوله: كريم في نفسه يعني ليس أجر هنا مغايراً لما مر بل معناه أنه هو في نفسه كريم فجعل من باب التجريد كقوله: أو يموت كريم فتدبر. قوله: (على جواب الاستفهام باعتبار المعنى الخ) إشارة إلى ما قاله أبو عليّ الفارسيّ أن السؤال لم يقع عن القرض، وإنما وقع عن فاعله وإنما ينصب في جواب الفعل المستفهم عنه لكن من قرأ به حمله على المعنى قيل وهو ممنوع لأنه ينصب بعد الفاء في جواب الاستفهام بالأسماء، وإن لم يتقدم فعل نحو: أين بيتك فأزورك ومن يدعوني فأستجيب له، وهذا ناشئ من عدم الوقوف على مرادهم، والمسألة مبسطة في شرح التسهيل فإنه نقل فيه من غير خلاف أنه يشترط فيه أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو لم ضربت زيداً فيجازيك لأنّ الضرب قد وقع فلا يمكن سبق مصدر مستقبل منه قالوا، ومن أمثلة ما لا يتضمن الوقوع هذه الآية، ونحو من يدعوني فأستجيب له فإنّ المسؤول عنه بحسب اللفظ، وإن كان

ويعقوب يضعفه منصوباً ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ ظرف لقلوه، وله أو فيضاعفه، أو مقدر بذكر ﴿يَسَعَى نُورُهُمْ﴾ ما يوجب نجاتهم، وهدايتهم إلى الجنة ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ لأن السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من هاتين الجهتين ﴿بَشْرِكُمْ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ﴾ أي يقول لهم من يتلقاهم من الملائكة بشراكم أي المبشر به جنات، أو بشراكم دخول جنات ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ الإشارة إلى ما تقدم من النور، والبشرى بالجنات المخدلة ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ﴾ بدل من يوم ترى ﴿لَلَّذِينَ آمَنُوا أَظْهُرْنَا﴾

هو الفاعل لكنه في المعنى إنما هو الفعل إذ ليس المراد أن الفعل قد وقع السؤال عن تعيين فاعله كقولك من جاءك اليوم إذا علمت أنه جاءه جاء لم تعرفه بعينه، وإنما أورد على هذا الأسلوب للمبالغة في الطلب حتى كان الفعل لكثرة دواعيه قد وقع وإنما يسأل عن فاعله ليجازي اه ما في شرح التسهيل فلذا ذهب الأكثر إلى رفعه على القياس نظراً لظاهره المتضمن للوقوع، ومن نصبه نظر إلى المعنى، وأن السؤال عن الفعل إنما عدل عنه لما ذكره فما ذكر من الرد خطأ ناشئ من عدم الوقوف على مرادهم، والعجب إنما هو من المعرب لا ممن تبعه فتدبر. قوله: (ظرف لقلوه وله) يعني أنه متعلق به، والعامل الجار والمجرور أو متعلقه، وقوله: ما يوجب فتدبر. قوله: (ظرف لقلوه وله) يعني أنه متعلق به، والعامل الجار والمجرور أو متعلقه، وقوله: ما يوجب نجاتهم، وهدايتهم بالنصب عطفاً على نجاتهم لا بالرفع عطفاً على ما يوجب، وإن صح أيضاً إلا أن الأول أولى لمن عنده نور، وإن كان كلام الإمام يقتضي خلافه فإن الاقتداء به هنا غير لازم، وكلامه مجمل محتاج إلى التنوير فالظاهر أنه لا يعني أن المراد بالنور نور معنوي على أن نجاتهم منصوبة، والضمير المستتر عائد على ما بل نور حسي خصت به تلك الجهات لأن منها أخذت صحف الأعمال فجعل الله معها نوراً يعرف به أنهم من أصحاب اليمين، ونجاتهم فاعل يوجب، ومفعوله ضمير محذوف يعود على ما، والمعنى نور توجهه نجاتهم، وهدايتهم لأن الله جعله علامة لذلك، وليس المراد به صحائف أعمالهم كما توهم، وفي التفسير الكبير المراد به النور الحسي كما نقل عن ابن مسعود، وغيره وقيل المراد ما يكون سبباً للنجاة، وقيل المراد به الهداية إلى الجنة اه، وليس في كلام المصنف تخليط، وجمع بين القولين. قوله: (لأن السعداء النخ) بيان لوجه اختصاصهما بالنور لا أن المراد بالنور صحائف الأعمال كما توهم، وقوله: يقول لهم من يتلقاهم النخ يعني أنه بتقدير القول، والمقدر إما معطوف على ما قبله أو حال أي، ويقول النخ أو مقولاً لهم. قوله: (أي المبشر به النخ) أول التبشير ليصح الحمل، وما بعده من تقدير المضاف لا يغني عن التأويل المذكور لأن التبشير ليس عين الدخول فلا فرق إلا أن المبشر به على الأول عين، وعلى هذا معنى، وقد قيل البشارة لا تكون بالأعيان، وفيه نظر. قوله: (الإشارة إلى ما تقدم النخ) هذا على أنه من كلام الله لا من كلام الملائكة المتلقاة لهم، وكذا إن كان من كلامهم، ولا يلزم على هذا كون الإشارة للجنات بتأويل ما ذكر أو لكونها نوراً كما قيل. قوله: (انتظرونا النخ) كان طلب

انتظرونا فإنهم يسرع بهم إلى الجنة كالبرق الخاطف، أو انظروا إلينا فإنهم إذا نظروا إليهم استقبلوهم بوجوههم فيستضيئون بنور بين أيديهم، وقرأ حمزة أنظرونا على أن اتأدهم ليلحقوا بهم إمهال لهم ﴿تَقْبَسُ مِنْ نُورِكُمْ﴾ نصب منه ﴿قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ﴾ إلى الدنيا ﴿فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ بتحصيل المعارف الإلهية، والأخلاق الفاضلة فإنه يتولد منها أو إلى الموقف فإنه من ثمة يقبس أو إلى حيث شتمت فاطلبوا نوراً آخر فإنه لا سبيل لكم إلى هذا أو هو تهكم بهم، وتخيب من المؤمنين أو الملائكة ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمْ﴾ بين المؤمنين، والمنافقين ﴿سُورٍ﴾ بحائط ﴿لَمْ يَأْتِ﴾ يدخل فيه المؤمنون ﴿بِاطْنِ السُّورِ﴾ بطن السور أو الباب ﴿فِيهِ الرَّحْمَةُ﴾ لأنه يلي الجنة ﴿وَوَلَّيْتُهُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ الْعَذَابَ﴾ من جهته لأنه يلي النار ﴿يَتَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ يريدون موافقتهم في الظاهر ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ بالنفاق ﴿وَتَرَضَّيْتُمْ﴾ بالمؤمنين الدوائر ﴿وَأَزَيْتُمْ﴾ وشككتهم في الدين ﴿وَعَزَّيْتُمْ الْأُمَانِيَّ﴾ كامتداد العمر ﴿حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ وهو الموت ﴿وَعَزَّيْتُمْ بِاللَّهِ الْعِزُّورِ﴾ الشيطان أو الدنيا ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤَخِّدُكُمْ فِيهِ﴾ فداء، وقرأ ابن عامر ويعقوب بالتاء ﴿وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ظاهراً وباطناً ﴿وَمَا أَنْتُمْ إِلَّا نَارٌ هِيَ مَوْلَانَكُمْ﴾ هي

الانتظار منهم لرجاء شفاعتهم لهم أو دخولهم الجنة معهم لأنه قبل تبين حالهم، وقوله: أو انظروا إلينا فهو على الحذف، والإيصال لأن النظر بمعنى مجرد الرؤية يتعدى بإلى فإن أريد التأمل تعدى بفي، وقوله: فإنهم تعليل ليقول فيهما، وقوله: فيستضيئون الخ صريح في أن النور حسي فيؤيد ما ذهبنا إليه، وقوله: أنظرونا بفتح الهمزة، وكسر الظاء من الإنظار وهو التمهيل، والاتناد من التؤدة بمعناه أيضاً ولذا فسره به المصنف وضمير يستضيئون للمنافقين والمنافقات على التغليب، وما عدها للمؤمنين والمؤمنات تغليبا أيضاً. قوله: (على أن اتأدهم الخ) يعني أن اتناد المؤمنين، وتمهلهم ليلحق المنافقون بالمؤمنين إذا تمهلوا أو اتأدوا رجاء لما مرّ كأنه إمهال للمنافقين فوضع أنظرونا الذي هو بمعنى المهلة، وإنظار الدائن المديون موضع اتناد الرفيق في مشيه، وتوقفه ليلحقه رفيقه على سبيل الاستعارة بعد تشبيه الحالة بالحالة مبالغة في العجز وإظهار الافتقار. قوله: (نصب منه) هو محصل المعنى، وأصله أخذ قبس أي جذوة من النار، وقوله: إلى الدنيا لأنها صارت بمضيها كأنها خلفهم، وقوله: بتحصيل الخ متعلق بالتمسوا، والمراد بالنور النور السابق على ما فسرناه به، وقوله: فإنه يتولد منها أي هي السبب فيه قريباً أو بعيداً، ولو قال فإنه منها يتولد بالتقديم المفيد للحصر كان أولى، وقوله: نوراً آخر إشارة إلى أنه غير النور السابق، وليس بمعناه كما في الوجهين قبله، وقوله: أو هو تهكم الخ كذا في النسخ معطوفاً بأو والفرق بينه وبين ما قبله أنه لا يقصد فيه وراء معين كما في الوجوه السابقة، ولو قال وهو تهكم ليكون عائد لجميع الوجوه كان أحسن، وقوله: من المؤمنين أو الملائكة أي التهكم، والتخيب صادر منهم فهم القائلون، وقوله: يدخل فيه المؤمنون فيكون باعتبار ثاني الحال، وبعد الدخول لا حين الضرب كما قيل. قوله: (كامتداد العمر) فإنه من أمانيهم الفارغة، وقوله: هي أولى بكم أي أحق من النجاة، وهو بيان لحاصل المعنى. قوله:

أولى بكم كقول لبيد:

فعدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها  
وحقيقته محراكم أي مكانكم الذي يقال فيه هو أولى بكم كقولك هو مثنة الكرم أي  
مكان قول القائل إنه لكريم أو مكانكم عما قريب من الولي، وهو القرب، أو ناصركم على  
طريقة قوله:

(كقول لبيد) العامري الشاعر المشهور، وهو من قصيدته المشهورة التي هي إحدى المعلقات  
السبع وأولها:

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها

ومنها في تشبيه ناقته بالبقرة الوحشية في نفرتها، وسرعة عدوها:

وتسمعت رز الأنيس فراعها عن ظهر غيب والأنيس سقامها

فعدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها

حتى إذا ينس الرماة فأرسلوا غضفا دواجن قافلاً أعصامها

إلى آخر القصيدة، وقوله: فعدت بالعين المهملة في سرحها من عدا يعد، وإذا أسرع في  
السير، والذي في شروح الكشاف بالمعجمة، وهما متقاربان معنى أي عدت البقرة الوحشية لما  
نفرت لفزعها من الصياد لا تدري أذلك الصائد خلفها أم قدامها فتحسب كلا جانبيها من  
الخلف، والإمام أخرى، وأولى بأن يكون فيه الخوف والفرج موضع المخافة أي كلا  
الموضعين الذي يخاف منه في الجملة أو ما بين القوائم فما بين اليدين فرج وما بين الرجلين  
فرج، وهو بمعنى السعة، والانفراج، وفسره بالقدام، والخلف توسعاً أو بمعنى الجانب  
والطريق فعل بمعنى مفعول لأنه مفروج مكشوف، وضمير أنه راجع لكلا باعتبار لفظه، وخلفها  
وأمامها إما بدل من كلا، وإما خبر مبتدأ محذوف أي هما خلفها، وأمامها وفيه وجوه آخر لا  
تخلو من ضعف، والشاهد في قوله: مولى المخافة فإنه بمعنى مكان أولى، وأخرى بالخوف.  
قوله: (وحقيقته) أي حقيقة مولاكم هنا محراكم بالحاء، والراء المهملتين أي المحل الذي يقال  
فيه إنه أخرى، وأحق بكم من قولهم هو حرّى بكذا أي خلى، وحقيق وجدير به كلها بمعنى،  
وليس المراد أنه اسم مكان من الأولى على حذف الزوائد كما توهم وسترى معناه عن قريب.  
قوله: (كقولك هو مثنة الكرم الخ) يعني أنّ مولاكم اسم مكان لا كغيره من أسماء الأمكنة فإنها  
مكان للحدث بقطع النظر عن صدر عنه وهذا محل للفضل على غيره الذي هو صفته فهو  
ملاحظ فيه معنى أولى لا أنه مشتق منه كما أنّ المثنة مأخوذة من أن التحقيقية، وليست مشتقة  
منه إذ لم يذهب أحد من النحاة إلى الاشتقاق من اسم التفضيل كما لم يقل أحد بالاشتقاق من  
الحرف، ومثنة الكرم وصف له به على طريق الكتابة الرمزية في قولهم الكرم بين برديه كما في  
شروح الكشاف. قوله: (أو مكانكم عما قريب) ما زائدة وعن بمعنى بعد أو للمجاوزة، ولا

## تحية بينهم ضرب وجيع

أو متوليكم يتولاكم كما توليتم موجباتها في الدنيا ﴿وَيَسَّ الْأَمْرَ يَأْنِي﴾ النار ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ ألم يأت وقته يقال: أنى الأمر يأتي أياً، وأنا إذا جاء إناء، وقرئ ألم يئن بكسر الهمزة، وسكون النون من آن يئين بمعنى أنا يأتي، وألما يأن روي أن المؤمنين كانوا مجدبين بمكة فلما هاجروا أصابوا الرزق، والنعمة ففتروا ما كانوا عليه فنزلت ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ أي القرآن، وهو عطف على الذكر عطف أحد الوصفين على الآخر، ويجوز أن يراد بالذكر أن يذكر الله، وقرأ نافع وحفص، ويعقوب نزل بالتخفيف، وقرئ أنزل ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ﴾ عطف على تخشع، وقرأ رويس بالتاء، والمراد النهي عن مماثلة أهل الكتاب فيما حكى عنهم بقوله: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمْ

يخفى أن وضع اسم المكان لاتصاف صاحبه بماخذ اشتقاقه، وهو فيه وهذا ليس كذلك لأن الولي، والقرب صفة الزمان أو صفتهم قبل الدخول فيه فهو من مجاز الجوار أو الكون أو الأول فتأمل فإنه لم يصف من الكدر، ولذا قيل: إنه لو فسر بمكان قربهم من الله على التهكم لم يبعد. قوله: (أو ناصركم الخ) فالمعنى لا ناصر لكم إلا النار كما أنا معنى البيت لا تحية لهم إلا الضرب على التهكم كما فصلناه في سورة البقرة، والمراد نفي الناصر، وقوله: متوليكم أي المتصرفة فيكم كتصرفكم فيما أوجبها، واقتضاها من أمور الدنيا فالتصرف استعارة للإحراق والتعذيب لا مشاكلة لبعدها هنا، وقوله: النار هو المخصوص بالذم المقدر هنا. قوله: (ألم يأت وقته) لأن الأنا الوقت كما في قوله: ﴿غير ناظرين إناء﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٥٣] وأن يئين كحان يحين لفظاً ومعنى، وقوله: ألما بالهمزة ولما النافية الجازمة كلم والفرق بينهما مفصل في النحو، وقوله: ففتروا أي كان فيهم فترة وكسل عما كانوا عليه قبل الهجرة من المجاهدة النفسية، والخشوع فعلى هذا المقصود هنا الحث على العود إلى حالهم الأول، واللام متعلقة بمحذوف للتبيين كما قاله أبو البقاء. قوله: (عطف أحد الوصفين الخ) بناء على أن ذكر الله ككلام الله بمعنى القرآن، وكذا ما نزل من الحق فاتحداً والعطف لجعل تغاير الوصفين كتغاير الذاتين كما في قوله:

## إلى الملك القرم وابن الهمام

وقوله: ويجوز أن يراد بالذكر الخ توجيه آخر لأنه على هذا يظهر تغايرهما حقيقة، وما نزل حينئذ معطوف على ذكر أو على الله، وأنزل مبني للفاعل. قوله: (عطف على تخرج الخ) قرئ بالغيبة جرياً على ما قبله، وبتاء الخطاب على الالتفات، ويحتمل أن يكون منصوباً معطوفاً على تخشع في القراءتين، وأن يكون مجزوماً ولا ناهية، وهو ظاهر على قراءة الخطاب، ويجوز ذلك في الغيبة أيضاً، ويكون انتقالاً إلى نهي أولئك المؤمنين عن تشبههم بمن تقدمهم نحو لا يقم زيد وعلى النفي هو في المعنى نهي أيضاً ورويس مصغر أحد رواة القراءات

الْأَمْدُ فَفَسَتْ قُلُوبَهُمْ ﴿١٧﴾ أي فطال عليهم الزمان لطول أعمارهم، أو آمالهم أو ما بينهم، وبين أنبيائهم ففسدت قلوبهم، وقرئ الأمد، وهو الوقت الأطول ﴿وَكَبِيرٌ مِّنْهُمْ فَسِفُوتَ﴾ خارجون عن دينهم رافضون لما في كتابهم من فرط القسوة ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ تمثيل لأحياء القلوب القاسية بالذكر، والتلاوة أو لإحياء الأموات ترغيباً في الخشوع، وزجراً عن القساوة ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ كي تكمل عقولكم ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَفِّقِينَ﴾ إِنَّ الْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ، وقد قرئ بها، وقرأ ابن كثير، وأبو بكر بتخفيف الصاد أي الذين صدقوا الله ورسوله ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ عطف على معنى الفعل في

المتواترة. قوله: (فطال الخ) لو قدمه استغنى عن إعادة قوله: ففسدت قلوبهم، وما بينهم وبين أنبيائهم لبعده العهد بهم، وقرئ الأمد أي بتشديد الدال، وهو رواية عن ابن كثير وقوله: من فرط القسوة كأنه يؤخذ من كون الجملة حالية فتأمل. قوله: (تمثيل لإحياء القلوب الخ) أي استعارة تمثيلية ذكرت استطراداً لإرشادهم إلى إزالة ما يقسي قلوبهم بالإنجاء إلى الله الذي أحيا موات الجمادات بالنبات فإنه هو القادر على إحياء تلك القلوب الميتة بذكره، وتلاوة كلامه فالمستعار له ما يمن به من الخشوع وزوال القسوة، وعلى الوجه الثاني المستعار له إحياء الأموات، والمقصود منه الترغيب في الخشوع بذكر الإمامة، والإحياء، والزجر لأنه إذا أحيا الموتى فكيف لا يرد قلوبكم إلى حالها الأولى فهما على الوجه الثاني، وقيل: إنه لف ونشر مرتب فالترغيب ناظر لإحياء القلوب القاسية، والزجر لإحياء الأموات، ولا بعد فيه أيضاً. قوله: (كي تكمل عقولكم) إفادة لعل التعليل مر في البقرة، وفسر العقل بكماله لثبوت أصله، وفيه إيماء إلى أنه بمنزلة العدم قبله، وقوله: إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ الخ خفف صادهما ابن كثير وأبو عمرو، وثقلها باقي السبعة فعلى الأول هو من التصديق أي صدقوا الرسول فيما جاء به كقوله: ﴿وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ﴾ وصدق به، وعلى الثاني من الصدقة، وهو أنسب بقوله: أقرضوا، وقد قيل: الأول أرجح لأن الإقراض يعني عنه. قوله: (عطف على معنى الفعل الخ) يعني أنه معطوف على اسم الفاعل لأنه صلة لآل حال محل الفعل فهو في معناه كأنه قيل: الذين صدقوا وأقرضوا، وهذا مختار الزمخشري تبعاً لأبي عليّ الفارسي وغيره، وقد ردّ بأنه يلزمه الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي، وهو المصدقات المعطوف على المصدقين قبل تمام الصلة ولا يجوز عطفه على المصدقات لتغاير الضمائر تذكيراً وتأنياً، وفيه نظر وأجيب عنه بوجوه منها أنه محمول على المعنى إذ هو في معنى الناس الذين تصدقوا، وتصدقن وأقرضوا فهو معنى معطوف على الصلة من غير فاصل، ولا يخفى أنه لا محصل له إلا إذا قيل إِنَّ أَلِ الثَّانِيَةِ زَائِدَةٌ لِثَلَا يَعْطَفُ عَلَى صُورَةِ جِزْءِ الْكَلِمَةِ وَفِيهِ بَعْدُ، ومنها أَنَّ الْمَصَدِّقَاتِ مَنْصُوبٌ بِمَقْدَرٍ، وهو مع معموله معترض فلا يضر الفصل به، والمصدقين شامل للمصدقات تغليبا ثم خصصن بالذكر حثالهنّ على الصدقة كما ورد في الحديث: «يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل

المحلى باللام لأن معناه الذين اصدقوا أو صدقوا، وهو على الأول للدلالة على أن المع تبر هو التصدق المقرون بالإخلاص ﴿يُضَعَّفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ معناه، والقراءة في يضاعف ما مَرَّ غير أنه لم يجزم لأنه خير أن، وهو مسند إلى لهم أو إلى ضمير المصدر ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّٰدِقُونَ وَالشَّٰهِدَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أي أولئك عند الله بمنزلة الصديقين، والشهداء أو هم المبالغون في الصدق فإنهم آمنوا، وصدقوا جميع أخبار الله، ورسله، والقائمون بالشهادة لله، ولهم أو على الأمم يوم القيامة وقيل، والشهداء عند ربهم مبتدأ، وخبر والمراد به الأنبياء من قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَٰهِدٍ﴾ [سورة النساء، الآية: ٤١] أو الذين استشهدوا في سبيل الله ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ مثل أجر الصديقين

النار<sup>(١)</sup> وقيل عليه إنه تخريج للكلام المعجز على خلاف الظاهر، ومنها أنه معطوف على مجموع صلة المصدقين، والمصدقات لجعلهما بمنزلة شيء واحد قصد العطف عليه ولا يخفى بعده، ونبو المقام عنه، والقول بأن أقرضوا معترض بين اسم إن، وخبرها أظهر، وأسهل. قوله: (لأن معناه الذين اصدقوا أو صدقوا) على القراءتين كما مر، وهو أقرب إلى الجواب الأول وقوله، وهو على الأول أي على التصدق ذكره بعده مع أن المراد بالإقراض التصدق أيضاً لما فيه من إفادة أن المع تبر الإخلاص المستفاد من قوله: قرضاً حسناً فإن حسنه بكونه من أطيب ماله خالصاً لوجهه. قوله: (معناه الخ) ما مر راجع للمعنى والقراءة، وهو إشارة إلى ما في هذه السورة، وما في سورة الفرقان ولذا قال غير أنه لم يجزم أي كما جزم ثمة ولو حذفه كان أولى إذ لا مقتضى للجزم هنا، وقوله: إلى ضمير المصدر أي القرض أو التصدق كما صرح به المعرب، وليس المراد ضمير هذا الفعل المجهول فإنه صرح به الجاثية في قوله: ليجزي قوماً بأنه ضعيف فمن توهم أنه المراد هنا، وأنه معارض لما مر، ثم وفق بينهما فقد وهم كما لا يخفى، والذي أوقعه فيه تفسير بعضهم له بتضاعف الأقرض فتأمل. قوله: (أولئك عند الله) أي في حكمه وعلمه، وقوله: بمنزلة الصديقين فهو تشبيه بليغ، وعند ربهم ليس متعلقاً بالشهداء على هذا وقوله: أو هم المبالغون فهو على ظاهره، وقوله: فإنهم الخ بيان لوجه المبالغة فيه، وقوله: والقائمون بالشهادة تفسير للشهداء على الوجه الثاني، وضمير لهم للرسول، وقوله: يوم القيامة تفسير لقوله: عند الله على هذا الوجه، وإشارة إلى تعلقه بالشهداء على هذا، وقوله: الذين استشهدوا معطوف على الأنبياء، ولما أبقاه في الأول على ظاهره لزم أنه تشبيه بليغ إذ ليس بمجرد الإيمان ينال درجة الصديقين، والشهداء، ولذا أوله على الثاني فافهم فإن بعضهم لم يقف على مراده فقال ما قال، وفيه الجمع بين معنيي المشترك على الأخير. قوله: (مثل أجر الصديقين الخ) هذا على الوجه الأول، وأن ما قبله من التشبيه البليغ،

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٣٠٤ - ١٤٦٢ - ١٩٥١ - ٢٦٥٨ - ٨٠ - ٨٨٩ والنسائي ٣/ ١٨٧

وابن ماجه ١٢٨٨ والبغوي ١٩ والبيهقي ٤/ ٢٣٥ - ٢٣٦ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري المطول.

والشهداء، ومثل نورهم ولكن من غير تضعيف ليحصل التفاوت أو الأجر، والنور الموعودان لهم ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ فيه دليل على أن الخلود في النار مخصوص بالكفار من حيث إن التركيب يشعر بالاختصاص، والصحبة تدل على الملازمة عرفاً ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ وَزِينَتُهُمْ وَقَفَاخِرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ لما ذكر حال الفريقين في الآخرة حقر أمور الدنيا أعني ما لا يتوصل به، إلى الفوز الآجل بأن بين أنها أمور خيالية قليلة النفع سريعة الزوال لأنها لعب يتعب الناس فيه أنفسهم جداً إتعاب الصبيان في الملاعب من غير فائدة، وهو ويلهون به أنفسهم عما يهمهم وزينة كالملابس الحسنة، والمراكب البهية والمنازل الرفيعة، وتفاخر بالأنساب أو تكاثر بالعدد، والعدد، ثم قرر ذلك بقوله: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَسْفَلَ الْكَفَّارِ بَنَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا﴾، وهو تمثيل لها في سرعة تقضيها، وقلة جدواها بحال نبات أنبته الغيث

وقوله: ولكن من غير تضعيف الخ. دفع لما يقال إنه كيف يتوهم ما ذكر مع التفاوت الكثير بأن المراد مساواة أجر هؤلاء مع أضعافه لأجر أولئك بدون الأضعاف فيندفع المحذور كما أشار إليه بقوله: ليحصل التفاوت، وقوله: أو الأجر الخ فالضامات كلها للذين آمنوا، وعلى ما قبله الضميران هنا للشهداء والصدّيقين، وما قبلهما للذين آمنوا وإذا لم يكن في تفكيك الضامات لبس جاز، وفيه نظر وإنما أوله بأن المراد به الموعودان ليفيد الأخبار إذ بعد الإضافة لا فائدة في قوله لهم، ونظيره ما في قوله: ومن خواصه الإسناد إليه. قوله: (فيه دليل الخ) لا حاجة إلى الاستدلال بهذا مع صريح آيات كثيرة فيما ذكره، ووجه إشعار التركيب بالاختصاص على ما مرّ في أولئك على هدى من ربهم مع ما في اسم الإشارة المتوسط مع تعريف الطرفين، وأن استحقاقهم لذلك بما تميزوا به من الكفر والكذب الذي صار بمنزلة المحسوس فيهم، وقوله: والصحبة الخ يشير إلى أنّ معنى الخلود مستفاد من الصحبة العرفية، وقد عرفت أنه لا حاجة إليه. قوله: (حقر أمور الدنيا) ليس المراد أنّ فيه مضافاً قبل الحياة الدنيا بل إنّ الحياة الدنيا عبارة عما فيها من الأمور، وقوله: أعني وفي نسخة، وهي والمراد به تخصيص المحقر منها فإن ما يوصل منها للنور المذكور لا يخفى ودخل فيه المباح، وقوله: بأن متعلق بحقر، وقوله: أمور خيالية الخ من قوله لهو، ولعب فإن مثله مما يتلهى به، وتشتغل بمثله الصبيان كذلك وقوله، ثم قرّر عطف على قوله حقر الخ والعدد بفتح العين الكثرة، والعدد بضمها جمع عدّة، وهو ما يعدّ ويدخر ونحوه. قوله: (وهو تمثيل الخ) أي قوله: كمثل الخ تمثيل للحياة الدنيا، وقوله: في سرعة تقضيها السرعة مأخوذة من تشبيه جميع ما فيها من السنين الكثيرة بمدة نبت غيث واحد فإنه في أقل من سنة فلا وجه لما قيل الأولى طرح السرعة فإن ثم لا تناسبه. قوله: (أعجب به الحراث) جمع حارث ككافر، وكفار وهو تفسير للكفار بالحراث لأنه يقال للحارث كافر بمعنى سائر لستره ما بذره في الأرض، وإنما فسره به لأن التخصيص بالكفار لا وجه له

فاستوى أعجب به الحراث أو الكافرون بالله لأنهم أشد إعجاباً بزيينة الدنيا، ولأن المؤمن إذا رأى معجباً انتقل فكره إلى قدرة صانعه فأعجب بها، والكافر لا يتخطى فكره عما أحس به فيستغرق فيه إعجاباً ثم هاج أي يبس بعاهة فاصفر، ثم صار حطاماً، ثم عظم أمور الآخرة الأبدية بقوله: ﴿وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ تنفيراً عن الانهماك في الدنيا، وحثاً على ما يوجب كرامة العقبي، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ﴾ أي لمن أقبل عليها، ولم يطلب بها الآخرة ﴿سَابِقُوا﴾ سارعوا مسارعة المسابقين في المضمار ﴿إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ إلى موجباتها ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ أي عرضها كعرضيهما، وإذا كان العرض كذلك فما ظنك بالطول، وقيل: المراد به البسطة كقوله: ﴿فَدُو دَعَاءِ عَرِيضٍ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٥١] ﴿أَعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ

بحسب الظاهر. قوله: (أو الكافرون الخ) بإبقاء الكفار على ظاهره وتخصيصهم بالإعجاب لأنهم لقصور نظرهم على هذه الدار يعجبهم ما فيها، ولا ينظرون لغيرها، والمؤمن لا ينظر إليه لعلمه بفنائها فإذا نظر إليه أعجب بقدرة موجدته، ولذا قال أبو نواس في النرجس:

عيون من لجين شاهدات بأن الله ليس له شريك

والفرق بين الوجهين أن في الأوّل إثبات الإعجاب للمؤمن بخلاف الثاني، وليس المراد بالمؤمن الكامل حتى تختل المقابلة إذ المراد أنه من شأنه ذلك، وإن غفل بعضهم عنه أحياناً فتأمل، والحطام ما يبس وتكسر وتفسير هاج يبس فيه تسمح، وكذا قول الراغب: إنه بمعنى اصفر فإن حقيقته أنه يتحرك إلى أقصى ما يتأتى له وقوله، ثم عظم معطوف على قوله: حقر أولاً. قوله: (تنفيراً عن الانهماك الخ) كان ينبغي تأخيره إلى قوله ثم أكد الخ عن قوله: ﴿ومغفرة من الله ورضوان﴾ فإن المفيد للحث، والتأكيد إنما هو قوله: ﴿وما الحياة الدنيا﴾ الخ حتى قيل: إنه من الناسخ وقد يقال: إن ما ذكره يعلم مما ذكر دلالة والتزاماً وما بعده مؤكداً لمنطوقه ومفهومه فتدبر ثم إنه قابل العذاب والشدة بالمغفرة والرضوان أو قابل العذاب الشديد بشيئين إشارة إلى غلبة الرحمة وأنه من باب لن يغلب عسر يسرين. قوله: (لمن أقبل الخ) تفسير لمجموعه أو الإقبال تفسير للمتاع، وعدم طلب الآخرة بها للغرور، والمضمار موضع طراد الخيل، وهو المراد وقد يطلق على غايته وأصله مكان تضرع فيه الخيل، وقوله: مسارعة المسابقين إشارة إلى أنه استعارة، ويجوز أن يكون مجازاً مرسلأ مستعملاً في لازم معناه، وإنما لزم ذلك لأن اللازم أن يبادر من يعمل ما يدخله الجنة لا أن يعمل أو يدخلها سابقاً على آخر، وقوله: موجباتها بناء على وعد من لا يخلف الميعاد، وإلا فلا إيجاب عندنا كما سيصرح به. قوله: (عرضها كعرضيهما) أي لو ألصق أحدهما بالآخر، وقوله: وإذا كان العرض الخ يعني أن العرض أقصر الامتدادين فإذا كان موصوفاً بالسعة دل على سعة الطول بالطريق الأولى فالإقتصار عليه أبلغ من ذكر الطول معه، وقوله: وقيل المراد به البسطة أي السعة، والامتداد، ولذا وصف به الدعاء، ونحوه مما ليس من ذوي الأبعاد، وأما تفسيرها بالطول فغير صحيح هنا.

وَرُسُلِهِمْ ﴿ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ مَخْلُوقَةٌ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ وَحْدَهُ كَافٍ فِي اسْتِحْقَاقِهَا ﴾ ذَلِكَ فَضَّلَ اللَّهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴿ ذَلِكَ الْمَوْعُودُ يَتَفَضَّلُ بِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ غَيْرِ إِجْبَابٍ ﴾ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿ فَلَا يَبْعُدُ مِنْهُ التَّفَضُّلُ بِذَلِكَ، وَإِنْ عَظُمَ قَدْرُهُ ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ كَجَدْبٍ، وَعَاهَةِ ﴿ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ كَمَرَضٍ، وَأَقْفَةٍ ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ إِلَّا مَكْتُوبَةٌ فِي اللُّوحِ مَثْبُوتَةٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ﴾. نَخْلَقُهَا، وَالضَّمِيرُ لِلْمُصِيبَةِ أَوْ لِلأَرْضِ أَوْ لِلأَنْفُسِ ﴿ إِنَّ ذَلِكَ ﴾ إِنْ ثَبِتَ فِي كِتَابٍ ﴿ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ لِاسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى فِيهِ عَنِ الْعِدَّةِ وَالْمَدَّةِ ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ أَي أُثْبِتَ، وَكُتِبَ لِثَلَاثَةِ تَحْزِنُوا ﴿ عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ مِنْ نَعْمِ الدُّنْيَا ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَانَكُمْ ﴾ بِمَا أَعْطَاكُمْ اللَّهُ مِنْهَا فَإِنَّ مِنْ عِلْمِ أَنَّ الْكُلَّ مَقْدَرٌ هُنَا عَلَيْهِ الأَمْرُ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِمَا آتَاكُمْ مِنَ الْإِيمَانِ لِيَعَادِلَ مَا فَاتَكُمْ، وَعَلَى الأَوَّلِ فِيهِ إِشْتِعَارُ بِأَنَّ فَوَاتِهَا يَلْحَقُهَا إِذَا خَلِيَتْ، وَطَبَاعُهَا، وَأَمَّا حُصُولُهَا، وَبِقَاوُضِهَا فَلَا بَدَّ لَهَا مِنْ سَبَبٍ

قوله: (فيه دليل على أن الجنة مخلوقة) أي موجودة الآن لقوله: أعدت بصيغة الماضي، والتأويل خلاف الظاهرة، وقد صرح بخلافه في الأحاديث الصحيحة، وقوله: وأن الإيمان الخ لجعلها معذة للمؤمنين من غير ذكر عمل، وهو رد على المعتزلة والخوارج، وإدخال العمل في الإيمان المعدى بالباء غير مسلم، وقوله: في استحقاقها بضمير المؤنث للجنة كما هو في النسخ المعروفة فمن قال إنه مذكر، وتكلف لتأويله بأنه راجع للمؤمن المفهوم مما قبله أو للجنة بتأويل ما ذكر، ونحوه أتى بما أغنى الله عنه. قوله: (ذلك الموعود) من الجنة وإعدادها للمؤمنين وغيره مما فهم مما قبله، وليس الإشارة للجنة كما توهم حتى يقال حق التأويل ما وعد لأنها موعودة لا موعود أو يقال التذكير باعتبار الخبر، وقوله: من غير إيجاب من جعله فضلاً، وهو رد على من يوجب على الله ثواب المطيع كما تقرر في الأصول، وقوله: فلا يبعد إشارة إلى أنه تذييل لإثبات ما ذيل به، وقوله: عاهة هي ما يصيب الزرع ونحوه، والآفة ما يعرض من المؤلم غير الأمراض كالجرح، والكسر وبه تصح المقابلة. قوله: (والضمير للمصيبة الخ) هذا هو الظاهر، وكونها للجميع، وأولم الخلو تكلف ما لا داعي له، وقوله: إن ثبته فالإشارة إلى المصدر المفهوم من متعلق الظرف، وقوله: أثبت وكتب لكيلا الخ قيل: لو قال أخبر، وأعلم كان أولى وأنسب بقوله: فإن من علم الخ لأن تهوينه من الإعلام لا من الكتابة ولا يخفى أنه غني عن اللوح وما فيه عالم بكل ما كان، وما يكون فالإثبات فيه إنما هو لإعلام الملائكة، والرسول بجفاف قلم القضاء فذكره كناية عنه، وهو المراد لا الاكتفاء بالسبب المفضي إلى الإعلام فتأمل. قوله: (فإن من علم أن الكل مقدر الخ) كون الكل مقدرًا لأنه لا قائل بالفرق فلا يرد أن المذكور هنا المصائب دون النعم، وغيرها فكيف يعلم منه الكل، وليس في النظم اكتفاء كما توهم، وقوله: ليعادل ما فاتكم في إسنادهما لشيء واحد، وكون الفاعل فيهما متحدًا راجعًا للنعم، والعائد مرفوع فيهما بخلاف القراءة الأخرى كما لا يخفى. قوله: (وعلى الأول) أي القراءة الأولى ترك فيها التعادل للنكتة المذكورة، وهو أن الفوات، والعدم

يوجدنها، وبيقيها، والمراد به نفي الأسى المانع عن التسليم لأمر الله، والفرح الموجب للبطر، والاختيال ولذلك عقبه بقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ إذ قل من يثبت نفسه في حالي الضراء والسرءاء ﴿الَّذِينَ يَخْلُوتُ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُغْضِ﴾ بدل من كل مختال فإن المختال بالمال يضمن به غالباً أو مبتدأ خبره محذوف مدلول عليه بقوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْكَافِرُ﴾ لأن معناه، ومن يعرض عن الإنفاق فإن الله غني عنه، وعن إنفاقه محمود في ذاته لا يضره الإعراض عن شكره، ولا ينتفع بالتقرب إليه بشيء من نعمه، وفيه تهديد وإشعار بأن الأمر بالإنفاق لمصلحة المنفق، وقرأ نافع، وابن عامر فإن الله الغني ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ أي الملائكة إلى الأنبياء أو الأنبياء إلى الأمم ﴿بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بالحجج، والمعجزات ﴿وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ ليبين الحق، ويميز صواب العمل ﴿وَالْمِيزَانَ﴾ لتسوي

ذاتي لها فلو خليت ونفسها لم تبق وأما إيتاؤها بالإيجاد والبقاء فهو لاستنادها إليه تعالى كما مر تحقيقه في قوله: كل شيء هالك الخ وهذا لا ينافي الإمكان لأنها لو كان مقضي الغدم ذاتياً لها كانت ممتعة فالمراد أنها ممكنة فلا بد لوجودها من سبب، وعدم السبب سبب للعدم والمراد من تخليتها، وطباعها عدم سبب وجودها فتدبر. قوله: (والمراد به نفي الأسى) والحزن الذي يتضمن الجزع، وعدم التسليم لأمر الله، وأما الحزن الطبيعي فلا يضر كما أن الفرح، والسرور بما أنعم الله به من غير بطر كذلك، وقوله: ولذلك أي لكون المراد ما ذكر لا مطلقاً وقوله: إذ قل الخ أي لا يسلم من الفرح والحزن أحد ولذا ورد في الحديث: «إِنَّ الْعَيْنَ لَتُدْمَعُ»<sup>(١)</sup> لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ. قوله: (بدل من كل مختال) أي بدل كل من كل، وقوله: فإن المختال الخ بيان لوجه كونه بدل كل من كل مع تغيرهما ظاهراً، وقوله: خبره محذوف تقديره يعرضون عن الإنفاق فيما الله غني عنه وقيل: إنه خبر مبتدأ مقدر، ولا يصح كونه نعتاً لمختال كما قيل، وقوله: عنه وعن إنفاقه بيان لمتعلقه المقدر وقوله: محمود في ذاته بيان لأنه تعالى غني عنه، وعن شكره وتقديره له، وقوله: وفيه تهديد أي لمن تولى، وقوله: لمصلحة المنفق لا لما يعود عليه تعالى فإنه الغني المطلق، وقوله: فإن الله الغني أي بدون هو كما وقع في بعض النسخ بغير هو. قوله: (بالحجج والمعجزات) راجع إلى كل من تفسيري الرسل، ولذا ذكرهما في الكشاف مع اقتضاره على الأول لأن رسل الملائكة ترسل بالمعجزات كإرسالها بالقرآن لنبينا ﷺ، ولغيره أيضاً للأخبار بأن له معجزة كذا فلا اعتراض على الزمخشري، وقيل: إن فسر الرسل بالملائكة يفسر البيئات بالحجج، وإن فسر بالأنبياء يفسر البيئات بكل منهما أو بما يعمهما فتأمل. قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ إن كان مرجع الضمير الرسل بمعنى الملائكة فلا إشكال فيه إلا أنه كان ينبغي الاقتصار عليه كما في الكشاف إذ على الثاني يحتاج إلى تأويل بتقدير متعلق لقوله معهم أو جعله حالاً من الكتاب، والحال حينئذ مقدر أو لاتصاله

به الحقوق، ويقام به العدل كما قال تعالى ﴿لِيُقْرَمَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ وإنزاله إنزال أسبابه، والأمر بإعداده وقيل أنزل الميزان إلى نوح عليه السلام، ويجوز أن يراد به العدل لتقام به السياسة، وتدفع به الأعداء كما قال ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ فَإِنَّ آيَاتِ الْحُرُوبِ

به جعلت مقارنة تسمحاً، ولا يخلو من تكلف فما في الكشاف أولى، وقوله: ليبين الخ قيل إنه إشارة إلى جمعه لتكميل القوتين النظرية، والعملية، والظاهر أنه لبيان المناسبة بينه، وبين الميزان المحسنة لعطفه عليه كما أشار إليه بقوله: لتسوي به الحقوق، وقوله: يقام به العدل تفسير لقوله: ﴿يُقَوْمُ النَّاسَ بِالْقِسْطِ﴾ وفيه إشارة إلى أن الباء للتعدية فلا حاجة لأخذها من خارج الكلام. قوله: (وإنزاله إنزال أسبابه) ولو بعيدة وهو جواب عن أن الميزان لم ينزل من السماء بأن أسبابه كالمطرقة، ونحوها على قول منها أو المطر المنبت للكتان والقطن، والخشب الذي هو مادته، وأمر الناس باتخاذها مع تعليم كيفيته منها وهذا على تسليم أنه لم ينزل حقيقة، وقوله: وقيل الخ منع له مع سنده وقوله: يراد به العدل الخ جواب آخر، وهو أنه مجاز عن العدل، ونزوله من السماء نزول الكتاب المتضمن له، والوحي الأمر به، والباء حينئذ للتعدية أيضاً، ويجوز أن تكون للسببية، وهو المناسب لقوله: ليقام به الخ فتأمل. قوله: (ويدفع به الأعداء) أي يدفع الحكام بالعدل عن الناس أعداءهم لإنصافهم منهم، وأخذ حقوقهم وإقامة الحدود عليهم، وما قيل في تفسيره إن الظلم يفضي إلى هجوم الأعداء، ولذا قيل الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم بعيد في نفسه. قوله: (كما قال وأنزلنا الحديد الخ) إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن الجمل المتعاطفة لا بد فيها من المناسبة، وإنزال الكتاب لا يناسب إنزال الحديد فكان الظاهر ترك عطفه بأن بينهما مناسبة تامّة لأن المقصود ذكر ما يتم به انتظام أمور العالم في الدنيا حتى ينالوا السعادة في الأخرى، ومن هداه الله من الخواص العقلاء ينتظم حاله في الدارين بالكتب، والشرائع المطهرة، ومن أطاعهم وقلدهم من العامة بإجراء قوانين الشرائع العادلة بينهم، ومن تمرّد وطغى وقسا يضرب بالحديد الراد لكل مريد، وإلى الأولين أشار بقوله: أنزلنا الكتاب، والميزان فجمعهم، وأتباعهم في جملة واحدة، وإلى الثالث أشار بقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ فكأنه قال أنزلنا ما يهتدي به الخواص، وما يهتدي به أتباعهم، وما يهتدي به من لم يتبعهم فهي حينئذ معطوفة لا معترضة لتقوية الكلام كما توهم إذ لا داعي له وليس في الكلام ما يقتضيه بل فيه ما ينفيه قال العتبي في أول تاريخه: كان يختلج في صدري أن في الجمع بين الكتاب، والميزان، والحديد تنافراً وسألت عنه فلم أحصل على ما يزيح العلة وينقح الغلة حتى أعملت التفكير فوجدت الكتاب قانون الشريعة، ودستور الأحكام الدينية يتضمن جوامع الأحكام، والحدود قد حظر فيه التعادي، والتظالم ودفع التباغي، والتخاصم وأمر بالتناصف، والتعادل، ولم يكن يتم إلا بهذه الآية فلذا جمع الكتاب، والميزان وإنما تحفظه العامة على اتباعها بالسيف، وجذوة عقابه، وعذب عذابه، وهو الحديد الذي وصفه الله بالبأس الشديد فجمع بالقول الوجيز معاني كثيرة الشعوب متدانية الجنوب محكمة المطالع مقومة

متخذة منه ﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ إذ ما من صنعة إلا والحديد آلتها ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ﴾ باستعمال الأسلحة في مجاهدة الكفار، والعطف على محذوف دل عليه ما قبله فإنه حال يتضمن تعليلاً أو اللام صلة لمحذوف أي أنزله ليعلم الله ﴿بِالْقَيْبِ﴾ حال من المستكن في ينصره ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ﴾ على إهلاك من أراد إهلاكه ﴿عَزِيزٌ﴾ لا يفتر إلى نصره، وإنما أمرهم بالجهاد لينتفعوا به، ويستوجبوا ثواب الامتثال فيه ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ بأن استنبأناهم، وأوحينا إليهم الكتب، وقيل: المراد بالكتاب الخط ﴿فَمِنْهُمْ﴾ فمن الذرية أو من المرسل إليهم، وقد دل عليهم أرسلنا ﴿مُتَّبِعِينَ وَكَبِيرٍ مِنْهُمْ فَسَيُفُونَ﴾ خارجون عن الطريق المستقيم، والعدول عن سنن المقابلة للمبالغة في الذم، والدلالة على أن الغلبة للضلال ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ أي أرسلنا رسولاً بعد رسول حتى انتهى إلى عيسى عليه السلام، والضمير لنوح،

المبادي، والمقاطع اه وإنما نقلناه على ما فيه من الطول لأنه أحسن ما فيه من الفصول. قوله: (فإن آيات الحروب الخ) إشارة إلى أن السياسة العامة متوقفة عليه فلذا عطف على ما قبله مما يتضمن العدل، والسياسة، وقوله: باستعمال الأسلحة متعلق بينصره لبيان ارتباطه بما قبله، وقوله: والعطف أي في قوله وليعلم الخ، وقوله: فإنه حال الخ توجيه لدلالة ما قبله، وهو قوله: فيه بأس شديد، ومنافع فإنها جملة حالية محصلها لينتفعوا به، ويستعملوه في الجهاد وليعلم الله الخ، وحذف المعطوف عليه إيماء إلى أنه مقدمة لما ذكر، وهو المقصود منه، والجملة الحالية ظرفية على أن المرفوع فاعل لقوله: فيه لاعتماده على ذي الحال لا اسمية لثلاثين في ما مرّ مراراً من أنها لا بدّ فيها من الواو، وقد مرّ ما فيه في سورة الأعراف فتذكره، وقوله: أو اللام صلة لمحذوف أي أنزله ليعلم الخ، والجملة معطوفة على ما قبلها فحذف المعطوف، وأقيم متعلقه مقامه وقد وقع في بعض النسخ معطوفاً بالواو أو أصح كما لا يخفى وقيل: قوله وليعلم معطوف على قوله: ﴿ليقوم الناس بالقسط﴾ وهو قريب بحسب اللفظ بعيد بحسب المعنى. قوله: (حال من المستكن) أو من البارز كما مرّ تحقيقه في البقرة، وقوله: بأن استنبأناهم أي جعلناهم أنبياء، وأصل الاستنباء طلب الخبر كما قال ويستنبؤنك أحق هو، وهو تفسير لجعل النبوة فيهم كما أنّ قوله: وأوحينا الخ بيان لجعل الكتب فيهم، وقوله: وقيل الخ مرّضه لأنه خلاف الظاهر، وإن كان الكتاب ورد بمعنى الكتابة في اللغة. قوله: (خارجون الخ) لأنّ أصل معنى الفسق الخروج، ثم خص بخروج مخصوص، وهو الخروج من ريقه الإيمان وطريق الهداية المستقيم فهو مساو للضلال، وتبيين المقالة فيه أن يقال: فمنهم مهتد ومنهم ضال فعدل عنه لأنّ ما ذكر أبلغ في الذم لأنّ الخروج عن الطريق المستقيم بعد الوصول إليها بالتمكن منها ومعرفتها أبلغ من الضلال عنها، ولو قيل ومنهم الخ لم يفهم غلبة أهل الضلال على غيرهم فليست المبالغة لجعلهم محكوماً عليهم بالفسق كما قيل فتدبر. قوله: (أرسلنا رسولاً بعد رسول) البعدية معنى التقفية لأنّ أصله أن يكون خلف قفاه، وقوله: والضمير لنوح

وإبراهيم ومن أرسلنا إليهم أو من عاصرهما من الرسل لا للذرية فإن الرسل المقفى بهم من الذرية ﴿وَأَيِّنُّهُ الْإِنجِيلَ﴾ وقرئ بفتح الهمزة، وأمره أهون من أمر البرطيل لأنه أعجمي ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً﴾ وقرئ رآفة على فعالة ﴿وَرَحْمَةً وَرَهَابِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ أي، وابتدعوا رهبانية ابتدعوها أو رهبانية مبتدعة على أنها من المجعولات، وهي المبالغة في العبادة، والرياضة، والانقطاع عن الناس منسوبة إلى الرهبان، وهو المبالغ في الخوف

الخ فالمعنى قفينا على آثار نوح، وإبراهيم ومن أرسلنا إليهم من قومهما برسلنا ومن أرسلوا إليهم من أقوامهم فاكتمى بذكر الرسل عنهم كما اكتفى بذكر نوح، وإبراهيم عن ذكر من أرسلوا إليه. قوله: (أو من عاصرهما الخ) قيل عليه لو عاصر رسول نوحاً فإمّا أن يرسل إلى قومه كهارون مع موسى، أو إلى غيرهم كلوط مع إبراهيم، ولا مجال للأول لمخالفته للواقع وصرح به المصنف رحمه الله أيضاً في تفسير قوله، وقوم نوح لما كذبوا الرسل، ولا إلى الثاني إذ ليس على الأرض غير قومه ولا يخفى أنه توجيه لجمع الضمير وكون لوط مع إبراهيم كاف فيه وإن كان الكلام موهماً لخلافه وقوله: فإن الرسل المقفى بهم من الذرية ولو عاد الضمير عليهم لزم أنهم غيرهم أو اتحاد المقفي والمقفي به وتخصيص الذرية الراجع إليه ضمير آثارهم بالأوائل منهم خلاف الظاهر من غير قرينة تدل عليه. قوله: (وأمره أهون من أمر البرطيل الخ) البرطيل بكسر الباء، وقد تفتح حجر مستطيل، واستعماله بمعنى الرشوة مولد مأخوذ منه بنوع تجوز فيه كما بينه أهل اللغة يعني أنّ البرطيل بكسر الباء عربيّ ففتح فائه إذا سمع فيه غير هين لأنّ فعليلاً بالفتح ليس من أبنية العرب فالعدول فيه عن سنن ألفاظهم غير سهل بخلاف إنجيل فإنه أعجمي على الصحيح المشهور فالعدول فيه عن أوزانهم سهل لأنهم يتلاعبون به، ولأنه ليس من كلامهم في الأصل حتى يلتزم فيه أوزانهم، والإنجيل كتاب عيسى عليه الصلاة والسلام، ويكون بمعنى مطلق الكتاب وقيل هو عربيّ من نجلت بمعنى استخرجت لاستخراج الأحكام منه، وقوله: فعالة أي بالفتح مصدر كالشجاعة. قوله: (وابتدعوا رهبانية) يعني أنه منصوب بمقدّر يفسره ما بعده على نهج الاشتغال فجملة ابتدعوها لا محل لها من الإعراب، وقول ابن السجري أنه يشترط في منصوبه أن يكون مختصاً بجوز وقوعه مبتدأ على فرض تسليمه هو موصوف معنى كما يؤخذ من تنوين التعظيم، وكونه بمعنى أمر منسوب للرهبان، وقوله: رهبانية مبتدعة على أنّ ابتدعوها في محل نصب صفة رهبانية، وهو معطوف على ما قبله من مفعول الجعل فلذا قال على أنها من المجعولات بناء على أنّ أفعال العباد مخلوقة لله، ولا ضير في اجتماع قادريين على مقدور واحد عندنا أهل الحق ولمخالفتها لمذهبهم قالوا: هنا ما قالوا كما بين في الكشاف وشروحه، وفي مغني اللبيب لا بدّ من تقدير مضاف هنا مما في القلوب أي وحب رهبانية، وهو غير ما ذهب إليه المصنف رحمه الله لكن قوله: يبعده تبعاً لصاحب الانتصاف إنما لم يحمل أبو عليّ الآية على ذلك لاعتزاله لا يخلو من الخلل، وليس هذا محل الكلام عليه، وقوله: وهي المبالغة الخ كونها بهذا المعنى في القلوب يحتاج لتقدير، أو تأويل

من رهب كالخشيان من خشي، وقرئت بالضم كأنها منسوبة إلى الرهبان، وهو جمع راهب كراكب، وركبان ﴿مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ ما فرضناها عليهم ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ استثناء منقطع أي، ولكنهم ابتدعوها ابتغاء رضوان الله، وقيل: متصل فإن ما كتبناها عليهم بمعنى ما تعبدناهم بها، وهو كما ينفي الإيجاب المقصود منه دفع العقاب ينفي النذب المقصود منه مجرد حصول مرضاة الله، وهو يخالف قوله: ابتدعوها إلا أن يقال: ابتدعوها، ثم ندبوا إليها أو ابتدعوها بمعنى استحدثوها، وأتوا بها أولاً لا أنهم اخترعوها من تلقاء أنفسهم ﴿فَمَا رَعَوْهَا﴾ أي فما رعوها جميعاً ﴿حَقَّ رِعَايَتُهَا﴾ بضم التثليث، والقول بالاتحاد، وقصد السمعة، والكفر بمحمد عليه السلام، ونحوها إليها ﴿فَنَاتَيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أتوا بالإيمان الصحيح، وحافظوا على حقوقها، ومن ذلك الإيمان بمحمد ﷺ ﴿مِنْهُمْ﴾ من المتسمين باتباعه ﴿أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ خارجون عن حال الاتباع ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالرسول المتقدمة ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ فيما نهاكم عنه ﴿وَأَمَّا إِنْ شَاءَ رَبُّنَا﴾ محمد عليه السلام ﴿يُؤْتِكُمْ كِهْلَيْنِ﴾ نصيين ﴿مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ لإيمانكم بمحمد ﷺ وإيمانكم بمن قبله، ولا يبعد أن يثابوا على دينهم السابق، وإن كان منسوخاً ببركة الإسلام، وقيل الخطاب للنصارى الذين كانوا في عصره ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ يريد المذكور في قوله: ﴿يَسْعَى

كما أشرنا إليه. قوله: (كأنها منسوبة إلى الرهبان) والنسبة إلى الجمع على خلاف القياس فيحتاج إلى أن يقال إنه لما اختص بطائفة مخصوصة أعطى حكم العلم فنسبت له كالأنصار، وعلى قول الراغب أن رهباناً بالضم مفرد أيضاً الأمر واضح، ولذا تردّد المصنف رحمه الله فيه، وقيل: إنه لاحتمال أن الضم من تغييرات النسب كدهري. قوله: (استثناء منقطع) قدّمه لأنه أنسب بقوله: ابتدعوها كما أشار إليه بقوله: لكنهم ابتدعوها، ثم صرح به بعده فلا تكون مفروضة عليهم من الله، وقوله: ما تعبدناهم بها أي جعلناها عبادة لهم سواء كانت فرضاً أو مندوباً وأصل معنى تعبدته صيره عبداً، وعلى هذا معناه صيره عبداً، وفي ثبوته بهذا المعنى كلام، وقوله: يخالف قوله: ابتدعوها فإنه يقتضي أنهم لم يؤمروا بها أصلاً إلا أن يقال الأمر وقع بعد ابتداعها أو يؤول ابتدعوها بأنهم أول من فعلها بعد الأمر، وقوله: أتوا بها أولاً تفسير لقوله: استحدثوها، وقوله: من تلقاء أنفسهم أي من جانب أنفسهم أو من ألقاء أنفسهم ذلك لهم. قوله: (فما رعوها جميعاً) إما تأكيد للضمير أو لقوله حق رعايتها مقدماً عليه فعلى الأول هو إشارة إلى أن منهم من رعاها، وعلى الثاني رعوها بعض حقوقها، وقوله: بضم التثليث متعلق بالنفي، والتثليث قولهم بأن الإله ثلاثة، والاتحاد قولهم: إن الله متحد بعيسى حال فيه، والسمعة الرياء وهو غالب عليهم، وقوله: نحوها أي المذكورات، وإليها متعلق بضم، وقوله: من المتسمين أي الذين لهم سمة، وعلامة تدل على اتباع عيسى عليه الصلاة والسلام، وقوله: بالرسول المتقدمة فالمراد مؤمنو أهل الكتاب. قوله: (لإيمانكم بمحمد ﷺ وإيمانكم بمن قبله)

نورهم ﴿سورة الحديد، الآية: ١٢﴾ أو الهدى الذي يسلك به إلى جناب القدس ﴿وَيَعْفِرْ لَكُمْ وَأَلَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ لئلا يعلم أهل الكتاب ﴿أي ليعلموا ولا مزيدة، ويؤيده أنه قرئ ليعلم، ولكي يعلم، ولأن يعلم بإدغام النون في الياء﴾ ألا يقدرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴿أن هي المخففة، والمعنى أنه لا ينالون شيئاً مما ذكر من فضله، ولا يتمكنون من نياله لأنهم لم يؤمنوا برسوله، وهو مشروط بالإيمان به، أو لا يقدرُونَ على شيء من فضله فضلاً عن أن يتصرفوا في أعظمه، وهو النبوة فيخصونها بمن أرادوا، ويؤيده قوله: ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ وقيل: لا غير مزيدة، والمعنى لثلا يعتقد أهل الكتاب أنه لا يقدر النبي، والمؤمنون به على شيء من فضل الله، ولا ينالونه فيكون وأن الفضل

بيان لتحقق النصيبين لهؤلاء على أن المراد مطلق أهل الكتاب مع أن الملل الأولى منسوخة، والمنسوخ لأثواب في العمل به فإن كان الخطاب للنصارى فملتهم غير منسوخة قبل ظهور الملة المحمدية، ومعرفتهم بها فلا يحتاج إلى جواب عنه بما ذكر، وإنما لم يرتض به قيل لأنها نزلت فيمن أسلم من اليهود كما ورد في الأحاديث الصحيحة كعبد الله بن سلام وأضرابه ولذا بنى تفسيره أولاً عليه، ولأنه لا دليل على التخصيص هنا، والمراد من لم يؤمن منهم فلا يحتاج قوله: آمنوا إلى تأويل اثبتوا، ونحوه كما في الكشاف. قوله: (أو الهدى الخ) فالنور استعارة تصريحية، وقوله: يسلك به إشارة إلى وجه الشبه فيه، والجار في قوله: لثلا الخ متعلق بالأفعال الثلاثة قبله على التنازع أو يقدر كفعل، وأعلمهم ونحوه، ولا مزيدة فإنه يجوز زيادتها مع القرينة كثيراً، واختاره على عدم الزيادة لما فيه من التكلف الآتي، وقوله: ليعلموا جمعه لظهور أنه ضمير أهل الكتاب، وقد قيل إنه كان عليه أن يفرد الضمير أو يؤخره عن قوله: أهل الكتاب، ولكنه أمر سهل. قوله: (والمعنى أنه لا ينالون شيئاً الخ) على أن المقدر ضمير الشأن، وفي نسخة أنهم على أن المحذوف ضميرهم، وهو الأولى كما ذكره في المغني، وقوله: مما ذكر من فضله يعني في النصيبين من الأجر وما معه، وقوله: برسوله يعني به محمداً ﷺ، وقوله: أو لا يقدرُونَ الخ. على أن الفضل عام في كل فضل، وقوله: لأنهم لم يؤمنوا صريح فيما مر من أن المراد من لم يؤمن منهم، وقوله: وهو أي نيل ما ذكر، وقوله: على شيء ليس عاماً حتى يكون فضلاً في غير محزه بل تنوينه للتحقير، وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾ خبر ثان أو هو الخبر، وما قبله حال لازمة أو استئناف. قوله: (والمعنى لثلا يعتقد أهل الكتاب الخ) فضمير يقدرُونَ والمقدر على أحد الوجهين للنبي ﷺ والمؤمنين، وفي الوجه السابق لأهل الكتاب وعدم قدرتهم عليه أنهم لا ينالونه كما في أحد الوجهين أولاً ونفى النفي المراد به إثبات علمهم بنيل الرسول والمؤمنين لفضل الله، ورحمته. قوله: (فيكون وأن الفضل عطفاً الخ) لا على أن لا يقدرُونَ لفساد المعنى فالمعنى لثلا يعتقد أهل الكتاب أن النبي، والمؤمنين به لا يقدرُونَ على شيء من فضل الله، ولا ينالونه بل هم الذين يقدرُونَ على حصر فضل الله، وإحسانه على أقوام معينين أي فعلنا ما فعلنا لثلا يعتقدوا، ولأن الفضل بيد الله فهو

عطفاً على لثلا يعلم، وقرئ ليلاً يعلم ووجهه أن الهمزة حذفت، وأدغمت النون في اللام، ثم أبدلت ياء، وقرئ ليلاً على أن الأصل في الحروف المفردة الفتح. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الحديد كتب من الذين آمنوا بالله ورسله أجمعين».

من عطف الغاية على الغاية، وهو دفع لما أورد على عدم الزيادة من أنه غير ممكن لأنه يقتضي أن يكون المعنى لثلا يعلموا أن الفضل بيد الله، وهو باطل. قوله: (وقرئ ليلاً) أي بلام مكسورة بعدها ياء ساكنة، ثم لام مخففة وألف، وقوله: ثم أبدلت أي اللام الثانية المدغمة التي كانت نوناً، ثم قلبت وإنما أبدلت لثقل توالي الأمثال كما فعلوا في قيراط، ودينار فإن أصله قرّاط ودينار فأبدل أحد المثليين فيه ياء للتخفيف، وهذا وإن لم يكن كلمة واحدة بوزن فعال فإن أهل الصرف شرطوا فيه أن يكون اسماً جامداً بوزن فعال إلا أنهم شبهوه به، وقوله: وقرئ ليلاً أي بفتح اللام مع الإبدال كما في اسم المرأة بعينه، وقوله: على أن الأصل الخ فأصل لام الجزّ الفتح كما سمع عن بعض العرب فتحها، وكذا كل حرف مفرد على قول النحاة لكنها كسرت لتناسب حركتها عملها، وقوله عن النبي ﷺ الخ<sup>(١)</sup> هو حديث موضوع، وقوله: كتب المراد رزقه الله الأمن من سوء الخاتمة، وإلا لم يكن ظاهراً تمت السورة بحمد الله، ومنه والصلاة والسلام على أفضل رسله الكرام، وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة المجادلة

مدينة، وقيل العشر الأول مكّي، والباقي مدني، وأيها اثنتان، وعشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ روي أنّ خولة بنت ثعلبة ظاهر عنها زوجها أوس بن الصامت فاستفتت رسول الله ﷺ فقال: حرمت عليه فقالت: ما طلقني فقال: حرمت عليه فاغتمت لصغر أولادها، وشكت إلى الله تعالى فنزلت هذه الآيات الأربع، وقد تشعر بأنّ الرسول عليه السلام، أو المجادلة يتوقع إنّ الله يسمع

## سورة المجادلة

بفتح الدال وكسرها والثاني هو المعروف كما في الكشف وتسمى سورة قد سمع.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وقيل العشر الأول الخ) قيل عليه الظاهر العكس فإنّ القصة وقعت بالمدينة، والقائل عطاء وقال الكلبي: مدينة، إلا قوله: ما يكون من نجوى ثلاثة الآية، وقوله: أيها الخ، وقيل: أربع، وعشرون والمذكور في كتاب العدد أنّ عددها إحدى، وعشرون أو اثنتان وعشرون. قوله: (خولة الخ) هي صحابية من الأنصار، واختلف في اسمها، واسم أبيها فقيل اسمها خولة، وقيل: خويلة بنت خويلد، وقيل: بنت مالك بن ثعلبة، وقيل: بنت ثعلبة بن مالك كانت تحت أوس بن الصامت وكان شيخاً كبيراً ساء خلقه فغضب يوماً، وقال لها: أنت عليّ كظهر أمي، ثم عاد وراودها فأنت النبي ﷺ إلى آخر القصة<sup>(١)</sup>. قوله تعالى: ﴿وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ قال المعرب وتبعه المحشي: يجوز في هذه الجملة العطف على الصلة فلا محل لها من الإعراب وأن تكون حالاً في محل نصب أي تجادلك شاكية حالها إلى الله، وكذا جملة ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ والحالية فيها أبعد معنى، وعلى الحالية فالمبتدأ مقدر فيها لأنّ المضارعية لا تقترن بالواو في الفصيح بدون تقدير، والزمخشريّ أجازه كما مرّ. قوله: (وشكت إلى الله) أي قالت: أشكو إلى الله فاقطني عند النبي ﷺ كما صرّح به في الحديث<sup>(٢)</sup>، وقوله: وقد أي لفظة قد في الآية، وقوله: يتوقع الخ التوقع مصروف إلى تفريج الكرب لا إلى السمع لأنه محقق أو إليه لأنه مجاز أو كناية عن القبول فيكون قوله: يفرج كالتفسير له، وقوله: أو المجادلة عطفه الزمخشريّ بالواو وهو يقتضي تحقق التوقع منهما، واختار المصنف ما هنا إشارة إلى كفاية أحدهما فيه فأو لمنع الخلو، والداعي لما ذكر أنّ التوقع لا يجري على المتكلم

(١) أخرجه البخاري معلقاً قبل الحديث ٧٣٨٦ والنسائي ١٦٨/٦ - ٥٩٠ في التفسير وابن ماجه ١٨٨ - ٢٠٦٣

والحاكم في المستدرک ٤٨١/٢ كلهم من حديث عائشة. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) هو المتقدم.

مجادلتها، وشكواها، ويفرّج عنها كربها، وأدغم حمزة، والكسائي، وأبو عمرو وهشام عن ابن عامر دالها في السين ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَخَاوُرُكُمْ﴾ تراجعكما الكلام، وهو على تغليب الخطاب ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ للأقوال، والأحوال ﴿الَّذِينَ يَظْهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ سَائِبِهِمْ﴾ الظهار أن يقول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي مشتق من الظهر، وأحق به الفقهاء تشبيهها بجزء أنثى محرم وفي منكم تهجين لعادتهم فيه لأنه كان من أيمان الجاهلية، وأصل يظهرون يتظهرون وقرأ ابن عامر، وحمزة والكسائي يظاهرون من الظاهر وعاصم يظاهرون من ظاهر ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ أي على الحقيقة ﴿إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ فلا تشبه

هنا فصرف إلى المخاطب كأمثاله ولو جعلت للتحقيق لم يحتج لتأويله، وقوله: يتوقع أي ينتظر الوقوع لأن قد تدل على ذلك، ولم يقل كان يتوقع لأن المراد بالمضارع الحال فلا حاجة لكان فيه، ولو أتى بها جاز. قوله: (وأدغم حمزة الخ) وأظهر غيرهما، وهو عربي فصيح أيضاً فلا عبرة بما نقل عن الكسائي من أن من أظهر فلسانه ليس بعربي فصيح كما قاله أبو حيان، وغيره فإن كلاً منهما متواتر، وقوله: تراجعكما لأنها من الحور، وهو التردد فسمي المكاملة محاورة لتراجع القول بينهما يقال: كلمته فما رجع إليّ حواراً أي ما ردّ عليّ بشيء، وقوله: على تغليب الخطاب لأن الخطاب هنا إنما هو للنبي ﷺ لقوله: تجادلك، وقوله: للأقوال، والأحوال لف، ونشر مرتب، والمراد من قوله: سمع الله الخ قبل قولها: وأجابه كما في سمع الله لمن حمده مجازاً بعلاقة السببية أو كناية وسمع متعدّ بنفسه، وقد يتعدّى باللام كنصحته، ونصحت له كما مرّ تفصيله. قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظْهَرُونَ﴾ (الخ) مبتدأ خبره مقدر أي مخطئون وأقيم دليله، وهو ما هنّ مقامه أو هو الخبر نفسه، وأما الذين الذي سيأتي فمبتدأ، وقوله: فتحرير ربة مبتدأ آخر خبره مقدر أي فعليهم تحرير الخ أو فاعل فعل مقدر تقديره يلزمهم تحرير الخ أو خبر مبتدأ مقدر أي الواجب عليهم تحرير ربة، وعلى التقادير الثلاثة الجملة خبر المبتدأ دخلته الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط. قوله: (الظهار أن يقول الخ) هذا هو أصله، وهو متفق عليه فلا يرد عليه أن الصور الآتية غير داخله فيه، وقوله: مشتق من الظهر الخ الظهر بمعنى الجارحة، وهو اسم جامد لا يشتق منه فالاشتقاق على خلاف القياس أو بمعنى الأخذ وهو أعم من الاشتقاق وكون الظهر بمعنى العلو ليكون مصدرأً فيجري ما ذكر على القياس يحتاج إلى إثباته بنقل من معتمدات كتب اللغة. قوله: (بجزء أنثى محرم) وفي نسخة بجزء محرم بدون أنثى، وهو بالإضافة والتخفيف، وفتح الميم ما يحرم عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أي تشبيه امرأته بجزء محرم أي بعض منه أي بعض كان، وهو مذهب الشافعي فلا وجه للقول بأن المراد بجزء عضو يحرم النظر إليه كالبطن، والفخذ كما قيل فإنه مذهب أبي حنيفة، والمصنف شافعي المذهب، وأما كونه بالتشديد وضم الميم، والتوصيف دون الإضافة فقصوره في غاية الظهور لأنه يقتضي أن كل أنثى كذلك. قوله: (وفي منكم تهجين الخ) أي ذكر لفظ منكم لتقبيح عادة العرب في الجاهلية لا للتقيد به حتى يكون دليلاً على أن الظهار لا يصح

بهنّ في الحرمة إلا من ألحقها الله بهنّ كالمرضعات، وأزواج الرسول، وعن عاصم أمهاتهم بالرفع على لغة تميم، وقرئ بأمهاتهم، وهو أيضاً على لغة من ينصب ﴿وَأَيْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ﴾ إذ الشرع أنكره ﴿وَوُزُورًا﴾ محرّفاً عن الحق فإنّ الزوجة لا تشبه الأم ﴿وَأَيَّتَ اللَّهُ لَعَنُوا عَفْوَراً﴾ لما سلف منه مطلقاً أو إذا تيب عنه ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَابِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أي إلى قولهم بالتدارك، ومنه المثل عاد الغيث على ما أفسد، وهو بنقض

من الذمي كما ذهب إليه مالك استدلالاً بقوله: منكم إذ الكافر ليس منا، ولا يصح إحاقه بالقياس لأنّ الظهار جنابة ترتفع بالكفارة، والكافر ليس من أهلها لأنها عبادة يشترط فيها النية فلا تصح منه، ولأنه لا يقدر عليها على رأي الشافعي المشترط إيمان الرقبة إذ هو لا يملكها فالذمي قيد الإيمان في حقه متعذر، وما قيل من أنها عبادة في حق المسلم دون الكافر لا يفيد مع اشتراط النية فيها فإن قيل: افتقارها للنية ليس لأنها عبادة في حقه، بل هو ضروري كما في كنايات الطلاق فهو قياس مع الفارق لأنها ثمة ليتعين أحد المحتملات، ولا احتمال له هنا كما حققه ابن الهمام، ولا خروج عن الظاهر في قصد التهجين فإنه كثير ففي كلام الفاضل المحشي هنا قصور في غاية الظهور لا حاجة للتطويل بذكره من غير طائل هنا، والعادة إشارة إلى ما يفيد المضارع من الاستمرار وقتاً فوقتاً. قوله: (كالمرضعات الخ) فإن الله قال: ﴿وَأَمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٣] وأزواجه أمهاتهم، وهو من خصائصه ﷺ لحرمة النكاح كما يحرم نكاح الأم الحقيقية ومثل أزواج الرسول ﷺ كل أمة وطنها بالتسري فتخصيص الأزواج لأنه الواقع في القرآن، ولو قال: ومنكوحاته كان أولى. قوله: (وهو أيضاً على لغة من ينصب) وهم أهل الحجاز الذين نصبوا خيرها فإنهم الذين زادوا الباء فيه أيضاً، وهذا بالاستقراء، وأنّ زيادة الباء لغتهم في الأعمال لا لغة تميم كما صرح به أبو عليّ الفارسي، وتبعه الزمخشري، والمصنف وقد قال أبو حيان أنه باطل لأنه سمع خلافة كقول الفرزدق، وهو تميمي:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر

والرفع عن عاصم في رواية وتأخير ذكره عن قوله: إن أمهاتهم لا ضمير فيه لأنّ عادته تأخير اللغة، والقراءة بعد تمام تفسير الآيات، وتقديم ما يرتبط ببعضه ببعض منها. قوله: (محرّفاً عن الحق فإنّ الزوجة لا تشبه الأم) بيان لمعناه على وجه يبين اشتقاقه أيضاً من الأزورار وهو الانحراف، ولم يقل كذباً كما في الكشاف بناء على أنه إخبار كاذب علق عليه الشارع الحرمة، والكفارة لأنه خلاف الظاهر لأنه إنشاء لحرمة الاستمتاع في الشرع كالطلاق فكذبه باعتبار ما تضمنته من إلحاقها بالأم المنافي لمقتضى الزوجية كما مرّ في الأحزاب، وقوله: مطلقاً على مذهب المصنف، وأهل الحق، ولذا قدّمه، وقوله: أو إذا تيب على مذهب المعتزلة، وهو مجهول تاب وعنه نائب عن الفاعل، وعدّاه بعن حملاً له على العفو أو هو يتعدى أيضاً بعن ويحتمل أنه تقسيم للعفو، وأنه قد يكون محض فضل وقد يكون مع التوبة. قوله: (أي إلى قولهم) فاللام بمعنى إلى، وقد قال المعرب إنه ضعيف لأنّ العود يتعدى

ما يقتضيه وذلك عند الشافعيّ بإمساك المظاهر عنها في النكاح زماناً يمكنه مفارقتها فيه إذ التشبيه يتناول حرمة لصحة استثنائها عنه، وهو أقل ما ينقض به، وعند أبي حنيفة باستباحة استمتاعها، ولو بنظرة شهوة، وعند مالك بالعزم على الجماع، وعند الحسن بالجماع، أو

باللام، وإلى وفي فلا حاجة لتأويله إلا أن يريد التفسير من غير قصد للتأويل وجعل ما مصدرية وهي تحتمل الموصولية ورجحه بعضهم هنا. قوله: (بالتدارك) متعلق بيعودون، وهو إشارة إلى أحد الوجوه في المراد بالعود هنا فالعود التدارك مجازاً لأن التدارك من أسباب العود إلى الشيء، ولذا قال المصنف بالتدارك بالباء السببية إشارة إلى علاقة التجوز فيه، والتدارك معناه في الأصل تفاعل من الدرك، واللحوق والمراد به تلافي ما صدر من التقصير بما يجبره، ولذا فسره بقوله: وهو بنقض ما يقتضيه لأن ضمير هو للتدارك في عبارته أو للعود المفسر به، والأول أولى، وهو بينهما اعتراض فتداركهم المراد به ما اقتضاه قولهم الصادر عنهم في الظهار، وهو الحرمة فإنّ تلافيه يكون بما ذكر. قوله: (ومنه المثل عاد الغيث على ما أفسد)، وإنما فصله بقوله منه لأنّ التدارك لا ينسب إلى الغيث إلا على طريق التمثيل، والتجوز والذي أورده الميداني في المجمع عاد غيث على ما أفسد قال، ويروى على ما خيل قيل إفساده إمساكه، وعوده إحيائه، وإنما فسر على هذا الوجه لأنّ إفساده بصونه لا يصلحه عوده وقد قيل غير هذا، وذلك إنهم قالوا: إن الغيث يحف، ويفسد الحياض، ثم يعفى على ذلك بما فيه من البركة يضرب في الرجل، وفيه فساد ولكن الصلاح أكثر انتهى. قوله: (وذلك) أي التدارك، والنقض فإنّ المراد منهما، ومن العود أيضاً واحد فهو الإمساك المذكور ولا يرد عليه أن، ثم تدل على التراخي الزماني والإمساك المذكور معقب لا متراح لأنّ مدّة الإمساك ممتدة، ومثله يجوز فيه العطف بـ، والفاء باعتبار ابتدائه، وانتهائه كما مرّ غير مرّة فلا حاجة إلى القول بأنها للدلالة على أنّ العود أشدّ تبعه، وأقوى إثماً من نفس الظهار حتى يقال عليه إنه غير مسلم، ولا إلى قول الإمام أنه مشترك الإلزام فيمنع أيضاً لأنّ استباحة الاستمتاع عقب الظهار فوراً نادرة فلا يتوجه على الحقيقة ما ذكر. قوله: (زماناً يمكنه مفارقتها فيه) وفي نسخة يسعه فالعود عندهم إمساك عقب الظهار، ولو لحظة وذلك أن لا يقطع نكاحها فإن مات أحدهما أو جنّ الزوج أو قطع بطلاق بائن أو رجعي من غير رجعة أو باشرائها، وهي رقيقة أو باللعان منها عقبيه أو بالبدار إلى فعل كان قد علق عليه الطلاق من قبل فليس بعائد، ولا كفارة هكذا في كتب فقه الشافعية المعتمد عليها كالوجيز. قوله: (إذ التشبيه) في قوله: كظهر أمي في الظهار يتناول حرمة الإمساك في النكاح لأنه يصح استنائه منه بأن يقول: أنت عليّ كظهر أمي إلا في حرمة الإمساك، والأصل في الاستثناء الاتصال، والدخول فيما استثنى منه فإذا تناوله لفظه، وكان أقل ما ينقضه فالإقتصار عليه فيه أولى لأنه الأقل المتيقن فلذا اقتصر عليه من دون ما يتحقق به العود، وقد أورد عليه أمور في شرح الهداية ليس هذا محلها. قوله: (وعند أبي حنيفة الخ) أي النقض الذي العود عبارة عنه، وبه يتحقق وجوب الكفارة عنده استباحة التمتع بها،

بالظهار في الإسلام على أنّ قوله: يظاهرون بمعنى يعتادون الظهار إذ كانوا يظاهرون في الجاهلية، وهو قول الثوري أو بتكراره لفظاً، وهو قول الظاهرية أو معنى بأن يحلف على ما

وليس المراد به مجرد عدّه مباحاً من غير مباشرة بل مباشرة بوجه ما، ولا العزم عليه حتى يرجع لقول مالك رحمه الله مع أنّ ابن الهمام نقل عن المبسوط أنّ سبب وجوبها العزم على الوطء، والظاهر شرطه هنا، وهو بناء على أنّ معنى العود العزم على الوطء، واعتراض بأنّ الحكم يتكرّر بتكرّر سببه لا بتكرّر شرطه، والكفارة تتكرر بتكرر الظهار لا بتكرر العزم، وكثير من مشايخنا على أنه العزم على الإباحة بتقدير مضاف في الآية أي يعودون لضد ما قالوا أو لتداركه بترك القول، ويرد عليه ما مر وأنه بمجرد العزم لا تتقرر الكفارة عندنا كما نص عليه في المبسوط حتى لو أبانها أو ماتت بعد العزم لا تتقرر الكفارة فهذا دليل على أنها غير واجبة لا بالظهار، ولا بالعود إذ لو وجبت لما سقطت بل موجب الظهار ثبوت التحريم فإذا أراد رفعه وجبت الكفارة لرفعه كما تقول لمن أراد صلاة نافلة يجب عليك إن صليتها تقديم الوضوء هذا محصل ما ذكره ابن الهمام مع تفصيل لطيف لكن المقام لم يصف للنظر من قذى الكدر فما قيل مأل كلام مالك، وأبي حنيفة واحد، ودفعه بأنه أخص منه ليس بشيء فتأمل. قوله: (وعند الحسن بالجماع) يعني الموجب للكفارة الجماع، وهو المراد من العود لما قالوه لترتبه عليه بالفاء، ولا ياباه قوله من قبل أن يتماسا المؤخر عن الكفارة لأنّ المراد عنده من قبل أن يباح التماس شرعاً، وما ذكر أولاً حرام موجب للتكفير، وهذا كما ورد في الحديث: «استغفر الله، ولا تعد حتى تكفر»<sup>(١)</sup>. قوله: (أو بالظهار الخ) معطوف على قوله: بالتدارك فالعود بمعناه الحقيقي، وقوله: يعتادون من استمرار المضارع، وقوله: إذ كانوا في النسخة الصحيحة بإذ وهو لتعليل ما قبله من الاعتياد لأنّ كان تدل على التكرار مع تعيين له وفي نسخ الحواشي أو العاطفة فيكون توجيهاً للمضارع في النظم بأنه إمّا للاستمرار أو هو لاستحضار صورة الحال الماضية، ولا محذور في هذا القول للزوم الكفارة عليه بمجرد الظهار من غير عود، وفقهاء الأمصار على خلافه لأنه إن كان الثوري، ومجاهد نقل عنهما ذلك اجتهاداً فلا يلزمهما موافقة غيرهما فيه وهو المصرّح به في كتاب الأحكام، وغيره وإن لم يتقل عنهما غير تفسير العود في الآية بما ذكر فيجوز أن يشترطاً لوجوب الكفارة شيئاً مما مرّ لكن لا يقولان إنه المراد بالعود في الآية، وقوله: وهو قول الظاهرية يقولون لا بدّ في الظهار من تكرار اللفظ به أخذاً بظاهر الآية، وكان الفقه له فيه أنه ليس صريحاً في التحريم فلعله يسبق لفظه له من غير قصد لمعناه فإذا كرره تعين أنه قصده، وإما أنه لم يقل، ويعودون له حينئذ، وهو أخصر وأظهر فلأنه قصد به التأكيد فأظهر وعطف بضم لتراخي رتبة الثاني، وبعده عن الأوّل لأنه الذي تحقق به الظهار وقد يرد بأنّ

(١) أخرجه أبو داود ٢٢٢٣ - ٢٢٢٥ والترمذي ١١٩٩ وابن ماجه ٢٠٦٥ ولفظ ابن ماجه فضحك رسول الله وأمره أن لا يقربها حتى يكفر كلهم من حديث ابن عباس. قال الترمذي حسن صحيح غريب.

قال، وهو قول أبي مسلم أو إلى المقول فيها بإسماها أو استباحة استمتاعها أو وطئها ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ أي فعليهم أو فالواجب إعتاق رقبة، والقفاء للسببية، ومن فوائدها الدلالة على تكرر وجوب التحرير بتكرر الظهار، والرقبة مقيدة بالإيمان عندنا قياساً على كفارة

قضية خولة ليس فيها تكرر، ولم يسأل عنه النبي ﷺ، وأما كون عدم النقل ليس نقلاً للعدم فاحتمال بمجرد لا يفسر القرآن، وإن كان لفظ العود، والقول فيه على حقيقته فتأمل. قوله: (أو معنى) أي المراد بالعود التكرر معنى، وأما قوله بأن يحلف على ما قال فالظاهر أن المراد به أن يحلف على الظهار فيقول والله أنت علي كظهر أمي فإن القسم لكونه مؤكداً للمقسم عليه عود، وتكرر له معنى لكنه على هذا لا يلزم الكفارة في الظهار من غير قسم، وهذا القول لا يعرف من قال به فإن صح فهو إلغاء للظهار معنى لأن الكفارة لحلفه على أمر كذب فيه، وكذا ما قيل من أن معناه أن يقول هي علي كظهر أمي إن فعلت كذا، ثم فعله فإنه يحنث، وتلزمه الكفارة وبعد مباشرته ذلك الفعل تكريراً للظهار معنى، وهو مع مخالفته لكلام الإمام ولظهار كلام المصنف لا يساعده كلام الفقهاء، وقد رأيت هذه المسألة مسطورة في فقه الشافعية فيما إذا قال إن دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي، وعلق الظهار بالشرط على تفصيل فيها لا يسعه هذا المقام، ولعل النوبة تفضي إلى تحريره. قوله: (أو إلى المقول فيها الخ) معطوف على قوله إلى قولهم: وهو يحتمل أن ما موصولة لكن فيه وقوعها على ما يعقل وهو خلاف الظاهر أو مصدرية كالأول لكن المصدر مؤول باسم المفعول كما قيل في، وما كان هذا القرآن أن يفترى أنه بمعنى مفترى، وقوله: بإسماها الخ لف، ونشر مرتب إلى قول الشافعي، وما بعده. قوله: (فعلهم الخ) يعني هو مبتدأ خبره مقدر أو خبر مبتدؤه مقدر كما مر واعتاق تفسير لقوله تحرير، وقوله: للسببية لأن الجملة خبر للذين كما مر وقرن بالقفاء لتضمنه معنى الشرط فيكون هذا كالجواب مسبباً عما قبله وهو الظهار مطلقاً أو بشرط العود أو هما وكلامه صريح في الأول، وفيه كلام في شرح الهداية. قوله: (تكرر وجوب التحرير بتكرر الظهار) تكرر الظهار إما مع تكرر المظاهر منها كما إذا كان له زوجتان فظاهر كلا منهما على حدة، وأما مع اتحادها كان يكرر ظهار زوجة واحدة في مجلس واحد، ولم يقصد التوكيد أو قصده في مجالس، وفي شرح الوجيز للغزالي ما محصله لو قال: لأربع زوجات أنتن كظهر أمي فإن كان دفعة واحدة ففيه قولان فإن كان بأربع كلمات فأربع كفارات، ولو كررها والمرأة واحدة فإما أن يأتي بها متوالية أو لا فعلى الأول إن قصد التأكيد فواحدة، وإلا ففيه قولان القديم، وبه قال أحمد واحدة كما لو كرر اليمين على شيء واحد، والقول الجديد التعدد وبه قال أبو حنيفة ومالك: وإذا لم تتوال وقصد بكل واحدة ظهاراً أو أطلق، ولم ينو التأكيد فكل مرة ظهار برأسه وفيه قول إنه لا يكون الثاني ظهاراً إن لم يكفر عن الأول وإن قال أردت إعادة الأول ففيه اختلاف بناء على أن المغلب في الظهار معنى الطلاق أو اليمين لما فيه من الشبهين اه، والذي في التلويح لو ظاهر من امرأته مرتين أو ثلاثاً في مجلس واحد أو مجالس متفرقة لزمه بكل ظهار

القتل ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَنَّأَ﴾ أي يستمتع كل من المظاهر، والمظاهر عنها بالآخر لعموم اللفظ، ومقتضى التشبيه أو أن يجامعها، وفيه دليل على حرمة ذلك قبل التكفير ﴿ذَلِكَ﴾ أي ذلكم الحكم بالكفارة ﴿تَوَعَّظُوا بِهِ﴾ لأنه يدل على ارتكاب الجناية الموجبة للغرامة، ويردع عنه ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَمَلَّؤْنَ حَبِيرٌ﴾ لا تخفى عليه خافية ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ أي الرقبة والذي غاب ماله واجد ﴿فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَنَّأَ﴾ فإن أفطر بغير عذر لزمه الاستئناف وإن أفطر لعذر ففيه خلاف، وإن جامع المظاهر عنها ليلاً لم يقطع التتابع عندنا خلافاً لأبي حنيفة، ومالك رضي الله تعالى عنهما ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ﴾ أي الصوم لهم أو مرض أو شبق مفرط فإنه ﷺ رخص للأعرابي المفطر أن يعدل لأجله ﴿فَأَطْعَامٌ سِتِّينَ

كفارة اه، ولا يصح على إطلاقه لما عرفت، وإن اعتمده بعضهم فليحرر. قوله: (والرقبة مقيدة بالإيمان الخ) هذا مذهب الشافعي، وعندنا لا فرق بين المؤمنة، والكافرة والكلام عليه مبسوط في الفروع، وكتب الأصول وليس هذا محله، وقوله: قياساً الخ، وقد قال فيها رقبة مؤمنة، والفرق بينهما تقدّم. قوله: (لعموم اللفظ) وهو التماس في الاستمتاع بأقسامه لأنه يشملها بدلالة النص، ومقتضى التشبيه في قوله: كظهر أمي فإن المشبه به لا يحل الاستمتاع به بوجه من الوجوه فكذا المشبه، وقوله: أو أن يجامعها، والتماس كناية مشهورة في الجماع فيقصد منه ذلك، وقوله: وفيه دليل على حرمة ذلك أي الاستمتاع أو المجامعة قبل التكفير لأنه أوجب التكفير قبله فلا يجوز تقدّمه عليه سواء كان التكفير بالإعتاق أو غيره خلافاً لمالك في الإطعام حيث لم يقيد بكونه قبل التماس في الظاهر. قوله: (ذلكم الحكم الخ) فذا إشارة للحكم، والخطاب للمؤمنين أو للموجودين، وغيرهم من الأمة، وقوله: لأنه يدل الخ تعليل لكون الحكم بالكفارة مما يوعظ به ويلين القلوب لأنه يدل على ارتكاب الجناية الموجبة للغرامة فيرتدع مرتكبه، ويخاف العقوبة، ويتعظ ولا يعود لمثله. قوله: (والذي غاب ماله واجد) أي له حكم الواجد للمال، وهو الغني فعليه الكفارة بالإعتاق لا بصوم، وإطعام وقوله تعالى: ﴿فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ﴾ أطلقهما عن قيد الهلالي، والشمسي فدل على صحة كل منهما فإذا ابتدأ من رأس شهر هلالي أجزأ ولو ناقصاً فله صوم ثمانية وخمسين يوماً، وإلا فعليه تكميل الستين حتى لو أفطر في آخرها لزمه الاستئناف، وقوله: لزمه الاستئناف لفوات التتابع المشروط بالنص وهو قادر عليه عادة، والخلاف عند الشافعية، وقوله: المظاهر عنها احترز به عن غيرها فإنه لو جامعها ناسياً لم يستأنف أيضاً، وقوله: خلافاً لأبي حنيفة لأنه اشترط فيه كونه قبل التماس نصاً فإذا تخلف شرطه انتقض فلم يعتدّ به. قوله: (شبق) بفتح الشين المعجمة، والباء وبالقف شدة اشتهاه الجماع بحيث لا تتمالك نفسه عن الصبر عنه وقوله: فإنه الخ تعليل لكون الشبق عذراً فإنه المحتاج للبيان، وقوله: أن يعدل أي عن الصوم للإطعام وفي نسخة أن يفدي أي بالإطعام، وقوله: لأجله الضمير للشبق وهو إشارة إلى الحديث المذكور في التفاسير. قوله:

﴿سَكِينًا﴾ ستين مَدًّا بمدَّ رسول الله ﷺ، وهو رطل، وثلاث لأنه أقل ما قيل في الكفارات، وجنسه المخرج في الفطرة، وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: يعطي كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من غيره، وإنما لم يذكر التماس مع الطعام اكتفاء بذكره مع الآخرين أو لجوازه في خلال الإطعام كما قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ﴿ذَلِكَ﴾ أي ذلك البيان أو التعليم للأحكام، ومحله النصب بفعل معلق بقوله: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ أي فرض ذلك لتصدقوا بالله، ورسوله في قبول شرائعه، ورفض ما كتتم عليه في جاهليتكم ﴿وَقَلَّكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ لا يجوز تعديها ﴿وَاللَّكثيرين﴾ أي الذين لا يقبلونها ﴿عَدَابُ أَلِيمٍ﴾ هو نظير قوله: ﴿ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٩٧] ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ يعادونهما فإنَّ كلاً من المتعاضدين في حدِّ غير حدِّ الآخر، أو يضعون، أو

(لأنه أقل ما قيل في الكفارات الخ) قيل: على قوله في الفطرة بناء التأييد أنه خطأ من الناسخ، والصواب أن يسقط الهاء، ويراد كفارة الفطر في رمضان، وأما صدقة الفطر فهي صاع عند الشافعية، وهو خطأ منه فإنَّ عبارة الشافعية هنا زكاة الفطر فلا احتمال لما ذكره، والذي أوقعه فيما وقع فيه قراءته لفظ جنسه بالجر، وهو مرفوع مبتدأ خبره المخرج في الفطرة يعني أنَّ المجزئ للإطعام هنا من جنس ما يجزئ في زكاة الفطر وهو ما يقتاتة الناس غالباً مما تجب فيه الزكاة كما فصلوه في كتبهم المعتمدة كالوجيز، وليس بياناً لمقداره كيلاً كما توهم. قوله: (يعطي كل مسكين الخ) الصاع أربعة أمداد فنصفه مدان كما في شرح الهداية، وقوله: اكتفاء بذكره الخ لم يترك في الثاني اكتفاء بالأول لأنه يمكن وقوع التماس في أثنائه بخلاف العتق فلو لم يذكر معه ربما توهم أنَّ تحريره قبل الشروع فيه خاصة، ولا يبقى إلى التمام، وأما الإطعام فكالصيام كما قيل، وفيه نظر. قوله: (أو لجوازه في خلال الإطعام كما قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه) فيه أنَّ أبا حنيفة لم يقل بالجواز، وإنما قال إنه لو وقع في خلاله لم يستأنفه لأنَّ النص فيه مطلق غير مقيد به كما في الإعتاق والصيام، والمطلق لا يحمل على المقيد عنده مطلقاً، وأما الجواز من غير إثم فمقول عن الثوري، وغيره في كتاب الأحكام فلو قال: لأنه لا يبطله كان أحسن. قوله: (ذلك البيان أو التعليم) بنصبهما لأنهما صفتان مفسرتان لاسم الإشارة، وهو مفعول به هنا كما صرح به بعيدة فليس فيه إشارة إلى أنه مبتدأ حتى يتوهم أنه كان عليه أن يقول أو محله النصب لثلاثين ينافي أول كلامه آخره نعم هو صحيح أيضاً، وكأنه تركه لظهوره أو ذلك إشارة إلى الأحكام المشروعة فتأمل. قوله: (الذين لا يقبلونها) كقوله: ﴿ومن يتعد حدود الله﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢٩] في الآية الأخرى فأطلق الكافر على متعدي الحدود تغليظاً لجره كما أنَّ المراد بالكفر في قوله، ومن كفر فإنَّ الله غني عن العالمين بقريته المقام من لم يطعه لا مقابل الإيمان، والكفر الحقيقي. قوله: (فإنَّ كلاً من المتعاضدين الخ) بيان لوجه إطلاق المحادة على المعادة بأنها مفاعلة من الحد لأنَّ كلاً من المتعاضدين في حد غير حد

يختارون. حدوداً غير حدودهما ﴿كَيْتُماً﴾ أخزوا أو أهلكوا، وأصل الكبت الكب ﴿كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يعني كفار الأمم الماضية ﴿وَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتِنَا يَتَذَكَّرُ﴾ تدل على صدق الرسول، وما جاء به ﴿وَاللَّكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ يذهب عزمهم وتكبرهم ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ منصوب بمهين أو بإضمار اذكر ﴿جَمِيعًا﴾ كلهم لا يدع أحداً غير مبعوث أو مجتمعين ﴿فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا﴾ أي على رؤوس الأشهاد تشهيراً لحالهم، وتقريراً لعذابهم ﴿أَخَصَلَهُ اللَّهُ﴾ أحاط به عدداً لم يغب منه شيء ﴿وَسُوهُ﴾ لكثرت أو تهاونهم به ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ لا يغيب عنه شيء ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ كلياً، وجزئياً ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ أي ما يقع من تناجي ثلاثة، ويجوز أن يقدر مضاف أو يؤول

الآخر أي في وجهته كما يقال: هو حديد فلان إذا كانت أرضه إلى جنب أرضه في جهة حده كما قيل للمعاداة مشاققة لأن كلاً منهما في شق غير شق الآخر، وإليه أشار بقوله في حد الخ أو من الحدود بمعنى الأمور التي لا تتجاوز، وهم إما واضعون لحدود الكفر، وقوانينه قائمة الكفر أو مختارون لها، وإليه أشار بقوله: أو يضعون الخ، وتكلف بعضهم فجعل الوجوه هنا أربعة قال الفاضل المحشي: وفيه وعيد عظيم للملوك، وأمراء السوء الذين وضعوا أموراً خلاف ما حده الشرع، وسموها يساً وقانوناً، وقد صنف العارف بالله تعالى الشيخ بهاء الدين قدس الله روحه رسالة في كفر من يقول يعمل بالقانون، والشرع إذا قابل بينهما، وقد قال الله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [سورة المائدة، الآية: ٣]. وقد وصل الدين إلى مرتبة من الكمال لا تقبل التكميل وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ولكن أين من يعقل ويسا بياء مشاة تحتية وسين مهملة وضع قانون للمعاملة، ويقال: يسق لفظ غير عربي. قوله: (أخزوا أو أهلكوا) الخزي التذليل، وعبارة المصنف في العطف بأو أحسن من عطفه بالواو كما في الكشاف، والكب الإلقاء على الوجه، وقوله: ما جاء به معطوف على صدق أو الرسول، والمراد بصدقه كونه من عند الله، وهذه العبارة أخصر من قول الزمخشري، وصحة ما جاء به، وأما ترجيح هذه بأنه ليس كل ما جاء به يوصف بالصدق فليس بشيء وقوله: يذهب عزم الخ فهو مجاز إذ الإهانة لا تتصور منه. قوله: (منصوب بمهين) ولا وجه لنصبه بالكافرين إذ لا وجه لتخصيص كفرهم بذلك اليوم، وقوله: بإضمار اذكر أي باذكر المضمرة على إضافة الصفة لموصوفها، وقوله: كلهم فهو للتأكيد، وإن انتصب على الحال كطر أو كافة، وقاطبة وغيرها من ألفاظ التوكيد، وقوله: أو مجتمعين فيكون حالاً غير مؤكدة، وقوله: تشهير الخ يعني المقصود من أخبارهم بما عملوه ما ذكر زيادة في خزيهم ونكالهم، وإلا فلا طائل تحته. قوله: (كلياً وجزئياً) يشير إلى ما يفيد الموصول من العموم ليكون على وفق قوله على كل شيء شهيد ودالاً عليه وانتصابه على الحالية أو المصدرية أي علماً كلياً الخ لا على الظرفية فإنه تعسف لا حاجة تدعو إليه. قوله: (ما يقع من تناجي ثلاثة الخ) يعني أنه مضارع كان التامة، ونجوى فاعله وهو

نجوى بمتناجين، ويجعل ثلاثة صفة لها، واشتقاقها من النجوة، وهي ما ارتفع من الأرض فإن السر أمر مرفوع إلى الذهن لا يتيسر لكل أحد أن يطلع عليه ﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلا الله يجعلهم أربعة من حيث إنه يشاركهم في الاطلاع عليها، والاستثناء من أعم الأحوال ﴿وَلَا حَمْسَةَ﴾ ولا نجوى خمسة ﴿إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ وتخصيص العديدين إما لخصوص الواقعة فإن الآية نزلت في تناجي المنافقين أو لأن الله تعالى، وترىحب الوتر، والثلاثة أول الأوتار أو لأن التشاور لا بد له من اثنين يكونان كالمتنازعين، وثالث يتوسط بينهما، وقرئ ثلاثة وخمسة بالنصب على الحال بإضمار يتناجون أو تأويل نجوى بمتناجين ﴿وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ﴾، ولا أقل مما ذكر كالواحد، والاثنين ﴿وَلَا أَكْثَرَ﴾ كالسنة، وما فوقها ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ يعلم ما يجري بينهم، وقرأ يعقوب، ولا أكثر بالرفع عطفًا على محل من نجوى أو محل لا أدنى

فصدر بمعنى التناجي، ومن مزيدة، وقوله: يقدر مضاف تقديره ذوي نجوى الخ ونحوه أو يؤول نجوى المصدر بمتناجين جمع متناج كالتنجي، وفي القاموس النجوى السر والمسارون اسم ومصدر وعليه لا حاجة إلى التأويل وإنما أول ليتأتى استثناء قوله: إلا هو رابعهم من غير تكلف كما سيأتي، وعلى هذين الاحتمالين ثلاثة صفة للمضاف المقدر أو لنجوى المؤول بما ذكر أو الموضوع له، ويجوز أن يكون بدلاً أيضاً. قوله: (واشتقاقها الخ) أي هي مأخوذة منها لأن السر بصوته عن الغير كأنه رفع من حضيض الظهور إلى أوج الخفاء على التشبيه، وأقرب منه قول الزاغب لأن المتساوين يخلوان بنجوة من الأرض أو هو من النجاة. قوله: (إلا الله) يجعلهم أربعة يعني أن الرابع لإضافته لغير مماثلة هنا بمعنى الجاعل المصير أي يجعلهم أربعة، وقوله: والاستثناء الخ فهو استثناء مفرغ من أعم الأحوال أي ما يكونون في حال الأحوال إلا في حال تصيير الله لهم أربعة. قوله: (نزلت في تناجي المنافقين الخ)<sup>(١)</sup> يعني، وكانوا على هذين العديدين، وقوله: وتر الخ يعني فلذا ذكر العديدين من الأوتار، وأما تخصيصهما فأشار إلى توجيهه بقوله، والثلاثة الخ فخصها لأنها أول وتر من الأعداد، وأما الواحد فليس بعدد كما تقرر في الحساب لأنهم عرفوه بما ساوى نصف مجموع حاشيته، وليس له حاشيتان، وأيضاً هو لا يليق بالخلق أو لأن التناجي هنا للمشاورة، وأقله ما ذكر لما ذكر، وهذا إنما يعلم منه وجه ذكر الثلاثة دون الخمسة، وأما مناسبتها للثلاثة في الوترية فلا يفيد وجه التخصيص إلا إذا ضم إليه ما يخصه ككوفه أول مراتب ما فوقه فذكر المشار بهما للأقل، والأكثر ونحوه، وقوله: يتناجون فهو حال من فاعله أو فاعل متناجين المستتر فيه. قوله: (كالواحد) فإنه يتناجي نفسه أيضاً فيكون معهم في السر والعلانية، وذلك إشارة إلى الثلاثة، والخمسة وهو المقصود بما ذكر، وقوله: على محل من نجوى لأنه فاعل، ومن زائدة فيه، وقوله: محل لا أدنى فيه تسمح لأن المحل لأدنى وحده، وهو الرفع لأنه مبتدأ قبل دخول لا عليه، وفيه نظر وجملته هو

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٩٢ عن ابن عباس ومجاهد بدون إسناد، فهو ضعيف.

بأن جعلت لا لنفي الجنس ﴿إِنَّ مَا كَانُوا﴾ فإن علمه بالأشياء ليس لقرب مكانتي حتى يتفاوت باختلاف الأمكنة ﴿ثُمَّ يَلْتَمِهُمَ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ تفضيحاً لهم، وتقريباً لما يستحقونه من الجزاء ﴿إِنَّ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْءٍ عِلْمٌ﴾ لأن نسبة ذاته المقتضية للعلم إلى الكل على السواء ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يُعَادُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ نزلت في اليهود، والمنافقين كانوا يتناجون فيما بينهم، ويتغامزون بأعينهم إذا رأوا المؤمنين فنهاهم رسول الله ﷺ ثم عادوا لمثل فعلهم ﴿وَيَسْتَجِرُّونَ بِالْأَثْنِ وَالْعُرْوَةِ وَمَعْصِبَتِ الرَّسُولِ﴾ أي بما هو إثم، وعدوان للمؤمنين، وتواصل بمعصية الرسول، وقرأ حمزة ويتناجون وروي عن يعقوب مثله، وهو يفتعلون من النجوى ﴿وَإِذَا جَاءَكَ جَيْدٌ مِمَّا لَرَّ يَحِيكَ بِهِ اللَّهُ﴾ فيقولون السام عليك أو أنعم صباحاً، والله تعالى يقول، وسلام على عباده الذين اصطفى ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ فيما بينهم ﴿لَوْلَا يَعِدُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ هلا يعذبنا الله بذلك لو كان محمد نبياً ﴿حَسِبْتُمْ جَهَنَّمَ﴾

معهم خبره، وعلى قراءة العامة بفتح راء أكثر هو مجرور بالفتح معطوف على لفظ نجوى أو مفتوح لأن لا لنفي الجنس فهو كلا حول، ولا قوة إلا بالله على الوجوه فيه، وقوله: بأن جعلت الخ أي لا مشبهة بليس، ولا مزيدة لتأكيد النفي كما في الوجه السابق. قوله: (فإن علمه الخ) إذ علمه، وسائر صفاته الذاتية لا تتفاوت بتفاوت الأسباب، ولذا عمّ علمه كما أشار إليه بقوله: فإن علمه الخ، وقوله: تفضيحاً الخ إشارة لما قدمناه، وقوله: بما هو إثم أوله به ليتنظم الكلام أي يتناجون بأمر يرونها، وهي إثم ووبال عليهم، وتعدّ على المؤمنين، وتواصل بمخالفة النبي ﷺ وقوله: «فيقولون السام»<sup>(١)</sup> هو بمعنى الموت عندهم بالعبرية أو دعاء بأن يسأموا دينهم فإذا سلموا عليه قالوه وأوهموا أنهم يقولون السلام، وأنعم صباحاً هي تحية الجاهلية ويقال عم صباحاً كما قال امرؤ القيس:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي

والكفار يكره بدوهم بالسلام إلا لضرورة فإذا بدوهم قيل في الرد، وعليك كذا في كتاب الأحكام هنا، وقوله: وسلام على عباده الخ هو تفسير لما حياه الله به. قوله: (هلا يعذبنا الله بذلك) أي لو كان نبياً عذبنا الله بسبب ما قلناه في حقه، وعدل عن قوله في الكشف ما له إن كان نبياً لا يدعو علينا حتى يعذبنا الله بما نقول فإنه لا دلالة في النظم عليه، وقوله: حسبهم الخ جواب من الله لهم، وقوله: جهنم هو المخصوص بالذم المقدر، وقوله: كما يفعله المنافقون فالخطاب لخلص المؤمنين، ولا بد أن يكون هذا تعريضاً بالمنافقين إذ مثله لا يصدر عن المؤمنين، ولذا قدم الزمخشري كونه خطاباً للمنافقين، وسماهم مؤمنين باعتبار ظاهر أحوالهم فلا وجه لترجيح مسلك المصنف، وقراءة تنتجوا تقدم معناها، وحمل التقوى على

(١) أخرجه البخاري ٦٩٢٧ ومسلم ٢١٦٥ ح ١١ والترمذي ٢٧٠١ والنسائي ٥٩٢ - ٣٨١ وابن ماجه ٣٦٩٨ كلفهم من حديث عائشة.

عذاباً ﴿يَصَلُّونَهَا﴾ يدخلونها ﴿فِيَسَّ الْمَصِيدُ﴾ جهنم ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّا نَنجِيهِمْ فَلَا تَنْجَرُوا بِالْإِيمَةِ وَالْعُدُونِ وَمَمَّصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنْجَرُوا﴾ كما يفعله المنافقون، وعن يعقوب فلا تنتجوا ﴿وَتَنْجَرُوا بِاللَّيْلِ وَاللَّيْقَوَى﴾ بما يتضمن خير المؤمنين، والاتقاء عن معصية الرسول ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ فيما تأتون، وتذرون فإنه مجازيكم عليه ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى﴾ أي النجوى بالإثم، والعدوان ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ فإنه المزين لها، والحامل عليها ﴿لِيَحْزَنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بتوهمهم لأنها في نكبة أصابتهم ﴿وَلَيْسَ﴾ أي الشيطان، أو التناجي ﴿بِضَارِهِمْ﴾ بضار المؤمنين ﴿شَيْئاً إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾ إلا بمشيئته ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَيَسْتَوَكِّلُ الْمُؤْمِنُونَ﴾، ولا يبالوا بنجواهم ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ توسعوا فيه، وليفسح بعضكم عن بعض من قولهم افسح عني أي تنح، وقرئ تفاسحوا، والمراد بالمجلس الجنس، ويدل عليه قراءة عاصم بالجمع أو مجلس رسول الله ﷺ فإنهم كانوا يتضامون به تنافساً على القرب منه وحرصاً على استماع كلامه ﴿فَأَفْسَحُوا مَفَسَّحَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ فيما تريدون التفسح من المكان،

اتقاء معصية الرسول بقريئة ما سبق، وقوله: فيما تأتون الخ متعلق باتقوا.

قوله: (أي النجوى بالإثم) فالتعريف فيها للعهد كما وقع في بعض النسخ هنا، واللام للعهد، والقريئة عليه ما بعده فلا ينافي كون النجوى تكون في الخير، وقوله: وتناجوا بالبر والتقوى قبله، وقوله: فإنه المزين الخ أي المزين لهذه النجوى المخصوصة بالشر. قوله: (بتوهمهم) متعلق بيحزن أي حزن المؤمنين بما يتوهمون من تناجي اليهوديين، والمنافقين وتغامزهم من أنه وقع بإخوانهم المؤمنين أمر كالهزيمة، والقتل أو متعلق قوله: بتوهمهم مقدر أي توهمهم لأمر عظيم نزل بالمسلمين لأن النجوى كانت في نكبة نزلت بالمسلمين، وأمر حل بهم كما في الكشف كانوا يوهمون المؤمنين في نجواهم، وتغامزهم أن غزاتهم قتلوا، وأن أقاربهم قتلوا، وفي عبارة المصنف قصور ما، ولذا قيل: لو أسقط اللام كان أحسن فإن القصور إنما جاء من زيادتها، وما قيل إنها دعامة زائدة وفهم القصور من قصور الفهم من التعصب البارد. قوله: (أو التناجي) بصيغة المصدر، وفي نسخة المتناجي والأولى أولى، وفي الكشف تجويز أن يرجع الضمير للحزن، ولا غبار عليه لأنه إذا قيل إن هذا الحزن لا يضرهم اندفع حزنهم فلا ينافي أن المقصود إزالة الحزن كما توهم، وقوله: إلا بمشيئته تقدم بيانه فتذكره. قوله: (افسح عني أي تنح) فالتفسح في المجلس تنحي الناس بعضهم عن بعض توسعة له، وهو ظاهر وارتباطه بما قبله لأنه لما نهى عن التناجي، والسرار علم منه الجلوس مع الملا فذكر آدابه بعده وقوله، والمراد الخ فيكون مطلقاً شاملاً لكل مجلس فتعريفه للجنس أو المراد به مجلسه ﷺ فتعريفه للعهد فجمعه لتعدده باعتبار من يجلس معه فإن لكل أحد منهم مجلساً وقوله: يتضامون بالتشديد أي يتلاصقون وبه بمعنى فيه، والضمير للمجلس أو للرسول فالباء سببية. قوله: (فيما تريدون) متعلق بيفسح الله لكم والفسح في الرزق تكثيره، وفي الصدر إزالة ما يحصل به الغم، وضيق الصدر كناية عنه وغيرها كالقبر، وقوله: ارتفعوا في المجالس

والرزق، والصدر وغيرها ﴿وَإِذَا قِيلَ ائْتِزُوا﴾ انهضوا للتوسعة، أو لما أمرتم به كصلاة أو جهاد أو ارتفعوا في المجالس ﴿فَأَنْشُرُوا﴾ وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم بضم الشين فيهما ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾ بالنصر، وحسن الذكور في الدنيا وإيوائهم غرف الجنان في الآخرة ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَلْهَمَ دَرَجَاتٍ﴾ ويرفع العلماء منهم خاصة درجات بما جمعوا من العلم، والعمل فإن العلم مع علو درجته يقتضي للعمل المقرون به مزيد رفعة ولذلك يقتدي بالعالم في أفعاله، ولا يقتدي بغيره، وفي الحديث فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ تهديد لمن لم يمتثل الأمر أو استكرهه ﴿يَأْتِيهَا

أي اجلسوا في صدورهما، وأعلاها فليس عن المجلس بأولى منه لأنه إنما يكون أولى إذا أريد محل جلوسه بخصوصه أما لو قصد مجموع النادي ففي أولى، وقوله: بضم الشين، وغيرهم قرأه بالكسر وهما لغتان فيه، وقوله: وإيوائهم غرف الجنان فالرفعة فيه حسية وفيما قبله معنوية، والجمع بينهما من عموم المجاز أو الجمع بين الحقيقة، والمجاز وهو جائز عنده قال الواحدي سبب نزول هذه الآية أنه ﷺ كان في الصفة يوم الجمعة فجاء ناس من أهل بدر، وكان يكرمهم وقد سبقوا فقاموا حيال النبي ﷺ على أرجلهم ينتظرون أن يوسع لهم فلم يفسحوا لهم فشق ذلك عليه ﷺ فقال لبعض من حوله: «قم يا فلان، ويا فلان» فأقام نقرأ مقدار من قدم فشق ذلك عليهم، وعرف كراهية ذلك في وجوههم، وقال المنافقون ما عدل بإقامة من أخذ مجلسه وأحب قربه لمن تأخر عن الحضور فأنزل الله هذه الآية<sup>(١)</sup>. قوله: (ويرفع العلماء منهم خاصة) في الانتصاف في الجزاء برفع الدرجات مناسبة للعمل المأمور به، وهو التفسح في المجالس، وترك ما تنافسوا فيه من الجلوس في أرفعها، وأقربها من النبي ﷺ، ثم خص أهل العلم ليسهل عليهم ترك ما عرفوا بالحرص عليه من رفعة المجالس وحبهم للتصدير، وهذا من مغيبات القرآن لما ظهر من هؤلاء في سائر الأعصار من التنافس في ذلك وفي كلامه إشارة إلى أنه من عطف الخاص على العام تعظيماً له بعده كأنه جنس آخر كما في ملائكته وجبريل، ولذا أعاد الموصول في النظم، ويمكن اتحادهما فيكون من جعل تغاير الصفات بمنزلة تغاير الذات لأن المراد بالعلم علم ما لا بد منه من العقائد الحقة، والأعمال الصالحة، وتغايرها بالذات على أن المراد بالمؤمنين من لم يصل لمرتبة هؤلاء، ولكل وجهة، وعلى الوجوه الثلاثة ليس فيه تقدير عامل للموصول الثاني إذ لا حاجة إليه، وقول المصنف، ويرفع العلماء الخ توضيح للمعنى لا إشارة للتقدير كما توهم، والتشبيث بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من ضيق العطن. قوله: (للعلم الخ) تعليل لقوله: مزيد رفعة، وقدمه عليه للاهتمام به وللحصر، وقوله: ولذلك أي لمزيد رفعته، وأنه لا ينفك عن العمل أو للاقتضاء المذكور لأنه لو لم يقارنه العمل لم يعتد بأفعاله، وقوله: مع علو درجته، وفي نسخة

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٩٥ بدون إسناد، فلا حجة فيه.

الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدْتُمُو بَيْنَ يَدَيْ جَبْوَتِكُمْ صَدَقَةٌ ﴿١٢﴾ فتصدقوا قدامها مستعار ممن له يدان، وفي هذا الأمر تعظيم الرسول وإنفاع الفقراء، والنهي عن الإفراط في السؤال، والميز بين المخلص، والمنافق، ومحب الآخرة، ومحب الدنيا، واختلف في أنه للندب أو للوجوب لكنه منسوخ بقوله: أأشفقتم وهو وإن اتصل به تلاوة لم يتصل به نزولاً، وعن علي كرم الله وجهه إن في كتاب الله آية ما عمل بها أحد غيري كان لي دينار فصرفته فكنت إذا ناجيته تصدقت بدرهم، وهو على القول بالوجوب لا يقدر في غيره فلعله لم يتفق

من علو درجته إشارة إلى أن شرفه الذاتي مقرر لكن لا يقتدي بأهله ما لم يقارن العمل، ولو قال لعلو درجته أو بعلو درجته صح لكنه معنى آخر فتدبر، وقوله: في أفعاله لارتفاع شأنها لأنه يراعي حقوقها، ويتحفظ فيها بخلاف العابد غير العالم. قوله: (وفي الحديث الخ)<sup>(١)</sup> هذا الحديث رواه عن أبي الدرداء رضي الله عنه أصحاب السنن الأربعة، وإيراده هنا بياناً لرفعة العلماء على من سواهم لا لبيان العطف كما توهم، وقوله: تهديد الخ فيه إيماء لما مر من أن الخبرة العلم بالظاهر، والباطن فإن عدم الامتثال من الظواهر، والاستكراه أمر باطني. قوله: (فتصدقوا قدامها) أي قبل النجوى، وقوله: مستعار ممن له يدان يعني أن في قوله بين يدي نجواكم استعارة تمثيلية، وأصل التركيب يستعمل فيمن له يدان أو مكنية بتشبيه النجوى بالإنسان وإثبات اليدين تخييل، وفي بين ترشيع ومعناه قبل، وقوله: وفي هذا الأمر أي أمر المؤمنين بالتصدق قبل مناجاته ومكالمته تعظيم له ﷺ بعد مناجاته أمراً عظيماً، ونعمة تقابل بالشكر، والتصدق وإنفاع الفقراء أي فقراء الصحابة رضي الله عنهم أمر ظاهر إلا أن لفظ الإنفاع غير صحيح، وقد استعمله المصنف في مواضع من كتابه هذا، ولم يذكره أهل اللغة وكذا متوج اسم مفعول إلا أن القياس لا يأباه كما في الملتقط والنهي، والمنع مأخوذ من إيجاب الصدقة على المناجي، وهي لا تتيسر في كل زمان فيلزم قلة المناجاة له وما عداه ظاهر، والمقصود بيان الحكمة في الأمر المذكور. قوله: (في أنه) أي الأمر بالتصدق قبل المناجاة، وقوله: لكنه

(١) أخرجه أبو داود ٣٦٤١، والترمذي ٢٦٨٢ وابن ماجه ٢٢٣ وأحمد ١٩٦/٥ وابن حبان ٨٨ والدارمي ٩٨/١ وابن عبد البر في جامع بيان العلم ص ٣٩ - ٤٠ والطحاوي في المشكل ٤٢٩/١ والبغوي ١٢٩ كلهم من حديث أبي الدرداء وصدره «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً...». قال الترمذي: ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل هكذا: حدثنا محمود بن خداش بهذا الإسناد.

وإنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن الوليد بن جميل عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ وهذا أصح من حديث محمود بن خداش، ورأي محمد بن إسماعيل هذا أصح. وقال شعيب في الإحسان: حديث حسن إسناده ضعيف لضعف داود بن جميل - ويقال الوليد بن جميل - وكثير بن قيس - ويقال قيس بن كثير - والأول أكثر.

للأغنياء مناجاة في مدة بقائه إذ روي أنه لم يبق إلا عشرأ أو ساعة ﴿ذَلِكَ﴾ أي ذلك التصدق ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرٌ﴾ أي لأنفسكم من الريبة، وحب المال، وهو يشعر بالندبية لكن قوله: ﴿فَإِنْ لَرَّ يَحْدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ أي لمن لم يجده حيث رخص له في المناجاة بلا تصدق أدل على الوجوب ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُوبِكُمْ صَدَقْتُمْ﴾ أخفتم الفقر من تقديم الصدقة، أو أخفتم التقديم لما يعدكم الشيطان عليه من الفقر، وجمع صدقات لجمع المخاطبين أو لكثرة التناجي ﴿فَإِذَا لَرَّ تَفَعَّلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ بأن رخص لكم أن لا تفعلوا،

أي الوجوب، ونسخه بقوله: أشفقتم الخ لأن قوله: ﴿فَإِذَا لَرَّ تَفَعَّلُوا﴾ [سورة المجادلة، الآية: ١٣] فيه ترخيص في الترك كما سيأتي، وقيل: نسخت بأية الزكاة، وقوله: وهو وإن اتصل الخ جواب سؤال مقدر، وهو أنه كيف يكون ناسخاً، وهو مقارن له والناسخ لا بد من تأخره عن المنسوخ، وسيأتي بيان مدة بقائه، وقوله: ما عمل بها أحد غيري لا يقتضي عدم امتثال غيره من الصحابة رضي الله عنهم لجواز أنهم لم يناجوه، ولم يبدؤه بالمكالمة قبل نسخها خصوصاً إذا كانت المدة ساعة، وإليه أشار بقوله، وعلى القول بالوجوب الخ، وقوله: فصرفت من الصرف المعروف أي بذله بدراهم الفضة ليتعدّد إخراجها، وتصدّقه منه منافسة في مكالمته ﷺ، وقيل: إنه نسخ قبل العمل به بناء على جواز النسخ قبله، ولكونه خلاف الظاهر لم يتعرض له المصنف، وفيه خلاف لأهل الأصول. قوله: (وأطهر أي لأنفسكم من الريبة الخ) الريبة بالراء المهملة والباء الموحدة كما في النسخ الصحيحة، والمراد به الشبهة الحاصلة من ترك سؤاله ﷺ لثلا يتصدّقوا وترك الصدقة لحب المال، وهذا أظهر من أن يخفى، والعجب ممن ظنه الزينة بالمعجمة والنون، وهو من بعض الظنّ، ومن ليست داخلة على المفضل عليه بل متعلقة بأطهر كما في طهرته من النجاسة، وإشعاره بالندبية لأن التصدق إنما يكون خيراً من غيره، إذا لم يكن واجباً، وقوله: أدل على الوجوب لأن المغفرة تقتضي أنّ في الترك إثماً وذنبا، وقوله: أدل ويشعر إشارة إلى أنه ليس دليلاً تاماً في كلا الجانبين أما الأول فلأنّ المفضل عليه غير المذكور فيحتمل غير الترك من المندوبات أو الواجبات للترغيب فيه، ولو حمل على الترك احتمل أنه على الفرض، والتقدير كما في قوله خير مستقراً، وأما الثاني فلأنّ المغفرة لا تتعين أن تكون للمناجاة من غير تصدق. قوله: (أخفتم الفقر الخ) الأول على أنه محذوف، وهو الفقر، وقوله: أن تقدّموا بتقدير لأنّ تقدّموا فمن في قوله من تقديم الخ تعليلية، وقوله: أخفتم التقديم على أنّ أن تقدّموا مفعول من غير تقدير، وخوف التقديم لما يترتب عليه من الفقر فهما بمعنى واحد، وقوله: جمع صدقات توجيه للعدول عن صدقة، وهو أخف وأخصر فإن كان بعضهم ترك المناجاة كما هو ظاهر النظم فلا مخالفة فيه للأمر كما مرّ. قوله: (بأن رخص لكم الخ) متعلق بتاب، وضمير تفعلوا لما ذكر، وهو التصدق والمناجاة، وقوله: مما قام مقام توبتهم هو الانقياد وعدم خوف الفقر، وقوله: وإذ على بابها أي ظرف لما مضى، والمعنى أنكم تركتم ذلك فيما مضى فتداركوه بإقامة الصلاة الخ. كما قاله أبو البقاء، وقيل: إنها بمعنى

وفيه إشعار بأن إشفاقهم ذنب تجاوز الله عنه لما رأى منهم مما قام مقام توبتهم، وإذ على بابها، وقيل بمعنى إذا أو أن ﴿فَأَقِمْوُا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ فلا تفرطوا في أدائهما ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في سائر الأوامر فإن القيام بها كالجابر للتفريط في ذلك ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَتَّبِعُونَ﴾ ظاهرأ، وباطناً ﴿الَّذِينَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ تَوْلَوْا﴾ والوا ﴿قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ يعني اليهود ﴿مَا هُمْ بِمُتَّقِينَ وَلَا مِنَ اللَّهِ﴾ لأنهم منافقون مذنبون بين ذلك ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكُذِبِ﴾ وهو اذعاء

إذا الظرفية للمستقبل الشرطية كما في قوله: ﴿إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [سورة غافر، الآية: ٧١] وتفصيله في المغني أو هي بمعنى أن الشرطية، والفرق بينها وبين إذا معروف. قوله: (فلا تفرطوا في أدائهما) في الكشف فلا تفرطوا في الصلاة، والزكاة وسائر الطاعات وفي قوله: سائر الطاعات إشارة إلى أن الصلاة، والزكاة لجمعهما بين العبادة البدنية، والمالية أريد بهما جميع الطاعات، والعبادات كما مر، وترك المصنف رحمه الله له لأن قوله بعده، وأطيعوا الخ. مغن عنه، ويحتمل أن يكون تفسيراً له أيضاً، وهو الظاهر قيل وهو إشارة إلى أن قوله: فأقيموا الخ جواب إذ لأنها بمعنى إذا أو أن، وقال: لا تفرطوا لأن الإقامة توفيه حقها، وإدامتها لا مجرد إيقاعها، ولذا مدح بالإقامة فيما حث الله على توفية حقه كأقاموا الصلاة، وأقاموا التوراة والإنجيل وأقيموا الوزن ورد بأن تشريكه في الكشف بينهما، وبين سائر الطاعات، وقول المصنف رحمه الله تعالى في أدائهما بضمير التثنية يأباه إذ الإقامة مذكورة في الصلاة خاصة فتفسيره بالمنع عن التفريط إنما هو لما يلزمه من تحصيل الحاصل إذ الأمور مقيم للصلاة مؤد للزكاة فلذا أول الأمر بترك التقصير، والأداء وقد يجاب عنه بأنه توجيه لما في النظم من العدول عن صلوا وزكوا الأخصر الأظهر بأنه أمر برعاية حقوقهما لا بأصل الفعل وبينه في الإقامة لأنه أظهر ويعلم منه الإيتاء لأنه وإن كان معناه لغة الإعطاء إلا أنه خص في القرآن بدفع الصدقة كما قاله الراغب فهو الإعطاء على وجه مقبول، وفيه نظر، وقيل: إن فيه إشعاراً بتسببه عن قوله: فإذا لم تفعلوا كأنه قيل فلما قصرتم في ذلك فلا تقصروا في هذا وعدم التفريط إنما أخذ من التفريع على السابق لأن فيه نوع تفسير وأورد عليه ما مر، وفيه ما فيه فتدبر، وأما كون التفريع على ترك الفعل لا على التقصير فيرده أن ترك الفعل عين التقصير فليس بشيء، وقوله: ظاهرأ وباطناً مر تفسيره. قوله: (والوا) أي صادقهم، واتخذوهم أولياء فوادوهم، وهم أعداء الدين، ومنه أخذ الرازي رحمه الله كراهة نكاح الكتابيات، وقوله: ما هم الخ ضمير الغيبة الأول للذين تولوا والثاني راجع لقوله: قوما، وفي قوله: ألم تر تلوين للخطاب بصرفه عن المؤمنين إلى الرسول وكذا في قوله: منكم فإن كان غلب فيه خطاب الرسول فلا التفات فيه وكذا إن لم يغلب لأنه ليس فيه مخالفة لمقتضى الظاهر لسبق خطابهم قبله فمن قال فيه التفات لم يصب، وقد قيل: إنه على رأي السكاكي وفيه نظر وجملة ما هم الخ. استئناف لا حال من فاعل تولوا لعدم الواو، وكونه بمعنى مذنبين لا يفيد كما مر في الأعراف ويحلفون الخ عطف على هذه الجملة أو على

الإسلام ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّ المحلوف عليه كذب كمن يحلف بالغموس، وفي هذا التقييد دليل على أَنَّ الكذب يعم ما يعلم المخبر عدم مطابقته، وما لا يعلم، وروي أنه عليه السلام كان في حجرة من حجراته فقال: «يدخل عليكم الآن رجل قلبه قلب جبار، ويتظر بعين شيطان» فدخل عبد الله بن نبتل المنافق، وكان أزرق فقال عليه السلام له: «علام تشتمني أنت وأصحابك» فحلف بالله ما فعل، ثم جاء بأصحابه فحلفوا فنزلت ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ نوعاً من العذاب متفاوتاً ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ فتمرّنوا على سوء العمل، وأصروا عليه ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ أي التي حلفوا بها، وقرئ بالكسر أي إيمانهم الذي أظهروه

تولوا، والمضارع لتعدّد الحلف فتأمل. قوله: (وفي هذا التقييد دليل الخ) أي تقييده بقوله: ﴿وَهُمْ يَعْمَلُونَ﴾ فيردّ به مذهب النظام، والجاحظ إذ على مذهبهما لا حاجة إليه، وفيه بحث لأنه يجوز أن يراد بالكذب ما خالف اعتقادهم، وقوله: وهم يعلمون بمعنى يعلمون خلافة فيكون جملة حالية مؤكدة لا مقيدة وكون التأسيس أصلاً لا يعينه. قوله: (وروي) معطوف على ما قبله بحسب المعنى كعطف القصة على القصة لا على قوله، وهو ادعاء الإسلام كما قيل، والكذب المحلوف عليه عدم شتمهم له ﷺ، وقوله: كمن يحلف الخ لما كان حلفهم على الحال، والغموس على الماضي لم يجعلها غموساً وشبهها به، وأمّا قوله: عبد الله بن نبتل فهو بفتح النون، وسكون الباء الموحدة، وبعدها تاء مشناة من فوق ولام، وهو كما في الإصابة عبد الله بن نبتل بن الحرث بن قيس إلى آخر نسبه أنصاريّ أوسيّ، وذكره ابن الكلبي والبلادري في المناققين، وذكره أبو عبيد في الصحابة قال ابن حجر: فيحتمل أنه اطلع على أنه تاب، وأمّا الحديث<sup>(١)</sup> المذكور هنا فقال إنه لم يقف عليه في كتب الحديث، وأمّا قوله: في القاموس عبد الله بن نبيل كأمير من المنافقين فلا أدري أهو هذا، واختلف في ضبط اسمه أو غيره. قوله: (تشتمني أنت وأصحابك) قيل فيه تغليب وليس من التغليب المعروف بل هو من قبيل: ﴿اسكن أنت وزوجك﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٥] وفيه كلام لا يسعه هذا المقام، وقوله: نوعاً من العذاب متفاوتاً إشارة إلى أَنَّ التّوين للنوع ومتفاوتاً بمعنى عظيم شدّته. قوله: (فتمرّنوا) أي اتخذه عادة، والفاء للتفسير لأنّ كان تفيد في مثله التكرار، وأنه معتاد لهم أو الفاء للتفريع إمّا باعتبار المجموع أو لأنّ التمرّن وهو كونه صار جبلة لهم لا يفارقونها غير التكرار فلا وجه لما قيل من أنه لو حذفها كان أظهر وقوله، وقرئ بالكسر هي قراءة شاذة منسوبة للحسن، والعامّة قرؤه بالفتح جمع يمين بمعنى القسم، وقوله الذي أظهروه لأنهم منافقون. قوله: (فصدّوا الناس) إشارة إلى أنه متعدّد مفعوله محذوف، وهو الناس وقوله: في خلال أمنهم الضمير إمّا للمناققين أو للناس لأنهم إنما يأتون، وهؤلاء

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٩٨ بدون إسناد، فهو واه.

﴿جُنَّةٌ﴾ وقاية دون دمائهم وأموالهم ﴿فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فصَدُّوا الناس في خلال أمنهم عن دين الله بالتحريش، والتنبيط ﴿فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ وعيد ثان بوصف آخر لعذابهم وقيل الأول عذاب القبر، وهذا عذاب الآخرة ﴿لَنْ تَنفِقَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ قد سبق مثله ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً فَيَحْلِفُونَ لَهُ﴾ أي الله تعالى على أنهم مسلمون، ويقولون ﴿كَمَا يَحْلِفُونَ لَكَ﴾ في الدنيا إنهم لمنكم ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ في حلفهم الكاذب لأن تمكن النفاق في نفوسهم بحيث يخيل إليهم في الآخرة أن الإيمان الكاذبة تزوج الكذب على الله كما تروجه عليكم في الدنيا ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ البالغون الغاية في الكذب حيث يكذبون مع عالم الغيب والشهادة، ويحلفون عليه ﴿أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ استولى عليهم من حذت الإبل وأخذتها إذ استوليت عليها، وهو مما جاء على الأصل ﴿فَأَنسَهُمُ ذِكْرَ اللَّهِ﴾ لا يذكرونه بقلوبهم، ولا بألسنتهم ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُ الشَّيْطَانِ﴾

إنما يصدون في زمان الأمن واطمئنان المسلمين لكون النبي ﷺ ليس مجاهداً، وقيل: إنه إشارة إلى أن المؤمن كسالك طريقاً لمقصوده آمنة، والتحريش الإغراء، والمراد إغراؤهم على المؤمنين لأذاهم، والتنبيط التعويق عن الدخول في الإسلام لمن أراده بتغييره عنه، وقوله: وهذا عذاب الآخرة بقريئة، وصفه بالإهانة المقتضية للظهور فلا تكرر حينئذ، وقوله: سبق مثله يعني في سورة آل عمران، وقد سبق الكلام عليه أيضاً فمن أراده فليظنره. قوله: (يوم يبعثهم الله الخ) تقدّم الكلام عليه، وقوله: تروج الكذب على الله بناء على جواز الكذب منهم في الآخرة وقد سبق الكلام فيه، وقوله: البالغون الخ أخذه من أن، وتعريف الطرفين، واسمية الضمير المصدّر بإلا، وقوله: يحلفون عليه أي على الكذب له تعالى. قوله: (استولى عليهم) أي غلب على عقولهم بوسوسته، وتزيينه حتى اتبعوه فكان مستولياً عليهم، وقوله: من حذت الإبل، وأخذتها بالذال فيهما يعني أنه في الأصل بمعنى السوق والجمع ثم أطلق على الاستيلاء، وورد من الثلاثي، والأفعال بمعنى كما في القاموس الحوذ الحوط، والسوق السريع كالأحواذ اه، ومن قال فيه إنه حذتها، وحزتها على أن الأول بالذال، والثاني بالزاي، والاشتقاق منه أكبر لم يصب، وفي بعض النسخ حذتها، وحذتها كقلتها وخفتها إشارة إلى أن ثلاثيه ورد من بايين كما ذكره الزجاج، وهو أقرب إلى الصواب مما غرّه، وأوقعه فيه غلط الكتاب. قوله: (وهو) أي استحوذ مما جاء على الأصل في عدم إعلاله على القياس إذ قياسه استحاذ كما سمع فيه قليلاً فجاء مخالفاً للقياس كاستنوق، وأخواته وإن وافق الاستعمال المشهور فيه، ولذا لم يخل استعماله بالفصاحة كما في شروح التلخيص، وقوله: لا يذكرونه الخ. فعدم الذكر اللساني كناية عن لازمه القلبي فلا يرد عليه أن الذكر باللسان غير الذكر بالجنان فكيف يراد أن بلفظ واحد مع أن الخطب فيه يسير، وقوله: لأنهم فوتوا الخ. يعني أن الحصر لأن ما عداه كلا خسر لما ذكره،

جنوده، وأتباعه ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ﴿٢٠﴾ لأنهم فوّتوا على أنفسهم النعيم المؤبد، وعرضوها للعذاب المخلد ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذْلَى﴾ في جملة من هو أذل خلق الله ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ في اللوح ﴿لَا غَلْبَ لَنَا وَرُسُلُنَا﴾ أي بالحجة، وقرأ نافع وابن عامر، ورسلي بفتح الياء ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ﴾ على نصر أنبيائه ﴿عَزِيزٌ﴾ لا يغلب عليه شيء في مراده ﴿لَا تَحِجُّدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ أي لا ينبغي أن تجدهم واذين أعلماء الله، والمراد أنه لا ينبغي أن يوادهم ﴿وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ ولو كان المحادون أقرب الناس إليهم ﴿أُولَئِكَ﴾ أي الذين لم يوادهم ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ أثبتة فيها، وهو دليل على خروج العمل من مفهوم الإيمان فإن جزء الثابت في القلب يكون ثابتاً فيه، وأعمال الجوارح لا تثبت فيه ﴿وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ أي من عند الله، وهو نور القلب أو القرآن، أو النصر على العدو،

وقوله: في جملة الخ يعني أنهم معدودون منهم، وهذا أبلغ من أولئك أذلون كما مر تحقيقه، وقوله: أذل خلق الله لأن تقديره أذل من كل شيء دليل لاقتضاء مقام الدم العموم. قوله: (بالحجة) إنما قيده به، ولم يقل وبالسيف لاطراد غلبة الحجة، وقوتها بخلافه فإن الحرب سجال، ولو قدره لم يتخلف أبداً فيلزم الخلف هنا في خبره تعالى، وقوله: لا ينبغي أن تجدهم الخ. يعني أن المراد من نفي وجدانه لهؤلاء أنه لا يليق به ذلك الوجدان لأن المودة والوجدان قد وقعا فلو أبقى على ظاهره لزم الكذب فيه إلا أن يراد لا تجد قوماً كاملي الإيمان على هذه الحال فالنفي حينئذ باق على حقيقته، ولما كان عدم لياقة فعل الغير به مما لا وجه له أول هذا بأنه لا ينبغي لهم أن يوادهم فهو كناية عما ذكر بواسطة، وهي أبلغ أو جعل ما لا يليق كالعدم لمشاركته له في عدم الاعتداد به، وقوله: واذين إشارة إلى أن المضارع لحكاية الحال الماضية، وأنه مما صدر عنهم، وثبت لا مما يثبت في المستقبل. قوله: (ولو كان المحادون الخ) يعني ليس المراد بمن ذكر خصوصهم، وإنما المراد الأقرب مطلقاً لكنه قدّم الآباء لأنه يجب طاعتهم على أبنائهم، وثني بالأبناء لأنهم أعلق بهم لكونهم أكبادهم، وثلت بالإخوان لأنهم الناصرون لهم، وختم بالعشيرة لأن الاعتماد عليهم. قوله: (أثبتة فيها الخ) لما كان الشيء يراد أولاً ثم يقال، ثم يكتب عبر عن المبدأ بالمتنهي للتأكيد، والمبالغة فيه، وقوله: فإن جزء الثابت في القلب الخ هو بديهي غير محتاج إلى ترتيب قياس من الشكل الثاني كما قيل. قوله: (من عند الله) فمن ابتدائية داخلية على الفاعل الموجد له إذا ابتداؤه منه، ونور القلب ما سماه الأطباء روحاً، وهو الشعاع اللطيف المتكوّن في القلب، وبه الإدراك فالروح حقيقة على هذا، وإن أريد به القرآن، وما بعده فهو استعارة تصريحية، وقوله: فإنه سبب لحياة القلب إشارة إلى أن الروح على هذا بمعنى الإيمان، وأنه على التجريد البديعي فمن بيانية أو ابتدائية على

وقيل: الضمير للإيمان فإنه سبب لحياة القلب ﴿وَيَدْخُلُهُمْ جَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ بطاعتهم ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾ بقضائه أو بما وعدهم من الثواب ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ﴾ جنده، وأنصار دينه ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ الفائزون بخير الدارين عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة المجادلة كتب من حزب الله يوم القيامة».

الخلاف فيها، وقوله: بخير الدارين من الإطلاق المفيد للعموم، وقوله: عن النبي ﷺ (١) هو موضوع اللهم اجعلنا ممن كتبه في حزبك المفلحين ببركة القرآن المبين وببركة سيد المرسلين ﷺ، وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الحشر

مدنية وآيها أربع وعشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ روي أنه عليه السلام لما قدم المدينة صالح بن النضير على أن لا يكونوا له ولا عليه فلما ظهر يوم بدر قالوا: إنه النبي المنعوت في التوراة بالنصرة فلما هزم المسلمون يوم أحد ارتابوا، ونكثوا، وخرج كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى مكة، وحالفوا أبا سفيان فأمر رسول الله ﷺ أخا كعب من الرضاعة فقتله غيلة، ثم صبحهم بالكتائب، وحاصرهم حتى صالحوا على الجلاء فجلا أكثرهم، إلى الشام ولحقت طائفة بخيبر، والحيرة فأنزل الله تعالى سبح لله إلى قوله، والله على كل شيء قدير ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾

## سورة الحشر

وتسمى سورة النضير لما سيأتي وهي مدنية، وآيها أربع، وعشرون بلا خلاف.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (روي الخ)<sup>(١)</sup> هذا الحديث أصله في السير إلا أنه ليس بهذا اللفظ قال ابن حجر: لم يوجد مسنداً في كتب الحديث المعتبرة، وفيه مخالفة لما ثبت في الرواية كما سنينه لك، وبنو النضير بوزن أمير قوم من يهود خيبر معروفون، وكذا بنو قريظة وهم من نسل هارون وجدهم كان كاهناً، ولذا لقب الحيان بالكاهنين، وقيل: إنهم نزلوا في فتية من بني إسرائيل ثمة لانتظار بعثة النبي ﷺ لتبشير كاهنهم به، وقوله: ظهر بمعنى غلب، وانتشر صيته، وقوله: ارتابوا أي في كونه إياه، وقوله: نكثوا أي نقضوا صلحه، وكعب بن الأشرف رجل من بني نبهان من طيء، وأمّه من بني النضير، وكان شاعراً أكثر من أذية المسلمين، وهجائهم والإغراء بهم، ولذا أمر النبي ﷺ بقتله، ومخالفة أبي سفيان على اتحادهم في محاربتهم وأضراره وأخو كعب رضاعاً ليس هو محمد بن مسلمة بفتح الميم الأنصاري كما توهم بل هو سلكان بن سلامة بن وقشي، وهو أحد الخمسة الذين باشروا قتله كما فصله ابن سيد الناس في سيرته، والغيلة بكسر الغين المعجمة قتل الرجل بحيلة، وخدعة يخفيها، ويظهر أنه لا يريد قتله. قوله: (ثم صبحهم بالكتائب الخ) ظاهره أنه عقب قتل كعب، وليس كذلك فإن قتل كعب كان قبل أحد، وهذا بعدها بأشهر على ما فصل في السير، والحيرة بكسر الحاء المهملة اسم بلدة معروفة. قوله: (في أول حشرهم من جزيرة العرب الخ) أي إخراجهم منها، وهو إشارة إلى أن اللام في قوله: لأول الحشر لام التوقيت كالتي في قولهم كتبت له عشر خلون، ونحوه ومآلها إلى

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٠٢ بدون إسناد، فهو ضعيف.

أي في أول حشرهم من جزيرة العرب إذ لم يصبهم هذا الدل قبل ذلك، أو في أول حشرهم للقتال أو الجلاء إلى الشام، وآخر حشرهم إجلاء عمر رضي الله تعالى عنه إياهم من خيبر إلى الشام أو في أول حشر الناس إلى الشام، وآخر حشرهم أنهم يحشرون إليه عند قيام الساعة فيدركهم هناك أو أن ناراً تخرج من المشرق فتحشروهم إلى المغرب، والحشر إخراج جمع من مكان إلى آخر ﴿مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا﴾ لشدة بأسهم ومنعتهم ﴿وَقَلَّبُوا أَنفُسَهُمْ مَلَائِئِهِمْ حُصُونَهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ أي أن حصونهم تمنعهم من بأس الله، وتغيير

معنى في الظرفية لكنهم لم يقولوا إنها بمعنى في إشارة إلى أنها لم تخرج عن أصل معناها، وأنها للاختصاص لأن ما وقع في وقت اختصر به دون غيره من الأوقات، وقيل: إنها للتعليل، وقوله: من جزيرة العرب الخ. هذا قيد لبيان الواقع لا للاحتراز حتى يتوهم أن لهم حشراً من غيرها كحشرهم من الشام إلى أرض العرب فيعترض عليه بأنه كان باختيارهم، والأول مقابل للآخر لأنه أول إخراج وقع لهم في الإسلام. أو لا يلزم أن تعتبر فيه المقابلة، وجزيرة العرب معظم ديارهم المعروفة من اليمن إلى الشام، والعراق، وسميت جزيرة لأنها بين البحر الهندي، وبحر الشام، ودجلة والفرات، وتعيينها مذكور في تحديد البلدان، وتقويم الأقاليم. قوله: (إذ لم يصبهم هذا الخ) توجيه لكونه أول، وقوله: أو في أول حشرهم للقتال فالمراد بالحشر جمع أهل الكتاب للمقاتلة مع المسلمين فإنهم لم يجتمعوا له قبله، وهذا إما بناء على وقوع قتال منهم أو جمعهم له، وتهيؤهم لا يلزمه الوقوع فلا ينافي قوله: وقذف في قلوبهم الرعب، وما في الكشف من أن المراد حشر الرسول، والمؤمنين لقتالهم لأنه أول قتال للمسلمين مع أهل الكتاب فوجه آخر تركه المصنف رحمه الله لأن النبي ﷺ لم يعزم على القتال، ولذا ركب حماراً مخطوماً بليغ لعدم المبالاة بهم فلا وجه لما قيل إنه الظاهر فتدبر. قوله: (أو الجلاء إلى الشام) هذا بناء على أنه لم يقع منهم قتال، وقيل: إنه اعتبر الأولية، والآخريه بالنسبة إلى منتهى الجلاء، ويمكن اعتبار مبدئه من أرض العرب، وفيه نظر، وقوله: هناك يعني بالشام فإنها أرض المحشر<sup>(١)</sup> كما روي عن عكرمة وغيره، وفاعل يدركهم ضمير القيام. قوله: (أو في أول حشر الناس) فتعريف الحشر على هذا للجنس، وعلى ما قبله للعهد واعتبار خصوص المحشورين، وقوله: أو إن ناراً الخ هو من أشرط الساعة، وهذا بيان لآخر حشرهم فهو معطوف على قوله: إنهم يحشرون، وأوله حيثئذ حشر الناس من غير تعيين لكن المقصود به ما مر أيضاً فتأمل. قوله: (إخراج جمع) سواء كان من الناس لحرب أو لا فالمشروط فيه كون

(١) يشير المصنف لما أخرجه الترمذي ٢٢١٧ وأحمد ٨/٢ - ٦٩ - ٩٩ - ١١٩ وابن حبان ٧٣٠٥ والبخاري ٤٠٠٧ والفسوي ٣٠٢/٢ - ٣٠٣ كلهم من حديث سالم بن عبد الله عن أبيه قال: قال رسول الله: «ستخرج عليكم نار في آخر الزمان من حضرموت تحشر الناس» قال: قلنا بما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «عليكم بالشام». قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.

النظم وتقديم الخبر، وإسناد الجملة إلى ضميرهم للدلالة على فرط وثوقهم بحصانتها، واعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة، ومنعة بسببها، ويجوز أن تكون حصونهم فاعلاً لماعتهم ﴿فَأَنَّهُمْ اللَّهُ﴾ أي عذابه، وهو الرعب، والاضطرار إلى الجلاء، وقيل: الضمير للمؤمنين أي فاتاهم نصر الله، وقرئ فاتاهم أي العذاب أو النصر ﴿مِنْ حَيْثُ لَرَّ يَحْتَسِبُوا﴾ لقوة، وثوقهم ﴿وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾، وأثبت فيها الخوف الذي يرعبها أي يملؤها ﴿يُخْرِقُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ﴾ ضناً بها على المسلمين، وإخراجاً لما استحسنا من آلتها ﴿وَأَيْدِي

المحشور جمعاً من ذوي الأرواح لا غير، وقوله: منعتهم بفتحتين مصدر أو جمع مانع كما مر وقوله، وظنوا الخ. أي ظناً قوياً بقرينة السياق لا لأن أن إنما يعمل فيها ما يدل على علم أو يقين كما توهم مع أنه من التزام ما لا يلزم، وقوله: من بأس الله فيه مضاف مقدر. قوله: (وتغيير النظم الخ) أي كان الظاهر أن يقال: ظنوا أن حصونهم مانعتهم أو تمنعهم فعبر عما ذكر لما ذكر، وهذا بناء على أن مانعتهم خبر مقدم وحصونهم مبتدأ مؤخر، والجملة خبر أن، وفيه وجوه آخر ستأتي، وقوله: للدلالة الخ يعني لما في التقديم من الاختصاص، وما في نصب ضميرهم اسماً لأن من التقوى تأتي الدلالة على ما ذكر كما قيل، وفيه نظر فإن قلت كيف دل أنهم مانعتهم حصونهم على التقوى، وليس كزيد عرف في تكرر الإسناد قلت: تكرر الإسناد كما يكون بتكرر المسند إليه يكون بغيره كما تحوّل ضربت زيداً لزيداً ضربت، ثم تقول زيد ضربته قال ابن جني: قدموا المفعول لأنه المقصود فاعتنوا به، ولم يقنعوا بذلك حتى أزالوه عن الفضلة، وجعلوه رب الجملة فرفعوه بالابتداء وصيروا جملة ضربته ذبلاً له، وفضلة ملحقة به كذا قال الشارح الطيبي: وهو مخالف للمنقول، والمعقول أما الأول فلأن السكاكي، والخطيب اشترطوا فيه أن يكون فاعلاً معنوياً، وأما الثاني فلأن زيداً لم يتكرر الإسناد إليه في مثاله إلا أن يراد بالإسناد النسبة، ولم يجدي نفعاً، وما ذكره من كلام ابن جني لا يفيد أصلاً فتأمل. قوله: (ويجوز أن تكون حصونهم فاعلاً لماعتهم) لاعتماده على المبتدأ وقد كان خبراً مقدماً ولم يذكر كونه مبتدأ خبره حصونهم لما فيه من الأخبار عن النكرة بالمعرفة إن كانت إضافته لفظية، وإلا بأن يقصد استمرار المنع فلأن المعنى ليس عليه، وكون هذا الوجه أقوى بحسب العربية غير مسلم، وأما تقدم الخبر المشتق على المبتدأ المحتمل للفاعلية فلا يمتنع كالفعل، وقد صرح به النحاة، والخلاف في مثله لا يلتفت إليه وتفصيل المسألة في حواشي التسهيل. قوله: (أي عذابه الخ) ففيه مضاف مقدر على الوجهين إما العذاب أو النصر، ومرض الثاني لما فيه من البعد بسبب التفكيك، وعلى الأخير فالمفعول محذوف لتعديه لاثنتين وقوله العذاب أو النصر لف ونشر على الوجهين، وقوله: لقوة وثوقهم على الوجه الأول هو متعلق بلم يحتسبوا، ويحتمل أنه على الثاني متعلق بآتاهم فيجري عليهم فتدبر. قوله: (وأثبت فيها الخوف) أصل القذف الرمي بقوة أو من بعيد، وأما اقتضاؤه لثبوت ما رمى فكأنه من العرف كما في قوله:

الْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَإِنَّهُمْ أَيْضاً كَانُوا يَخْرِبُونَ ظَوَاهِرَهَا نَكَايَةً، وَتَوْسِيعاً لِمَحَالِّ الْقِتَالِ، وَعَظْفَهَا عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ تَخْرِيْبَ الْمُؤْمِنِينَ مُسَبَّبٌ عَنْ بَعْضِهِمْ فَكَأَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوهُمْ فِيهِ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ أَوْ تَفْسِيرٌ لِلرَّعْبِ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو يَخْرِبُونَ بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ أَبْلَغُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْثِيرِ، وَقِيلَ: الْأَخْرَابُ التَّعْطِيلُ أَوْ تَرَكُ الشَّيْءِ خَرَاباً، وَالتَّخْرِيْبُ الْهَدْمُ ﴿ فَأَعْتَبَرُوا بِتَأْوِيلِ الْأَبْصَرِ ﴾ فَاتَعَطَّوْا بِحَالِهِمْ فَلَا تَغْدَرُوا، وَلَا تَعْتَمِدُوا عَلَى غَيْرِ اللَّهِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَمْرٌ بِالمَجَاوِزَةِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ وَحَمَلَهَا عَلَيْهَا فِي حُكْمٍ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ

### لدي أسد شاكي السلاح مقذف

أي رمى بحلم ثبت فيه فليس ذكر القذف مستغنى عنه والرعب الخوف الشديد لأنه يتصور فيه أنه ملأ القلب من قولهم رعبت الحوض إذا ملأته، وقوله: آلتها جمع آلة، وهي الخشب والعمد وكل منهما صحيح هنا، وأما الآلة بالمعنى المعروف فغير مراد هنا. قوله: (وعظفها على أيديهم الخ) يعني أيدي المؤمنين ليست آلة لليهود في تخريبهم لبيوتهم، وإنما الآلة أيديهم أنفسهم لكن لما كان تخريب أيدي المؤمنين بسبب أمر اليهود كان التخريب بأيدي المؤمنين كأنه صادر عنهم فقوله: يخربون حينئذ إما من الجمع بين الحقيقة، والمجاز أو من عموم المجاز كما لا يخفى، وقوله: نكاية أي فعل المؤمنين لأجل النكاية، وهي فعل ما يغيظهم أشد الغيظ، وقوله: عن بعضهم الضمير لليهود أي صادر عن عداوتهم للمؤمنين. قوله: (أو تفسير للرعب) فالجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وعلى الحالية من ضمير قلوبهم هي في محل نصب، ويجوز أن تكون مستأنفة جواباً عن سؤال تقديره فما حالهم بعد الرعب أو معه، والتفسير بادعاء الاتحاد لأن ما فعلوه يدل على رعبهم إذ لولا خوفهم ما خربوها فلا غبار عليه كما يتوهم، وقوله: التكرير في الفعل أو المفعول، ويجوز أن يكون في الفاعل، وقوله: التعطيل الخ فهو ما يكون بعد الهدم فيكون الإخراب أثر التخريب. قوله: (فلا تغدروا) كما غدر بنو النضير، ولا تعتمدوا على غير الله كما اعتمد هؤلاء على حصونهم إشارة لوجه تفرعه على ما قبله، وقوله: استدل به المستدل به أكثر أهل الأصول كما هو مسطور فيها حيث قالوا: إنا مكلفون بالقياس سمعاً لهذه الآية فإننا أمرنا بالاعتبار، والاعتبار رد الشيء إلى نظيره بأن يحكم عليه بحكمه، ولذا سمي الأصل الذي ترد إليه النظائر عبارة، وهذا يشمل الاعتاض، والقياس العقلي والشرعي، وسوق الآية للاعتاض فتدل عليه عبارة وعلى القياس إشارة فلا ينافي كونه دليلاً على حجية القياس قوله: فاتعظوا، وإليه أشار بقوله: من حيث إنه الخ، وفي التعبير بالمجاوزه إشارة إلى أن الاعتبار من العبور والحال الأولى هي حال الشيء الذي صار عبارة كحال بني النضير في غدرهم، واعتمادهم على غير الله الصائرة سبباً لتخريب بلدانهم، ومفارقة أوطانهم فيتجاوز من هذه الحال إلى حال أخرى وهي حال المعتبر المتعظ إذا غدر فإنها تفضي به إلى نية ما أفضت الحال الأولى، وقوله: وحملها بالجر معطوف على المجاوزة والضمير لحال الثانية، وقوله: عليها الضمير لحال الأولى، وقوله: في حكم هو

المشاركة المقتضية لله على ما قرّناه في الكتب الأصولية ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ﴾ الخروج من أوطانهم ﴿لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا﴾ بالقتل، والسبي كما فعل ببني قريظة ﴿وَلَمْ يَفِي الْأَخْيَرَةَ عَذَابُ النَّارِ﴾ استئناف معناه أنهم إن نجوا من عذاب الدنيا لم ينجوا من عذاب الآخرة ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ الإشارة إلى ما ذكر مما حاق بهم، وما كانوا بصدده، وما هو معد لهم أو إلى الأخير ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ﴾ أي شيء قطعتم من نخلة فعلة من اللون، ويجمع على ألوان، وقيل: من اللين، ومعناها النخلة الكريمة، وجمعها أليان ﴿أَوْ تَرَكَتُوهَا﴾ الضمير لما وتأنيثه لأنه مفسر باللينه ﴿قَائِمَةً عَلَى أَسْوِلِهَا﴾، وقرئ أصلها اكتفاء بالضممة عن الواو أو على أنه كرهن ﴿فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ فبأمره ﴿وَالْخَزْيَ الْفَاسِقِينَ﴾ علة لمحذوف أي، وفعلتم أو، وأذن لكم في القطع ليخزيهم على

العقاب المترتب على الغدر، وقوله: من المشاركة أي في جنس النوعين، وضمير له للحكم المذكور، والمراد بالكتب الأصولية المنهاج ومتمعلقاته. قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ﴾ (الخ) أن مصدرية لا مخففة، واسمها ضمير شان كما توهم، وقد صرح به الرضي، وقوله: في الكشف إنه كتب الخ تصوير للمعنى، وهو الذي غر من قال بعدم المصدرية هنا وقوله: استئناف لم يجعلها حالية لأنها تحتاج للتأويل لعدم المقارنة، وقوله: حاق بهم أي نزل بهم وهو الجلاء والتخريب، وما هو معد لهم عذاب الآخرة. قوله: ﴿مِنْ نَخْلَةٍ﴾ فهي أي اللينة بمعنى النخلة مطلقاً وهو أحد الأقوال فيها، وقيل الفحل منها، وقيل: ما عدا العجوة والبرنية، وهما أجوده، وقيل: أجوده مطلقاً ومعناه النخلة الكريمة، وقطع الكريمة لغیظهم، وقطع غيرها لإبقاء الأحسن للمسلمين، ولذا جعل القطع، والترك جارياً على وفق مراد الله، وقد صرح به في الأثر، وقوله: وجمعها أليان، وفي نسخة ليان فعال، وعليه قوله:

وسالفة كسحوق الليان أضرم فيه القوي السعير

وفي أخرى لين كما في الكشف. قوله: (الضمير لما) وهي اسم شرط هنا كما صرح به المعربون كما أشار إليه المصنف فأبي في كلامه شرطية لا موصولة كما قيل، ولذا قدر الزمخشري فقطعها بإذن الله ليكون الجواب جملة، وقوله: وقرئ أصلها يعني بضميتين، وأصله أصولها أو هو كرهن بضميتين من غير حذف وتخفيف، وقوله: فبأمره فالإذن مجاز عن الأمر، وقد يجعل مجازاً عن الإرادة، والمشيئة كما مر، والمراد بأمر الله ظاهره أو أمر الرسول بأمر الله. قوله: (أي وفعلتم أو وأذن لكم في القطع) تقدم الكلام في أمثاله، وأنه يقدر له متعلق معلل معطوف على ما قبله أو يحذف علة ما قبله ويعطف هذا عليه فالتقدير ما ذكره أو فبإذن الله ليعز المؤمنين وينصرهم، ويجوز أن يعطف على قوله بإذن الله إذ تعطف العلة على السبب كما ذهب إليه الزمخشري في قوله: ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله وليعلم المؤمنين﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٦٦] فلا حاجة إلى الحذف فيه كما مر ومفعول فعلتم مقدر بقرينة ما بعده أي فعلتم القطع أو يجعل عاماً أي كل ما فعلتم، وتخصيص الأذن بالقطع لأن

فسقهم بما غاظهم به روي أنه عليه السلام لما أمر بقطع نخيلهم قالوا: قد كنت يا محمد تنهي عن الفساد في الأرض فما بال قطع النخل، وتحويلها فنزلت، واستدلَّ به على جواز هدم ديار الكفار، وقطع أشجارهم زيادة لغنيظهم ﴿وَمَا آفَاةَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ﴾ وما أعاده عليه بمعنى صيره له أو ردّه عليه فإنه كان حقيقاً بأن يكون له لأنه تعالى خلق الناس لعبادته، وخلق ما خلق لهم ليتوسلوا به إلى طاعته فهو جدير بأن يكون للمطيعين ﴿وَنْتُمْ﴾ من بني

الإخزاء فيه أظهر، وقوله: بإذن الله متعلق بكلا الفعلين من القطع، والترك لا بالقطع وحده كما في الكشف قال في الانتصاف الظاهر أنّ الأذن عام في القطع، والترك لأنه جواب الشرط المضمن لهما جميعاً ويكون التعليل بإخزاء الفاسقين لهما جميعاً فإن القطع يخزيهم بذهابها، والترك يخزيهم ببقائها للمسلمين. قوله: (على فسقهم) لأن التعليل بالمشق يقتضي أنّ مأخذ الاشتقاق علة للحكم كما تقرّر في الأصول، وقوله: ليخزيهم إشارة إلى أنه من وضع الظاهر موضع المضمّر لما ذكر، وقوله: واستدل به الخ أي استدل الفقهاء بهذه الآية، وهذه القصة، وفيه تفصيل في كتب الفقه، والحاصل أنه إن علم بقاؤها في يد أهل الحرب فالتخريب والتحريق أولى، وإلا فالإبقاء أولى ما لم يتضمن مصلحة. قوله: (فما بال قطع النخل وتحويلها)<sup>(١)</sup> لم يتعرّض في النظم للتحريق لأنه في معنى القطع فاكتفى به عنه، وأما التعرّض للترك مع أنه ليس بفساد فلتقرير عدم كون القطع فساداً لنظمه في سلك ما ليس بفساد إيذاناً بتساويهما في عدم الإفساد، ومن لم يقف على ما فيه من المزية قال الترك يصدق ببقائها مغروسة أو مقطوعة، ولذا قال قائمته، ولم يدّر أن العطف بأو يابأه، ولما ذكرناه من نكتة التعرّض للترك قدره الزمخشريّ فقطعها بإذن الله فخصّ القطع بالذكر مع وجوب كون المحذوف من الجزاء عبارة عن القطع، والترك كليهما لتضمن الشرط لهما للإشعار بأنه المقصود بالبيان والتعرّض للترك إنما هو لنكتة سنّية تناسب المقام ذهبت على من قال ما قال، وماذا بعد الحق، إلا الضلال. قوله: (وما أعاده عليه الخ) فالفيء، والفيئة الرجوع إلى حالة محمودة قال تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [سورة الحجرات، الآية: ٩]. ومنه فاء الظل، والفيء لا يقال إلا للراجع منه، وقيل: للغنيمة التي لا يلحقها مشقة فيء قال بعضهم تشبيهاً له بالظل لأنه عرض زائل قاله الراغب، والمصنف أشار بقوله: أعاده الخ إلى أنّه إمّا بمعنى الصيرورة أو بمعنى الردّ لما ذكره، وهو معنى آخر غير ما ذكره الراغب، وأشار بقوله، وما أعاده إلى أنّ ما موصولة، ويجوز كونها شرطية فما أوجفتم الخ خير أو جواب وردّه معطوف على صيره، وتعديته بعلى لما فيه من معنى الردّ أو إبقاء له على أصله فلا تكلف فيه عليهما كما قيل. قوله: (فهو جدير بأن يكون للمطيعين) ظاهره أنه غير مخصوص به ﷺ كما قيل، ومن

(١) أخرجه الترمذي ٣٣٠٣ عن ابن عباس بنحوه وقال: حديث حسن غريب. وذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٠٤ بدون إسناد.

النضير أو من الكفرة ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ فما أجريتم على تحصيله من الوجيف، وهو سرعة السير ﴿مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ ما يركب من الإبل غلب فيه كما غلب الراكب على راحبه، وذلك إن كان المراد في بني النضير فإن قراهم كانت على ميلين من المدينة فمشوا إليها رجالاً غير رسول الله ﷺ فإنه ركب جملاً أو حماراً، ولم يجر مزيد قتال، ولذلك لم يعط الأنصار منه شيئاً إلا ثلاثة كانت بهم حاجة ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رَسُولَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ بقذف الرعب في قلوبهم ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيفعل ما يريد تارة بالوسايط الظاهرة، وتارة بغيرها ﴿مَا آفَأَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ بيان للأول، ولذلك لم يعطف عليه ﴿فَلِلَّهِ وَالرُّسُولِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا وَالْمَسْكِينِ وَالْأَبْنَاءِ السَّيِّئِينَ﴾ اختلف في قسم الفيء فقيل: يسدس لظاهر الآية، ويصرف سهم الله في عمارة الكعبة، وسائر المساجد، وقيل: يخمس

خصه به قال هو رأس المطيعين فهو أحق به فتأمل. قوله: (أو من الكفرة الخ) المراد مطلق الكفرة يعني بني النضير، وغيرهم أو المراد ما عدا بني النضير بناء على أن أموالهم كانت صفيماً خالصاً له ﷺ من غير تخميس لكنه يتصرف فيها ما يشاء، وما عداها يخمس، وقيل: إن الغنائم كانت محرمة على الأمم قبلنا ثم أحلت للنبي ﷺ خاصة، ثم نسخ ذلك بالتخميس، وفي الأحاديث الصحيحة ما يؤيده<sup>(١)</sup>، ومن في قوله من خيل مقحمة صلة هنا، وقوله: فما أجريتم الخ. فالمراد ما حصل بلا قتال وقوله: كما غلب الراكب الخ. فلا يقال: ركب لمن كان على فرس أو حمار، ونحوه بل يقال: فارس، ونحوه وهذا باعتبار الأكثر الفصيح، وهو عام لغيره وضعاً. قوله: (وذلك) أي عدم أعمال الخيل، والركاب لأنها كانت قريبة جداً من المدينة، ولم يقع فيها من القتال إلا شيء يسير لم يعتدى به فجعل هو، والمحاصرة كالعدم، وقوله: ولذلك أي لقربها من المدينة، وعدم القتال الشديد فيها لم يعط الأنصار لأنهم أهل المدينة في الحقيقة فلا مشقة عليهم في ذلك أصلاً، وأما المهاجرون فلكونهم غرباء نزلت غربتهم منزلة السفر، والجهاد. قوله: (إلا ثلاثة كانت بهم حاجة) أي كانوا فقراء فيهم احتياج شديد فخصهم بما أعطاهم، والثلاثة كما في الكشاف أبو دجانة سماك وسهل بن حنيف، والحرث بن الصمة، والذي في السير كما في سيرة ابن سيد الناس أنهما اثنان بدون ذكر الحرث، وأنه أعطى سعد بن معاذ سيفاً لابن أبي الحقيق كان له ذكر عندهم. قوله: (بقذف الرعب في قلوبهم) خصه لأن ذكره عقب كونه ليس بأعمال المراكب، والقتال اقتضى ذلك، وقوله: بالوسايط الظاهرة كالجنود والقتال، وغير الظاهرة كالرعب، وقوله: بيان للأول أي لقوله: ﴿ما آفأه الله﴾ السابق، ولكونه بياناً له لم يعطف عليه لشدة الاتصال بينهما كما تقرر في المعاني فلا حاجة إلى جعله معطوفاً عليه بترك العاطف كما قيل لأنه مخالف للقياس لا يرتكب مثله من غير ضرورة داعية له. قوله: (لظاهر الآية) التي نحن فيها إذ ذكر فيها ستة وصرفه سهم

لأن ذكر الله للتعظيم، ويصرف الآن سهم الرسول عليه السلام، إلى الإمام على قول وإلى العساكر، والشغور على قول، وإلى مصالح المسلمين على قول، وقيل: يخمس خمسة كالغنيمة فإنه عليه السلام كان يقسم الخمس كذلك، ويصرف الأخماس الأربعة كما يشاؤوا لأن على الخلاف المذكور ﴿كَيْ لَا يَكُونَ﴾ أي الفيء الذي حقه أن يكون للفقراء، وقرأ هشام في رواية بالياء ﴿دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ الدولة ما يتداوله، وله الأغنياء، ويدور بينهم كما كان في الجاهلية، وقرئ دولة بمعنى كيلا يكون الفيء ذا تداول بينهم، أو أخذه غلبة تكون بينهم، وقرأ هشام دولة بالرفع على كان التامة أي كيلا يقع دولة جاهلية ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ﴾ وما أعطاكم من الفيء، أو من الأمر ﴿فَحُذُّوهُ﴾ لأنه حلال لكم أو فتمسكوا به لأنه واجب الطاعة ﴿وَمَا تَنْهَكُمْ عَنْهُ﴾ عن أخذه منه أو عن إتيانه ﴿فَأَنْتَهُوْا﴾ عنه ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في مخالفة رسوله ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لمن خالفه ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ بدل من الذي القريب، وما عطف عليه فإن الرسول لا يسمى فقيراً ومن أعطى أغنياء ذوي القربى

الله لما ذكر لشدة اختصاصها بالله، وصرفها إلى العساكر هو الأصح عند الشافعية، وقوله: والآن على الخلاف المذكور يعني في التخميس كما ذكره المصنف آنفاً، وفي نسخة على خلاف المذكور يعني أخيراً لأنه للغزاة، والعساكر. قوله: (أي الفيء) فالضمير راجع على مصدر ما أفاء، وقوله: حقه أن يكون للفقراء مأخوذ من السياق، وتعليل التقسيم بنفي دولة الأغنياء، وقوله: ويدور الخ تفسير لقوله يتداوله الأغنياء، وقوله: كما كان في الجاهلية من أخذ الرؤساء، والأغنياء الغنائم دون الفقراء، وهو معمول ليتداول أو يدور أو ليكون في النظم، وقوله: وقرئ دولة أي بالفتح، وقوله: ذا تداول لأنه مصدر ومثله يقدر فيه المضاف إن لم يتجاوز فيه ولم يقصد المبالغة. قوله: (أو أخذه غلبة تكون بينهم) تفسير آخر للدولة معطوف على قوله: ما يتداوله فالدولة إما الأموال الدائرة بينهم أو أخذه القهر والغلبة، وقوله: أي كيلا يقع دولة جاهلية تفسير لقوله: بين الأغنياء منكم كما مر. قوله: (وما أعطاكم من الفيء) فآتي بالمد بمعنى أعطى، والمراد ما أعطى من الفيء لأن المقام يعينه، ويخصه به وقال الراغب الإتياء مخصوص بدفع الصدقة في القرآن، ولذا قدّمه المصنف فليس ما بعده أولى كما توهم، وقوله: أو من الأمر واحد الأمور فيعم الفيء، وغيره أو الأوامر لمقابلة قوله، وما نهاكم له لكن الأول أقرب لأنه لا يقال أعطاه الأمر بمعنى أمره إلا بتكلف كما لا يخفى إلا أن ما بعده من قوله: واجب الإطاعة يقتضي أن الثاني هو المراد. قوله: (لأنه حلال لكم) لف، ونشر مرتب فهذا على أن المراد بما آتاهم الفيء، وقوله: فتمسكوا به على أن المراد الأمر، وكذا قوله عن أخذه الخ، والعجب ممن ذكر هذا هنا مع تفسير الأمر بما مر فلا يخفى ما فيه من التخليط. قوله: (بدل من الذي القريب الخ) لا من الجميع فإن الرسول لا يسمى فقيراً، وقوله: ﴿وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ بعده يأبى دخوله فيهم أيضاً إباء ظاهراً، وما اشتهر من قوله ﷺ:

خصص الإبدال بما بعده أو الفيء بفيء بني النضير ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ فإن كفار مكة أخرجوهم، وأخذوا أموالهم ﴿يَتَغَوَّنَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ حال مقيدة لإخراجهم بما يوجب تفخيم شأنهم ﴿وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ بأنفسهم، وأموالهم ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ الذين ظهر صدقهم في إيمانهم ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ عطف على المهاجرين، والمراد بهم الأنصار فإنهم لزموا المدينة، والإيمان، وتمكنوا فيهما، وقيل: المعنى تبوؤوا دار الهجرة، ودار الإيمان فحذف المضاف من الثاني، والمضاف إليه من الأول، وعوض عنه اللام أو تبوؤوا الدار، وأخلصوا الإيمان كقوله:

علفتها تبنياً وماء بارداً

«الفقر فخري»<sup>(١)</sup> لا أصل له، وكيف يتوهم مثله، والدنيا كلها لا تساوي جناح بعوضة عند الله<sup>(٢)</sup> وهو أحب خلقه إليه حتى قال بعض العارفين: ولا يقال له ﷺ زاهد لأنه تارك الدنيا، وهو لا يتوجه إليها فضلاً عن طلبها اللازم للترك فغليك بإمعان النظر في علو مقامه ﷺ، وما خصه الله به من إكرامه. قوله: (ومن أعطى أغنياء ذوي القربى) كالشافعي وقوله: خصص الأبدال الخ لأنهم لا يشترط فيهم الفقر عنده أو يخص الفيء المذكور هنا بفيء بني النضير، وهو لم يعط الأغنياء منه مطلقاً وأبو حنيفة اشترط الفقر في ذوي القربى فجعله بدلاً منه وتفصيله في الأصول وكتب الفروع، وشروح الكشاف فانظره، وقوله: وأخذوا أموالهم إشارة إلى أن قوله، وأموالهم كقوله: ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [سورة الحشر، الآية: ٩] وقوله: مقيدة لإخراجهم إشارة إلى أنه حال من تائب الفاعل، وما يوجب تفخيم شأنهم لأن مفارقة الديار، والأموال تقتضي الحزن، واليأس، وهذا يقتضي توكلهم التام، والرضا بما قدره الله. قوله: (الذين ظهر صدقهم الخ) تصحيح للحصر الذي يدل عليه توسط الفصل، وتعريف الخبر بأن المراد من ظهر صدقهم في إيمانهم لأن ابتغاء الفضل، والرضوان مع الإخراج من الأموال، والأوطان مما يظهر إيمانهم ظهوراً ليس لغيرهم ممن صدق، وآمن. قوله: (عطف على المهاجرين) لاشتراكهم في أنهم يعطون من الفيء لفقرهم، واستحقاقهم، وقوله: والمراد بهم أي بالذين تبوؤوا، وقوله: لزموا المدينة الخ إشارة إلى أن التبوؤ الترك في المكان، ومنه المباءة للمنزلة فنسبه إلى الإيمان لأنه مجاز مرسل لاستعماله في لازم معناه، وهو اللزوم والتمسك فيهما فالمعنى لزموا الدار، والإيمان، وتمكنوا فيهما، ولو قال أو تمكنوا فيهما كان وجهاً آخر على تنزيل الإيمان منزلة المكان الذي يتمكن فيه على أنه استعارة بالكناية، ويثبت له التبوؤ على طريق التخيل ولفظ التمكين لأخذه من المكان أنسب حينئذ وفيه تورية ولطف هنا. قوله: (وقيل المعنى الخ) مرضه لما فيه من التكلف مع أن دار الهجرة، ودار الإيمان متحدة حينئذ،

(١) لم أجده. والظاهر أنه موضوع، فإنه غريب جداً، ومتى كان الفقر فخراً.

(٢) تقدم بمعناه.

وقيل سمي المدينة بالإيمان لأنها مظهره، ومصيره ﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ من قبل هجرة المهاجرين، وقيل تقدير الكلام، والذين تبوءوا الدار من قبلهم والإيمان ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ ولا يثقل عليهم ﴿وَلَا يَحِدُّونَ فِي صُدُورِهِمْ﴾ في أنفسهم ﴿حَاجَةً﴾ ما تحمل عليه

وفي تعويض اللام تكلف آخر يغني عنه كون التعريف للعهد، وقوله: وأخلصوا الإيمان بأن يقدر للثاني عامل معطوف على عامل الأول، وهو أحد الوجوه المذكورة في أمثاله. قوله: (وقيل سمي المدينة بالإيمان) مجازاً مرسلاً بإطلاق اسم الحال على محله أو تسمية محل ظهور الشيء باسمه، وهما متقاربان، والوجوه أربعة لأنه إما بالتقدير أو بدونه، والإيمان إما على حقيقته أو مجازه، ولو نظرت إلى التبوّي زادت الوجوه، والتفصيل في شروح الكشاف، ولا حاجة إلى توسيع دائرته إذ يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق منها، وقول الطيبي طيب الله ثراه أنهم تمكنوا من الإيمان تمكن المالك في ملكه بلا منازع، وقد كان المهاجرون بتقية الخوف لم يوجد لهم ذلك التمكن حتى استقروا في دار الهجرة قيل عليه إن خوفهم من المشركين على أنفسهم وهو لا ينافي تمكنهم في الإيمان، وقد كان محققاً معه فيما أن يبني على دخول العمل في الإيمان كما مر أو يقال التمكن يكون بالقدرة على التصرف في توابعه، وروادفه ولم يكن قبل الهجرة، ولا يخفى أنه غير وارد لأنه مناد على أنّ التمكن عدم المنازع والمعارض لمن أظهره، وهو أمر آخر غير ما فهمه المعترض فتدبر. قوله: (لأنها مظهره ومصيره) كونها مظهر الإيمان ظاهر، وأما كونها مصيره أي محل رجوعه فلما ورد في الحديث أن الإيمان في آخر الزمان يرجع إلى المدينة، ويستقرّ فيها، وقد ورد أنّ الدجال لا يدخلها «وأن الإيمان يأرز إليها كما تآرز الحية إلى حجرها»<sup>(١)</sup>. قوله: (من قبل هجرة المهاجرين) لما كان ظاهر النظم أنّ الأنصار سبقوا المهاجرين إلى الإيمان، والأمر بالعكس أولوه بوجهين الأول أنه بتقدير مضاف فيه كما ذكره المصنف ولا شك أنّ تمكن الأنصار في الإيمان، والمدينة كان قبل هجرة المهاجرين، ولا يلزم من سبق إيمانهم على هجرتهم سبق إيمانهم على إيمانهم، والثاني أنّ فيه تقدماً، وتأخيراً والتقدير تبوءوا الدار من قبلهم، والإيمان ومرضه لأن القلب خلاف الظاهر وليس بمقبول ما لم يتضمن نكتة سرية، وهذا ليس كذلك، وإنما يحتاج إلى أحد هذين التأويلين في الوجه الأول، والثالث دون الثاني والرابع وإما أنه يكفي في تقدّم المجموع تقدّم بعض أجزائه فغير مسلم، ولو قيل سبقوهم للتمكن في الدار، والإيمان لأنهم لم ينازعوا فيه لما أظهره كان وجهاً تاماً من غير تقدير، ولا تقديم ولا تأخير. قوله: (ولا يثقل عليهم الخ) يعني أنّ المراد بمحبة المهاجرين هنا مواساتهم، وعدم الاستثقال، والتبرم منهم إذا احتاجوا إليهم فالمحبة كناية عما ذكر كما قيل:

(١) أخرجه مسلم ١٤٧ والبخاري ١٨٧٦ وابن ماجه ٣١١١ وأحمد ٤٢٢/٢ وابن حبان ٣٧٢٨ كلهم من حديث

الحاجة كالطلب، والحزاة، والحسد والغيط ﴿وَمِمَّا أُوْتُوا﴾ مما أعطى المهاجرون من الفياء، وغيره ﴿وَيُؤْتُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾، ويقدمون المهاجرين على أنفسهم حتى إن كان عنده مرأتان نزل عن واحدة، وزوجها ممن أحدهم ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ حاجة من خصاص البناء، وهي فرجة ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ﴾ حتى يخالفها فيما يغلب عليها من حب

يا أخي واللبيب إن خان دهر يستبين العدو ممن يحب

قوله: (في أنفسهم) يعني المراد بالوجدان الوجود في الذهن، والتصور بأن لا يكون ذلك في أنفسهم لأنها المدركة في الحقيقة فالصدر لكونها مقر القلوب التي بها الإدراك جعل ما في العقل، والإدراك في الصدر مجازاً. قوله: (ما تحمل عليه الحاجة) فالحاجة هنا مجاز عما يتسبب عنها مما ذكر، وقيل: إنه كناية حيث أطلق لفظ الحاجة على الغليظ، والحسد والحزاة لأن هذه الأشياء لا تنفك عن الحاجة فأطلق اسم اللازم على الملزوم على سبيل الكناية، وقد قدمناه أولى من هذا، وفي الكشف لا يجدون لا يعلمون في أنفسهم حاجة مما أوتوا أي طلب محتاج إليه مما أوتي المهاجرون من الفياء، وغيره والمحتاج إليه يسمى حاجة اه فسر الحاجة بالمحتاج إليه، وبينه شيوع الاستعمال، وجعل من بيانية أو تبعية، وهي على ما ذكره المصنف تعليلية وأضر المطلب، والحاصل لا يعلمون في أنفسهم طلب ما أوتي المهاجرون مما يحتاج إليه الأنصار لأن الواجدان في النفس إدراك علمي، وفيه من المبالغة ما ليس في يعلمون، وفي حذف المطلب فائدة جلية كأنهم لم يتصوروا ذلك، ولا مرّ في خاطرهم أن ذلك محتاج إليه حتى تطمح النفس إليه كذا حققه المدقق في الكشف ولكل وجهة وما قيل إن مسلك المصنف أولى منه فيه نظر إذ ما ذهب إليه الزمخشري ليس فيه إلا تقدير مضاف، وهو أبلغ وأنسب بالمقام، وأوفق لسبب النزول فالمراد بالطلب طلب ما يشق عليهم والحزاة بمعجمتين بعد الحاء المهملة المفتوحة أصله مرض في القلب، ويكنى به عما يضمه الإنسان من الغيظ، والعداوة وهو المراد والحسد معروف، وهو تمنى زوال النعمة، والغبطة تمنى مثلها من غير أن تزول وقد يكون مذموماً، وقوله: نزل عن واحدة الخ أي طلقها ليتزوجها الآخر، وقد كان النبي ﷺ (١) أخى بينهم فكان لكل واحد من المهاجرين أخ من الأنصار كما قال ابن الفارض:

نسب أقرب لي من أبوي

رضي الله عنهم أجمعين، ونفعنا ببركاتهم آمين. قوله: (من خصائص البناء الخ) يعني أصله الخروق في البناء فكني به عن الاحتياج ثم صار حقيقة فيه، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوقِ﴾ الخ أفرد أولاً ثم جمع رعاية للفظ من، ومعناها، وإيماء إلى قلتهم في الواقع عدداً وكثرتهم معنى:

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ١٩٦٨ - ٦١٣٩ والترمذي ٢٤١٣ من حديث أبي جحيفة وصدره

«أخى رسول الله ﷺ بين سلمان وبين أبي الدرداء...».

المال، وبغض الانفاق ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ الفائزون بالثناء العاجل، والثواب الآجل ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ هم الذين هاجروا بعد حين قوي الإسلام أو التابعون بإحسان، وهم المؤمنون بعد الفريقين إلى يوم القيامة، ولذلك قيل إِنَّ الآيَةَ قَدْ اسْتَوْعَبَتْ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا أَفْرِغْ لَنَا وَإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ أي لإخواننا في الدين ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ حقداً لهم ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ فحقيق بأن تجيب دعاءنا ﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ نَاقَتُوا يَقُولُونَ لإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ يريد الذين بينهم، وبينهم أخوة الكفر أو الصداقة، والموالاتة ﴿لَئِنْ أَخْرَجْتَهُمْ﴾ من دياركم ﴿لَنُخْرِجَنَّكُمْ مَعَكُمْ وَلَا نَطِيعُ فِيكُمْ﴾ في قتالكم أو خذلانكم ﴿أَحَدًا أَبَدًا﴾ أي من رسول الله والمسلمين ﴿وَإِنْ قُوَّتُمْ لِتَنْصُرُنَا﴾ لنعاونناكم ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّكُمْ لَكُمْذِئْبُونَ﴾ لعلمه بأنهم لا يفعلون ذلك كما قال ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾ وكان كذلك فإن ابن أبي، وأصحابه راسلوا بني النضير بذلك، ثم أخلفوهم، وفيه دليل على صحة النبوة، وإعجاز

فالناس ألف منهم كواحد وواحد كالألف إن أمر عنا  
 قوله: (هم الذين هاجروا الخ) فالمراد مجيئهم، إلى المدينة بعد مدة، والمجيء حسي،  
 وقوله: أو التابعون ليس المراد به مصطلح المحدثين، وهو من لقي الصحابي بل معناه  
 اللغوي، وهو من جاء بعد الصحابة مطلقاً كما صرح به بقوله: ﴿وهم المؤمنون﴾ الخ فالمجيء  
 إما إلى الوجود أو إلى الإيمان، وجملة يقولون حالية، والمراد بدعاء اللاحق للسابق، والخلف  
 للسلف إنهم متبعون لهم أو هو تعليم لهم بأن يدعوا لمن قبلهم، ويذكروهم بالخير، وقوله:  
 فحقيق الخ. بيان لارتباطه بما ذيله أتم ارتباط، وقوله: لإخواننا الخ كأنه لم يؤخره عن قوله:  
 للذين آمنوا لأنه تفسير له، ولم يقدمه على قوله، ولا تجعل إيماء إلى أن الدعاء للإخوان  
 السابق ذكرهم من غير حاجة إلى قوله: للذين آمنوا وإن وضع فيه الظاهر موضع المضمرة  
 لمدحهم بصفة الإيمان، وبيان لمقتضى الأخوة فتأمل. قوله: (أو الصداقة الخ) الأول على أن  
 الأخوة أخوة دين، واعتقاد، وهو مستعار من أخوة النسب، والثاني على أنه بمعنى الصداقة لأن  
 الأخ في النسب يجمع على أخوة، وفي الصداقة على إخوان في الأكثر. قوله: (في قتالكم أو  
 خذلانكم) تفسير لقوله فيكم لأن المراد في شأنهم، وما يتفق منه، وعدم إطاعة الرسول،  
 والمؤمنين مخالفة أمرهم، ونهيهم وأمرهم بالقتال، ونهيهم عن نصرهم، وهو الخذلان، وقد  
 ذكره المصنف تبعاً للزمخشري بعد قوله: لا نطيع فيكم، وهو في محله ومحزه، ولا سهو فيه  
 كما توهم، وليس محله بعد قوله: لننصرنكم، وليس المعنى لا نطيع في ترك موافقتكم في  
 الخروج معكم فإنه زائد بعد قوله: لنخرجن معكم فلا وجه لتكثير السواد بمثله. قوله: (فإن  
 ابن أبي) يعني ابن سلول رأس المنافقين، وقوله: وفيه دليل الخ لما فيه من الأخبار بالغيب،  
 وهو من أدلة النبوة وأحد وجوه الإعجاز أيضاً، وهذا بناء على أن السورة نزلت قبل وقعة بني  
 النضير، وكلام أهل الحديث والسير يدل على خلافه، وإن قيل: إن النظم دال عليه وفيه نظر.

القرآن ﴿وَلَيْنَ نَصْرُوهُمْ﴾ على الفرض، والتقدير ﴿يُولُونَ﴾ الأذنب ﴿انهزاماً﴾ ثم لا يُصْرُونَ ﴿بعد بل نخذلهم، ولا ينفعهم نصرة المنافقين أو نفاقهم إذ ضمير الفعلين يحتمل أن يكون لليهود، وأن يكون للمنافقين ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾ أي أشد مرهوبة مصدر للفعل المبني للمفعول ﴿فِي صُدُورِهِمْ﴾ فإنهم كانوا يضمرون مخافتهم من المؤمنين ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ على ما يظهرونه نفاقاً فإن استبطان رهبتكم سبب لإظهار رهبة الله ﴿ذَلِكَ بِأَنَّكُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ لا يعلمون عظمة الله حتى يخشونه حق خشيته ويعلمون أنه الحقيق بأن يخشى ﴿لَا يَقُولُونَ كَمَا﴾ اليهود، والمنافقون ﴿جَمِيعاً﴾ مجتمعين ﴿إِلَّا فِي قُرَى مَحْصَنَةٍ﴾ بالدروب، والخنادق ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾ لفرط رهبتهم، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، جدار، وأمال أبو عمرو فتحة الدال ﴿بِأَسْهُمٍ بَيْنَهُمْ سَوِيْدٌ﴾ أي، وليس ذلك لضعفهم، وجبنهم فإنه يشتد بأسهم إذا حارب بعضهم بعضاً بل لكدف الله الرعب في قلوبهم، ولأن الشجاع يجبن، والعزيز يذل إذا حارب الله، ورسوله ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً﴾ مجتمعين متفقين ﴿وَقُلُوبُهُمْ شَقِيَّةٌ﴾ متفرقة لافتراق عقائدهم، واختلاف مقاصدهم ﴿ذَلِكَ بِأَنَّكُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ما فيه صلاحهم، وأن تشتت

قوله: (على الفرض والتقدير) كما هو مقتضى أن الشرطية، ولولاه نافي قوله: لا ينصرونهم قبله، وقوله: أو نفاقهم هذا على أن الضميرين للمنافقين وعلى ما قبله هو لليهود، وقوله: ضمير الفعلين يعني الضمير الظاهر في قوله: يولن وينصرون، وكونه مستتراً سهو غير مستتر، وقوله: مصدر الخ لأن المؤمنين مرهوب منهم لا راهبون.

قوله: (فإنهم كانوا يضمرون الخ) فسكونها في الصدور كناية عن الإضمار، وقوله: على ما يظهرونه لا أنه فإن كونه أشد من رهبة الله يقتضي أن في نفوسهم رهبة من الله فأشار إلى أنه بناء على ما يظهرونه لا أنه كذلك في نفس الأمر، ولو أبقى على ظاهره وحقيقته لم يمنع منه مانع. قوله: (فإن استبطان رهبتكم) أي إخفاء الخوف منكم سبب لإظهار الخوف من الله، والإسلام وهو بيان لوجه الأشدية، وقوله: حتى يخشونه رفعه لوقوعه بعد النفي، ويجوز نصبه كما وقع في عبارة الزمخشري، وكلاهما مذهب مشهور للنحاة، وقوله: بالدروب جمع درب بالدال المهملة وهو الباب الكبير معرب در كما قيل، والخنادق جمع خندق، وهو معرب أيضاً، ومعناه معروف وقرأه أبي عمرو جدار بإقامة المفرد مقام الجمع لقصد الجنس أو لأن المراد السور الجامع للجدر، والحيطان. قوله: (وليس ذلك الخ) هذا هو بعينه ما في الكشاف مع زيادة، ولا مغايرة بينهما كما توهم، وقوله: إذا حارب الخ إيماء إلى أن بينهم متعلق بشديد قدم للحصر، وعبارته في الكشاف يعني أن البأس الشديد الذي يوصفون به إنما هو بينهم إذا اقتتلوا ولو قاتلوكم لم يبق لهم ذلك البأس، والشدة لأن الشجاع يجبن، والعزيز يذل عند محاربة الله ورسوله ﷺ انتهى فلا غبار عليه. قوله: (مجتمعين) لم يجعله مؤكداً لعدم صحته هنا، وقوله: لاختلاف عقائدهم الخ لأن طرق الضلال متسعة، وطريق الهدى واحد مستقيم كما مر تحقيقه في قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَكُمْ عَنْ

القلوب يوهن قواهم ﴿ كَمَثَلِ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ أي مثل اليهود كمثل أهل بدر أو بني قينقاع إن صح أنهم أخرجوا قبل النضير أو المهلكين من الأمم الماضية ﴿ قَرِيبًا ﴾ في زمان قريب، وانتصابه بمثل إذ التقدير كوجود مثل ﴿ ذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ ﴾ سوء عاقبة كفرهم في الدنيا ﴿ وَكَمْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾ في الآخرة ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ أي مثل المنافقين في إغراء اليهود على القتال كمثل الشيطان ﴿ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ ﴾ أغراه على الكفر إغراء الأمر المأمور ﴿ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ ﴾ تبرأ عنه مخافة أن يشاركه في العذاب، ولم ينفعه ذلك كما قال: ﴿ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ \* فَكَانَ عَقِبَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾ والمراد من

سبيله ﴿ [سورة الأنعام، الآية: ١٥٣] وقوله: يوهن قواهم أي يضعف قوتهم المركوزة فيهم بحسب الخلقة. قوله: (أو بني قينقاع) بفتح القاف وتثليث النون، وهم شعب من اليهود الذين كانوا حوالى المدينة، وإيقاع النبي ﷺ بهم وإجلاؤهم لأذرعات مشهور في السير، وقوله: إن صح الخ قال ابن سيد الناس غزوة بني قينقاع كانت يوم السبت على رأس عشرين شهراً من الهجرة في سؤال، وغزوة بني النضير كانت على رأس خمسة أشهر أو ستة وثلاثين من وقعة أحد وأحد كانت على رأس اثنين وثلاثين شهراً من الهجرة، ولم يحك غير هذا فيها فتكون قبل النضير بلا كلام فقوله: إن صح ليس بظاهر، وقوله: في زمان قريب فنصبه على الظرفية. قوله: (وانتصابه بمثل الخ) يعني أن العامل في الظرف أعني قريباً، والناصب له لفظ مثل، ولا يخفى ركاكته فإنه إن قصد أن فيه مضافاً مقدراً عمل المضاف إليه لقيامه مقامه كما قيل فلا يخفى أن المعنى ليس عليه لأنه قصد تشبيه المثل بالمثل أي الصفة الغريبة بمثلها لا بالوجود، وكونه لا يجب إضافة المثل، ودخول الكاف على المشبه به وكونه من إضافة الصفة لموصوفها أي المثل الموجود لا يدفع الركاقة، وإن صححه فإن أريد أن العامل التشبيه أو متعلق الكاف لأنه يدل على وجوده كانت العبارة نائية عنه، وقيل: عامله ذاقوا وعلى الأول فقوله: ذاقوا الخ مبين للمثل وهو جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب. قوله: (أو المهلكين الخ) ينبغي على هذا أن ينتصب قريباً بذاقوا لثلاثي المعنى فما ذكره المصنف على الراجح عنده، وقوله: سوء عاقبة كفرهم الخ سوء العاقبة هو معنى الوبال، والكفر معنى الأمر، وكونه في الدنيا مأخوذ من السياق ومما بعده، وقوله: كمثل الأول خبر مبتدأ تقديره مثلهم كمثل الذين الخ وقوله: كمثل الشيطان الخ بدل من قوله: كمثل أولاً لأنه مبين له فهو المقصود أو خبر آخر للمبتدأ المقدر الذي هو مثلهم على أن الضمير لليهود والنصارى جميعاً، وكلام المصنف لا يوافق فعله ينبغي أن يقدر لكل منهما مبتدأ على حده على أن الضمير المضاف إليه مثلهم الأول لليهود، والثاني للمنافقين، ولا يكون كما قيل بدلاً، والضمير في مثلهم المقدر في المثليين للطائفتين، ولا ياباه كلام المصنف لأن المراد مثل اليهود مع المنافقين لأنه كلام مختل، وليس البدل فيه واحداً من أقسام الأبدال المذكورة في النحو. قوله: (أغراه على الكفر الخ) فهو تمثيل، واستعارة وقوله: تبرأ عنه لو ذكره بعد قوله: إني أخاف الله الخ كان أحسن،

الإنسان الجنس وقيل أبو جهل قال له إبليس يوم بدر ﴿لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ﴾ الآية، وقيل راهب حمله على الفجور، والارتداد، وقرىء عاقبتهما، وخالدان على أنهما الخيران وفي النار لغو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَانْتَظِرْ نَفْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لِغَدٍ﴾ ليوم القيامة سماه به لدنوه أو لأن الدنيا كيوم، والآخرة كغده، وتنكير للتعظيم، وأما تنكير النفس فلاستقلال النفس النواظر فيما قدّم من الآخرة كأنه قال فلتنظر نفس واحدة في ذلك ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ تكرير للتأكيد أو الأوّل في أداء الواجبات لأنه مقرون بالعمل، والثاني في ترك المحارم لاقرانه يقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ وهو كالوعيد على المعاصي ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ﴾ نسوا حقه ﴿فَأَنسَنَهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ فجعلهم ناسين لها حتى لم يسمعوا ما ينفعها، ولم يفعلوا ما يخلصها أو أراهم يوم القيامة من الهول ما أنساهم أنفسهم ﴿أُولَئِكَ

وقوله: وقيل أبو جهل فقوله: له اكفر أولاً أو الآن، ولا حاجة لتأويله بدم على الكفر لأنه تمثيل كما مرّ، وعلى هذا فمثلهم أولاً المراد منه أهل بدر هنا، ومثل الشيطان شيطان بدر أيضاً فتناسبا أشدّ التناسب، وقوله: وقيل: راهب حمله أي الشيطان على الفجور أي الزنا بامرأة وهو إشارة إلى قصة برصيصا الراهب، وهي مذكورة تفصيلاً في الإسرائيليات، ومشهورة في القصص. قوله: (وفي النار لغو) على هذه القراءة متعلق بقوله: خالدان وقدّم للاختصاص، وقوله: فيها تأكيد له وأعاده بضميره كما مرّ في ففي الجنة خالدين فيها أو قوله: خالدان فيها خبر ثان. قوله: (سماه به لدنوه) دنو الغد من أمسه فهو استعارة مصرّحة، وكذا ما بعده لكن وجه الشبه فيه مختلف لأنه على التشبيه به لأنه يعقبه ويكون فيه أحوال غير الأحوال السابقة كما في المثل إنّ مع اليوم غداً، وقوله: للتعظيم لما فيه من الشدائد والأحوال، والمراد بالاستقلال عدّه قليلاً فالتنوين للتقليل فيه كما ستراه. قوله: (كأنه قال فلتنظر نفس واحدة في ذلك) فتنوينه للتقليل حتى كان الناظر نفس واحدة قال في الكشف وفيه حث عظيم على النظر، وتعير بالترك وبأنّ الغفلة قد عمت الكل فلا أحد خلص منها، ومنه ظهر أنّ جعله من قبيل علمت نفس ما أحضرت غير مطابق للمقام فهو كما في الحديث: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة»<sup>(١)</sup> لأنّ الأمر بالنظر، وإن عمّ لكن المؤتمر الناظر أقل من القليل، والمقصود بالتقليل هو هذا لأنّ الأمور لا ينظر إليه ما لم ياتمر فما قيل الأمر بالنظر يعمّ الكل، وهو مقصود في المقام فجعله من قبيله أوجه، وأصح ليس بصحيح فضلاً عن كونه أصح، وقوله: فلتنظر بالفاء مع أنّ ما في النظم بالواو قيل إنه إشارة إلى ترتبه على ما قبله، وإنه ترك ما في النظم تعويلاً على فهم السامع، واعتماداً على أقوى الدليلين. قوله: (لأنه مقرون بالعمل) الدال عليه ما قدّم بخلاف ما قرن به الثاني مما جرى مجرى الوعيد، وهو قوله إنّ الله خبير الخ ولذا قال في الكشف إنّ

(١) أخرجه ابن ماجه ٣٩٩٠ وأحمد ١٠٩/٢ كلاهما من حديث عبد الله بن عمر. وورد من وجه آخر

هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿ الكاملون في الفسق ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ الذين استكملوا نفوسهم فاستأهلوا للجنة، والذين استمهنوها فاستحقوا النار، واحتج به أصحابنا على أن المسلم لا يقتل بالكافر ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ بالنعيم المقيم ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاكَ خَشِعًا مُّصَدَّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ تمثيل، وتحليل كما مر في قوله: ﴿ إنا عرضنا الأمانة ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٧٢] ولذلك عقبه بقوله: ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ فإن الإشارة إليه وإلى أمثاله، والمراد توبيخ الإنسان على عدم تخشعه عند تلاوة القرآن لقساوة قلبه، وقلة تدبره، والتصدع التشقق، وقرىء مصدعاً على الادغام ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ ما غاب عن الحس من الجواهر القدسية، وأحوالها، وما حضر له من الإجمام، وأعراضها، وتقدم الغيب لتقدمه

هذا أرجح لفضل التأسيس على التأكيد، وفي ورودهما مطلقين فخامة ظاهرة وأما كون التقوى كما مرّ شاملة لترك ما يؤثم، وفعل ما يلزم فلا وجه للتوزيع، والتأكيد أقوى، وأنسب بالمقام فغير مسلم خصوصاً، وما قدّم المتبادر منه أعمال الخير، وقد اعترف به هذا القائل فكيف يزعم أن العموم فيه مقتضى المقام. قوله: (الكاملون في الفسق) توجيه للحصر كما تقدم أمثاله، وقوله: الذين استكملوا نفوسهم أي صيروها كاملة بالإيمان فاستحقوا بذلك الجنة، واستمهنوها أي صيروها ذليلة ممتهنة بالكفر، والعصيان حتى استحقوا العذاب، والعقاب، وفيه إشارة إلى أن الاستواء المنفي شامل للدنيا، والآخرة لا مخصوص بالآخرة كما في الكشف، وهو توطئة لاستدلال الشافعية به على أنه لا يقتل المسلم بالكافر كما ستمعه. قوله: (واحتج به أصحابنا الخ) لأنه نفي الاستواء بينهم مطلقاً فيقتضي أن لا تتساوى دماؤهم، وقد ردّ بأن المراد نفي الاستواء في أحكام الآخرة بدليل أنه قال أصحاب الجنة والنار دون أصحاب التقوى، والعصيان والقصاص مني على التساوي في العصمة، وحقن الدماء، وهي موجودة لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وفيه كلام في الفروع والأصول، وهل يعم لا يستوي جميع الأحكام أم لا فيه كلام مفصل في الكتب الأصولية. قوله: (تمثيل وتخيل الخ) يعني أنه استعارة تمثيلية تخيلية كما مرّ تفصيله، والردّ على من قال إنه ليس تمثيلاً مصطلحاً، والمعنى أن الجبال لو ركب فيها العقول، وخطبت بهذا الكلام لخضعت لمهابة قائله وتهذمت من خشيته، وقوله: ولذلك إشارة إلى كونه تمثيلاً وتخيلاً وكذا قوله: فإن الإشارة الخ. تحليل له بالإشارة بقوله: تلك إلى قوله: لو أنزلنا الخ، ولما كان مثلاً واحداً قال: وإلى أمثاله ليتضح الأخبار بالجمع عنه ففيه تقدير أي ونوع تلك أو المراد تلك وأشباهاها ووجه التعليل أن الأمثال في الأغلب تمثيلات متخيلة كما مرّ تحقيقه فإن أردته فارجع إليه ووجه التوبيخ فيه ظاهر. قوله: (ما غاب عن الحس الخ) تفسير للغيب بمعنى الغائب وقوله: من الجواهر بيان لما والمراد بالجواهر هنا المجردات، ولذا قابله بالإجمام، وهي المجسمات، وتقدمه على هذا بحسب الوجود ظاهر، وقوله: وتعلق العلم بالجزء معطوف على الوجود فإن علمه تعالى قديم، وتعلقه بالموجود حين وجوده لأنه

في الوجود، وتعلق العلم والقديم به أو المعدوم والموجود أو السرّ، والعلانية، وقيل الدنيا، والآخرة ﴿هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ \* هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ البليغ في النزاهة عما يوجب نقصاناً، وقرىء بالفتح وهو لغة فيه ﴿أَسَلْتُمْ﴾ ذو السلامة من كل نقص، وآفة مصدر، وصف به للمبالغة ﴿الْمُؤْمِنُ﴾ واهب الأمن، وقرىء بالفتح بمعنى المؤمن به على حذف الجازء ﴿الْمُهَيَّبُ﴾ الرقيب الحافظ لكل شيء مفيعل من الأمن قلبت همزته هاء ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ﴾ الذي جبر خلقه على ما أراه أو جبر حالهم بمعنى أصلحه ﴿الْمُتَكَبِّرُ﴾ الذي تكبر عن كل ما يوجب حاجة أو نقصاناً ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ إذ لا يشاركه في شيء من ذلك ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ﴾ المقدر للأشياء على مقتضى حكمته

نسبة تتوقف على وجود الطرفين فإذا تقدّم وجوده لزم تعلق علمه به أيضاً، وهما هنا وقعا مفعولين ومتعلقين للعلم فتقديمه هنا لتقدّم وجوده، وتقدّم تعلق العامل به فهو وجه آخر لا يغني عنه ما عطف عليه، وقوله: أو المعدوم فالغيب ما غاب عن الحس أيضاً لغيبته عن الوجود، وتقديمه ظاهر مما قبله. قوله: (أو السرّ والعلانية) فتقديمه لأنه أهمّ وأقدم أيضاً، وتعلق العلم به أسبق، وله نكتة خاصة به هنا وهي بيان سعة علمه، وأنه يستوي عنده السرّ والعلانية. قوله: (البليغ في النزاهة الخ) لنزاهة مدلول مادته لأنّ التقدّس التنزه، والتطهر، والصون عما لا يليق والبلاغة من الصيغة فإنها صيغة مبالغة، والقراءة بالفتح، وإن كانت لغة لكنها نادرة فإنّ فاعول بالضم كثير وأما بالفتح فيأتي في الأسماء كسمور، وتور وهبود اسم جبل باليمامة، وأما في الصفات فنادر جداً، وقوله: ذو السلامة إشارة إلى التأويل المشهور في أمثاله. قوله: (وقرىء بالفتح الخ) على الحذف، والإيصال كاختار موسى قومه، وإذا كانت قراءة، ولو شاذة فلا يصح قول أبي حاتم أنه لا يجوز إطلاقه عليه تعالى لإيهامه ما لا يليق به تعالى إذ المؤمن المطلق من كان خائفاً، وأمنه غيره فإنّ القراءة ليست بالرأي. قوله: (الرقيب الحافظ) هو معناه المراد منه، وميمه الثانية مكسورة، وقد تفتح وهو مفيعل من الأمن، وأصله مؤامن بهمزتين فقلبت الثانية ياء، والأولى هاء كما قيل في أراق هراق، وهو قول المبرد على أنه مصغر، وقد خطئ في فإنه لا يجوز تصغير أسمائه تعالى، وقال غيره هو اسم من هيمن كبيطر، وليس مصغراً، وتعذّى بعلى لتضمنه معنى الاطلاع. قوله: (الذي جبر خلقه على ما أراه) أي قسرههم وأكرههم وجعله من الثلاثي لأنّ أكثر النحاة على أنّ أمثلة المبالغة لا تصاغ من غير الثلاثي، وقيل: إنها تكون من غيره أيضاً، وقال الفراء: لم أسمع فعلاً من أفعل إلا في جبار من أجبر ودراك، من أدرك واستدركوا عليه سار من أسار، وقيل إنه من جبره بمعنى أصلحه، وما تقدّم في سورة المؤمن أنه من أجبره قول، وهذا قول فلا يقال بين كلاميه تعارض كما توهم، وجبر بمعنى أجبر لغة أيضاً وفيه كلام في اللغة، وقوله: تكبر الخ أي تعالى وارتفع وتنزه عنه وقوله: إذ لا يشاركه الخ الضمير المستتر لما في قوله عما والبارز لله تعالى. قوله: (الموجد لها بريئاً من التفاوت) المراد تفاوت ما تقتضيه هي بحسب الحكمة، والجدلة، وفسره

﴿الْبَارِئُ﴾ الموجد لها بريئاً من التفاوت ﴿الْمُصَوِّرُ﴾ الموجد لصورها، وكيفياتها كما أراد، ومن أراد الإطناب في شرح هذه الأسماء فعليه بكتابي المسمى بمنتهى المنى ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ لأنها دالة على محاسن المعاني ﴿يَسْخِرُ لِمَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لتنزهه عن النقائص كلها ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ الجامع للكمالات بأسرها فإنها راجعة إلى الكمال في القدرة، والعلم. عن النبي ﷺ «من قرأ سورة الحشر غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر».

به ليفيد ذكره بعد الخالق، وقوله: الموجد لصورها على قراءة الكسر وقد فتحت في الشواذ هنا على أنها مفعول للبارئ فما في قاضيخان من أن قراءة المصوّر بفتح الواو هنا تفسد الصلاة فيه تنظر، وقد أشار إليه بعض المتأخرين وقوله: لتنزهه عن النقائص الخ فلا تجد الكائنات شائبة نقص له فلا جرم أنها نزهته وقدسته. قوله: (الجامع للكمالات بأسرها الخ) قيل إنه فسره به للإشارة إلى وجه اتصاله بما قبله ليكون كالعلة المستلزمة له فإن اجتماعه لجميع الكمالات يستلزم تنزهه عن جميع النقائص ضرورة امتناع اجتماع المتقابلين فتأمل. قوله: (إلى الكمال في القدرة) هو من قوله: العزيز لأنه الذي لا يغالب فيستلزم كمال القدرة والعلم من قوله الحكيم فإنه الفاعل بمقتضى الحكمة فيكون كامل العلم كما مر، وقوله عن النبي ﷺ الخ<sup>(١)</sup> هذا الحديث رواه الثعلبي عن أنس رضي الله عنه ولم يقل ابن حجر أنه موضوع كغيره من الأحاديث الموضوعية في فضائل السور تمت السورة، والحمد لله وحده والصلاة والسلام على أفضل رسله سيدنا محمد، وآله وصحبه.

(١) لم أجده مستنداً عزاه المصنف للثعلبي وما ينفرد به الثعلبي يكون ضعيفاً أو موضوعاً. وهذا الحديث شبه موضوع.

## سورة الممتحنة

مدنية وأبها ثلاث عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ نزلت في حاطب بن أبي بلتعة فإنه لما علم أن رسول الله ﷺ يغزو أهل مكة كتب إليهم أن رسول الله ﷺ يريدكم فخذوا حذرکم، وأرسل كتابه مع سارة مولاة بني المطلب فنزل جبريل فأعلم رسول الله ﷺ فبعث رسول الله ﷺ علياً، وعماراً، وطلحة والزبير، والمقداد وأبا مرثد، وقال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها ظعينة معها كتاب حاطب إلى أهل مكة فخذوه منها، وخلوها فإن أبت فاضربوا عنقها فأدركوها ثمة فجحدت فهموا بالرجوع فسلّ عليّ رضي الله عنه السيف فأخرجته من عقيصتها فاستحضر رسول الله ﷺ حاطباً، وقال ما حملك عليه فقال ما كفرت منذ أسلمت، ولا غششتك منذ نصحتك، ولكني كنت امرأة ملصقاً في قريش ليس لي فيهم من يحمي أهلي فأردت أن أخذ عندهم بدا، وقد علمت أن كتابي لا يغني عنهم شيئاً فصدّقه

## سورة الممتحنة

لم يذكروا خلافاً في مدنيتهما ولا في عدد آياتها المذكورة مع أن قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الخ سياطي أنها نزلت يوم فتح مكة فهو إما تغليب أو بناء على أن المدني ما نزل بعد الهجرة وقوله: الممتحنة بفتح الحاء وقد تكسر فعلى الأول هي صفة المرأة التي نزلت فيها وعلى الثاني صفة السورة كما قيل لبراءة الفاضحة كذا في الأعلام وفي جمال القراء أنها تسمى سورة الامتحان وسورة المودة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (نزلت في حاطب الخ) حاطب بحاء وطاء مهملتين وباء موحدة وبلتعة بفتح الباء الموحدة ولا م ساكنة بعدها مثناة فوقية مفتوحة وعين مهملة قال السهيلي هو مولى عبد الله بن حميد بن زهير بن سد بن عبد العزى وبلتعة اسمه عمرو وصورة ما في كتابه أن رسول الله ﷺ توجه إليكم بجيش كالليل يسير كالسيل وأقسم بالله لو سار إليكم وحده لنصره الله عليكم فإنه منجز له وما وعده قيل: وفي الخبر دليل على جواز قتل الجاسوس لتعليقه المنع بشهوده بداراً وسارة اسم امرأة هي مولاة بني المطلب ومعتقتهم وقيل: مولاة أبي عمرو بن صيفي بن هاشم وخاخ بخاءين معجمتين وقيل بحاء مهملة وجيم وقد روي في البخاري<sup>(١)</sup> كذلك لكنه نسب للسهو وهو مكان بين مكة والمدينة يجوز صرفه وعدمه والظعينة بالطاء المعجمة والعين المهملة

(١) أخرجه البخاري ٣٠٧ - ٤٢٧٤ - ٤٨٩٠ ومسلم ٢٤٩٤ ح ١٦١ وأبو داود ٢٦٥٠ والترمذي ٣٣٠٥ والنسائي في التفسير ٦٠٥ وأحمد ٧٩/١ والبيهقي في السنن ١٤٦/٩ كلهم من حديث علي.

رسول الله ﷺ وعذره ﴿تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ تفضون إليهم المودة بالمكاتبة، والباء مزيدة أو إخبار رسول الله ﷺ بسبب المودة، والجملة حال من فاعل لا تتخذوا أو صفة لأولياء جرت على غير من هي له، ولا حاجة فيها إلى إبراز الضمير لأنه مشروط في الاسم دون

المرأة ما دامت في هودجها وتطلق على المرأة مطلقاً وقوله: فهموا بالرجوع وقع في بعض النسخ ولم يذكره المحدثون ولذا قيل: كيف يهمون به وقد أمرهم ﷺ بضرب عنقها فكأنهم فهموا أن الأمر ليس للوجوب وقوله: فبعث علياً الخ الذي رواه ابن إسحاق علياً والزبير وروي غيره والمقداد والعقيصة ضفيرة الشعر وقوله: عذره أي قبل عذره وقوله: آخذ بالمد أي بمعنى اتخذ وأجعل وقوله: ولا غششتك منذ نصحتك هكذا رواه المحدثون ونصيحة النبي ﷺ تصديقه والانقياد له كما في النهاية وورد في الحديث: «الدين النصيحة لله ورسوله»<sup>(١)</sup> وفي نسخة صحبتك من الصحبة والأولى أصح رواية ودراية وقوله: ما كفرت أي لا ظاهراً ولا باطناً ليشمل النفاق فإنه المراد. قوله: (نفضون إليهم المودة) قال في الأساس أفضيت إليه بشقوري وأفضى الساجد بيده إلى الأرض مسهماً فجعله متعدياً بالباء وكلام المصنف يخالفه فلو قيل: تلقون تعدى بها لكونه بمعناه كان وجهاً أيضاً وقوله: والباء مزيدة أي في المفعول كما في قوله: ولا تلقوا بأيديكم. قوله: (أو إخبار رسول الله ﷺ) يعني مفعوله مقدر تقديره ما ذكر وأخبار بفتح الهمزة جمع خبر والباء المسببية وإلقاء الأخبار إيصالها وإرسالها مجازاً كإلقاء المودة لإظهارها وجوز في الباء أيضاً تعلقها بالمصدر الدال عليه تلقون ولم يذكره لما يلزمه من حذف المصدر مع إبقاء معموله وفيه خلاف للبصريين وقوله: الجملة حال أي جملة تلقون الخ ويجوز أن يكون تفسيراً للموالة أو لاتخاذها فلا محل لها من الإعراب أو مستأنفة قيل وهذا أولى من الحالية والوصفية لإيهامهما أنه تجوز الموالة عند عدم الإلقاء فيحتاج إلى القول بأنه لا مفهوم له للنهي عن الموالة مطلقاً في غير هذه الآية أو الحال والصفة لازمة ولذا كانت مفسرة. قوله: (ولا حاجة فيها إلى إبراز الضمير الخ) بأن يقال: تلقون إليهم أنتم بالمودة اعلم أن الصفة إذا جرت على غير من هي له يجب إبراز فاعلها نحو زيد هند ضاربها هو وهل هذا الضمير فاعل أو الفاعل مستتر وهذا تأكيد له قولان للنحاة وفي شرح التسهيل لابن مالك المرفوع بالفعل كذلك إذا حصل الإلباس نحو زيد عمرو يضربه هو فتقيده بالصفة غير مسلم وإطلاق المصنف مردود بجواز زيد قائم أبواه لا قاعدان فقد جرت على غير من هي له ولم ينفصل الضمير وأجيب عنه بأنهم إنما قيدوه بالصفة لأن الإبراز فيها واجب مطلقاً سواء ألبس أم لا وما ذكر تابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره مع أن المانع مطلقاً وهم البصريون لا يقولون بصحته وهذا الحكم لا يختص بالصفة بل هو جار في الصلة والحال والخبر ووجه أنها ضعيفة

(١) أخرجه مسلم ٥٥ والنسائي ١٥٦/٧ - ١٥٧ وأحمد ١٠٢/٤ وابن حبان ٤٥٧٥ والبيهقي ٣٥١٤ والطبراني ١٢٦٠ - ١٢٦٣ والحامدي ٨٣٧ وأبو عوانة ٣٦/١ - ٣٧ كلهم من حديث تميم الداري.

الفعل ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ حال من فاعل أحد الفعلين ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ أي من مكة، وهو حال من كفروا أو استتاف لبيانه ﴿أَنْ تَوَمَّنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ بأن تؤمنوا به، وفيه تغليب المخاطب، والالتفات من التكلم إلى الغيبة للدلالة على ما يوجب الإيمان ﴿إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ﴾ عن أوطانكم ﴿جِهَدْنَا فِي سَبِيلِي وَآيَتِي مَرْصَافًا﴾ علة للخروج، وعمدة للتعليق، وجواب الشرط محذوف دل عليه لا تتخذوا ﴿تُشِيرُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ﴾ بذلك من تلقون أو استتاف معناه أي طائل لكم في أسرار المودة، أو الأخبار بسبب المودة ﴿وَأَنَا أَقَلُّ بِمَا

فلا تتحمل ضميراً. قوله: (حال من فاعل أحد الفعلين) فإن كان حالاً من الأول فهي حال مترادفة إن كانت جملة تلقون حالية أيضاً وإن كان من الثاني فهي متداخلة أيضاً وقد قيل إنها مستأنفة أيضاً ولم يذكروا كونها حالاً من المفعول ولا مانع منه أيضاً وقوله: حال من كفروا أي من فاعله وقوله: لبيانه بادعاء أنه عين الكفر والمضارع لحكاية الحال الماضية وأما الاستمرار فغير مناسب للمعنى فتأمل. قوله: (بأن تؤمنوا به) أي بسبب الإيمان وجعله السمين مفعولاً له وناصبه يخرجون أي يخرجونكم لإيمانكم أي كراهة إيمانكم وهو أحسن مما ذكره المصنف وقوله: وفيه تغليب للمخاطب وهم المؤمنون غلبوا على الرسول والالتفات من التكلم إلى الغيبة بالاسم الظاهر إذ لم يقل بي وقوله: للدلالة على ما يوجب الإيمان وهو كونه معبوداً بحق وربما فما ذكر يدل على اجتماعه للصفات الكمالية عموماً وعلى اتصافه بربوبيته خصوصاً إذ المراد الذات والصفات ولا دلالة في ضمير المتكلم على الثاني. قوله: (إن كنتم خرجتم عن أوطانكم) إن أريد الخروج للغزو فظاهر وإن أريد الهجرة فالخطاب للمهاجرين خاصة لأن القصة صدرت منهم وهذا هو الظاهر الموافق لسبب النزول السابق. قوله: (علة للخروج الخ) يعني أن المعلق عليه عدم الاتخاذ ليس مطلق الخروج بل الخروج المعلل بهذين وقدّر جواب الشرط والزمخشري جعله لا جواب له وحالاً من فاعل تتخذوا أي لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء والحال إنكم خرجتم من أوطانكم لأجل الجهاد رضا لله والمصنف لم يرتضه لأن الشرط لا يقع حالاً بدون جواب في غير أن الوصلية وهي لا بد لها من الواو وإن ترد حيث يكون ضد المذكور أولى بالوقوع نحو أحسن إلى زيد وإن أساء إليك وما نحن فيه ليس كذلك إلا أن ابن جني جوّزه وارقتضاه الزمخشري هنا لأن البلاغة وسوق الكلام شاهدان له كقولك لا تتخذني إن كنت صديقي حيث يقوله المدلي بأمره المتحقق صحبتته من غير قصد للتعليق والشك. وإنما يبرز تهييجاً للحمية وهو أحسن وأملأ بالفائدة وإن خالف المشهور. قوله: (بدل من تلقون الخ) بدل كل من كل إن أريد بإلقائها الإلقاء خفية أو بدل بعض إن أريد الأعم لأن منها السرّ والنجهر وقيل: بدل اشتمال لبيانه وقوله: أو استتاف أي بياني في جواب سؤال لأن قوله: إن كنتم الخ يدل على معاتبة فلذا أوتر أن على إذا فكأنهم سألوا ما صدر عنا حتى عوتبتنا كذا في الكشف. قوله: (ومعناه أي طائل لكم الخ) فسره بالاستفهام لأن الجملة مسوقة للإنكار عليهم حيث أسروا على من استوى عنده السرّ والنجهر وقد أعلم رسوله بالوحي فأفاد أنه لا طائل تحته أيضاً

أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمْتُمْ ﴿١﴾ أي منكم، وقيل أعلم مضارع، والباء مزيدة، وما موصولة أو مصدرية ﴿وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ﴾ أي من يفعل الاتخاذ ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ أخطأه ﴿إِنْ يَتَفَقَّهْتُمْ﴾ يظفروا بكم ﴿يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ ولا ينفعكم لقاء المودة إليهم ﴿وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَهُمْ بِالسُّوءِ﴾ ما يسوءكم كالقتل، والشتم ﴿وَوَدُّوا أَنْ تُكْفَرُوا﴾ وتمنوا ارتدادكم، ومجيئته وحده بلفظ الماضي للشعار بأنهم ودوا ذلك قبل كل شيء، وأن ودادتهم حاصله، وإن لم

وقوله: في أسرار المودة إشارة إلى زيادة البلاء فيه هنا كما في المبدل منه وقوله: أو الأخبار الخ إشارة إلى حذف المفعول على أن البلاء سببية وهو الوجه الثاني أو هي لتضمينه تخبرون والاقتصار على الأخير لأنه أدل على الإنكار. قوله: (أي متكم) إشارة إلى أن أعلم اسم تفضيل حذف المفضل عليه وقوله: والباء مزيدة الخ وقد قيل: إن علم قد يتعدى بالبلاء كما يقال هو عالم بكذا وبه ورد الاستعمال لكنه غير مشهور والوجهان على الوجهين وذكر ما أعلنتم مع الاستغناء عنه إشارة إلى تساويهما في علمه ولذا قدم ما أخفيتم وقوله: يفعل الاتخاذ على أنه ضمير المصدر الذي في ضمن الفعل وجعله في الكشف للأسرار لقربه. قوله: (ضلل سواء السبيل) من إضافة الصفة للموصوف أي الطريق المستوي وضل يتعدى كأضل فالسبيل مفعوله فإن لم يتعد فهو ظرف كقوله:

### كما عسل الطريق الشعلب

والأول أولى ولذا اقتصر عليه المصنف وقوله: يظفروا بكم لأن المثاقفة الأخذ بدرية وحق فأريد به الظفر هنا مجازاً كما ذكره. قوله: (ولا ينفعكم لقاء المودة الخ) لأن العداوة سابقة على الظفر المقدّر كما ينطق به قوله: لا تتخذوا عدوي الخ فالمراد هنا اللازم والثمرة وهو ظهور عدم نفع التودد ليظهر فائدة جعله جواباً وتوقفه على الشرط المذكور وقوله: ويبسطوا من العطف التفسيري أيضاً لا مستقل بالجزائية كما في شرح المفتاح الشريفي فتدبر. قوله: (وتمنوا ارتدادكم) لأن المودة هنا بمعنى التمني فإنه يرد بمعناه كثيراً كما في قوله:

### يود لسويتهوى العذول ويعشق

وكفر المؤمنين إنما يتصور بالردة إلا أن يراد بقاؤهم على حالهم الأول وقوله: ارتدادكم إشارة إلى أن لو مصدرية. قوله: (للإشعار بأنهم ودوا ذلك قبل كل شيء الخ) كما في الكشف إن الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب فإن فيه نكتة كأنه قيل: ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وردكم كفاراً وهذا الرد أسبق المضار عندهم وأولها لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم لأنكم بذالون لها دونه والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه انتهى وقد أورد عليه في المعاني أنه إذا كانت الودادة قبيل ذلك لا تصلح جواباً للشرط لأنه يترتب عليه ويتأخر عنه ولذا ذهب بعضهم إلى أن الجملة معطوفة

يَتَّقُوكُمْ ﴿لَنْ تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ﴾ ﴿قَرَابَاتِكُمْ﴾ ﴿وَلَا أَوْلَادُكُمْ﴾ الذين توالون المشركين لأجلهم ﴿يَوْمَ

على مجموع الشرط والجزاء أو حال بتقدير قد وقال الخطيب: إنه لا فائدة لتقييد ودادتهم بالظفر والمصادفة وهي أمر مستمر لا يختص بأحد النقيضين فالأولى عطفه على الشرط والجزاء حتى لا يتقيد بالظفر وأورد عليه أن مثله يتجه على قوله يكونوا لكم أعداء لثبوت عداوتهم ظفروا أولاً ولا يمكن فيه هذا التوجيه فالوجه أن يراد إظهار الودادة إجراء ما تقتضيه وكذا الحال في كونهم أعداء وهذا ما نحاه المصنف تبعاً للعلامة وتحقيقه أن أصل الودادة حاصلة لهم قبل كل شيء فهو غير مترتب على الشرط والمترتب عليه إنما هو الودادة المتفرعة على الجذ والاجتهاد في طلب ارتدادهم فهي سابقة بالنوع متأخرة بالنظر إلى بعض الأفراد فعبّر بالماضي نظراً للأول وجعلت جواباً متأخراً نظراً للثاني فمن توهم أن المصنف يريد الحالية أو العطف على المجموع كصاحب الإيضاح فقد فسره بما لا يرضاه ولم يدر أن قوله مجيئه وحده بلفظ الماضي ياباه فإنه صريح في أنه مستقبل معنى كما قاربه من أجوبة الشرط ويقرب منه ما قيل إن وداة كفرهم وداوتهم بعد الظفر لما كانت غير ظاهرة لأنهم حينئذ سبي وخدم لا يعتد بهم فيجوز أن لا يتمنى كفرهم فيحتاج إلى الأخبار عنه بخلاف الودادة قيل الظفر فيكون للتقيد فائدة لأنها وداة أخرى متأخرة واعلم أن المعطوف على الجزاء والعللة في كلام العرب على أنحاء الأول أن يكون كل منهما جزءا وعلّة نحو إن تأتني أو نسك وأعطك الثاني أن يكون الجزاء أحدهما وإنما ذكر الآخر لشدة ارتباطه به لكونه سبباً له مثلاً نحو إذا جاء الأمير استأذنت وخرجت لاستقباله ونحوه حبست غريمي لأستوفي حقي وأخليه الثالث أن يكون المقصود جمع أمرين وحينئذ لا ينافي تقدّم أحدهما كخرجت مع الحجاج لأرافقهم في الذهاب ولا أرافقهم في الإياب والنظم هنا محتمل للأول لاستقبال الودادة لإرادة الغزو المحتاج للبيان أو إظهارها وعبّر بالماضي لتقدمه رتبة والثالث لكون المراد المجموع بتأويل يريدون لكم مضار الدنيا والآخرة وفي الكشف إشارة ما إليه فالأولية على هذا زمانية وعلى الثاني رتيبة وجعلها الطيبي زمانية وذكر وجهاً آخر وهو أن المجموع مجاز من إطلاق السبب وإرادة المسبب وهو مضار الدارين وفي المفتاح ترك يودّ إلى ودّ الماضي إذ لم يحتمل وداة كفرهم من الشبهة ما احتمل العداوة لباسطي الأيدي والألسنة يعني الودادة أو إظهارها لتحقيقها عند المؤمنين عبر عنها بالماضي ولا يخفى مغايرته لما في الكشف فمن حاول التوفيق فقد حاد عن سواء الطريق.

قوله: (قربابتكم) القرابة تكون مصدراً واسماً بمعنى القريب كما تقول هو قرابتي كما قال ابن مالك ولا تلتفت لإنكار الحريري له في درّته وهو محتمل لهما هنا بأن يراد بالأرحام ظاهرها أو يقدر ذوو أرحامكم بدليل عطف الأولاد عليه أو يجعل مجازاً كرجل عدل. قوله: (الذين توالون) إشارة إلى ما في سبب النزول وقوله: بما عراكم بمهمتتين أي عرض لكم وحل بكم وقوله: فما لكم ترفضون هو بيان لارتباط هذه الآية بما قبلها وقوله: وقرأ حمزة والكسائي بكسر الصاد والتشديد أي قرأ بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مشددة وابن عامر كذلك إلا أنه

الْفَيْمَةَ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴿ يفرق بينكم بما عراكم من الهول فيفرّ بعضكم من بعض فما لكم ترفضون اليوم حق الله لمن يفرّ عنكم غداً، وقرأ حمزة والكسائي بكسر الصاد، والتشديد وفتح الفاء، وقرأ ابن عامر يفضل على البناء للمفعول مع التشديد، وهو بينكم، وقرأ عاصم بفضل ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ فيجازيكم عليه ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ قدوة اسم لما يؤتسى به ﴿ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ صفة ثانية، أو خبر كان ولكم لغو أو حال من المستكنّ في حسنة أو صلة لها لا لأسوة لأنها وصفت ﴿ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ ﴾ ظرف لخبر كان ﴿ إِنَّا بَرَاءٌ لِّكُمْ وَبِرِّئْنَا ﴾ جمع بريء كظريف، وظرفاء ﴿ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كُفْرًا بِكُمْ ﴾ أي بدينكم أو بمعبودكم، أو بكم وبه فلا نعتدّ بشأنكم، وآلهتكم ﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴾ فتقلب العداوة، والبغضاء ألفه ومحبة ﴿ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾

يفتح الصاد وما ذكر من أنه قراءة ابن عامر عزاه غيره لابن ذكوان لكن الأوّل هو الذي في الشاطبية وقوله: وهو بينكم الضمير للمفعول وفيه شبه استخدام وبينكم حينئذ مبني لإضافته للضمير المبني وقيل نائب الفاعل ضمير المصدر وهو الفصل وقوله: وقرأ عاصم يفضل أي بفتح الياء وسكون الفاء وكسر الصاد وتخفيفها. قوله: (قدوة الخ) القدوة والأسوة بالضم والكسر فيهما بمعنى وهما يكونان مصدرًا بمعنى الاقتداء واسماً لما يقتدى به يعني أنه اسم مصدر أطلق على الحاصل به لا صفة لمنعه من عمله بعده وقوله: في إبراهيم تجريد وقد تقدّم الكلام عليه في الأحزاب وقوله: ولكم لغو لم يبين متعلقه وهو كان عند من جوز تعلق الظرف بها من النحاة على الخلاف المعروف فيه وقوله: لأنها وصفت يعني وهي مصدر أي اسم مصدر والمصدر واسمه إذا وصف لا يعمل لأنّ الوصف يضعف شبهه بالفعل فإن لم يكن مصدرًا أو قلنا يفتخر عمله وإن وصف في الظرف جاز ذلك وجوز في لكم أن يكون مستقرًا مبيّنًا كسقيها له. قوله: (ظرف لخبر كان) أي على الوجهين والعامل الجار والمجرور أو متعلقه أو لكان نفسها كما مرّ أو بدل من أسوة وقوله: كظريف وظرفاء على القراءة المشهورة وفيها قرأت آخر. قوله: (أي بدينكم أو بمعبودكم) يعني أنه على تقدير مضاف فيه لأنّ تعلق الكفر بهم محتاج إلى التأويل إذ المكفور به إما الدين أو الكتاب أو من جاء به لا من جاء له من القوم فيؤوّل بما ذكر وقوله: أو بكم وبه ضمير به للمعبود فقوله: بكم المراد منه القوم ومعبودهم بتغليب المخاطبين لأنه بيان لقوله: إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله فلا بدّ من اشتماله على جملة ما تعلق به برآء وهو معنى قوله: في الكشاف ومعنى كفرنا بكم وبما تعبدون من دون الله إنا لا نعتدّ بشأنكم ولا بشأن آلهتكم وما أنتم عندنا على شيء وقولهما: لا نعتدّ إشارة إلى أنّ الكفر بالقوم ومعبودهم مجازاً وكناية عن عدم الاعتداد بهم ليعمهم وآلهتهم فهو تفسير له وما ذكرناه من التغليب أولى مما قبل إنه إشارة إلى أنّ فيه معطوفاً على الجار والمجرور محذوفاً وفي الكشف ما حاصله أنه إنما ذكر كذلك وفي الكتاب كفرنا بكم تنبيهاً على أنّ الأصل كفرنا بما تعبدون ثم كفرنا بكم وبما تعبدون لأنّ من كفر بما أتى به النبيّ فقد كفر به ثم اكتفى بكفرنا

استثناء من قوله أسوة حسنة فإن استغفاره لأبيه الكافر ليس مما ينبغي أن تأتسوا به فإنه كان قبل النهي أو لموعده وعداها إياه ﴿وَمَا أَمْرُكَ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ من تمام قوله المستثنى، ولا يلزم من استثناء المجموع استثناء جميع أجزائه ﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾

بكم لتضمنه الكفر بجميع ما أتوا به وما تلبسوا به لا سيما وقد تقدمه إنا برآء الخ وفسره بأنا لا نعتد الخ تبييناً على أنه تهكم به فإنه ليس كفرة لغة وعرفاً وإنما هو مشكلة وتهكم انتهى وهو غير موافق لما عناه الزمخشري وقوله: لأن من كفر الخ ليس مما نحن فيه في شيء إلا أن يذكره على طريق التنظير وقوله: ألهتكم إشارة إلى أن المعبود وإن كان لفظه مفرداً هو جمع معنى. قوله: (استثناء من قوله: أسوة حسنة) وهو محتمل للانقطاع والاتصال وقول المصنف فإن استغفاره الخ إشارة إلى أنه منقطع عنده لأنه ليس مما يؤتسى به وقال الإمام: الآية تدل على أنه لا يجوز لنا به التأسي في ذلك ولا تدل على أن ذلك كان معصية فإن كثيراً من خواص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يجوز التأسي به مما أبيض لهم وفي التقريب نفي اللازم ممنوع فإن استثناء عما وجب فيه الأسوة إنما يدل على أنه غير واجب لا على أنه غير جائز ومنكر وقوله: كان لكم لا يدل على الوجوب وقال الطيبي: ما حاصله لما أجاب إبراهيم قول أبيه لأرجمنك واهجرني ملياً بقوله: سأستغفر لك ربي رحمة ورافة به ولم يكن عارفاً بإصراره على الكفر وفي بوعده وقال: واغفر لأبي فلما تبين إصراره ترك الدعاء وتبرأ منه فظهر أن استغفاره له لم يكن منكراً وهو في حياته بخلاف ما نحن فيه فإنه فصل عداوتهم وحرصهم على قطع أرحامهم بقوله: لن ينفعكم الخ وسلاهم عن القطيعة بقصة إبراهيم ثم استثنى منها ما ذكر كأنه قال: لا تجاملوهم ولا تبدوا لهم الرافة كما فعل إبراهيم لأنه لم يتبين له كما تبين لكم انتهى فلا يتجه عليه أن المذكور في النظم الوعد بالاستغفار دونه حتى يقال إنه كتابة عن الاستغفار فإن عدة الكريم خصوصاً مثل إبراهيم لا سيما إذا أكدت بالقسم يلزمها الإنجاز فتأمل وقد تقدم في سورة التوبة تفصيله. قوله: (فإنه كان قبل النهي الخ) لفظه إياه بالمشناة التحتية أو بالموحدة كما قرئ به في سورة براءة لوعده أبيه الإيمان يعني أنه لم ينه عن الاستغفار للكفار ولا قبح قبله لأنه إنما يعلم من الشرع أو نهى عنه بعد تبين إصراره على الكفر وموته عليه والموعدة كانت قبل ذلك لقوله: فلما تبين له الآية فلا وجه لما قيل إنه بمعزل عن السداد لابتناؤه على تناول النهي لاستغفاره له وأنبائه عن كونه مؤتسى به لو لم ينه عنه وكلاهما بين البطلان لما أن مورد النهي هو الاستغفار بعد تبين الأمر وقد عرفت أنه كان قبله وأن ما يؤتسى به ما يجب الاثشاء به لا ما يجوز في الجملة وتجوز كون استغفاره بعد النهي مما لا مساغ له فتأمل. قوله: (ولا يلزم من استثناء المجموع) جواب عن سؤال تقديره أن كونه لا يملك شيئاً من الله أمر محقق ينبغي لكل أحد أن يقوله: واستثناؤه هنا يقتضي أنه مما لا يقال ولا يؤتسى به واصله أنه لا يلزم من إخراج المجموع إخراج جميع أجزائه فالمخرج هنا ما قبله دونه كأنه قيل: لا تأتسوا به في الاستغفار مع أنكم لا تقدرون على ما سواه والجملة حالية فالمنفي المقيد دون قيده

متصل بما قبل الاستثناء أو أمر من الله للمؤمنين بأن يقولوه تتميماً لما وصاهم به من قطع العلاقات بينهم، وبين الكفار ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بأن تسلطهم علينا فيفتنونا بعذاب لا نتحملة ﴿وَأَعِزَّنَا لَنَا﴾ ما فرط منا ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ أَعَزُّهُمُ الْحَكِيمُ﴾، ومن كان كذلك كان حقيقاً بأن يجبر المتوكل، ويجيب الداعي ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُتُوهُ حَسَنَةً﴾ تكرير لمزيد الحث على التأسى بإبراهيم، ولذلك صدر بالقسم وأبدل قوله ﴿لَمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ من لكم فإنه يدل على أنه لا ينبغي لمؤمن أن يترك التأسى بهم، وأن تركه مؤذن بسوء العقيدة، ولذلك عقبه بقوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْغَنِيُّ﴾ فإنه جدير بأن يوعد به الكفرة ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً﴾ لما نزل لا تتخذوا عادي المؤمنين أقاربهم المشركين، وتبرؤوا عنهم فوعدهم الله بذلك، وأنجز إذ أسلم أكثرهم، وصاروا لهم أولياء ﴿وَاللَّهُ قَدِيرٌ﴾ على ذلك ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لما فرط منكم في موالاتهم

فتأمل. قوله: (متصل بما قبل الاستثناء الخ) لا على أنه من جملة الأسوة ومقول القول كما توهم إذ المراد أنه جملة مستأنفة متصلة بحسب المعنى بما مر من أول السورة إلى الاستثناء بياناً لحالهم في إظهار عداوة أعداء الله والالتجاء إلى الله في كفاية شرهم وأن ما صدر منهم لله لا لحظ نفسي وقيل: إنه بتقدير قول معطوف على لا تتخذوا أي وقولوا ربنا الخ وكلام المصنف لا يحتمله كما توهم لأنه لو كان كذلك كان متصلاً بما قبله على الوجهين. قوله: (ربنا لا تجعلنا الخ) الظاهر أنه دعاء متعدّد لا ارتباط لكل بسابقه كالجملة المعدودة وليس ما بعده بدلاً مما قبله كما قيل لعدم اتحاد المعنيين كلا وجزءاً ولا ملاسة بينهما سوى الدعاء الخ. قوله: (فيفتنونا الخ) فالفتنة مصدر بمعنى المفتون أي المعذب من فتن الفضة إذا أذابها وقوله: ما فرط بالتخفيف أي سبق منا وقوله: ومن كان كذلك الخ بيان لوجه اتصاله بما قبله ووقوعه تذيلاً له وقوله: تكرير الخ إن لم ينظر لقوله: إذ قالوا فإنه قيد خصصه فإن نظر له فهو تعميم بعد تخصيص وفيه تكرير للخاص في ضمن العام أيضاً. وقوله: ولذلك أي لأجل مزيد الحث وقصده. قوله: (وأبدل قوله لمن كان يرجو الله الخ) قد مر في سورة الأحزاب أنه قال: قيل: إنه بدل من لكم والأكثر على أن ضمير المخاطب لا يبدل منه فمرّضه ثم لمخالفته لقول الجمهور وذكره هنا على وجه الارتضاء له فبين كلاميه تناف في الجملة لكن ابن الحاجب قال في شرح المفصل يبدل من ضمير الغائب دون المتكلم والمخاطب وليس هذا على إطلاقه لأنه مخصوص ببدل الكل من الكل ويجوز في الاشتمال والبعض وأجازه سيبويه في الأول أيضاً وهو مخصوص أيضاً بما لا يفيد إحاطة كقوله: تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا فيما أن يقال: رجع ثمة مذهب الجمهور ورجح هنا مذهب سيبويه أو يقال: ذهب هنا إلى أنه مما يفيد الإحاطة وليس محلاً للخلاف وقوله: فإنه يدل الخ فيه إيماء إليه وقوله: ولذلك أي لإيذانه بسوء العقيدة الخ ووجه الإيذان أنه يدل على أن من لا يأتسى به لا يرجو الله واليوم الآخر ومثله كافر وقوله: الغني الحميد مما خوطب بمثله الكفرة للتهديد. قوله: (لما فرط منكم في

من قبل، ولما بقي في قلوبكم من ميل الرحم ﴿لَا يَهَنُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِينِكُمْ﴾ أي لا ينهاكم عن مبرّة هؤلاء لأنّ قوله: ﴿أَن تَبْرُوهُمْ﴾ بدل من الذين ﴿وَقَسَطُوا لِإِثْمِهِمْ﴾ تفضوا إليهم بالقسط أي العدل ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ العادلين روي أن قتيلة بنت عبد العزى قدمت مشركة على بنتها أسماء بنت أبي بكر بهدايا فلم تقبلها، ولم تأذن لها بالدخول فنزلت ﴿إِنَّمَا يَهَنُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَوْنًا بِإِخْرَاجِكُمْ﴾ كمشركي مكة فإنّ بعضهم سعوا في إخراج المؤمنين، وبعضهم أعانوا المخرجين ﴿أَن تَوَلَّوهُمْ﴾ كمشركي مكة بدل من الذين بدل الاشتمال ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُم الظَّالِمُونَ﴾ لوضعهم الولاية في غير موضعها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾ فاختبروهنّ بما يغلب على ظنكم موافقة قلوبهنّ لسالهنّ في الإيمان ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ فإنه المطلع على ما في قلوبهم ﴿فَإِن عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ العلم الذي يمكنكم تحصيله، وهو الظنّ الغالب بالحلف، وظهور الإمارات، وإنما سماه علماً إيذاناً بأنه كالعلم في

موالاتكم (الخ) فسره في الكشاف بغفور لمن أسلم من المشركين وهو مع قلة فائدته هنا ما ذكر أنسب بالمقام منه ولم يفسروا الرحيم لظهوره هنا إذ رحمته بضم شملهم وردهم إلى أقربائهم واستحالة الخيانة ثقة وانقلاب المقت مقة وقيل: قوله: لما بقي في قلوبكم تفسير له إذ معناه لما في قلوبكم من الرحمة الغريزية لهم رحمكم رحمة عظيمة وقيل إنه من تنمة تفسير الغفور وقوله: لا ينهاكم الخ ليس المراد أنّ فيه مضافاً مقدراً كما توهم لأنه يلغو البذل والبدل منه غير صحيح بل هو بيان للمقصود منه والمعنى المراد فلو أخره عن البذل كان أولى وقوله: تفضوا الخ يعني أنّ تقسطوا ضمن معنى الإفضاء فعدى تعديته كما مر. قوله: (روي أن قتيلة)<sup>(١)</sup> بالقاف والتاء بزنة المصغر وسبب النزول المذكور هنا هو المذكور في البخاري فلذا ذكره المصنف دون ما في الكشاف وفي الدر المنثور أنّ هذه الآية منسوخة بقوله: اقتلوا المشركين الآية وفي عز وقتيلة لأبيها دون زوجها هنا رعاية أدب من المصنف وقوله: بدل اشتمال ومثله ما قبله. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (الخ) فيها قولان فعن قتادة أنه حكم حكمه الله ثم نسخ في براءة فنبذ إلى كل ذي عهد عهده وقال السهيلي: هي مخصوصة بنساء العهد والصلح وأما إخراج النساء مما عاهدوا عليه فاختلف فيه وسيأتي وسماهنّ مؤمنات نظر الظاهر الحال وقوله: بما يغلب الخ إن خفف فالعائد محذوف أي به وإن شدد من التفعيل فلا حذف فيه وقوله: أعلم أي من كل أحد أو منكم وقوله: فإنه المطلع أي لا أنتم فإنه غير مقدور لكم. قوله: (العلم الذي يمكنكم تحصيله الخ) فالعلم هنا مستعار استعارة تبعية للظنّ الغالب المشابه

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ٤٨٥/٢ والواحدي في أسباب النزول ٨١٣ وذكره الهيثمي في المجمع ٧/

١٢٣ وقال: رواه أحمد والبخاري وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح. كلهم عن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده.

وجوب العمل به ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ أي إلى أزواجهن الكفرة لقوله: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ والتكرير للمطابقة والمبالغة أو الأول لحصول الفرقة، والثاني للمنع عن الاستئناف ﴿وَأَنفُسُهُمْ مَّا أَنفَقُوا﴾ ما دفعوا إليهن من المهور، وذلك لأن صلح الحديبية جرى على أن من جاءنا منكم رددناه فلما تعذر عليه ردهن لورود النهي عنه لزمه ردهن مهورهن إذ

لليقين في القوة وفي وجوب العمل به أو مجاز مرسل لمطلق الإدراك والأول أنسب هنا وكان الظاهر أن يفسره بالظن ففي عبارته تسمح لا يضر مع اتضاح المقصود مما بعده. قوله: (بالحلف) كانت المهاجرة تستحلف أنها ما هاجرت ناشزة ولا هاجرت إلا لله ورسوله فإذا حلفت لم ترد وقوله: إلى أزواجهن لأنه لو لم يرد ذلك لم يكن لقوله: لا هن حسن لهم ولا هم يحلون لهن فائدة وقوله: والتكرير للمطابقة الخ أصل المطابقة من طابق الفرس إذا وضع رجله مكان يده قال:

### مطابقاً يرفع رجلا عن يد

ومنه المطابقة البديعية وهي الجمع بين المتضادين وأراد المصنف بها هنا كبعض البديعيين ما سماه في التلخيص بالعكس والتبديل وهو وضع أحد لفظين وقعا في كلام بالتقديم والتأخير على عكس ما سبق كقوله تعالى: ﴿هَنَ لِبَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٍ لَهُنَّ﴾ وليس المراد بها المطابقة المعروفة على أنها بين المذكر والمؤنث لتضادهما كما توهم لأنه حاصل بالجملة الأولى ولما كانت من المحسنات المعتبرة بعد المطابقة للحال ومقتضاه ذكر ما فيه من المبالغة لنفي الحل من الطرفين وهو أشد في الفرقة وقطع العلاقة وقوله: أو الأول الخ يعني لا تكرار فيه لأنه على خلاف الأصل والأول محمول على الفرقة الثابتة لأن الاسم يدل على الحال والثاني على ما يستأنف ويستقبل لدلالة الفعل على الاستمرار التجديدي. قوله: (لحصول الفرقة) فيه نظر قال في الهداية وإذا خرج أحد الزوجين إلينا من دار الحرب وقعت البيئونة بينهما وقال الشافعي لا تقع انتهى فهذا لا يوافق مذهبه بحسب الظاهر لأن الفرقة عنده بالإسلام ودخول دار الإسلام لا بمجرد دخول دارنا فينزل هذا عليه وحينئذ لا تكون الآية دليلاً لأبي حنيفة رحمه الله وقوله: لأن صلح الحديبية الخ وفي كتب الحديث: أنه ﷺ أمر علياً كرم الله وجهه أن يكتب بالصلح فكتب باسمك اللهم هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين تأمن فيهن الناس ويكف بعضهم عن بعض على أن من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليه ومن جاء قريشاً ممن مع محمد لم يردوه عليه وأن بيننا عيبة مكفوفة وأنه لا إسلال ولا إغلال وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه<sup>(١)</sup> اهـ. قوله: (لورود النهي عنه) يعني قوله: فلا ترجعوهن وهذا كما قيل من تخصيص العام عند الشافعية فإنهم يجوزونه مع التراخي

روي أنه عليه السلام كان بعد بالحديبية إذ جاءته سبيعة بنت الحرث الأسلمية مسلمة فأقبل زوجها مسافر المخزومي طالباً لها فنزلت فاستحلقها رسول الله ﷺ فاحلقت فأعطى زوجها ما أنفق، وتزوجها عمر رضي الله تعالى عنه ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ حَالٌ بَيْنَهُنَّ وَيَبِينُ أَزْوَاجَهُنَّ الْكُفَّارَ ﴿إِذَا مَا نَكَّيْتُمُوهُنَّ لِيُبْرِهِنَّ﴾ شرط إيتاء المهر في نكاحهن إيداناً

ومن نسخ السنة بالكتاب عند الحنفية وفيه أنه إن كان ما مر في كتاب العهد وقع على الرجال فقط كما ذهب إليه البعض فلا تخصيص ولا نسخ وإلا فلا بد من القول بما ذهب إليه الشافعي وإلا لزم نقض العهد. قوله: (لزمه رد مهورهن) قيل لأنه بدل بضعهن ولما لم يتمش هذا التعليل على تقدير تسليم صحته إلا في غير المدخولات فإن المدخولات استوفيت منافع بضعهن وإنما يعلم مثل هذا من الشارع قال المصنف: إذ روي الخ لتعلقه بلزم فيبين اللزوم بفعل الشارع وما أعطى زوجها هو المهر بالاتفاق اهـ وقد عرفت أن الآية إما مخصوصة أو منسوخة إذ هذا الحكم لا يتمشى في المدخولات ولا في غيرها لأن من أتت مسلمة من دار الحرب لا يلزمها شيء بالاتفاق فما ذكر لا وجه له فتدبر. قوله: (بعد) أي بعد الصلح وقوله: إذ جاءته بدل منه وليست فجائية لما فيه من التكلف وقوله: سبيعة بصيغة المصغر مخالف لما في السير وكتب الحديث من أنها أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط فإنها هاجرت إلى النبي ﷺ فخرج أخوها عمارة والوليد في ردها بالعهد فلم يفعله ﷺ ونزل قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ الآية<sup>(١)</sup> إلا أن يقال: بتعدد سبب النزول فإنه جائز قال البيهقي: اختلف في رد مهر من أسلمت من النساء إلى أزواجهن أكان واجباً أو مندوباً وأصله أن الصلح لم يقع على رد النساء بل على الرجال لأنه لا فتنة في رد الرجال ولإصابة المشرك لهن ولأنه لا يؤمن من ردتهم بتخويف وإكراه ولا تهدي إلى التقية فلذا قيل كان واجباً واختلفوا في أنه هل يجب العمل به اليوم في رد المال إذا شرط في الصلح فقيل: لا والآية منسوخة وقيل: يرد. قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ استدل به أبو حنيفة على عدم العدة في الفرقة بخروجها إلينا من دار الحرب مسلمة إلا في الحامل لأنه وإن كان زيادة على النص وهي لا تجوز بالظني لكنه ثبت بحديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقين ماءه زرع غيره»<sup>(٢)</sup>

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٨١٤ بدون إسناد عن ابن عباس وفيه أن الصحابية هي سبيعة بنت الحرث الأسلمية ويؤيد أثر ابن عباس ما ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة نقلاً عن الفاكهي: أن سبيعة بنت الحرث أول امرأة أسلمت بعد صلح الحديبية إثر العقد وطى الكتاب ولم تخف فنزلت الآية الامتحان [انظر الإصابة ٥٢٤/٤ - ٥٢٥].

وأخرج البخاري ٢٧١١ - ٢٧١٢ عن مروان والمصور عن أصحاب رسول الله ﷺ حديثاً يؤيد هذا المعنى مع اختلاف الصحابة فعند البخاري أن الصحابية هي أم كلثوم بنت عقبة.

(٢) أخرجه الترمذي ١١٣١ وأحمد ١٠٨/٤ - ١٠٩ وابن حبان ٤٨٥٠ وابن أبي شيبة ٢٢٢/١٢ - ٢٢٣ - ١٤/٤٦٥ وابن سعد ١١٤/٢ - ١١٥ وأبو داود ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢٧٠٨ والطحاوي ٢٥١/٣ والطبراني ٤٤٨٢ - ٤٤٨٣ - ٤٤٨٥ كلهم من حديث رويغ بن ثابت الأنصاري. وقال الترمذي: حديث حسن.

بأن ما أعطى أزواجهن لا يقوم مقام المهر ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ بما يعتصم به الكافرات من عقد وسبب جمع عصمة، والمراد نهى المؤمنين عن المقام على نكاح المشركات، وقرأ البصريان، ولا تمسكوا بالتشديد ﴿وَسْتَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ من مهر نسائكم اللاحقات بالكفار ﴿وَلَيْسْتَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ من مهر أزواجهن المهاجرات ﴿ذَلِكَ حَكْمُ اللَّهِ﴾ يعني جميع ما ذكر في الآية ﴿يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ استئناف أو حال من الحكم على حذف الضمير أو جعل الحكم حاكماً على المبالغة ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ يشرع ما تقتضيه حكمته ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ﴾ وإن سبقكم، وانفلت منكم ﴿شَيْءٌ مِنْ أَرْزَاقِكُمْ﴾ أحد من أزواجكم، وقد قرئ به، وإيقاع شيء موقعه للتحقير، والمبالغة في التعميم أو شيء من مهورهن ﴿إِلَى الْكُفَّارِ فَعَايَبْتُمْ﴾

وهو حديث مشهور تجوز بمثله الزيادة على النص قيل وفيه نظر فإنه لا يمنع من النكاح كالحبل من الزنا وفي الهداية قول أبي حنيفة إذا كان معتقدهم العدة قلت هذا قياس مع الفارق وفي الحديث إشارة إلى عدم اعتبار حبل الزنا فإنه شبهه بالزرع فالزنا زرع في أرض مغصوبة ومثله يقلع لأنه لا حرمة له ووجه الاحتجاج أنه نفى الجناح بعد إتياء المهر من غير تقييد بمضي عدة فلولا أن الفرقة بمجرد الوصول لدار الإسلام لكان الجناح ثابتاً وقد أجابوا عنه بأن عدم التعرض ليس معرضاً للعدم فتأمل. قوله: (شرط إتياء المهر الخ) ليس المراد بالإتياء الإعطاء بالفعل بل التزامه وتعهدته والشرطية من تقييده بوقت الإتياء لا لأن إذا هنا شرطية جوابها مقدر بدليل ما قبله كما توهمه عبارة المصنف وإن كان صحيحاً في نفسه وقوله: إيذاناً الخ وجه الإيذان ظاهر لذكر الإتياء في الآية مع تغييرهما بجعل الأول ما أنفقهُ الأزواج وهذا أجر لهن. قوله: (بما يعتصم به الكافرات) إشارة إلى أن العصمة اسم لما يعتصم به وأن الكوافر جمع كافرة لا طراد جمع فاعلة عليه وهو نهى للمؤمنين عن أن يكون بينهم وبين الزوجات المشركات الباقية في دار الحرب علقه من علق الزوجية أصلاً حتى لا يمنع إحداهن نكاح خامسة أو نكاح أختها في العدة إذ لا عدة لهن وقوله: وسبب أي من أسباب النكاح، وفي نسخة نسب بالنون، وهو من تحريف الناسخ، وقوله: من مهر الخ لأن الصلح وقع عليه، وهو منسوخ كما مر. قوله: (على حذف الضمير) العائد إلى ذي الحال، والتقدير لحكمه وهذا الضمير مفعول مطلق لا مفعول به كما في شرح الكشاف أو العائد الضمير المستتر فيه بجعل الحكم حاكماً مبالغة كان الحكم لقوته، وظهوره غير محتاج لحاكم آخر، وقوله: وإن سبقكم الخ يعني المراد من الفوات مجازاً لحوق النساء هاربة بدار الحرب من الأزواج. قوله: (وإيقاع شيء موقعه) أي موقع أحد كما هو مقتضى الظاهر لأن شيئاً، وإن وقع على الذوات من أولي العلم كأحد إلا أنه غلب استعماله إذا أريد التعميم في العقلاء، وغيرهم أو التحقير في العقلاء، ولذا عاب في دلائل الإعجاز على المتنبّي في قوله:

لو الفلك الدوّار أبغضت سعيه لِعَوّقه شيء عن الدوران

فجاءت عقبتمكم أي نوبتمكم من أداء المهر شبه الحكم بأداء هؤلاء مهور نساء أولئك تارة، وأداء أولئك مهور نساء هؤلاء أخرى بأمر يتعاقبون فيه كما يتعاقب في الركوب، وغيره ﴿فَتَأْتُوا الذِّبْنَ ذَهَبَتْ أَرْوَاجُهُمْ يَنْتَلِ مَا أَنْفَقُوا﴾ من مهر المهاجرة، ولا تؤتوه زوجها الكافر روي أنه لما نزلت الآية المتقدمة أبي المشركون أن يؤدوا مهر الكوافر فنزلت، وقيل معناه إن فاتكم فأصبتم من الكفار عقبى هي الغنيمة فأتوا بدل الفاتت من الغنيمة ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الذِّبْنَ أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِهِ يَقْتَضِي التَّقْوَى مِنْهُ ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعُكَ عَلَيْ أَنْ لَا يَشْرُكَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ نزلت يوم الفتح فإنه عليه السلام لما فرغ من بيعة الرجال أخذ في بيعة النساء ﴿وَلَا يَشْرَفَنَّ وَلَا يَرْزِقَنَّ وَلَا يَفْتَلَنَّ أَوْلَادَهُنَّ﴾ يريد، وأد البنات ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِيْهَتَيْنِ يَفْتَرِيَهُ بَيْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ في حسنة تأمرهن بها، والتقييد

وهنا قصد تحقير ما فات من الزوجات، وعده من غير ذوي العقول لاختياره الكفر على الإسلام، وتعميمه فهو أحسن من لفظ أحد هنا، ولا حاجة إلى اعتبار عموم النكرة مع الشرط، وإن كان من محسناته أيضاً. قوله: (أو شيء من مهورهن) مبني على ظاهره، ومن في قوله من أزواجكم ابتدائية لا بيانية كما في الوجه الأول. قوله: (فجاءت عقبتمكم الخ) فعاقب مفاعلة من العقبة لا من العقاب، وهي النوبة في ركوب أحد الرفيقين على دابة لهما، والآخر بعده والمراد لزوم أداء المهر كما لزم الكفار فليس المعنى على معاقبتهم لغيرهم بل على معاقبتهم في الأداء، وهو لا يقتضي المشاركة كما يقال: للإبل معاقبة إذا رعت الحمض تارة والخلة أخرى، وإن لم تعاقب غيرها من الإبل، وإليه أشار المصنف بقوله: من أداء المهر، وقوله: شبه الحكم إشارة إلى أنه استعارة تبعية أو تمثيلية فشبه لزوم الأداء لكل من هؤلاء، وهؤلاء بتعاقب رفيقين على أمر واحد وجعل المصنف المشبه الحكم، وفي الكشف إنه المحكوم به، وهو أداء المهر، ولا تسامح فيه لأنه كما اتحد الحكم اتحد المحكوم به نوعاً فتأمل. قوله: (وقيل معناه إن فاتكم الخ) فالعقبى مجاز بمعنى الغنيمة، وتأويله كما قال الزجاج: كانت العقبى لكم أي الغلبة حتى غنمتم فهو من إقامة السبب مقام المسبب لأن الغنيمة مسببة عن الغلبة إذ المعنى أصبتموهم بعقوبة حتى غنمتم، وقوله: يبايعنك حال مقدرة. قوله: (نزلت يوم الفتح)<sup>(١)</sup> بيان لوقت النزول، وسببه كما هو شأن المفسرين، وليس هذا مأخوذاً من النظم كما توهم حتى يقال: لا دلالة فيه على ذلك إلا بضم ضميمه، وما ذكره المصنف عليه الأكثر إلا البخاري فإنه أوردها في بيعة الرجال، ولا يساعده النظم، وقوله: يريد وأد البنات يعني بالقرينة الخارجية، وإن كان الأولاد أعمّ منهّن. قوله تعالى: ﴿يَفْتَرِيَهُ بَيْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ في شرح البخاري للكرماني ما معناه لا تأتوا بيهتان من قبل

(١) أخرجه البخاري ٤١٨٢ من حديث عائشة قالت: إن رسول الله كان يمتحن هاجر من المؤمنات بهذه

الآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعُكَ﴾ . . . .

بالمعروف مع أن الرسول لا يأمره إلا به تنبيه على أنه لا يجوز طاعة مخلوق في معصية الخالق ﴿فَبَايَعَهُنَّ﴾ إذا بايعتك بضمن النواب على الوفاء بهذه الأشياء ﴿وَأَسْتَغْفِرَ لهنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يكأنيها الذين آمنوا لا نتولوا قوماً غضب الله عليهنَّ يعني عامة الكفار أو اليهود إذ روي أنها نزلت في بعض فقراء المسلمين كانوا يواصلون اليهود ليصيبوا من ثمارهم ﴿قَدْ يَسُوا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ لكفرهم بها أو لعلمهم بأنهم لا حظ لهم فيها لعنادهم الرسول المنعوت في التوراة المؤيد بالآيات ﴿كَمَا يَبْسُ الْكُفَّارُ مِنَ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾ أن يبعثوا أو يثابوا أو ينالهم خير منهم، وعلى الأول وضع الظاهر فيه موضع المضمرة للدلالة على

أنفسكم، واليد والرجل كناية عن الذات لأن معظم الأفعال بهما، ولذا قيل للمعاقب بجناية قولية هذا ما كسبت يداك أو معناه لا تنشؤه من ضمائرکم، وقلوبكم لأنه من القلب الذي مقره بين الأيدي والأرجل، والأول كناية عن إلقاء البهتان من تلقاء أنفسهم، والثاني عن كونه من دخيله قلوبهم المبنية على الخبث الباطني، وقال الخطابي: معناه لا تبهتوا الناس كفاحاً، ومواجهة كما يقال للآمر بحضرتك إنه بين يديك، وردّ بأنهم وإن كنوا عن الحاضر يكون بين يديه فلا يقال بين أرجله، وهو وارد لو ذكرت الأرجل وحدها أما مع الأيدي تبعاً فلا فالمخطئ مخطئ، وهو كناية عن خرق جلباب الحياء، والمراد، النهي عن القذف، ويدخل فيه الكذب والغيبة انتهى، وفي الكشاف كانت المرأة تلتقط المولود، وتقول لزوجها هو ولدي منك فكني بالمفتري بين يديها، ورجليها عن ذلك الولد لأنها تحمله في بطنها كذلك، وهو غير الزنا فلا تكرر فيه. قوله: (في حسنة تأمرهنَّ بها) يعني المراد ما عرف حسنه من قبل الشرع وفي النهاية المعروف اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله، والإحسان إلى الناس، وكل ما أمر به الشرع ونهى عنه اهـ. قوله: (والتقييد بالمعروف الخ) يعني إذا جاز مخالفة الرسول إذا أمر بغير المعروف أي الحسن شرعاً مع عظم شأنه، وكونه لا يأمر بغير معروف فما ظنك بغيره، وهو زجر عما يتخيله بعض الجهلة من أن إطاعة أولى الأمر لازمة مطلقاً. قوله: (بضمن الثواب الخ) متعلق بقوله: بايعهنَّ، وقوله: على الوفاء متعلق بالثواب وبهذه الأشياء متعلق بالوفاء ومبايعة الناس للإمام بعهد الإطاعة لأوامره ونواهيه ومبايعة الإمام قبول ذلك منهم وإثابتهم عليه. قوله: (أو اليهود) لأنهم عبر عنهم في غير هذه الآية بالمغضوب عليهم وقوله: لكفرهم الخ لف ونشر مرتب فالأول ناظر لأن المراد بالقوم عامة الكفار وقوله: أو لعلمهم الخ ناظر لقوله: أو اليهود الخ. قوله: (أن يبعثوا الخ) بدل اشتمال من أصحاب القبور متعلق بقوله: يئس. قوله: (أو يثابوا أو ينالهم خير منهم) فالمعنى أن يأس هؤلاء من الآخرة كياس الكفار الذين ماتوا وسكنوا القبور وبينوا أنهم لا حظ لهم في الآخرة من الثواب أو أنهم لا ينالون خيراً من هؤلاء الأحياء فليس المراد بالكفار قوماً غضب الله عليهم وقوله: من أصحاب القبور بيان للكفار فهو ظرف مستقر حينئذ وهذا هو التفسير الثاني. قوله: (وعلى الأول) أي على التفسير الأول وأن المراد بالكفار قوم غضب الله عليهم

أَنَّ الكفر آيسهم. عن النبي ﷺ «من قرأ سورة الممتحنة كان له المؤمنون والمؤمنات شفعاء يوم القيامة».

يكون من وضع الظاهر موضع المضمّر تسجيلاً لكفرهم وبيانا لما اقتضى الغضب عليهم أو لما حصل لهم اليأس وإليه أشار بقوله: للدلالة الخ. قوله: (عن النبي ﷺ)<sup>(١)</sup> هو من حديث أبي المشهور وهو موضوع كأكثر الأحاديث التي ذكرت في فضائل السور ووجه ما فيه أنه ذكر فيه أحوال المؤمنين والمؤمنات من الصحابة والمهاجرين والمهاجرات كما مرّ تمت السورة الكريمة بحمد الله ومنه ويمنه والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والرسل الكرام وعلى من اتبعه من الأصحاب والآل والتابعين لهم بإحسان إلى يوم القيامة ما تعاقبت الليالي والأيام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الصف

مدنية، وقيل: مكية، وآيها أربع عشرة آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ سبق تفسيره ﴿بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ روي أَنَّ المسلمين قالوا: لو علمنا أحب الأعمال إلى الله تعالى لبذلنا فيه أموالنا، وأنفسنا فأنزل الله إِنَّ الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً فولوا يوم أحد فنزلت، ولم مركبة من لام الجر، وما الاستفهامية، والأكثر حذف ألفها مع حرف الجر لكثرة استعمالهما معاً، واعتناقهما في الدلالة على المستفهم عنه ﴿كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ المقت أشدُّ البغض، ونصبه على التمييز للدلالة على أَنَّ قولهم هذا مقت خالص كبر عند من يحقر دونه كل عظيم مبالغة في المنع عنه ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾ مصطفىين مصدر، وصف به ﴿كَانَهُمْ بَيْنَهُ مَرْمُوسٌ﴾

## سورة الصف

وتسمى سورة الحواريين ولا خلاف في عدد آياتها وإنما الخلاف في كونها مدنية وعليه الجمهور أو مكية وإليه ذهب الحسن وبعض الصحابة وسيأتي ما فيه إن شاء الله تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (روي الخ)<sup>(١)</sup> رواه الحاكم وهو سبب النزول وقوله: إِنَّ الله يحب الذين الخ وجه الدلالة على أنهم أحب إلى الله تعالى وأعمالهم أحب الأعمال عنده مع أَنَّ المذكور فيها أنه يحبهم فقط أَنَّ تخصيصهم في مقام المدح يقتضي اختصاصهم بمحبة الله دون غيرهم من المؤمنين الذين لم يقاتلوا فلو كان على ظاهره اقتضى أَنَّ غيرهم مبغوض له فحمل على الأهمية لقيام القرينة العقلية عليه فلا يتوهم عدم المطابقة فيه وقوله: يوم أحد مما يدل على أنها مدنية. قوله: (لكثرة استعمالهما معاً) فلذا استحق التخفيف دون غيره وإثبات الكثرة فيه أمر عسير وسيأتي فيه كلام وقوله: واعتناقهما بالجر معطوف على كثرة لا على ما أضيف إليه فإن قلت: كل حرف جر مع مجروره كذلك فلا وجه للتخصيص المذكور قلت الظاهر أنه يعني إِنَّ قولك لم فعلت مثلاً المستفهم عنه علة الفعل فهو كالمركب من العلة والفعل والعلة مدلول اللام والفعل مدلول ما لأنها بمعنى أي شيء والمفيد له مجموع الحرف ومدخوله فقد اعتنقا في الدلالة على المستفهم عنه إذا دخله الحرف وعند عدمه المسؤول عنه الفعل وحده وما قيل إِنَّ كليهما متعلق به الحرف لفظاً ومعنى وما الاستفهامية معنى فكانا من هذه الجهة ككلمة واحدة لا

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٤٨٧/٢ من حديث عبد الله بن سلام. وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين.

في تراصهم من غير فرجة حال من الحال الأولى، والرص اتصال بعض البناء ببعض، واستحكامه ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ مقدر باذکر أو كان كذا ﴿يَقُولُ لِمَ تُوذُونَنِي﴾ بالعصيان، والرمي بالأدرة ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ بما جئتكم من المعجزات، والجملة حال مقررة للإنكار فإن العلم بنبوته يوجب تعظيمه، ويمنع إيذائه، وقد لتحقيق العلم ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾ عن الحق ﴿أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ صرفها عن قبول الحق، والميل إلى الصواب ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ هداية موصلة إلى معرفة الحق أو إلى

محصل له وقول النحاة إنه للفرق بين الخبر والاستفهام مع ما فيه أظهر من هذا. قوله: (ونصبه) أي مقتاً وقوله: للدلالة ليس علة لنصبه على التمييز كما لا يخفى على من له أدنى تمييز وإن كان ظاهره كذلك بل لذكره منصوباً بحسب المعنى موصوفاً بما ذكر لكنه تسمح فيه اعتماداً على ظهور المراد الدافع للإيراد وقيل: إن نصبه تمييزاً للنسبة يقتضي كونه بمعنى الفاعل ومتحدداً معه ويلزمه أن الفاعل وهو القول مقت خالص من شائبة تشوبه وقوله: كبر الخ إشارة إلى فائدة قوله: عند الله وقد مرّ الكلام على كبر وإفادته التعجب ونصب التمييز بعده في الكهف وقوله هذا بدل من قولهم ومقت خبر أن وقوله: خالص الخ من كونه كبيراً عند الله لما ذكره وقوله: يحقر إما تفعيل وإما ثلاثي بكسر القاف وضمها من باب ضرب وكرم وقوله: مبالغة تعليل للدلالة وقوله: مصطفين إشارة إلى أنه حال مؤول بالمشتق، وقوله: في تراصهم الخ بيان لوجه التشبيه بالبيان المرصوص، ويفهم أنهم يقاتلون مشاة لأن التراص ظاهر فيهم كما قيل. قوله: (حال الخ) أي من المستكن في الحال الأولى، وهو صفاً لتأويله بالمشتق، وهذا بيان لقوله في الكشف صفاً كأنهم بنیان الخ. حالان متداخلتان كما في الإنصاف، ولم يرتض قوله في الانتصاف أن معنى التداخل أن الحال الأولى مشتملة على الحال الثانية فإن هيئة التصاف هي هيئة الارتصاص فإنه خلاف المعروف من التداخل في اصطلاح أهل العربية وكون التصاف مشبهاً بالتراص لا ياباه كما توهمه الطيبي. قوله: (مقدر باذکر الخ) يعني هو مفعول به لا ذكر مقدر كما مرّ أو هو ظرف متعلق بفعل مقدر يدلّ عليه ما بعده كزاعوا ونحوه والجملة معطوفة على ما قبلها عطف القصة على القصة، والعصيان مخالفة أمره، والإدرة بضم الهمزة، وسكون الدال المهملة وبراء مهملة مرض يكبر منه الخصاء، وكان موسى عليه الصلاة والسلام لحيائه إذا اغتسل بعد عن الناس فقالوا: إن له أدرة في القصة المشهورة. قوله: (بما جئتكم من المعجزات) إما متعلق بتعلمون، والباء للاستعانة أو برسول والباء للتعدية وقوله: مقررة للإنكار الدال عليه قوله: لم تؤذونني فإنه استفهام إنكاري والتقرير لأن من علمت نبوته كان حقه التوقير لا الأذية، وقال بنبوته دون رسالته كما في النظم إما لأنه إذا لزم من نبوته هذا لزم من رسالته بالطريق الأولى أو المراد به الرسالة، وعدل عنها لأنها محتملة لغير المراد وقوله، وقد لتحقيق العلم أي لا للتقليل، ولا للتقريب لعدم مناسبته للمقام. قوله: (صرفها عن قبول الحق) زاد القبول هنا ليصح كونه جواباً للما مترتباً على زيغهم لأنه كان الظاهر العكس، وأن يقال: لما

الجنة ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِيْ اِسْرَءِيْلَ ﴿ ولعله لم يقل يا قوم كما قال موسى: لأنه لا نسب له فيهم ﴿إِنِّي رَسُوْلُ اللهِ اِتِّكِرْ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرِسُوْلِي ﴿ في حال تصديقي لما تقدمني من التوراة، وتبشيري ﴿يَأْتِي مِنْ بَدِي ﴿ والعامل في الحالين ما في الرسول من معنى الإرسال لا الجاز لأنه لغو إذ هو صلة للرسول فلا يعمل ﴿اسْمُهُ اَحَدٌ ﴿ يعني محمداً عليه الصلاة والسلام، والمعنى أن ديني التصديق بكتب الله، وأنبيائه فذكر أول الكتب المشهورة الذي حكم به النبيون، والنبي الذي هو خاتم المرسلين ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿ الإشارة إلى ما جاء به أو إليه، وتسميته سحراً للمبالغة، ويؤيده قراءة حمزة والكسائي هذا ساحر على أن الإشارة إلى عيسى عليه السلام ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ الكَذِبَ وَهُوَ يَدْعِي إِلَى الْاِسْتِغْنَاءِ ﴿ أي لا أحد أظلم ممن يدعى إلى الإسلام الظاهر حقيقته المقتضي له خير الدارين فيضع موضع إجابته الافتراء على الله بتكذيب رسوله وتسمية آياته

أزاغ الله قلوبهم زاغوا، وبهذا يظهر الترتب، وقوله: هداية موصلة يعني لا مطلق الدلالة فإنها واقعة غير منتفية بل عامة. قوله: (ولعله لم يقل يا قوم الخ) المراد بكونه لا نسب له فيهم النسب المعروف المعتاد، وهو ما كان من قبل الأب وإلا فأمه مريم من أشرفهم نسباً، وقيل: إنه للاستعطاف وفيه أنه لو قال: يا قومي كان الاستعطاف فيه أظهر وكأنه إنما لم يقل ذلك إشارة إلى أنه عامل بالتوراة وأنه مثلهم في أنه من قوم موسى هضماً لنفسه بأنه لا اتباع له، ولا قوم ولعل هذا أحسن وأظهر، وكأن القائل عناه ولكنه لم يفصح عنه. قوله: (والعامل في الحالين) يعني مصدقاً ومبشراً فإنهما حالان من الضمير المستتر في برسول فيعمل فيهما لأنه في معنى الفعل لا الجاز، وهو قوله: إليكم لأنه ظرف لغو لتعلقه بالرسول، والجاز قد يعمل في الحال ويسمى عاملاً معنوياً لكنه إذا كان مستقراً لأنه لنيابته عن متعلقه يعمل عمله. قوله: (يعني محمداً ﷺ) ذكره بأشهر أسمائه إشارة إلى أنه أكثر الأنبياء حامداً ومحموداً لأن أحمد وإن احتمل كما قيل كونه اسم تفضيل من الحامدية والمحمودية فإن الأشهر المقيس هو الأول كما ذكره النحاة نعم هو سمع فيه بالمعنى الثاني نحو العود أحمد فلا بأس بالتخريج عليه بعد ورود عن العرب. قوله: (فذكر أول الكتب المشهورة الذي الخ) هو وصف أول منصب محلاً، والنبي معطوف على أول يعني أنه جعل الأول، والآخر كناية عن الجميع كالصباح، والمساء إذ جعل عبارة عن الأيام فلذا خصهما بالذكر. قوله: (الإشارة إلى ما جاء به) إشارة إلى أن التنكير مع تأنيث البيئات لتأويله بما جاء به، وقوله: أو إليه يعني إلى عيسى عليه الصلاة والسلام فتذكيره ظاهر. قوله: (لا أحد أظلم الخ) لأن الاستفهام إنكاري وهو نفي معنى ونفي الأظلمية صادق بنفي المساواة أيضاً كما مرّ مراراً، وقوله: ممن يدعي الخ بيان لوجه التقييد بالجملة الحالية هنا، وأن لها مدخلاً عظيماً في الأظلمية كقولك: أتتهين زيدا وهو صديقك القديم، وضمير المقتضى له راجع لمن يدعي إلى الإسلام وقوله: فإنه أي الافتراء على الله، وقوله: يعم إثبات المنفي الخ الظاهر أنه لف ونشر مشوش فإثبات المنفي إثبات السحر

سحراً فإنه يعم إثبات المنفي، ونفي الثابت، وقرئ يدعى يقال: دعاه، وأدعاه كلمسه والتمسه ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ لا يرشدهم إلى ما فيه فلاحهم ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفَئُوا﴾ أي يريدون أن يطفئوا، واللام مزيدة لما فيها من معنى الإرادة تأكيداً كما زيدت لما فيها من معنى الإضافة تأكيداً لها في لا أبأ لك أو يريدون الافتراء ليطفئوا ﴿تُورَ اللَّهُ﴾ يعني دينه أو كتابه أو حجته ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ بطعنهم فيه ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ مبلغ غايته بنشره، وإعلائه ﴿وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وحمزة والكسائي، وحفص بالإضافة ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ إرغاماً لهم ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى﴾ بالقرآن أو المعجزة ﴿وَدِينَ الْحَقِّ﴾، والملة الحنيفية ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ ليعليه على جميع الأديان ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ لما فيه من محض التوحيد، وإبطال الشرك ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرٌ عَلَىٰ تَجَرُّعِكُمْ مِنْ عَلَاقِ الْعَيْمِ﴾، وقرأ ابن عامر تنجيكم بالتشديد

للآيات، وهو منفي عنها ونفي الثابت نفي رسالته الثابتة بالمعجزات، والآيات الحققة في الواقع ويصح كونه مرتباً بإثبات المنفي إثبات كذب الرسول المنفي عنه، ونفي الثابت نفي حقية الآيات بجعلها تخيلاً وسحراً، والأول أولى. قوله: (يقال دعاه وأدعاه) بمعنى كلمسه، والتمسه فيجوز أن يكون تفسيراً وتمثيلاً لأنه بمعنى الطلب أيضاً، وقوله: لا يرشدهم مرّ توجيهه قريباً. قوله: (واللام مزيدة النخ) في هذه اللام مذاهب للنحاة أحدها أنهار زائدة والفعل منصوب بأن مقدّرة بعدها وزيدت لتأكيد معنى الإرادة لما في لام العلة من للإشعار بالإرادة، والقصد فإنك تعني إذا قلت: جئتكم لأكرمك أردت أنّ قصدي بالمجيء إكرامك كما زيدت بين الأسماء لتأكيد معنى الإضافة فيها في نحو لا أبأ لك فإنها لو لم تكن زائدة لم يعرب أب بالحروف لاختصاصه بالإضافة، والإضافة كاللام تدلّ على الاختصاص فلذا أكدتها لكنه لم يعامل معاملة المضاف للضمير، ونحوه من كل وجه لأن اسم لا لا يكون معرفة فيسقط استشكاله بما ذكر. قوله: (أو يريدون الافتراء ليطفئوا) هذا هو المذهب الثاني، وهو أنها غير زائدة للتعليل بل ومفعوله محذوف وهو الافتراء كما ذكره المصنف، والثالث أنّ حالّ محل المصدر مبتدأ والمجرور بلام التعليل خبره أي إرادتهم كائنة للإطفاء، وهو ضعيف لتأويل الفعل بالمصدر من غير سابق، والرابع مذهب الفراء وهو أنّ اللام مصدرية بمعنى أن من غير تقدير، وهو مفعول به ويكثر ذلك بعد فعل الإرادة والأمر، والخامس أنّ يريدون نزل منزلة اللازم لتأويله بيقوعون الإرادة قيل: وفيه مبالغة لجعل كل إرادة لهم للإطفاء، وفيه كلام في شرح المغني وغيره. قوله: (يعني دينه النخ) فنور الله استعارة تصريحية والإطفاء ترشيح، وقوله: بأفواههم فيه تورية حيثئذ، وكذا قوله: نوره لكن قوله: متم تجريد لا ترشيح له، وقوله: بالإضافة أي إضافة متم لنوره وجعله في الكشاف استعارة تمثيلية تمثيلاً لحالهم في اجتهادهم في إبطال الحق بحال من ينفخ الشمس بفيه ليطفئها تهكماً وسخرية بهم كما يقول الناس هو يطين عين الشمس، وهو أبلغ وألطف مما اختاره المصنف. قوله: (إرغاماً لهم) مفعول له وتعليل لقوله: متم نوره والإرغام التخييب والتذليل وأصله إصاق الأنف بالرغام وهو التراب، وقوله: بالقرآن أو

﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ استئناف مبين للتجارة، وهو الجمع بين الإيمان، والجهاد المؤدّي إلى كمال غيرهم، والمراد به الأمر، وإنما جيء بلفظ الخبر إيداناً بأن ذلك مما لا يترك ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ يعني ما ذكر من الإيمان، والجهاد ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَقْتُلُونَ﴾ إن كنتم من أهل العلم إذ الجاهل لا يعتدّ بفعله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ جواب للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر أو الشرط أو استفهام دل عليه الكلام تقديره أن تؤمنوا، وتجاهدوا أو هل تقبلون أن أدلكم يغفر لكم، ويبعد جعله جواباً لهل أدلكم لأن مجرد دلالة لا توجب المغفرة ﴿وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾

المعجزة بجعله نفس الهدى وهو هاد مبالغة فهو مجاز فيه، وقوله: لما فيه متعلق بقوله: كره. قوله: (استئناف الخ) كأنه جواب سؤال تقديره ما هذه التجارة دلنا عليها، وقوله: وهو الجمع الضمير للتجارة وذكره مراعاة للخبر وهو الجمع وإنما فسره به لأنهم مؤمنون فلا يفيد وصفهم أو أمرهم بالإيمان فلذا أشار إلى أن المراد يجمعون بين الإيمان والجهاد وبين تكميل النفس والغير، وقد أوّل أيضاً بيثبتون ويدومون على الإيمان أو يجعل الخطاب للمؤمنين ظاهراً فالمراد تخلصون الإيمان وقوله: المؤدّي إلى كمال غيرهم صفة الجهاد لأنه يحملهم على الإسلام، وليس المراد به إعطاء المال لمن يجاهد فإنه غير مراد له كما توهم. قوله: (والمراد به الأمر الخ) يعني المراد آمنوا وجاهدوا لكنه عبر عنه بالمضارع الدال على تجدد وقوعه مستمراً والله تعالى أخبر عنه، وخبر الصادق لا يتخلف وهذا جار في كل خير أريد به الأمر أو الدعاء كرحمه الله كما حققه العلامة في أماكن كثيرة ولا يلزم أن يكون مذكوراً للتعليم والأصل فيه الأمر والنهي كما توهم، وأضعف من هذا ادعاء أنه في تأويل مفرد وأصله أن تؤمنوا فلما حذف إن ارتفع الفعل لأنه يوهم من قوله: الأمر أن لفظ الأمر مقدر فيه، وهو وهم غريب منه غرّه ظاهر كلام شراح الكشاف. قوله: (يعني ما ذكر) توجيه لأفراد اسم الإشارة، وقوله: إن كنتم من أهل العلم إشارة إلى تنزيل يعلمون هنا منزلة اللازم أو لا حاجة إلى تقدير مفعول له، وهذا أخصر وأبلغ مع أن تقديره إن كنتم تعلمون أنه خير لكم لا وجه له إذ هو خير لهم على كل حال علموا أو لا، ولذا تركه المصنف، وقوله: إذ الجاهل لا يعتدّ بفعله حتى يوصف بالخيرية لا لأنه لا يثاب فإنه باطل. قوله: (ويبعد جعله جواباً لهل أدلكم) كما قاله الفراء فإن مجرد دلالة الله لهم على ما ينفعهم لا يوجب المغفرة لهم إنما الموجب لها الإيمان والجهاد، ولذا أوّل الزمخشري، وقال: لما كان متعلق الدلالة التجارة المفسرة بالإيمان والجهاد فكانه قيل هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم وفي الانتصاف لا حاجة إلى هذا التأويل فإنه كقوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٣١] لأن الأمر الموجه للمؤمن الراسخ في الإيمان لما كان مظنة لحصول الامتثال جعل كالمحقق، وقوعه والدلالة لما كانت مظنة لذلك نزلت منزلة المحقق، ويؤيده قوله: إن كنتم تعلمون لأن من له عقل إذا دله سيده على ما هو خير له لا يتركه، وادعاء الفرق بين المقامين لما ثمة من الإضافة التشريعية

الإشارة إلى ما ذكر من المغفرة وإدخال الجنة ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ ولكم إلى هذه النعمة المذكورة نعمة أخرى عاجلة محبوبة، وفي تحبونها تعريض بأنهم يؤثرون العاجل على الآجل وقيل: أخرى منصوبة بإضمار يعطكم أو تحبون أو مبتدأ خبره ﴿نَصَرَ يَنْ اللَّهُ﴾ وهو على الأول بدل أو بيان وعلى قول النصب خبر محذوف، وقد قرئ بما عطف عليه بالنصب على البدل أو الاختصاص أو المصدر ﴿وَفَتَحَ قَرِيبٌ﴾ عاجل ﴿وَيَبِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عطف على محذوف مثل: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بَشِّرْ﴾ أو على تؤمنون فإنه في معنى الأمر كأنه قال: آمنوا وجاهدوا أيها المؤمنون وبشرهم يا رسول الله بما وعدتهم عليهما آجلاً وعاجلاً ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوفُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ وقرأ الحجازيان وأبو عمرو بالتونين، واللام لأن المعنى كونوا بعض أنصار الله ﴿كَأَنَّ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أي من جندي متوجهاً إلى نصرته الله ليطابق قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَوَارِثُوتُ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ والإضافة الأولى

وهنا من المعاتبة غير ظاهر فتدبر. قوله: (الإشارة إلى ما ذكر الخ) توجيه لأفراد اسم الإشارة أيضاً، وقوله: ولكم إلى هذه النعمة أي مضمومة إليها فأخرى صفة لمبتدأ مقدر، وخبره محذوف وهو لكم ولعل هذه الجملة حالية لا معطوفة على يغفر الخ بحسب المعنى، وقوله: منصوبة بإضمار يعطكم قوله:

### علفتها تبناً وماء بارداً

وقوله: أو تحبون أي أخرى فهو مفعول لمقدر يفسره ما بعده على شريطة الاشتغال، وقوله: وهو أي نصر والأولى كونه مبتدأ خبره مقدر، وقوله: على البدل أي على وجوه النصب والمراد بالاختصاص نضبه بأعني مقدرًا لا مصطلح النحاة، وقوله: أو المصدر أي تنصرون نصراً. قوله: (عطف على محذوف) وهو قل المقدر قبل قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم﴾ [سورة الصف، الآية: ١٠] الآية كما أشار إليه، وقوله: فإنه في معنى الأمر كما مر وقدره الزمخشري آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم وبشر المؤمنين، وقدره بما ذكر ليبين أن الفواصل غير أجنبية وفي الإيضاح فيه نظر لأن المخاطب بتؤمنون المؤمنون وبيشر النبي ﷺ، ثم إن قوله: تؤمنون بيان لما قبله وبشر لا يصلح لذلك، وأجيب بأن تؤمنون شامل للنبي ﷺ وأمته ما تقرر في الأصول وإذا فسر بآمنوا وبشر دل على تجارته ﷺ الرباحة وتجارتهم الصالحة وقدم آمنوا لأنه فاتحة الكل ولو سلم فلا مانع من العطف على الجواب ما هو زيادة عليه إذا ناسبه وهذا أولى الوجوه عند صاحب الكشف كتقدير أبشر يا محمد وبشر وتقدير قل، وجعل بشر أمراً بمعنى الخبر كما في قوله: أبطني أو أسرعني، وسبق النداء على الأمر ليس بلازم إذا لم يكن لبس كقوله: ﴿يوسف أعرض عن هذا واستغفري﴾ [سورة يوسف، الآية: ٢٩] كما مر فلا يلتفت لما هنا من القيل والقال. قوله: (بعض أنصار الله) فالتونين للتبعيض لا للتعظيم، وقوله: ليطابق الخ يعني إلى بمعناها لتضمينه ما ذكر لا بمعنى مع لأن ما بعده إنما يطابقه معنى على الأول اللهم إلا أن يقدر نحن أنصار نبي الله كما قيل. قوله: (والإضافة الأولى) أي إضافة

إضافة أحد المتشاركين إلى الآخر لما بينهما من الاختصاص والثانية إضافة الفاعل إلى المفعول والتشبيه باعتبار المعنى إذ المراد قل لهم كما قال عيسى ابن مريم أو كونوا أنصاراً كما كان الحواريون حين قال لهم عيسى من أنصاري إلى الله والحواريون أصفياؤه، وهم أول من آمن به وكانوا اثني عشر رجلاً من الحوار وهو البياض ﴿فَأَمَّنتَ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتَ طَائِفَةٌ مِّنْ آيِ بَعِيسَى﴾ أي بعيسى ﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلٰى عَدُوِّهِمْ﴾ بالحجة أو بالحرب، وذلك بعد رفع عيسى ﴿فَأَصْحَابُ ظَلَمُونٍ﴾ فصاروا غالبين. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الصف كان عيسى مصلياً عليه مستغفراً له ما دام في الدنيا وهو يوم القيامة رفيقه».

أنصاري والاشترك هنا في النصرة والتوجه إلى الله، وقوله: لما بينهما من الاختصاص لأنهما لما اشتركا في نصرة الله كان بينهما ملابسة تصحح إضافة أحدهما للآخر وأما الاختصاص الإضافي الحقيقي فغير موجود فيهما ففي عبارته قصور ما، وقوله: والثانية يعني أنصار الله فإن معناه نصر الله. قوله: (والتشبيه الخ) ليس التشبيه على ظاهره من تشبيه كون المؤمنين أنصار الله فقول عيسى إذ لا وجه لتشبيه الكون بالقول بل مؤول بما ذكر وجعل التشبيه باعتبار المعنى على تقدير قل لظهوره فيه وانصباب الكلام إليه، وقوله: أو كونوا الخ فما مصدرية وهي مع صلتها ظرف والأصل ككون الحواريين أنصاراً وقت قول عيسى، ثم حذف المظروف، وأقيم ظرفه مقامه وقد جعلت الآية من الاحتباك والأصل كونوا أنصار الله حين قال لكم النبي من أنصاري إلى الله كما كان الحواريون أنصار الله حين قال لهم: عيسى من أنصاري إلى الله فحذف من كل منهما ما دل عليه المذكور في الآخر وهو كلام حسن. قوله: (من الحوار وهو البياض) وفي نسخة الحوار بغير ألف وقد مرّ في آل عمران أنهم سموا به لبقاء ظاهرهم وباطنهم، وقيل: كانوا يلبسون البياض، وقيل: كانوا قصارين وقيل الحواريون المجاهدون، وقوله: (عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> الخ) الحديث موضوع تمت السورة والحمد لله على نعمائه، والصلاة والسلام على أشرف أنبيائه وعلى آله وأصحابه وأحبابه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الجمعة

مدنية وآيها إحدى عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُبْحٰنَ رَبِّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْاَرْضِ اَلَّذِي اَلْقٰنُورَ الْفَقُوْرَ الْكٰبِرَ﴾ وقد قرئ الصفات الأربع بالرفع على المدح ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْاُمَمِیْنَ﴾ أي في العرب لأن أكثرهم لا يكتبون، ولا يقرؤون ﴿رَسُوْلًا مِنْهُمْ﴾ من جملتهم أمياً مثلهم ﴿يَسْأَلُوْا عَلَيْهِمْ اٰیٰتِهٖ﴾ مع كونه أمياً مثلهم لم تعهد منه قراءة ولا تعلم ﴿وَيُرَكِّبُهُمْ﴾ من خبائث العقائد والأعمال ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتٰبَ وَالْحِكْمَةَ﴾ القرآن والشريعة، أو معالم الدين في المنقول والمعقول ولو لم يكن له سواه معجزة لكنا ﴿وَإِنْ كٰنُوْا مِنْ قَبْلِ لَقِيْ ضَلٰلٍ مُّبِيْنٍ﴾ من الشرك وخبث الجاهلية، وهو بيان لشدة احتياجهم إلى نبي يرشدهم وإزاحة لما يتوهم أن الرسول تعلم ذلك من معلم، وإن

## سورة الجمعة

مدنية والقول بأنها مكية غلط لأن الجمعة وأمر اليهود لم يكن إلا بالمدينة ولا خلاف في عدد آياتها المذكور.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (لأن أكثرهم الخ) قيد به لأن منهم من قرأ وكتب ومن أطلق أراد ذلك أيضاً، وقوله: من جملتهم بيان لأن من تبعية والبعضية إما باعتبار الجنس فلا تدل على أنه أمي أو باعتبار الخاصة المشتركة في الأكثر فتدل على ذلك ويتركبهم بمعنى يطهرهم، وقوله: من خبائث متعلق به والشريعة تفسير للحكمة لأنها فسرت بعلم الشرائع والشريعة، وقوله: من المنقول والمعقول بيان للكتاب والحكمة على اللف والنشر المرتب والمراد بالمعالم نفس الأمور العقلية والنقلية التي يعلم بها الدين جمع معلمة، وهو المحل الذي يعلم منه الشيء كالمسألة محل السؤال مجاز إلا الأدلة فإنه غير مناسب هنا فالكتاب والحكمة كناية عن جميع العقليات والنقليات كالسموات والأرض لجميع الموجودات والأنصار والمهاجرين لجميع الصحابة، وقوله: سواء أي سوى ما ذكر كما قال في البردة:

كفك بالعلم في الأمي معجزة في الجاهلية والتأديب في اليتيم

قوله: (وإزاحة الخ) هذا وما قبله مأخوذ من قوله: هو الذي بعث إلى هنا، ولم يبين أن نسبة الضلال إليهم باعتبار الأكثر اعتماداً على ما مر فلا يرد أن منهم مهتد كورقة وأضرابه كما توهم، وقوله: وإن هي المخففة لا شرطية ولا نافية واللام تختص بها، ولذا سميت الفارقة وآخرين جمع أخرى بمعنى غير وقوله: منهم التخصيص بالذكر للعرب أو للأميين منهم لا ينافي عموم رسالته، ودعوته ﷺ سواء قلنا باعتبار المفهوم أولاً لأن المذكور هنا قومه وجنسه

هي المخففة واللام تدل عليها ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ﴾ عطف على الأمتيين أو المنصوب في يعلمهم وهم الذين جاؤوا بعد الصحابة إلى يوم الدين فَإِنَّ دَعْوَتَهُ، وتعليمه يعم الجميع ﴿لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ لم يلحقوا بهم بعد وسيلحقون ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ في تمكنه من هذا الأمر الخارق للعادة ﴿الْحَكِيمُ﴾ في اختياره وتعليمه ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ﴾ ذلك الفضل الذي امتاز به عن أقرانه فضله ﴿يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ تفضلاً وعطية ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ الذي يستحقر دونه نعيم الدنيا، ونيعم الآخرة أو نعيمهما ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَبِلُوا الذُّورَةَ﴾ علموها وكلفوا العمل بها ﴿ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ لم يعملوا بها أو لم ينتفعوا بما فيها ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ كتاباً من العلم يتعب في حملها، ولا ينتفع بها ويحمل حال والعامل فيه معنى المثل أو صفة إذ ليس المراد من الحمار معيناً ﴿يَلْسُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ أي مثل الذين كذبوا وهم المكذبون بآيات الله الدالة على نبوة محمد عليه السلام، ويجوز أن يكون الذين صفة للقوم والمخصوص بالذم محذوفاً ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ قل يَأْتِيهَا الَّذِينَ هَادُوا ﴿تَهَوَّدُوا﴾ إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ ﴿إذ كانوا يقولون نحن أولياء الله وأحباؤه﴾ فَتَمَنَّوْا الْآلُونَ ﴿فتمنوا من الله أن يميتمكم، وينقلكم من دار البلية إلى دار الكرامة﴾ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿في زعمكم﴾ وَلَا يَمُنُّونَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴿بسبب ما قدموا من الكفر

الذين بعث فيهم، وهو خاص بلا كلام والعام المبعوث إليهم ولم يتعرض له هنا نفيًا وإثباتًا فلا وجه لما تكلفوه هنا مما لا يرد رأساً فيحتاج للدفع كما توهم، وقوله: فَإِنَّ دَعْوَتَهُ إِذَا عَظَفَ عَلَى الْأَمِّيِّينَ وتعليمه على ما بعده ففيه لف ونشر مرتب. قوله: (لم يلحقوا بهم بعد) أي إلى الآن وسيلحقون وهو إشارة إلى أنَّ لما نافية جازمة كلم إلا أنَّ نفيها يستمر إلى الحال، ويتوقع وقوعه بعده وهو الفرق بينه وبين منفي لم كما ذكره النحاة، وقوله: الخارق للعادة يعني جمعه للعلوم بالشرائع وغيرها وهو أمة بين قوم أميين وهو بيان لارتباطه بما هو دليل له، وقوله: عن أقرانه يعني من قومه وأهله وهذا أولى أو من جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لامتيازهم عليهم بما أوتيهم من العلم لا بعموم دعوته لما مرَّ من أنه لم يتعرض له هنا. قوله: (علموها) بالمجهول من التفعيل، والتحميل في هذا شائع يلحق بالحقيقة، وقوله: لم يعلموا الخ لتحريفهم وتعطيلهم لكثير من أحكامها ومن ذلك ذكر خاتم الرسل وبعثه والتبشير به، وقوله: حال لتعريفه وكون المضاف عاملاً فيه، وقوله: أو صفة لأنَّ تعريفه ذهني فهو معنى نكرة فيوصف بما توصف به، وقوله: أي مثل الذين كذبوا الخ يعني أنَّ مثل القوم فاعل بئس والذين كذبوا هو المخصوص بالمدح بتقدير مضاف كما ذكره فيتحد الفاعل والمخصوص، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وإذا كان صفة للقوم فالمخصوص بالمدح محذوف والتقدير مثلهم أو هو وتهادوا وتهودوا بمعنى صاروا يهوداً. قوله: (إذ كانوا يقولون نحن أولياء الله وأحباؤه) تفسير لقوله: زعمتم وفيه إشارة إلى أنَّ قولهم: ذلك محقق فاستعمل فيه إن التي

والمعاصي ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ فيجازيهم على أعمالهم ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ وتخافون أن تمنوه بلسانكم مخافة أن يصيبكم فتؤخذوا بأعمالكم ﴿فَإِنَّهُ مُنْقِضِكُمْ﴾ لاحق بكم لا تفوتونه، والفاء لتضمن الاسم معنى الشرط باعتبار الوصف، وكأن فرارهم يسرع لحوقه بهم، وقد قرئ بغير فاء، ويجوز أن يكون الموصول خبراً والفاء عاطفة ﴿ثُمَّ تَرْدُّونَ إِلَىٰ عِلْيَةِ الْعَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بأن يجازيكم عليه ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ أي إذا أذن لها ﴿مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ بيان لإذا، وإنما سمي جمعة

للسك إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يجزم به لوجود ما يكذبه، وقوله: وأحباؤه عطف تفسير بياناً لأن المراد بالأولياء هنا الأحباء، وقوله: إن كنتم صادقين لأن الحبيب يتمنى لقاء من يحب ولا يفر منه. قوله: (والفاء لتضمن الاسم معنى الشرط) أراد بالاسم اسم إن وهو رد على من زعم أن الفاء إنما تدخل الخبر إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، والمتضمن له الذي وليست بمبتدأ بأنه صفة اسم إن الذي هو بحسب الأصل مبتدأ والصفة، والموصوف كالشيء الواحد ولأن الذي يكون في الأغلب صفة، وإذا لم يذكر لموصوف تدخله الفاء فكذا إذا ذكر وهو كلام حسن. قوله: (وكان فرارهم يسرع لحوقه) أي الموت بهم هو من الفاء في قوله فإنه ملاقيكم فإنها نفي تدقيق لملاقاته المفسرة باللحوق فيما مرّ وليست هذه الفاء لازمة كالتي في الجواب الحقيقي فإحكامها لنكتة تليق بالمقام، وهي ما ذكر فكان الفرار الذي أعدوه سبباً للنجاة سبباً للهلاك تعكيساً للحال، فما قيل من أن الأولى أن يقال: كان فرارهم يلحقه بهم والتشبيه في الترتب لا محالة ولا تظهر دلالة على الإسراع إلا إذا قيل الفاء الجزائية تدل على التعقيب، وفيه ما فيه ليس بشيء لما عرفته مع أن الترتب صادق بالسرعة فيحمل على أكمل الأفراد. قوله: (ويجوز أن يكون الموصول الخ) والتعقيب بحاله والمعنى ما مرّ من أن الفرار مستعقب لموتهم ملحق له بهم، وقوله: أذن لها أطلقه ولها أذنان أذان خارج المسجد، وأذان بعده بين يدي المنبر إذا جلس الخطيب، وفي الكشاف أن الثاني هو المراد ويعينه أن الأول لم يكن على عهد النبي ﷺ وإنما أحدثه عثمان رضي الله عنه كما صرحوا فكيف يقال المراد الأول في الأصح لأن الإعلام به، وأما كون الثاني لا إعلام فيه فلا يضر لأن وقته معلوم تخميناً ولو أريد ما ذكره وجب بالأول السعي، وحرم البيع وليس كذلك وفي كتاب الأحكام روي عن ابن عمر والحسن رضي الله عنهم في قوله: إذا نودي الخ قال: إذا خرج الإمام وأذن المؤذنون فقد نودي للصلاة، اه فهو التفسير المأثور فلا عبرة بغيره.

قوله: (بيان لإذا) من هذه تحتل التبعيض وأن تكون بمعنى في كما ذهب إليه أبو البقاء فإن أراد المصنف رحمه الله فالبیان لغوي لأن تعيين اليوم الذي فيه ذلك الوقت تعيين له، ولا لبس فيه لأن المعاني متقاربة ومثله يسمى إجمالاً لا لبساً لأن اللبس باحتمال ما لا يصح كما ذكره ابن الحاج في المدخل، وظاهره أنه أراد البيان المشهور لكن أورد عليه أن شرط من

لاجتماع الناس فيه للصلاة، وكانت العرب تسميه العروبة، وقيل: سماه كعب بن لؤي لاجتماع الناس فيه إليه، وأول جمعة جمعها رسول الله ﷺ أنه لما قدم المدينة نزل قباء فأقام بها إلى الجمعة، ثم دخل المدينة، وصلى الجمعة في دار لبني سالم بن عوف ﴿فَأَسْعَوْا إِلَيْ دِكْرِ اللَّهِ﴾ فامضوا إليه مسرعين قصداً فإن السعي دون العدو، والذكر الخطبة وقيل: الصلاة والأمر بالسعي إليها يدل على وجوبها ﴿وَذُرُّوا الْبَيْعَ﴾ واتركوا المعاملة ﴿ذَلِكَ﴾ أي السعي إلى ذكر الله ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ من المعاملة فإن نفع الآخرة خير وأبقى ﴿إِنْ كُنْتُمْ

البيانية أن يصح الحمل فيها، وهو منتف هنا لأن الكل لا يحمل على الجزء، واليوم لا يصح أن يراد به هنا مطلق الوقت لا لأن قوله تسميه العروبة يمنعه لأنه يجوز فيه الاستخدام بل لأن يوم الجمعة علم لليوم المعروف لا يطلق على غيره في العرف، ولا قرينة عليه هنا. قوله: (وإنما سمي جمعة لاجتماع الناس فيه) هذه عبارة للغويين وظاهره أن الجمعة وحدها من غير يوم علم ولا مانع منه، وإضافة العام المطلق إلى الخاص جائزة مستحسنة إذا خفي معنى الثاني أو كان مشتركاً بينه وبين غيره كمدينة بغداد وشجر الإراك بخلاف إنسان زيد فإنه قبيح وما نحن فيه من الأول لأن التسمية حادثة، وإن اختلف أهل اللغة فيها هل حدثت في الإسلام أو قبله فلا حاجة إلى تقدير المضاف هنا إلا أن يقال العلم مجموعته وهو محتمل أيضاً. قوله: (وكانت العرب تسميه العروبة) هذا بناء على أن هذا الاسم حدث في الإسلام وأول من استعمله الأنصار، وقيل: إنه جاهلي وأول من سماه كعب بن لؤي مصغراً تصغيراً لأي وعروبة علم جنس يستعمل بال وبدونها، وقيل: أل لازمة والأصح الأول وأول جمعة مبتدأ وجمعها صفة جمعة، وقوله: في دار لبني سالم خبره، وقوله: إنه لما قدم بالفتح وقبله لام أو باء مقدرة، وهو مقدم من تأخير ويجوز الكسر على أنها جملة معترضة وفي العبارة نوع من الخفاء لا يخفى مثله وما ذكره من أن أول جمعة صلاها النبي ﷺ وأول جمعة فعلت في الإسلام قبل قدوم النبي ﷺ للمدينة صلاها ابن زرارة وبه يلغز في صلاة مفروضة صلاها الناس قبل النبي ﷺ، وقوله: وأول جمعة أطلق الجمعة على الصلاة مجازاً كما تطلق مجازاً على أيام الأسبوع أو فيه مضاف مقدر أي صلاة جمعة. قوله: (قصداً) المراد بالقصد هنا الاعتدال لا التعمد فإنه مشترك بينهما وقوله: فإن السعي الخ تعليل لكون المراد بالسعي عدم الإفراط في السرعة، وهو المعروف في اللغة وتفسيره في القاموس بعد ألا يخلو من شيء، وقوله: والذكر الخطبة مجازاً من إطلاق البعض على الكل كإطلاقه على الصلاة أو لأنها كالمحل له، وقوله: والأمر بالسعي إليها الخ الظاهر عود ضمير إليها للخطبة لأن إطلاقها على الصلاة ممرض غير مرضي له ولأنه المحتاج للدليل، وقيل: إنه يجوز عوده لكل واحد منهما. قوله: (واتركوا المعاملة) فالبيع مجاز عن مطلق المعاملة بيعاً وشراء وإجارة وغيره أو هو دال على ما عده بدلالة النص وقوله: فإن نفع الآخرة خير إشارة إلى أن التفضيل فيه مراد لأن الخيرية تعم الثواب، وغيره فهي مطلق

تَعَلَّمُونَ ﴿الخير والشر الحقيقيين أو إن كنتم من أهل العلم ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ أدبت وفرغ منها ﴿فَأَنْشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَأَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ إطلاق لما حظر عليهم واحتج به من جعل الأمر بعد الحظر للإباحة وفي الحديث وابتغوا من فضل الله ليس بطلب الدنيا، وإنما هو عبادة وحضور جنازة وزيارة أخ في الله ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ واذكروه في مجامع أحوالكم ولا تخصوا ذكره بالصلاة ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ بخير الدارين ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب للجمعة فمرت عليه غير تحمل الطعام فخرج الناس إليهم إلا اثني عشر رجلاً فنزلت، وأفراد التجارة برد الكفاية لأنها

النفع. قوله: (أو إن كنتم من أهل العلم) فمفعوله محذوف أو لا مفعول له لتزيله منزلة اللازم واقتصاره على الثاني في الصف كما مر قيل: لأنه في مقام العتاب، وهو المناسب له وقوله: فرغ منها إشارة إلى ما في التنقيح وغيره من كتب الأصول من أن القضاء يكون بمعنى الإتمام كما مر في قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتُمْ مَنَاسِكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٠٠] وله معان أخر وقوله: إطلاق لما حظر أي منع فهو إباحة للمعاملة بعد الفراغ منها، وقد كانت ممنوعة وهذا توطئة لما بعده. قوله: (واحتج به من جعل الأمر الخ) الأمر هنا للإباحة على الأصح وفي شرح البخاري للكرماني أنه متفق عليه وفيه نظر لأنه قيل: إنه للوجوب كما نقله السرخسي، وقيل: إنه للندب كما نقل عن سعيد بن جبير وهو الأقرب لما فيه من عدم التشبه بأهل الكتاب في تعليل يوم السبت والأحد، وهذا اليوم لنا بمنزلته، واختلف الأصوليون في الأمر الوارد بعد المنع، فقيل: للإباحة استدلالاً بما هنا فإنه لم يذهب أحد من أصحاب المذاهب المشهورة إلى أنه للإيجاب، وهذا عائد بالنقض في دليله ومدلوله، أما في دليله فلأن الأصل بقاء الأمر على أصله من الإيجاب أو الندب، وهذا مثال جزئي لم يحمل عليه، لأن الاتفاق على خلافه قرينة مانعة عن إرادته، ولأن المعاملات حق شرع للعبد رفقاً به، فلو أوجب أو طلب كان مشقة لا رفقاً به، وأشار المصنف رحمه الله إلى دفعه بالحديث أيضاً، فإنه دل على أن المأمور به أمر أخروي لا دنيوي، فهو باق على الندبية، ولا دليل فيه لهم على الإباحة وتفصيله في الأصول. قوله: (واذكروه في مجامع أحوالكم) أي في كل مكان لكم جامع لأحوالكم، وعدم الاختصاص مفهوم من عدم تقييده بحال، ومكان وزمان، والأمر للندب، وقوله: فمرت عليه<sup>(١)</sup> غير بكسر العين أي إبل محملة بأنواع المأكولات المجلوبة كالبر، وقوله: إلا اثني عشر رجلاً من الصحابة رضي الله عنهم، وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح وسعيد بن زيد وبلال وعبد الله بن مسعود، وفي رواية عمار بن ياسر بدل ابن مسعود، وعد في مسلم منهم جابر. قوله: (وأفراد التجارة برد الكفاية الخ) يعني كان مقتضى الظاهر إليهما لسبق شيئين، أو إليه يعود الضمير على

(١) أخرجه البخاري ٤٨٩٩، ومسلم ٨٦٣ ح ٣٦ كلاهما من حديث جابر بن عبد الله.

المقصودة، فإنَّ المراد من اللهو الطبل الذي كانوا يستقبلون به العير والترديد، للدلالة على أنَّ منهم من انفض لمجرّد سماع الطبل ورؤيته، أو للدلالة على أنَّ الانفضاض إلى التجارة مع الحاجة إليها والانتفاع بها، إذا كان مذموماً كان الانفضاض إلى اللهو أولى بذلك، وقيل: تقديره إذا رأوا تجارة انفضوا إليها، وإذا رأوا لهواً انفضوا إليه ﴿وَتَرَكُوا قَائِمًا﴾ أي على المنبر ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ من الثواب ﴿خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ النَّجْرَةِ﴾ فإنَّ ذلك محقق مخلد، بخلاف ما يتوهمونه من نفعهما ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَرَزِقِينَ﴾ فتوكلوا عليه واطلبوا الرزق منه. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الجمعة أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من أتى الجمعة ومن لم يأتها في أمصار المسلمين».

ما ذكر، وعوده على الرؤية المفهومة من رأوا خلاف الظاهر المتبادر، والكناية هنا بمعنى الضمير اصطلاح النحاة والمشهور هو اصطلاح أهل المعاني، وقوله: لأنها المقصودة، يعني فاكتفى بالأهم كما قرّرناه، وفيه نظر لأنه بعد العطف بأو لا ينشئ الضمير، ولا الخبر ولا الحال ولا الوصف لأنها لأحد الشئيين حتى تأولوا إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما، كما مرّ وتفصيله في إعراب السمين، فالظاهر أن يقال: وحد الضمير لأنَّ العطف بأو واختير ضمير التجارة دون اللهو، لأنها الأهم المقصود وقد يقال: إنه المراد فتدبر، وقوله: فإنَّ المراد الخ بيان لأنه الأهم. قوله: (والترديد الخ) يعني العطف بأو للدلالة على ما ذكرنا، إذ لو عطف بالواو اقتضى أنَّ الانفضاض لهما معاً، وحيثُ قدم ذكره لعدم الاعتداد به، ولا تغليب فيه كما توهم، وقوله: أو للدلالة عطف على قوله للدلالة قبله، لا على قوله لأنها المقصودة، كما قيل لأنه يتراءى في بادئ النظر إنه علة لتخصيصه بإرجاع الضمير إليه، وهو ظاهر، لكن وجه ما قلناه، وهو المتبادر من السياق أنه سوى بينهما وذمَّ الانفضاض إلى التجارة دونه اعتماداً على شدّة الظهور فيه، وأنه يعلم بالطريق الأولى فتأمل. قوله: (وقيل تقديره الخ) ووجه ترميذه ما مرّ من أنه بعد العطف بأو لا يحتاج إلى الضمير لكل منهما، بل يكفي الرجوع لأحدهما، فهو تقدير من غير حاجة. قوله: (بخلاف ما يتوهمونه من نفعهما) إشارة إلى أنَّ التفضيل عليهما، وإثبات الخبرة لهما بناء على زعمهم وتوهمهم وإلا فخبرة اللهو متوهمة لا حقيقة لها، وخبرة التجارة غير باقية، كما في سائر أمور الدنيا وتقدير اللهو ليس من تقديم العدم على الملكة، كما توهم بل لأنه أقوى مذمة فناسب تقديمه في مقام الذم، وقوله: وعن النبي ﷺ الخ<sup>(١)</sup> حديث موضوع، وخص الأمصار لأنها إنما تلزم فيها على ما عرف في الفقه، تمت السورة والصلاة والسلام على المنزلة عليه وعلى آله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

## سورة المنافقين

مدنية وآياتها إحدى عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ الشهادة إخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع، ولذلك صدق المشهود به وكذبهم في الشهادة بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ لأنهم لم يعتقدوا ذلك ﴿أَتَّخَذُوا آيَاتِنَاهُمْ﴾ حلفهم الكاذب أو شهادتهم هذه فإنها تجري مجرى الحلف في التوكيد، وقرئ إيمانهم

## سورة المنافقين

مدنيتهما وعدد آياتها لم يختلف فيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (الشهادة إخبار عن علم) هو تفسير له اتكالا على فهم السامع، لا تعريف حتى يقال: إنه تعريف غير تام، والتعريف التام هو أنها أخبار بحق للغير على آخر عن يقين، وأما هذا فمنقوض بالدعوى والإقرار، وغيره من الأخبار عما يشاهد، وكونها بالمعنى اللغوي لا يقابل ما ذكر، أو التعريف بالأعم جائز عند الفقهاء واللغويين مما لا حاجة إليه، وقوله: من الشهود أي مشتقة أو مأخوذة منه، وقوله: ولذلك أي لكون معنى الشهادة ما ذكر. قوله: (صدق المشهود به الخ) المعلل في الحقيقة تكذيبهم في إخبارهم عن أنهم شهدوا وهم لم يعتقدوا ما شهدوا به، وأما تصديق المشهود فلتحقيق أنه مخالف للعلم دون الواقع، فلا يرد ما قيل إن كون الشهادة ما ذكر لا يوجب تصديق المشهود به، وإنما هو سبب لتكذيبهم في الشهادة. قوله: (لأنهم لم يعتقدوا الخ) متعلق بقوله: كذبهم، يعني أن إخبارهم بما ذكر ليس عن علم، فاندفع تمسك النظام بهذه الآية لما ادّعاء، من أن معنى الصدق والكذب مطابقة الحكم لاعتقاد المخبر وعدمها لأنه علق فيها التكذيب، بقوله: إنك لرسول ﷺ، وهو مطابق للواقع دون الاعتقاد، فيلزم أن يكون الكذب عدم مطابقة الخبر للاعتقاد، ولا قائل بالفصل، فالصدق مطابقته للاعتقاد أيضاً لأننا لا نسلم أن تكذيبهم في هذا القول، وهو إنك لرسول الله، بل في قولهم تشهد، لأن معنى الشهادة ما مر، فإطلاق الشهادة على الزور مجاز، كإطلاق البيع على الباطل، ومن عمم الشهادة للزور يقول التكذيب في ادّعائهم صدق الرغبة ووفور النشاط في أخبارهم، وأنه صادر عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد، كما تدل عليه الجملة الاسمية المؤكدة، أو التكذيب لقولهم: تشهد الخ. لتأكيد المشهود به بما يدل على أنه مواطئ لما في القلب، وبه رجح إلى عدم مطابقة الواقع، وهذا الأخير ما اختاره الزمخشري، وقد تقدّم فيه كلام في سورة البقرة. قوله: (حلفهم الكاذب) كونه: كاذباً يفهم من الإضافة، وعلى هذا هو استئناف لتعديد قبائحهم، وقوله: أو شهادتهم هذه أي المراد بإيمانهم، قولهم: تشهد هنا،

﴿جُنَّةٌ﴾ وقاية من القتل والسبي ﴿فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ صدأ أو صدوداً ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ من نفاقهم وصددهم ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الكلام المتقدم، أي ذلك القول الشاهد على سوء أعمالهم، أو إلى الحال المذكورة من النفاق والكذب والاستحسان بالإيمان ﴿يَأْتِيهِمْ ءَأْمَنُوا﴾ بسبب أنهم آمنوا ظاهراً ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾ سراً أو آمنوا إذا رأوا آية ثم كفروا حيثما سمعوا من شياطينهم شبهة ﴿فَطَبَعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ حتى تمرنوا على الكفر فاستحكموا فيه ﴿فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ حقية الإيمان ولا يعرفون صحته ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ لضخامتها وصباحتها ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ لذلاتهم وحلاوة كلامهم وكان ابن أبي جسيماً فصيحاً يحضر مجلس رسول الله ﷺ في جمع مثله فيعجب بهياكلهم ويصغي إلى

والجمع باعتبار تعدد قائله فهو استئناف لبيان ما في قلوبهم، وقوله: فإنها أي هذه الجملة تجري مجرى الحلف، توجيه لتسمية ما ذكر يمينا بأن الشهادة، وأفعال العلم واليقين أجرتها العرب مجرى القسم، وتلقته بما يتلقى به القسم، كقوله: إنك لرسول الله وقوله:

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

فشبهت اليمين المقررة للدعوى بالشهادة المثبتة له، واستعير اسمها له، أو هو مضمن له فيؤكد بها الكلام، كالقسم، وقوله: وقرئ إيمانهم أي بكسر الهمزة، وقراءة العامة بفتحها جمع يمين. قوله: (صدأ أو صدوداً) يعني أن الفعل متعد فمفعوله محذوف أي الناس، أو لازم، لأن الفعول غلب في مصدر اللازم كالجلوس، وعلى الأول معناه المنع وعلى الثاني الأعراض قيل: والأول أظهر لأن إعراضهم أمر مستمر غير مسبب عن اتخاذ الإيمان جنه، وفيه نظر لأن المنع لا يظهر تسببه عما قبله، وهو مستمر أيضاً فلا بد من التأويل فيه أيضاً، وقوله: اتخذوا جواب إذا، وقيل الجواب قالوا وقيل هو مقدر، وقوله: والله يعلم جملة معترضة، لدفع إيهام أن كذبهم في مضمون الخبر، وظاهره فيه تميم لطيف كقوله:

فسقي ديارك غير مفسدها صوب الحياء وديمة المطر

وهو من حشو اللوزينج كقول المتنبي:

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا

قوله: (من نفاقهم وصددهم) الدال عليه ما مر، وقوله: أي ذلك القول يعني قوله: ساء ما كانوا يعملون، والإشارة بالبعيد لتقضي ذكره كما مر في أول سورة البقرة، وقوله: أو إلى الحال المذكورة، لو قال ما ذكر كان أحسن لما فيه من توجيه الأفراد والتذكير في اسم الإشارة، وقوله: بالإيمان بكسر الهمزة وفتحها، وقوله: ثم كفروا سراً لأنهم منافقون لا يظهرون الكفر، ولذا أول ليناسب ما نحن فيه، وثم على هذا لاستبعاد ما بين حالي الكفر والإيمان أو المراد ثم ظهر إسرارهم الكفر كما في شرح الكشاف، وحينئذ يجوز في ثم إن تكون على حقيقتها. قوله: (أو آمنوا إذا رأوا آية الخ) هذا أيضاً وصف المنافقين، ويكون

كلامهم ﴿كَلِمَاتٍ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ حال من الضمير المجرور في لقولهم، أي تسمع لما يقولونه مشبهين بأخشاب منصوبة مسندة إلى الحائط في كونهم أشباحاً خالية عن العلم والنظر، وقيل: الخشب جمع خشباء، وهي الخشبة التي نخر جوفها شبهوا بها في حسن المنظر وقبح المخبر، وقرأ أبو عمرو والكسائي وقنبل عن ابن كثير بسكون الشين على التخفيف أو على أنه كبدن في جمع بدنة ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾ أي واقعة عليهم

إيمانهم وكفرهم فيما بينهم وبين شياطينهم، وقيل: هذا بناء على أن المراد بهم أهل الردة، وعلى الوجه الثاني في الكشف، ولا يخفى أنه ليس في كلام المصنف ما يدل عليه، وقوله: تمرنوا أي صار معتاداً لهم، وقوله: حقية الإيمان، وفي نسخة حقية الإيمان، والأولى أصح، وقوله: صباحتها بالفتح أي حسنها وجمالها، وقوله: لذلاتهم بفتح الذال المعجمة وهو انطلاق ألسنتهم وحدتها. قوله: (فيعجب بهياكلهم) بالبناء للمجهول، وكذا ما بعده لأنه عليه الصلاة والسلام لا يعجبه مثل هؤلاء الصور الفارغة، والهيكل في الأصل البناء المشرف، والحكماء تستعمله للبناء المعدل للأصنام، ويراد به مجازاً الأجسام القوية، والضخم من كل شيء. قوله: (حال من الضمير الخ) في الكشف وموضع كأنهم خشب رفع على هم، كأنهم خشب، أو هو كلام مستأنف لا محل له، ولم يرد بالاستئناف ما هو جواب السؤال، ولم يحمله على أنه حال من الضمير كما قاله أبو البقاء، وتبعه المصنف رحمه الله كما في قوله:

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنيت حوالي الأسود الخوادر

لأن الحالية تفيد أن سماع قولهم لأنهم كالخشب المسندة، وليس كذلك، ولقائل أن يقول لا وجه لحمله على حذف المبتدأ، لأنه مع حذفه أيضاً مستأنف، وهو صالح لذلك من غير اعتبار المبتدأ وتقديره فتدبر. قوله: (في كونهم أشباحاً الخ) فيه تسمع لأنه بيان لوجه الشبه المشترك بينهما، فكأن الظاهر أن يقول خالية عن الفائدة، لأن الخشب تكون مسندة إذا لم تكن في بناء أو دعامة لشيء آخر، كما بسطه في الكشف. قوله: (وقيل الخشب جمع خشباء) وعلى الأول هي جمع خشبة كثمرة وثمر، ومعناها معروف ومرّض هذا القليل لأنه خلاف المتبادر، ولأنه لا تساعده القراءة بضميتين، لأن فعلاء لا يجمع على فعل بضميتين، بل على فعل ساكناً كحمراء وحممر، ولذا قدّمه المصنف على ذكر قراءة التسكين، ومن غفل عنه قال: حقه أن يذكره بعد قراءة من قرأ بسكون الشين، فإن هذا القول منقول عن اليزيدي في تلك القراءة، لأن قراءة الأكثر بالضم تدل على أن هذه مخففة منها، إذ الأصل توافق القراءات، ففيه ردّ ضمنّي لليزيدي أيضاً، وقوله: نخر بالنون والخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى تفتت وبلي، وفي نسخة دعر بمهملات كفرح بمعنى فسد، وهو كذلك في الكشف، وقوله: قبح المخبر أي الباطن والخفي مما يحتاج معرفته إلى الاختبار، وقوله: على التخفيف أي تسكين المضموم ليخف في التلفظ به، وقوله: كبدن أي في أن سكونه أصلي وفيه ما مرّ فتدبر. قوله:

لجبنهم واتهامهم، فعليهم ثاني مفعولي يحسبون، ويجوز أن يكون صلته والمفعول ﴿هُرُّ الْعَدُوِّ﴾ وعلى هذا يكون الضمير للكل، وجمعه بالنظر إلى الخبر لكن ترتب قوله: ﴿فَأَحْذَرَهُمْ﴾ عليه يدل على أن الضمير للمنافقين ﴿فَقَالَهُمُ اللَّهُ﴾ دعاء عليهم وهو طلب من ذاته أن يلعنهم، أو تعليم للمؤمنين أن يدعوا عليهم بذلك ﴿أَنِّي يُؤْفِكُونَ﴾ كيف يصرفون عن الحق ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّأَ رُؤُوسَهُمْ﴾ عطفوها إعراضاً واستكباراً

(لجبنهم) أي شدة خوفهم لما في طبائعهم من الجبن، وهو ضد الشجاعة، وقوله: اتهامهم أي اتهامهم لأنفسهم بمعنى علمهم بأنهم محل تهمة للنفاق، ونحوه مما يخشونه فهم منتظرون للإيقاع بهم، فالإتيان افتعال من التهمة وهي معروفة، وقوله: ويجوز أن يكون صلته أي صلة صيحة لتعلقه به لأنه يقال: صاح عليه، وهو أحد الوجوه في إعراب السمين، ومن لم يفهم المراد منه، قال المراد أنه صلة يحسبون، وفيه تسامح لأن المراد أنه نعت للمفعول الأول، ولا يخفى ما فيه من الخبط والخلط. قوله: (وعلى هذا يكون الضمير) وهو قوله هم، فحيث كان الظاهر إفراده بأن يقال: هو أو هي، لكنه أتى بضمير العقلاء المجموع لمراعاة معنى الخبر وهو مما جوزته النحاة، وهذا بناء على أن العدو يكون جمعاً ومفرداً، وهو هنا جمع وهذا وإن كان خلاف المتبادر لكن في معناه من البلاغة واللفظ ما لا يخفى، وهو كقول جرير:

ما زلت تحسب كل شيء بعدهم      خيلاً تكثر عليهم ورجالا  
ومنه أخذ المتنبي قوله:

وضاقت الأرض حتى كان هاربهم      إذا رأى غير شيء ظنه رجلا  
ولبعض المتأخرين في نديم له:

لكل شيء رآه ظنه قدحاً      وكل شخص رآه ظنه الساقى

قوله: (لكن ترتب قوله النخ) لأن التحذير منهم يقتضي وصفهم بالعداوة لا بالجبن، كما يفيد ما قبله على الوجهين والترتب من الفاء الدالة على التعقيب، وهذا الضمير للمنافقين بلا شبهة، فإذا عاد ما قبله على العدو لزم تفكيك الضمائر، وفي اتصال قوله: للمنافقين بقوله: قاتلهم الله إيهام لطيف لا يخفى لطفه. قوله: (وهو طلب) لأنه دعاء والدعاء من أقسام الطلب، والمطلوب منه في الدعاء هو الله فيكون طالباً من نفسه لعنهم، ويكون كما في قولك أستاذك يقول لك كذا، وهو معدود من التجريد فلا يكون من إقامة الظاهر مقام الضمير، لأنه يفوت به نضارة الكلام كما لا يخفى، وقوله: أن يلعنهم النخ إشارة إلى أن قاتل بمعنى لعن وطرد، وعلى هذا فلا طلب، وإنما المراد أن وقوع اللعن بهم مقرر لا بد منه، وقوله: أو تعليم فتقديره وقولوا النخ. قوله: (لوا رؤوسهم) هو كناية عن التكبر والأعراض، وقوله: عن ذلك الإشارة إلى القول المذكور، أو الإتيان أو الاستغفار، والظاهر الأول لتقييد الصد بقوله: عن الاستغفار، وقوله: الخارجين النخ، فسر به لأن الفسق أصل معناه الخروج، وحمله على المتبادر منه لا

عن ذلك، وقرأ نافع بتخفيف الواو ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ﴾ يعرضون عن الاستغفار ﴿وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ عن الاعتذار ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ لرسوخهم في الكفر ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ الخارجين عن مظنة الاستصلاح لانهماكهم في الكفر والنفاق ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ أي للأنصار ﴿لَا تُفِيقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ يعنون فقراء المهاجرين ﴿وَاللَّهُ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ بيده الأرزاق والقسم ﴿وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ذلك لجهلهم ﴿يَقُولُونَ لِنَنْصُرَكَ إِنَّا رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَهَا الْأَذْلَ﴾ روي أن إعرابياً نازع أنصارياً في بعض الغزوات على ماء، فضرب الأعرابي رأسه بخشبة، فشكى إلى ابن أبيي فقال: لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وإذا رجعنا إلى المدينة فليخرج الأعز منها الأذل، عني بالأعز نفسه، وبالأذل رسول الله، وقرئ ليخرجن بفتح الياء، وليخرجن على بناء المفعول، ولنخرجن بالنون،

يعد ذماً لهم. قوله: (أي للأنصار) فضميرهم للمنافقين، والمقول لهم الأنصار كما يقتضيه سبب النزول المذكور في الكشاف، ومن افتتان بعض موالي المهاجرين مع مولى لابن أبيي رأس المنافقين، فقال لقومه: لو أمسكتكم عن هؤلاء الطعام لم يركبوا رقابكم الخ، فإنه لم يخص الخطاب بالمنافيقين، فلا وجه لما قيل هنا من أن الظاهر أن يقول المصنف رحمه الله للمنافقين بدل قوله للأنصار. قوله: (هم الذين يقولون لا تنفقوا الخ) تعليل لرسوخهم في الفسق لا لعدم المغفرة لأنه معلل بما قبله، وقوله: على من عند رسول الله الظاهر أنه حكاية ما قاله بعينه، لأنهم منافقون مقرّون برسالته ظاهراً، ولا حاجة إلى أنهم قالوه تهكماً أو لغلبة عليه حتى صار كالعلم، كما قيل: ويحتمل أنهم عبروا بغير هذه العبارة، فغيرها الله إجلالاً لنبية ﷺ وإكراماً، وقوله: القسم بكسر القاف جمع قسمة وهي النصيب. قوله: (روي أن إعرابياً<sup>(١)</sup>) هو جهجاه بن سعيد، وهو أجبر لعمر رضي الله عنه، والأنصاري سنان الجهني حليف بن أبيي رأس المنافقين، وبعض الغزوات هي غزوة بني المصطلق، والماء يسمى المريسيع، كما بينه أصحاب السير، وقوله: فضرب الأعرابي الخ، فيه مخالفة لما في الكشاف لا تضر، وقوله: فشكى إلي ابن أبيي لأنه مولاة وحليفه، وقوله: فقال أي ابن أبيي. قوله: (ونصب الأعز والأذل على هذه القراءات الخ) القراءة المشهورة بضم الياء وكسر الراء مسنداً إلى الأعز والأذل مفعول به، والأعز بعض المنافقين، والأذل المؤمنون بزعمه، وقرأ الحسن وابن أبي عبيدة لنخرجن بنون العظمة، ونصب الأعز على المفعول به، وغيره بالغيبة بفتح الياء وضم الراء، وآخرون بضم الياء وفتح الراء بالبناء للمجهول، وتخريج هذه القراءات ما ذكره المصنف رحمه الله، فإن قدر فيه مضاف هو مصدر قام هذا مقام حذفه، فالنصب على المصدرية، أو قدر مثل فالنصب على الحالية. قوله:

(١) أخرجه البخاري ٤٩٠٠ - ٤٩٠١ - ٤٩٠٢ - ٤٩٠٣ - ٤٩٠٤ ومسلم ٢٧٧٢ ح ١ والترمذي ٢٣١٣ - ٢٣١٢ والنسائي ٦١٧ كلهم من حديث زيد بن أرقم.

ونصب الأعز والأذل على هذه القراءات مصدر أو حال على تقدير مضاف، كخروج أو إخراج أو مثل ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ولله الغلبة والقوة ولمن أعزه من رسوله والمؤمنين ﴿وَلَكِنَّ الْمُتَّقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ من فرط جهلهم وغروهم ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ لا يشغلكم تدبيرها، والاهتمام بها عن ذكره كالصلوات وسائر العبادات المذكورة للمعبود، والمراد نهيمهم عن اللهو بها، وتوجيه النهي إليها للمبالغة ولذا قال: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ أي اللهو بها وهو الشغل ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ لأنهم باعوا العظيم الباقي بالحقير الفاني ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ بعض أموالكم ادخاراً للأخرة ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِكَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ أي يرى دلائله ﴿فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أُنزِلَتْ﴾

(مصدر) لقيامه مقامه بعد حذفه. قوله: (أو حال) إما بناء على جواز تعريف الحال، أو آل فيه مزيدة على حد أرسلها العراك، وادخلوا الأول فالأول، وجوز أبو البقاء نصبه على أنه مفعول به لحال محذوفة، أي مشبهاً إلا ذل أو بتقدير مثل فيه، وهذا الأخير هو الذي ذكره المصنف رحمه الله، فتقدير المضاف جار على الوجهين في كلامه. قوله: (خروج أو إخراج) لف ونشر مرتب فتقدير خروج على قراءة يخرجن بفتح الياء، وتقدير إخراج على القراءتين بعدها وهو ناظر إلى المصدر، وتقدير مثل ناظر للحالية على القراءات الثلاث. قوله تعالى: ﴿والله العزة﴾ (الخ) قيل: إن العطف هنا معتبر قبل نسبة الإسناد، فلا ينافي تقديم الخبر المفيد للحصر، ولا يضره إعادة الجار لأنها ليست لإفادة الاستقلال في النسبة، بل لإفادة تفاوت ثبوت العزة، فإن ثبوتها له تعالى ذاتي، وللرسول ﷺ بواسطة الرسالة، وللمؤمنين بواسطة الإيمان فتدبر. قوله: (ولمن أعزه الخ) فيه توجيه للحصر أيضاً، وقوله: كالصلاة الخ، فالذكر مجاز عن مطلق العبادة، وقوله: المذكورة للمعبود بيان لعلاقة المجاز فيه، وهي السببية، لأن العبادة سبب لذكره وهو المقصود في الحقيقة منها. قوله: (والمراد نهيمهم عن اللهو بها) يعني اللهو المنهي عنه مسند لما ذكر فهو منهى بحسب الظاهر، لكن المقصود نهى المؤمنين عن الاشتغال بها وتدبيرها. قوله: (وتوجيه النهي إليها للمبالغة) لأنها لقوة تسببها اللهو وشدة مدخليتها فيه جعلت كأنها لاهية، وقد نهيت عن اللهو فالأصل لا تلهوا بأموالكم الخ، فالتجوز في الإسناد وهو الظاهر وقيل: إنه تجوز بالسبب عن المسبب، كقوله: ﴿فلا يكن في صدرك حرج﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٢] والمجاز أبلغ من غيره. قوله: (ولذا) أي لكون المقصود نهيمهم، قال ومن يفعل فأوعد من يفعله من المؤمنين، ليدل على أن النهي لهم، أو للمبالغة في النهي ذكر بعده ذلك، لأن فيه مبالغة من وجوه كالتعريف بالإشارة والحصر للخسار فيهم، وتكرير الإسناد وتوسيط ضمير الفصل. قوله: (أي اللهو بها) جعل الإشارة لإلهاتها، وهو أبلغ مما لو قيل بدله، ومن تلهه تلك وإيثارها لأن ما في الدنيا تابع لها، كما قال: ﴿والمال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٤٦] وقوله: وهو الشغل فليس المراد به اللعب هنا، وقوله: بعض أموالكم، فمن تبعية، ولا يخفى ما في جعل الإنفاق ادخاراً من البلاغة والحسن. قوله: (أي يرى دلائله) يعني أن فيه

هلا أمهلتني ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ أمد غير بعيد ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ فأتصدق ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بالتدارك، وجزم أكن للعطف على موضع الفاء وما بعده، وقرأ أبو عمرو وأكون منصوباً عطفاً على فأصدق، وقرئ بالرفع على وأنا أكون فيكون عدة بالصلاح ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا﴾ ولن يمهلها ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ آخر عمرها ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ فمجاز عليه، وقرأ أبو بكر بالياء ليوافق ما قبله في الغيبة عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة المنافقين برئ من النفاق».

مضافاً مقدراً، والمراد بدلائله أماراته ومقدماته، فالتقدير يأتي أحدكم مقدمات الموت، ولا بد من هذا التقدير ليصح تفریع قوله، فيقول الخ عليه، وأما حملة على ظاهره من غير تقدير، وجعل قوله: لولا أخرتني الخ، سؤالاً للرجعة فبعيد متكلف، ولذا تركه المصنف رحمه الله. قوله: (وجزم أكن للعطف على موضع الفاء الخ) نصبه أبو عمرو وجزمه الباقي، فذهب الزمخشري إلى أنه عطف على محل قوله، فأصدق لأنه في معنى إن أخرتني أصدق، كما قاله أبو علي الفارسي، والذي ذهب إليه سيبويه والخليل أنه عطف على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، لأن الشرط غير ظاهر ولا مقدر حتى يعتبر العطف على الموضع، كما في قوله: ﴿من يضل الله فلا هادي له ويذرهم﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٦] لكن عبارة التوهم غير مناسبة لقيح لفظها هنا، والفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم، كما قاله أبو حيان أن العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، وفي التوهم هو مفقود، وأثره موجود، والظاهر أن الخلاف فيه لفظي، فمراد أبي على العطف على الموضع المتوهم، أو المقدر إذ لا موضع هنا في التحقيق، لكنه فر من إيها العبارة، وأما التوفيق بأن المصدر المسبوك من أن وصلتها في قوله: فأصدق مبتدأ محذوف الخبر، والجملة جواب شرط مقدر، أي إن أخرتني فتصديقي ثابت، فالفاء رابطة لا عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتوهم، كما ذهب إليه الجمهور فيما لا مجال له، لأنه لو ظهر كان النظم هكذا لو أخرتني إلى أجل، إن أخرتني إلى أجل، ولا يخفى ركاكته، وأنه غير مناسب للبلاغة القرآنية. قوله: (وقرئ بالرفع على وأنا أكون الخ) النحويون وأهل المعاني قدروا المبتدأ في أمثاله من الأفعال المستأنفة، لا لأن الفعل لا يصلح للاستئناف مع الواو الاستئنافية كما هنا، وبدونها فإنه لم يذهب إليه أحد من النحاة، وقد صرح المحقق السعد بأنه مما لم يظهر له وجهه، وقد جوز في الرفع أيضاً عطفه على أصدق لأنه في محل رفع، أو لتوهم رفعه كما في الجزم بعينه، وليس ببعيد. قوله تعالى: ﴿ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها﴾ هذه السورة الثالثة والستون، ولذا قيل: إنه إشارة إلى موت النبي ﷺ، وسن عمره، وقوله: عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> موضوع، تمت السورة والحمد لله، أولاً وآخراً والصلاة والسلام على النبي وآله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

## سورة التغابن

مختلف فيها وأياها ثمان عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ بدلالتها على كماله واستغناؤه ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ قدم الظرفين للدلالة على اختصاص الأمرين به من حيث الحقيقة ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لأن نسبة ذاته المقتضية للقدرة إلى الكل على سواء، ثم شرع فيما ادعاه فقال:

## سورة التغابن

لا خلاف في عدد آياتها وإنما الخلاف في كونها مكية أو مدنية، أو بعضها مكّي، وبعضها مدني كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾، وعلى أقوال ثلاثة وإليه الإشارة بقوله: مختلف فيها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (بدلالتها على كماله) أي بدلالة الموجودات بأسرها على كمال صانعها سبحانه ونزهته عما لا يليق به، فالباء سببية أو للاستعانة، وأنت الضمير لتأويل ما بالموجودات، واختاره لتمييز الدال من المدلول عليه. قوله: (قدم الظرفين) أراد بالظرف الجار والمجرور، وهو له الواقع خبراً هنا فيهما، والمراد بالأمرين الملك والحمد، وقوله: للدلالة على اختصاص الأمرين، إما بناء على أنّ هذه اللام للاستحراق، وهو أحد معانيها وقد مثل له ابن هشام في المغني بهذه الآية، أو للاختصاص، والاختصاص المدلول عليه باللام ليس بمعنى الحصر أو بمعناه، ولا ينافي دلالة التقديم عليه لجواز اجتماع الأدلة على مدلول واحد، فلا حاجة لتقدير مضاف فيه لتصحيحه، كما قيل إنّ التقدير على تأكيد اختصاص الأمرين، لأنّ أصل الاختصاص تدلّ عليه اللام، إلا أن يقال مدلول اللام لاختصاص في الإثبات، ولذا سوي في المفتاح بين قولنا: السماحة لابن الحشرج، وسمح ابن الحشرج وهو المراد ليستغني عن التقدير، وفيه نظر لأنه في المفتاح إنما سوي بينهما في كونهما طريفاً لتخصيص الصفة بالموصوف صريحاً، والمراد بالتخصيص التخصيص في الإثبات أي إثبات الصفة للموصوف، وتقيدها به سواء قصد الحصر أولاً، كما صرح به الشريف في شرحه، فلا تنافي هذه التسوية قصد الحصر كما يترأى في النظرة الأولى فتدبر. قوله: (من حيث الحقيقة) لأنه المبدئ المبدع لكل شيء، المالك له في الحقيقة، وملك غيره تسليط منه تعالى للعبد فهو له بالذات، ولغيره بالعرض، وإذا كان كل شيء له فأصول النعم وفروعها له، وأما العبد فلجريان إنعامه تعالى على يده، يعدّ منعماً فالحمد لله بالحقيقة ولغيره بحسب الصورة، ومنه تعلم ما في تقديم قوله: له الملك، لأنه كالدليل لما بعده من الحسن الظاهر. قوله: (لأن نسبة ذاته الخ) لأنّ ذاته مقتضية لقدرته فلا تنفك عنها، وتكون نسبتها إلى جميع الأشياء على سواء، فلا

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِرْتُمْ كَافِرًا﴾ مقدر كفره موجه إليه ما يحمله عليه ﴿وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنٌ﴾ مقدر إيمانه موفق لما يدعوه إليه ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فيعاملكم بما يناسب أعمالكم ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ بالحكمة البالغة ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ فصوّرکم من جملة ما خلق فيهما بأحسن صورة، ثم زينكم بصفوة أوصاف الكائنات، وخصكم بخلاصة خصائص المبدعات، وجعلكم أنموذج جميع المخلوقات ﴿وَاللَّيْلِ الْمُصِيرِ﴾ فأحسنوا سرائركم حتى لا يمسخ بالعذاب ظواهركم ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا

يتصور كون بعضها مقدوراً له دون بعض، بل هو قدير عليها كلها، وقوله: ثم شرع الخ، المدعي هنا كونه قادراً على كل شيء من الذوات والصفات، كالكفر والإيمان، فقال هو الذي خلقكم الخ، كما سنقره، وقوله: إلى الكل متعلق بنسبته. قوله تعالى: ﴿فمنكم كافر﴾ (الخ) ظاهر تقريرهم أنه معطوف على الصلة، ولا يضره عدم العائد لأن المعطوف بالفاء يكفيه، وجود العائد في إحدى الجملتين، كما قرروه في نحو الذي يطير الذباب فيغضب عمرو، أو يقال فيها رابط بالتأويل لأنها بمعنى وقد كفرتم الخ، وفي كلام المصنف إشارة ما إليه، أو نقول هي معطوفة على جملة هو الذي الخ. قوله: (مقدر كفره) بصيغة المفعول ويجوز كونه بصيغة الفاعل، وكذا موجه وسيأتي بيانه، ومعنى التوجيه إليه خلقه مستعداً ومتهباً لما خلق له فالفاء للتفصيل مع التعقيب أيضاً، لأن التوجيه المذكور بعد الخلق باعتبار الوقوع ولا مخالفة فيه لما في الكشاف، وما قيل من إنها تفصيلية كقوله: ﴿خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه﴾ [سورة النور، الآية: ٤٥] لأن كونهم كافرين ومؤمنين مراد من قوله: خلقكم الخ، وكونه تقريراً لما ادعاه يدل عليه، وجعلها الزمخشري للترتيب والعاقبة، ولا يناسبه السياق، وأن الآية واردة لبيان عظمته في ملكه وملكوته، واستبداده فيهما ليس بشيء، لأن قصده بما ذكر هو الرد على المعتزلة، في أن الكفر والإيمان ليس مخلوقاً له تعالى، ولذا عدل المصنف عما في الكشاف، كما يظهر لمن نظره فالفاء تفصيلية عندهما، وقد جعلها الزمخشري، كقوله: ﴿وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٦] وتفيد الترتيب لأن توجيه ما يحمله عليه، وتوفيقه يكون بعد الخلق، وكون كلام الزمخشري غير مناسب للسياق مكابرة لمن تأمله، وكونها واردة لما ذكر لا ياباه، مع أنه قيل إنها ليست واردة له، بل لما يتوقف عليه الوعد والوعيد بعده من القدرة التامة والعلم المحيط بالنشأتين، والذي أوقعه فيما وقع فيه كلام الطيبي فتدبر. قوله: (بالحكمة البالغة) أي العظيمة إذ أصله البالغة أقصى ما يتصور منها ونحوه، وفسر بما ذكر لأن المراد به مقابل الباطل هنا، فيراد به الفرض الصحيح الواقع على أتم الوجوه، وقوله: ثم زينكم الخ، وفي نسخة حيث زينكم الخ، يعني أنه تعالى جعل الإنسان معتدل القامة على أعدل الأمزجة، وآتاه العقل وقوة النطق والتصرف في المخلوقات، والقدرة على أنواع الصنائع، وجعل فيه الروح ليكون ملحقاً بعالم المجردات، والبدن المادي ليجمع بين العالم

تَلْبُونٌ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٥﴾ فلا يخفى عليه ما يصح أن يعلم كلياً كان أو جزئياً، لأن نسبة المقتضى لعلمه إلى الكل واحدة، وتقديم تقدير القدرة على العلم، لأن دلالة المخلوقات على قدرته أولاً، وبالذات وعلى علمه بما فيها من الإتيان والاختصاص ببعض الأنحاء ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ ﴿٦﴾ أيها الكفار ﴿نَبُؤًا الَّذِيْنَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ﴿٧﴾ كقوم نوح وهود وصالح عليهم السلام ﴿فَذَاقُوا وَيَالِ أَمْرِهِمْ ﴿٨﴾ ضرر كفرهم في الدنيا، وأصله الثقل، ومنه الوبيل لطعام يثقل عن المعدة، والوابل للمطر الثقيل القطار ﴿وَلَمْ يَكُنْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴿٩﴾ في الآخرة ﴿ذَلِكَ ﴿١٠﴾ أي المذكور من الوبال والعذاب ﴿بِأَنَّهُ ﴿١١﴾ بسبب أن الشأن ﴿كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴿١٢﴾ بالمعجزات ﴿فَقَالُوا أَبَشْرٌ مِّمَّنْ دُونَنَا ﴿١٣﴾ أنكروا وتعجبوا من أن يكون الرسول بشراً، والبشر يطلق للواحد والجمع ﴿فَكَفَرُوا ﴿١٤﴾ بالرسل ﴿وَقُولُوا ﴿١٥﴾ عن التدبر في البيئات ﴿وَأَسْتَفْتَى اللَّهَ ﴿١٦﴾ عن كل شيء فضلاً عن طاعتهم ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ﴿١٧﴾ عن عبادتهم وغيرها ﴿حَمِيدٌ ﴿١٨﴾ يدل على حمده كل مخلوق ﴿زَعَمَ الَّذِينَ

العلوي والسفلي، فلذا كان أنموذجاً كما قيل:

وتزعم أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

وقوله: ﴿فأحسنوا﴾ إشارة إلى وجه اتصال، قوله وإليه المصير بما قبله، والمسوخ بالخاء المعجمة أريد به التغيير وهو ظاهر. قوله: (فلا يخفى عليه الخ) تفسير لقوله: ﴿عليم بذات الصدور﴾، وبيان لأنه ذكر تعليلاً لما قبله، وهو كالدليل عليه، لأنه إذا علم السرائر وخفيات الضمائر لم يخف عليه خافية، من جميع الكائنات الكليات والجزئيات، وقوله: لأن نسبة الخ، استدلال على إحاطة علمه تعالى، كما مر في القدرة لأنه ذاتي، وما هو بمقتضى الذات لا يتفاوت ولا يختص ببعض المعلومات. قوله: (وعلى علمه بما فيها) وفي نسخة لما فيها، لأن الدال على علمه إما اتقان مصنوعاته لأن مثل هذه المتقنات لا تصدر إلا عن علم كامل بها، ويكفيه إيجادها أو اختيار بعض أحوالها دون بعض، فإنه يدل عليه أيضاً، وللمتكلمين في إثباته وجهان كما ذكرناهما، وإليه أشار المصنف بقوله: من الإتيان، وقوله: والاختصاص الخ، فتأمل. قوله: (أيها الكفار) جعل الخطاب للكفار لدلالة ما بعده عليه، قيل: إنه إشارة إلى أنه خطاب لأهل مكة، وقوله: في الدنيا متعلق بذاقوا، أو بكفرهم، وقوله: أصله الثقل، واستعمل للضرر لأنه يثقل على الإنسان ثقلاً معنوياً، وقوله: الثقيل القطار من إضافة الصفة المشبهة لفاعلها، وهو بزنة كتاب جمع قطر، وقوله: المذكور توجيه لأفراد ذلك لتأويله بالمذكور، ولو قال: ما ذكر كان أحسن، وقوله: بسبب الخ فالباء سببية، والضمير شأني، وقوله: وتعجبوا لأحسن، أو تعجبوا، وقوله: للواحد الخ دفع لما يتوهم من أنه كان الظاهر يهدينا. قوله: (واستغنى الخ) معطوف على ما قبله ولا حاجة إلى جعله حالاً بتقدير قد، واستغنى بمعنى أظهر الغنى لأنه يلزم الطلب، أو هو للمبالغة أو بمعنى الثلاثي، والأول أنسب بما بعده. قوله: (يدل على حمده كل مخلوق الخ) كل مخلوق مرفوع على أنه فاعل يدل، فالعنى أنه محمود وجميع المخلوقات دالة على أنه محمود منادية على ذلك بلسان الوجود، لأن حقيقة الحمد إظهار

كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴿ الزعم ادعاء العلم، ولذلك يتعدى إلى مفعولين، وقد قام مقامهما أن بما في حيزه ﴿ قُلْ بَلَى ﴾ أي بلى تبعثون ﴿ وَرَبِّي لَشَهِيدٌ ﴾ قسم أكد به الجواب ﴿ ثُمَّ لَنْبُؤُنَّ يَمَّا عَلَّمْتُمُ ﴾ بالمحاسبة والمجازاة ﴿ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ لقبول المادة، وحصول القدرة التامة ﴿ فَاتَمَثُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ محمد عليه السلام ﴿ وَالنُّورَ الَّذِي أَنْزَلْنَا ﴾ يعني القرآن فإنه بإعجازه ظاهر بنفسه، مظهر لغيره، مما فيه شرحه وبيانه ﴿ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ فمجاز عليه ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ ﴾ ظرف لتنبؤون، أو مقدر باذكر، وقرأ يعقوب نجمعكم ﴿ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ﴾ لأجل ما فيه من الحساب والجزاء، والجمع جمع الملائكة والثقلين ﴿ ذَلِكَ يَوْمَ التَّغَابُنِ ﴾ يغبن فيه بعضهم بعضاً لنزول السعداء منازل الأشقياء لو كانوا سعداء، وبالعكس مستعار من تغابن التجار، واللام فيه للدلالة على أن التغابن الحقيقي، وهو التغابن في أمور الآخرة لعظمتها ودوامها ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ أي عملاً صالحاً ﴿ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ وقرأ نافع وابن عامر بالنون فيهما ﴿ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ الإشارة إلى

صفات المحمود الكمالية، وكل مخلوق مظهر لكمال خالقه، ويجوز نصبه والمعنى لأنه المرشد لحمدته والمعلم لعباده أن يحمدوه، والأول أولى، وقوله: ولذلك أي لما فيه من معنى العلم، وقوله: أي بما في حيزه وهي مخففة لا مصدرية، لثلا يتوالى ناصبان، ولأنها تدخل على الجمل فتسد مسدداً لمفعولين، وقوله: بلى تبعثون لأن بلى لإيجاب النفي، كما مرّ تقريره. قوله: (لقبول المادة الخ) يعني ذلك إشارة للبعث وتعسره على الفاعل المختار إما لعدم قبول مادته للإيجاد، أو لعدم قدرة الفاعل، أو لنقصها، وكلاهما منتفأ أما الأول فلعدم اقتضاء المواد الممكنة للعدم، وأما الثاني فلثبوت قدرته سبحانه وتعالى عن إنشائها، وإنشاء ما هو أعظم منها. قوله: (فإنه بإعجازه الخ) عرفوا النور بأنه هو الظاهر بنفسه المظهر لغيره فاستدل بثبوت الحد على ثبوت المحدود، فيعلم منه وجه إطلاق النور عليه والمشابهة بينهما فإن فهمت فهو نور على نور وضمير فيه للقرآن، وما بعده لما وقوله: فمجاز عليه مرّ بيانه، وهو أحسن من تفسير الزمخشري له بمعاقبكم لأن هذا شامل للوعد والوعيد الدال عليهما ما قبله من الأمر بالإيمان، وقوله: ظرف لتنبؤون بتنون ظرف وكسر اللام بعده أو بإضافته وفتحها وحيثئذ فما ذكر وجه لاختصاصه بذلك اليوم وما بينهما اعتراض، وأما تعلقه بخبير فلا وجه له ويجوز تعلقه بمحذوف بقرينة السياق أي يكون من الأحوال والأهوال ما لا يحيط به المقال، وقوله: أو مقدر باذكر لا وجه لما قيل الظاهر اذكروا ليوافق بجمعكم. قوله: (لأجل ما فيه) فاللام تعليلية وفيه مضاف مقدر، وقيل: اللام بمعنى في فلا تقدير فيه، وقوله: يغبن فيه بعضهم بعضاً فالتفاعل على ظاهره وهو كما في الكشاف مستعار من تغابن التجار وفيه تهكم بالأشقياء لأن تلك المنازل نافلة لهم أو جعل تغابناً مبالغة على طريق المشاكلة، وقوله: واللام فيه الخ يعني تعريف التغابن المفيد للحصر بتعريف الطرفين كما في زيد الشجاع، والتعريف للجنس والمعنى أنه لا يوم للتغابن غيره. قوله: (الإشارة إلى مجموع الأمرين) المراد بالأمرين تكفير السيئات

مجموع الأمرين، ولذلك جعله الفوز العظيم، لأنه جامع للمصالح من دفع المضار وجلب المنافع ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ كأنها والآية المتقدمة بيان للتغابن وتفصيل له ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ إلا بتقديره وإرادته ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ للثبات والاسترجاع عند حلولها، وقرئ يهد قلبه بالرفع على إقامته مقام الفاعل، وبالنصب على طريقة سفه نفسه، ويهدأ بالهمزة أي يسكن ﴿وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ حتى القلوب وأحوالها ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ أي فإن توليتم فلا بأس عليه، إذ وظيفته التبليغ وقد بلغ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَعَلَىٰ اللَّهِ فليتوكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ لأن إيمانهم بأن الكل منه يقتضي ذلك

وهو الدافع للمضار ودخول الجنات وهو النافع لا الإيمان والعمل الصالح وقوله: ولذلك الخ أي لكونه جامعاً لهما، والعظيم أبلغ من الكبير لما سيأتي في سورة البروج إنه يجلب المنافع لا غير وفيه نظر. قوله: (بيان للتغابن الخ) لاحتوائهما على منازل السعداء والأشقياء، وهو ما وقع فيه التغابن كما مر، وقوله: كأنها قال كأن تأدباً على عاداته في عدم الجزم بمراد الله لأن الواو تأبى البيان كما عرف في المعاني لأن قوله: وتفصيل له إشارة إلى وجه العطف لأنه لما فيه من التفصيل ينزل منزلة المتغايرين فيعطف على ما بينه كما فصله في المطول في قوله: ﴿يسومونكم﴾ الآية، وإذن الله مر تحقيقه مراراً. قوله: (والاسترجاع عند حلولها) أي الصبر، وقوله: ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٥٦] إذا حلت به مصيبة، وقوله: على طريقة سفه نفسه يعني أنه منصوب بنزع الخافض والتقدير يهد في قلبه أو إلى قلبه كاهدنا الصراط المستقيم كأن المؤمن واجد لقلبه مهتد له وغيره فاقده ضال عنه فهو كقوله: لمن كان له قلب أو هو تمييز بناء على أنه يجوز تعريف التمييز وقد مر تفصيله في هذه الآية المذكورة فتذكره. قوله: (ويهدأ بالهمزة الخ) لأن في الإيمان اطمئنان القلب وفي غيره قلقه واضطرابه، وإنما فسر الهداية بالثبات والاسترجاع لأن المؤمن مهتد فلو أبقى على ظاهره لم يفد. قوله: (فلا بأس عليه الخ) يعني أنه من حذف الجزاء وإقامة دليله مقامه أو من إقامة السبب مقام المسبب كما مر في سورة النحل، وقوله: (لأن إيمانهم الخ) ليس في الآيات لمن تأمل في الحث على التوكل أعظم من هذه الآية لإيمائها إلى أن من لا يتوكل ليس بمؤمن، وقوله: (يشغلكم) الخ بناء على أن سبب النزول أن عوفاً الأشجعي كان إذا أراد الغزو تعلق أهله به وبكوا فرجع، وقوله: (أو يخاصمكم) الخ بناء على أن سببها ما ذكروه من منع أولاده عن الهجرة والتفقه في الدين<sup>(١)</sup> كما فسره الزمخشري، وقوله: (غوائلهم) بالغين المعجمة جمع غائلة، وهو الضرر المترتب على بعض الأمور، وقوله: (الثريب) هو التويخ. قوله: (يعاملكم

(١) أخرجه الترمذي ٣٣١٧ والحاكم ٤٩٠/٣ والطبراني في الكبير ٢٧٥/١١ كلهم عن ابن عباس.

قال الترمذي: حسن صحيح.

وقال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبي.

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِتٍ مِنْ آزْوَجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عُدُوًّا لَكُمْ﴾ يشغلكم عن طاعة الله، أو يخاصمكم في أمر الدين، أو الدنيا ﴿فَأَحْذَرُوهُمْ﴾ ولا تأمنوا غوائلهم ﴿وَأَنْ تَقْفُوا﴾ عن ذنوبهم بترك المعاقبة ﴿وَنَصْفَحُوا﴾ بالإعراض وترك التثريب عليها ﴿وَتَغْفِرُوا﴾ بإخفائها وتمهيد معذرتهم فيها ﴿يَأْتِكُ اللَّهُ عَفْوَراً رَجِيماً﴾ يعاملكم بمثل ما عما ويتفضل عليكم ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ اختبار لكم ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ لمن أثار محبة الله وطاعته، على محبة الأموال والأولاد والسعي لهم ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ أي أبدلوا في تقواه جهدكم وطاقتكم ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ مواظبه ﴿وَأَطِيعُوا﴾ أوامره ﴿وَأَنْقُوا﴾ في وجوه الخير خالصاً لوجهه ﴿خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ﴾ أي افعلوا ما هو خير لها، وهو تأكيد للحث على امتثال هذه الأوامر، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف تقديره إنفاقاً خيراً، أو خيراً لكان مقدراً جواباً للأوامر ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ سبق تفسيره ﴿إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ بصرف المال فيما أمره ﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾ مقرّوناً بإخلاص وطيب قلب ﴿يُضْعِفُهُ لَكُمْ﴾ يجعل لكم بالواحد عشر إلى سبعمائة وأكثر، وقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب يضعفه لكم ﴿وَيَغْفِرَ لَكُمْ﴾ ببركة الإنفاق ﴿وَاللَّهُ شَكُورٌ﴾ يعطي الجزيل بالقليل ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعاجل بالعقوبة ﴿عَلِيمٌ أَلْتَيْبُ وَالشَّهَادَةُ﴾ لا يخفى عليه شيء ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ تام القدرة والعلم عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة التغابن دفع عنه موت الفجأة والله أعلم».

بمثل ما عملتم الخ) إما مرفوع على أنه مستأنف إشارة إلى أن قوله: فَإِنَّ الخ جزءاً باعتبار الأخبار كأنه قيل: إن فعلتم ذلك فاعلموا أن الله غفور الخ أو مجزوم بناء على أنه جزء باعتبار أن يراد به مسببه، وقوله: (على محبة الأموال) الخ إشارة لاتصاله بما قبله، وقوله: (في وجوه الخير عمومه من الإطلاق) وكونه خالصاً لأن الخيرية لا تتأتى دونه، وقوله: (أي افعلوا) فهو مفعول لفعل مقدّر وقوله: (تأكيد للحث) الخ لأنه جعل خاتمة لها مشيرة لترجيحها على ما اعتقدوا خيريته من الأموال والأولاد، وقوله: (جواباً للأوامر) وتقديره يكن ذلك خيراً لأنفسكم. قوله: ﴿أَنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ تقدّم أنه استعارة مكنية، وقوله: (فيما أمره) على الحذف والإيصال أي أمر به كقوله:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

وقوله: يعطي الجزيل بالقليل يشير إلى أن في صيغة فاعول مبالغة وأن الشكور في حقه تعالى معناه معطي الثواب الكثير بالعمل القليل، وحقيقة الشكر الاعتراف بنعمة المنعم، وقوله: (عن النبي ﷺ) (١) حديث موضوع وأثار الوضع فيه ظاهرة ومناسبتها للسورة لما ذكر فيها مما يجلب المنافع، ويدفع المضار وأن كل مصيبة بإذنه وإرادته فتأمل تمت السورة بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع. وقد تقدم.



الأزمان وما يشبهها للتأقيت ومن عدّ العدة بالحيض علق باللام بمحذوف مثل مستقبلات، وظاهره يدلّ على أنّ العدة بالأطهار، وأنّ طلاق المعتدة بالأقراء ينبغي أن يكون في الطهر، وأنه يحرم في الحيض من حيث إنّ الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، ولا يدلّ على

عن إرادته مطلقاً بل عن الإرادة المقارنة له، ويتبعها تشبيه المشارف للفعل بالمتلبس به ففيه مكنية أو شبهها وهو أبلغ وأنسب بالمقام والمعتزض لم يتنبه لمراد الشيخين هنا فافهم، ثم إنهم اتفقوا هنا على أنه لولا التجوّز لم يستقم الكلام ولك أن تقول إنه لا حاجة إليه، بل هو من تعليق الخاص بالعام وهو أبلغ في الدلالة على اللزوم كما يقال إن ضريت زيدا فاضربه ضرباً مبرحاً لأنّ المعنى أن يصدر منك ضرب فليكن ضرباً شديداً وهو أحسن من تأويله بالإرادة فتدبر. قوله: (أي في وقتها) فاللام للتأقيت كالداخلة في التاريخ نحو لخمس خلون، وفسر وقت العدة بالطهر والمراد وقته ففيه مضاف مقدر وقوله: فإنّ اللام في الأزمان الخ بيان لكونها للتأقيت هنا، والمراد بالتأقيت أنها بمعنى في إذا لم تقم القرينة على خلافه كما في قوله: ﴿ليوم الجمع﴾ [سورة التغابن، الآية: ٩] فإنّ اللام فيه تعليلية كما مرّ وما قيل: من أن ما ذكر فيما يشبهها صحيح وأما في الأوقات نفسها فلا لأنه يلزمه تكرير الوقت لأنه معنى اللام ومعنى مدخولها، وفيه أيضاً تخيل فاسد لأنّ المراد بالتأقيت أنها بمعنى في وهي تدخل على الظرف وما ضاهاه لتعيين المراد منه. قوله: (ومن عد العدة بالحيض) بفتح الحاء وسكون الياء أو بكسر، ثم فتح جمع حيضة وهو مذهب أبي حنيفة، وقوله: علق اللام الخ إشارة إلى ترجيح مذهبه لأنها عنده تأقيتية متعلقة بطلقوهنّ من غير احتياج للتقدير لكنه أيد المذهب الآخر بالقراءة المنسوبة للنبي ﷺ، وهي قبل عدتهنّ وبالأدلة الدالة على إرادة الحيض من القرء كما في الكشاف، ولذا أسقطه المصنف رحمه الله تعالى لمخالفته لمذهبه، وفيه كلام في الانتصاف وغيره حيث ادعوا عدم دلالة تلك القراءة على مدعاه بل هي دالة على خلافه، وليس هذا محل تفصيله. قوله: (مثل مستقبلات) كما قدرت في قولهم: كتبه ليلية بقيت من المحرم فإنّ تقديره مستقبلاً لها، وحينئذ يكون ابتداء العدة من الحيض لأنّ الطلاق الواقع في الطهر قبلها مستقبل لها، ومستقبلات المقدر حال، وقوله: وظاهره أي ظاهر النظم مؤيد لمذهبه وإنّ العدة بالإطهار لا بالحيض لأنّ الطلاق السني المأمور به إنما يوقع في الطهر، وقد جعل في العدة في الآية فيكون الطهر عدة وما قدره خلاف الظاهر، وقوله: وإنّ طلاق المعتدة الخ يعني يلزمه أن يفسر الإقراء بالأطهار بالحيض. قوله: (ينبغي أن يكون في الطهر) لم يقل يجب أن يكون في الطهر لأنّ إيقاع الطلاق في الطهر لم يقل أحد بوجوبه لكنه إذا جزم بإيقاعه ينبغي له أن يوقعه في الطهر، ولما كانت هذه العبارة موهمة لجوازه مع الكراهة في الحيض دفعه بقوله: عقبه وأنه يحرم في الحيض، ومن لم يتنبه له قال: الأولى أن يقول: يجب بدل قوله: ينبغي، وهو مما صرحوا به. قوله: (من حيث إنّ الأمر الخ) المسألة طويلة الذيل في الأصول لا حاجة لنا هنا في ذكرها، وإنما ذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا لأنّ المراد من الأمر هنا تحريمه في

عدم وقوعه، إذ النهي لا يستلزم الفساد، كيف وقد صح أنّ ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لما طلق امرأته حائضاً، أمره النبي ﷺ بالرجعة، وهو سبب نزوله ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ واضبطوها وأكملوها ثلاثة أقرء ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾ في تطويل العدة والإضرار بهن ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ من مساكنهن وقت الفراق حتى تنقضي عدتهن ﴿وَلَا يَخْرُجَنَّ﴾ باستبادهنّ أما لو اتفقا على الانتقال جاز، إذ الحق لا يعدوهما، وفي الجمع بين النهيين دلالة على استحقاقها السكنى، ولزومها ملازمة مسكن الفراق، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ

الحيض، لا إيجابه في الطهر كما عرفت، وقوله: ولا يدل الخ معطوف على قوله: يستلزم لقربه وظهوره، ولأنّ قوله: بعده إذ النهي الخ، دال عليه أو على قوله: يدل دفع للسؤال المقدّر، لأنه إذا كان نهياً عن ضده وعن إيقاعه في الحيض، ربما يوهم أنه لو طلق فيه لا يقع، وضمير وقوعه للطلاق في الحيض، وفاعل يدل ضمير يعود على النهي، أو على قوله: ظاهره. قوله: (إذ النهي لا يستلزم الفساد) سواء رادف البطلان أو لا، وعلى الخلاف بين الشافعية والحنفية فيه، كما فصل في الأصول، قال المصنف رحمه الله تعالى في منهاج الأصول: النهي شرعاً يدل على الفساد في العبادات، وفي المعاملات، إذا رجع إلى نفس العقد، أو إلى أمر داخل فيه، أو لازم له، فإن رجع إلى أمر مقارن كالبيع وقت النداء فلا انتهى، وما نحن فيه لأمر مقارن، وهو زمان الحيض فلا يقتضي الفساد عند الشافعية، وفي هذه المسألة خلاف لهم أيضاً، وقال أبو حنيفة رحمه الله: النهي مطلقاً لا يفيد الفساد كما فصل في جمع الجوامع وشروحه<sup>(١)</sup>. قوله: (كيف وقد صح أنّ ابن عمر الخ) تأييد لوقوعه، لأنه لو لم يقع لم يأمره بالرجعة، والحديث مروى من طرق في السنن، وفيه كلام ذكره ابن حجر. قوله: (وهو سبب نزوله) أي ما ذكر من تطليق ابن عمر رضي الله عنهما، وأمر النبي ﷺ سبب نزول هذه الآية على قول وقيل السبب تطليق النبي ﷺ حفصة رضي الله عنها<sup>(٢)</sup>، وقيل غيره، وقال القرطبي: نقلاً عن علماء الحديث إنّ الأصح أنها نزلت ابتداء لبيان حكم شرعي، وكل ما ذكر من أسباب النزول لها لم يصح. قوله: (واضبطوها الخ) أصل معنى الإحصاء العدّ بالحصى، كما كان معتاداً قديماً، ثم صار حقيقة فيما ذكر. وقوله: في تطويل العدة الخ، بيان لحكمة كون الطلاق إذا أريد ينبغي إيقاعه في الطهر، وقوله: باستبادهنّ، أي استقلالهنّ بالخروج من غير إخراج أحد لهنّ، وقوله: مساكنهنّ الخ إشارة إلى أنّ الإضافة ليست للتملك بل للسكنى المخصوصة. قوله: (إمّا لو اتفقا على الانتقال الخ) قيل: إنه مذهب الشافعي، والحنفية لا

(١) أخرجه البخاري ٥٣٣٢ - ٥٢٦٤ ومسلم ١٤٧١ ح ١ وأبو داود ٢١٨٠ وابن ماجه ٢٠١٩ كلهم من حديث نافع.

(٢) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٢٤ أنس بدون إسناد، فهو ضعيف. وكونه عليه السلام طلق حفصة دون باقي الحديث ثابت قوي.

بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴿ مستثنى من الأول، والمعنى إلا أن يبذون على الزوج، فإنه كالنشوز في إسقاط حقها، أو إلا أن تزني فتخرج لإقامة الحد عليها، أو من الثاني للمبالغة في النهي، والدلالة على أن خروجها فاحشة ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ الإشارة إلى الأحكام المذكورة ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ بأن عرضها للعقاب ﴿لَا تَدْرِي﴾ أي النفس أو أنت أيها النبي أو المطلق ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يُخْرِثَ بِهَذَا ذَلِكَ أُمَّرًا﴾ وهو الرغبة في المطلقة برجعة أو استئناف ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْبُلُغَ﴾ شارفن آخر عدتهن ﴿فَأَتَسَكَّرَهُنَّ﴾ فراجعوهن ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾ بحسن عشرة، وإنفاق مناسب ﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ بإيفاء الحق، واتقاء الضرر، ومثل أن يراجعها ثم

يجوزونه، وفيه نظر، وقد ذكر الرازي في الأحكام ما يدل على خلافه، وأنها كالنفقة تسقط بالإسقاط فليحرق، وقوله: دلالة على استحقاقها السكنى، وهو من قوله: لا تخرجوهن، وقوله: لزومها بالجر عطف على استحقاقها، وهو مصدر مضاف لمفعوله، وملازمة بالرفع فاعله، وهذا من قوله: ولا يخرجن الخ.

قوله: (مستثنى من الأول) أي من قوله: ﴿لا تخرجوهن﴾ وقوله: (إلا أن يبذون) أي النسوة، وفي نسخة إلا أن تبذوا أي المرأة، ووحده كما في قوله: تزني الآتي، لأنه إنما يصدر عن البعض دون الجميع، والأول أصح، والبذاء بالذال المعجمة والموحدة هو الكلام القبيح كالشتم، فإذا أطالت لسانها على الزوج، أو إحمائه كانت كالناشزة، فيسقط حقها في السكنى، فالفاحشة المتكلمة بالكلام الفاحش القبيح. قوله: (أو إلا أن تزني الخ) فالفاحشة الفعلية، الفاحشة وهي الزنا، وعلى هذا يصح استثناءه من كل منهما، وقوله: فتخرج مضارع الخروج، أو الإخراج، ولا يتعين أن يكون من الأول، كما يوهمه كلام المصنف رحمه الله تعالى، وقوله: للمبالغة في النهي لأن استثناءه منه يدل على أنه غير منهى عنه، فإذا أريد بالفاحشة الخروج نفسه يكون أقوى في النهي، لإشعاره بعدم ارتداعه بالنهي، فهو مستحق لما هو أشد منه. قوله: (بأن عرضها للعقاب) فسره بعضهم بأضرها ضرراً دنيوياً، وقال: إن التفسير بتعريضها للعقاب يأباه، قوله: لعل الله الخ، لأنه مستأنف لتعليل الشرطية، وقد قيل: ما يحدثه قلبه إليه خلاف ما هو عليه، فلا بد من كون الظلم ضرراً دنيوياً لا يمكن تلافيه، أو عاماً دنيوياً، والأخروي، والتعليل بالدنيوي لأن الضرر به أشد عندهم وهم بدفعه أعني، وقد رد بأن الضرر الدنيوي غير محقق فلا ينبغي تفسير الظلم هنا به، وقوله: لعل الله الخ، ليس تعليلاً لما ذكر بل ترغيباً للمحافظة على الحدود بعد التهيب وفيه نظر. قوله: (أو المطلق) أي الذي تضمنه قوله: طلقتم، وقوله: برجعة متعلق بالرغبة، وقوله: أو استئناف أي لعقد النكاح إذا لم تكن رجعة فهو شامل للبائنة، وقوله: فراجعوهن بعده لا ينافي عموم صدره لأنه من ذكر الخاص بعد العام، وقوله: (شارفن) الخ، فهو من مجاز المشاركة بقرينة ما بعده، لأنه لا يؤمر بالإمسك بعد انقضاء العدة، وقوله: وإنفاق مناسب يعني لحال الزوجين، وقوله: مثل الخ،

يطلقها تطويلاً لعذتها ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوْقَ عَذَابِ نَارِكُمْ﴾ على الرجعة أو الفرقة تبرئاً عن الريبة، وقطعاً للتنازع، وهو نذب كقوله: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢٨٢] وعن الشافعي وجوبه في الرجعة ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ﴾ أيها الشهود عند الحاجة ﴿اللَّهُ﴾ خالصاً لوجهه ﴿ذَلِكَكُمْ﴾ يريد الحث على الإشهاد والإقامة، أو على جميع ما في الآية ﴿يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فإنه المنتفع به، والمقصود تذكيره ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ جملة اعتراضية مؤكدة لما سبق بالوعد على الاتقاء عما نهى عنه صريحاً، أو ضمناً من الطلاق في الحيض، والإضرار بالمعتدة، وإخراجها من المسكن، وتعدى حدود الله، وكتمان الشهادة، وتوقع جعل على إقامتها بأن يجعل الله له مخرجاً مما في شأن الأزواج من المضايق والغموم، ويرزقه فرجاً وخلفاً من وجه لم يخطر بباله، أو بالوعد لعامة المتقين بالخلاص عن مضار الدارين، والفوز بخيرهما من حيث لا يحتسبون، أو كلام جيء به للاستطراد عند ذكر المؤمنين، وعنه ﷺ: «إني لأعلم آية لو

تمثيل للضرار. قوله: (على الرجعة أو الفرقة) أو لمنع الخلو، واختارها لمناسبة المفسر، وهو قوله: ﴿أَوْ فَارِقُوهُمْ﴾ فليست الواو أولى من أو هنا، وقوله: (تبرئاً عن الريبة) لف ونشر مرتب، فإنه لو لم يشهد على الرجعة قد يتهم بالزنا، وإسآكها بعد الطلاق، وقطع النزاع بالإشهاد على الفرقة، ويجوز كونه تعليلاً لهما لأن المرأة قد تنكر الرجعة، وربما يموت أحدهما بعد الفرقة فيدعي ثبوت الرجعة للإرث ونحوه، وقوله: وعن الشافعي الخ، هو قوله القديم، والأول قوله الجديد المفتى به عندهم. قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا﴾ الآية) فيه دليل على إبطال قول من قال: إنه إذا تعاطف أمران لمأمورين يلزم ذكر النداء، أو يقبح تركه نحو: اضرب يا زيد، وقم يا عمرو، وعلى من خص جوازه باختلافهما، كما في قوله: ﴿يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك﴾ [سورة يوسف، الآية: ٢٩] بأن المأمور بقوله: (أشهدوا للمطلقين)، وبقوله: (أقيموا الشهادة للشهود)، وقوله خالصاً لوجهه تفسير لقوله الله، وقوله: (فإنه المنتفع) الخ، بيان لوجه تخصيص قوله: ﴿مَنْ يُؤْمِنُ﴾ الخ، مع أنه عام في نفسه. قوله: (جملة اعتراضية) أي بين المتعاطفين، وهي قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ﴾، وقوله بالوعد متعلق بقوله مؤكدة والمنهي عنه صريحاً الخروج، والإخراج وضمناً ما علم من الأمر، وقوله: (من الطلاق) الخ، بيان لما والإضرار تطويل العدة كما مر وهو ضمني، وإخراجها هو الصريح كما مر، وتوقع جعل بضم الجيم أي أجره أو رشوة معلوم من قوله لله، وقوله: بأن يجعل متعلق بالوعد، وقوله: من وجه أي من جهة أخرى لم تخطر بباله. قوله: (أو بالوعد) معطوف على قوله: بالوعد السابق، فقوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ﴾ الخ على الأول وعد خاص بمن اتقى عما نهى عنه صريحاً أو ضمناً كما مر من الأزواج والزوجات ونحوهم وعلى هذا عام لكل متق عن المنهيات والمخرج في الأول من المضار المتعلقة بالتزواج، وعلى هذا عن مضار الدارين مطلقاً. قوله: (أو كلام جيء به للاستطراد الخ) وهو معترض أيضاً خلافاً لمن توهم خلافه لكنه على الأول

أخذ الناس بها لكفتهم ومن يتق الله فما زال يقرؤها ويعيدها»، وروي أن سالم بن عوف بن مالك الأشجعي أسره العدو فشكا أبوه إلى رسول الله ﷺ فقال له: «اتق الله وأكثر قول لا حول ولا قوة إلا بالله»، ففعل فينما هو في بيته إذ قرع ابنه الباب، ومعه مائة من الإبل غفل عنها العدو فاستاقها، وفي رواية رجع ومعه غنيمات ومتاع ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ كافيته ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ يبلغ ما يريد، ولا يفوته مراد، وقرأ حفص بالإضافة، وقرئ بالغ أمره، أي نافذ وبالغاً على أنه حال والخبر ﴿فَدَّ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ تقدير أو مقداراً أو أجلاً لا يتأتى تغييره، وهو بيان لوجوب التوكل، وتقرير لما تقدّم من تأقيت الطلاق بزمان العدة والأمر بإحصائها، وتمهيد لما سيأتي من مقاديرها ﴿وَأَلْتَمِسْ مِنْ

مسوق لتقوية الحكم السابق بخصوصه أو بعمومه وعلى هذا لما ذكر المؤمنين استطرد لذكر بعض من أحوالهم، وأنه تعالى متكفل لأمرهم. قوله: (وعنه الخ)<sup>(١)</sup> هو مؤيد للقولين الأخيرين، ولأن المراد العموم لا خصوص من سبق، وهذا الحديث ضعيف، وقال بعضهم إنه موضوع كما نقله السيوطي، وقوله: وروي<sup>(٢)</sup> الخ ذكره ابن مردويه في تفسيره، وقوله: فشكا أبوه لأنهم كلفوه ما لا يطيقه من الفداء، كما صرح به في الرواية، وقوله: وأكثر الخ روي أنه قال له ابعت إلي ابنك ليكثر من لا حول الخ، وقوله: غفل عنها في نسخة تغفل عنها، فيكون متعدياً من تغفلت الرجل عن كذا، إذا أخذته على غفلة منه. قوله: (يبلغ ما يريد) فأمره مفعول بالغ والإضافة للملابسة، والمراد بأمره ما أراه من الأمور، وقوله: بالإضافة أي للمفعول أيضاً، وقوله: بالغ أمره على أن أمره فاعل أو مبتدأ خبره مقدّم، والجملة خبر، وقوله: على أنه حال لا خبر على نصبها للجزأين في لغة لأنها ضعيفة، والحال من فاعل جعل مقدّمة من تأخير لا من المبتدأ فإنهم لا يرتضونه، وقوله: تقديراً، فالمراد تقديره قبل وجوده، أو هو مقدار بقائه أو نهايته، وقوله: بيان لوجوب التوكل الخ، لأنه إذا علم أن كل ما يكون بتقديره في وقت معين، لا يتخلف عنه وجب التوكل، ولزم العاقل ذلك كما قيل:

لا تأس فإن حملك همّ جنون ما قدر أن يكون لا بدّ يكون

قوله: (وتقرير لما تقدم الخ) فإنه تعالى إذا جعل لكل شيء مقدار أو زماناً، كان الطلاق كذلك، فلزم إحصاؤه وضبطه. قوله تعالى: ﴿وَاللَّاءُ يَتَسَنَّ﴾ الخ قالوا: إنه مبتدأ خبره جملة

(١) أخرجه أحمد ٢١٠٤١/٢ والحاكم ٤٩٢/٢ كلاهما من حديث أبي ذر بنحوه. وإسناده ضعيف لانقطاعه بين ضريب بن نقيب، وأبي ذر. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. وهو بلفظ: «جعل رسول الله ﷺ يتلو هذه الآية: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ قال: فجعل يرددها حتى نعتت فقال: «يا أبا ذر لو أن الناس أخذوا بها لكفتهم».

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٤٩٢/٢ من حديث جابر بن عبد الله، وذكر فيه «غنم» بدل «الإبل» وقال: صحيح الإسناد، وتعبه الذهبي، وقال: بل منكر وعباد رافضي، جبل، وعبيد متروك، قاله الأزدي.

الْمَجِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴿ لِكِبْرِهِنَّ ﴾ ﴿ إِنْ أَرَبْتُمْ ﴾ شككتم في عدتهن أي جهلتم ﴿ فَعَدْتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ﴾ روي أنه لما نزل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء، قيل: فما عدّة اللائي لم يحضن فنزلت ﴿ وَاللَّيْلِ لَمْ يَحْضَنَّ ﴾ أي واللائي لم يحضن بعد كذلك ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ ﴾ منتهى عدتهن ﴿ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ ﴾ وهو حكم يعم المطلقات، والمتوفى عنهن أزواجهن، والمحافظة على عمومته أولى من محافظة عموم قوله: ﴿ وَالَّذِينَ يَتوفون منكم ويذرون أزواجاً ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٤] لأن عموم أولات الأحمال بالذات، وعموم أزواجاً بالعرض والحكم معلل هاهنا بخلافة ثمة، ولأنه صح أن سبعة بنت الحرث وضعت

فعدتهن الخ، وإن ارتبتم جوابه محذوف تقديره فاعلموا، أنها ثلاثة أشهر، والشرط وجوابه المقدر جملة معترضة، ويجوز كون قوله: ﴿ فَعَدْتُهُنَّ ﴾ الخ، جواب الشرط باعتبار الأخبار والأعلام، كما في قوله: ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ [سورة النحل، الآية: ٥٣] والجملة الشرطية خبر من غير حذف وتقدير، وقوله: روي<sup>(١)</sup> الخ إشارة إلى أن الشرط لا مفهوم له، لأنه بيان للواقعة التي نزل فيها من غير قصد للتقييد. قوله: (أي جهلتم) قيل: لأمنع من إبقاء الشك على ظاهره وحقيقته، ويؤيده الرواية المذكورة، لأن السؤال لتردهم في العدة ولا يخفى إبقاؤه على ظاهره، ولذا فسره أولاً بقوله: شككتم ثم بين أن شكهم ناشئ من جهلهم، وسبب النزول مناسب للجهل والشك معاً ولا ضير فيه، وقوله: ﴿ لم يحضن ﴾، وفي نسخة لا يحضن وهما بمعنى، وقوله: (منتهى عدتهن) لأن الأجل يطلق على المدة كلها، وعلى غايتها، والثاني هو المراد هنا، وقوله: لم يحضن بعد يعني الصغار، وقوله: كذلك هو الخبر المقدر، وهو أحسن من تقدير فعدتهن ثلاثة أشهر وأخصر كما في الكشاف، ولو عطف على قوله: ﴿ واللاء يسنن ﴾، وجعل الخبر لهما من غير تقدير جاز. قوله: (والمحافظة على عمومته الخ) أي عموم الواقع هنا للمطلقة، والمتوفى عنها ليكون عدتهما بالوضع مطلقاً أولى من إبقاء آية الوفاة على عمومها للحامل، وغيرها خلافاً، لما روي من مذهب بعض الصحابة من أنه آخر الأجلين، ورجح إبقاء هذه على عمومها بقوله بالذات، لأنه جمع معرّف، فيعم بخلاف قوله: أزواجاً فإنه جمع منكر، فمن قال بعمومه قال: لأنه وقع في الصلة، والموصول يعم فيعم ما في صلته، فلذا كان بالعرض لا لأن الجمع المنكر قد يعم، وتقديره بأزواج الذين يتوفون غير متعين، مع أنه لو سلم فعموم المصرح أقوى، وأولى من عموم المقدر فلا يضرنا أيضاً. قوله: (والحكم معلل هاهنا) يعني أن قوله: وأولات الأحمال من تعليق المشتق الدال على عليه مأخذ الاشتقاق لأنه في معنى، والحاملات أجلهن أن يضعن الخ، والحمل باعتبار شغل الرحم وفراغه عنه

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٢/٤٩٢ - ٤٩٣ عن أبي بن كعب. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي اه. إسناده منقطع عمرو بن سالم لم يسمع أبي بن كعب [تهذيب التهذيب ١٢/١٨١] والحديث أخرجه البيهقي في «السنن» ١٧/٤١٤ وابن جرير ٢٨/٩١.

بعد وفاة زوجها بليال فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «قد حللت فزوجي» ولأنه متأخر النزول فتقدمه في العمل تخصيص وتقديم الآخر بناء للعام على الخاص، والأول راجح للوفاق عليه ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ﴾ في أحكامه فإراعي حقوقها ﴿يَجْعَلْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ يسهل عليه أمره ويوفقه للخير ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما ذكر من الأحكام ﴿أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ﴾ في أحكامه فإراعي حقوقها ﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾ فَإِنَّ الْحَسَنَاتِ يَذْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴿وَيُعَظِّمَ

صالح للعلية فحكمه أقوى من غيره لقوة المعلل على غيره، فيبقى على عمومه للمطلقة والمتوفى عنها بخلاف قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتوفون﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٤] فَإِنَّ الْوفاة لا تصلح للتعليل هنا. قوله: (ولأنه صح الخ)<sup>(١)</sup> هو مروى في البخاري، وهو حديث صحيح، وقوله: بليال وقع في البخاري أربعين ليلة، وقوله: ولأنه متأخر النزول كما رواه البخاري، وأبو داود والنسائي وابن ماجه، عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: لما بلغه الخبر أن علياً قال عدتها آخر الأجلين، قال من شاء لاعنته إن سورة النساء القصوى، وأيتها نزلت بعد التي في البقرة، والعمل بالمتأخر لما سيأتي. قوله: (فتقدمه في العمل الخ) أي تقديم قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾، وترجيح العمل به للمحافظة على عمومه، وترك العمل بهذه في حق ما تناولاها يكون بناء للعام على الخاص، ولو قدما هذه الآية في العمل والمحافظة على عمومها فهو تخصيص لعموم الآية الأخرى، لأن هذه الآية خاصة من وجه، كما أن تلك خاصة من آخر، فالعمل بهذه الآية المتأخرة في مقدار ما تناولاها، أعني الحامل المتوفى عنها زوجها تخصيص لها بما وراء الحامل المتوفى عنها زوجها، والخاص المتأخر يخص العام المتقدم، وهذا على مذهب المصنف رحمه الله تعالى في جواز تراخي المخصص، وعند الحنفية هو يكون نسخاً لا تخصيصاً، ولا من حمل العام على الخاص الغير المتصل، وتفصيل المسألة في مفصلات الأصول فقوله: للوفاق عليه فيه نظر يندفع بالتأمل فيه لأن مراده الاتفاق على العمل بالمتأخر سواء قلنا هو مخصص أو ناسخ، ولا حاجة إلى التجوز في التخصيص، كما قيل ويؤيده كما في شرح التحرير ما في البخاري عن ابن الزبير أنه قال لعثمان رضي الله عنه والذين يتوفون الخ نسختها الآية الأخرى فنكتبها، أو ندعها، قال: يا ابن أخي لا أغير شيئاً منه من مكانه، وفيه تسليم عثمان للنسخ، وتقدم الناسخ على منسوخه في ترتب الآي من النوادر، وللمحشي هنا كلام لا يخلو من الخلل فتدبر. قوله: (بناء للعام على الخاص) يعني لو قدمت هذه بأن عمل بها كان فيها تخصيص لقوله: أزواجاً في تلك بغير الحملات، وتقديم تلك في العمل بها يلزمه بناء العام، وهو قوله: ﴿وأولات الأحمال﴾ الشامل للمطلقات، والمتوفى عنها على الخاص، وهو المتوفى عنها ثمة، والمراد بالبناء كما قاله بعض الفضلاء هنا أن يراد بالعام الخاص من غير مخصص له، إذ المتقدم لا يصح لأن يكون مخصصاً للمتأخر والبناء بهذا

(١) أخرجه البخاري ٥٣٢٠ والنسائي ٣٥٠٦ - ٣٥٠٧ وابن ماجه ٢٠٢٩ كلهم من حديث المسور بن مخرمة.

لَهُ أَجْرًا ﴿١﴾ بالمضاعفة ﴿أَنْتَكُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ أي مكاناً من مكان سكناكم ﴿مِنْ وَجْهِكُمْ﴾ من وسعكم أي مما تطبقونه وهو عطف بيان، لقوله: من حيث سكنتم ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ﴾ في السكنى ﴿لِضَيْتِنَّ عَلَيْنَّ﴾ فتلجؤهن إلى الخروج ﴿وَأَنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فيخرجن من العدة، وهذا يدل على اختصاص استحقاق النفقة للحامل من المعتدات، والأحاديث تؤيده ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ بعد انقطاع علقه النكاح ﴿فَأَتَوْهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ على الإرضاع ﴿وَأَتَوْهُنَّ بِبَنَاتِكُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ وليأمر بعضكم بعضاً بجميل في الإرضاع والأجر ﴿وَإِنْ تَنَاسَرْتُمْ﴾ تضايقتم ﴿فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى﴾ امرأة أخرى وفيه معاتبة للآم على المعاصرة

المعنى لم نره لغيره فهو محتاج للتحرير، وقوله تعالى ﴿من أمره يسراً﴾ قدم فيه البيان على مبيته للفاصلة، أو من فيه بمعنى في، أو تعليلية واليسر الثواب، أو السهولة فتأمل. قوله: (أي مكاناً من مكان سكناكم) يعني أن من للتبعيض وبعضها محذوف، وقوله: عطف بيان الجار والمجرور عطف بيان للجار والمجرور لا المجرور فقط، حتى يقال: إن إعادة الجار إنما عهد في البديل لا في عطف البيان مع أنه لا يرد له بسلامة الأمير حتى يقال الوجه أن يكون بدلاً مع أنه لا فرق بينهما، إلا في أمر يسير كما ذكره النحاة. قوله: (فتلجؤهن إلى الخروج) لشغل المكان أو بإسكان من لا يردن السكنى معه ونحوه، وقوله: وهذا يدل الخ، وهو مذهب الشافعي ومالك، وأما عند الحنفية فلكل مطلقة حق النفقة والسكنى، ودليله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لها النفقة والسكنى»<sup>(١)</sup> وأنه جزاء الاحتباس، وهو مشترك بينها وبين غيرها، ولو كان جزاء للحمل لوجب في ماله إذا كان له مال، ولم يقولوا به وغير ذلك من الأدلة العقلية والنقلية، والدليل المذكور مبني على مفهوم الشرط، ونحن لا نقول به، مع أنه ذكر أن فائدة الشرط هنا أن الحامل قد يتوهم أنها لا نفقة لها لطول مدة الحمل، فأثبت لها النفقة ليعلم غيرها بالطريق الأولى كما في الكشف، فهو من مفهوم الموافقة. قوله: (والأحاديث تؤيده) قيل الجمع لتعدد طرقه، إذ المروي في حديث فاطمة بنت قيس، وقد طعن فيه الصحابة كعمر وعائشة وأسامة وغيرهم من كبار الصحابة، فهو دليل عليه لا له، ويؤيد الطعن القياس وقراءة ابن مسعود أنفقوا عليهن، وفيه نظر. قوله: (وليأمر بعضكم بعضاً بالخ) يشير إلى أن الافتعال بمعنى التفاعل فالإتمار بمعنى التأمّر، كالاشتوار بمعنى التشاور، وقد نقل أهل اللغة أنه يقال: ائتمروا إذا أمر بعضهم بعضاً. قوله: (تضايقتم) يعني ضيق بعضكم على الآخر بالمشاحة في الأجرة، أو طلب الزيادة ونحوه. قوله: (وفيه معاتبة للآم الخ) لأنه كقولك لمن تستقصيه حاجة فتعذر منه سيقضيها غيرك، أي ستقضي

(١) لم أجده. إنما الوارد عن عمر بن الخطاب هو ما أخرجه أبو داود ٢٢٩١ ولفظه: «أنت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ - لقول امرأة لا ندرى أحفظت ذلك أم لا. وإسناده صحيح.

﴿لَيْفَقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ أي فلينفق كل من الموسر والمعسر ما بلغه وسعه ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ فإنه تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها، وفيه تطيب لقلب المعسر، ولذلك وعد له باليسر فقال: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ أي عاجلاً أو آجلاً ﴿وَكَايِنِ مِّن قَرْيَةٍ﴾ أهل قرية ﴿عَتَتْ عَن أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾ عرضت عنه إعراض العاتي المعاند ﴿فَمَا سَبَّتْهَا حِسَابًا شَدِيدًا﴾ بالاستقصاء والمناقشة ﴿وَعَذَّبْنَا عَدَاةَا تَكَرَّرَا﴾ منكرأ، والمراد حساب الآخرة وعذابها، والتعبير بلفظ الماضي للتحقق ﴿فَنَادَتْ رَبَّهَا﴾ أمرها ﴿عقوبة كفرها ومعاصيها﴾ ﴿وَكَانَ عِقَابُهَا خُسرًا﴾ لا ربح فيه أصلاً ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ تكرير للوعيد وبيان لما يوجب العقوبة المأمور بها في قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ويجوز أن يكون المراد بالحساب استقصاء ذنوبهم، وإثباتها في صحف الحفظ، وبالعذاب ما أصيبوا به عاجلاً ﴿الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾ يعني بالذكر جبريل

وأنت ملوم كذا بينه في الكشف، وفي الانتصاف لأن المبدول من جهتها لئلا غير متمول، ولا يضمن به لا سيما على الولد بخلاف ما يبذل من الأب فإنه مال يضمن به عادة، فإن قلت المذكور المعاشرة، وهي فعل الأب والأم فكيف يخص الأم بالذكر، في الجزاء، قلت: هما المذكوران فيه، لكن الأم مصرح بها، والأب مرموز إليه لأن معنى سترضع له أخرى فليطلب له الأب مرضعة أخرى، لئلا يلزم الكذب في كلام الله، فمعاصرة الأب مذكورة أيضاً، لكنها غير مصرح بها، فظهر الارتباط بين الجزاء والشرط، وكون المعاتبة للأب كما حققه بعض شراح الكشف، ولا حاجة إلى تكلف ما قيل إن الأب لما أسقط عن درجة الخطاب وبين أن معاصرته لا تجدي، إذ لا بد من مرضعة أخرى بأجر، وهذه أشفق منها، كان في حكم المعاتب المذكور في الجواب فتدبر. قوله: (فلينفق كل الخ) ترك الفاء أولى لأنه تفسير لقوله: لينفق، وقوله: وفيه تطيب لقلب المعسر أي تسلية له، واستمالة لأن ما ذكر هنا، وأن شملهما لكنه للإعسار أقرب، ويؤيده عبارة آتاه الخاصة به قبله، وذكر العسر بعده كما أشار إليه بقوله، ولذلك الخ وقوله: وعدله أي للمعسر من فقراء الأزواج بقريته السياق، أو لمطلق الفقراء ويدخل فيه هؤلاء دخولاً أولياً، كما جوزة الزمخشري. قوله: (عاجلاً أو آجلاً) أخذه من عموم التنكير، وقوله: أهل قرية بتقدير المضاف، أو التجوز في القرية أو في الإسناد كما مر، وقوله: عرضت عنه يعني أنه ضمن العتو، وهو التجبر والتكبر معنى الإعراض، فلذا عدى بعن، وقوله: بالاستقصاء أي طلب أقصاه وغايته، والمراد التشديد والدقة فيه، وهو المراد بالمناقشة، وأصل المناقشة إخراج شوكة بشوكة أخرى ثم صار حقيقة فيما ذكرناه، وقوله: لا ربح فيه أصلاً هو من تنوين التعظيم فيتضح تخصيصه بالعاقبة. قوله: (تكرير للوعيد) لأن ما مر وعيد عبر عنه بالماضي لتحققه، وقوله: ويجوز الخ فيكون الماضي السابق على حقيقته، وقوله: عتت وما عطف عليه صفة قرية، وأعد الله خبر كآين أو الخبر، وأعد الله استئناف لبيان أن ما أعد لهم غير منحصر فيما ذكر، بل لهم بعده عذاب شديد، وليس فيه تكرير للوعيد أيضاً، على هذا.

عليه السلام، لكثرة ذكره أو لنزوله بالذكر، وهو القرآن أو لأنه مذكور في السموات، أو ذا ذكر أي شرف، أو محمداً عليه الصلاة والسلام لمواظبته على تلاوة القرآن أو تبليغه، وعبر عن إرساله بالإنزال ترشيحاً، أو لأنه مسبب عن إنزال الوحي إليه، وأبدل منه رسولاً لليان، أو أزا به القرآن، ورسولاً منصوباً بمقدر مثل أرسل، أو ذكراً مصدر، ورسولاً مفعوله أو بدله على أنه بمعنى الرسالة ﴿يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مَبِينَاتٍ﴾ حال من اسم الله، أو صفة رسولاً، والمراد بالذين آمنوا في قوله ﴿يُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الذين آمنوا بعد إنزاله، أي ليحصل لهم ما هم عليه الآن من الإيمان والعمل الصالح، أو ليخرج من علم أو قدر أنه يؤمن ﴿وَمِنَ الظَّالِمِينَ إِلَى التَّوْبَةِ﴾ من الضلالة إلى الهدى ﴿وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا

قوله: (الذين آمنوا) منصوب بأعني المقدر، أو هو بيان للمنادي، أو نعت له لا بدل لعدم حلوله محل المبدل منه، وقوله: لكثرة ذكره فهو وصف بالمصدر مبالغة كرجل عدل، وقوله: أو لنزوله الخ، فتسميته به مجاز لما بينهما من الملازمة المشابهة للحال والمحل، وقوله: أو لأنه مذكور فهو مجاز كدرهم ضرب الأمير، وقوله: أو ذا ذكر، لم يقل ذو ذكر لعطفه على مذكور مشاكلة للمفسر به. قوله: (أو محمداً) معطوف على قوله: جبريل، وهو من التسمية للفاعل بالمصدر، أو مجاز بالملازمة المارة، أو لشرفه وقوله: وعبر الخ، بيان لوجه قوله: أنزل على هذا مع أنه كان الظاهر أن يقول بدله أرسل، وقوله: ترشيحاً أي للتجوّز عن محمد بالذكر، ولا يلزم أن يكون استعارة لأنّ الترشيح يجري في المجاز المرسل أيضاً، كما صرحوا به، وقوله: أو لأنه أي إرساله مسبب فيكون أنزل مجازاً مرسلأ، وإذا كان ترشيحاً فهو على حقيقته، وقوله: وأبدله الخ، هو على الوجهين لا على الثاني لأنّ قوله: عبر يعينه كما توهم، وقوله: لليان أي هو عطف بيان بناء على تجويزه في النكرات، وقوله: أو أراد الخ، لم يقل أو القرآن عطفأ على جبريل لبعده العهد وخوف اللبس، وهو معطوف على قوله يعني. قوله: (ورسولاً منصوباً بمقدر) يعني على هذا الوجه، إذ لا حاجة إلى التقدير على ما قبله ففيه ردّ على الزمخشري، وقوله: أو ذكراً مصدر قيل معطوف على القرآن، أي أراد بالذكر ذكراً يعني نفسه بالمعنى المصدرية، ولا يخفى ما فيه من التعسف، وقيل: إنه معطوف على قوله: بمقدر. قوله: (ورسولاً مفعوله) قيل: ولا يمنع إرادة القرآن من الذكر بالمعنى المصدرية عن أعماله في المفعول، كما ظنّ فإنّ إرادته منه بعد الأعمال، فالقرآن هو ذكر الرسول لا الذكر وحده، ولا يخفى ما فيه من التعسف مع أنه يصير قوله، ورسولاً مفعوله مستدركاً مع ما في قوله: أو بدله من جعل البدل منصوباً بالمبدل منه، ولو كان المراد ما ذكره، قال أو ذكراً أو بدل منه، وأيضاً القرآن كما أنه ليس مرسلأ، ليس رسالة بل مرسل به، فإن فتح باب التأويل لم يبق حاجة إلى جعل الرسول بمعنى الرسالة، وقيل: ذكر بلفظ الفعل، وقوله: ورسولاً، مفعوله معطوف على قوله: أراد به القرآن بحسب المعنى، وكله من التعسفات الباردة والوجه الأول أقر بها. قوله: (حال من اسم الله) فنسبة التلاوة إليه مجازية كبنى الأمير المدينة، وآيات الله من

يُدْخِلُهُ جَنَّتِ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴿١٢﴾ وقرأ نافع وابن عامر ندخله بالنون ﴿قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ فيه تعجب وتعظيم لما رزقوا من الثواب ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ مبتدأ وخبر ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ يَنَالُهُنَّ﴾ أي وخلق مثلهن في العدد من الأرض، وقرئ بالرفع على الابتداء والخبر ﴿يُنَزِّلُ الْأَمْثَرَ يَتَنَبَّهُنَّ﴾ أي يجري أمر الله وقضاؤه بينهن وينفذ حكمه فيهن ﴿لِنُعَلِّمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ علة لخلق، أو لينزل أو مضمرة يعمهما، فإن كلا منهما يدل على كمال قدرته وعلمه. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الطلاق مات على سنة رسول الله ﷺ».

وضع الظاهر موضع الضمير، وقوله: والمراد بالذين آمنوا في قوله: ليخرج الخ، هكذا هو في النسخ الصحيحة المعتمدة، يعني أن الذين آمنوا قد خرجوا بالإيمان من الظلمات، فكيف تكون التلاوة عليهم لإخراجهم منها، فأجاب أولاً بأن قوله: ليخرج متعلق بقوله: أنزل لا بيتلو، وقوله: بعد إنزاله إشارة إلى أن معنى آمنوا بالنظر إلى نزال هذه الآية، وأما بالنظر إلى إنزال القرآن فالظاهر تؤمنون، وقوله: ليخرج إشارة إلى أن المراد تؤمنون في المستقبل، والمضي باعتبار علمه وتقديره الأزلي، ووقع في بعض النسخ، والمراد بالذين ليخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات، أي ليحصل الخ فقيل إنه سهو من الناسخ، وقيل: مراده بقوله: بالذين بالبدال المهملة أنه ملتبس به فيكون يتلو عليكم آيات الله، قائماً مقام متلبساً بالدين، كقوله: ﴿هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٨] فتأمل. قوله: (فيه تعجب وتعظيم الخ) إنما جعله للتعجب، لأنه لم يجعله خيراً لم يكن في ذكره فائدة، لأن المراد ما ذكر هنا وحسنه معلوم، والتعظيم إما من التعجب لأنه لو يجعل عجباً إلا لكونه مما لا عين رأت ولا أذن سمعت، أو من تنوين رزقاً. قوله: (أي وخلق مثلهن في العدد) يحتمل أنه بيان لحاصل المعنى، وهو معطوف على قوله: سبع سموات، والفصل بين الواو والمعطوف بالجاء والمجرور جائز، ويحتمل أن يكون قدر له عاملاً لثلاثاً يلزم المحذور المذكور، وهو الظاهر، وقوله: في العدد إشارة إلى أن الأرض كالسماء سبع طبقات متميزة متفاصلة، وهو المعروف في الأحاديث الصحيحة كقوله: ﴿رب الأرضين السبع وما أقللن﴾ وقيل: هي الأقاليم السبعة، وهذا يستدعي أن تحمل الأرض على السفليات مطلقاً، وليست هذه المسألة من ضروريات الدين حتى يكفر من أنكرها، أو تردّد فيها والذي تعتقده إنها طبقات سبع، كالسموات ولها سكان من خلقه يعلمهم الله، وإليه الإشارة بقوله: يجري أمر الله وقضاؤه الخ. قوله: (أو مضمرة يعمهما) كفعل ما فعل لتعلموا الخ، أو أخبرتكم وأعلمتكم الخ، والحديث<sup>(١)</sup> المذكور موضوع، تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه العظام وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

فَسَأَلْتَهُ

## سورة التحريم

مدينة وآيها اثنا عشرة .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ روي أنه عليه الصلاة والسلام خلا بمارية في يوم عائشة رضي الله تعالى عنها أو حفصة، فاطلعت على ذلك حفصة فعاقبت فيه، فحرم مارية فنزلت وقيل: شرب عسلاً عند حفصة، فواطأت عائشة ومودة وصفية، فقلن له: إنا نشتم منك ريح المغافير فحرم العسل فنزلت ﴿تَبَيَّنَ مَرَضَاتَ أَرْوَاجِكُ﴾ تفسير لتحريم أو حال من فاعله، أو استئناف لبيان الداعي إليه ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ﴾ لك هذه الزلة فإنه لا يجوز تحريم ما

## سورة التحريم

وتسمى سورة النبيّ وعدد آياتها متفق عليه وهي مدينة وقيل: إلا آيتين من آخرها.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قوله: (روي أنه عليه الصلاة والسلام) اختلف في سبب النزول فقيل: قصة مارية<sup>(١)</sup>، وقيل: قصة العسل، وقال في شرح مسلم الصحيح أنها في قصة العسل، لا في قصة مارية المروية في غير الصحيحين، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح، ومارية جاريتها ﷺ التي أهداها له المقوقس ملك مصر، وهي أم إبراهيم، (وقوله عند حفصة)<sup>(٢)</sup> وقيل: عند زينب بنت جحش، وقيل: عند سودة<sup>(٣)</sup>، وفي شرح مسلم للنووي الصواب أنّ شرب العسل كان عند زينب رضي الله عنها، وقوله: نشتم، وفي نسخة نشم من باب علم ونصر. قوله: (ريح المغافير) بفتح الميم وغين معجمة وفاء، وبعد الفاء ياء ثم راء مهملة، وفي بعض نسخ مسلم مغافر بلا ياء، وقال القاضي عياض الصواب إثباتها لأنه جمع مغفور بضم الميم، وهو صمغ حلولة رائحة كريهة يكون بشجر يسمى العرفط، وقيل: هو نبات له ورق عريض. قوله: (تفسير لتحريم الخ) بيان للنية في ترك عطفه لأنه تفسير لتحريم بجعل ابتغاء رضاهن عين التحريم، مبالغة في كونه سبباً له، وقوله: استئناف الظاهر أنه استئناف نحوي ويجوز أن يكون بياناً في جواب سؤال، تقديره لم أنكرت يا رب عليّ هذا، وقد وقع مثله من الأنبياء كما قال: ﴿إلا ما حرم إسرائيل على نفسه﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٩٣] وقوله: لبيان الداعي إليه أي إلى التحريم، وليس هذا بياناً لمنشأ السؤال لأنه لا يصح، تقديره، ما الداعي لتحريمه، فإنه يعلمه أو المراد الداعي لما ذكر من الإنكار فلا يرد عليه شيء. قوله: (لك هذه الزلة الخ) تبع فيه الزمخشري

(١) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٨٣١ من حديث عمر وفي إسناده: عبد الله بن شبيب: ضعيف [المجروحين لابن حبان] ٤٧/٢.

(٢) أخرجه البخاري ٥٢٦٦ ومسلم ١٤٧٤ ح ٢١ كلاهما من حديث عائشة المطول.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» ١١٧/١١ وذكره الهيثمي في المجمع ١٢٧/٧ وقال: رجاله رجال الصحيح. وذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٣٣ كلهم من حديث ابن أبي مليكة.

أحله الله ﴿رَجِمَ﴾ ﴿رَحِمَكَ حَيْثُ لَمْ يُوَاطِّدْكَ بِهِ، وَعَاتِبَكَ مَحَامَاةً عَلَى عَصَمَتِكَ﴾ ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمُ الْكُفْرَ حَجَلَةً أَيْمَنَكُمْ﴾ ﴿قَدْ شَرَعَ لَكُمْ تَحْلِيلَهَا، وَهُوَ حَلُّ مَا عَقَدْتَهُ بِالْكَفَارَةِ، أَوْ الْإِسْتِنَاءِ فِيهَا بِالْمَشِيئَةِ، حَتَّى لَا يَحْنُثَ مِنْ قَوْلِهِمْ حَلُّ فِي يَمِينِهِ إِذَا اسْتَشْنَى فِيهَا، وَاحْتَجَّ بِهِ مَنْ رَأَى التَّحْرِيمَ مُطْلَقًا، أَوْ تَحْرِيمَ الْمَرْأَةِ يَمِينًا وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْ وَجوبِ كَفَارَةِ الْيَمِينِ فِيهِ كَوْنُهُ يَمِينًا مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى بِبَلْفِظِ الْيَمِينِ كَمَا قِيلَ ﴿وَاللَّهُ مَوْلَانَا﴾ ﴿مَتَوَلَّى أَمْرَكُمْ﴾ ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ﴾ ﴿بِمَا يَصْلُحُكُمْ﴾ ﴿الْحَكِيمُ﴾ ﴿الْمُتَّقِنُ فِي أَعْمَالِهِ وَأَحْكَامِهِ﴾ ﴿وَإِذَا أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ﴾ ﴿يَعْنِي حَفْصَةَ﴾ ﴿حَدِيثًا﴾ ﴿تَحْرِيمَ مَارِيَةَ أَوْ لِلْعَسَلِ، أَوْ أَنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ لِأَبِي بَكْرٍ

وقد ردّه في الانتصاف، وشنّ الغارة في التشنيع عليه، لأنّ تحريم الحلال مطلقاً أو مؤكداً يمينين بمعنى الامتناع منه ليس بزلة، وكم من مباح يتركة المرء باختياره ولا يلحقه منه شيء، وأمّا اعتقاد الحرام حلالاً وعكسه مما يلحق به الإثم، فلا يصدر عنه ﷺ وحاشاه من نسبة مثله، وأجاب عنه في الكشف بأنه أراد به ترك الأولى، وهو بالنسبة لعصمته ﷺ وعلوّ مرتبته، وقد يقال له ذنب وإن لم يكن ذنباً في نفسه، ولذا عقبه بقوله: والله غفور رحيم، وقوله: لا يجوز ينبيء عنه. قوله: ﴿قد شرع لكم تحليلها﴾ إشارة إلى أنّ التحلة مصدر بمعنى التحليل، وأنّ التحليل في الأصل تفعيل من الحل بالفتح وهو ضدّ العقد فكأنه باليمين على الشيء لالتزامه عقده عليه، فإذا استثنى أو كفر فقد حل ما عقده، وقوله: عقده إن كان بضمير الخطاب فهو الفاعل، وإن كان ببناء التأنيث ففاعله ضمير مستتر للإيمان، والبارز لما وبالکفار متعلق بحل. قوله: ﴿واحتج به﴾ أي بما في هذه الآية من فرض تحليلها بالكفارة إن لم يستثن، وقوله: مطلقاً أي تحريم المرأة أو غيرها مما يملكه، وهو مذهب أبي حنيفة، وخالفه فيه الشافعي، ودليله أنه لو لم يكن يميناً لم يوجب الله فيه كفارة اليمين هنا، وأجاب عنه المصنف رحمه الله تعالى بأنه لا يلزم من وجوب الكفارة كونه يميناً، لجواز اشتراك الأمرين المتغايرين في حكم واحد، فيجوز أن تثبت الكفارة فيه لمعنى آخر، ولو سلم أنّ هذه الكفارة لا تكون إلا مع اليمين، فيجوز أن يكون أقسم مع التحريم، كأن يقول في قصة مارية والله لا أطؤها، والله لا أشربه، وقد رواه بعضهم عنه، كما في شرح مسلم، فالكفارة لذلك اليمين لا للتحريم وحده، فما ذكر وجهان لا وجه واحد، محصله أنه أتى باليمين والكفارة، فإنه مخالف لسياقه من غير داع له.

قوله: ﴿أو العسل﴾ قد عرفت أنّ هذا هو الصحيح، إلا أنه لم يكن عند حفصة على الصحيح، وإنما كان عند زينب كما مرّ<sup>(١)</sup>، وأما كون أو هنا لمنع الخلو ليصح التبويض، فلا أرى له وجهاً فتدبر وأسرار أمر الخلافة ذكره ابن حجر عن الطبراني، وفي عبارته تسامح فإنها تشعر بالحصص، وليس بمراد، وقوله: أي على إفشائه<sup>(٢)</sup> فهو على التجوز، أو تقدير مضاف

(١) أخرجه مسلم ١٤٧٤ ح ٢٠ من حديث عائشة.

(٢) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٨٣٤ عن ابن عباس مرفوعاً اه في إسناده عبد الله بن شبيب ضعيف [مجروحين ٤٧/٢].

وعمر رضي الله تعالى عنهما ﴿فَلَمَّا نَبَّاتِ بِهِ﴾ أي فلما أخبرت حفصة عائشة رضي الله تعالى عنهما بالحديث ﴿وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ واطلع النبي عليه السلام على الحديث أي على إفشائه ﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾ عرف الرسول حفصة بعض ما فعلت ﴿وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾ عن إعلام بعض تكراً، أو جازاها على بعض بتطليقه إياها، وتجاوز عن بعض، ويؤيده قراءة الكسائي بالتخفيف، فإنه لا يحتمل هاهنا غيره، لكن المشدّد من باب إطلاق اسم المسبب للسبب، والمخفف بالعكس، ويؤيد الأول قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَبْأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِي أَلْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ فإنه أوفق للإعلام ﴿إِنْ نُبُؤًا إِلَى اللَّهِ﴾ خطاب لحفصة وعائشة على الالتفات للمبالغة في المعاتبه ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فقد وجد منكما ما يوجب التوبة، وهو ميل

فيه، ولم يجعله لمصدر نبات مع أنه بمعنى الإنشاء لثلاثا تنتشر الضمائر. قوله: (ويؤيده قراءة الكسائي بالتخفيف الخ) فإنه على هذه القراءة لا يحتمل معنى العلم، لأن العلم تعلق به كله بدليل قوله: أظهره، وقوله: أعرض الخ فتعين أن يكون بمعنى المجازاة، لا بمعنى الإقرار كما في القاموس فإنه لا وجه له هنا، قال الأزهري في التهذيب من قرأ عرف بالتخفيف، يعني غضب من ذلك، وجازى عليه، كما تقول للرجل يسيء إليك والله لأعرفن لك ذلك، قال الفراء وهو حسن، انتهى وقد وردت المعرفة والعلم بمعنى المجازاة كثيراً في القرآن، لأنها لازمة لها إذ ما لا يعرف لا يجازى عليه. قوله: (لكن المشدّد الخ) ويجوز أن يكون العلاقة للزوم أيضاً، والسببية إذ المجازاة بالتطبيق مثلاً سبب لتعريفها بالجناية، والمخفف بالعكس. قوله: (على الالتفات) من الغيبة إلى الخطاب للمبالغة، فإن المبالغ في العتاب يصير المعاتب مطروداً بعيداً عن ساحة الحضور، ثم إذا اشتد غضبه توجه إليه وعاتبه بما يريد. قوله: (فقد وجد منكما الخ) يعني أن قوله: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ لا يصح أن يكون جواباً للشرط إلا بهذا التأويل، أي إن تتوبا فلتوبتكما موجب وسبب، كقوله: ﴿من كان عدواً لجبريل فإنه نزله على قلبك﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩٧] أي فلمعاداته سبب وموجب، أو التقدير حق لكما ذلك فقد صدر ما يقتضيها، وقال ابن هشام هذا كقوله: إن تكرمني اليوم فقد أكرمتك أمس، وفيه إشكال من وجهين، أحدهما أن الإكرام الثاني سبب للأول، فلا يستقيم أن يكون مسبباً عنه، والثاني أن ما في حيز الشرط مستقبل، وهذا ماض، ولذا قال ابن الحاجب توهم كثير أن جواب الشرط يكون سبباً ومسبباً وهو فاسد، وتوجيهه أنه سبب للإخبار بقوله: صغت قلوبكما فإن قلت الآية سبب للتحريض على التوبة فكيف تجعل سبباً لذكر الذنب، قلت: ذكر الذنب متسبب عنه، وهو لا ينافي التحريض، وقيل الجواب محذوف تقديره يمسح إثمكما، وقوله: فقد صغت الخ، بيان لسبب التوبة فإن قلت: ما قدره في الكشف لا يتسبب عن الشرط، بل الأمر بالعكس، فإن اعتبر الإعلام فليعتبر ابتداءكما، فعله ابن الحاجب وإلا فحقه أن تقديره فقد أديتما ما يجب عليكما، أو أتيتما بما يحق لكما، ويجعل ما ذكر دليلاً على الجواب المقدر حيثنذ (قلت) هذا جواب آخر غير ما ذكره ابن الحاجب، وهو نظير ما قاله النحاة في قوله:

قلوبكما عن الواجب من مخالفة رسول الله عليه السلام يحب ما يحبه، وكراهة ما يكرهه ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ وإن تتظاهرا عليه بما يسوءه، وقرأ الكوفيون بالتخفيف ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَانُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فلن يعدم من يظاهرة من الله والملائكة وصلحاء المؤمنين، فإن الله ناصره وجبريل رئيس الكوربيين قرينه، ومن صلح من المؤمنين أتباعه وأعوانه ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ متظاهرون وتخصيص جبريل لتعظيمه، والمراد بالصالح

إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة

فإنه بتأويل تبين أني لم تلدني لثيمة، والمعنى هنا فقط ظهر أن ذلك حق لكم، فليس مآله إلى ما قاله ابن الحاجب، لكنه أقرب إلى التأويل مما ذكره كما قيل. قوله: (وهو ميل قلوبكما) الدال عليه صغت، وقال عن الواجب دون إلى الواجب، والحق أو الخير حتى يصح جعله جواباً من غير احتياج إلى الإضمار، فإنه يقال: صغا إليه إذا مال ورغب، كما في الأساس لأنه الماضي، وقد قرأه ابن مسعود زاغت، وتكثير المعنى مع تقليل اللفظ يقتضي ما اختاره المصنف رحمه الله تعالى، كما قيل لكنه إنما يتمشى على ما ذهب إليه ابن مالك، من أن الجواب يكون ماضياً، وإن لم يكن لفظ، كان فيه نظر. قوله: (من مخالفة رسول الله) بالخاء المعجمة واللام والقاف أي موافقة أخلاقه والتخلق بها وهو بيان للواجب، والفاء تحريف من الناسخ، وقوله: تتظاهرا أي تفقفا وتعاوننا عليه، وقوله: فلن يعدم من باب علم أي يفقد من يظاهرة ويعينه، وهو إشارة إلى أن ما ذكر دليل الجواب وسببه أقيم مقامه، أو هو مجازاً وكناية عما ذكر، فيكون جواباً بنفسه، وقوله: صلحاء المؤمنين إشارة إلى ما سيأتي، من أن صالح في معنى الجمع كما ستسمعه عن قريب. قوله: (رئيس الكوربيين) في الفائق الكوربيون سادة الملائكة كجبرائيل وإسرافيل، وهم المقربون من كرب إذا قرب، وقال ابن مکتوم في تذكّره إن الكوربين بفتح الكاف وتخفيف الراء من كرب إذا قرب قال:

كروبية منهم ركوع وسجد

وقد تقدّم تفصيله. قوله: (ناصره) للمولى معان كما مرّ، فكون الله مولاه بمعنى ناصره، وكون جبريل مولاه بمعنى قرينه، وهو قريب من معنى الناصر، وكون المؤمنين مولاه بمعنى أتباعه والظاهر أنه قدر لكلّ منهما خبراً على حدّه، ويجوز جعل مولاه خبراً عن الجميع لكنه يلزمه استعماله في معانيه، والأوّل أولى وفيه بحث. قوله: (متظاهرون) إشارة إلى أن ظهير بمعنى الجمع، واختير الأفراد لجعلهم كشيء واحد، وظاهر كلامه أن ظهير خبر الملائكة، وقد جوز كونه خبراً لجبريل، وما عطف عليه وأن يكون خبراً له، وخبر ما بعده مقدّر كقوله:

واني وقياربها لغريب

ولو قال بدل قوله: متظاهرون مظاهرون كان أظهر. قوله: (والمراد بالصالح الجنس) الشامل للقليل والكثير، والمراد به الجمع هنا كالحاضر والسامر، ولذا عم بالإضافة لأن الجمع

الجنس، ولذلك عمّ بالإضافة، ويقوله: بعد ذلك تعظيم لمظاهرة الملائكة من جملة ما ينصره الله تعالى به ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِمَّنْ كُنَّ﴾ على التغليب أو تعميم الخطاب، وليس فيه ما يدل على أنه لم يطلق حفصة، وأن في النساء خيراً ممنهن لأن تعليق طلاق الكل لا ينافي تطبيق واحدة، والمعلق بما لم يقع لا يجب وقوعه، وقرأ نافع وأبو

المضاف من صيغ العموم، ولذا لم يحمل على العهد هنا، وإن روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «إن صالح المؤمنين هنا أبو بكر وعمر، ورفع ذلك إلى النبي ﷺ»<sup>(١)</sup> وقد ذهب إليه قتادة وعكرمة، وهو مناسب لذكر جبريل والملائكة عليهم الصلاة والسلام، فإن المراد دخولهما بالطريق الأولى لا التخصيص. قوله: (بعد ذلك تعظيم لمظاهرة الملائكة) لأن موقع بعد ذلك هنا موقع، ثم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [سورة البلد، الآية: ١٧] في إفادة التفاوت الرتبي كما بينه الزمخشري في قوله: ﴿بعد ذلك زعيم﴾ [سورة القلم، الآية: ١٣] ولما أوهم هذا أن نصرة الملائكة أعظم من نصرة الله تعالى وهو محال، دفعه بأن نصرة الله على وجوه شتى من أعظمها نصرته بالملائكة، فتعظيم نصرة الملائكة لكونها نصرة الله يتضمن تعظيم نصرته تعالى، وإليه أشار بقوله من جملة ما نصره الله به، وليس في هذا تعرض لتفضيل الملك على البشر بوجه، حتى يتصدى لدفعه. قوله: (على التغليب) في خطاب الكل، مع أن المخاطب أولاً اثنتان ممنهن، وفي لفظة إن الشرطية أيضاً الدالة على عدم وقوع الطلاق، وقد روي أنه ﷺ طلق حفصة رضي الله تعالى عنها<sup>(٢)</sup> فغلب ما لم يقع من الطلاق على الواقع. قوله: (أو تعميم الخطاب الخ) يعني لجميع زوجاته ﷺ أمهات المؤمنين، فيكون التفاتاً إلى الجميع وخطابهن لأنهن في مهبط الوحي وساحة العز والحضور فيصلحن لذلك، فلا تغليب لا في الخطاب، لأنه قصد خطاب الجميع، ولا في أن لأن طلاق الجميع لم يقع، ولذا عقب بقوله وليس فيه الخ، قوله: (والمعلق بما لم يقع الخ) يعني أنه علق إبدال خير ممنهن بتطبيق الجميع، وهو لم يقع فلا يقع الإبدال ولا الخيرية، ولا يلزم أن يكون في الدنيا، أو في عصره

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٤٦٧ - ٣٦٥٦ - ٣٦٥٧ - ٦٧٣٨ والنسائي (١) وأحمد ٢٧٠/١ وابن حبان ٦٨٦٠ والطبراني ١١٩٣٨ - ١١٩٧٤ وابن أبي عاصم في «السنة» ١٢٢٨ وأبو يعلى ٢٥٨٤ كلهم من حديث ابن عباس ولفظه «إنه ليس من الناس أحد أمر علي في نفسه ماله من أبي بكر بن أبي قحافة، ولو كنت متخذاً من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خلة الإسلام أفضل سد وأعني كل خوخة في هذا المسجد غر خوخة أبي بكر». واللفظ للبخاري. وهذا في فضل أبي بكر الصديق. وأما ما ورد في فضل عمر رضي الله عنه ما أخرجه الترمذي ٣٦٨٦ والحاكم ٨٥/٣ كلاهما من حديث عقبة ابن عامر قال الترمذي: حديث حسن غريب.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. ولفظه: «لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب».

(٢) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٥١٩١ والترمذي ٣٣١٨ كلاهما من حديث عمر بن الخطاب المطول.

عمرو يبده بالتشديد ﴿مُسَلِّمَتٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ مقرات مخلصات أو منقادات مصدقات ﴿فَوَسَّلتِ﴾ مصليات أو مواظبات على الطاعات ﴿تَتَّبِعْتِ﴾ عن الذنوب ﴿عَبَدَاتٍ﴾ متعبدات أو متذلات لأمر الرسول عليه السلام ﴿سَاحِحَةٍ﴾ صائحات، سمي الصائم سائحاً لأنه يسبح بالنهار بلا زاد، أو مهاجرات ﴿تَتَّبِعْتِ وَأَبْكَارًا﴾ وسط العاطف بينهما لتنافيهما، ولأنهما في حكم صفة واحدة، إذ المعنى مشتملات على الثيبات والأبكار ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَوًّا أَنفُسُهُمْ﴾ بترك المعاصي وفعل الطاعات ﴿وَأَقْلِبُكُمُ﴾ بالنصح والتأديب، وقرئ وأهلوكم عطف على واو قوا فيكون أنفسكم أنفس القبيلين على تغليب المخاطبين ﴿نَارًا وَوَدُّهَا النَّاسُ وَالْحِجَابَةُ﴾ تتقد بهما اتقاد غيرها بالحطب ﴿عَلَيْهَا مَلَكِكَةٌ﴾ تلي أمرها وهم الزبانية ﴿غَلَاظٌ شِدَادٌ﴾ غلاظ الأقوال شداد الأفعال أو غلاظ الخلق شداد الخلق أقوياء على الأفعال

﴿﴾ من هو خير من أمهات المؤمنين، حتى يتكلف لدفعه. قوله: (وقرأ نافع وأبو عمرو بالتشديد) هكذا وقع في النسخ وفي بعضها بالتخفيف، وهو سهو من الناسخ كما يعلم من كتب القراءات. قوله: (مقرات) هو معنى مسلمات ومخلصات، معنى مؤمنات لأنه يعتبر فيه تصديق القلب، وهو لا يكون إلا مخلصاً فلا تكرر في الجمع بينهما هنا، أو الإسلام بمعنى الانقياد، وهو معناه اللغوي فيفيد ذكره مع المؤمنات، وقوله: مصليات الخ، على أن القنوت بمعنى الصلاة أو الطاعة المطلقة، وقوله: أو متذلات لأن التعبد يكون بمعنى التذلل كما مرّ، وقوله: صائحات الخ أصل السياحة الذهاب في الأرض للعبادة، ولذا سمي المسيح مسيحاً في قول، ثم إنه ورد بمعنى الصائم تشبيهاً له بأهل السياحة للعبادة في عدم الزاد نهاراً، أو المراد بها الهجرة لأنها سياحة الإسلام. قوله: (وسط العاطف بينهما الخ) يعني ليست هذه الواو واو الثمانية كما توهم، وإنما هي كالواو في قوله تعالى: ﴿الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر﴾ [سورة التوبة، الآية: ١١٢] حيث ترك عطف ما سواها، لأنها صفات مجتمعة في شيء واحد بيتها شدة اتصال تقتضي ترك العطف، وهاتان بينهما تقابل بحيث لا تجتمعان في ذات واحدة، فلذا خصنا بالعطف للدلالة على تبايرهما وعدم اجتماعهما، فإن قلت فحينئذ كان المناسب العطف بأو الفاصلة دون الواو الواصلة، قلت هو من وصف الكل بصفة بعضه، وهما مجتمعان في الكل فكأنه قيل: أزواجاً بعضهن ثيبات، وبعضهن أبكار فتأمل. قوله: (ولأنهما في حكم صفة واحدة) يعني أنهما هنا كشيء واحد لأن المراد إحدى هاتين الصفتين، فالعطف للدلالة على ذلك فتدبر. قوله: (عطف على واو قوا) لوجود الفاصل بينهما، فإنه لا يشترط فيه أن يكون تأكيداً، وقوله: فتكون أنفسكم الخ يعني أن أصله قوا أنتم وأهلوكم أنفسكم، وأنفسهم بأن بقي ويحفظ كل نفسه عما يوبقها، فقدم الأنفس وغلب أنفس المخاطبين على أنفس أهليهم، فشملمهم الخطاب جميعاً، والتغليب في كم، وفي قوا أيضاً، والمراد بالقبيلين هم وأهلهم. قوله: (وقودها الناس الخ) مرّ تفسيره في البقرة، وقوله: ناراً الخ يعني أن تنوينه للتنويع، وقوله: تلي أمرها فمعنى عليها أنهم موكلون عليها، وهم الزبانية التسعة عشر، وقوله:

الشديدة ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ فيما مضى ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ فيما يستقبل، أو لا يمتنعون عن قبول الأوامر والتزامها، ويؤدون ما يؤمرون به ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا فَعْدَ رُوَا الْيَوْمِ إِنَّمَا جُزُّوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي يقال لهم ذلك عند دخولهم النار، والنهي عن الاعتذار لأنه لا عذر لهم، أو العذر لا ينفعهم ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوْبُوْا إِلَىٰ اللَّهِ تُوْبَةً نَّصُوْحًا﴾ بالغة في النصح وهو صفة التائب، فإنه ينصح نفسه بالتوبة، وصفت به على الإسناد المجازي مبالغة، أو في النصيحة وهي الخياطة، كأنها تنصح ما خرق الذنب، وقرأ أبو بكر بضم النون، وهو مصدر بمعنى النصح كالشكر والشكور، أو النصيحة كالثبات والثبوت، وتقديره ذات نصوح أو تنصح نصوحاً، أو توبوا نصوحاً لأنفسكم وسئل علي رضي الله تعالى عنه عن التوبة فقال: يجمعها ستة أشياء، على الماضي من الذنوب الندامة، وللفرائض الإعادة، وردة المظالم واستحلال الخصوم، وإن تعزم على أن لا تعود، وأن تربي نفسك في طاعة الله كما ربيتها في المعصية ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن

غلاظ الأقال فالغلظة مستعارة هنا، وفيما بعده حقيقة. قوله: (فيما مضى) قيد للعصيان والأمر على التنازع، كقوله: فيما يستقبل وهو إشارة إلى دفع التكرار في قوله تعالى ﴿لَا يَعْصُونَ﴾ الخ ويفعلون الخ بوجهين وقوله: لا يعصون على الوجه الثاني للاستمرار مثل يفعلون، وعلى الأول لحكاية الحال الماضية، أو للاستمرار فيما مضى، وقد دفع أيضاً بوجوه منها أن الجملة الأولى لبيان استمرار إتيانهم بأوامره، والثانية لأنهم لا يفعلون شيئاً ما لم يؤمروا به كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ فإن استمرارهم على فعل ما يؤمرون به يفيد فلا تكرر وما فيما يؤمرون موصولة عائدها مقدر وهو به ومحصله على الثاني أنهم يوافقون الأمر في الباطن والظاهر وقيل: إنه من الطرد والعكس وهو يكون في كلامين يقرر منطوق أحدهما مفهوم الآخر وبالعكس (وهاهنا بحث) وهو أن الجار والمجرور هنا ليس من القرآن والتنازع إنما يكون في مذكور لا مقدر والمقدرات القرآنية ليست منه كما تقدم في سورة الفاتحة وما في التسهيل من أن نحو ما قام وقعد إلا زيد من التنازع عند الكسائي لا يقتضيه لأن فيه ما يقوم مقام المقدر وما نحن فيه ليس كذلك فليحذر فإنه من المباحث المهمة. قوله: (أي يقال لهم الخ) إشارة إلى أنه على تقدير القول والمراد باليوم وقت دخول النار فتعريفه للعهد وقوله: لا عذر لهم أصلاً فنفي الاعتذار كناية عن نفي العذر وليس المراد أنه نهى عن الإتيان بما هو عذر بحسب الصورة وحسبانهم كما قيل لأنه يرجع لما بعده حينئذ وقوله: من الذنب صلة التائب لأنه يتعدى بمن فليست تعليلية وبالغة إشارة إلى دلالة صيغته على المبالغة والإسناد المجازي لأن النصوح صاحبها، وقوله: ذات نصوح فهو صفة بتقدير مضاف، وتنصح نصوحاً فهو مصدر فعل جملته صفة، وقوله: توبوا نصوحاً فهو مفعول له وهذا كله على قراءة الضم. قوله: (وسئل علي رضي الله تعالى عنه الخ) هذا منقول عن يعسوب المؤمنين، وهو كمال التوبة عند الخواص لا إنه يشترط ذلك في تحققها حتى يخالف مذهب أهل السنة في أنه يكفي لتحقيق التوبة الندم

تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ ﴿ ذَكَرَ بِصَيغَةِ الْأَطْمَاعِ جَرِيًّا عَلَى عَادَةِ الْمُلُوكِ، وَإِشْعَارًا بِأَنَّهُ تَفَضَّلَ، وَالتَّوْبَةَ غَيْرَ مُوجِبٍ، وَأَنَّ الْعَبْدَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ خَوْفٍ وَرَجَاءٍ ﴿يَوْمَ لَا يُخْرِي اللَّهُ النَّبِيَّ﴾ ظَرْفٌ لِيَدْخُلَكُمْ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ عَطْفٌ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إِحْمَادًا لَهُمْ وَتَعْرِيفًا لِمَنْ نَاوَاهُمْ، وَقِيلَ: مُبْتَدَأُ خَبْرِهِ ﴿تُورِثُهُمْ يُسَعَى بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَأَيَّمَنِيهِمْ﴾ أَي عَلَى الصِّرَاطِ ﴿يَقُولُونَ﴾ إِذَا طَفَى نُورَ الْمُنَافِقِينَ ﴿أَتَيْمٌ لَنَا تُورِنَا وَأَعْفِرَ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وَقِيلَ: تَتَفَاوَتُ أَنْوَارُهُمْ بِحَسَبِ أَعْمَالِهِمْ فَيَسْأَلُونَ إِتْمَامَهُ تَفَضُّلاً ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جِهْدِ الْكُفَّارَ﴾ بِالسَّيْفِ ﴿وَالْمُنَافِقِينَ﴾ بِالْحِجَّةِ ﴿وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ﴾ وَاسْتَعْمَلَ الْخَشُونَةَ فِيمَا تَجَاهَدَهُمْ بِهِ، إِذْ بَلَغَ الرَّفْقَ مَدَاهُ ﴿وَمَا وَنَهُمْ جَهَنَّمَ وَيَسَّ الْمَصِيدُ﴾ جَهَنَّمَ أَوْ مَاوَاهُمْ ﴿ضَرْبَ اللَّهِ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرَاتٌ نُوحٍ وَأَمْرَاتٌ لُوطٍ﴾ مِثْلَ اللَّهِ تَعَالَى حَالَهُمْ فِي أَنَّهُمْ يَعْقُبُونَ وَلَا يَحَابُونَ بِمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْمُؤْمِنِينَ مِنَ النَّسْبَةِ بِحَالِهِمَا ﴿كَأَنَّا تَحَتَّ عِبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ﴾ يَرِيدُ بِهِ تَعْظِيمَ نُوحٍ وَلُوطٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ﴿فَخَاتَمَتَاهُمَا﴾ بِالنَّفَاقِ ﴿فَلَمْ يُفْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ فَلَمْ يَغْنِ النَّبِيَّانِ عَنْهُمَا بِحَقِّ الزَّوْجِ إِغْنَاءَ مَا وَقِيلَ ﴿أَي

والعزم على أن لا يعود والمذكور شروطها عند المعتزلة كما في شرح المواقف، وإعادة الفرائض أن يقضي منها ما وقع في زمان معصيته كشارب الخمر يعيد صلاته قبل التوبة لمخامرته للنجاسة غالباً، وتربية نفسه تدريجها في فعل الطاعة حتى يتم إلفه لها. قوله: (بصيغة الأطماع) بكسر الهمزة وهي عسى ولعل ونحوهما، وقوله: جرياً على عادة الملوك الخ فإنهم إذا أرادوا فعلاً قالوا: عسى أن نفعل كذا، وقوله: غير موجب خلافاً لبعضهم في الإيجاب بها وكونه بين الخوف والرجاء لا ينافي غلبة الرجاء وإحماداً بمعنى جعلهم محمودين عند الله وناوَاهُمْ بمعنى عاداهم كما وقع في نسخة من النوى وهو البعد ففيه تعريض لأعدائهم بالخزي وفيه إشارة لترجيح العطف وقد جوز كون الخبر معه والمراد بالإيمان فردة الكامل هنا، وقوله: طفى كسمع ذهب نوره فأظلم مكانه وأتمم بمعنى أدمه إلى أن يصلوا إلى الجنة، وقوله: وقيل الخ بالإتتمام الزيادة وهو معطوف بحسب المعنى على قوله: إذا طفى الخ وعلى هذا لا يلزم أن يكون هذا من باب بنو فلان قتلوا قتيلاً كما توهم. قوله: (إذ بلغ الرفق مداه) وفي نسخة إذا وهي الصحيحة يعني إذا رفقت غاية الرفق فلم يقد ذلك أغلظ عليهم حينئذ فإن من لا يصلحه الخير يصلحه الشر، وقوله: جهنم أو ماوَاهم هو المنصوص بالذم المقدر فيه قيل، وهو من عطف القصة على القصة. قوله: (مثل الله تعالى حالهم) أي الكفرة، وقوله: يحابون بالحاء المهملة والموحدة من المحاباة في البيع والمراد هنا مجازاً الرعاية وفعل الجميل وقوله: بما متعلق بيجابون، وقوله: بحالهما متعلق بمثل، وقوله: تعظيم نوح من مدح الله لهما بقوله: عبيد الخ وكان مقتضى الظاهر تحتها فإن تعظيم السيد لعبده ومدحه يكفي فيه مثله فلا يتوهم أن لا تعظيم في وصف الأنبياء بالصلاح، ولذا أضيف لضمير العظمة فافهم، وفيه أيضاً تعريض

لهما عند موتهما أو يوم القيامة ﴿أَدْخَلَا النَّارَ مَعَ الدّٰخِلِيْنَ﴾ مع سائر الداخلين من الكفرة الذين لا وصلة بينهم وبين الأنبياء عليهم السلام ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا لِلَّذِيْنَ ءَامَنُوْا أَمْرَاتُ فِرْعَوْنَ﴾ شبه حالهم في أن، وصلة الكافرين لا تضربهم، بحال آسية رضي الله عنها، ومنزلتها عند الله، مع أنها كانت تحت أعدى أعداء الله ﴿إِذْ قَالَتْ﴾ ظرف للمثل المحذوف ﴿رَبِّ آيْنِ لِيْ عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ قريباً من رحمتك، أو في أعلى درجات المقرّبين ﴿وَيَحْتَجِيْ مِنَ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ﴾ من نفسه الخبيثة وعمله السيئ ﴿وَيَحْتَجِيْ مِنَ الْفَوْرِ الظّٰلِمِيْنَ﴾ من القبط التابعين له في الظلم ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ عطف على امرأة فرعون تسلية للأرامل ﴿الَّتِيْ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ من الرجال ﴿فَنَفَخْنَا فِيْهِ﴾ في فرجها، وقرئ فيها في مريم أو الحمل ﴿مِنْ رُّوحِنَا﴾ من روح خلقناه بلا توسط أصل ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾ بصحفه المنزلة، أو بما أوحى إلى أنبيائه ﴿وَكُتُبِهِ﴾ وما كتب في اللوح المحفوظ، أو جنس الكتب المنزلة، ويدل عليه قراءة البصريين وحفص بالجمع، وقرئ بكلمة الله، وكتابه أي بعيسى عليه السلام والإنجيل ﴿وَكَاثِبَاتٍ مِنَ الْفٰتِنٰتِيْنَ﴾ من عداد المواظبين على الطاعة، والتذكير للتغليب، والإشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من

لأهتات المؤمنين وتخويف لهنّ بأنه لا يفيدهنّ كونهنّ تحت نكاح النبي ﷺ. قوله: (إغناء ما) فشيئاً منصوب على المصدرية، ويجوز أن يكون مفعولاً به أي شيئاً من العذاب وما إشارة إلى العموم من النكرة في سياق النفي، وقوله: أو يوم القيامة وعبر بالماضي لتحقيقه، وقوله: الذين لا وصلة الخ إشارة إلى فائدة قوله: مع الداخلين وقوله: ظرف للمثل الخ إذ هو بتقدير مثل امرأة فرعون حين قالت هذا المقال. قوله: (قريباً من رحمتك الخ) هو تفسير لقوله: عندك فإنه تعالى منزّه عن المكان والحلول ومجاورة غيره فحمل الجوار هنا على القرب من رحمته فعندك حال من ضمير المتكلم أو من بيتاً لتقدّمه عليه، وكان صفة لو تأخر وفي الجنة بدل أو عطف بيان لقوله: عندك أو متعلق بقوله: ابن وقدّم عندك هنا كما في الفصوص للشيخ لنكتة، وهي الإشارة إلى قولهم: الجار قبل الدار، أو هو بمعنى أعلى الدرجات لأنّ ما عند الله خير ولأنّ المراد القرب من العرش وعندك بمعنى عند عرشك ومقر عرك وعندك على الاحتمالات في إعرابه ولا يلزم كونه ظرفاً للفعل. قوله: (تسلية للأرامل) لجمعه في التمثيل بين من لها زوج ومن لا زوج لها للتسلية لهنّ وتطيب قلوبهنّ، والأرامل جمع أرملة وهي التي لا زوج لها وقوله: فنحنها الخ تقدّم الكلام عليه مفصلاً في سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقوله: أو الحمل يعني عيسى كما مر في سورة الأنبياء وفي نسخة الجملة وهو تحريف من الكاتب. قوله: (من روح خلقناه بلا توسط أصل) فالإضافة للتشريف لا لأدنى ملابسة، وقوله: بصحفه المنزلة هو الظاهر وكونه بمعنى كلامه القديم القائم بذاته بعيد هنا جداً، وقوله: جنس الكتب فالإضافة تعمها إذ ليس المراد العهد وقوله: بعيسى لأنه سمي كلمة كما مرّ شرحه في قوله: وكلمة من الله وجوّز فيه أن يراد كلمة التوحيد وجنس الكتاب أيضاً. قوله: (من عداد

جملتهم، أو من نسلهم فتكون من ابتدائية. عن النبي ﷺ: «كامل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا أربع آسية بنت مزاحم امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، وعنه عليه السلام والسلام: «من قرأ سورة التحريم آتاه الله توبة نصوحا».

المواظبين) أي عدت من الرجال المداومين على العبادة ومن للتبعيض، والتذكير للتغليب إذ لم يقل من القانتات، وقوله: عدت من جملتهم بإدخالها في عبادتهم وجعلها ممن يكون من سدة القدس، ومثله فيه مبالغة فهو أبلغ من قانتة مع أنه أخصر وأظهر لدلالته على معناه وزيادة أنها من قوم قانتين كما في شرح المفتاح. قوله: (أو من نسلهم الخ) معطوف على قوله من عداد المواظبين وعلى هذا فلا تغليب فيه. قوله: (كامل من الرجال الخ)<sup>(١)</sup> هو حديث صحيح (أقول) قال خاتمة المحققين شيخ مشايخنا السيد عيسى روى أحمد في مسنده سيد نساء أهل الجنة مريم ثم فاطمة، ثم خديجة ثم آسية ثم عائشة وإنما وصفن بالكمال لأنهن كنّ في زمان شرك وجاهلية ووصف عائشة بالفضل لأنها أعلمهنّ حتى قيل ربع الشريعة مروى عنها، ولذا شبهها بالثريد لأنه فيه نفع وقوة للبدن وهو أنفع الأطعمة وهو خبز يجعل في مرق وعليه لحم كما قيل:

إذا ما الخبر تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

والحديث الذي ذكره المصنف صحيح رواه البخاري، وقوله: وعنه ﷺ<sup>(٢)</sup> الخ حديث موضوع تمت السورة والصلاة والسلام على أفضل الأنام وعلى آله وصحبه الكرام.

(١) أخرجه البخاري ٣٤١١ - ٣٤٣٣ - ٣٧٦٩ - ٥٤١٨ ومسلم ٢٤٣١ والنسائي ٦٨/٧ وأحمد ٣٩٤/٤ -

٤٠٩ وابن حبان ٧١١٤ والطبراني ١٠٦/٢٣ والبخاري ٣٩٦٢ كلهم من حديث أبي موسى الأشعري.

(٢) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الملك

مكية وتسمى الواقعة والمنجية لأنها تقي قارئها وتنجيه من عذاب القبر وآبئها ثلاثون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلِكُ﴾ بقبضة قدرته التصرف في الأمور كلها ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ على كل ما يشاء قدير ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ قَدَرَهُمَا، أو أوجد الحياة وأزالها

## سورة الملك

وتسمى سورة تبارك والمانعة أيضاً وآياتها إحدى وثلاثون في المدني الأخير وثلاثون في غيره كما قاله الداني فقول المحشي بالاتفاق لا وجه له وهي مكية على الأصح، وقيل غير ثلاث آيات منها وقيل إنها مدنية وهو غير مشهور.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ﴾ مَرَّ تحقيقه في الفرقان، وقوله: بقبضة قدرته الخ القبضة بالفتح تطلق على أمور فتكون بمعنى المقدار المقبوض بالكف، ويقال له: قبضة بالضم أيضاً وهذا من التسمية بالمصدر وفي العرف شاعت في الكف والأصابع مما به القبض والبسط، وهو المراد هنا لأن اليد تطلق عليه كما في قوله تعالى: ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة، الآية: ٢٨] وتطلق عليها مع ما فوقها إلى الإبط كما في قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦] ولذا كانت الغاية غاية إسقاط فيه فعنى المصنف أن اليد مجاز منقول من الأول، إلى القدرة بإضافة قبضة قدرته كلجين الماء واليد بمعنى القبضة مجاز عن القدرة، وهذا مما لا شبهة فيه إلا أنه خفي عليهم معنى القبضة هنا فقالوا: ما قالوا مما تركه أتم من ذكره والباء في قوله: بيده ظرفية بمعنى في، وهو ظاهر وبما مر علمت أن كون قبضة قدرته استعارة مكنية وتخيلية غير مناسب للمقام إذا دقت النظر فيه فتدبر. قوله: (التصرف في الأمور كلها) قيل إنها تفسير للملك على أن تعريفه للاستغراق فيشمل عالم الأجسام وعالم الأرواح والغيب والشهادة فإنه قد يخص بعالم الشهادة، ويقابله الملكوت وليس بمراد هنا، ويجوز بقاء الملك على ظاهره وأنه ترك تفسيره لظهوره والتصرف معنى كونه في يده بطريق المجاز أو الكناية لكنه غير موافق لكلام المصنف، وإن كان في نفسه صحيحاً لأنه حينئذ لا يحتاج إلى جعل اليد مجازاً عن القدرة لأن التقدير في قدرته الموجودات كلها ولا يخفى ركاكته وأما الاعتراض على الأول بأنه لم يدر أن كون جميع التصرفات لله غير كون التصرف في جميع الأمور له، وغير مستلزم له واللازم مما ذكره هو الأول دون الثاني، ولو سلم فبملاحظة مقدمة أجنبية هي أن التصرف في الجميع واقع فخرزاة ودقة في غير محلها فإنه لا فرق بينهما لمن له طبع سليم. قوله: (على كل ما يشاء قدير) فسره بالمشيء، ولم يرتض ما في الكشاف من قوله على كل ما

لم يوجد مما يدخل تحت القدرة فإنه خص كل شيء بما لم يوجد وقد قيل عليه إنه لا يظهر له وجه لأن الشيء إما أن يختص بالوجود أو يشمل الموجود والمعدوم، وأما تخصيصه بالمعدوم فلا وجه له إلا أن يقال إنه ليغاير ما قبله إذ الملك في العرف يختص بالموجود إلا أن اليد مجاز عن القدرة عنده فإن خصت القدرة بالمعدوم كما هو مذهبه اختص الأثر بالمعدوم، وإن لم يختص لم يختص هذا أيضاً وإن رد بأن تخصيصه بما لم يوجد لاستغناء الموجود عن الفاعل عند الزمخشري كأكثر المتكلمين، ومن جعل علة الاحتياج الإمكان من المحققين فلأن الاختيار يستدعي سبق العدم فجاء بهذا القرين تكميلاً لأن الاختصاص بالموجود فيه إيهام نقص، وأورد عليه إن المستغني على زعمهم هو الباقي لا الموجود وبينهما فرق مع أن المعدوم مستغن عندهم، وكونه ليس مذهبه ممنوع واستدعاء الاختيار سبق العدم ممنوع أيضاً على ما قرره الأمدي مع أن الاختصاص بمسبوق العدم غير الاختصاص بالمعدوم، ورد بأن مراد القائل استغناء الموجود عن الفاعل في الزمان الثاني وهو زمان البقاء لا زمان ابتداء الوجود، وقوله: مع أن المعدوم الخ في غاية السقوط لأن استغناؤه في عدمه وهو لا ينافي احتياجه بعده مع أن اللازم مما ذكر عدم جواز تعلق القدرة بما يتصف بوجود هو أثر ذلك التعلق قبله لا عدم تعلقه إلا بما يتصف بالوجود أصلاً حتى يجب تعلقها بالمعدوم لجواز كون التعلق، والمتعلق قديمين وما قالوه من أن أثر المختار لا يكون إلا حادثاً لاستدعاء الاختيار سبق العدم مدفوع بأن تقدم الإيجاد الاختياري على وجود المعلول كتقدم الإيجاد الإيجابي عليه في كونه ذاتياً لا زمانياً فأثر المختار كالموجب يجوز أن يكون قديماً، فإن قلت إنا نعلم بالبديهة أن القصد إلى إيجاد الموجود محال فلا بد أن يكون مقارناً لعدم الأثر قلت: تقدم القصد على الإيجاد كتقدم الإيجاد على الموجود في كونهما بالذات فيجوز مقارنتهما للوجود زماناً لأن المحال هو القصد إلى إيجاد موجود بوجود قبل لا بوجود هو أثر لذلك الإيجاد ويمكن دفع السؤال بأن مراده بما لم يوجد الأعم من المعدوم لأن الموجود الثاني متصف بالوجود في كل آن وأثر الفاعل كما يكون ابتداء الوجود يكون الوجود في الزمان الثاني، وإن كان الموجود فيهما واحداً ففي كل آن متصف بوجود لم يحصل في آن سابق عليه فيصدق عليه في كل آن أنه لم يوجد في آن يليه أي لم يحصل اتصافه به في ذلك الآن لعدم مجيئه بعد فالمقصود أن أثر القدرة يجب أن لا يحصل قبل التعلق، فظهر وجه التخصيص بما لم يوجد وإن انهزم به قاعدة القدرة والمشيئة (أقول) ما ذكره من أن المراد الزمان الثاني مقبول، وكذا ما بعده وأما ما ذكره مما ادعى إمكان الدفع به فلا وجه له وهو تعسف لحمله الكلام على ما لا يحتمله (بقي هاهنا بحث) وهو غير صريح فيه لأن ما شاء مخالفة كلام المصنف لما في الكشاف حتى قالوا ما قالوا، وهو غير صريح فيه لأن ما شاء يجوز أن يريد به ما لم يوجد لأن تعلق المشيئة والإرادة في المستقبل يقتضي عدم وقوعه في الماضي، والحال وإنما عدل عن عبارة الزمخشري للإشارة إلى أنه بمعنى المشيئة لا الشائي

حسبما قدره، وقدم الموت، لقوله: ﴿وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨] ولأنه أدعى إلى حسن العمل ﴿يَلْبِئُوكُمْ﴾ ليعاملكم معاملة المختبر بالتكليف أيها المكلفون ﴿أَبْئُوكُمْ﴾

كما فصله في البقرة لأن المشيئة معتبرة في مفهوم القدرة. قوله: (قدّرهما الخ) لما اختلفوا في الموت هل هو أمر عدمي، وهو زوال الحياة عما هي من شأنه أو وجودي، وهو كيفية تضاد الحياة كما ذهب إليه كثير من أهل السنة حتى زعم بعضهم أنّ من عرفه بزوال الحياة عرفه بلازمه دون حقيقته، أشار المصنف إلى تفسيره على القولين وقدم اعتبار العدم لأنه المتبادر الأقرب فإذا كان عديمياً لا يكون مخلوقاً فيفسر الخلق هنا بالتقدير، وهو يتعلق بالوجودي والعدمي فلا يتم الاستدلال بهذه الآية على أنه وجودي كما وقع في كتب الكلام.

قوله: (أو أوجد الحياة وأزالها حسبما قدره) قيل: إنه أراد أنّ الموت ليس عدماً مطلقاً صرفاً بل هو عدم شيء مخصوص، ومثله يتعلق به الخلق والإيجاد لأنه إعطاؤه الوجود ولو لغيره وكونه معنى حقيقياً للخلق بعيد لأن الظاهر أنّ المعتبر فيه وجوده في نفسه، وقد قيل: إنه على تقدير مضاف أي خلق أسباب الموت، وقيل: الخلق يكون بمعنى الإيجاد وبمعنى الإنشاء والإثبات، وهو بالمعنى الثاني يجري في العدميات، وهو معنى مجازي شامل للمعنى الحقيقي، وهو مراد المصنف ولا يخفى بعده عن عبارته، وقيل: إنه أراد بهذا أنه وجودي لكنه عبر عنه بإزالة الحياة لأنه لازم له ولا يخفى ما فيه من التكلف، وأما القول بأنه غلب الخلق على الإزالة هنا فلا معنى له، وقوله: حسبما قدره حسب بمعنى قدر وما مصدرية أو موصولة عبارة عن زمان تقديره، وليس هذا إشارة إلى أنّ التقدير معتبر في مفهوم الخلق كما توهم فالظاهر أنه أراد أنّ المراد بخلقهما خلق زمان ومدة معينة لهما لا يعلمها إلا الله فيإيجادهما عبارة عن إيجاد زمانهما مجازاً. قوله: (وقدم الموت الخ) إشارة أنّ الموت إن كان العدم مطلقاً سواء كان سابقاً أو لاحقاً كما هو أحد الوجوه في تلك الآية فتقدمه ظاهر لسبقه على الوجود، وهو عدم الحياة عما هي من شأنه فإن أريد به العدم اللاحق لأنه عدم الحياة عمن اتصف بها فتقدمه لأنّ فيه عظة وتذكرة وردعاً عن ارتكاب المعاصي وهذا أحسن من جعله مبنياً على الأول، وأنه لما تعلق الخلق به خص بالعدم الطارئ لأنه تكلف ما لا حاجة إليه، وكذا إرادة الثاني وأنه يكفي لتقدمه تقدّم نوع العدم إذ لا تمايز فيه. قوله: (أدعى إلى حسن العمل) لما بينا من أنه عظة وتذكرة، ولذا ورد أكثرها من ذكرها ذم اللذات وفي الحياة أيضاً داعية له لأنّ من عرف أنها نعمة عظيمة، وكان ذا بصيرة دعت إلى العمل أيضاً فلا يتوهم أنها لا داعية فيها وإنما ذكرها باعتبار توقف العمل عليها. قوله: (ليعاملكم معاملة المختبر الخ) يعني أنّ البلاء بمعنى الاختبار يقتضي عدم العلم بما اختبره فهو غير صحيح في حقه تعالى، ولذا جعلوه هنا استعارة تمثيلية أو تبعية على تشبيه حالهم في تكليفه تعالى لهم بتكاليفه، وخلق الموت والحياة لهم وإثابته لهم وعقوبته بحال المختبر مع من اختبره وجربه لينظر إطاعته وعصيانه فيكرمه، ويهينه والمختبر بفتح الباء ويجوز كسرهما، ولذا اختاره من قال بين التشبيه في جانب المختبر بالفتح دون الكسر

أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿أَصْوِيه وَأَخْلَصِه، وجاء مرفوعاً أحسن عقلاً وأورع عن محارم الله تعالى، وأسرع في طاعته، جملة واقعة موقع المفعول ثانياً لفعل البلوى، المتضمن معنى العلم، وليس هذا من باب التعليق لأنه يخل به وقوع الجملة خيراً فلا يعلق الفعل عنها، بخلاف ما إذا وقعت موقع المفعولين ﴿وَهُوَ الْقَرِيرُ﴾ الغالب الذي لا يعجزه من أساء العمل ﴿الْقَوْرُ﴾ لمن تاب منهم ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾ مطابقة بعضها فوق بعض، مصدر طبقت النعل إذا خصفتها، طبقاً على طبق وصف به، أو طبقت طباقاً، أو ذات طباق، جمع طبق

لأنه أقرب لرعاية الأدب، ومن قال إنه لا رعاية فيه للأدب لوجوب كون معنى الآية الكريمة ذلك لم يأت بشيء غير إساءة الأدب. قوله: (بالتكليف الخ) يجوز تعلقه ببيعاملكم وبالمختبر ولا يرد عليه ما قيل: من أنه يقتضي وجود مختبر بالتكليف الإلهي اختباراً حقيقياً، ولا وجود له إذ الموجود مكلف غير مختبر لأنه لا يتعين إرادة التكليف الإلهي ولو سلم فيكفي فرض وجوده لصحة التشبيه به، وقوله: يا أيها المكلفون إشارة إلى تخصيص المخاطبين بهؤلاء لأن غيرهم لا يجري عليه ذلك والمخصص له هنا العقل كما لا يخفى. قوله: (أصويه وأخلصه) الضميران للعمل والصواب ما كان على وفق ما ورد عن الشارع والخالص ما كان لوجه الله سالماً عن الرياء وأتى باسم التفضيل، وإن عم الخطاب جميع المكلفين تحريضاً على اجتناب القبيح، وأنه لا يعاب به أصلاً وإنما النظر إلى المحاسن على مراتبها، والحديث<sup>(١)</sup> المذكور مر في سورة هود مرفوعاً مع بيانه وهو على هذا شامل لعمل القلب والجوارح. قوله: (المتضمن معنى العلم الخ) توصيف متضمن للتعليل فإن فعل البلوى لا ينصب مفعولين بلا واسطة، وقوله: ليس هذا من باب التعليق الخ وقد ذكر في سورة هود أنه تعليق، وهو مما يسئل عنه قديماً لما بين المحلين من التعارض، وقد تقدّم الكلام فيه مفصلاً فتذكره، وقوله: لأنه يخل به هكذا هو في بعض النسخ وفي بعضها بها فقيل: عليه الوجه تذكيره ولا حاجة إليه، وقوله: وقوع الجملة خيراً أي في الأصل لأن الفعل من النواسخ. قوله: (الذي لا يعجزه الخ) بيان لارتباطه بما قبله لكنه قيل عليه إنه إنما يناسب كون الغرض من البلوى تمييز من أحسن ممن أساء حتى يكون تديلاً، وفيه نظر لأنه قد يوجه بأن ما مرّ لذكر الأحسن والحسن عملاً، ثم تكميلة بأنه لا يعجزه عقاب المسيء، وقوله: ﴿لمن تاب منهم﴾ قيل: إنه تبع فيه الزمخشري، وهو مناسب لمذهب أهل السنة والمناسب له أن يقول لمن شاء ويدفع بأنه إنما خصه لأنه المناسب للمقام والمغفرة لمن تاب لا تنافي المغفرة لغيره إذا شاء، وقوله: تاب منهم الضمير لمن أساء وجمع نظراً لمعناه أو هو للناس المعلوم من السياق. قوله: (مطابقة) بفتح الباء إشارة إلى أنّ المصدر بمعنى اسم المفعول أو بيان لحاصل المعنى، وقوله: بعضها فوق بعض مبتدأ وخبر والجملة مفسرة لقوله: مطابقة، وكون بعضها مرفوعاً بقوله: مطابقة سهو لأنه لو كان

كجبل وجبال، أو طبقة كرحبة ورحاب ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمٰنِ مِن تَفٰوُتٍ﴾ وقرأ حمزة والكسائي من تفوّت، ومعناها واحد كالتعاهد والتعهد، وهو الاختلاف وعدم التناسب من التفوت، فَإِنَّ كَلَامًا مِنَ الْمُتَفَاوِتِينَ فَاتَ عَنْهُ بَعْضُ مَا فِي الْآخِرِ وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لِسَبْعٍ، وَضَعُ فِيهَا خَلْقَ الرَّحْمٰنِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِلتَّعْظِيمِ، وَالْإِشْعَارُ بِأَنَّهُ تَعَالَى بِخَلْقِ مِثْلِ ذَلِكَ بِقُدْرَتِهِ الْبَاهِرَةِ رَحْمَةً وَتَفَضُّلاً، وَأَنَّ فِي إِبْدَاعِهَا نِعْمًا جَلِيلَةً لَا تَحْصَى، وَالخَطَابُ فِيهَا لِلرَّسُولِ، أَوْ الْكُلِّ مُخَاطَبٌ وَقَوْلُهُ: ﴿فَاتَّبَعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ متعلق به على معنى

كذلك قيل: مطابقاً وكذا جعل فوق منصوباً بنزع الخافض متعلقاً بمطابقة، ويجوز كونها جملة حالية وما ذكرناه أسهل وأولى ويكون مطابقاً مصدرأ على أنه تفسير لمصدر آخر وقوله: إذا خصفتها بفتح التاء على ما عرف والخصف كالخياطة في الجلد وقوله: وصف به فهو بتقدير مضاف، أو مجاز لغوي إن لم يقصد المبالغة والموصوف سبع وكون الوصف للمضاف إليه العدد ليس بلازم بل أكثرى، وقوله: أو ذات طباق على أنه جمع فإنه اسم جامد لا يوصف به، وأيضاً الطبقة المرتبة والسّموات ذات مراتب لا نفس المراتب ومن لم يفهمه قال: حق العبارة أو جمع طبق إذ لا تمس الحاجة إذا جعل جمعاً إلى التقدير وإنما المحجوج الـ المصدرية ولا غبار عليه في التخصيص أيضاً وقوله: طوبقت طباقاً فهو مفعول مطلق والجملة صفة، وما قيل من أنه يجوز نصب طباقاً على الحالية لأن سبع سموات معرفة لتشمولها للكل مما لا وجه له لأن كونه شاملاً للسموات كلها وليس غيرها لا يصيرها معرفة فإنها كالشمس لا فرد لها، ولا يجوز نصب الحال المتأخرة عنها كقولك: طلعت علينا شمس مشرقة. قوله: (كرحبة) بفتح الحاء وهي الساحة لا يسكونها حتى يكون سهواً لأنه لم يسمع طبقة يسكون الباء كما توهم، وقوله: فَإِنَّ كَلَامًا خِ فِي نَسْخَةٍ كَانَ أَوْ كَمَا قِيلَ بَعْضُهُ يَفُوتُ بَعْضًا وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ. قوله: (صفة ثانية) والأولى قوله: طباقاً أو الجملة، وهي طابقت طباقاً كما مر ولا يلزم الاقتصار على الأول كما توهم. قوله: (موضع الضمير) وهو فيهن فإن قلت: قال ابن هشام في الباب الرابع من المعني الجملة الموصوف بها لا يربطها إلا الضمير إما مذكوراً، أو مقدراً قلت ليس كلام ابن هشام نصاً يلزم المصنف اتباعه والتوفيق بينهما بأنه إذا لم يقصد التعظيم كما قاله بعض المتأخرين ليس بشيء لأنه لا بدّ له من نكتة سواء كانت التعظيم أو غيره. قوله: (للتعظيم) لإضافته لاسمته تعالى إضافة تشريف، والإشعار المذكور ناظر لخصوصية الرحمن وكونها نعماً لأن السفليات مستمدة من العلويات على ما تقرّر في الحكمة مع ما فيها من الأجرام المنوّرة، وكونها أدلة للسايرين ومواقيت إلى غير ذلك قيل وفيه إشارة إلى قياس تقديره ما ترى فيها من تفاوت لأنها من خلقه تعالى، وما ترى في خلقه من تفاوت ومثله في المكت فلا وجه لما ورد عليه فلا تطول بإيراده، ودفعه فتأمل والمراد بالتفاوت كما قاله الإمام: تفاوت يورثه نقصاً كما قاله السدي. لا مطلق اختلاف الخلقه وبه يندفع الاعتراض على القياس. قوله: (متعلق به) أي بما قبله تعلقاً معنوياً كما أشار إليه بقوله: على معنى التسبب أي عن الأخبار بما قبله فإنه سبب

التسبب، أي قد نظرت إليها مراراً، فانظر إليها مرة أخرى، متأملاً فيها لتعاین ما أخبرت به من تناسبها واستقامتها واستجماعها ما ينبغي لها، والفتور الشقوق، والمراد الخلل من فطره إذا شقه ﴿ثُمَّ أَوَّجَ الْبَصَرَ كَرِيحًا﴾ أي رجعتين أخريين في ارتياد الخلل، والمراد بالثنائية التكرير والتكثير، كما في لبيك وسعديك، ولذلك أجاب الأمر بقوله: ﴿يَقْلِبَ إِلَيْكَ الْبَصَرَ حَاسِبًا﴾ بعيداً عن إصابة المطلوب، كأنه طرد عنه طرداً بالصغار ﴿وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ كليل من طول المعادة وكثرة المراجعة ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ أقرب السموات إلى الأرض ﴿بِمَصَابِيحَ﴾ بكواكب مضيئة بالليل إضاءة السرج فيها، ولا يمنع ذلك كون بعض الكواكب مركوزة في السموات فوقها، إذ التزيين بإظهارها عليها، والتكثير للتعظيم ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾

للأمر بالرجوع لما يعتري بعض السامعين من الشبهة فيه، وربما يقع الغلط بالنظرة الواحدة فهو في المعنى جواب شرط مقدر أي إن كنت في ريب منه فارجع الخ فلا خلط في تقديره بعد ذكر التسبب السابق فتأمل. قوله: (أي قد نظرت إليه مراراً) هذا مستفاد من قوله: فارجع الدال على سبق النظر وكونه مراراً من المضارع فإنه يدل على التجدد الاستمراري، ومن غفل عن هذا قال: إنه من الواقع لا من مقتضى الكلام فإنه لا يفيد كونه مراراً فافهم، وقوله: ما أخبرت به بصيغة المجهول والخطاب أو المعلوم والإسناد إلى ضمير المتكلم. قوله: (أي رجعتين أخريين) هو بيان لمنطوقه بحسب ظاهر اللغة، ثم بين المراد بقوله: والمراد الخ، وقوله: ولذلك أي لكون المراد التكثير فإن الخسوء لا يقع بالمرتين فقط والجوابية تقتضي الملازمة ولا يلزم ذلك من المرتين غالباً ولذا نفاه بعضهم فلا يرد عليه أنه قد يقع لبعض الأفراد لا سيما بعد دقة النظر على ما يقتضيه سياق فارجع البصر وهل. قوله: (بعيداً عن إصابة المطلوب) قال في الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخسأ الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى، وانخسأ الكلب أيضاً وخسأ بصره خسأ وخسوأ أي سدراه، ولو فسر بالسدر، وهو تحير النظر كان مكرراً مع قوله: وهو حسير لأن مآلهما واحد فلذا لم ينظر إليه المصنف مع أنه أقرب ومن غفل عنه اعترض عليه بما ذكر مع أن فيما اختاروه مبالغة، وبلاغة ظاهرة فلذا أخذوه من خسأ الكلب المتعدى على أنه استعارة كما أشار إليه بقوله: كأنه الخ والصغار بالفتح الذل فهو استعارة للذل الخفية فافهم. قوله: (أقرب السموات إلى الأرض) إشارة إلى أن الدنيا هنا صفة من دنا بمعنى قرب وقوله: بكواكب مضيئة فالاستعارة في الجمع ابتداء أو في المفرد، ثم جمع وكل منهما صحيح فلا وجه لتعيين أحدهما لما في الاقتصار من القصور وكأن من اقتصر على الأول نظر إلى أن الرتبة بالمجموع واختلاف مراكزها مبین في علم الهيئة، وأهل الشريعة لا يلتفتون لمثله فلذا حملوه على ظاهره، ومن خالفهم أوله بما ذكر. قوله: (إذ التزيين بإظهارها عليها) خص التزيين بها لأنها إنما ترى عليها ولا يرى جرم ما فوقها فلا حاجة إلى القول بأنه على مقتضى إفهامهم لعدم التمايز بينهما فإنها ترى عليه كجواهر متألثة على بساط الفلك الأزرق الأقرب، وقوله: والتكثير أي في مصابيح أي مصابيح ليست كمصابيحكم التي تعرفونها، ولم يجعله

وجعلنا لها فائدة أخرى هي رجم أعدائكم بانقضاض الشهب المسبية عنها، وقيل: معناها وجعلناها رجوماً وظنوناً لشياطين الإنس، وهم المنجمون، والرجوم جمع رجم بالفتح، وهو مصدر سمي به ما يرجم به ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ﴾ في الآخرة بعد الإحراق بالشهب في الدنيا ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ﴾ من الشياطين وغيرهم ﴿عَذَابُ جَهَنَّمَ وَيَسَّ الْمَصِيرُ﴾ وقرئ بالنصب على أن للذين عطف على لهم، وعذاب عطف على عذاب السعير ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهيقًا﴾ صوتاً كصوت الحمير ﴿وَيَهَى نَقُورٌ﴾ تغلي بهم غليان المرجل بما فيه

للتنوع لأن هذا أنسب بالمقام، واعلم أن قوله: إضاءة السرج فيها الظاهر أن ضمير فيها راجع للمصابيح كما صرح به في بعض الحواشي بناء على أن المصباح مقر السراج لا السراج نفسه كما في الصحاح إذ لو أريد ذلك لم يحتج إلى قوله فيها وحينئذ فالمصابيح مجاز عما حل فيها، وهو السراج والسرج مجاز عن الكواكب ففيه تجوز على تجوز ولا حاجة إليه مع تصريح أهل اللغة بأن المصباح السراج أيضاً، وإعادة ضمير فيها على الليل بعيد جداً ولو رجع ضمير فيها للسماء استغنى عن هذا التكلف والظاهر أنه المراد فتدبر. قوله: (بانقضاض الشهب المسبية عنها الخ) هذا بناء على ما قرره الحكماء من أن الكواكب نفسها غير منقضة، وإنما المنقض شعل نارية تحدث من أجزاء متصاعدة لكرة النار لكنها بواسطة تسخين الكواكب للأرض فالتجوز في إسناد الجعل إليها، أو في لفظها وهو مجاز بوسايط ولا مانع من جعل المنقض نفسه من جنس الكواكب وإن خالف اعتقاد الحكماء، وأهل الهيئة ولكن في القصص الإلهية ما فيه رجوم الشياطين. قوله: (وقيل الخ) مرضه لأنه خلاف الظاهر المأثور والرجم يكون بمعنى الظن مجازاً معروفاً، وقوله: المنجمون المراد به من يعتقد تأثير النجوم ويجزم بما ينسبه لها من الأحكام لأنه المحرم وأما غيره فليس بمحرم، وقوله: جمع رجم وقيل: إنه مصدر هنا بمعنى الرجم أيضاً، وقوله: سمي به الخ فصار له حكم الأسماء الجامدة ولذا جمع وإن كان الأصل في المصادر أنها لا تجمع. قوله: (من الشياطين وغيرهم الخ) إشارة إلى أنه تعميم بعد التخصيص لدفع إيهام اختصاص العذاب بهم ولا تكرار فيه كما توهم نعم لو حمل على غير الشياطين ليخلو من شبهة التكرار، ويوافق قراءة النصب معنى كان حسناً أيضاً. قوله: (صوتاً كصوت الحمير) فهو استعارة تصريحية وقوله: لها إما على ظاهره والمراد لها نفسها أو لأهلها بتقدير المضاف، أو التجوز في النسبة وتشبيه أصواتهم أو صوتها بصوت الحمير في قباحته وكونه صوتاً منكراً ولا مكنية فيه بأن تشبه هي أو هم بالحمير فإنه لا حسن له هنا لأنه إنما يشبهه به في الجهل، والبلادة وليس هذا محله كما توهم وفي الكشف سمعوا لها شهيقاً إما لأهلها ممن تقدم طرحهم فيها أو من أنفسهم كقوله: ﴿لهم فيها زفير وشهيق﴾ [سورة هود، الآية: ١٠٦] وأما للنار تشبيهاً لحسيسها المنكر الفظيح بالشهيق واعتراض بأنه قد مر في قوله: ﴿اخسؤوا فيها﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ١٠٨] أن أهلها بعدما وقع منهم المشاركة ستة آلاف سنة يقال لهم: اخسؤوا فيها، ثم لا يكن لهم إلا زفير وشهيق فهما إنما يكونان لهم بعد القرار في

﴿تَكَادُ تَمَيَّرُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ تفرق غضباً عليهم، وهو تمثيل لشدة اشتعالها بهم، ويجوز أن يراد غيظ الزبانية ﴿كَلِمًا أَلْفَىٰ فِيهَا فَوْجٌ﴾ جماعة من الكفرة ﴿سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ يخوفكم هذا العذاب، وهو توبيخ وتبكيك ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَشْتَأْ

النار وبعد ما قيل لهم اخسؤوا فيها فلا يتسنى كون الشهيق هنا لأهلها، ورد بأن ما ذكر ثمة إنما يدل على انحصار حالهم بعد ذلك في الزفير والشهيق لا على عدم وقوعهما منهم قبل، وأما كونه غير ثابت السند فلا يدفع الاعتراض على الزمخشري، وكونه ليس عقب الإلقاء لأن الزمان الدال عليه إذا يتسع جداً ككون المراد منه نفي الشهيق فإنه كله تعسف، والمرجل القدر. قوله تعالى: ﴿من الغيظ﴾ الغيظ كما في الصحاح الغضب للعاجز وقيل: المراد أنه على العاجز يقال: غضب عليه له ولكن لا يوافقه قوله: والكاظمين الغيظ إلا أن تجعل مجازاً من قبيل المشفر سواء كان الوصفان لشخص أم لا، والتحقيق ما في شرح الفصيح للمرزوقي إنه الغضب أو أسوؤه وقوله: تفرق تفسير للتمييز هنا وأن المراد به التفرق والتقطع كما يقال تقطع وتمزق غضباً. قوله: (وهو تمثيل لشدة اشتعالها) يعني شبه اشتغال النار بهم في قوة تأثيرها فيهم وإيصال الضرر إليهم باختيار المغتاط على غيره المبالغ في إيصال الضرر إليه فيكون استعارة تصريحية، والتمثيل بمعنى التشبيه في كلامه، ويجوز أن تكون المصراحة هنا تخيلية تابعة للمكانية بأن تشبه جهنم في شدة غليانها وقوة تأثيرها في أهلها بإنسان شديد الغيظ على غيره مبالغ في إيصال الضرر إليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية، وهي الغضب الباعث على ذلك واستعير لتلك الحالة المتهومة الغيظ كما في شرح المفتاح الشريفي، وأما ثبوت الغيظ الحقيقي لها بخلق الله فيها إدراكاً فبحث آخر لكنه قد قيل هنا إنه لا حاجة إلى ادعاء التجوز فيه لأن تكاد تأباه كما في قوله: ﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار﴾ [سورة النور، الآية: ٣٥] وقد صرح به علماء المعاني في بحث المبالغة والغلو ودفعه ظاهر فتدبر. قوله: (ويجوز أن يراد غيظ الزبانية) فلا تمثيل فيه لكنهم قالوا: الإسناد فيه مجازي، أو هو على تقدير المضاف سواء كان الشهيق لجهنم أو لأهلها أو للزبانية، وأما الفوران فليس إلا لجهنم والمراد إسناد تكاد تميز لا الغيظ كما توهم حتى يقال إنه لم يسند لهم صريحاً ولا لضميرها لأنه مصدر لا يتحمل الضمير ولا حاجة إلى تكلف إن أصله غيظها. قوله: (جماعة من الكفرة) مطلقاً غير الشياطين لقوله: فكذبنا ولا حجة فيها لمن قال: من المرجئة لا يدخل النار غير الكفرة كقوله: ﴿وللذين كفروا﴾ الخ على قراءة الرفع فإن الحصر فيه إضافي بقريته النصوص الواردة في تعذيب العصاة، وقوله: ﴿يخوفكم﴾ الخ إشارة إلى معنى الإنذار والنذير وحمل النذير على ما في المعقول من الأدلة خلاف الظاهر. قوله تعالى: ﴿سألهم خزنتها﴾ (الخ) السؤال هنا ليس سؤال استعمال كما أشار إليه المصنف بقوله: وهو توبيخ، وورود قال بدله في الزمر لا يدل على أنه حقيقي كما أن ورود الاستفهام بعده لا يدل على أنه سؤال غير

إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ أي فكذبنا الرسل وأفرطنا في التكذيب، حتى نفينا الإنزال والإرسال رأساً، وبالغنا في نسبتهم إلى الضلال، فالنذير إما بمعنى الجمع لأنه فعيل، أو مصدر مقدر بمضاف، أي أهل إنذار أو منعت به للمبالغة، أو الواحد والخطاب له ولأمثاله على التغليب، أو إقامة تكذيب الواحد مقام تكذيب الكل أو على أن المعنى قالت: الأفواج قد جاء إلى كل فوج منا رسول، فكذبناهم وضللناهم ويجوز أن يكون الخطاب من كلام الزبانية للكفار، على إرادة القول، فيكون الضلال ما كانوا عليه في الدنيا، أو عقابه الذي

حقيقي كما توهم وهو غني عن البيان لمن له أدنى إذعان. قوله: (فكذبنا الرسل الخ) وأفرطنا في التكذيب فيه إشارة إلى أن النذير هنا في معنى الجمع أو هو بيان لحاصل المعنى بعد المقابلة كما سيأتي، وقوله: نفينا الإنزال والإرسال رأساً هو تفسير لقوله: ما أنزل الله من شيء ورأساً بمعنى بالكلية كما في المكمل شرح المفصل، وقوله: بالغنا في نسبتهم إلى الضلال أي حيث قصرنا عليه حالهم وجعلوهم مستغرقين فيه كأنه أحاط بجميع جوانبهم ثم وصفوه بالكبر، وقوله: فالنذير قرنه بالفاء التفرعية لأنه فهم من تفسيره السابق فمن قال: إن الفاء ليست في محزها لم يصب، وقوله: بمعنى الجمع لأنه فعيل وهي صيغة يستوي فيها الواحد وغيره فيوافق قوله: أنتم على الجمع قيل: ولم يجعل جمعاً كالعبيد لأنه لا يعرف له مفرد يصلح أن يكون هذا جمعاً له وفيه نظر، وقوله: أو مصدر الخ فهو بحسب الأصل يطلق أيضاً على الجمع لأنه يلزم الأفراد والمضاف المقدر معه في معنى الجمع أيضاً لإطلاقه على ما يعم القليل، والكثير فيغني غناء الجمع فهما وجهان معنى، والمبالغة لجعله عين الإنذار ومنعت معطوف على مقدر. قوله: (أو الواحد) معطوف على الجمع، وقوله: والخطاب الخ توجيه لأنتم على هذا التقدير، وقوله على التغليب وأصله أنت وأمثالك فأدخلوا في الخطاب تغليباً لأن النذير واحد، وأما عدم اطراده لأنه لا يشمل حينئذ أول فوج أرسل إليهم وثانيهم ولا من كذب رسوله دون من قبله فيعلم دفعه مما مر. قوله: (أو إقامة تكذيب الواحد الخ) فيكون واحداً لكنه جعل جمعاً أذعاء والظاهر أنه في الحكاية، وقيل الرسول واحد تأويلاً كثير تحقيقاً فروعياً فيه الحالان، وقوله قالت: الأفواج الخ لا يخفى بعده لأن السؤال جواب كلما وهذا جوابه فيلزم وقوعه مع كل فوج على حدة، وأذعاء تأخر الجواب إلى اجتماع الكل في جهنم لا يلائم السياق. قوله: (جاء إلى كل فوج منا) هو بيان للمعنى المراد حينئذ لا أنه على حذف المضاف ونزع الخافض كما قيل: وقوله: يجوز أن يكون الخ هذا على تقدير كون النذير واحداً لأنه تأويل مخالف للظاهر فلا يرتكب من غير داع له وإن صح في الأول أيضاً، وقوله: على إرادة القول أي قالت لهم: الزبانية بعد اجتماعهم وإنما قدره ليرتبط بما قبله، وقوله: فيكون الضلال الخ وهو على الأول من مجاز الكون لأنهم ليسوا الآن في الضلال وعلى الثاني تجوز بالسبب عن المسبب، ولذا أضافه لضميره وأما كونه بمعنى الهلاك المذكور في الكشف فمعنى

يكونون فيه ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ﴾ كلام الرسل فنتقبله جملة من غير بحث، وتفتيش اعتماداً على ما لاح من صدقهم بالمعجزات ﴿أَوْ نَقُولُ﴾ فنتفكر في حكمه ومعانيه تفكر المستبصرين ﴿مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ في عدادهم ومن جملتهم ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ﴾ حين لا ينفعهم، والاعتراف إقرار عن معرفة، والذنب لم يجمع لأنه في الأصل مصدرأ، والمراد به الكفر ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ فأسحقهم الله سحقاً أي أبعدهم من رحمته، والتغليب للإيجاز والمبالغة، والتعليل، وقرأ الكسائي بالثقل ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾

آخر غير ما ذكره المصنف فمن أدرجه في كلامه فقد سها كما قيل: ولا يخفى أن للحمل عليه مجالاً وإن كان بعيداً فعده سهواً تعسف من قائله. قوله: (فنتقبله الخ) إشارة إلى أن السماع والعقل هنا بمعنى القبول والتفكير لقوله: لو كنا إذ لو كان على ظاهره كان واقعاً فالفاء في كلامه للتفصيل، والتفسير أو للترديد لأنه يكفي انتفاء كل منهما لخلاصهم من السعير أو للتنوع فلا تنافي الجمع، وقيل: إنه إشارة إلى قسمي الإيمان التقليدي والتحقيقي أو إلى الأحكام التعبدية وغيرها، وهو تعسف بعيد، وقوله: في عدادهم الخ لأنهم إذا دخلوا معهم كانوا من جملتهم وليس فيه إشارة إلى أن السعير إنما أعدت للشياطين كما قيل. قوله: (حين لا ينفعهم) أي اعترافهم بذنبهم واللام في قوله: لأصحاب السعير للتبيين كما في هيت لك، وسقيا له فأتى به مبهماً ثم فسره لأنه أوقع وأرسخ في النفس، وقوله: فأسحقهم الله سحقاً جعله مصدر أسحق بحذف الزوائد ولم يفسره بسحقوا سحقاً مع أنه الظاهر ليفيد أنه تعالى جازاهم بذلك على منع فعلهم، وما قيل من أنه لم يفسره بسحقهم الله مع استعماله لقلته رد بأنه لم يجيء سحق بمعنى بعد إلا لازماً وفيه نظر وقوله: بالثقل أي ضم الحاء لأن الضمة ثقيلة بالنسبة إلى السكون. قوله: (والتغليب للإيجاز والمبالغة والتعليل) قيل: إن المراد أن أصحاب السعير وهم الشياطين غلبوا على الكفرة إذ الظاهر أن يقال: فسحقاً لهم أي للقائلين بلى قد جاءنا الخ ولأصحاب السعير الذين هم الشياطين فغلب للإيجاز، وهو ظاهر والمبالغة في إبعاد الأولين إذ لو أفرد بالذكر أمكن تفاوت الإبعاد بأن يكون إبعادهم دون إبعاد الشياطين لجعلهم الشياطين عن إبعاد أصلاً وأنفسهم ملحقه بهم في ما كنا في أصحاب السعير فلما ضموا إليهم دل على أن إبعادهم لا يقصر أولئك وفي جعلهم من أصحاب السعير مع أنهم ليسوا منهم على الحقيقة، والتعليل للإشعار بأن الإبعاد لكونهم أصحاب السعير لترتب الحكم على الوصف المشعر بعليته لا من الفاء الدالة على أن تبعيدهم عن رحمته لاختيارهم للمعاصي المدخلة لهم السعير كما توهم، وأورد عليه أن اختصاص أصحاب السعير بالشياطين غير صحيح لأن سائر الكفرة يدخلونها وليس المراد من كونهم أصحابها إلا ذلك كما قال تعالى: ﴿إنما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير﴾ [سورة فاطر، الآية: ٦٦] وكونه إعداداً للشياطين خاصة ممنوع لقوله تعالى: ﴿إننا أعدنا للكافرين سعيراً﴾ [سورة الفتح، الآية: ١٣] ونحوه وقوله: أعدنا لهم عذاب

السعير لا يدل على الاختصاص وقول المصنف في عدادهم الخ صريح في خلافه وأيضاً فالكفرة إذا لم يكونوا من أصحاب السعير حقيقة فكيف يفيد درجهم فيهم التعليل، ورد هذا الرد بأنه لا يلزم مما ذكر اختصاص السعير بالشياطين بل يكفي كونهم أصلاً في دخولها الحق بهم الكفار كما يدل عليه قول المصنف في عدادهم، وجملتهم فالداخل في السعير قسمان ومقتضى الظاهر ذكرهما في الدعاء معاً فعدل عنه، وغلب أصحاب السعير الدال على الأصالة كما يشهد به الذوق وهذا لا محصل له وإن تبجح به قائله فالظاهر أن يقال أصحاب السعير له معنى في اللغة، وهو كل من دخل ناراً مسعرة مطلقاً أو لازمها كما تفيده الصحبة في عرف اللغة ومعنى في عرف الشرع فإنه ورد أن جهنم سبع طباق لكل طبقة منها اسم يخصها والسعير واحدة منها مخصوصة، وقد صرح به المفسرون وورد في الأحاديث وذكره المصنف في سورة الفتح حيث قال: وقيل السعير نار مخصوصة فهي الطبقة المعدة للشياطين فحيث قامت القرينة على إرادة معناه اللغوي أو العرفي يعمل بها ويكون هذا كالدابة وهنا ما قبله دل على أن المراد منها الطبقة المخصوصة فيكون مجازاً في الأخرى، والتغليب وغيره ظاهر كما فسروه بذلك وهو الذي أراده هذا القائل وحينئذ فلا إشكال عليه أصلاً وهذا كلام لا غبار عليه، وأما التعليل فإنهم لا يتابع أصحاب السعير عدواً من جملتهم ومثله يكفي له وإن لم يكونوا منهم حقيقة، وقيل: مراده تغليب الكفرة على الفسقة والأصل سحراً لهم ولسائر أصحاب السعير فغلب الأكثر على الأقل ورد بأن فسقة المؤمنين لا يطلق عليهم أصحاب السعير لإفادته التأييد والخلود في عرف القرآن، وأيضاً لا تجوز فيه حينئذ والتغليب كله مجاز وأيضاً المؤمنون لا يستحقون الدعاء بالإبعاد عن الرحمة إلا أن يراد بالتغليب تعميم الحكم بالجمع في لفظ واحد وبالجملة فإن هذا من مشكلات هذا الكتاب، وقد أكثر علماء الروم الكلام فيه وحكم بعضهم بعدم صحة نسخة التغليب، وقال الصحيح التغيير بالراء يعني أن الأصل ذكر الفعل والضمير فغير الأسلوب وحذف الفعل للإيجاز وهو ظاهر وللمبالغة لذكر المستحق مبهماً من غير بيان من هو، وما يستحقه وجاء بقوله: لأصحاب السعير بياناً له ولو ذكر هذا الفعل فات هذا المعنى وعدل عن الضمير للتعليل فإن علة اللعن كونهم من أصحاب السعير باختيارهم الكفر، والتكذيب لا اعترافهم بذنوبهم، وقيل على ما ذكره في هذا القيل أصحاب السعير الكفرة لأنهم الأكثر المغلوبون كما صرح به القائل فتأتي كونهم أصحاباً باعتبار الأكثر ولا يلزم منه خلود الفسقة إلا أنه يرد عليه أنه لا تجوز فيه أيضاً، وليس بشيء لأنه مجاز بحسب المعنى العرفي، وهو كاف لصحته وأيضاً قيل: إن مثله من التغليب ينسب فيه ما للأكثر مما يختص به لغيره كما في قوله: ﴿أو لتعودن في ملتنا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٨] وهو لا يتيسر هنا لأن الوصف المذكور للعصاة أيضاً ولا يخفى فساده لأنه للتأكيد فكيف يكون لهم، وما أورده غير وارد لأنه إذا كان

يخافون عذابه غائباً عنهم لم يعاينوه بعد، أو غائبين عنه، أو عن أعين الناس، أو بالمخفي وهو منهم قلوبهم ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ لذنوبهم ﴿وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ تصغر دونه لذائد الدنيا ﴿وَأَسْرَارٌ﴾

من التغليب لا يكون أصحاب السعير وصفاً للفسقة حقيقة فيكون مجازاً ولا يخفى ما فيه من الخبط والخلط، وقيل: في توجيهه إنهم لما جعلوا الشياطين في صحبة السعير أصلاً وأنفسهم دخيلاً واقتضى ذكر الأشقياء بأسرهم تعميم دعاء اللعن لجميعهم كان الظاهر أن يقال: سحقاً لهم أي للقائلين بل الخ، ولأصحاب السعير الذين هم الشياطين فقط على زعمهم إلا أنه غلب الثاني فعبر عن جملتهم بأصحاب السعير تجوزاً على زعمهم لفوائد الإيجاز، وهو ظاهر والمبالغة في إبعاد الأولين إذ لو أفرد بالذكر أمكن أن يكون إبعادهم دون الشياطين فلما سوى بينهم في العبارة دل على أن إبعادهم ليس أدون من إبعادهم، والتعليل لما مرّ وحصول الكل منها بدون التغليب لا يتأفي جعل الكل فائدة ولم سلم حصول الكل بدونه فالمقصود بيان فوائد التغليب ولا حاجة في صحته لنكتة، وقيل: سياق الكلام يقتضي أن يقال فسحقاً لهم ولغيرهم من أصحاب السعير لأن ترتب السحق إنما كان على المعترفين بذنوبهم وهم من جملة أصحاب السعير فترتيب السحق على جميع أصحاب السعير تغليباً من إسناد حكم البعض للكل كما في لتعودن في ملتنا والتغليب كما يكون مجازاً لغويّاً يكون عقلياً كما هنا، أمّا الإيجاز فظاهر لأنه أوجز من لهم ولغيرهم من أصحاب السعير فإن مساقه وإن لم يقتض إسناد السحق للمعترفين بذنوبهم فقط لكن مقتضى البلاغة التعميم لمن عداهم أيضاً فإذا إسناد السحق إلى الجميع بعبارة أوجز مما ذكره، وكذا المبالغة إذ إسناد السحق إلى الجملة في مقام الإسناد إلى البعض فيه مبالغة ظاهرة والتعليل لأنه يعلم أن استحقاقهم السحق لكونهم من أصحاب السعير، وقيل: التغليب هنا غير المصطلح لأن المراد به هنا تعميم الحكم وهو سخيّف لوجود التعميم بدون هذه الأمور إلا أن يراد التعميم بطريق مخصوص، وبقيت هنا كلمات لا طائل تحتها تركناها خوفاً الملل.

قوله: (يخافون عذابه الخ) هو بيان لحاصل المعنى أو إشارة لتقدير المضاف أو للتجوز في النسبة، وقوله: غائباً يعني أن قوله: بالغيب ظرف مستقر حال من المفعول المذكور أو المحذوف أو الفاعل والغيب بمعنى الغائب وقيل: بمعنى الغيبة والخفاء، وتفسيره بغائباً لتوضيح الحال لا لأن الغيب بمعنى الغائب ولا وجه له أو هو صلة يخشون والغيب بمعنى الغائب أيضاً أو هو تسمية بالمصدر أو مخفف غيب كليلين والباء للاستعانة وبال موصولة أو معرفة والغيبة عن عذابه ظاهرة وعن أعين الناس بمعنى عدم الرياء، ولو أبقى على ظاهره صح معنى غيبته عنهم كونه لا يدركه الخس ولا تقتضيه بديهية العقل كما مرّ في البقرة مثله فتدبر. قوله: (لذنوبهم) بيان للمتعلق المغفرة لا لتقديره مضاف في لهم لأن عطف قوله: وأجر كريم ياباه، وقوله: تصغر دونه لذائد الدنيا لأن كبر الآخرة بالنسبة لما يقابلها وهو أجر الدنيا وجملة:

قَوْلِكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿﴾ بالضمائر قبل أن يعبر عنها سرّاً وجهراً ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ ألا يعلم السرّ، والجهر من أوجد الأشياء، حسبما قدرته حكمته ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ المتوصل علمه إلى ما ظهر من خلقه وما بطن، أو ألا يعلم الله من خلقه، وهو بهذه المثابة والتقييد بهذه الحال يستدعي أن يكون ليعلم مفعول ليفيد، روي أن المشركين كانوا يتكلمون فيما بينهم بأشياء فيخبر الله بها رسوله، فيقولون أسرّوا قولكم لئلا يسمع إله

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ﴾ الخ مستأنفة في جواب سؤال مقدر نشأ من ذكر الكفرة وهو إما حال من أحسن عملاً، وقوله: ﴿وَأَسْرُوا﴾ الخ معطوف على مقدر تقديره فاتقوه في السر والعلن وأسروا الخ، وقوله: بالضمائر الخ فيدل على استواء السر والجهر عنده لأنه يعلمها قبل التعبير عنها فكيف بعده فسواء السرّ والجهر. قوله: (سرّاً وجهراً) وفي نسخة أو جهراً وهو منصوب بنزع الخافض أو هو تمييز وكون نسبة التعبير لا إيهام فيها مكابرة والتقدير سرّاً كان أو جهراً، وقوله: من أوجد الأشياء أي جميعها حتى السرّ والجهر فكيف لا يعلمه والخلق يستلزم العلم، وقوله: السرّ والجهر إشارة إلى أنه المفعول المقدر بقرينة ما قبله وأنه حذف لمجرد الاختصار دون قصد العموم لأنّ المقصود استواء السرّ والجهر لديه، ولذا قدر مفعول خلق عاماً إشارة إلى أنه من مقدّمات الدليل، وهو اللطيف الخبير مسوق لبيان استلزام الخلق للعلم فلو قدر مفعول العلم خاصاً كان خلواً عنها فيكون مستغنى عنه، وإن خص بالسرّ والجهر كان لغواً غير مفيد فتأمل. قوله: (المتوصل علمه الخ) فيكون علمه محيطاً بالجزئيات والكلّيات فكيف لا يعلم السرّ والجهر من هذا شأنه قال الغزالي: إنما يستحق اسم اللطيف من يعلم دقائق الأمور وغوامضها وما لطف منها، ثم يسلك في إيصال ما يصلحها سبيل الرفق دون العنف والخبير هو الذي لا يعزب عن علمه الأمور الباطنة فلا تتحرك في الملك والملكوت ذرة ولا تسكن، أو تضطرب نفس إلا وعنده خبرها وهو بمعنى العليم وقوله: ﴿وَلَا يَعْلَمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ﴾ يعني أنّ من مفعول والعائد مقدر حينئذ ولا يصح أن يكون خلق عاماً لأنه لو قصد العموم قيل ما خلق فلا يرد أنه تقييد للشيء بنفسه، ولا عبارة عن السرّ والجهر لأنّ من لما يعقل فلا وجه لتوهم مثله. قوله: (يستدعي أن يكون ليعلم مفعول) أي خاص كما قيده ليفيد لأنه لو لم يكن له مفعول خاص بأن يقدر عاماً أو لا يقدر لأنه في معنى العام المقدر، وكانت الجملة خالية يكون تقييداً للشيء بنفسه لأنه علم ما ظهر وما بطن بمعنى علم كل شيء فالمعنى ألا يعلم كل شيء، وهو العالم بكل شيء وهو لغو غير مفيد فإن قلت: إذا نزل منزلة اللازم من غير قصد للعموم يكون المعنى أن لا يثبت له أصل العلم، وهو العالم بظواهر الأمور وبواطنها أفاد فما المانع منه قلت لأنه في المقام الخطابي يفيد العموم كما ذكره السكاكي، ولو ادعى أنّ هنا قرينة معنوية على عدم إرادته وهو عدم استقامته فالمقصود هنا أيضاً ليس إثبات أصل العلم فإنه لم ينكره أحد فكيف يثبت له مع الاستفهام الإنكاري، وذو الحال فاعل يعلم أو خلق إذ لا تفاوت بينهما كما قيل: وقد جوّز فيه كونه معطوفاً على الصلة فتأمل. قوله: (لينة الخ) المراد باللين هنا ليس

محمد، فنبه الله على جهلهم ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا﴾ لينة ليسهل لكم السلوك ﴿فَأَنْشَأُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ في جوانبها أو جبالها وهو مثل لفرط التذليل، فإن منكب البعير ينبو عن أن يطأه الراكب، ولا يتذلل له، فإذا جعل الأرض في الذل بحيث يمشي في مناكبها لم يبق شيء لم يتذلل ﴿وَكُلُّوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ والتمسوا من نعم الله ﴿وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ المرجع فيسألكم عن شكر ما أنعم عليكم ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ يعني الملائكة الموكلين على تدبير هذا

ضد الخشونة بل ضد الصعوبة من قولهم: للدابة لينة الشكيمة إذا كانت منقادة غير صعبة من الذل بالكسر، وهو سهولة الانقياد كما ذكره الجوهري فهو استعارة كما صرح به الزمخشري وسيأتي بيانه، وقيل إنه تشبيه بليغ لذكر الجوهري فهو استعارة كما صرح به الزمخشري وسيأتي بيانه، وقيل إنه تشبيه بليغ لذكر المشبه وهو الأرض وفيه نظر. قوله: (في جوانبها أو جبالها) فالمناكب استعارة تصريحية تحقيقية وهي قرينة للمكنية في الأرض حيث شبهت بالبعير ففيه استعارة تحقيقية ومكنية فإن قلت كيف تكون مكنية، وقد ذكر طرفها الآخر في قوله: ذلولاً قلت: هو بتقدير أرضاً ذلولاً فالمذكور جنس الأرض المطلق والمشبه هو الفرد الخارجي، وهو غير المذكور فيجوز كون ذلولاً استعارة والمكنية حينئذ هي مدلول الضمير لا المصريح بها في النظم والمانع من الاستعارة ذكر المشبه بعينه لا بما يصدق عليه كما مر في سورة يوسف فتذكره، وقد غفل عنه بعضهم هنا. قوله: (وهو مثل الخ) هكذا هو في الكشف وقد بين هو مراده في شرح مقاماته فقال: المشي في مناكبها مثل لفرط التذليل ورضح معنى الذل بوطء المناكب والتقلب فيها كما ذكرناه في الكشف، اه فالمعنى أنه ليس هنا أمر بالمشي حقيقة وإنما القصد به إلى جعله مثلاً لفرط التذلل سواء كانت المناكب مفسرة بالجوانب أو الجبال وسواء كان ما قبله استعارة أو تشبيهاً، ومن لم يقف على المراد منه قال: الواو بمعنى أو فإنه إذا جعل مثلاً لم تكن المناكب مستعارة للجوانب، والجبال بل تشبه الأرض بالبعير على نهج الكناية ويثبت لها المناكب تخيلاً وزاد فيه من قال: المراد تذلل الأرض لا تذلل البعير كما توهم فاعترض عليه بما مر حتى احتيج إلى القول بأن الواو بمعنى أو والمراد هو مثل إن لم تحمل المناكب على الجوانب والتمثيل أيضاً مناف لجعل الأرض والمناكب استعارة مكنية، وتخييلية فالجمع بينهما خطأ وهو كله من ضيق العطن، وقلة الفطن فتدبر وقوله: لفرط التذليل لو قال المصنف: لفرط التذلل كان أحسن ليظهر التفرع بالفاء، ثم إن المراد به مطلق التسهيل لهم بقطع النظر عن كونه تذليل البعير أو الأرض كما توهم، وقوله: فإن مناكب البعير الخ سواء استعير للجوانب أو للجبال، وقوله: في الذل بكسر الذال أي السهولة. قوله: (والتمسوا الخ) فالأكل والرزق أريد به طلب النعم مطلقاً وتحصيلها أكلاً وغيره فهو اقتصار على الأهم الأعم على طريق المجاز أو الحقيقة، وأنت إذا تأملت نعيم الدنيا وما فيها لم تجد شيئاً منها على المرء غير ما أكله وما سواه متم له أو دافع للضرر عنه وتفسيره بالالتماس هو المناسب لقوله: امشوا فقوله: ما أنعم عليكم شامل لتذليل الأرض وتمكينهم منها والتماس الرزق في مناكبها. قوله: (على تأويل من في السماء أمره وقضاؤه) يجوز أن يريد أنه من التجوز في الإسناد ففيه

العالم، أو الله تعالى على تأويل من في السماء أمره وقضاؤه، أو على زعم العرب، فإنهم زعموا أنه تعالى في السماء، وعن ابن كثير وأمتهم بقلب الهمزة الأولى، وواو الانضمام ما قبلها، وأمتهم بقلب الثانية ألفاً، وهو قراءة نافع وأبي عمرو ورويس ﴿أَنْ يَخْصِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ فيغيبيكم فيها كما فعل بقارون، وهو بدل من بدل الاشتمال ﴿فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ تضطرب والمور التردد في المجيء والذهاب ﴿أَمْ أَيْنُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ أن يمطر عليكم حصباء ﴿فَسَتَّامُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾ كيف إنذاري إذا شاهدتم المنذر به، ولكن لا ينفعكم العلم حينئذ ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٍ﴾ إنكاري عليهم بإنزال العذاب، وهو تسلية للرسول ﷺ، وتهديد لقومه المشركين ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْكَلْبِ فَوْقَهُمْ صَفَقْتِ﴾ باسطات

مجاز عقلي وأن يريد أن فيه مضافاً مقدراً وأصله من في السماء سلطانه فلما حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه ارتفع واستتر فليس فيه حذف للعائد المجرور ولا للفاعل كما توهم، وقوله: أو على زعم العرب تركه أولى من ذكره فإن بناء الكلام على زعم بعض الجهلة غير مناسب. قوله: (وعن ابن كثير الخ) مذاهب القراء في الهمزتين المفتوحتين إذا اجتمعتا مفصل في علم القراءة فمنهم من أبدل الهمزة الأولى وواو هنا في الوصل لضم ما قبلها وهو راء النشور فإذا ابتداء حققها وأما الهمزة الثانية فمنهم من سهلها بين بين، ومنهم من أبدلها الفاء وقد مر تحقيقه في البقرة في قوله: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ إلا أن من أبدل وهو قبل يسهل الهمزة وصلاً. قوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ [سورة القصص، الآية: ٨١] اه ولذا قيل إن الباء هنا للملابسة والخسف قد يتعدى فمن خطأه وقال: بلزوم لزومه في هذا المعنى وإن نصب الأرض بنزع الخافض فالمخطئ ابن أخت خالته، والفاء في قوله: (فيغيبيكم) فيها تفرعية أو تفسيرية وهو تفعيل من الغيبة، وقوله: بدل أو منصوب بنزع الخافض وهو من الإجارة، وقوله: التردد في المجيء والذهاب هو أصل معناه، والمراد به أنها حين الخسف ترتج وتهتز هزاً شديداً كما بينه أولاً فليس المراد أنها تنكشف وتنقبض كما توهم، وقوله: حصباء بالمد هو الحصا. قوله: (كيف إنذاري) إشارة إلى أن النذير مصدر وأن الباء محذوفة والقراء مختلفون فيها فمنهم من حذفها وصلاً وأثبتها وقفاً ومنهم من حذفها في الحالين اكتفاء بالكسرة، وكذا الحال في نكير أي ستعلمون ما حال إنذاري وقدرتي على إيقاعه وعدمه ولا حاجة إلى تعيين المنذر به حتى يقال: إن الخسف لم يقع وإن المنذر به عذاب الآخرة وما بينهما اعتراض فإنه تكلف ما لا داعي له. قوله: (بإنزال العذاب) متعلق بكان أو بإنكاري فإن المراد من إنكار الله عليهم تعذيبهم مجازاً، وقوله: وهو تسلية أي قوله: ولقد كذب الخ، أو قوله: فس تعلمون الخ لأنهم سيرون جزاء تكذيبهم وتشتفي النفوس منهم. قوله تعالى: ﴿صَافَاتٍ﴾ حال من الطير أو من فوقهم فإذا كان حالاً فهي متداخلة أو هو ظرف لصفات أو ليروا أو قوله: (باسطات أجنحتهن) فمفعوله محذوف وهو الأجنحة والصف البسط ولم يجعل مفعوله القوادم جمع قادمة، وهي

أجنحتهنّ في الجوّ عند طيرانها، فإنهن إذا بسطنها صففن قوادمها ﴿وَيَقْبِضْنَ﴾ ويضممنها إذا ضربن بها جنوبهنّ، وقتاً بعد وقت للاستظهارية، على التحريك، ولذلك عدل به إلى صيغة الفعل للتفرقة بين الأصيل في الطيران والطارئ عليه ﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ﴾ في الجوّ على خلاف الطبع ﴿إِلَّا الرَّحْمَنُ﴾ الشامل رحمته كل شيء بأن خلقهنّ على أشكال وخصائص هيأتهنّ للجري في الهواء ﴿إِنَّهُ يَكُلُّ شَيْئًا بَصِيرًا﴾ يعلم كيف يخلق الغرائب، ويدبر العجائب ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَوَّ يَصْرُكُ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ﴾ عدليل لقوله: أو لم يروا على معنى، أو لم

مقدّم ريش الجناح لأنه في مقابلة يقبضن والقبض للأجنحة، وقوله: يقبضن من عطف الفعل على الاسم لأنه بمعنى يصففن أو قابضات فحمل على المعنى. قوله: (إذا ضربن بها جنوبهنّ الخ) يعني مفعول يقبضن الأجنحة أيضاً كما قدره في صافات، وقوله: وقتاً بعد وقت إشارة إلى أنّ الأصل في الطيران حالة الصف وهي الأغلب فيه والقبض يفعل في بعض الأحيان للتقوى بالتحريك كما يفعله السابح في الماء يقيم بدنه أحياناً ولتجده عبره بالفعل إشارة إلى أنه أمر طارئ على الصف بخلاف البسط والصف وأما الضم بدون تحريك فلا يكون في الطيران كما توهم، وقوله: ولذلك عدل الخ بيان لاختيار الاسم في صافات لأنه الأصل الثابت في حال الطيران والفعل في يقبضن لأنه طارئ عليه متجدد. قوله: (على خلاف الطبع) لأنّ طبيعة الأجسام لما فيها من العناصر الثقيلة النزول إلى الأرض والانجذاب إلى جهة السفلى كما يشاهد في الأجسام كلها والنزول فيه إلى قول أهل الطبيعة كما قيل: لا ضير فيه لأنه من الأمور المحسوسة. قوله: (الشامل رحمته كل شيء) فسره لما في صيغته من المبالغة كما مرّ تقريره، وقوله: (بأن خلقهنّ) الخ متعلق بيمسكن لبيان وجه الإمساك برحمته وسببه من خلقهنّ على هيئة من إحاطة الريش وخفته بحيث يصعد في الهواء ويجري فيه فلا وجه لما قيل من أنّ ذكر الرحمن دون غيره للإشارة إلى علة الإمساك بعد خلقهنّ على أشكال مخصوصة هيأتهنّ للجري في الهواء وهي رحمته إذ لولاها لسقطن وهلكن لأنه دعوى بلا دليل، وقوله: بكل شيء تقديمه للفاصلة أو للحصر رداً على من زعم أنه لا يعلم الجزئيات، والبصر دقة في العلم يقال له: بصر في كذا أي حذف كما قاله الإمام. قوله: (عدليل لقوله: ﴿أو لم يروا﴾ الخ) جعل أم متصلة، وقال أبو حيان كغيره من المعربين إنها منقطعة بمعنى بل لأن بعدها اسم استفهام وهو من لكنهم لم يبينوا وجه منع وقوع الاستفهام بعدها من الاتصال فإن كانا استفهامين فما المانع منه إذا قصد التأكيد، واعلم أنّ مساق الآية إمّا لإنكار أن يكون للمخاطبين ناصر ورازق سوى الرحمن وأمّا لإنكار كون الأصنام تنصرهم وترزقهم وعلى هذا اقتصر المصنف وعلى الأوّل الاستفهام الإنكار ويقدر بعده يقال وعلى الثاني للتحقير ولا يحتاج إلى تقدير القول لأنّ المشار إليه مشاهد بخلافه على الأوّل فإنه لا يصح بدون تقدير كما قيل وفيه نظر فإنّ التقدير ليس لهذا فتأمل. قوله: (على معنى أو لم تنظروا الخ) والصنائع القبض والبسط والإمساك وما شاكله مما يدل على كمال القدرة ولا حاجة إلى جعل الإمساك بمنزلة الصنائع، وقوله: (فلم تعلموا) الخ

تنظروا في أمثال هذه الصنائع فلم تعلموا قدرتنا على تعذيبهم بنحو خسف، وإرسال حاصب أم لكم جند ينصركم من دون الله إن أرسل عليكم عذابه فهو كقوله: ﴿أَمْ لَكُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُكُمْ مِنْ دُونِنَا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٤٤٣] إلا أنه أخرج مخرج الاستفهام عن تعيين من ينصرهم إشعاراً بأنهم اعتقدوا هذا القسم، ومن مبتدأ وهذا خبره والذي بصلته صفته وينصركم وصف لجند محمول على لفظه ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ لا معتمد لهم ﴿أَتَنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ﴾ أم من يشار إليه ويقال هذا الذي يرزقكم ﴿إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾ بإمساك المطر، وسائر الأسباب المحصلة والموصلة له إليكم ﴿بَلْ لَجَأُوا﴾ تبادوا ﴿فِي عَتُوٍّ﴾ عناد

إشارة إلى أن قوله: ألم يروا للاستدلال على قدرته على الخسف والحصب، وقوله: أم لكم جند فيه التفات كما يشير إليه كلام المصنف ونكته المبالغة في التهديد. قوله: (إلا أنه أخرج مخرج الاستفهام الخ) إشارة إلى ما قدمناه من أن أم المتصلة استفهامية فلا وجه لا يراد من الاستفهامية بعدها لأن كونها موصولة كما قيل: خلاف الظاهر ووجهه بأنه عدل عن مقتضى الظاهر لنكته وهو أنهم لاعتقادهم نصر آلهتهم لهم أتى باسم الاستفهام بعدها تهكماً بهم كان النصرة مقررة وإنما الكلام في تعيين الناصر لهم، وقوله: فهو كقوله الخ لم يجعله على التقدير والفرض كما في الكشف لتكلفه ولذا اختار هذا الوجه. قوله: (ومن مبتدأ وهذا خبره) وهي عنده استفهامية لا موصولة وهذا مذهب سيبويه وفيه الأخبار عن المعرفة بالنكرة وهو جائز عنده إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو أفعل تفضيل كما بين في محله، وغيره يجعل هذا مبتدأ ومن خبره وجوز في من أن تكون موصولة مبتدأ أيضاً وهذا مبتدأ ثان والذي خبره والجملة صلة بتقدير القول أي أم الذي يقال في حقه هذا الخ فأم متصلة أو منقطعة والمعنى أمن له هذه الصفات العظيمة ينصركم وينجيكم من الخسف والحصب إن أصابكم أم الذي يقال فيه هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الله، وقوله: محمول على لفظه وهو الأفراد ولو روعي المعنى قيل: ينصرونكم. قوله: (لا معتمد لهم) أي غير تغرير الشياطين، وهو في حكم العدم بيان لمعنى الحصر فيه، وقوله: أم من يشار إليه ويقال: الخ يشير إلى أن من هنا موصولة وأن هذا الذي مبتدأ وخبر وهو صلة بتقدير القول، وإنما قدر القول لاستهجان أن يقال الذي هذا الذي هو جند لكم ومن مبتدأ خبرها مقدر أي رازق لكم وجعل الذي خبراً عن الذي سمج جداً وقد صرح في من السابقة بأنها استفهامية فذكر في كل منهما وجهاً للإشارة إلى صحة كل منهما كما جعل أم متصلة، ثم ومنقطعة هنا وأما دخول الاستفهام على الاستفهام فدفعه أن أم هنا بمعنى بل بدون استفهام في قوله أما ذا كنتم تعملون، وقد مر أنه لا مانع من اجتماع استفهامين فمن قال: إنه يلزم المصنف حكاية المفرد بالقول، وإنه يجوز إذا أريد بالمحكي لفظه أو كان من قال بمعنى تكلم فينصب المفرد فقد غفل عما أراده المصنف ومعنى يقال في شأنه هذا أنه يشار إليه بهذا تحقيراً له فتأمل. قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي﴾ الخ حال الهمزة معلوم فلا يفيد تقدّمها الاستفهام عن السبب كما توهم ومن موصولة مبتدأ ويمشي صلته ومكباً حال من الضمير

﴿وَنُقُورٍ﴾ شراد عن الحق لتنفّر طباعهم عنه ﴿أَمَّن يَمِشِي مَكْبًا عَلَيَّ وَجْهَهُ أَهْدَى﴾ يقال: كسبته فأكب، وهو من الغرائب كقشع الله السحاب فأقشع والتحقيق أنهما من باب انفض بمعنى صار ذا كب، وذا قشع وليس من مطاوعى كب، وقشع بل المطاوع لهما انكب وانقشع ومعنى مكباً أنه يعثر كل ساعة، ويخرّ على وجهه لوعورة طريقه واختلاف أجزائه، ولذلك قابله بقوله: ﴿أَمَّن يَمِشِي سَوِيًّا﴾ قائماً سالماً من العثار ﴿عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ مستوى الأجزاء

المستتر فيه وعلى وجهه ظرف لغو متعلق بمكباً أو مستقرّ حال، والأوّل أولى وأهدى بمعنى أرشد خبر من. قوله: (وهو من الغرائب) لأنه على عكس المعروف في اللغة من تعدى لأفعال ولزوم ثلاثيه ككرم وأكرمت، وله نظائر في أحرف يسيرة كأنسل ريش الطائر ونسلته وأنزفت البئر نزلتها، وأمرت الناقة درت ومرتها وأشتف البعير رفع رأسه وشفقته وأقشع الغيم وقشعته الريح أي إزالته وكشفته، وقد حكى ابن الأعرابي كبه الله وأكبه بالتعدية فيهما على القياس، وحكاه في القاموس فالاعتراض عليه غير متوجه. قوله: (والتحقيق أنهما من باب انفض) يقال: انفض القوم بالفاء والضاد المعجمة إذا فني زادهم وقد يكنى به عن الهلاك أيضاً فالهمزة فيه للصيرورة كآلام إذا صار لثيماً وانفض إذا صار نافضاً لما في مزودته لفنائه وليست الهمزة فيه للمطاوعة وأكب مطاوع كب كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم تبعاً لبعض أهل اللغة كالجوهري وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل إلا أنّ بعض المدققين قال معنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به كقولك: باعدته فتباعه، فالتباع معنى حصل من المباعدة كما يفهم من كلام شراح المفصل، والشافية ومباينة المطاوعة للصيرورة غير مسلمة وفي شرح الكشاف للشريف الائتمار معنى صيروته مأموراً وهو مطاوع الأمر فسوى بين المطاوعة والصيرورة مع أنه ذكر ما هنا بعينه في بحث القلب من شرح المفتاح فليحرّر هذا. قوله: (يعثر كل ساعة ويخرّ على وجهه) الخور السقوط على وجهه، وهو معنى الانكباب، وكونه: كل ساعة عبارة عن دوامه في حال مشيه وهو استفاد من كونه حالاً من الفاعل هنا ومقارناً له مع معونة المقام، وهو معناه هنا لا في كل محل وقوله: لوعورة طريقه أي صعوبة المشي فيه لما فيه من الحجارة الكثيرة الكبيرة، وهو بيان لعلة السقوط والعتار، واختلاف أجزائه بانخفاض بعض وارتفاع بعض آخر فليس تفسيراً لما قبله كما توهم. قوله: (قائماً سالماً من العثار) اختار هذا التفسير لأنه بمعنى مستو والمستوي هو المنتصب القائمة فلذا فسره بقائماً وأما سلامته من العثار فمن وقوعه حالاً كما مرّ فإنه إذا دام انتصابه لزم أنه سالم من العثار، وأما تفسيره بمستوى الجهة قليل الانحراف على أنّ المكب المتعسف الذي ينحرف هكذا وهكذا فغير مناسب هنا لأنّ قوله: ﴿على صراط مستقيم﴾ يصير مكرراً وليس في كلام المصنف اختلاط الأمن سوء الفهم. قوله: (مستوى الأجزاء) لأنه إذا لم تستو أجزاؤه لم يستقم سطحه وعدم استواء الأجزاء اختلافها ارتفاعاً وانخفاضاً. قوله: (والمراد تمثيل المشرك الخ) تعريف السالكين للعهد وهما المكب والسوي والمسكين الطريق المستقيم، ومقابله فهما

والجهة والمراد تمثيل المشرك، والموحد بالسالكين والدينين بالمسلكين، ولعل الاكتفاء بما في الكب من الدلالة على حال المسلك للإشعار بأن ما عليه المشرك لا يستأهل أن يسمى طريقاً كمشي المتعسف في مكان متعاد غير مستو، وقيل: المراد بالمكب الأعمى فإنه يتعسف فينكب، وبالسوي البصير وقيل: من يمشي مكباً هو الذي يحشر على وجهه إلى النار ومن يمشي سوياً الذي يحشر على قدميه إلى الجنة ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ﴾ لتسمعوا المواعظ ﴿وَالْأَبْصَرَ﴾ لتنظروا صنائعه ﴿وَالْأَفْئِدَةَ﴾ لتتفكروا وتعتبروا ﴿فَلْيَلَا مَا تَشْكُرُونَ﴾ باستعمالها فيما خلقت لأجلها ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ للجزاء ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾ أي الحشر أو ما وعدوا من الخسف، والحاصب ﴿إِنْ كُنْتُمْ

تمثيلان لا أربعة كما يتوهم وفي كل منهما استعارة تمثيلية، وقوله: ولعل الخ إشارة إلى أنه ذكر المسلك في الثاني دون الأول اكتفاء بما يفهم من قوله: مكباً من أن طريقه غير مستو كما أشار إليه أولاً بقوله: لوعورة طريقه الخ وقوله: للإشعار الخ هو المرجح لتركه في الأول دون الثاني. قوله: (لا يستأهل الخ) تقدم أن يستأهل بمعنى يستحق ويصير أهلاً ورد في كلام المغرب، وهو لفظ صحيح فصيح وإنكار الحريري له في درة الغواص وهم كما بيناه في شرحها فلا عبرة بمن اتبعه هنا واعترض على المصنف. قوله: (كمشي المتعسف) هو الذي يمشي في غير الطريق ويرتكب ما لا يليق فإنه لا يسمى مسلكه طريقاً لأن أصل الطريق ما تطرقه الأقدام، وهذا ليس كذلك وفي عبارته تسامح لدخول الكاف على غير الممثل به إذ المشي لا يصلح مثلاً للطريق وفي بعض النسخ كمشى بميمين اسم مكان فلا تسامح فيه فلعل إحدى الميمين سقطت من قلم الناسخ والتعسف المشي في غير الطريق، وقوله: متعاد تفاعل من العداوة وهو مجاز بليغ لأن المراد مختلف الأجزاء ارتفاعاً وانخفاضاً فكأن بعض أجزائه معاد لبعض، ويقال: لضده متناصف كأن بعضه ينصف بعضاً، وقوله: وقيل المراد بالمكب الأعمى الخ وهو كناية أو مجاز مرسل جعل بعد ذلك تمثيلاً لمن ذكر إذ هو لا ينافي التجوز في بعض مفرداته قبله، وقوله: وقيل الخ فلا تمثيل فيه. قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ تقدم مثله وأن قليلاً صفة مصدر مقدر أي شكراً قليلاً وما مزيدة لتأكيد التقليل والجملة حال مقدرة والقلّة على ظاهرها أو بمعنى النفي كان الخطاب للكفرة، وجوز في الجملة أن تكون مستأنفة والأول أولى وقوله: باستعمالها أي هذه الأعضاء المذكورة وهي السمع وما معه، وقوله: فيما خلقت لأجلها أنت الضمير الراجع لما رعاية لمعناها لأنها بمعنى الأشياء وما خلقت لأجلها هو ما أشار إليه من استماع المواعظ وما بعده، ويجوز أن يراد بما ذكر تعداد النعم. قوله: (للجزاء) قيده به لئلا يتكرر مع قوله: ﴿أَنْشَأَكُمْ﴾ ولأنه المناسب لقوله: ﴿وَالِيهِ تَحْشَرُونَ﴾، وقوله: (أو ما وعدوا) الخ لا يضره كونه لم يقع إذ تخلف الوعيد لا ضير فيه وقد أشار إليه المصنف بقوله: والإنذار يكفي له الخ مع أنه قد يقال: إنه وقع والخسف والحصب بمعنى التذليل ورميه الحصى في وجوههم كما قال:

صٰدِقِيْنَ ﴿ يَعْنُونَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْمُؤْمِنِيْنَ ﴾ ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ ﴾ أَي عِلْمَ وَقْتِهِ ﴿ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ﴿ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ وَالإِنذَارُ يَكْفِي لِه الْعِلْمِ بَلِ الظَّنُّ بِوُقُوعِ المَحْذَرِّ مِنْهُ ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ ﴾ أَي الوَعْدَ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى المَوْعُودِ ﴿ زُلْفَةً ﴾ ذَا زَلْفَةٍ أَي قَرَبٍ مِنْهُمْ ﴿ سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بِأَنَّ عِلَّتَهَا الكَآبَةَ، وَسَاءَتْهَا رُؤْيَةُ العَذَابِ ﴿ وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴾ بِهِ تَطْلُبُونَ، وَتَسْتَعْجِلُونَ تَفْتَعِلُونَ مِنَ الدَّعَاءِ أَوْ تَدْعُونَ أَنْ لَا بَعَثَ فَهوَ مِنَ الدَّعْوَى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ ﴾ أَمَاتَنِي ﴿ وَمَنْ مَعِيَ ﴾ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴿ أَوْ رَحِمَنَا ﴾ بِتَأخِيرِ آجَالِنَا ﴿ فَمَنْ يُحْيِرِ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ أَي لَا يَنْجِيهِمْ أَحَدٌ مِنَ العَذَابِ مِثْلًا أَوْ بَقِيْنَا، وَهُوَ جَوَابٌ لِقَوْلِهِمْ نَتْرَبُصُ بِهِ رَبِّبِ المُنُونِ ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ ﴾ الَّذِي أَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ مَوْلَى النِّعَمِ كُلِّهَا ﴿ آمَنَّا بِهِ ﴾

ولا يقيم على خسف يراد به إلا الأذلان غير الحي والوتد

قوله: (علم وقته) لأن علمه إجمالاً قد علم من التهديد به، وقوله: لا يطلع عليه هو من كلمة إنما وقوله: بل الظن الخ هو ناظر إلى كون الموعود به الخسف وقرينه مع أن وقوعه معلق بشرط كالبقاء على الكفر، وقد آمن أكثرهم وهكذا كل وعد ووعد عند من يقول بأنه خير لئلا يلزم الكذب إذا تخلف، وأما كون الظن بمعنى الطرف الراجح أو هو من قبيل هذا كذا في ظني فتكلف لا حاجة إليه فلا يشكل الأمر بأن قوله: ﴿فستعلمون كيف نذير﴾ إخبار بوقوعه فإذا أريد الخسف والحاصب لزم المحذور كما توهم. قوله: (ذا زلفة) هو منصوب على الحال أو الظرفية وإنما يحتاج إلى التقدير إذا كان بمعنى القرب أما بمعنى القريب فلا وقوله: بأن علتها الكآبة أي ظهر عليها آثارها فإن الكآبة الغم والانكسار والحزن والضمير للوجوه، وقوله: ساءتها الخ إشارة إلى فاعله المقدر ولا يلزم أن يكون فاعلاً حقيقياً. قوله: (تطلبون وتستعجلون الخ) أراد أن طلبهم نفس الاستعجال لا أنه ضمن معناه كما قيل فالباء صلة الفعل كما في قوله: يدعون فيها بكل فاكهة فإذا جعل من الدعوى فالباء سببية أو للملابسة باعتبار ذكره، ويؤيد الأول قراءة تدعون بالتخفيف، ولذا قدّمه وسيأتي أنه يقال: دعاه إذا استدعاه وفي تهذيب الأزهري مخففاً ومشدداً وفسره الحسن بتكذبون من قولك يدعي الباطل، ويدعي ما لا يكون، وقال الفراء: يجوز أن يكون تدعون بمعنى تدعون ومن قرأ تدعون مخففاً فهو من دعوت أدعو والمعنى هذا الذي كتتم به تستعجلون، وتدعون الله بتعجيله يعني قولهم: إن كان هذا هو الحق من عندك الخ ذكره يونس والزجاج، وقال: يجوز أن يكون يفتعلون من الدعاء من الدعوى. قوله: (فمن يجير الكافرين) أقيم الظاهر مقام الضمير إظهاراً لعلته، وقوله: لا ينجيهم لأن الاستفهام الإنكاري نفي معنى وقوله: نتربص الخ تقدّم تفسيره، وقوله: الذي أدعوكم تفسير للضمير ومولى النعم تفسير للرحمن، وقوله: للعلم بذلك أي بكونه المنعم الحقيقي إشارة إلى أن ذكره عقبه لأنه معلوم منه، وقوله: لا يضّر ولا ينفع إشارة إلى وجه الحصر المستفاد من تقديم عليه وقوله، والإشعار به أي بأن غيره لا يضّر ولا ينفع. قوله: (فستعلمون الخ) هو من

للعلم بذلك ﴿وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ للوثوق عليه، والعلم بأن غيره بالذات لا يضّر ولا ينفع وتقديم الصلة للتخصيص والإشعار به ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ مناومتكم وقرأ الكسائي بالياء ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ غائراً في الأرض بحيث لا تناله الدلاء. مصدر وصف به ﴿فَمَنْ يَأْتِكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ جار أو ظاهر سهل المأخذ. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الملك فكانها أحيا ليلة القدر».

الكلام المصنف وقوله: بالياء ففيه التفات على أحد الوجوه والاحتمالات، وقوله: غائراً إشارة إلى أنه مصدر مؤول باسم الفاعل، ووصف به مبالغة والدلاء بالمد جمع دلو. قوله: (جار النخ) إشارة إلى أنه فعيل من معن أو مفعول من عين وكونه سهل المأخذ لوصول الأيدي إليه، وقوله عن النبي ﷺ النخ حديث<sup>(١)</sup> موضوع وقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة صحيحة<sup>(٢)</sup> فلو أورد بعضها كان أولى. تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على سيد الأنام وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه أبو داود ١٤٠٠ والترمذي ٢٨٩١ والنسائي ٧١٠ «في عمل اليوم والليلة» وابن ماجه ٣٧٨٦ وأحمد ٢٩٩/٢ - ٣٢١ وابن حبان ٧٨٧ والحاكم ١/٥٦٥ ٢/٤٩٧ كلهم من حديث أبي هريرة. ولفظه «إن سورة في القرآن - ثلاثون آية - تستغفر لصاحبها حتى يغفر له: «تبارك الذي بيده الملك»». قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبي.

## سورة ن

مكية وآياتها ثنتان وخمسون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ن﴾ من أسماء الحروف وقيل: اسم الحوت والمراد به الجنس، أو اليهموت وهو الذي عليه الأرض أو الدواة فإنّ بعض الحيثان يستخرج منه شيء أشدّ سواداً من النقس يكتب به، ويؤيد الأول سكونه وكتبته بصورة الحرف ﴿وَالْقَلَمِ﴾ هو الذي خط اللوح أو الذي يخط به أقسم به تعالى لكثرة فوائده وأخفى ابن عامر والكسائي، ويعقوب النون إجراء للواو المنفصل مجرى المتصل فإنّ النون الساكنة تخفي مع حروف الفم إذا اتصلت بها، وقد روي ذلك عن نافع وعاصم وقرئت بالفتح والكسر كص ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ وما يكتبون

## سورة ن

لا خلاف في عدد آياتها وكونها مكية إلا أنه قيل باستثناء بعض آياتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (من أسماء الحروف) والمراد ما بيناه في أول البقرة وقدمه لأنه الظاهر، وقوله: وقيل الخ وجه تميزه ظاهر خصوصاً إذا أريد به الجنس سواء كان بمعنى الجميع أو الفرد غير المعين فإنه لا معنى للقسم به ولا مناسبة بينه وبين القلم، واليهموت بفتح الياء المثناة التحتية وسكون الهاء وما اشتهر من أنه بالباء الموحدة غلط على ما ذكره الفاضل المحشي، وإذا أريد هذا فوجهه إنه مما خلق أولاً قبل الأرض، ثم وضعت عليه كما في المعالم. قوله: (أو الدواة الخ) أنكر الزمخشري ورود النون بمعنى الدواة في اللغة أو في الاستعمال المعتدّ به والردّ عليه إنما يتأتى بإثباته عن الثقات لا بالتشهي وسلامة الأمير، فما قيل من أن المصنف قصد الردّ عليه بقوله: فإن بعض الحيثان الخ على أنه أطلق على الدواة مجازاً بعلاقة المشابهة لا يخفى ما فيه من السماجة فإنه لم يشتهر حتى يصح جعله مشبهاً به، والنقس بالسین المهملة كالحبر لفظاً ومعنى. قوله: (ويؤيد الأول) أي كونه من أسماء الحروف هنا لأنه لو كان اسم جنس أو علماً أعرب منوناً أو ممنوعاً من الصرف وكتب كما يتلفظ به، وإن كان خط المصحف لا يقاس لأنه لا يرتكب ما أمكن إجراؤه على القياس، وكونه بنية الوقف وإجراء الوصل مجراه على خلاف الأصل أيضاً، ولذا قال: يؤيد دون يدلّ لهذا الاحتمال وأيضاً يحتمل أنه اكتفى ببعض حروف الكلمة كقوله:

قلت لها قفي قالت قاف

وبينه وبين القلم غاية المنافرة. قوله: (الذي خط اللوح) المحفوظ فالتعريف فيه عهدي، وفيما بعده جنسي وقوله: وأخفى ابن عامر الخ الإخفاء لغة الستر، وفي اصطلاح القراء صفة

والضمير للقلم بالمعنى الأول على التعظيم أو بالمعنى الثاني على إرادة الجنس، وإسناد الفعل إلى الآلة وإجراؤه مجرى أولي العلم لإقامته مقامهم أو لأصحابه أو للحفظه وما مصدرية أو موصولة ﴿مَا أَنْتَ بِتَعْمَرُ رَيْكَ بِمَجْنُونٍ﴾ جواب القسم، والمعنى ما أنت بمجنون منعماً عليك بالنبوة، وحصافة الرأي والعامل في الحال معنى النفي، وقيل: مجنون والباء لا تمنع عمله فيما قبله لأنها مزيدة وفيه نظر من حيث المعنى ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾ على الاحتمال أو الإبلاغ ﴿عَبَّرَ مَمْنُونٍ﴾ مقطوع أو ممنون به عليك من الناس فإنه تعالى يعطيك بلا توسط

للحرف بين الإظهار والإدغام عار من التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول ومنه ظهر مفارقتة للإدغام، والإخفاء للنون يكون مع غير الباء والألف، وغير أحرف الحلق الستة وأحرف يرملون الستة فهو عند خمسة عشر حرفاً غير هذه، والنون تدغم مع الغنة وعدمها في حروف يرملون إذا عرفت هذا ظهر لك ما في كلام المصنف من الخلل، وإن حمل قوله: أخفى على معنى أدغم لأنه إخفاء لغوي لا اصطلاحى، وإن كان أولى من إبقائه لأنه أقل فساد أو هو المنقول في كتب الأداء عن هؤلاء أيضاً فغير ظاهر إلا أن قوله: إجراء للواو المنفصل الخ لا وجه له فإنه إن أراد انفصالها بحرف آخر فليس بصحيح وإن أراد الانفصال عن الكلمة بأن تكون في كلمة أخرى فليس كونهما من كلمة واحدة شرطاً عند أحد من القراء، وقوله: مع حروف الفم يعني الشفوية غير صحيح أيضاً سواء أريد بالإخفاء الإدغام أو المعنى المصطلح كما عرفته، وأما إرادة ما يعمه ويعم القلب كما قيل فأشد فساداً، والعذر في مثله أقبح من الذنب، وقوله: كص وتوجيهه مفصل فيها. قوله: (على التعظيم) لأنه واحد فالتعبير عنه بضمير الجمع تعظيماً له وأما على الثاني وإرادة جنس ما به الخط فهو متعدّد لكنه ليس بكاتب حقيقة بل هو آلة للكاتب فالإسناد إليه إسناد إلى الآلة مجازاً والتعبير عنه بضمير العقلاء لقيامه مقام العقلاء وجعله فاعلاً، وقوله: لأصحابه معطوف على قوله: للقلم فالضمير راجع إلى الكتبة أو الحفظة المفهومين من القلم لا لأنه أريد بالقلم أصحابه تجوّزاً أو بتقدير مضاف معه، وأصحابه المؤمنون، وإذا أريد الحفظة لا يتعين أن يراد بالقلم ما خط اللوح كما توهم، وكونه لما وهي بمعنى من تكلف بارد. قوله: (والمعنى ما أنت الخ) أي انتفى عنك ذلك في حال كونك منعماً عليك بأعظم النعم وقريب منه جعل الجار والمجرور متعلقاً بالنفي كالظرف اللغو، والحصافة بالحاء والصاد المهملتين الاستحكام والجزالة، وقد جوّز فيه كونه قسماً متوسطاً في الكلام لتأكيد من غير تقدير جواب أو يقدر له جواب يدلّ عليه الكلام المذكور كما ذكره في سورة الطور. قوله: (وقيل مجنون) أي العامل في الحال مجنون كما ذكره الزمخشريّ وقوله: والباء لا تمنع الخ لأنّ معمول المجرور سواء كان بالحرف أو بالإضافة لا يتقدّم عليه كما ذكره النحاة لكنها لكونها زائدة هنا لم تعد مانعاً، وقوله: وفيه نظر اعتراض عليه فيما اختاره لأنه يقتضي أن انتفاء الجنون عنه في هذه الحالة، وقد لا ينتفي في غيرها وكونها حالاً لازمة كما ذكره المعرب لا يدفع الإبهام ولا يخفى أنه وارد على ما اختاره المصنف أيضاً، وقيل في وجه النظر إنه نفي داخل

﴿وَأَنَّكَ لَئَلَىٰ خُلُقِي عَظِيمٌ﴾ إذ تتحمل من قومك ما لا يتحملة أمثالك، وسئلت عائشة رضي الله تعالى عنها عن خلقه ﷺ فقالت: كان خلقه القرآن ألسنت تقرأ القرآن قد أفلح المؤمنون ﴿فَسَبِّحْهُ وَبُحِّرْهُ \* بِأَيْتِكُمُ الْآفَتُونَ﴾ أيكم الذي فتن بالجنون، وبالباء مزيدة أو بأيكم الجنون على أن المفتون مصدر كالمعقول والمجلود أو بأيّ الفريقين منكم المجنون أبفريق المؤمنين، أو بفريق الكافرين أي في أيهما يوجد من يستحق هذا الاسم ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ

على مقيد فإما أن يكون لنفي القيد فقط أو مع المقيد وأما كونه لنفي المقيد فقط فلم يرد في كلامهم فيقتضي نفي الجنون والإنعام عليه، أو نفي الانعام وثبوت الجنون وكلاهما غير صحيح هنا، وقد قيل عليه إن المتبادر من نحو ما زيد بقائم ضاحكاً نفي القيام في هذه الحالة لا نفي تلك الحالة في غير القيام فيجوز قيامه في غيرها فإذا كان المحكوم به لازماً لتلك الحالة لزم من نفيه نفيها والجنون غير لازم للنعمة إلا أن المتبادر في المثال ثبوت القيام مع نفي الحال ولا يمكن اعتباره هنا لأن نفي الجنون في حالة النعمة، وهي لا تنفك عنه فيلزم انتفاء الجنون ضرورة اهـ، ولا يخفى أنه كلام مضطرب لا حاصل له وقد مرّ تحقيقه وأن الجملة الحالية والحال مطلقاً إذا وقعت بعد النفي إنما يلزم انتفاء مقارنتها لذي الحال لا نفيها نفسها لأنه لا يلزم من نفي الشيء في حال نفي تلك الحال ألا تراك تقول ما جاءني زيد وقد طلع عليه الفجر فقد نفيت مجيئه مقارناً لطلوعه ولا يقصد نفي طلوعه، وكذا إذا اعتذرت عن ترك زيارة صديق لما في الحال من الضيق فقلت: لا أزورك مطلقاً ولا أراه يشبته على أحد حاله، وفي الكتاب المجيد ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٣٣] وقد مرّ لنا فيه كلام في سورة البقرة والأنفال فتذكره وقوله: على الاحتمال يعني احتمال أذى المشركين، والإبلاغ تبليغ أمانة الرسالة وتحمل أعبائها، وقوله: من الناس ردّ على الزمخشري في جعله غير ممنون عليه من الله لأنه استوجبه بعمله وهو ظاهر. قوله: (ما لا يتحملة أمثالك) يعني من أولي العزم من الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وقوله: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ هي اسم السورة، وهو بدل من القرآن بدل بعض من كل فالعائد مقدر معه ولم يقع هذا في أكثر الروايات قال ابن حجر: وله قصة طويلة وهذا اللفظ رواه الحاكم<sup>(١)</sup>، وقال السيوطي: هو في رواية البخاري في الأدب أيضاً، وقال العارف بالله المرصفي أرادت تخلقه بأخلاق الله ولكنها لم تصرح به تأدباً منها وهو كلام حسن لولا ما في هذه الرواية، ومعنى ما قالته عائشة إن الآية الأولى تضمنت خلقه ﷺ إجمالاً. قوله: (والباء مزيدة) أي في المبتدأ كما جوزه سيبويه وقوله: أو بابكم الجنون فالباء للملابسة، وهذا بناء على أن المصدر يكون على وزن المفعول كما جوزه بعضهم، وقوله: أي في أيهما الخ إنما أوله بالفريقين على

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٤٩٩/٢ من حديث عائشة. وقال: هذا حديث صحيح، ووافقه الذهبي.

يَمَنْ صَلَّى عَنْ سَبِيلِهِ ﴿ وَهُمْ الْمَجَانِينِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ﴾ ﴿ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَرِينَ ﴾ الفائزين بكمال العقل ﴿ فَلَا تُطِيعُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ تهيج للتصميم على معاصاتهم ﴿ وَدَوًّا أَوْ تَدَهْنُ ﴾ تلاينهم بأن تدع نهيهم عن الشرك أو توافقهم فيه أحياناً ﴿ يَدُهْنُونَ ﴾ فيلاينونك بترك الطعن، الموافقة والفاء للعطف أي ودوا التدهان وتمنوه لكنهم آخروا إدهانهم حتى تدهن أو للسببية أو ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ، أو ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون طمعاً فيه، وفي بعض المصاحف فيدهنوا على أنه جواب التمني ﴿ وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ ﴾ كثير الحلف في الحق

أن خطابه ﷺ خطاب لأُمَّته أيضاً دفعاً لما يرد عليه قال ابن الحاجب في شرح المفصل: يضعف جعلها غير زائدة بمعنى في المفتون صاحب الفتنة، والخطاب له ولهم أنه لا يستقيم أن يقال لجماعة وواحد في أيكم زيد فلا بد من تقدير الفريقين فإن قلت هذا بعينه، وارد إذا كان المفتون بمعنى الفتنة أيضاً قلت: ليس كذلك لأنه يصح أن يقال لاثنتين بأيهما الفتنة لأنه يصح قيامها بكل واحد منهما فيصح الاستفهام عن محله وصاحب الفتنة لا يستقيم أن يجعل محل الفتنة، اه. قوله: (وهم المجانين الخ) توضيح لارتباطه بما قبله حيث ذكر أنه سيعلم المجنون من غيره، وقد ذكرت هذه الجملة مؤكدة بعده مستأنفة لتبيينها فكان الظاهر أن يقال: إنه أعلم بالمجانين والعقلاء فعدل عنه للدلالة على أن الضلال عن سبيله هو الجنون، والاهتداء عين كمال العقل. قوله: (تهيج) له ﷺ حيث نهاه عن إطاعتهم وهو أمر لم يقع منه ولا يتصور فالمراد حثه على تصميمه في عزمه، ومعاصاتهم بمعنى عصيانهم يقال: عاصاه وعصاه بمعنى، وقوله: تلاينهم أي تعاملهم باللين والمداهنة لهم بترك نهيهم أو موافقتهم فيما هم عليه أحياناً، وقوله: والفاء أي في قوله: فتدهنون للعطف على تدهن وتعقيب مداهنتهم على مداهنته ويكون كل منهما داخلاً في حيز التمني على هذا، ولذا فسره بقوله: ودوا التدهان، وقوله: لكنهم الخ توجيه للعطف بالفاء ولا تسامح فيه كما قيل وقوله: وتمنوه تفسير فإنه يقال ودّ كذا ويودّ كذا إذا تمناه وهو معنى حقيقي كما في كتاب الفصيح. قوله: (أو للسببية) أي الفاء ليست عاطفة بل داخلة على جملة متسببة على ما قبلها، وقدّر المبتدأ ليصح كونها عاطفة وتتضح السببية فيها أي إنهم لتمنيهم أن يدهانهم يدهنوه والفرق بين التقديرين في كلامه من وجهين لأنه على الأوّل المعنى أنهم تمنوا لو تدهن فتترتب مداهنتهم على مداهنتك ففيه ترتب إحدى المداهنتين على الأخرى في الخارج، ولذا قال: حيثل أي حين إذ داهنتهم ولو فيه غير مصدرية وعلى الثاني لو مصدرية، والترتب ذهني على ودادتهم وتمنيهم ولذا قال الآن. قوله: (على أنه جواب التمني) فالمعنى ليتك تدهن فيدهنوا، وقد خرجت هذه القراءة على أنها عطف على التوهم بناء على أن لو مصدرية فيوهم وقوع أن موقعها ونصب الفعل بها والتمني من، ودوا لو وقيل: جواب لو مقدر أي لو تدهن لسروا بذلك ومفعول ودوا مجذوف، وهو التدهان ولا يخفى ما فيه من التكلف. قوله: (كثير الحلف) فكثرت مذبذومة ولو في الحق لما فيه من الجراءة على اسم الله، وطعان بمعنى عياب لأن الطعن يعيب الخلق وقوله: على وجه السعاية

والباطل ﴿مَهِينٌ﴾ حقير الرأي من المهانة، وهي الحقارة ﴿هَمَّازٍ﴾ عباب ﴿مَشْلَمٍ بِنِيمٍ﴾  
تقال للحديث على وجه السعاية ﴿مَنَاجٍ لِّلنَّخْرِ﴾ يمنع الناس عن الخير من الإيمان والإنفاق  
والعمل الصالح ﴿مُعْتَدٍ﴾ متجاوز في الظلم ﴿أَنِيمٍ﴾ كثير الأثام ﴿عُتْلٍ﴾ جاف غليظ من  
عتله إذا قاده بعنف وغلظة ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾ بعدما عد من مثالبه ﴿زَيْمٍ﴾ دعوي مأخوذ من  
زنمتي الشاة، وهما المتدليتان من أذنها وحلقها قيل: هو الوليد بن المغيرة ادّعه أبوه بعد  
ثمانية عشرة من مولده، وقيل: الأخنس بن شريق أصله في ثقيف، وعداده في زهرة ﴿أَنَّ  
كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ \* إِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِ مَا إِنَّا قَالِ اسْتَطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ أي قال: ذلك حينئذ لأن كان  
متمولاً مستظهاً بالبنيين من فرط غروره لكن العامل مدلول قال: لا نفسه لأن ما بعد الشرط  
لا يعمل فيما قبله، ويجوز أن يكون علة لا تطع أي لا تطع من هذه مثالبه لأن كان ذا  
مال، وقرأ ابن عامر وحمزة ويعقوب وأبو بكر أن كان على الاستفهام غير أن ابن عامر  
جعل الهمزة الثانية بين أي لأن كان ذا مال كذب أو أتطيعه لأن كان ذا مال، وقرئ إن  
كان بالكسر على أن شرط الغنى في النهي عن الطاعة كالتعليل بالفقر في النهي عن قتل

أي الإفساد والضرر، وأصل السعاية أن يمشي بالناس عند الحكام والأثام كالوبال لفظاً ومعنى  
أو بالمدّ جمع آثم. قوله: (بعدهما عد من مثاليه) بالمثلثة، والباء الموحدة بمعنى القبائح إشارة  
إلى أن الإشارة لجميع ما قبله لا للأخير فقط، وهي للدلالة على أن ما بعده أعظم في القباحة  
فبعد هنا كشم الدالة على التفاوت الرتبي كما مرّ في قوله: ﴿بعد ذلك ظهير﴾ [سورة التحريم،  
الآية: ٤] والدعوي الملحق بقوم ليس منهم كما مرّ في قوله: ﴿وما جعل أديعاءكم أبناءكم﴾  
[سورة الأحزاب، الآية: ٤] والزئمة بفتحات ما يتدلى في حلق المعز والفلقة من أذنه تشق فترك  
معلقة فشبه من انتسب لغير أبيه بذلك، والأخنس بالخاء المعجمة والسين المهملة بينهما نون  
رجل معروف من العرب، وشريق بالقاف بوزن شريف اسم أبيه وهو من قبيلة ثقيف فالتحق  
ببني زهرة حتى كان يعدّ منهم في الجاهلية. قوله: (لأن كان الخ) إشارة إلى أن قبل أن  
المصدرية لام جرّ مقدّرة ومستظهاً بمعنى متقوياً، وقوله: مدلول قال صادق بتقدير مثلها  
وتقدير كذب لأنّ قوله: هنا مكذب يدل عليه، وقوله: ما بعد الشرط الخ إشارة إلى أن إذا هنا  
شرطية لا ظرفية، وإن صح أيضاً لتبادر من السياق، وقيل: لأنّ قوله: قال الخ جواب ولا  
محوج لإخراجه عنه وفيه أنّ عدم التقدير محوج له فينبغي جواز الوجهين، وقوله: على  
الاستفهام، وحينئذ فلهم فيه الوجوه المعروفة إذا اجتمعت الهمزتان، وقوله: كذب متعلق اللام  
المقدّرة الدال عليه قال: وما بعده يدل عليه لا تطع وقدره لأنّ ما قبل الهمزة لا يعمل فيما  
بعدها، وقوله على أنّ شرط الغني الخ يعني ليس لتقييد النهي به كما أنّ النهي عن الوأد في  
قوله: ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣١] منع عنه غير مقيد بذلك  
لأنّ النهي عنه في غير ذلك يعلم بالطريق الأولى فيثبت بدلالة لنص والشرط والعلة في مثله مما

الأولاد أو أنّ شرطه للمخاطب أي لا تطع شارطاً يساره لأنه إذا أطاع للغني فكأنه شرطه في الطاعة ﴿سَتَيْسُرُكُمْ﴾ بالكسبي ﴿عَلَّ الْقَرْطُورِ﴾ على الأنف، وقد أصاب أنف الوليد جراحة يوم بدر فبقي أثره، وقيل: هو عبارة عن أن يذله غاية الإذلال كقولهم: جدد أنفه ورغم أنفه لأنّ السمّة على الوجه سيما على الأنف شين ظاهر أو نسود وجهه يوم القيامة ﴿إِنَّا بَلَوْنَهُمْ﴾ بلونا أهل مكة شرفها الله تعالى بالقحط ﴿كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ يريد البستان الذي كان دون صنعاء بفرسخين، وكان لرجل صالح وكان ينادي الفقراء وقت الصرام ويترك لهم ما أخطأه المنجل أو ألقته الريح، أو بعد عن البساط الذي يبسط تحت النخلة فيجتمع لهم شيء كثير فلما مات قال: بنوه إن فعلنا ما كان يفعله أبونا ضاق علينا فحلفوا ليصر منها وقت الصباح خفية عن المساكين كما قال: ﴿إِذْ أَسْمَأُ لَيْسَرْتُنَّهَا مُصْبِينَ﴾ ليقطعنها داخلين في الصباح ﴿وَلَا يَسْتَنُونَ﴾ ولا يقولون إن شاء الله، وإنما سماه استثناء لما فيه من الإخراج غير أنّ المخرج به خلاف

لا مفهوم له كما تبين في الأصول. قوله: (أو أنّ شرطه للمخاطب الخ) أراد به تطبيق المعنى في القراءتين لإفادة الشرط السببية، وهو بمعنى قريب من التعليل فنزل المخاطب المطيع لما ذكر منزلة من اشترطه كما ذكره المصنف وقوله: شارطاً يساره بيان لحاصل المعنى لا تقدير إعراب حتى يرد عليه أنّ الشرط المحض لا يقع حالاً كما قيل. قوله: (على الأنف) أصل الخرطوم للخنزير والفيل بإطلاقه على أنف الإنسان مجاز كإطلاق المشفر، وقوله: يوم بدر اعترض عليه بأن الوليد بن المغيرة من المستهزئين، وكلهم ماتوا قبل بدر وقد مرّ في سورة الحجر وقوله: يذله الخ يؤيده لفظ الخرطوم والعرب تقول وسمته بميسم السوء يريدون أنه ألصق به من العار ما لا يفارقه كما قال جرير رحمه الله تعالى:

لما وضعت على الفرزدق ميسمي  
وعلى البعيث جدعت أنف الأخطل

وجدع بالبدال المهملة مجهول بمعنى قطع ورغم أصله الصادق الرغام وهو التراب، وقوله: سيما أصله لا سيما فحذفت منه لا وقد قيل: إنه لحن، وقوله: أو يسود وجهه أصل معنى الوسم الكبي فتفسيره بسواد الوجه مجاز، ولا وجه لقوله: على الخرطوم حينئذ. قوله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ﴾ أي أصبناهم ببلية، وقوله: كما بلونا في محل نصب صفة مصدر مقدر أي ابتلاء كما الخ، والصرام بالكسر قطع الثمار بعد استوائها والحصاد والمنجل بكسر الميم معروف وقوله: خفية عن المساكين أي ليخفي عنهم ذلك حتى لا يطلبوا ما كانوا يأخذونه تصدقاً قبله. قوله: (ولا يقولون إن شاء الله) الظاهر عطفه على أقسموا فمقتضى الظاهر أن يقال، وما استثنوا والعدول عنه لا يظهر له وجه فلذا قيل: إنه استثناء أو حال لكنه خلاف الظاهر مع أنّ الأحسن ترك الواو، ولو كان حالاً وأصل الاستثناء استفعال من الثني وهو التكرار أو الرجوع، ثم أطلق على إخراج بعض ما دخل في عموم ما قبله سواء كان بالآل وأخواتها أو الآل كالتقييد بالشرط وتخصيصه بالأول اصطلاح فليس المراد أنّ إطلاقه على إن شاء الله ونحوه

المذكور والمخرج بالاستثناء عينه، أو لأن معنى لا أخرج إن شاء الله ولا أخرج إلا أن يشاء الله واحد أو ولا يستثنون حصّة المساكين كما كان يخرج أبوهم ﴿فَطَافَ عَلَيَا﴾ على الجنة ﴿طَائِفٌ﴾ بلاء طائف ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ مبتدأ منه ﴿وَهُمْ نَاقِلُونَ مَا تَبَيَّنَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ كالبستان الذي صرم ثماره بحيث لم يبق فيه شيء فعيل بمعنى مفعول أو كالليل باحتراقها، واسودادها أو كالنهار بابيضاضها من فرط اليبس سمياً بالصريم لأن كلاً منهما ينصرم عن صاحبه، أو كالرمال ﴿فَنَادَا مُصِيبِينَ﴾ \* أَنْ أَعْدُوا عَلَيَّ حَرْبًا ﴿أَي أَخْرَجُوا أَوْ بَانَ أَخْرَجُوا إِلَيْهِ غَدوةً وَتَعْدِيَةً﴾ الفعل بعلى إما لتضمنه معنى الإقبال أو لتشبيه الغدو للصرام بغدو العدو المتضمن لمعنى الاستيلاء ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَرِيمِينَ﴾ قاطعين له ﴿فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَخْتَفُونَ﴾ يتسارون فيما بينهم وخفي،

يحملة على باب إلا كما يتوهم فإنه ورد في اللغة بهذا المعنى وعليه يحمل كلام المصنف فأعرفه، وقيل: معناه لا يستثنون عما هموا به من منع المساكين. قوله: (غير أن المخرج به الخ) يعني إنك إذا قلت قام القوم إلا زيدا فالمخرج قيام زيد وهو مذكور لدخوله فيما قبله، وإذا قلت افعل كذا أو لا أفعله إن شاء الله فالمعنى إن شاء الله فعله أو عدمه لأن مفعول المشيئة مصدر متصيد مما قبله والمقصود إخراج ما لم يشأه الله عما قصد به وهو غير مذكور أو المذكور ما شاءه، ولا يرد عليه الاستثناء المنقطع فتدبر. قوله: (أو لأن معنى الخ) مبني الوجه الأول على أن الاستثناء معناه الإخراج من الكلام مطلقاً لإطلاقه عليهما حقيقة لغوية، كما أشار إليه الراغب وغيره والذي اصطلاح عليه النحاة تخصيصه بالمخرج بالأ وأخواتها ومبني الثاني على أنه حقيقة فيما اصطلاح عليه النحاة، وإطلاقه على الشرط المذكور لمشابهته له معنى فلا كلام فيه حيث قيل إنه كيف يخرج كلام الله على اصطلاح النحاة الحادث. قوله: (ولا يستثنون الخ) فهو بمعنى الإخراج الحسي وحينئذ هو معطوف على قوله: ليصر منها ومقسم عليه، أو على قوله: مصبحين الحال كما مرّ وهو معنى لا غبار عليه، وقوله: لا يستثنون معطوف على قوله: ولا يقولون إن شاء الله. قوله: (بلاء طائف) أي محيط بها وطاف بمعنى نزل والبلاء بالمدّ وطائف صفته، وقيل الطائف ملك اقتلعها وطاف بها حول الكعبة، ثم وضعها بقرب مكة وهي البلدة التي تسمى طائفاً كما في القاموس وغيره، وقوله: مبتدأ منه فمن ابتدائية، وقوله: صرم ثماره أي قطع وقوله: باحتراقها واسودادها ليس عطفاً تفسيرياً كما توهم نعم وجه الشبه بين الليل والمحترق الاسوداد، وقوله: سمياً أي الليل والنهار، وقوله: كالرمال لأنها تسمى صريماً أيضاً إذا كانت منقطعة عن غيرها. قوله: (أي أخرجوا) يعني أن أن تفسيرية بمعنى أي واغدوا بمعنى اخرجوا مطلقاً أو غدوة، وقوله: أو بأن اخرجوا يعني أن إن مصدرية قبلها حرف جرّ مقدّر لأنها يجوز أن توصل بالأمر، وقوله: بغدو العدو الخ لأنه يقال غدا عليهم إذا أغار فشبّه غدوه لقطع الثمار بغدو الجيش للغارة فيكون استعارة تبعية أو تمثيلية، وهذا بناء على أن غدا يتعدى بعلى واستشهد له بشاهد وفيه نظر. قوله: (إن كنتم الخ) جوابه مقدّر بقرينة ما قبله أي فاغدوا الخ، وقوله: يتسارون أي

وخفت وخفد بمعنى الكتم ومنه الخفدود للخفاش ﴿أَنْ لَا يَسْمَعَنَّهَا أَلَيْمٌ عَلَيْكَ مَسْكِينٌ﴾ أن مفسرة، وقرئ بطرحها على إضمار القول، والمراد بنهي المسكين عن الدخول المبالغة في النهي عن تمكينه من الدخول كقولهم لا أرينك هاهنا ﴿وَعَدُوا عَلَىٰ حَرٍِّ قَدِيرِينَ﴾ وغدوا قادرين على نكد لا غير من حاردت السنة إذا لم يكن فيها مطر وحاردت الإبل إذا منعت درها، والمعنى أنهم عزموا أن يتنكدوا على المساكين فنكد عليهم بحيث لا يقدرّون فيها إلا على النكد أو غدوا حاصلين على النكد، والحرمان مكان كونهم قادرين على الانتفاع وقيل: الحرد بمعنى الحرد، وقد قرئ به أي لم يقدرّوا إلا على حنق بعضهم لبعض كقوله: يتلاومون، وقيل: الحرد القصد والسرعة قال:

أقبل سيل جاء من أمر الله      يحرد حرد الجنة المغلة  
أي غدوا قاصدين إلى جنتهم بسرعة قادرين عند أنفسهم على صرامها، وقيل: علم

سراً، وقوله: خفي بفتح الفاء من خفي بمعنى كتم وكسرهما، وخفت بالمثناة بمعنى اخفي نفسه وصوته وسمي الخفاش خفدوداً لكونه يخفي بالنهار. قوله: (إن مفسرة) لم يجوز فيها المصدرية، وإن لم يكن منها مانع لأنّ طرحها مؤيد لكونها مفسرة، وقوله: على إضمار القول أي ويقولون الخ أو على أعمال يتخافتون فيه لتضمنه معنى القول، وهو المذهب الكوفي فيه وفي أمثاله، وقوله: المبالغة لما فيه من الكناية كما مرّ تحقيقه في أوّل الأعراف وقوله: على نكد بفتح الكاف تفسير للحرد وقوله: لا غير إشارة إلى أنّ تقديمه على متعلقه للحصر ورعاية للمفاصلة أيضاً والدر اللب، وقوله: يتنكدوا على المساكين لو قال: ينكدوا كان أحسن يعني أنهم انعكس عليهم وحل بهم ما نووه للغير. قوله: (أو غدوا الخ) يعني أنهم غدوا للانتفاع واختصاصهم به فلم يحصل لهم غير الحرمان والحصر على الأوّل حقيقي وعلى الثاني ادعائي والنكد ثمة عامّ لنكد المساكين ونكدهم في أنفسهم من غير تهكم بهم، وفي هذا القصر بالنسبة إلى انتفاعهم من خبثهم والنكد خاص بهم وجعل حرمانهم انتفاعاً مقدوراً مكسوباً لهم تهكماً فالفرق بين الوجهين من وجوه. قوله: (وقيل الحرد بمعنى الحرد) يعني أنّ الساكن بمعنى المفتوح ومعناه الغيظ أي لم يقدرّوا على غير إغضاب بعضهم لبعض فهو بمعنى قوله: أقبل بعضهم على بعض يتلاومون، وقوله: حنق بفتحتين الغيظ أو أشده، وهو مضاف لبعضهم ويجوز رفعه على أنه فاعل للمصدر والقصر حقيقي ادعائي أو إضافي كما مرّ، وقوله: وقيل القصد معطوف على الحرد أي قيل: الحرد الساكن بمعنى القصد والسرعة. قوله: (أقبل سيل الخ) أثبت به كون الحرد بمعنى القصد والسرعة، وهو بيت من الرجز وقوله: من أمر الله بخلاف الألف للضرورة كقوله:

ألا لا بارك الله في سهيل

وقال أبو عبيد: إنه في الوقف جائز وقد مرّ تحقيقه، والجنة البستان والمغلة الكثيرة الثمار

للجنة ﴿فَلَمَّا رَأَوْهَا﴾ أول ما رأوها ﴿قَالُوا إِنَّا لَمَأْلُونٌ﴾ طريق جنتنا وما هي بها ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ أي بعد ما تأملوا وعرفوا إنها هي ﴿مَحْرُومُونَ﴾ حرمانا خيرها لجنايتنا على أنفسنا ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ رايأ أو سنأ ﴿أَلَمْ نَأْكُلْ لَكُمْ يَوْمَ تَبَايَعْتُمْ﴾ لولا تذكرونه وتتبون إليه من خبيث نيتكم، وقد قاله: حيثما عزموا على ذلك، ويدل على هذا المعنى ﴿قَالُوا سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ أو لولا تستثنون فسمي الاستثناء تسييحاً لتشاركهما في التعظيم أو لأنه تنزيه عن أن يجري في ملكه ما لا يريده ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَوُمُونَ﴾ يلوم بعضهم بعضاً فإن منهم من أشار بذلك، ومنهم من استصوبه، ومنهم من سكت أراضياً ومنهم من أنكره ﴿قَالُوا يَوَيْلًا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ متجاوزين حدود الله تعالى ﴿عَسَىٰ رَبِّنَا أَنْ يَبَدِّلَنَا حَيْثُ مَنَّا﴾ ببركة التوبة والاعتراف بالخطيئة، وقد روي أنهم أبدلوا خيراً منها، وقرئ يبدلنا بالتخفيف ﴿إِنَّا إِلَهُ رَبِّنَا رَضِينَا﴾ راجون العفو طالبون الخير وإلى لانتهاه الرغبة أو لتضمنها معنى الرجوع ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ﴾ مثل ذلك الذي

والنبات والأشجار ويحرد حرد الجنة أي يقصد جانبها وجهتها وهو محل الاستشهاد، وقوله: بسرعة يشير إلى أن معنى كونهم على حرد تلبسهم به فهو حال معنى وقوله: عند أنفسهم وعلى زعمهم إنما قيده به لأن ثمارها هالكة فلا قدرة لهم على جذاها وقد فنيت وعلى تأويلها بما ذكر فهي حال حقيقة لا مقدرة كما توهم ولا دخل فيه للقول بأن القدرة مقارنة للفعل عند أهل السنة أو متقدمة عليه عند المعتزلة فإنه أمر آخر، وقوله: علم للجنة أي قادرين على تلك الجنة وصرامها عند أنفسهم أو مقدرين ذلك فهو تفسير رابع للحرد إلا أنه بعيد.

تنبيه: ذكر القالي في أماليه للحرد معاني القصد والقلّة والمنع والغضب والحقد اهـ.  
قوله: (أول ما رأوها) فسر به لأنه المراد وإن كان برهان الرؤية ممتداً ليصح مع قوله: بل نحن محرومون، وقوله: ما هي بها ما نافية أي ليست هي الجنة بعينها أو موصولة والباء ظرفية أي والبقعة التي هي فيها وهو معطوف على طريق، وقوله: رايأ على أن الأوسط بمعنى الخير والأحسن وما بعده على أنه بمعناه المعروف. قوله: (لولا تذكرونه الخ) يعني أن لولا فيه تحضيضية والمراد بالتسييح التوبة وذكر الله، وقوله: ويدل على هذا المعنى إنما دل عليه لأن سبحان ربنا ذكر الله، وقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ نَدَامَةً﴾ واعتراف بالذنب فهو توبة. قوله: (أو لولا تستثنون الخ) أي تقولون: إن شاء الله وكان حثهم على قوله، وقوله: لتشاركهما لأن التسييح تنزيه له عما لا يليق بجلاله، وهو تعظيم وإن شاء الله تفويض للأمر إليه وهو تعظيم وتوقير له فاستعير أحدهما للآخر فمعنى تسبحون تقولون: إن شاء الله وقوله، أو لأنه تنزيه الخ لأن معنى التعليق أنه لا يقع شيء لا يريده، وهو في المعنى تنزيه فهو حقيقة. قوله: (وقرئ يبدلنا بالتخفيف) كذا في بعض النسخ، واعترض عليه بأنه مخالف لعادته فإنه يذكر الشواذ بصيغة المجهول ويقدم المشهور، وليس كما قال: فإنك لو جمعت ما ذكر هذا القائل إنه مخالف لعادته وجدته ضعفاً لغيره فلا ينبغي تكثير السواد بمثله. قوله: (راجون العفو الخ) لما

بلونا به أهل مكة وأصحاب الجنة العذاب في الدنيا ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا آكَرَّ﴾ أعظم منه ﴿تَوَّكَأُوا يَعْلَمُونَ﴾ لاحترزوا عما يؤذيهم إلى العذاب ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أي في الآخرة أو في جوار القدس ﴿جَنَّاتٍ النَّعِيمِ﴾ جنات ليس فيها إلا النعيم الخالص ﴿فَتَجْمَلُ السَّيِّئِينَ كَالْخَيْرِينَ﴾ إنكار لقول الكفرة فإنهم كانوا يقولون إن صح أنا نبعث كما يزعم محمد ومن معه لم يفضلونا بل نكون أحسن حالاً منهم كما نحن عليه في الدنيا ﴿مَا لَكُمْ كَفَرْتُمْ كَيْفَ تَعْبَهُونَ﴾ التفات فيه تعجب من حكمهم، واستبعاد له وإشعار بأنه صادر من اختلال ذكر واعوجاج رأي ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ﴾ من السماء ﴿فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾ تقرأون ﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِنَّ لَأَمْثَلُونَ﴾ إن لكم ما تختارونه، وتشتهونه وأصله أن لكم بالفتح لأنه المدروس فلما جيء باللام كسرت، ويجوز أن يكون حكاية للمدروس أو استثناءً وتخيراً الشيء واختاره أخذ خيره ﴿أَمْ لَكُمْ آيَاتُنَا عَيِّنَا﴾ عهود

أضاف الرغبة إلى الله من غير تعيين للمرغوب فيه شمل ما ذكر، وقوله: لانتهاه الرغبة وهو قريب من التضمن أيضاً، وقوله: ﴿لو كانوا يعلمون﴾ أي من ذوي العلم والإدراك، وقوله: (لاحترزوا) الخ بيان للجواب المقدر هنا لأنه ليس قيداً لما قبله إذ لا مدخلية لعلمهم في كون العذاب أكبر. قوله: (في الآخرة الخ) لما كان تعالى منزهاً عن المكان فسرت العندية في كل مكان بما يناسبها فهي هنا إما عبارة عن الآخرة لاختصاصها به تعالى إذ لا يتصرف فيها غيره أو المراد القرب من عرشه وملائكة قدسه. قوله: (ليس فيها إلا النعيم) الحصر مأخوذ من اختصاص الإضافة والخاص توكيد للحصر أي ليس نعيمها كنعيم الدنيا مشوباً بالأكدار كما قيل:

خلقت على كدر وأنت تريدها صفاً من الأقدار والأكدار

قوله: (التفات فيه تعجب الخ) أي من الغيبة إلى الخطاب لأن ضمير لكم للمجرمين، وقوله: إشعار الخ الإشعار من قوله: ما لكم لأن معناه أي شيء حصل لكم من خلل الفكر وفساد الرأي لا من المقام فقط كما قيل، وقوله: اختلال ذكر المراد به الفكر فهو بالضم، وفي اعوجاج الرأي استعارة ظاهرة. قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ﴾ الخ) هو مقابل لما قبله نظراً لحاصل المعنى إذ محصله أفسد عقلكم حتى حكمتكم بهذا أم جاءكم كتاب فيه تخييركم وتفويض الأمر إليكم فقوله: فيه متعلق بتدرسون والضمير للكتاب أو هو متعلق بما قبله والضمير للحكم والأمر وتدرسون مستأنف أو حال من الضمير، وقوله: لأنه المدروس يعني أنه مفعوله فهو واقع موقع المفرد فلولا اللام لزم فتح إن فلما دخلت علقته عن العمل وحيثئذ لا بد من تضمين تدرسون معنى العلم ليجري فيه معنى العمل في الجمل والتعليق فتدبر. قوله: (ويجوز أن يكون حكاية للمدروس الخ) فيكون هذا بعينه لفظ الكتاب من غير تحويل من الفتح للكسر، ولم يبين الضمير فيه وهو على الأول للكتاب وأعيد للتأكيد وعلى هذا يعود لأمرهم أو للحكم فيكون محصل ما خط فيه أن الحكم والأمر مفوض لهم فسقط ما قيل إن الفرق بين هذا وما قبله عسير وأن فيه ما ينبو عنه، ولا حاجة لما تكلف من أنه كقول المؤلف ترغيباً في كتابه

مؤكدة بالإيمان ﴿بِلَيْلَةٍ﴾ متناهية في التوكيد، وقرئت بالنصب على الحال والعامل فيها أحد الطرفين ﴿إِنَّ يَوْمَ الْيَوْمِ﴾ متعلق بالمقدّر في لكم أي ثابتة لكم علينا إلى يوم القيامة لا نخرج عن عهدها حتى نحكمكم في ذلك اليوم، أو مبالغة أي إيمان تبلغ ذلك اليوم ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَّا تَحْكُمُونَ﴾ جواب القسم لأن معنى أم لكم إيمان علينا أم أقسمنا لكم ﴿سَلَّمْتُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ بذلك الحكم قائم يدعيه ويصححه ﴿أَمْ لَمْ تَشْرِكُوا﴾ يشاركونهم في هذا القول ﴿فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ في دعواهم إذ لا أقل من التقليد، وقد نبه سبحانه وتعالى في هذه الآيات على نفي جميع ما يمكن أن يتشبثوا به من عقل أو نقل يدل عليه لاستحقاق أو وعد

إن في هذا الكتاب كذا وكذا وكذا إرجاع ضمير فيه ليوم القيامة بقرينة المقام أو للمكان المدلول عليه بقوله: عند ربهم فإنه كله تعسف بارد وإذا كان استثنافاً فالضمير للحكم أيضاً، ويجوز الوقف على تدرسون، وقوله: أخذ خيره هو معناه بحسب الاشتقاق ثم عم لأخذ ما يريده مطلقاً. قوله: (عهود مؤكدة الخ) فأريد بالإيمان المعهود وهو من إطلاق الجزء على الكل أو اللازم على الملزوم كما أشار إليه المصنف رحمه الله وقوله: متناهية هو معناه المراد منه وأصله بالغة أقصى ما يمكن فحذف منه اختصار أو شاع في هذا المعنى، وقوله: أحد الطرفين أي لكم أو علينا فهو حال من الضمير المستتر لا من إيمان لتخصيصها بالوصف لأنه بعيد. قوله: (لا نخرج عن عهدها الخ) بيان للغاية، وقوله: تبلغ ذلك اليوم أي هي يمين مؤكدة لا تنحل إلى يوم القيامة وليس تأجيلاً للمقسم عليه كما في الوجه السابق فإنه كقولك له عليّ يوم إلى رمضان كذا فرق بينهما، وقوله: جواب القسم الخ فيه مخالفة ما لكون الإيمان بمعنى العهود ويدفع بأن العهد كاليمين من غير فرق فيجاب بما يجاب به القسم فتأمل. قوله: (قائم يدعيه ويصححه) تفسير للزعيم لأن معناه الكفيل أو رئيس القوم الذي يتكلم في أمورهم وهو العريف فلما أريد هنا الثاني جرد للدعوى وتصحيحها وصار معناه ما ذكر من المصحح للدعوى. قوله: (إذ لا أقل من التقليد) لمن شاركهم في قول مثل ما قالوه، وهو معنى قوله: أم لهم شركاء، وقوله: يتشبثوا به وفي نسخة لدعواهم أي يتعلقوا به في إثبات مدعاهم، وقوله: من عقل أي يدل عليه الدليل العقلي كما نبه عليه بقوله: ﴿ما لكم كيف تحكمون﴾ [سورة القلم، الآية: ٣٦] وقوله: أو نقل وهو قوله: أم لكم كتاب فيه، وقوله: يدل عليه راجع لكل منهما لأن الدليل إمّا عقليّ أو نقلي، وقوله: لاستحقاق إلى قوله: أو محض الخ وقع في بعض النسخ، وهو تعليل لما ادّعوه من كونهم أحسن حالاً في الآخرة أو لتشبثهم، وقوله: أن يتشبثوا المأخوذ من قوله: أم نجعل المسلمين كالمجرمين لأنّ وصولهم لذلك إمّا باستحقاق له أو لأنّ الله وعدهم به ووعد الكريم دين، وهو من قوله: ﴿أم لكم إيمان﴾ [سورة القلم، الآية: ٣٩] ومن لم يفهمه زعم أنّ الوجه تركه، وقوله: أو محض تقليد من قوله: أم لهم شركاء لأنّ المراد من شاركهم في هذه المقالة وسبقهم لها كما مرّ وهو معطوف على عقل وكونه على الترتيب معلوم من تقريرنا له، وقوله: مراتب النظر من الدليل العقلي، ثم النقلي ثم تقليد ممن يعتقد فيه صحة دليله ولم يعد في لنظر

أو محض تقليد على الترتيب تنبيهاً على مراتب النظر، وتزييفاً لما لا سند له وقيل: المعنى أم لهم شركاء يعني الأصنام يجعلونهم مثل المؤمنين في الآخرة كأنه لما نفي أن تكون التسوية من الله تعالى نفي بهذا أن تكون مما يشاركون الله به ﴿يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ يوم يشتد الأمر، ويصعب الخطب وكشف الساق مثل في ذلك، وأصله تشمير المخدرات عن سوقهن في الهرب قال حاتم:

أخو الحرب إن عضت به الحرب عضها وإن شمرت عن ساقها الحرب شمرا  
أو يوم يكشف عن أصل الأمر، وحقيقته بحيث يصير عياناً مستعار من ساق الشجر  
وساق الإنسان وتنكيره للتحويل أو للتعظيم وقرئ بالتاء على بناء الفاعل، أو المفعول والفعل

تغليياً كما توهم فليتأمل. قوله: (تزييفاً) أي إبطالاً وهو مستعار من بيان الناقد للرائج من الزيف المغشوش، والسند هنا ما يستند له من الدليل وما يقرب منه كتقليد من يصح تقليده وليس المراد به مصطلح أهل الجدل وهو ما يدل على المنع فقط، وإن صح هنا ينبوع تكلف فيه إذا عرفت هذا من غير تعسف علمت فساد ما هنا لأرباب الحواشي كما قيل: إن في قوله: من عقل الخ لفناً وتشراً مرتباً فالأول بيان لما يتشبه به عقلاً والثاني لما يتشبه به نقلاً، وهو أن يكون لهم كتاب يدرسونه فيه أن لهم ما يشتهون أو أن يكون إيمان بالله عليه تعالى بالغة إلى يوم القيامة، وقوله: أو محض الخ عطف على وعد على أن يكون التقليد من المتشبهات النقلية أو عطف على قوله: أو نقل على أن يكون متشبهاً آخر غير مسمى. قوله: (وقيل المعنى الخ) فالمراد بالشركاء على الأوّل من قال: بمثل مقاتلهم قشاركهم فيها وعلى هذا الآلهة التي عدوها شركاء في الألوهية، وقوله: يوم يكشف الخ على الثاني متعلق بقوله: فليأتوا وكذا على الأوّل ويجوز تعلقه بمقدّر كاذر أو كان كيت، وكيت وقيل بخاشعة وقيل: ترهقهم. قوله: (وكشف الساق مثل في ذلك) أي في شدة الأمر والخطب فهو استعارة تمثيلية لما ذكر، وقد كان كناية والمراد به يوم القيامة وإنما فرضه في المخدرات الهاربة من العدو إذا وقعت الحروب لأنها تصعب عليها كشف ساقها فلا تفعله إلا إذا جدت في الهرب فذهلت عن التستر بذيل الصيانة فالساق ما فوق القدم، وهو والكشف في معناه الحقيقي والفاعل غير منظور إليه أو هو المخدرات كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (أخو الحرب الخ) هو من شعر لحاتم الطائي ومعنى أخو الحرب أنه ملازم لها لا ينفك عنها في الشدائد كما لا ينفك الأخ عن أخيه وقوله: عضت الخ أي إذا اشتدت وكثر الضرب، والطعان صبر لها وأبدى النجدة والضرب والطعن للأقران فسمي صبره وفعله عضاً مشاكلة وهو شاهد على أن كشف الساق، وتشميره عبارة عن تفاقم الأمور وإن لم يتصور ساق ولا تشمير. قوله: (أو يوم يكشف عن أصل الأمر الخ) فالكشف بمعنى الاظهار وإليه أشار بقوله: يصير عياناً والساق بمعنى الحقيقة وأصل الأمر استعارة من ساق الشجرة ففيه استعارة تصريحية وفي الكشف تجوز آخر أو هو ترشيح له ولا حاجة إلى جعل العوارض كالفروع هنا وساق الشجر أصلها النبات عليه فروعها وساق الإنسان لقيامه عليه جعل كالأصل هنا. قوله: (وتنكيره للتحويل الخ) أي على الوجه الثاني تنكيره

للساعة أو الحال ﴿وَيَدْعُونَ إِلَى الشُّجُورِ﴾ توبيخاً على تركهم السجود إن كان اليوم يوم القيامة، أو يدعون إلى الصلوات لأوقاتها إن كان وقت النزح ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ لذهاب وقته أو زوال القدرة عليه ﴿خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ رَهَقَهُمْ ذُلٌّ﴾ تلحقهم ذلة ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى الشُّجُورِ﴾ في الدنيا أو زمان الصحة ﴿وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾ متمكنون منه مزاحو العلل فيه ﴿فَقَذَرْنَا وَمَنْ يَكْذِبُ يَهْدِنَا لَعْنَتًا﴾ كله إليّ فإني أكفيكهم ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾ سندينهم من العذاب درجة درجة بالإمهال، وإدامة الصحة وازدياد النعمة ﴿مَنْ حَيْثُ لَا يَلْمُونَ﴾ أنه استدرج وهو الإنعام عليهم لأنهم

للتعظيم بخلافه على الأول فإنه تمثيل لا نظر فيه للمفردات أصلاً، وقيل: التهويل على الأول والتعظيم على الثاني، وقوله: للساعة المعلومة من ذكر يوم القيامة والحال يعلم من دلالة الحال وليس المراد حال النزح، ثم إنه قيل: إن التاء على البناء للمفعول لا تخلو عن حاززة إذ هو نظير تصرف عن هند وجعل الفعل للساعة أو الحال على تقدير البناء للفاعل لا المفعول إذ ليس معناه تكشف الساعة عن ساق والكشف عن الساق عبارة عن الشدة أراد أنك إذا قلت كشف الله الساعة عن ساقها لم يستقم لاستدعائه إبداء الساق وإذهاب الساعة كما تقول: كشفت عن وجهها القناع فالساعة ليست سترأ على الساق، وأجيب بأنها جعلت سترأ مبالغة لأن المخدرة تبلغ في الستر جهدها فكانها نفس الستر فقيل: يكشف الساعة عن ساقها كما تقول كشف زيد عن جهله إذا بالغت في إظهار جهله فكانه ستر على جهله بستر معاييه فائتبه، وأظهرته حتى لا يخفى على أحد وهذا وجه السؤال والجواب لا ما توهمه، وقيل عليه حاصله أن الإذهاب ادعائي ولا يخفى ما فيه من التكلف ولا عبرة بما ذكر من المثال المصنوع، وأقل تكلفاً منه جعل عن ساق بدلاً من الضمير المستتر في الفعل بعد فزع الخافض منه وليس هذا بشيء لأن إبدال الجار والمجرور من الضمير المرفوع لا يصح بحسب قواعد العربية فهو ضعف على إباله وتكلف على تكلف. قوله: (توبيخاً على تركهم السجود الخ) يعني إن كان اليوم يوم القيامة ولا تكليف فيه فالمراد من دعوتهم له التوبيخ على ما فرطوا فيه فإن أريد باليوم، وقت النزح قبل خروج الروح في دار التكليف فهو على ظاهره والمراد منه أيضاً التنديم، وإن قلنا إنهم مكلفون بفروع الشريعة أيضاً. قوله: (لذهاب وقته الخ) الأول على أن المراد يوم القيامة، والثاني على أنه وقت النزح فهو لف ونشر مرتب والاستطاعة في الأصل استدعاء الطوعية وهي الإرادة والقصد ونفيها قد يكون لانتهاء القدرة وقد يكون نفياً للإرادة لوجه ما كالكرامية، وإن كان قادراً كما في قوله: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٢] قاله ابن هشام في تذكرته ومن خطه نقلت وما هنا ناظر له فإنه في الأول لم تنتف القدرة فيه وإنما انتفى وقت التكليف وفي حالة النزح انتفت القدرة للمرض، وكذا قوله في الدنيا أو زمان الصحة وكذا قوله: متمكنون الخ لكنه لف ونشر غير مرتب، ومزاحو العلل أي مرفوعة عنهم العلل في الدنيا لأنهم مكلفون فيها فما قيل إن كلامه يشعر بأن الاستطاعة المنفية القدرة الشرعية وما بعده يدل على أن المراد القدرة الحقيقية فيه تأمل بل سلامة الأسباب والآلات. قوله: (كله إليّ) أي أتركه وأمره إليّ فإني كاف له وهذا من بليغ الكناية، وقوله: درجة درجة أي درجة بعد

حسبوه تفضيلاً لهم على المؤمنين ﴿وَأَمَّا لَهُمْ﴾ وأمهاتهم ﴿إِنَّ كَيْدِي مَبِينٌ﴾ لا يدفع بشيء، وإنما سمي إنعامه استدراجاً بالكيد لأنه في صورته ﴿أَمْ سَتَأْتُهُمْ بَرْقًا﴾ على الإرشاد ﴿فَهُمْ يَنْهَرُونَ﴾ من غرامة ﴿مُتَقَلِّبُونَ﴾ بحملها فيعرضون عنك ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْآيَاتُ﴾ اللوح أو المغيبات ﴿فَهُمْ يَكْتُوبُونَ﴾ منه ما يحكمون ويستغنون به عن علمك ﴿فَأَنْزِلْ لِكُلِّ رِزْقٍ﴾ وهو إمهالهم، وتأخير نصرتك عليهم ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ يونس عليه السلام ﴿إِذْ نَادَى﴾ في بطن الحوت ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ مملوء غيظاً في الضجر فتبتلي ببلائه ﴿أَوَلَا أَنْ تَدَارِكُهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ يعني التوفيق للتوبة، وقبولها وحسن تذكير الفعل للفصل، وقرئ تداركته وتداركه أي تداركه على حكاية الحال الماضية بمعنى لولا إن كان يقال فيه تداركه ﴿لَتُنذِرَ بِالْعُرْوَةِ﴾ بالأرض الخالية عن الأشجار ﴿وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ مليم مطرود عن الرحمة، والكرامة وهو حال يعتمد عليها الجواب لأنها المنفية دون النبذ ﴿فَأَجْنِبْهُ رِيئٌ﴾ بأن رد الوحي إليه أو استنبأه إن

درجة وهذا من الاستفعال فإنه قد يدل على التدرج، وقوله: وهو أي الاستدراج والمراد بالأنعام ما يشمل الإمهال وإدامة الصحة وزيادة النعم فلا ينافي ما قبله وقوله: لأنهم حسبوه بيان لاستدراجهم للهلاك وكيفيته. قوله: (ولإنما سمي إنعامه استدراجاً) أي أطلق مجازاً على أنعامه لأجل الاستدراج كيداً لأن ذلك الأنعام لما ذكر في صورة الكيد لأن حقيقة الكيد ضرب من الاحتيال، والاحتيال أن تفعل ما هو نفع وحسن معاملة ظاهراً وتريد به ضده وما وقع من سعة أرزاقهم وتطويل أعمارهم إحسان عليهم، ونفع ظاهراً والمقصود به الضرر لما علم من خبث جبلتهم وتماديهم في الكفر والكفران فذلك موقع لهم في ورطة التهلكة، وهو المراد منه. قوله: (اللوح) وأطلق عليه مجازاً لأنه محل لصور المغيبات والقرينة قوله: فهم يكتبون، وقوله: ما يحكمون أي به وقوله: في الضجر هو وجه الشبه فهو متعلق بالتشبيه ويجوز تعلقه بما قبله، وقوله: فتبتلي جواب النهي، وقوله: تذكير الفعل أي تداركه، وقوله: وتداركه أي قرئ تداركه بفتح التاء وتشديد الدال وأصله تداركه فأبدل وأدغم كما هو مبين في التصريف وقوله: على حكاية الحال لأنه حقه أن يعبر عنه بالماضي لمضيه. قوله: (بمعنى لولا إن كان يقال فيه الخ) إنما أوله بما ذكر لأنه لا يتأتى بحسب الظاهر هنا إرادة الحال مع وجود أن فيه فلا بد من تأويله بما ذكر ليتصور كونه حالاً ثم يحكي إذ حكاية الحال أن تقدر أن القصة الماضية عبر عنها حال وقوعها بالمضارع الدال على الحال كما هو حقاها، ثم حكى بعد الماضي فكيف يحكي مع أن التي هي علم الاستقبال، وقيل: إن لولا تقتضي امتناع الثاني لتحقق الأول ودخول أن الاستبالية فيه ينافي تحققه فلذا قدر دخولها هنا على الماضي، وهي لا تخلصه خصوصاً لفظ كان فلا تنافي تحققه وهذا يقتضي امتناع دخول لولا على أن المصدرية والمضارع مطلقاً بدون تأويل، ولا تعلق له بحكاية الحال وقد مر مثله في تقديره لقوله: أم من هذا الذي يرزقكم. قوله: (الخالية عن الأشجار) لأن كونها ذات أشجار رحمة به لتقيه حر الشمس ونحوه كما مر والمليم والمذموم بمعنى وطرده عن الكرامة والرحمة لأنه بمعنى مستحق وجدير بالذم. قوله: (وهو حال يعتمد عليها الجواب) يعني لولا تقتضي نفي جوابها وهو هنا غير منفي

صح إنه لم يكن نبياً قبل هذه الواقعة ﴿فَجَعَلَهُم مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ من الكاملين في الصلاح بأن عصمه من أن يفعل ما تركه أولى، وفيه دليل على خلق الأفعال والآية نزلت حين هم رسول الله ﷺ أن يدعو على ثقيف وقيل: بأحد حين حلّ به ما حلّ فأراد أن يدعوا على المنهزمين ﴿وَأَن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَبْزُقُونَكَ إِتْبَاعِهِمْ﴾ إن هي المخففة، واللام دليلها والمعنى إنهم لشدة عداوتهم ينظرون إليك شزراً بحيث يكادون يزلون قدمك فيرمونك من قولهم نظر إليّ نظراً يكاد يصرعني أي لو أمكنه بنظره لصرع لفعله، أو إنهم يكادون يصيبونك بالعين إذ روي أنه كان في بني أسد عيانون فأراد بعضهم أن يعين رسول الله ﷺ فنزلت وفي الحديث أنّ العين لتدخل الرجل القبر والجمل القدر ولعله يكون من خصائص بعض النفوس، وقرأ

لثبوته، وإنما المنفي هذه الحال لأنها قيد والمقصود بالنفي والإثبات هو القيد فإذا لم يوجد النبذ على هذه الحالة لم يناف وجوده على غيرها وقوله: استنبأه أي جعله نبياً وكان الظاهر أن يقال: أو استنبأه وقوله: من الكاملين الخ لأنه نبيّ معصوم، وقوله: ما تركه أولى إشارة إلى أنه لم يذنب وإنما ترك الأولى لضجرته. قوله: (وفيه دليل على خلق الأفعال) لأن جعله صالحاً بجعل صلاحه، وخلقه فيه وهو من جملة الأفعال ولا قائل بالفرق وهو ردّ على المعتزلة وتأويل مثله مشهور لكنه بجعله تجوّزاً على خلاف الظاهر، والأصل غيره وقوله: أن يدعو على ثقيف أي لما آذوه حين عرض نفسه على القبائل بمكة، وهو مشهور فإن كانت في قصة أحد فالآية مدنية كما مرّت الإشارة إليه في أول السورة. قوله: (واللام دليلها) لأنها لا تدخل بعد النافية، ولذا تسمى الفارقة على ما عرف عند النحاة والشزر بشين وزاي معجمتين ثم راء مهملة نظراً لغضببان بمؤخر عينه وهو معروف وقوله: يزلون قدمك أي يزيلون ثباتها ويرهقونها وهو من أبلغ المعاني والطفها كقوله:

يتقارضون إذا التقوا في موطن      نظراً يزل مواطئ الأقدام

قوله: (عيانون) أي كثيرون في الإصابة بالعين يقال: عانه يعينه إذ نظر إليه فأثر نظره فيه، وقد قيل: إن قراءة هذه الآية تدفع ضرر العين وقوله وفي الحديث<sup>(١)</sup> الخ هو حديث صحيح ذكره السيوطي في الجامع الصغير من عدة طرق وقوله: لتدخل الخ عبارة عن إهلاك كل ما أصابته وفي العين وكونها حقاً وردت أحاديث كثيرة. قوله: (ولعله يكون من خصائص بعض النفوس الخ) هو لا ينافي مذهب أهل السنة من أن الإصابة بمحض خلق الله كما توهم فإنه لا مانع من خلقها في بعض دون بعض، وجعله مختصاً به بمحض خلقه كما خص السم بالعقرب والحية، وفي كتاب الروح تأثير النفس لا ينكر لا سيما عند تجرّدها من علائق البدن كمن نظر

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٩٠/٧ وابن عدي والخطيب في تاريخ ٢٤٤/٩ من حديث جابر بن عبد الله بلفظ «العين تدخل الرجل القبر، وتدخل الجمل القدر» وقد تفرد به شعيب بن أيوب عن معاوية عن هشام قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة شعيب بن أيوب: وله حديث منكر اهـ فالحديث بهذا التمام ضعيف.

نافع ليزلقونك من زلقته فزلق كخزنته فحزن، وقرئ ليزهقونك أي ليهلكونك ﴿لَمَّا سَمِعُوا  
الذِّكْرَ﴾ أي القرآن أي ينبعث عند سماعه بغضهم وحسدهم ﴿يَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ حيرة في  
أمره، وتنفيراً عنه ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ لما جنّوه لأجل القرآن بين أنه ذكر عام لا يدركه  
ولا يتعاطاه إلا من كان أكمل الناس عقلاً وأميزهم رأياً. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة  
القلم أعطاه الله ثواب الذين حسن الله أخلاقهم».

إلى حجر عظيم فشقه أو إلى نعمة فأزالها وهو مما يشاهد على اختلاف الأعصار، ويضيفونه  
إلى العين باعتبار أن النفس تؤثر بواسطتها غالباً وقد لا يكون بواسطة كان يوصف له شيء  
فتتوجه له نفسه فتفسده انتهى ولا عبرة بإنكار بعض المبتدعة له، وقال بعض أصحاب الطبايع:  
إنه ينبعث من العين قوّة سمية تؤثر فيما نظره كما فصل في شرح مسلم، وقال القاضي عياض  
يجتنب من عرف بذلك وينبغي للإمام حبسه ومنعه عن مخالطة الناس كفا لضرره فيرزقه من  
بيت المال، وقوله: ليزهقونك يحتمل الإهمال والإعجام وقوله: حيرة الخ أي لا جهلاً به  
فإنهم يعلمون أنه أعقل الناس، وقوله: وما هو الخ جملة حالية من فاعل يقولون والرابط الواو  
فقط أو من عموم العالمين الشامل لهم، وقوله: جنّوه أي نسبه للجنون بواسطة تسليط الجنّ  
عليه بزعمهم لأجل نزول القرآن، المعجز عليه لقولهم: إنه كهانة وإلقاء عليه من الجنّ وقوله:  
بين الخ إشارة إلى أنه تكذيب من الله لهم، قوله وعن النبي<sup>(١)</sup> حديث موضوع. تمت السورة  
والحمد لله وأفضل صلاة وسلام على أفضل الأنام وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الحاقة

مكية وآيها إحدى وخمسون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْحَاقَّةُ﴾ أي الساعة أو الحالة التي يحق وقوعها أو التي تحق فيها الأمور أي تعرف حقيقتها، أو يقع فيها حواق الأمور من الحساب والجزاء على الإسناد المجازي، وهي مبتدأ

## سورة الحاقة

لم يختلف في نزولها وعدد آياتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أي الساعة) والقيامة المعروفة لأنها تسمى ساعة فهي اسم جامد، وقوله: أو الحالة التي يحق بكسر الحاء وضمها من باب ضرب وكتب ومعناه يتحقق ويجب فهي صفة لموصوف مقدر، وتفسيرها هنا بيليق لا يليق وكذا معنى قوله: تحق فيها الأمور أي تتحقق بصيغة المعلوم والمنجول من حقيقته إذا عرفت حقيقته وهو على الأول لازم على الأخير متعد. قوله: (أو يقع فيها حواق الأمور) أي ثوابتها وواجباتها، وقيل أوساطها وهو عطف على قوله تعرف حقيقتها ولم يذكره عقب الأول لاشتراكهما في كون الحاقة من حق الشيء اللازم إذا ثبت ليظهر تعلق قوله: على الإسناد المجازي به أيضاً ولا يتوهم اختصاصه بالثاني كما في الكشف، ولم يلتفت لتقدير المضاف فيه على الثاني أي ذو الحاقة لأنه ليس من تسمية الشيء باسم ملابسه فإنه ذا الحاقة هو الله تعالى وتقليل التأويل أولى، وما قيل من أنه جعل الفعل للساعة مجازاً وهو لأهلها على الوجه الأخير وعلى الثاني يحتمل الإسناد المجازي أيضاً لأن الثبوت والوجوب لما فيها فالإسناد إلى الزمان مجازي، ويحتمل أن يراد ذو الحاقة بتسمية الشيء باسم ملابسه وهذا أرجح لأن الساعة وما فيها سواء في وجوب الثبوت فتضعف قرينة الإسناد المجازي والتجوز فيه تصوير ومبالغة فليل: إنه جعله أرجح لأن ظاهر ما ذكره يمنع من الحمل على الإسناد المجازي لأن المساواة الواقعية لا تنافي قصد المبالغة في أحد المتساويين لداع فتجوز إرادة المبالغة في ثبوت ما اشتملت عليه الساعة من الأمور وصدقه والتصوير بأنه بلغ مرتبة في الثبوت سرت لظرفه، ولو فرض عدم وصفه به ولا يخفى توجه مثله إلى الوجه الذي رجحه فإن الساعة توصف بالوجوب، والثبوت في نفسها فما الداعي لتقدير المضاف وتسمية الشيء باسم ملابسه وما القرينة عليه فقد رد بأن المقام مقام مبالغة فيعدّ داعياً وقرينة للتجوز لما فيه من التصوير، والمبالغة وما في الساعة لكونه مساوياً لها في وجوب الثبوت لم يكن محلاً لاعتبار المبالغة في اتصافه بالثبوت على الإسناد المجازي نعم يجوز أن يقال: إن الساعة وما فيها، وإن استويا في وجوب الثبوت ونفس الأمر إلا أن ثبوتها لما كان يثبت فيها ما فيها جعل الثبوت كأنه وصف بما فيها فوصفت به الساعة على الإسناد المجازي مبالغة في اتصاف ما فيها

خبرها ﴿مَا لِحَاقَةِ﴾ وأصله ما هي أي شيء هي على التعظيم لشأنها، والتهويل لها فوضع الظاهر موضع الضمير، لأنه أهول لها ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لِحَاقَةُ﴾ وأي شيء أعلمك ما هي أي أنك لا تعلم كتبها فإنها أعظم من أن يبلغها دراية أحد، وما مبتدأ وإدراك خبره ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِوَاعِدِ الْقَارِعَةِ﴾ بالحالة التي تفرق الناس بالإفزع والأجرام بالانفطار والانتثار، وإنما وضعت موضع ضمير الحاقة زيادة في وصف شدتها ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَاتَّكَبُوا بِطَغْوَاهُمْ﴾ بالواقعة المجاوزة للحد في الشدة، وهي الصيحة أو الرجفة، وهي الصيحة أو الرجفة لتكذيبهم بالقارعة أو بسبب طغيانهم بالتكذيب، وغيره على أنها مصدر كالعافية وهو لا يطابق قوله: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَاتَّكَبُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ أي شديدة الصوت أو البرد من الصر أو الصرّ ﴿عَاتِبَهُمُ﴾ شديدة العصف كأنها عتت على خزائنها فلم يستطيعوا ضبطها أو على عاد

به فلذا قال: ما قال فتدبر. قوله: (على التعظيم لشأنها) لأن الظاهر يوضع موضع الضمير لذلك سواء كان الظاهر دالاً على ذلك أولاً وأهول أفعال تفضيل من الهول، وهو الخوف والفرع والمعنى أعظم في التخويف منها، وضمير لها للحاقة كأنها لعظمتها لا يقف أحد على حقيقتها. قوله: (وأي شيء أعلمك ما هي الخ) يعني أنه كني بالاستفهام فيه عن لازمه وهو أنها لا تعلم ولا تصل إليها دراية دار وجملة ما الحاقة علق عنها الفعل وهو إدراك لما فيه من معنى العلم وقوله: أعظم من أن يبلغها كقولهم أكثر من أن يحصى فالمعنى أعظم من كل ما تبلغه الدراية أو ضمن معنى المباحة أي متباعدة من بلوغها كما تقرر في محله، وقوله: ما مبتدأ خصه بالذكر لأنها فيما بعده يحتمل أن تكون خبراً. قوله: (بالحالة التي تفرق الناس الخ) القرع ضرب شيء بشيء والقارعة القيامة، والداهية الفاجئة كما في القاموس فالمراد بالحاقة في كلام المصنف القيامة لا ما يحل بهم من العذاب الذي أوعدوا به وتفرق في كلام المصنف مضمن معنى تفجأ والباء للتعدية لا للآلة المجازية كما توهم والإجرام بمعنى السموات، وما فيها من الكواكب والانفطار الانشقاق والانتثار سقوط الكواكب إذا قامت القيامة، وقوله: في وصف شدتها لما في القرع من المعنى الذي لا تفيدته الحاقة. قوله: (بالواقعة المجاوزة للحد) فإن الطغيان معناه تجاوز الحد فسمي به ما ذكر لزيادة شدته، وقوله: بالقارعة يعني به القيامة وقوله: وهو لا يطابق الخ قال في الكشف: في الآية جمع وتفريق فلو قيل: أهلك هؤلاء بالطغيان على أنه سبب جالب وهؤلاء بالريح على أنه سبب إن لم يتناسقا حتى يجري على نهج التفريق، وليس المراد إن أحدهما عين والآخر حدث، وقوله: بالصيحة لقوله في هود: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ وَالرَّجْفَةَ﴾ [سورة هود، الآية: ٦٧] لقوله في الأعراف: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٧٨] وهي الزلزلة المسببة عن الصيحة فلا تعارض بين الآيات لإسناده إلى السبب القريب أو البعيد وأما الصاعقة المذكورة في حم السجدة ففسرت بالصيحة فلا تغييرها ولذا لم يتعرض لها المصنف رحمه الله. قوله: (من الصرّ أو الصرّ) لأن الصرّ بالفتح الصوت وبالكسر البرد وأصله العقد وقوله: في صرة فسر بالصيحة كما مرّ ومنه الصرير، وقوله: كأنها

فلم يقدروا على ردها ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ﴾ سلطها عليهم بقدرته، وهو استئناف أو صفة جيء به لنفي ما يتوهم من أنها كانت من اتصالات فلكية إذ لو كانت لكان هو المقدر لها والمسبب ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ لَمَّا تَوَسَّطَ آيَاتِهِ هُسُومًا﴾ متتابعات جمع حاسم من حسمت الدابة إذا تابعت بين كيهما أو نحسات حسمت كل خير واستأصلته أو قاطعات قطعت دابرههم، ويجوز أن يكون مصدرأ منتصبأ على العلة بمعنى قطعأ، أو المصدر لفعله المقدر حالأ أي تحسمهم حسومأ ويؤيده القراءة بالفتح وهي كانت أيام العجوز من صبيحة أربعاء إلى غروب الأربعاء الآخر، وإنما

عتت الخ إشارة إلى أنه استعارة تبعية لا تمثيلية ويجوز أن يكون تشبيهاً بليغاً من العتو وهو الخروج عن الطاعة وخزائها الملائكة الموكلون بها، وقوله: يقدروا ضمن معنى يطيقون فتعدى بنفسه دون على وقوله: جيء به جار على الوجهين وقوله: من اتصالات الخ المراد اقتران بعض الكواكب ببعض، ونزولها في بعض المنازل وهو نفي لكون ذلك بتأثير الكواكب استقلالأ بمقتضى اتصالاتها كما أشار إليه بقوله إذ لو كانت أي الاتصالات المقتضية لبعض الحوادث كان ذلك بتقديره وتسيبه تعالى لا من ذاتها استقلالأ فكانت تامة بمعنى وجدت أو ناقصة خبرها مقدر أي مقتضية لما ذكر. قوله: (سلطها) قيل: التسخير نوعان تسخير رحمة كسخر لكم الليل والنهار ويفسر بالتذليل وتسخير عذاب ويفسر بالتسليط قوله: متتابعات فهي مجاز مرسل من استعمال المقيد، وهو الحسم الذي هو تتابع الكي لمطلق التتابع أو استعارة بتشبيه تتابع الريح المستأصلة بتتابع الكي القاطع للداء. قوله: (نحسات الخ) فحسومأ بمعنى قواطع ومعموله مقدر وهو الخير أي قاطعات للخير بنحوسها فهو حقيقة لا استعارة والجمع باعتبار الأيام لا باعتبار الخير المحسوم فإنه تجوز بلا مقتض له، وقوله: مصدرأ كالخروج والمحسوم الخير أو دابرههم ولم يذكره لأنه يعلم مما قبله وقوله: على العلة أي مفعول له وجملة تحسمهم حالية، وهي حال مقدرة ففي قوله: المقدره حالأ إيجاز حسن، وقوله: بالفتح أي بفتح الحاء فإنه يتعين أفرادها وهي شاذة نقلت عن السندي.

قوله: (وهي كانت أيام العجوز) وهي أيام في آخر الشتاء مشهورة معروفة سميت بها لأن عجوزأ كاهنة أخبرت ببرد شديد يهلك المواشي فلم يكثرثوا بقولها: وجزوا غنمهم لما قرب الربيع فوقع برد شديد أهلك المواشي فسميت بذلك هي، وكل ما وافقها في كل سنة وإليه أشار المصنف بقوله: أو لأن عجوزأ الخ، وقيل الصواب أيام العجز بدون واو أي آخر الشتاء، والصحيح الأول وقوله: لأنها عجز الشتاء فعجوز بمعنى عجز واختلف في عددها فقيل: خمسة، وقيل: سبعة وقيل: ثمانية وهي المختار هنا وقوله: الأربعاء الآخر بفتح الخاء وكسرهما وهو الظاهر أي الواقع في آخر الشهر أو السنة ويقال له: أربعاء لا يدور كما وقع في الحديث<sup>(١)</sup>، وقوله: توارت في سرب هو بفتح السين والراء المهملتين حفير تحت الأرض،

(١) لم أجده. علامة الوضع ظاهرة عليه، وهو من الإسرائيليات.

سميت عجوزاً لأنها عجز الشتاء، أو لأن عجوزاً في عاد توارت في سرب فانترعتها الريح في الثامن، فأهلكتها ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ﴾ إن كنت حاضرهم ﴿فِيهَا﴾ في مهابها أو في الليالي والأيام ﴿صَرَعْنَ﴾ موتى جمع صريع ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ﴾ أصول نخل ﴿حَاوِيَةً﴾ متأكلة الأجواف ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ من بقية، أو نفس باقية أو بقاء ﴿وَمَا يَرْعَوْنَ وَمَنْ قَبْلَهُمْ﴾ ومن تقدمه وقرأ البصريان والكسائي، ومن قبله أي ومن عنده من أتباعه، ويدل عليه إنه قرئ ومن معه ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾ قرى قوم لوط والمراد أهلها ﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ بالخطأ أو بالفعل أو الأفعال ذات الخطأ ﴿فَمَصَّوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ أي فعصت كل أمة رسولها ﴿فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَابِيَةً﴾ زائدة في الشدة زيادة أعمالهم في القبح ﴿إِنَّا لَنَّا طَعْنَا أَلْمَاءَ﴾ جاوز حدَّ المعتاد، أو طغى على خزانه وذلك في الطوفان، وهو يؤيد من قبله ﴿حَمَلْنَا كُرًّا﴾ أي آباءكم وأنتم في أصلابهم ﴿فِي الْبَارِيَةِ﴾ في سفينة نوح عليه السلام ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ﴾ لنجعل الفعله، وهي إنجاء المؤمنين، وإغراق الكافرين ﴿تَذَكُّرًا﴾ عبرة ودلالة على قدرة الصانع وحكمته، وكمال قهره ورحمته

وتوارت بمعنى اختفت عند هلاك عاد لظنها أنها تنجو من عذاب الله. قوله: (إن كنت حاضرهم) يعني أن الخطاب فيه فرضي، وقوله: أو في الليالي والأيام كان ينبغي تقديمه لأنه الأولى لذكره صريحاً، وقوله: من بقية فهو منقول والتاء للنقل إلى الاسم أو المراد جماعة باقية، وقوله: أو نفس باقية فالتاء للتأنيث والموصوف مقدر وقوله: أو بقاء فهو مصدر كالتأنيث والكاذبة، والتاء للوحدة. قوله: (ومن تقدمه) على قراءته بقبل الظرفية فهو تعميم بعد التخصيص كالمؤتفكات فإن ممن قبله عاداً وشمود، وقوله: ومن قبله بكسر القاف وفتح الباء وقبل بمعنى جهة وجانب فلذا فسره بما ذكر، وقوله: ويدل عليه أي على أن المعنى ما ذكر وقراءة من معه شاذة منقولة عن أبي وابن مسعود وقوله، والمراد أهلها مجازاً بإطلاق المحل على الحال أو بتقدير مضاف فيه أو على الإسناد المجازي، وكلام المصنف يحتملها والقرينة عطفه على من يتصف بالمجيء. قوله: (بالخطأ) فهو مصدر على زنة فاعلة بمعنى ضد الصواب، وقوله: ذات الخطأ على أنه للنسبة لأن الخاطئ أصحابها ويجوز أن يكون مجازاً في النسبة كعيشة راضية. قوله: (كل أمة رسولها) الظاهر أنه إبقاء لإفراد الرسول على ظاهره وتأويل عصوا بكل طائفة على عاداته في الاكتفاء ببعض التأويلات في بعض المواضع، ولذا قيل إنه اختاره من بين الوجوه المذكورة في الشعراء لأنه الظاهر من قوله: فأخذهم، ويجوز أن يكون الرسول جمعاً أو مما يستوي فيه الواحد وغيره لأنه مصدر في الأصل، وأريد منه التكثر لانتضاء السياق له فهو من مقابلة الجمع المقتضية لانقسام الأحاد أو أطلق المفرد عليهم لاتحادهم معنى فيما أرسلوا به، وقد حمل على هذا كلام المصنف فيكون بياناً لحاصل المعنى، وأنه من مقابلة الجمع بالجمع وفيه نظر. قوله: (زيادة أعمالهم في القبح) يعني أنه باستحقاق ومن جنس عملهم، وقوله: وذلك الخ هو على الوجهين وطغيانه على خزانه على أنه

﴿وَتَعْمَى﴾ وتحفظها وعن ابن كثير تعيها بسكون العين تشبيهاً بكتف، والوعي أن نحفظ الشيء في نفسك والإيعاء أن تحفظه في غيرك ﴿أُذُنٌ وَعَيْةٌ﴾ من شأنها أن تحفظ ما يجب حفظها بتذكره وإشاعته والتفكر فيه والعمل بموجبه والتذكير للدلالة على قلتها، وأن من هذا شأنه مع قلته تسبب لإنجاء الجرم الغفير وإدامة نسلهم، وقرأ نافع أذن بالتخفيف ﴿إِذَا تُفِخَ فِي الْأُصْرِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ لما بالغ في تهويل القيامة وذكر مآل المكذبين بها تفخيماً لشأنها، وتنبهياً على مكانها عاد إلى شرحها وإنما حسن إسناد الفعل إلى المصدر لتقويده وحسن تذكيره للفصل، وقرئ نفخة بالنصب على إسناد الفعل إلى الجار والمجرور والمراد بها النفخة

استعارة ولا وجه لكونه حقيقة إلا بتكلف ما لا حاجة إليه والفرق بين الوجهين أن تجاوز الحد قد يكون بالنسبة للغير وقد لا يكون مع الاشتراك في الاستعارة والمستعار منه تجاوز المرء حده والمستعار له كثرة الماء، ويجوز كونه تمثيلاً، وقوله: وهو يؤيد من قبله بفتح القاف وسكون الباء أي يؤيد هذه القراءة لأن الطوفان قبل فرعون وهذه جملة مستأنفة لبيان أحوال من ذكر أولاً، ثم إنه أشار بقوله: أي آباءكم وأنتم في أصلابهم إلى الارتباط على القراءتين والمراد تقدير مضاف في النظم لا التجوز في المخاطبين بإرادة آبائهم المحمولين بعلاقة الحلول كما قيل لبعده غاية البعد سواء كان الخطاب لفرعون، ومن قبله التفاتاً أو للحاضرين وقت النزول من غير التفات فتدبر. قوله: (وعن ابن كثير) لم ينسب هذه القراءة في كتب الأداء له، والمذكور فيها أنّ العامة على كسر العين وتخفيف الياء بالفتح عطفاً على نجعلها، وابن مصرف وأبو عمرو في رواية هارون عنه، وقبل يأسكانها تشبيهاً لها برحم من فعل الحلقى العين وروي عن حمزة إخفاء الكسرة في رواية شاذة وما روي عن عاصم من تشديد الياء إجراء للموصل مجرى الوقف قيل: إنه غلط وروي عن حمزة أيضاً تسكين الياء كما في الدر المصون وهي شاذة أيضاً. قوله: (من شأنها أن تحفظ ما يجب حفظها) الضمير لما باعتبار المعنى لأنها عبارة عن الأمور المسموعة أو للأذن والعائد محذوف أي له أو هو المضاف إليه في قوله: بتذكره، وجعله الأذن حافظة ومتذكرة ومستمعة ومتفكرة وعاملة تجوز لأنّ الفاعل لذلك صاحبها لا هي ولا ينسب لها حقيقة غير السمع وإنما أتى به مشاكلة لقوله واعية في النظم. قوله: (والتذكير الخ) فإنه مع الأفراد المتبادر منه التقليل والعموم في الإثبات في نحو ولتتظر نفس نادر لا يقاس عليه، وقوله: تسبب الخ لأنه جعل وعي هذه الأذن علة لإنجاتهم وإنجاء آبائهم لعطفه على العلة، وقوله: بالتخفيف يعني سكون الذال. قوله: (تفخيماً لشأنها) تعليل للفعلين لأنّ تهويل أمرها وتهديد المكذب بها يفيد تفخيماً لها وقوله: وتنبهياً على مكانها يعني كونها عظيمة لأنّ المكان والرتبة يستعاران للرتبة وفي نسخة بدل مكانها إمكانها، وهي ظاهرة أيضاً لأنها لو لم تكن ممكنة لم يعدّ التكذيب بها ذنباً عظيماً يتوعد صاحبه. قوله: (وإنما حسن إسناد الفعل الخ) لما كان الفعل دالاً على المصدر لم يكن في الإسناد إليه فائدة وقد منعه السبكي وكلام المصنف رحمه الله يشير إلى جوازه مع قبح إن لم يقيد بأمر زائد فإن قيد به حسن وقد قيدها

الأولى التي عندها خراب العالم ﴿وَجَلَّتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ﴾ رفعت عن أماكنها بمجرد القدرة الكاملة، أو بتوسط زلزلة أو ريح عاصفة ﴿فَدَكَّنَا ذَكَّةً وَجَدَّةً﴾ فضربت الجملتان بعضها ببعض ضربة واحدة فيصير الكل هباء، أو فبسطنا بسطة واحدة فصارتا أرضاً لا عوج فيها ولا أمثاً لأن الدك سبب للتسوية، ولذلك قيل: ناقة دكاء للتي لا سنام لها وأرض دكاء للمتسعة المستوية ﴿فَيَوْمَئِذٍ﴾ فحينئذ ﴿وَقَعَتِ الرُّوُقَعَةُ﴾ قامت القيامة ﴿وَأَنشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾ لنزول الملائكة ﴿فَنَفَى يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةً﴾ ضعيفة مسترخية ﴿وَالْمَلَكُ﴾ والجنس المتعارف بالملك ﴿عَلَى أَرْجَائِبِهَا﴾ جوانبها جمع رجا بالقصر، ولعله تمثيل لخراب السماء بخراب البنيان وانصواء أهلها إلى أطرافها وحواليها، وإن كان على ظاهره فلعل هلاك الملائكة إثر ذلك ﴿وَيَجْمَلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾

بناء الوحدة وهي وصف معنى وبصريح الوصف فأفاد فائدة تامة ومن اقتصر على أحدهما فقد قصر، وقوله: وحسن تذكيره أي الفعل يعني أن المجوز له كونه اسماً ظاهراً وقد انضم له أمور حسنة كالفصل، وكونه غير جمع حقيقي التانيث ومصدراً فإن تانيثه غير معتبر لتأويله بأن والفعل كما ذكره الجاربردي في شرح الشافية. قوله: (والمراد بها النفخة الأولى) كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما واختاره على الرواية الثانية من أنها النفخة الثانية لأنه المناسب لما بعده، وإن كانت الواو لا تدل على الترتيب لكن مخالفة الظاهر من غير داع مما لا حاجة إليه. قوله: (أو بتوسط زلزلة) لم يجعل الزلزلة حاملة حتى يقال عليه إن الزلزلة لا حمل فيها، ويعتذر بأنه من مقدماته كما ترى من يريد حمل شيء ثقيل يحركه ثم يرفعه، وقوله: فضربت الجملتان أي جملة الجبال بجملة الأرضين ضرب أحدهما بالآخر فتفتت وانتثر وصارا أرضاً مستوية يعني أن أصل الدك الضرب على ما ارتفع لينخفض، ويلزمه التسوية غالباً فلذا شاع فيها حتى صار حقيقة ومعنى لا عوج فيها ولا أمثاً لا ارتفاع ولا انخفاض كما مر في الكهف، وقوله: ولذلك أي لكونه سبباً للتسوية وهذا لا ينافي عد الزمخشري له في قسم الحقيقة من الأساس لما عرفته، ومنه الدكان للصفة المستوية. قوله: (فحينئذ) يعني المراد باليوم هنا مطلق الوقت، وقوله: لنزول الملائكة فسر به لقوله: ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٢٥] الآية فإن القرآن يفسر بعضه بعضاً ولا ينافي هذا ما في تفسير قوله: ﴿السماء منقطر به﴾ [سورة المزمل، الآية: ١٨] من أنه لشدة ذلك اليوم وهو له كما قيل فإن الأمر قد يكون له علل شتى، وقوله: ضعيفة هو حقيقته، وقوله: مسترخية تفسير لضعيفة فإنه المراد منه. قوله: (ولعله تمثيل لخراب السماء) يعني قوله: ﴿وانشقت السماء﴾ إلى هنا تمثيل لما ذكر إنما حمله على التمثيل لأن الله يفني الملائكة قبله حتى لا يبقى غير الملك القيوم، وهو حين تجليه قاتلاً لمن الملك اليوم لأن الملائكة يموتون بعد النفخة الأولى فإذا كان تمثيلاً لم يناف ما ذكر فإن أبقى على ظاهره فذهاب الملائكة يكون عقب ذهاب هذا اليوم، وهو الفرق بينهما والمراد التوفيق بين النصوص وقوله: انصواء أهلها بالضاد المعجمة بمعنى التجائهم وذهابهم للأطراف وضمير أهلها للبنيان وأثنه لتأويله بالأبنية لأنه مصدر وحواليها بفتح اللام

فَوْفَهُمْ ﴿ فوق الملائكة الذين هم على الأرجاء أو فوق الثمانية لأنها في نية التقديم ﴿يَوْمَ يُدْعَىٰ تُنْيِئَةً﴾ ثمانية أملاك لما روي مرفوعاً أنهم اليوم أربعة فإذا كان يوم القيامة أيدهم الله بأربعة أخرى، وقيل: ثمانية صفوف من الملائكة لا يعلم عدتهم إلا الله، ولعله أيضاً تمثيل لعظمته بما يشاهد من أحوال السلاطين يوم خروجهم على الناس للقضاء العام، ولهذا قال ﴿يَوْمَ يُدْعَىٰ تُرْمَضُونَ﴾ تشبيهاً للمحاسبة بعرض السلطان العسكر لتعرف أحوالهم وهذا، وإن كان بعد النفخة الثانية لكن لما كان اليوم اسماً لزمان متسع تقع فيه النفختان والصعقة والنشور، والحساب وإدخال أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار صح جعله ظرفاً لكل ﴿لَا تَخَفَنَّ مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾ سريرة على الله تعالى حتى يكون العرض للاطلاع عليها، وإنما المراد منه إفشاء الحال والمبالغة في العدل أو على الناس كما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [سورة الطارق، الآية: ٩] وقرأ حمزة والكسائي بالياء للفصل ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْقَتْ كِتَابَهُ يَسْبِيئُهُ﴾ تفصيل

بمعنى الجوانب. قوله: (فوق الملائكة) المدلول عليهم بالملك لأن المراد به الجنس كما مرّ فالفوقية على ظاهرها من العلو الحسي، وهم الحملة غير ملائكة الأرجاء، وقوله: لأنها في نية لتقديم لأنها فاعل رتبته التقديم فيجوز عود الضمير المتقدم عليه لتأخره لفظاً لا رتبة كما لا يخفى إلا أن هذا فيه تكلف لأنهم حينئذ فوق أنفسهم والمحمول وإن لم يلزم بأن يكون فوق الحامل كما في اليد والجنب إلا أنه يلزم مغايرته له فكأنه أعاده عليه بمعنى الحملة مطلقاً فالفوقية معنوية بمعنى زيادة العدد، ويؤيده قوله: لما روي<sup>(١)</sup> وإن كان دليلاً لكون الثمانية إملاكاً لا صفوفاً ونحوه فتأمل. قوله: (ولعله أيضاً تمثيل الخ) فجملة تعرضون مستعارة لتحاسبون كما أن حمل العرش والإتيان به عبارة عن تجليه بصفة العظمة وهو وجه حسن فالاعتراض به بأنه تجوز مع إمكان الحقيقة ومثله لا وجه له غير متجه. قوله: (وهذا) أي العرض والحساب وحمل العرش، وهو دفع لما يرد عليه من أن مقتضى النظم وقوع هذا بعد هذه النفخة وهي الأولى كما مرّ مع أنه بعد الثانية كما وردت به الأحاديث<sup>(٢)</sup> بأن يومئذ المذكور المراد به زمان متسع شامل لجميع ما ذكر وقوله: سريرة تفسير لخافية وفي نسخة ذكر منكم بعده إشارة إلى أنه في نية التأخير صفة لخافية لما قدم للفاصلة صار حالاً ويصح تعلقه بخافية، ولذا قيل: إنه من التجاذب المذكور في شرح المفتاح وهو نوع من البديع، وهو أن يقع في الكلام لفظ يصح تعلقه بما بعده وما قبله، وهو في علم النحو من التنازع فيما توسط فأعرفه وقوله: للفصل مرجح كما مرّ، وقوله: تبجعاً بتقديم الجيم على الحاء ومعناه الافتخار على

(١) ضعيف جداً. أخرجه الطبري ٣٤٧٩٢ عن ابن زيد معضلاً ومع ذلك له علة ثانية ابن زيد هو عبد الرحمن. ضعيف الحديث ليس بشيء فهاتان علتان توجبان القدر في الحديث. وكرره الطبري عن ابن إسحاق برقم ٣٤٧٩٣ وهذا معضل أيضاً والأشب كونه من الإسرائيليات.

(٢) تقدم.

للعرض ﴿فَيَقُولُ﴾ تبجحاً ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِنْيَةً﴾ هاء اسم لخذ وفيه لغات أجودها هاء يا رجل وهاء يا امرأة وهآؤما يا رجلان، أو امرأتان وهآؤم يا رجال وهآؤن يا نسوة، ومفعوله محذوف وكتايبه مفعول اقرووا لأنه أقرب العاملين، ولأنه لو كان مفعول هآؤم لقليل: اقرووه إذ الأولى إضماره حيث أمكن والهاء فيه، وفي حسابيه وماليه وسلطانيه للسكت تثبت في الوقف وتسقط في الوصل واستحب الوقف لثباتها في الإمام، ولذلك قرئ بإثباتها في الوصل ﴿إِنِّي لَكُنْتُ أَنَّى مُلْتَقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾ أي علمت ولعله عبر عنه بالظن إشعاراً بأنه لا يقدر في الاعتقاد ما يهجس في النفس من المخاطر التي لا تنفك عنها العلوم النظرية غالباً ﴿فَهُوَ فِي

وجه المسرة بما افتخر به. قوله: (وفيه لغات الخ) ها تكون فعلاً صريحاً واسم فعل ومعناها في الحالين خذ فإذا كانت اسم فعل ففيها لغتان المد والقصر، وهي كذلك مع المذكر والمؤنث والمفرد وغيره، ويتصل بها كاف الخطاب اتصالها باسم الإشارة وإذا كانت فعلاً صريحاً اتصلت بها الضمائر البارزة المرفوعة وفيها حيثنذ لغات إحداها أن تكون بوزن عاطي يعاطي فيقال: هاء يا زيد وهائي يا هند وهائياً يا زيدان ويا هندان، وهآؤا يا زيدون وهكذا والثانية أن تكون مثل هب، والثالثة: أن تكون كخف وهي متعدية بنفسها كخذ وقيل؛ إلى كتحال وتفصيله في كتب العربية. قوله: (أجودها هاء يا رجل) أي أفصح لغاتها أن تستعمل كما ذكرها لمصنف وهو المذكور في كتاب سيبويه وهآؤم بالميم قيل: مخفف من أموا بمعنى اقصدا وقيل: الميم ضمير جماعة الذكور، وفيه كلام في محله ومز في الكهف طرف منه. قوله: (لأنه أقرب العاملين) فيرجح لقربه وهو أحد المذهبين وبهذا استدل من روجه لأنه لو عمل الأول أضمر في الثاني لأن الأولى إظهار الضمير إذا أمكن كما هنا، وإنما لم يظهر في الأول لأنه على اللغة الجيدة اسم فعل فلا تتصل به الضمائر كما مر. قوله: (والهاء فيه وفي حسابيه وماليه وسلطانيه للسكت) لا ضمير غيبة فتحققها أن تحذف وصلأ وتثبت، وفقاً لتصان حركة الموقوف عليه فإذا وصل استغنى عنها ومنهم من أثبتتها في الوصل لإجرائه مجرى الوقف أو لأنه وصل بنية الوقف والقرآت مختلفة فيه على ما فصل في كتب الأداء وإثباتها وصلا قراءة صحيحة ولا يلتفت لقول بعض النحاة إنها لحن وقوله: في الإمام هو مصحف عثمان رضي الله عنه، وقوله: ولذلك أي إثباتها في الإمام تبع فيه الزمخشري حيث قال: قرأ جماعة بإثباتها وفقاً ووصلاً اتباعاً للمصحف قال في الانتصاف تعليل القراءة باتباع المصحف عجيب مع أن المعتقد الحق أنا لقرآت بتفصيلها منقولة عن النبي ﷺ وأطال في التشنيع عليه وهو كما قال. قوله: (ولعله عبر عنه بالظن الخ) بناء على أن الظاهر من حال المؤمن الكامل تيقن أمور الآخرة من الحشر والحساب، ونحوه فالمنقول عنه في مدحه ينبغي أن يكون كذلك لكن الأمور النظرية لكون تفصيلها لا تخلو عن تردد ما في بعضها مما لا يفوت اليقين فيه كشدة الحساب وسهولته مثلاً عبر عنه بالظن مجازاً للإشعار بذلك وليس مراده أنه مما يلزم الإيمان به، وتيقنه كما قيل فإنه لا يلزم ذلك إذ من المؤمنين من يكرمه الله لأنه لا يحاسب فكيف يكون تيقنه لازماً حتى يورد عليه

عِشَّة رَاضِيَةٍ ﴿ ذات رضا على النسبة بالصيغة، أو جعل الفعل لها مجازاً وذلك لكونها صافية عن الشوائب دائمة مقرونة بالتعظيم ﴿ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴾ مرتفعة المكان لأنها في السماء، أو الدرجات أو الأبنية والأشجار ﴿ تُطَوَّفُهَا ﴾ جمع قطف وهو ما يجتني بسرعة والقطف بالفتح المصدر ﴿ دَائِمَةٌ ﴾ يتناولها القاعد ﴿ كَلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ بإضمار القول وجمع الضمير للمعنى ﴿ هَنِيئًا ﴾ أكلاً وشرباً هنيئاً أو هنتتم هنيئاً ﴿ بِمَا أَسْلَفْتُمْ ﴾ بما قدمتم من الأعمال الصالحة ﴿ فِي الْآيَاتِ الْخَالِيَةِ ﴾ الماضية من أعمار الدنيا ﴿ وَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كَيْبَهُ بِإِسْمَالِهِ فَيَقُولُ ﴾ لما يرى من قبح العمل،

أن إيمان المقلد معتبر والظن الذي ليس معه احتمال النقيض كاف في الإيمان، ويجب بأن المراد حسابه اليسير أو المراد ظننت أني ملاق حسابي مع الشدة والمناقشة ونحوه مما لا داعي له، ثم هذا بناء على أن الظن لا يستعمل بمعنى العلم إلا مجازاً وهو المصرح به في كتب اللغة، وقيل: إنه يطلق عليه حقيقة وهو ظاهر كلام الرضي في أفعال القلوب وفيه نظر. قوله: (ذات رضا على النسبة بالصيغة الخ) يعني أن النسبة على قسمين نسبة بالصيغة كلابن وزرّاد وبالحرف كرومي وزنجي، والمراد هنا النسبة بالصيغة فهي بمعنى ذات رضا أي ملتبسة بالرضا فيكون بمعنى مرضية وهو المراد إلا أنه أورد عليه أن ما أريد به النسبة لا يؤنث كما صرح به الرضي وغيره فكيف يصح هذا التأويل مع تأنيثه إلا أن يقال: التاء فيه للمبالغة كعلامة كما ذكره بعض المتأخرين ولا يخفى ما فيه، والحق كما يفهم من شرح الكتاب أن المراد أن ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحياناً وليس هذا محل تفصيله. قوله: (أو جعل الفعل لها مجازاً) يعني أنه مجاز في الإسناد وأصله راض صاحبها فأسند الرضا إليها لجعلها لخلوصها دائماً عن الشوائب كأنها نفسها راضية، ويجوز أن يكون فيه استعارة مكنية وتخيلية كما فصل في المطول. قوله: (أو الدرجات الخ) فوصفها بالعلو مجاز لعلو درجاتها وما فيها من بناء ونحوه وهو على الأول حقيقة، وعلى الآخرين مجاز عقلي أو بتقدير مضاف وليس المراد أنها صفة جرت على غير من هي له فإنه لا يوافق كلام النحاة إلا أن يريد ما ذكرناه ولا يخفى ما فيه. قوله: (جمع قطف الخ) جعله جمع المكسور لأن المصدر لا يطرده جمعه، وقوله: وهو ما يجتني بسرعة السرعة لا بد منها في القطف لأنها من شأنه ومن لم يذكره تركه لظهوره فمن اعترض عليه بأن أهل اللغة لم يصرحوا به غفل عما ذكر، وقوله: يتناولها القاعد لم يقل والمضطجع لأن مراده التمثيل فلا وجه لاستدراكه. قوله: (بإضمار القول) أي مقولاً فيها، وقوله: وجمع الضمير الخ مع أن ما قبله من قوله: إنني ظننت الخ يقتضي الأفراد لكنه وإن كان مفرداً لم يرد به معين فهو جمع معنى فلذا روعي فيه جانب المعنى نظر المعنى من، وقوله: أكلا الخ بفتح الهمزة وضمها وشرباً بضم الشين وكسرهما يعني أنه منصوب على أنه مفعول به لكونه صفة المفعول وجعله صفة لهما لأنّ فعلاً يستوي فيه الواحد فما فوقه لا لأنّ المصدر يتناول المثنى لأنه ليس بمصدر على هذا فمن قاله لم يصب أو على المصدر لأنّ فعلاً من صيغ المصادر كما مرّ فهو مصدر لفعل وقع حالاً والهيء ما لم ينغص وهنتم مبني للمجهول. قوله: (من أعمار الدنيا) الإضافة على معنى اللام لأنه بمعنى مدة

وسوء العاقبة ﴿يَلْتَنِي لَرُّ أَوْتٍ كَنِيَّةٍ وَرَّ أَدْرٍ مَا حَسَايَةَ \* يَلْتَنِيهَا﴾ يا ليت الموتة التي متها ﴿كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾ القاطعة لامرئ فلم أبعث بعدها أو يا ليت هذه الحالة كانت الموتة التي قضت علي كأنه صادفها أمر من الموت فتمناه عندها أو يا ليت حياة الدنيا كانت الموتة، ولم أخلق فيها حياً ﴿مَا أَغْفَى عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ مالي من المال والتبع وما نفي والمفعول محذوف، أو استفهام إنكار مفعول لا غنى ﴿هَلَّاكَ عَنِّي سُلْطَنِيَّةٌ﴾ ملكي وتسلطي على الناس أو حجتي التي كنت أحج بها في الدنيا، وقرأ حمزة عني مالي عني سلطاني بحذف الهاءين في الوصل، والباقون بإثباتهما في الحالين ﴿خَذُوهُ﴾ يقوله الله لخزنة النار ﴿فَنُفُوهُ نُرٌّ لِّلْحَيْمِ صَلَوُهُ﴾ ثم لا تصلوه إلا الجحيم وهي النار العظمى لأنه كان يتعظم على الناس ﴿نُرٌّ فِي سَلِيلِهِ دَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ أي طويلة ﴿فَأَسْأَلُكُمُوهُ﴾ فأدخلوه فيها بأن تلفوها على جسده، وهو فيما بينها مرهق لا يقدر على حركة، وتقديم السلسلة كتقديم الجحيم للدلالة على التخصيص والاهتمام بذكر أنواع ما

الدنيا، ويجوز أن تكون على معنى في وما في بعض النسخ من أعمال الدنيا باللام من تحريف الكتبة، وقوله: الموتة التي متها فالضمير راجع على ما علم من المقام وإن لم يسبق ذكره، وقوله: أمر من الموت الخ لأنه كما قيل أشد من الموت ما يتمنى فيه الموت. قوله: (أو يا ليت حياة الدنيا) فالضمير للحياة المفهومة من السياق أيضاً، وقوله: كانت الموتة تفسير للقاضية لأنها اشتهرت في الموت فلا يرد عليه أن القاضية تقتضي تجدد أمر ولا تجدد في الاستمرار على العدم كما قيل نعم لا يخلو من البعد، وقوله: ما لي من المال جعل ما موصولة صلتها الجار والمجرور ولم يجعل مال مضافاً لياء المتكلم لأنه أشمل والتفسير به أتم فهو شامل للتبع والمال، وغيرهما ولو حمله على المال وأن ما ذكره لازم له صح فيه تورية، وقوله: ما أغنى عني ماليه هلك.

تنبيه: قال في شرح التوضيح هاء السكت لا تدغم لأن الوقف عليها محقق أو مقدر وعن ورش إدغام ماليه هلك وهو ضعيف قياساً (قلت) هذا مروى عن أبي عمرو في رواية شاذة والمروى عن ورش إنما هو النقل في كتابه أي. قوله: (والمفعول محذوف) تقديره شيئاً وما الموصولة فاعله، وقوله: أو حجتي الخ فسره به أكثر السلف ورجح بأن من أوتي كتابه بشماله لا يختص بالسلطين لكن ما بعده أشد مناسبة للأول، وقوله: يقوله الله فهو بتقدير القول، وقوله: ثم لا تصلوه الخ الحصر من تقديم المفعول، وقوله: لأنه كان يتعظم الخ فالمناسب تعظيم عذابه وهذا على اختصاص ما قبله بالسلطين والقرينة عليه تعظيم أمره وتنصيب الله على تعذيبه فلا وجه للتوقف فيه فإنه لا ضمير في كونه بياناً لحال بعض من أوتي كتابه بشماله كقوله: ﴿وَلَا يَحْضُ﴾ [سورة الماعون، الآية: ٣] الخ فكم فيهم من لم يحض على الطعام من أهل الشمال، وقد مر أن الجحيم اسم طبقة منها. قوله: (طويلة) لأن السبعين كثر في المبالغة والتكثير وحمله عليه هنا أبلغ من إبقائه على ظاهره وإن جاز، وقوله: بأن تلفوها الخ بيان لإدخاله في السلسلة فإنه يكون بلفها عليه حتى يكون داخلها، وقوله: مرهق بزنة اسم

يعذب به، وثم لتفاوت ما بينها في الشدة ﴿إِنَّكُمْ كَانُوا لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ تعليل على طريقة الاستئناف للمبالغة، وذكر العظيم للإشعار بأنه هو المستحق للعظمة فمن تعظم فيها استوجب ذلك ﴿وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ ولا يحث على بذل طعامه أو على إطعامه فضلاً عن أن يبذل من ماله ويجوز أن يكون ذكر الحض للإشعار بأن تارك الحض بهذه المنزلة فكيف بتارك الفعل، وفيه دليل على تكليف الكفار بالفروع، ولعل تخصيص الأمرين بالذكر لأن أقبح العقائد الكفر بالله تعالى، وأشنع الرذائل البخل وقسوة القلب ﴿فَلَيْسَ لَهُ يَوْمَ هُنَا مِمْمٌ﴾ قريب يحميه ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَنَلِينَ﴾ غسالة أهل النار وصديدهم فعلين من الغسل ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْفَاطُونَ﴾ أصحاب الخطايا من خطئ الرجل إذا تعمد الذنب لا من الخطأ

المفعول بمعنى مضيق عليه من أرهقه عسراً إذا كلفه إياه أو بمعنى مغشى بها، وقوله: كتقديم الجحيم الخ فإنه كقرينه يقدر مقدماً على عامله فلا يرد ما قيل إن قوله: في سلسلة ليس معمول فاسلكوه لثلا يلزم الجمع بين حرفي عطف، ثم والفاء فلا بد من تقدير عامل له فقد يقدر مقدماً وستأتي تتمته وما فيه. قوله: (لتفاوت ما بينها في الشدة) أي بين أنواع ما يعذبون به من الغل والتصلية، والسلك وفي نسخة بينهما أي بين المعطوف والمعطوف عليه والأولى أوفق لما في سورة نوح كما سيأتي ولم يجعلها للمهلة إذ مقام التهديد لا يناسبه ذكر تفرق العذاب، ثم إنه قيل: إن ثم الثانية لعطف قول مضمرة على ما أضمر قبل خذوه إشعاراً بتفاوت ما بين الأمرين وفاء فاسلكوه لعطف المقول على المقول لثلا يتوارد حرفاً عطف على معطوف واحد وأورد عليه أنه يلزمه أن يكون تقديم السلسلة على الفاء بعد حذف القول لثلا يلزم التوارد المذكور، ومبني هذا التكلف البارد الغفلة عن أن الفاء جزائية في وريك فكبر فالتقدير ما يكن من شيء فاسلكوه في سلسلة الخ فقدم الظرف وما معه عوضاً عن المحذوف ولتوسط الفاء كما هو حقها وليدل على التخصيص وعلى الأخير اقتصر المصنف لأنه مقتضى المقام، ويجوز أن يكون التقدير هكذا، ثم ما يكن من شيء ففي سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً اسلكوه ففيه تقديمان تقديم الظرف على الفعل للدلالة على التخصيص، وتقديمه على الفاء بعد حذف الشرط للتعويض، وتوسيط الفاء وحيثنذ، فمراد المصنف بقوله: وتقديم السلسلة التقديم الأول وهو الفائدة التي ذكرها المصنف ليس إلا فتدبر. قوله: (على طريقة الاستئناف) فإنه يفيد التعليل لوقوعه في جواب لم أستحق هذا فقيل إنه الخ وقوله: للمبالغة لأن السؤال المقدر فيه تكثير للمعنى مع تقليل لفظه، وقوله: فمن تعظم فيها أي في الدنيا وقوله: على بذل طعامه يريد أن الحث إنما يكون على الفعل ففيه مضاف مقدر وهو بذل أو الطعام بمعنى الإطعام بوضع الاسم موضع المصدر كالعطاء بمعنى الإعطاء، وقوله: فضلاً الخ على الوجهين، وقوله: تارك الحض لأن حض الغير ليس بلازم فالعقال عليه يدل على العقاب على غيره بالطريق الأولى فتدبر. قوله: (وفيه دليل الخ) لأنه عذب على عدم إطعام المسكين، وترك الخير فلو لم يؤمر به لم يعاقب عليه، وقوله: الكفر بالله في قوله: لا يؤمن بالله الخ والبخل من عدم بذل الطعام والقسوة من

المضاد للصواب، وقرئ الخاطيون بقلب الهمزة ياء والخاطون بطرحها ﴿لَا أَمِمْ﴾ لظهور الأمر واستغنائه عن التحقيق بالقسم أو فأقسم ولا مزيدة، أو فلا ردّ لإنكارهم البعث وأقسم مستأنف ﴿يَا بُصْرُونَ وَمَا لَا بُصْرُونَ﴾ بالمشاهدات والمغيبات وذلك يتناول الخالق والمخلوقات بأسرها ﴿إِنَّ﴾ إن القرآن ﴿لَقَوْلِ رَسُولٍ﴾ يبلغه عن الله تعالى فإن الرسول لا يقول عن نفسه ﴿كَبِيرٍ﴾ على الله تعالى، وهو محمد أو جبريل عليهما الصلاة والسلام ﴿وَمَا هُوَ يَقُولُ شَاعِرٍ﴾ كما تزعمون تارة ﴿قَلِيلًا مَّا تُوْمِنُونَ﴾ تصدقون لما ظهر لكم صدقه تصديقاً قليلاً لفرط عنادكم ﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ﴾ كما تدعون أخرى ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ تذكرون تذكراً قليلاً فلذلك يلتبس الأمر عليكم، وذكر الإيمان مع نفي الشاعرية والتذكير مع نفي الكاهنية لأن

منع المسكين الذي هو محل الرحمة يريد أنه جمع بهذين أقبح العقائد وأقبح الأعمال فدل على ما عدهما بالطريق الأولى، وقوله: وصديدهم عطف تفسير للغسالة بالضم لأن هذا الوزن للفضلات، وقوله: فعلين هو من أوزان الأسماء كصفين. قوله: (من الخطأ المضاد للصواب) لا ضد العمد، وقوله: الخاطون بطرحها بعد إبدالها ياء وقيل إنه من خطأ يخطو كأنه يخطو من الطاعة إلى العصيان ومن الحق إلى الباطل كقوله: ﴿ومن يتعدّ حدود الله﴾ [سورة الطلاق، الآية: ١] فيكون كناية عن الذنب أيضاً وقوله: فلا أقسم الخ تقدّم الكلام عليه في الواقعة والقول بأن أصله فلاناً أقسم فتذكره، وقوله: لظهور الأمر الخ، ولذا لم يعين ما في المقسم به وقيل: إن بما تبصرون الخ تعيين له لأنه شامل لكل شيء وله وجه، وقوله: فإن الرسول الخ يعني أنّ الإضافة اختصاصية وإنما يكون القول خاصاً برسول الله إذا بلغوه عن الله وليس دفعا لما يرد من أنه كلام الله لا كلام الرسول فكيف أضيف له. قوله: (وهو محمد) قدّمه لأنه الظاهر وعليه الأكثر لأن قولهم شاعر أو كاهن إنما كان في حقه عليه الصلاة والسلام لا في حق جبريل عليه الصلاة والسلام لما تحداهم وأعجزهم، وأما القول الآخر فمرجعه لهذا أيضاً كما ستري، وقوله: أو جبريل هو قول مقاتل وبعض المفسرين وفسروه بأنه قول يلقيه جبريل عن الله لا من تلقاء نفس النبي عليه الصلاة والسلام لا أنه شاعر أو كاهن كما زعمتم، والمقصود إثبات حقيقة القرآن على القولين. قوله: (تصدقون الخ) يعني نصب قليلاً على أنه صفة للمفعول المطلق، وأن القلة بمعناها الظاهر لا بمعنى العدم والنفي كما قاله الزمخشري: لأنهم لظهور صدقه لهم لزم تصديقهم له في الجملة، وإن أظهروا خلافه عناداً وأبوة تمرداً بالسننهم وكذا قليلاً ما تذكرون لأنه خلاف الظاهر، وأما قول أبي حيان إن قليلاً إذا نصب لا يكون بمعنى النفي وإنما يكون بمعناه إذا رفع كقوله:

قليل بها الأصوات إلا بغامها

فدعوى لا تسمع على مثل الزمخشري بغير دليل وقد يجعل قليلاً صفة زمان مقدر وقال ابن عادل: نعت لمصدر أو زمان مقدر أي إيماناً أو زماناً والنائب تؤمنون أو تذكرون وما

عدم مشابهة القرآن للشعر أمر بين لا ينكره إلا معاند بخلاف مباينته للكهانة فإنها تتوقف على تذكر أحوال الرسول ومعاني القرآن المنافية لطريقة الكهنة ومعاني أقوالهم، وقرأ ابن كثير ويعقوب بالياء فيهما ﴿نَزِيلٌ﴾ هو تنزيل ﴿مِنْ رَبِّ الْآلَمِينَ﴾ نزله على لسان جبريل عليه السلام ﴿وَلَوْ فَوَّكَ عَيْنًا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ سمي الافتراء تقولاً لأنه قول متكلف والأقوال المفتراة أقاويل تحقيراً لها كأنها جمع أفعولة من القول كالأضاحيك ﴿لَاخْذَنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ بيمينه ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ أي نياط قلبه بضرب عنقه، وهو تصوير لإهلاكه بأظفح ما يفعله الملوك بمن يغضبون عليه، وهو أن يأخذ الفتاك بيمينه ويكفحه بالسيف ويضرب به جيده، وقيل: اليمين بمعنى القوة ﴿فَمَا مِنْكَ مِنَ الْمُدِّعَةِ﴾ عن القتل أو المقتول ﴿حَازِجِينَ﴾ دافعين وصف

زائدة، وقال ابن عطية يحتمل أن تكون نافية ومصدرية. قوله: (أمر بين لا ينكره إلا معاند) فلا عذر لقائله في ترك الإيمان وهو أكفر من حمار وأما مباينته للكهانة فيتوقف على تذكر ما لأنه يأخذ جعلاً وجيب عما سئل عنه ويتكلف السجع، ويكذب كثيراً وإن التبس على الحمقى لإخباره عن بعض المغيبات بكلام منشور، وقوله: بالياء التحتية في تؤمنون وتذكرون على الالتفات كما فصل في كتب الأداء. قوله: (سمي الافتراء) يعني الكذب والتفعل على التكلف كتعلم، وقوله: والأقوال المفتراة أقاويل الخ أما إطلاق الأقاويل عليها تحقيراً فلا كلام فيه وإنما الكلام في وجهه فقيل لأنه جمع أفعولة لأن وزن أفعولة مختص بالأمر المستغربة كأضحوكة، وأعجوبة ورده صاحب الانتصاف بأن أفعولة من القول غريب عن القياس التصريفي، ويحتمل أن يكون جمع الجمع كأناعيم جمع إنعام وهو غير وارد لأن مراده أنه جمع لمفرد غير مستعمل لأنه لا وجه لاختصاصه بالافتراء غير ما ذكر والأحسن في توجيهه أن يمنع اختصاصه وضعاً وإنه جمع قول على غير القياس أو جمع الجمع، ودلالته على ما ذكر بقرينة السياق لا تضر كما يقال في التحقير بعض الناس ولذا قال الشاعر:

وأقول بعض الناس عنك كناية خوف الوشاة وأنت كل الناس

وأما لزوم أن يعاقب بما دون ثلاثة أقوال فغير وارد لأن الألف واللام أبطلت جمعيته كالعالمين فتدبر. قوله: (لأخذنا منه) أي لأمسكناه وقوله: باليمين بعده بيان بعد الإبهام كما في قوله: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ [سورة الشرح، الآية: ١] لأنه تفصيل بعد الإجمال، وقوله: بأظفح يعني أشد وأقبح فهو بفاء وطاء معجمة والفتاك بالفاء والكاف أو بالقاف واللام وهو المباشر للقتل، وقوله: يكفجه بالفاء والحاء المهملة يعني يواجهه بالسيف لأن الأخذ باليمين يقتله بعد مواجهته بالسيف ونظره له أشد عقوبة ومن يضرب عنقه من غيره مواجهة يأخذه من يساره فلذا قال بيمينه لبيان أنه يعاقب بأشد العقوبة أو اليمين بمعنى القوة فالمراد أخذه بعنف، وشدة ومرضه لأنه يفوت فيه التصوير والتفصيل والإجمال ويصير قوله: منه زائداً من غير فائدة، ويرتكب المجاز من غير فائدة أيضاً. قوله: (عن القتل) فالمعنى لا يمنع أحد عن قتله أو لا يحول أحد بيننا وبينه، وهو المقتول لأن الحجز المنع ومنه الحجاز لأنه بين تهامة ونجد،

لأحد فإنه عام والخطاب للناس ﴿وَإِنَّهُمْ﴾ وإن القرآن ﴿لَذِكْرٌ لِّلَّذِينَ﴾ لأنهم المنتفعون به ﴿وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مَّكَذِبِينَ﴾ فنجازيهم على تكذيبهم ﴿وَإِنَّهُمْ لَحَسِرَةٌ عَلَى الْكُفْرِينَ﴾ إذا رأوا ثواب المؤمنين به ﴿وَإِنَّهُمْ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ اليقين الذي لا ريب فيه ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ فسبح الله بذكر اسمه العظيم تنزيهاً له عن الرضا بالتقول عليه، وشكراً على ما أوحى إليك. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الحاقة حاسبه الله تعالى حساباً يسيراً».

وقوله: وصف لأحد أو خبر له وجمع وصفه أو خبره لأنه أحد الوجوه في إعرابه وما حجازية أو تميمية رعاية للمعنى لأنه نكرة في سياق النفي فيعم وفيه تفصيل في الدر المصون. قوله: ﴿لأنهم المنتفعون به﴾ توجيه للتخصيص، وقوله: فيجازيهم مرّ تحقيقه مراراً، وقوله: اليقين الذي لا ريب فيه قد مرّ فيه في الواقعة كلام وأن إضافته لامية أو على معنى من أو هو من إضافة الصفة للموصوف وأصله اليقين الحق وفي كلام المصنف رحمه الله ميل إليه، وتفصيله في الكشف، وقوله: فسبح الله تقدير لمفعوله المحذوف بيان لاتصاله بما قبله، وقوله: عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> الخ حديث موضوع تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على سيد الرسل وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة المعارج

مكية وآيها أربع وأربعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ أي دعا داع به بمعنى استدعاه ولذلك عدى الفعل بالباء، والسائل هو النضر بن الحرث فإنه قال: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٣٢] الآية أو أبو جهل فإنه قال: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١٨٧] سأله استهزاء أو الرسول عليه السلام استعجل بعذابهم، وقرأ نافع وابن عامر سال وهو إما من السؤال على لغة قريش قال:

## سورة المعارج

وتسمى سورة سأل وهي مكية بالاتفاق وآيها أربع أو ثلاث وأربعون على قولين فيها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أي دعا داع به الخ) لما كان السؤال يتعدى بنفسه أو بعن في الاستعمال المعروف وهنا تعدى بالباء اختلفوا في توجيهه على وجوه منها ما ذكره المصنف رحمه الله، وهو أن السؤال بمعنى الدعاء فعدى بالباء والمراد به الاستدعاء والطلب، وهو بهذا المعنى يتعدى بالباء كما في قوله: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ﴾ [سورة الدخان، الآية: ٥٥] وليس تضميناً وقيل: إنها زائدة وقيل: إنها بمعنى عن كما في قوله: فاسأل به خبيراً واختلف في السائل على أقوال منها ما ذكره المصنف رحمه الله<sup>(١)</sup>. قوله: (فأمطر علينا الخ) قد مرّ تفسيره وجعله واقعاً على هذا وعلى ما بعده إما لأن جنسه واقع في الدنيا أو في الآخرة وعبر بما ذكر لتحققه فيهما من غير فرق بينهما، وقوله: استهزاء لأنه لا يريد عاقل حلول العذاب به. قوله: (استعجل بعذابهم) أي دعا عليهم، وقوله: وقرأ نافع وابن عامر الخ هو في هذه القراءة سال كقال وتبع فيه الزمخشري إذ قال: إن لغة قريش فيه إنها تجعله أجوف واوياً وغيرهم يجعله مهموزاً وباللغتين جاء القرآن على القراءتين فقوله: من السؤال بالواو الصريحة يكسر السين وضمها كما في القاموس، وكون الواو فيه أصلية وهو لغة قريش فيه نظر لأن المصريح به كتب اللغة والعربية خلافه وفي كتاب سيبويه إن لغة أهل الحجاز همزة وتحقيق الهمزة فيه حتى قال: إن الألف مبدلة من الهمزة وإنه على خلاف القياس المقصور على السماع، وكيف لا والقرآن ورد بخلافه وهو قد نزل على لغة قريش إلا ما ندر والحاصل أنه اختلف في لغة سال بألف هل هي مخففة على خلاف القياس،

(١) أخرجه النسائي ٦٤٠ في التفسير عن ابن عباس، وذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٣٩ بدون إسناد. وأخرجه الحاكم ٥٠٢/٢ عن سعيد بن جبير. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال الذهبي: صحيح على شرط البخاري.

سألت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما سألت ولم تصب

أو من السيلان، ويؤيده إنه قرئ سال سيل على أن السيل مصدر بمعنى السائل كالغور والمعنى سال واد بعذاب، ومضى الفعل لتحقيق وقوعه إما في الدنيا وهو قتل بدر أو في الآخرة وهو عذاب النار ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ صفة أخرى لعذاب أو صلة لواقع، وإن صح أن السؤال كان عمن يقع به العذاب كان جواباً والباء على هذا لتضمن سألت معنى اهتم ﴿لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ يرده ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ من جهته لتعلق إرادته به ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ ذي المصاعد، وهي الدرجات التي يصعد فيها الكلم الطيب والعمل الصالح أو يترقى فيها المؤمنون في سلوكهم أو في دار ثوابهم أو مراتب الملائكة أو السموات فإن الملائكة يعرجون فيها ﴿سَجُّجٌ﴾

وفيه ما علمت ولا وجه لقول المحشي أنه مردود بعد السماع، وقيل: إنها لغة فيه واختلف هل هي منقلبة عن ياء أو واو وفي الكشاف هو من السؤال، وهو لغة قریش يقولون: سألته تسال وهما يتسايلان قال الجاربردي: يعني هو من السؤال المهموز يعني لا اشتقاقاً فلا ينافي قوله: يتسايلان والصواب من السؤال بالواو ويتساولان كما في الحجة، اه فالفه منقلبة عن واو كخاف، وحكى أبو علي أنه سمع من العرب من يقول: يتساولان وبه صرح ابن عادل وأهل اللغة، وأما قول بلال بن جرير:

إذا ضفتهم أو سوايلتهم وجدت لهم علة حاضرة

فهو جمع بين اللغتين ووزنه فعائلتهم.. قوله: (سألت الخ) البيت من شعر لحسان يهجو به هذيلاً لما سألو النبي ﷺ أن يبيح لهم الزنا، ومعناه ظاهر وقيل: سألت في البيت معناه طلبت سواً منه وليس من السؤال في شيء، وقوله: قرئ سال سيل كباع بيع وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنه، وهو من السيل المعروف في الماء وأصله مصدر كالسيلان بمعنى الجريان، وقوله: سال واد يعني السيل بمعنى السائل وهو الماء الجاري فالظاهر أنه تسمح في التعبير عنه بالوادي، وأراد ما فيه كما يقال: جرى النهر وفي الكشاف وشروحه هنا كلام لا حاجة لنا به. قوله: (ومضى الفعل الخ) هو على الأول حقيقة والتجوّز في قوله: واقع وعلى الأخير مجاز لأن العذاب لم يحل بهم، وقوله: قتل بدر وقد قتل فيها النضر وأبو جهل والسورة مكية وهو وقع بعد ذلك فيكون مجازاً من الأخبار بالغيب. قوله: (أو صلة لواقع) واللام للتعليل أو بمعنى على وقد قرأ به أبي في الشواذ، وقوله: وإن صح أن السؤال في قوله: سألت سائل المراد به السؤال عمن يحل به العذاب المتوعد به كما روي عن قتادة والنحسن لأن أهل مكة قالوا: لما خوفهم النبي بعذاب الله أسألوا محمداً عنه فسألوه فنزلت كما في تفسير البغوي فيكون قوله: للكافرين جواباً لذلك السؤال، والمعنى أنهم سألو عن العذاب الواقع على من يقع، ولمن هو فأجيبوا بما ذكره فتقديره هو للكافرين فقوله: ليس له دافع جملة مؤكدة لقوله: هو للكافرين لا محل لها حينئذ، ولك أن تقول لها محل لأنها تأكيد معنوي إلا أنهم لم يذكروه في الجمل. قوله: (والباء على هذا لتضمن سألت معنى اهتم) وقيل: إن الباء

الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾ استئناف لبيان ارتفاع تلك المعارج وبعد مداها على التمثيل والتخييل، والمعنى أنها بحيث لو قَدَّر قطعها في زمان لكان في زمان يقدر بخمسين ألف سنة من سني الدنيا، وقيل: معناه تعرج الملائكة والروح إلى عرشه في يوم كان مقداره كمقدار خمسين ألف سنة من حيث إنهم يقطعون فيه ما يقطع الإنسان فيها لو فرض لا أَنْ ما بين أسفل العالم، وأعلى شرفات العرش مسيرة خمسين ألف سنة لأن ما بين مركز الأرض، ومقرع السماء الدنيا على ما قيل خمسمائة عام وثخن كل واحدة من السموات السبع والكرسي والعرش كذلك وحيث قال في يوم كان مقداره ألف سنة يريد به زمان عروجهم من الأرض إلى محدب السماء الدنيا، وقيل: في يوم متعلق بواقع أو بسال إذا جعل من السيلان، والمراد به يوم القيامة واستطالته إما لشدته على الكفار

بمعنى عن كما في قوله: فاسأل به خبيراً وعليه صاحب القاموس وذكره في المغني، ولم يرتض به المصنف رحمه الله كبعض النحاة وجعلوا الباء فيه تجريدية أو سببية أو التجوز والتصرف في الفعل لأنه أقوى من الحرف فيجعل مجازاً أو مضمناً معنى الاهتمام والاعتناء، وقوله: من جهته فمن ابتدائية متعلقة بدافع لقربه لا بواقع وما بينهما اعتراض لبعده لفظاً ومعنى وقوله: يصعد فيها الكلم ليس المراد به السموات، ولا طرفها لأنه وجه آخر سيأتي بل المراد مقامات معنوية تكون فيها الأعمال والأذكار كما أنه فيما بعده مراتب في السلوك معنوية أو في منازل الآخرة، وقوله: مراتب الملائكة معطوف على قوله: الدرجات، وكذا السموات وضمير فيها للسموات. قوله: (استئناف النخ) وضمير إليه لله أو للمكان المنتهى إليه الدال عليه السياق، وقوله: على التمثيل والتخييل على الوجوه كلها لأن المراد أنه في غاية البعد والارتفاع المعنوي كما في بعض الوجوه كمراتب السالكين أو الحسي لكنه ليس المراد به التحديد كما أشار إليه بقوله والمعنى، وقيل: إنه إنما يظهر إذا فسرت المعارج بغير السموات فتأمل. قوله: (وقيل معناه تعرج النخ) فالضمير راجع لله بتقدير مضاف فيه وهو عرش، وقوله: يقطعون فيه أي في ذلك اليوم ضمير فيها للمدة وهي خمسون ألف سنة، وقوله: لو فرض أي قطع الإنسان لها وسيره فيها إلا أنه يسير الملائكة فإنه ما سيذكره وهو خمسة آلاف سنة، وقوله: لا أن بلا النافية وأن المشددة ووقع في نسخة لأن وهو من غلط الناسخ فتدبر، وقوله: إلى محدب السماء فخمسمائة منها مسافة ما بين المقرع والمحدب وتقدم في السجدة إنه مسافة الذهاب والإياب في قول مع وجوه أخر مرّت مع ما فيها. قوله: (وقيل في يوم النخ) وقد كان متعلقاً بيعرج فيما تقدم، وقوله: إذا جعل من السيلان فإنه يدل على وصول العذاب لهم في ذلك اليوم بخلاف ما إذا كان من السؤال فإنه لا يتعلق به لأن السؤال لم يقع فيه. قوله: (والمراد به يوم القيامة) يعني على هذا التفسير وقد صححه القرطبي وقال: إنه ورد في الحديث<sup>(١)</sup> وهو أقرب الوجوه،

(١) ذكره القرطبي في تفسيره ٢٨٢/١٨ من قول وهب، والكلبي، ومحمد بن إسحاق: وهو غير مرفوع وهو من الإسرائيليات فثلاثهم قد أخذوا عن أهل الكتاب.

أو لكثرة ما فيه من الحالات، والمحاسبات أو لأنه على الحقيقة كذلك والروح جبريل عليه السلام وإفراده لفضله أو خلق أعظم من الملائكة ﴿فَأَمِيرٌ صَبْرًا جَبِيلًا﴾ لا يشوبه استعجال، واضطراب قلب، وهو متعلق بسأل لأن السؤال كان عن استهزاء أو تعنت وذلك مما يضجره أو عن تضجر واستبطاء للنصر أو بسأل لأن المعنى قرب وقوع العذاب فاصبر فقد شارفت الانتقام ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ﴾ الضمير للعذاب أو يوم القيامة ﴿بَعِيدًا﴾ من الإمكان ﴿وَنَزَلَهُ قَرِيبًا﴾ منه أو من الوقوع ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْهَيْلِ﴾ ظرف لقريباً أي يمكن يوم تكون أو لمضمر دل عليه

وقوله: واستطالته الخ يعني ليس المراد بالعدد المذكور حقيقته بل مجرد الاستطالة على هذا الوجه وهكذا كل زمان شدة كما قيل:

تمتع بأيام السرور فإنها قصار وأيام الغموم طوال

قوله: (أو لكثرة ما فيه) بحيث لو وقع من غير أسرع الحاسبين وفي الدنيا طال إلى هذه المدة فهو مجاز عما يلزمه من كثرة ما وقع فيه أو كناية، وقوله: كذلك أي طويل حقيقة، وقوله: وإفراده أي بالذكر مع دخوله في الملائكة. قوله: (وهو متعلق بسأل) أي متفرع عليه ومتعلق به تعلقاً معنوياً، وقوله: عن استهزاء أي على أن السائل النضر أو أبو جهل، وقوله: أو تعنت أي إن كان السؤال عن وقع به العذاب والسائل كفار مكة والتعنت تفعل من العنت وهو المكابرة عناداً، وقوله: يضجره أي النبي ﷺ إن كان هو السائل استعجالاً كما مر، وقوله: أو بسأل بالألف على القراءة به مع سائل وسيل في الوجهين لأن معناه حينئذ قرب وقوع العذاب فيظهر تفریع الأمر بالصبر عليه، والحاصل أنه متعلق به على القراءات كلها وقد أورد على قوله: لأن المعنى قرب الخ أن المناسب لهذا أن يكون صيغة الماضي لاقترب الوقوع لا للتحقق كما مر ويدفع بأنه أشار فيما مضى إلى وجه وهنا إلى آخر أو هما متقاربان فتأمل. قوله: (أو يوم القيامة الخ) في الكشف فيمن علق في يوم بواقع لأن المراد به يوم القيامة ويصح وصفه بالقرب والبعد وأما إذا علق بتعرج فليس المراد به يوم القيامة، ولا يوصف بالقرب والبعد معنى لأن استبعادهم إياه لاستحالتهم له وهم يستحيلون يوم العذاب لإنكارهم له لا يوم عروج الملائكة لأنه لم يقرع أسماعهم فمن قال: يجوز إرادته إذا تعلق بيعرج أيضاً لأن واقع يدل عليه في أحد الوجهين لم يقف على مراده لأن مراده أنه لا يعود إلى يوم المذكور، وعلى ما ذكره يرجع إلى ما فهم من الكلام وهو شيء آخر. قوله: (من الإمكان) فالمراد بالبعد البعد عن الإمكان وبالقرب بالقرب منه، ولا شك أن العذاب أو يوم القيامة ممكن ولا معنى لوصف الممكن بالقرب من الإمكان لدخوله في حيزه إلا أن يكون للمشاكلة والمراد، وصفه بالإمكان وهم يحيلونه لقولهم من يحيي العظام وهي رميم. قوله: (أو من الوقوع) قدره في الثاني دون الأول لأنه لو تعلق به أفاد إمكانه عندهم وهم يحيلونه كما سمعت فيصير المعنى أنهم يرونه بعيداً من الإمكان، ونحن نراه قريباً من الوقوع فضلاً عن الإمكان وهو أحسن من تقدير الإمكان فيهما فمن قال: الأول في إيفاء حق البلاغة أظهر، وتعليق الثاني ببعيداً فيه إيهام اعتقادهم لإمكانه لم

واقع، أو بدل من في يوم إن علق به والمهل المذاب في مهل كالفلزات أو دردي الزيت ﴿وَتَكُونُ لِبَالٍ كَالْعِهْنِ﴾ كالصوف المصبوغ ألواناً لأن الجبال مختلفة الألوان فإذا بست، وطيرت في الجو أشبهت العهن المنفوش إذا طيرته الريح ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ ولا يسأل قريب قريباً عن حاله، وعن ابن كثير ولا يسأل علي بنائه المفعول أي لا يطلب من حميم حميم أو لا يسأل منه حاله ﴿يَبْصُرُونَهُمْ﴾ استئناف أو حال تدل على أن المانع من هذا السؤال هو التشاغل دون الخفاء، أو ما يغني عنه من مشاهدة الحال كيباض الوجه، وسواده وجمع الضميرين للعموم الحميم ﴿يَوْمَ الْمَجْزُمِ الْوَيْفَتَى مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ يَبِينُ وَصَجَتِهِ وَأَخِيذٍ﴾ حال

يصب. قوله: (يمكن يوم تكون) بيان لحاصل المعنى وفيه إشارة إلى ما قلنا من أن المراد بالقرب من الإمكان الإمكان وعبر به إما مشاكلة أو إرخاء لعنان المساهلة، والمراد أنه ليس في ذلك اليوم ما يحيله فهو باق على إمكانه، وإلا فالإمكان متحقق في كل زمان فلا معنى لتقييده به، وقيل: المراد يظهر إمكانه فيه. قوله: (دل عليه واقع) وهو يقع وقوله: من في يوم إن علق به أي بواقع لأنه يكون المراد به يوم القيامة فيجوز إبداله منه بخلاف ما إذا علق بتعرج فإنه غير هذا اليوم وهو إبدال من المحل لنصبه، وقول أبي حيان في رده إن مراعاة المحل إذا كان الجاز زائداً أو شبيهاً بالزائد كرب فإن لم يكن كذلك لم يجز فلا يقال: مررت بزيد الظريف بالنصب غير وارد لأن اشتراط ما ذكر غير صحيح عندهم كيف لا وقد مر في قراءة وأرجلكم مراعاة المحل وليس كذلك، وإنما هو يتغنى ويضطرب وعلى التقادير الثلاثة المراد بالعذاب عذاب القيامة أما إذا أريد عذاب الدنيا فالمعلق مقدر تقديره يكون كيت، وكيت فكان على المصنف أن يذكره مقدماً لتاليه على الوجوه كتقدير اذكر ونحوه كما أشار إليه الزمخشري. قوله: (المذاب في مهل) أي ما تقع إذابته في زمان ممتد لا ما يذاب بسرعة كالسمن والفلزات جمع فلز بكسر الفاء واللام، وتشديد الزاي المعجمة وفيه لغات هله أفصحها وهو نوع من المعادن أشهر الأقوال فيه أنه ما يقبل السبك، والدق بالمطارق وقيل: ما ينفيه الكير والدردي يضم الدال وتشديد الياء ما يتجمد في قعره. قوله: (فإذا بست) أي فتنت وطيرت في الهواء ومشابهة العهن في التطير، واختلاف الألوان، وقوله: لا يسأل قريب أي لا اشتغاله بحاله عن غيره فمفعوله الثاني محذوف تقديره عن حاله مثلاً وعلي قراءة ابن كثير في إحدى الروايتين عنه لا حذف ولا تقدير فيه ومعناها متقارب. قوله: (يبصرونهم) أي يشاهدونهم وفي الجملة وجوه لاحتمال أن تكون مستأنفة لا محل لها كأنه لما قيل، ولا يسأل الخ قيل: لعله لا يبصره فقيل: يبصرونهم أو هي صفة حميم أو جمع الضمير نظر المعنى العموم فيه قيل، وهو أولى من الحالية لتكثير صاحبها وإن كان العموم فيه مسوغاً له، وهو حينئذ إما حال من الفاعل أو المفعول أو من كليهما، وهو ذهول عما نظر إليه المصنف من أن الحالية أعمد معنى لأن التشديد بالوصف في مقام الإطلاق، والتعميم غير مناسب بخلاف الحالية كما ذكره فتدبر، وقوله: تدل على وجه الدلالة ظاهر وهو جار على الوجهين، وقوله: ما يغني عنه معطوف على التشاغل

من أحد الضميرين أو استئناف يدلّ على أنّ اشتغال كل مجرم بنفسه بحيث يتمنى أن يفتدي بأقرب الناس، وأعلقهم بقلبه فضلاً أن يهتم بحاله ويسأل عنها، وقرأ نافع والكسائي بفتح ميم يومئذ، وقرأى بتنوين عذاب ونصب يومئذ به لأنه بمعنى تعذيب ﴿وَفَصِيلَتِهِ﴾ وعشيرته الذين فصل عنهم ﴿أَلَيْ تَتُوبُونَ﴾ تضمه في النسب، أو عند الشدائد ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ من الثقلين أو الخلائق ﴿ثُمَّ يُنْجِيهِ﴾ عطف على يفتدي أي، ثم لو ينجيه الافتداء و ثم للاستبعاد ﴿كَلَّا﴾ ردع للمجرم عن الودادة ودلالة على أنّ الافتداء لا ينجيه ﴿إِنَّمَا﴾ الضمير للنار أو مبهم يفسره ﴿ظَلَى﴾ وهو خبر أو بدل، أو للقصة ولظى مبتدأ خبره ﴿نَزَاعَةَ لِلشَّرِّ﴾ وهو اللهب الخالص، وقيل: علم للنار منقول من اللظى بمعنى اللهب، وقرأ حفص عن عاصم

والضمير للسؤال. قوله: (حال من أحد الضميرين) أي من ضمير الفاعل على فرض أن يكون هو السائل فإنّ فرض السائل المفعول فهو حال من ضميره لأنّ هذه الودادة إنما تمنع عن كونه سائلاً لا مسؤولاً عنه، والتقدير يؤذ المجرم منهم، وقيل الظاهر أنه حال من ضمير الفاعل لأنه المتمني. قوله: (فضلاً أن يهتم الخ) انتصاب فضلاً على المصدرية، وفي استعماله كلام طويل في شرحي الكشاف والمفتاح وقد أرفده ابن هشام برسالة فلا يسع المقام بيانه، إنما الكلام في أنه اشترط فيه أن يقع بعد نفي صريح أو ضمنيّ على كلام فيه، وعلى تسليمه فالتقدير هنا يتمنى أن لا يبقى أحد منهم إلا وقد قرب له عذابه فضلاً عن اهتمامه به واعتناؤه لأنّ له في خويصة نفسه ما يعنيه، وهذا أحسن من جعل قوله: يتمنى الخ بمعنى ما يبالي بهم. قوله: (بفتح ميم يومئذ) لأنه مبنيّ على الفتح لإضافته لغير المتمكن المبنيّ كما مرّ، وقوله: عشيرته الذين فصل عنهم أي آباءه أو أقربائه الأذنين الذين ولدوه، وقوله: في النسب الخ تفسير للإيواء وهو الجمع والضم بضم نسبة لنسبهم أو ضمه نفسه لهم عند احتياجه والثقلين الإنس والجنّ والخلائق جميع المخلوقات الشامل لهم ولغيرهم، وقوله: ينجيه الافتداء فالضمير راجع للمصدر الذي في ضمن الفعل، ويجوز عوده إلى المذكور أو إلى من في الأرض وهو ظاهر. قوله: (على أنّ الافتداء لا ينجيه) يعني لو كان ابتداء أو هو من قبيل قوله:

على لا حب لا يهتدي بمناره

أي لا نجاة ولا افتداء. قوله: (الضمير للنار) المفهومة من العذاب وكونه مبهماً يعود على متأخر مرّ تفصيله في البقرة، وقوله: وهو خبر أي على الوجهين، وقوله: أو بدل لأنه علم شخص لجهنم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث أو العدل عن المعرف باللام ولذا لم ينون كما قاله الراغب: لا علم جنس للنار كما قيل ولا يرد عليه إبدال النكرة غير منعوتة من المعرفة لأنّ أبا علي وغيره من النحاة أجازوه إذا تضمن فائدة كما فصله النحاة وعليه كلام المصنف رحمه الله في الوجه الأوّل الذي اختاره فلا وجه لتخريج كلامه على العلمية كما قيل مع أنه قيل: إنّ نزاعة حينئذ صفة لظى لأنه بمعنى النار، وقوله: للقصة معطوف على قوله للنار

نزاعة بالنصب على الاختصاص أو الحال المؤكدة، أو المنتقلة على أنّ لظى بمعنى متلظية والشوي الأطراف أو جمع شواة، وهي جلدة الرأس ﴿تَدْعُوا﴾ تجذب وتحضر كقول ذي الرمة:

تدعو أنفه الربب

وقوله: ولظى مبتدأ يعني على الوجه الأخير، وقوله: وهو أي لظى اللهب الخالص من الدخان لشدة احتراقه وهذا بناء على أنه غير علم لكنه ياباه اتفاق القراء على عدم تنوينه فإنه مقتض لمنع الصرف ظاهراً، وقوله: وقيل علم للنار فهو علم جنس منقول لا علم بالغلبة لتخلف شرطه والأحسن كما مرّ أنه علم شخص وكلامه محتمل له لأنّ النار قد يراد بها جهنم أيضاً. قوله: (على الاختصاص) يعني به تقدير أعني أو أخص لا مصطلح النحاة، والمصنف رحمه الله كالزمخشري يستعمله بهذا المعنى كثيراً، وقوله: المؤكدة لأنه لا ينفك عنها التلظي، وقوله: أو المنتقلة لانفكاكه بالزمهير ومخالطة الدخان وقوله: على أن لظى بمعنى متلظية فالحال من الضمير المستتر فيها لا من لظى لأنها نكرة أو خبر وفي مجيء الحال من مثله ما فيه، وليس المراد بالمؤكدة مصطلح النحاة والعامل أحقه مقدراً أو الخبر لتأويله بسمى أو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه أو معنى الجملة فإنه لا يوافق شيئاً منها كلامه، وقوله: على أن لظى بمعنى متلظية أو ملتظية الظاهر أنه غير علم وليس مخصوصاً بكونها منتقلة كما توهم فإنه لا وجه لجعله علماً منقولاً ثم تأويله بما نقل عنه ففي كلامه لف، ونشر وهو مشوش. قوله: (والشوي الأطراف) يعني أطراف الأعضاء كاليد والرجل، وقيل: الأعضاء التي ليست بمقتل ولذا يقال: رمى فاشوي إذا لم يقتل، وقوله: تدعو خبر مبتدأ مقدّر أو حال من لظى أو نزاعة أيضاً، وفسره بقوله: تجذب من الجذب وهو سحبه إلى جانبه وتحضر مضارع أحضره إذا أتى به إليه واستشهد لورود تدعو لهذا المعنى بهذا البيت المذكور كما ستراه. قوله: (تدعو أنفه الربب الخ) هو من قصيدة طويلة لذي الرمة مطلعها:

ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كلا مقربه ينسرب

وهو من قصيدة ذكر فيها بقر الوحش وثورها فقال في وصف الثور:

أمسى بوهبين مجتازاً لمرتعه من ذي الفوارس تدعو أنفه الربب

وهبين وذو الفوارس علمان لموضعين، ومجتازاً لمرتعه أي ماراً بمحل يرتع فيه والربب بالراء المهملة والباءين الموحدين بزنة عنب جمع ربة بالكسر والتشديد، وهو النبات الذي يرعى بالصيف وليس نباتاً معيناً كما في شرحه وبه فسرته في المجمع أيضاً، وتدعو فيه بمعنى تجذب وتحضر في الأصل وتجوّز به عن كونه نباتاً حسناً لا تفارقه البقر إذا رآته فجعل ذلك كأنه يدعوها على أنه استعارة تمثيلية أو تبعية، ولذا قال: مجاز من جذبها الخ. وقوله: لمن فرّ الخ، متعلق بإحضارها وذكره إشارة إلى أنّ ما في الآية أيضاً استعارة بتشبيه استحقاقهم للدخول

مجاز عن جذبها وإحضارها لمن فرّ عنها، وقيل: تدعو زبانيتهما، وقيل: تدعو تهلك من قولهم دعاه الله إذا أهلكه ﴿مَنْ أَذْبَرَ﴾ عن الحق ﴿وَتَوَلَّى﴾ عن الطاعة ﴿وَجَمَعَ فَأَوْعَى﴾ وجمع المال فجعله في وعاء وكنزه حرصاً وتأميلاً ﴿وَإِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافِئٌ﴾ شديد الحرص قليل الصبر ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ﴾ الضرّ ﴿جَزُوعًا﴾ يكثر الجزع ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ﴾ السعة ﴿مَتَّوْعًا﴾ يبالغ بالإمسك والأوصاف الثلاثة أحوال مقدّرة أو محققة لأنها طبائع جبل الإنسان عليها وإذا

فيها بالدعوة لهم ولذا استشهد له ببيت ذي الرمة. قوله: (تدعو زبانيتهما) أي تجذبهم وتحضرهم لها فهو على حقيقته، والتجوّز في الإسناد أو يقدر فيه مضاف ودعاه بمعنى أهلكه الظاهر أنه حقيقة أيضاً، وهو خلاف المشهور في استعماله وإن ورد في كلامهم كقوله: دعاك الله من رجل يافعي وقوله: حرصاً وتأميلاً أي طول أمل وكلّ منهما علة لكلّ منهما، وكونه على اللف والنشر بعيد معنى. قوله: (شديد الحرص الخ) لأنّ سرعة الجزع إذا مسه المكروه، وسرعة المنع إذا ناله الخير فهي صفة مفسرة له، وقال ثعلب: إنّ الله فسره بتفسير لا يكون تفسير أوضح منه فكان إذا سئل عنه قرأ هذه الآية وقال هو كقوله في الألمعي:

الألمعي الذي يظنّ بك الظنّ كان قد رأى وقد سمعا

وهو كلام حسن يناسب كون جزوعاً ومنوعاً صفتين كاشفتين لهلوعاً كما قيل، ولا يتأفبه ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من الحالية فإنها قد تكون مفسرة وإن كان الأول أولى، وقوله: الضرّ بفتح الضاد المراد به ضيق المعيشة بدليل ما يقابله. قوله: (أحوال مقدّرة الخ) لأنه في حال الخلق لم يكن كذلك وإنما حصل له ذلك بعد تمام عقله ودخوله تحت التكليف إن أريد اتصافه بذلك بالفعل فإن أريد مبدأ هذه الأمور من الأمور الجبلية والطبائع الكلية المندرجة فيها تلك الصفات بالقوة كانت الحال غير مقدّرة بل محققة، وهذا الوجه الثاني هنا هو بحسب المال ما ذكره في الكشف بعينه إلا أنه قال: إنّ الإنسان لإيثاره الجزع والمنع ورسوخهما فيه كأنه مجبول عليهما مطبوع، وكأنه أمر خلقي ضروري غير اختياري كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٣٧] فجعله استعارة لا أنه خلقي فيه حقيقة بناء على مذهبه كما بينه وزيفه في الانتصاف والمصنف رحمه الله تعالى جعله حقيقة بناء على قاعدة أهل الحق قصداً للرد عليه ضمناً فيما زعمه من أنّ الخلق على هذه الصفة قبيح لا يصح إسناده إلى الله تعالى كما سيأتي، ثم إنه بعد كونه مطبوعاً عليها هل تزول أم لا يختلف فيه في علم الأخلاق فقيل: إنها تزول بالمعالجة، ولولاه لم يكن للمنعم منها والنهي عنها فائدة فإنها ليست من لوازم الماهية فالله كما خلقها يزيلها وقيل: إنها لا تزول وإنما تستر ويمتنع المرء عن آثارها الظاهرة كما قيل:

والطبع في الإنسان لا يتغير

قوله: (أحوال مقدّرة أو محققة الخ) شروع في الرد لما في الكشف من الانتصار لمذهبه لما رأى الآية مخالفة له حيث قال إنه استعارة لشدة تمكن الهلع ورسوخه حتى كأنه أمر طبيعي

الأولى ظرف لجزوعاً، والأخرى لمنوعاً ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ استثناء للموصوفين بالصفات المذكورة بعد من المطبوعين على الأحوال المذكورة قبل لمضادة تلك الصفات لها من حيث إنها دالة على الاستغراق في طاعة الحق والإشفاق على الخلق والإيمان بالجزاء،

وأيده بأنه في البطن والمهد لم يكن به هلع وإنه ذم والله لا يذم فعله، والدليل عليه استثناء المؤمنين المجاهدين لأنفسهم بترك الشهوات حتى لم يكونوا مانعين ولا جازعين يعني أنه ليس بخلق الله لأنه قبيح لا يصدر عنه مثله، والدليل عليه أنه لو كان خلقياً ظهر في المهد والبطن وكان الله ذم ما هو فعل له ولم يذمهم والواقع بشهادة العقل خلافه فلذا صح استثناء المصلين الموصوفين بما ذكر منهم بخلاف ما إذا أريد ما جبلوا عليه لاستوائهم معهم، وعدم مخالفتهم لهم في الأمور الجبلية وما يكون لنوع الإنسان في الطفولية فذكر ثلاثة أدلة لنصرة مذهبه، وتأويله الآية بما ذكره فيها فردّ المصنف رحمه الله تعالى الأول بأنها طبائع حقيقة لا مستعارة كما تكلفه وعدم ظهورها في البطن والمهد غني عن الردّ لأنّ ما في البطن لا يعلمه إلا الله واسم الإنسان إنما وقع عليه بعد الوضع فذكر ما قبله لا وجه له، وفي المهد هو متصف به بلا شبهة حتى لو نزع الثدي منه أو أبطأ لحظة كان في غاية الجزع والهلع وإما أنه لا يذم فعله فمسلم لأنه ذم لما قام بالعبد منه باعتبار قيامه به وكسبه لا باعتبار إيجاده كما حقق في الكلام، والجواب عن الاستثناء سيأتي قريباً والحكمة وفي خلقه مجبولاً عليها أنه ينازع نفسه فيها، ويمنعها فيظهر قوّة عقله ويتم له ما يستحق به الثواب والعقاب وزوالها وعدم زوالها قد ذكرناه،

قوله: (استثناء الخ) ردّ لما في الكشاف من أنّ الاستثناء لا يصح، لو كانوا مجبولين عليه لاقتضائه تحققه في المهد بل قبله وهم كغيرهم في حال الطفولية، ولذا خصه بالمطبوعين لأنه المذكور في الكشاف، ولأنه المشكل لا لترجيح الوجه الثاني كما توهم لأنه يخالفه ما ذكره قريباً ولم يبين أنه متصل أو منفصل، وقد جوز فيه الانقطاع لأنه لما وصف من أدبر وتولى معتلاً يهلعه، وجزعه قال: لكن المصلين في مقابلتهم أولئك في جنات الخ ثم كر على السابقين بقوله: ﴿فمال الذين كفروا﴾ [سورة المعارج، الآية: ٣٦] تخصيصاً بعد تعميم عوداً على المستهزئين الذين استفتح السورة بسؤالهم أو هو متصل على معنى إنهم لم يستمر خلقهم على لهلع فإنّ الأوّل لما كان تعليلاً كان معناه خلقاً مستمراً على الهلع والجزع إلا المصلين فإنهم لم يستمر خلقهم على ذلك، وعلى الثاني حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى، وهو وإن لم يصرّح به فإنه عند التأمل كالصریح فيه فتدبر. قوله: (بالصفات المذكورة) في قوله: ﴿إلا المصلين﴾ الخ، وقوله على الأحوال المذكورة قيل في جعله هلوياً جزوعاً منوعاً، وقوله: لمضادّة تلك الصفات متعلق باستثناء وضمير لها للأحوال، وقوله: من حيث إنها أي الصفات المذكورة وقوله: الحق المراد به الله والاستغراق في طاعته معنى قوله: ﴿على صلاتهم دائمون﴾ والإشفاق الخ معطوف على الاستغراق، وهو من قوله: في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم والإيمان بالجزاء من قوله: ﴿والذين يصدّقون بيوم الدين﴾ [سورة المعارج،

والخوف من العقوبة، وكسر الشهوة وإيثار الآجل على العاجل، وتلك ناشئة عن الانهماك في حب العاجل، وقصور النظر عليها ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ لا يشغلهم عنها شاغل ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ كالزكوات والصدقات الموظفة ﴿لِتَسَائِلُ﴾ الذي يسأل ﴿وَالْمَحْرُورِ﴾ والذي لا يسأل فيحسب نفسه غنياً فيحرم ﴿وَالَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بَيَّوْرَ الَّذِينَ﴾ تصديقاً بأعمالهم وهو أن يتعب نفسه، ويصرف ماله طمعاً في المثوبة الأخروية ولذلك ذكر الدين ﴿وَالَّذِينَ هُمْ مِّنْ عَذَابِ رَبِّهِمْ مُّشْفِقُونَ﴾ خائفون على أنفسهم ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ اعتراض يدل على أنه لا ينبغي لأحد أن يأمن عذاب الله، وإن بالغ في طاعته ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِرُؤُوسِهِمْ حَفِظُونَ \* إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ \* فَمَنْ ابْتغىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ سبق تفسيره في سورة المؤمنين ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ﴾ حافظون، وقرأ ابن كثير لأمانتهم ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ﴾ يعني لا يخفون ولا ينكرون أو لا يخفون ما علموه من حقوق العباد، وقرأ

الآية: [٢٦] فَإِنَّ الَّذِينَ بِمَعْنَى الْجَزَاءِ، والخوف من العقوبة من قوله تعالى: ﴿مَنْ عَذَابَ رَبِّهِمْ مُّشْفِقُونَ﴾ الخ وكسر الشهوة من قوله تعالى: ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾. قوله: (وإيثار الآجل) أي تقديم أمور الآخرة على العاجل من الدنيا هذا معلوم من جميع ما ذكر ومن بذل أموالهم واستغراقهم في الطاعة، وقوله: وتلك أي الأحوال من الهلع ورفيقه، ولما كان المراد بقوله: العاجل الدنيا أنت الضمير الراجع إليه فقال عليها لأنها المراد منه، ولو قال عليه استغنى عن التأويل. قوله: (كالزكوات والصدقات الموظفة) ترك قول الزمخشري لأنها مقدرة معلومة واقتصر على قوله: موظفة، ومعناه تعيين زمانها فقط لأن السورة مكية والزكاة إنما فرضت وعين مقدارها بالمدينة، وكانت قبل ذلك مفروضة من غير تعيين لكن في كون زمانها موظفاً معلوماً أيضاً نظر فليحرر. قوله: (والذي لا يسأل فيحسب الخ) يعني معنى المحروم هنا بطريق الكناية المتعطف عن السؤال لأنه من شأنه أن يحرم إذ لو أريد من يحرمه بأنفسهم كان أوّل الكلام مناقضاً لآخره. قوله: (تصديقاً بأعمالهم) هو مصدر لقوله: ﴿يُصَدِّقُونَ﴾ ولم يرد بذكره أنه مقدر بل أراد تفسير التصديق، وبيان أنّ المراد به أكمله وهو ما فاض من الباطن على الظاهر لأنّ التصديق القلبي عام لجميع المسلمين لا امتياز فيه لأحد منهم، وأما كونه مصدراً مؤكداً لا يعمل أو هو عامل وذكر لثلاث يتعلق حرفاً جر بمتعلق واحد كما قيل فليس مراداً له، وإنما هو إلزام له بما لم يلتزمه، وقوله: وهو أي التصديق بالأعمال وجعله عين الأتعاب مبالغة، والمراد بالأتعاب الجهد في الأعمال الدينية. قوله: (ولذلك ذكر الدين) الإشارة إماماً للتصديق بالأعمال فذكر الدين لأنه في الأصل الطاعة والانقياد فيناسب العمل أو للطمع في المثوبة لأنّ الدين بمعنى الجزاء. قوله: (اعتراض يدل على أنه الخ) بيان لوجه الاعتراض بين المتعاطفين هنا وقوله: لأحد العموم من عدم ذكر الآمن وقوله، وإن بالغ في طاعته من جعل هؤلاء خائفين مع ما وصفوا به من الطاعة، وقوله: حافظون لأن أصل معنى الرعي حفظ الحيوان بما به بقاءه، ثم شاع لمطلق الحفظ. قوله: (يعني لا يخفون ولا ينكرون) وقع هنا في النسخ اختلاف،

يعقوب وحفص بشهاداتهم لاختلاف الأنواع ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ يُمْفَظُونَ﴾ فیراعون شرائطها، ويكملون فرائضها وسننها، وتكریر ذكر الصلاة ووصفهم بها أولاً وأخراً باعتبارین للدلالة على فضلها وإنافتها على غيرها وفي نظم هذه الصلوات مبالغات لا تخفى ﴿أُولَئِكَ فِي جَنَّةٍ مَّكْرُومٍ﴾ بثواب الله تعالى ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا بَلْآءُكَ﴾ حولك ﴿مُهْطِعِينَ﴾ مسرعين ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ فرقا شتى جمع عزة، وأصلها عزوة من العز وكان كل فرقة تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الأخرى كان المشركون يحلقون حول رسول الله ﷺ حلقاً حلقاً ويستسهزؤون بكلامه ﴿أَبْطَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةً نَّيِّرٍ﴾ بلا إيمان وهو إنكار لقولهم لو صح ما يقوله: لنكون فيها أفضل حظاً منهم كما في الدنيا ﴿كَلَّا﴾ ردع لهم عن هذا الطمع ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ﴾ تعليل له، والمعنى أنكم مخلقون من نطفة مذرة لا تناسب عالم القدس

وأظهرها وأصحها ما ذكر فإن القيام بالشهادة وحقوقها عدم الإخفاء والإنكار لها أو لشيء منها، وفي نسخة سقطت لا وذكر يحقون بالحاء المهملة والقاف وفي نسخة يحنون بنون بدل الفاء وفسر بلا يضيعون، وقيل: إنها أولى لشمولها للعهد والظاهر أنها كلها تحريف والصواب هو الأول، وقوله: أو لا يخفون ما علموه تفسير للقيام بالشهادة وتعميم لها بما يشمل حقوق الله وحقوق العباد، وقوله: لاختلاف الأنواع إذ لم يقصد هذا أفرد لأنه مصدر شامل للقليل والكثير. قوله: (فیراعون شرائطها الخ) لأن الحفظ عن الضياع استعير للإلتزام والتكميل للأركان والهيئات وهذا توطئة لدفع توهم التكرار، وقوله: أولاً وأخراً أي في أول هذه الصفات وأخرها وقوله: باعتبارين هما ما صرح به من اعتبار المداومة واعتبار التكميل، وإنافتها بمعنى شرفها وعلو قدرها لأنها معراج المؤمنين ومناجاة الرحمن ومبالغات هذه الصلاة قد مر في المؤمنين بعضها، وهي من جهة ما يفيد الموصول من أن صلته أمر محقق معلوم، وتقديم هم المقوي للحكم وتقديم على صلاتهم الدال على أن محافظتهم لأمر الآخرة لا يتجاوزها لأمر الدنيا، وصيغة المفاعلة مع ما يعرف من تعظيم الموصوف لمن له ذوق سليم. قوله: (أولئك في جنات الخ) إيثاره على هؤلاء إما لبعد المشار إليهم في الفضل أو في الذكر باعتبار مبدأ الأوصاف المذكورة، وقوله: (مسرعين) يعني للحضور عنده ليظفروا من استماعه بما يجعلونه هزأ وعزين حال من الذين كفروا أو من الضمير في مهطعين على التداخل، وعن اليمين إما متعلق بعزين لأنه بمعنى متفرقين أو بمهطعين أي مسرعين عن الجهتين أو هو حال أي كائنين عن اليمين. قوله: (جمع عزة) وهي الفرقة من الناس، وقوله: وأصلها عزوة فلامها واو من عزوته بمعنى نسبته وأصل العز والضم لأن المنسوب مضموم للمنسوب إليه وقيل: لانه ياء وقيل هاء وقوله: يحلقون حول رسول الله ﷺ أي يجتمعون، وقوله: حلقاً حلقاً قيل: إنه بفتح الحاء وكسرها، وقيل: فتحها في الدرر وكسرها في الناس، وفي القاموس حلقة الباب والقوم وقد فتح لامها وتكسراً، وليس في الكلام حلقة محرّكة إلا جمع حالق أو لغية ضعيفة جمع حلق محرّكة وكيد انتهى. قوله: (تعليل له) أي للردع المذكور، وقوله: والمعنى الخ كان

فمن لم يستكمل بالإيمان والطاعة ولم يتخلق بالأخلاق الملكية لم يستعد دخولها، أو إنكم مخلوقون من أجل ما تعلمون، وهو تكميل النفس بالعلم والعمل فمن لم يستكملها لم يتبوا في منازل الكاملين، أو الاستدلال بالنشأة الأولى على إمكان النشأة الثانية التي بنوا الطمع على فرضها فرضاً مستحيلاً عندهم بعد ردعهم عنه ﴿فَلَا أُقِيمُ رَبِّيَ الشَّرِيفِ وَالْكَرِيمِ إِنَّا لَقَادِرُونَ \* عَلَيَّ أَنْ تُبَدِّلَ حَيْكَائِي بِنِعْمٍ﴾ أي نهلكهم، ونأتي بخلق أمثل منهم أو نعطي محمداً بدلکم من هو خير منكم، وهم الأنصار ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَسْتُوفِينَ﴾ بمغلوبين إن أردنا ذلك ﴿فَلَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يَأْتِيََ يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ مر في آخر سورة الطور ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَّابًا﴾ مسرعين جمع سريع ﴿كَانَتْهُمْ إِلَى نَصْبٍ﴾ منصوب للعبادة أو علم ﴿يُؤْفَضُونَ﴾ يسرعون، وقرأ ابن عامر وحفص إلى

الظاهر أن يقول إنهم بالغيبة فكأنه عدل عنه إلى الخطاب إشارة إلى أنه أمر مشاهد محسوس لأنه المراد بقوله: مما يعلمون وقوله: لا تناسب عالم القدس ليس فيه مخالفة لمذهب أهل الحق وأهل السنة كما قيل، وقوله: لم يستعد دخولها ضمنه معنى يستحق فعداه بنفسه، ولولاه كان الظاهر أن يقول لدخولها فإنه يتعدى باللام فالمراد على هذا بما يعلمون النطفة ومن ابتدائية، وضمير دخولها للجنة. قوله: (أو إنكم مخلوقون من أجل ما تعلمون) فمن تعليلية وما الموصولة عبارة عن العلم والعمل مما يكملهم فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٥٦]. قوله: (أو الاستدلال بالنشأة الأولى لئ) كان الظاهر تنكيهه وأن يقول أو استدلال لأنه معطوف على قوله: تعليل، وقد وقع في بعض النسخ كذلك وقوله: بعد ردعهم متعلق بقوله: استدلال وضمير عنه للطمع وأخره المصنف رحمه الله تعالى إشارة إلى ما فيه من الخفاء كما لا يخفى، وأراد به أن فيه ردعاً عن الطمع معللاً بإنكارهم البعث لأن ذكر الدليل إنما يكون مع المكر فأقيم علة العلة مقام العلة مبالغة لما حكى عنهم طمع دخول الجنة، وهو مناف لحالهم في عدم إثباتها فكأنه قيل: إن من ينكر البعث أنى يتجه طمعه في دخول الجنة فاحتج عليهم بخلقهم أولاً وبقدرته على خلق مثلهم ثانياً وفيه تهكم وتنبيه على مكان مناقضتهم فإن الاستهزاء بالساعة، والطمع في دخول الجنة مما يتنافيان، وهذا هو الوجه كذا قرره في الكشف فتأمل. قوله: (أو نعطي الخ) معطوف على قوله: نأتي وقوله: بمغلوبين الخ لأن السبق يكون بمعنى الغلبة وهو حقيقة أو مجاز مشهور، وقوله: مر في آخر سورة الطور يعني قوله: فذرهم حتى يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون، وقد قال: المصنف رحمه الله تعالى فيه هو عند النفخة الأولى فهو المراد هنا أيضاً لا النفخة الثانية كما توهم، وهو لا يناسب ما بعده أيضاً وقوله: مسرعين إشارة إلى أنه حال وهو جمع كظريف وظراف. قوله: (منصوب للعبادة) يعني النصب الصنم المنصوب للعبادة، أو العلم وهو المنصوب على الطريق ليهتدي به السالك، وقيل: ما ينصب علامة لنزول الملك وسيره فهم يسرعون إسراع عبدة الأصنام نحو صنمهم أو إسراع من ضل عن الطريق إلى أعلامها، وقيل: ما ينصب علامة ليرد الجند للملك وقوله: يسرعون لأن أوفض بمعنى أسرع، وقيل: بمعنى انطلق وقيل: استبق.

نصب بضمّ النون والصاد والباقون، من السبعة نصب بفتح النون وسكون الصاد وقرئ بالضم على أنه تخفيف نصب أو جمع ﴿حَشِيمَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهِفَهُمْ ذَلَّةً﴾ مرّ تفسيره ﴿ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ في الدنيا عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الماعز سأل سائل أعطاه الله ثواب الذين هم لأمانتهم وعهدهم راعون».

قوله: (بضمّ النون والصاد الخ) فيه قرأتان والجمهور على الفتح والإسكان وابن عامر وحفص على ضمّتين، وقراءة مجاهد بفتحيتين وفتادة بضم فسكون فالأولى على أنه اسم مفرد بمعنى العلم المنصوب ليسرع نحوه، وقيل هو الشبكة لأنّ الصائد يسرع لها إذا وقع فيها الصيد لثلاثا ينفلت، والثانية يحتمل أنه مفرد بمعنى الصنم المنصوب للعبادة قال الأعشى:

وذا النصب المنصوب لا تعبدنه لعاقبة والله ربك فاعبدا

أو هو جمع نصاب ككتاب وكتب أو جمع نصب كرهن وسقف جمع على رهن وسقف، والثالثة فعل بمعنى مفعول والرابعة تخفيف من الثانية أو جمع كحمر. قوله: (أو جمع) وفي نسخة أو جمع نصب أي بفتح الصاد كولد في جمع ولد لا بسكونها فإنه لم يسمع فعل بالضم جمعاً لفعل بالفتح، وتشبيهه للتخفيف في التفسير الكبير بسقف بالسكون في جمع سقف لا أصل له كما قيل، وكلاهما من قلة التبع فإنه سمع في جمع ورد بالضم وسقف بالسكون في متن التسهيل قال الشارح الدماميني: قالوا في جمع سقف بسقف بإسكان القاف أيضاً وبعضهم قال سقف جمع سقيف فهو على القياس انتهى، وقوله: عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> الخ حديث موضوع تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة نوح

مكية وآيها تسع أو ثمان وعشرون آية .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ ﴾ بأن أنذر أي بالإنذار أو بأن قلنا له أنذر، ويجوز

## سورة نوح

مكية بالاتفاق وفي عدد آياتها خلاف فقيل ثمان وعشرون وقيل: تسع وعشرون وقيل: ثلاثون كما في كتاب العدد للداني واقتصر المصنف رحمه الله تعالى على الأولين .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ هو اسم أعجمي وصرف لعدم زيادته على الثلاثة مع سكون وسطه قال الكرمانى: معناه بالسريانية الساكن، وهو أطول الأنبياء عمراً بل الناس وأول من شرعت له للشرايع، وسنت السنن وأول رسول أنذر على الشرك وأهلكت أمته والإنذار إخبار بما فيه تخويف ضدّ الإشارة. قوله: (بأن أنذر) أي بالإنذار يعني أن أن مصدرية، وقبلها حرف جر مقدر وهو الباء ويجوز تقدير اللام، وهي محله بعد الحذف من الجر أو النصب قولان مشهوران ورد أبو حيان كونها مصدرية فيما نحن فيه زاعماً أن كل ما سمع من أن التي بعدها فعل أمر، ونحوه من الإنشائيات فإنه فيه تفسيرية للزوم فوات معنى الطلب على المصدرية، ولعدم صحة أعجبي أن قم مع صحة أعجبي إن قمت وكرهت أن تقوم وليس يشيء لأن فوات معنى الطلب كفوات معنى المضى والاستقبال، وأما عدم صحة أعجبي أن قم ونحوه فلائنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكرهه بما فيه معنى الطلب، وقد منع فوات معنى الطلب لا بإضمار القول كما قيل: فإنه لا وصل حيثئذ بالإنشاء ولا بالإخبار حقيقة بل بتأويله بما يدل على الطلب فيؤول كتبت إليه بأن قم بالأمر بالقيام ولا نقض بنحو أمرته أن قم إذ جوازه فيما لا يمنعه خصوصية الكلام كاف، ولا حاجة إلى حملة على المبالغة بتقدير أمرته بأن يأمر نفسه بالقيام أو يجعله من التجريد اللهم إلا إذا تعين مصدرية أن مع دخولها تحت فعل الأمر كما في قوله تعالى: ﴿ وَأمرت أن أكون من المؤمنين ﴾ [سورة يونس، الآية: ١٠٤] وأن أقم وجهك فيوجه بالأول، والمعنى أرسلناه إلى قومه بإنذاره إياهم أو بالأمر بإنذاره إياهم ووضع قومك موضع ضميرهم لرعاية جانب المحكي والإشعار بكيفية الإرسال وضمير الخطاب يتحول ضمير غيبة عند تأول صيغة الأمر مع أن بالمصدر وإن أريد بقاء تلك الصيغة وضمير الخطاب على أصلهما قدر القول كما في قراءة أنذر بدون أن أي أرسلناه بأن قلنا له أنذر قومك (وهاهنا بحث) فيما ذكره من فوات معنى الطلب فيه فإنه كيف يفوت، وهو مذكور صريحاً في أنذر ونحوه وتأويله بالمصدر المسبوك تأويل لا ينافيه لأنه مفهوم منه أخذوه من موارد استعمالهم فكيف يبطل صريح منطوقه، وهذا مما لا وجه له وإن اتفقوا عليه فأعرفه. قوله: (أو بأن قلنا له أنذر) قد

أن تكون مفسرة لتضمن الإرسال معنى القول، وقرئ بغير أن على إرادة القول ﴿قَوْمًا مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ عذاب الآخرة أو الطوفان ﴿قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي لَكُم نَذِيرٌ مُّبِينٌ \* أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا أَمْرًا مَّرْفُوعًا﴾ مَرَفِي الشَّعْرَاءِ نَظِيرُهُ، وَفِي أَن يَحْتَمِلُ الْوَجْهَانِ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ بَعْضُ ذُنُوبِكُمْ وَهُوَ مَا سَبَقَ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُهُ فَلَا يُؤَاخِذُكُمْ بِهِ فِي الْآخِرَةِ ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هُوَ أَقْصَىٰ مَا قَدَّرَ لَكُمْ بِشَرَطِ الْإِيمَانِ، وَالطَّاعَةَ ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ﴾ إِنَّ الْأَجَلَ الَّذِي قَدَّرَهُ ﴿إِذَا جَاءَ﴾ عَلَى الْوَجْهِ الْمَقْدَّرِ بِهِ أَجَلًا، وَقِيلَ: إِذَا جَاءَ الْأَجَلَ الْأَطْوَلَ ﴿لَا يُؤَخَّرُ﴾ فَبَادَرُوا

عرفت إن هذا على المصدرية، وأن تقدير القول لثلاث يفوت معنى الطلب كما قيل، والظاهر ما في بعض شروح الكشاف من أنه لأن الباء للملابسة وإرسال نوح لم يكن ملتبساً بإنذاره لتأخره عنه إنما التبس بقول الله له أنذر وقول الله له أنذر طلب للإنذار فلذا قال: بعده أي أرسلناه بالأمر بالإنذار، ولو كان كما قاله اكتفى بالأول وله وجه آخر سمعته، وفيه كلام سلف لنا فتذكره، وقوله: لتضمن الإرسال الخ بيان لوجود شرطها، وقوله: بغير أن وفي نسخة بغيرها وهما بمعنى وقوله: على إرادة القول فيقدر قائلين أو قلنا لا قائلًا لعدم مطابقته لنون العظمة. قوله تعالى: ﴿لكم﴾ اللام فيه للتقوية أو للتعليل أي لأجل نفعكم من غير أن أسألکم عليه أجراً، وقوله وفي أن يحتمل الوجهان، وفي نسخة الوجهين يعني المصدرية والتفسيرية كما بيناه، وقوله: وهو ما سبق الضمير للبعض لأنه تفسير له بجعل من تبعيضية لا زائدة ولا مبينة لمقدر كما قيل، وتفسير البعض بأنه ما سبق لأن الإسلام يجب ما قبله أي يقطعه بمغفرته كما ورد في الحديث<sup>(١)</sup> أو المراد به حقوق الله دون المظالم كما ذكره المصنف في غير هذه الآية، وهو المراد بما يجب الإسلام وإن فهم منه الإطلاق في بعض المواضع فكان فيه اختلاف فتدبر. قوله: (هو أقصى ما قدر لكم الخ) يعني أنه أجل معلق بالإيمان بأن يكتب في اللوح المحفوظ إنهم إن آمنوا يمتد عمرهم إلى مدة كذا، وإلا استؤصلوا وأهلكوا قبله وقد علم الله من يؤمن فيمتد عمره ومن لم يؤمن فيهلكه، وما علمه لا يتغير وهو قوله: إنَّ الْأَجَلَ الَّذِي قَدَّرَهُ الْخ. قوله: (وقيل إذا جاء الأجل الأطول الخ) هذا ما ارتضاه الزمخشري، ولم يقبله المصنف وهاتنا أمران الأول أنه قال: أولاً يؤخركم فدل على أن الأجل قد يؤخر، ثم قال بعده: إنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ فدل على خلافه، وبينهما تناقض بحسب الظاهر ودفع بأن الأجل أجلان قريب غير مبرم وبعيد مبرم وهو الأجل المسمى والمحكوم عليه بالتأخير على تقدير العبادة هو الأول والمحكوم عليه بامتناع التأخير هو الثاني لأنَّ أَجَلَ اللَّهِ حُكْمَهُ الْمَعْهُودُ، وَالْمَعْهُودُ هُوَ الْأَجَلَ الْمَسْمُومُ فَلَا تَنَاقُضَ الثَّانِي أَنَّ قَوْلَهُ: إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ الْخ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لِلتَّعْلِيلِ، وَالْكَلَامُ فِي الْمَعْلَلِ بِهِ فَعِنْدَ الْمَصْنُفِ هُوَ تَعْلِيلُ تَأْخِيرِهِمْ إِلَى الْأَجَلَ الْمَسْمُومِ عَلَى الْعِبَادَةِ أَي أَنَّ الْأَجَلَ الَّذِي قَدَّرَهُ

(١) أخرجه أحمد ١٧٣٧٢ من حديث عمرو بن العاص وذكر الهيثمي في المجمع ١٥٨٩٠ وقال: رجاله

ثقات اهـ. وفيه راشد مولى حبيب لم يوثقه إلا ابن حبان.

في أوقات الإمهال والتأخير ﴿لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ لو كنتم من أهل العلم، والنظر لعلمتم ذلك وفيه أنهم لانهماكهم في حب الحياة كأنهم شاكون في الموت ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ أي دائماً ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾ عن الإيمان والطاعة، وإسناد الزيادة إلى الدعاء

الله تعالى لا يؤخر فإذا لم يعبدوه لم يتجاوزوا الأجل الأقصر إلى الأقصى وعند الزمخشري هو تعليل لما فهم من تغيية التأخير بالأجل المسمى، وهو عدم تجاوز التأخير عنه ورجح الأول بأنه أنسب بمقام الوعيد وتوضيحه إن الذي يؤخر عنه والذي لا يؤخر الأجل الأقصر لكن التأخير عنه على تقدير انتفاء شرطه، وعدم التأخير على عدم تحققه فلا حاجة إلى حمل أن أجل الله على الأطول على أن يكون إظهاراً في موضع الإضمار كما ذهب إليه الزمخشري بناء على أن هذه الجملة تعليل لما يفهم من تغيية التأخير الموعود بالأجل المسمى، وهو أنهم لا يجاوزونه بل لا بدّ من الموت فيه بعد النجاة من الموت بعارض يستأصلهم كما قيل:

ولم أسلم لكي أبقى ولكن سلمت من الحمام إلى الحمام

وهو عن المساق بمراحل، وعليه فقوله: (إذا جاء) الخ بيان للواقع، ويكون ما بين الأقصر والأطول من أوقات الإمهال والتأخير، وفساده غير محتاج للبيان والتقرير فتدبر. قوله: (فبادروا في أوقات الإمهال والتأخير) هو على الوجهين لا على الأخير كما قيل لاحتياجه على الأول إلى انضمام أمر آخر وفيه بحث. قوله: (لو كنتم من أهل العلم والنظر) قال بعض فضلاء العصر: جمع بين صيغتي الماضي والمضارع للدلالة على استمرار النفي المفهوم من لو ونفي العلم عنهم يجعلهم كالأنعام وحذف جواب لو لاحتمال تعلقه بآخر الكلام وأوله أي لو كنتم تعلمون شيئاً إن حذف مفعوله لقصد التعميم، أو إن كنتم من أهل العلم إن نزل الفعل منزلة اللازم كما اختاره المصنف لعدم احتياجه للتقدير، وقوله: والنظر إشارة إلى أن المنفي هو العلم النظري لا الضروري ولا ما يعمه فإنه مما لا ينبغي. قوله: (لعلمتم ذلك) هو جواب لو المقدرّة والإشارة إلى عدم تأخير الأجل إذا جاء وقته المقدرّ وهذا على تعلقه بآخر الكلام كما هو المتبادر، فإن تعلق بأوله فالتقدير لسارعتم لما أمركم به لكنكم لستم من العلم في شيء فلذا لم تكونوا كذلك، وقوله: وفيه إنهم الخ يعني أن الجواب تقديره لو علموه لعلموا ذلك فعملوا للنجاة منه، وهو مع ظهوره خفي على من اعترض عليه بأن المشار إليه بذلك في قوله: لعلمتم ذلك ما مرّ من أنه عدم تأخير أجل الله عن وقته المقدرّ ولا يلزم من الشك فيه الشك في الموت نفسه، وقيل المراد الموت في وقت مجيء الأجل الأطول لا في الموت مطلقاً إذ السياق لا يساعده فتدبر. قوله تعالى: ﴿قال رب﴾ استئناف للجواب عما علم مما قبله، وقوله: دائماً لأنّ مثله كناية عن الدوام، ولم يقل: أنذرت كما هو مقتضى ما قبله لأنّ الفرار من الدعوة لا عذر لهم فيه بخلاف الفرار من الإنذار. قوله: (وإسناد الزيادة إلى الدعاء) فإسناده مجاز إلى السبب وليس له فاعل حقيقي هنا أو هو الله على ما عرف في نحو سرتني رؤيتك وفي الآية مبالغات بليغة، وكان أصله فلم يجيوني، ونحوه فعبر بالزيادة المسندة للدعاء وأوقعت الزيادة

على السببية كقوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٢٤] ﴿وَإِنِّي كُنَّمَا دَعَوْتُهُمْ﴾ إلى الإيمان ﴿لِيَتَفَرَّ لَهُمْ﴾ بسببه ﴿جَمَلُوا أَصْلِحْهُمْ فِي مَا دَانَتْهُمْ﴾ سَدُّوا مَسَامِعَهُمْ عن استماع دعوتي ﴿وَأَسْتَفْشَرُوا نِيَابَهُمْ﴾ تَغَطُّوا بِهَا لِثَلَا يَرَوْتِي كِرَاهَةَ النَّظَرِ إِلَيَّ مِنْ فِرْطِ كِرَاهَةِ دَعْوَتِي أَوْ لِثَلَا أَعْرِفَهُمْ فَادْعُوهُمْ، والتعبير بصيغة الطلب للمبالغة ﴿وَأَصْرُوا﴾ وأكبوا على الكفر والمعاصي مستعار من أصر الحمار على العانة إذا صر أذنيه، وأقبل عليها ﴿وَأَسْتَكْبَرُوا﴾ عن اتباعي ﴿أَسْتَكْبَرَا﴾ عظيماً ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا \* ثُمَّ إِنِّي أَظَلْتُ لَمْ وَأَسْرَرْتُ لَمْ إِسْرَارًا﴾ أي دعوتهم مرة بعد أخرى، وكرة بعد أولى على أي وجه أمكنتني، وثم لتفاوت الوجوه فإنَّ الجهار

عليهم مع الإتيان بالنفي والإثبات وفراراً تمييز، وقيل إنه مفعول ثانٍ بناء على تعدي الزيادة والنقص إلى مفعولين، وقد قيل: إنه لم يثبت وإن ذكره بعضهم. قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي كُنَّمَا دَعَوْتُهُمْ﴾ الخ) ليس من عطف المفصل على المجمل كما توهم حتى يقال الواو من الحكاية لا من المحكي، وقوله: إلى الإيمان إشارة إلى حذف متعلقه ويصح جعله منزلاً منزلاً اللازم أيضاً، وقوله: (سَدُّوا مَسَامِعَهُمْ) الخ فهو كناية عما ذكر ولما فيه من المبالغة البليغة اختاره وإن أمكن إبقاؤه على أصله وحقيقته كما يعرب عنه نسبة الجعل إلى الأصابع وهو منسوب إلى بعضها، وإيثار الجعل على الإدخال على ما مر في سورة البقرة تفصيله. قوله: (تَغَطُّوا الخ) بيان للمعنى المراد منه، وقوله: كراهة النظر الخ ولفرط كراهتهم عموا بالستر آلة الأبصار، وغيرها من البدن مبالغة في إظهار ذلك، ولذا أتى بالاستفعال وسين الطلب فكأنهم طلبوا الستر من ثيابهم للمبالغة فيه أو لأنَّ من يطلب شيئاً يبالغ فيه فأريد لازمه فالمبالغة بحسب الكيف، ولكم فلا يقال الكراهة إنما تقتضي ستر عيونهم دون غيرها، وقوله: أو لثلا أعرفهم فادعوهم أخره لضعفه فإنه قيل عليه إنه ياباه ترتبه على قوله: كلما دعوتهم اللهم إلا أن يجعل مجازاً عن إرادة الدعوة، وهو تعكيس للأمر وتخريب للنظم. قوله: (وأكبوا على الكفر والمعاصي) يعني انهمكوا وجدوا فيها، وكونه مستعاراً مما ذكر في أصل اللغة، وقد صار حقيقة عرفية في الملازمة للانهماك في الأمر، وقوله: الحمار أرواد الحمار الوحشي الذكر والعانة بالعين المهملة والنون جماعة الحمر والأتن الوحشية أيضاً والصرفي الأصل الربط وصر الأذنين رفعهما ونصبهما مستويتين كما تفعله الحيوانات إذا أسرع، وجدت في عض بعضها في مخاصمته أو سوقه للأتان ونزوه عليها للجماع، وفيه إيماء إلى أنَّ المنهمك في مثله قبيح رذل ملحق بأحمق الحيوانات لتشبيهه بالحمار في أقبح حالاته وأسوأها. قوله: (عظيماً) هو من المصدر المؤكد المنكر فإنَّ تنكيره للتعظيم وهو أولى من كونه للتنويع والاستكبار طلب الكبر من غير استحقاق له، وقوله: مرة بعد أخرى يفهم من ذكره مكرراً، وقوله: كرة بعد أولى أي رجوعاً لكرة بعد البدء بكرة أولى. قوله: (على أي وجه أمكنتني) إشارة إلى وجه التكرير وإنه لتعميم وجوه الدعوة بعد تعميم وجوه الأوقات كما أشار إليه بقوله وثم الخ فإنَّ العطف للدلالة على تفاوتها رتبة، وقوله: أغلظ من الأسرار يقتضي أنَّ الأول سر فقط، وليس في النظم ما يقتضيه فكانه

أغلظ من الإسرار والجمع بينهما أغلظ من الأفراد أو لتراخي بعضها عن بعض، وجهاً  
نصب على المصدر لأنه أحد نوعي الدعاء أو صفة مصدر محذوف بمعنى دعاء جهاً أي  
مجاهراً به أو الحال فيكون بمعنى مجاهراً ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ بالتوبة عن الكفر ﴿إِنَّهُ كَانَ  
عَفَّارًا﴾ للتائبين، وكأنهم لما أمرهم بالعبادة قالوا: إن كنا على حق فلا نتركه، وإن كنا على  
باطل فكيف يقبلنا، ويلطف بنا من عصيته فأمرهم بما يجب معاصيته، ويجلب إليهم  
المنح ولذلك وعدهم عليه ما هو أوقع في قلوبهم وقيل: لما طالت دعوتهم وتمادى

أخذه من المقابلة، ومن تقديم قوله: أليلاً وذكرهم بعنوان قومه، وقوله: فراراً فإن القرب ملائم  
له وقوله: والجمع الخ فإنه شأن المجتهد في أمر كما قالت الخنساء:

السها حنينان إعلان وأسرار

قوله: (أو لتراخي بعضها عن بعض) فهي بمعناها الحقيقي لتراخي الزمان إلا أنه لثلاث  
ينافي عموم الأوقات السابق قيل: إنه باعتبار مبدأ كل من الأسرار والجهاً ومنتهاً إذ لا ترجيح  
لأحد الطرفين على الآخر فيهما فيدل على امتداد كل منهما وباعتبار منتهى الجمع بينهما لأنه  
المحتاج للبيان فيدل على أنه ممتد أيضاً فثم الثانية محتملة للوجهين كما في قوله: ﴿الذين  
ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦٢] لا  
أنها على الثاني تفيد التأكيد إذ اعتبار تراخي المعطوف فيه باعتبار الانتهاء للإيدان بلزوم  
الاستمرار على عدم اتباعهم المن والأذى في استحقاق الأجر الموعود يفيد لا يتبعون لاستمرار  
النفى فيه بخلاف ما نحن فيه، ولذا ذكر المصنف الوجهين هنا واقتصر على أحدهما ثمة فلا  
وجه للاعتراض عليه بما في الاختصار من التقصير، ولك أن تقول عموم الأوقات عرفي كما في  
قوله: لا يضع العصا عن عاتقه فتدبر. قوله: (أحد نوعي الدعاء) فينتصب على المصدرية  
انتصاب قعدت القرفصاء وقوله: مجاهراً به بفتح الهاء اسم مفعول صفة للدعاء لأنه مجهور به  
وإذا كان حالاً فهو مؤول بمجاهراً على زنة اسم الفاعل، وقوله: بالتوبة عن الكفر فإنه لا يغفر  
أن يشرك به وقال ربكم تحريماً لداعي الاستغفار ولما كان هذا ملوحاً لغفاريته نزلهم منزلة  
السائلين فقال إنه كان غفاراً. قوله: (وكانهم لما أمرهم الخ) توجيه لذكر الأمر بالاستغفار  
والمنح العطاء جمع منحة، وقوله: ولذلك وعدهم أي لكون المقصود بما ذكر إزالة شبههم،  
ودفع ما يغيظهم وعدهم على الاستغفار بأمور هي أحب إليهم وهو قوله: ﴿يرسل السماء  
عليكم مدراراً﴾ الخ لأنه جواب الأمر فكأنه قيل: إن يستغفروه يعطكم ما ذكر فهو وعد  
وأحبيتهم له لما جبلوا عليه من محبة الأمور الدنيوية:

والنفس مولعة بحب العاجل

فلذا لم يجعل الجواب يغفر لكم ويرحمكم ونحوه من أمور الآخرة.

قوله: (وقيل لما طالت دعوتهم الخ) فيظهر وجه تخصيص ما ذكر بالجوابية، وقوله:

إصرارهم حبس الله عنهم القطر أربعين سنة، وأعقم أرحام نسائهم فوعدهم بذلك على الاستغفار عما كانوا عليه بقوله: ﴿يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكَ يَدْرَارًا \* وَيَمِدُّكَ بِأَمْوَالٍ وَيُنِيئُ وَيَجْعَلُ لَكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكَ أَنْهَارًا﴾ ولذلك شرع الاستغفار في الاستسقاء والسماة تحتل المظلة، والسحاب والمدرار كثيرة الدرور يستوي في هذا البناء المذكر والمؤنث، والمراد بالجنات البساتين ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ لا تأملون له توقيراً أي تعظيماً لمن عبده وأطاعه فتكونوا على حال تأملون فيها تعظيمه إياكم، والله بيان للموقر ولو تأخر لكان صلة للوقار، أو لا

بذلك متعلق بوعدهم والباء صلة، وقوله: بقوله الباء آية أو ظرفية بمعنى في فلا يتعلق حرفاً جزّ بمعنى بمتعلق واحد كما لا يخفى، وقوله: ولذلك الخ أي لوعدهم الله بالمطر على الاستغفار صار مشروعاً فيه وليس الاستغفار مجرد قول أستغفر الله بل الرجوع عن الذنوب وتطهير الألسنة والقلوب وقوله: والسماة الخ قيل عليه ذكر المطر أيضاً فإنه المدرار حقيقة، وقيل: إنه تركه لظهوره ولاعتماده على أنه فسره به في قوله: ﴿وَأرسلنا السماء عليهم مدراراً﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٦] في الأنعام وفيه نظر، والدر السيلان ولذا سمي اللبن دراً لسيلانه وقوله: يستوي الخ وكذا صيغ المبالغة كلها كما صرح به سيبويه وما خالفه فهو على خلاف القياس وهذا يقتضي أنّ السماء مؤنثة وهي تذكر وتؤنث واقتصر على توجيهه إذا أنث لأنه المحتاج للتوجيه وأخر البنون عن الأموال لأنّ بقاء الأموال بالبنين كما أنّ بقاء الجنات بالماء المعين فلذا أخرجت الأنهار أيضاً. قوله: (والمراد بالجنات البساتين) يشير إلى أنّ المراد جنات الدنيا ليكون مما وعدوا به عاجلاً وأعاد فعل الجعل دون أن يقول يجعل لكم جنات وأنهاراً لتغيرهما فإنّ الأوّل مما لفعلهم مدخل فيه بخلاف الثاني ولذا قال: يمددكم بأموال وبنين، ولم يعد العامل فإن كانت الجنات والأنهار ما في الآخرة كما قاله البقاعي فتأخيره ظاهر. قوله: (لا تأملون له توقيراً) الرجاء يكون بمعنى التأميل وبمعنى الخوف وكلاهما جائز هنا وبدأ بالأوّل لأنه الأصل المعروف فيه والوقار حينئذ بمعنى التعظيم من الله لعباده أي لم لا تأملون أن تكونوا موقرين عنده تعالى ومعظمين وهو في الحقيقة استفهام وطلب لما هو سببه وهو الطاعة، والعبادة إما مجازاً أو كناية فالوقار بمعنى التوقير كالسلام بمعنى التسليم ويمكن أن يكون هذا من إزالة الشبهة في قولهم فكيف يقبلنا ويلطف بنا الخ، وقوله: وقد خلقكم إلى قوله: فجاجاً للدلالة على أنه لا يزال ينعم عليكم مع كفركم فكيف لا يلطف بكم ويوقركم إذا آمنتهم ورد بأنّ الإعادة في الأرض ليست من النعم عندهم وإن خلقهم أطواراً ليس في حال الكفر إلا أن تفسر الأطوار بما يعترى الإنسان في أسنانه من الأمور المختلفة فيكون بعضها في هذه الحال لكن القائل لم يتعرض لهذا التفسير. قوله: (ولله بيان للموقر) بزنة اسم الفاعل كما تقول سقيا له فهو خير مبتدأ محذوف أو متعلق بمحذوف يفسره المذكور فالتقدير إرادتي لله أو الوقار لله وقوله: ولو تأخر لكان صلة للوقار فلما تقدّم امتنع كونه صلة له بناء على امتناع تقدّم معمول المصدر عليه ولو ظرفاً وإن كان فيه خلاف للنحاة لأنه ارتكاب لأمر مرجوح وترك الراجح بجعله متعلقاً

تعتقدون له عظمة فتخافوا عصبانه، وإنما عبر عن الاعتقاد بالرجاء التابع لأدنى الظن مبالغة ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ حال مقررة للإنكار من حيث إنها موجبة للرجاء فإنه خلقهم أطواراً أي تارات إذ خلقهم أولاً عناصر، ثم مركبات تغذي الإنسان، ثم أخلاطاً ثم نطفاً ثم علقاً ثم مضغاً ثم عظماً ولحوماً، ثم أنشأهم خلقاً آخر فإنه يدل على أنه يمكن أن يعيدهم تارة

بمقدّر من غير اختلاف مع ما فيه من التفسير بعد الإيهام، وهو أبلغ كما أنه إذا تأخر كان جعله صلة أولى من جعله مستقراً على أنه صفة لما فيه من تقليل التقدير فاندفع ما قيل: إن الظرف يجوز تقديمه لتوسعهم فيه مع أنه لا يلزم من تأويل شيء بشيء أن يعطي حكمه، وأيضاً إذا تأخر يجوز أن يكون صفة لا صلة فإذا تقدّم صار حالاً ولما جعله الزمخشريّ صلة لو تأخر اعترض عليه المعرب بأنه يكون التوقير منهم لله وهو عكس مقصوده، ورد بأنه إذا قيل ضرب لزيد يجوز أن تكون اللام داخلّة على الفاعل أو المفعول والتعيين للقرينة وفيه نظر، ثم اعلم أنّ الوقار إذا وصف به الله فهو بمعنى التعظيم أو العظمة وأما المقترن بالحلم فإنه يفهم منه لغة السكون وطمانينة الأعضاء والأناة والتؤدة ونحوه فلا يطلق عليه تعالى إلا بتوقيف، ونقل وما هنا بمعنى التعظيم أو العظمة كما صرح به صاحب الانتصاف في سورة الحج وهو مخالف للزمخشريّ، والراغب وغيره فإنهم جوّزوا إطلاقه عليه تعالى بمعنى الحلم أو العظمة لأنّ الوقور معظم في نفس الأمر أو في النفوس، وقد أطلقه عليه الزمخشريّ في الحج فاحفظه. قوله: (أو لا تعتقدون له عظمة الخ) فالوقار بمعنى العظمة لأنه ورد في صفاته تعالى بهذا المعنى ابتداء كما ذهب إليه في الانتصاف أو لأنه بمعنى التؤدة لكنها غير مناسبة له تعالى فأطلقت عليه باعتبار غايتها وما يتسبب عليها من العظمة في نفس الأمر أو في نفوس الناس كما عرفته، وقوله: وإنما عبر عن الاعتقاد الخ يعني أنّ الرجاء للشيء تابع للظنّ فإنه لو لم يظنّ لم يرج فالمقصود بنفيه هنا نفي لازمه، وهو الظنّ فإذا نفي على طريق الإنكار لزم نفي الاعتقاد بطريق أبلغ وأولى، ويجوز أن يكون الرجاء بمعنى الخوف أي ما لكم لا تخافون عظمة الله، وهو منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد ورد كثيراً في كلامهم بهذا المعنى كقوله:

إذا لسعته النحل لم يرج لسعها

كما مرّ وهو أظهر. قوله: (حال) من فاعل لا ترجون وقوله: مقررة للإنكار المستفاد من الاستفهام هنا فإنّ المنعم الخالق حقيق بالرجاء فقوله: من حيث الخ أي لأنّ هذه موجبة له فهو للتعليل لأن قيد الحيثية يراد به التعليل والتقييد والإطلاق في كلام المصنفين وقوله: أي تارات ليست التارات هنا بمعنى المراتب كما توهم بل حالات خلق عليها كما في قول ابن عباس وقد قيل إنّ العزل وأدا لا يكون وأدا حتى تأتي عليه التارات السبع فهذه العبارة مأثورة هنا، وقوله: مركبات تغذي هي المأكولات والأخلاط هي البلغم والسوداء والدم والصفراء، وقوله: إذ خلقهم ليس بمعنى قدرهم بل بتقدير مضاف أي خلق مادّتهم أو هو مجاز بجعل خلق أصلهم

أخرى فيعظّمهم بالثواب، وعلى أنه تعالى عظيم القدرة تامّ الحكمة ثم أتبع ذلك ما يؤيده من آيات الآفاق فقال: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا\* وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا\* أَي فِي السَّمَاوَاتِ وَهُوَ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا نَسَبَ إِلَيْهِنَّ لِمَا بَيْنَهُنَّ مِنَ الْمَلَابِسَةِ ﴿وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا\* مِثْلَهَا بِهِ لِأَنَّهَا تَزِيلُ ظِلْمَةَ اللَّيْلِ عَنِ وَجْهِ الْأَرْضِ كَمَا يَزِيلُهَا السَّرَاجُ عَمَّا حَوْلَهُ ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا\* أَنْشَأَكُمْ مِنْهَا فَاسْتَعِيرَ الْإِنْبَاتَ لِلْإِنْشَاءِ لِأَنَّهُ أَدَلُّ عَلَى الْحُدُوثِ وَالتَّكْوُنِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَصْلُهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ إِنْبَاتًا فَنَبْتُمْ نَبَاتًا فَاخْتَصَرَ اكْتِفَاءً بِالذَّلَالَةِ الْإِتْرَامِيَّةِ ﴿ثُمَّ يُبْدِكُمْ فِيهَا\* مَقْبُورِينَ ﴿وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا\* بِالْحَشْرِ وَأَكْدَهُ بِالْمَصْدَرِ كَمَا أَكْدَ بِهِ الْأَوَّلُ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْإِعَادَةَ مُحَقَّقَةٌ كَالْإِبْدَاءِ، وَأَنَّهَا تَكُونُ لَا مُحَالَةَ ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لِكُلِّ الْأَرْضِ سِطَاطًا\* تَتَقَلَّبُونَ

خُلِقُوا لَهُمْ تَنْزِيلًا لِمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ مَنْزِلَةٌ مَا بِالْفِعْلِ، وَقَوْلُهُ: فَيُعْظِمُهُمْ أَي فَيُعْطِيهِمْ دَرَجَاتٍ بَيَانًا لِمَعْنَى تَرْجُونَ\* وَقَارَأَ فِيهِ لِارْتِبَاظِهِ بِهِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ) أَي مَا ذَكَرَ مِنْ آيَاتِ الْأَنْفُسِ الذَّلَالَةَ عَلَى كِمَالِ صِفَاتِهِ وَصِفَاتِ كِمَالِهِ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى وَأَتَى بِشَمِّ لِلذَّلَالَةِ عَلَى تَفَاوُتِهِمَا، وَبَعْدَ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخِرِ رَتْبَةً، وَلِذَا لَمْ يَعْطَفْ وَقَطَعَ فَكَانَهُ قِيلَ ذَكَرَ آيَاتِ الْأَنْفُسِ ثُمَّ أَتْبَعَهَا آيَاتِ الْآفَاقِ، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَي الْقَمَرُ فِي الدُّنْيَا أَي فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَهِيَ السَّابِعَةُ الْمُوجِهَةُ لِلْأَرْضِ فَجَعَلَ فِيهِنَّ وَهُوَ فِي إِحْدَاهُنَّ كَمَا يَقَالُ زَيْدٌ فِي مِصْرَ وَهُوَ فِي بَقْعَةٍ مِنْهَا وَالْمَرْجَحُ لَهُ الْإِيْجَازُ وَالْمَلَابِسَةُ بِالْكَلِيَّةِ وَالْجَزِيَّةِ وَكُونَهَا طِبَاقًا. قَوْلُهُ: (مِثْلَهَا بِهِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا تَشْبِيهُ بَلِيغٌ، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا الْخُ بَيَانٌ لَوْجِهَةِ الشَّبْهِ فَإِنَّ كِلَيْهِمَا يَزِيلُ ظِلْمَةَ اللَّيْلِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَيَانًا لِأُخْرَى وَالْآخِرُ بِمَحْوِ آيَتِهِ، وَقَوْلُهُ: عَمَّا حَوْلَهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ فِي الْمَشْبِهِ أَقْوَى وَلَكِنْ لِكُونِ السَّرَاجِ أَعْرَفَ وَأَقْرَبَ جَعَلَ مِثْلَهَا بِهِ. قَوْلُهُ: (أَنْشَأَكُمْ مِنْهَا) يَعْنِي أَنَّ الْإِنْبَاتَ يَرَادُ بِهِ الْخُلُقُ وَمِنْ ابْتِدَائِيَّةِ وَهِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَبْدَأِ الْبَعِيدِ كَمَا بَيَّنَّه أَوَّلًا، وَقَوْلُهُ: فَاسْتَعِيرَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ اسْتَعَارَةَ تَبْعِيَّةً، وَقَوْلُهُ: أَدَلُّ عَلَى الْحُدُوثِ لِأَنَّهُ مُحْسُوسٌ وَقَدْ تَكَرَّرَ إِحْسَاسُهُ فَكَانَ أَظْهَرَ فِي الذَّلَالَةِ عَلَى الْحُدُوثِ وَالتَّكْوُنِ مِنَ الْأَرْضِ لِأَنَّهُ بَغِيرٌ وَاسِطَةٌ وَهَمٌّ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَكِرُوا الْحُدُوثَ جَعَلُوا بِإِنْكَارِ الْبَعْثِ كَمَنْ أَنْكَرَهُ. قَوْلُهُ: (فَاخْتَصَرَ اكْتِفَاءً بِالذَّلَالَةِ الْإِتْرَامِيَّةِ) لِأَنَّ النَّبَاتَ يَدُلُّ عَلَى الْإِنْبَاتِ وَنَبْتِ التَّزَامًا فَضَاهَى قَوْلُهُ: فَانْفَجَرَتْ، وَهُوَ مِنْ بَدِيْعِ الْبَلَاغَةِ حَيْثُ بَنِي عَلَى غَيْرِ فِعْلِهِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى تَحْتَمِ الْقُدْرَةِ وَسُرْعَةِ نَفَازِ حُكْمِهَا حَتَّى كَانَ إِنْبَاتِ اللَّهِ نَفْسَ النَّبَاتِ فَفَرَّقَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ لِلذَّلَالَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ مَعَ الْإِيْجَازِ اللَّطِيفِ فَالذَّلَالَةُ الْإِتْرَامِيَّةُ هِيَ دَلَالَةُ نَبَاتًا عَلَى إِنْبَاتًا وَنَبْتِمْ لِلزُّوْمِ الْإِنْبَاتِ وَكُونِهِمْ نَبْتُوا لَهُ عَقْلًا وَصِنَاعَةً وَلَا يَضُرُّهُ دَلَالَةُ أَنْبَتَكُمْ عَلَى الْإِنْبَاتِ تَضَمُّنًا فَإِنَّهُ لَا يَأْبَاهُ بَلْ يَقْوِي الدَّلَالَةَ عَلَيْهِ، وَلَوْ جَعَلَ مِنَ الْإِحْتِبَاكِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ أَبْلَغَ. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ يَعِيدُكُمْ﴾ (الْخ) عَطَفَهُ بِشَمِّ لِمَا بَيْنَ الْإِنْشَاءِ وَالْإِعَادَةِ مِنَ الزَّمَانِ الْمَتْرَاحِيِّ الْوَاقِعِ فِيهِ التَّكْلِيفُ الَّذِي بِهِ اسْتَحَقُّوا الْجِزَاءَ بَعْدَ الْإِعَادَةِ، وَعَطَفَ يَخْرِجُكُمْ بِالْوَاوِ دُونَ، ثُمَّ مَعَ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِأَنَّ أَحْوَالَ الْبَرَزْخِ وَالْآخِرَةِ فِي حُكْمِ شَيْءٍ وَاحِدٍ فَكَانَهُ قَضِيَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا مُحَقَّقُ الْوُقُوعِ دُونَ بَعْضِ بَلْ لَا بَدَأُ أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ لَا مُحَالَةَ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ عَنِ الْإِبْدَاءِ كَمَا

عليها ﴿لَيْسَلَكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَابًا﴾ واسعة جمع فج ومن لتضمن الفعل معنى الاتحاد ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنِّي مَعْصُونٌ﴾ فيما أمرتهم به ﴿وَاتَّبَعُوا مَنْ لَرَّ بَزْدَهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا﴾ واتبعوا رؤساءهم البطرين بأموالهم المغترين بأولادهم بحيث صار ذلك سبباً لزيادة خسارهم في الآخرة، وفيه أنهم إنما اتبعوهم لوجاهة حصلت لهم بالأموال والأولاد أت بهم إلى الخسار وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي والبصريان وولده بالضم والسكون على أنه لغة كالحزن أو جمع كالأسد ﴿وَمَكْرُؤًا﴾ عطف على لم يزد والضمير لمن وجمعه للمعنى ﴿مَكْرًا كَبِيرًا﴾ كبيراً في الغاية فإنه أبلغ من كبار، وهو من كبير وذلك احتيالهم في الدين وتحريش الناس على أذى نوح ﴿وَقَالُوا لَا تَنْزُرَنَّ الْهَيْكَلُ﴾ أي عبادتها ﴿وَلَا تَذُرَّنَّ وِدًّا وَلَا سَوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ ولا تذرني هؤلاء خصوصاً قيل: هم أسماء رجال صالحين كانوا بين آدم، ونوح فلما ماتوا صوروا تبركاً بهم فلما طال الزمان عبدوا وقد انتقلت إلى العرب فكان ودّ لكلب وسواع لهمدان، ويغوث لمذحج ويعوق لمراد ونسر لحمير، وقرأ نافع وداً بالضم وقرئ يغوثاً ويعوقاً

أشار إليه المصنف. قوله: (تقلبون عليها) إشارة إلى وجه التشبيه بالبساط وهو الكون عليه والتقلب فوقه وإنه ليس فيه دلالة على أن الأرض مبسوطة غير كرية كما قيل لأن الكرة العظيمة يرى كل من عليها ما يليه مسطحاً وإثبات الكرية ونفيها ليس بأمر لازم في الشريعة. قوله: (واسعة) إشارة إلى أن الفج صفة مشبهة فهو نعت لسبلاً فإن كان اسماً للطريق الواسعة فهو بدل أو عطف بيان، ولم يقل واسعات لأن المفرد المؤنث يوصف به الجمع فلا حاجة لتكلف نكتة له، وقوله: لتضمن الفعل يعني لتسلكوا وهو يتعدى بفي لتضمنه معنى الاتخاذ وهو ظاهر. قوله: (اتبعوا رؤساءهم الخ) يعني أن زيادة المال والولد كناية عن الرأسة الدنيوية، ولذا وقع صلة لجعله سمة عرفوا بها، وقوله: بحيث صار ذلك أي النظر أو ما ذكر من الأموال والأولاد، وقوله: وقرأ الخ هو في رواية وليس فيما ذكر مخالفة لعادته في جعل إحدى القراءتين أصلاً، وقوله: أو جمع قال في القاموس هو بالضم والكسر واحد وجمع. قوله: (عطف على لم يزد الخ) اختاره لأنه أنسب لدلالته على أن المتبوعين ضموا إلى الضلال الإضلال وهو الأوفق بالسياق فإن المتبادران ما بعده، وهو قالوا الخ من صفة الرؤساء أيضاً وأما عطفه على عصوني على أن المعنى مكر بعضهم بعضاً، وقال بعضهم لبعض: فهو خلاف المتبادر، وقوله: أبلغ من كبار أي المخفف، وقوله: وذلك الإشارة إلى مكرهم وتحريش بالحاء المهملة والشين المعجمة بمعنى الإغراء والتحريض، وقوله: احتيالهم في الدين أي في أمور الدين أو في إبطال الدين. قوله: (لا تذرني هؤلاء خصوصاً) يعني خصت هذه الأصنام بعد قوله: ألهتكم مطلقاً اعتناء بشأنها لأنها كانت أعظم أصنامهم، وقوله: صوروا بالمجهول أي نقلت صورهم ورسمت وكلب اسم قبيلة، وكذا ما بعده وهمدان بسكون الميم قبيلة باليمن وأما اسم البلدة فهو بفتح الميم كما في شرح المقامات ومذحج كمسجد بتقديم الحاء على الجيم وبالدال المعجمة هي في الأصل اسم أكمة باليمن، ولدت عندها امرأة فسميت باسمها، ثم

للتناسب ومنع صرفهما للعلمية والعجمة ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ الضمير للرؤساء أو للأصنام كقوله: ﴿إِنَّهُمْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٣٦] ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ عطف على ربّ إنهم عصوني ولعل المطلوب هو الضلال في ترويج مكرهم ومصالح دنياهم لا في أمر دينهم أو الضياع والهلاك كقوله: ﴿إِنَّ المَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [سورة القمر، الآية: ٤٧] ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ﴾ من أجل خطيئاتهم وما مزيدة للتأكيد والتفخيم، وقرأ أبو عمرو

سميت بها قبيلة باليمن من نسلها ويجوز فيها الصرف، وعدمه وحمير بكسر فسكون أهل اليمن وأفرد يعوق ونسر عن النفي لكثرة تكرار لا وعدم اللبس، وقوله: انتقلت إلى العرب أي انتقل مضاهيها اسماً وصورة لاهى بعينها كما قيل فإنه يبعد بقاؤها بعد الطوفان، وفي أصحابها اختلاف فقيل في قوله: لهمدان إنه لهذيل وفي قوله: لمذحج قيل لمراد، وقوله: مراد كخراب أبو قبيلة سمي به لتمرده فالميم أصلية، وقيل: أصله من الإرادة وقيل: إنه لهمدان وقيل لحمير، وقيل: لذي الكلاع من حمير. قوله: (للتناسب) فإنه من المحسنات، وهو نوع من المشاكلة، وهذا أحسن من القول بأنه جاء على لغة من يصرف غير المنصرف مطلقاً فإنها لغة غير فصيحة لا ينبغي التخريج عليها، وقوله: للعلمية والعجمة أو وزن الفعل وهو المناسب لصرف سواع وقوله: أو للأصنام أخره لأن مقتضاه أن يقال أضللن فضمير العقلاء لتنزيلها منزلة العقلاء عندهم وعلى زعمهم. قوله: (عطف على ربّ إنهم عصوني الخ) وفيه عطف الإنشاء على الخبر، ولذا قيل: إن الواو من الحكاية لا من المحكي وأما جعله معطوفاً على مقدر أي فأخذلهم، ولا تزد الخ على أنّ الواو من المحكي فأمر آخر والظاهر إنّ قوله: ﴿ربّ إنهم عصوني﴾ [سورة نوح، الآية: ٢١] الخ ليس المقصود به إخبار غلام الغيوب بل الشكاية والإعلام بعجزه ويأسه منهم فهو طلب للنصرة عليهم كما في قوله: ﴿ربّ انصرنى بما كذبون﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٢٦] ولو لم يقصد هذا تكرر مع ما مرّ فحينئذ يكون كناية عن قوله: أخذلهم وانصرتني وأظهر دينك ونحوه فهو من عطف الإنشاء على الإنشاء وما مرّ كله تكلف ويشهد له أنّ الله سمي مثله دعاء حيث قال: فدعا ربه إن هؤلاء قوم مجرمون فتدبر. قوله: (ولعل المطلوب الخ) أوّله بما ذكر لأن طلب الضلال وزيادته ونحوه إما غير جائز مطلقاً أو غير جائز إذ ادعى به على طريق الرضا والاستحسان، وبدونه وإن كان جائزاً كقول موسى عليه الصلاة والسلام واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا لكنه غير ممدوح ولا مرضي والقول بأنه بعدما أوحى إليه إنه لن يؤمر من قومك إلا من قد آمن فلما تحقق موتهم على الكفر دعا عليهم بزيادته لأنّ مآله الدعاء بزيادة عذابهم دعوى بلا دليل لعدم القرينة عليه، ومعنى الضلال في ترويج مكرهم أنهم لا يهتدون لطريقه ولا لطريق السداد في أمور دنياهم فيكون دعاء عليهم بعدم تيسير أمورهم وهو وجه وجيه فإن كان الضلال بمعنى الهلاك فالمعنى أهلكتهم، وهو أظهر وهو مأخوذ من الضلال في الطريق لأنّ من ضلّ فيها هلك فلا يرد أنّ الدعاء بالضلال لا يليق بالنبى المبعوث للهداية. قوله: (من أجل خطيئاتهم الخ) يعني أنّ من تعليلية وما زائدة لتعظيم الخطايا

مما خطاياهم ﴿أَغْرُقُوا﴾ بالطوفان ﴿فَأَذِلُّوْا نَارًا﴾ المراد عذاب القبر أو عذاب الآخرة والتعقيب لعدم الاعتداد بما بين الإغراق والإدخال أو لأن المسبب كالمتعقب للسبب، وإن تراخى عنه لفقد شرط أو وجود مانع وتنكير النار للتعظيم، أو لأن المراد نوع من النيران ﴿فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ تعريض لهم باتخاذ آلهة من دون الله لا تقدر على نصرهم ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ أي أحداً وهو مما يستعمل في النفي العام فيعال من الدار أو الدور وأصله ديوار ففعل به ما فعل بأصل سيد لأفعال وإلا لكان دَوَّاراً ﴿إِنَّكَ إِنَّكَ تَذَرُهُمْ يُضِلُّوْا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوْا إِلَّا فَاَجْرًا كَفَّارًا﴾ قال ذلك لما جزبهم

في كونها من كبائر ما ينهي عنه، وقوله: والتعقيب يعني إن أريد عذاب الآخرة فلعدم الاعتداد بما بينهما جعل تعقيباً استعارة بتشبيه تخلل ما لا يعتد به بعدم تخلل شيء أصلاً، وليس هذا معنى قولهم: تعقيب كل شيء بحسبه كما توهم، وقوله: أو لأن المسبب الخ فاستعيرت فاء التعقيب للسببية لأنه من شأنه أن يعقبه ما لم يحل حائل كما ذكره، وقوله: للتعظيم وعلى ما بعده للتنويع. قوله: (تعريض لهم الخ) أي فهو تهكم بهم، ولذا قيل: أنصاراً دون ناصرأ وقوله: أحداً تفسير للمراد منه وهو للعموم ويختص بالنفي كألفاظ أخر عدها النحاة لم ترد في الإثبات، وقوله: من الدر أو الدور يعني الملاحظ في معناه هذا أو هذا، فعلى الأول معناه لا تدع فيها من يسكن داراً، وعلى الثاني من يدور ويتحرك على الأرض، ومن لم يفهم المراد منه، قال الدار أيضاً مشتقة من الدور، فإنه اسم لما أدير عليه حائط من الأرض، وما فعل بسيد قلب الواو ياء لاجتماعها مع ياء ساكنة، كما هو معروف في التصريف. قوله: (لأفعال وإلا لكان دواراً) إذ لا داعي للقلب حينئذ، وكذا وزن تدير تفيعل لا تفعل، ولما ذكره في المفصل خطئ فيه، وفيه كلام مفصل في شروحه، وقول نوح لا تذر على الأرض الخ، لا يردانه يقتضي عموم بعثته لأهل الأرض، وقد ثبت في الأحاديث أن عموم الرسالة<sup>(١)</sup> مخصوص بنبينا ﷺ، لأنه ليس كعموم بعثة محمد ﷺ، بل لانحصار أهل الأرض إذ ذاك في قومه كانحصار دعوة آدم عليه الصلاة والسلام لأولاده، فهو ضروري وليس عمومياً من كل وجه، وفيه كلام مفصل في شرح البخاري. قوله: (إلا فاجراً كفاراً) من جبل على الكفر، أو هو من مجاز الأول وقوله: لما جزبهم الخ، وقيل علمه بوحي كقوله: ﴿إِنَّهُ لَنْ يُّؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ [سورة هود، الآية: ٣٦] وقوله: لمك بفتح اللام والميم، وفي جامع الأصول والإتقان إنه ساكن الميم، وفيه لغة أخرى لامك كهاجر، ومتوشلخ بضم الميم وفتح التاء الفوقية وفتح الواو وسكون الشين المعجمة وكسر اللام وبالخاء المعجمة كما في جامع الأصول، وفي الإتقان إنه بفتح الميم وتشديد التاء المضمومة وسكون الواو وفتح الشين واللام، وقوله: شمخا الخ هي أمه وهي بالشين والحاء المعجمتين بوزن سكري، وأنوش بالإعجام بوزن فعول، وقيل: إنه

واستقرى أحوالهم ألف سنة إلا خمسين عاماً تعرف شيمهم وطباعهم ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ لِمَكَ بِمِ تَوَشَّلَخِ وَشَمَخَا بِنْتِ أَنْوَشِ وَكَانَا مُؤْمِنِينَ ﴿وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتِي﴾ مِنْزِلِي أَوْ مَسْجِدِي أَوْ سَفِينَتِي ﴿مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿وَلَا نَزِدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾ هَلَاكًا. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ نُوحٍ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ تَدْرِكُهُمْ دَعْوَةُ نُوحٍ».

استغفر ربه لما دعا عليهم لأنه انتقام منهم، ولا يخفى أن السياق يأباه، وقوله: كأنا مؤمنين أي أبواه، ولولا ذلك لم يجز الدعاء لهما بالمغفرة، وقوله: وعن النبي الخ، هو حديث موضوع<sup>(١)</sup> تمت السورة رب اغفر لي ببركتها ولمن دخل بيتي من المؤمنين والمؤمنات، وآدم نواصي صلواتك وسلامك على محمد وآله وصحبه في البكر والعشيات.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الجن

مكية وآيها ثمان وعشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ وقرئ أحي وأصله وحى من وحى إليه فقلبت الواو همزة لضمتهما ووحى على الأصل وفاعله ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ والنفر ما بين الثلاثة إلى العشرة والجن أجسام عاقلة خفية تغلب عليهم النارية، أو الهوائية، وقيل: نوع من الأرواح المجردة، وقيل: نفوس شرّية مفارقة عن أبدانها، وفيه دلالة على أنه عليه الصلاة والسلام ما رآهم

## سورة الجن

وتسمى قل أوحى إليّ ولا خلاف في كونها مكية ولا في عدد آياتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وقرئ أحي الخ) يقال: وحى وأوحى بمعنى، وقلب الواو المضمومة أو المضموم ما قبلها همزة مقيس مطرد، وقد يرد في المكسورة كوشاح وأشاح، والمفتوحة كوحد واحد، وقوله: فاعله يعني نائب فاعله لأنه يسمى فاعلاً أيضاً. قوله: (والنفر ما بين الثلاثة إلى العشرة) هذا هو المشهور، وهو باعتبار الأغلب فإنه يطلق على ما فوق العشرة في الكلام الفصيح، وذكره صاحب القاموس وغيره من أهل اللغة، وفي كلام الشعبي حدّثني بضعة عشر نفرأ، ولا يختص بالرجال بل ولا بالناس لإطلاقه على الجنّ هنا، وفي المجمع الرهط والنفر يستعمل إلى الأربعين وقد أشبعنا الكلام فيه في شرح الدرّة، فما قيل من أن قوله في السراجية أصحاب هذه السهام اثنا عشر نفرأ تجوّزا وسهو من قلة التتبع وقصور النظر. قوله: (والجنّ أجسام الخ) واحد الجنّ جني كروم ورومي، وقوله: خفية أي قابلة للخفاء، وهو من شأنها إلا أنها لا ترى أصلاً حتى يخالف مذهب أهل الحق، ومرض القولين الأخيرين لضعفهما ومخالفتهما لأقوال السلف، وظاهر الآيات والأحاديث، وقوله النارية لقوله تعالى: ﴿من مارج من نار﴾ [سورة الرحمن، الآية: ١٥]. قوله: (وفيه) أي فيما ذكر هنا دلالة على أنه ﷺ ما رآهم، ووجه الدلالة على عدم رؤية هؤلاء المذكورين هنا ظاهر للتصريح بأنه علم استماعهم له بالوحي لا بالمشاهدة، وقد وقع في الأحاديث إنه رآهم، وجمع بين ذلك بتعدد القصة، قال في آكام المرجان ما محصله في الصحيحين في حديث ابن عباس ما قرأ رسول الله ﷺ على الجنّ ولا رآهم، وإنما انطلق بطائفة من الصحابة لسوق عكاظ، وقد حيل بين الجنّ والسماء بالشهب، فقالوا: ما ذلك إلا لشيء حدث فاضربوا مشارق الأرض ومغاريها، فمرّ من ذهب لتهامة، منهم به ﷺ وهو يصلي الفجر فلما استمعوا له، قالوا: هذا الذي حال بيننا وبين السماء، ورجعوا إلى قومهم، وقالوا: ﴿يا قومنا﴾<sup>(١)</sup> الخ، فأنزل الله عليه: ﴿قل أوحى﴾ الخ، ثم قال: ونفى

(١) أخرجه البخاري ٤٩٢١ ومسلم ٤٤٩ ح ١٤٩ والترمذي ٣٣٢٣ والحاكم ٥٠٣/٢ كلهم من حديث ابن عباس المطول.

ولم يقرأ عليهم وإنما اتفق حضورهم في بعض أوقات قراءته فسمعوها أخبر الله به رسوله ﴿فَقَالُوا﴾ لما رجعوا إلى قومهم ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا﴾ كتاباً ﴿عَجَبًا﴾ بديعاً مبيناً لكلام الناس في حسن نظمهم، ودقة معناه وهو مصدر وصف به للمبالغة ﴿يَهْدِي إِلَى الْرُشْدِ﴾ إلى الحق والصواب ﴿فَتَأْمَنَّا يَدَهُ﴾ بالقرآن ﴿وَلَنْ نُشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ على ما نطق به الدلائل

ابن عباس إنما هو في هذه القصة واستماعهم تلاوته في الفجر في هذه القصة لا مطلقاً، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفْرًا مِنَ الْجِنِّ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ٢٩] الخ، فإنها تدل على أنه كلمهم ودعاهم، وجعلهم رسلاً لمن عداهم، كما قاله البيهقي وروى أبو داود عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «أتاني داعي الجن فذهبت معه وقرأت عليهم القرآن قال: وانطلق بنا وأرانا آثارهم وآثار نيرانهم» الخ<sup>(١)</sup> وقد دلت الأحاديث على أن وفادة الجن كانت ست مرات، وقال ابن تيمية أن ابن عباس علم ما دل عليه القرآن، ولم يعلم ما علمه ابن مسعود وأبو هريرة من إتيان الجن له، ومكالمتهم له، وقصة الجن كانت قبل الهجرة بثلاث سنين، وقال الواقدي كانت سنة إحدى عشرة من النبوة، وابن عباس ناهز الحلم في حجة الوداع فقد علمت أن قصة الجن وقعت ست مرات، وفي شرح البيهقي من طرق شتى عن ابن مسعود أن النبي ﷺ صلى العشاء ثم انصرف فأخذ بيدي حتى أتينا مكان كذا فأجلسني وخط علي خطأ ثم قال: «لا تبرح عن خطك» فبينما أنا جالس إذ أتاني رجال منهم كأنهم الزط فذكر حديثاً طويلاً وإنه ﷺ ما جاءه إلى السحر قال وجعلت أسمع الأصوات ثم جاء فقلت: أين كنت يا رسول الله فقال: «أرسلت إلى الجن» فقلت: ما هذه الأصوات التي سمعت قال: «هي أصواتهم حين ودعوني وسلموا علي»<sup>(٢)</sup> وفي الكشف أن هؤلاء الجن من قبيلة هي أكثرهم وتسمى الشيصبان. قوله: (كتاباً) فسر به للإشارة إلى أن ما ذكره وصف له كله دون المقروء منه فقط، والمراد أنه من الكتب السماوية، وقوله: وهو مصدر يعني عجباً، وقوله: على ما نطق به الدلائل أراد المذكورة في هذا القرآن، أو مطلق الأدلة، وقوله: على التوحيد متعلق بالدلائل. قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نُشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ لم يعطف بالفاء لأن نفيهم هنا للإشراك، أما لما قام عندهم من الدليل العقلي كما هو ظاهر إطلاق المصنف لا السمعي، فحيث لا يترتب على الإيمان بالقرآن، فإن قلنا هو سمعي مأخوذ مما تلي عليهم كما يدل عليه قول المصنف، كأنهم سمعوا من القرآن ما ينههم على خطأ ما اعتقدوه في الشرك، فيكفي في ترتبها عليه عطف الأول بالفاء خصوصاً والباء في قوله، به تحتل السببية فيعم الإيمان به، الإيمان بما فيه، فإنك إذا قلت ضربته فتأدب وانتقاد لي فهم ترتب الانتقاد على الضرب، ولو قلت فانقاد لم يترتب على الأول، بل على ما قبله، فما قيل من أنه عطف بالواو لتفويض الترتب إلى ذهن

(١) أخرجه مسلم ٤٥٠ من حديث ابن مسعود.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٥٠٣/٢ - ٥٠٤ عن ابن مسعود بنحوه. وقال الذهبي: هو صحيح عند جماعة.

القاطعة على التوحيد ﴿وَأَنَّهُ تَنَزَّلَتْ جُدُّ رَبِّنَا﴾ قرأه ابن كثير والبصريان بالكسر على أنه من جملة المحكي بعد القول، وكذا ما بعده إلا قوله، وإن لو استقاموا وإن المساجد، وإنه لما قام فإنها من جملة الموحى به ووافقهم نافع وأبو بكر إلا في قوله، إنه لما قام على أنه استئناف أو مقول وفتح الباقون الكل إلا ما صدر بالفاء على إن ما كان من قولهم فمعطوف على محل الجار والمجرور في به كأنه قيل: صدقناه، وصدقنا أنه تعالى جد ربنا، أي

السامع، وقد يقال إن مجموع قوله: فأمتنا به ولن نشرك مسبب عن مجموع قوله: ﴿إنا سمعنا﴾ الخ، فكونه قرآناً معجزاً يوجب الإيمان به، وكونه يهدي إلى الرشيد يوجب قلع الشرك من أصله، وفي تقرير المصنف إيماء إليه لا يخلو من الخلل فتدبر. قوله: (قرأه ابن كثير والبصريان بالكسر الخ) قيل: كلامه هنا في تفصيل القراءات لا يخلو عن خطب، وتحريره ما في النشر وهو أنهم اختلفوا في، وأنه تعالى وما بعده إلى قوله: وإنا منا المسلمون، وتلك اثنتا عشرة همزة فقرأها ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بفتح الهمزة فيهن، ووافقهم أبو جعفر في ثلاثة، وأنه تعالى، وأنه كان يقول وإنه كان رجال، وقرأ الباقون بكسرهما في الجميع، واتفقوا على فتح أنه استمع، وأن المساجد لله، لأنه لا يصح أن يكون من قولهم، بل هو مما أوحى بخلاف الباقي فإنه يصح أن يكون من قولهم ومما أوحى، واختلفوا في وأنه لما قام فقرأ نافع وأبو بكر بكسر الهمزة والباقون بفتحها انتهى، وتلخيصه إن أن المشددة في هذه السورة على أقسام، فقسم ليس معه واو العطف، ولا خلاف بين القراء في فتحه أو كسره حسبما اقتضته العربية، فلا خلاف في فتح أوحى إلي أنه استمع، لأنه مصدر ناب عن الفاعل، وقوله: ﴿إنا سمعنا قرآناً﴾ لا خلاف في كسره، لأنه محكي بالقول، وقسم مع الواو وهو أربع عشرة، إحداها لا خلاف في فتحه، وهو وأن المساجد، والثانية وإنه لما قام كسرهما ابن عامر وأبو بكر، وفتحها الباقون، والاثنتا عشرة، وهي وأنه تعالى جد الخ وإنه كان يقول، وإنا ظننا، وإنه كان رجال، وإنهم ظنوا، وإنا لمسنا السماء، وإنا كنا، وإنا لا ندري، وأنا منا الصالحون وأنا ظننا وأنا لما سمعنا وأنا منا المسلمون وهي مقروءة بالوجهين والكلام في توجيهها كما ستسمعه. قوله: (من جملة الموحى به) فيعطف على أنه استمع، وقوله: إلا في قوله: إنه لما قام فكسراه، وقوله: على أن ما كان من قولهم الخ، احترز به عن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، لأنه لا يجوز في فصيح الكلام، ولو قيل إنه بتقدير الجار، لا طراد حذفه قبل أن، وأن لكان سديداً كما في الكشف.

قوله: (كأنه قيل صدقناه وصدقنا إنه تعالى جد ربنا) قد اختلف في توجيه الفتح على القراءة به، فقال أبو حاتم: هو معطوف على نائب فاعل أوحى، فهي كلها في محل رفع، ورده المعربون بأن أكثره لا يصح بحسب المعنى عطفه على ما ذكر، كقوله: إنا لمسنا السماء، وإنا كنا، وإنا لا ندري، وأخوات له، فإنه لا يستقيم معناه، فلذا ذهب الأكثر إلى أنه معطوف على محل به في آمتنا به، كأنه قيل: صدقناه، وصدقنا إنه الخ، إلا أن مكياً ضعفه، وقال فيه بعد في المعنى لأنهم لم

عظمته من جدّ فلان في عيني إذا عظم أو سلطانه، أو غناه، مستعار من الجدّ، الذي هو البخت، والمعنى وصفه بالتعالي عن صاحبة والولد لعظمته، أو لسلطانه أو لغناه وقوله: ﴿مَا أَخَذَ صَاحِبَةٌ وَلَا وُلْدًا﴾ بيان لذلك، وقرئ جدّاً ربنا على التمييز، وجدّ ربنا بالكسر، أو صدق ربوبيته كلهم سمعوا من القرآن ما نبههم على خطأ ما اعتقدوه من الشرك، واتخاذ صاحبة والولد ﴿وَأَنْتُمْ كَانْتُمْ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ إبليس أو مردة الجن ﴿عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ قولاً ذا شطط، وهو البعد ومجاوزة الحدّ، أو هو شطط لفرط ما أشط فيه، وهو نسبة صاحبة والولد إلى الله ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنشُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ اعتذار عن اتباعهم السفیه، في ذلك لظنهم أن أحداً لا يكذب على الله، وكذباً نصب على المصدر لأنه نوع من القول، أو

يخبروا إنهم آمنوا بأنهم لما سمعوا الهدى آمنوا به، ولم يخبروا إنهم آمنوا بأنه كان رجال، إنما حكى الله عنهم أنهم قالوا ذلك مخبرين عن أنفسهم لأصحابهم، فالكسر أولى بذلك، ورد بأنه سبق الزمخشري إلى هذا الفراء والزجاج، وقد رأوا ما يرد عليه فدفوه بأن الإيمان والتصديق يحسن في بعض ما قبح فيمضي في البواقي، ويحمل على المعنى على حد قوله:

#### وزججن الحواجب والعيونا

فيخرج على ما خرج عليه أمثاله، فيؤوّل صدقنا بما يشمل الجميع، أو يقدر مع كل ما يناسبه، وأوله بصدقنا لأن آمن يتعدى بالحرف، فلو عطف على معموله لزم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فلذا عطفه على محله المنصوب، وقد مرّ له توجيه آخر كما عرفته، وفيه إشارة إلى دفع ما يقال: من أنّ شرط العطف على المحل أن يصح إظهاره في الفصيح فإنه يكفي إظهاره ولو مع مرادفه كما ذكر. قوله: (أي عظمته) فالمعنى عظمت عظمته، كقوله: جدّ جده، وفيه من المبالغة ما لا يخفى، وقوله: مستعار الخ، راجع إلى الوجوه كلها، والبخت معروف وهو غير عربي فصيح، وقوله: بيان لذلك أي لقوله تعالى جدّ، فهو مفسر له، ولذا لم يعطف عليه، وقوله: صدق ربوبيته، قيل ظاهره أنه مضاف على قراءة الكسر، والذي ذكره المعرب أنه منون على هذه القراءة وكأنه مراده، واكتفى بقوله: قبله جدّاً بالتمييز عن التصريح به ولا بعد فيه، وفسره بالصدق وهو في الأصل ضدّ الهزل. قوله: (كأنهم سمعوا الخ) لأنّ تفريح الإيمان ونفي الشريك والصاحبة والولد عليه يدل على ما ذكر، وقوله: مردة الجنّ جمع ما رد ككاتب وكتبة، وعلى هذا فالمعنى سفهاؤنا والإضافة للجنس، وقوله: ذا شطط الخ، يعني أنه مصدر بمعنى البعد، والمراد به مجاوزة الحدّ صفة لقول مقدر، فهو بتقدير مضاف، أو جعله عين الشطط مبالغة فيه، وقوله: ما أشط فيه أي أبعد وتجاوز الحدّ بيان للمبالغة فيه. قوله: (اعتذار الخ) بظنهم متعلق بالاعتذار لأنه المعتذر به، وقوله: نصب على المصدر كقعدت القرفصاء، أو هو وصف لأنه يكون وصفاً كما يكون مصدرأ، ويوصف به القول كما يوصف به القائل، فيقال: رجل كاذب، وقول كاذب، وهو بمعنى مكذوب فيه لأنه

الوصف لمحذوف، أو قولاً مكذوباً فيه، ومن قرأ إن لن تقول، كيعقوب جعله مصدرأ لأن الثقول لا يكون إلا كذباً ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يُؤَدُّونَ رِجَالًا مِّنَ الْجِنِّ﴾ فإن الرجل كان إذا أمسى بقفر قال: أعوذ بسيد هذا الوادي، من شتر سفهاء قومه ﴿فَزَادُوهُمْ﴾ فزادوا الجن باستعازتهم بهم ﴿رَهَقًا﴾ كبراً وعتوراً أو فزاد الجن الإنس غياً، بأن أضلوهم حتى استعازوا بهم، والرهق في الأصل غشيان الشيء ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ وأن الإنس ﴿ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ﴾ أيها الجن، أو بالعكس، والآيتان من كلام الجن بعضهم لبعض، أو استئناف كلام من الله تعالى، ومن فتح أن فيهما جعلهما من الموحى به ﴿أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ ساذ مسد مفعولي ظنوا ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾ طلبنا بلوغ السماء، أو خبرها، واللمس مستعار من المس للطلب كالجس، يقال:

لا يتصور صدور الكذب منه، وإن اشتهر توصيفه به، فلا يقال: إن ما ذكره المصنف تطويل للمسافة، ولو جعله من الوصف بالمصدر مبالغة، على أن المبالغة في النفي لا في المنفي لأنه غير مقصود صح. قوله: (ومن قرأ أن لن تقول) وهو الحسن وغيره، وأصله تقول بتاءين فحذفت إحداهما، وقوله: جعله مصدرأ من غير لفظه كقعدت جلوساً لا وصفاً للقول، وقوله: بقفر أي أرض خالية، وهم يعتقدون إنها مقر الجن ورؤساؤهم تحميمهم منهم، وقوله: فزادوا الضمير المرفوع للإنس المستعيزين برؤساء الجن، على هذا بخلافه في الوجه الثاني، الآتي كما سيأتي. قوله: (أو فزاد الجن الإنس غياً) فالفاعل الأول للتعقيب، وعلى الثاني قيل إنها للترتيب الإخباري، وذهب الفراء إلى ما بعد الفاء قد يتقدم إذا دل عليه الدليل، كقوله: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا﴾ (سورة الأعراف، الآية: ٤) وجمهور النحاة على خلافه، وأن ما يخالف المشهور مؤول، وليس الترتيب الذكري مخصوصاً بعطف المفصل على المجمع كما توهم، وقيل هنا مقدر على الثاني، أي فاتبعوهم فزادوهم الخ. قوله: (والرهق في الأصل غشيان الشيء) كما في قوله: ﴿ترهقها قفرة﴾ [سورة عبس، الآية: ٤١] فإن المعنى يعرض لها ويغشاها، فحصى بما يعرض من الكبر والضلال والعتو ونحوه، ولذا فسره الزمخشري بغشيان المحارم، فلا مخالفة فيه لما ذكر. قوله: (والآيتان) يعني وأنه كان رجال، وإنهم ظنوا من كلام الجن، والخطاب لهم، وإذا كان استئنافاً فالخطاب للإنس، وكذا فيما بعده، والبعث في الآية بعث الرسل، وهو الظاهر، ويحتمل بعث الموتى، وقوله: جعلهما من الموحى به، لم يرتضه في الكشف، لأن قوله: وإنا لمسنا السماء من كلام الجن، أو مما صدقوه على القراءتين، لا من الموحى إليه فتخلل ما تخلل بينهما، وليس اعتراضاً غير جائز، إلا أن يؤول بما يجري مجراه لكونه يؤكد ما حدث عنهم من تماديهم في الكفر، ولا يخفى ما فيه من التكلف. قوله: (ساذ مسد مفعولي ظنوا) وإن مخففة من الثقيلة، ويجوز تقدير المفعول الثاني محذوفاً، واعمل الثاني وإن خالف المختار، لأن ظنوا هو المقصود هنا، فجعل المعمول له أحسن، وأما كما ظننتم فمذكور بالتبعية، ومن لم يتنبه له قال إنه على خلاف المختار. قوله: (واللمس مستعار من المس للطلب) ظاهر كلامه ترادف اللمس والمس وقد مر تفصيله في الأنعام، وللطلب

لمسه والتمسه وتلمسه، كطلبه وأطلبه وتطلبه ﴿فَوَجَدْنَهَا حَرَسًا﴾ حراساً اسم جمع كالخدم ﴿شَدِيدًا﴾ قوياً وهم الملائكة الذين يمنعونهم عنها ﴿وَشُهَابًا﴾ جمع شهاب وهو المضيء المتولد من النار ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِلسَّمْعِ﴾ مقاعد خالية عن الحرس والشهب، أو صالحة للترصد والاستماع، وللسمع صلة لنقعد، أو صفة لمقاعد ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدُ لَمْ يَشْهَابًا رَصْدًا﴾ أي شهاباً راصداً له ولأجله يمنعه عن الاستماع بالرجم، أو ذوي شهاب راصدين على أنه اسم جمع للراصد، وقد مر بيان ذلك في الصفات ﴿وَأَنَا لَا

متعلق بمستعار، والظاهر أن الاستعارة هنا لغوية، لأنه مجاز مرسل لاستعماله في لازم معناه، وجعل حراساً اسم جمع كرصد، لأنه على وزن يغلب في المفردات كبصر ويطر، ولذا نسب إليه فقيل: حرسى وذهب بعض النحاة إلى أنه جمع، والصحيح الأول ولذا وصفه بالمفرد، فقيل: حرساً شديداً، ولو روعي معناه جمع، إلا أن يكون نظر الظاهر وزن فعيل، فإنه قد يستوي فيه الواحد وغيره، وملئت حال إن كان وجد بمعنى صادف، ومفعول ثان إن كان من أفعال القلوب، وقوله: المتولد من النار بناء على أنه غير كوكب على ما قرره الحكماء، وقد مر تفصيله. قوله: ﴿وإنا كنا نقعد الخ﴾ قيل: إن الرجم حدث بعد مبعثه ﷺ، وإنه إحدى آياته، والصحيح أنه كان قبله كما ورد في الأحاديث<sup>(١)</sup>، وقد وقع ذكره في أشعار الجاهلية، لكنه كثير بعد البعث وزاد زيادة ظاهرة للإنس والجن، ومنع الاستراق رأساً، وعن معمر قلت للزهري أكان يرمي بالنجوم في الجاهلية، قال: نعم، قلت: رأيت قوله: وإنا كنا نقعد، فقال: غلظت وشدد أمرها بعد البعثة، وفي قوله: ملئت، دليل على أن الحادث الكثرة، وكذا قوله: مقاعد كما فصله الزمخشري، وقوله: وللسمع الخ، فيه لف ونشر للتفسيرين، ويصح جعل كل لكل. قوله تعالى: ﴿فمن يستمع الآن﴾ في شرح التسهيل الآن معناه هنا القرب مجازاً فيصح مع الماضي والمستقبل، وقوله: شهاباً راصداً يعني أنه على الإفراط صفة لشهاباً، ويجوز كونه مفعولاً له، وقوله: ولأجله تفسير لقوله له، أو هو إشارة لذلك، وإذا كان مفرداً صفة لشهاب فهو ظاهر، وأما إذا كان كحرساً فوصف المفرد بالجمع مع اشتراط النحاة التطابق في الأفراد وغيره، لأن الشهاب لشدة منعه، وإحراقه جعل كأنه شهب فوصف بالجمع، كما وصف المعنى، وهو واحد الأمعاء بجياع في قوله:

كأن قنود رحلي حين ضمت حوالب غرزا ومعني جيباعا

كما قال الزمخشري وغيره إنه جعل المعنى لفرط جوعه بمنزلة أمعاء جائعة، فجمع النعت مع توحيد المنعوت، وهذا وإن كان بعيداً من جهة العربية فهو أقرب بحسب متانة المعنى من تقدير ذوي شهاب، كما قيل في الآية والبيت. قوله تعالى: ﴿وإنا لا ندرى﴾ الخ لا يخفى ما

(١) أخرجه الترمذي ٣٣٢٤ عن ابن عباس وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقد تقدم عند البخاري ومسلم فلي نظر.

نَدْرِيَ أَشْرًا أُرِيدَ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ ﴿ بحراسة السماء ﴾ ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ خيراً ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ﴾ المؤمنون الأبرار ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ أي قوم دون ذلك فحذف الموصوف، وهم المقتصدون ﴿كُنَّا طَرَائِقَ﴾ ذوي طرائق أي مذاهب، أو مثل طرائق في اختلاف الأحوال، أو كانت طرائقنا طرائق ﴿قَدَدًا﴾ متفرقة مختلفة جمع قدة من قد إذا قطع ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا﴾ علمنا ﴿أَن لَّن تُعْجِزَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ﴾ كائنين في الأرض، وإنما كنا فيها ﴿وَلَن نُّعْجِزَهُ هَرَبًا﴾ هاربين منها إلى السماء، أو لن نعجزه في الأرض إن أراد بنا أمرا، ولن نعجزه هرباً إن طلبنا ﴿وَأَنَّا لَمَّا

فيه من الأدب حيث لم يصرح بنسبة الشر إلى الله كما صرح به في الخير، وإن كان فاعل الكل هو الله، وقوله: في الانتصاف إنه من عقائد الجنّ الجامع بين الأدب وحسن الاعتقاد، مراده به التعريض بالزمخشري، وإلا فجعله من عقائد الجنّ لا وجه له كما لا يخفى. قوله: (المؤمنون) فسر الصالحين بالأتقياء الأبرار، ومن دونهم بالفسقة، وهو المراد بقوله: المقتصدون، وإن كان المقتصد المعتدل، وإن أمكن جعل دون بمعنى غير، وغير الصالحين شاملاً للكفرة، لثلا يتكرر مع قوله: منا المسلمون ومنا القاسطون، وإن قيل إن التقسيم الثاني للناجي وغيره، وهذا للتقي وغيره، وهو مغاير له بالاعتبار، وحذف الموصوف بدون صفته، لأنه يطرد حذفه إذا كان بعض اسم مجرور بمن تقدّم عليه، والصفة ظرف أو جملة، كما صرح به النحاة، وفسر الطرائق بالمذاهب، كما يقال طريقته كذا لمعتقه، وما هو حاله ولم يجعله منصوباً على الظرفية بتقدير في لأنه اسم خاص لموضع يستطرق فيه، فلا يقال للبيت والمسجد طريق على الإطلاق، وإنما يقال جعلت المسجد طريقاً فلا ينتصب مثله على الظرفية إلا في الضرورة عند سيبويه هذا، وقال بعض النحويين هو ظرف لأن كل موضع يستطرق طريق كما في شرح الكتاب. قوله: (وهم المقتصدون) الذي في النسخ هم بضمير الجمع، وفي بعضها هو على أنه ضمير الموصوف، ولا وجه له رواية ودراية، وما قدره قبل طرائق ليصح الحمل لأنه ليس محل المبالغة، وقوله: أو كانت طرائقنا طرائق كونه من تلقي الركبان، والتأويل قبل الحاجة إليه لا يلتفت لمثله حتى يعد اعتراضاً أو مانعاً، وقوله: من قد إذا قطع حتى كان كل طريق لامتيازها مقطوعة من غيرها، وقوله: علمنا تقدّم الكلام عليه. قوله: (أن لن يعجز الله في الأرض) حمل المصنف رحمه الله تعالى الأرض هنا على العموم، لقوله وإنما كنا، ولما وقع قوله ولن نعجزه هرباً في مقابلته لزم أن يكون الهرب إلى السماء ففيه ترق ومبالغة، كأنه قيل لا نعجزه في الأرض ولا في السماء، وأما في الثاني فلم ينظر فيه إلى عموم ولا خصوص، وجعل الفوت على قسمين أخذاً من لفظ الهرب، كأنه قيل إن طلبنا لم نفته، وإن هربنا لم نخلص منه، وذكر الأرض لتصوير أنها مع سعتها ليس فيها منجي منه ولا مهرب لشدة قدرته وزيادة تمكنه منه كقوله:

وإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

سَمِعْنَا أَلْهَدَىٰ ﴿١٤﴾ أَي الْقِرْآنَ ﴿أَمَّا بِفَضْلِ قَوْلِهِ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ فهو لا يخاف، وقرئ فلا يخف، والأول أدل على تحقيق نجاة المؤمنين واختصاصها بهم ﴿بِخَسَا وَلَا رَهَقًا﴾ نقصاً في الجزاء، ولا أن ترهقه ذلة أو جزاء نقص، لأنه لم يبخص لأحد حقاً، ولم يرهق ظلماً، لأن من حق المؤمن بالقرآن أن يجتنب ذلك ﴿وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَنِيطُونَ﴾ الجائرون عن طريق الحق، وهو الإيمان والطاعة ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ توخّوا رشداً عظيماً يبلغهم إلى دار الثواب ﴿وَأَمَّا الْقَنِيطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ توقد بهم كما توقد بكفار الإنس ﴿وَأَلْوِ اسْتَقْتَمُوا﴾ أي أن الشأن لو استقام الجن، أو الإنس أو كلاهما ﴿عَلَى الطَّرِيفَةِ لَأَسْقِنَهُمْ﴾

وهذا أحسن مما قيل، إن فائدة ذكر الأرض تصوير تمكّنهم عليها وغاية بعدها عن محل استوائه، فإنه غير مناسب للمقام، وهرباً كما أشار إليه المصنف. رحمه الله تعالى حال بمعنى هارين، وكذا قوله في الأرض أو تمييز، وفسر الهدى بالقرآن، لاقتضاء قوله: سمعنا له، ولأنه المناسب لسبب النزول. قوله: ﴿فهو لا يخاف﴾ قدّر هو ليحسن دخول الفاء فيه، لأن جواب الشرط المنفي بلا يصح فيه دخول الفاء وتركها، كما صرح به في شرح التسهيل، وفي كلام الزمخشري، وابن مالك إشارة إليه فما قيل إنه لتصحيح دخول الفاء غير صحيح، وعلى قراءة الجزم لا ناهية، لا نافية لأن الجواب المقترن بالفاء لا يصح جزمه. قوله: ﴿والأول﴾ يعني الرفع، وتقدير المبتدأ لأنه من قبيل هو عرف، وهو يفيد التقوى، ويدل على الاختصاص عند الزمخشري، وفي النهي أيضاً دلالة لأنه علق الحكم بمن يؤمن، وتعليق الحكم بالمشق وما هو في حكمه يفيد عليه مأخذ الاشتقاق، وهي تستلزم ما ذكر، وفي نسخة المؤمنين وبهم، وفي أخرى المؤمن وبه بالإفراد وقوله: والأول أدل بأفعل التفضيل، لأنه خبر يدل على تحقق مضمونه. قوله: ﴿نقصاً في الجزاء ولا أن ترهقه ذلة﴾ فسر الرهق بغشيان الذلة، وأصل معناه مطلق الغشيان لقوله تعالى: ﴿وترهقهم ذلة﴾ [سورة يونس، الآية: ٢٧] والقرآن يفسر بعضه بعضاً، وقوله: أو جزاء نقص، أي ورهق ظلم ففيه اكتفاء، كسراييل تقيكم الحرّ الخ بقريئة ما بعده من قوله: لأنه الخ، فاندفع ما قيل عليه من أنّ الصواب أن يقول: جزءاً نقص ولا رهق كما في الكشاف حتى لا يبقى التعليل بقوله: ولم يرهق بلا معلل، وهذا إما على إضمار الجزاء بأن يقدر فيه مضاف، أو هو بيان لحاصل المعنى، وأنّ ما ذكر في نفسه مخوف فإنه يصح أن يقال: خفت الذنب وخفت جزاءه، لأنّ ما يتولد منه المحذور في نفسه محذور، وفيه دلالة على أنّ المؤمن لاجتنابه البخس والرهق لا يخافهما، فإن عدم الخوف من المحذور إنما يكون لانتهاء المحذور، وقوله: لأنه لم يبخص إشارة إلى ذلك، ويجوز أن يكون من وضع السبب موضع المسبب والأول أظهر، وأقرب مأخذاً كما رجحه المدقق في الكشف فتدبر. قوله: ﴿لأنّ من حق المؤمن بالقرآن أن يجتنب ذلك﴾ وفي نسخة من حق الإيمان وهو إشارة لما مر. قوله: ﴿فمن أسلم﴾ من كلام الله أو الجن، وفي الكشاف زعم من لا يرى للجن ثواباً أنه تعالى أوعد قاسطهم، وما وعد مسلمهم وكفى به وعداً إن قال فأولئك تحروا رشداً، فذكر سبب الثواب

مَلَّةً غَدَقًا ﴿١٧﴾ أي على الطريقة المثلى لوسعنا عليهم الرزق، وتخصيص الماء الغدق وهو الكثير بالذکر، لأنه أصل المعاش والسعة، ولعزة وجوده بين العرب ﴿لَتَفْنَنَّهُمْ فِيهِ﴾ لنتخبرهم كيف يشكرونه وقيل: معناه أن لو استقام الجن على طريقتهم القديمة، ولم يسلموا باستماع القرآن، لوسعنا عليهم الرزق، مستدرجين لهم لنوقعهم في الفتنة، ونعذبهم في كفرانهم ﴿وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ عن عبادته أو موعظته أو وحيه ﴿يَسْلُكْهُ﴾ يدخله، وقرأ غير الكوفيين بالنون ﴿عَذَابًا صَعَدًا﴾ شاقاً يعلو المعذب ويغلبه، مصدر وصف به ﴿وَأَنَّ الْمَسْتَفِذَ لِلَّهِ﴾ مختصة به ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ فلا تعبدوا فيها غيره، ومن جعل أن مقدرة باللام

وموجبه، والله أعدل من أن يعاقب القاسط، ولا يثيب الراشد، فتحرى الرشد مجاز بعلاقة السببية عن الثواب، كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله: (يبلغهم) الخ، والتوخي التحري، وهو القصد، وقوله: بكفار الإنس إشارة إلى أنهم في التكليف مثلهم، وقوله: إن الشأن إشارة إلى أن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن مقدر، والضمير لما ذكر وقوله: على الطريقة المثلى تأنيث الأمثل، بمعنى الأفضل يشير إلى أنها جعلت طريقة، وما عدلها ليس بطريقة يفهم منه كونها مفضلة على ما سواها، أو هو إشارة إلى أن التعريف فيه للعهد، والمعهود طريقة الجن المفضلة على غيرها. قوله: (لوسعنا عليهم الرزق) على التجوز بما ذكر عن الرزق الواسع، أو الاكتفاء به لأن غيره يعلم منه أولوية، وقوله: والسعة عطف على المعاش ناظر إلى كثرة الماء، كأنه قال: لأن أصل الماء أصل المعاش، وكثرته أصل السعة، فلا وجه لما قيل من أن السعة عطف تفسير للمعاش، وإلا فأصل المعاش هو أصل الماء لا كثرته، وغدقاً بفتح الدال وتكسر وبه قرئ في الشواذ. قوله: (لتخبرهم كيف يشكروني) فالفتنة في الماء الاختبار في شأنه هل يشكر أم لا، وقوله: وقيل الخ، مرضه لأنه مخالف للظاهر من وجوه، ومن استعمال الاستقامة على الطريقة في الاستعمال على الكفر، وكون النعمة المذكورة استدراجاً من غير قرينة عليه، وقال الطيبي إن التذييل بقوله: ومن يعرض الخ، يؤيد هذا وفيه نظر، وقيل: إن استعارة الاستقامة على الطريقة للكفر في غاية البعد، وقوله: لنوقعهم في الفتنة، ونعذبهم إشارة إلى أن الفتنة على هذا بمعنى العذاب لا بمعنى الاختيار كما في الوجه الأول، وقوله عن عبادته فالذكر مصدر مضاف لمفعوله فتجوز به عن العبادة، وإذا فسر بالموعظة فهو بمعنى التذكير، وهو مضاف لفاعله، وكذا إذا كان بمعنى الوحي أيضاً. قوله: (يدخله) إشارة إلى أن سلك يتعدى إلى المفعول الثاني بفي، فعدى له بنفسه هنا لأنه ضمن معنى يدخله، كما في الكشاف، وقوله: شاقاً تفسير للمراد منه، وقوله: يعلو الخ، بيان لمعناه الحقيقي، وأن العلو تجوز به عن الغلبة، كما في قول عمر رضي الله عنه تصعدتني خطبة النكاح، أي غلبتني وشقت علي كما وضحه الزمخشري، وقوله: مصدر يعني صعدا هنا مصدر وصف به مبالغة، أو تأويلاً كما عرف في أمثاله. قوله: (ومن جعل الخ) هو منقول عن الخليل بن أحمد، وقوله: علة للنهي في قوله: فلا تدعو، فتقديره لا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد له على أن المساجد بمعناها المعروف، وقوله: فلا تعبدوا فيها غيره تقدير فيها

علة للنهي ألغى فائدة الفاء، وقيل: المراد بالمساجد الأرض كلها لأنها جعلت للنبي عليه السلام مسجداً، وقيل: المسجد الحرام، لأنه قبلة المساجد ومواضع السجود، على أن المراد النهي عن السجود لغير الله، وأراد به السبعة، أو السجديات على أنه جمع مسجد ﴿وَأَنَّهَا لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ أي النبي عليه السلام، وإنما ذكر لفظ العبد للتواضع، فإنه واقع موقع

هنا لا بد منه ليرتبط الكلام بعبءه ببعض، كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى، وقوله: ألغى فائدة الفاء أي لزمه أي يجعل الفاء لغواً لأنها للسببية ومعناها استفاد من اللام المقدرة، وكونها للإشعار بمعناها، وأنها مقدرة، أو تأكيد لها، كما قيل: لا يخلو من شيء، وقد مر فيه كلام في البقرة، وأن الفاء هنا لا يصح فيها أن تكون عاطفة، فإن جعلت جزائية على أن فيه شرطاً مقدراً أو متوهماً، كما سيأتي في قوله: وربك فكبر، لا يلزم اللغوية التي ادعاها المصنف رحمه الله تعالى، ولذا اعترض عليه بأنها معنى الشرط، والمعنى أن الله يحب أن يوحد ولا يشرك به، فإن لم يوحدوه في سائر المواضع فلا تدعوا مع الله أحداً في المساجد لأنها مختصة به، فالإشراك فيها أقبح القباح، فتأمل. قوله: (وقيل المراد بالمساجد الأرض الخ) إشارة إلى ما في الحديث الصحيح: «جعلت الأرض مسجداً وطهوراً»<sup>(١)</sup> قال القاضي عياض: إنه من خصائص هذه الأمة لأن من قبلنا كانوا لا يصلون إلا في موضع تيقنوا طهارته، ونحن خصصنا بجواز الصلاة في جميع الأرض إلا ما تيقننا نجاسته، وقال القرطبي وهو المشهور في كتب الحديث إن هذا مما خص به نبينا ﷺ، وكانوا قبله إنما تباح لهم الصلاة في البيع والكنائس، وفيه أشكال مشهور، وهو أن عيسى عليه الصلاة والسلام كان يكثر السياحة، وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، كانوا يسافرون فإذا لم تجز لهم الصلاة في غير الكنائس، لزم ترك الصلاة في كثير من الأوقات وهو بعيد، ولذا قيل المخصوص بهذه الأمة كونها مسجداً وطهوراً في التيمم واختصاص المجموع به لا يضر وقد يقال إنه مخصوص بالحضر فتدبر. قوله: (لأنه قبلة المساجد) توجيه لإطلاق الجمع عليه بأنه لكونه قبلة لها، يعني كل قبلة متوجهة نحوه:

كإنما هو مغناطيس أنفسنا فحيثما كان دارت نحوه الصور

جعل كأنه جميع المساجد مجازاً، وظاهره أن المراد به الكعبة نفسها لا الحرم كله، وإن صح أيضاً، وقوله: ومواضع السجود عطف على قوله: المسجد الحرام، أي قيل المراد به مواضع السجود مطلقاً، فهو جمع مسجد بمعنى مكان السجود مطلقاً، والواو فيه بمعنى أو وفي نسخة، أو بدلها وهي ظاهرة. قوله: (على أن المراد النهي الخ) لو أخره لأنه صالح لها كلها كان أولى، والآراب بالمد جمع أرب وهو العضو، والسبعة القدمان والركبتان والكفان والوجه أي الجبهة والأنف، وقوله: تجمع مسجد أي بفتح الجيم وهو مصدر ميمي كما قيل وهو مبني على تعلقه بقوله، أو السجديات فقط، وليس كذلك بل هو متعلق به، وبما قبله من قوله:

كلامه عن نفسه، والإشعار بما هو المقتضي لقيامه ﴿يَدْعُوهُ﴾ يعبدُهُ ﴿كَادُوا﴾ كاد الجن ﴿يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ متراكمين من ازدحامهم عليه تعجباً مما رأوا من عبادته، وسمعوا من قراءته، أو كاد الإنس والجنّ يكونون عليه مجتمعين لإبطال أمره، وهو جمع لبدة، وهي ما تلبد بعضه على بعض، كلبدة الأسد، وعن ابن عامر لبدا بضم اللام جمع لبدة وهي لغة، وقرئ لبدا كسجد جمع لابد، ولبدا كصبر، جمع لبود ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ فليس ذلك ببدع ولا منكر يوجب تعجبكم أو إطباقكم على مقتي، وقرأ عاصم وحمزة قل على الأمر للنبي عليه السلام ليوافق ما بعده ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ ولا نفعاً أو غياً، ولا رشداً عبر عن أحدهما باسمه، وعن الآخر باسم سببه أو مسببه، إشعاراً بالمعنيين ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُخِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ إن أراد بي سوءاً ﴿وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ منحرفاً وملتجأ،

مواضع السجود أيضاً، فإن المساجد على كلا الاحتمالين جمع مسجد بالفتح. قوله: (فإنه واقع موقع كلامه عن نفسه) أي أنه على جعله من الموحى إليه فالقراءة بالفتح، إذ كان أصله، وإني لما قمت فهو تعبير عن نفسه، فلذا قال عبد الله تواضعاً منه، وعلى القراءة الأخرى هو للإشعار فقط، وقوله: والإشعار الخ، فإن المقتضي للقيام للعبادة هو العبودية وفي كلامه إيهام لتعلق يدعو لقيامه، على أن المعنى قيامه للعبادة. قوله: (كاد الجنّ الخ) الضمير يحتمل عوده للجنّ أو للإنس، أو للكل، فعلى قراءة الفتح، وجعله من الموحى الضمير للجنّ، أي أوحى إليه حالهم لما رأوه يصلي، وعلى الكسر فالضمير للمقتدين به من الأصحاب، وهو من مقول الجنّ، وقوله: متراكمين تفسير لقوله: لبداً، أي مجتمعين مزدحمين حوله. قوله: (أو كاد الإنس والجنّ) على أن الضمير عامّ للفريقين، واجتماعهم لإبطال أمره، ويدعو من الدعوة لا بمعنى العبادة على هذا، وهذا على قراءة الكسر، وكونها جملة مستأنفة ابتداء إخبار منه تعالى عن حال رسوله تمهيداً لما بعده، وتوكيداً لما قبله، مقابلاً لقوله: وإن المساجد لله، كأنهم لما نهوا عن الشرك ودعوا للتوحيد قابلوه بالعداوة والجد في نقض أمره، وقوله: لبدة بكسر اللام وسكون الموحدة، وتلبد بمعنى اجتمع، ولبدة الأسد الشعر المجتمع بين كتفيه، وقوله: وعن ابن عامر الخ، أي قرأها بضم اللام وفتح الباء، جمع كزبرة وزبر، وهي لغة في جمعه، وروي عن ابن عامر الكسر أيضاً، وكلاهما صحيح كما في النشر، وقوله: لبداً كسجد بالضم والتشديد، وقوله: لبد بضمين، والقراءت فيه مبينة مفصلة في النشر. قوله: (يوجب تعجبكم) هذا على كون الضمير للجنّ، وقوله: أو إطباقكم على مقتي ويغضي، على أن الضمير للجنّ والإنس جميعاً، وقوله: عاصم وحمزة هو رواية عن أبي عمرو أيضاً، وقوله: ولا نفعاً فسر الرشد بالنفع لوقوعه في مقابلة الضر، وكذا تأويل الضرّ بالغيّ لوقوعه في مقابلة الرشد، فلا بدّ من تأويل الأوّل أو الثاني. قوله: (عبر عن أحدهما الخ) يعني إما أن يراد بالرشد النفع تعبيراً باسم السبب عن المسبب، أو يراد بالضرّ الغي تعبيراً باسم المسبب عن السبب، ففيه لف ونشر مرتب، ووجه إشعاره بالمعنيين أن السبب يشعر بالمسبب كعكسه، ويجوز أن يجرد من كل

وأصله المدخل من اللحد ﴿إِلَّا بَلَقًا يَنْزِلُ مِنَ اللَّهِ﴾ استثناء من قوله: لا أملك، فإن التبليغ إرشاد وإنفاع، وما بينهما اعتراض مؤكد لنفي الاستطاعة، أو من ملتحداً، ومعناه أن لا أبلغ بلاغاً، وما قبله دليل الجواب ﴿وَرَسُولَاتٍ﴾ عطف على بلاغاً، ومن الله صفته، فإن صلته عن كقوله ﴿يَعْلَمُ﴾ بغلوا عني ولو آية ﴿وَمَنْ يَصِصْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ في الأمر بالتوحيد إذ الكلام فيه ﴿فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ وقرئ فأن علي فجزأوه أن ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ جمعه للمعنى ﴿حَتَّىٰ إِذَا

منهما ما ذكر في الآخر، فيكون احتباكاً، فالتقدير لا أملك لكم ضرراً ولا نفعاً ولا غبار ولا رشداً، وقوله: منحرفاً هو معناه الحقيقي، وملتجأ هو المجازي المراد، وقد جوز فيه الراغب كونه اسم مكان ومصدرأ. قوله: (استثناء من قوله: لا أملك الخ) يعني أنه استثناء من مفعوله، أعني ضرراً ورشداً لأنه في معنى لا أملك شيئاً كما في الكشف، وهو متصل، وظاهر قول المصنف رحمه الله تعالى، فإن التبليغ الخ، أنه مستثنى من رشد أوحده، والاستثناء من المعطوف دون المعطوف عليه جائز، والأول أولى ولفظ الإنفاع خطأ كما مر، لأنه لم يسمع له مزيد، وقوله: اعتراض الخ دفع للاعتراض بكثرة الفصل المبعدة له، والاستطاعة تؤخذ من قوله: لا أملك لأنه بمعنى أقدر وأستطيع، وقوله: أو من ملتحداً فالاستثناء منقطع لأن البلاغ من الله، وقيل: إنه من التعليق بالمحال، كقوله: ﴿لَا الْمَوْتَةُ الْأُولَى﴾ [سورة الدخان، الآية: ٥٦] وجوز صاحب الكشف في الأول إن لم يؤول شيئاً أن يكون كقوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

الخ. قوله: (ومعناه أن لا أبلغ الخ) وفي الكشف معناه أن لا أبلغ بلاغاً، كقولك: إياها قياماً ففعوداً، وظاهره أن المصدر سد مسد الشرط كمعمول كان، والأكثر على أن حذف جملة الشرط مع بقاء الأداة جائز، وذهب أبو حيان وغيره إلى أنه لا يحذف إلا مع بقاء لا النافية، كقوله:

وألا يعمل مفركك الحسام

وإن اختار في شرح التسهيل الجواز مطلقاً، واعترض بأنه كيف يقع الخلاف فيه، واشترط بقاء لا مع ورود مثل قوله: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦] والناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخييراً، لا أن يراد حيث يكون الشرط منفياً بها، إلا أنه لا يحذف إلا حيث ينفي بها مطلقاً فيسهل الأمر حينئذ، وليس بشيء فالظاهر أن اطراد حذفه مشروط ببقاء لا، ما لم يسد مسده شيء من معمول أو مفسر، وهو مراد النحاة فلا يرد ما ذكره. قوله: (وما قبله دليل الجواب) لا اعتراض كما قيل، وفي منافاته للاعتراض نظر، وقوله: عطف على بلاغاً لا ينبغي تقدير المضاف فيه، أي بلاغ رسالاته، فإنه يكون من عطف الشيء على نفسه إلا أن يوجه، بأن البلاغ من الله فيما أجد عنه بغير واسطة، والبلاغ ما هو بها وهو بعيد غاية البعد. قوله: (في الأمر بالتوحيد الخ) إن كان المراد بالرسول رسول البشر وهو الظاهر، فالمعنى في شأن الأمر بالتوحيد وأمثاله، وإن كان رسول الملائكة فالمراد أن لا يبلغ

رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ ﴿٢٥﴾ في الدنيا كوقعة بدر، أو في الآخرة، والغاية لقوله: يكونون عليه لبدا بالمعنى الثاني، أو لمحذوف دل عليه الحال من استضعاف الكفار له وعصيانهم له ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضَعَفَ نَاصِرًا وَأَقَلَّ عَدَدًا﴾ هو أم هم ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ﴾ ما أدري ﴿أَقْرَبُ مَا تُوَعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَكُمْ رَيْفًا أَمَدًا﴾ غاية تطول مدتها، كأنه لما سمع المشركون حتى إذا رأوا ما يوعدون قالوا: متى يكون إنكاراً، فقيل: قل إنه كائن لا محالة، ولكن لا أدري ما وقته ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ﴾ هو عالم الغيب ﴿فَلَا يُظْهِرُ﴾ فلا يطلع ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِ أَمَدًا﴾ أي على الغيب المخصوص به علمه ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ﴾ لعلم بعضه حتى يكون له معجزة ﴿مِنْ رَّسُولٍ﴾ بيان

كما وصل إليه، وقوله: إذ الكلام الخ، يعني أنه مخصوص بقريظة المقام، فلا يصح استدلال المعتزلة به على تخليد العصاة في النار، وقوله: وقرئ فإن أي بفتح الهمزة، وقوله: على فجزاؤه أن أي يجعل خير مبتدأ مقدر تقديره جزاؤه وإن الخ، خبره وقوله: جمعه للمعنى أي لرعاية معنى من، ولو راعى لفظه قال: خالداً.

قوله: (والغاية لقوله يكونون الخ) يعني إن فسر بالتجمع للعداوة، فهو غاية له وعلى الوجه الآخر متعلق بمحذوف دلت الحال عليه، كأنه قيل: لا يزالون يستضعفونه، حتى إذا رأوه ما يوعدون تبين لهم المستضعف من هو، وأما جعله غاية لقوله: نار جهنم، فركبك جداً مع أنه يأباه ما بعده وما قبله، وأما استعباده بطول الفصل فليس بشيء كما توهمه أبو حيان، فإنه لا مانع من تخلل أمور غير أجنبية بين الغاية والمغيا، وقوله: ما أدري بيان لأن إن نافية هنا. قوله: (غاية تطول مدتها الخ) لما كان التقابل يقتضي أن يقال: أقرب أم بعيد، أو أله أجل وأمد أم لا، أو له المصنف رحمه الله تعالى بالأمد البعيد بقريظة المقابلة، وإن كان الأمد وضعاً شاملاً لهما، ولذا وصف بقوله تعالى: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣٠] وفي الكشاف المعنى ما أدري أهو حال متوقع في كل ساعة أم مؤجل له غاية مضروبة، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى أولى وأقرب. قوله: (هو عالم الغيب) يعني هو خبر ضمير محذوف، وإضافته محضة لقصد الثبات فيه، فيفيد تعريف الطرفين فيه التخصيص لأن الكلام وقع تعليلاً لنفي الدراية، كأنه قيل: ما أدري قرب ذلك الموعد وبعده، إلا أن يطلعني الله عليه، لأن علم الغيب مختص به وقد يطلع عليه بعض خلقه. قوله: (على الغيب المخصوص به علمه) لإفادة الإضافة الاختصاص واختصاصه به تعالى لأنه لا يعلمه بالذات والكنه علماء حقيقياً يقينياً بغير سبب، كاطلاع الغير إلا الله، وعلم غيره لبعضه ليس علماً للغيب، إلا بحسب الظاهر، وبالنسبة لبعض البشر كما ذكره بعض المحققين فلا منافاة، لقوله: بعده لعلم بعضه، حتى يقال عليه إنه بعد ما حمل الغيب على الغيب المخصوص به علمه كيف يقول لعلم بعضه حتى يكون له معجزة، وتكلف بعضهم الجواب عنه، بأن المراد بالغيب المخصوص به ما لم ينصب عليه دليل، ولا يقدر في هذا الاختصاص كونه معلوماً للغير بإعلامه تعالى إذ الاختصاص إضافي بالنسبة إلى من عدا المستثنى. قوله: (إلا من ارتضى) يصح في هذا الاستثناء الاتصال، وهو الظاهر، والاتصال بناء على التخصيص أو عدمه كما في

لمن، واستدل به على إبطال الكرامات، وجوابه تخصيص الرسول بالملك والإظهار بما يكون بغير وسط، وكرامات الأولياء على المغيبات إنما تكون تلقياً عن الملائكة، كماطلاعنا على أحوال الآخرة بتوسط الأنبياء ﴿فَإِنَّهُ يَسْأَلُكُم مِّن بَيْن يَدَيْهِ﴾ من بين يدي المرتضي ﴿وَمَنْ

بعض الحواشي. قوله: (واستدل به على إبطال الكرامات) فيه كلام من وجهين الأول إنه لا دلالة فيه إلا على إبطال كرامة علم الغيب لا غير، والقول بأنه لا قائل بالفصل لا يتمشى في أمثال هذه المطالب، وادعاء دلالة النص ليس بشيء، لأن الخارق للعادة ليس مساوياً لإظهار الغيب بل أقوى منه، إذ الأول قد يعرف بحدس ونحوه، وفي شرح المقاصد ليس هذا بقادح في حكم المقام، لأن مدعي أهل السنة حقية كرامات الأولياء جميعها، وأدلة الخصم بعضها يدل على إبطال الجميع، وبعضها على إبطال البعض، وهو الإخبار بالغيب إذ به يحصل بطلان ما ادعيته من حقية جميعها، فلا يرد عليه إنه لا دلالة فيه إلا على إبطال كرامة علم الغيب لا غير فتأمل. الثاني إن كلامه لا يخلو من أن يكون مبنياً على جوابين كما في التفسير الكبير، حيث قال: الغيب مخصوص بوقت وقوع القيامة بدلالة السياق، والرسول بالملك فإنه تعالى يطلع الملائكة عليه يوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلاً، ويجب أيضاً بتخصيص الإظهار بما يكون بغير واسطة، ويرد على الأول إنه كيف يصح هذا بعد قوله: ليكون معجزة، والمعجزة إنما هي لرسول البشر دون الملائكة، وأجيب بأنه غير مرضي له، وإنما قدم لإيجازه وليفرغ منه إلى الأهم عنده كما هو دأب المصنفين، وقيل: كلاهما ليس بمرضي له، وإنما المرضي له ما أشار إليه في أثناء تفسير النظم من تخصيص الغيب، وحمل الرسول على المتعارف لدلالة السباق والسياق عليه، وأما هذا فالعهدة فيه على القوم، وأورد على الثاني أن الرسل لا يطلعون بغير واسطة، وقصة المعراج، وتكليم موسى عليه الصلاة والسلام يرده، أو جواباً واحداً كما ارتضاه البعض، وهو الظاهر من عطفه بالواو، وقيل: وهو مخالف لقوله: حتى يكون معجزة، ومقتضى لزوم الواسطة للإظهار للأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو غير صحيح لقصة المعراج وغيرها، ولا يرد عليه أنه وارد على الجواب الأول عند القائل بالتعدد لأنه غير مرضي له، لا يقال: إذا خصص الغيب بالقيامة أو بغيرها مما يتعلق بذاته لا يرد المعراج ونحوه، لأننا نقول حينئذ لا يصح الاستدلال ولا يحتاج إلى الجواب، وهذا معنى ما قيل إن كلامه لا يخلو من الخلل والإخلال، ولبعض أهل العصر هنا كلام طويل بلا طائل. قوله: (وكرامات الأولياء الخ) يرد عليه إن الإمام الغزالي رحمه تعالى قال: الفرق بين الولي والنبى نزول الملك فإن الولي يلهم والنبى ينزل عليه الملك مع كونه يكون ملهماً فإنه جامع بين النبوة والولاية، وتنبه له بعض أرباب الحواشي ففسر التلقي من الملك بالإلهام لأنه من نفث الملك بالروح وهو خلاف الظاهر ورده الشيخ الأكبر في الفتوحات، وقال: إنه غلط من قائله دال على عدم ذوقه والفرق بينهما إنما هو فيما ينزل به الملك لا في نزوله فإنه ينزل على الرسول والنبى بخلاف ما ينزل به على الولي التابع، وقد ينزل عليه بالبرى والفوز والأمان في الحياة الدنيا كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [سورة

خَلْفَهُ رَصَدًا ﴿٢٨﴾ حراساً من الملائكة يحرسونه من اختطاف الشياطين وتخاليطهم ﴿يَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾ أي يعلم النبي الموحى إليه أن قد أبلغ جبريل والملائكة النازلون بالوحي، أو يعلم الله تعالى أن قد أبلغ الأنبياء، بمعنى ليتعلق علمه به موجودا ﴿رِسَالَتِي رِيَبَهُمْ﴾ كما هي محروسة من التغيير ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ بما عند الرسل ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ حتى القطر والرسل. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الجن كان له بعدد كل جني صدق محمداً أو كذب به عتق رقبة».

فصلت، الآية: [٣٠] إلى آخر ما فصله فأعرفه. قوله: (ليعلم المرتضي) فسرته بما يشمل الوجهين وكذا ما بعده محتمل لهما خلافاً لمن قصر بعضها على بعض. قوله تعالى: ﴿وَأَحَاطَ﴾ قيل: هو معطوف على أبلغوا إن كان ضمير ليعلم للنبي الموحى إليه وأما إن كان الضمير لله فهو عطف على لا يظهر أي عالم الغيب فلا يظهر وأحاط بما عند الرسل وأحصى كل شيء عدداً ويجوز هذا أيضاً على التقدير الأول وقيل: جملة أحاط حالية بتقدير قد وفيها دفع للتوهم الناشئ من الكلام السابق، وقوله: ليتعلق به علمه إشارة إلى أن علمه قديم، والمقترب بالزمان تعلقه بالمعلوم وإن تعليل هذا بالعلم الأزلي غير مراد بل هو معلن بتعلقه الحادث وإظهاره ليتعلق به الجزاء كما في قوله: ﴿ليعلم المجاهدين منكم﴾ كما مرّ تحقيقه وقوله: كما هي أي من غير تغيير وتبديل، وقوله عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> الخ حديث موضوع تمت السورة.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة المزمل

مكية وآياتها تسع عشرة أو عشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ﴾ أصله المتزمل من تزمّل بشيابه إذا تلفف بها، فأدغم التاء في الزاي وقد قرئ به، وبالمزمل مفتوحة الميم ومكسورتها أي الذي زمّله غيره، أو زمّل نفسه، سمي به النبي عليه الصلاة والسلام تهجيناً لما كان عليه، فإنه كان نائماً أو مرتعداً، مما دهشه من

## سورة المزمل

هي مكية بجميعها، وقيل: إلا آيتين منها واصبر على ما يقولون وما يليها وقيل، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ﴾ إلى آخر السورة وآياتها فيها اختلاف كما ذكره المصنف وقيل: هي ثمان عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وقد قرئ به) هي قراءة لأبي على الأصل وهي شاذة وقوله: وبالمزمل أي بتخفيف الزاي على أنه اسم مفعول أو فاعل من زمّل بزنة فعل والكسر قراءة عكرمة، وقوله: الذي زمّله غيره هو بيان له على قراءة الفتح وقوله: أو زمّل نفسه على قراءة الكسر لأن ذكر الفاعل دون المفعول يدل على أنه حذف مفعوله للعلم به أو نزل منزلة اللازم فلذا لم يبين للمفعول ففيه لف، ونشر مرتب وما قيل من أنه متجه على القراءتين لا وجه له وكذا ما قيل إنه متعبر في الثاني ضرورة فإن قلت: لا بدّ من أن يكون زمّل نفسه أو زمّله غيره فأحدهما متعين، والقراءات كلها متواترة فكيف اجتمعا قلت: هو زمّل نفسه من غير شبهة فإن نظر إلى أنّ كل أفعاله من الله فقدّر زمّله غيره فلا يرد هذا كما توهم حتى يقال: إنه زمّل نفسه، أولاً ثم نام فزمّله غيره أو يعكس ولو ترك مثله رأساً كان أحسن؛ وقوله: سمي به النبي ﷺ أي أطلق عليه في القراءات كلها. قوله: (تهجيناً لما كان عليه) التهجين التقييح وقد تبع في هذه العبارة الزمخشري، وشنع عليه صاحب الانتصاف فيها، وقال: إنّ فيه سوء أدب وهو كما قال: وإما اعتذاره عنه في الكشف بأنه من ليطف العتاب الممزوج بالرافة وقد خوطب بما هو أشدّ منه في قوله: ﴿عَسَىٰ وَتَوَلَّىٰ﴾ فليس بشيء لأنّ الله له أن يخاطب حبيبه بما شاء ونحن لا نجري على ما عامله به بل يلزمننا الأدب والتعظيم لجنابه الكريم، ولو خاطب بعض الرعايا الوزير بما خاطبه به السلطان طرده الحجاب وربما كان العقاب هو الجواب، والحق ما قاله السهيلي رحمه الله تعالى: من أنه تأنيس له وملاطفة على عادة العرب في اشتقاق اسم للمخاطب من صفته التي هو عليها كقوله ﷺ لعلي كرم الله وجهه: «قم يا أبا تراب»<sup>(١)</sup> قصداً لرفع الحجاب وطّي

(١) أخرجه البخاري ٤٤١ - ٦٢٨٠ - ٣٧٠٣ - ٦٢٠٤ - ٢٤٠٩ - ٢٤٠٩ - ٦٩٢٥ وابن حبان ٦٩٢٥ والطبراني في «الكبير»

بدء الوحي متمزلاً في قطيفة أو تحسناً له إذ روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي متلفظاً ببقية مرط مفروش على عائشة رضي الله تعالى عنها فنزلت أو تشبيهاً له في ثناقه بالتمزمل،

بساط العتاب وتنشيطاً له ليتلقى ما يرد عليه بلا كسل:

وكل ما يفعل المحبوب محبوب

قوله: (لما كان عليه) متعلق بتهجيتنا، والمراد نومه متمزلاً كما يفعله من لا تهمة الأمور والشؤون على ما في الكشف وفيه ما فيه، وقوله: أو مرتعداً على ما روي في حديث بدء الوحي<sup>(١)</sup>، وقوله: دهشة قبل الصواب أدهشه لأن دهش كفرح لازم بمعنى تحيروا أما دهش فهو مدهوش فوضع على صيغة المجهول كزهي ومن ضبطه بالتشديد من التفعيل فقد تعدى المعروف في استعماله والمصنف كثيراً ما يتسامح في أمر التعدية فلو قيل: إنه ضمنه معنى حير فعده لم يبعد. قوله: (أو تحسناً له) هذا أيضاً غير ملائم للسياق لأنه لو استحسنته لم يقل له: قم بل يقول كما قال:

أيها الراقد في لذاته نم هنيئاً إن عيني لم تنم

وقوله: إذ روي الخ هذا لم يصح<sup>(٢)</sup> وحديث مرط عائشة في ليلة النصف من شعبان بالمدينة لا في بدء الوحي<sup>(٣)</sup>، وقد اعترض عليه في الانتصاف بأن السورة مكية وبنائه ﷺ على عائشة كان بالمدينة، وإنما كان ذلك في بيت خديجة كما ورد في الأحاديث الصحيحة والتصدي لتوجيهه بما في جامع الأصول من أنه ﷺ تزوج عائشة بمكة قبل الهجرة بثلاث، ودخل عليها بالمدينة فيجوز أن يبيت ليلة في بيت الصديق بعد العقد ويتغذى ببرد لها وباقيه عليها فحكته بعد ذلك أم المؤمنين رضي الله عنها تكلف لا يتأتى مع مخالفته الأحاديث الصحيحة، ومثله لا يكفي فيه مجرد الاحتمال وقد عرفت أن هذا الحديث المذكور لم يقع في الكتب الصحيحة كما قاله ابن حجر قال أبو حيان: إنه كذب صريح فترك الاشتغال بالقليل، والقال فيه هو الصواب وقوله: مفروش على عائشة الأحسن أن يقول مطروح، ونحوه إذ الفرش يكون على الأرض وما ضاهاها والمرط بكسر الميم كساء من صوف. قوله: (أو تشبيهاً له في ثناقه الخ) يعني أنه استعارة فشبّه عدم التمرن فيما ذكر بالنوم على فراش مغطى ووجه الشبه تعطيل الأمور أو التثاقل فيها وحمله على التجوز مع صحة الحمل على المعنى الحقيقي كما مرّ

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٣٠٠٠ - ٣٣٩٢ - ٤٩٥٣ - ٤٩٥٥ - ٤٩٥٦ - ٤٩٥٧ - ٦٩٨٢ ومسلم ١٦٠ ح ٢٥٣ - ٢٥٤ وعبد الرزاق ٩٧١٩ وابن حبان ٣٣ والطبري ٣٠/١٦١ - ١٦٢ والبغوي في «شرح السنة» ٣٧٣٥ والآجري في «الشرعية» ص ٤٣٩ - ٤٤٠ والطيالسي ١٤٦٧ وأبو نعيم في «الدلائل» ٢٧٥/١ - ٢٧٧ كلهم من حديث عائشة المطول.

(٢) هو باطل لا أصل له فإن المزمل من أول ما نزل في مكة وذلك قبل ولادة عائشة.

(٣) انظر النهاية لابن الأثير: ٣١٩/٤.

لأنه لم يتمرن بعد في قيام الليل، أو من تزمل الزمل إذا تحمل الحمل، أي الذي تحمل أعباء النبوة ﴿وَرَأَى آيَاتَ﴾ أي قم إلى الصلاة أو داوم عليها فيه، وقرئ بضم الميم وفتحها للاتباع أو التخفيف ﴿إِلَّا قَلِيلاً \* يَتَّقِمَهُ \* أَوْ أَقْصَى مِنْهُ قَلِيلاً \* أَوْ زِدَ عَلَيْهِ﴾ الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلاً، وقلته بالنسبة إلى الكل، والتخيير بين قيام النصف والزائد عليه

لأن القرينة غير قطعية، ولو جعل كناية كان أنسب بقواعد المعاني والأحسن تركه لما فيه من سوء الأدب كالوجه الأول مع مخالفته للقواعد أيضاً. قوله: (أو من تزمل الزمل) بالكسر كالحمل لفظاً ومعنى فهو استعارة أيضاً لكن وجه الشبه فيه مختلف ففي الأول ما مر، وفي هذا شبه إجراء التبليغ بتحمل الحمل الثقيل، ووجه الشبه ما فيهما من المشقة وهذا أحسن مما قبله لكن يرد عليه إنه مع صحة المعنى الحقيقي واعتضاده بالأحاديث الصحيحة لا وجه لادعاء التجوز فيه وسيأتي في أول المدثر تحقيقه إن شاء الله. قوله: (أي قم إلى الصلاة) هذا على غير وجه التحسين له إذ قام يصلي وقوله: أو داوم عليها على ذلك الوجه ولا وجه لتخصيص الأول بالأول والثاني بالثاني كما قيل، والظاهر أن معمول قم مقدر عليهما والليل منصوب على الظرفية أو على التوسع والإسناد المجازي، وكسر ميم قم عند الجمهور لالتقاء الساكنين وقرأها أبو السماك بالضم اتباعاً لحركة القاف وفتحت أيضاً للتخفيف. قوله: (ونصفه بدل من قليلاً الخ) ذكروا فيه وجوهاً أربعة كما في الكشف مع كلام فيه فالأول هذا، وهو أن يكون الاستثناء من الليل ونصفه بدلاً من قليلاً وهو الوجه الثاني في الكشف وقدمه المصنف لظهوره وسهولة مأخذه، وموافقته لقراءة النصب ومعناه التخيير بين قيام النصف وما فوقه وما دونه، وضمير منه وعليه حينئذ للنصف بلا كلام إنما الكلام في ضمير نصفه فإن أبا حيان أورد عليه إنه لا يخلو من عوده على المبدل منه أو على المستثنى منه ولا يجوز الأول لأنه يكون استثناء مجهول من مجهول إذ التقدير إلا قليلاً نصف القليل ولا الثاني لأنه يلغو فيه الاستثناء إذ لو قيل: قم الليل نصفه أو زد عليه، أو انقص أفاد معناه على وجه أوضح وأخصر وأبعد من اللبس وقد رده المعرب بأن قوله: استثناء مجهول من مجهول غير صحيح لأن الليل معلوم، وكذا بعضه من النصف وما دونه وما فوقه مع أنه لا ضمير في استثناء المجهول من المعلوم نحو فشرّبوا منه إلا قليلاً فالصواب إبدال مجهول من مجهول مع أنه لا محذور فيه كجاءني جماعة بعضهم مشاة فمن ظنه محذوراً حتى عين الثاني لم يصب وعلى الثاني ليس الاستثناء لغواً لأن فيه تبييناً على تخفيف القيام، وتسهيله لأن قلة أحد النصفين تلازم قلة الآخر وتبييناً على تفاوت ما اشتغل بالطاعة وما خلا منها لإشعاره بأن البعض المشغول بذكر الله بمنزلة الكل مع البيان بعد الإبهام الداعي للتمكن في الذهن وزيادة التشويق، وقد استدل به من قال: يجوز استثناء النصف وما فوقه على ما فصل في الأصول. قوله: (وقلته بالنسبة إلى الكل) جواب عما يرد عليه من أن النصف كيف يكون قليلاً، وهو مساو للنصف الآخر بأن القلة بالنسبة إلى الكل لا إلى عدليه والتزامه بجعل النصف المتحلى بالعبادة لما عفا ثوابها كأمثالها وزيادة زيادة على الآخر فلذا

كالثلاثين، والناقص عنه كالثلث أو نصفه بدل من الليل والاستثناء منه والضمير في منه، وعليه للأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بينه وبين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف أو للنصف، والتخيير بين أن يقوم أقل منه على البت، وأن يختار أحد الأمرين من الأقل والأكثر أو الاستثناء من إعداد الليل فإنه عام، والتخيير بين قيام النصف، والناقص

جعل قليلاً خلاف الظاهر ولذا لم يعرج المصنف عليه لأن القلة تعتبر في كمية الزمان ولا زيادة فيها والكيفية زيادة ونقصها لا يسمى قلة وكثرة حقيقة بل قوّة وضعفاً كما لا يخفى. قوله: (أو نصفه بدل من الليل) بدل بعض من كل وهذا هو الوجه الثاني فهو على نية التقديم، والتأخير وضمير منه وعليه للأقل من النصف المفهوم من مجموع المستثنى والمستثنى منه لأن تقديره قم نصف الليل المخرج قليل منه، وهو الأقل والأقل من النصف الثلث مثلاً، والنقص منه بقيام الربع والزيادة على الأقل بقيام النصف وما فوقه فالتخيير على هذا بين النصف وبين الأقل والأكثر من الأقل، وهو النصف يعني بين الأقل من النصف والأقل من الأقل وإلا زيد منه وهو النصف بعينه والفرق بينه، وبين الأول من وجهين اختلاف مرجع الضميرين وإن الزائد على النصف في الوجه الأول داخل في التخيير وفي هذا خارج لأن مآله إلى التخيير بين النصف والثلث والربع وخالف الزمخشري في هذا الوجه حيث جعل التخيير فيما وراء النصف والداعي لمخالفته إنه يوافق قوله: ﴿إِنَّ رَيْكَ يَعْلَمُ إِنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى﴾ [سورة المزمل، الآية: ٢٠] الآية في قراءة الجر في نصفه وثلثه وفيه تكلف، وإن وجهه صاحب الكشف بما فيه دقة فليحذر. قوله: (أو للنصف) هذا هو الوجه الثالث، وهو على التقديم والتأخير أيضاً لكن ضمير منه وعليه فيه للنصف لا للأقل منه كما في الوجه الذي قبله، وقوله: والتخيير الخ في الكشف وللاعتناء بشأن الأقل لأنه الأصل الواجب كرهه على نحو أكرم إما زيداً وإما زيداً أو عمراً، وفيه تكلف لأنّ تقديم الاستثناء على البدل ظاهر في أنّ البدل من الحاصل بعد الاستثناء لأنّ في تقدير تأخير الاستثناء عدولاً عن الأصل من غير دليل ولأنّ الظاهر على هذا رجوع ضمير منه، وعليه إلى النصف بعد الاستثناء لا للنصف المطلق كما في الوجه الآخر، وأيضاً الظاهر إنّ النقصان رخصة لا أنّ الزيادة نفل والاعتناء بشأن العزيمة أولى انتهى، وقد قيل عليه إنّ ما ذكره أولاً يرد على الوجه الثاني، وقوله: الظاهر أن النقصان رخصة محل نظر إذ الظاهر إنه من قبيل فإن أتممت عشرأ فمن عندك فالتخيير ليس على حقيقته ولو سلم فالأصل لأصلته واشتماله على تخفيف المشقة أولى بالاهتمام به، وفيه بحث وقد قيل هنا وجه آخر، وهو أن يكون نصفه بدلاً من الليل الذي استثنى منه القليل، والتقدير قم الليل إلا قليلاً قم نصف الليل أو أنقص من النصف قليلاً أو زد على النصف فعلى هذا هو كالوجه الأول أيضاً التخيير فيه بين قيام النصف والزائد عليه والناقص عنه، ويكون قوله: أو أنقص عطفاً على قم المسلط على نصفه والقليل المستثنى مقدار ما تستريح النفس بالنوم فيه وتنشط للتهجد وذلك القليل بالنسبة إلى الكل إما النصف أو أكثر منه بقليل أو أقل منه على ترتيب المخير فهي فتأمل. قوله: (أو الاستثناء من

عنه والزائد عليه ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ أقرأه على تودة وتبيين حروف بحيث يتمكن السامع من عدها، من قولهم ثغر رتل، ورتل إذا كان مفلجاً ﴿إِنَّا سَلَّمْنَا عَلَيْكَ قَوْلًا تَقِيلاً﴾ يعني القرآن فإنه لما فيه من التكاليف الشاقة ثقيل على المكلفين سيما على الرسول ﷺ إذ كان عليه أن يتحملها ويحملها أمته، والجملة اعتراض يسهل التكليف عليه بالتهجد، ويدل على أنه مشق مضاد للطبع مخالف للنفس أو رصين لرزانة لفظه ومثانة معناه، أو ثقيل على المتأمل فيه لافتقاره إلى مزيد تصفية للسر وتجريد للنظر، أو ثقيل في الميزان، أو على الكفار والفجار، أو ثقيل تلقية لقول عائشة رضي الله تعالى عنها رأيت عليه السلام ينزل عليه الوحي في اليوم

إعداد الليل) لا من أجزائه فإن تعريفه للاستغراق إذ لا عهد فيه، وقوله: والتخيير بين قيام النصف الخ فالضمير راجع إليه باعتبار الأجزاء ففيه استخدام حينئذ أو شبهة فتدبر، وقد قيل: إن قيام الليل كان فرضاً في صدر الإسلام قبل الصلوات الخمس فلما فرضت نسخ هذا كما فصله الزمخشري. قوله: (على تودة) بضم المثناة وفتح الهمزة وهو التمهّل، وقوله: رتل بسكون التاء ورتل بكسرها وإما رتل بفتحتين فمصدر كما في القاموس فضبطه به هنا سهو والمفلج بتشديد اللام اسم مفعول من الفلج وهو أن لا تكون الأسنان متصلة وهو ممدوح لأنه أزين وأنقى للضم. قوله: (إذ كان عليه الخ) هذا هو الصحيح الموافق لما في الكشاف وفي نسخة إذا وهي تحريف، ويجوز أن يكون احترازاً عن القصص والخصائص، وقوله: والجملة تعريفه للعهد يعني إن قوله: إنا سنلقي معترضة بين المعلل، وهو الأمر بقيام الليل والمعلل وهو إن ناشئة الليل الخ، وقيل: هي قوله: ورتل القرآن وهذه قال الطيبي وهو الأظهر لأنها اعترضت بين كلامين متصلين وفي الكشف إنه لا وجه له، وقوله: يسهل التكليف الخ بيان لفائدة الاعتراض وقوله: بالتهجد متعلق بقوله: بالتكليف يعني إنه سيرد عليك في الوحي المنزل عليك تكاليف شاقة هذا بالنسبة إليها سهل فلا تبال بهذه المشقة وتمرن بها لما بعدها، وقوله: ويدل على أنه أي التهجد فهو ثقيل على النفس لأنها تألف نوم الليل والهدو فيه فيبينه وبين القرآن مناسبة في ثقل كل منهما على النفوس، وقوله: مشق قيل إنه لم يسمع له فعل مزيد من الأفعال فالأولى أن يقول شاق، وقوله: مضاد للطبع أي لمقتضاه وهو بالضاد المعجمة وكونه بالمهملة مفاعلة من الصد كما قيل: لا يلتفت إليه. قوله: (أو رصين لرزانة لفظه) معطوف على قوله: ثقيل، وهو تفسير آخر له فمعنى كونه: ثقيلاً إنه لأحكام لفظه وقوة معانيه أطلق عليه ثقيل بمعنى راجح على ما عدها لفظاً ومعنى لأنّ الراجح من شأنه ذلك فتجوز به عنه، وقوله: أو ثقيل على المأمل الخ هو مجاز أيضاً عن المشقة كما في الوجه الأول، وتصفية السر بمعنى الإخلاص وتوجيه الذهن، وقوله: في الميزان عبارة عن كثرة ثواب قارئه فهو تجوز أيضاً باستعماله في لازمه، وقوله: على الكفار أي صعب. قوله: (أو ثقيل تلقية) يعني يثقل عليه نزوله والوحي به بواسطة الملك فإنه كان يوحي إليه على أنحاء منها أن لا يتمثل له الملك، ويخاطبه بل يعرض له حال كالغشي لشدة انجذاب روحه للملأ الأعلى بحيث يسمع ما

الشديد البرد فيفصم عنه وأن جبينه ليرفض عرقاً، وعلى هذا يجوز أن يكون صفة للمصدر،  
والجملة على هذه الأوجه للتعليل مستأنف، فإن التهجد يعدّ للنفس ما به تعالج ثقله ﴿إِنَّ  
نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ إن النفس التي تنشأ من مضعها إلى العبادة، من نشأ من مكانه إذا نهض وقام  
قال:

نشأنا إلى خوص بري نبيها السرى وألصق منها مشرفات القماحد  
أو قيام الليل على أنّ الناشئة له، أو العبادة التي تنشأ بالليل أي تحدث، أو ساعات  
الليل لأنها تحدث واحدة بعد أخرى، أو ساعاتها، الأول من نشأت إذا ابتدأت ﴿هِيَ أَشَدُّ

يوحى به إليه ويشاهده، ويحسه هو دون من معه وفي هذه الحالة كان يحس في بدنه ثقلاً  
بحيث إن وركه كان على فخذ بعض الصحابة في تلك الحالة فكادت تكسرها، وهذا لا يعلم  
حقيقته بالتقرير، وقوله: فيفصم من أفصم إذا أفلح ومعناه يفارقه، وقوله: يرفض بالقاء والضاد  
المعجمة بمعنى يسيل. قوله: (وعلى هذا) أي على هذا الوجه دون الوجوه المتقدمة يجوز كونه  
صفة للمصدر فينتصب انتصابه لقيامه مقامه، والتقدير إلقاء ثقبلاً فليس صفة قول حينئذ،  
وقوله: والجملة أي جملة إنا سنلقى أيضاً على هذه الأوجه ظاهره إنه على جميعها ما عدا  
الأول فإنها فيه معترضة كما صرح به وهو كذلك لأن أحكامه ومتانة معانيه تناسب قراءته ليلاً  
في التهجد ليتدبرها، وكذا ما بعده في احتياجه للتأمل وكذا كثرة ثوابه تخفف ثقله ومشقته،  
وكذا صعوبته على الكفار تقتضي قراءته ليلاً لئلا يؤذوه وهو حكمة الأسرار في صلاة النهار أولاً  
وكذا ما بعده، فما قيل من أنه لا يتمشى في بعض الوجوه فهو تغليب كلام ناشئ من قلة التأمل  
فيه، وقوله: مستأنف خير وكان الظاهر أن يقول مستأنفة، وقوله: للتعليل متعلق به أو خبر  
أول. قوله: (من نشأ من مكانه إذا نهض وقام) وفي شرح البخاري للكرماني نشأ بمعنى قام لغة  
حشية عربوها والذي ذكره اللغويون إنه عربي من نشأت السحابة إذا ارتفعت، والمراد به النفس  
القائمة كما بينه المصنف رحمه الله، وقوله: نشأنا البيت لا أعرف صاحبه، وقوله: نشأنا بمعنى  
قمنا ونهضنا، وخوص جمع خوصاء وهي الناقة الغائرة العينين من الهزال وهو المراد هنا،  
وقيل: الناقة الضخمة وتوصف به الأعين وقد تلطفت بعض المتأخرين في قوله:

لطيبة قد حثتنا النوق نسري وأعينهنّ نحو التخلل خوص

وبري بمعنى أذهب مستعار من بري العود والقلم وألصق بمعنى نكس وخفض ونبيها بفتح  
النون بمعنى شحمها وصحح الفتح في الكشف، والذي في القاموس الكسر وبعدها مثناة تحتية  
مشددة، والمشرفات العالية والقماحد جمع قمحدة وهي ما خلف الرأس يقول: قمنا إلى نياق  
هزلت من كثرة السير، وقوله: أو قيام الليل فهي مصدر من نشأ بمعنى قام كالكاذبة، وقوله:  
على أنّ الناشئة له أي لليل يعني مستندة إليه مجازاً كما يقال: قام ليله وصام نهاره وليس المراد  
إنها موضوعة له كما توهم، وقيل المراد إن إضافته على معنى اللام وقوله: أو العبادة التي تنشأ  
بالليل على أنّ الإضافة اختصاصية أو بمعنى في أو هو كمكر الليل على التجوّز في النسبة، وإذا

وَمَا كَلَّفَ أَي كلفة أو ثبات قدم وقرأ أبو عمرو وابن عامر وطاء أي مواطأة القلب اللسان لها أو فيها، أو موافقة لما يراد منها من الخضوع والإخلاص ﴿وَأَقَوْمٌ قِيَلًا﴾ وأمد مقالاً، أو أثبت قراءة لحضور القلب وهدو الأصوات ﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا﴾ تقلباً في مهماتك واشتغالاً بها، فعليك بالتهجد فإن مناجاة الحق تستدعي فراغاً، وقرئ سبخا أي تفرق قلب بالشواغل، مستعار من سبخ الصوف، وهو نفشه ونشر أجزائه ﴿وَأَذْكُرُ اسْمَ رَبِّكَ﴾ ودم على ذكره ليلاً ونهاراً وذكر الله يتناول كل ما يذكره من تسبيح وتهليل وتمجيد وتحميد وصلاة وقراءة قرآن ودراسة علم ﴿وَيَبْتَغِي إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ وانقطع إليه بالعبادة، وجرد نفسك عما سواه

كان بمعنى الساعات بالإضافة اختصاصية، وقوله: تحدث واحدة بعد أخرى أي متعاقبة فلا يرد عدم تناوله للساعة الأولى مع أنه على التغليب فلا حاجة لتعميمه لآخر ساعات النهار كما قيل. قوله: (هي أشد وطأ) من مقابلها على التفسير السابقة ووطأ منصوب على التمييز، وقوله: كلفة أي تكليفاً ومشقة تفسير لوطاً على أنه من قوله: اللهم اشد وطأتك على مضر كما مر تحقيقه في سورة الفتح فيكون على هذا أفضل، وإذا كانت بمعنى الثبات فهي من وطئ الرجل الأرض فيكون أفضل، وأوفق بمبادي حاله فإذا أريد الساعات كلها أو بعضها يكون المراد القيام فيها، وقوله: وقرأ أبو عمرو الخ بكسر الواو وفتح الطاء والمد بعده على أنه مصدر واطا وطاء كقاتل قتالاً. قوله: (لها أو فيها) الأول على أن المراد بالناشئة النفس أي أشد وطأ لمواطأة القلب، وقوله: فيها على إن المراد بالناشئة القيام أو العبادة أو الساعات أي أشد وطأ لمواطأة قلب القائم فيها لسانه والإسناد على هذا مجازي. قوله: (أو موافقة) معطوف على قوله: مواطأة القلب، والمواطأة الموافقة فيهما إلا أنه على الأول اعتبر التوافق بين القلب واللسان وعلى هذا بين الحال، والمراد لله وهو على الوجوه كلها ولا يخفى أن الخضوع والإخلاص في الليل أقوى منه في النهار، وقوله: وأسد مقالاً من السداد بالسين المهملة وأحسن في تفسير مقابل الأشد بالأمد وقيلاً فيهما مصدر لكنه في الأول عام للأذكار والأدعية وفي الثاني مخصوص بالقراءة، وحضور القلب مجاز عن عدم تشتيت الأفكار وهدوا لأصوات بالبدال المهملة سكونها وكل منهما راجع لكل مما قبله لا أنه لف ونشر إذ لا داعي للتخصيص فيه.

قوله: (تقلباً في مهماتك) جمع مهم وأصل السبح الممر السريع في الماء فاستعير للذهاب مطلقاً كما قاله الراغب وقوله: قرئ سبخاً أي بالخاء المعجمة والنفس بالنون والفاء والشين المعجمة تفرق أجزاء ما ليس بعسر التفرق كالقطن والصوف فقوله: ونشر أجزائه تفسير له. قوله: (ودم على ذكره) فسر به لأنه لم ينسه حتى يؤمر بذكره والمراد الدوام العرفي لا الحقيقي لعدم إمكانه، وقوله: ليلاً ونهاراً مأخوذ من ذكره مطلقاً بعد تقييد ما قبله ولأن مقتضى السياق أنه تعميم بعد تخصيص، وقوله: كل ما يذكره من التذكير، وفي نسخة يذكر به وهي تحتل التخفيف والتشديد، وقوله: دراسة علم يعني به العلوم الشرعية لأنها هي المذكورة بالله. قوله: (وانقطع الخ) لأن البتل القطع، ومنه البتول للمنقطعة عن الرجال، وقوله: جرد نفسك المراد

ولهذه الرزمة، ومراعاة الفواصل وضعه موضع تبتلا ﴿رَبِّ الْأَشْقِ وَالْغَرِيبِ﴾ خبر محذوف أو مبتدأ خبره ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وقرأ ابن عامر والكوفيون غير حفص ويعقوب بالجرّ على البدل من ربك، وقيل: بإضمار حرف القسم وجوابه لا إله إلا هو ﴿فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ مسبب عن التهليل فإن توحده بالألوهية يقتضي أن توكل إليه الأمور ﴿وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ من الخرافات ﴿وَأَهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَبِيلًا﴾ بأن تجانبهم وتداريهم، ولا تكافئهم وتكل أمرهم إلى الله، فالله يكفيكم كما قال ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ دعني وإياهم وكل إلي أمرهم، فإن بي غنية عنك في مجازاتهم ﴿أُولَىٰ الْقَعَمَةِ﴾ أرباب التنعم يريد صنديد قريش ﴿وَمَهَلُهُمْ لِيَلًا﴾ زماناً أو

تفريغها عن غيره وفيه إشارة إلى ما مرّ في قوله: ﴿أُنَبِّتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ فنذكره:

### فما بالعهد من قدم

حتى يحتاج للإعادة وقوله: ولهذه الرزمة الخ يعني كان مقتضى الظاهر أن يقال: تبتل تبتلاً فعدل عنه لما ذكر لمراعاة الفاصلة، وليدل على أنه ينبغي له تجريد نفسه عما سواه ومجاهدته فلذا ذكر التبتيل الدال على فعله بخلاف التبتل فإنه لا يدل إلا على قبول الفعل كالانفعال وهذا أحسن ما في الكشف. قوله: (وقيل بإضمار حرف القسم) وجه ضعفه ظاهر لأن حذفه من غير ما يسدّ مسدّه وإبقاء عمله ضعيف جداً كما بين في العربية مع أنه خص بالجلالة الكريمة نحو الله لأفعلن كذا، وقد نقل هذا التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال أبو حيان إنه لم يصح عنه لأن إضمار الجارّ لم يجزه البصريون إلا مع الجلالة خاصة، ولأنّ الاسمى المنفية في جواب القسم تنفي بما لا غير، وتنفي بلا الفعلية وردّه العرب بأنّ ابن مالك أطلق في وقوع الجملة المنفية اسمية أو فعلية جواباً للقسم سواء كانت منفية بما أو لا أو إن وهو غير صحيح لأنّ كلامه في التسهيل، وإن كان ظاهره الإطلاق إلا أنه قال في شرح الكافية أنّ الجملة تقع جواباً للقسم مصدرية بلا النافية لكن يجب تكرارها إذا تقدّم خبرها أو كان المبتدأ معرفة نحو والله لا في الدار رجل، ولا امرأة والله لأزيد في الدار ولا عمرو فقال ثمة أبو حيان ردّاً عليه إنه غلط فإنّ النحاة لم يذكروا وقوع الاسمى منفية بلا في جواب القسم فكيف يرد عليه بما يعتقده، وهما وغلطا ومن الناس من اغتر به هنا. قوله: (مسبب عن التهليل) أي قوله: لا إله إلا هو، ولذا قال: بعده فإنّ توحده الخ لا يقال إنّ هذا مقتضى ألوهيته لا مقتضى الوجدانية فإنّ مقتضاها أن لا يوكل إلا إليه لأنه لو كان له سبحانه شريكاً لم يستلزم ذلك أن يفرض له الأمور لجواز تفويضها لغيره من الآلهة، وقيل المراد الاتكال النافع وهو لا يكون إلا بالتوحيد فتأمل. قوله: (بأن تجانبهم وتداريهم) ليست المجانبية مخصوصة بالقلب فإنّ الآية مكية قبل الأمر بالقتال والمكافأة المجازاة على فعلهم وكفرهم، وقوله: تكل الخ إشارة إلى اتصاله بما قبله وقوله: ﴿ذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ [سورة المزمل، الآية: ١١] هو معطوف أو الواو للمعية. قوله: (وكل إلي أمرهم) قدّم الجارّ والمجرور للتخصيص كما أشار إليه بقوله: فإنّ بي غنية عنك الخ يعني أنّ قول القائل: ذرني وإياه في مقام الأمر بالاستكفاء فيه

إمهالاً ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ تعليل للأمر، والنكل القيد الثقيل ﴿وَجَحِيمًا وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ﴾ طعاماً ينشيب في الحلق كالضريع والزقوم ﴿وَعَذَابًا أَلِيمًا﴾ ونوعاً آخر من العذاب مؤلماً لا يعرف كنهه إلا الله، ولما كانت العقوبات الأربع مما تشترك فيها الأشباح والأرواح، فإن النفوس العاصية المنهمكة في الشهوات تبقى مقيدة بحبيها، والتعلق بها عن التخلص إلى عالم المجردات، متحرقة بحرقه الفرقة متجرعة غصة الهجران، معذبة بالحرمان عن تجلي أنوار القدس، فسر العذاب بالحرمان عن لقاء الله تعالى ﴿يَوْمَ تَجُفُّ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ﴾ تضطرب

مبالغة لأنه أمر بالترك المقتضي لعدم المنع فجعل ترك الاستكفاء منعاً وإنه لو لم يكن ذلك لحصلت الكفاية قيل للإشارة إلى أنه في غاية الاقتدار عليه فقوله: ذرني والمكذبين كناية عما ذكر والتنعم الترفه، والتقلب في أنواع النعم. قوله: (زماناً الخ) يعني نصب قليلاً إما على الظرفية أو المصدرية وذكره للإشارة إلى أن التفعيل ليس للتكثير في الفعل ولا للتدرج بل لتكثير المفعول، وقوله: تعليل للأمر يعني لقوله: ذرني وما عطف عليه فكأنه قيل: فوض أمرهم إلي لأن عندي ما انتقم به منهم أشد الانتقام، وقوله: النكل بالكسر والفتح القيد الثقيل وقيل الشديد، وعن الشعبي إذا ارتفعوا استقل بهم، وقوله: طعاماً ينشيب في الحلق أي يتعلق به فلا يسوغ. قوله: (ونوعاً آخر من العذاب) فسر به لأن تنوعه للتنوع ولأنه يعلم من المقابلة أيضاً، وقوله: لا يعرف كنهه إلا الله من إيهامه وتنكيره. قوله: (ولما كانت العقوبات الأربع) هي النكال وما بعده وشرع في بيان اشتراكها بقوله: فإن الخ والانهماك زيادة التقيد في الاستكثار من الشيء، وقوله: تبقى مقيدة الخ ضمير حجبها وبها للشهوات وهو بيان لاشتراكهما في الإنكال والقيود فقيد الأجسام حديد وقيد الأرواح عدم التجريد والبدن لمنعه لها عن الاتصال بعالم القدس والقيود والأغلال، وترك بيان ذكر قيد الجسد لظهوره، وقوله: متحرقة بالتاء الفوقية أو النون بيان لجحيم الروح، وهو بعدها عن عالم القدس وجحيم البدن معلوم، وقوله: غصة الهجران بيان لما للروح من طعام الفجار وأما طعام أولئك في النار فظاهر، وقوله: معذبة بالحرمان إشارة إلى نصيبها من العذاب المبهم، وقد اقتدى بالإمام فيما ذكره فيكون الإنكال وما بعده مشتركاً بين عذاب الروح والبدن، وهو مجاز في الثاني حقيقة في الأول فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز من غير قرينة، وليس في الكلام ما يدل عليه بوجه من الوجوه. قوله: (فسر العذاب) في قوله: عذاباً أليماً بالحرمان وهذا جواب لما، وقد أشار لتفسيره بما ذكر قبيله يعني، والحرمان عن لقائه مما يعذب به الأرواح لبعدها وحجبها عن تحب والأشباح لعدم نظرها وتمتعها بلقاء من تحب، ولما كان الرضوان أعظم ثواباً كان الحرمان أشد عقاباً، ومن العجب ما قيل هنا إنه علق تفسير العقوبة الرابعة بالحرمان عن لقائه على كون العقوبات مشتركة، ومن جملة ذلك كونها معذبة بالحرمان، وفيه رائحة دور وتحير في جوابه، ثم اعترف بأنه تشوش عليه فهمه، ولا يخفى أن الحرمان الذي جعله مشتركاً هو الحرمان من الأنوار القدسية بحيث تبقى في ظلمة الضلال، والغضب والمقت ولا شك في

وتزلزل، ظرف لما في الدنيا أنكالا من معنى الفعل ﴿وَكَاثَ الْجِبَالِ كَيْبًا﴾ رمزاً مجتمعاً لأنه فاعيل بمعنى مفعول، من كثبت الشيء إذا جمعته ﴿مَهِيلاً﴾ منشوراً من هيل هيلاً إذا نثر ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا﴾ يا أهل مكة ﴿شَاهِدًا عَلَيْكَ﴾ يشهد عليكم يوم القيامة بالإجابة والامتناع ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ قُرْعَانَ رَسُولًا﴾ يعني موسى عليه الصلاة والسلام، ولم يعنيه لأن المقصود لم يتعلق به ﴿فَصَصَىٰ قُرْعَوْتُ الرَّسُولَ﴾ عرّفه لسبق ذكره ﴿فَأَخَذْنَهُ أَخْذًا وَيْلًا﴾ ثقيلًا من قولهم: طعام وييل لا يستمرأ لثقله، ومنه الوايل للمطر العظيم ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾ أنفسكم ﴿إِنْ كَفَرْتُمْ﴾

مغايرته للحرمان عن لقاءه تعالى فحديث الدوز باطل ووجه وقوعه جواباً أنه لما علم أن ما ذكر أمور اشتركت فيها الأرواح والأجساد، ودلّ تنكير العذاب وتهويله على أنه أعظم أنواع العذاب المشترك ولا أشدّ مما ذكر فسر به كما أشرنا إليه أولاً لكن المدعي محتاج إلى التنوير فتدبر. قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجَفُ﴾ الخ) فيه وجوه فقيل إنه متعلق بذرني، وقيل: صفة عذاباً وقيل متعلق بأليماً والذي اختاره المصنف رحمه الله إنه منصوب بالاستقرار الذي تعلق به لدينا أي استقر ذلك العذاب لدينا، وظهر يوم ترفج الخ وترجف مبني للفاعل، وقرئ مبنياً للمجهول من أرفج في الشواذ. قوله: (رملاً مجتمعاً) فهو تشبيه بليغ، وقوله: فاعيل بمعنى مفعول أي في الأصل، ثم غلب حتى صار له حكم الجوامد، وقوله: لأنه وفي نسخة كأنه وهي المتداولة، وإنما قال: كأنه لأن الظاهر إنه اسم وضع له ابتداء وليس بصفة مشبهة، فما قيل: إنه لا يعرف لإيراد كأنه وجه لا يعرف له وجه وكونها رملاً يترتب على الرجفة لكنه ترك فيه ذكر حرف التعقيب، وعبر بالماضي مع أنّ ما تسبب عنه مضارع لتخيل أنه سبق الرجفة فكانه حصل المسبب قبل السبب مبالغة في عدم تخلفه عنه، واتصاله به حتى يتوهم أنه كان قبله كما قاله بعض الفضلاء، وقوله: منشوراً أي صارت ككثيب انثر وكونه كثيباً باعتبار ما كان عليه قبل النثر فلا تنافي بين كونه مجتمعاً ومنشوراً وليس المراد إنها في قوة ذلك، وصدده كما توهم ولا فرق بينه وبين تفسيره بما يطرح تحت الأرجل كما قيل. قوله: (من هيل هيلاً إذا نثر) كلاهما فعل مجهول، وقوله: يا أهل مكة فيه التفات من الغيبة في قوله: فاصبر على ما يقولون والمكذبين إن كان الخطاب لهؤلاء، والمراد بهم المكذبون من أهل مكة فإن كان هذا عاماً فالظاهر أنه ليس من الالتفات في شيء، وقوله: بالإجابة والامتناع عدل عما في الكشف من قوله: يشهد عليك بكفركم وتكذيبكم لأن أهل مكة شامل للمؤمنين والكافرين وتخصيصه لأنه المناسب للمقام فليس ما هنا أولى منه، وقوله: لأن المقصود الخ إذ المقصود ذكر من تكبر على الرسل وغايبته وقد يقال: لم يعين لأنه معلوم غني عن البيان. قوله: (عرفه لسبق ذكره) ولو نكر أوهم مغايرته له وليس بمراد فالتعريف فيه للعهد الذكري، وقوله: لا يستمرأ أي لا يعدّ مريئاً لذيذاً، وقوله: للمطر العظيم أي العظيم قطره. قوله: (فكيف تتقون أنفسكم) لا يخفى ما فيه فإن اتقى لا يتعدى لمفعولين حتى يقدر له مفعول آخر وإنما الذي غرّه قول الزمخشري في تفسيره فكيف تقون أنفسكم يوم القيامة، وهوله اه وقد ناقشه أبو حيان بأن اتقى

بقيتم على الكفر ﴿يَوْمًا﴾ عذاب يوم ﴿يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ من شدة هوله، وهذا على الفرض والتمثيل، وأصله أن الهموم تضعف القوى وتسرع بالشيب، ويجوز أن يكون وصف اليوم بالطول ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ﴾ منشق والتذكير على تأويل السقف، أو إضمار شيء ﴿يَوْمًا﴾ بشدة ذلك اليوم على عظمها، وإحكامها فضلاً عن غيرها والباء للآلة ﴿كَانَ وَعَدُّهُ مَقُولًا﴾ الضمير لله عز وجل أو لليوم على إضافة المصدر إلى المفعول ﴿إِنَّ هَٰذِهِ﴾ أي الآيات الموعدة

متعد لمفعول ووقى لاثنين فكيف يفسر به ولا وجه له وما قيل اعتذاراً للمصنف بأنه جعل يتقون بمعنى يقون فعدها لمفعولين كما فسره به جار الله خطأ صريح كما أن ما قبله تعصب قبيح. قوله: (عذاب يوم) يشير إلى أنه مفعول به بتقدير مضاف فيه لأن المخوف عذابه لا هو، ولو جعل نفسه مخوفاً لم يبعد، ويكون هذا بياناً لحاصل المعنى وفي الكشف يجوز في يوماً أن يكون ظرفاً أي كيف لكم بالتقوى في يوم القيامة إن كفرتم في الدنيا، ويجوز أن ينصب بكفرتم أي كيف تتقون الله، وتخشونه أي جحدمت يوم القيامة والجزاء، وقوله: وهذا على الفرض والتمثيل بالعطف بالوار في بعض النسخ على أنه وجه واحد، والمعنى أنه شبه يوم القيامة وما فيه من الأهوال بيوم يسرع فيه التسبب لهجوم الهموم والأحزان، ثم أطلق لفظ المشبه به على المشبه وشاع فيه حتى صار مثلاً إذ لا يصير الولدان شيئاً حقيقة فهو تمثيل بيوم مفروض إذ لا نظير له في الخارج، وأما على النسخة المشهورة وهي العطف بأو الفاصلة فقيل عليه إنه لا يعرف له وجه فليتأمل. قوله: (وأصله أن الهموم الخ) لأن الروح يتقبض إلى داخل فتنتطفئ الحرارة الغريزية ولا تنضج الغذاء فيستولي البلغم على الأخلاط، وهو موجب لايضاض الشعر بتقدير العزيز الحكيم، ولذا قيل:

فإن الشيب نوار الهموم

قوله: (ويجوز أن يكون وصف اليوم بالطول) لتعارفه أولاً فيما بينهم فإذا وصفوا يوماً بأنه طويل يقولون فيه ذلك فكان مقدار أيام لو عدت كانت سنين يبلغ بها الطفل سن الشيخوخة، وورد هذا على ما تعارفوه كقولهم: ما لاح كوكب، ونحوه فلا يرد ما في الكشف من قوله فيه ضعف لأنه أطول من ذاك وأطول فليس المراد على هذا وصفه بالشدة بل هو كناية عن طوله، وليس المراد به التقدير الحقيقي. قوله: (والتذكير) إن قلنا إنه مؤنث سماعي فإن كان يجوز تذكيره وتأتيه من غير تأويل كما تقل عن الفراء فلا حاجة لتأويله وإلا فيؤول بما ذكر، وقيل: هو للنسب أي ذات انقطاع، وفيه نظر. قوله: (بشدة ذلك اليوم) وقع في نسخة باللام ولفظ به متصل بمنفطر وفي غيرها بالباء مع تأخر لفظ به عنده فهو تفسير له، وقوله: على عظمها الضمير للسماء ولم يذكره لإيهامه العود على اليوم وهو متعلق بمشتق، وقوله: الباء للآلة على جعله آلة للشق مبالغة في شدته. قوله: (الضمير لله عز وجل) لعلمه من السياق، وهو مصدر مضاف لفاعله كما أشار إليه المصنف، وقوله: الموعدة بزنة اسم الفاعل مخففاً ومشدداً وجوز الفتح فيه على معنى موعدها، وهو تكلف ومعناه الناطقة

﴿تَذَكُّرًا﴾ عظة ﴿فَمَنْ شَاءَ﴾ أن يتعظ ﴿أَتَمَّخَدَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ أي يتقرب إليه بسلوك التقوى ﴿إِنَّ رَبَّكَ بِمَا تَعْمَلُ﴾ أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه استعار الأدنى للأقل لأن الأقرب إلى الشيء أقل بعداً منه، وقرأ ابن كثير والكوفيون ونصفه وثلثه بالنصب عطفاً على أدنى ﴿وَمَا يَفْقَهُ مِنَ الَّذِينَ مَكَرَ﴾ ويقوم ذلك جماعة من أصحابك ﴿وَاللَّهُ بِقَدْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ لا يعلم مقادير ساعاتهما كما هي إلا الله تعالى، فإن تقديم اسمه مبتدأ مبنياً عليه يقدر يشعر

بالوعد والمراد الآيات القرآنية، وقوله: إن يتعظ قدره به لمناسبة ما قبله وهو قوله: إن هذه تذكرة أي عظة والمعروف في مثله أن يقدر من جنس الجواب أي فمن شاء اتخاذ سبيل الله قيل، والمراد أنه يستقيم ويحكم عليه بأنه اتعظ إلا أن يراد بمشيئته الاتعاض الاستطاعة المقارنة للفعل وفيه نظر. قوله: (أي يتقرب إليه) يعني اتخاذ السبيل سبب للتقرب فذكر السبب وأريد مسببه فهو الجزء في الحقيقة فالمعنى من نوى أن يحصل له الاتعاض تقرب إلى الله فقربه سبب لتقربه له كما يدل عليه عقد الشرطية، وهو سبب بعيد. قوله: (استعار الأدنى الخ) يعني أنه في الأصل اسم تفضيل من دنا إذا قرب فاستعير للقلة بتشبيه أحدهما بالآخر وظاهر كلام المصنف أنه مجاز مرسل، واستعارة لغوية لأن القرب قلة الأحياء بين الشيتين فاستعمل في لازمه وفي مطلق القلة. قوله: (وقرأ ابن كثير الخ) في الكشف قرئ بالنصب على إنك تقوم أقل من الثلثين وتقوم النصف والثلث، وهو مطابق لما مر من التخيير بين قيام النصف بتمامه وبين قيام الناقص منه، وهو الثلث وبين قيام الزائد عليه وهو الأدنى من الثلثين، وقرئ بالجر أي تقوم أقل من الثلثين ومن النصف والثلث، وهو مطابق للتخيير بين النصف وهو أدنى من الثلثين والثلث وهو أدنى من النصف والربع وهو أدنى من الثلث وهو الوجه الأخير اهـ، وفيه إشارة إلى أن الاعتماد على الوجه الثاني والأخير وما سواهما احتمالات كما قيل، والتفاوت بين القراءتين معلوم له تعالى وإن لم يجتمعا لأن الاختلاف بحسب الأوقات فوقع هذا في وقت ووقع هذا في آخر فكانا معلومين له والأمر إن كان وارداً بالأكثر لزم إما مخالفة النبي ﷺ لما أمر به أو اجتهاده والخطأ في موافقة الأمر، وكلاهما غير صحيح أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن من جوز اجتهاده وخطأه فيه يقول: إنه لا يقر على الخطأ كما ذكره البزدوي فالصواب إنه وارد بالأقل لكنهم زادوا حذراً من الوقوع في المخالفة كما روي وفي كلام المصنف فيما بعده إشارة إليه هذا حاصل ما في بعض الحواشي، وفيه بحث. قوله: (ويقوم ذلك جماعة الخ) إن لم نقل بفرضية قيام الليل مطلقاً أو على غير النبي ﷺ من المؤمنين بأن يجب عليهم دونهم فلا كلام فيه وإن قلنا بالفرضية في صدر الإسلام على الكل، فالآية لا تخالفه أيضاً بناء على ما يتبادر من التبعية فإنه لا يتعين كونها تبعية بل تجعل بيانية، وأما احتمال الفرضية على الجميع وأن يقوم البعض في بيته والبعض معه فالتبعية باعتبار المعية فيأباه ظاهر النظم، وكلام المصنف ولا حاجة إلى دعوى ظهور فساد لما فيها من الفساد. قوله: (كما هي إلا الله) زاد كما هي ليصح الحصر وهو توطئة لما بعده،

بالاختصاص، ويؤيده قوله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ أي لن تحصوا عدد الأوقات، ولن تستطيعوا ضبط الساعات ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ بالترخيص في ترك القيام المقدّر ورفع التبعة فيه، كما رفع التبعة عن التائب ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْتَزِعُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ فصلوا ما تيسر عليكم من صلاة الليل، عبر عن الصلاة بالقراءة، كما عبر عنها بسائر أركانها، قيل: كان التهجد واجباً على التخيير المذكورة، فعسر عليهم القيام به فنسخ به، ثم نسخ هذا بالصلوات الخمس، أو فاقروا القرآن بعينه كيف ما تيسر عليكم ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ استئناف يبين حكمة أخرى مقتضية للترخيص والتخفيف، ولذلك كرّر الحكم مرتباً عليه وقال: ﴿وَأَخْرَجُوا بِضُرُونِ

وقوله: يشعر بالاختصاص إشارة إلى أنه لا يتعين فيه ذلك كما في الكشف، فإنه مخالف لما بينه السكاكي من عدم إفادة هو عمرو وأمثاله الحصر فإن اختص بالجلالة الكريمة، وبناء فعل من أفعاله تعالى عليها لا يجري في جميع ما ذكر ونقل المخالفة فيه بينهما كما ذهب إليه بعض شراح الكشف وفي كلام المصنف إشارة ما إليه، وقوله: ويؤيده أي يؤيد أن المراد الحصر فيما ذكر، وقوله: لن تحصوا عدد الأوقات إشارة إلى أن الضمير عائد لمصدر مقدّر كاعدلوا هو ولذا أفرد وذكر ولم يقل بخصوصهما لاحتماله لغير المراد منه يعني أنه تعبير لتفاوت مقادير الأيام والليالي، ففرض مقدار معين منه دائماً يشق عليهم. قوله: (بالترخيص في ترك القيام الخ) إشارة إلى أن المراد بقوله: تاب عليكم ليس قبول التوبة فإنه غير مناسب هنا كما في غيره بل هو استعارة للترخيص وعدم المؤاخظة كما أن من قبلت توبته لا يؤاخذ فسيبه الترخيص بقبول التوبة في رفع التبعة واستعمل لفظ المشبه به في المشبه كما في قوله: ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٧] والتبعة بفتح التاء المثناة وكسر الموحدة الإثم والمؤاخظة به، وقوله: المقدّر أي هنا وفيما تقدّم من قوله: قم الليل. قوله: (كما عبر عنها الخ) يعني أنه مجاز ذكر فيه البعض وأريد الكل، وقوله: على التخيير المذكور كما فصله، وقوله: فنسخ به أي بهذا الترخيص في عدم تعيين مقدار معين منه ووجوب مقدار ما منه، ثم نسخ بالصلوات الخمس وفي بعض النسخ ترك قوله: فنسخ به فكأنه لم يجعل رفع التقدير مع بقاء الوجوب نسخاً وفيه نظر.

تنبيه: في شرح البخاري لابن حجر ذهب بعضهم إلى أن صلاة الليل كانت مفروضة، ثم نسخت بقيام بعض الليل مطلقاً، ثم نسخ بالخمس وأنكره المروزي وذهب بعضهم إلى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة اهـ، وقوله: أو ﴿فَاقْرَءُوا﴾ الخ فالأمر بالقراءة على ظاهره من غير تجوّز فيه فيكون رخص لهم في ترك جميع القيام، وأمروا بقراءة شيء من القرآن ليلاً من غير مشقة عليهم لينالوا ثوابه بالأحياء بالقراءة والأمر للندب وفيما قبله للإيجاب. قوله: (يبين حكمة أخرى) يعني غير ما تقدّم من عسرة إحصاء تقدير الأوقات، وقوله: ولذلك أي لكون هذا حكمة للترخيص كرّر الحكم بقوله: فاقروا ما تيسر منه وفي قوله: مرتباً عليه أي على الاستئناف إشارة إلى أن اختلاف المرتب عليه فيهما بحسن

فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴿١٧﴾ والضرب في الأرض ابتغاء للفضل المسافرة للتجارة، وتحصيل العلم ﴿وَالْآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ المفروضة ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ الواجبة ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ يريد به الأمر في سائر الإنفاقات في سبيل الخيرات، أو بأداء الزكاة على أحسن وجه والترغيب فيه بوعده العوض، كما صرح به في قوله: ﴿وَمَا تَقْرَبُوا لِلْأُنْفُسِ كَيْفَ تَحِبُّوهٗ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ من الذي تؤخرونه إلى الوصية عند الموت، أو متاع الدنيا، وخيراً ثانياً مفعولي تجدوه، وهو تأكيد أو فصل لأن أفعال من كالمعرفة، ولذلك يمتنع من حروف التعريف، وقرئ: هو خير على الابتداء والخبر ﴿وَأَسْتَفِرُّوْا لِلَّهِ﴾ في مجامع أحوالكم فإن الإنسان لا يخلو عن تفريط ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ عن

التكرار، وقوله: وقال هكذا هو بالواو فيما رأينا من النسخ وفي بعضها بالفاء فقال: والأولى أصح لما في هذه من الإبهام لغير المراد وإن أمكن أن يبين لها وجه آخر كما قيل: إن المراد تكرير الحكمة المقتضية مع الحكم، ولذا قال فقال الخ وكرر فعل العلم للإيدان بأن كلاً منهما حكمة مستقلة في الترخيص. قوله: (والضرب في الأرض) وحقيقته السير والسفر وفي الآية الإشارة إلى أن السفر لكسب الحلال ونحوه فيه أجر كأجر المجاهد لما قرنه به مع ما فيه من المخاطرة واحتمال الهلاك المقرب له منه وقوله: الصلاة المفروضة فيه بحث لأنه إن أريد بها ما مرّ ينافي الترخيص، وإن أريد بها غيرها فهو لم يفرض حين نزول الآية فلي تأمل. قوله: (وآتوا الزكاة الواجبة) هذا إما بناء على أن هذه الآية مدنية لأن الزكاة لم تفرض بمكة أو فرضت من غير تعيين للانصباء والذي فرض بها تعيين الانصباء، والقول بتقديم النزول على الحكم لا وجه له مع أن القائل قد صرح بما ذكر في غير موضع، وقوله: المفروضة والواجبة تفنن في العبارة لأن الشافعية لا يفرقون بين الفرض والواجب. قوله: (أو بأداء الزكاة على أحسن وجه) بكونها من أطيب ماله وإعطائها للمستحق من غير تأخير لأن القرض لما كان يعطى بنية الأخذ لا يبالي بأي شيء وأي مقدار يعطي منه ولكونه محقق الرجوع إليه دل التعبير به على تحقق العوض هنا، والترغيب بالنصب معطوف على الأمر والضمير للإنفاق أو للأداء، وقوله: أو متاع الدنيا بالجر عطف على الذي تؤخرونه وهو مفضل عليه باعتبار الخيرية أو على الفرض، أو المراد ما ينفق منه ووقع في بعض النسخ من أجر الذي الخ وقوله: أجرًا في النظم لا ينافيه كما توهم نعم إسقاطه أحسن. قوله: (وهو تأكيد) أي لضمير تجدوه وإن كان بصورة المرفوع والمؤكد منصوب لأن هو يستعار لتأكيد المجرور والمنصوب، كما ذكره الرضي وقوله: أو فصل يعني ضمير فصل وهو في الأصل للفصل بين الصفة، وغيرها ولذا اشترط النحاة وقوعه بين معرفتين ومنعوا إطراده في غير ذلك إلا أفعال التفضيل فإنه يشبه المعرفة كالعلم في امتناع دخول أل عليه فأعطى حكمها في ذلك كما أشار إليه المصنف، وقوله: على الابتداء والخبر يعني والجملة مفعول ثان، وقوله: في مجامع

النبي ﷺ: «من قرأ سورة المزمل رفع الله عنه العسر في الدنيا والآخرة».

أحوالكم أي جميعها، والحديث المذكور موضوع<sup>(١)</sup> تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة المدثر

مكية وآياتها ست وخمسون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَأْتِيَا الْمَدْيَنَ﴾ أي المتدثر وهو لابس الدثار روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «كنت بحراء فنوديت فنظرت عن يميني وشمالي فلم أر شيئاً فنظرت فوقى فإذا هو على العرش بين السماء والأرض» يعني الملك الذي ناداه «فرعبت فرجعت إلى خديجة فقلت: دثروني فنزل جبريل وقال: يا أيها المدثر»، ولذلك قيل: هي أول سورة نزلت، وقيل: تأذى من قريش

## سورة المدثر

مكية على الأصح لا بالإجماع كما قيل لأنّ منهم من استثنى منها آية وما جعلنا عدّتهم الآية وآياتها خمس أو ست وخمسون على اختلاف.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (المدثر) يعني هذا أصله فأدغم، وقوله: لابس الدثار بكسر الدال وهو ما فوق القميص الذي يلي البدن ويسمى شعاراً لاتصاله ببشرته وشعره، وقوله: بحراء<sup>(١)</sup> بكسر الحاء والمدّ جبل معروف بقرب مكة ويجوز صرفه وعدمه، ويقال: حرى كعلى في لغة غريبة، وقوله: على العرش في نسخة قاعد على العرش وقوله: فرعبت معلوم كمنعت كما في القاموس وككرمت كما في شرح البخاري وهو لازم متعدّد ولا يلزم في اللازم ضم العين كما توهم ومجهول بضم أوله وكسر ثانيه، كما روي في الحديث<sup>(٢)</sup> وذكره أهل اللغة ومعناه فيهما فزعت وخفت. قوله: (ولذلك قيل هي أول سورة نزلت) أي لما وقع في هذه الرواية فإنها تدل على أنه لم يعرف الوحي وجبريل قبله ووجه ترميضه ظاهر فإنه لا دلالة فيه على أنه أول وحي لأنّ ارتعاده وحماه لرؤيته له على صورة مهيبة لم يرها قبل، وقيل: لغير ذلك على وجوه في شرح البخاري ولا يجب عما أورد عليه كما روي من أنّ أول نازل ﴿اقرأ باسم ربك﴾ بأنّ هذه أول سورة نزلت بتمامها، وتلك أول آيات نزلت منها لأنه غير مسلم أيضاً لأنّ أول سورة نزلت الفاتحة كما مرّ واتفاقهم على نزول ذرني ومن خلقت الآيات في الوليد يقتضي أنها لم تنزل بتمامها إذ هذه الآيات نزلت بعد محاورة، وأمر جرى بعد الدعوة والتحدّي فتأخّر عن بدء البعثة. قوله: (وقيل تأذى من قريش الخ) وهذا كما يفعله من يريد التوجه لما فكر فيه فيستر

(١) أخرجه البخاري ٣٢٣٨-٤٩٢٣-٤٩٢٤-٤٩٢٥-٤٩٢٦-٤٩٥٤-٦٢١٤. ومسلم ١٦١ ح ١٦١- ٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨. والترمذي ٣٣٢٥ وأحمد ٣/٣٠٦-٣٩٢ وابن حبان ٣٤-٣٥ والطبري ٢٩/٩٠ والبيهقي في «الدلائل» ١٣٨/٢-١٥٦ والواحدي في أسباب النزول ٨٤١ كلهم من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) هو المتقدم.

فتغطى بثوبه مفكراً، أو كان نائماً متدثراً فنزلت، وقيل: المراد بالمدثر المتدثر بالنبوة والكمالات النفسانية، أو المختفي فإنه كان بحراء كالمختفي فيه، على سبيل الاستعارة وقرئ المدثر أي الذي دثر هذا الأمر وعصب به ﴿قُرْ﴾ من مضجعتك، أو قم قيام عز وجد ﴿فَأَنذِرْ﴾ مطلق للتعميم، أو مقدر بمفعول دل عليه قوله: ﴿وأُنذِرْ عشيرتك الأقربين﴾، أو

نظره ليجتمع خاطره أو هذا كما يفعله المغموم، وقوله: المتدثر بالنبوة إما أن يراد المتحلى بها والمتزين كما إن اللباس الذي فوق الشعار يكون حلية لصاحبه وزينة، ولذا يسمى حلة فلا يرد أن تشبيه الكمالات النفسية بالشعار أولى، وأما القول بأن التشبيه بالدثار في ظهورها ففيه قصور لأن الأمر النفساني لا يظهر والظاهر آثاره ومآله لما ذكرناه وكذا القول بأنه شبه به في الإحاطة. قوله: (أو المختفي الخ) لأن الدثار يوارى البدن فيخفيه فأطلق المدثر وأراد به الغائب عن النظر على الاستعارة، والتشبيه لأنه كان بغار حراء كذلك فما قيل من أنه لم يوجد في اللغة المدثر بمعنى المختفي سهو لأنه ليس معنى حقيقياً حتى يذكره أهل اللغة، والذي أوقعه في الغلط قول المصنف كالمختفي لأنه توهم أنه المشبه به، وليس بمراد له لكنه تسمح في العبارة لأن المختفي من يقصد إخفاء نفسه خوفاً من الناس فجعله مخفياً أولاً بمعنى الغائب عن النظر، والثاني بالمعنى المتعارف والحاصل أنه شبه أحد فرديه بالآخر وقد وقع للمقاتل خبط هنا، وقوله: على سبيل الاستعارة التبعية في الوجهين. قبله: (وقرئ المدثر) يعني بتخفيف الدال وتشديد الثاء المكسورة أو المفتوحة على زنة الفاعل أو المفعول، وهي قراءة شاذة تنسب لعكرمة وكلام المصنف ينزل عليهما سواء كان دثر معلوماً أو مجهولاً وهو الظاهر والمعنى أنه معول عليه فالعظام من الأمور منوطة به ما جل منها والحل والعقد مربوط به فكانه قيل يا من توقف أمور الدنيا عليه لأنه وسيلتهم عند الله، وقوله: عصب به الضمير راجع للإنسان المنوط به الأمر ونائب الفاعل ضمير الأمر المستتر ودثر هذا الأمر هذا فيه نائب الفاعل وليس منصوباً على نزع الخافض كما توهم فإنه من الخطأ في فهمه، وفي الأساس الأمور تعصب برأسه وقال النابتة:

حتى تمزوه معصوباً بلمته نفع القبائل في عرنيته شمم

فافهم، وقوله: عصب يعني سد لا أحيط كما توهم وإنما حملة على هذا لأنه أبلغ وقراءة الكسر لا تلائم المعنى الأول والظاهر أن يراد بالمزمل والمدثر الكناية عن المستريح الفارغ لأنه في أول البعثة فكانه قيل له: قد مضى زمن الراحة وجاءتك المتاعب من التكالييف، وهداية الناس لقوله: فإذا فرغت فانصب وهو لا ينافي إرادة الحقيقة فتأمل. قوله: (قم من مضجعتك) هو على التفسير الأول والثاني والثالث وما بعده لما بعده وقال أبو حيان: إنها هنا من أفعال الشروع كقولهم: قام زيد يفعل كذا وهي من أخوات كان، ولا يخفى بعده هنا لأنه استعمال غير مألوف وورود الأمر منه غير معروف مع احتياجه إلى تقدير الخبر فيه وكله تعسف. قوله: (فأنذر) لم يقل وبشر لأنه كان في ابتداء النبوة والإنذار هو الغالب لأن البشارة لمن دخل في

قوله: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً﴾ ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ وخصص ربك بالتكبير، وهو وصفه بالكبرياء عقداً وقولاً، روي أنه لما نزل كبر رسول الله ﷺ، وأيقن أنه الوحي، وذلك لأن الشيطان لا يأمر بذلك، والفاء فيه وفيما بعده لإفادة معنى الشرط، وكأنه قال: وما يكن فكبير ربك، أو الدلالة على أن المقصود الأول من الأمر بالقيام أن يكبر ربه عن الشرك والتشبيه، فإن أول ما يجب معرفة الصانع، وأول ما يجب بعد العلم بوجوده تنزيهه، والقوم كانوا مقرين به ﴿وَيَأْتِيكَ فَطَمْرُزٌ﴾ من النجاسات فإن التطهير واجب في الصلوات،

الإسلام ولم يكن إذ ذاك أو هو اكتفاء لأن الإنذار يلزمه التبشير، وقوله: مطلق للتعميم أي ينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول لثلا يلزم الترجيح بلا مرجح أو التقدير بغير حاجة إذ لم يقصد منذر مخصوص، وما قيل: إن المراد أنه مطلق عن التعلق بمفعول معين بلفظ خاص أو عام أو مطلق عن قرينة تدل على تقدير مفعول معين وبيد أن يراد تنزيهه منزلة اللازم للتعميم في مصدره خطأ، وخبط عظيم ولا يلائمه ما بعده، وقوله: دل عليه قوله: وأنذر يعني خاصاً لمناسبته لابتداء الدعوة في الواقع أو عام لقوله: إلا كافة الخ وإلى الوجهين أشار المصنف. قوله: (وخصص ربك الخ) فتقديم مفعوله للتخصيص والكبرياء بالمد العظمة، وقوله: عقداً يعني به الاعتقاد بقلبه والاعتقاد افتعال من العقد أيضاً وهذا وارد بمعناه، وقوله: روي الخ<sup>(١)</sup> الأولى تركه لأنه يقتضي تشككه أولاً وقوله: وأيقن أنه الوحي وقع في نسخة وعلم فقيل: هو على صيغة المجهول أي علمت خديجة أو المعلوم أي علم النبي ﷺ، وهو الظاهر لموافقته معنى للنسخة الأخرى وعكس الترتيب بين كبر وعلم سهل. قوله: (والفاء فيه وفيما بعده الخ) يعني أنها دخلت في الكلام على توهم شرط أو تقديره فيه، وهو قريب من قول النحاة في زيدا فاضرب قالوا تقديره تنبه فاضرب زيدا فالفاء في جواب الأمر المضمن معنى الشرط أو في جواب شرط محذوف وقد تقدم فيه كلام في سورة البقرة، وقوله: لإفادة معنى الشرط لم يصرح بالتقدير لما عرفت، وقوله: وما يكن وفي نسخة من شيء بعده وما شرطية وكان المقدر هنا تامة بمعنى وجد وحدث والفاء جزائية، وهي مزحلقة فلا يضرب عمل ما بعدها فيما قبلها. قوله: (أو الدلالة على أن المقصود الخ) معطوف على إفادة وهو يعني به أنها للتعقيب والترتب من غير مهلة وتكبيره، وتعظيمه كناية أو مجاز عن التنزيه عن الشريك فالأمر بالتكبير نهي عما ذكر والنهي بحسب الظاهر للنبي ﷺ والمقصود نهي ما عداه بطريق التعريض هكذا قرره أرباب الحواشي وليس في كلامه ما يفيد ما ذكر لأنها إذا كانت لإفادة التعقيب على القيام تكون عاطفة عليه قالوا، وحينئذ لا وجه له فالظاهر الواو بدل أو فإن ما قبله لا ينافي ما ذكر فتدبر وقوله: تنزيهه أي عما ذكر أو عن كل ما يجب التنزيه عنه فيدخل فيه ما ذكر دخولاً أولياً وقوله: كانوا مقرين لقوله: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾ [سورة

(١) ذكره الزمخشري في الكشاف ٤/٦٣٣ بقوله: يروي. ولم يخرجها الحافظ. ولم أجده فهو غير صحيح.

محبوب في غيرها، وذلك بغسلها أو بحفظها عن النجاسة بتقصيرها مخافة جرّ الذبول فيها، وهو أوّل ما أمر به من رفض العادات المذمومة، أو طهر نفسك من الأخلاق الذميمة، والأفعال الدنيئة فيكون أمراً باستكمال القوّة العملية بعد أمره باستكمال القوّة النظرية، والدعاء إليه، أو فطهر دثار النبوة عما يدنس من الحقد والضجر وقلّة الصبر ﴿وَالرَّجَزَ فَأَهْجُرْ﴾ واهجر العذاب بالثبات على هجر ما يؤدّي إليه من الشرك، وغيره من القبائح، وقرأ يعقوب وحفص والرجز بالضم، وهو لغة كالذكر ﴿وَلَا تَمَنَّ تَمَنُّكَ﴾ أي لا تعط مستكثراً نهى عن

الزمر، الآية: ٣٨] ولكنهم كانوا مشركين مشبهين وحينئذ فأول ما يجب عليهم التكبير وتنزيهه عما ذكر. قوله: (بتقصيرها) وفي نسخة لتقصيرها وفي أخرى كتقصيرها والأولى أصح رواية ودراية فالأمر بتطهيرها كناية عن الأمر بتقصيرها والأمر الحقيقي مراد أيضاً، أو هو مجاز عنه للزومه له وقد جمع مع الحقيقة لجوازه عند المصنف، والعادات المذمومة عند العرب أو الناس كلهم، وقوله: أو طهر نفسك الخ فطهير الثياب كناية عن تطهير النفس عما تدم به وتهذيبها لأن من لا يرضى نجاسة ما يماسه كيف يرضى بنجاسة نفسه يقال: فلان طاهر الثياب وطاهر الجيب ونقي الذيل والأردان إذا وصف بالسلامة من العيوب والأخلاق الرديئة. قوله: (فيكون أمراً باستكمال القوّة العملية الخ) استكمال القوّة من وثيابك فطهر على هذا التفسير فإنّ تطهير النفس عن المذمة لا يتيسر بدون الأعمال الشاقة والمجاهدة والرياضة حتى يتصفى عنه كما بين في علم الأخلاق، وقوله: باستكمال القوّة النظرية هو من قوله: وربك فكبر لأنّ تعظيمه بنعوت الجلال وتنزيهه عما لا يليق بكبريائه إنما يظهر لمن كان تام العقل كاملاً في قوّة النظر، ولذا قال: بعد أمره فتدبر. قوله: (فطهر دثار النبوة الخ) هذا على تفسير المدثر بالمتدثر بالنبوة والكمالات النفسانية كما في بعض الحواشي، ولذا أخره المصنف فالثياب هي الدنارات يعني آثار صفاته النفسانية الظاهرة عليه وأنوار النبوة الساطعة من مشكاة ذاته ومن لم يفهم مراده اعترض عليه بأنه لا يلائمه جمع ثيابك لأنّ الثياب حينئذ الصفات الملتبسة به التباس الثياب بلباسها فافهم. قوله: (واهجر العذاب الخ) فالمراد بالرجز هنا العذاب، وهجره عبارة عن هجر ما يؤدّي إليه من الشرك والمعاصي ولما كان المخاطب به النبي ﷺ وهو بريء عن ذلك كان أمراً لغيره بطريق التعريض كقوله:

إياك أعني فاسمعي يا جارة

أو المراد الدوام على هجره وهو الذي عناه المصنف بقوله: بالثبات الخ فالرجز مجاز وقد أقيم مقام سبيه، أو هو بتقدير مضاف أي أسباب الرجز أو التجوز في التشبيه. قوله: (وقرأ يعقوب وحفص والرجز بالضم) يعني بضم الراء وهي لغة في المكسور وهما بمعنى، وهو العذاب وعن مجاهد أنه بالضم بمعنى الصنم وبالكسر العذاب. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَمَنُّكَ﴾ (تستكثراً) فيه تفاسير للسلف فعن ابن عباس لا تعط عطية لتعط أكثر منها، وعن الحسن

الاستغزار، وهو أن يهب شيئاً طامعاً في عرض أكثر نهي تنزيه، أو نهياً خاصاً به لقوله عليه الصلاة والسلام المستغزر يثاب من هبته، والموجب له ما فيه من الحرص والضنة، أو لا تمنن على الله تعالى بعبادتك مستكثراً إياها، أو على الناس بالتبليغ مستكثراً به الأجر منهم، أو مستكثراً إياه، وقرئ تستكثرون بالسكون للوقوف، أو الإبدال من تمنن، على أنه من مَنْ بكذا أو تستكثر بمعنى تجده كثيراً وبالنصب على إضمار أن وقد قرئ بها على هذا يجوز أن

والربيع لا تمنن بحسناتك على الله مستكثراً لها فتنقص عند الله وعن مجاهد لا تضعف عن عملك مستكثراً لطاعتك، وعن غيره لا تمنن بما أعطاك الله من النبوة والقرآن مستكثراً به الأجر من الناس قال الرازي: وهو محتمل لها كلها فالوجه حملة على معنى عام شامل لها، وفيه نظر فقوله: ولا تعط مستكثراً على أن النهي عن المن بمعنى الإعطاء من مَنْ بمعنى أنعم والاستكثار على ظاهره والسين للطلب أي طالباً أكثر مما تعطي، وهذا هو تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، وهو المتبادر منه فلذا قدّمه لأنه أقوى رواية ودراية، وقوله: نهى بصيغة المصدر وهو أولى أو الماضي المجهول والاستغزار استفعال من غزر بالغين والزاي المعجمتين، ثم راء مهملة بمعنى كثروا لاستغزار كما ورد في الحديث<sup>(١)</sup> أن يهب هبة يريد بها عوضاً أكثر منها وهو مكروه وقد نهى عنه النبي ﷺ، وقوله: وهو الخ تفسير له، وقوله: في عرض المراد به متاع وشيء من أمور الدنيا. قوله: (نهى تنزيه) أي لا تحريم فإن كان النهي خاصاً بالنبي ﷺ فالنهي للتحريم لأن الله تعالى اختار له أكمل الصفات، وأشرف الأخلاق فامتنع عليه أن يهب لعوض أكثر وهذا لم يصدر عنه حتى ينهى، ويحرم عليه فهو بعيد ولذا أخره المصنف رحمه الله، وقوله: لقوله الخ فإنه يدل على عدم النهي فما ورد يكون نهياً له خاصة، وهذا الحديث موقوف على شريح رواه ابن أبي شيبة، وقوله: الموجب له أي المقتضي للنهي عن الاستغزار ما ذكر والحرص ظاهر للطلب المذكور والضنة بكسر الضاد البخل لأنه لو كان كريماً لم يقصد بهيته عوضاً. قوله: (أو لا تمنن على الله تعالى بعبادتك الخ) فمتعلقه مقدّر وهو بعبادتك، والمنّ بمعنى تعداد الجميل من مَنْ عليه إذا ذكر صنيعه معه والسين على هذا ليست للطلب بل للوجدان والمعنى وجده وعده كثيراً فإن أريد به استكثار الأجر فهي للطلب والأجر كالأجرة النفع الدنيوي. قوله: (وقرئ تستكثرون بالسكون) وهو حال كما أشار إليه المصنف فالسكون للوقف حقيقة أو بإجراء الوصل مجراه، وقيل: تسكينه للتخفيف وليس جزءاً أو هو جزم على البديلة من تمنن المجزوم بلا الناهية، وهو بدل اشتمال لأن المنّ بمعنى الإعطاء أو تعداد الجميل يشتمل على عدّه أو وجدانه كثيراً وأما كونه بدل كلّ من كل على ادعاء الاتحاد فتكلف مستغنى عنه. قوله: (على أنه من مَنْ بكذا الخ) كان عليه أن يفسره، والمراد أنه من المنّ بمعنى الاعتداد بما أعطى لا الإعطاء نفسه، وفيه لطف لأن الاستكثار مقدّمة المنّ فكأنه قيل:

يكون الرفع بحذفها وإبطال عملها كما روي أحضر الوغى بالرفع ﴿وَلِرَبِّكَ﴾ ولوجهه أو أمره ﴿فَاصْبِرْ﴾ فاستعمل الصبر، أو فاصبر على مشاق التكليف وأذى المشركين ﴿فَإِذَا نُقِرَ﴾ نفخ ﴿فِي النَّاقُورِ﴾ في الصور فاعول من النقر بمعنى التصويت، وأصله القرع الذي هو سبب الصوت، والفاء للسببية، كأنه قال: اصبر على زمان صعب تلقى فيه عاقبة صبرك، وأعداؤك عاقبة ضرهم، وإذا ظرف لما دل عليه قوله: ﴿فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ \* عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ لأن معناه عسر الأمر على الكافرين، وذلك إشارة إلى وقت النقر، وهو مبتدأ خبره يوم

لا تستكثر فضلاً عن المنّ كما في الكشف. قوله: (وبالنصب على إضمار أن) وأصله لأن تستكثره فقدّر فيه أن واللام، وإنما صرح بإضمار أن لأن إضماره في مثل هذا على خلاف القياس فالمنّ بمعنى الإعطاء، وقوله: قرئ بها أي بأن ظاهرة وهي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه والرفع إذا كان بحذفها لا تكون الجملة حالية، وقوله: أحضر الوغى من بيت وهو: ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى وإن شهد اللذات هل أنت مخلدي

وقد تقدّم، وإن أحضر روي بالرفع والنصب، وقول أبي حيان أنه لا يجوز إلا في الشعر وفي صحة الحالية مندوحة عنه غير صحيح فإن المخالف للقياس بقاء عملها، وأما الحذف والرفع فلا محذور فيه، وقد أجازته النحاة. قوله: (ولوجهه أو أمره فاصبر) الظاهر أن الوجه هنا ليس بمعنى الذات إذ لا وجه لإقحامه بل المراد به التوجه إلى الله وقصد جهته وجانبه، وقوله: أمره أي لامتثال أمره، وقوله: فاستعمل الصبر إشارة إلى أنه هنا منزل منزلة اللازم والصبر تعريفه للجنس لا للاستغراق كما قيل لأن المصدر الذي يدل عليه الفعل لا عموم له كما صرح به في الأصول إلا أن عدم تقدير المتعلق يفيد العموم، إذ لو قصد تعلقه بأمر خاص قدر، وقوله: أو فاصبر الخ على تقدير متعلق له خاص به ولا عموم فيه كما توهم. قوله: (وأصله القرع الخ) يعني أن هذا أصله ومنه منقار الطائر لأنه يقرع به ولما كان الصوت يحدث بالقرع تجوز به عنه، وأريد به النفخ لأنه نوع من الصوت، وقوله: لقاء للسببية لأن عسر ذلك اليوم ويسره سببه صبره على أذاهم فإنه يفضي إلى عسر ذلك اليوم على الكافرين، ويسره على المؤمنين في الخارج كما أشار إليه المصنف رحمه الله لا بحسب الوجود الذهني كما قيل. قوله: (اصبر على زمان صعب) صبر يتعدى بعلى كما في قوله تعالى: ﴿الصّابرين في البأساء﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٧] ومن غفل عنه قال: إن على فيه تعليلية وإنّ الأظهر أن يقول: بدله إلى زمان الخ والمراد بالزمان الصعب زمان مقاساة الأعداء في الدنيا، قال في الأساس صبرت على ما أكره وصبرت عما أحب وصابرت على كذا انتهى. قوله: (وإذا ظرف لما دل عليه قوله فذلك الخ) فالمعنى إذا نقر في الناقر عسرت الأمور فإنّ ذلك اليوم عسير غير يسير، وقوله: وقت النقر يعني المفهوم من قوله: فإذا نقر، وقوله تعالى يومئذ بدله أي بدل من ذلك الواقع مبتدأ ولكنه مبني على الفتح لإضافته للمبني فلذا لم يظهر أثر الإعراب فيه، وقوله: أو ظرف

عسير، ويومئذ بدله أو ظرف لخبره، إذ التقدير فذلك الوقت وقت وقوع يوم عسير ﴿عَبَّرَ يَسِيرٌ﴾ تأكيد يمنع أن يكون عسيراً عليهم من وجه دون وجه، ويشعر بيسره على المؤمنين ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ نزل في الوليد بن المغيرة، ووحيداً حال من الياء أي ذرني وحدي معصاً، فإنني أكفكيه، أو من الثناء أي ومن خلقته وحدي لم يشركني في خلقه أحداً، ومن العائد المحذوف أي من خلقته فريد الآمال له ولا ولداً، وذم فإنه كان ملقباً به، فسماه الله به تهكماً أو إرادة أنه وحيد، ولكن في الشراة أو عن أبيه فإنه كان زنياً ﴿وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا﴾ مبسوطاً كثيراً، أو ممدوداً بالنماء وكان له الزرع والضرع والتجارة ﴿وَيَبِّينَ شُهُودًا﴾

لخبره يعني يوم عسير خبر ذلك ويومئذ ظرف مستقر صفة للخبر فلما تقدّم عليه صار حالاً فالتقدير كائناً يومئذ. قوله: (فذلك الوقت الخ) قيل إنه قدره هكذا ليصح كونه ظرفاً للخبر لئلا يكون الزمان ظرفاً للزمان فلذا قدر مصدره هو المظروف، وهو الوقوع والظاهر أن هذا تصوير للمعنى ببيان محصل المراد منه، وإن الوقت مرفوع صفة ذلك لأنه إشارة لوقت النقر كما صرح به، وقوله: وقت وقوع الخ توجيه لتعلق يومئذ بالخبر لا أن فيه مضافاً مقدراً، وقيل: إن المعنى ذلك بعد الظرفية والوقت منصوب على الظرفية ويومئذ عبارة عن وقت النقر والتصريح بلفظ الوقوع لإبراز المعنى والتفصي عن جعل الزمان ظرفاً للزمان برجوعه إلى الحدث لا تقدير له في الكلام حتى يرد أن المصدر لا يعمل فيما قبله هذا ما قالوا، ولك أن تقول المراد بيومئذ يوم القيامة، وهو ممتد غير متناه ووقت النقر جزء منه فالمعنى، وذلك وقت النقر يوم عسير حال كونه في يوم القيامة فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل فلا حاجة للفظ الوقوع انتهى وفيه نظر. قوله: (تأكيد يمنع الخ) لأنه لو لم يؤكد اقتضى ثبوت عسره في الجملة، ولو من وجه وهذا كما قرره في قوله: ﴿ولم يجعل له عوجاً قيماً﴾ [سورة الكهف، الآية: ١] وقوله: يشعر بيسره على المؤمنين لأن قوله: على الكافرين خصوصاً إن جعل متعلقاً بيسير يفهم منه أن عسره وشدته مخصوص بالكفرة، ولا حاجة إلى جعل على الكافرين متعلقاً بيسير والاعتذار عن تقدّم معمول المضاف إليه على المضاف بجوازه في غيره حملاً على لا ونحوه كما قيل. قوله: (نزل في الوليد بن المغيرة) قيل: من غير اختلاف فيه، وقوله: وحدي مأخوذ من السياق وهو إشارة إلى ما مرّ في قوله: ذرني والمكذبين، وقوله: معه بيان للمراد وإيماء إلى كون الواو في قوله: ومن خلقت يجوز فيها العطف والمعية كما مرّ، وقوله: لم يشركني الخ أي لم يشركني ويشرك من باب علم يعلم، والمقصود من ذكر تفرده بخلقه إنه كاف للانتقام منه لما عرفت من كمال اقتداره، وقوله: ذم أي منصوب بأذم ونحوه مقدراً وقوله: كان ملقباً به أي لا إنه حدث له ذلك اللقب بعد نزول الآية كما هو أحد وجهيه، وقوله: إرادة بالنصب معطوف على قوله: تهكماً، وقوله: فإنه كان زنياً أي دعياً لم يعرف نسبه للمغيرة حقيقة كما مرّ في سورة نون كما قيل:

فأنت زنيم نيط في آل هاشم كما نيط خلف الراكب القدح الفرد

وقوله: مبسوطاً كثيراً يعني أن الممدود تجوز به عن الكثرة وهي إما له مع قطع النظر عن

حضوراً معه بمكة يتمتع بلقائهم لا يحتاجون إلى سفر لطلب المعاش استغناء بنعمته، ولا يحتاج إلى أن يرسلهم في مصالحه لكثرة خدمه، أو في المحافل والأندية لوجاهتهم واعتبارهم، قيل: كان له عشرة بنين أو أكثر كلهم رجال، فأسلم منهم ثلاثة خالد وعمارة وهشام ﴿وَمَهْدُكُمْ تَهْيَدُكُمْ﴾ وبسطت له الرياسة والجاه العريض حتى لقب ربحانة قريش، والوحيد أي باستحقاق الرياسة والتقدم ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ﴾ على ما أوتيته، وهو استبعاد لطمعه إما لأنه لا مزيد على ما أوتي، أو لأنه لا يناسب ما هو عليه من كفران النعم ومعاندة

النماء كما في الوجه الأول أو بالنظر إليه كما في الثاني، وهذا هو الفرق بين الوجهين، والضرع أصل معناه الثدي، والمراد به الحيوانات التي تقتنى إما مجازاً أو بتقدير ذوات الضرع. قوله: (حضوراً الخ) فشهدوا جمع شاهد بمعنى حاضر، والمراد إما الحضور مع أبيهم لعدم احتياجهم للسفر فيكون كناية عن كثرة النعم، ووفرة التبج والخدم أو مع الناس في المحافل فهو عبارة عن راسة بنيه كأبيهم، وقوله: أسلم منهم ثلاثة خالد وعمارة وهشام تبع فيه الزمخشري، وهو غلط سبقهم إليه كثير من المحدثين والمفسرين قال ابن حجر في الإصابة عمارة بن الوليد بن المغيرة ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم استدركه ابن فتحون وعزاه لمقاتل فإنه قال في تفسيره في قوله تعالى: ﴿ذُرِّيٌّ وَمَنْ خَلَقْتَ وَحِيداً﴾ [سورة المدثر، الآية: ١١] قال نزلت في الوليد بن المغيرة<sup>(١)</sup> كان له من الولد سبعة فأسلم منهم ثلاثة خالد وعمارة وهشام كذا قال: وأورده الثعلبي في تفسيره عن مقاتل، والصواب خالد وهشام والوليد فإما عمارة فإنه مات كافراً لأن قريشاً بعثوه للنجاشي فجرت له معه قصة فأصيب بعقله وهام مع الوحش وقد ثبت أنه ممن دعا النبي ﷺ عليهم من قريش لما وضع عقبة بن أبي معيط سلى الجزور على ظهره، وهو يصلي انتهى. قوله: (حتى لقب ربحانة قريش) يعني أن التمهيد في الأصل التسوية والتهيئة، ويتجاوز به عن بسطة المال والجاه وهو المراد هنا كما يقال: زاد الله تأييده، وتمهيداً لأن الوليد كان كذلك، ولذا كانت العرب تسميه ربحانة قريش لأن الريحان في الأصل نبت حسن طيب الرائحة وتجاوز به عن الرزق الطيب، والولد الحسن فأما تسمية الوليد بربحانة فكناية عن كثرة غناه ونضارة حاله الرائقة في الأعين منظراً ومخبراً، وربحانة منصوب بنزع الخافض والوحيد معطوف عليه. قوله: (أي باستحقاق الرياسة) يعني مرادهم بالوحيد الملقب المنفرد بما ذكر، وإنما فسره به لثلاثاً يتوهم بوحده في الشراة وكونه دعياً كما مر قريباً. قوله: (وهو استبعاد لطمعه) يعني ثم ليست للتراخي هنا لأن طمعه في حال التمهيد وما معه لا بعده بمدة، والاستبعاد غير التفاوت الرتبي بل عد الشيء بعيداً غير مناسب هنا لما عطف عليه كما تقول: تسيء إليّ ثم ترجو إحساني فتنزول البعد المعنوي منزلة البعد الزماني، ومثله كثير وضمير لأنه للشأن واستبعاده وكونه غير لائق إما لزيادة ما أنعم الله به عليه أو لكفره وكفرانه فإن كلاً منهما مناف لطلب

(١) انظر تفسير الواحدي ٤/ ٣٨١ - ٣٨٢ «الوسيط» طبع الكتب العلمية.

المنعم، ولذلك قال: ﴿كَلَّا إِنَّكَ كَأَنَّ لِيَكِينًا عَيْنَا﴾ فإنه ردع له عن الطمع، وتعليل للردع على سبيل الاستئناف بمعادنة آيات المنعم المناسبة لإزالة النعمة المانعة عن الزيادة، قيل: ما زال بعد نزول هذه الآية في نقصان ماله حتى هلك ﴿سَأَرْهَقُهُمْ صَعُودًا﴾ سأغشيه عقبة شاقة المصعد، وهو مثل لما يلقي من الشدائد، وعنه عليه الصلاة والسلام الصعود جبل من نار يصعد فيه، فيه سبعين خريفاً ثم يهوي فيه كذلك أبداً ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ تعليل للوعيد، أو بيان

المزيد لأنه إما من قلة أو بالشكر، وقوله: ولذلك إشارة إلى الوجه الثاني فإنه يؤيده دون الأول فإنه لا يناسبه، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بعينه ما في الكشاف لا فرق بينهما كما توهم، وقوله: لا مزيد على ما أوتي لأنه بلغ النهاية فلا يقبل الزيادة بالنسبة لحاله، وحال أمثاله لا أنه كذلك حقيقة أو كناية عن الغنى التام، وقوله: لأنه الضمير للطمع. قوله: (ردع له عن الطمع) لأنها حرف ردع وزجر عند سيئويه والخليل وجمهور النحاة وما بعده جملة مستأنفة استثنافاً بيانياً لتعليل ما قبله لا نحوياً كما توهم كأنه قيل: لم زجر عن طلب المزيد وما وجه عدم لياقته، وقوله: بمعاندة آيات المنعم متعلق بقوله: تعليل، والآيات إما دلائل توحيده أو الآيات القرآنية، والمناسبة وما بعده صفة لمعادنة، وقوله: قيل الخ تأييد لما قبله من المنع عن الزيادة ومناسبة الزوال. قوله: (سأغشيه الخ) بيان لمنطوق اللفظ، وحقيقته وقوله: وهو مثل الخ بيان للمعنى المراد منه، وقوله: سأغشيه أي أجعله غاشياً لها أي آتياً من غشاه إذا أتاه، وأغشيه أفعال أو هو بالتشديد من التفعيل، ومعنى كونه مثلاً أنه شبه ما يسوقه الله له من المصائب بتكلف الصعود في الجبال الوعرة الشاهقة وأطلق لفظه عليه فهو استعارة تمثيلية. قوله: (وعنه الخ)<sup>(١)</sup> رواه الترمذي والحاكم وقوله: سبعين خريفاً أي عاماً ونقل عن الزمخشري أن الخريف آخر السنة فيه ثمر الثمار، وتدرك ولهذا سمي خريفاً كالإنسان إذا بلغ آخر عمره فإنه قد يخرف يعني إنه سمي به آخر السنة تشبيهاً له بآخر العمر الذي من شأنه أن يقع فيه الخرف، وفيه تشبيه ضمني للحواس الظاهرة، والباطنة بثمار الرياض المنتفع بها ومن لم يفهم المراد منه اعتراض عليه بعدم المناسبة بين الخرف، وهو فساد العقل واختراف الثمار بمعنى اقتطافها وهذا بناء على أن زمن الشتاء ابتداء السنة وأهل النجوم يعتبرونه من الربيع، وقوله: يصعد بصيغة المجهول من التفعيل لما في القاموس من أنه يقال: صعد في الجبل وعليه تصعيداً، ولا يقال: صعد في الجبل مخففاً بل صعده وهذا خلاف ما يتبادر من تعدي المخفف ولزوم المشدد، وقوله: ثم يهوي أي يسقط أو ينزل وقوله: كذلك أي سبعين خريفاً أي عاماً، وقوله: أبداً قيد للصعود والنزول. قوله: (تعليل للوعيد) هو قوله: سأرهقه فتوعده لما ذكر

(١) أخرجه الترمذي ٣٣٢٦ والحاكم ٥٠٧/٢ كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري. قال الترمذي: حديث غريب، إنما نعرفه مرفوعاً من حديث ابن لهيعة. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

للعناد، والمعنى فكر فيما يخيل طعنا في القرآن، وقَدِّر في نفسه ما يقول فيه ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ تعجب من تقديره استهزاء به، أو لأنه أصاب أقصى ما يمكن أن يقال عليه، من قولهم قتله الله ما أشجعه، أي بلغ في الشجاعة مبلغاً يحق أن يحسد ويدعو عليه حاسده بذلك، روي أنه مر بالنبِيِّ ﷺ وهو يقرأ حم السجدة، فأتى قومه وقال: لقد سمعت من محمد أنفاً كلاماً ما هو من كلام الإنس والجن، فإنَّ له الحلاوة، وإنَّ عليه لطلاوة، وإنَّ أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق، وإنه ليعلو ولا يعلى، فقالت قريش: صبا الوليد، فقال ابن أخيه أبو جهل: أنا أكفيكموه، فقعده إليه حزيناً وكلمه بما أحماه، فقام: فناداهم، فقال: وتزعمون أن محمداً مجنون فهل رأيتموه يخنق، وتزعمون أنه كاهن، فهل رأيتموه يتكهن، وتزعمون أنه شاعر فهل رأيتموه يتعاطى شعراً، فقالوا: لا فقال: ما هو إلا ساحر أما رأيتموه يفرِّق بين الرجل وأهله، وولده ومواليه، ففرحوا بقوله: وتفرقوا عنه متعجبين منه ﴿ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ

وقوله: أو بيان للعناد جملة مفسرة له فلا محل لها من الإعراب، وما بينهما اعتراض وتفسير بالبدل خلاف الظاهر، وقوله: فيما يخيل طعناً أي ما يوهم الناس من طعن فيه قطعنا تمييزاً أو مفعول له ويخيل بصيغة المعلوم أو المجهول. قوله: (تعجب من تقديره استهزاء به) التعجب من كيف لأن الاستهزام يكون له كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨] ومن قتل لأنه كقولهم قاتله الله دعاء في الأصل تجوز به للتعجب، وقوله: استهزاء به يعني أن التعجب للاستهزاء، والتهكم لأن التعجب يكون لحسن الشيء وضده. وقوله: أو لأنه أصاب الخ فيكون تعجباً من إصابته لغاية ما يمكن أن يقال من مثله، وقوله: بلغ في الشجاعة الخ هذا وجه استعماله، وهو دعاء عليه في التعجب فهو كناية. قوله: (فإن له الحلاوة الخ)<sup>(١)</sup> تعليل لكونه غير مجانس لكلام الإنس ولا لكلام الجن والحلاوة واستعارة لفصاحته وانسجامه والطلاوة مثلثة الطاء الرونق والحسن الداعي للقبول، وقوله: أعلاه لمثمر يعني به أن لفظه فصيح على تشبيه اللفظ بما على الرياض والأشجار من الأوراق والثمار والقضبان التي تظهر عليه، وأسفله معناه المستتر تحته ومعنى مغدق أصابه الغدق وهو المطر لأنه إذا كثر سري لعروقه، وهو غاية النهاية في الري الموجب لكونه نضراً مورقاً مثمراً أو المراد بأعلاه ما يتبادر منه لفظاً ومعنى وبأسفله ما يترتب عليه من السداد والصلاح لكونه حقاً، ولذا قال: ليعلو ولا يعلى لأنه صفة الحق أي يفوق كل كلام ولا يفوقه كلام أبداً، ويجوز أن يكون استعارة تمثيلية لتشبيه القرآن ومعناه برياض مورقة مثمرة جادها الغيث أو بشجرة فيكون ناظراً لقوله: ﴿كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٢٤] الآية. قوله: (صبا) بالهمزة معناه خرج من دين إلى آخر وكانت قريش تقول له لكل من أسلم وقوله: أكفيكموه ضمير

(١) يشير المصنف لما أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٥٠٦/٢ - ٥٠٧ والواحد في أسباب النزول ٨٤٢ من حديث ابن عباس المطول. وإسناده حسن رجاله ثقات، وصححه الحاكم. ووافقه الذهبي.

قَدَّرَ ﴿تَكَرَّرَ لِلْمِبَالِغَةِ، وَثُمَّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْأُولَى، وَفِيهَا بَعْدَ عَلَى أَصْلِهَا ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ أَي فِي أَمْرِ الْقُرْآنِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ﴿ثُمَّ عَبَسَ﴾ قَطَّبَ وَجْهَهُ لِمَا لَمْ يَجِدْ فِيهِ طَعْنًا وَلَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ، أَوْ نَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَطَّبَ فِي وَجْهِهِ ﴿بَيَّرَ﴾ اتَّبَعَ لَعِبَسَ ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ﴾ عَنِ الْحَقِّ أَوْ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿وَأَسْتَكْبَرَ﴾ عَنِ اتِّبَاعِهِ ﴿فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُؤْتَرٌ﴾ يَرُوي وَيَتَعَلَّمُ، وَالْفَاءُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ لَمَّا خَطَرَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِبَالِهِ تَفْوَهُ بِهَا عَنْ غَيْرِ تَلْبِثٍ وَتَفَكَّرَ ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ كَالتَّأْكِيدِ لِلجُمْلَةِ الْأُولَى، وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْطِفْ عَلَيْهَا ﴿سَأْضِلِيهِ سَقَرٌ﴾ بِدَلٍّ مِنْ سَأْرَهَقَهُ صَعُودًا ﴿وَمَا أَتْرَكَ مَا سَقَرٌ﴾ تَفْخِيمٌ لِشَأْنِهَا وَقَوْلُهُ ﴿لَا بُقِي وَلَا نَذْرٌ﴾ بَيَانٌ

الخطاب المجموع لقريش، وضمير الغيبة للوليد أي أردته وأمنعه عن ميله الإسلام لأنهم خافوا أن يسلم فتتبعه قريش كلها، وقوله: بما أحمله بالمهملة أي أغضبه لما في الغضب من ثوران الحرارة الغريزية، وقوله: فقام أي الوليد من عند أبي جهل، وقوله: فتأذاهم أي نادى الوليد قريشاً وقوله: يخنق أي يصرع من الجنون فإنهم كانوا يتوهمون أن الجن تخنقه وقوله: يتكهن يعني فعل إفعال الكهنة ويقولون: أقوالهم فإن لهم طريقة معروفة عندهم، وقوله: يفرق بين الرجل وأهله لأنه يوهم مفارقة من ذاق حلاوة الإيمان لأهله وماله ووطنه بسحر منه، وقوله: متعجبين منه أي مما قاله الوليد لأنه أزال الشبهة وأتى بما هو الغاية عندهم. قوله: (تكرير للمبالغة) في التعجب منه كما هو معتاد ممن أعجب غاية الإعجاب أنه يكثر من التعجب ويكرره، وقوله: على أن الثانية أبلغ من الأولى أي الجملة الثانية أبلغ في التعجب من الأولى للعطف بـم الدالة على تفاوت الرتبة فكأنه قيل: قتل بنوع ما من القتل لا بل قتل بأشدّه وأشدّه، ولذا ساغ العطف فيه مع أنه تأكيد، وقوله: على أصلها أي مستعملة في معناها الوضعي، وهو التراخي الزماني مع مهلة. قوله: (في أمر القرآن) بقرينة قوله: قبله لآياتنا، وقوله: مرة بعد أخرى لأنّ النظر هنا بمعنى الفكر وقد تقدّم أنه فكر فيه. فيفيد هذا تكريره، وقوله: قطب وجهه أصل معنى قطب جمع يقال: قطب ما بين عينيه ولما كانت هيئة المعبس كذلك قيل له: مقطب، وقوله: اتباع لعبس يعني أنه مؤكد له كما يؤكد الاتباع في نحو حسن بسن ما أتبع به بناء على أن البسور إظهار العبوس، أو أشدّه من بسر إذا قبض ما بين عينيه كراهة للشيء حتى اسودّ وجهه منه هذا غاية ما يمكن في توجيهه إذ ليس من الاتباع المصطلح في شيء لتغاير معنيهما مع العطف، وقد صرّحوا بأنه لا يكون مع العطف لأنه نوع من التأكيد وقيل: البسور استعجال الشيء قبل أوانه ومنه البسر. قوله: (عن الحق) على الوجه الأول في تفسير نظر وعبس وقوله: أو الرسول على الوجه الثاني، وقوله: عن اتباعه أي الحق أو الرسول على الوجهين، وقوله: يروي ويتعلم لقوله: أخذه من سحرة بابل، وقوله: عن غير تلبث أي توقف وفي نسخة ثبت وهما بمعنى فالفاء للتعقيب من غير مهلة ولا مخالفة فيه لما مر من الرواية كما توهم حتى يحتاج إلى توجيه. قوله: (كالتأكيد للجملة الأولى) لأنّ المقصود منهما نفي كونه قرآناً ومن كلام الله وإن اختلفا معنى، ولذا لم يجعلها تأكيداً، وقوله: بدل من سأرهقه الخ على

لذلك، أو حال من سقر، والعامل فيها معنى التعظيم، والمعنى لا تبقى على شيء يلقى فيها، ولا تدعه حتى تهلكه ﴿لَوْلَمْ يَلْبَسْ﴾ أي مسودة لأعالي الجلد، أو لائحة للناس، وقرئت بالنصب على الاختصاص ﴿عَلَيْهَا تَسَعَّ عَثْرٌ﴾ ملكاً أو صنفاً من الملائكة يلون أمرها، والمخصص لهذا العدد أن اختلال النفوس البشرية في النظر والعمل بسبب القوى الحيوانية الاثنتي عشرة، والطبيعية السبع، أو أن لجهنم سبع دركات، ست منها لأصناف الكفار،

المعنيين، وهو بدل اشتمال لاشتمال سقر على الشدائد وعلى الجبل من النار فلا إشكال فيه على الثاني كما قاله المعرب: وقوله: تفخيم أي تهويل وتعظيم لشأنها كما يفيد الاستفهام الدال على أنها مما لا يدرك حقيقته ويفهم مثله، وقوله: بيان لذلك الإشارة لتفخيم شأنها أو لشأنها فالجملة مفسرة أو مستأنفة. قوله: (والعامل فيها معنى التعظيم) أي أعظم سقر وأهول أمرها حالة كونها مفنية لكل ما يلقى فيها وإنما جعل العامل معنوياً مأخوذاً من الكلام كما ذهب إليه أبو البقاء لأن سقر مبتدأ أو خبر ولا تجيء الحال منه لأنه الابتداء عامل ضعيف لا ينصب الحال، وإنما يجوزون مجيء الحال منه في مثل هذا فتدبر وقوله: لا تبقى على شيء يلقى فيها يشير إلى أن المفعول محذوف أي لا تبقى ما يلقى فيها، ولا تذر أي تفنيه وتهلكه. قوله: (مسودة لأعالي الجلد) على أنه من لوحته الشمس إذا سودت ظاهره وأطرافه قال:

يا ابنة عمي لاحني الهواجر

والبشر إما اسم جنس بمعنى الناس أو جمع بشرة وهي ظاهر الجلد وإلى الثاني يشير تفسير المصنف رحمه الله تعالى له بأعالي الجلد أو من لاح بمعنى ظهر والبشر بمعنى الناس لا غير كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وعلى الأول يحتمل أيضاً أن يكون البشر بمعنى الناس، ولو فسر به كلام المصنف رحمه الله تعالى على أنه بيان لحاصل المعنى صح أيضاً لكنه خلاف الظاهر قيل: والصواب أن يفسر بالثاني لأنه لا يصح وصفها بتسويدها لظاهر البشرة مع قوله: ﴿لا تبقى ولا تذر﴾ الصريح في الإحراق والإفناء لما يلاقيه وأجيب بأنها في أول الملاحظات تسوده، ثم تحرقه وتهلكه أو الأول حال من دخلها وهذا حال من يقرب منها فلا منافاة بينهما، وأما القول بأنه لا دلالة على أنها تفنى بالكلية أو الإفناء بمعنى التسويد فمما لا ينبغي أن يسود به وجه الطرس، وقوله: على الاختصاص فنصبه بأخص أو أعني مقدراً، ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة من ضمير تبقى أو تذر ومن سقر والعامل ما مر. قوله: (ملكاً الخ) فالمعدود أفراد أو صنوف أو صفوف، والأول هو الظاهر الموافق لسبب النزول، وقوله: والمخصص لهذا العدد إن لم نقل إنه مما لا يعلم حكمته إلا الله فلا يبين ولا يستل عنه كالأمور المشتبهة وهو الظاهر لأن ما ذكر تكلف وهو مأخوذ من التفسير الكبير، وقوله: في النظر يعني به الإدراك والعمل ما يصدر عنه مطلقاً. قوله: (القوى الحيوانية الخ) الحيوانية ما تختص بالحيوان وهي قسمان مدركة وفاعلة فالمدركة، وهي ما له دخل في الإدراك الحواس

وكل صنف يعذب بترك الاعتقاد والإقرار والعمل أنواعاً من العذاب، تناسبها على كل نوع ملك أو صنف يتولاه، وواحدة لعصاة الأمة، يعذبون فيها بترك العمل نوعاً يناسبه، ويتولاه ملك أو صنف، أو أن الساعات أربع وعشرون خمسة منها مصروفة في الصلاة، فيبقى تسعة عشر قد تصرف فيما يؤاخذ به بأنواع من العذاب يتولاها الزبانية، وقرئ تسعة عشر بسكون العين كراهة توالي حركات، فيما هو كاسم واحد، وتسعة عشر جمع عشير كيمين وأيمن، أي تسعة كل عشير جمع يعني نقيبهم أو جمع عشر فتكون تسعين ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَحْسَبَ الْأَنْبَارِ إِلَّا مَلِيكَةً﴾ ليخالفوا جنس المعذبين، فلا يرقون لهم ولا يستروحون إليهم، ولأنهم أقوى الخلق بأساً، وأشدهم غضباً لله، روي أن أبا جهل لما سمع عليها تسعة عشر قال لقريش: أيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا برجل منهم فنزلت ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وما جعلنا عددهم إلا العدد الذي اقتضى فنتتهم، وهو التسعة عشر، فعبر بالأثر عن المؤثر

الخمسة الظاهرة والحواس الخمس الباطنة المفصلة في محلها والفاعلة إما باعثة كالغضبية والشهوية، أو محركة وبهما تتم اثنتا عشرة والطبيعية التي لا تختص بالحيوان ثلاث مخدمة وهي الغادية والنامية والمولد، وأربع خادمة وهي الجاذبة والهاضمة والدافعة والماسكة على ما بين في الطبيعيات من الحكمة، والمصورة مندرجة في المولدة وليستا مستقلتين وليس هذا محل تفصيله، وكان على المصنف رحمه الله تعالى أن لا يذكر هذا لابتنائه على الفلسفة فلا يليق تفسير كلام الله تعالى بمثله ولكنه كثيراً ما يقتدى بالإمام، وقوله: اختلال النفوس الخ أراد بالاختلال فساد العقائد وبطالان الأعمال. قوله: (يعذب بترك الاعتقاد الخ) فنضرب هذه الثلاثة في الستة تصير ثمانية عشر، وهي مع ما للمسلمين تسعة عشر وقوله: ملك أو صنف لف ونشر على التفسيرين للعدد السابق. قوله: (خمس منها الخ) فلم يخلق في مقابلتها زبانية ببركة الصلاة الشاملة لمن لم يصل فلا يلزم اختصاص العدد بالمصلين كما توهم، وقوله: بأنواع من العذاب متعلق بقوله: يؤاخذ وقوله: يتولاها صفة أنواع، ويؤاخذ به أي بسببه هو الذنوب. قوله: (بسكون العين) هو لغة فيه وجهها ما ذكر وقوله: كل بالتنوين وعشير جمع بالإضافة أي نقيب جماعة من الملائكة وقوله: يستروحون إليهم يقال: استروح، واستراح بمعنى وجد راحة أي لا يستريحون بالركون إليهم، وقوله: فنزلت أي للدلالة على أنهم ليسوا بما يعرفون، ويقدرّون على مقاومتهم والمراد يسكنون ويطمثنون. قوله: (وما جعلنا عددهم الخ) أي ما جعلنا عدد أصحاب النار المحتمل لأن يكون تسعة عشر فلا يلزم الفساد لحصر الشيء في نفسه، وكون مفعولي الجعل شيئاً واحداً وهما متغايران لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر فالجعل باعتبار تحقق العام في ضمن الخاص وسقط أيضاً ما قيل: إن الجعل من دواخل المبتدأ والخبر فما يترتب عليه يترتب عليه باعتبار نسبة أحد المفعولين للآخر كقولك: ما جعلت الحديد إلا فأساً لأقطع به فكيف يصح جعل عدتهم فتنة للاستيقان، والازدياد لأن المراد ما جعلنا عدتهم تسعة عشر إلا أنه عبر عنه بأثره فافهم. قوله: (فعبر بالأثر عن المؤثر)

تنبيهاً على أنه لا ينفك منه، وافتنانهم به استقلالهم به، واستهزاؤهم به، واستبعادهم أن يتولى هذا العدد القليل تعذيب أكثر الثقلين، ولعل المراد الجعل بالقول ليحسن تعليقه بقوله: ﴿لَيْسَتَيْنِ اللَّيْنِ أَوْثُماً الْكُتْبِ﴾ أي ليكتسبوا اليقين بنبوّة محمد ﷺ، وصدق القرآن لما رأوا ذلك موافقاً لما في كتابهم ﴿وَزِدَادَ اللَّيْنِ تَامُوراً إِنْتِماً﴾ بالإيمان به. ويتصدق أهل الكتاب له ﴿وَلَا يَرْتَابَ اللَّيْنِ أَوْثُماً الْكُتْبِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ أي في ذلك وهو تأكيد للاستيقان، وزيادة الإيمان، ونفي لما يعرض للمتيقن حيثما عراه شبهة ﴿وَلِيَقُولَ اللَّيْنِ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَّضٌ﴾ شك أو نفاق فيكون إخباراً

الأثر هنا عبارة عن الفتنة والمؤثر خصوص التسعة عشر لأنه سبب لافتنانهم بما ذكر وقوله: تنبيهاً الخ يعني أن الأثر هنا لعدم انفكاكه عن مؤثره لتلازمهما كأننا كشيء واحد يعبر باسم أحدهما عن الآخر لأنه المتبادر منه، وإن كان إفضاؤه إليه في الجملة كافياً في صحة التجوز فلا يرد عليه أنه ليس عدم الانفكاك شرطاً فكيف يحصل التنبيه منه. قوله: (ولعل المراد الجعل بالقول الخ) فإن الجعل يكون بمعنى التسمية والإطلاق كقوله: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾ [سورة الزخرف: الآية: ١٩] وإنما أخرج الفتنة عن الظاهر ليصح تعلق قوله: ليستين بجعلنا ومعنى الفتنة في الحقيقة الجعل على هذا العدد لا العدد فنسبته إليه مجازية، وقوله: ليحسن تعليقه دون ليجوز إشارة إلى صحته لو أبقى على ظاهره لأن سبب ما ذكر القول وسبب القول جعلهم كذلك وتصييرهم فهو السبب البعيد، والشيء كما يسند لسببه البعيد يسند لسببه القريب لكن الثاني أولى، وأما كون اللام ليست على حقيقتها عند أهل السنة فغير صحيح عند أهل الحق. قوله: ((ليكتسبوا اليقين)) يعني أن السنين في الأصل للطلب تجوز بها هنا عن الكسب لأن الطالب للشيء كالمكتسب له فيطلق ما يدل على أحدهما على الآخر بطريق الاستعارة فليس فيه إشارة إلى أن السنين للطلب كما قيل، وقوله: لما بفتح اللام وتشديد الميم أو بكسرهما. وتخفيف الميم على أن ما مصدرية. قوله: (بالإيمان) متعلق بيزداد يعني الإيمان بما تضمنته الآيات من عذتهم فإنهم يصدقون بكل ما جاء به القرآن فهذا زيادة في إيمانهم التفصيلي، أو إذا رأوا تصديق أهل الكتاب زاد إيمانهم قالوا: وهو في الأول زيادة في الكم وفي هذا زيادة في الكيف. قوله: ((وهو تأكيد للاستيقان)) لأن من استيقن وزاد إيمانه لا يرتاب وللتنصيص على ذلك لم يقل، ويرتابوا لاحتمال عوده على المؤمنين فقط وقوله: ونفي الخ يعني أن اليقين قد يكون المقدمات دقيقة، وأمور ربما غفل عنها المتيقن فاعتبرته شبهة ما قلنا أكد بهذا نفيًا لهذا الاحتمال أي هو يقين وإيمان جازم لا يعتريه شبهة أصلاً ولما فيه من هذه الزيادة جاز عطفه على المؤكد بالواو لمغايرته له في الجملة على ما قرّر في المظلول في قوله: ﴿ويذبحون أبناءكم﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٦] فسقط ما قيل من أنه لا وجه للعطف إلا أن يحتمل على أن المراد أنه كالتأكيد فإنه من باب الطرد والعكس وهو كل كلامين يقرّر منطوق أحدهما مفهوم الآخر وبالعكس، وقوله: حيثما إما للظرفية أو للتعليل. قوله تعالى: ((وليقول الذين في قلوبهم

بمكة عما سيكون في المدينة بعد الهجرة ﴿وَالْكَافِرُونَ﴾ الجازمون في التكذيب ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ أي شيء أراد بهذا العدد المستغرب استغرب المثل، وقيل لما استبعدوه حسبوا أنه مثل مضروب ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ مثل ذلك المذكور من الإضلال والهدى، يضل الكافرين ويهدي المؤمنين ﴿وَمَا يَلْمُزُ جُنُودَ رَبِّكَ﴾ جموع خلقه على ما هم عليه ﴿إِلَّا هُوَ﴾ إذ لا سبيل لأحد إلى حصر الممكنات، والاطلاع على حقائقها وصفاتها، وما يوجب اختصاص كل منها بما يخصه من كم وكيف واعتبار ونسبة ﴿وَمَا هِيَ﴾ وما سقر أو

مرض ﴿أعاد اللام فيه للفرق بين العلتين فإنَّ الأوَّل من الهداية المقصودة بالذات وهذه بالعرض الناشئ من سوء صنيع الضالين، وتعليل أفعاله تعالى بالحكم والمصالح جائز عند المحققين وإن قيل في هذه اللام إنها للعاقبة أيضاً، وقوله: فيكون إخباراً الخ وهذا على الوجه الثاني جواب عما يقال: إن هذه السورة مكية والنفاق إنما حدث بالمدينة فكيف يذكر فيها بأنه إخبار عما سيحدث من المغيبات. قوله: (ماذا أراد الله) ذا موصولة وما استفهامية أو ماذا مجموع اسم استفهام وينى عليه الوجهان في إعرابه كما مرّ تفصيله وعلى الثاني كلام المصنف هنا، والمثل له معنيان أيضاً ما شبه مضربه بمورده أو الأمر المستغرب، وكل منهما جائز كما ذكره المصنف وقوله: أراد الله إما من الحكاية وهم قالوا: ما أريد ونحوه أو من المحكي، ونسب لله استهزاء وتهكماً منهم، وقوله: وقيل الخ مرضه لأنه يقتضي أنهم نسبوه لله حقيقة وهو بعيد جداً كما قيل، وفيه نظر لجواز كونه عدوه مثلاً لاستغرابه ونسبته لله تعالى على ما مرّ. قوله: (مثل ذلك المذكور من الإضلال) يعني أنّ المقصود تشبيه ما مرّ من الإضلال بهذا في طريقته العجيبة وقس عليه الهدى، ويجوز أن تكون الإشارة لما بعده كما في قوله: ﴿وكذلك جعلناكم﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] لما مرّ تحقيقه في البقرة فتذكره. قوله: (جموع خلقه على ما هم عليه) بأن يعلم تفاصيل أحوالهم، وإنما فسره به ليفيد الحصر ويتضح معناه ولذا فسره الزمخشري أيضاً بقوله: ما يعلم ما عليه كل جند من العدد الخاص به، وكونه من العقود التامة أو الناقصة، وهكذا كل المقادير التي قدرها في الحدود وغيرها وهو أنسب بما قبله والمصنف لم يذكره لأنه مخالف لمذهبه في المقادير الشرعية إذ ينبتي عليه عدم جري القياس فيها، وهو مذهب الإمام الأعظم. قوله: (إذ لا سبيل لأحد الخ) بيان لأنّ حصر علمها فيه باعتبار مخصوص لا مطلقاً لأنّ الناس يعلمون بعض جنود ما، وقوله: وما يوجب اختصاص كل منها بما يخصه أي بحسب ما قدره الله، وما اقتضته حكمته أو بحسب ما جرت به الأمور العادية إذ لا شرطية ولا عليّة بين الموجودات، وقوله: من كم ككون الزبانية تسعة عشر، وكيف كطبائع الأشياء حرارة وبرودة ونفعاً وضراً والاعتبار قيل إنه الصفات العدمية والنسبة الصفات النسبية، وكان حقها أن تقدّم ولا حاجة لتفسيره الاعتبار بما ذكر إذ لك أن تفسره بكل ما يعتبر في الأشياء من الأمور الطارئة عليها مطلقاً. قوله تعالى: ﴿وما هي إلا ذكرى للبشر﴾ بينه وبين البشر السابق تجنيس تام لأنه جمع بشرة، وقد قال

عَدَّة الخزنة، أو السورة ﴿إِلَّا ذِكْرِي لِلْبَشَرِ﴾ إلا تذكرة لهم ﴿كَلَّا﴾ ردع لمن أنكرها، أو إنكار لأن يتذكروا بها ﴿وَالْقَمَرَ وَاللَّيْلَ إِذَا أَدْبَرَ﴾ أي أدبر كقبل، بمعنى أقبل، وقرأ نافع وحمزة وحفص إذا أدبر على الماضي ﴿وَالشَّجَّ إِذَا أَسْفَرَ﴾ أضاء ﴿إِنَّمَا لِإِحْدَى الْكَبِيرِ﴾ أي لإحدى البليات الكبرى، أي البليات الكبرى كثيرة، وسقر واحدة منها، وإنما جمع كبرى على كبر إلحاقاً لها بفعلته تنزيلاً للألف منزلة التاء، كما ألحقت قاصعاء بقاصعة فجمعت على قواصع، والجملة جواب القسم أو تعليل لكلا، والقسم معترض للتأكيد ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾ تمييز أي لإحدى الكبرى، إنذاراً أو حال عما دلت عليه الجملة، أي كبرت منذرة، وقرئ بالرفع خبراً ثانياً، أو خبراً

في الإتيان لم يقع في القرآن إلا في مواضع، ولم يعد هذا منها فاعرفه، وقوله: وما سقر قيل: هو معطوف على قوله: سأصليه سقر، وما بينهما اعتراض رد الطعن الكفرة وقوله: أو عَدَّة الخزنة ووجه التذكير فيها والعظة أنه تعالى في خلقه ما هو في غاية العظمة حتى يكون القليل منهم معذباً ومهلكاً لما لا يحصى تأييده فما بالك بعظمة ذاته جلّ، وعلا والتذكير في السورة ظاهر. قوله: (ردع لمن أنكرها) أي سقر أو العَدَّة أو السورة بإنكار كونها كلام الله تعالى، وقوله: أو إنكار الخ على أنه ردّ لقوله ذكرى للبشر ولا يناقض ما قبله من إثبات التذكرة لها على جهة الحصر كما قيل: لا لأنها ذكرى لبعضهم وبعضهم يعرض عنها باختياره كما قال: فما لهم عن التذكرة معرضين بل لأنّ شأنها أن تكون مذكرة لكل أحد، ومن لم يتذكر لغلبة الشقاء عليه لا يعدّ من البشر ولا يلتفت لعدم تذكره كما أنّ حلاوة العسل لا يضرها كونها مرّة في فم منحرف المزاج المحتاج إلى العلاج فتذكره. قوله: (كقبل بمعنى أقبل) والمعروف فيه المزيد ولكن الثلاثي حسن هنا لمشاكله الفواصل، وقوله: على الماضي لأنّ إذ ظرف لما مضى فهي المناسبة للفعل الماضي وإذا للمستقبل والماضي هنا للتحقق أو هي تقلبه مستقبلاً. قوله: (البليات الكبرى) أي العظيمة الكثيرة وهذه واحدة منها يعني ما لهم غير محصور فيها بل تحل بهم بليات غير متناهية أو هذه أعظمها كما يقال أحد الأحدين، وهو واحد الفضلاء أو إحدى دركات النار الكبرى السبع لأنها جهنم ولظى، والحطمة وسقر والسعير والجحيم والهاوية، واختار المصنف الأول والزمخشري الثاني، وصاحب التيسير الثالث قيل: والأوّل أرجح وأنسب بالمقام. قوله: (إلحاقاً لها بفعلته) لأنّ المطرد جمعه على فعل فعلته دون فعلى فنزلت الألف منزلة التاء، والقاصعاء بالمدّ حجر اليربوع وفاعلة تجمع على فواعل باطراد فحمل فاعلاء عليه لاشتراك الألف والتاء في الدلالة على التانيث وضعاً، وقوله: جواب القسم وهو والقمر الخ أو القسم لمجرد التأكيد غير محتاج للجواب أو جوابه مقدّر يدل عليه كلا. قوله: (أو تعليل لكلا) قيل: القسم على كون كلا إنكاراً لأنّ يتذكروا بها والتعليل على أنه ردع لمن أنكر قيل، وفيه إنّ قوله: إنها لإحدى الكبرى كيف يكون تعليلاً لردع من ينكر أنها إحدى الكبرى، وليس بشيء وإن ظن إنه وارد على الكشف لأنه منكر لذاتها لا لوصفها بما ذكر فتأمل، وقوله: لإحدى الكبرى إنذار إشارة إلى أنّ النذير على هذا بمعنى

لمحذوف ﴿لَيْنَ شَأْنٍ يَنْكُرُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ بدل من للبشر أي نذيراً للمتمكنين من السبق إلى الخير والتخلف عنه، أو لمن شاء خير لأن يتقدم، فيكون في معنى قوله: ﴿فمن شاء فليؤمّن ومن شاء فليكفر﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٩] ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ مرهونة عند الله، ومصدر كالتشكيمة، أطلقت للمفعول كالرهن، ولو كانت صفة لقبل رهين ﴿إِنَّا أَخَصَّبْنَا آلِيَّيْنِ﴾ فإنهم فكوا رقابهم بما أحسنوا من أعمالهم، وقيل: هم الملائكة أو الأطفال ﴿فِي جَنَّتَيْنِ﴾ لا يكتنه وصفها، وهي حال من أصحاب اليمين، أو ضميرهم في قوله: ﴿يَسَّأَلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ﴾ أي يسأل بعضهم بعضاً، أو يسألون غيرهم عن حالهم، كقولك: تداعيناه، أي دعونا وقوله: ﴿مَا سَأَلْنَاكَ فِي سَفَرٍ﴾ بجوابه حكاية لما جرى بين المسؤولين والمجرمين، أجابوا بها ﴿قَالُوا لَرُبَّكَ مِنَ الْمُضِلِّينَ﴾ الصلاة الواجبة ﴿وَلَرُبَّكَ تَطْعِمُ الْيَسْتَكِينَ﴾ أي ما يجب

الإنداز مصدر، وقوله: عما دلت عليه الجملة لم يجعله منها لما في مجيئها من المبتدأ والخبر عند النحاة وهو مصدر مؤول بالوصف أو وصف بمعنى منذرة، ولم يؤنث لما مرّ في أنّ رحمة الله قريب من المحسنين. قوله: (بدل من للبشر) أي الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور لا المجرور مبدل من المجرور بإعادة الجار لأنه تكلف مستغنى عنه وقوله: للمتمكنين الخ أول به لأنّ الإنداز غير مناسب لمن يتقدم والمراد المتمكنين من فعل الخير وتركه قبل مباشرته، وقوله: أو لمن شاء خير الخ فالمعنى لمن شاء التقدّم والتأخر أي السبق للإيمان، والتخلف عنه فيكون بمعنى الآية المذكورة، وفيه بعد ولذا أخره المصنف، وقول أبي حبان إنّ اللفظ لا يحتمله غير مسلم. قوله: (كالرهن) فإنه مصدر بمعنى المفعول في أكثر استعمالاته، وقوله: لقبل رهين لأنّ فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر، والمؤنث في الأصل واختير المصدر مع موازنة الرهين لليمين، وكونه حقيقة غير محتاج للتأويل لأنّ المصدر هنا أبلغ فهو أنسب بالمقام فلا يلتفت للمناسبة اللفظية فيه، وكون فعيل صفة على خلاف القياس أو مما غلب عليه الاسمية كالنطيحة أمر آخر، ولكل أن يختار ما يختار فلا وجه لاعتراض أبي حبان على الزمخشريّ به، وقوله: أطلقت ظاهر وفي نسخة أطلق باعتبار المصدر. قوله: (وقيل هم الملائكة) فإنهم غير مرهونين بديون التكاليف كالأطفال، ومرضه لأنّ إطلاق النفس على الملك غير معروف ولأنهم لا يوصفون بالكسب أيضاً، وقيل: لأنه يقتضي اختصاصهم باليمين والأول أولى، وقوله: فإنهم الخ إشارة إلى أنه استثناء متصل وعلى الأخير يجوز في الاستثناء الاتصال والانفصال بناء على أنّ الكسب مطلق العمل أو ما هو تكليف، وفي قوله: أو الأطفال مقدّر أي، وقيل: وتركه لظهور أنه ليس مع ما قبله قولاً واحداً فلا غبار عليه. قوله: (لا يكتنه وصفها) يشير إلى أنّ توينه للتعظيم، ويكتنه بمعنى يدرك كنهه، وقد تقدّم أنه غير مولد وأنه ثابت في اللغة، وقوله: أو ضميرهم فقدّم للفاصلة وقوله: أي يسأل بعضهم بعضاً فالمفاعلة على ظاهرها والبعض إما عبارة عن شخص أو جماعة والظاهر أنه غير منظور فيه لذلك، وقوله: أو يسألون غيرهم الخ فليس للمفاعلة الحقيقية، ولكنه أريد به الدلالة على كثرة المسند إليه وتعدّده فإنّ التفاعل يرد

إعطاؤه، وفيه دليل على أن الكفار مخاطبون بالفروع ﴿وَكُنَّا نَحْوُ﴾ نشرع في الباطل ﴿مَعَ الْحَاضِرِينَ﴾ مع الشارعين فيه ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ أخره لتعظيمه، أي وكنا بعد ذلك كله مكذبين بالقيامة ﴿حَتَّىٰ آتَانَا الْيَقِينَ﴾ الموت ومقدماته ﴿فَمَا نَفَعَهُمْ شَفَاعَةُ الشَّفِيعِينَ﴾ لو شفَعوا

للتكثير أيضاً وإليه أشار بقوله: كقولك تداعينا وهو منقول عن الزمخشري في شرح الكشاف. قوله: (بجوابه) بيان لارتباطه بما قبله أي هذا سؤال بجوابه، وقع حكاية لما جرى بين المؤمنين المسؤولين والمجرمين أجاب بعضهم بعضاً بها أي لما سألو أصحابهم عن حال المجرمين قالوا لهم نحن سألنا المجرمين عن ذلك، وقلنا لهم: ما سلككم في سقر فقالوا لنا في الجواب لم نك من المصلين وكان يكفي أن يقال حالهم كيت وكيت لكن هذا أثبت للصدق، وأدل على حقيقة الأمر ففيه مقدّر ومثله من الإيجاز كثير في القرآن، والتقدير ظاهر قيل: والأظهر أنه بيان للتساؤل والتقدير يتساءلون المجرمين عنهم لا يتساءلون عن حال المجرمين، وهو أقرب من إضمار القول من غير قرينة، ولا يخفى تكلفه وبعده وأقرب من هذا كله أن يقدر قائلين بعد ذلك للمجرمين وكونها حالاً مقدّرة إن لم يعتبر امتداد زمان التساؤل سهل، وتقدير ويقولون لا يناسبه قالوا في الجواب لما فيه من الركاكة الظاهرة. قوله: (ما يجب إعطاؤه) إشارة إلى أن المراد بالإطعام الإعطاء وأنه مخصوص بالواجب لأنه الذي يقتضي تركه العذاب، وقوله: مخاطبون بالفروع المراد بالفروع ما عدا الإيمان من العمل لأنهم مخاطبون به بلا خلاف كالعقوبات، والمعاملات أما العبادات فاختلف فيها فالذاهبون إلى أنهم مخاطبون بها استدلوا بهذه الآية فإنهم جعلوا عذابهم لترك الصلاة فلو لم يخاطبوا بها لم يؤاخذوا وتفصيل المسألة في أصول الفقه، فإن قلت إنه لا خلاف في المؤاخذة في الآخرة على ترك الاعتقاد فيجوز أن يكون المعنى من المعتقدين للصلاة ووجوبها فيكون العذاب على ترك الاعتقاد، وأيضاً المصلين فيجوز أن يكون كناية عن المؤمنين وأيضاً هو من كلام الكفرة فيجوز كذبهم أو خطوهم فيه، قلت: ما ذكرت عدول عن الظاهر بأباه قوله، ولم نك نطعم المسكين الخ والمقصود من الآية تحذير غيرهم فلو كان كذباً أو خطأ لم يكن في ذكره فائدة. قوله: (نشرع في الباطل الخ) إما على أنه من استعمال المقيد في المطلق أو الاستعارة لأن الخوض ابتداء الدخول في البحار والأنهار، وقوله: أخره لتعظيمه الخ جواب عن أنه كان ينبغي تقديمه لأنه أعظم الذنوب بأنه أخره لتعظيمه فإنّ المعظم قد يؤخر كما في قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [سورة البلد، الآية: ١٧] والمعنى كنا بعد ذلك كله مكذبين بيوم القيامة، وقوله: الموت الخ ويجوز أن يراد العذاب الموعود به، وقوله: لو شفَعوا لهم يعني أنه على الفرض، ولا شفاعة وقد تقدّم أنه من قبيل:

ولا ترى الضب بها يحجر

وحمل تعريف الشافعين على الاستغراق لأنه أبلغ وأنسب بالمقام. قوله: (معرضين عن التذكير) إشارة إلى أن التذكرة مصدر بمعنى التذكر وأن الجار والمجرور مقدّم من تأخير

لهم جميعاً ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ﴾ أي معرضين عن التذكير، يعني القرآن، أو ما يعمه ومعرضين حال ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ﴾ شبههم في إعراضهم ونفارهم عن استماع الذكر بحمر نافرة ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوِمٍ﴾ أي أسد فعولة من القسر وهو القهر ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُّثَنَّرَةً﴾ قراطيس تنشر وتقرأ، وذلك إنهم قالوا للنبي ﷺ: لن نتبعك حتى تأتي كلامنا بكتاب من السماء فيه من الله إلى فلان اتبع محمداً ﴿كَلَّا﴾ ردع لهم عن اقتراحهم الآيات ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ فلذلك أعرضوا عن التذكرة لا لامتناع إيتاء الصحف ﴿كَلَّا﴾ ردع عن إعراضهم ﴿إِنَّهُ تَذَكُّرٌ﴾ وأي تذكرة ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ فمن شاء أن يذكره ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ذكرهم أو مشيئتهم كقوله: ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٣٠] وهو تصريح بأن فعل العبد بمشيئة الله تعالى، وقرأ نافع تذكرون بالثاء، وقرئ بهما مشدداً ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى﴾ حقيق بأن يتقي عقابه ﴿وَأَهْلُ الْغَفْوَةِ﴾ حقيق بأن يغفر عباده سيما المتقين منهم، وعن النبي ﷺ: «من قرأ سورة المدثر أعطاه الله تعالى عشر حسنات بعدد من صدق بمحمد عليه الصلاة والسلام، وكذب به بمكة شرفها الله تعالى».

للفاصلة، والحال هنا من الضمير في الخبر وهي لازمة وهي المقصودة من الكلام ولها مع الاستفهام في ماله وما باله شأن خاص وجملة كأنهم حالية أيضاً، وقوله: بحمر جمع حمار والمراد حمار الوحش لأنه موصوف بالنفار وشدة الفرار لا سيما من الأسد، وقوله: وهو القهر لغيره لشدة افتراسه، وقوله: نافرة بيان لحاصل معناه وقيل: فعل بمعنى استفعل كعجب واستعجب والأحسن أنه للمبالغة كأنها لشدة العد وتطلب النفار من نفسها كما في الكشاف. قوله: (قراطيس تنشر وتقرأ) يشير إلى أن المراد بكونها منشورة أن تفتح لتقرأ لا بمعنى غضة طرية كما قيل: ولا مفرقة، وقوله: لا لامتناع إيتاء الصحف يعني يرون أن إعراضهم لعدم مقترحهم فردّه الله به بأنه ليس كذلك بل لعدم الخوف المذكور، وقوله: فمن شاء أن يذكره إشارة إلى أن مفعول المشيئة مقدر من جنس الجواب، وقوله: وأي تذكرة إشارة إلى أن تنكيهه للتعظيم والتفخيم. قوله: (وهو تصريح بأن فعل العبد بمشيئة الله) بالذات أو بالواسطة وهو رد على المعتزلة، وحملهم ذلك على مشيئة القسر والإلجاء خروج عن الظاهر، وقوله: بالثاء أي على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وهي رواية شاذة عنه، وقوله: بهما وفي نسخة بها أي بتشديد الذال والكاف من باب التفعيل، وقوله: حقيق بأن يتقي فالتقوى مصدر من المبني للمفعول بخلاف المغفرة وضمن يغفر معنى يكرم فلذا عداه بنفسه دون اللام، وقوله: سيما المتقين منهم أشار به إلى الجواب عما في الكشاف، وقوله: وعن النبي ﷺ حديث موضوع<sup>(١)</sup>، وقوله: بمكة لتزولها بها تمت السورة بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على أفضل مخلوقاته وعلى آله وأصحابه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة القيامة

مكية وآياتها تسع وثلاثون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَا أُقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ إدخال لا النافية على فعل القسم للتأكيد شائع في كلامهم قال

امرؤ القيس:

فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أنني أفر

وقد مرّ الكلام فيه في قوله: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٧٥]

وقرى قبل لأقسم بغير ألف بعد اللام وكذا روي عن البري ﴿وَلَا أُقِيمُ بِالنَّفْسِ اللّوَامَةِ﴾ بالنفس المتقية التي تلوم النفوس المقصرة في التقوى يوم القيامة على تقصيرها، أو التي تلوم نفسها أبداً وإن اجتهدت في الطاعة، أو النفس المطمئنة اللائمة للنفس الأمارة، أو بالجنس لما روي أنه عليه السلام قال: «ليس من نفس برة ولا فاجرة إلا وتلوم نفسها يوم القيامة إن عملت خيراً قالت: كيف لم أزد وإن عملت شراً قالت: يا ليتني كنت قصرت أو نفس آدم

## سورة القيامة

لم يختلف في مكيتها واختلف في آياتها ف قيل: أربعون وقيل: تسع وثلاثون.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (إدخال لا النافية) بحسب الوضع وإن كانت زائدة على احتمال هنا للتأكيد كما

ذكره المصنف رحمه الله وهذا بناء على أنها تزداد مطلقاً أو مع القسم في ابتداء الكلام والجملة وقد قيل إنها لا تزداد، إلا في حشو الكلام ووسطه، ورد بأن السماع على خلافه فإنها زيدت في أوائل القصائد كثيراً فلا حاجة إلى الجواب عما هنا بأن القرآن في حكم سورة واحدة وفيه وجوه آخر مرت مفصلة. قوله: (فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أنني أفر) هو لامرؤ القيس من قصيدة وبعده:

تميم بن مر وأشيعاها وكندة حولي جميعا صبر

وقوله: لا أقسم على أن اللام لام ابتداء وأقسم خبر مبتدأ محذوف أي لأنا أقسم وقد

تقدم ما فيه أيضاً فتذكره. قوله: (بالنفس المتقية) فسرها بالنفس المتقية لأن القسم بشيء خصوصاً من الله يقتضي تعظيمه والنفس الفاجرة لا وقع لها فلا يقسم بها، وقوله: تلوم النفس إشارة إلى أن التشديد فيه للمبالغة بكثرة المفعول فهي في الكم، وقوله: تلوم نفسها أبداً أشار بقوله: أبداً إلى أن المبالغة في الكيف باعتبار الدوام، وقوله: المطمئنة تفسير آخر للوامة وفيها وجوه آخر بعضها من اصطلاح الصوفية فقيل: هي فوق المطمئنة، وهي التي ترشحت لتأديب غيرها وقيل: هي الإمارة وكل نفس عبارة عن نفس الإنسان، وهو يتصف بصفتها وقد يثبت لإنسان واحد أنفساً بجعل تغاير الصفات بمنزلة تغاير الذات. قوله: (أو بالجنس) أي القسم

فإنها لم تنزل تلوم على ما خرجت من الجنة» وضمها إلى يوم القيامة، لأن المقصود من إقامتها مجازاتها ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ﴾ يعني الجنس وإسناد الفعل إليه لأن فيهم من يحسب أو الذي نزل فيه، وهو عدي بن أبي ربيعة سأل رسول الله ﷺ، عن أمر القيامة فأخبره به فقال: لو عاينت ذلك اليوم لم أصدقك، أو يجمع الله هذه العظام ﴿أَلَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ بعد تفرقتها وقرئ أن لن تجمع على البناء للمفعول ﴿بَلَى﴾ نجمعها ﴿تَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ سُؤِيَ بَنَاتُهُ﴾ بجمع سلامياته وضم بعضها إلى بعض، كما كانت مع صغرها ولطافتها، فكيف بكبار العظام، أو على أن نسوي بنانه الذي هو أطرافه فكيف بغيرها، وهو حال من فاعل الفعل

بجنس النفس الشامل للتيقن والفاجرة، والقسم بها حيثئذ بقطع النظر عن صفاتها لأنها من حيث هي شريفة لأنها بمعنى الروح، وهي من عظيم أمر الله فلا يرد عليه ما قيل من أنه لا يناسب إدخال النفس الفاجرة في المقسم به والإقسام يقتضي الإعظام وهو غير مناسب لها، وقوله: لم تنزل تلوم<sup>(١)</sup> أي تلوم نفسها وفي نسخة تتلوم بالتشديد وهي للمبالغة في لوم النفس أيضاً، وفي الأساس تلوم نفسه أنحى عليها باللائمة ويكون بمعنى التربص، والتمكث أيضاً فمن قصره عليه واعترض بأنه غير مناسب هنا فقد قصر، وقوله على ما خرجت به من الجنة أي على الفعل الذي خرجت به من الجنة. قوله: (وضمها) أي النفس في الذكر إلى يوم القيامة بالعطف المقتضي للمناسبة، وبينهما مناسبة لأنها دار الجزاء وهي المجازاة. قوله: (لأن فيهم من يحسب) فالإسناد إلى الجميع مجازي لوقوعه من البعض، وتقدم فيه كلام وإنه هل يجوز ذلك مطلقاً أو يشترط فيه شيء ككثرة من صدر منه أو رضا الباقيين، وقوله: أو الذي نزل فيه فالتعريف للعهد وعلى ما قبله للجنس، وقوله: عدي بن أبي ربيعة كذا في النسخ<sup>(٢)</sup>، وهو الموافق للكشاف وغيره وهو كما ذكره ابن حجر عدي بن أبي ربيعة ختن الأخنس بن شريق وهما اللذان كان ﷺ يقول فيهما: «اللهم اكفني جاري السوء»<sup>(٣)</sup> ووقع في بعضها عدي بن ربيعة وكأنه من تحريف الكاتب، وقوله: أو يجمع الله هذه العظام بفتح همزة الاستفهام والواو العاطفة ابتداء كلام للإنكار أي كيف يجمع الله عظاماً بالية، وفي بعض النسخ بأو العاطفة بسكون الواو، ونصب يجمع بعدها أي لن أصدقك إلا أو إلى أن يجمع الله هذه العظام وأشاهدها كذلك وحيثئذ أصدقك، وهو تعليق بالمحال على زعمه.

قوله: (بعد تفرقتها) لأن الجمع لا يتصور إلا بعد التفرق، وقوله: وقرئ أن لن تجمع بالتاء الفوقية، وقوله: سلامياته جمع سلامى كجبارى وهي ما صغر من عظم الأطراف كاليدين

(١) لم أره مرفوعاً. وإنما ورد عن الحسن البصري من قوله نحوه. انظر الدر المنثور ٦/٤٦٣ - ٤٦٤ وتفسير ابن كثير ٤/٤٧٧.

(٢) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٤٣ بدون إسناده، فهو واو.

(٣) ذكره البغوي في تفسيره ٤/٣٨٩ بدون إسناده، فهو واو لا حجة فيه.

المقدّر بعد يلى، وقرئ بالرفع أي نحن قادرون ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ﴾ عطف على أيحسب، فيجوز أن يكون استفهاماً وأن يكون إيجاباً لجواز أن يكون الإضراب عن المستفهم، وعن الاستفهام ﴿يَفْجُرْ أَمَلَهُ﴾ ليدوم على فجوره فيما يستقبله من زمان ﴿يَسْتَلْ أَيَّانَ يَوْمَ أَلْقَيْنَهُ﴾ متى يكون يوم القيامة استبعاداً له أو استهزاء ﴿إِنَّا رَآءَ الْبَصَرِ﴾ تحير فزعاً من برق الرجل إذا نظر إلى البرق فدهش بصره، وقرأ نافع بالفتح، وهو لغة أو من البريق بمعنى لمع من شدة

والرجلين ففيها جهتان الصغر، وكونها في الأطراف وكل منهما يقتضي صعوبة الجمع، وثبوته لغيره بالطريق الأولى والبنان اسم جنس جمعي كالتمر فلذا، قال الذي هو أطرافه، وقوله: فكيف غيرها لأن القادر عليها قادر على غيرها بالطريق الأولى، وقوله: وهو أي قادرين والفعل المقدّر بعده نجمها وفي تفسير محيي السنة البغوي هنا كلام مغلق نقله عن الفراء، وقال قادرين منصوب على الخروج، وهو مما خفي على كثير من الفضلاء لولا ضيق المحل أوردناه مشروحاً. قوله: (عطف على أيحسب) فيه تسمح لأنه إذا كان استفهاماً لم يكن معطوفاً على أيحسب، بل على يحسب وحده كما صرح به في قوله: يكون الإضراب الخ فإنه على اللف والنشر، فلا يرد أنه إذا كان استفهاماً عطف على يحسب، وإذا كان إيجاباً عطف على أيحسب وهو الأولى، والأبلغ ولا حاجة إلى أن يقال هو فيهما معطوف على أيحسب بتقدير همزة أو بدونه، وقال أبو حيان: إنها للإضراب الانتقالي بلا إبطال عن قوله: نجمها قادرين إلى ما عليه الإنسان. قوله تعالى: ﴿بَلْ يَرِيدُ الْإِنْسَانَ لِيَفْجُرْ أَمَلَهُ﴾ هو كقوله: ﴿يَرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٦] وفي المغني أنه قد اختلف فيه فقيل: المفعول محذوف أي يريد الله التبيين ليبيّن لكم، وقال الخليل وسيبويه ومن تبعهما: الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر أي أراد الله ليبيّن لكم وعلى هذا فلا مفعول للفعل انتهى، وقيل: إنه منزل منزلة اللازم ومصدره مقدّر بلام الاستغراق أي يوقع جميع إرادته ليفجر أو مفعوله محذوف يدل عليه ليفجر أي يريد شهوته ومعاصيه كما قدره المعرب، وهو مخالف لكلامهم في نظائره فليحزر. قوله: (ليدوم على فجوره فيما يستقبله من زمان) فسر به لأن إمامه ظرف مكان استعير هنا للزمان المستقبل فيفيد الاستمرار، والضمير للإنسان كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقيل: هو ليوم القيامة، ونقل عن ابن عباس وقيل: الدوام والاستمرار لأنه خبر عن حال الفاجر بأنه يريد ليفجر في المستقبل على أن إرادته وحسابه هما عين الفجور وفي إعادة المظهر ما لا يخفى من التهديد ونعي قبيح ما ارتكبه، وأن الإنسانية تأباه، وقيل: حملة على الاستمرار ليصح الإضراب وبصير المعنى بل يريد الإنسان أن يستمر على فجوره، ولا يتوب فلذا أنكر البعث. قوله: (يسأل) استئناف أو حال أو تفسير لقوله: يفجر أو بدل منه والاستئناف بياني كأنه قيل: لم يريد الدوام على الفجور قيل: لأنه أنكر البعث واستهزأ به، وقوله: تحير فزعاً هو المعنى المجازي، وقوله: فدهش بصره هو المجازي فهو استعارة أو مجاز مرسل لاستعماله في لازمه أو في المطلق، ويرق بمعنى نظر البرق كقمر نظر

شخصه، وقرئ بلى من بلى الباب إذا انفتح ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرَ﴾ وذهب ضوئه وقرئ على البناء للمفعول ﴿وَجِئَ النَّشْرُ وَالْقَمَرُ﴾ في ذهاب الضوء، أو الطلوع من المغرب ولا ينافيه الخسوف فإنه مستعار للمحاق لمن حمل ذلك على أمارات الموت أن يفسر الخسوف بذهاب ضوء البصر، والجمع باستتباع الروح الحاسة في الذهاب، أو بوصوله إلى من كان يقتبس منه نور العقل من سكان القدس، وتذكير الفعل لتقدمه، وتغليب المعطوف ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ

القمر، وقوله: أو من البريق عطف على قوله: من برق، وقيل: إنه معطوف على قوله: وهو لغة، وقوله: شدة شخصه أي فتح عينه من غير أن تطرف وبلق بمعنى فتح، وقيل: إنه يكون بمعنى أغلق فهو من الأضداد واللام فيه أصلية، وقيل: بدل من الرأ كما قيل في نشر نثل وقد قالوا: إنه سمع برق بمعنى فتح عينه. قوله: (بلى الباب) أي انفتح فهو لازم والذي في القاموس إنه متعد فبلى الباب كفتحه. قوله: (في ذهاب الضوء) فاجتماعهما في التساوي صفة والجمع مجاز عنه، وقوله: والطلوع فالجمع بمعنى ظلوعهما من سمت واحد وقوله: ولا ينافيه أي جمعهما المذكور لا ينافيه الخسوف السابق لأن الخسوف كما تقرر يكون إذا تقابلا وحالت الأرض بينهما، ولذا كان في أواسطه فلا يتأتى مع اجتماعهما لأنه إنما ينافيه إذا أريد مصطلح أهل الهيئة أما لو أريد به ذهاب الضوء كما مر وذلك باستتاره، وهو المحاق بثلاث الميم فلا منافاة بينهما حتى يقال يجوز أن يكون الخسوف في وسط الشهر والجمع في آخره إذ لا دلالة على اتحاد وقتيهما في النظم، وإن صح ذلك أيضاً. قوله: (ولمن حمل ذلك) أي قوله: برق البصر على شخصه عند النزح والاحتضار لأنه ينكشف له الأمر حينئذ فيعلم حقيقة ما أخبر به، ولذا اتصل بما قبله والخسوف حينئذ بمعنى ذهاب نور البصر منه، لأنه المناسب له وجمع الشمس، والقمر حينئذ استتباع الروح حاسة البصر فيعبر بالشمس عن الروح وبالقمر عن حاسة البصر على نهج الاستعارة فإن نور البصر بسبب الروح كما أن نور القمر بسبب الشمس، وقوله: في الذهاب أي ذهاب الروح بزهورها وذهاب إحساس الحاسة وجميع الحواس بذهاب الروح. قوله: (أو بوصوله إلى من كان الخ) الضمير للروح وإن كان مؤنثاً لتأويله بمذكر وقوله: من سكان جمع ساكن بيان لمن وفي نسخة لمكان فقوله: من سكان متعلق بقوله: يقتبس على أنه بدل من قوله منه وهو معطوف على قوله: باستتباع أي فله أن يفسر الجمع بوصول الروح الإنسانية إلى محل أو إلى من كان يقتبس الروح منه نور العقل، وهم سكان القدس أي الأرواح المقدسة المتزهة عن النقائص المتقدمة عن نور الأنوار فالقمر مستعار للروح والشمس لسكان الملأ الأعلى لأنهم يقتبس منهم اقتباس القمر من الشمس. قوله: (وتذكير الفعل) وهو جمع لتقدمه هو المصحح لأنه إنما يجب إذا تأخر وتغليب المعطوف المذكر، وهو القمر هو المرجح وليس التغليب هنا اصطلاحياً حتى يعترض بأنهما لم يجتمعا في تعبير واحد بل المراد به جعل حكمه من التذكير معتبراً غالباً على الشمس فلا وجه للاعتراض بأنه لا يجوز قام هند وزيد على التغليب، والجواب بأنه ليس وجهاً مستقلاً بل لا معنى له. قوله: (أين

الْفَرَارُ أَي الْفِرَارُ يَقُولُهُ: قَوْلُ الْآيِسِ مِنْ وَجْدَانِهِ الْمَتَمَنِّي، وَقَرِئَ بِالْكَسْرِ وَهُوَ الْمَكَانُ ﴿كَلَّا﴾ رَدَعَ عَنْ طَلْبِ الْمَفْرِ ﴿لَا وَرَزَّ﴾ لَا مَلْجَأَ مُسْتَعَارٍ مِنَ الْجِبَلِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْوِزْرِ وَهُوَ الثَّقَلُ ﴿إِنَّ رَبَّكَ بِوَيْبِذِ السُّنُقَرُ﴾ إِلَيْهِ وَحَدَهُ اسْتِقْرَارُ الْعِبَادِ أَوْ إِلَى حُكْمِهِ اسْتِقْرَارُ أَمْرِهِمْ، أَوْ إِلَى مَشِيئَتِهِ مَوْضِعَ قَرَارِهِمْ يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءُ الْجَنَّةَ وَمَنْ يَشَاءُ النَّارَ ﴿يَبْنَؤُا الْإِنْسَانَ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ بِمَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلٍ عَمَلُهُ، وَبِمَا أَخَّرَ مِنْهُ لَمْ يَعْمَلْهُ، أَوْ بِمَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلٍ عَمَلَهُ وَبِمَا أَخَّرَ مِنْ سَنَةِ حَسَنَةٍ أَوْ سَيِّئَةٍ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، أَوْ بِمَا قَدَّمَ مِنْ مَالٍ تَصَدَّقَ بِهِ وَبِمَا أَخَّرَ فَخَلْفَهُ، أَوْ بِأَوَّلِ عَمَلِهِ وَآخِرِهِ ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ حُجَّةٌ بَيْنَهُ عَلَى أَعْمَالِهَا لِأَنَّهُ شَهِدَ بِهَا وَصَفَهَا بِالْبَصَارَةِ

الْفَرَارُ) فَهُوَ مُصَدَّرٌ مِمِّي وَقَوْلُهُ: قَوْلُ الْآيِسِ لَعَلَّمَهُ بِأَنَّهُ لَا فِرَارَ حِينَئِذٍ وَحَمَلَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ عَلَى تَوْهَمِهِ ذَلِكَ لِدَهْشَتِهِ، وَالْمَتَمَنِّي مَفْعُولٌ لَوْجْدَانِهِ، وَقَوْلُهُ: وَقَرِئَ بِالْكَسْرِ أَي كَسَرَ الْفَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ فِي اسْمِ الْمَكَانِ لِأَنَّ مُضَارِعَهُ يَفْسِرُ بِالْكَسْرِ وَمَنْ ظَنَّهُ بِكَسْرِ الْمِيمِ فَقَدَسَهَا وَجَوَّزَ فِي الْمَكْسُورِ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا كَالْمَرْجِعِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (رَدَعَ عَنْ طَلْبِ الْمَفْرِ) الْمُرَادُ بِطَلْبِ التَّلَفُّظِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى طَلْبِهِ عِنْدَ الْيَأْسِ، أَوْ بِنَاءِ عَلَى ظَاهِرِهِ فَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَنْسَبُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ قَوْلُ الْآيِسِ كَمَا قِيلَ. قَوْلُهُ: (مُسْتَعَارٌ مِنَ الْجِبَلِ) لِأَنَّ الْوِزْرَ الْجِبَلِ الْمُنِيْعَ، ثُمَّ شَاعَ وَصَارَ حَقِيقَةً لِكُلِّ مَلْجَأٍ فَلَا يَنَافِي هَذَا قَوْلُهُ فِي الْكَشَافِ كُلِّ مَا التَّجَأْتُ إِلَيْهِ مِنْ جِبَلٍ أَوْ غَيْرِهِ وَتَخَلَّصْتُ بِهِ فَهُوَ وَزَرَكَ كَمَا قِيلَ. قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ وَحَدَهُ اسْتِقْرَارُ الْعِبَادِ) فَالْمُسْتَقَرُّ مُصَدَّرٌ مِمِّي، وَإِلَيْهِ قَدَّمَ لِإِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ لَا بِنَاءِ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا لِتَوْسِعِهِمْ فِيهِ بَلْ لِأَنَّهُ خَبِرَ وَمَعْنَى كَوْنِ اسْتِقْرَارِهِمْ إِلَيْهِ لَا مَنَاجَا وَلَا مَلْجَأَ غَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ إِلَى حُكْمِهِ الْخِ لِأَنَّهُ مَالِكُ الْمَلِكِ وَمَصِيرُ أَمْرِهِمْ إِلَيْهِ وَإِلَى حُكْمِهِ فِي الْقِيَامَةِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ إِلَى مَشِيئَتِهِ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ فِيهِ كَمَا فِي السَّابِقِ أَوْ هُوَ مُحْصَلُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنْهُ، وَالْمُسْتَقَرُّ عَلَى هَذَا اسْمٌ مَوْضِعٌ وَهُوَ مَقْرَهُمْ بَعْدَ الْحَشْرِ فِي دَارِ الْخُلُودِ فَإِنَّهُ مَفْرُوضٌ لِإِرَادَتِهِ. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَبْنَؤُا الْإِنْسَانَ﴾ الْخِ) فَصَلَّهُ عَمَّا قَبْلَهُ لِاسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنْهُ وَمِنْ قَوْلِهِ: يَقُولُ الْخِ فِي الْكَشْفِ عَنْ سُوءِ حَالِهِ، وَقَوْلُهُ: بِمَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلٍ عَمَلَهُ الْخِ فَمَا قَدَّمَ كُنَايَةً عَمَّا عَمِلَ، وَمَا أَخَّرَ مَا تَرَكَ وَلَمْ يَعْمَلْهُ وَهُوَ مَجَازٌ مَشْهُورٌ فِيمَا ذَكَرَ أَوْ مَا قَدَّمَهُ مَا عَمَلَهُ وَمَا أَخَّرَهُ عَمَلٌ مِنْ اقْتِدَى بِهِ بَعْدَهُ عَمَلًا لَهُ كَأَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ، وَبَقِيَّةُ الْمَعْنَايِ ظَاهِرَةٌ. قَوْلُهُ: (حُجَّةٌ بَيْنَهُ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: بِبَصِيرَةٍ فَهُوَ مَجَازٌ عَنِ الْحُجَّةِ الظَّاهِرَةِ أَوْ بِبَصِيرَةٍ بِمَعْنَى بَيْنَةٍ وَهِيَ صِفَةٌ لِحُجَّةٍ مُقَدَّرَةٍ وَجَعَلَ الْحُجَّةَ بِبَصِيرَةٍ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَبْصُرُ بِهَا فَالْإِسْنَادُ مَجَازِيٌّ أَوْ هِيَ بِمَعْنَى دَالَةٍ مَجَازًا أَوْ هُوَ اسْتِعَارَةٌ مَكْنِيَّةٌ، وَتَخْيِيلِيَّةٌ وَكَلَامُ الْمَصْنُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَحْتَمِلُهُ وَالْإِنْسَانُ مُبْتَدَأٌ وَبِصِيرَةٍ خَبْرُهُ وَعَلَى مُتَعَلِّقٍ بِهِ، وَالتَّأْنِيثُ لِلْمُبَالَغَةِ أَوْ لِكُونِهِ صِفَةً حُجَّةً كَمَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: عَلَى أَعْمَالِهَا أَي أَعْمَالِ النَّفْسِ فَهُوَ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ فِيهِ أَوْ هُوَ الْمُرَادُ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ شَهِدَ بِهَا) أَي بِالْأَعْمَالِ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَيْثُ تَنْطِقُ أَعْضَاؤُهُ بِمَا عَمِلَ، وَقَوْلُهُ: أَوْ عَيْنَ بِبَصِيرَةٍ بِهَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: بَيْنَهُ وَبِهَا مُتَعَلِّقٌ بِمُقَدَّرٍ أَي يَبْصُرُ بِهَا وَقَوْلُهُ: فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْأَنْبَاءِ هُوَ عَلَى الْوَجْهِينِ وَفِيهِ شَائِبَةٌ مِنَ التَّجْرِيدِ كَمَا فِي شَرْحِ الْكَشَافِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى الْمَجَازِ لَمَّا مَرَّ لِأَنَّهُ

على المجاز، أو عين بصيرة بها فلا يحتاج إلى الأنباء ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ﴾ ولو جاء بكل ما يمكن أن يعتذر به جمع معذار، وهو العذر أو جمع معذر على غير قياس كالمناكير في المنكر، فإن قياسه معاذر وذلك أولى، وفيه نظر ﴿لَا تُحْرِكُهُ﴾ يا محمد ﴿بِهِ﴾ بالقرآن ﴿لِسَانَكَ﴾ قبل أن يتم وحيه ﴿لِتَعَجَّلَ بِهِ﴾ لتأخذه على عجلة مخافة أن ينفلت منك ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ﴾ في صدرك ﴿وَقُرْآنَهُ﴾ وإثبات قراءته في لسانك وهو تعليل للنهي ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ بلسان جبريل عليك ﴿فَأَلْبَسْهُ قُرْآنَهُ﴾ قراءته وتكرر فيه حتى يرسخ في ذهنك ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ بيان ما أشكل عليك من معانيه، وهو دليل على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، وهو اعتراض بما يؤكد التوبيخ على حب العجلة، لأن العجلة إذا كانت مذمومة فيما هو أهم

للأعضاء كما توهم. قوله: (ولو جاء الخ) فشبّه المجيء بالعذر بإلقاء الدلو في البئر للاستقاء به فيكون فيه تشبيه لذلك بالماء المروي للعطش، وقوله: على غير قياس لأن قياسه معاذر بغير ياء، وهو المراد من قول الزمخشري اسم جمع لأنه يطلقه على الجموع المخالفة للقياس كما مرّ غير مرة، ومن غفل عنه اعترض عليه بأنه ليس من أبنية اسم الجمع، وقوله: وذلك أولى أي كونه جمع معذار لجريه على القياس إلا أنّ في ثبوت المعذار بمعنى العذر نظر لأنه لم يسمع من الثقات أو سمع بمعنى الستر كما روي عن الضحاك، والجمع يحتمل أن يكون لمعذرة وأشبعته حركته فمدّ لذلك، والمعذرة مثلث الدال العذر وقيل معنى قوله وذلك أولى إن جمع معذرة على معاذير أولى من جمع منكر على مناكير لأنّ التغيير فيه أقل، وليس بشيء ولم يتعرضوا لجواب لو هنا فإمّا أن يكون معنى الشرطية منسلخاً عنها كما قيل، أو يدل عليه ما قبله والظاهر الأوّل. قوله: (لتأخذه على عجلة) إشارة إلى أنّ الباء للتعدية وعن الشعبي عجل به من حبه إياه وهو لا يتنافى ما ذكر، وقوله: وهو تعليل الخ يعني قوله: إنّ علينا جمعه، وهو ظاهر وقوله: بلسان جبريل عليك يشير إلى أنّ الإسناد مجازي هنا، وقوله: قراءته إشارة إلى أنه مصدر لا بمعنى المقروء، وقوله: وتكرر فيه فالاتباع عبارة عن قراءته كما قرأه جبريل والتكرار من المقام بقرينة السياق. قوله: (بيان ما أشكل عليك من معانيه الخ) التأخير من لفظ، ثم وأوّل من استدل بهذه الآية على ما ذكر القاضي أبو الطيب وهو إنما يتم إذا فسر البيان بتبيين المعنى، وقد قال الأمدي يجوز أن يراد بالبيان الإظهار لا بيان المجمل، ويؤيده أنّ المراد جميع القرآن والمجمل بعضه وما ذكره الأمدي هو المروي عن ابن عباس<sup>(١)</sup> رضي الله عنهما فإنه قال في تفسيره إنّ علينا أن نقرأه يريد ما ذكر. قوله: (اعتراض) يعني أنّ قوله: لا تحرك الخ كلام وقع معترضاً في أثناء أمور الآخرة تويخاً على ما جبل عليه الإنسان.

والمرء مفتون بحب العاجل

حتى جعل مخلوقاً من عجل ومن محبة العاجل وإيثاره على الآجل تقديم الدنيا الحاضرة

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٤٩٢٧ والترمذي ٣٣٢٩ كلاهما عن ابن عباس مرفوعاً.

الأمر، وأصل الدين فكيف بها في غيره أو بذكرها، اتفق في أثناء نزول هذه الآيات، وقيل الخطاب مع الإنسان المذكور، والمعنى أنه يؤتى كناية فيتلجج لسانه من سرعة قراءته خوفاً، فيقال له: لا تحرك به لسانك لتعجل به فإن علينا، بمقتضى الوعد جمع ما فيه من أعمالك وقراءته، فإذا قرأناه فاتبع قراءته بالإقرار، أو التأمل فيه ثم إن علينا بيان أمره بالجزاء عليه ﴿كَلَّا﴾ ردع للرسول عن عادة العجلة، أو للإنسان عن الاغترار بالعاجل ﴿بَلْ تُجِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذُرُونَ الْآخِرَةَ﴾ تعميم للخطاب إشعاراً بأن بيتي آدم مطبوعون على الاستعجال، وإن كان الخطاب للإنسان، والمراد الجنس فجمع الضمير للمعنى، ويؤيده قراءة ابن كثير وابن عامر والبصريين بالياء فيهما ﴿وَبُيُوتُهُمْ يُؤْمِرُ نَجْرُهُ﴾ بهية متهلة ﴿إِلَّا رَيْبًا نَاطِرَةً﴾ تراه مستغرقة في مطالعة جماله بحيث تغفل عما سواه، ولذلك قدّم المفعول، وليس هذا في كل الأحوال

على الآخرة الذي هو منشأ الكفر، والعناد المودي إلى إنكار الحشر والمعاد فالنهي عن العجلة في هذا يقتضي النهي فيما عداه على أكمل وجه، وهذه مناسبة تامة بين ما اعترض فيه وبينه يندفع بها إنكار بعض الزنادقة للمناسبة فيه بوجه من الوجوه حتى تشبث به لأنه وقع في القرآن تغيير وتحريف ممن جمعه:

وما عليك إذا لم تفهم البقر

وقيل: قوله: بل يريد الإنسان ليفجر إمامه في معنى تحبون العاجلة فتظهر مناسبة لما قبله، وتوكيده له فلا حاجة إلى أن يقال: أراد بالاعتراض هنا الاستطراد كما قيل فإنه الوجه الآتي. قوله: (أو بذكر ما اتفق في أثناء نزول هذه الآيات)<sup>(١)</sup> من عجلته ﷺ في تلقيها عن جبريل عليه الصلاة والسلام فقيل له: لا تحرك الخ نهياً له عما صدر منه في ذلك الحين كما يقول المرء وهو يتكلم لمخاطبه إذا التفت لا تلتفت يميناً وشمالاً، ثم يعود لما كان فيه من الكلام فالمناسبة لما وقع في الخارج لا لمعنى الموحى به فهو استطراد واعتراض بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي حتى يرد عليه إنه لم يفد ما اعترض فيه توكيد أو لا بد منه في الاعتراض. قوله: (وقيل الخطاب مع الإنسان المذكور) في قوله: أيحسب الإنسان فهو المخاطب بقوله: لا تحرك الخ كما فصله المصنف رحمه الله وبعده مرضه المصنف رحمه الله تعالى، وإن ارتضاه غيره وقدمه على الوجه السابق، وهو مخالف للمأثور في تفسير الآية وقوله: ردع للرسول الخ لف ونشر على التفسيرين، ويحتمل عود كل منهما إلى الجميع وقوله: للمعنى لأنه مفرد لفظاً مجموع معنى وقوله: ويؤيده الخ لأنه على الغيبة ظاهر في أن الضمير للإنسان وعلى ما قبله غلب فيه النبي على غيره فلا التفات فيه وقوله: بهية أي حسنة، وقوله: متهلة أي منيرة مشرقة كالهلال من المسرة. قوله: (ولذلك) أي لكون المعنى ما ذكر قدم متعلقه، وهو قوله: إلى ربها ليدل على الاختصاص وعدم النظر لما سواه، وقوله: وليس

(١) هو المتقدم.

حتى ينافيه نظرها إلى غيره وقيل: منتظرة إنعامه ورد بأن الانتظار لا يسند إلى الوجه، وتفسيره بالجملة خلاف الظاهر، وأن المستعمل بمعناه لا يعدى إلى وقول الشاعر:

وإذا نظرت إليك من مملك والبحر دونك زدني نعماً

بمعنى السؤال فإن الانتظار لا يستعقب العطاء ﴿وَسُوءَ يَوْمٍ بِآيَةِ﴾ شديدة العبوس، والباسل أبلغ من الباسر لكنه غلب في الشجاع إذا اشتد كلوحه ﴿تَنْظُرُ﴾ تتوقع أربابها ﴿أَنْ

هذا الخ رد على الزمخشري حيث ادعى نصرة لمذهبه في إنكار الرؤية أنه لو كان النظر بمعناه المعروف لم يصح الحصر لأن قصر النظر غير واقع كما لا يخفى على من له نظر بأنه في وقت ما لا في جميع الأوقات لأنه لا يراه دائماً مع أنه قد يجعل رؤية ما سواه عدماً أو يقال: التقديم لرعاية الفاصلة، لا للحصر هنا أو للاهتمام لأنه المقصود بالإفادة إذ أصل النظر معلوم غني عن البيان. قوله: (وقيل منتظرة أنعامه) هو ما ارتضاه الزمخشري لتأييد مذهبه في إنكار الرؤية لأن النظر يكون بمعنى الانتظار، وقوله: إلى الوجه لأنه يقال: وجه زيد منتظر وإرادة الذات بأباها قوله: ناظرة لأن المتبادر وصف الوجه الحقيقية به، وقوله: لا يتعدى إلى يعني بل بنفسه، وما قاله الشريف المرتضى في الدرر من أن إلى هنا اسم بمعنى النعمة واحد الآلاء بعيد جداً وأورد عليه أن الزمخشري لم يقل هنا النظر بمعنى الانتظار حتى يرد ما ذكر إنما قال إنه نظر العين للوجه وهو كناية عن توقع الإحسان ورجائه فالصواب أن الانتظار، والتوقع لا يلائم المقام والمناسب للمدح لهؤلاء ذكر ما أفاض عليهم من الأنعام وما أجيب به من أنه ليس رداً على الزمخشري بل على غيره من مشايخ العدلية الذاهيين إلى أنه هنا بمعنى الانتظار كما نقل في الكتب الكلامية خلاف ما يقتضيه سياق كلامه، فإنه بعينه ما في الكشف، والقول بأنه ذهاب إلى الكناية وترك الحقيقة من غير داع لا وجه لأنه أي داع أقوى من كون الرؤية غير واقعة عنده وإبطال المذهب أمر آخر. قوله: (وإذا نظرت إليك من ملك) البيت لا أدري قائله يعني أنه استشهد بهذا البيت على أن النظر بمعنى الانتظار ورده بأن الانتظار لا يستعقب العطاء والمراد به هنا السؤال، وأنت خبير بأن ما في الكشف إنه من قول الناس إنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي يريد معنى التوقع والرجاء ومنه قول القائل، وإذا نظرت الخ فهو ما عرفته من أنه كناية عن التوقع وهو يعقب العطاء، وليس فيه ذكر للانتظار لأنه مغاير للتوقع وغير ملازم له أيضاً وأيضاً كون الانتظار لا يعقب العطاء، غير مسلم نعم لا يطرد فيه ذلك فقد يجعل هنا ادعائياً ولا بد منه في السؤال أيضاً وكون النظر بمعنى السؤال بعيد ومن في قوله: من ملك تجريدية كرايت منك الأسد، وقوله: والبحر دونك أي حائل بيني وبينك يعني أنه مع بعده عنه لا يزال يتقلب في نعمه أو المعنى والبحر في الجود لا يصل إلى كرمك وهذا أظهر وعليه فلا يرد ما ذكر رأساً لأن هذه الجملة حالية. قوله: (والباسل أبلغ من الباسر الخ) يعني كل منهما يدل على شدة العبوس والباسل يدل على زيادة أقوى منه، وعدل عن الأبلغ لإيهامه غير المراد فقوله: لكنه الخ جواب من سؤال مقدر والكلوح بضم الكاف ما يظهر على الوجه في حال العبوس،

يَمَلَّ بِهَا قَافِرَةٌ ﴿٢٦﴾ داهية تكسر الفقار ﴿كَلَّا﴾ ردع عن إثارة الدنيا على الآخرة ﴿إِذَا بَلَغَتِ الْأَرْقِيَّ﴾ إذا بلغت النفس أعالي الصدر، وإضمارها من غير ذكر لدلالة الكلام عليها ﴿يَقِيلُ مَنْ رَاقٍ﴾ وقال: تحاضر وصاحبها من يرقيه مما به من الرقية، أو قال ملائكة الموت: أيكم يرقى بروحه ملائكة الرحمة، أو ملائكة العذاب من الرقي ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمُ اتَّعَذَّبُوا عَذَابًا وَسَبَّحُوا ثُبُورًا ﴿٢٧﴾ وَالَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمُ اتَّعَذَّبُوا عَذَابًا وَسَبَّحُوا ثُبُورًا ﴿٢٨﴾ وَالَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمُ اتَّعَذَّبُوا عَذَابًا وَسَبَّحُوا ثُبُورًا ﴿٢٩﴾ وَالَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمُ اتَّعَذَّبُوا عَذَابًا وَسَبَّحُوا ثُبُورًا ﴿٣٠﴾ وَالَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمُ اتَّعَذَّبُوا عَذَابًا وَسَبَّحُوا ثُبُورًا ﴿٣١﴾﴾ الذي نزل به فراق الدنيا ومحابها ﴿وَالَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمُ اتَّعَذَّبُوا عَذَابًا وَسَبَّحُوا ثُبُورًا﴾ والتوت ساقه بساقه فلا يقدر على تحريكها، أو شدة فراق الدنيا بشدة خوف الآخرة ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَنَّانُ﴾ سوقه إلى الله تعالى وحكمه ﴿فَلَا صَدَقَ﴾ ما يجب تصديقه، أو فلا صدق ماله، أي فلا زكاه ﴿وَلَا صَلَّى﴾ ما

وقوله: تتوقع أربابها إشارة إلى أن الظن هنا بمعناه الحقيقي وأن الضمير راجع إلى الوجوه بتقدير مضاف فيه، وكونه للوجه بمعنى الذات استخداماً بعيد، وقيل: الظن هنا بمعنى اليقين كما مرّ وأيد بأن مقتضى مقابلة النضرة والنعم تحقق سوء المنظر والنقم لا ظنه وتوقعه، وأجيب بأن المراد إنها مع ما هي فيه من البلاء المحقق متوقعة لما هو أشد منه بعده فهو عبارة عن عدم تناهي الشدائد، وفيه نظر ولا ينافي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى كون أن مخففة من الثقيلة فإن المنافي له ما يدل على التحقق الصرف، وأما أفعال الظن فتقع بعدها المصدرية والمخففة كما صرحوا به. قوله: (داهية) هو معناه الوضعي وقوله: تكسر الفقار، وهو عظم الظهر بيان لمأخذه واشتقاقه، وقوله: عن إثارة الدنيا الخ فهو ناظر إلى قوله: يحبون العاجلة، وقوله: أعلى الصدر لأن التراقي جمع ترقوة وهي عظم وصل ما بين ثغرة النحر والعاتق، وقوله: إضمارها يعني النفس فإن الضمير لها وهي معلومة من الإنسان، وقوله: الرقية بالضم كالعودة ما يتكلم به عند الملسوع والمريض من آيات الشفاء ونحوها. قوله: (أو قال ملائكة الموت الخ) قيل: إن قوله: ملائكة الرحمة لا يناسب ما بعده من قوله: فلا صدق الخ ويدفعه أن الضمير للإنسان والمراد به الجنس وكذا ما قبله من تقسيم الوجوه إلى الناضرة والباسرة والاقتران بعده على أحوال بعض الفريقين لا ينافي عموم ما قبله، والاستفهام في هذا الوجه حقيقي، وكذا في الوجه الأول إلا أنه محتمل للإنكار على أن المعنى لا راقٍ له بعد هذه الحالة، وقوله: من الرقي بضم الراء مصدر بمعنى الصعود، وقوله: محابها بمعنى محبوباته منها. قوله: (التوت ساقه بساقه) فالساق بمعناه الحقيقي وال فيه عهدية أو عوض عن المضاف إليه، وقوله: أو شدة الخ على أن الساق عبارة عن الشدة كما مر في سورة القلم، والتعريف للعهد أيضاً فإن قلت: ما مر، هو الكشف عن الساق ووجهه ظاهر لأن المصاب يكشف عن ساقه فكيف ينزل هذا عليه، قلت: الأمر كما ذكرت لكنه شاع فيه ففهم ذلك من الساق وحده حتى صار عبارة عن كل أمر فظيح كما أشار إليه الراغب فتدبر. قوله: (سوقه إلى الله وحكمه) يشير إلى أن المساق مصدر بمعنى السوق، وإن فيه مضافاً مقدرًا وتقديم الخبر كما مرّ. قوله: (ما يجب تصديقه) على أن صدق ماضي التصديق، وما بعده على أنه من التصديق، ودخلت فيه لا على الماضي كما في قوله:

فرض عليه، والضمير فيهما للإنسان المذكور في أحسب الإنسان ﴿وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ عن الطاعة ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَمْتَطِعٌ﴾ يتبختر افتخاراً بذلك من المط، فإن المتبختر يمد خطاه، فيكون أصله يتمطط، أو من المطا وهو الظهر فإنه يلويه ﴿أَوَّلًا لَكَ فَأُولَٰئِكَ﴾ ويل لك من الولي، وأصله أولاك الله ما تكرهه، واللام مزيدة كما في ردف لكم، أو أولى لك الهلاك، وقيل: أفل من الويل بعد القلب كأدنى من دون، أو فعلى من آل يؤول بمعنى عقبك النار ﴿ثُمَّ أُولَٰئِكَ﴾

### وأي عبد لك لا الما

وله شواهد أخر فإن قلت: على أنه من التصدق الاستدراك ظاهر لأنه لا يلزم من نفي التصديق والصلاة التكذيب والتولي كما في كثير من عصاة المؤمنين، وأما إذا كان من التصديق فيلزم التكرار ووقوع لا بين أمرين متوافقين، وهو لا يجوز كما قاله أبو حيان: قلت ما ذكره غير مسلم فإنه معطوف على قوله: يسأل أيان يوم القيامة، وهو سؤال استهزاء واستبعاد كما مر فالمعنى استبعد البعث وأنكره فلم يأت بأصل الدين الذي هو التصديق بالله ولا بأهم فروعها، وهو الصلاة ثم أكد ذلك بذكر ما يضاده بقوله، ولكن كذب الخ نفياً لتوهم السكوت أو الشك أي ومع ذلك أظهر الجحود والتولي عن الطاعة فكونهما متوافقين غير مسلم ولا استدراك للاستدراك كما توهمه. قوله: (والضمير فيهما للإنسان الخ) إشارة إلى أنه معطوف على قوله: يسأل أيان يوم القيامة كما مر، وبه صرح الإمام فهو لا بعد فيه معنى وإن بعد لفظاً فإنكار أبي حيان له غير مسلم، وقوله: أحسب الإنسان بعده تكرير للإنكار، وقرينة مقربة له وفيه نظر فإن إنكار بعده مكابرة لا تخفى. قوله: (فإن المتبختر يمد خطاه) بيان لوجه إفادته لما ذكر قال الإمام: هذا ذكر لما يتعلق بديناه بعد ذكر ما يتعلق بدينه قيل، وثم للاستبعاد لأن من صدر عنه مثل ذلك ينبغي أن يخاف من حلول غضب الله به فيمشي خائفاً متطامناً لا فرحاً متبخترأ، وقوله: أصله يتمطط فأبدل بعض حروف المضارعة ياء كما قيل في قصص أظفاري قصيت ونظائره كثيرة، وقوله: أو من المطا فهو معتل بحسب الأصل. قوله: (ويل لك) هذا محصل معناه المراد منه فإنه مثله فيرد للدعاء عليه أو للتهديد والوعيد، وعن الأصمعي إنها تكون للتحسر على أمر فات هذا هو المعنى المراد بها، والكلام في لفظها فقيل: هو فعل ماض دعائي من الولي واللام مزيدة أي أولاك الله ما تكرهه أو غير مزيدة أي أدنى الهلاك لك كما ذكره المصنف رحمه الله وقريب منه قول الأصمعي إن معناه قاربه ما يهلكه أن ينزل به واستحسنه ثعلب، وقيل: إنه اسم وزنه أفعل من الويل فقلب وقيل: فعلى ولذا لم يتون ومعناه ما ذكر وألفه للإلحاق لا للتأنيث وعلى الاسمية هو مبتدأ ولك الخبر، وقيل: إنه اسم فعل مبنى ومعناه وليك شر بعد شر ونقل الزمخشري عن أبي علي أنه علم لمعنى الويل وهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، وقيل عليه إن الويل غير متصرف ومثل يوم أيوم غير منقاس ولا يفرد عن الموصوف، وأدعاء القلب من غير دليل لا يسمع وعلم الجنس خارج عن القياس ما ذكر بعيد من وجوه عدة وقيل: فالأحسن أنه أفعل تفضيل خبر لمبتدأ يقدر كما يليق بمقامه فالتقدير هنا

لَكَ قَوْلٌ ﴿ أَي يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ﴾ ﴿ ائْتَسِبَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتْرَكَ سُدًى ﴾ مَهْمَلًا لَا يَكْتَلِفُ وَلَا يَجَازِي، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ تَكَرُّرَ إِنكَارِهِ لِلْحَشْرِ، وَالِدَّلَالَةُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحِكْمَةَ تَقْتَضِي الْأَمْرَ بِالْمَحَاسِنِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْقَبَاحِ، وَالتَّكْلِيفُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالمَجَازَاةِ وَهِيَ قَدْ لَا تَكُونُ فِي الدُّنْيَا فَتَكُونُ فِي الْآخِرَةِ ﴿ أَلَمْ يَكْ تَلْفَعَهُ مِنْ مَتْنٍ يَتَعَنُّ \* ثُمَّ كَانَ عَظْمَهُ فَخَلَقَ فَسَوَّى ﴾ فَقَدَرَهُ فَحَدَلَهُ ﴿ جَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ ﴾ الصَّنْفَيْنِ ﴿ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ آخِرٌ بِالإِبْدَاءِ عَلَى الإِعَادَةِ عَلَى مَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ مَرَارًا، وَلِلذَلِكَ رَتَبَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ التُّرَابَ ﴾ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَهَا قَالَ: «سُبْحَانَكَ بَلِي» وَرَعْنَهُ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْقِيَامَةِ شَهِدَتْ لَهُ أَنَا وَجَبْرِيْلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ كَانَ مُؤْمِنًا بِهِ».

النار أولى لك يعني أنت أحق بها وأهل لها. قوله: (أي يتكرر ذلك عليه الخ) إشارة إلى أنه مكرر للتوكيد ومرّ تحقيقه والكلام في عطفه، وقوله: وهو يتضمن تكرير إنكاره الخ إشارة إلى فائدة ما ذكر بعد قوله: أيحسب الإنسان سابقاً بأمرين، أحدهما: أنه في مقابلة تكريره للإنكار، وثانيهما: دلالته على وقوع البعث لأن الحكمة في خلق الإنسان تقتضي التكليف، ثم الجزاء لئلا يكون عبثاً وهو قد لا يكون في الدنيا فلزم ذلك وقوله: استدلال آخر أي بعد الاستدلال بقوله: أيحسب الإنسان أن يترك سدى. قوله: (كان إذا قرأها الخ) قال ابن حجر رواه أبو داود والحاكم<sup>(١)</sup> وهذا كما روي أنه ﷺ كان يقول في آخر تبارك الله رب العالمين كما في تفسير الجلالين، وقوله: من قرأ<sup>(٢)</sup> الخ حديث موضوع تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) أخرجه أبو داود ٨٨٤ من حديث موسى بن أبي عائشة. والحاكم في المستدرک ٥١٠/٢ من حديث أبي هريرة. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.  
(٢) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الإنسان

مكية وأبها إحدى وثلاثون .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ استفهام تقرير وتقريب، ولذلك فسر بقده، وأصله أهل كقوله:

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

## سورة الإنسان

وتسمى سورة الدهر، والأمشاج وهل أتى ولا خلاف في عدد آياتها وهي مكية عند الجمهور، وقال ابن عادل إنها مدنية عند الجمهور وهو مخالف لما قاله الفاضل المحشي، وقيل: مدنية مطلقاً وقيل: إلا قوله فاصبر الخ وقيل إلا قوله ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (استفهام تقرير وتقريب) تقريب بالرفع عطف على استفهام أو بالجر عطف على تقرير، والتقرير الحمل على الإقرار بما دخلت عليه والمقرر به من ينكر البعث، وقد علم أنهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه فيقال لهم: فالذي أوجدكم بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحيائهم بعد موتهم، وهذا معنى الهمزة المقدرة معها، والتقريب تقريب الماضي من الحال وهو معنى قد وهل المرادفة لها فلما سدت مسد الهمزة دلت على معناها ومعنى الهمزة معاً، ثم صارت حقيقة في ذلك فقوله، ولذلك أي لدالتها على ما ذكر كما عرفته، وقوله: فسر بقده كما فسرنا به ابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من النحاة كالكسائي وسيبويه والمبرد والفرّاء، ورده ابن هشام في المغني وقوله: وأصله أهل على ما قرّناه. قوله: (كقوله) القائل هو زيد الخيل<sup>(١)</sup> قاله: في غارة أغارها على بني يربوع وهم قبيلة مغروفة أغار عليهم فأصاب منهم وقتل وسبي فقال في ذلك شعراً وهو:

سائل فوارس يربوع بشدّتنا	أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم
أم هل تركت نهيكاً فيه دامية	ملاسة تنفت الطلاء بالقدم
والحرث بن هشام عند معترك	رهن المقامة للعرجاء والرخم
إننا كذاك إذا ما غارة لحقت	نفضي لكل رقيق حدّه خدم
وكل مشترف من نسل سلهمة	يلتحن عند اعتراك الموت باللجم

وهذه جميع الأبيات قال السيوطي في شرح شواهد المغني والذي رأيته في نسخة قديمة من ديوانه فهل رأونا وقال السيرافي الرواية الصحيحة أم هل رأونا وأم منقطعة بمعنى بل فلا

﴿مِنْ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ طائفة محدودة من الزمان الممتد الغير المحدود ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكَورًا﴾ بل كان شيئاً منسياً غير مذكور بالإنسانية كالعنصر والنطفة، والجملة حال من الإنسان، أو وصف لحين بحذف الراجع، والمراد بالإنسان الجنس لقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ﴾ أو آدم بين أولاً خلقه ثم ذكر خلق بنيه ﴿أَمْشَاجٍ﴾ أخلاط جمع مشج، أو

دليل فيه لما قاله الزمخشري، ومن تبعه لأن الحرف لا يدخل على مثله ولم يجعله المصنف رحمه الله دليلاً كما في الكشاف لاحتمال أنه جمع بينهما للتوكيد كما في قوله:

ولا للما بهم دواء

مع أنّ هذا أقرب لعدم اتحادهما لفظاً، والسفح أسفل الجبل ينفسح فيه الماء، والقاع الأرض المنخفضة والأكم جمع أكمة وهي ما علا من الأرض دون الجبل والشدة بالفتح الحمله أو بالكسر القوة والباء فيه لتضمين سائل معنى أھيم أو للسببية، وقوله: أهل الخ كناية وتعريض معناه أهل كنا غالبين أم هم وفيه تعريض بأنهم كانوا في الحضيض كذا في الكشف وعندي إنه كناية عن انهزامهم لأن من شأن المنهزم الالتجاء إلى جبل. قوله: (طائفة محدودة) أي مقدرة، وهو تفسير للحين وهو شامل للكثير والقليل لأنها إما مدة الحمل إن أريد النطفة أو هي مدة مادة آدم المخمرة طيناً على الخلاف فيها هل هي أربعون سنة أو مائة وعشرون كما في الآثار إن أريد العنصر، وقوله: الزمان الممتد الغير المحدود تفسير للدهر فإنه عند الجمهور يقع على مدة العالم جميعها وعلى كل زمان طويل غير معين والزمان عامٌ للكُل، وتوقف أبو حنيفة في معنى الدهر كما ذكر في كتاب الإيمان يعني في المراد به عرفاً حتى يقال: بماذا يحنث إذا قال: لا أكلمه الدهر. قوله: (غير مذكور بالإنسانية) إشارة إلى أنّ النفي راجع للقيّد أي غير معروف بها والمراد أنه معدوم لم يوجد بنفسه إذ كان الموجود أصله مما لا يسمى إنساناً ولا يعرف بعنوان الإنسانية كالعناصر الأربعة جملتها أو بعضها المخلوق منها آدم عليه الصلاة والسلام، أو النطفة المتولدة من الأغذية المخلوقة من العناصر، وقوله: حال من الإنسان فأطلق على مادته الإنسان مجازاً بجعل ما هو بالقوة منزلاً منزلة ما هو بالفعل أو هو من مجاز الأول وقوله: بحذف الراجع أي العائد وتقديره فيه كما في قوله: ﴿واثقوا يوماً لا نجزي نفس عن نفس شيئاً﴾ [سورة البقرة، الآية: ٤٨]. قوله: (والمراد بالإنسان الجنس) الشامل لآدم وبنيه لا آدم كما ذهب إليه بعض المفسرين وسيأتي لأنه أعيد معرفة في قوله: لقد خلقنا الإنسان من نطفة فيكون عين الأول، وآدم غير مخلوق من نطفة فإذا أريد الجنس فيما أن يكون جنس بني آدم وهو خارج، أو داخل بتغليب غيره عليه أو بجعل ما للكثير للكل مجازاً في الإسناد أو الطرف فلذا قال: لقوله الخ فجعل هذا دليلاً لتفسيره بالجنس بناء على الظاهر المتبادر. قوله: (أو آدم) أي المراد به في قوله: على الإنسان آدم عليه الصلاة والسلام، وقوله: بين أولاً خلقه أي ما خلق منه، ومادته لأن الشيء الذي لم يذكر المراد به العناصر أو التراب وهو وإن أبهم معلوم من القرائن الخارجية فما قيل: إنه بطريق الإشارة لا وجه له إلا أن يريد ما ذكر على أنّ الإشارة غير

مشيخ من مشجت الشيء إذا خلطته، وصف النطفة به لأن المراد بها مجموع مني الرجل والمرأة، وكل منهما مختلف الأجزاء في الرقة والقوام والخواص، ولذلك يصير كل جزء منهما مادة عضو، وقيل: مفرد كأعشار وأكياش، وقيل: ألوان، فإن ماء الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اختلطا اخضرًا، أو أطوار فإن النطفة تصير علقة، ثم مضعة إلى تمام الخلقة ﴿بَنَيْتِهِ﴾ في موضع الحال أي مبتلين له بمعنى مريدين اختباره، أو ناقلين له من حال إلى حال فاستعير له الابتلاء ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ليتمكن من مشاهدة الدلائل واستماع الآيات، فهو كالمسبب عن الابتلاء، ولذلك عطف بالفاء على الفعل المقيد به،

المصطلحة فقوله: سابقاً كالعناصر، والنطفة المراد المجموع بالنظر إلى المجموع أو التوزيع على الوجهين في المراد بالإنسان وليس نظراً للتقريب في الاستفهام، وعدمه لأن مرتبة العنصرية بعيدة كما توهم لأن التقريب فيهما نسبي تقريبي. قوله: (أخلاق) جمع خلط بمعنى مختلط ممتزج، وقوله: مشج بفتححتين كسبب وأسباب أو بفتح فكسر ككتف وأكتاف ومشيج فعيل فإنه يجمع أيضاً على أفعال كشهد وأشهاد ونصير وأنصار وإن قال في التسهيل إنه غير مقيس، وقوله: وصف النطفة وهي مفردة بها أي بأمشاج وهو جمع لأن المراد بها مجموع ماء الرجل، والمرأة والجمع فقد يقال على ما فوق الواحد أو باعتبار الأجزاء المختلفة فيهما رقة وغلظاً وصفرة وبياضاً وطبيعة وقوة وضعفاً حتى اختص بعضها ببعض الأعضاء على ما أراه الله بحكمته وعلمه بقدرته فهذا في المعنى جوابان، والحاصل أنه نزل منزلة الجمع ووصف بصفة أجزائه، وقوله: ولذلك أي لأجل التفاوت والاختلاف المذكور وخلقها متفاوتة كذلك باختياره تعالى فلا يتوهم أنه مخالف للمذهب الحق من أنه باختياره تعالى، وإن جاز أن يقال إنه وقع كذلك ابتداء باختياره تعالى فتدبر. قوله: (وقيل مفرد) أي أمشاج هنا مفرد بناء على أن أفعالاً يكون في المفردات نادراً وقد عدواً منه ألفاظاً مذكورة في كتب اللغة وإليه ذهب سيبويه في لفظ أنعام كما مر فالقول بأنه لم يذهب إليه غير صحيح وقد مر ما فيه، وقولهم: برمة أعشار أي متكسرة كأنها صارت عشر قطع والبرمة القدر والأكياش بكاف وياء تحتية مثناة وشين معجمة ثوب غزل غزله مرتين، وقيل: الثوب الأكياش، من ملابس الأكياش. قوله: (وقيل ألوان) معطوف على قوله: أخلاق على أنه مفسر بذلك أو بهذا، وقوله: اخضرًا لتغيرهما بالمكث في قعر الرحم كما يخضر الماء بالمكث، وهو حال أي من فاعل خلقنا أو من مفعوله وقوله: بمعنى مريدين اختباره يشير إلى ما يرد عليه من أن الابتلاء بمعنى الاختبار بالتكليف، وهو يكون بعد جعله سمياً بصيراً لا قبله فكيف يترتب عليه قوله: فجعلناه الخ فأجاب بأنه إما حال مقدرة مؤولة بقوله: مريدين الخ أو الابتلاء ليس بمعنى الاختبار المذكور بل هو مجاز مستعار لنقله من طور وحال إلى طور، وحال آخر لأن المنقول يظهر في كل طور ظهوراً آخر كظهور نتيجة الامتحان بعده وليس هذا على تفسير الأمشاج بالأطوار كما يتوهم، وأما كون نبتليه في نية التأخير أي فجعلناه سمياً بصيراً نبتليه فتعسف، ولذا لم يعرج عليه المصنف. قوله: (فهو

ورتب عليه قوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ أي بنصب الدلائل وإنزال الآيات ﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ حالان من الهاء، وأما للتفصيل أو التقسيم أي هديناه في حاله جميعاً، أو مقسوماً إليهما بعضهم شاكر بالاهتداء، والأخذ فيه، وبعضهم كفور بالإعراض عنه، أو من السبيل، ووصفه بالشكر والكفر مجاز، وقرئ ﴿إِنَّمَا بِالْفَتْحِ عَلَى حَذْفِ الْجَوَابِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَقُلْ كَافِرًا لِيُطَابِقَ قَسِيمَهُ مَحَافِظَةً عَلَى الْفَوَاصِلِ، وَإِشْعَارًا بِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو عَنْ كَفْرَانِ غَالِبًا، وَإِنَّمَا الْمَأْخُودُ بِهِ التَّوَعُّلُ فِيهِ﴾ ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا﴾ بها يقادون ﴿وَأَعْتَدْنَا﴾ بها يقيدون ﴿وَسَوِيْرًا﴾ بها يحرقون وتقديم وعيدهم، وقد تأخر ذكرهم لأن الإنذار أهم وأنفع، وتصدير الكلام وختمه بذكر المؤمنين أحسن، وقرأ نافع والكسائي وأبو بكر سلاسلًا للمناسبة ﴿إِنَّا

كالمسبب الخ) أي جعل الله الإنسان ذا سمع وبصر كالمسبب عن الابتلاء لأن المقصود من جعله كذلك أن ينظر الآيات الآفاقية والأنفسية ويسمع الأدلة السمعية، ولذا خص هاتين الصفتين وقال كالمسبب لأن أفعاله تعالى لا تحتاج إلى الأسباب والعلل أو لأنه مسبب عن إرادة الابتلاء لا عن الابتلاء نفسه، وقوله: ولذلك أي لأجل أنه كالمسبب عطف بالفاء ورتب عليه ما بعده لأنه مسبب وما بعده علة له، وقوله: ورتب عليه الخ لأنها جملة مستأنفة تعليلية في معنى لأننا هديناه أي دللناه على ما يوصله من الدلائل، وهو إنما يكون بعد التكليف والابتلاء به، وقوله: إنزال الآيات إشارة إلى الدلائل السمعية. قوله: ﴿وَأِنَّمَا لِلتَّفْصِيلِ﴾ باعتبار تعدد الأحوال مع اتحاد الذات ففصلت حالاته إلى الشكر والكفران كما أشار إليه بقوله: في حاله والتقسيم للناس باختلاف الذوات والصفات باعتبار أن بعضهم كذا وبعضهم كذا، والشكر الاهتداء للحق وطريقه والكفران ضده فالمعنى إننا دللناه على الهداية، والإسلام فمنهم مهتد مسلم ومنهم ضال كافر. قوله: ﴿أَوْ مِنَ السَّبِيلِ الخ﴾ عطف على قوله من الهاء، وقوله: على حذف الجواب الخ وتقديره إما شاكرًا فبتوفيقنا له وإما كفورًا فسوء اختياره ونحوه مما يناسب المقام، وقيل: إنها إما العاطفة وفتح همزتها لغة فيها، وقد تبدل ميمها ياء كما في قوله:

إيماء إلى جنة إيماء إلى نار

وقوله: ليطابق قسيمة تعليل للمنفي، ومحافضة تعليل للمنفي وقسيمه شاكرًا، وقوله: التوغل فيه أي المبالغة والزيادة فيه الذي تفيده صيغة فعول، والكفران ترك الشكر وقلما يخلو منه أحد فحيثئذ يلزم عدم الفرق بين المؤمن، وغيره ولا تتأني المقابلة لأن كل شاكر كافر وقد يجتمعان، والمبالغة بحسب الكيف أو الكم لشموله الجميع. قوله: ﴿وَتَقْدِيمِ وَعِيدِهِمْ﴾ هنا على الوعد للمؤمنين مع تأخر ذكرهم في التقسيم بقوله: ﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٣] لأن الإنذار أنسب بالمقام وحقيق بالاهتمام وليكون أول الكلام وهو شاكرًا، وآخره من أوصاف المؤمنين وأيضاً هو لف ونشر مشوش، وهو أرجح لما فيه من اتصال أحد القسمين، وقوله: وقرأ نافع الخ ورويت عن غيره كما فصل في النشر، وقوله: للمناسبة يعني تنوينه كما نون ما بعده وللمشاكلة يجوز صرف ما لا ينصرف، وذكر له وجوه آخر في الكشف

الْأَبْرَارَ ﴿ جمع برّ كأرباب، أو بارّ كأشهاد ﴾ ﴿يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ﴾ من خمر، وهي في الأصل لقدح تكون فيه ﴿كَانَ مِرْأَجَهَا﴾ ما يمزج بها ﴿كَافُورًا﴾ لبرده وعذوبته وطيب عرفه، وقيل: اسم ماء في الجنة يشبه الكافور في رائحته وبياضه، وقيل: يخلق فيها كيميّات الكافور، فتكون كالممزوجة به ﴿عَيْنًا﴾ بدل من كافوراً إن جعل اسم ماء، أو من محل من كأس على تقدير مضاف، أي ماء عين أو خمرها، أو نصب على الاختصاص، أو بفعل يفسره ما بعدها ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ﴾ أي ملتذاً بها أو ممزوجاً بها، وقيل: الباء مزيدة، أو بمعنى من، لأنّ الشرب مبتدأ منها كما هو ﴿يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ يجرونها حيث شاؤوا وإجراء سهلاً ﴿يُؤَفُّونَ

هذا أحسنها وأشهرها مع ما يرد على غيرها كما يعلم من شروح الكشاف، وقوله: جمع برّ كأرباب جمع رب بناء على أنّ فاعلاً لا يجمع على أفعال وما بعده بناء على القول بجوازه كصاحب، وأصحاب وكما في المثل أحبارها أبنائها والخلاف فيه مشهور، وقد مرّ والبر المطيع، وعن الحسن البر الذي لا يؤذي الذر ولا يضر البشر. قوله: (من خمر) فهو مجاز بعلاقة المجاورة، وقوله: تكون فيه إشارة إلى أنه مما وضع بقيد كالذنوب للدلو فيها ماء ونحوه، وقوله: ما يمزج بها كالحزام لما يحزم به فهو اسم آلة، وقوله: لبرده وحرارة الخمر فيعدلها وعذوبته وطعمها مرّ والكافور الحيّ، كذلك وهو طري وقيل: كافور الجنة مخالف لكافور الدنيا ولو ذكر بياضه كان أولى ليكون ترغيباً بما عرف فيه، وطيب عرفه بالفتح أي رائحته وهذا تعليل للمزج به دون غيره بناء على أنّ الكافور بمعناه المعروف، وقوله: اسم ماء وعلى هذا فالمزج به ظاهر وعلى القول بأنه خمر الجنة فيه أوصاف الكافور الممدوحة فجعله مزاجاً مجاز في الاتصاف بذلك. قوله: (أو من محل من كأس الخ) أي ماء عين أو خمر عين على الوجهين السابقين بناء على أنّ ما يجري منها خمر أو له فعل الخمر قيل: إنه لا حاجة لتقدير المضاف على هذا على أنه مجاز في النسبة والنصب على الاختصاص يعني بتقدير أعني أو أخص، وقوله: أو بفعل يفسره ما بعدها لا أنه صفة عيناً ولذا أورد عليه أنه إذا كان صفة عيناً فلا يفسر أيضاً وإلا فيجوز نصبه بنفسه من غير تقدير، وفيه وجوه آخر ذكرها المعرب. قوله: (ملتذاً) هذا بناء على كون عيناً بدلاً من قوله: من كأس وما بعده على إبداله من كافوراً، وهو إشارة إلى أن يشرب لا يتعدى بالباء فهي متعلقة بمحذوف يدل عليه ما ذكر، وقوله: مبتدأ منها لأنّ العين المنبع وقوله: كما هو كأنه اكتفاء أي كما هو مبتدأ من الكأس في قوله: من كأس وترك الخبر لظهوره، وقيل: الكاف للبقاء على حاله وما موصولة، وهو مبتدأ وهو ضمير العين ذكر لتأويله بالمشروب وخبره محذوف تقديره عليه أي على الوجه الذي هو عليه، وبهذا الوجه أعرب قولهم كما أنت وفيه نظر. قوله: (إجراء سهلاً) فتنكيره للتنوع أو هو من التفجير لأنّ الفجر الشقّ الواسع كما قاله الراغب: فيفيد ما ذكر وقوله: بيان ما رزقوه لأجله ضمير رزقوه المنصوب للمذكور والمجرور لما أي بيان البرّ الذي رزق الأبرار ما ذكر لأجله فإن ترتب الحكم على وصف البرّ يشعر بعليته، وكان الموافق لقوله: يشرب أن يقول ما يرزقونه وكأنه أثر

بِالنَّذْرِ ﴿ استئناف بيان ما رزقوه لأجله، كأنه سئل عنه فأجيب بذلك وهو أبلغ في وصفهم بالتوفّر على أداء الواجبات، لأنّ من وفى بما أوجبه على نفسه الله تعالى كان أوفى بما أوجبه الله تعالى عليه ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شُرُوبُهُ شِدَائِدَهُ ﴾ مُسْتَطِيرًا ﴿ فاشياً منتشراً غاية الانتشار من استطار الحريق، والفجر وهو أبلغ من طار، وفيه إشعار بحسن عقيدتهم واجتنابهم عن المعاصي ﴿ وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُدُودِهِ ﴾ حب الله تعالى أو الطعام أو الإطعام ﴿ مَسْكِينًا وَنَيْمًا وَأَسِيرًا ﴾ يعني أسارى الكفار فإنه ﷺ كان يؤتى بالأسير فيدفعه إلى بعض المسلمين فيقول: أحسن إليه، أو الأسير المؤمن، ويدخل فيه المملوك والمسبوحون، وفي الحديث غريمك أسيرك فأحسن إلى أسيرك ﴿ إِنَّمَا تُطْعَمُونَ لِرَبِّهِمْ أَنتُمْ ﴾ على إرادة القول بلسان الحال، أو المقال إزاحة لتوهم المنّ وتوقع المكافأة المنقصة للأجر وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها تبعت بالصدقة إلى أهل بيت ثم تسأل المبعوث ما قالوا فإن ذكر دعاء دعت لهم بمثله ليبقى ثواب الصدقة لها خالصاً عند الله ﴿ لَا تُزِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا تَنْكُصُ ﴾ أي شكراً ﴿ إِنَّمَا تُخَفُّ مِنْ رَبِّنَا ﴾

صيغة الماضي للدلالة على التحقيق كقوله: ﴿ اقتربت الساعة ﴾ [سورة القمر، الآية: ١] ونحوه، وقوله: كأنه سئل عنه أي قيل بما استحقوا هذا النعيم، وقوله: وهو أبلغ الخ أي أنّ قوله: يوفون بالنذر كناية عن أن يؤدوا الواجبات كلها العلم ما عداه بالطريق الأولى وإشارة إلى النص كما ذكره. قوله: (شدايده) التعميم مستفاد من الإضافة إلى اليوم فإنه يشمل كل ما فيه، وفاشياً بمعنى ظاهراً ومنتشراً أي عام اللحوق والإصابة واستطار الحريق بمعنى انتشر وظهر كنور الفجر، وقوله: أبلغ من طار لأنّ زيادة البنية تدل على زيادة المعنى وللطلب زيادة دلالة عليه لأنّ ما يطلب من شأنه أن يبالغ فيه وقوله: وفيه إشعار الخ حسن العقيدة لأنّ خوف يوم القيامة بعد الإيمان بالله، والحشر والنشر وما تبعه واجتناب المعاصي لأنّ من خاف العذاب خوفاً استحق به أن يمدحه الله بأنه اجتنب مقتضى الخوف كما لا يخفى. قوله: (حب الله) لا ضعف فيه كما قيل لأنه يغني عنه قوله لوجه الله وغير مناسب لقوله: حتى تنفقوا مما تحبون لأنّ ما ذكر مؤيد له لا مناف له وعدم المناسبة غير ضارة، وهو أحسن من حب الطعام بخلاف حب الإطعام فتأمل. قوله: (فإنه ﷺ الخ)<sup>(١)</sup> قال ابن حجر رحمه الله: إنه لم يذكر ممن يعتمد عليه من أهل الحديث وكذا ما بعده والأسير المؤمن هو المملوك وسمي أسيراً باعتبار ما كان وتسمية المسجون أسيراً مجاز لمنعه عن الخروج، وقوله: وفي الحديث: «غريمك أسيرك» فيه تشبيه بليغ أي كأسيرك، وهذا كقول عليّ كرم الله وجهه أحسن إلى من شئت تكن أميره. قوله: (على إرادة القول) بتقدير قائلين، وهذا إما قول باللسان لدفع الامتنان وتوهم توقع المكافأة أو بلسان الحال لما يظهر عليهم من أمارات الإخلاص، وقوله: إنها تبعت بالصدقة أي كانت تبعت بها،

(١) ذكره الزمخشري في الكشاف ٤/٦٥٦ ولم يخرجها الحافظ وهو ضعيف، وإنه من مراسيل الحسن، وهي ضعيفة.

فلذلك نحسن إليكم ولا نطلب المكافأة منكم ﴿يَوْمًا﴾ عذاب يوم ﴿عَبُوسًا﴾ تعبس فيه الوجوه أو يشبه الأسد العبوس في ضراوته ﴿قَطْرِيًّا﴾ شديد العبوس كالذي يجمع ما بين عينيه من اقمطرت الناقة إذا رفعت ذنبها وجمعت قطريها مشتق من القطر والميم مزيدة ﴿فَوَقَّهْمُ اللَّهُ سَرَ﴾ ذَلِكَ الْيَوْمِ ﴿سَبَبِ خَوْفِهِمْ وَتَحَفُّظِهِمْ عَنْهُ﴾ ﴿وَلَقَّهْمُ نَصْرًا وَسُرُورًا﴾ بدل عبوس الفجار، وحنزهم ﴿وَجَزَّهْمُ بِمَا صَبَرُوا﴾ بصبرهم على أداء الواجبات واجتناب المحرمات، وإيثار الأموال ﴿جَنَّةً﴾ بستاناً يأكلون منه ﴿وَحَرِيرًا﴾ يلبسونه وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن الحسن والحسين مرضا فعادهما رسول الله ﷺ في ناس فقالوا: يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك فنذر علي وفاطمة رضي الله تعالى عنهما وفضة جارية لهما صوم ثلاث إن برئنا فشفيا، وما معهم شيء فاستقرض علي من شمعون الخيري ثلاث أصوع من شعير فطحنت فاطمة صاعاً، واختبزت خمسة أقراص فوضعوها بين أيديهم ليفطروا فوقف عليهم مسكين فأثروه، وياتوا

وقوله: شكراً إشارة إلى أنه مصدر كالدخول، وقوله: فلذلك نحسن الخ إشارة إلى أنه تعليل لما قبله من قوله: إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء، وقوله: عذاب يوم بتقدير المضاف أو لأن خوفه كناية عن خوف ما فيه. قوله: (تعبس فيه الوجوه) فوصفه بالعبوس مجاز في الإسناد كقوله: نهاره صائم أو فيه استعارة بالكناية على تشبيه اليوم بأسد مفترس، وإثبات العبوس له تخييل وأخره لأن العبوس ليس من لوازم الأسد ففي جعله تخيلية ضعف ما لکنته لشهرة، وصفه به صح في الجملة وقيل إنه تشبيه بليغ، والضراوة بوزن الطراوة بالضاد المعجمة الاعتياد للصيد والافتراس وفي نسخة ضرره وهذه أصح. قوله: (كالذي يجمع ما بين عينيه) لأنه من قمطة إذا شدّه، وجمع أطرافه وقوله: وجمعت قطريها أي جانبيها لتضع حملها وقوله: والميم مزيدة فاشتقاقه من قطر بالاشتقاق الكبير وقوله: بدل عبوس الفجار المعلوم من قوله: وجوه يومئذ بأسرة، وهو لشهرته فيه غنى عن ذكر مأخذه أو هو من قوله: يوماً عبوساً بناء على أرجح الوجهين فيه كما مرّ، وقوله: وإيثار الأموال فيه مضاف مقدر أي إيثار بذل الأموال على اقتنائها، ولو قال: إيتاء الأموال كان أظهر والقياس دال على ما ذكرناه. قوله: (وعن ابن عباس رضي الله عنهما الخ) هو حديث موضوع مفتعل كما ذكره الترمذي<sup>(١)</sup>، وابن الجوزي وأثار الوضع ظاهرة<sup>(٢)</sup> عليه لفظاً ومعنى فليت المصنف يترك إيراد مثله مع أنه يقتضي كون السورة مدنية لأن تزوج علي وفاطمة رضي الله عنهما كان بالمدينة والسورة عند المصنف مكية، وقوله: فضة بلفظ أخت الذهب اسم جارية له، وأصوع جمع صاع وهو معروف وهو يؤنث، ولذا قال

(١) هو الترمذي الحكيم صاحب نوادر الأصول، وهو غير الترمذي صاحب السنة.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١٩١/١ مطولاً في ورقات، وقال: هذا حديث لا يشك في وضعه فإن فيه من الأشعار الركيكة والأفعال التي لا تليق بأل البيت. ووافقه ابن حجر في تخريج

ولم يذوقوا إلا الماء وأصبحوا صياماً فلما أمسوا ووضعوا الطعام وقف عليهم يتيم فأثروه، ثم وقف عليهم في الثالثة أسير ففعلوا مثل ذلك فنزل جبريل عليه السلام بهذه السورة، وقال: خذها يا محمد هناك الله في أهل بيتك ﴿فَتَكِينٍ فِيهَا عَلَى الْأَرْبَابِ﴾ حال من هم في جزاهم أو صفة لجنة ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾ يحتملها، وإن يكون حالاً من المستكن في متكئين والمعنى إنه يمرّ عليهم فيها هواء معتدل لا حارّ محم، ولا بارد مؤذ، وقيل: الزمهير القمر في لغة طيء قال راجزهم:

وليلة ظلامها قد اعتكر قطعتها والزمهير ما زهر

والمعنى أنّ هواءها مضيء بذاته لا يحتاج إلى شمس وقمر ﴿وَدَائِبَةٍ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ حال

ثلاث أصوع وقوله: هناك الله دعاء له يجعلهم قرّة لعينه لما لهم من الزهد. قوله: (حال من هم) وخص الجزاء بهذه الحالة لأنها أتم حالات المتعم ولا يضر الحالية قوله: بما صبروا لأنّ الصبر في الدنيا وما تسبب عليه في الآخرة، ولو كان حالاً من ضمير صبروا ورد ذلك عليه إلا أن يجعل حالاً مقدّرة، وقوله: أو صفة لجنة هذا على مذهب مرجوح عند النحاة فإنّ الصفة إذا جرت على غير من هي له يجب إبراز الضمير البارز فيها سواء ألبس إضماره أم لا فمقتضاه أن يقال هنا متكئين هم فيها، وهل الضمير البارز في مثله فاعل أو مؤكد للفاعل المستتر وارتضى الثاني الرضى، وتفصيله في شرح التسهيل. قوله: (يحتملها) أي الحالية من ضمير جزاهم، وكونه صفة لجنة، وقوله: والمعنى الخ لأنها إذا لم يكن بها شمس لم يكن فيها هواء حار فقصده بنفي الشمس نفيها، ونفي لازمها معاً لقوله: ولا زمهيراً فتحسن المقابلة فكأنه قيل: (لا حر، ولا قر) كما ورد في وصف هواء الجنة في الحديث<sup>(١)</sup> وقوله: محم اسم فاعل من أحماه صيره شديد الحرارة والمراد مسخن لما لاقاه، وقوله: وقيل الخ لتظهر المقابلة والمعنى ما سيأتي. قوله: (وليلة ظلامها البيت) ليلة مجرورة على تقدير رب وجملة ظلامها الخ صفتها واعتكر اشتدّت ظلمته وتراكم بعضه على بعض، وقوله: ما زهر بمعنى أضاء وأشرق وهذا هو القرينة على أنّ الزمهير في البيت القمر وقطعتها أي بالسير وجملة والزمهير الحالية. قوله: (حال الخ) هذا على قراءة النصب فهي حال أي معطوفة على محل الجملة الحالية، وهي لا يرون أو على متكئين الحال أو صفة معطوفة على الصفة السابقة بالوجهين، وقوله: أو عطف على جنة أي بتقدير موصوف وهو جنة وقوله: على أنها خبر ظلالتها لا على أنها رافعة له على الفاعلية حتى يستدلّ به على أعمال اسم الفاعل، من غير اعتماد كما ذهب إليه الأخفش مع أنه يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ مقدّر فيعتمد إذ لا يتعين كونه مبتدأ فيستغني بفاعله عن الخبر، وقوله: والجملة حال قالوا وإما عاطفة أو الحالية، وإذا كان صفة فالجملة أيضاً معطوفة على الصفة أو

(١) هو موقوف أخرجه ابن المبارك في «الزهد» ١٥٢٥ عن ابن مسعود من قوله. وذكره ابن أبي حاتم في الملل ٢١٣٥ وعزاه أيضاً لابن مسعود من قوله.

أو صفة أخرى معطوفة على ما قبلها أو عطف على جنة أي وجنة أخرى دانية على أنهم وعدوا جنتين كقوله: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جِتَانًا﴾ بالرفع على أنها خبر ظلالتها والجملة حال أو صفة ﴿وَوَدَّكَ قَطُوفُهَا تَذَلُّيلًا﴾ معطوف على ما قبله أو حال من دانية، وتذليل القطوف أن تجعل سهلة التناول لا تمتنع على قطافها كيف شاؤوا ﴿وَيَطَّافُ عَلَيْهِم بِمَائِهِ مِّنْ فَضَّةٍ وَأَكْوَابٍ﴾ وأباريق بلا عروة ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِّنْ فَضَّةٍ﴾ أي تكوّنت جامعة بين صفاء الزجاجة وشفيفها، وبياض الفضة ولينها وقد نون قوارير من نون سلاسلا وابن كثير الأولى لأنها رأس الآية، وقرئ قوارير من فضة على هي قوارير ﴿قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ أي قدروها في أنفسهم فجاءت مقاديرها، وأشكالها كما تمنوه أو قدروها بأعمالهم الصالحة فجاءت على حسبها، أو قدّر الطائفون بها المدلول عليهم بقوله: يطاف شرابها على قدر اشتهاهم، وقرئ قدروها أي جعلوا قادرين لها كما شاؤوا من قدر منقولاً من قدرت الشيء ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَتْ

صفة والواو للإصاق على مذهب الزمخشري. قوله: (معطوف على ما قبله الخ) على الرفع وجعلت فعلية للإشارة إلى أن التظليل أمر دائم لا يزول لأنها لا شمس فيها بخلاف التذليل فإنه أمر متجدد وقوله: حال من دانية أي من الضمير المستتر فيه، وقوله: على قطافها بضم القاف، وتشديد الطاء جمع قاطف وكيف شاؤوا أي جلوساً وقياماً. قوله: (أي تكوّنت) أي أوجدت وخلقت وهو إشارة إلى أن كان هنا تامّة وقوارير حال، وإفادة ما ذكر لأن القارورة من الزجاج وهو على التشبيه البليغ أي كالقوارير في كونها شفافة صافية اللون، وقوله: نون قوارير أي فيهما وهي قراءة وقرئ بتنوين قوارير الأولى دون الثانية لوقوعها في الفاصلة وآخر الآية فنون ووقف عليه بالألف مشاكلة لغيره من كلمات الفواصل، وهو مراد المصنف بقوله: رأس الآية أي نهايتها فأطلق الرأس على النهاية، وإن كانت آخراً كما في قولهم رأس السنة لآخرها وقوله، وقرئ قوارير أي برفع قوارير الثانية على أنها خبر مبتدأ مقدر وفي الوقف بالألف ودونها هنا روايات مفصلة في النشر. قوله: (فجاءت مقاديرها الخ) فعلى الأول معناه أنها كما تمنى الشاربون وأحبوا صورة وقدراً فهو كقول الطائي:

ولو صوّرت نفسك لم تزدها على ما فيك من كرم الطباع

ولا يحتاج هذا إلى قرينة المقام لأن المرء ما يقدر في نفسه ما يجيء له إلا على ما يحب كما دلّ عليه بيت الطائي، وعلى الثاني إن السقاة أتواها على مقدار يسع مقدار ما يكفي الشارب من غير زيادة ولا نقص وهو هنا وأمرأ، وقوله: وقرئ قدروها أي ببناء المجهول، وقوله: شرابها بالنصب مفعول قدر فعليه في الآية مضاف مقدر أو مضافان أحدهما مقدر هنا أي كفاية شرابها. قوله: (جعلوا قادرين لها الخ) يعني أنه من قدرت الشيء بالتخفيف أي بينت مقداره فإذا نقل إلى التفعيل تعدى لاثنين ومعناه تصييره مقداراً له واحد المفعولين هنا الضمير النائب عن الفاعل، والثاني ها وقال أبو حيان أقرب من هذا ما نحاه أبو حاتم، وهو إن أصله

بِرَاجِمَهَا زَجْبِيلاً ﴿ ما يشبه الزنجبيل في الطعم، وكانت العرب يستلذون الشراب الممزوج به ﴿عَيْنَا فِيهَا شَمَمٌ سَلْسِيلاً﴾ لسلاسة انحدارها في الحلق وسهولة مساعها يقال: شراب سلسل وسلسال، وسلسبيل ولذلك حكم بزيادة الباء، والمراد به أن ينفي عنها لذع الزنجبيل، ويصفها بنقيضه وقيل: أصله سل سبيلاً فسميت به كتأ بطشراً لأنه لا يشرب منها إلا من سأل إليها سبيلاً بالعمل الصالح ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ دائمون ﴿إِذَا رَأَوْهُمْ حَبَّتْ بَنَاتُهُمْ ثَوَاتًا مَّتَوَاتًا﴾ من صفاء ألوانهم، وانبثاثهم في مجالسهم، وانعكاس شعاع بعضهم إلى بعض ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ﴾ ليس له مفعول ملفوظ ولا مقدر لأنه عام معناه إن بصرك أينما وقع ﴿رَأَيْتَ نَيْبًا وَمَلَكًا

قَدَّرَ رِيحَهُمْ مِنْهَا تَقْدِيرًا وَالرِّيُّ ضِدُّ الْعَطَشِ فَحَذَفَ الْمُضَافَ، وحرف الجر وأوصل الفعل له بنفسه وفي كونه أقرب منه نظر فإنه أكثر تكلفاً ولكن كل حزب بما لديهم فرحون. قوله: (ما يشبه الزنجبيل) ما يجوز فيه المدّ على أن يشبه صفته، والقصر ويشبه صلته وعلى التقديرين عيناً بدل من زنجبيلاً فإن كان زنجبيلاً على حقيقته فعينا بدل من كأساً أي يسقون فيها كأساً كأس زنجبيل وقوله: وكانت العرب الخ إشارة إلى أنه ورد على ما تعرفوه، وإن كان ثمة ما يفوق لذته المستلذات كما يعرف بالذوق السليم. قوله: (لسلاسة انحدارها في الحلق) لأن أهل اللغة كما قال الزجاج: فسروه بما كان في غاية السلاسة يقال: شراب سلسل وسلسال وسلسبيل أي سهل الانحدار في الحلق ومساعها مصدر ميمي، وقوله: حكم بزيادة الباء تبع فيه الزمخشري، وقد قال أبو حيان عليه إنّ عني الزيادة الحقيقية فليس بجيد لأنه لم يقل أحد بأن الباء من أحرف الزيادة وإن عني إنها حرف في أصل الكلمة، وليس في أصل مرادفها من سلسل وسلسال على أنه مما اتفق معناه، واختلفت مادته صح وفيه نظر وقد قيل: إنه أراد به أنه من الاشتقاق الأكبر. قوله: (والمراد به أن ينفي عنها الخ) اللذع بالعين المهملة لا بالمعجمة لأن أهل اللغة يفرقون بينهما، والأول في النار والأجزاء الحارة ونحوها ونقيضه كونه سهل البلع. قوله: (وقيل أصله سل سبيلاً) نقل هذا عن عليّ وهو افتراء عليه فإنه من تليفق التجنيس كقول ابن مطران الشاشي:

سل سبيلاً فيها إلى راحة النفس      سس برأح كأنها سلسبيل

وقوله: فسميت من التسمية، وهي وضع الاسم العلم وهو معنى قوله: تسمى في النظم على هذا، وعند غيره التسمية إطلاق الاسم علماً أو غيره وعلى هذا هو علم منقول من الجملة محكى على أصله، وقوله: لأنه الخ توجيه للتسمية به وإنها كانت في المنقول عنه استعارة أو مجازاً مرسلأ للعمل المؤدي إليها وغير هؤلاء لا يقولون بالعلمية لأنها تقتضي منع الصرف ولم يقرأ به في العشرة، وإن قرأ به طلحة في الشواذ إلا أن يقال إنه صرف على لغة أو لمشكلة الفواصل ونحوه من الوجوه السابقة وقوله: رأيتهم الخطاب للنبي ﷺ أو لكل واقف عليه. قوله: (وانبثاثهم في مجالسهم) أي تفرقهم كاللؤلؤ المنثور وانعكاس الشعاع ليس من لوازم اللآلئ المنثورة فكانها إذا كان جرمها كبيراً جداً كانت مضيئة كذلك فتأمل. قوله: (لأنه عام

كَبِيرًا ﴿٢١﴾ واسعاً وفي الحديث أدنى أهل الجنة منزلة ينظر في ملكه مسيرة ألف عام يرى أقصاه كما يرى أدناه هذا، وللعارف أكبر من ذلك وهو أن تنتقش نفسه بجلايا الملك، وخفايا الملكوت فيستضيء بأنوار قدس الجبروت ﴿عَلَيْهِمْ ثَابُ سُدُنٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ يعلوهم ثياب الحرير الخضر ما رق منها، وما غلظ ونصبه على الحال من هم في عليهم، أو حسبتهم أو ملكاً على تقدير مضاف أي، وأهل ملك كبير عاليهم وقرأ نافع وحزمة بالرفع على أنه خبر

معناه إن بصرك الخ) أراد بالعموم أنه منزل منزلة اللازم، وترك مفعوله فيفيد العموم في المقام الخطابي إذ تقدير أحد المفاعيل دون غيره ترجيح بلا مرجح فيلزم العموم هذا مراده، وهو أظهر من أن يخفى والعجب ممن ادعى هنا أنه يقدر له مصدر معرف بلام الاستغراق بمعونة المقام، وإنه بمعنى كونه عاماً وحيثذ فقوله: معناه على ظاهره ولا حاجة إلى جعله مآل المعنى كما قيل، وثم ظرف بمعنى هناك نصب محلاً على الظرفية. قوله: (واسعاً) فالكبير مستعار من عظم الحجم لسعة المسافة وأيده بالحديث المذكور<sup>(١)</sup>:

### والجود أعظم والمواهب أوسع

وقوله: يرى أقصاه كما يرى أدناه أي أقربه إليه لما يعطي من حدة النظر أو هو من خصائص الجنة. قوله: (هذا) أي الأمر هذا، والشأن كما ذكر والحال أن للعارف بالله ما هو أعظم وأوسع من ذلك، وهو ما له في مدينة العلم من منازل العارفين التي تسافر فيها أبصار البصائر فلا تنتهي إلى حدّ وهو معاني العوالم التي هي لذة الأرواح، والمراد بالملك عالم الشهادة فلذا أضاف له الجلايا والملكوت عالم الغيب، ولذا أضاف له الخفايا، وأنوار القدس العلوم الحقيقية وإضافته للجبروت، وهو العظمة لأنها المقترضة لتتزهه عما لا يناسبه جل وعلا وهذا مأخوذ من التفسير الكبير، وحاصله أن ما ذكر في المحسوسات ولهم من المعقولات ما وراء ذلك مما هو أعظم وأعظم فتدبره. قوله: (ما رق منها وما غلظ) لف ونشر مرتب فما رق السندس، وما غلظ الاستبرق فإنه معرب استبر، وهو الغليظ منه وفي كلامه إشارة إلى أن خضراوان توسط فهو لهما، وقوله: أو حسبتهم الخ ما قيل عليه من أنه يلزمه تفكيك الضمائر لأنّ بعضها للطائف وبعضها للمطوف عليه ردّ بأنه مع القرينة المعينة لا بأس به مع أنّ كون ضمير حلواً وسقاهاً للمطوف عليه غير مسلم فإنه يجوز كونه للطائفتين كما ذكره المصنف، وقوله: أو ملكاً أي من المضاف قبل قوله: ملكاً لقربه، ويجوز أن يكون من المقدر قبل قوله:

(١) أخرجه الترمذي ٢٥٥٣ - ٣٣٣٠ من حديث ابن عمر وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد رواه غير واحد عن إسرائيل مثل هذا. ورواه عبد الملك بن أبجر عن ثوير عن ابن عمر موقوف. وروى عبيد الله الأشجعي عن سفيان عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر قوله: ولم يرفعه، حدثنا بذلك أبو كريب محمد بن العلاء. حدثنا عبيد الله الأشجعي عن سفيان عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر نحوه ولم يرفعه.

ثياب وقرأ ابن كثير أبو بكر خضر بالجرّ حملاً على سندس بالمعنى فإنه اسم، واستبرق بالرفع عطفاً على ثياب، وقرأ أبو عمرو وابن عامر بالعكس وقرأهما نافع وحفص بالرفع وحمزة والكسائي بالجرّ، وقرئ واستبرق بوصل الهمزة والفتح على أنه استفعل من البريق جعل علماً لهذا النوع من الثياب ﴿وَلَوْ أَثَارَ مِنْ فَضْرٍ﴾ عطف على، ويظرف عليهم ولا يخالفه قوله: ﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٣٣] لامكان الجمع والمعاقبة والتبعيض فإن حلي أهل الجنة تختلف باختلاف أعمالهم فلعله تعالى يفيض عليهم جزاء لما عملوه

نعيماً كما ذهب إليه غيره وقوله: بالرفع أي وتقديره على الياء مع كسر الهاء، ومن نصبه ضمها وأخبر به عن النكرة لأنه نكرة وإضافته لفظية كما أشار إليه بقوله: في تفسيره يعلوهم، وهو أحسن من جعله منصوباً بفتحة مقدّرة لأنه شاذ أو ضرورة فلا ينبغي أن يخرج عليه القراءة المتواترة كما فعله أبو البقاء هذا، والأحسن لفظاً ومعنى كما في بعض الحواشي أن يعرب عاليهم مبتدأ وثياب خبره فتأمل. قوله: (حملاً على سندس بالمعنى) لأنه وإن كان مفرداً لفظاً جمع معنى، وإما جعل جره للجوار لتوافق القراءتان معنى فلا يلتفت إليه لأنه شاذ لا يخرج عليه من غير ضرورة، وقوله: فإنه اسم أي اسم جنس جامد شائع في أفراده فيجوز أن يوصف بالجمع ولا يخلو كلامه من الخفاء. قوله: (استبرق بالرفع) أي قرئ به وقوله: بالعكس أي بجر استبرق عطفاً على سندس، ورفع خضر على أنه صفة ثياب فيدل على خضرة الاستبرق أيضاً كما أشار إليه المصنف في تفسيره أولاً، وقوله: والفتح أراد به فتح القاف على أنه علم جنس منقول من الفعل، وحكي فتحه أو المسمى به الجملة من الفعل والضمير المستتر، وقد رد الزمخشري هذا القول بأنه معرب من غير شبهة فيه وما ذكر في الحقيقة تكلف ضعيف رواية ودراية، وأضعف منه ما قيل إنه باق على فعليته والضمير المستتر فيه راجع للأخضر المفهوم من خضر أو للسندس، إشارة إلى خلوص خضرته وأنها لا يعلوها سواد كخضرة الدنيا وكله أو هي من بيت العنكبوت.

تنبيه: للأئمة المعتمد عليهم في استبرق اختلاف كثير لأهل اللغة والعربية والتفسير هل هو عربي أو معرب وهل هو نكرة أو علم جنس مبنّي أو معرب مصروف أو ممنوع من الصرف كلها أقوال مصرح بها وهمزته همزة قطع أو وصل والصحيح منها أنه نكرة معرب مصروف مقطوع الهمزة لأنه الثابت في السبعة المتواترة، وعدم قطع همزته ثبت في قراءة شاذة إما بناء على أنه عربي أو لمشابهته للاستفعال، وقول المصنف علماً بأباه صرفه لا دخول أل لأنه لم يثبت بناؤه على الفتح كما في المحتسب بناء على أنه منقول من جملة فعل وضمير مستتر وهو معرب استبر على الصحيح وعند ابن دريد معرب استروه، وتبعه في القاموس، ومعناه كل غليظ ثم خص بالديباج وفي تصغيره ومادته اختلاف لأهل اللغة، وهذا مما ينبغي المحافظة عليه. قوله: (عطف على ويظوف النخ) واختلافها بالماضوية والمضارعية لأنّ الحلية مقدّمة على

بأيديهم حلياً وأسواراً تتفاوتت تفاوت الذهب، والفضة أو حال من الضمير في عاليهم بإضمار قد، وعلى هذا يجوز أن يكون هذا للخدم وذلك للمخدومين ﴿وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ يريد به نوعاً آخر يفوق على النوعين المتقدمين، ولذلك أسند سقيه إلى الله عز وجل ووصفه بالطهورية فإنه يظهر شاربه عن الميل إلى اللذات الحسية، والركون إلى ما سوى الحق فيتجرد لمطالعة جماله ملتذاً ببقائه باقياً ببقائه، وهي منتهى درجات الصديقين ولذلك ختم بها ثواب الأبرار ﴿إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً﴾ على إضمار القول والإشارة إلى ما عد من ثوابهم ﴿وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا﴾ مجازي عليه غير مضيع ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾ مفرقاً

الطواف المتجدد، وقوله: لإمكان الجمع بتعدد الأساور لكل والمعاقبة بلبس الذهب تارة، والفضة أخرى والتبويض بأن تكون أساور بعض ذهباً وبعض فضة، وقوله: فإن الخ تبويض للتبويض، وقوله: وأسواراً جمع لسورة وفي نسخة بدله أنواراً على أنه استطراد، وقيل: إنه لدفع ما يتوهم من أن تلك الحلي للنساء بأن المراد بها الأنوار الفائضة عليهم المتفاوتة تفاوت الذهب والفضة، والتعبير عنها بأساور الأيدي لأنها جزء ما عملته أيديهم، ولا يخفى ما فيه فإن ما ذكره وهم مبناه المتعارف اليوم فإما في الجنة فالأمر على خلافه، ولو كان كما ذكره لم يكن ثمة تعارض أصلاً، وقوله: تتفاوت الخ إشارة إلى أنها ليست من جنس معدنيات الدنيا. قوله: (أو حال الخ) عطف على قوله: عطف، وعلى هذا التقدير يجوز أن يكون التحلي بأساور الفضة للخدم وأساور الذهب في غير هذه الآية للمخدومين فلا يخالف ما هنا المذكور ثمة، وذلك بأن يكون عاليهم حال من ضمير حسبتهم لكنه يرد عليه ما قيل من أنه يصير داخلاً تحت الحساب، وكيف يكون ذلك وهم لابسون السندس حقيقة بخلاف كونهم لؤلؤاً فإنه على طريق التشبيه المقتضي لقرب شبههم باللؤلؤ أن يحسبوا لؤلؤاً ويمكن تصحيحه بتكلف اه، وهو غير وارد لأن الحساب في حال من الأحوال لا يقتضي دخول الحال تحت الحساب فتأمل. قوله: (يفوق على النوعين المتقدمين) وهما ما مزج بالكافور وما مزج بالزنجبيل وهو مأخوذ من كلام طويل للإمام وأسنده إلى رواية فيها إنه تقدم لهم الأطعمة، والأشربة فإذا فرغوا أتوا بهذا الشراب الطهور فإذا شربوا منه طهر بطونهم ورشح منه عرق بريح المسك وهو نوع من الشراب آخر، وقوله: يظهر شاربه يشير إلى أن الطهور بمعنى المطهر، وفيه كلام تقدم، وقيل: إنه يعني به الشراب الروحاني لا المحسوس كالريحاني، وهو عبارة عن التجلي الرباني الذي يسكرهم بالذهول عما سواه وهو الذي عناه ابن الفارض رحمه الله تعالى بقوله:

سقوني وقالوا لا تغيبن ولو سقوا جبال حنين ما سقوني لغابت

قوله: (على إضمار القول) أي ويقال لهم الخ قيل، ويجوز أن يكون خطاباً من الله في الدنيا للأبرار وهو لا يغني عن التقدير ليرتبط بما قبله، وقوله: ما عد من ثوابهم توجيه لأفراده وقوله: مجازي عليه الخ فالمشكور مجاز عما ذكر وقوله: مفرقاً بناء على أن التنزيل للتدرج

منجماً لحكمة اقتضته، وتكرير الضمير مع أن مزيد لاختصاص التنزيل به ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ بتأخير نصرتك على كفار مكة وغيرهم ﴿وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ بَأْسًا أَوْ كُفُورًا﴾ أي كل واحد من مرتكب الإثم الداعي لك إليه ومن الغالي في الكفر الداعي إليه وأو للدلالة على أنهما سيان

وقد مرّ مراراً. قوله: (وتكرير الضمير الخ) أراد أن نحن نزلنا يفيد الاختصاص كما مرّ في نظائره، وتكرير الضمير مع أنه تأكيد لهذا الاختصاص سواء كان نحن بعده تأكيداً أو مبتدأ أو فصلاً ولذا قال: مزيد لاختصاص ليتمكن في الذهن أنه هو المنزل لا غيره، وقد علم أن كل ما صدر منه على وفق الحكمة ومقتضاها الأمر بالصبر والمكافأة وسيأتي زمان القتال بعده وقوله: بتأخير نصرتك متعلق بحكم. قوله: (أي كل واحد من مرتكب الإثم الخ) اعلم أنه قال في الكشف: إن أو لأحد الشيتين، وإنه إذا قيل: لا تطع أحدهما فالنهي عن طاعتها جميعاً انتهى قيل، وهو فاسد لاحتمال أن يكون المطلوب ترك واحد منهما، أي: واحد كان لا ترك كل واحد فالصحيح إنها في الإثبات لأحد الأمرين وفي النفي لكليهما وأما توهم إنه لو أتى بالواو زال الوهم بالكلية فليس بشيء، وتقديره ما قيل من أن أو ليست للتخيير حتى يرد ما ذكر بل للإباحة، والمقام للمبالغة في النهي عن طاعتها مجتمعين ومنفردين، ولو قيل: لا تطعها أو هم النهي عن طاعتها مجتمعين فلذا قيل لا تطع أحدهما ليدلّ منطوقه على النهي عن طاعة أحدهما، وفحواه على النهي عن طاعتها بالطريق الأولى، ولذا قال الزجاج: أو هنا أوكد من الواو وعلم منه أن أو في الإباحة كجالس الحسن أو ابن سيرين تدل على استحقاق كل منهما ذلك بالفضل، والمزية ليدل على الاجتماع بالطريق الأولى والإباحة من خارج، وهو موافق لقول ابن الحاجب أو لإثبات الحكم لأحد الأمرين وضعا فإن قامت القرينة على عدم المنع عن المعية فهي للإباحة، وقال بعض الفضلاء أو في الإثبات لأحد الأمرين وفي النفي لكليهما فمراد السائل أن أو لأحد الأمرين فيحتمل إرادة النهي عنهما وجواز طاعة أحدهما بشرط ترك طاعة الآخر، والمحرم المجموع فلم يأت بالواو ليدلّ على النهي عن كل منهما وقوله: الناهي عن أحدهما النهي عنهما لا يدفعه، والجواب أنه أتى بأو ليفيد نفي كل واحد واحد لأنها في النفي لكل منهما لأن نقيض الإيجاب الجزئي السلب الكلي، والواو لا تفيد هذا لأنها في الإثبات للجمع ونفيه يحتمل أن يكون بنفي أحدهما فتشبيهه بالنهي عن التأفيف لا يصح، ويرده إنه لا شك إن أو في جميع مواقعها لأحد الشيتين، ويعرض لها معان أخر كالشك والإباحة، وغير ذلك فإذا قلت: اضرب زيداً أو عمراً فالمعنى اضرب أحدهما فقط وإذا قلت لا تضرب زيداً أو عمراً فالأصل أن معناه لا تضرب أحدهما واضرب الآخر كما في الأمر لكنه بمعنى لا تضرب أحدهما والأحد الأغلب عليه في غير الإثبات العموم فمعناه لا تضرب زيداً ولا عمراً، واحتمال غيره مرجوح والقرينة هنا دافعة له لوصفه بأثماً وكفوراً إذ المعنى لا تطع من كان فيه أحد هذين الوصفين فالنهي عن اجتماعهما في العلم بالطريق الأولى، ولذا رد القول بأن أو هنا

في استحقاق العصيان والاستقلال به، والتقسم باعتبار ما يدعونه إليه فإن ترتب النهي على الوصفين مشعر بأنه لهما، وذلك يستدعي أن تكون المطاوعة في الإثم، والكفر فإن مطاوعتهما فيما ليس بإثم ولا كفر غير محذور ﴿وَأَذْكُرْ أَنَّمَّ رَبِّكَ بَكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ وداوم على ذكره، أو دم على صلاة الفجر والظهر والعصر فإن الأصيل يتناول وقتيهما ﴿وَمِنَ آيَاتِ مَا فَاسَّجَدَ لَكُمْ﴾ وبعض الليل فصل له تعالى، ولعل المراد به صلاة المغرب والعشاء، وتقديم الظرف لما في صلاة الليل من مزيد الكلفة والخلوص ﴿وَسَيِّئَةٌ لَّيْلًا طَوِيلًا﴾ وتهجد له طائفة طويلة

بمعنى الواو انتهى محصله إذا عرفت هذا فقوله: كل واحد أتى بكلمة كل لأنه لو قال لا تطع واحداً لم يفد ما أراه من عموم النهي هنا وليس الواحد كالأحد في العموم فما قيل من أن الأولى طرح كل لإيهامها خلاف المقصود هنا لا وجه له وقوله: الداعي لك إليه إشارة إلى أن تعليق النهي بالموصوفين ليس لمجرد الدلالة على الاتصاف بهذين الوصفين بل للدلالة على ارتكاب ذلك، والدعوة إليه فإنه إذا قيل لا تطع الظالم فهم منه لا تتبعه في الظلم، ولولاه كان ذكر الأثم لغواً كما في الكشاف، وقوله: الغالي في الكفر من صيغة فعول. قوله: (وَأَوَّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمَا سَيَان) كذا في بعض النسخ بالواو العاطفة قبل أو فهو وجه واحد مع ما قبله وفي بعضها أو من غير واو فهما وجهان كما في بعض الحواشي، وهو ظاهر ودلتها على الاستواء فيما ذكر لما عرفت أنها وضعت للدلالة على أن الحكم لأحد الشئيين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عده من المعاني بواسطة القرائن الخارجية فليس فيه إشارة إلى أنها للإباحة كما توهم فالمقصود الدلالة على ما ذكر لا لأنه نهي عن إطاعة أحدهما دون الآخر حتى تكون الواو أولى هنا. قوله: (وَالتَّقْسِيمِ الخ) دفع لما يقال كلهم كفرة فما معنى التقسيم فيه بأن التقسيم ليس باعتبار ذاتهم حتى يكون بعضهم آثماً وبعضهم كفوراً بل باعتبار ما دعوه له فإن منهم من دعاه للإثم ومنهم من دعاه للكفر، وقوله: فإن ترتب الخ أي ترتب النهي على الوصفين باعتبار أن الحكم على مشتق يقتضي أن مأخذ الاشتقاق علة له فقوله: بأنه أي النهي لهما أي الوصفين المذكورين وقوله: يستدعي أن تكون المطاوعة الخ أي المطاوعة المنهي عنها، وفي نسخة أن لا تكون فالمراد ضدها والإثم إذا أطلق يراد به غير الكفر وهو المراد. قوله: (وداوم على ذكره) إشارة إلى شئيين الأول أن الأمر للدوام لأنه لم يترك ذكره حتى يؤمر به، والثاني أن قوله: بكرة وأصيلاً كناية عن الدوام، وقوله: فإن الأصيل الخ أما تناوله للعصر فظاهر وأما تناوله للظهر فباعتبار أواخره إذ الزوال وما يقرب منه لا يسمى أصيلاً وما قيل إنه قد يسمى ذلك أصيلاً لو سلم فهو ارتكاب لغير المعروف من غير ضرورة تدعو له، والذي غره إنهم فسروه بالعشية وهي تطلق على ما ذكر وهذا يقتضي أن هذه السورة نزلت بعد فرض الصلوات الخمس، وهو الظاهر. قوله: (وبعض الليل) لأن من تبعية، وقوله: فصل لأن السجود مجاز عن الصلاة بذكر الجزء وإرادة الكل، وقوله: صلاة المغرب والعشاء ليتضمن

من الليل ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ يُحِبُّونَ الْعَاطِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ﴾ أمامهم أو خلف ظهورهم ﴿يَوْمًا قِيلَ﴾ شديداً مستعار من الثقل الباهظ للحامل، وهو كالتعليل لما أمر به ونهى عنه ﴿تَحْنُ حَقَنَّهُمْ وَشَدَدًا أَسْرَهُمْ﴾ وأحکمنا ربط مفاصلهم بالأعصاب ﴿وَإِذَا شِتْنَا بَدَلْنَا أَمْثَلَهُمْ بَدِيلًا﴾ وإذا شتنا أهلكناهم، وبدلنا أمثالهم في الخلقة، وشدة الأسر يعني النشأة الثانية ولذلك جيء بإذا أو

الكلام الصلوات كلها، وقوله: وتقديم الظرف الخ يعني للاعتناء والاهتمام بظرفها وتشريفه الدال على أنها كذلك بالطريق الأولى وليس للحصر كما لا يخفى والكلفة المشقة لأنه زمان الاستراحة من الأعمال والفراغ، والخلوص لبعده عن الرياء والفناء على معنى الشرطية فالتقدير ما يكن من شيء فصل من الليل، وهو يفيد أيضاً بتأكيد الاعتناء التام. قوله: (وتهجد له طائفة طويلة) حملة على التهجد لذكره بعد الصلوات كلها على تفسيره السابق إذ صلاة الليل غيرها كذلك وأصل التسبيح التنزيه، ويطلق على العبادة القولية والفعلية فلذا فسر المسبحين بالمصلين كما ذكره الراغب وفي تأخيره، وتأخير ظرفه ما يدل على أنه ليس بفرض، وأما كونه معبراً عنه بالتسبيح فلا دلالة له على ما ذكر كما قيل، وقوله: طائفة الخ إشارة إلى أنّ التنوين للتبويض كما مرّ في قوله ليلاً من المسجد الحرام فيفيد أن تهجده من بعض، ومقدار طويل من الليل فقد وصف بعض الليل الواقع ذلك فيه بالطول فيفيد ما ذكر من غير تكلف ما قيل إنّ توصيف الليل بالطويل ليس للاحتراز عن القصير لعموم زمان التهجد بل لتطويل زمان التسبيح. قوله: (أمامهم) لأنّ يوم القيامة كذلك وجعله خلف ظهورهم بمعنى عدم الالتفات له والاستعداد، ولذا قيل: إنه على الأوّل حال من يوماً وعلى الثاني ظرف لقوله: يذرون، ولو جعل على وتيرة واحدة في التعلق صح أيضاً، وقوله: الباهظ بالموحدة والطاء المشالة تفسير للثقل لكنه تفسير بما هو أخفى يقال: بهظه الحمل إذا أثقله فعجز عنه أو شق عليه حملة، فكأنه توصيف له بما يفيد أنّ في فعل مبالغة في الثقل وفي نسخة من الثقل الباهظ وهي أحسن والاستعارة تصريحية أو مكنية وتخيلية والكل ظاهر. قوله: (وهو كالتعليل لما أمر الخ) يعني في قوله: ولا تطع إلى هنا فكأنه قيل: لا تطعهم، واشتغل بالأهم من العبادة لأنّ هؤلاء تركوا الآخرة للدنيا فاترك أنت الدنيا، وأهلها للآخرة وإن هذا يفيد ترهيب مجيء العاجل وترغيب مجيء الآجل والأوّل علة للنهي عن طاعة الآثم والكفور والثاني علة للأمر بالطاعة. قوله: (وأحکمنا ربط مفاصلهم الخ) يعني الأسر معناه في اللغة الشدّ والربط ويطلق أيضاً على ما يشدّ ويربط به، ولذا سمي الأسير أسيراً بمعنى مربوط فشبّهت الأعصاب بالحبال المربوط بها ليقوي البدن بها أو لإمساکها للأعضاء، ولذا سموها رباطات أيضاً والعارف يقول فمن كان أسره من ذاته وسجنه دنياه في حياته فليبيك مدة عمره ويتأسف على وجوده بأسره، وقوله: شدة الأسر أي قوة أعصابهم وبدنهم. قوله: (يعني النشأة الثانية) يعني المراد بالتبدل إيجادهم في النشأة الثانية بعد الموت وقوله: ولذلك أي لأنّ المراد النشأة الأخرى المحققة عبر بإذا الدالة على التحقق وجعل فيه

بدلنا غيرهم ممن يطيع، وإذا لتحقق القدرة وقوة الداعية ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ﴾ الإشارة إلى السورة أو الآيات القريبة ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَيْنَا سَبِيلًا﴾ تقرب إليه بالطاعة ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وما تشاؤون ذلك، إلا وقت أن يشاء الله مشيئتكم، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر يشاؤون بالياء ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بما يستأهل كل أحد ﴿حَكِيمًا﴾ لا يشاء

تبديل الصفات بمنزلة تبديل الذوات فكان ذكر المشيئة على هذا لإبهام وقته، ومثله شائع كما يقول العظيم لمن يساله الأنعام إذا شئت أحسن إليك وقوله: وإذا التحقق القدرة وفي نسخة لتحقيق القدرة وهما بمعنى يعني أن إبدال الناس بعد إعدام جنسهم وهو تبديل في الذوات لم يشأه الله ولم يقع فلو أريد هذا كان المناسب أن بدل إذا كما في قوله: ﴿إِنْ يَشَاءُ يَذْهَبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٣٣] لكنه لتحقق قدرته عليه وتحقق ما يقتضيه من كفرهم المقتضي لاستئصالهم جعل ذلك المقذور المهتد به كالمحقق، وعبر عنه بما يعبر به عن المحقق وهو إذا المناسبة للمقام، وهذا معنى ما نقل عن الزمخشري من أنه إنما جاز ذلك لأنه وعيد جيء به على سبيل المبالغة حتى كان له وقتاً معيناً فلا وجه لقوله في الكشف لا إخال نسبه إليه صحيحة وقد جاء في نظيره في التنزيل وإن تولوا يستبدل قوماً غيركم لأن النكات لا يلزم اطرادها، وما قيل من أن كلمة الشك دخلت فيما تلاه على التولي لا على الاستبدال فإنه مقطوع على تقدير وقوع الشرط لا يخفى ما فيه من الخبط والخلل فتدبر. قوله: (تقرب إليه بالطاعة) يعني أن اتخاذ السبيل إليه تعالى يكون بالطاعة الموصلة لقربه إيصال السبيل للمقاصد فهو تمثيل هنا، وقوله: إلا وقت الخ يعني أن يشاء الله في محل نصب على الظرفية بتقدير المضاف الذي سد مسدّه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ الآية قال بعض الفضلاء: معناه ما تشاؤون شيئاً أي ما تشاؤون اتخاذ سبيل إلى الله بدليل قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَيْنَا سَبِيلًا﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٢٩] أي لا تتخذون السبيل بمشيئتكم إلا أن يشاء الله اتخاذكم والمقصود أن مشيئة العبد في أفعاله الاختيارية غير كافية بل لا بد مع ذلك من مشيئة الله تعالى بلا استقلال للعبد ولا جبر من السيد بل أمر بين أمرين يتحقق بالمشيئتين فيكسب العبد ويخلق الرب، وقوله: عليماً أي يعلم ما يتعلق به مشيئة العباد من الإيمان والتقوى وخلافه حكيماً لا يشاء الأعلى وفق حكمته، وهو أن يشاء العبد فيشاء الرب لا العكس ليتأتى التكليف من غير انفراد لإحدى المشيئتين عن الأخرى فخير الأمور أوسطها اه. قوله: (مشيئتكم) رد على الزمخشري حيث قال: إلا أن يشاء الله يقسرهم عليها فإنه تحريف من غير دليل والظاهر ما ذكره المصنف فإن مفعول المشيئة يقدر من جنس ما قبله وزيادة القسر هنا تعسف كما بينه شراح الكشاف. قوله: (بما يستأهل) بالهمزة ويجوز إبدالها ألفاً أي بما يستحق وأصل معناه يصير أهلاً وقد مر تحقيقه، والقول بأنه لا يلائم المذهب الحق غير سديد فإن علمه باستحقاق كل أحد ومجازاته كما يستحق لا يقتضي الوجوب عليه كما توهمه القائل فتدبره بعين الأنصاف. قوله: (مثلاً أوعد

إلا ما تقتضيه حكمته ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ بالهداية، والتوفيق للطاعة ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ نصب الظالمين بفعل يفسره أعد لهم مثل أوعده، أو كافأ ليطابق الجملة المعطوف عليها وقرئ بالرفع على الابتداء. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة هل أتى كان جزاؤه على الله جنة وحريراً».

أو كافأ) بالهمز في آخره بمعنى جازى، ولم يقدر المذكور بعينه لأنه لا يتعدى بنفسه بل باللام كما يقدر في نحو زيداً مررت به جاوزت زيداً مررت به، وقوله: ليطابق الخ دفع لما يقال من أنه لو رفع استغنى عن التقدير فلم كانت القراءة المشهورة بالنصب لأن المعطوف عليه وهو يدخل من يشاء جملة فعلية ولو رفع كانت جملة اسمية فتفوت المطابقة بين المتعاطفين وهي أحسن، وقوله: وقرئ بالرفع في الشواذ وهي قراءة منسوبة لابن الزبير وحسنت لتأكيد الوعد بالاسمية فإنه يسهل فوات المطابقة وإن كانت قراءة الجمهور أحسن لما مر ولأن الأمر بالعكس لو حقق لسبق الرحمة الغضب. قوله: (عن النبي ﷺ الخ)<sup>(١)</sup> هو حديث موضوع اللهم ارزقنا جنة وحريراً، وحررنا تحريراً وصل وسلم على أشرف مخلوقاتك وآله وصحبه الذين طهرتهم من دنس المعاصي تطهيراً، ونور قلوبنا بحبهم وذكرهم تنويراً تمت السورة بحمد الله وعونه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة المرسلات

مكية وآيها خمسون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا \* فَأَلْمِصْنَتِ عَصْفًا \* وَالشَّيْرَتِ نَقْرًا \* فَأَلْفَرَقَتِ فَرَقًا \* فَأَلْمَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ أقسم بطوائف من الملائكة أرسلهن الله بأوامره متتابعة فعصفن عصف الرياح في امتثال أمره ونشرون الشرائع في الأرض أو نشرون النفوس الموتى بالجهل بما أوحين من العلم ففرقن بين

## سورة المرسلات

وتسمى سورة العرف ولا خلاف في عدد آياتها ولا في كونها مكية إلا أن بعضهم استثنى منها آية وهي: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أقسم بطوائف الخ) هو المراد بالمرسلات وكل طائفة مرسله، وقوله: متتابعة معنى قوله: عرفاً كما سيأتي تحقيقه، وعلى هذا فالجموع المذكورة كلها صفات للملائكة، وقوله: بأوامره الخ هو جمع مخصوص بالأمر مقابل النهي ففيه اكتفاء كتقبيكم الحرز، وخص لأنه أهم لا لأن النهي يتضمن معناه وهو دع مثلاً وتفسيره بالعذاب على أن الإرسال به بمعنى إنفاذه وتأيدته فإنه لا وجه للتخصيص على ما مرّ كما قيل فيه بحث وإذا كان الأمر موحى به، فالباء في قوله: بالأوامر للتعدي من أرسلته بالهدية ونحوه لا للملاسة كما قيل ويجوز أن تكون للملاسة بمعنى أنه أمرها بالذهاب، والمرسل غير مذكور وحينئذ لا يكون من باب الاكتفاء أو الأمر بمعنى العذاب المأمور به على ما اختاره الزمخشري لكن كلام المصنف رحمه الله تعالى لا يوافق فمّن ظنه موافقاً له فقد خلط فتأمل، وقوله: فعصفن هو معنى العاصفات على أنه استعارة بمعنى المسرعات سرعة الرياح ولعدم انفصال السرعة عن الإرسال عطف بالفاء. قوله: (ونشرون الشرائع الخ) تفسير للناشرات وعطف بالواو لعدم ترتبه بسرعة على ما قبله لأن النشر على هذا بمعنى الإشاعة للشرائع وهو يكون بعد الوحي والدعوة، والقبول ويقتضي زماناً فلذا لم يقرن بالفاء التعقيبية وإذا حصل النشر ترتب عليه الفرق من غير مهلة كما فصله الإمام ولا يتوهم أنه كان حقه، ثم حينئذ لأنه لا يتعلق القصد هنا بالتراخي ولم يقدر لكل موصوفاً على حدة كما في الكشاف لعدم الحاجة إليه لاتحاد المتعاطفات في الذات والعطف إنما هو لتنزيل تباير الصفات منزلة تباير الذات كما في قوله:

يا لهف زياية للحرث الصابح فالغانم فالآيب

وقد مرّ في الصافات ولم يفسر النشر بنشر الأجنحة لأن حقه التقديم على العاصفات فإن أريد به إرادة العصف فحقه العطف بالفاء فتأمل. قوله: (أو نشرون النفوس الموتى بالجهل الخ)

الحق والباطل فالقنين إلى الأنبياء ذكراً عدراً للمحققين أو نذراً للمبطلين أو بآيات القرآن المرسلة بكل عرف إلى محمد عليه الصلاة والسلام فعصفت سائر الكتب والأديان بالنسخ، ونشرون آثار الهدى والحكم في الشرق والغرب، وفرقن بين الحق والباطل فألقين ذكر الحق فيما بين العالمين، أو بالنفوس الكاملة المرسلة إلى الأبدان لاستكمالها فعصفت ما سوى الحق ونشرون، أثر ذلك في جميع الأعضاء ففرقن بين الحق بذاته والباطل في نفسه فيرون

بالجهل متعلق بالموتى والنشر على هذا بمعنى الإحياء وفيما قبله بمعنى الإشاعة، وقوله: بما أوحين متعلق بقوله: نشرون، ويجوز تعلقه بالجهل وتنازعهما فيه، وقوله: فألقين الخ قيل: فالفرقات بمعنى المريدات للفرق، ولو لم يؤوّل بهذا كان الإلقاء مقدّماً عليه، وقد يجاب بأن نفس الفرق مقدّم على الإلقاء لأنه يحصل بمجرد نزول الوحي الذي هو الحق المخالف للباطل الذي هو الهوى، والمتأخر عن الإلقاء هو العلم بالفرق فلا حاجة للتأويل بالإرادة، وقيل عليه إنه على تسليم صحته لا يدفع احتياج الناشرات للفاء على ما فسره به، اه وقيل عليه إذا أوّل النشر بإرادته كان اللائق أن يقال بدل قوله: يستدعي مهلة تجامعه، وهو أن يكون الفرق نفس نزولهم بالوحي الذي هو الحق المخالف للباطل، والفرق بهذا المعنى مقدّم على الإلقاء والمتأخر هو العلم به فلا حاجة للتأويل ويكون وجهاً للعدول إلى الواو بخصوصها بغير ضمنية، ثم إن ترتب إرادة الفرق على إرادة نشر الشرائع محل تردّد إذ الظاهر العكس، وإنما يحتاج لما ذكر إذا أريد بالعدو والنذر مطلق الوحي فليحرّر. قوله: (أو بآيات القرآن الخ) عطف على قوله: بطوائف لأنه تفسير آخر فالمرسلات صفة الآيات والعرف على هذا بمعنى المعروف، وقوله: بكل عرف بيان لحاصل المعنى لا تفسير إعراب حتى يكون منصوباً بنزع الخافض كما توهم فإنه مناف لكلامه الآتي في إعرابه، ويجوز أن يكون بمعنى المتتابع لنزوله منجماً كما لا يخفى.

قوله: (النسخ) متعلق بعصفت لأنه بمعنى أذهبن مجازاً مرسلأ أو استعارة، وقوله: ونشرون الخ من النشر بمعنى الإشاعة، وقوله: وفرقن لو قال فرقن بالفاء كان أولى وقوله: فألقين الخ فالإلقاء التثبيت والرسوخ لأنه يكون في الأمور الثقيلة غالباً. قوله: (أو بالنفوس الخ) فالمرسلات صفة النفوس، والمراد بكونها كاملة إنها مخلوقة على صفة الكمال والعقل الهيلواني والاستعداد لقبول ما كلفته وما خلقت لأجله فما قيل: إنه يلزمه أن نفوس الأنبياء والأولياء كملها الله قبل تعلقها بأبدانها وتأباه حالة الطفولية فالمراد أنها مشاركة للكمال لا ينبغي أن تسود به وجوه الطروس ومن عرف أنّ الأرواح جنود مجنّدة<sup>(١)</sup> عرف حقيقة ما قلناه، وقوله: لاستكمالها الضمير للنفوس، ويجوز رجوعه للأبدان والأوّل أولى وهذا إشارة لمعنى قوله: عرفا وإعرابه. قوله: (فعصفت ما سوى الحق) أي أذهبته بالنظر في الأدلة الحقة، وقوله:

كل شيء هالكاً إلا وجهه فألقين ذكراً بحيث لا يكون في القلوب، والألسنة إلا ذكر الله تعالى أو بريح عذاب أرسلن فعصفن ورياح رحمة نشرن السحاب في الجوّ ففرقن فألقين ذكراً أي تسبين له فإنّ العاقل إذا شاهد هبوبها، وأثارها ذكر الله تعالى وتذكر كمال قدرته، وعرفاً إما نقيض النكر وانتصابه على العلة أي أرسلن للإحسان، والمعروف أو بمعنى المتابعة من عرف الفرس وانتصابه على الحال ﴿عُدّاً أَوْ نُذْرًا﴾ مصدران لعذر إذا محا الإساءة وأنذر إذا خوّف، أو جمعان لعذير بمعنى المعذرة ونذير بمعنى الإنذار أو بمعنى العاذر والمنذر ونصبهما على الأولين بالعلية أي عذراً للمحققين، أو نذراً للمبطلين أو البدلية من ذكرا على أنّ المراد به الوحي أو ما يعمّ التوحيد والشرك، والإيمان والكفر وعلى الثالث

ونشرن الخ تفسير للناشرات وذلك إشارة إلى العصف أو إلى ما سوى وأثره ما يتصف به البدن من العبادة والأعمال، وقوله: بين الحق بذاته أي المتحقق بذاته لا بغيره وهو واجب الوجود والباطل في نفسه أي المعدوم بقطع النظر عن استناده لواجب الوجود لأنّ عليه الاحتياج الإمكان لا الوجود عند المحققين وهو معنى كل شيء هالك إلا وجهه، وقوله: فيرون الخ مترتب على الفرق المذكور وجعله تفسيراً له ناشئ من عدم الفرق. قوله: (بحيث لا يكون في القلوب الخ) فمعنى إلقائه تمكينه في القلوب والألسنة أو طرح ما عداه، وقوله: أو بريح الخ فالمرسلات الرياح المرسلة للعذاب لأنّ الإرسال شاع في العذاب كما مر وهذا على تعدّد الموصوف في المرسلات والناشرات، وقوله: ففرقن أي فرقن السحاب على البقاع وقوله: تسبين الخ فالتجوّز في إسناده. قوله: (وعرفاً الخ) فالعرف المعروف من الجميل والإحسان والنكر المنكر مما يستقبح عقلاً أو شرعاً وهذا التفسير راجع إلى الوجوه كلها بجعل كل مع مناسبة لا للأخير كما لا يخفى فمن ذهب عليه ذلك فقد ارتكب شططاً، وقوله: على العلة أي مفعول له، وقوله: من عرف الفرس عرف الدابة ما على قفاها من الشعر ومنه أخذ معنى التابع، ثم صار حقيقة عرفية قال: البطليوسي يقال: طار القطا عرفاً عرفاً أي بغضه وجاء القوم عرفاً عرفاً كذلك، وقوله: أرسلن للإحسان اقتصر عليه لأنه الأغلب وغيره يعلم بالقياس عليه، وقيل: لأنّ عذاب الأعداء إحسان للأولياء. قوله: (محا الإساءة) أي أزالها هو تفسير له بلازمه، وقوله: أنذر قياس مصدره الأفعال وهذا على خلاف القياس وقيل إنه اسم مصدر لأنّ فعلاً لم يعهد في مصدر الأفعال وقيل: مصدر نذر بمعنى أنذر وفيه نظر، وقوله: بمعنى المعذرة وهو مصدر ميميّ وعبر به ليظهر مغايرته للعذر، وقوله: أو بمعنى العاذر الخ أي صفة بمعنى الفاعل. قوله: (ونصبهما على الأولين الخ) الأولان كونه مصدرأ أو جمعاً لفعل المصدر ومآلهما للمصدرية فلذا كان نصبه على العلية فهو مفعول لأجله أو بدل من مصدر وعلى الأوّل العامل فيه الملقيات، أو ذكراً قيل: وهو على الثاني معذرة لأنه سبب النجاة أو هو بمعنى الداعي للمعذرة وفيه نظر. قوله: (أو البدلية من ذكرا الخ) إنما أوّله بما ذكر لتصح البدلية فإذا فسر بالوحي كان فيه إعتذار وإنذار فهو بدل بعض لأنّ الوحي يعمه وغيره فإذا فسر الذكر

بالحالية، وقرأهما أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص بالتخفيف ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ جواب القسم ومعناه إن الذي توعدونه من مجيء القيامة كان لا محالة ﴿فَإِذَا التَّجُومُ طُمِسَتْ﴾ بحيث إذا ذهب نورها ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ فُجِّتْ﴾ صدعت ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّتْ﴾ كالحب ينسف بالمنسف ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُنزِلَتْ﴾ عين لها وقتها الذي يحضرون فيها للشهادة على الأمم بحصوله فإنه لا

بالمذكور العام لما ذكره كان بدل كل من كل لأن التوحيد والإيمان وإعذار الشرك والكفر إنذار فهو بدل كل من كل والظاهر حينئذ أن الذكر بمعنى التذكير والعظة بالترغيب والترهيب. قوله: (بالحالية) يعني من الملقيات أو الضمير المستتر فيها، وظاهره أنه على الأولين غير جائز ولا مانع منه فإن المصدر يكون حالاً بالتأويل المعروف في أمثاله وقد صرح به المعرب أيضاً لكنه على خلاف القياس فكأنه عني أنه لا يجوز إذا جرينا على وفق القياس، وقوله: بالتخفيف أراد به سكون الذال وما عدا هؤلاء منهم من ضمهما، ومنهم من خففهما ومنهم من ثقلهما كما فصل في النشر. قوله: (جواب القسم) وهو قوله والمرسلات، وقوله: ومعناه إن الذي توعدونه الخ يشير إلى أن ما موصولة وإن كتبت متصلة وفسرها بما ذكر، وقوله: كائن لا محالة الخ التأكيد فيه من اسم الفاعل لأنه حقيقة في الحال فيفيد التعبير به التحقق كالماضي. قوله: (بحيث إذا ذهب نورها) وفي نسخة محقت أو أذهب نورها فعلى الأولى المقصود من محوها ذهاب نورها وهو تفسير واحد، وعلى الثانية إما أن يفسر بالمحق وهو إذهابها بالكلية وإعدام ذاتها أو بذهاب النور فله تفسيران، وقوله: صدعت أي شقت والصدع والفرج بمعنى الشق وقوله: ينسف بالمنسف بكسر الميم آلة النسف وهو التفريق والإزالة، قال تعالى: ﴿فَقُلْ يَسْفَهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ [سورة طه، الآية: ١٠٥]. قوله: (عين لها وقتها) فسر الزمخشري التوقيت هنا بتبيين الوقت الذي فيه شهادة الرسل على الأمم قال: والوجه أن معنى أقتت بلغت ميقاتها الذي كانت تنتظره، وهو يوم القيامة وتحقيقه أن التوقيت إذا كان بمعنى التعيين والتحديد للوقت لا يوقع على الذوات إلا بإضمار لأن الوقت الحدث لا الجثث ويجيء بمعنى كونه منتهياً إلى وقت محدود فيقع عليها دون إضمار إذا كان بينهما ملابسة، وجعل هذا هو الوجه لأن القيامة وقت شهادة الرسل لا وقت يبين فيه وقت شهادتهم وحضورهم، وإذا الرسل الخ يقتضي ذلك لأن إذا أكرمتني أكرمتك زمان إكرام المخاطب مدلول إذا سواء كان معمول الجزء أو لا هذا زبدة ما في الكشف وبه يعلم تحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى، وذكره الحضور والشهادة في الأول دون الثاني إشارة إلى الاحتياج فيه إلى الإضمار وقوله: بحصوله أي الوقت متعلق بعين للإشارة إلى أن تعيينه فيه بوقوعه لأبان يعين فيه وقت غيره لذلك فالتعيين هو الحصول وبيانه بما يميظ عن وجهه لثام الأوهام أن بلوغ الوقت أمر نسبي بين البالغ ونهاية الميقات التي هي وقت، وليس عين الوقت ولا صفته فيوصف به ويسند إلى الحدث والجثث من غير تقدير كبلغت الرسل ميقاتها، وهي بالغة له ومدركته بخلاف تعيين الوقت وتعيينه فإنه باعتبار المعين بالفتح صفة الوقت والوقت وصفته لا يحمل على الجثث بدون تقدير فما قيل من أن عدم

يتعين لهم قبله، أو بلغت ميقاتها الذي كانت تنتظره، وقرأ أبو عمرو وقتت على الأصل ﴿لَا تَنبِيءُ يَوْمَ أُنزِلَتْ﴾ أي يقال لأي يوم أخرت، وضرب الأجل للجمع وهو تعظيم لليوم وتعجيب من هوله، ويجوز أن يكون ثاني مفعولي أقتت على أنه بمعنى أعلمت ﴿لِيَوْمِ الْفَصْلِ﴾ بيان ليوم التأجيل ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ﴾، ومن أين تعلم كنهه ولم تر مثله ﴿وَيَلْبَسُونَ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ بذلك وويل في الأصل مصدر منصوب بإضمار فعله عدل به إلى الرفع للدلالة على ثبات الهلك للمدعو عليه، ويومئذ ظرفه أو صفته ﴿أَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْآوَّلِينَ﴾ كقوم نوح وعاد وthumb، وقرئ نهلك من هلكه بمعنى أهلكه ﴿ثُمَّ نَتَّبِعُهُمُ الْآخَرِينَ﴾ أي ثم نحن نتبعهم نظراءهم ككفار مكة، وقرئ بالجزم عطفاً على نهلك فيكون الآخريين المتأخريين من المهلكين كقوم لوط، وشعيب وموسى عليهم السلام ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الفعل ﴿نَفَعَلُ

احتياج الثاني للتقدير محلّ بحث لا يلتفت إليه لأنه ناشئ من قلة التدبر فافهم. قوله: (فإنه لا يتعين لهم قبله) لأنه من المغيبات ولا بعده كما علم من قوله: بحصوله، وقوله: بلغت بالتشديد وصيغة المجهول أو بالتخفيف، والمعلوم وهو الوجه الثاني وقد عرفت تحقيقه ووجه ترجيحه لما فيه من عدم الإضمار وشائبة كون الشيء ظرفاً لنفسه كما قيل وقوله: على الأصل لأنّ الهمزة مبدلة من الواو المضمومة، وهو أمر مطرد كما بين في محله. قوله: (يقال الخ) يعني لأي يوم متعلق بأجلت والجملة مقول قول مضمّر هو جواب إذا أو حال من مرفوع اقتت، والمعنى ليوم عظيم أخرت أمور الرسل، وهو تعذيب الكفرة وإهانتهم وتعظيم المؤمنين ورعايتهم، وظهور ما كانت الرسل تذكره من أحوال الآخرة وأهوالها ولذا عظم شأن اليوم وهول الأمر بالاستفهام كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله: ﴿وهو تعظيم﴾ الخ. قوله: (بيان ليوم التأجيل) يعني أنه بدل منه مبين له وقيل متعلق بمقدّر تقديره أجلت، وقيل: لاهه بمعنى إلى وقوله: ومن أين الخ كناية عن تعظيمه وتهويله وقوله بذلك الإشارة ليوم الفصل والتكذيب به إنكار البعث. قوله: (مصدر الخ) ومعناه هلاك وكان حقه النصب بفعل من لفظه أو معناه فرفع على أنه مبتدأ أو سوغ الابتداء به، وهو نكرة أنه للدعاء نحو سلام عليكم وهو من المسوغات كما بين في النحو وفائدة العدول ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من الدلالة على الثبات والدوام ولم يجعل المصنف رحمه الله تعالى ما ذكر مسوغاً كما في الكشاف بل وجهاً للعدول، إشارة إلى الاعتراض عليه، وقوله: ظرفه أي يتعلق به لأنه مصدر أو صفته لوقوعه بعد نكرة وهو ظاهر، وقوله: وقرئ الخ هي قراءة شاذة قرأ بها قتادة، وهلكه بمعنى أهلكه مخالف للمشهور استعمالاً. قوله: (ثم نحن نتبعهم الخ) قدر المبتدأ ليتضح به الاستئناف على العادة في أمثاله، وقد قيل إنه لا حاجة إليه، ويجوز عطفه على قوله تعالى: ﴿ألم نهلك﴾ الخ وكونهم كفار مكة معلوم من المضارع فيكون تهديداً وإخباراً عما يقع بعد الهجرة كيدر، وقوله: فيكون الآخريين الخ لأنه لم يقع إدراك هلاك كفار مكة فالمراد بهم بعض أمم الأنبياء السالفة أيضاً كما بينه المصنف رحمه الله تعالى، وقوله: مثل ذلك الفعل الإشارة لما قبله أو لما

بِالْمُجْرِمِينَ ﴿١٩﴾ بكل من أجرم ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ بآيات الله وأنبيائه فليس تكريراً وكذا إن أطلق التكذيب أو علق في الموضوعين بواحد لأن الويل الأول لعذاب الآخرة وهذا للإهلاك في الدنيا، مع أن التكرير للتوكيد حسن شائع في كلام العرب ﴿أَنْزَلْنَاكَ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾ نطفة مذرة ذليلة ﴿فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ هو الرحم ﴿إِنْ قَدَرِ تَعْلُوبٍ﴾ إلى مقدار معلوم من الوقت قدره الله تعالى للولادة ﴿فَقَدَرْنَا﴾ على ذلك أو فقدرناه، ويدل عليه قراءة نافع والكسائي بالتشديد ﴿فَنَمَّ الْقَتِيرُونَ﴾ نحن ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ بقدرتنا على ذلك أو على الإعادة ﴿أَنْزَلْنَاكَ مِنَ الْأَرْضِ كِفَاتًا﴾ كافة اسم لما يكفت أي يضم ويقبض كالضمام والجماع اسم لما يضم، ويجمع أو مصدر نعت به أو جمع كافت كصائم وصيام أو كفت وهو الوعاء أجرى على الأرض باعتبار أقطارها ﴿أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ منتصبان على المفعولية وتنكيرهما للتفخيم أو لأن أحياء الأنس، وأمواتهم بعض الأحياء والأموات أو الحالية من مفعوله المحذوف للعلم به وهو الأنس أو بنجعل على المفعولية وكفاتاً حال أو الحال فيكون المعنى بالأحياء ما ينبت،

بعده، وقوله: بكل من أجرم إشارة إلى ما في الجمع المعرف من العموم. قوله: (فليس تكريراً) لاختلاف متعلقهما كما ذكره أو يحمل أحدهما على الآخرة والآخر على الدنيا مع أن التأكيد أمر حسن لا ضير فيه وقوله: مقدار معلوم، هو مدة الحمل المعلومة، وقوله: نحن هو المخصوص بالمدح، وقوله: بقدرتنا إشارة إلى ما مر من عدم التكرير بتغاير المتعلق ونحوه. قوله: (اسم لما يكفت) أي يضم يقال: كفته الله إليه أي قبضه ولذلك سميت المقبرة كفتة وكفاتاً والمراد بالاسم اسم الجنس أو اسم الآلة لأن فعلاً أكثر فيه ذلك كما مر تحقيقه في إمام، وقوله: أو مصدر كفتال أول بالمشتق ونعت به كرجل عدل، وهو معطوف على قوله: اسم، وقوله: كافت أي قطر كافت كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى فمن قال على تأويل الأرض بالمكان أو النسب لم يصب، وقوله: أو كفت بكسر الكاف وسكون الفاء كقدها وقدها، وقوله: وهو الوعاء لا ينافي كون الكفات بمعنى الوعاء أيضاً مع أن ما في القاموس ليس معنى الوعاء كما توهم، وقوله: أجرى على الأرض لأنه مفعول ثان، وهذا توجيه له على وجهي الجمع والأرض مفردة. قوله: (منتصبان على المفعولية) الظاهر أن ناصبه كفاتاً وهو ظاهر على المصدرية، وكونه جمع كافت لا على كونه اسم آلة فإنه لا يعمل كما صرح به النحاة وحينئذ فيقدر فعل ينصبه من لفظه كما صرح به ابن مالك في كل منصوب بعد اسم غير عامل وقوله: للتفخيم بجعل التنوين للتعظيم والتكثير أي أحياء وأمواتاً لا تعد ولا تحصى، ولو عرف باللام الاستغراقية جاز وهذا يحتمله أيضاً، ولا ينافيه أو يقال تنوينه للتقليل أو التبويض لأن المراد بهم الناس وهم بالنسبة لغيرهم من الحيوانات والجن غير كثير كما لا يخفى. قوله: (من مفعوله المحذوف) لأن تقديره كفاتاً إياهم أو إياكم أو كفاتاً للإنس لأنهم المقبورون دون غيرهم. قوله: (أو بنجعل) على أنه مفعول ثان بتقدير مضاف أي ذات أحياء وأموات، وقوله: أو الحال وفي نسخة أو الحالية، وقوله: فيكون المعنى الخ أي على هذين الوجهين الأخيرين،

وبالأموات ما لا ينبت ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوْسِيَ شَلِخْتِ﴾ جبلاً ثوابت طوالاً والتنكير للتفخيم أو الإشعار بأن فيها ما لم يعرف ولم ير ﴿وَأَسْفَيْنَاكَ مَاءَ فُرَاتًا﴾ بخلق الأنهار والمنابع فيها ﴿وَبَلِّ بِمِيمِذٍ لِّلْمَكْذِبِينَ﴾ بأمثال هذه النعم ﴿أَنْظِلِقُوا﴾ أي يقال لهم انطلقوا ﴿إِنَّ مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ من العذاب ﴿أَنْظِلِقُوا﴾ خصوصاً وعن يعقوب انطلقوا على الأخبار عن امتثالهم للأمر اضطراراً ﴿إِنَّ ظِلِّي﴾ يعني ظل دخان جهنم كقوله تعالى: ﴿وُظِلُّوا مِنْ يَحْمُومٍ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٤٣] ﴿ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ يتشعب لعظمه كما ترى الدخان العظيم يتفرق تفرق الذوائب وخصوصية الثلاث إما لأن حجاب النفس عن أنوار القدس الحس والخيال والوهم أو لأن المؤذي إلى هذا العذاب هو القوة الواهمة الحالة في الدماغ، والغضبية التي في يمين القلب والشهوية التي في يساره، ولذلك قيل: شعبة تقف فوق الكافر وشعبة عن يمينه وشعبة عن يساره ﴿لَا ظِلِّيلٍ﴾ تهكم بهم ورد لما أوهم لفظ الظل ﴿وَلَا يُعْنِي مِنَ الْهَبِّ﴾ وغير مغن عنهم

وقوله: ثوابت طوالاً لف ونشر لرواسي شامخات، وقوله: ما لم يعرف الخ كما في الأراضي التي لم تعمر والجزائر الغامرة، ولا حاجة إلى جعل ضمير فيها للجبال وتفسير ما لم يعرف بالجبال السماوية فإنه تفسير بما لم يعرف. قوله: (أي يقال لهم انطلقوا) قدر القول ليرتبط بما قبله فيقدر مقولاً لهم ونحوه وضمير لهم للمكذبين، وقوله: من العذاب بيان لما، وقوله: عن يعقوب هو أحد الروايتين عنه، وقوله: على الأخبار أي بصيغة الماضي لا الأمر وهو استئناف بياني كأنه قيل: فما كان بعد الأمر فقيل: انطلقوا الخ فسقط قول السمين إنه كان الظاهر أن يقترب بالفاء كما تقول قلت له: اذهب فذهب فتركها ليس بواضح وقوله: خصوصاً يعني الثاني ليس تكريراً للأول لتقيده بقيود ليست فيه ففيه رد على الزمخشري في قوله: إنه تكرير للأول، ومنه يعلم وجه اختيار الاستئناف على الإتيان بالفاء الدالة على امتثال الأمر لأنه كان يقتضي الاقتصار على ذكر المأمور به فالقول بأنه موضع الفاء سهو مع أنه قد يقال إن تجريده من الفاء أدل على الامتثال لإيهامه تقدمه على الأمر فتدبر. قوله: (ظل دخان جهنم) فهو استعارة تهكمية لتشبيه ما يعلو من الدخان بالظل، وفيه إبداع لأن الظل لا يعلو ذا الظل، وقوله: تفرق الذوائب أي كتفرق الذوائب ففيه تشبيه بليغ، وقوله: لأن حجاب النفس الخ المراد بالحس الحواس الظاهرة أو الحس المشترك أو ما يشملهما، والمراد بالخيال القوة المتخيلة يعني فلكون الحجب ثلاثة جعلت الشعب بعددها وتحقيق هذه الحواس مفصل في الحكمة، وتفسير القرآن بمثله تعسف اقتدى فيه بالإمام، وقوله: فوق الكافر وهي الواهمة لأنها في الدماغ وما بعده العصبية، والشهوية وهو ظاهر. قوله: (تهكم الخ) لأن الظل لا يكون إلا ظليلاً أي مظلاً فنفيه عنه للدلالة على أن جعله ظلاً تهكم بهم ولأنه ربما يتوهم إن فيه راحة لهم فنفي هذا الاحتمال بقوله: لا ظليل كما مر في قوله: ﴿وُظِلُّوا مِنْ يَحْمُومٍ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٤٤] وقوله: غير مغن الخ إشارة إلى أنه صفة لظل أيضاً ومغن بمعنى مفيد ومجد وعذى بعن

من حَزَّ اللهب شيئاً ﴿إِنَّمَا تَرَى بِشَكْرِ كَالْقَصْرِ﴾ أي كلَّ شُررة كالقصر في عظمها، ويؤيده أنه قرئ بشرار وقيل: هو جمع قصرة وهي الشجرة الغليظة، وقرئ كالقصر بمعنى القصور كرهن ورهن وكالقصر جمع قصرة كحاجة وحوج والهاء للشعب ﴿كَأَنَّهُ جَمَلٌ﴾ جمع جمال أو جمالة جمع جمل ﴿صُفْرٌ﴾ فإن الشرار بما فيه من النارية يكون أصفر وقيل: سود فإن سواد الإبل يضرب إلى الصفرة، والأول تشبيه في العظم وهذا في اللون والكثرة والتتابع والاختلاط، وسرعة الحركة، وقرأ حمزة والكسائي وحفص جمالة وعن يعقوب جمالات بالضم جمع جمالة وقد قرئ بها وهي الحبل الغليظ من حبال السفينة شبهه بها في امتداده والتفافه ﴿وَبَلَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ \* هَذَا يَوْمٌ لَا يَظْفِقُونَ﴾ أي بما يستحق فإن النطق بما لا ينفع كلا نطق أو بشيء من فرط الدهشة، والحيرة وهذا في بعض المواقف، وقرئ بنصب اليوم أي

لتضمنه معنى مبعد. قوله: (كلَّ شُررة كالقصر) إشارة إلى أن شرر اسم جنس جمعي واحده شُررة، وهو مؤول هنا أي كلَّ واحد منه كالقصر وحمله على ذلك لدلالة ما بعده عليه ولأنه أبلغ وأنسب بالمقام، وقوله: ويؤيده الخ الظاهر أنه بفتح الشين جمع لا مفرد وهي قراءة عيسى لأنها تدلُّ على أن المشبه بالقصر واحده كما في القراءة المشهورة، ويحتمل أنه بكسر الشين كما قرأه ابن عباس فإنه جمع أيضاً لشُررة كرقبة ووقاب وإن احتمل جمع شَرَّ أيضاً كما ذكره المعرب، ومن قال: إنَّ هذا متعين فقد ادَّعى ما لم يقم عليه دليلاً. قوله: (وقيل هو جمع قصرة) فهو كتمر وتمرة فهو حيثئذ من تشبيه الجمع بالجمع من غير احتياج للتأويل بما مر وكذا ما بعده، وقوله: كالقصر بضميتين كرهن وادعاء أنه مقصور من القصور مخالف للظاهر لأن مثله ضرورة أو شاذ نادر، وقوله: وكالقصر بكسر، ثم فتح جمع قصرة بفتحيتين وحوج بكسر الحاء وفتح الواو مخالف للقياس، ومقتضاه حيح كقيم فورد على الأصل شاذاً، وقوله: والهاء للشعب أي في قوله: إنها وقيل: لجهنم لعلمه من السياق، وقال ابن السيد في مثلثاته القصر بفتحيتين أصول النخل، وقيل: أعناقها وبذلك فسرت قراءة من قرأ بفتح الصاد اه، وفي كتاب النبات الحبة لها قشرتان التحتية تسمى حشرة والفوقية قصرة، وقوله: كالقصر فشه الشرر بما يطابق من تلك القشرة انتهى وهو غريب. قوله: (جمع جمال) فهو جمع جمع وجمالة بالكسر جمع جمل أو اسم جمع له، وقوله: سود مَرَّ الكلام عليه في البقرة، وقوله: الكثرة من جمع الجمع، وقوله: بما يستحق بصيغة المجهول أو المعلوم والتقدير بما يستحق التقوه به أو الإصغاء له فلا ينافي ما ورد في غير هذه الآية من النطق لأنهم نطقوا لكن نطقهم جعل كالعدم لعدم نفعه، أو المراد نفي النطق حقيقة لكن المواقف متعددة ففي بعضها ينطقون، وفي بعضها لا ينطقون ومثله كثير في القرآن. قوله: (وقرئ بنصب اليوم) أي في قوله: هذا يوم لا ينطقون والقراءة المتواترة هنا الرفع على الخبرية ونصب في بعض الشواذ إما على أنه خبر لكنه بني على الفتح لإضافته للجمله، ولما حقه البناء أو منصوب على الظرفية وهذا إشارة ما ذكر والخبر مقدر والتقدير هذا الذي ذكر من الوعيد واقع في يوم لا ينطقون، وإلى الثاني أشار المصنف

هذا الذي ذكر واقع يومئذ ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ \* وَيَلَّيْ بِيَوْمِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ عطف فيعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الأذن والاعتذار عقبيه مطلقاً ولو جعله جواباً لدل على أن عدم اعتذارهم لعدم الأذن، وأوهم ذلك أن لهم عذراً لكن لم يؤذن لهم فيه ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ﴾ بين المحق والمبطل ﴿جَمَعْتُمْكُمُ وَالْأَوَّلِينَ﴾ تقرير وبيان للفصل ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُوا﴾ تبرع لهم على كيدهم للمؤمنين في الدنيا، وإظهار لعجزهم ﴿وَيَلَّيْ بِيَوْمِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ إذ لا حيلة لهم في التخلص من العذاب ﴿إِنَّهُ أَلْتَمِقِينَ﴾ من الشرك لأنهم في مقابلة المكذبين ﴿فِي ظُلُلٍ وَعُيُونٍ وَفُورِكَهٖ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ مستقرون في أنواع الترفه ﴿كُلُوا وَأَشْرَبُوا وَهَيْئًا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي مقولاً لهم ذلك ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ في العقيدة ﴿وَيَلَّيْ بِيَوْمِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ تمحض لهم العذاب المخلد ولخصومهم الثواب المؤبد ﴿كُلُوا وَتَمَنَّوْا فَلَيْلًا إِنَّا نَجْزِي الْمُجْرِمُونَ﴾ حال من المكذبين أي الويل ثابت لهم في حال ما يقال لهم ذلك تذكيراً لهم بحالهم في الدنيا، وبما جنوا على أنفسهم من إثارة المتاع القليل على النعيم المقيم ﴿وَيَلَّيْ بِيَوْمِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ حيث عرضوا أنفسهم

رحمه الله تعالى، وقد مر الكلام فيه في آخر المائدة وقرئ هناك بالفتح لكنه متواتر ثمة وهنا شاذ. قوله: (عطف فيعتذرون الخ) يعني لم ينصب في جواب النفي ليفيد نفي الاعتذار مطلقاً إذ لا عذر لهم ولا يعتذرون ولو جعل جواباً دل على خلافه فلا وجه لما قيل بعدم الفرق بينهما، وإنما قرئ بهذا للمحافظة على رؤوس الآي كما بينه السمين، فإن قلت هذا ينافي ما في سورة غافر كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في قوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذرتهم﴾ [سورة غافر، الآية: ٥٢] من أنهم يعتذرون ولا ينفعهم العذر أو لا يعتذرون لعدم الأذن قلت: إن لم يوفق بينهما فليحمل هذا على قوم وذاك على آخرين وليس التعقيب المذكور هنا في مجرد الأخبار كما قيل لأن المراد لا يؤذن لهم في النطق مطلقاً أو في الاعتذار، والنفي الثاني مترتب على الأول في الواقع وفيه نظر. قوله: (تقرير وبيان للفصل) لأنه لا يفصل بين المحق والمبطل إلا إذا جمع بينهم وقوله: تقرير الخ لأنه كقولك اصنع ما شئت، وقوله: في مقابلة المكذبين يعني لم يحمل المتقين على غير العصاة بل على ما يشملهم لوقوعه في مقابلة المكذبين بيوم الدين وهم كفرة المشركين هنا، وفيه رد على المعتزلة القائلين بخلود العصاة فإنهم استدلوا بظاهر هذه الآية وما شاكلها. قوله: (مستقرون الخ) قدره لأنه مستقر خبر وللإشارة إلى أنه حقيقة لا كظلال المكذبين، وأنه كناية عن جميع أنواع الرفاهية، وقوله: أي مقولاً الخ يعني أنه حال من ضمير المتقين في الخبر بتقدير القول كما ذكر وقوله: في العقيدة فسر به ليعتم المؤمنون فيكون على وفق ما فسر به المتقين، وقوله: تمحض بصيغة الماضي أو بالمضارع، والنون للعظمة فيه وهو بيان للمراد بالهلاك المدعو به عليهم هنا بأنه هلاك، وعذاب مؤبد وقيل: إنه كلام مستأنف وفيه نظر، وقوله: ولخصومهم الخ من قوله: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٨٠]. قوله: (تذكيراً لهم بحالهم الخ) فيكون الأمر بفرض أنه قيل لهم في الدنيا ذلك، وإلا فلا تمتع لهم ثمة فكيف يؤمرون به، وقيل: إنه يقال لهم في

للعذاب الدائم بالتمتع القليل ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا﴾ أطيعوا واخضعوا أو صلوا أو اركعوا في الصلاة إذ روي أنه نزل حين أمر رسول الله ﷺ ثقيفاً بالصلاة فقالوا: لا نجبي أي لا نركع فإنها مسبة، وقيل: هو يوم القيامة حين يدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴿لَا يَرْكَعُونَ﴾ لا يمتثلون واستدلّ به على أن الأمر للوجوب، وأن الكفار مخاطبون بالفروع ﴿وَبِلَّيْمٍ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ \* فَإِنِّي حَدِيثُ غَدْوَةٍ﴾ بعد القرآن ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ إذا لم يؤمنوا به، وهو معجز في ذاته مشتمل على الحجج الواضحة، والمعاني الشريفة عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة والمرسلات كتب له إنه ليس من المشركين».

الدنيا فيكون على ظاهره لكنه لا يرتبط بأطرافه حينئذ ولذا لم يلتفت إليه المصنف رحمه الله تعالى، وقوله: إنكم مجرمون في الكشاف إنه تعليل لما تقدمه يدلّ على أنّ كل مجرم نهايته تمتع أيام قليلة بالأكل ثم يبقى في عذاب، وهلاك أبداً ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى: بعده حيث عرضوا الخ. قوله: (أطيعوا الخ) فما ذكر كناية عن الانقياد أو الخضوع لأنّ الخطاب للكفرة فيناسب تفسيره بما ذكر أو هو على ظاهره لما رواه من الحديث المذكور، وقد رواه أبو داود والطبراني وغيرهما وهذا إما أن يتصل بقوله: للمكذّبين كأنه قيل: ويل يومئذ للذين كذبوا والذين إذا قيل لهم اركعوا الخ أو بقوله: إنكم مجرمون على الالتفات كأنه قيل: هم أحقاء بأن يقال لهم: كلوا وتمتعوا، ثم علله بكونهم مجرمين وكونهم إذا قيل لهم صلوا لا يصلون كذا في الكشف نقلاً عن الحواشي. قوله: (لا نجبي)<sup>(١)</sup> كذا صح رواية في الحديث من التجبية بالجيم، والباء الموحدة وهي الانحاء على هيئة الراكع أو الساجد وقع في بعض النسخ لا ننحني بنونات وحاء مهملة ولكن الذي رواه الزمخشري هو الأول، وقوله: فإنها الضمير للهيئة أو للفعلة أو للتجبية المفهومة من الفعل، وقوله: مسبة أي عار يستحق فاعله السب كما في قولهم: الولد مجنب. قوله: (واستدلّ به الخ) إذ لو لم يكن للوجوب لم يذموا بالترك مطلقاً وعدم الامتثال، ودلالته على المخاطبة بالفروع لأنهم أمروا الصلاة وذكر تعذيبهم بتركها فلو لم يخاطبوا وتجب عليهم ما عذبوا وعوقبوا على تركها والكلام عليه مفصل في الأصول، وقد مرّ الكلام عليه أيضاً. قوله: (بعد القرآن) قالوا إنه على أسلوب بعد ذلك تنبيهاً على أنه لا حديث يساويه في الفضل أو يدانيه فضلاً عن أن يفوقه، ويعلوه فلا حديث أحق بالإيمان منه يعني البعدية للفتاوت في الرتبة كثم هنا، وقوله: من قرأ سورة والمرسلات الخ حديث موضوع<sup>(٢)</sup> كغيره مما مرّ تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على سيد الأنبياء العظام وآله وصحبه الكرام.

(١) عزاه ابن حجر للثعلبي في الكشاف ٦٦٩/٤ بهذا اللفظ. وهو عند أحمد برقم ١٧٤٥٤ مع اختلاف يسير فيه.

(٢) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة النبأ

مكية وآيها أربعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ أصله عما فحذف الألف لما مر ومعنى هذا الاستفهام تفخيم شأن ما يتساءلون عنه كأنه لفخامته خفي جنسه فيسألون عنه، والضمير لأهل مكة كانوا يتساءلون عن

## سورة النبأ

وتسمى سورة عم يتساءلون وهي مكية بالاتفاق وآياتها أربعون أو إحدى وأربعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أصله عما فحذف الألف) وقد قرئ به على الأصل في الشواذ وهو مخالف للاستعمال، واختلفوا في الداعي له والعلل النحوية حالها في الضعف معلوم فقال الزجاج: لأن الميم فيها غنة فشارك الأنف مخرجها في ذلك فكأنها حرف مكرر فتحتاج للتخفيف، وهذا يقتضي حذفها من ما الموصولة وأجيب بأنها تحصنت بالصلة، ولذا لم تحذف من ماذا المركبة، وقيل: لما خرج عما هو حقه من الصدارة ضعف فطراً عليه التغيير ولتركبه مع الجار ثقل فاقضى التخفيف، وقيل: حذفت تفرقة بينها وبين الموصولة، وخص بالجر لشدّة الاتصال وقيل: لكثرة الدوران، وأورد عليه أن التفرقة تحصل بالعكس فلا بدّ من ضميمة لكثرة الدوران فلا يستقلّ الأوّل وجهاً، وإثبات الكثرة فيه دون غيره دونه خرط القناد وقيل: اختص لتقدمه لأن الشيء يسئل عنه، ثم يخبر فخص بالتصرف لتقدمه وفيه نظر وقد تقدّم في الصف ما فيه. قوله: (لما مر) قد تقدّم ما فيه إلا أنه قيل: حذف منه الألف إما فرقاً بين ما الاستفهامية وغيرها أو قصداً للخفة لكثرة استعمالها انتهى وفيه إن حذف الألف من ما الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها لازم واجب كما في الكشاف، ثم قال: ولم تحذف من غيرها للفرق ودفع الالتباس وحصول التخفيف، ولم يعكس لكثرة استعمال ما الاستفهامية فما فيه أحسن من عبارة هذا القيل فتأمل. قوله: (ومعنى هذا الاستفهام تفخيم شأن ما يتساءلون عنه) يعني أن الاستفهام لصدوره عن علام الغيوب لا يمكن حمله على حقيقته فجعل مجازاً عما ذكر، وقيل عليه إنه لا يليق بشأنه أن يكون شيء عظيم مشبهاً بما يخفى عليه وهو لا يخفى عليه خافية، ورد بأنه ورد على طرز مخاطبات العرب فالاستفهام أو التشبيه بالنسبة إلى الناس، ولذا قال بعض المتأخرين إنه جاء على نهج الاستفهام إشعاراً بأنه خارج عن دائرة علوم الخلق لعظمته فحقه أن يعتني به، ويسأل عنه فلا حاجة إلى أن يقال: أن الاستفهام جرد للتفخيم بقطع النظر عن الخفاء وغيره ولا يرد ما توهمه بعض فضلاء العصر من أنه حينئذ يمكن إبقاؤه على معناه الحقيقي حتى يجاب بأنه عدل إلى المجاز لأنه أبلغ فتدبر. قوله: (كأنه لفخامته خفي جنسه) قد علمت ما يرد عليه، ودفعه فهو استعارة

البعث فيما بينهم أو يسألون الرسول عليه السلام، والمؤمنين عنه استهزاء كقولهم: يتداعونهم ويتراءونهم أي يدعونهم ويرونهم أو للناس ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ بيان لشأن المفخم

تبعية فشبه الأمر المحقق شأنه بما يخفى جنسه على الناس لا على السائل والمتكلم فيسأل عنه لانتفاء نظيره ويستعمل لفظ المشبه به في المشبه كما أوضحه المصنف رحمه الله تعالى .  
قوله: (والضمير لأهل مكة الخ) وإن لم يسبق ذكرهم للاستغناء عنه بحضورهم حساً قيل: مع ما في الترك من التحقير والإهانة للإشعار بأنه مما يصاب عنه ساحة الذكر الحكيم، ولا يتوهم العكس لمنع المقام عنه فلا يرد أنّ في تركه إيهام فخامته وتعيينه لعظمته، وعلو صيته حتى يعلم وإن لم يذكر كما توهم ونحوه هي راودتني، وقوله: يتساءلون عن البعث الخ وتخصيصه بالبعث لأنّ قوله: ألم نجعل الأرض الخ من أدلته كما ستراه فسقط ما قيل إنه يجوز أن يكون عن القرآن أو النبوة أو غير ذلك . قوله: (أو يسألون الرسول عليه السلام والمؤمنين عنه) على أنّ الضمير لأهل مكة، والتساؤل متعدّد لمفعول السؤال ومفعوله مقدّر هنا وهو ما ذكر، واستشهد له بما ذكر من كلام العرب لأنّ التفاعل في الأصل مطاوع فيكون لازماً وفاعله فاعل المفاعلة ومفعولها معاً فتقول ضارب زيد عمراً وتضارب زيد وعمرو فلا يتعدى إلا لمفعول غير الذي فعل بك مثل فعلك كما في قولهم تعاطينا الكأس، وتفاوضنا الحديث ولذا قال البطليوسي: في شرح أدب الكاتب من قال تفاعل لا يكون إلا من اثنين ولا يكون إلا لازماً فقد غلط لأنه يكون من واحد متعدّياً كقول امرئ القيس:

تجاوزت أحراساً وأهوال معشر  
عليّ حراس لو يسرون مقتلي

وجاء من اثنين وهو متعدّد إلى اثنين كقوله أيضاً:

فلما تنازعنا الحديث وأساحت  
هصرت بغصن ذي شماريخ ميال

وظنّ قوم أنّ هذا مخالف لقوله سيويه رحمه الله لا يكون تفاعلت إلا من اثنين ولا يكون معملاً في مفعول كيف، وقد قال بعده وقد يجيء تفاعلت على غير هذا إلى آخر ما فصله وأطال فيه، وفيه تحقيق في شرح المفصل لابن يعيش وأشار إليه في آخر الباب الرابع من المغني، ومنه تعلم أنّ ما نقل عن الزمخشري من أنه إذا كان المتكلم مفرداً تقول دعوته فإذا كان جماعة تقول تداعيناه فوضعوا تفاعل موضع فعل إذا كان في الفاعل كثرة مراعاة لمعنى التشارك بقدر الإمكان لا وجه لنقله هنا فإنّ تفاعل يكون بمعنى فعل كثيراً، وإن لم يتعدد فاعله كتواني زيد وتداني الأمر بل حيث لا يمكن التعدد نحو تعالى الله عما يشركون وهذا مما صرحوا به في المتون كالتسهيل، وغيره فما قيل من أنه إنما يتم الاستشهاد بما ذكر إذا كان مجيء تفاعل بمعنى فعل قياساً ليس بشيء فتأمل . قوله: (أو للناس) عموماً سواء كفار مكة وغيرهم من المسلمين، وهو معطوف على قوله: لأهل مكة وسؤال المؤمنين ليزدادوا خشية وإيماناً، وسؤال غيرهم استهزاء ليزيدوا كفراً وطغياناً وحذف المفعول على التعدي في الوجه

أو صلة يتساءلون، وعمّ متعلق بمضمّر مفسر به، ويدل عليه قراءة يعقوب عمه ﴿الَّذِي هُوَ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ بجزم النفي والشك فيه أو بالإقرار والإنكار ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ردع عن التساؤل، ووعيد عليه ﴿ثُمَّ لَلْإِشْعَارِ بِأَنَّ الْوَعِيدَ الثَّانِي أَشَدُّ، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ عِنْدَ النَّزْعِ وَالثَّانِي فِي الْقِيَامَةِ أَوْ الْأَوَّلُ لِلْبَعثِ، وَالثَّانِي لِلْجِزَاءِ وَعَنْ ابْنِ عَامِرٍ سَتَعْلَمُونَ

السابق لأنّ المستعظم السؤال بقطع النظر عن سئل ويجوز أن يكون لصون المسؤول عن ذكره مع هذا السائل. قوله: (بيان لشأن المفخّم) أو للمفخّم شأنه يعني ليس صلة يتساءلون لأن عمّ صلته بل هو صلة محذوف مستأنف للبيان، ولا يصح إبداله من الأوّل فإنّ معناه عن النبا العظيم أم عن غيره، وهذا لا يطابقه أعيد الاستفهام أم لا كما قيل وليس بشيء فإنه يجوز فيه البدلية كما ذكره المعرب ولا يلزم إعادة الاستفهام لأنّ الاستفهام غير حقيقي ولا أن يكون عينه كما ادعاه لجواز كونه بدل بعض وما قيل لا نسلم عدم المطابقة إذا أعيد الاستفهام لغو من الكلام لا يتم بسلامة الأمير والسلام. قوله: (قراءة يعقوب عمه) وبها قرأ البزي أيضاً ووجه التأييد أنه على الوقف أو نيته، وهو يدل على أنه غير متعلق بالمذكور لأنه لا يحسن الوقف بين الجار، والمجرور ومتعلقه لعدم تمام الكلام. قوله: (يجزم النفي النخ) الوجه الأوّل على أنّ الضمير لأهل مكة، وما بعده على أنه للناس عامة وكان عليه أن يزيد في الثاني التوقف والشك كما قيل ويجوز أن يفسر الاختلاف بزيادة الخشية والاستهزاء، قيل: ويجوز أن يكون الإقرار والإنكار على الأوّل أيضاً، وضميرهم للسائلين والمسؤولين ولا يخفى ما فيه من مخالفة الظاهر وتفكيك الضمائر. قوله: (ردع عن التساؤل) بمعناه الظاهر أو بمعنى السؤال كما مر، وقوله: ووعيد عليه هو على الأوّل ظاهر، وعلى الثاني بتغليب المنكرين، وقوله: تكرير للمبالغة لأنه لم يذكر مفعول العلم فإمّا أن يقدر سيعلمون حقيقة الحال وما عنه السؤال أو سيعلمون ما يحل بهم من العقوبات، والنكال وتكريره مع الإبهام يفيد مبالغة لأنه إذا قيل لزيد لم تدعو ثم كرر كان أبلغ في الزجر. قوله: (وتم للإشعار بأنّ الوعيد الثاني أشدّ) قال السمين التكرار للتوكيد وزعم ابن مالك أنه من التوكيد اللفظي، ولا يضره توسط حرف العطف والنحويون يأبون هذا ولا يسمونه إلا عطفاً وإن أفاد التأكيد انتهى، ولا محصل له وكان عليه أن يقول: وأهل المعاني يأبونه لما بينهما من شدّة الاتصال فإنّ ما ذكره المفسرون، والنحاة هنا مخالف لما ذكره أهل المعاني في الفصل، والوصل والتوفيق بينهما كما أشاروا إليه إنّ ثم هنا للاستبعاد والتفاوت الرتبي فكأنه قيل لكم: ردع وزجر شديد بل أشدّ وأشدّ وبهذا الاعتبار صار كأنه مغاير لما قبله، ولذا خص عطفه بثم غالباً، وما ذكره أهل المعاني ليس على إطلاقه ولم يقل بأن الرد، والوعيد الثاني لأنّ الوعيد يتضمّن الردع أيضاً فاكتفى به مع القرينة السابقة. قوله: (وقيل الأوّل عند النزع) وهو ما يكون عند خروج الروح وزجر الملائكة، وعلمه بما يشاهده بانكشاف الغطاء، والثاني في القيامة زجر ملائكة العذاب ومشاهدة العقاب فثم في محلها لما بينهما من البعد الزمني، ولا تكرار فيه كما في الوجه السابق عليه، وكذا فيما بعده أيضاً ولا فصل فيه بكلا بين

بالتاء على تقدير قل لهم ستعلمون ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مَهْدًا \* وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ تذكير ببعض ما عاينوا من عجائب صنعه الدالة على كمال قدرته ليستدلوا بذلك على صحة البعث كما مرّ تقريره مراراً، وقرئ مهذا أي إنها لهم كالمهد للصبي مصدر سمي به ما يمهد لينوم عليه ﴿وَعَلَقْنَاكَ أَوْتًا﴾ ذكراً وأنتى ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكَ سُبَاتًا﴾ قطعاً عن الإحساس، والحركة استراحة للقوى الحيوانية وإزاحة لكلالها أو موتاً لأنه أحد التوفيتين، ومنه المسبوت للميت وأصله

المتعاطفين كما توهم لتغاير الزجرين والعلمين وليس بياناً لكون الوعيد الثاني أشدّ كما توهم، وإن كان في نفسه كذلك. قوله: (على تقدير قل لهم ستعلمون) أي قل لهم كلا ستعلمون، وإنما اقتصر على ما ذكر لبيان المقدر وما اقتضى تقديره فلا يتوهم أنّ التقدير بعد كلا كما قيل لظهور خلافه، ولو جعل من الالتفات كما ذكره الإمام استغنى عن التقدير. قوله: (تذكير الخ) فهو متصل بما قبله لأنه دليل على إثبات المسؤول عنه فكأنه بتقدير قل كيف تنكرون أو تشكون فيه، وقد عاينتكم ما يدل عليه من القدرة التامة والعلم المحيط بكل شيء، والحكمة الباهرة المقتضية أن لا يكون ما خلق عبثاً ولو لم تكن الإعادة كان أشدّ العبث وهي أسهل من البدء، ومن كان عظيم الشأن والقدرة ينبغي أن يخاف ويخشى وينزجر بزواجه عما ردهم وأوعدهم عليه، والمهاد البساط أو الفراش والمهد مصدر صار اسماً لما يعد للصبي لينام فيه فهو هنا تشبيه بليغ كالأوتاد، وهذه القراءة شاذة كما صرحوا به فلا ينافي هذا قول المصنف رحمه الله تعالى في طه إنه قرئ هنا وفي الزخرف مهذا ولم يختلفوا في الذي في النبا أي اتفقوا على قراءته مهذاً كما يتوهمه بعض القاصرين فقوله: مصدر الخ بيان للمهد، وقيل إنه راجع له وللمهاد لأنهما بمعنى كما في القاموس، وقوله: ذكراً وأنتى أي كل زوج ذكر وأنتى فليس الظاهر ذكوراً وإناثاً كما قيل. قوله: (قطعاً عن الإحساس الخ) لما ذهب أكثر أهل اللغة إلى أنّ السبات النوم كما نقله في القاموس، وغيره فيصير المعنى جعلنا نومكم نوماً ولا فائدة فيه احتاج إلى التأويل، فأول بوجوه كما فصله الشريف المرتضى في الدرر فليل: إنّ معناه في الأصل القطع يقال: سبت الشعر إذا حلّقه وهو يرجع إلى معنى القطع وإن قال ابن الأنباري إنه لم يسمع السبت بمعنى القطع كما في الدرر، فلما انقطعت الحواس الظاهرة عن الإدراك وفي ذلك راحة لها أريد بالسبات مجازاً الاستراحة فلذا رد الشريف على ابن الأنباري في قوله: لم يسمع سبت بمعنى استراح بأنه أريد الراحة اللازمة للنوم وقطع الإحساس كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى، وقوله: إزاحة لكلالها بالمعجمة أي إزالة لتعبها ويجوز إهماله والأول أولى ولذا سمي النوم سباً لفراغ وراحة لهم فيه، وقيل: أصل السبت التمدد كالسبط يقال: سبت الشعر إذا حل عقاصه هذا تحقيق الوجه الأول وفيه هنا كلام سخيف لا طائل تحته في بعض الحواشي رأينا تركه خيراً من ذكره. قوله: (أو موتاً) أي كالموت على التشبيه البليغ وهذا على أنه ورد في اللغة بهذا المعنى وذكره حيثنذ لأنه مشابه للأحياء بعد الموت فمن قدر على هذا قادر على البعث الذي عنه يتساءلون فيكون هذا كقول الله تعالى ﴿الله يتوفى الأنفس

القطع أيضاً ﴿وَجَعَلْنَا آئِيلَ لِبَاسًا﴾ غطاء يستتر بظلمته من أراد الاختفاء ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ وقت معاش تتقلبون فيه لتحصيل، ما تعيشون به أو حياة تبعثون فيها عن نومكم ﴿وَبَيَّنَّا فَوْقَكُمْ سَمَاً شِدَادًا﴾ سبع سموات أقوياء محكمات لا يؤثر فيها مرور الدهور ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَاجًا﴾ متلألئاً، وقادراً من وهجت النار إذا أضاءت أو بالغاً في الحرارة من الوهج، وهو الحر والمراد الشمس ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ﴾ السحاب إذا أعصرت أي شارفت أن تعصرها

حين موتها، والتي لم تمت في منامها الآية، وفي الدرر يجوز أن يكون المراد جعلنا نومكم سباتاً ليس بموت فأراد سبحانه أن يمتن علينا بأن جعل نومنا الذي يضاها بعض أحواله الموت ليس بمخرج عن الحياة، والإدراك وليس بموت وفي وجه السبات النوم الطويل الممتد ولذا قيل لمن كثر نومه مسبوت والامتنان به لما فيه من عدم الانزعاج انتهى، والعجب أن بعضهم عكس هذا بناء على ما في القاموس من تفسيره بالنوم الخفيف ففسره بالخفيف ليصح الحمل وعني بعدم إطباقه وهو تعسف. قوله: (وهو أحد التوفيتين) أي المذكور في الآية السابقة وهو إشارة لوجه الشبه بينهما، وقوله: وأصله القطع أيضاً فيه تسمح أي أصله المأخوذ منه السبت بمعنى القطع وقد علمت ما فيه وتردد ابن الأنباري في ورود السبت بمعنى القطع والمسبوت من طال نومه كما مر. قوله: (غطاء يستتر بظلمته الخ) خص مزيد الاختفاء، وهو لباس أي كاللباس بإحاطة ظلمته لكل أحد لأنه في مقام الامتنان وهو نعمة أقوى من حقه كما قال:

وكم لظلام الليل عندي من يد تخبر أن المانوية تكذب

وبهذا يظهر حسن ذكره بعد النوم مع الإشارة إلى حكمة جعل النوم ليلاً لأنَّ النَّائم معطل الحواس فكان محتاجاً لساتر عما يضره فهو أحوج ما يكون للدثار، وضرب خيام الأستار فانظر حسن هذا الاتساق. قوله: (وقت معاش) يعني أنه مصدر ميمي بمعنى المعيشة وهي الحياة، وقع هنا ظرفاً كما يقال: آتيك خفوق النجم وطلوع الفجر لأنه لم يثبت مجيئه في اللغة اسم زمان إذ لو ثبت لم يحتج لتقدير مضاف فيه هذا ما ظهر من سياقه، وقيل: إنَّ معاشاً في كلام المصنف رحمه الله تعالى متعين للمصدرية، وأما في النظم فمحتمل لكونه مصدراً واسم زمان وتفسيره محتمل لهما وفيه نظر، ولما فسر السبات بالقطع عن الحركة أو بالموت فسر المعاش بما فيه الحركة أو بالحياة إشارة إلى ما بين قوله: وجعلنا النهار معاشاً وقوله، وجعلنا نومكم سباتاً من المطابقة المعنوية كما بين قوله: وجعلنا الليل لباساً، وجعلنا النهار معاشاً أيضاً فالحياة في الوجه الأوّل على الحقيقة لأنَّ المراد بالمعاش ما يعاش به فيكون وقته وقت الحياة الأولى، وفي الثاني الانبعاث من النوم فسمي حياة كما سمي النوم موتاً مجازاً، وقوله: أو حياة بالجر معطوف على قوله: معاش وتبعثون بمعنى تنتهون، ولا يخفى تناسب القرائن وأنه ليس في بعضها زيادة استطرادية. قوله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا فَوْقَكُمْ سَمَاً شِدَادًا﴾ عدل عن خلقنا هنا لأنه أريد تشبيهها بالقباب المنية فلا يتوهم أن البناء ما يختص بأسفل البيت مع أنه غير مسلم. قوله: (من وهجت النار إذا أضاءت) والمعنى سراجاً مشرقاً منيراً مضيئاً وجعل هنا متعد لواحد

الرياح فتمطر كقولك أحصد الزرع إذا حان له أن يحصد، ومنه أعصرت الجارية إذا دنت أن تحيض أو من الرياح التي حان لها أن تعصر السحاب أو الرياح ذوات الأعاصير، وإنما جعلت مبدأ للإنزال لأنها تنشئ السحاب وتدر أخلافه، ويؤيده إنه قرئ بالمعصرات ﴿مَاءً نَجَّابًا﴾ منصبا بكثرة يقال: ثجه وثج بنفسه، وفي الحديث «أفضل الحج العج والثج» أي رفع

ويجوز أن يتعدى لاثنين لكنه مخالف للظاهر للتكثير فيهما، وإن قيل السراج وهي لانحصارها في فرد كالمعرفة، وقوله: بالغاً في الحرارة أي متناهاً، وهو من صيغة المبالغة فيه. قوله: (شارفت أن يعصرها الرياح) لما كانت المعصرات السحاب وهي معصورة لا عاصرة ومعصرة، والقراءة فيه باسم الفاعل فسروه على وجوه تبينه من غير تكلف منها أن الهمزة فيه للحيونة كما يقال: أجدأ إذا حان وقت جذاه أي جاء وقته، وهو المراد بالمشاركة هنا والأفعال يكون لهذا المعنى كثيراً كاحصد إذا حان وقت حصاده، أو الهمزة لصيرورة الفاعل ذا المأخذ كأعسر وأيسر، وقال الدينوري: لأنها مكنت الرياح من اعتصارها وإنزال مطرها كأكل النخل إذا أمكن من ذلك ورد بأن الصواب إنه من العصر أو العصرة، وهي الملقباً قال:

فارس يستعيب غير معاب      ولقد كان عصرة المنجود

قوله: (أو الرياح) فهو صفة الرياح والهمزة والأفعال بحاله أيضاً إذا كان من العصر، وقوله: أعصرت الجارية كان الطبيعة حان أن تعصر دم حيضها فإن كان من الإعصار وهي الريح الشديدة التي ترفع الغبار كالأعمدة فبناءً أفضل التفضيل على هذا للنسبة، ونسبة الإنزال للمعصرات من باب بنو فلان قتلوا قتيلاً، ويجوز اعتبار التجريد ونقل الإمام عن المازني أن المعصرات السحاب ذوات الأعاصير فإنها لا بد أن تمطر مع الأعاصير، وهو الأظهر كما قيل ولا يخفى ما فيه فإن الإعصار ریح فكيف ينسب لنفسه فهو لا يصح بدون التجريد والمراد بكونه من ذلك الباب نسبة ما للبعض للكل لتعده وكثرته ومن هذا علم وجه ترجيح قول المازني فتدبر، وأما جعل المعصرات السموات كما روي عن الحسن، وفتادة ففيه تكلف وهو مبني على أن المطر ينزل من السماء للسحاب فلذا تركه المصنف رحمه الله تعالى، والكلام عليه في الكشاف وشروحه. قوله: (وإنما جعلت مبدأ للإنزال الخ) إشارة إلى أن من هنا للابتداء، وقيل: إنها للسببية، وقوله: تدرّ بالبدال المهملة أفعال من الدر وهو اللبن والأخلاف جمع خلف بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام، وهو ضرع الناقة وقوله: قرئ بالمعصرات أي بباء السببية، والآلية وفتح الصاد كما في بعض الحواشي ووجه التأييد أنها ظاهرة في الرياح فإن بها ينزل الماء من السحاب، وقوله: إنما جعلت الخ جواب عما يرد علي تفسيرها بالرياح، وهي لا تنزل منها الأمطار بأنها كالمبدأ الفاعل للإنزال فصح استعمال من الابتدائية التي للتعليل هنا، وقد ورد أنه تعالى يبعث الرياح فتحمل الماء من السماء إلى السحاب فإن صح فالإنزال منها ظاهر. قوله: (منصبا بكثرة) تفسيره بالمنصب إشارة إلى أنه من صب اللازم فإنه الأكثر في الاستعمال والكثرة من صيغة المبالغة، وقوله: يقال ثجه أي صبه فهو متعد وثج بنفسه على أنه

الصوت بالتلبية وصب دماء الهدى، وقرئ ثجأحاً ومثاحج الماء مصابه ﴿لُتُخْرَجَ بِهِ جِبَاً وَبَيَاتَا﴾ ما يقتات به وما يعتلف من التبن والحشيش ﴿وَجَنَّتِ أَلْفَاقًا﴾ ملتفة بعضها ببعض جمع لف كجذع قال:

جنة لف وعيش مغدق وندامى كلهم بيض زهر  
أو لفيف كشريف، أو لف جمع لفاء كخضراء وخضر وأخضار، أو ملتفة بحذف

لازم يعني أنه ورد لازماً ومتعدياً وجعله الزجاج في النظم من المتعدي لأنه لكثرتة كأنه يصب نفسه، ويجوز حمل تفسير المصنف رحمه الله تعالى عليه على أنه بيان لحاصل المعنى إلا أنه خلاف الظاهر. قوله: (أفضل الحج الخ)<sup>(١)</sup> هو حديث صحيح معناه أفضل أعمال الحج التلبية، والنحر وهو شاهد على أنه متعد بمعنى الصب وقوله: أي رفع الخ لف ونشر مرتب تفسير للعج والثج، وقوله: وقرئ ثجأحاً أي بجيم، ثم حاء مهملة فإن قلت العصر المعتاد فيه إنه لا يحصل منه الماء الكثير فكيف هو مع الثج قلت: هو غير مسلم، ولم سلم فأصله هنا مقطوع عنه النظر أو القلة نسبية فتدبر. قوله: (ما يقتات به الخ) ما موصولة ويقتات افتعال من القوت بمعنى يكون قوتاً كالحنطة، ويعتلف أن يكون علفاً وهو غذاء الحيوان الأهلي، والحشيش اليابس من النباتات فما ذكر عبارة عن غذاء الإنسان والحيوان، ولا ينافي ما ذكر كون الحب إنما يخرج بواسطة النبات فالقوت خاص بالإنسان، والعلف للحيوان وليس فيه لف، ونشر لأن الإنسان يأكل النبات أيضاً، ويجوز أن يكون لفاً ونشراً كما في الكثير الأغلب في كل منهما فإنه كني به عما ذكرناه، وقوله: ملتفة تفسير لا لفاً بيان المراد منه إجمالاً وقوله: بعضها ببعض مبتدأ وخبر أي بعضها ملتف ببعض، والجملة مفسرة لقوله: ملتفة أو بعضها بدل من المستتر في ملتفة بدل بعض وقوله: ببعض متعلق بملتفة لا فاعل فإنه كان الظاهر ملتفاً وإن جاز بتكلف. قوله: (جمع لف كجذع) وإجذاع، واللف بمعنى الملفوف صفة مشبهة وفعل يجمع على أفعال باطراد ولما كان لف المفرد غير معروف في اللغة والاستعمال احتاج لإثباته بشاهد ولذا ذهب كثير إلى أنه جمع لا واحد له من لفظه، وهو كثير واختاره الزمخشري لسلامته عن التكلف. قوله:

(جنة لف وعيش مغدق وندامى كلهم بيض زهر)

فاللف بمعنى ملتفة الأشجار والنبات والعيش بمعنى المعيشة، ومغدق في الأصل من الغدق، وهو الماء الكثير فتجوز به هنا عن السعة والرفاهية وندامى جمع ندمان بمعنى نديم وزهر جمع أزهر بمعنى مشرق، والمراد بكونهم بيضاً زهراً أنهم حسان يصف طيب الزمان والمكان، وحسن الأخوان. قوله: (لفيف) بمعنى ملفوف وفعل يجمع على أفعال كشريف وأشرف، وإنما اختلف النحاة في كونه جمعاً لفاعل كما مر. قوله: (أو لف) بضم اللام أي

(١) أخرجه الترمذي ٨٢٧ وابن ماجه ٢٩٢٤ كلاهما من حديث أبي بكر الصديق. وهو حديث حسن. وانظر تلخيص الحبير ٢/٢٣٩.

الزوائد ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ﴾ في علم الله تعالى أو في حكمه ﴿مِيقَاتًا﴾ حدّاً تؤقت به الدنيا وتنتهي عنده، أو حدّاً للخلائق ينتهون إليه ﴿يَوْمَ يُفْخُخُ فِي الصُّورِ﴾ بدل أو بيان ليوم الفصل

إلفافاً جمع لف بالضم وهو جمع لفاء كخضراء الممدود فيكون جمع جمع جمع، وهذا قول ابن قتيبة وما قبله قول الكسائي، وقال في الكشاف: بعد نقله عنه وما أظنه واحداً له نظير من نحو خضر وإخضرار وحممر وإحمرار يعني أنه بعيد لأنّ نظرنا لا تجمع على أفعال إذ لا يقال: خضر وإخضرار وحممر وإحمرار لأنّ جمع الجمع لا ينقاس ووجود نظيره في المفردات لا يكفي كما توهم، وقوله: كخضراء الخ لم يرد أنه سمع فيه ذلك حتى يقال له: أثبت اللوح، ثم انقش لأنه مثال مفروض لا شاهد منقول حتى يعترض عليه كما قيل: نعم سوقة لا يخلو من ركافة ما. قوله: (أو ملتفة بحذف الزوائد) يعني ألفافاً جمع لملتفة لأنه مفرد مسموع بلا كلام إلا أن مثله يجمع على ملتفات قياساً لا على ألفاف، فلذا قدر حذف زوائده ليكون ثلاثياً يجمع مثله على أفعال وادعى الزمخشري أنه قول وجيه إلا أنه كما قاله المعرب تكلف لا حاجة إليه فإنه لا يعرف في العربية حذف الزوائد المسمى عند النحاة ترخيماً في مثله لأنهم اصطلاحوا على تسمية حذف الزوائد ترخيماً كما يسمى حذف آخر المنادى ترخيماً وإنما عرف في التصغير، والمصادر ولذا قال المدقق في الكشف فيه إنه لا نظير له أيضاً لأن تصغير الترخييم ثابت إنما جمعه فلا انتهى قيل: واللوامح والطوائح ليس منه كما مر في الحجر، وما في الكشف غير مسلم فإنه وقع في كلامهم لكنه لقلته لم يتعرضوا له. قوله: (في علم الله تعالى أو في حكمه) وفي الكشاف في تقدير الله وحكمه والمراد بحكمه ما حكم به وقضاه في الأزل أيضاً لا تعلق إرادته كما توهم حتى يقال إنه مبني على أنّ تعلق الإرادة كالإرادة أزلّي إنما لو كان حادثاً فليس الثبوت إلا في علمه وأنت خبير بأنه لا وجه له، ولما أثبت البعث بالدليل القاطع كان مظنة السؤال عن وقته متى هو، وما هو فقال إن يوم الفصل الخ وأكده لأنه مما ارتابوا فيه فلا وجه لما قيل إنه ليس محلاً للتأكيد أيضاً. قوله: (حدّاً تؤقت به الدنيا الخ) تؤقت بمعنى تحد لأنها تنتهي عنده، إذ هو أول أيام الآخرة، وهو يوم القضاء بين الخلق أو يوم الشواب والعقاب وهو اليوم الآخر الذي يجب الإيمان به، ولذا كان يوم ينفخ الخ بدلاً أو بياناً له فإن نفخ الصور واتصال الأرواح بالأجساد والحشر في الآخرة فظهر فساد ما قيل من أنه نهاية أيام الدنيا وآخر مخلوقاتنا لأنه لا يخلق بعده شيء منها، ولذا يقال له اليوم الآخر. قوله: (أو حدّاً للخلائق ينتهون إليه) يعني أنّ الميقات أخص من الوقت، وهو الوقت المحدود كالميعاد والميلاد لتوقيت زماني الوعد والولادة فبين أنّ ذلك الوقت إما حد للدنيا، وإما حد للخلائق على المعنيين، وكونه حدّاً للدنيا ظاهر وأما كونه حدّاً للخلائق فلأنهم يرجعون إليه لتمييز أحوالهم ويعلم الشقي من السعيد. قوله: (روي أنه ﷺ الخ)<sup>(١)</sup> قال ابن حجر أنه حديث موضوع وأثار الوضع لائحة عليه،

(١) أخرجه البخاري ٤٧٦٠ - ٦٥٢٣ ومسلم ٢٨٠٦ والنسائي ٣٣٧/١ وأحمد ٢٢٩/٣ وابن حبان ٧٣٢٣ والحاكم ٤٠٢/٢ والطبري ١٢/١٩ كلهم من حديث أنس بن مالك.

﴿فَتَأْتُونَ أَقْوَابًا﴾ جماعات من القبور إلى المحشر روي أنه ﷺ سئل عنه فقال: «تحشر عشرة أصناف من أمتي بعضهم على صورة القردة، وبعضهم على صورة الخنازير، وبعضهم منكسون يسحبون على وجوههم، وبعضهم عمي وبعضهم صم بكم، وبعضهم يمضغون ألسنتهم فهي مدلات على صدورهم فيسيل القيح من أفواههم يتقذروهم أهل الجمع، وبعضهم مقطعة أيديهم وأرجلهم وبعضهم مصلوبون على جذوع من نار، وبعضهم أشد ننتاً من الجيف، وبعضهم يلبسون جباً سابغة من قطران لازقة بجلودهم، ثم فسرههم بالقتات وأهل السحت وأكلة الربا والجائرين في الحكم والمعجيين بأعمالهم، والعلماء الذين خالف قولهم عملهم، والمؤذين جيرانهم والساعين بالناس إلى السلطان، والتابعين للشهوات المانعين حق الله، والمتكبرين الخيلاء» ﴿وَفِيحَتِ السَّمَاءُ﴾ وشقت وقرأ الكوفيون بالتخفيف

والقردة جمع قرد وقوله: يسحبون الخ تفسير لقوله: منكسون، وعمي جمع أعمى، وقوله: يتقذروهم أي يكرههم كما تكره الأمور القذرة وأهل الجمع هم أهل المحشر، وقوله: يلبسون مشدد ومخفف، وما قيل من أنه لا بد من التغليب في قوله: فتأتون إذ لا يمكن الإتيان للمصلوب والمسحوب على الوجه ولا من غير أيد وأرجل ليس بشيء فإن أمور الآخرة لا تقاس على أمور الدنيا، والقادر على البعث قادر على جعلهم ماشين بلا أيد وأرجل وأن يمشي بهم عمد النار التي صلبوا عليها، وقد قيل له ﷺ: كيف يمشون على وجوههم فقال: «الذي أمشاهم على أرجلهم قادر أن يمشيهم على وجوههم» مع أنه لا يلزم أن يأتوا بنفسهم لجواز أن تأتي بهم الزبانية فأعرفه. قوله: (ثم فسرههم بالقتات) بفتح القاف كالنمام لفظاً ومعنى والمراد به الجنس، ويجوز ضم قافه على أنه جمع قات بمعنى نام وتخصيصه بهذه الصورة لأنها معهودة في المسخ وهو لما غير ما نقله وكذب غير الله صورته، وأهل السحت هم الذين يأكلون الحرام غير الربا كالرشوة وهم أيضاً يعدلون عما أحله الله لغيره فلذا غيرت صورتهم، وجعل الجائرين منكوسين لعدولهم عن الحق والمعجيين بأعمالهم عمياً لنظرهم لأنفسهم، ومن خالف قوله: عمله أصم أبكم لأنه لم يسمع ما قاله للناس في حق نفسه والمؤذي لجاره على صورة تؤذي أهل المحشر والسعاة لمشيهم إلى السلاطين قطعت أطرافهم والتابعين للشهوات على عمد النار تشهيراً لتعذيبهم، وأليس من تكبير ثياب القطران لأنها غاية المذلة فكان الجزء من جنس العمل فأعرفه، وقوله: الخيلاء هو بضم الخاء المعجمة وفتح المثناة التحتية واللام والمد أصل معناها المعروف فيها أنها بمعنى التكبر فإما أن يكون وصف هنا بالمصدر أو هو جمع خائل كجاهل وجهلاء. قوله: (وشقت) إشارة إلى أن المراد بالفتح المضاف للجميع ليس ما عرف من فتح الأبواب، وإن جاز لكن هذا هو الموافق لقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشقت﴾ [سورة الانشقاق، الآية: ١] ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفتحت﴾ [سورة الانفتاح، الآية: ١] ونحوه فإن القرآن يفسر بعضه بعضاً والفتح يكون بمعنى الشق كفتح الجيوب وما ضاهاها وأما حملة على فتح الأبواب على أن السماء تفتح أبوابها وتشقق أيضاً فلا وجه له لأنها إذا شقت لا تحتاج لفتح الأبواب، وإذا جاء نهر الله بطل

﴿فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ فصارت من كثرة الشقوق كأن الكل أبواب، أو فصارت ذات أبواب ﴿وَسُرَّتْ لِجِبَالٍ﴾ أي في الهواء كالهباء ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ مثل سراب إذ ترى على صورة الجبال، ولم تبق على حقيقتها لتفتت أجزائها وانبثاثها ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ موضع رصد يرصد فيه خزنة النار الكفار أو خزنة الجنة المؤمنين ليحرسوهم من فيحها في مجازهم عليها كالمضمار فإنه الموضع الذي تضمّر فيه الخيل، أو مجدّة في ترصد الكفرة لثلا يشذ منها واحد كالمطعان، وقرئ أن بالفتح على التعليل لقيام الساعة ﴿لِطَّغَيْنَ مَبَايَا﴾ مرجعاً ومأوى

نهر معقل وعبر عن الشق بالفتح إشارة إلى كمال قدرته حتى كان تشقق هذا الجرم العظيم كفتح الباب بسهولة وسرعة وهو معطوف على تاتون ولا مخالفة بينهما لأن المراد تفتح وعبر الماضي لتحققه، ولو جعل حالاً بتقدير قد كان وجهاً حسناً كما في الكشف. قوله: (فصارت الخ) إشارة إلى أن كان من الأفعال الناقصة، ومعناها اتصاف المبتدأ بالخبر في الزمن الماضي نحو كان زيد قائماً وقد ترد بمعنى صار كما ذكره ابن مالك في التسهيل، وغيره فتدل على الانتقال من حال إلى أخرى كما في قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُثَوَّرًا﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٦] والسماء بالشق لا تصير أبواباً حقيقية فلا بد من تأويلها فأما تشبه شقوقها بالأبواب في السعة، والكثرة تشبيهاً بليغاً أو يقدر فيه مضاف كما ذكره المصنف. قوله: (في الهواء كالهباء) أي رفعت من أماكنها في الهواء، وذلك إنما يكون بعد تفتيتها وجعلها أجزاء متصاعدة كالهباء، فقوله: كالهباء حال أي كائنة كالهباء، وقوله: مثل سراب الخ إشارة إلى أنه تشبيه بليغ، وقوله: إذ ترى الخ تعليل له يتضمن وجه الشبه بالسراب فإنّ الجامع إنّ كلاً منهما يرى على شكل شيء وليس به فالسراب يرى كأنه بحر وليس كذلك، والجبال إذا فتتت وارتفعت في الهواء ترى كأنها جبال وليست بجبال بل غبار غليظ متراكم يرى من بعيد كأنه جبل لا إنها تجري جريان الماء فيزيد عطش الكفرة إذا راؤها وظنوها ماء كما توهم فإنّ كلام المصنف يأباه وفي نسخة أي التفسيرية بدل إذ.

قوله: (موضع رصد) ظاهره إنّ مفعولاً يكون اسم مكان، وبه صرح الراغب والجوهري وغيره والذي في كتب النحو أنه اسم آلة كمفعل بكسر الميم أو صفة مشبهة للمبالغة كمنحار، والظاهر أنه حقيقة فيها ولا حاجة إلى ادعاء النقل والتجوّز ورصد بفتحيتين مصدر بمعنى التردد والتربق وفي بعض الحواشي إنّ المصدر بسكون الصاد وفيه نظر فالرصد يكون مصدراً كالحذر واسماً بمعنى الراصد واحداً وجمعاً، وقوله: من فيحها أي من إصابة ضرر فيحها وهو حرّها ولهبها ولا مانع من حملها على ما يشملهما. قوله: (كالمضمار الخ) تضمير الخيل أن تسمن ثم ترد لما كانت عليه مدّة معينة، وتلك المدّة تسمى مضماراً وكذا الموضع كما ذكره الجوهري، وقوله: أو مجدّة الخ بزنة اسم الفاعل من الجدّ وهو الاجتهاد والتقيد التام، وقوله: لثلا يشذ أي يخلص منها وينفرد وهذا بناء على أنّ مفعولاً للمبالغة والحاصل أنه إما اسم مكان أو صيغة مبالغة، وقوله: على التعليل أو بتقدير لام جرّ قبلها، وقوله: لقيام الساعة متعلق بالتعليل يعني

﴿لَيْثِينَ فِيهَا﴾ وقرأ حمزة وروح لبثين وهو أبلغ ﴿أَحْقَابًا﴾ دهوراً متتابعة، وليس فيه ما يدل على خروجهم منها إذ لو صح أن الحقب ثمانون سنة أو سبعون ألف سنة فليس فيه ما يقتضي تناهي تلك الأحقاب لجواز أن يكون المراد أحقاباً مترادفة كلما مضى حقب تبعه آخر، وإن كان فمن قبيل المفهوم فلا يعارض المنطوق الدال على خلود الكفار ولو جعل قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا \* إِلَّا حَمِيمًا وَعَسَاقًا﴾ حالاً من المستكنّ في لبثين أو

كان يوم الفصل وهو يوم القيامة المعلل قيامه لأنهم يرصدون مما ذكر، وقوله: لقيام الخ باللام الجارة دون الباء والتقدير كان ذلك لإقامة الجزاء ولا يلزمه فتح إنّ للمتقين الخ كما قيل لأنّ به يتمّ الجزاء فتدبر. قوله: (للطاغين) جوزّ فيه خمسة أوجه أن يكون خبراً آخر لكانت أو صفة لمرصاداً أو لمأبأ قدم عليه فانصب حالاً وأن يتعلق بمرصاداً أو مأبأ وفصل المصنف له عن قوله مرصاداً، وذكره مع مأبأ فيه إشعار بترجيح الثالث والخامس، وقوله: مرجعاً ومأوى الأوجل معناه الوضعي والثاني بيان للمراد منه بطريق الكناية هنا، وقوله: هو أبلغ لأنه صيغة مبالغة وصفة مشبهة تدل على الدوام والثبوت، ومن قرأ بالأول نظر إلى أنّ قوله: أحقاباً مفيد لتلك المبالغة، وقوله: مأبأ بدل من مرصاداً بدل كل من كل على الوجوه، وقيل إنه على تفسيره الثاني لا يتأتى فيه البدلية، وفيه نظر. قوله: (دهوراً متتابعة) إشارة إلى أنّ الأحقاب يفيد التابع في الاستعمال بشهادة الاشتقاق فإنه من الحقيية، وهي ما يشد خلف الراكب والمتابعات يكون أحدها خلف الآخر كما صرح به الزمخشري، وقوله: وليس فيه الخ دفع لما يتوهم من أن جعل لبثهم أحقاباً أي سنين يقتضي تحديده وانتهاءه، وقد ذهب إليه بعض الملاحدة وقوله: لجواز الخ دفع لشبهة القائل بأن منطوقه سنين متتابعة، وهو لا يستلزم التناهي ومن غفل عما قرّنه قال: إن الأحقاب لا تقتضي التابع وكأنه حملة عليه لتبادره منه، وأغرب منه ما قيل إنّ التابع من الأحقاب لأنها زمان والزمان متعاقب الأجزاء غير قار، وقوله: لو صح إشارة إلى المنع الوارد عليه مستنداً إلى ما روي عن الحسن من أنه زمان غير محدود، ولذا فسره بعض اللغويين بالدهر وصيغة القلة لا تنافي عدم التناهي أيضاً لتأويلها بما ذكر لا لأنه ليس له جمع كثرة فهي مشتركة لثبوت الحقب في جمعه كما ذكره الراغب. قوله: (وإن كان الخ) كان تامّة أي وإن وجد وضح أنّ فيه ما يقتضي التناهي أو دلالتها على الخروج، ولو بعد زمان طويل فهو مفهوم معارض بالمنطوق الصريح في خلافه كآيات الخلود كقوله: ﴿وما هم بخارجين منها ولهم عذاب مقيم﴾ [سورة المائدة، الآية: ٣٧] إلى غير ذلك من النصوص المجمع عليها. قوله: (ولو جعل قوله الخ) جواب عما يترأى من الآية من تناهي عذاب الكفار لتقييده بقوله: أحقاباً بأن ما ذكر إذا كان حالاً كما ذكر يكون قيداً للبث على تلك الحالة فبعد الأحقاب يكون لهم لبث على حال آخر، وأحقاباً ليس قيداً للبث لأنه منصوب بلا يذوقون وقوله: جنساً آخر من العذاب أي غير ذوق الحميم والعساق، ولم يلتفت إلى كون جملة لا يذوقون الخ صفة أحقاب لأنه خلاف الظاهر حيثنذ لعود ضمير فيها إليها ولأنه لا يندفع به الإيهام الناشئ من ظرفية

نصب أحقاباً بلا يذوقون احتمال أن يلبثوا فيها أحقاباً غير ذائقين إلا حميماً وغساقاً ثم يبدلون جنساً آخر من العذاب، ويجوز أن يكون جمع حقب من حقب الرجل إذا أخطأه الرزق وحقب العام إذا قل مطره وخيره فيكون حالاً بمعنى لا يبتين فيها حقبين، وقوله: لا يذوقون تفسير له والمراد بالبرد ما يروّحهم وينفس عنهم حر النار أو النوم، وبالغساق ما يغسق أي يسيل من صديدهم وقيل: الزمهرير وهو مستثنى من البرد إلا أنه آخر ليتوافق رؤوس الآي وقرأ حمزة والكسائي، وحفص بالتشديد ﴿جَزَاءً وَفَاءً﴾ أي جوزوا بذلك جزاء إذا وفاق لأعمالهم أو موافقاً لهم أو وافقها وفاقاً، وقرئ وفاقاً فعال من وفقه كذا

الأحقاب للبت بتقييد الأحقاب بشيء بخلاف ما إذا قيد اللبث المظروف فإنه لا يلزم من انتهاء زمان المقيد انتهاء زمان المطلق الظاهر بحسب المتبادر فتدبر، وقيل: لأن الصفة والحال متقاربان فيعلم الوصف بالقياس عليه، ولا يجب إبراز الضمير إذا كان الواقع صفة جارية على غير من هي له فعلاً بالاتفاق وإنما الخلاف في اسم الفاعل وهو معروف في كتب النحو، وهو غفلة عن قول ابن مالك في شرح التسهيل المرفوع بالفعل كالمرفوع بالصفة إذا حصل الإلباس نحو زيد عمرو يضربه هو حتى اعترض الدماميني على من قيده بالصفة، وقال إنه ليس بجيد إلا أن الفرق بينهما أن الإبراز في الصفة واجب مطلقاً ألبس أم لا بخلاف الفعل فادعاء هذا القائل الاتفاق ناشئ من عدم النظر في المبسوطات، والذي غرّه فيه كلام الكافية وشرحها مع أنه سهو لأن ضمير يذوقون الراجع لغير من هو له الواو وهو بارز هنا لا مستتر فإن أراد بالبروز الانفصال فهو مع أنه خلاف الظاهر غير مسلم. قوله: (احتمل الخ) بين المعنى على الحالية ولم يبينه على كونه معمولاً ليدوقون لأنه خلاف الظاهر، وإنما ذكره لمجرد احتمال لا أنه مقبول عنده حتى يعترض عليه، وكذا ما قيل: إن المراد باللابتين ما يقابل المتقين فيشمل العصاة والتناهي نظراً للمجموع. قوله: (ويجوز أن يكون جمع حقب) كحذر بمعنى محروم من النعيم، وهو حال من الضمير المستتر في لا يبتين وحرمانه كناية عن أنه معاقب، ولذا فسره بما بعده على أنه صفة كاشفة أو جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب وقوله: والمراد بالبرد الخ فلا ينافي أنهم قد يعذبون بالزمهرير، وكون البرد بمعنى النوم مجاز كما قيل: منع البرد البرد، وقيل إنه لغة لبعض العرب، وقوله: مستثنى من البرد هو بناء على أنه بمعنى الزمهرير لأنه أشد البرد فإن كان بمعنى الصديد كان مستثنى من شراباً فكان المتبادر تقديمه لكن نكتة تأخيره ما ذكر والحميم مستثنى من الشراب ففيه لف ونشر غير مرتب، والاستثناء متصل وقد جوز فيه الانقطاع أيضاً فتأمل. قوله: (جوزوا بذلك) وفي نسخة جزوا وهو إشارة إلى أنه مفعول مطلق منصوب بفعل مقدر، ووفقاً مصدر وافقه وهو صفة جزاء بتقدير مضاف أو بتأويله باسم الفاعل أو لقصد المبالغة على ما عرق في أمثاله، وقوله: أو وافقها وفاقاً وجه آخر يجعله مصدر الفعل مقدر من لفظه كما في جزاء، ومعنى كونه موافقاً لأعمالهم أنه بقدرها في الشدة والضعف بحسب استحقاقهم كما يقتضيه عدله وحكمته والجملة من الفعل المقدر ومعموله جملة حالية أو مستأنفة والجملة التي بعدها صفة جزاء على تقدير الفعل. قوله: (وفاقاً) بكسر الواو وتشديد

﴿إِنَّهُمْ كَاذِبُونَ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ بيان لما وافقه هذا الجزاء ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ تكذيباً وفعال بمعنى تفعيل مطرد شائع في كلام الفصحاء، وقرئ بالتخفيف وهو بمعنى الكذب كقوله:  
فصدقتها وكذبتها والمرء ينفعه كذابه  
وإنما أقيم مقام التكذيب للدلالة على أنهم كذبوا في تكذيبهم أو المكاذبة فإنهم كانوا

الفاء كما ضبطه السمين، وهي قراءة شاذة لابن أبي عبيدة وأبي حيوة، وقوله: وفاقه يفقه بالكسر والتخفيف كورثه يرثه أي وجده موافقاً لحاله وهو متعدّ لواحد على اختلاف فيه وقيل إنه لازم لأن قول العرب وفق أمره يفق روي أمره بالرفع ووقع في الإيضاح بالرفع والنصب على أنه كغبن رأيه ورأيه، وحكى ابن القوطية وفق أمره أي حسن بالرفع كذا في شرح أدب الكاتب، فقول المصنف كذا ليس مفعولاً ثانياً كما توهم لأنه لم يذهب أحد من أهل اللغة إلى تعديده لمفعولين بل هو كناية عن الفاعل فوفقه بمعنى وافقه وصادفه جزاء موافقاً لعمله، وليس وصف الجزاء بالوافق وصفاً بحال صاحبه. قوله: (بيان لما وافقه هذا الجزاء) المراد به ما مرّ قبيله من قوله: إن جهنم الخ ووجهه أنهم لما أنكروا البعث ووجدوا الآيات وكذبوا الرسل عذبوا بأشدّ العذاب، ولم ينفس عنهم الكرب لأن كفرهم أعظم كفر ومثله يكفي للبيان ولا حاجة لتعسف ما قيل من أن نيتهم الاستمرار على الكفر لقوله: ﴿لا يرجون﴾ الخ فوافقه عدم تناهي اللبث والعقاب، ولما بدلوا التصديق الذي به تلج الصدور بالتكذيب جعل شرابهم الحميم والغساق إلى غير ذلك مما تكلفوه من غير داع له، وقوله: تكذيباً إشارة إلى أنه مصدر مثله. قوله: (وفعال) أي بالكسر والتشديد الخ يعني أنه مطرد كثير في مصدر فعل، وقال ابن مالك في التسهيل إنه قليل وفعال المخفف مصدر فعل لكنه مطرد في المفاعلة، وقوله: فصدقتها الخ بيت من مجزّ والكامل وزنه متفاعلن أربع مرات وضمير صدقتها، وكذبتها للنفس والمراد أنه يصدق نفسه تارة بأن يقول إن أمانها محققة وتكذيبها بخلافه أو على العكس كما قيل:

اكذب النفس إذا حدثتها إن صدق النفس يزري بالأمل

والبيت قيل إنه للأعشى. قوله: (وإنما أقيم) أي الكذاب مخففاً بمعنى الكذب، وقوله: كذبوا في تكذيبهم يعني أنه على هذه القراءة يفيد أنهم كذبوا الآيات وكذبوا في تكذيبهم، ونفيهم لها ووجهه ما مرّ في قوله: ﴿أنبتكم من الأرض نباتاً﴾ [سورة نوح، الآية: ١٧] لأنه من الإيجاز وفعله الثلاثي إما مقدر أي كذبوا بآياتنا وكذبوا كذاباً، أو هو مصدر للفعل المذكور باعتبار تضمنه معنى كذب الثلاثي فإنّ تكذيب الحق الصريح يستلزم أنهم كاذبون يفيد ما ذكر، ويدل على كذبهم في تكذيبهم على الوجهين ولكنه على التقدير أظهر، ولذا قيل إنه المراد للمصنف وله وجه في الجملة. قوله: (أو المكاذبة الخ) معطوف على الكذب في قوله: بمعنى الكذب فيكون على هذا كالقتال بمعنى المقاتلة، وقوله: فإنهم الخ إشارة إلى أنّ المفاعلة ليست على معنى أنّ كلاً منهم كذب الآخر بل على معنى أنّ كلا اعتقد كذب الآخر فنزل اعتقاده منزلة فعله لا على أنّ الكذب مخالفة الاعتقاد، وهذا يقتضي نصبه بفعل مقدر فيؤيد التقدير في الوجه

عند المسلمين كاذبين، وكان المسلمون كاذبين عندهم فكان بينهم مكاذبة أو كانوا مبالغين في الكذب مبالغة المغالبيين فيه، وعلى المعنيين يجوز أن يكون حالاً بمعنى كاذبين أو مكاذبين، ويؤيده إنه قرئ كذاباً وهو جمع كاذب، ويجوز أن يكون للمبالغة فيكون صفة للمصدر أي تكذيباً مفرطاً كذبه ﴿وَكَلَّ شَقْءَ أَحْصَيْنَتْهُ﴾ وقرئ بالرفع على الابتداء ﴿كِتَابًا﴾ مصدر لأحصيناه فإن الإحصاء والكتابة يتشاركان في معنى الضبط، أو لفعله المقدر أو حال بمعنى مكتوباً في اللوح، أو صحف الحفظة والجملة اعتراض وقوله: ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ

السابق. قوله: (فكان بينهم مكاذبة) أتى بأداة التشبيه، وهي كأن إشارة إلى أنه مجاز لأنه لا مكاذبة بينهم لكن نزل الاعتقاد منزلة الفعل كما بيناه وبعضهم ظنه كان الناقصة، وما قيل عليه من أن المكاذبة مقابلة الكذب الحقيقي بالكذب الحقيقي، ولو تجوز استعمال في مقابلة الكذب الاعتقادي بالكذب الاعتقادي، وأما تسمية مقابلة ما هو صدق في اعتقاد كل منهما باعتبار أنه كذب في اعتقاد الآخر مكاذبة فبعيد جداً، انتهى مغالطة وسفسطة لا طائل تحتها، وقد أطال بعض فضلاء العصر في تزييفه لكننا تركناه لطوله من غير فائدة فيه. قوله: (أو كانوا مبالغين في الكذب الخ) يعني أنه مجاز من وجه لأن المفاعلة والمغالبة تقتضي الاجتهاد في الفعل فأريد به لازم معناه، أو هو استعارة له باعتبار ما ذكر، وقوله: وعلى المعنيين أي كونه بمعنى الكذب أو المكاذبة وفيه رد على الزمخشري لأنه قصره على الثاني، وقوله: يؤيده أي كونه حالاً وكذاباً في هذه بضم الكاف، وتشديد الذال إما جمع كاذب كفساق أو صيغة مبالغة كما قالوا: كبار وحسان للمبالغة في الوصف وإليه أشار بقوله: ويجوز أن يكون. قوله: (فيكون صفة للمصدر) أي تكذيباً مفرطاً كذبه وإنما جعله صفة للمصدر لا حالاً لأنه مفرد فالتقدير تكذيباً كذاباً فيفيد المبالغة والدلالة على الإفراط في الكذب لأنه كليل أليل وظلام مظلم ومثله يفيد مبالغة قوية كجدّ جدّه، وعلى كل حال فإسناده مجازي ليفيد المبالغة كما تقرر في محله فما قيل التكذيب إن كان بمعنى الإيقاع والأحداث فنسبة إفراط الكذب له مجازية، وإن أريد الحاصل بالمصدر فهو حقيقي لانصاف الخبر بالصدق، والكذب ليس كما ينبغي ولا يوافق الشرح فيه المشروح وإنه لا تأييد فيه على المبالغة كما توهم. قوله: (بالرفع على الابتداء) والنصب على الإضمار على شريطة التفسير وقوله يتشاركان فيكون منصوباً بفعل هو موافق له معنى فأما يؤول أحصينا بكتبنا أو كتاباً بإحصاء ويحتمل الاحتباك على الحذف من الطرفين، والضبط أصل معناه الإمساك وشاع في معنى الإحصاء وقوله: لفعله المقدر أي كتبنا كتاباً والاعتراض قيل إنه لتأكيد كفرهم وتكذيبهم بالآيات بأنهما محفظان للمجازاة والأحسن ما في شروح الكشاف من أنه تأكيد للوعيد السابق بأنه كائن البتة لضبط معاصيهم عنده تعالى، وما قيل من أن الأوجه عطف المنصوب على اسم أن والجملة بعده على خبرها، وكذا في الرفع هو معطوف عليه باعتبار المحل ولا اعتراض، وإنه الأنسب لبيان موافقة الجزاء للأعمال تكلف غني عن الرد. قوله: (مكتوباً في اللوح الخ) وقيل: إنه تمثيل لإحاطة علمه بالأشياء لتفهيمنا وإلا فهو تعالى غني عن

إِلَّا عَذَابًا ﴿٣١﴾ مسبب عن كفرهم بالحساب وتكذيبهم بالآيات، ومجيئه على طريقة الالتفات للمبالغة، وفي الحديث هذه الآية أشد ما في القرآن على أهل النار ﴿إِنَّ لِلنَّارِ مَفَازًا﴾ فوزاً أو موضع فوز ﴿حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ بساتين فيها أنواع الأشجار المثمرة بدل من مفازاً بدل الاشتمال، أو البعض ﴿وَكُواعِبَ﴾ نساء فلكت ثديهن ﴿أَرْزَابًا﴾ لدات ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ ملأنا وأدهق الحوض ملأه ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا﴾ وقرأ الكسائي بالتخفيف أي كذباً، أو مكاذبة إذ لا يكذب بعضهم بعضاً ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ﴾ بمقتضى وعده ﴿عَطَاءً﴾ تفضلاً منه إذ لا يجب عليه

الكتابة والضبط، ولا يخفى أنه ميل لمذهب الحكماء وأنه لا لوح ولا حفظ ولا كتابة والذي عليه أهل السنة خلافه، وليس هذا لاحتياج إنما هو لحكم تقصر عنها العقول. قوله: (مسبب عن كفرهم بالحساب) وتسبب الذوق والأمر به في غاية الظهور، وما قيل من أنه مسبب على قوله لا يذوقون الخ في غاية البعد لفظاً مع ما فيه من كثرة الاعتراض، وإن تسبب الأمر بالذوق على ذوقهم لا تخفى ركاكته لمن له ذوق سليم. قوله: (ومجيئه على طريقة الالتفات الخ) لتقدير إحضارهم وقت الأمر ليخاطبوا بالتقرير والتوبيخ، وهو أعظم في الإهانة والتحقير ولو قدر القول فيه لم يكن التفتاتاً، وقوله: وفي الحديث<sup>(١)</sup> الخ في ثبوته كلام لابن حجر ووجه الأشدية أنه تقرير في يوم الفصل، وغضب من أرحم الراحمين وتأيس لهم بقوله: فلن نزيدكم مع ما في لن من أن ترك الزيادة كالمحال الذي لا يدخل تحت الصحة كما قيل. قوله: (فوزاً) على أنه مصدر ميمي وما بعده على أنه اسم مكان، وقوله: بدل الاشتمال على أنه بمعنى الفوز، وهو الظفر المطلوب وهو النجاة من العذاب أو النعمة أو كلاهما وبدل البعض على أنه موضع الفوز والرباط مقدر، وتقديره حقائق هي محلها أو فيه ونحوه، قيل: ولا يخلو على الأوّل من التكلف وإنه يجوز أن يكون بدل كل على الادعاء أو منصوباً بأعني مقدر، وقوله: فلكت أي استدارت مع ارتفاع يسير، وهو يكون في سن البلوغ وأحسن الشبوية وندي بضم المثلة وكسر الدال المهملة، وتشديد الياء التحتية جمع ندي وهو معروف، ولدات جمع لدة بزنة عدة من تساوى في السن ووقت الولادة. قوله: (وأدهق الحوض ملأه) قيل: لو قال ودحق الحوض ملأه كان أحسن لأنهما بمعنى والمصدر الواقع في النظم للثلاثي، وقيل: إنه إشارة إلى استعمال دحق وأدهق بمعنى لكنه استغنى عن ذكر الثلاثي لأنه يعلم من ذكر مصدره، وقوله: كذباً أو مكاذبة إشارة إلى ما مرّ قريباً من معنيي المخفف كما عرفته، وقوله: إذ لا الخ لبيان المفاعلة فهو متعلق بمقدر أو يسمعون، ويكذب بالتشديد لا بالتخفيف كما توهم حتى يكون علة للجميع لأن نفي الكذب نفي للتكذيب والمكاذبة وهو من التكلفات الباردة. قوله: (بمقتضى وعده) جزاء مصدر مؤكّد منصوب بمعنى إن للمتقين مفازاً لأنه في معنى جازاهم بالفوز، وقوله: بمقتضى وعده للرد

(١) هو من كلام عبد الله بن عمرو بن العاص عزاه إليه السيوطي في الدر المنثور ٥٠٤/٦ وقال: أخرجه

شيء وهو بدل من جزاء، وقيل: منتصب به نصب المفعول به ﴿حِسَابًا﴾ كافيًا من أحسبه الشيء إذا كفاه حتى قال: حسبي، أو على حسب أعمالهم وقرئ حسابًا أي محسبًا كالدرّك

على المعتزلة في زعمهم وجوب إثابة المطيع وعقاب العاصي، ونحن نقول: لا يجب عليه شيء لكن وعدنا بكرمه ذلك، وهو لا يخلف الميعاد فكان كأنه جزاء على العمل حقيقة، ولولاه لتنافى كونه جزاء وإرشاده أضاف الرب إلى النبيّ دونهم تشریفاً له، وقيل: لم يقل من ربهم لثلاث يحمل على أصنامهم، وهو بعيد جداً. قوله: (وقيل منتصب به الخ) قائله صاحب الكشاف، ومرضه المصنف، ولم يرتض به قيل: لأن النحاة قالوا: إنما يعمل المصدر إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، وقال أبو حيان: أنه جعل جزاء مصدراً مؤكداً لمضمون جملة أن للمتقين الخ والمصدر المؤكد لا يعمل بلا خلاف للنحاة لأنه لا ينحل لفعل وحرف مصدرية وردّ بأن ذلك إذا كان الناصب للمفعول المطلق المذكوراً إما إذا حذف لازماً كان الحذف أو جائزاً ففيه خلاف هل هو العامل أو الفعل، وما نحن فيه منه فإن جزاء مصدر مؤكد كما قال غايته: إنه اختار أعمال المصدر ولعل وجه التمريض مرجوحية أعمال المصدر قال الرضي: الأولى أن يقال العمل للفعل على كل حال، وقيل: في رده أيضاً أن المفعول المطلق لا يعمل إلا إذا حذف عامله وجوباً، وهو هنا كذلك لأنّ فاعل فعله وهو ربك متعلق به، هذا زبدة ما في الحواشي تبعاً لشراح الكشاف (وعندي) أنه خلط وخطب والحق ما قاله أبو حيان لأن المذكور هنا هو المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره والذي اختلف فيه النحاة غيره قال: ناظر الجيش نقلاً عن ابن مالك المصدر على ضربين ضرب يقدر بالفعل وحرف مصدرية، وضرب يقدر بالفعل وحده وهو الآتي بدلاً من اللفظ بفعله وأكثر وقوعه أمراً ودعاء وبعد استفهام والأمر كقوله:

فندلا زريق المال ندل الثعالب

والدعاء كقوله:

يا قابل التوب غفراناً مآثم قد أسلفتها أنا منها خائف وجل

والاستفهام كقوله:

أعلاقة أم الوليد بعد ما

الخ اه وهذا هو المختلف فيه عند النحاة وما نحن فيه ليس من هذا القبيل فأعرفه. قوله: (من أحسبه الشيء إذا كفاه) أي مأخوذ من هذه المادة لا مشتق حتى يكون على القول المرجوح في اشتقاق المصدر من الفعل، ويكون الفعال بالفتح مصدر الأفعال، وحساباً صفة لعطاء وإن كان مصدراً لتأويله بالمشتق ولذا فسره بكافياً أو هو على تقدير مضاف أو وصف به مبالغة، وقوله: حسبي أي يكفيني. قوله: (أو على حسب أعمالهم) حسب بفتح السين أو سكونها، والمراد على قدرها، وقيل: عليه أنه غير مناسب هنا لمضاعفة الحسنات، ولذا لم يقل وفاقاً كما في السابق ويدفع بأنه بعد المضاعف جاء هو وأضعافه على حسبها أيضاً أو ما ذكر هو

بمعنى المدرك ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ بدل من ربك، وقد رفعه الحجازيان وأبو عمرو على الابتداء ﴿الرَّحْمَنِ﴾ بالجرّ صفة له إلا في قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب، وبالرفع في قراءة أبي عمرو وفي قراءة حمزة والكسائي بجرّ الأوّل، ورفع الثاني على أنه خبر محذوف أو مبتدأ خبره ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ والواو لأهل السموات والأرض أي لا يملكون خطابه، والاعتراض عليه في ثواب أو عقاب لأنهم مملوكون له على الإطلاق فلا

الأصل وما زاد تفضلاً وتكرماً بمقتضى وعده، وقيل: معناه عطاء مفروغاً عن حسابه لا كنعم الدنيا وفيه نظر. قوله: (وقرئ حساباً) أي بالفتح والتشديد على وزان صيغ المبالغة وهو بمعنى المحسب يكسر السين أي بزنة اسم الفاعل، وهذا بناء على أنّ فعلاً يكون صفة من الأفعال وفيه كلام لأهل العربية، ونقل الراغب عن بعض أهل اللغة أن فعلاً لا يجيء صفة من الأفعال وجبار من جبر لا من أجبر فليحرر. قوله: (بدل من ربك النخ) وفي إبداله تعظيم له أيضاً وإيماء إلى ما في الآثار المقدّسة لولاك لما خلقت الأفلاك، ورفع الحجازيان نافع وابن كثير وأبو عمرو، ولو أعرب في الرفع خبر مبتدأ مقدر على أنه نعت مقطوع لتوافقت القراءتان، وقوله: صفة له أي لربك أو لرب السموات على الأصح عند المحققين من جواز وصف المضاف إلى ذي اللام بالمعرب بها فلا يرد عليه أنه ممنوع عند النحاة كما توهم مع أنه إنما يرد لو أراد أنه صفة رب السموات، ولو أزداد صفة ربك كما يؤيده قراءة من جره مع رفع ما قبله فلا فتأمله. قوله: (إلا في قراءة ابن عامر النخ) في النسخ هنا اختلاف واختلال وتحريه ما في النشر قال: اختلفوا في رب السموات والأرض، فقرأه يعقوب وابن عامر والكوفيون بخفض الباء والباقون برفعها واختلفوا في الرحمن فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بخفض النون، والباقون برفعها اه، وللرحمن هنا وفيما سيأتي موقع بليغ جداً. قوله: (لا يملكون خطابه النخ) ظاهره أنّ منه بيان مقدّم للخطاب، وسيأتي تحقيقه وهو دفع لما يتوهم من منافاة هذه الآية للشفاعة الآتية فإنّ للشفيع مقالاً وخطاباً مع الله بأنّ المنفي هنا خطاب الاعتراض لا الشفاعة، والرجاء وما بعده من ذكر الصواب دال عليه، ويجوز أن يكون عاماً خص منه ما بعده وهذا غير ما في الكشاف إذ المعنى أنهم لا يتصرفون في خطاب الأمر والنهي تصرف الملاك فيزيدون وينقصون كما يريدون، وهو من قوله: لا يملكون، وقد حققه المدقق في الكشف، ثم قال: وأمّا منه في التنزيل فصلته ولم يذكر لظهوره، والمعنى لا يملكون من الله خطاباً واحداً أي لا يملكهم الله ذلك كما تقول ملكت منه درهماً إشارة إلى أن ميّداً الملك منه، وهذا أظهر أو لا يملكون أن يخاطبوه بشيء من نقص العذاب وهذا وجه آخر في الآية فيه منه صلة خطاباً كما تقول خاطبتك منك على معنى خاطبتك كبعثت زيداً وبعثت من زيد فمنه بيان مقدّم على المصدر لا صلة يملكون، وقد قيل عليه إنّ تعدى الخطاب لم يثبت في اللغة، وكذا البيح لا يتعدى بلا واسطة إلا إلى المبيح لا إلى المشتري فينبغي أن يجعل منه صلة يملكون أي لا يملكون منه تعالى في ذلك اليوم خطاباً باعتراض ونحوه، وهذا عجيب فإنه لم يقل إنه صلة الخطاب حتى يرد عليه ما

يستحقون عليه اعتراضاً، وذلك لا ينافي الشفاعة بإذنه ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ تقرير وتوكيد لقوله: لا يملكون فإن هؤلاء الذين هم أفضل الخلائق، وأقربهم من الله إذا لم يقدرُوا أن يتكلموا بما يكون صواباً كالشفاعة لمن ارتضى إلا بإذنه فكيف يملكه غيرهم، ويوم ظرف للا يملكون أو لا يتكلمون، والروح ملك موكل على الأرواح أو جنسها أو جبريل أو خلق أعظم من الملائكة ﴿ذَلِكَ الْيَوْمَ الْحَقُّ﴾

ذكر إذ هو في الوجه الأول جعل من ابتدائية متعلقة بيملكون، وفي الثاني جعلها بيانية فهو ظرف مستقر لكنه تعسف في قوله: خاطبت منك وأما تعدي البيع بمن فصحيح ذكره صاحب المصباح، وحاصل ما ذكره أنّ النظم يحتمل وجهين أي لا يقدرُون على أن يخاطبوه فالخطاب منهم أو لا يصلون لسماع خطاب منه لكنه عقده على عادته، ولولا ظنّ الإغفال كان ترك مثله أولى من ذكره. قوله: (لأنهم مملوكون الخ) يعني أنّ ذاتهم وصفاتهم وأملاكهم وكل ما يتعلق بهم جوهرًا أو عرضاً مخلوق له تعالى، وهو مالكة فله التصرف فيه كما يشاء لأنه لا يمنع أحد منا من التصرف في ملكه مع أنه غير حقيقي فكيف بمالك الملك على الإطلاق فلا يجب عليه شيء من ثواب، وعقاب ولا يستل عما يفعل وفيه ردّ على المعتزلة، وقوله: تقرير الخ لأنهم إذا لم يملكوا بغير إذن لم يملكوا الخطاب كما لا يخفى. قوله: (فإن هؤلاء الذين هم أفضل الخلائق الخ) هذا بعينه في الكشاف لكنها كلمة حق أريد بها باطل ثمة فإنّ الخلاف في أفضلية الملائكة بمعنى كثرة الثواب، وما يترتب عليها من كونهم أكرم على الله وأحب إليه لا بمعنى قرب المنزلة من الله ودخول حظائر القدس، ورفع ستارة الملكوت بالاطلاع على ما غاب عنا مع النزاهة وقلة الوسائط، وغيره فإنهم أفضل بالاعتبار الثاني بلا خلاف فيه وهذا كما نشأه من حال خدام الملك، وخاصة حرمة فإنهم أقرب إليه من وزرائه والخارجين من أقربائه وليسوا عنده بمرتبة واحدة وإن زادوا في التبسط والدلالة عليه، ولذا عطف قوله وأقربهم الخ على أفضل الخلائق عطفاً تفسيريًا ومنه تعلم أنّ الخلاف هنا لفظي مع أنّ بعض أهل السنة، وعلماء الشافعية ذهبوا إلى تفضيل الملك مطلقاً حتى ادعى بعضهم أنه مراد المصنف، ومذهبه:

### وللناس فيما يعشقون مذاهب

قوله: (كالشفاعة لمن ارتضى الخ) المراد بمن ارتضى من اصطفاه واختاره من صفوة خلقه من المسلمين وإنما فسره لأنّ غير الصواب لا يصدر من الملائكة، ولا يؤذن لأحد فيه. قوله: (والروح ملك موكل على الأرواح الخ) قال في الأحياء: الملك الذي يقال له الروح هو الذي يولج الأرواح في الأجسام فإنه يتنفس فيكون في كل نفس من أنفاسه روح في جسم، وهو حق يشاهده أرباب القلوب ببصائرهم اهـ. قوله: (أو جنسها) أي والمراد به جنس الأرواح، وقيامها وهي من المجردات بدون الأجسام غير متصور، ولذا قيل: تقديره ذات

الكائن لا محالة ﴿فَمَنْ شَاءَ أَخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ﴾ إلى ثوابه ﴿مَتَابًا﴾ بالإيمان والطاعة ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ يعني عذاب الآخرة، وقربه لتحققه فإن كل ما هو آت قريب ولأنَّ مبدأه الموت ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاؤُهُ﴾ يرى ما قدمه من خير أو شرّ والمرء عام، وقيل هو الكافر لقوله: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ﴾ [سورة النبا، الآية: ٤٠] فيكون الكافر ظاهراً وضع موضع

الأرواح وفيه نظر، والطاهر أن ضمير جنسها راجع للملائكة لتقدمها في النظم، وفهمها من المقام. قوله: (الكائن لا محالة) تفسير للحق الموصوف به اليوم أو الواقع خبر ذلك اليوم أي هو مما لا يمكن إنكاره، وهذا مؤكد لما قبله، ولذا لم يعطف. قوله: (إلى ثوابه) بيان للمراد أو تقدير لمضاف فيه، وهو الأظهر وإنما قدر المضاف فيه قيل: لأنَّ الرجوع لذاته تعالى غير مراد لتنزهه عنه، وتعالیه فالمتصوّر الرجوع لحكمه وثوابه ووعدته ونحوه كما قيل في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ارجعي إلى ربك﴾ [سورة الفجر، الآية: ٢٨] وقيل: لأنَّ رجوع كل أحد إلى ربه ليس بمشيئته إذ لا بدّ منه شاء أم لا والمعلق بالمشيئة الرجوع إلى ثوابه فإنَّ العبد مختار في الإيمان، والطاعة ولا ثواب بدونهما ولا يرد عليه ما قيل من أنه مناف لمذهب الأشاعرة لأنَّ العبد له كسب في أفعاله بمشيئة مقارنة لمشيئة الله لما أوجدها فيه، ويكفي في مثله ذلك كما حقق في محله وقيل إنما قدر الثواب لما مرّ من قوله: للطاغين مآباً فإنَّ لهم مرجعاً لله أيضاً لكن للعقاب لا للثواب، ولكل وجهة هو موليها. قوله: (وقربه لتحققه) جواب عن سؤال مقدر تقديره إذا فسر بعذاب الآخرة كيف يكون قريباً فيما أن يجعل لتحقق وقوعه قريباً لأنَّ ما تحقق في المستقبل يجعل قريباً بخلاف ما تحقق في الماضي، ولذا قيل: ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت أو يقال: البرزخ داخل في الآخرة، ومبدؤه الموت وهو قريب حقيقة إذ القرب والبعد من الأمور النسبية، قيل: وإنما يحتاج إلى التوجيه لو كان يوم ينظر ظرفاً مستقراً أي قريباً كائناً يوم الخ إما إذا كان لغواً للقرب فلا لأنه في ذلك اليوم قريب لا فاصل بينه وبين المرء، وفيه نظر لأنَّ الظاهر جعل المنذر به قريباً في وقت الإنذار لأنه المناسب للتهديد والوعيد إذ لا فائدة في ذكر قربه منهم يوم القيامة فإذا تعلق به فالمراد بيان قرب اليوم نفسه كما في قوله: ﴿اقتربت الساعة﴾ [سورة القمر، الآية: ١] فتأمل. قوله: (يرى ما قدمه من خير أو شرّ) بيان لحاصل المعنى فلا ينافي كون ما استفهامية أو هو تفسير له على الوجه الراجح، ولذا قدمه، وتعرض لتفسيره على تقدير أنها استفهامية بقوله: أي ينظر الخ، وقوله: والمرء عام لاشتراك الفريقين في النظر، ولما بين حال الكافر بعده وتحسره علم حال غيره فهو كقوله: وورثه أبواه فلائم الثلث، ولم يصرح به لإيهام إنه لا يحيط به الوصف، وقيل: المراد به المؤمن كما نقل عن قتادة وتركه المصنف لما في الكشف من أنه ظاهر الضعف وإن رجحه الإمام بأنَّ بيان حال الكافر بعده يدل على أن هذا حال المؤمن. قوله: (وقيل هو الكافر الخ) مرضه لأنَّ ما قبله في حال الفريقين عموماً فلا وجه للتخصيص، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ﴾ لا يخص الكافرين لأنَّ الإنذار عام للفريقين أيضاً فلا دلالة له على الاختصاص كما يتوهم في بادئ النظر، وقوله:

الضمير لزيادة الدم، وما موصولة منصوبة بينظر أو استفهامية منصوبة بقدّمت أي ينظر أي شيء قدّمت يدها ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ في الدنيا فلم أخلق ولم أكلف، أو في هذا اليوم فلم أبعث، وقيل: يحشر سائر الحيوانات للاقتصاص، ثم تردّ تراباً فيودّ الكافر حالها. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة عمّ سقاه الله برد الشراب يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

فيكون الكافر الخ لأنه على هذا كان الظاهر عود ضمير للمرء من غير تصريح به لكنه لإفادة لفظ الكافر الذي أقيم مقام الضمير لذلك، وقيل: الكافر إبليس لما شاهد آدم عليه الصلاة والسلام ونسله وما لهم من الثواب تمنى أن يكون تراباً لأنه احتقره لما قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٢] وهو كلام حسن ووجه وجيه، وإن بعد من السياق. قوله: (وما موصولة) والعائد مقدّر أي ما قدّمته وعلى الاستفهامية فالجملة معلق عنها لأن النظر طريق للعلم كما بينه النحاة، والمعنى على الثاني ينظر جواب ما قدّمته يدها، ومثله: كثير ظاهر. قوله: (وقيل: يحشر سائر الحيوانات الخ) كما اشتهر ذلك وورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجماء من الشاة القرناء<sup>(٢)</sup> تمت السورة والحمد لله وحده والصلاة والسلام على أعظم مخلوقاته وآله وصحبه وآل بيته.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ١٨٣ ومسلم ٢٥٨٢ والترمذي ٢٤٢٠ وأحمد ٢/ ٢٣٥ - ٣٠١ كلهم من حيث أبي هريرة.

الجماء: هي التي لا قرن لها.

## سورة النازعات

مكية وآيها خمس أو ست وأربعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا \* وَالنَّشِيطَاتِ ذُشُطًا \* وَالسَّابِحَاتِ سَبَّحًا \* فَالسَّيِّدَاتِ سَعًا \* فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾

هذه صفات ملائكة الموت فإنهم ينزعون أرواح الكفار من أبدانهم غرقاً أي إغراقاً في النزح فإنهم ينزعونها من أقصى الأبدان، أو نفوساً غرقاً في الأجساد، وينشطون أي يخرجون أرواح المؤمنين برفق من نشط الدلو من البئر إذا أخرجها، ويسبحون في إخراجها سبح

## سورة النازعات

وتسمى سورة الساهرة والطامة وهي مكية بالاتفاق وعدد الآيات ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (هذه صفات ملائكة الموت الخ) يعني أن الموصوف واحد فيها وهم ملائكة الموت فالعطف لتغاير الصفات كما مرّ ولو جعلت الموصوفات متعددة على أن النازعات ملائكة العذاب، والناشطات ملائكة الرحمة جاز أيضاً وجعل النزح للكفار، والنشط لغيرهم لأن النزح جذب بشدة والنشط بسهولة ورفق فلام ذلك التخصيص، وقوله: ينزعون أي يخرجون بجذب، وقوله: إغراقاً الخ أي مبالغة في الغرق فالغرق بمعنى الإغراق كالسلام بمعنى التسليم أو هو الإغراق بحذف الزوائد، وقوله: فإنهم ينزعونها الخ تعليل وبيان للإغراق، وتخصيصه بالكفار لما مرّ من أنه جذب بشدة، وما للمؤمنين نشط لا أنه في الكفار معكوس من الأسفل إلى الأعلى حتى لا يرد أنه لا وجه للتخصيص كما قيل، وهو منصوب على أنه مفعول مطلق، والمفعول به محذوف. قوله: (أو نفوساً غرقاً في الأجساد) فهو مصدر مؤول بالصفة المشبهة، ونصبه على أنه مفعول به على هذا أو صفة للمفعول به، وهو معطوف على قوله: إغراقاً، وقيل: على قوله: أرواح الكفار وعلى الأول التقابل ظاهر، وأما على الثاني فلأن المراد ينزعون أرواح الكفار من أبدانهم، أو نفوساً غرقاً في الأجساد لشدة تعلقها بها بغلبة الصفات الجسمانية فهي بعيدة عن الرقيّ لعالم الملكوت، وهي نفوس الكفار، وهي من المجردات، وتعلق بالبدن بواسطة الروح الحيواني، وهو البخار اللطيف الساري في البدن وينزعه ينقطع تعلق الروح عن البدن، ومنه يعلم فساد ما قيل من أنهما متحدان لا تقابل بينهما. قوله: (يخرجون أرواح المؤمنين برفق) تفسير للنشط على، وجه يعلم منه وجه اختصاصه بالمؤمنين كما مرّ، وكذا اختصاص السبح أيضاً وظاهر هذا أنهم النزح خارج البدن كالواقف، وظاهر ما بعده من السبح والغوص دخولهم فيه لإخراجها فيؤول أحدهما كالنشط بأن المراد منه السهولة أو السبح بأن المراد مجرد الاتصال، والظاهر أن السبح هو الحركة الاختيارية في الماء فلا ينافي

الغواص الذي يخرج الشيء من أعماق البحر فيسبقون بأرواح الكفار إلى النار، وبأرواح المؤمنين إلى الجنة فيدبرون أمر عقابها وثوابها بأن يهيؤها لإدراك ما أعد لها من الآلام واللذات أو الأوليان لهم، والباقيات لطوائف من الملائكة يسبحون في مضيها أي يسرعون فيه فيسبقون إلى ما أمروا به فيدبرون أمره، أو صفات النجوم فإنها تنزع من المشرق إلى المغرب غرقاً في النزاع بأن تقطع الفلك حتى تنحط أقصى الغرب، وتنشط من برج إلى برج أي تخرج من نشط الثور إذا خرج من بلد إلى بلد، ويسبحون في الفلك فيسبق بعضها في السير لكونه أسرع حركة فيدبر أمراً نيظ بها كاختلاف الفصول وتقدير الأزمنة، وظهور مواقيت العبادات ولما كانت حركاتها من المشرق إلى المغرب قسرية، وحركاتها من برج إلى برج ملائمة سمي الأولى نزعاً، والثانية نشطاً أو صفات النفوس الفاضلة حال المفارقة

الغوص فما قيل من أنّ إطلاق السبح على الغوص غير متعارف لا وجه له مع أنه لا ينفك عنه. قوله: (فيسبقون بأرواح الكفار الخ) سبق هنا بمعنى الإسراع مجازاً فالعطف بالفاء إشارة إلى عدم التراخي في الاتصال، وقوله: أمر عقابها وثوابها لف ونشر مرتب، وقوله: بأن يهيؤها الخ إشارة إلى أنّ ملائكة العذاب غير ملائكة الموت فإنّ ملائكة الموت تهيؤها وتوصلها الإدراك الألم، واللذة دون تنعيم وتعذيب. قوله: (أو الأوليان) أي الصفتان الأوليان، وهما النازعات والناشطات لملائكة الموت وما بعده لملائكة الرحمة والعذاب فتتغير الموصوفات كالصفات، وقوله: في مضيها الأظهر أن يقال في مضيهم، ولما حمل السابقات على طوائف غير ملائكة الموت لم يكن السبح إخراج الأرواح بل بمعنى المضي والسرعة في اتصالها لما سبقت له من النعيم والعذاب، فيدبرون أمره أي أمر ما أمروا به من كفيته وما لا بدّ منه، فلا وجه لما قيل إنّ الأظهر أن يقال: فتدبرونه. قوله: (أو صفات النجوم) معطوف على قوله: صفات الملائكة، وقوله: فإنها تنزع أي تسير من نزع الفرس إذا جرى، وهذا إشارة إلى أنّ المراد بها على هذا السيارة دون الثوابت وهي شاملة للشمس والقمر لما سيأتي، وقوله: غرقاً في النزاع أي مجدة في السير مسرعة، وقوله: بأن تقطع الفلك من قطع المسافر الطريق إذا جاوزها، وهذا بالنسبة لما يبدو للناس في النظرة لأنّ حركتها تبع لحركة الفلك لا مستقلة في قطعه، وقوله: وتنشط الخ تفسير للناشطات على هذا وقوله: يسبحون الخ فيه تسمع وكان الظاهر تسبح، وقوله: كاختلاف الفصول الخ فإنه بحركة الشمس تحصل الفصول الأربعة وبحركة القمر تميز الشهور والسنين والمواقيت إلى غير ذلك مما جعله الله منوطاً بحركة النيرين كأوقات الصلوات والحج والمعاملات المؤجلة. قوله: (حركاتها من المشرق إلى المغرب) فسره به لأنها بحركة الفلك الأعظم تبعاً لأنه يتحرك كذلك فيتبعه ما فيه ضرورة، وأما حركة الكواكب في منازلها من البروج لأنها حركتها الخاصة بها فغير سريعة وهي بإرادتها من غير قسر لها فلذا أطلق على الأولى نزعاً لأنه جذب بشدة، وسميت الثانية نشطاً لأنه برفق كما مرّ وهذا مبني على ما ذكر في الرياضات. قوله: (أو صفات النفوس الفاضلة) معطوف أيضاً على قوله:

فإنها تنزع عن الأبدان غرقاً أي نزعاً شديداً من إغراق النازع في القوس، وتنشط إلى عالم الملكوت وتسبح فيها فتسبق إلى حظائر القدس فتصير لشرفها وقوتها من المدبرات أو حال سلوكها فإنها تنزع عن الشهوات فتتنشط إلى عالم القدس فتسبح في مراتب الارتقاء فتسبق إلى الكمالات حتى تصير من المكملات أو صفات أنفوس الغزاة أو أيديهم تنزع القسيّ بإغراق السهام وينشطون بالسهم للرمي، ويسبحون في البر والبحر فيسبقون إلى حرب العدو

صفات ملائكة فالمراد بالنازعات النفوس المفارقة لأبدانها بالموت، ووصفها بالنزع لأنه يعسر عليها مفارقة البدن بعد الإلفة، ولذا قال ﷺ: «إِنَّ للموت لسكرات» فلا يختص بغير المؤمنين على هذا، وقيل: النزع بمعنى الكف على هذا، وقوله: تنشط من النشاط وهو خفة السوق، وقوله: وتسبح فيها أنت الضمير سواء رجع للعالم أو الملكوت لتأويله بمؤنث وإرادة المقارّ ونحوه يعني أنها تتوجه لعالم العقول المجردة فترقي الملكوت من مرتبة إلى أخرى بسرعة فتسبق لحظائر القدس بالطهارة من النقائص، وهو مقام القرب من الرب. قوله: (فتصير لشرفها وقوتها من المدبرات) يحتمل أنّ المراد بالمدبرات الملائكة، وأنّ النفوس بعد الاستكمال ومفارقة البدن ودخولها في الحظائر المقدسة تلتحق بالملائكة، ولذا ألفت المقام الأعلى، وصلحت للخلود أو هو صفة للنفوس المفارقة العالية فإنها بقوتها، وشرفها تصلح للوصف بأنها مدبرة كما قال الإمام إنها بعد المفارقة قد يظهر لها آثار وأحوال في هذا العالم فقد يرى المرء أستاذه بعد موته فيرشده لما يهمه، وقد نقل عن جالينوس أنه مرض مرضاً عجز عن علاجه الحكماء فوصف له في منامه علاجه فأفاق وفعله فأفاق، وقد ذكره الغزالي، ولذا قيل: إذا تحيرتم في الأمور فاستعينوا من أصحاب القبور، إلا أنه ليس بحديث كما توهم ولذا اتفق الناس على زيارة مشاهد السلف والتوسل بهم إلى الله وإن أنكره بعض الملاحدة في عصرنا، والمشتكي إليه هو الله. قوله: (أو حال سلوكها) معطوف على قوله: حال المفارقة والأول على أنه من صفات الأرواح بعد الموت، وهذا في الحياة والسلوك في العرف تطهير الظاهر والباطن، بالاجتهاد في العبادة والترقي في المعارف الإلهية، وقوله: فإنها الخ تفسير للنزع على هذا بالحذف من حضيض الهوى إلى أوج التقوى وما بعده ظاهر، وقوله: فتتنشط الخ إشارة إلى أنّ فيه ترتباً لكنه وكل إلى فهم السامع. قوله: (حتى تصير من المكملات) بصيغة اسم الفاعل أو المفعول، والظاهر الأوّل لأنه تفسير للمدبرات، وقوله: أو صفات أنفوس الغزاة معطوف على قوله: صفات ملائكة، وقوله: أو أيديهم معطوف على قوله: أنفوس الغزاة والقسيّ جمع قوس، وقوله: بإغراق السهام أي المبالغة في جذبها للرمي، وقوله: ينشطون بالسهم للرمي أي يرسلونه بعد الجذب من قولهم: نشط العقدة إذا حلها كما في التاج وغيره ومثله يسند لليد وصاحبها، نعم ما بعده إسناد محتاج للتحويل للملابسة فما قيل من أنّ في إسناد النشاط وما بعده إلى الأيدي كلاماً لا يخلو من القصور أو التقصير، وقوله: يدبرون أمرها الضمير للحرب لأنها مؤنثة. قوله: (فإنها تنزع في أعتها نزعاً) يحتمل أنه كقوله:

فيدبرون أمرها أو صفات خيلهم فإنها تنزع في أعتها نزعاً تغرق فيه الأعنة لطول أعناقها، وتخرج من دار الإسلام إلى دار الكفر، وتسبح في جريها فتسبق إلى العدو فتدبر أمر الظفر أقسم الله بها على قيام الساعة، وإنما حذف لدلالة ما بعده عليه ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾ وهو منصوب به والمراد بالراجفة الأجرام الساكنة التي تشتد حركتها حينئذ كالأرض والجبال لقوله: ﴿يَوْمَ تَرْجَفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ﴾ [سورة المزمل، الآية: ١٤] أو الواقعة التي ترجف الأجرام عندها وهي النفخة الأولى ﴿تَتَّبِعُهَا الرِّادِفَةُ﴾ التابعة، وهي السماء، والكواكب تنشق وتنتثر أو النفخة الثانية والجملة في موقع الحال ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾ شديدة الاضطراب من

### يجرح في عراقيبها نصلي

أي تمد أعتها مدأ قوياً حتى تلتصق الأعنة بالأعناق من غر ارتخاء لها فتصير كأنها انغمست فيها، أو هو مجاز من قولهم: نزع في القوس إذا مدها لأنه يتعدى بفي كما ذكره الأزهري، وتسبح في جريها هو مستعار من سبح في الماء لكنه الحق بالحقيقة لشهرته، وقوله: فتدبر أمر الظفر أسند التدبير إليها مجازاً لأنها سببه، وقوله: وإنما حذف أي جواب القسم، وتقديره لتبعثن أو لتقومن القيامة ونحوه. قوله: (وهو منصوب به) أي ما بعده الدال عليه، وهو قوله: يوم ترجف الراجفة منصوب بالجواب المقدر لأنه ظرف وتقديره ما مر وعلى ما فسره به المصنف لا بد من اعتبار زمان النفخة الأولى ممتداً فلا يرد أن البعث وقيام الساعة بعد النفخة الثانية وبينهما أربعون سنة فيما قيل: فلا حاجة إلى التعسف، وتكلف جعل يوم مبنياً فاعلاً للجواب وتقديره ليأتين يوم النخ. قوله: (والمراد بالراجفة النخ) فتسميتها راجفة باعتبار الأول ففيه مجاز مرسل وبه يتضح فائدة الإسناد، وإنه ليس من قبيل يقوم القائم وتعريفه للعهد فيه وفيما بعده، وقوله: ترجف الإجماع الخ إشارة إلى أن الإسناد إليها مجازي لأنها سببه أو التجوز في الظرف بجعل سبب الرجف راجفاً قيل: ولو فسرت الراجفة بالمحركة جاز وكان حقيقة لأن رجف يكون بمعنى حرك وتحرك. قوله: (التابعة) من ردفه إذا تبعه ولوقوع ذلك فيها بعد الرجفة الأولى جعلت رادفة لها، وقوله: أو النفخة الثانية تفسير آخر للرادفة، وقوله: في موقع الحال من الراجفة قيل: وهي حال مقدرة أو هي مستأنفة كما ذكره المعرب وفي الكشاف فإن قلت: كيف جعلت يوم ترجف ظرفاً للمضمر الذي هو لتبعثن، ولا يبعثن عند النفخة الأولى قلت: المعنى لتبعثن في الوقت الواسع الذي تقع فيه النفختان، وهم يبعثن في بعض ذلك الوقت الواسع، وهو وقت النفخة الأخرى ودل على ذلك أن قوله: تتبعها الرادفة جعل حالاً عن الراجفة، اهـ، وقيل عليه: إن الحال غير متعينة، وعلى تسليم التعيين فالحال يجب مقارنتها لذي الحال وحدث الرادفة بعد انقضاء الراجفة لا يفيد كونهما في يوم واحد إذ لم يتقارنا فلا بد من جعلها حالاً مقدرة وحينئذ فلا تدل على ما ذكره، ولا يخفى أنه من قلة التدبير فإنه يريد أنهم جعلوا قوله: تتبعها حالاً والأصل فيها المقارنة فلو لم يقدر ذلك الوقت متسعاً لما ذهبوا إليه من غير تأويل، وقد عرفت أن جعلها حالاً مقدرة حينئذ لا وجه له. قوله:

الوجيف وهي صفة لقلوب والخبر ﴿أَبْصَرَهَا خَشِيعَةً﴾ أي أبصار أصحابها ذليلة من الخوف، ولذلك أضافها إلى القلوب ﴿يَقُولُونَ أَيْنَا لَمَرَدُّوْنَ فِي الْكَافِرَةِ﴾ في الحالة الأولى يعنون الحياة بعد الموت من قولهم رجع فلان في حافرته أي طريقه التي جاء فيها فحفرها أي أثر فيها بمشيه على النسبة كقوله: ﴿في عيشة راضية﴾ [سورة القارعة، الآية: ٧] أو تشبيهه القابل بالفاعل، وقرئ في الحفرة بمعنى المحفورة يقال: حفرت أسنانه فحفرت حفراً، وهي حفرة ﴿أَوْذًا كُنًّا﴾ وقرأ نافع وابن عامر والكسائي إذا كنا على الخبر ﴿عِظَمًا نَخْرَةً﴾ بالية وقرأ الحجازيان وأبو عمرو والشامي، وحفص وروح نخرة وهي أبلغ ﴿قَالُوا يَا نَكَّ إِذَا كَرَّةٌ حَاسِرَةٌ﴾

(من الوجيف) هو مصدر ومعناه وضعا شدة الاضطراب فلا يلد عليه أنه ليس في الكلام ما يدل على الشدة، وقوله: صفة لقلوب فهي مسوغة للابتداء به، وهو نكرة وأما كونه خبراً لأنّ تنوين قلوب للتنوين فمع الإبساخ مخالف للظاهر في الابتداء بالنكرة وجعل تنوين التنوين كالوصف معنى تعسف، ولذا لم يلتفتوا له. قوله: (أبصار أصحابها) بتقدير المضاف لأنّ القلوب لا أبصار لها إلا أن تجعل بمعنى البصائر، وهو خلاف الظاهر أو هو تجوز في النسبة الإضافية لأدنى ملاسة فيكون جعل للقلوب أبصاراً ووصف الأبصار بالذل لظهور آثاره عليها، وقوله: ولذلك أي لأنّ المراد وصفها بالذل الناشئ من الخوف أضافها إلى القلوب التي هي محل الخوف ولا يضره تقدير المضاف فيه لأنه يكفي لمثله وقوعه كذلك بحسب الظاهر. قوله: (في الحالة الأولى) هو حاصل المعنى المراد منه يعني أنه لما أقسم على تحقق البعث، وقيام الساعة وبين ذلهم فيها وخوفهم ذكر إقرارهم بالبعث والمعاد، وردهم إلى الحياة بعد الموت فالاستفهام لاستغراب ما شاهدوه بعد الإنكار، وهذه الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لما يقولونه إذ ذاك، وقوله: فحفرها بيان لوجه تسميتها حافرة بمعنى محفورة، ثم بين أنّ المراد بالحفر التأثير في الأرض على الاستعارة أو المجاز المرسل بإرادة المطلق من المقيد. قوله: (على النسبة) يعني أنّ حافرة بمعنى محفورة كراضية بمعنى مرضية لتأويله بذات حفر، وذو الشيء صادق بالفاعل والمفعول وهذا بناء على المعروف في أمثاله أو هو على التجوز في الإسناد على ما ارتضاه الخطيب، وقوله: تشبيه القابل بالفاعل هو على مذهب السكاكي من جعل أمثاله استعارة مكنية وتخيلية لأنه بمعنى الطريق وهي قابلة للحفر فشبّه القابل للفعل بمن يفعله لتتزيله منزلته فالاستعارة في الضمير المستتر، وإثبات الحافرية له تخييل على ما عرف من المذاهب فيه. قوله: (وقرئ في الحفرة) بفتح الحاء وكسر الفاء على أنه صفة مشبهة، وهي شاذة مروية عن أبي حيوة وابن أبي عبيدة ومعنى حفرت أسنانه بالبناء للمجهول تغيرت وتآكلت، وقوله: فحفرت بصيغة المعلوم وكسر الفاء مطاوعه، وحفرا بفتحيتين مصدره وهو دليل على أنّ الحافرة بمعنى المحفورة، وقوله: أئذا كنا الخ متعلق بمحذوف تقديره أنبعث ونحيا إذا الخ وقوله: على الخبر أي بدون أداة الاستفهام الإنشائي. قوله: (نخرة وهي أبلغ) قرأ الأخوان وأبو بكر ناخرة بألف والباقون نخرة بدونها كحاذر وحذر، وفعل أبلغ من فاعل وإن كانت حروفه أكثر وكثرة البنية لا

ذات خسران أو خاسر أصحابها والمعنى أنها إن صحت فنحن إذا خاسرون لتكذيبنا بها، وهو استهزاء منهم ﴿فَلَيْتَأَمَّرُ بِهِنَّ رَجْرَجٌ مُّجْتَمِعٌ﴾ متعلق بمحذوف أي لا تستصعبوها فما هي إلا صيحة واحدة يعني النفخة الثانية ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ فإذا هم أحياء على وجه الأرض بعدما كانوا أمواتاً في بطنها، والساهرة الأرض البيضاء المستوية سميت بذلك لأنّ السراب يجري فيها من قولهم عين ساهرة للتي يجري ماؤها، وفي ضدّها نائمة أو لأن سالكها يسهر خوفاً، وقيل: اسم جهنم ﴿هَلْ أُنْتَكِحُ حَيْثُ مُوسَى﴾ أليس قد أتاك حديثه فيسليك على تكذيب قومك، ويهدّدهم عليه بأن يصيبهم مثل ما أصاب من هو أعظم منهم ﴿إِذْ نَادَتْ رَبُّهُ يَا لَوْلَا الَّذِي نَسِيتُ ﴿قَدْ مَرَّ بِيَانَهُ فِي سُورَةِ طه﴾ ﴿أَذْهَبَ إِلَيْكَ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ على إرادة القول، وقرئ أن

تدلّ على كثرة المعنى مطلقاً والنخر البالي ويكون بمعنى الأجوف البالي، ويصح أن يراد به ذلك هنا أيضاً والقراءة الأخرى موافقة لرؤوس الآي ومن العجب ما قيل: إن ناخرة مغير من نخرة للفواصل فتتخذ القراءتان في إفادة المبالغة فإنه لا معنى له عند التحقيق. قوله: (ذات خسران الخ) قال الراغب: الخسر والخسران انتقاص رأس المال وينسب إلى الإنسان فيقال: خسر فلان وإلى الفعل فيقال خسرت تجارته اه، هذه حقيقته والمراد بالفعل ما يتعلق بالمعاملة لا كل فعل كما فيما نحن فيه فجعل الكرة خاسرة ليس حقيقة فهو إما للنسبة بمعنى ذات خسران على ما مرّ أو المراد خاسر صاحبها على تقدير المضاف، أو التجوّز في النسبة. قوله: (والمعنى الخ) أي إن صحت الرجعة إلى الحياة والبعث فنحن في خسر لتحقق ما أنكرناه وقوله: وهو استهزاء منهم أي قولهم: تلك إذن كرة خاسرة صدر منهم على وجه الاستهزاء، بالخسر حيث أبرزوا ما قطعوا بانتفائه واستحالته في صورة المشكوك المحتمل للوقوع. قوله: (متعلق بمحذوف) أي فيه مقدر مرتبط به معنى أي لا تحسبوا تلك الكرة صعبة، فإنها هينة على قدرته فإنها صيحة واحدة فالمذكور تعليل للمقدر وفيه تهوين لأمر الإعادة على وجه بليغ لطيف. قوله: (والساهرة الأرض البيضاء) أي التي لا نبات ولا بناء فيها لأنّ الأرض المزروعة ترى بما فيها من الخضرة كأنها سوداء، وقد تلطف بلدينا فقال:

إن الذين ترحلوا وتلففوا بالهاجرة

أنزلتهم في مقلتي فإذا هم بالساهرة

وقوله: عين ساهرة الخ ففيه مجاز على المجاز لشهرة الأول التي ألحقته بالحقيقة، وقوله: وقيل اسم جهنم معطوف على قوله: الأرض البيضاء، وقوله: أو لأن سالكها الخ فالسهر بمعناه المعروف، والتجوّز في الإسناد. قوله: (أليس قد أتاك حديثه الخ) يعني أنّ المقصود تسليته ﷺ وتهديد المكذبين له بإنذارهم بعذاب كعذاب من كذب الرسل قبلهم وهو بيان له بحاصل معناه لا إشارة إلى أن هل بمعنى قد كما مرّ في قوله: هل أتى والمقصود من الاستفهام التذكير لا التقرير كما قيل، ومن هو أعظم منهم أي أشدّ كفرة كفرعون وقوله: بأن

أذهب لما في النداء من معنى القول ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَرْكَأَ﴾ هل لك ميل إلى أن تتطهر من الكفر، والطغيان وقرأ الحجازيان ويعقوب تزكى بالتشديد ﴿وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ﴾ وأرشدك إلى معرفته ﴿فَنَحْنُ﴾ بأداء الواجبات، وترك المحرمات إذ الخشية إنما تكون بعد المعرفة، وهذا كالتفصيل لقوله: ﴿فقولا له قولاً لينا﴾ [سورة طه، الآية: ٤٤] ﴿فَأَرْبُهُ آيَةُ الْكُفْرَى﴾ أي فذهب وبلغ فأراه المعجزة الكبرى، وهي قلب العصا حية فإنه كان المقدم والأصل أو مجموع معجزاته، فإنها باعتبار دلالتها كآية الواحدة ﴿فَكَذَّبَ وَعَصَى﴾ فكذب موسى وعصى الله عز

يصيبهم الخ متعلق بيسليك وقوله: يتهددهم على التنازع، أو هو متعلق بالثاني فقط والمراد بكونه مثله في الجنس والمقهورية والخذلان دون الاستئصال مع أن المحذر منه لا يلزم وقوعه، وقوله: إذا ناداه متعلق بالحديث أو مفعول اذكر مقدراً كما مرّ بيانه، وقوله: على إرادة القول أي تقديره والتقدير وقال له: أو قائلاً له وقوله: لما في النداء الخ يعني أنّ أن تفسيرية لوجود شرطها المشهور، ويجوز أن تكون مصدرية قبلها حرف جر مقدر أي بأن ناداه الخ. قوله: (هل لك ميل إلى أن تتطهر الخ) يعني لك خبر مبتدأ مقدر، والجار والمجرور متعلق به وهو في الاستعمال ورد بفي وإلى فيقدر لكل ما يناسبه، ولذا قدر المصنف ميل لأنه يتعدى بإلى والزمخشري قدر الرغبة وهي مما يتعدى بفي وإلى فأتي الصلتين ذكر بعد هذا الظرف صح، وقال أبو البقاء: لما كان المعنى أدعوك جاء بإلى فجعل الظرف متعلقاً بمعنى الكلام أو بمقدر يدلّ عليه، ومن لم يفتن لمراهه قال: إنه لا يفيد شيئاً في الإعراب إلا أنه مبني على أنّ الجملة بتامها تكون عاملاً وفيه شيء ومن دفع الاعتراض بأن هل لك مجاز عن أحدثك، أو أدعوك والصلة بعده قرينة زاد في الطنبور نعمة فتأمل. قوله: (تتطهر الخ) تفسير لقوله: تزكى، وقوله: بالتشديد أي تشديد الزاي وأصله تزكى فأدغمت التاء الثانية في الزاي وتقديم التزكية على الهداية لأنها تخلية، وقوله: أرشدك إلى معرفته بيان لحاصل المعنى أو لتقدير مضاف فيه لأنّ الهداية إلى معرفته هداية له ولا حاجة إلى التقريب بأنها لإيجاده في الذهن، وقوله: إذ الخشية إنما تكون بعد المعرفة، بيان لموقع الفاء وتعليل لتقدير المضاف فيه وهو المعرفة ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٢٨]. قوله: (وهذا) يعني هل لك الخ فإنه دعوة في صورة العرض والمشورة كقولك للضيف: هل لك أن تنزل عندنا وقوله: فذهب الخ يعني أنّ الفاء فصيحة وفيه مقدر به ينتظم الكلام، وقوله: فإنه أي القلب كان المقدم على غيره من معجزاته فهو المراد بالكبرى، والصغرى ما سواه بقرينة الفاء التعقيبية. قوله: (والأصل) إما أن يريد به إنه أقوى معجزاته الفعلية أو ما بينى عليه غيره لأنّ كثيراً من معجزاته فيها كتفجير الماء بضرهبا وشق البحر والإضاءة ونحوه فلا حاجة إلى ما قيل من أن أصلها بالنسبة إلى اليد البيضاء خصوصاً فإنها كالتبع لها فإنه مع تكلفه لا يسمن ولا يغني من جوع، وقوله: أو مجموع معجزاته الخ والوحدة لما ذكر، والفاء لتعقيب أولها أو مجموعها باعتبار أولها وكونها كبرى باعتبار معجزات من قبله من الرسل أو هو للزيادة المطلقة. قوله: (فكذب

وجل بعد ظهور الآية وتحقق الأمر ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ﴾ عن الطاعة ﴿يَتَعَن﴾ ساعياً في إبطال أمره أو أدبر بعدما رأى الثعبان مرعوباً مسرعاً في مشيه ﴿فَحَشَرَ﴾ فجمع السحرة أو جنوده ﴿فَنَادَى﴾ في المجمع بنفسه أو بمناد ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ على كل من يلي أمركم ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ أخذاً منكلاً لمن رآه أو سمعه في الآخرة بالإحراق، وفي الدنيا بالإغراق أو على كلمته الآخرة، وهي هذه وكلمته الأولى، وهو قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾

موسى وعصى الله) لم يقل، وعصاه لما دعاه لأن هذا أقوى في الذم ولجمعه بين معصية الله ورسوله لأن التكذيب أشد العصيان، وقوله: بعد ظهور الآية أي على الوجهين وإفراده لما مرّ وقوله: عن الطاعة إشارة إلى أنه بمعنى ولى وأعرض، وثم لأن إبطال الأمر ونقضه يقتضي زماناً طويلاً وقوله: ساعياً إشارة إلى أن الجملة حالية، وقوله: أو أدبر الخ فهو إدبار حقيقي وقوله: فحشر الخ تفصيل لما قبله وثم على الثاني لأن إدباره مرعوباً بعد تلقف ما أتى به السحرة ومكالمتهم معه وتكذيبه وعصيانه تقدّم عليه بزمان طويل فكلمة، ثم لا تأباه ما لم يجعل لاستبعاد أدباره مرعوباً مع دعوى الألوهية منه كما قيل. قوله: (فجمع السحرة الخ) فالحشر يمعناه اللغوي وجمع السحرة عقب ما قصد من إبطال أمره، وجمع الجنود بعد ما فر فيه لف ونشر مرتب، ويجوز رجوع الكل للكل وقوله: فنادى في المجمع أردا به مكانه ومقامه، وهو إما بنفسه بأن يرفع صوته بالخطاب أو بمناد يأمره بتبليغ ذلك عنه، ويؤيد الأول قوله: أنا ربكم الخ مع ما فيه من التجوّز في الإسناد بجعل الأمر كالفاعل مجازاً والسبب فاعلاً ومثله بليغ كثير.

قوله: (أو بمناد) وفي نسخة أو مناد فهو معطوف على الضمير المستتر لوجود الفاصل، وقوله: على كل من يلي أمركم كذا في بعض النسخ بالجار المتعلق بأفعل التفضيل، وهو جائز وفي نسخة من كل من يلي بمن التفضيلية وهي ظاهرة أيضاً وفي بعضها كل من يلي الخ بالنصب من غير جار ويرد عليه أن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول فهو مفعول لمقدّر أي علوت كل من الخ كما في قوله:

واضرب منا بالسيوف القوانسا

وقد مرّ تحقيقه. قوله: (أخذاً منكلاً) النكال مصدر بمعنى التنكيل كالسلام بمعنى التسليم فجعله المصنف هنا صفة مصدر لأخذ المقدّر وأوله بالمشتق أي أخذاً منكلاً، وإضافته لامية أو على معنى في، وقوله: في الآخرة الخ بيان لحاصل المعنى أو تقدير إعراب وقيل إنه منصوب على أنه مفعول مطلق لأخذ بتأويل في الأول أو في الثاني وقيل: إنه منصوب على الحالية، وقيل هو مصدر مؤكد لمضمون الجملة كوعد الله وصبغة الله ومنكلاً هنا بمعنى مخوفاً أو عبرة، ولذا قال لمن رآه في الدنيا وقوله: أو سمعه أي سمع يأخذه في الدنيا أو في الآخرة وأو في كلام المصنف لمنع الخلو والآخرة والأولى إما الداران وهما الدنيا والآخرة أو الكلمتان كما

[سورة القصص، الآية: ٣٨] أو للتثكيل فيهما أو لهما، ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً مقدراً بفعله ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾ لمن كان من شأنه الخشية ﴿مَنْتُمْ أَشَدَّ خَلْقًا﴾ أصعب خلقاً ﴿أَرَأَيْتُمُ اللَّيْلَ إِذَا بَدَأَ الظُّلُمَاتِ فِيهَا جُمُلًا كَوْنًا﴾ ثم بين كيف خلقها فقال: ﴿بَنَيْنَاهَا﴾ ثم بين البناء فقال: ﴿رَفَعَ سَمَكَهَا﴾ أي جعل مقدار ارتفاعها من الأرض، أو ثخنها الذاهب في العلو رفيعاً ﴿فَسَوَّيْنَاهَا﴾ فعذلها أو فجعلها مستوية أو فتممها بما يتم به كمالها من الكواكب، والتداوير وغيرها من قولهم سوى فلان

ذكره المصنف، وقوله: هذه إشارة إلى قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ وقوله على كلمته الآخرة على هنا للتعليل كما في قوله: ﴿لَتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [سورة الحج، الآية: ٢٧] وهو من إضافة المسبب للسبب وهي لامية وقوله: وهو قوله الخ ذكر ضمير الكلمة باعتبار الخبر. قوله: (أو للتثكيل فيهما) أي على أن النكال بالمعنى المصدرى، وهو مفعول له والأولى والآخرة الداران والإضافة على ما مرّ وقوله: أو لهما على أنهما بمعنى الكلمتين والإضافة لامية من إضافة المسبب للسبب، وقوله: ويجوز أن يكون مصدراً الخ فالتقدير نكل الله به نكال الآخرة الخ، وقد مرّ جواز كونه مؤكداً للجملة أيضاً وغيره من الوجوه وعلى هذا فنصبه على أنه مفعول مطلق، وقد أورد عليه أمران الأول أن المصدر المؤكد لا يفيد فائدة زائدة على فعله وهنا أفاد بالإضافة معنى زائداً فكيف يكون مؤكداً الثاني إن الصواب أن يقول: مقدراً فعله لا بفعله كما في شرح التلخيص، ويدفع بأن المراد بالمؤكد ليس ما اصطلاح عليه النحاة ولا شك أن كل مصدر يؤكد باعتبار ما تضمنه من معنى المطلق فعله وكون المراد به ما يؤكد مضمون الجملة يابأه صريح كلامه، وأما قوله: مقدراً بفعله ففيه تسميح والباء إما زائدة في الفاعل كما في كفى بالله أو الباء للملابسة والمقدّر مطلق العامل أي يقدر عامله بفعل خاص من لفظه فتدبر. قوله: (لمن كان من شأنه الخشية) الظاهر أنه أول به لأن من كان في خشية وخوف لا يحتاج للاعتبار، وقيل: إنه لقصد التعميم ليشمل من يخشى بالفعل ومن كان من شأنه ذلك، وقوله: أصعب خلقاً نصب خلقاً على التمييز والأصعبية بالنسبة للمخاطبين لما مرّ من أن القدرة الذاتية يستوي عندها جميع المقدورات بلا تفاوت، وقوله: ثم بين الخ إشارة إلى أن الجملة مفسرة بمنزلة عطف البيان، وثم لما بين المجرم والمفصل من التفاوت الرتبي. قوله: (أي جعل الخ) هذا بناء على أن السمك الرفع أو الثخن فعلى الأول معناه جعلها رفيعة، وعلى الثاني معناه جعل ثخنها مرتفعاً في جهة العلو، وقوله: أو ثخنها بأو الفاصلة وهو الظاهر وفي نسخة بالواو ويحتاج لجعلها بمعنى أو والثخن إن لوخط من السفلى للعلو فسمك، وإن لوحظ من العلو للسفل فعمق كالدرج والدرك. قوله: (فعدّها لها) قيل: تعديلاً جعلها بسيطة متشابهة الأجزاء والشكل، وليس البناء ورفع السمك مغنياً عن هذا، وقوله: مستوية أي ملساء ليس في سطحها انخفاض وارتفاع، وقوله: فتممها من قولهم: سوى أمره أي أصلحه أو من قولهم: استوت الفاكهة إذا نضجت وتميمها بما ذكر ولها متممات وأفلاك جزئية كما بين في محله والتدوير جسم كروي مصمت مركز في ثخن الفلك الجزئي بحيث يماس سطحه المحدّب، والعقر

أمره إذا أصلحه ﴿وَأَقْطَشَ لَيْلَهَا﴾ أظلمه من غطش الليل إذا أظلم، وإنما أضافه إليها لأنه يحدث بحركتها ﴿وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ وأبرز ضوء شمسها كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [سورة الشمس، الآية: ١] يريد النهار ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ بسطها ومهدها للسكنى ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا﴾ بتفجير العيون ﴿وَمَرَعَهَا﴾ ورعيها وهو في الأصل لموضع الرعي وتجريد الجملة من العاطف لأنها حال بإضمار قد أو بيان للدحو ﴿وَالجِبَالُ أَرْسِنَاهَا﴾ أثبتتها، وقرئ والأرض والجبال بالرفع على الابتداء، وهو مرجوح لأن العطف على فعلية ﴿مَنْعًا

والكواكب السيارة غير الشمس لها تداوير كما بين في علم الهيئة. قوله: (منقول من غطش) اللازم إلى المتعدي بالهمزة، وقوله: وإنما أضافه الخ أي أضاف الليل إلى السماء لأن الليل والنهار بحركتها، ولم يرتض ما في الكشاف من قوله: لأن الليل ظلها فإنه اعترض عليه بأنه ظل الأرض لا ظلها، والجواب بأنه باعتبار ظاهر الحال في رأى العين لا محصل له والأولى ما ذهب إليه المصنف من أنه لما بينهما من الملاسة لأنه بحركتها. قوله: (وأبرز ضوء شمسها) أبرز تفسير لأخرج وضوء الشمس تفسير للضحأ لأنه كما قال الراغب: انبساط الشمس وامتداد النهار وسمي الوقت به انتهى، ففيه مضاف مقدر هنا لأدنى ملاسة كما مرّ وقوله: يريد النهار أي المراد بضحأها هنا النهار لوقوعه في مقابلة الليل فكني بالضوء عنه، أو المراد بقوله: أخرج ضحأها النهار كما قيل والأول أقرب. قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ قد مرّ الكلام فيه، ومعارضته للآية الأخرى والجمع بينهما قال ابن عباس رضي الله عنهما خلق الله الأرض من غير أن يدحوها قبل السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات ثم دحى الأرض بعد ذلك فلا ينافي قوله: ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٩] فسقط ما قيل إنه ينافي قوله: ﴿خلق لكم ما في الأرض﴾ ولا يمكن التوفيق بأنه خلق أصل الأرض قبل السماء ودحأها بعده لأن ما في الأرض بعد الدحو، وقد مرّ فيه تفصيل فتذكره. قوله: (ورعيها) قال في الكشف هو بالكسر الكلاً وبالفتح المصدر والمرعى يقع عليهما وعلى الموضوع بل وعلى الزمان أيضاً فقول المصنف، وهو في الأصل لموضع الرعي محل نظر إلا أنه لكونه أشهر معانيه جعل كأنه موضوع له كما قيل، والمرعى ما يأكله الحيوان غير الإنسان فأريد به هنا مجازاً مطلق المأكول للإنسان وغيره، فهو مجاز مرسل من قبيل المرسن، وقال الطيبي: يجوز أن يكون استعارة مصرحة لأن الكلام مع منكري الحشر بشهادة قوله: ﴿أأنتم أشد خلقاً﴾ كأنه قيل: (أيها المعاندون الملزوزون) في قرن البهائم في التمتع بالدنيا والذهول عن الآخرة. قوله: (لأنها حال بإضمار قد الخ) وكلاهما مقتض لترك العاطف قيل: وعلى الوجهين لا يثبت تقدّم الدحو على خلق الجبال كما مرّ في السجدة بل الأول مقتض لتقدّم خلق الجبال لتقريب قد للماضي من الحال، والدحو البسط وهو غير إخراج الماء والمرعى نعم الدحو سبب لهما. قوله: (وهو مرجوح لأن العطف على فعلية) سبقه إليه الزجاج، وأورد عليه أنّ قوله: بناها بيان لكيفية خلق السماء، وقوله: رفع سمكها الخ بيان

لَكُمْ وَلِأَنْفُسِكُمْ ﴿﴾ تمتيعاً لكم ولمواشيكم ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ﴾ الداهية التي تطم أي تعلو على سائر الدواهي ﴿الْكِبْرَى﴾ التي هي أكبر الطامات، وهي القيامة أو النفخة الثانية أو الساعة التي يساق فيها أهل الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى﴾ بأن يراه مدوناً في صحيفته، وكان قد نسيها من فرط الغفلة أو طول المدّة وهو بدل من إذا جاءت وما موصولة أو مصدرية ﴿وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ﴾ وأظهرت ﴿لِمَنْ يَرَى﴾ لكل راء بحيث لا تخفى على أحد، وقرئ وبرزت ولمن رأى ولمن ترى على أن فيه ضمير الجحيم كقوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سورة الفرقان، الآية: ١٢] وأنه خطاب للرسول ﷺ أو لمن تراه من الكفار، وجواب فإذا جاءت محذوف دل عليه يوم يتذكر أو ما بعده من

للبناء وليس لدحو الأرض وما بعده دخل في شيء من ذلك فكيف يعطف عليه ما هو معطوف على المجموع عطف القصة على القصة والمعتبر فيه تناسب القصتين، وهو حاصل هنا فلا ضمير في الاختلاف بل فيه نوع تنبيه على ذلك هذا مع أنه يجوز عطف الأرض على السماء من حيث المعنى كأنه قيل: السماء أشد خلقاً والأرض بعد ذلك أي والأرض بعد ما ذكر من السماء أشد فيكون وزان قوله: دحاها أخرج منها مآها ومرعاها، وزان قوله: بناها رفع سمكها فسواها، وحينئذ فلا يكون قوله: بعد ذلك مشعراً بتأخر دحو الأرض عن بناء السماء. قوله: (تمتيعاً لكم الخ) إشارة إلى أنّ المتاع بمعنى التمتع فنصبه على المصدرية بفعله المقدر أو هو مفعول له قيل: والأول أولى لأنّ الخطاب لمنكري الحشر والمقصود هو تمتيع المؤمنين فلا يلائم جعل تمتيع الآخرين كالعرض، وأورد عليه أنّ خطاب المشافهة وإن كان خاصاً بالحاضرين إلا أن حكمه عام كما تقرّر في الأصول فالمآل إلى تمتيع الجنس أيضاً النصب على المصدرية بفعله المقدر لا يدفع المحذور لكونه استثناءً لبيان المقصود. قوله: (الداهية الخ) أي هو بمعنى أعظم الدواهي لأنها من طم بمعنى علا كما ورد في المثل جرى الوادي فطم على القرى، وعلوها على الدواهي غلبتها عليها ومآله إلى كونها أعظم وأكبر قيل: فالوصف بالكبرى مؤكد، ولو فسر كونها طامة بكونها غالبية للخلائق لكان الوصف بالكبرى مخصصاً، وقد قيل: ما من طامة إلا وفوقها طامة، والغلبة والكبر من الأمور النسبية فالمراد بكونها تغلب الدواهي أنها تفوق ما عرفوه من دواهي الدنيا مع أنها كما قاله الجوهري: غلبت على القيامة، والمراد بكونها كبرى إنها أعظم من جميع الدواهي مطلقاً ففيه مبالغة وفائدة زائدة لا كما توهمه هؤلاء القائلون. قوله: (التي هي أكبر الطامات) أي الدواهي وفيه إشارة إلى أنّ المعنى أنها أعظم من كل عظيم فالوصف تأسيس لا تأكيد كما مرّ مع أنّ الطامة الكبرى لمعين هنا كالعلم، وقوله: أو الساعة الخ قيل: فإذا ظرف لمجيء الساعة لا للساعة لثلاث يكون الزمان في الزمان أو الظرفية عرفية من ظرفية الكل للجزء باعتبار الأول زماناً متسعاً. قوله: (يوم يتذكر الخ) منصوب أو مبني على الفتح، وقوله: بأن يراه الخ فتذكره كناية عن رؤية صحفه سواء نسيه لطول المدّة أو لما لقي كما قيل:

التفصيل ﴿فَأَمَّا مَنْ طَفَى﴾ حتى كفر ﴿وَوَآثَرُ الْحَيْوةِ الدُّنْيَا﴾ فانهمك فيها ولم يستعد للآخرة بالعبادة، وتهذيب النفس ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ هي مأواه واللام فيه سادة مسد الإضافة للعلم بأن صاحب المأوى هو الطاغى، وهي فصل أو مبتدأ ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ مقامه

### وهيئات لي يوم القيامة أشغال

أو لكثرتها التي تعجز الحافظة عن ضبطها، وقوله في صحيفته: الضمير للإنسان أو للعمل لأنّ الصحيفة تضاف لكل منهما، وقوله: قد نسيها الضمير للأعمال المرادة من ما أو المفهومة من السياق، وإذا كانت ما موصولة فسعى بمعنى عمل والعائد مقدر أي سعى له، وقوله: بدل من إذا الخ بدل كل أو بعض وكونه بدلاً من الطامة كما قيل تعسف، وقوله: بحيث لا تخفى الخ تعليل لرؤية كل أحد، وقوله: لكل راء إشارة إلى أنه كيغطي ويمنع، وقوله: وقرئ وبرزت أي بالتخفيف، وقوله: فيه ضمير الجحيم بإسناد الرؤية لها مجازاً أو بخلق الله ذلك فيها. قوله: (أو أنه خطاب للرسول الخ) أو لكل راء كقوله: ﴿ولو ترى إذ المجرمون﴾ [سورة السجدة، الآية: ١١٢] الآية وهذا هو معنى قول المصنف، أو لمن تراه من الكفار كما في بعض النسخ وفي بعضها أي التفسيرية أي تبرزها لمن تشاهده من الكفرة لأنّ المراد الوعيد والتهديد. قوله: (وجواب فإذا جاءت الخ) فيه تسميح والمراد جواب إذا على أنها شرطية لا ظرفية وهو صحيح أيضاً، وقوله: دل عليه يوم يتذكر فالتقدير ظهرت الأعمال ونشرت الصحف ونحوه، وقوله: أو ما بعده من التفصيل يحتمل عطفه على قوله: يوم يتذكر فيكون التفصيل دليل الجواب لا هو نفسه، وهو مقدر تقديره وقع ما لا يدخل تحت الوصف أو انقسم الناس قسمين ونحوه، وقوله: فإنما الخ تفصيل للجواب المقدر وعطفه على قوله: محذوف فيكون التفصيل نفسه جواباً قيل: وفيه غموض وردّ بأنه لا غموض فيه لاستقامة أن يقال: فإذا جاءت الخ فإنّ الطاغين مأواهم الجحيم، وغيرهم في النعيم المقيم وزيادة أمّا لا تضر بل تفيد المبالغة وتحقيق الترتب، والثبوت على كل تقدير كما قيل: والتفصيل للناس. قوله: (حتى كفر) فالطغيان هنا غير الكفر لأنّ مقابله دليل على ذلك ولولاه حمل على ما يشملها، وقوله: واللام الخ هذه المسألة مما اختلف فيه أهل البلدين فقيل: إن آل تقوم مقام الضمير المضاف إليه إذا احتيج إليه للربط وهو محل الخلاف بينهم، وقيل: لا بدّ من تقدير العائد في مثله فالتقدير هنا فإنّ الجحيم هي المأوى له لأنه لا بدّ من الرباط في جواب اسم الشرط. قوله: (للعلم بأنّ صاحب المأوى الخ) تبع الزمخشري في التعليل، وخالفه في المعلل فإنه قال: ليس الألف واللام بدلاً من الإضافة ولكن لما علم أن الطاغى هو صاحب المأوى تركت الإضافة، ودخول التعريف لأنه معروف انتهى وقد اعترض عليه أبو حيان بأنه لا يتحصل منه الربط والعائد على المبتدأ فإنه ردّ مذهب الكوفيين، ولم يقدّر الضمير كما قدره البصريون، وكذا أورد على المصنف أنه لا دلالة فيما ذكره على مدعاه فإنه لو نكر المأوى كان العلم بحاله وليست اللام عهدية لعدم سبق الذكر وليس هذا كله بشيء فإنّ الزمخشري تبع البصريين في

بين يدي ربه لعلمه بالمبدأ والمعاد ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ لعلمه بأنه مرد ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ ليس له سواها مأوى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ متى أرساؤها أي إقامتها وإثباتها أو منتهاها ومستقرها من مرسى السفينة، وهو حيث تنتهي إليه وتستقر فيه ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ في أي شيء أنت من أن تذكر وقتها لهم أي ما أنت من ذكراها لهم، وتبيين وقتها في شيء فإن ذكراها لا يزيدهم إلا غياً ووقتها مما استأثره الله تعالى بعلمه، وقيل: فيم

التقدير أي هي المأوى له، وما ذكره تحقيقاً للقرينة الدالة على المقدر والمصنف تبع الكوفيين وما ذكره تحقيق لوجه الربط بها إذا كانت بدلاً عن الإضافة ولا مانع من العهد لأنه في حكم المذكور لأن تبرزها وإظهارها لهم في معنى إنها مقرهم ومأواهم. قوله: (وهي) أي لفظ هي ضمير فصل لا محل له من الإعراب. أو ضمير جهنم مبتدأ والكلام يدل على الحصر ولم يصرح به لعلمه مما بعده لا لأنه جعل الطاغية أعم من الكافر والعاصي لأن قوله: حتى كفر قبله بأباه فلا يتعسف بأن المعنى حتى كفر بعضهم كما قيل. قوله: (مقامه بين يدي ربه) أوله به لأنه تعالى منزلة عن المكان والزمان وفيه وجوه أخر تقدمت في سورة الرحمن، وقوله: بالمبدأ الخ لأنه لو لم يقل بالمبدأ لم يقل إن له رباً حتى يخافه، ولو لم يقل بالمعاد لم يخفه أيضاً فالإضافة للملابسة والمقام محل لمن خاف أضيف لخالقه ومقيمه فيه. قوله: (لعلمه بأنه مرد) اسم فاعل من أرواه أي أهلكه، وقوله: ليس له سواها إشارة إلى الحصر المستفاد من ضمير الفصل أو تعريف الطرفين، وقوله: متى تفسير لإيان وإرساؤها إشارة إلى أن المرسي مصدر ميمي، فإنه ورد زماناً ومكاناً ومصدراً واسم مفعول، وقوله: أي إقامتها بيان لحقيقة الإرساء وإثباتها عطف تفسير له أي إيجادها فإنه يقال: رسا بمعنى ثبت كما قاله الراغب: ومنه الجبال الرواسي فحاصله أنه سؤال عن زمان ثبوتها ووجودها على هذا التفسير ومرسي مصدر فيه. قوله: (أو منتهاها ومستقرها) تفسير لمنتهاها كما أن تستقر فيه تفسير لتنتهي إليه، وتقدير الاستفهام بمتى يقتضي أن المنتهى اسم زمان كما قيل: وتفسيره بمرسى السفينة يقتضي أنه اسم مكان فلذا قيل: إنه استعارة وتمثيل بجعل اليوم المتباعد فيه كشخص سائر لا يدرك، ويوصل إليه ما لم يستقر في مكان فجعل وقت إدراكه مستقراً له فتأمل. قوله: (في أي شيء أنت من أن تذكر وقتها لهم) فيم خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ومن ذكراها متعلق بما تعلق به الخبر والمعنى أنت في أي شيء من ذكراها أي لست من ذكراها لهم، وتبيين وقتها في شيء فهو نفي لذكراها لهم ولتبيين وقتها معاً، والاستفهام إنكارى. أما إنكار ذكراها فلأنه لا فائدة فيه لأنه لا يزيد الكفرة إلا طغياناً وإنكاراً وأما إنكار الآخر فلأنه ليس له تعيين زمانها لأنه من المغيبات التي لا يعلمها إلا الله ولا مانع من منعه عن ذكر القيامة لهم فإنه للإنذار، وهو لا ينفعهم ولذا قال: إنما أنت منذر من يخشاها فهو كقوله: ﴿فَلذَكَرْ إِنَّ نَفْعَ الذِّكْرِ﴾ [سورة الأعلى، الآية: ٩] فلا اختلال في كلامه كما توهم، وليس آخر كلامه مخالفاً لأوله حتى يرد أن ظاهره المنع عن تعيين الوقت، وقوله: فإن ذكراها الخ يدل على أن الممنوع الذكر والتعيين معاً فتدبر. قوله: (مما

إنكار لسؤالهم وأنت من ذكرها مستأنف ومعناه أنت ذكر من ذكرها أي علامة من أشراتها فإن إرساله خاتماً للأنبياء أمانة من إماراتها، وقيل: إنه متصل بسؤالهم والجواب ﴿إِنَّ رَبَّكَ مُنْهَبَهَا﴾ أي منتهى علمها ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا﴾ إنما بعثت للإنذار من يخاف هولها، وهو لا يناسب تعيين الوقت وتخصيص من يخشى لأنه المنتفع به، وعن أبي عمرو منذر

استأثره الله تعالى بعلمه) ضمن استأثر معنى اختصه فلذا عدى كما مرّ تحقيقه وفي بعض النسخ استأثر الله، وهي لا غبار عليها فسقط الاعتراض بأن الثانية هي الصواب لقول الجوهري استأثر فلان بالشيء استبدّ به. قوله: (وقيل فيم إنكار لسؤالهم الخ) مرضه لمخالفته ما يتبادر من الكلام فالمعنى فيم سؤالهم أي في أمر عظيم لا ينبغي أن يستل عنه فيوقف على هذا على قوله: فيم، ومعنى أنت من ذكرها أنت من مذكراتها وعلاماتها، وأشراتها جمع شرط بفتحتين بمعنى علامة، وقوله: فإن الخ بيان لكونه علامة لها ولذا قال ﷺ: «أنا النذير العريان»<sup>(١)</sup> وفي قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [سورة المدثر، الآية: ١١] إيماء لذلك على وجه الملاطفة والتلميح كما قاله الإمام السهيلي قدس الله روحه. قوله: (وقيل إنه متصل الخ) فجملة فيم الخ بدل من جملة يسألونك الخ أو هي بتقدير القول أي يسألونك عن زمان قيام الساعة، ويقولون لك: في أي مرتبة أنت من علمها أي ما مبلغ علمك فيها، وقول المصنف والجواب مبتدأ خبره قوله: إلى ربك منتهاها أو آخر مثله مقدر والمراد بالذكرى العلم، ووجه ترميضه ظاهر وروي عن عائشة رضي الله عنها ما يدل على أنّ المراد التعجب من كثرة ذكره لها كأنه قيل في أي شغل من الاهتمام بذكرها والسؤال عنها كما في الكشاف ولم يذكره المصنف لضعفه ولأنّ قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٧] ينافيه كما في الانتصاف. قوله: (إنما بعثت للإنذار من يخاف هولها) بيان لحاصل المعنى لا لتقدير مضاف في الكلام، وإن جاز لكنه لا حاجة إليه، ثم إنّ المراد أنّ المعنى إنما أنت منذر للخاشي لا معين للوقت المغيب علمه حتى يلحوا في السؤال عنه، ولذا أردفه بقوله وهو لا يناسب الخ ويجوز أن يكون المعنى إنما أنت منذر الخاشي لا من لا يخشى والإضافة لا تمنعه كما قيل: إنّ من يخشى صلة منذر وليس من متعلق إنما في شيء ليجعل الجزء الأخير هو المقصور عليه حتى يقال: إنه مبني على قراءة التنوين وأي فرق بين القراءتين وظاهره أنه لا يصح أن يقال: إنما هو غلام زيد أي لا عمرو، ولا وجه له ثم إنه قيل: إنّ القصر إمّا من قصر الموصوف على الصفة أي ما أنت إلا منذر لا مبين للوقت وصلة المنذر لها مدخل في القصر أو من قصر الصفة على الموصوف كما في المفتاح أي ما أنت منذر إلا من يخشاها والإضافة لمجرد التخفيف فلا تنافيه وفيه بحث. قوله: (وهو لا يناسب تعيين الوقت) لأن الإبهام أنسب بالإنذار، ولو عين وقته لقليل إنه بعيد والزمان محتمل للتلاقي ولو بعد سنين بخلاف ما إذا أبهم فإنه يريد خوفهم لاحتمال مشاركة وقوعه ولا

(١) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٢٢٨٣ من حديث أبي موسى.

بالتنوين والأعمال على الأصل لأنه بمعنى الحال ﴿كَانَتْهُمْ يَوْمَ يُؤْتَوْنَ لِذَلِكَ نَارًا﴾ في الدنيا أو في القبور ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾ أي عشية يوم أو ضحاه كقوله: ﴿إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ٣٥] ولذلك أضاف الضحا إلى العشية لأنهما من يوم واحد عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة والنازعات كان ممن حبسه الله في القيامة حتى يدخل الجنة قدر صلاة مكتوبة».

يتوهم حينئذ أن الخوف من قربها لا منها، وهو مناف لما ذكره فتدبر، وقوله: وتخصيص الخ فكان إنذار غيره كالعدم لا لأنه لم يقع. قوله: (والأعمال على الأصل) أي الأصل فيه بعد اعتبار العمل والمشابهة فاندفع الاعتراض عليه بأن الأصل في الأسماء الإضافة والأعمال عارض للشبه فإن إضافته للتخفيف من غير إفادة معنى وحقه العمل. قوله: (لأنه بمعنى الحال) لمقارنة قوله: يخشى، وهو لا ينافي أنه منذر في الماضي والمستقبل حتى يقال المناسب لحال الرسالة الاستمرار، ومثله: يجوز فيه الأعمال وعدمه كما مرّ تحقيقه في قوله: ﴿مالك يوم الدين﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٣] والحال حال الحكم لا حال التكلم فتأمل. قوله: (أو في القبور) قيل: أو فيهما، وقوله: ولذلك الخ يعني أنّ المعنى كما في الآية الأخرى لم يلبسوا إلا ساعة من نهار فكان أصل هذا لم يلبسوا إلا ساعة من نهار عشية أو ضحاه فاختصر، وأفادت الإضافة ذلك لأنه لو قيل: الأعشية أوضحا احتمل أن يكونا من يومين استمر فيهما اللبث، وأن يراد بكل من العشية والضحا يوم على حدة بإطلاق الجزء على الكل فلما أضيف انتفى ذلك الاحتمال لأنّ العشية لا يتصور لها ضحا إلا بكونهما في يوم واحد. قوله: (عن النبي ﷺ)<sup>(١)</sup> هو حديث موضوع، وقوله: ممن حبسه الله الخ هو عبارة عن استقصار مدة اللبث فيها لما يلقي من البشرية والتحية في البرزخ، والموقف تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة عبس

مكية وآيها إحدى وأربعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى \* أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ روي أن ابن أم مكتوم أتى رسول الله ﷺ وعنده صنائيد قريش يدعوهم إلى الإسلام فقال: يا رسول الله علمني مما علمك الله وكرر ذلك ولم يعلم تشاغله بالقوم فكره رسول الله ﷺ قطعه لكلامه وعبس وأعرض عنه فنزلت فكان رسول الله ﷺ يكرمه، ويقول: إذا رآه مرحباً بمن عاتبني فيه ربي واستخلفه على المدينة

## سورة عبس

وتسمى الصاخة ولا خلاف في كونها مكية وقيل آياتها أربعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (روي أن ابن أم مكتوم الخ)<sup>(١)</sup> قد اختلف في اسمه فقيل: عبد الله وقيل: عمرو، وكذلك في اسم أبيه فقيل: قيس وقيل: شريح وأما أم مكتوم فأمة بلا كلام واسمها عاتكة، وغلط الزمخشري في جعلها في الكشاف جدته وهو قرشي من كبار الصحابة، ومن المهاجرين الأولين وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة في أكثر غزواته وموته بالقادية شهيداً، وقيل: بل رجع منها إلى المدينة فمات بها، وهو الأعمى المذكور في هذه السورة بلا كلام، وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، وقوله: صنائيد جمع صنديد وهو السيد الكبير، وقوله: يدعوهم الخ جملة مستأنفة أو حالية وقد سماهم غير المصنف إلا أنه لم يذكره الطبري وابن أبي حاتم فيما رواه ولذا تركه المصنف، وهم أبو جهل وعقبة بن ربيعة وأميمة بن خلف والوليد بن المغيرة، وابن أم مكتوم عمي بعد نور وقيل: ولد أعمى، ولذا لقبته أمه أم مكتوم، وقوله: ولم يعلم تشاغله الخ لأنه لو علم بذلك لم يقل ما قاله: وكان تشاغل النبي ﷺ وإقباله عليهم رجاء لإسلامهم وإسلام كثير بسبب إسلامهم، وما ذكروه من أنه لشدة سمعه كان يعرف شدة اهتمامهم بهم لا صحة له إذ مثله يدرك بالبصر ولا يليق بمثله لو علمه أن يكلم النبي ﷺ، وقوله: فكان رسول الله ﷺ يكرمه أي لما علمه من قدم صحبته وقربته من خديجة وصهارته، وقوله: واستخلفه الخ أي كان يصلي بالناس إذا ذهب النبي ﷺ للغزو، قال ابن عبد البر: روى أهل العلم بالنسب والسير أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم ثلاث عشرة مرة، ثم استخلف أبا لياثة.

(١) أخرجه الترمذي ٣٣٣١ والحاكم في المستدرک ٥١٤/٢ كلاهما من حديث عائشة. قال الترمذي: حديث غريب، وروى بعضهم هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه... ولم يذكر فيه عن عائشة. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فقد أرسله جماعة عن هشام بن عروة، وقال الذهبي: وهو الصواب، أي المرسل.

مرتين، وقرئ عبس بالتشديد للمبالغة، وأن جاءه علة لتولي أو عبس على اختلاف المذهبين، وقرئ أن بهمزتين وألف بينهما بمعنى الآن جاءه الأعمى فعل ذلك وذكر الأعمى للإشعار بعذره في الإقدام على قطع كلام رسول الله ﷺ بالقوم، والدلالة على أنه أحق بالرافة، والرفق أو لزيادة الإنكار كأنه يقول: تولى لكونه أعمى كالالتفات في قوله: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَنُّ﴾ أي وأي شيء يجعلك دارياً بحاله لعله يتطهر من الآثام بما يتلقف منك وفيه إيحاء بأن إعراضه كان لتزكية غيره ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ أو يتعظ فتنتفعه

تنبیه: ابن أم مكتوم مكى قرشي كما مر، وهاجر قبل النبي ﷺ للمدينة، وقيل: بعده ومن لم يدر هذا ظنه مديناً وإن الصناديد المذكورين من أهل مكة لم يجتمع معهم ابن أم مكتوم كما قاله ابن العربي وهو خطأ كما في سيرة الشامي. قوله: (للمبالغة) يعني لا للتعدية وقوله: علة لتولي يعني به أن قبله لا ما مقدرة ولم يقل إنه منصوب للاختلاف فيه، وقوله على اختلاف المذهبين أي في إعمال أي الفعلين أولى في التنازع، وإن كان بحسب المعنى علة لهما معاً. قوله: (وقرئ أن بهمزتين الخ) قراءة الجمهور بهمزة واحدة، وقراءة زيد وغيره بهمزتين بينهما ألف للفصل بينهما والاستفهام للإنكار، وقوله: الآن جاءه الخ فالجار متعلق بمقدر، وقوله: وذكر الأعمى الخ يعني به دفع ما يتوهم من أنه من كبار الصحابة وفي هذا تحقير له، أو أنه لإيذائه للنبي ﷺ استحق التأديب واللوم فوصفه بذلك ليس لتحقيره بل لبيان عذره، وإذا كان معذوراً لم يستحق ما ذكر، وقوله: بالقوم متعلق بمقدر تقديره وتشاغله بالقوم، وقوله: لزيادة الإنكار أصل الإنكار معلوم من وصفه بالعبس والتولي فإذا كان عن العاجز كان أشد وفي الالتفات أيضاً إنكار للمواجهة بالعتب فلا حاجة للاستعانة بالمقام والغيبة مع أنه قيل إن في الغيبة والخطاب إجلاً له ﷺ لإيهام أن من صدر عنه ذلك غيره لأنه لا يصدر عنه مثله كما أن في الخطاب إيناساً بعد الإيحاش، وإقبالاً بعد إعراض، وهو أولى عندي. قوله: (أي وأي شيء يجعلك دارياً بحاله) هذا بيان لحاصل المعنى لا تقدير إعراب، وفي الدر المصون أن الترجي أجرى مجرى الاستفهام في كونه للطلب فعلق به فعل الدراية بقوله: لعله الخ ساداً مسدداً مفعوله، والتقدير لا تدري ما هو مرجي منه من التزكية والتذكرة، وقيل: مفعوله مقدر أي ما يدريك أمره وعاقبة حاله ويطلعك عليه، وقوله: لعله الخ ابتداء كلام وفي كلام المصنف ميل لهذا.

قوله: (لعله يتطهر من الآثام الخ) فالترجي راجع إلى ابن أم مكتوم لا إلى النبي ﷺ فإنه غير مناسب للسياق، وفيه إشارة إلى أن مجرد رجاء مثله كاف في امتناع الإعراض والعبوس، ويتلقف ويتلقى متقاربان في المعنى كما مر. قوله: (وفيه إيحاء بأن إعراضه الخ) ضمن الإيحاء معنى الإشعار فعدها بالباء ولولا ذلك تعدى بالي والإيحاء المذكور بطريق التعريض كقولك لمن يقرر مسألة لمن لا يفهمها وعنده آخر قابل لفهمها لعل هذا يفهم ما تقرر فإنه يدل على أنه قصد

موعظتك، وقيل: الضمير في لعله للكافر أي إنك طمعت في تزكيته بالإسلام، وتذكره بالموعظة ولذلك أعرضت عن غيره فما يدريك إن ما طمعت فيه كائن، وقرأ عاصم بالنصب جواباً للعَلَّ ﴿أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَىٰ \* فَأَن تَكُمُ صَدَىٰ﴾ تتعرض له بالإقبال عليه، وأصله تتصدى وقرأ ابن كثير ونافع تصدَى بالإدغام، وقرئ تصدَى أي تعرّض وتدعى إلى التصدي ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزُكَّ﴾ وليس عليك بأس في أن لا يتزكى الإسلام حتى يبعثك الحرص على إسلامه إلى الإعراض عمن أسلم إن عليك إلا البلاغ ﴿وَأَمَّا مَن جَاءَكَ يَسْعَىٰ﴾ يسرع طالباً للخير ﴿وَهُوَ يَخْشَىٰ﴾ الله أو أذية الكفار في إتيانك أو كبوة الطريق لأنه أعمى لا قائد له ﴿فَأَن تَعَنَّ لَهُنَّ﴾

تفهم غيره، وليس بأهل لما قصده فلا وجه لما قيل من أن الإيماء في غاية الخفاء هنا قيل، وجعله كناية عما ذكر لأنه مزكى من الآثام فالمقصود تزكية غيره، وازدياده مما ذكر وهو كلام حسن لم يفهمه من رده، ثم إن ما قبله تخلية وهذا تحلية، ولذا عطف بأو وقدم الأول عليه وفيه تأمل. قوله: (وقيل الضمير في لعله للكافر) لا للأعمى والترجي من الرسول ﷺ كما أشار إليه المصنف والمراد بالكافر الجنس ولعل على الأول أفادت أنك ما طمعت في تزكي الأعمى فأعرضت عنه، ولولا ذلك ما أعرضت وعلى الثاني المعنى إنك طمعت من الكافر في التزكي فأقبلت عليه وما يدريك أن ما طمعت فيه كائن قيل، ومرض المصنف هذا لعدم ذكر الكافر ولأفراد الضمير والظاهر جمعه، وقوله: إنك طمعت الخ إشارة إلى أن الترجي من الرسول ﷺ، وأن الفعل واقع على قوله: لعله الخ كما مر، وقوله: ما طمعت فيه كائن فالترجي على ظاهره لا أنه في المستحيل بمعنى المتمني كما توهم حتى يقال إنه كناية عن تحقق المطموع فيه ووجوده فتأمل. قوله: (وقرأ عاصم بالنصب جواباً للعَلَّ) بحملها على ليت أختها أو لإشمامها معنى التمني لبعد المرجو عن الحصول وهذا يؤيد كون الضمير للكافر كما مر ومذهب الكوفيين النصب في جواب الترجي، وعليه مشى المصنف رحمه الله. قوله: (تتعرض له بالإقبال عليه) فمأل معناه إلى أنه يقبل عليه وتقديم له للحصر أو للفاصلة لأن قوله: عنه تلهي يفيد ما ذكر فنفي عنه، وقوله: وقرئ تصدَى أي بصيغة المجهول، وقوله: تدعي إلى التصدي تفسير لقوله: تعرّض أي كأنه دعاه داع للتصدي له من الحرص والتهالك على إسلامه، وتصدي يكون لازماً ومتعدياً والإدغام إدغام التاء في الصاد. قوله: (وليس عليك بأس الخ) هو محتمل للوجهين في ما من كونها نافية أو استفهامية فإن الاستفهام هنا إنكارتي وهو نفي معنى، وقوله: حتى الخ إشارة إلى أن الممنوع عنه في الحقيقة الإعراض عمن أسلم لا الإقبال على غيره حرصاً على إسلامه، وقوله: إن عليك إلا البلاغ أي لا أن تزكيه وتطهره حقيقة فإنه لا يقدر عليه إلا الله وهذا كان قبل الأمر بالقتال لأن السورة مكية. قوله: (يسرع طالباً للخير) فيه إيماء إلى أن قوله أولاً استغنى يحتمل أن يكون بمعنى استغنى بكفره عن طلب ما يهديه فلا حاجة إلى القول بأنه من الاحتباك، وذكره للغنى أو لا يدل على الفقر في مقابله وذكر المجيء والخشية ثانياً يدل على ضدّهما أولاً فإنه تكلف، وقوله: كبوة الطريق الإضافة على معنى في

تتشاغل يقال: لهي عنه، والتهى وتلهى ولعل ذكر التصدي، والتلهي للإشعار بأن العتاب على اهتمام قلبه بالغني وتلهيه عن الفقير، ومثله لا ينبغي له ذلك ﴿كَلَّا﴾ ردع عن المعاتب عليه أو عن معاودة مثله ﴿إِنَّمَا تَذَكَّرُ مَن شَاءَ ذَكَرُ﴾ حفظه، أو اتعظ به والضميران للقرآن أو العتاب المذكور، وتأنيت الأوّل لتأنيث خبره ﴿فِي صُحُفٍ﴾ مثبتة فيها صفة لتذكرة، أو خبر ثان

أي سقوطه في الطريق إذا عشر. قوله: (يقال لهي عنه والتهى) اللهو كل ما يشغل الإنسان عما يهمله ولهي عنه كرضى ورمى فلا وجه لتعيين الأوّل هنا، وقوله: ولعل ذكر التصدي والتلهي الخ يعني ليس مجرد الاشتغال بالغني والتلهي عن الفقير مما يعاتب على مثله فإنه ربما اقتضى الحال مثله، وإنما المعاتب عليه كونه عن صميم القلب وتصميم العزم كما يفيد التخصيص فيه فإن نحو أنا عرفت يحتمل التخصيص والتقوي، وإذا أريد التخصيص يقدر تقديم الفاعل المعنوي على عامله والقرينة على الاختصاص هنا إضمار حرف الإنكار قبل الضمير المؤذن بأن الكلام في الفاعل دون الفعل، ولما بين لفظ أنت ومثل من الملازمة جعل أنت كناية عن المثل في قوله: مثلك خصوصاً لا ينبغي له أن يتصدى للغني، ويتلهى عن الفقير كما في الكشف وشروحه إلا أنّ اشتغال قلب النبي ﷺ بمثله لا ينبغي ذكره لأنّ مقامه أعلى من ذلك لكن إسناده لمثله دون ما يحقّقه وكونه لحرصه على إسلامه، وتبعية غيره له يهونه ولو لم يذكره كان أحسن فإن فيه ترك أدب لذكر ما لا يليق بمقام النبوة. قوله: (ردع عن المعاتب عليه) إذا كان نزول الآية في أثناءه وقوله: أو عن معاودة مثله إذا كان بعد انقضائه ووقع في نسخة عطفه بالواو، والمعنى عليها أنه في الأثناء فيزجر عنه وعن معاودته معاً وهذه موافقة لما في الكشف، ومن قال إنّ العطف تفسيري حينئذ فقد وهم. قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ نقل عن جار الله أنه استطراد وليس باعتراض لأنه يكون بالواو وبدونها، وأمّا بالفاء فلا، وقال في الكشف: إنه ليس بثبت لأنه ينافي قوله في النحل إنّ قوله: ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾ [سورة النحل، الآية: ٤٣] من الاعتراض وقد صرح به النحاة كما ذكره ابن مالك في متن التسهيل من غير نقل اختلاف فيه، وقال السعد في التلويع الاعتراض يكون بالواو والفاء:

واعلم فعلم المرء ينفعه

فتلطف في إشارته للردّ على من أنكره لكنه محل كلام بعد فليحذر. قوله: (حفظه) على أنه من الذكر خلاف النسيان، أو أتعظ على أنه بمعنى التذكير وهو الوعظ، وقوله: والضميران يعني في أنها وذكره وكون عتابه على ما ذكر عظة لأنه مع عظمة شأنه، ومنزلته عند الله إذا عوتب على مثله فما بالك بغيره وعلى اتحاد الضميرين فلا بدّ من تأويل أحدهما والمصنف اختار تأويل الأوّل وغيره الثاني فقيل: إنه للآيات أو السورة أو المعاتب والتذكير لكونه قرآناً، وعتاباً أو لأنّ المصدر في تأويل أن والفعل ورجح هذا بعدم ارتكاب التأويل قبل الاحتياج إليه، وقيل: الضمير الثاني للتذكرة لأنها بمعنى الذكر والوعظ لا لمرجع الضمير الأوّل، وأمّا كون الضمير لدعوة الإسلام فما يباه المقام. قوله: (مثبتة فيها) فمتعلقه خاص والصحف، إما

أو خبر محذوف ﴿تَكْرَمَةً﴾ عند الله ﴿تَرْوَعَةً﴾ القدر ﴿مُطَهَّرَةً﴾ منزهة عن أيدي الشياطين ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ كتبه من الملائكة، أو الأنبياء ينتسخون الكتب من اللوح، أو الوحي أو سفراء يسفرون بالوحي بين الله تعالى، ورسله أو الأمة جمع سافر من السفر أو السفارة، والتركيب للكشف يقال: سفرت المرأة إذا كشفت وجهها ﴿كِرَامٍ﴾ أعزاء على الله، أو متعطفين على المؤمنين يكملونهم، ويستغفرون لهم ﴿بِرَّوَةٍ﴾ أتقياء ﴿فُلُ الْإِنْسَانِ مَا أَكْثَرُ﴾ دعاء عليه بأشنع

الصحف المنزلة على الأنبياء أو التي مع الملائكة منقولة من اللوح المحفوظ، وأما كونها عبارة عن اللوح نفسه فغير ظاهر وكذا كونها صحف المسلمين على أنه إخبار بالغيب فإن القرآن بمكة لم يكن في الصحف ومثله يحتاج إلى نقل، وقوله: منزهة عن أيدي الشياطين هو مأخوذ من مقابلته بقوله: بأيدي سفرة فإنه يفيد القصر وهو بالنسبة إلى الشياطين، وليس بحقيقي كما أشير إليه في شروح الكشاف. قوله: (كتبة الخ) فسره به لأنه جمع سافر بمعنى كاتب في الأسفار كما ذكره أهل اللغة، وقوله: أو الأنبياء معطوف على الملائكة أو كتبه، ولا يخفى أنه غير مناسب لكون المراد القرآن ونبينا ﷺ لم يكتبه ولم يقرأ من الصحف فإن من معجزاته ﷺ كونه أمياً، ولذا لم يذكره الزمخشري، وقال: وقيل أصحاب رسول الله ﷺ، وقوله: ينتسخون الكتب من اللوح إذا كانت السفارة كتب الملائكة وما بعده على ما بعده ففيه لف ونشر مرتب. قوله: (أو سفراء) عطف على كتبه جمع سفير كفقيه وفقهاء، وهذا على أنه جمع سافر بمعنى سفير أي رسول وواسطة، وقوله: بين الله تعالى ورسله على أن المراد الملائكة، وقوله: أو الأمة على أن المراد الأنبياء فهو ناظر لما قدمه، وقوله: من السفر أو السفارة لف ونشر مرتب على التفسيرين فالسفر كالضرب مصدر بمعنى الكتابة والسفارة بكسر السين وفتحها مصدر كالكتابة والكفالة بمعنى التوسط للإصلاح وهذا بناء على المشهور فلا ينافي ما في القاموس من جعل السفر بمعنى السفارة أيضاً. قوله: (والتركيب للكشف) يعني واضع اللغة وضع هذه المادة بجميع تراكيبها للكشف، وقوله: كشفت وجهها ويقال: بمعناه كشفت عن وجهها وأصله كشفت القناع عن وجهها وهو الأفضح المعروف في الاستعمال وكتب اللغة، ولذا قيل: على المصنف إنه تسمح في تعبيره وإن كان المخطئ له فيه مخطئاً. قوله: (أعزاء على الله) أي مكرمون معظمون عنده فهو من الكرامة بمعنى التوقير، وقوله: أو متعطفين على المؤمنين يكملونهم لأنهم وسائط في الوحي وتبليغ الشرائع والإلهام وتحوه فإن فسر بالأنبياء فهو ظاهر وعلى هذا فهو من الكرم ضد اللؤم، وقيل: إنه من قولهم لشجر العنب كراماً لتعطفه وهو معنى برأسه وهو تعسف بارد. قوله: (بررة أتقياء) بررة جمع بر لا غير وأبرار يكون جمع بر كرب وأرباب وجمع بار كصاحب وأصحاب وإن منعه بعض النحاة لعدم اطراده واختص الجمع الأول بالملائكة والثاني بالآدميين في القرآن، ولسان الشارع فقال الراغب لأن الأول أبلغ لأنه جمع بر بخلاف الثاني فإنه جمع بار وليس كما قال: لما سمعت وللسيوطي فيه كلام مختل في الإتيان فإنه قال في الصحاح قال الفراء لا يقولون فعلة إلا والواحد فاعل ككافر، وكفره فنقله

الدعوات، وتعجب من إفراطه في الكفران، وهو مع قصره يدل على سخط عظيم وذم بليغ ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ بيان لما أنعم عليه خصوصاً من مبدأ حدوثه، والاستفهام للتحقير ولذلك

في الإتقان، ثم قال: ورد البار والأبرار في صفة آدميين وبر وبررة في صفة الملائكة، ووجهه الراغب بأن الثاني أبلغ لأنه جمع بار وهو أبلغ من بر فقوله: بار أبلغ وهم وغيره زيادة بنيته وهو مقيد باتحاد النوع فتدبر، وقيل في توجيهه إن صفات الكمال في بني آدم تكون كاملة وناقصة فوصفوا بالأبرار وهو جمع بر على الأصح عند النحاة إشارة إلى مدحهم بأكمل الأوصاف، وأما الملائكة فصفات الكمال فيهم لا تكون ناقصة فوصفوا بالبررة الذي هو جمع بر على الأصح الأصح لأنه يدل على أصل الوصف بقطع النظر عن المبالغة فيه لعدم احتياجهم لذلك وإشارة لفضيلة البشر لما في كونهم أبراراً من المجاهدة، وعصيان الجبل فتدبر. قوله: (دعاء عليه) الدعاء هو معنى قتل الإنسان، والتعجب معنى ما أكفره، وقوله: وهو أي قوله: قتل الإنسان ما أكفره كلام في غاية الإيجاز لقلة لفظه وكثرة معناه. قوله: (يدل) أي هذا الكلام بجملته يدل بصدوره عن الله على غضبه العظيم، وهو معنى قوله: قتل الإنسان لأنه تعالى لا يتصور منه الدعاء فأريد به لازمه، وهو ما ذكر وقوله: ذم بليغ أي في غاية المبالغة، وهو معنى قوله: ما أكفره لأن التعجب أيضاً لا يكون من الله كما مَرَّ فيكون تعجباً لكل سامع فيدل على مبالغة في الكفران يتعجب منها كل واقف عليها، ولم يسمع هذا قبل نزول القرآن وما نسب إلى امرئ القيس من قوله:

يتمنى المرء في الصيف الشتاء      فإذا جاء الشتاء أنكره  
فهو لا يرضى بحال واحد      قتل الإنسان ما أكفره

لا أصل له ومن يعرف كلام العرب يعلم أنه من كلام المولدين دون الجاهلي، واعلم أن العلامة رَوَّح الله روحه قال في هذه الآية إنه لا يرى أسلوباً أغلظ منه ولا أخشن مساو لا أدل على سخط ولا أبعد شوطاً في المذمة مع تقارب طرفيه، ولا أجمع للأئمة على قصر متنبه منه ولم يبينوا وجهه إلا أن الإمام قال: قتل الإنسان يدل على استحقاق أعظم أنواع العقاب عرفاً، وقوله: ما أكفره تنبيه على أنهم اتصفوا بأعظم أنواع القبائح والمنكرات شرعاً وأورده في الكشف، وغيره من الشروح بلا زيادة عليه وعلل بأن الدعاء ليس على حقيقته لامتناعه منه تعالى لأن منشأ العجز فالمراد به إظهار السخط باعتبار جزئه الأول وشدة الذم باعتبار جزئه الثاني فتأمل. قوله: (بيان لما أنعم عليه الخ) يعني لما بالغ في وصفه بكفران نعم خالقه شرع في بيان ما أنعم به عليه، وقوله: خصوصاً قيد للمنع عليه أي هو بيان للنعم التي اختص بها الإنسان من بين خلقه لأنه مختص بمجموعها والاختصاص إضافي إن أريد جنس الإنسان لأنه بالنسبة لغيره من أنواع الحيوان كما سنبينه. قوله: (والاستفهام للتحقير) وذكر الجواب لا يقتضي أنه حقيقي كما توهم لأن المراد بالجواب ما هو على صورة الجواب لأنه بدل من قوله من أي شيء خلقه، ولو قيل: إنه للتقرير، والتحقير من شيء المنكر كان له وجه وقوله: من

أجاب عنه بقوله: ﴿مِنْ تُفَفِّؤْ خَلْقَهُ فَقَدَرَهُ﴾ فهيأه لما يصلح له من الأعضاء والأشكال، أو فقدّره أطواراً إلى أن أتم خلقته ﴿ثُمَّ الْتَبِيلَ يَسْرَرُهُ﴾ ثم سهل مخرجه من بطن أمه بأن فتح فوهة الرحم، وألهمه أن يتنكس أو ذلل له سبيل الخير والشرّ ونصب السبيل بفعل يفسره الظاهر للمبالغة في التيسير، وتعريفه باللام دون الإضافة للإشعار بأنه سبيل عام، وفيه على المعنى الأخير إيماء بأن الدنيا طريق، والمقصد غيرها ولذلك عقبه بقوله: ﴿ثُمَّ أَمَانَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ \* ثُمَّ إِذَا سَاءَ أَشْرَرُهُ وَعَدَّ الْإِمَاتَةَ وَالْإِقْبَارَ فِي النِّعَمِ لِأَنَّ الْإِمَاتَةَ، وصلة في الجملة إلى الحياة

مبدأ الخ من ابتدائية متعلقة بقوله: بيان، ومقابله قوله: إلى أن أتم خلقه وإنما أخره لأنه متعلق بقوله: فقدّره أطواراً أيضاً أو مقابله مقدّر بقرينة ما بعده، وقوله: ولذلك أي لكون المقصود منه التحقير أجاب بقوله: من نطفة الخ فإنها حقيرة قدرة. قوله: (فهياًه لما يصلح له الخ) دفع لما يخطر بالبال من أنّ الخلق بمعنى التقدير أو يتضمنه وعلى كل تقدير فعطفه بالفاء غير ظاهر بأنّ التقدير المذكور بمعنى التسوية، والمذكور هنا بمعنى التهيئة لما يصلح له أو هو تفصيل لما أجمل أولاً في قوله: أي شيء خلقه، والفاء تفصيلية لأنّ التفصيل يعقب الإجمال وإليه أشار بقوله: أو فقدّره الخ. قوله: (ثم سهل مخرجه) فالسبيل محل خروجه من البطن، وقوله: فوهة الرحم بضم الفاء وفتح الواو المشدّدة أو بسكونها مخففة بمعنى فمه، وقوله: ألهمه أي ألهم الجنين حيث كانت رأسه من جهة العلو فإذا جاء وقت خروجه نكسها لأسفل ليسهل خروجه على ما بينه أهل الخبرة بذلك. قوله: (أو ذلل له سبيل الخير الخ) أي سهل له الطريق الذي يريد سلوكه من طريقي الخير والشرّ بأن أقدّره عليه ومكنه منه والاعتدال على المراد نعمة ظاهرة بقطع النظر عن خيريته وشرّيته فلا يرد عليه أنه كيف يعدّ تسهيل طريق الشرّ من النعم، وقيل: إنه عد من النعم لأنه لو لم يكن مذلاً كسبيل الخير لم يستحق المدح أو الثواب بتركه فتأمل. قوله: (للمبالغة في التيسير) بسبب التكرير الدال على ذلك فالضمير للسبيل، وقوله: وتعريفه أي السبيل باللام دون أن يقول سبيله بإضافته لضمير الإنسان كما هو الظاهر إذ أريد مخرجه وكذا إذا أريد سبيل الخير والشرّ فإنه سبيله أيضاً لأنه لو قيل سبيله أوهم أنه على التوزيع وأنّ لكل إنسان سبيلاً يخصه، وهذا جار على التوجيهين كما يشير إليه قوله وفيه على المعنى الأخير فلا وجه للقول بأنه مخصوص بالثاني، وقوله: والمقصد غيرها وهو الآخرة لأنّ السبيل عبارة عن الدنيا وهي ممرّ والمقرّ الآخرة، وقوله: ولذلك أي لكون المقصد غيرها عقب السبيل بالإماتة إشارة إلى أنها ليست مقرّاً لأحد لعدم البقاء فيها والموت هو الوصلة لذلك المقصد فلذا عد من النعم على الوجهين أيضاً. قوله: (وعدّ الإماتة الخ) وخصصت هذه النعم بالذكر لما فيها من ذكر أحوال الإنسان من ابتدائه إلى انتهائه وما تتضمن من النعم التي هي محض فضل من الله لأنه حقير مهين خرج من مخرج البول مرتين وتكوّن من نطفة قدرة، ثم صار وعاء للعدرة، ثم صار جيفة إكرامها دفنها فإذا تأمل ذلك العاقل علم قبح الكفر، وكفران نعم الرب سبحانه وتعالى، وقوله: في الجملة إشارة إلى أنّ ذلك هو الأصل، ومقتضى الفطرة وإن

الأبدية واللذات الخالصة والأمر بالقبر تكرمة، وصيانة عن السباع وفي إذا شاء إشعار بأن وقت النشور غير متعين في نفسه، وإنما هو موكل إلى مشيئته تعالى ﴿كَلَّا﴾ ردع للإنسان عما هو عليه ﴿لَمَّا يَفِضُ مَا أَمْرٌ﴾ لم يقض بعد من لدن آدم إلى هذه الغاية ما أمره الله بأسره إذ لا يخلو أحد من تقصير ما ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ اتباع للنعم الذاتية بالنعم الخارجية ﴿أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ استئناف مبين لكيفية إحداث الطعام، وقرأ الكوفيون بالفتح على البدل منه بدل الاشتمال ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ أي بالنبات أو بالكرباب، وأسند الشق إلى نفسه

اختص بالبعض كالمؤمنين. قوله: (والأمر بالقبر) أي وضع الإنسان في قبره وفيه إشارة إلى ما حققه أهل اللغة من أن معنى أقبر الميت أمر غيره بأن يجعله في قبره وقبره بمعنى دفنه في قبره، وفي قوله: تكرمة الخ إشارة إلى وجه مشروعته، ودفن غيره من الحيوانات بعد الموت غير مشروع بلا خلاف كما هو مدلول النظم فهو مباح لا مكروه، ولم يتعرض له الفقهاء فليحذر. قوله: (وفي إذا شاء إشعار الخ) وجه الإشعار لا كلام فيه وتخصيص النشور به دون الإمامة والإقبار لأن وقتها معين إجمالاً على ما هو المعهود في الأعمال الطبيعية، وقيل: إنا نجزم بأن أحداً من أبناء الزمان لا يتجاوز مائة وخمسين سنة مثلاً، وليس لأحد مثل هذا الجزم في النشور. قوله: (ردع للإنسان عما هو عليه) من كفران النعم المتناهي وإنكاره لخالقه لكفره، وقوله: لم يقض بعد إشارة إلى أن لما نافية جازمة وأن فيها غير منقطع والابتداء والانتهاج من نفي الماضي وعموم الإنسان وما قيل من أن المراد لم يقض من أول زمان تكليفه إلى زمان إمامته ما أمره به تعسف لا وجه له، وحمل لما يقض على رفع الإيجاب الكلي المساوي للسلب الجزئي دون السلب الكلي لعدم صحته فتأمل. قوله: (اتباع للنعم الذاتية) المراد بالذاتي ما يتعلق بذاته من الذات نفسها، ولوازمها والخارجي ما يقابله فسقط ما قبل التيسير للخروج والإمامة والإقبار ليس بذاتي، وقيل: هذا تعداد للنعم المتعلقة ببقائه بعد تفصيل النعم المتعلقة بحدوثه ولا يخفى ما فيه. قوله: (استئناف مبين الخ) كأنه لما أمر بالنظر إلى ما رزقه الله من أنواع المأكولات قيل كيف أحدث ذلك وأوجده بعد أن لم يكن، وقوله: على البدل منه لأن هذه الأشياء تشتمل على تكون الطعام وحدوثه، إذ المراد لينظر الإنسان إلى صبنا الماء من السماء وضحنا الأرض لإخراج النباتات المختلفة منها وإيجاده أي الطعام فالعائد مقدر، وقيل: إنه بدل كل على الادعاء وهو تكلف بعيد والقراءة بالفتح وصلاً ووقفاً وفتح رويس في الوصل وكسر في الابتداء. قوله: (أي بالنبات) أي بسبب النبات فإنه يشق الأرض بخروجه منها وهذا هو المناسب لقوله: فأنبتنا الخ قيل، ويحتمل أن المراد شقها بالعيون على أن المراد بصب الماء أمطار المطر وبهذا إجراء الأنهار ولا يخفى أن السياق يأباه مع تكلفه، وقوله: بالكرباب بكسر الكاف مصدر كربت الأرض إذا قلبتها للحرث، وهو إما تمثيل أو المراد ما يشمل الحفر للغرس فلا يرد عليه أن الكرباب لا يلائم ما بعده من التخيل والكروم والشجر كما قيل. قوله: (وأسند) أي الله سبحانه وتعالى الشق إلى نفسه بقوله: شققنا مجازاً من الإسناد إلى السبب على الوجه

إسناد الفعل إلى السبب ﴿فَأَبْتْنَا فِيهَا جَبًا﴾ كالحنطة والشعير ﴿وَعِنَبًا وَقَضْبًا﴾ يعني الرطبة سميت بمصدر قضبه إذا قطعه لأنها تقضب مرّة بعد أخرى ﴿وَزَيْتُونًا وَفَخْلًا \* وَحَدَائِقَ غُلَبًا﴾ عظاماً، وصف به الحدائق لتكاثفها وكثرة أشجارها أو لأنها ذات أشجار غلاظ مستعار من وصف الرقاب ﴿وَفَكِهَةً وَأَبًا﴾ ومرعي من أب إذا أم لأنه يؤم وينتجع، أو من أب لكذا إذا تهيأ له

الثاني دون الأوّل وقد تبع فيه الزمخشريّ، وقد ردّه في الانتصاف بأنه تعالى موجد الأشياء، وخالقها فالإسناد إليه حقيقة وإنما ذكره الزمخشريّ اعتزلاً فإن أفعال العباد مخلوقة لهم عنده فلا ينبغي للمصنف أن يتابعه فيه، ورده المدقق في الكشف بأنه ليس مبنياً على ما ذكر بل لأن الفعل إنما يسند حقيقة لمن قام به لا لمن أوجده بدليل قوله: ﴿يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ [سورة الرعد، الآية: ١٢] ولذا اشتق منه اسم الفاعل وهذا مما لا شبهة فيه فالاعتراض عليه ناشئ من قلة التدبر وما قيل من أنّ الشق يكون بمعنى الإيجاد والأحداث، وبمعنى الهيئة الحاصلة به ولا مرية في أن محدث تلك الهيئة في الأرض هو الله تعالى دون العبد فلا مانع من قيام الشق به كالأحياء والإماتة، وجعل الإسناد له حقيقياً، وأمّا القياس على الخوف والطمع فغير سديد لأنه من الكيفيات النفسانية التي يستحيل قيامها بذاته تعالى غير سديد لما عرفته من اتفاق المحققين على أن الأفعال إنما تسند في اللغة لمن قامت به لا لمن أوجدها، والإحداث المذكور قائم بالعبد وأثره بالأرض فكيف يسند إلى الله حقيقة، وما ذكره مناقشة في المثال وهو لا ينحصر فيه. قوله: (يعني الرطبة) هي بفتح فسكون القضب ما دام رطباً كما في الصحاح عن أبي عبيد، وفي المصباح الرطبة القضبة خاصة قبل أن تجفّ وجمعه رطاب وبعضهم يقوله: رطبة بزنة غرفة الخلي، وهو الغض من الكلا الذي ترعاه الحيوانات، وفي كتب الفقه في العشر استعمال الرطبة بمعنى البقول كالكراث ونحوه، قال شيخنا المقدسي: ولم أجد في اللغة، وقوله: تقضب أي تقطع وتجز وأصولها ثابتة في الأرض. قوله: (عظاماً) المراد بعظمها عظم أشجارها وكثرتها وأصل الغلب جمع أغلب وهو الغليظ الرقبة توصف به الرقبة نفسها وصاحبها فيقال عنق أغلب ورجل أغلب لكن الأوّل هو الأغلب، والظاهر أن الثاني مجاز من وصف الكل بصفة جزئه، وقوله: وكثرة أشجارها عطف على تكاثفها عطفاً تفسيرياً والمراد أنه استعارة معنوية شبه تكاثف الأوراق وعروقها بغلظ الأوداج وانتفاخ الأعصاب مع اندماج بعضها في بعض بغلظ الرقبة فلا يردان الغلظ في الأشجار أقوى لأن الأمر بالعكس نظراً إلى الاندماج، وتقوي البعض بالبعض حتى صارت شيئاً واحداً، كذا حققه في الكشف وهو الذي أراد المصنف بقوله: وصف به الخ وقوله: أو لأنها ذات أشجار غلاظ الخ فهو مجاز مرسل كالمرسن بمعنى الغليظ الشفة مطلقاً وفيه تجوّز في الإسناد أيضاً لأن الحدائق نفسها ليست غليظة بل الغليظ أشجارها، وقوله: مستعار أراد به الاستعارة اللغوية، وهو أعم من الاصطلاحية، وقيل: إن الاستعارة فيه مكنية. قوله: (ومرعي) بمعنى الرعي والمأكول لا اسم مكان كما توهم وإن كان مقصوداً، وأب المشدّد بمعنى قصد أو هياً فسمى به المرعي، وقوله: توب للشئ أي تدخر وتهيأ للتفكه بها فعطفه على

لأنه متهيب للزعي، أو فاكهة يابسة تؤب للشتاء ﴿تَنَعَّمَا لَكَرٌ وَلَا تَمَيَّكُرُ﴾ فَإِنَّ الْأَنْوَاعَ الْمَذْكُورَةَ بعضها طعام، وبعضها علف ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّلَاةُ﴾ أي النفخة وصفت بها مجازاً لأن الناس يصحون لها ﴿يَوْمَ يَرَى الرَّءُفَ مِنْ أَخِيهِ \* وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ \* وَصَلْبِيهِ وَيَدَيْهِ﴾ لاشتغاله بشأنه وعلمه بأنهم لا ينفعون، أو للحذر من مطالبتهم بما قصر في حقهم، وتأخير الأحب فالأحب للمبالغة كأنه قيل، يفر من أخيه بل من أبويه بل من صاحبه وبنيه ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ يكفيه في الاهتمام به، وقرئ يعنيه أي يهمله ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ﴾ مضيئة من أسفار الصبح ﴿صَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ﴾ بما ترى من النعيم ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلِيَّا غَيْرَةٌ﴾ غبار وكدورة ﴿رَتَقَتْهَا قُفُوفٌ﴾

الفاكهة لأنه أريد بها الرطبة بقرينة المقابلة، وقوله: فإن الأنواع الخ يعني أنه تعليل للمجموع فإن بعضها للناس، وبعضها للبهائم فيوزع وينزل كل على مقتضاه والعلف بفتح الحاء قوت الحيوان. قوله: (وصفت بها مجازاً) هذا بناء على أن صخ بمعنى أصاخ أي استمع فجعلت مستمعة مجازاً في الطرف أو الإسناد وكلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل لهما، وقال الراغب: الصخ شدة صوت ذي النطق فعلى هذا هي بمعنى الصائخة مجازاً أيضاً وقيل الصاخة: التي تؤثر الصمم وهي مستمعة وهو من بديع الفصاحة كقوله:

أصم بك الناعي وإن كان اسمعا

وقوله:

أصمهم سيرهم أياهم فرقتهم فهل سمعتم بسير يورث الصمما

فتدبره وجواب إذا محذوف يدل عليه ما بعده كيشغل كل بنفسه ونحوه مما يناسب ما بعده، أو افترق الناس وقد مر في النزاعات مثله فتذكره. قوله: (لاشتغاله بشأنه الخ) يعني الإقبال عليهم إما للنفع أو للانتفاع وكلاهما منتف لاشتغاله بنفسه عن نفع غيره وعلمه بعدم نفعه فلذا يفر فالمجموع علة واحدة لا كل منهما كما توهمه عبارة الزمخشري، وقوله: أو للحذر الخ هو غير مناسب لما بعده. قوله: (وتأخير الأحب الخ) فهو للترقي لا للتنزل، والظاهر أنه لم يقصد ذلك لأن فيما ذكره نظراً لا يخفى مع اختلاف الناس، والطباع فيه وذكر المرء تغليباً أو لأنه يعلم منه المرأة بطريق المقايسة، وقوله: من أبويه قيل: لأنه جعل الأب معطوفاً على الأم ثم عطف المجموع على الأخ لعدم ظهور كون الأب أحب إليه من الأم وفيه نظر ظاهر أيضاً، وكذا قوله: بل من صاحبه، وبنيه اعتبر العطف للمجموع ولا يخفى تكلفه. قوله: (لكل امرئ الخ) قيل إنه جواب إذا وتركت الفاء لتقديره مضارعاً أو ماضياً بدون قد وهو تكلف، وقوله: وقرئ يعنيه أي بفتح الياء التحتية والعين المهملة، وقوله: من أسفار الصبح أي إشرافه، وقوله: مستبشرة أي مسرورة من بشر بمعنى سرّ وقوله: كدورة أي تغير في اللون، والغبار على الوجه الأسود أشنع، وقوله: الذين جمعوا الخ يعني أنه لم يعطف لقصد اجتماع الوصفين في موصوف واحد ولجمع الصفتين القبيحتين أظهر على الوجوه ما ذكر وقوله من قرأ

يغشاها سواد وظلمة ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُ الْفَجْرُ﴾ الذين جمعوا إلى الكفر الفجور فلذلك يجمع إلى سواد وجوههم الغبرة قال النبي ﷺ: «من قرأ سورة عبس جاء يوم القيامة ووجهه ضاحك مستبشر».

الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup>. تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة التكوير

مكية وآيها تسع وعشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ لفت من كوّرت العمامة إذا لفتها بمعنى رفعت لأن الثوب إذا أريد رفعه لف أو لف ضوءها فذهب انبساطه في الآفاق، وزال أثره أو ألقيت عن فلكها من طعنه فكوّره إذا ألقاه مجتمعاً والتركيب للإدارة والجمع، وارتفاع الشمس بفعل يفسره ما بعدها أولى لأن إذا الشرطية تطلب الفعل ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ انقضت قال:

## سورة التكوير

ويقال ﴿إذا الشمس كورت﴾ ولا خلاف في كونها مكية وإما آياتها فثمان أو تسع وعشرون على قول فيها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (لفت من كورت العمامة الخ) يعني أنه مجاز عن رفعها أي إزالتها من مكانها، وقوله: لأن الثوب الخ بيان لعلاقة اللزوم فيه والمانع من حمله على الحقيقة كونها من الأجرام التي لا تلف كالثياب، وأما كونه كريا غير منبسط فأهل الشرع لا يثبتونه فلا وجه له كما أنه لا وجه لما قيل من أنه لا مانع من حمله على حقيقته. قوله: (أو لف ضوءها) عطف على قوله: رفعت، وهذا إما على أن الشمس مجاز عن الضوء فإنه شائع في العرف أو هو بتقدير مضاف، ويجوز أن يجعل من التجوز في الإسناد، وقوله: فذهب انبساطه فلف الضوء مجاز عن ذهابه كما مرّ إما للزومه له فإن الثوب إذا أريد رفعه لف أو على الاستعارة التبعية بتشبيهه بالجواهر والأمور النفيسة التي إذا رفعت لفت في ثوب فلا وجه لادعاء تعذر الاستعارة هنا كما في الكشف وقد جوز فيها أن تكون مكنية أيضاً، ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى ما في الكشف على هذا من جعل لف ضوءها عبارة عن إزالتها لأنها ما دامت باقية فضاؤها منبسط لأن ماله لغيره من الوجوه فيكون قليل المفاد لا لأن الله قادر على أن يطمس نورها مع بقائها كما قيل فإن مراده اللزوم العادي لا العقلي حتى يرد عليه بما لا ينكره عاقل. قوله: (أو ألقيت عن فلكها) عطف على لفت، وهو على هذا استعارة أو مجاز مرسل أو مكنى كما مر، ومعنى كون المطعون مجتمعاً ضم يديه ورجليه كما يشاهد فيمن ضرب بشدة أو طعن وقوله، والتركيب أي هذه الحروف والمادة في جميع معانيها لا تخرج عن هذين المعنيين، وقوله: وارتفاع الشمس الخ هذا ليس بواجب بالاتفاق، ووجه الأولوية ما ذكر، وقيل: الأولى كونه مبتدأ لأن التقدير على خلاف الأصل. قوله: (انقضت) بالقاف بمعنى سقطت ونزلت ومنه انكدار الصقر إذا نزل بسرعة على ما يأخذه كما في الشعر المذكور، وهو من الكدر ضد الصفاء

أَبْصَرَ خَرِبَانَ فِضَاءً فَاكَدَرَ

أو أظلمت من كدرت الماء فانكدر ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ عن وجه الأرض، أو في الجو ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ﴾ النوق اللواتي أتى على حملهن عشرة أشهر جمع عشراء ﴿عَطَلَتْ﴾ تركت مهملة، أو السجائب اللاتي عطلت عن المطر وقرئ بالتخفيف ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾

والكدرة في اللون، والكدورة في الماء والعيش كما قاله الراغب: وما ذكره من أرجوزة للعجاج مدح بها عمر بن معمر التميمي، ومنها:

إذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضي البازي إذا البازي كسر  
ذاتي جناحيه من الطيود فمر أبصر خربان فضاء فانكدر

يصفه بالكرم وإنه لحرصه على السبق للمكارم يسرع إليها إسراع بازر أي صيداً فانقض عليه وابتدروا بمعنى بادروا، والباع الذراع وقد رمد اليدين وهو مجاز هنا عن الإحسان كما يسمى يداً، وهو منصوب بنزع الخافض وكسر بمعنى ضم جناحيه للنزول، والطود الجبل وخربان بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة والباء الموحدة جمع خرب بفتحتين، وهو ذكر الحبارى وهي طائر معروف وفي الشعر هنا مبالغة بديعة ليس هذا محلها، والنجوم لا تشمل الشمس حتى يكون تعميماً بعد تخصيص كما قيل. قوله: (أو أظلمت من كدرت الماء الخ) يعني أنه استعارة فشبّه ذهاب ضوئها بتكدير الماء المذهب لصفائه ورويق منظره، وقوله: عن وجه الأرض متعلق بسيرت لأنه بمعنى أزيلت على الاستعارة أو المتجاز المرسل أيضاً وقوله: أو في الجو وهو ما بين الأرض والسماء فتسييرها رفعها أو نسفها كقوله: ﴿وترى الجبال تحبسها جامدة وهي تمر مر السحاب﴾ [سورة النمل، الآية: ٨٨]. قوله: (النوق الخ) أي قرب وضع حملها وقوله: جمع عشراء كنفساء يجمع على نفاس ولا نظير لهما، وقوله: تركت مهملة أي لا راعي لها ولا طالب لها وهو إما بعد البعث، أو قبيل قيام الساعة حيث لا يلتفت أحد إلى ما كان عنده وخص العشار لأنها أنفس أموالهم، وقوله: أو السحائب فهو استعارة بتشبيه السحابة المتوقع مطرها بالناقة العشراء القريب وضع حملها وهي استعارة لطيفة مع المناسبة التامة بينه وبين ما قبله فإن السحب تنعقد على رؤوس الجبال، وترى عندها ولا ينافيه كونه مناسباً لما بعده على الأول فإنه معنى حقيقي مرجح بنفسه وتعطيلها على هذا مجاز أيضاً بمعنى عدم ارتقاب مطرها لأنهم في شغل عنه. قوله: (وقرئ بالتخفيف) لم يذكر كونه مجهولاً أو معلوماً وظاهره إنه مجهول كالقراءة المشهورة، وكذا هو مصرح به عن بعضهم إلا أن المعرب نقل عن الرازي في اللوامح إنه غلط، وإنما هو عطلت بفتحتين بمعنى تعطلت لأن تشديده للتعديّة يقال: عطلت الشيء وأعطلته فعطل، وهذه القراءة مروية عن ابن كثير ولم يذكرها في النشر فكأنها لم تصح عنده، ثم إنه أجيب عما ذكر بأنه إذا صحت الرواية بالأول فيحتمل أنه ورد متعدياً على أن فعلت بمعنى أعلت أو هو على الحذف والإيصال كما قيل فليحزر. قوله: (جمعت) فالحشر بمعناه اللغوي، وهو جمعها وليس هذا الجمع للحشر كما

جمعت من كل جانب أو بعثت للقصاص، ثم ردت تراباً أو أميتت من قولهم إذا أجمعت السنة بالناس حشرتهم، وقرئ بالتشديد ﴿وَإِذَا الْعَارِزُ سُجِرَتْ﴾ أحميت أو ملئت بتفجير بعضها إلى بعض حتى تعود بحراً، واحداً من سجر التنور إذا ملأه بالحطب ليحميه، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وروح بالتخفيف ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ قرنت بالأبدان أو كل منها بشكلها أو بكتابها أو عملها، أو نفوس المؤمنين بالحوار، ونفوس الكافرين بالشياطين ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ﴾ المدفونة حية وكانت العرب تئد البنات مخافة الإملاق أو لحوق العار بهم من أجلهن ﴿سُيِّلَتْ يَأْتِي ذَنْبٌ قِيلَتْ﴾ تبيكتاً لوائدها تبيكت النصارى، بقوله تعالى لعيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [سورة المائدة].

قيل لأنه يكون مع ما بعده مكرراً بل هو قبيل النفخة الأولى حين تخرج نار تفر الناس والأنعام منها حتى تجتمع. قوله: (أو بعثت للقصاص) لأنه صح في الحديث أن الوحوش والطيور وسائر الحيوان تبعث، ويقتص لبعضها من بعض ولها من غيرها ثم تعود تراباً<sup>(١)</sup> كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقيل: يبقى منها ما يسر به الناس كالطيور المؤنسة المألوفة. قوله: (أو أميتت) هذا بناء على القول بأنها لا تحشر فإنها تفتنى وهذا كناية عن العدل التام وأجمعت بتقديم الجيم على الحاء بمعنى ستأصلتهم، وأهلكتهم لا بمعنى أفقرتهم كما توهم وتشديد حشرت للتكثير، وقوله: أحميت أي غاضت مياهها وظهرت النار في مكانها، ولذا ورد أن البحر غطاء جهنم، وقوله: بتفجير الخ أي تتصل وتصير بحراً واحداً، وقوله: من سجر التنور هو على الوجهين ولبعض المتأخرين هنا كلام رأينا تركه أهم من تسويد وجه الصحف به. قوله: (قرنت بالأبدان الخ) على أن التزويج بمعنى جعل الشيء زوجاً أي مقارناً والنفوس على الأول بمعنى الأرواح وعلى ما بعده بمعنى الذوات، وقوله: ونفوس الكافرين الخ هذا في جهنم، وقوله: أو كل عطف على المستتر في قرنت للفصل، وقوله: بشكلها هو في الموقف فالأنبياء مع الأنبياء والأولياء مع الأولياء وهكذا. قوله: (تئد البنات) كتعد أي تقتلها بالدفن، وقوله: أو لحوق العار بالحاء المهملة والقاف مصدر لحق وما في بعض النسخ من ضبطه بلام جارة للخوف ضد إلا من تحريف لاحتياجه لتكلف بتقدير ما لا قرينة عليه، ولحوق العار بوطء الرجال لهين وهو من جهل الجاهلية والوأة القتل، وقيل: إنه مقلوب من آده بمعنى أنقله لأنها تثقل بالتراب، وهو قول لبعض أهل اللغة كما في درر المرتضى فلا وجه للاعتراض عليه بأنه ادعاء للقلب من غير داع له. قوله: (تبيكتاً لوائدها) التبيكت التويخ وإنما أوله لأنه لا ذنب لها حتى تسلك عنه فكان الظاهر سؤال قائلها لا لأنها صغيرة فإنها تحشر عاقلة، وأدعا أن الأصل سئل عنها تكلف، والتبيكت قرره الطيبي بأن المجني عليه إذا سئل بمحضر الجاني ونسبت له

(١) أخرجه مسلم ٢٥٨٢ من حديث أبي هريرة بلفظ: «لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة

الآية: ١١٦] وقرئ: سألت أي خاصمت عن نفسها وإنما قيل: قتلت على الأخبار عنها، وقرئ قتلت على الحكاية ﴿وَإِذَا الصُّفُوفُ نُشِرَتْ﴾ يعني صحف الأعمال فإنها تطوي عند الموت، وتشر وقت الحساب وقيل: نشرت فرقت بين أصحابها، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالتشديد للمبالغة في النشر أو لكثرة الصحف أو شدة التطاير ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ كُسِفَتْ﴾ قلعت، وأزيلت كما يكشط الإهاب عن الذبيحة، وقرئ قشطت واعتقاب القاف والكاف كثير ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ﴾ أوقدت إيقاداً شديداً، وقرأ نافع ابن عامر وحفص ورويس

الجنابة دون الجناني بعث ذلك الجناني على التفكير في حاله وحال المجني عليه فيرى براءة ساحته، وإنه هو المستحق للعقاب والعذاب وهذا استدراج على طريق التعريض، وهو أبلغ من التصريح والمراد بالاستدراج سلوك طريق توصل إلى المطلوب بسؤال غير المذنب ونسبة الذنب له حتى يبين من صدر عنه ذلك كما سئل عيسى دون الكفرة، وهو فن من البديع بديع. قوله: (وقرئ سألت أي خاصمت) وسألت من الله أو من القاتل لها، وقوله: على الأخبار عنها على القراءتين فإنه لو لم يخبر عنها لقليل على القراءة الأولى قتلت بكسر التاء وعلى الثانية قتلت بضمها، وفي الكشاف نقلاً عن ابن عباس أن هذه الآية دليل على أن أطفال المشركين لا يعذبون، وعلى أن التعذيب لا يستحق إلا بالذنب وإذا بكت الله الكافر ببراءة المؤودة من الذنب فما أقيح به وهو الذي لا يظلم مثقال ذرة أن يكرّ عليها بعد هذا التكبيت ليفعل بها ما ينسى عنده فعل المبكت من العذاب الشديد السرمد انتهى، قيل: وهو استدلال بدلالة النص كدلالة منع التأفيف على منع الشتم، ونحوه وليس مبنياً على التحسين والتقيح كما توهم وأجيب بمنع الدلالة لأنه لا يقابل حال الخالق بحال المخلوق، ولا يستقيح منه ما يستقيح منهم كما أن الذمي المخلد في النار يستحق قاتله الذم والعقاب، وفي الكشف بعد تسليم قاعدة التحسين والتقيح فإشارة الآية إلى أن باعثهم على القتل لم يكن الذنب لا إلى أن الذنب أعني ما تستحق به المؤودة التعذيب معدوم من كل وجه، وفيه أنها غير مكلفة فكيف يكتب عليها الذنب انتهى، وفيه خلل من وجوه إما كونه مبنياً على التحسين والتقيح فمما لا شبهة فيه، وكيف ينكره ودلالة النص متفرعة على ذلك وجوابه مصرح بذلك والمنع مبني عليه كما صرح به في الكشف وأيضاً فإن ما أورده على صاحب الكشف غير وارد لأنه مصرح بأن المراد ما يستحق به العذاب، ولو بغير طريق التكليف، وهو إلزام لهم على مذهبهم والصحيح في الجواب عنه ما قيل إن تعذيب بني آدم أخذاً من حقه في الدنيا، إنما يستحق بذنبه على الوجه الذي شرع فحين لم يكن للمؤودة ذنب يجوز أن يخاصم قاتلها فإما تعذيب الله فليس كذلك فيجوز أن يعذبهم تبعاً انتهى. قوله: (فرقت بين أصحابها) والمفروق صحف الأعمال، أو صحف أخرى فيها شقي أو سعيد ونحوه كما روي في بعض الآثار إذا كان يوم القيامة تطايرت صحف من تحت العرش فيقع في يد المؤمن صحيفة فيها جنة عالية، وفي يد الكافر صحيفة فيها سموم وحميم، وقوله: للمبالغة في النشر بمعنييه، وهو ما يقابل الطي أو الجمع والتطاير

بالتشديد ﴿وَإِذَا لَبِئَةُ أُولِيَّتْ﴾ قربت من المؤمنين ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ جواب إذا، وإنما صح والمذكور في سياقها ثنا عشرة خصلة ست منها في مبادي قيام الساعة قبل فناء الدنيا، وست بعده لأن المراد زمان متسع شامل لها أو لمجازاة النفوس على أعمالها، ونفس في معنى العموم كقولهم: تمره خير من جرادة ﴿فَلَا أُقِيمُ بِالْحَنَسِ﴾ بالكواكب الرواجع من حنس

التفرق، وهذا مخصوص بالمعنى الثاني وقوله: كما يكشط الخ إشارة إلى أنه استعارة لمعنى أزيلت وقوله: اعتقاب أي إبدال كل من الأخرى، وقوله: إيقاداً شديداً هو معنى التسعر وضعا، وقوله: وقرأ الخ هي رواية عن هؤلاء وروي عنهم التخفيف أيضاً. قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ الخ) معنى علمها إنها تشاهدها على ما هي عليه في الحقيقة فإن كانت صالحة ترى في أحسن صورة وإلا ترى في أشنع هيئة كما قرره بعض المفسرين. قوله: (ست منها في مبادي قيام الساعة الخ) قيل هو على التفسير الأول لحشرت، وعلى الثالث إذا أريد الإمامة في الدنيا عند النفخة الأولى، وقيل الظاهر أن المراد به ما بين النفختين لظهور أن الست الأولى ليست قبل النفخة الأولى وإلا لعدت من الأشراف، فإن قلت قد ثبت أن موت الناس والخللاق إلا بعض الملائكة بعد النفخة الأولى فكيف يتصور تعطيل العشار وحشر الوحوش بزوال وحشتها من الدهشة قلت قد قيل: إنه لم يثبت وقوع الموت في ابتداء تلك النفخة، فيحتمل أن يحصل في ابتدائها دهشة تؤدي لتعطيل النوق وحشر الوحوش، ثم تؤدي تلك الدهشة لهلاك الكل وقال بعض فضلاء العصر يكفي في صحة الكلام جريانه على أحد الوجوه في تينك الخصلتين، وهو أن يكون تعطيل العشار بمعنى تعطيل السحاب وأن يكون حشر الوحوش بمعنى إمامتها ولا يلزم إجراء الكلام على جميع الوجوه، ثم قال: إن الأظهر أن المراد بما قبل فناء الدنيا مجموع ما قبل النفخة الأولى وما بعدها إلى النفخة الثانية فإن جميعه من مبادي الساعة ويكون بعض الست قبل الأولى، وهو تعطيل العشار وحشر الوحوش على وجهين والبعض الآخر فيما بعدها ولا يلزم عدها في الأشراف مستقلة لأنها من آثار بعضها، وقد قيل عليه أيضاً إن كونه بين النفختين مخالف لما قاله في سورة النبأ من أن الدنيا تنتهي عند النفخة الأولى فتدبر، وقوله: لأن المراد الخ أي هو زمان ممتد وقعت فيه تلك الأمور وعلمه النفوس إذا أحضرت. قوله: (ونفس في معنى العموم) لأن النكرة قد تعم في الإثبات وذكر العلامة له نكتة وأنه من استعمال ما يدل على القلة والخصوص في الكثرة والعموم كما ترد قد ورب للتكثير، وهو من العكس في كلامهم كأنه تهويل لذلك اليوم وإظهار لكبرياء الله وعظمته حتى كان جميع النفوس البشرية في جنب ما خلقه من الأجرام العظام أمور قليلة، ونفوس حقيرة وقيل: إنه إذا علمت نفس من النفوس ما أحضرت من خير أو شر لزم كل نفس ذات بصيرة رجاء، أو خوف أن تكون هي تلك النفس ففي النكرة تقليل ادعائي حينئذ. قوله: (تمره خير من جرادة) قاله ابن عمر رضي الله عنهما لبعض أهل الشام، وقد سأله عن المحرم إذا قتل جرادة أبتصدق بتمره فدية لها فقال: ذلك يعني لا يلزمه شيء، ولذا قال: واعجباً لأهل الشام لا يبألون بدم الحسين ويستفتون في

إذا تأخر وهي ما سوى النيرين من الكواكب السيارات، ولذلك وصفها بقوله تعالى: ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ أي السيارات التي تختفي تحت ضوء الشمس من كنس الوحش إذا دخل كناسه، وهو بيته المتخذ من أغصان الشجر ﴿وَأَلَّيْ إِذَا عَسَسَ﴾ أقبل ظلامه أو أدبر وهو من الأضداد يقال: عسس، وسعسع الليل إذا أدبر ﴿وَالصَّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ أي أضاء عبر به عن إقبال روح

قتل الجزادة، وهي هنا عامة في الإثبات، ولذا ساغ الابتداء بها ولا حاجة لتأويله بالنفي أي لم تجهل، لا تساوي تمرة جزادة حتى تعم ويسوغ الابتداء بها فإنه تكلف وفي شرح المفتاح إن تمرة لا عموم فيها والعموم، إنما جاء من تساوي نسبة الجزء إلى أفراد الجنس وكأنه نظر إلى منافاة العموم للوحدة والإفراد وهي إنما تنافي العموم الشمولي فتدبر. قوله: (بالكواكب الرواجع الخ) النيران للشمس والقمر خصا بذلك لزيادة نورهما على نور غيرهما من الكواكب وما عدهما من السيارة هي الخمسة المسماة بالمتحيرة لأنها رجعت إلى الجهة التي تتحرك نحوها، وذلك بسبب التداوير التي تلك الكواكب مركوزة فيها لأنها غير محيطة بالأرض فحركة نصفها العالي مخالفة لحركة نصفها السافل فإذا تحرك العالي للمشرق تحرك السافل للمغرب، وبالعكس، وحركات الأفلاك التي فيها التداوير إذا وافقت حركة النصف الذي فيه الكواكب كان الكوكب مستقيماً سريع السير بمجموع الحركتين، وإذا خالفتها زادت حركة النصف على حركة الفلك فيكون راجعاً عن صوب حركته والشمس ليس لها تدوير على الأصح فلا رجعة لها، والقمر السرعة حركة فلكه الحامل لتدويره لم ترد حركة تدويره عليه، ولذا سميت هذه متحيرة لأن لها رجعة وإقامة واستقامة كما تقرر في الهيئة، وقوله: ولذلك أي لكون المراد السيارة خاصة دون الثوابت. قوله: (السيارات التي تختفي تحت ضوء الشمس) لصغر حجمها بالنسبة إليها وسميت سيارة لأن سيرها محسوس بخلاف الثوابت، وقوله: من كنس الوحش الخ فهو في الأصل مجاز بطريق التشبيه، ثم صار بالغلبة في الاستعمال حقيقة ومعنى الكناس ما ذكره المصنف رحمه الله. قوله: (أقبل ظلامه أو أدبر) فهو من الأضداد عند المصنف رحمه الله وقال الراغب: في مفرداته العسوسة والعساس رقة الظلام وذلك في طرفي الليل، اه فهو من المشترك المعنوي عنده وليس من الأضداد، وقوله: وسعسع قال صاحب القاموس في كتابه تحبير الموشين فيما يقال: بالسين والشين تشعشع الشهر وتسعسع إذا ذهب أكثره، وكذلك في القاموس ولم يذكره في الليل كغيره لكن صاحب الكشاف وكفى به ذكره في صفة الليل، ولم يجعله بمعنى أقبل ولا مقلوباً من الأول فالظاهر اختصاصه بمعنى الأدبار فقول المصنف رحمه الله إذا أدبر تفسير لسعسع وحده وليس من الأضداد كالأول، وإنما أعاد عسس معه لبيان أنهما بمعنى واحد كما يشهد له كلام أهل اللغة ومن لم يقف على مراده قال: على هذا إنه لا يناسب ذكره في سياق كونه من الأضداد والأظهر تقديمه فتنبه. قوله تعالى: ﴿وَالصَّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ مناسبتة لقربته ظاهرة على التفسيرين لأن ما قبله إن كان للإقبال فهو أول الليل، وهذا أول النهار وإن كان للأدبار فهذا ملاصق له فبينهما مناسبة الجوار فلا وجه لما قيل من أنه على الأول

ونسيم ﴿إِنَّهُ﴾ أي القرآن ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ يعني جبريل فإنه قاله عن الله ﴿ذِي قُوَّةٍ﴾ كقوله: ﴿شديد القوى﴾ [سورة النجم، الآية: ٥] ﴿عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ عند الله ذي مكانة ﴿مَطَاعٍ﴾ في

أنسب. قوله: (أي أضاء) بيان لحاصل المعنى المراد منه في كلامهم قال العجاج:  
حتى إذا الصبح لها تنفسا وإنجاب عنها ليلها وعسعسا

لكنه وقع في النسخ هنا اختلاف ففي بعضها غزته أي أوله على الاستعارة من غرة الفرس وفي بعضها غبرته بالمعجمة والباء الموحدة، ثم راء مهملة وتاء تانيث ويصح أن يقرأ مرفوعاً ومنصوباً حينئذ، وهو أيضاً استعارة بتشبيه أجزاء الظلام مع الفجر لاختلاطه بالنور بغيار مرتفع في الجو على هاتين النسختين، ووقع بعدهما عند إقبال روح ونسيم بعند الظرفية وفي نسخة عبر من العبارة بالعين المهملة بعدها باء موحدة، ثم راء مهملة ويعقبها عن الجارة الحرفية وهذا كله مصرح به في الحواشي لكن الأخير مسلك من يعتمد عليه من المحشين، والمعنى عليها مختلف من وجه وتفصيله ما ذكره الإمام من أنه إشارة لتكامل الصبح ولا تكرار فيه وفي كيفية التجوز قولان أحدهما أنه إذا أقبل الصبح أقبل بإقباله روح ونسيم فجعل ذلك نفساً له على المجاز، وقيل: تنفس الصبح والثاني إنه شبه الليل المظلم بالمكروب المحزون الذي جلس بحيث لا يتحرك، واجتمع الحزن في قلبه فإذا تنفس وجد راحة فها هنا لما طلع الصبح كأنه تخلص من ذلك الحزن فعبر عنه بالتنفس اه فعلى الأول فيه استعارة مصرحة بجعل ما يهب معه من النسيم نفساً للطفه وللاستراحة به وأسند إلى الصبح مجازاً لمقارنته له ففيه استعارة مصرحة، وتجاوز في الإسناد ولو جعل مكنية وتخيلية حسن بأن يشبه الصبح بماش وآت من مسافة بعيدة، ويثبت له التنفس المراد به هبوب نسيمه مجازاً على طريق التخيل في قوله: ﴿يتنفسون عهد الله﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٧] وعلى هذا ينزل كلام المصنف رحمه الله على النسخة الأولى والثالثة، وأما الوجه الثاني الذي اختاره واستحسنه فلا يخفى ما فيه من التعسف، بل لا يصح ما لم يقدر فيه مضاف أي تنفس ليله أو يشبه طلوع الصبح في نفسه بالتنفس، ولا يخفى حاله والنسخة الثانية فيها ميل له فتأمل. قوله: (فإنه قاله عن الله) أي نقله لأن قول الرسول قول مرسله وإنما ينسب إليه لأنه واسطة فيه، وتفسيره بالقرآن هو الظاهر وجعله للأخبار عن الحشر تعسف، ومعنى كريم عزيز عند الله أو متعطف كما مر في السورة السابقة، ولذا لم يتعرض له المصنف رحمه الله هنا، وقوله: كقوله شديد القوى وقد مر تفسيره، وبيان قوته على تحمل أعباء الرسالة وعلى كل ما يؤمر به على ما مر من قصة المؤتفكة. قوله: (عند الله ذي مكانة) أي مرتبة وشرف قرب لأن المكان والمنزل تزداد فيه الهاء إذا نقل للمرتبة المعنوية غير المحسوسة، ولما كان علو المكانة بعلو الممكن قال عند ذي العرش ليدل على عظم منزلته عند الله، وأنه مطاع أمره في الملاء الأعلى على ما حققه الزمخشري وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: مطاع في ملائكته فلم يهمله كما توهم. قوله:

ملائكته ﴿ثُمَّ آيَيْنَ﴾ على الوحي، وثم يحتمل اتصاله بما قبله وما بعده، وقرئ ثم تعظيماً للأمانة وتفضيلاً لها على سائر الصفات ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ يَبْحَثُونَ﴾ كما تبهته الكفرة، واستدل بذلك على فضل جبريل على محمد عليه الصلاة والسلام حيث عدّ فضائل جبريل، واقتصر على نفي الجنون عن النبي، وهو ضعيف إذ المقصود نفي قولهم إنما يعلمه بشر أفترى على الله كذباً أم به جنة لا تعداد فضلها، والموازنة بينهما ﴿وَلَقَدْ رَآهُ﴾ ولقد رأى رسول الله جبريل عليه الصلاة والسلام ﴿بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾ بمطلع الشمس الأعلى ﴿وَمَا هُوَ﴾ وما محمد عليه الصلاة والسلام ﴿عَلَى الْفَيْيِ﴾ على ما يخبره من الوحي إليه، وغيره من الغيوب

(وتم الخ) هي إشارة إلى المكان وإذا اتصل بما قبله فهو بيان لا طاعة الملائكة له، وإذا اتصل بما بعده فهو لأمانته عندهم، وقوله: قرئ ثم بضم الشاء وهي عاطفة، وقوله: تفضيلاً لها لدلالتها على التراخي الرتبي، وقوله: سائر الصفات تعريفه للعهد والمراد الصفات المذكورة هنا، وقوله: كما تبهته الكفرة من البهتان أي كما تقول الكفرة في حقه ذلك بطريق الكذب، والبهتان وفي قوله: صاحبكم تكذيب لهم بالطف وجه إذ هو إيماء إلى أنه نشأ بين أظهركم من ابتداء أمره إلى الآن فأنتم أعرف به، وبأنه أتم الخلق عقلاً وأرجحهم نبلاً وأكملهم، وأصفاهم ذهنياً فلا يسند له الجنون إلا من هو مركب من الحمق والجنون والله در البحري في قوله:

إذا محاسني اللاتي أذل بها      كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذر

قوله: (واستدل الخ) المستدل هو الزمخشري وزيدته ما قرره المصنف رحمه الله فلا وجه للنزاع فيه والقول بأنه لم يقصد الموازنة، وقوله: إذ المقصود الخ بيان وتعليل لضعفه ونفي قوله: إنما يعلمه بشر مأخوذ من كونه قول: رسول كريم عند ذي العرش فإنه دال على أن المتلقي منه ملك لا بشر، وقوله: افترى على الله كذباً مأخوذ من أنه أوصله إليه ملك مؤتمن عند الملائكة فكيف يكون ما بلغه كذباً على الله، وقولهم أم به جنة نفيه معلوم من قوله: وما صاحبكم بمجنون فوصفه بما ذكر للدلالة على نفي ما أسندوه له لا للإطراء في وصف جبريل دون النبي ﷺ مع أنه لو سلم ذلك كان مدحاً بليغاً في حقه لأن الملك إذا أرسل لأحد من هو معزز معظم مقرب لديه دل على أن المرسل إليه بمكانة عنده، ليس فوقها مكانة كما لا يخفى وما قيل من أنه يكفي لأداء هذا المقصود لقول رسول كريم أو ملك كريم، فالزيادة فضول تعد لكنة عند البلغاء إلا أنه كلام على السند الأخص والأسلم أن يقال في الجواب إن الكلام مسوق لحقية المنزل، وصدق ما فيه من أحوال القيامة وأهوالها كما تدل عليه الفاء السببية في قوله: فلا أقسم، وهو يقتضي وصف الآتي به دون المنزل عليه فلذا اقتصر على نفي ما بهت به، وأن أظهر أن يتلو يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون اه حقيق بأن يقال له:

سارت مشرقة وسرت مغرباً      شتان بين مشرق ومغرب

والحرّ تكفيه الإشارة والمسألة معروفة في الأصول. قوله: (بمطلع الشمس الأعلى) أراد

﴿يَضِينَ﴾ بمتهم من الظنة، وهي التهمة، وقرأ نافع وعاصم وحمزة وابن عامر بالضاد من الضنن، وهو البخل أي لا يبخل بالتبليغ والتعليم والضاد من أصل حافة اللسان، وما يليها من الأضراس من يمين اللسان أو يساره والطاء من طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا ﴿وَمَا هُوَ يَقُولُ سَيُطَنِّ تَجِيرٌ﴾ بقول بعض المسترقة للسمع، وهو نفي لقولهم: إنه لكهانة وسحر ﴿فَأَيُّ تَذَهُبُونَ﴾ استضلال لهم فيما يسلكونه في أمر الرسول، والقرآن كقولك: لتارك الجادة أين تذهب ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ تذكير لمن يعلم ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَفِيمَ﴾ يتحرى الحق،

به وسط السماء فإنه أعلى مكان تطلع منه في كل يوم، وقيل هو رأس السرطان والأعلى صفة مطلع. قوله: (من الظنة وهي التهمة) بضم التاء وفتح الهاء ما يتوهم به وعليه وتسكين الهاء لا يجوز إلا في ضرورة شعرية، وقول الفاضل ابن كمال في شرحه لمفتاحه أنه بسكون الهاء لا بفتحها غلط منه، وتقديم قراءة الطاء المشالة لا يستل عنه لأنه سؤال دوري فإن سلم ذلك فوجهه أنه أنسب بالمقام لاتهام الكفرة له بما مرّ ونفي التهمة أولى من نفي البخل وأيضاً التهمة تتعدى بعلى دون البخل فيما قيل، لا لأن نفي المحقق أولى من نفي المقدر كما قيل إذ لا وجه لتفضيل بعض القراءات المتواترة على بعض، ولا طائل في البحث عنه أيضاً. قوله: (بالضاد من الضنن) بالكسر والفتح قال في النشر، وهو كذلك في جميع المصاحف ولا ينافي هذا قول أبي عبيدة إن الضاد والطاء في الخط القديم لا يختلفان إلا بزيادة رأس إحداهما على الأخرى زيادة يسيرة قد تشبهه وهو كما قال: ويعرفه من قرأ الخط المسند، وليس فيه اتهام لنقلة المصاحف كما توهم لأن ما نقلوه موافق للقراءة المتواترة ولا بدّ مما ذكره أبو عبيدة لأنهم اشترطوا في القراءات موافقة الرسم العثماني، ولولاه كانت قراءة الطاء مخالفة لها ولا ينافيه أيضاً كتابتها بالطاء في مصحف ابن مسعود فإن المراد المصاحف المتداولة. قوله: (والضاد) قيل: إنما اشتغلوا بتحقيق مخرجهما لثلا يتوهم أنّ إحدى القراءتين بدل من الأخرى، أو عينها لكن تساهلوا فيها فلذا بينوا بعد ما بين الحرفين مخرجاً وصفة، وقوله: من يمين الخ لأن لها مخرجين، ومنهم من يتمكن منهما واعلم أنهم اختلفوا في إبدال الضاد طاء وعكسه هل يمتنع وتفسد به الصلاة أم لا فقيل: تفسد به، وقيل: لا تفسد واختار المتأخرون وبه أفتى شيخنا المقدسي إنه إذا أمكن الفرق بينهما فتعمد ذلك، وكان مما لم يقرأ به كما هنا وغير المعنى فسدت صلاته وإلا فلا لعسر التمييز بينهما خصوصاً على العجم، وقد أسلم كثير منهم في الصدر الأوّل ولم ينقل حثهم على الفرق وتعليمه من الصحابة، ولو كان لازماً فعلوه ونقل وهذا هو ما عليه المتأخرون كالبرازي وصاحب المحيط وغيره. قوله: (بقول بعض المسترقة للسمع) لأنها هي التي ترجم وقوله: وهو نفي الخ بيان للمقصود منه، وقوله: استضلال أي عدّهم من أهل الضلال والجادة الطريق المسلك وقوله: تذكير لمن يعلم يعني أنه صيغة جمع للعقلاء بلا تغليب فيه وضمير هو للقرآن، وليس هذا تخصيصاً بل هو منطوقه وفسر الاستقامة

وملازفة الصواب وإبداله من العالمين لأنهم المنتفعون بالتذكير ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ الاستقامة يا من يشاؤها ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ إلا وقت أن يشاء الله مشيئتكم فله الفضل، والحق عليكم باستقامتكم ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ مالك الخلق كله. قال عليه الصلاة والسلام: «من قرأ سورة التكويد أعاده الله أن يفضحه حين تنشر صحيفته».

بما ذكر لما مرّ في قوله: فاستقم. قوله: (وإبداله الخ) لأنه بدل بعض من كل والمبدل الجار والمجرور أو المجرور فأعيد معه العامل قيل، ويجوز أن يكون بدل كل من كل لإلحاق من لم يشأ ذلك بالبهايم أذعاء وهو تكلف. قوله: (الاستقامة) هو مفعوله المقدر، وقوله: يا من يشاؤها وقيل إنه جعل الخطاب للشائين مع عموم خطاب أين تذهبون لداعي نفي الحال الدال عليه ما النافية فيكون الكلام في المشيئة الحالية، ولا مشيئة في الحال لمن لا يشاء ويأباه كون المشيئة في المستقبل ظرفاً للمشيئة الحالية لأن أن في قوله: إلا أن يشاء الله خاصة للاستقبال، وقد ردّ بأن جعل الخطاب للشائين لأن الكلام لهم والاستثناء تحقيق للحق بيان أن مشيئتهم توطئة لمشيئة الله تعالى فلا منة لهم باستقامتهم بل الله يمنّ عليهم أن رزقهم الاستقامة لا لأن ما لنفي الحال كما توهمه هذا القائل لأنه غير مسلم مع أنه مشروط تقدم قرينة على خلافه كما في المغني، وكلام المصنف رحمه الله لا يوافقه أيضاً. قوله: (إلا وقت أن يشاء الله الخ) تبع فيه الزمخشري وابن جني وأبا البقاء في جواز نيابة المصدر المؤول من أن والفعل عن الظرف، وقد منعه بعض النحاة وجوازه منقول عن الكوفيين وقال ابن هشام: في الباب الثامن من المغني إن أن وصلتها لا يعطيان حكم المصدر في النيابة عن ظرف الزمان تقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن تصلي العصر، وقال مكي أن وما معها هنا في موضع خفض بإضمار الباء أي إلا بأن والباء للمصاحبة أو السببية، وهذا عندي أقرب مما قرره المصنف رحمه الله أي ليست مشيئتك الاستقامة بفعلكم ومشيئتك بل هي بخلق الله ومشيئته لأن المشيئة لو كانت بفعل العبد ومشيئته تسلسلت المشيات إلى غير النهاية وفيه دلالة على أن أحداً لا يعمل خيراً إلا بتوفيق الله ولا شراً إلا بخذلانه فله الفضل والحق عليكم باستقامتكم إذ لو لم يشأ الله الاستقامة لم يستقيموا واستقامتكم بمنه وفضله. قوله: (مالك الخ) يعني أن الرب بمعنى المالك وتعريف العالمين للاستغراق وقوله: وعن النبي ﷺ هو حديث موضوع<sup>(١)</sup> ومعناه ظاهر. تمت السورة بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على أفضل مخلوقاته وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة انفطرت

مكية وآيها تسعة عشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ انشقت ﴿وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَرَتْ﴾ تساقطت متفرقة ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِرَتْ﴾ فتحت بعضها إلى بعض فصار الكل بحراً واحداً ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعِثَتْ﴾ قلب ترابها وأخرج موتاهم، وقيل: إنها مركب من بعث وراء الإثارة كبسمل، ونظيره بحثر لفظاً ومعنى ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾ من عمل أو صدقة ﴿وَأَعْرَبَتْ﴾ من سنة أو تركة، ويجوز أن يراد بالتأخير

## سورة انفطرت

وتسمى سورة الانفطار ولا خلاف في عدد آياتها وكونها مكية.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (تساقطت متفرقة) فهو استعارة لإزالة الكواكب حيث شبهت بجواهر قطع سلكها، وهي مصرحة أو مكنية وليس هذا الانتثار ما في قوله:

درر نشرن على بساط أزرق

وقوله: فتح الخ كما مرّ تفصيله في التكوير وما ذكر لازم من تفجيرها لأنّ معناه فتحها وشق جوانبها فيلزم ما ذكره فلا وجه لما قيل من أنه لا يدل عليه النظم وأنه مأخوذ من الأثر. قوله: (قلب ترابها) يعني أزيل التراب التي ملئت به، وكان حتى على موتاهم فانفتحت وخرج من دفن فيها وهذا معنى البعث، وحقيقتها تبديد التراب أو نحوه وهو إنما يكون لإخراج شيء تحته فقد يذكر ويراد معناه ولازمه معاً كما ذكره المصنف رحمه الله في هذه السورة، وقد يتجوّز به عن البعث والإخراج كما سيأتي في سورة العاديات حيث فسره بالبعث، والفارق بينهما أنه أسند هنا للقبور فكان على حقيقته وثمة لما فيها فكانت مجازاً عما ذكر، ومن لم يقف على مراد المصنف رحمه الله زعم أنه مشترك بين النيش والإخراج وذهب بعض الأئمة كالزمخشري والسهيلي إلى أنه مركب من كلمتين اختصاراً ومثله كثير في لغة العرب، ويسمى نحتاً وأصله بعث وأثير أي حرّك وأخرج وله نظائر كبسمل، وحوقل ودمعز أي قال بسم الله ولا حول ولا قوّة إلا بالله وأدام الله عزه فعلى هذا يكون معناه النيش، والإخراج معاً ولا يرد عليه أن الرءاء ليست من أحرف الزيادة كما توهمه أبو حيان فإنه فرق بين التركيب، والنحت من كلمتين والزيادة على بعض الحروف الأصول من كلمة واحدة كما فصله في المزهرة نقلاً عن أئمة اللغة ولكونه خلاف المألوف مرّضه المصنف رحمه الله فتدبر. قوله: (من عمل أو صدقة الخ) قد مرّ من المصنف رحمه الله في سورة القيامة تفسيره لما قدم بما عمله، ولما أخر بما لم يعمله أو ما قدم ما عمل، وما أخر ما سنه من حسنة أو سيئة أو ما قدم الصدقة وما أخر ما

التضييع، وهو جواب إذا ﴿يَأْتِيَا الْإِنْسَانَ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَبِيرِ﴾ أي شيء خدعك وجزأك على عصيانه وذكر الكرم للمبالغة في المنع عن الاغترار فإن محض الكرم لا يقتضي إهمال الظالم، وتسوية الموالي والمعادي والمطيع والعاصي فكيف إذا انضم إليه صفة القهر والانتقام والإشعار بما به يغرّه الشيطان فإنه يقول له: اعمل ما شئت فربك كريم، لا يعذب

خلفه من متروكاته أو هما أول عمله وآخره فهذه وجوه أربعة، وقد اختصرها هنا على أوجز وجه، ومن لم يتأمله ظنه مخالفاً لما مرّ والعمل شامل لثلاثة أوجه والصدقة للرابح فتدبر. قوله: (من سنة أو تركة) السنة بضم السين، والنون المراد به ما سنّ عمله للناس من حسنة أو سيئة وما في النسخ من الباء التحتية والهمزة تحريف من الناسخ، وهو مقابلة للعمل بمعنيين أعني ما عمله بنفسه أو أول ما عمله، وقوله: تركة اسم بمعنى متروك مقابل لقوله: صدقة وكونه ماضياً من الترك ناصباً للضمير ما أو مصدر مضاف للضمير لا وجه له لاحتياجه للتكلف، ولما بقي وجه أشار إليه بقوله: ويجوز الخ فما قدم ما عمله من الحسنات الداخلة في قوله من عمل، وما أخر ما فرط فيه فلله در المصنف رحمه الله في حسن سبكه. قوله: (أي شيء خدعك الخ) أصل معنى الغرور ما دعا الإنسان إلى ارتكاب ما لا يليق لمال أو جاه أو شهوة وماله ما ذكره المصنف رحمه الله وقد اختلف في المراد بالإنسان هنا فقيل المراد به الكافر، وقيل: الأعم الشامل للعصاة والثاني أرجح كما في الكشف، وغيره لوقوعه بين مجمل ومفصل، وأما قوله: بل تكذبون الخ فإما ترشيع لقوة اغترارهم ببيهام أنهم أسوأ حالاً من الكافرين تغليظاً، أو لخطاب الكل بما وجد فيما بينهم وعلى هذا ينزل قول المصنف رحمه الله إضراب عما هو السبب الأصلي، الخ فلا وجه لما قيل إنه غير مناسب للعموم الراجح كما سنوضحه ثمة. قوله: (وذكر الكرم الخ) جواب عما يتوهم من أن التوصيف هنا بالكرم غير ملائم للمقام إذ الظاهر الوصف بما يمنع الغرور كالانتقام، والقهر بأن هذا أبلغ لأن محض الكرم لا يمنع مجازاة الجاني ولا يقتضي إهماله بل ينافيه وإنما المقتضى له الجهل أو العجز، وقوله: وتسوية الموالي الخ ترق في اقتضاء الكرم خلاف ما يتوهم فإنه لو سوى بين المطيع والعاصي لم يكن الإحسان والكرم في موقعه عند الممنون عليه، ألا ترى لو أن صديقاً لك أحسن إليك بشيء، ثم أعطى مثله لعدوّ له تلاشت المنّة، واضمحلت الصنيعة، ولذا قيل: إنّ الكرم إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي وذم بقوله:

يعطي ويمنع لا بخلاً ولا كرماً لكنها خطرات من وساوسه

وقوله: فكيف الخ لأنه حيثئذ يكون المانع عنه أكثر وأقوى. قوله: (والإشعار الخ) بالجزء معطوف على المبالغة وفي نسخة والاشتغال الخ وهو معطوف على الاغترار أي للمنع عن الاغترار والاشتغال بما ذكر وقوله: فإنه يقول أي كقول بعض شياطين الإنس:

تكثر ما استطعت من المعاصي ستلقى في غد رباً غفورا  
تعرض ندامة كفيك مما تركت مخافة الذنب السرورا

أحداً ولا يعاجل بالعقوبة والدلالة على أن كثرة كرمه تستدعي الجذ في طاعته لا الانهماك في عصيانه اغتراراً بكرمه ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَ﴾ صفة ثانية مقررة للزبوية مبينة للكرم منبهة على أن من قدر على ذلك، أولاً قدر عليه ثانياً والتسوية جعل الأعضاء سليمة مسواة معدة لمنافعها، والتعديل جعل البنية معتدلة متناسبة الأعضاء، أو معدلة بما يعتدّها من القوى، وقرأ الكوفيون فعذلك بالتخفيف أي عدل بعض أعضائك ببعض حتى اعتدلت، أو فصرفك عن خلقه غيرك وميزك بخلقك فارقت خلقه سائر الحيوان ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَبَّكَ﴾ أي ركبك في أي صورة شاءها وما مزيدة، وقيل: شرطية وركبك جوابها، والظرف صلة عدلك، وإنما لم يعطف الجملة على ما قبلها لأنها بيان لعدلك ﴿كَلَّا﴾ ردع عن

قوله: (والدلالة) معطوف على المبالغة أيضاً لأن من يتفضل بالإحسان كيف يستحق العصيان، وترك الشكر للكفران، ولذا قال بعض العارفين: لو لم أخف الله لم أعصه وعقب هذا بقوله الذي الخ مع تقدّم قوله: بربك المنادي على ذلك، وقيل: إن هذا تلقين للحجة وهو من الكرم أيضاً فإنه إذا قيل له ما غرّك الخ يتفطن للجواب الذي لفته ويقول كرمه كما قيل: يعرف حسن الخلق والإحسان بقلة الآداب في الغلمان

قوله: (مبينة للكرم) من التبيين وفي بعض النسخ من الإثبات بالمثلثة، وقوله: منبهة الخ فهو إيماء إلى إثبات ما كذبوه من البعث والجزاء توطئة لما بعده، وذلك إشارة إلى الخلق وما بعده، وقوله: والتسوية الخ أصله جعل الأشياء على سواء فتكون على وفق الحكمة ومقتضاها بإعطائها ما يتم به، وقوله: جعل البنية الخ المراد بها الجسد ومعتدلة فسرّه بقوله: متناسبة الأعضاء إذ لو كانت إحدى العينين أو اليدين أكبر من الأخرى كبيراً مفرطاً كان مشوه الخلق كما يشهد به الحس، وقوله: بما يعتدّها أي يهيئها وفي نسخة يستعدّها وأنت الضمير لتفسيره بالقوى. قوله: (عدل بعض أعضائك الخ) تفسير له على قراءة التخفيف بوجهين لأنه إما من عدل فلاناً بفلان إذا ساوى بينهما أو من عدل بمعنى صرف، وليس الأوّل توجيهاً للتشديد والثاني للتخفيف كما توهم. قوله: (أي ركبتك الخ) أي استفهامية والجار والمجرور متعلق بركبك، وما زائدة وجملة شاء صفة صورة والاستفهام مجاز للتعجب ومآله إلى أنه وضعك في صورة عجيبة اقتضتها مشيئته أو في صورة متميزة متعينة أو الظرف حال أي ركبك كائناً في أي صورة أرادها. قوله: (وقيل شرطية) أي إن شاء تركيبك ركبك، والمعنى أنه إن شاء تركيبك في أي صورة غير هذه الصورة فعل، وقوله: وركبك جوابها وقيل جوابها محذوف ولبعده جداً أخره ومرضه وجوز فيها كونها موصولة، وموصوفة ومفعولاً مطلقاً لركبك. قوله: (والظرف صلة عدلك) أي على الشرطية لأن معمول ما في حيز الشرط لا يجوز تقديمه عليه، واعترض عليه بأن أي اسم استفهام له الصدر فكيف يعمل فيه ما قبله وكونه فيه معنى التعجب أي صورة عجيبة كما في الكشاف لا يسوغه كما لا يخفى والصواب أن يتعلق بمقدر والمعترض لم يفهم

الاعتزاز بكرم الله وقوله: ﴿بَلْ تُكذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾ إضراب إلى بيان ما هو السبب الأصلي في اغترارهم، والمراد بالدين الجزاء أو الإسلام ﴿وَلَنْ عَلَيْكُمْ لِحُوطِينَ \* كِرَامًا كَثِيرِينَ \* يَعْلَمُونَ مَا تَقَعُونَ﴾ تحقيق لما يكذبون به وردّ لما يتوقعون من التسامح، والإهمال وتعظيم الكتابة بكونهم كراماً عند الله لتعظيم الجزاء ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ \* وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ بيان لما يكتبون لأجله ﴿يَصَلُّونَهَا﴾ يقاسون حرها ﴿يَوْمَ الَّذِينَ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ لخلودهم فيها، وقيل

مراده فإنه أراد أنها أي الدالة على الكمال وهي صفة هنا حذف موصوفها زيادة للتفخيم، والتعجيب وأصله في صورة أي صورة كما تقول مررت برجل أي رجل وأي الكمالية منقولة من الاستفهام لكنها لانسلاخ معناه عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها كما في المثال المذكور، وهذا لا شبهة فيه فمن توهم أنه هنا للاستفهام فقد وهم لكن الكلام في جواز حذف موصوف أي الكمالية، وقوله: لم يعطف أي بالفاء كما قبله وقوله: بيان لذلك لأن معناه ركبك في صورة عجيبة، وهذا إذا لم يتعلق الجار بقوله: عدلك والجملة الشرطية صفة صورة والعائد محذوف. قوله: (إضراب إلى بيان الخ) وهو إنكارهم الدين بالمعنيين أو هو إضراب عنه إلى ما هو أشد منه والدين له معان منها ما ذكر هنا، وقوله: أو الإسلام كما في قوله: إن الدين عند الله الإسلام، قيل: والإسلام هنا كناية عن التصديق بالثواب والعقاب كما في الكشف فلا يرد عليه أنّ ما بعده معين لمعنى الجزاء، وفيه نظر، وقال الراغب بل هنا لتصحيح الثاني وإبطال الأول كأنه قيل ليس هنا مقتض لغرورهم ولكن تكذيبهم حملهم على ما ارتكبه فهو ترق من الطمع الفارغ إلى ما هو أغلظ منه. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَلَيْكُمْ﴾ (الخ) جملة حالية مقررة للإنكار، ويجوز أن تكون مستأنفة والأول أولى، وقوله: تحقيق لما يكذبون به من الجزاء على الوجهين كأنه قيل إنكم تكذبون بالجزاء والكتابة يكتبون كل ما يصدر منكم حتى التكذيب، وليس هذا إلا للجزاء وإلا لكان عبثاً تنزه عنه الحكيم العليم وهذا على الوجه الأول، ولذا قيل إنه ترجيح له وقيل: إنه استبعاد للتكذيب مع ما ذكر ورد بأنهم لا يعترفون به فلا يتم به الاستبعاد، وفيه بحث. قوله: (ورد لما يتوقعون الخ) المراد بالتسامح إما التسامح في الكتابة أو في الجزاء للكفرة لأنهم المكذبون فلا يرد أنّ الكرام الكاتبين حافظون لأعمال المؤمنين مع التسامح عن بعض السيئات في الآخرة كما توهم. قوله: (وتعظيم الكتابة) بما وصفوا به هنا لأنّ عظمتهم تدل على عظمة شغلهم، وعظمة شغلهم تدل على عظمة جزائه إذ لو لم يكن ذلك عظيماً لم يوكل به العظماء كما لا يخفى، وقوله: بكونهم كراماً عند الله قيل: إنه إشارة إلى أنّ التعظيم بكونهم أجراء على الله لا بوصفهم بالكتابة والحفظ كما في الكشف، وفيه نظر ظاهر. قوله: (عند الله) إشارة إلى أنّ معنى التعطف على المؤمنين غير مناسب هنا، وقوله: بيان لما يكتبون لأجله يعني أنها جملة مستأنفة في جواب سؤال تقديره لم يكتبون ذلك فكأنه قيل: ليجازي الأبرار بالنعيم والفجار بالجحيم، وقيل: إنه ردّ لتكذيبهم بالجزاء وجملة يصلونها حالية أو مستأنفة. قوله: (لخلودهم فيها) فهو كقولهم: وما هم بخارجين منها في الدلالة على الخلود،

معناه وما يغيبون عنها قبل ذلك إن كانوا يجحدون سموها في القبور ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ \* ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ تعجيب وتفخيم لشأن اليوم أي كنه أمره، بحيث لا تدركه دراية دار ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ تقرير لشدة هول، وفخامة أمره

وليس من التقوى والحصر في شيء، ثم إن الحصر هنا غير مقبول عند الجماعة لعمومه للكفار والفسقة فلا وجه للقول بأنه في الكشاف أثبت التقوي ونفي الحصر بناء على مذهبه. قوله: (وقيل: معناه الخ) قال: يغيبون الخ إشارة إلى أنه من حكاية الحال الماضية، ومرمسه لأنه خلاف الظاهر فلا يرتكب من غير داع قيل: والواو على هذا للعطف فيقتضي تغاير المتعاطفين أي أنهم الآن ليسوا بغائبين عن الجحيم وعلى الأول للحال وأورد عليه أن بعض الفجار في زمرة الأحباب وبعضهم لم يخلق لذلك وعذاب القبر بعد الموت، وكلام الزمخشري يأبى حمله على ما حمله عليه فالظاهر أن الواو حالية في الوجهين لكنها على الأول حال مقدرة وعلى الثاني هي كقوله: حصرت صدورهم، وهو غير وارد لأنه يعني أن الواو على هذا ليست للحال لانفصال ما بين صلي النار، وعذاب القبر بالبعث وما في موقف الحساب بل للعطف فيحمل اسم الفاعل في المعطوف أعني غائبين على الحال ليغاير المعطوف عليه الذي أريد به الاستقبال، ولا يتأفیه قوله: قيل ذلك فإنه بيان للحاصل المعنى، ولا يتأفیه ما ذكره من أن بعض الفجار الخ لأن الكلام على ما عرف في إخباره تعالى من التعبير عما يستقبل منها بالماضي لتحققه، والمعترض لما لم يقف على مراده قال ما قال: وما بعد الحق إلا الضلال. قوله: (سمومها في القبور) بضم السين بمعنى حرها أو بفتح السين بمعنى ربحها الحارة، وفي الكشاف قيل أخبر الله في هذه السورة أن لابن آدم ثلاث حالات حالة الحياة التي يحفظ فيها عمله، وحالة الآخرة التي يجازي فيها، وحال البرزخ وهو قوله: وما هم عنها بغائبين انتهى، ولم يذكر حال البرزخ للأبرار اكتفاء لعلمها من المقابلة. قوله: (دراية دار) إشارة إلى أن الخطاب في أدراك عام، وقيل: الخطاب للرسول وقيل: للكافر، وقوله: تعجيب الخ حيث أتى بصيغة الاستفهام تحريصاً للمخاطبين على إدراكه أو مبالغة في إيجاب الاستفسار عنه كأنه قيل: ما أدراك، بيوم الدين فلا تسأل عنه إذا ذكر وجعله تعجيباً لتنزهه تعالى عن التعجب كما مر مراراً. قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ قال في الكشاف أي لا أمر إلا لله وحده، وفي الكشاف الظاهر أن الأمر واحد الأوامر لقوله: ﴿لَمَنْ الْمَلِكُ الْيَوْمَ﴾ [سورة غافر، الآية: ١٦] فإن الأمر من شأن الملك المطاع، وفيه تحقيق قوله: لا تملك نفس لنفس شيئاً لدلالته على أنهم مسوسون مهوورون مشغولون بأنفسهم، وقوله: لا أمر إلا لله وحده إبراز لمعنى الاختصاص في اللام وما ذكره هو الحق الذي لا عدول عنه لأن المراد بكون الأمر له أن التصرف جميعه في قبضة قدرته، وهو الموافق لقوله: لا تملك الخ لأن معناه لا قدرة لأحد على ضر أحد، وتفعه وكون الأمر واحد الأمور ركيك هنا فلا يلتفت إلى ما قيل من أنه لو حمل على واحد الأمور كان أشمل ولا تتزاع في جواز كل منهما إنما الأمر في أيهما أظهر، وما ذكره دعوى من غير

إجمالاً، ورفع ابن كثير والبصريان يوم على البديل من يوم الدين أو الخبر لمحذوف. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة إذا السماء انفطرت كتب الله له بعدد كل قطرة من السماء حسنة ويعدد كل قبر حسنة والله أعلم».

دليل، وقوله: تقرير الخ لدلالته على اشتغالهم بأنفسهم وأنهم مقهورون بسطوة الربوبية، وقوله: ورفع الخ على البديل أو هو خبر مبتدأ مقدر ونصبه الباقيون بإضمار اذكر أو يدانون لدلالة الدين عليه أو بتقدير يشتد الهول، ونحوه مما يدل عليه السياق وقال الزجاج إنه مبني على الفتح وهو في موضع رفع أو جر، وقوله عن النبي الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup>. تمت السورة والحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة المطففين

مختلف فيها وآياتها ست وثلاثون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ التطفيف البخس في الكيل والوزن لأن ما يبخس طفيف أي حقير روي أن أهل المدينة كانوا أخبث الناس كيلاً فنزلت فأحسنوه، وفي الحديث خمس بخمس ما نقض العهد قوم إلا سلط الله عليهم عدوهم، وما حكموا بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم الفقر، وما ظهرت فيهم الفاحشة إلا فشا فيهم الموت ولا طففوا الكيل إلا منعوا النبات وأخذوا بالسنين ولا منعوا الزكاة إلا حبس عنهم القطر ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ أي إذا اكتالوا من الناس حقوقهم يأخذونها، وافية وإنما أبدل على بمن للدلالة على أن

## سورة المطففين

لا خلاف في عدد آياتها واختلف في كونها مكية أو مدنية ف قيل هي بتمامها مكية، وقيل: مدنية، وقيل: إلا ست آيات من أولها وقيل: مكية إلا ثمان آيات من آخرها ولا خلاف في عددها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (التطفيف البخس الخ) التفعيل فيه للتعدية أو للتكثير، وهو لا ينافي كونه من الطفيف بمعنى الحقير القليل لأن كثرة الفعل بكثرة وقوعه وهو بتكراره لا بكثرة متعلقة، وقوله: روي<sup>(١)</sup> الخ هذا يدل على أن أول هذه السورة نزل بالمدينة كما هو أحد الأقوال فيها كما قدمناه لا على كون السورة مدنية، والحديث<sup>(٢)</sup> المذكور صححه ابن حبان والحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقوله: خمس بخمس أي خمس من المحرمات من ارتكبتها يجازي بواحدة من الخمس المذكورة، والحديث أيضاً صحيح عن ابن عباس وغيره كما رواه الحاكم والطبراني وقوله: الفاحشة أصله الذنب العظيم، والمراد منه هنا الزنا وقوله: أخذوا بالسنين أي عوقبوا بالقحط. قوله تعالى: ﴿إِذَا أَكَالُوا﴾ الخ) اكتفى عن الوزن بالكيل لتساويهما بين الناس، وقوله: يأخذونها وافية فالسين للمبالغة دون الطلب هنا، وقوله: وإنما أبدل الخ فيه إشارة إلى تعاقب من وعلى هنا قال الفراء يقال: اکتلت على الناس استوفيت منهم واكتلت منهم أخذت ما عليهم، وقيل: على بمعنى من وقد جوز تعلق على بيستوفون هنا وإذا

(١) أخرجه النسائي ٦٧٤ وابن ماجه ٢٢٢٣ والواحدي في أسباب النزول ٨٤٨ والحاكم في «المستدرک» ٢/ ٣٣ والطبراني في «الكبير» ١١/ ٣٧١ كلهم من حديث ابن عباس. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه الطبراني كما في المجمع ٣/ ٦٥ من حديث ابن عباس وقال الهيثمي: فيه إسحاق بن عبد الله ابن كيسان المروزي، لينة الحاكم وبقية رجاله موثقون، وفيهم كلام.

اكتيالهم لما لهم على الناس، أو اکتيال يتحامل فيه عليهم ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ أي إذا كالوا للناس أو وزنوا لهم ﴿يُخْسِرُونَ﴾ فحذف الجار وأوصل الفعل كقوله:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا

بمعنى جنيت لك أو كالوا مكيلهم فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه ولا يحسن جعل المنفصل تأكيداً للمتصل فإنه يخرج الكلام عن مقابلة ما قبله، إذ المقصود بيان اختلاف حالهم في الأخذ والدفع لا في المباشرة، وعدمها ويستدعي إثبات الألف بعد الواو كما هو خط المصحف في نظائره ﴿أَلَا يَنْظُرُ أَوْلِيَاكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ فإن من ظن ذلك لم

تعاقبا فاختيار على للدلالة على أن ما اکتالوه دين لهم على الناس، أو هو اکتيال يتحامل فيه فعلى فيه للمضرة لأنه يقال: تحامل عليه إذا جار وهو محمول عليه في التعدية أو مضمن لمعناه. فأتى بها للدلالة على أنه في الأخذ دون العطاء فقوله: أو اکتيال معطوف على قوله: لما لهم الخ. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾ الخ ما مر في الأخذ وهذا في العطاء، وقوله: كالوا للناس الخ إشارة إلى أنه فيهما من الحذف والإيصال كما صرح به في قوله: فحذف الخ وفي توسط قوله: يخسرون بين البيان والمبين ركاكة فكان ينبغي تقديمه أو تأخيره. قوله: (ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا).

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

ومحل الاستشهاد فيه نظر والأكمؤ جمع كماء وهي شحمة الأرض نبت معروف والعساقل ضرب منها فإن كان مفردة عسقالاً فهو على القياس، وإن كان عسقالاً فاصله عساقيل وصرفه للضرورة هنا وعطفه على الأكمؤ من قبيل عطف جبريل على الملائكة، وبنات أو بر ضرب من الكماء أيضاً وهو أردؤها، وقوله: أو كالوا الخ لأنه يتعدى للمكيل بنفسه دون المكيل له. قوله: (ولا يحسن جعل المنفصل الخ) وقع التعبير عنه بالمستكن هنا في بعض التفاسير، وهو سهو أو تساهل والمراد أنه لو جعل هم تأكيداً للضمير المنفصل هنا أغنى عن الحذف، والإيصال وتقدير المضاف إلا أنهم لم يذهبوا إليه لأنه يقوت به المقابلة المقصودة هنا مع ما فيها من الحسن البديع إذ قوبل الاكتيال بالكيل وعلى الناس بالناس ويستوفون بيخسرون، ومن الغريب هنا ما قيل إنه لو أكد به لدفع المجاز وقدّر معه للناس كما أنه كذلك على تقدير مكيلهم أفاد ما ذكر مع زيادة أنهم يباشرون هذا الفعل الخسيس بأنفسهم دون الخدم فإنه مع تكلفه بارتكاب خلاف الظاهر يقوت به التصريح بالتقابل المقصود، وتأکید ما ليس بمقصود بل هو غير صحيح لأن مباشرة الفعل بدون تطفيف غير مذمومة. قوله: (ويستدعي إثبات الألف بعد الواو) على ما تقرر في علم الخط من رسمها بعد واو الجمع إذا وقعت في آخر الكلام، وقوله: كما هو الخ دفع لما يقال من أن رسم المصحف العثماني في نظائره لا يلزم أن يوافق ما ذكره علماء الخط بأنه رسم في الرسم العثماني في نظائره فيدل على أن هذا مما جرى على الرسم فيه، وقد ذهب إليه بعض

يتجاسر على أمثال هذه القبائح فكيف بمن يتقنه، وفيه إنكار وتعجيب من حالهم ﴿يَوْمَ عَظِيمٍ﴾ عظمه لعظم ما يكون فيه ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ﴾ نصب يميعوثون، أو بدل من الجار والمجرور ويؤيده القراءة بالجر ﴿لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لحكمه وفي هذا الإنكار والتعجيب، وذكر الظن ووصف اليوم بالعظم، وقيام الناس فيه لله، والتعبير عنه برب العالمين مبالغات في المنع عن التطفيف، وتعظيم إثمته ﴿كَلَّا﴾ ردع عن التطفيف والغفلة عن البعث والحساب ﴿إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ﴾ ما يكتب من أعمالهم، أو كتابة أعمالهم ﴿لَفِي سِجِّينٍ﴾ كتاب جامع لأعمال الفجرة من الثقلين كما قال ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ \* كِتَابٌ مَّرْقُومٌ﴾ أي مسطور بين الكتابة،

المعربين فلذا نهبوا عليه هنا وأما جعل هم الثاني مبتدأ خبره يخسرون فغير محتاج للبيان لأن مخالفته لما قبله ركيكة جداً فلذا لم يلتفتوا له. قوله: (فإن من ظن ذلك الخ) يعني إلا هنا لست للاستفتاح أو التنبيه فهي مركبة من الهمزة ولا النافية ونفي الظن دون اليقين لأنه أبلغ لأن ظنه إذا منع دل على منع غيره بالطريق الأولى فلا حاجة إلى ما قيل من أن الظن بمعنى اليقين هنا، وقوله: وفيه إنكار الخ هو معنى همزة الاستفهام. قوله: (عظمه لعظم ما يكون فيه) كما أن جعله علة للبعث باعتبار ما فيه، وقوله: نصب مصدر أو ماض مجهول، وقوله: أو بدل من الجار والمجرور أي باعتبار محله أو هو مبني على الفتح، وقوله: ويؤيده الخ فيه تسامح لأنه حينئذ يكون بدلاً من المجرور وحده ولذا اعترض عليه لكنه أمر سهل، وقوله: لحكمه أي لأمره وقضائه بقيامهم للجزاء وخروجهم من القبور، وقيل: المراد ليحكم عليهم بما يستحقون.

قوله: (وفي هذا الإنكار الخ) لما في ذكر الظن من التجهيل مع اسم الإشارة الدال على التباعد تحقيراً ووصف يوم قيامهم بالعظمة، وإبدال يوم يقوم الخ منه فإنه يدل على استعظام ما استحقروه، والحكمة اقتضت أن لا تهمل مثقال ذرة من خير وشر وعنوان رب العالمين للمالكية، والتربية الدالة على أنه لا يفوته ظالم قوي ولا يترك حق مظلوم ضعيف وفي تعظيم أمر التطفيف إيحاء إلى العدل وميزانه، وإن من لا يهمل مثل هذا كيف يهمل تعطيل قانون عدله في عباده وإلى هذا يشير قوله في الأثران السموات والأرضين قامت بالمكيال والميزان ونهايك بأنه وصفهم بصفات الكفرة تغليظاً، وتشديداً فتأمل هذا المقام ففيه ما تتحير فيه الأوهام فقوله: وقيام الناس بالجر عطف على العظم، وقوله: مبالغات إشارة إلى أن أصل المنع فهم من قوله: ﴿ويل للمطففين﴾. قوله: (ردع عن التطفيف) لأنه المقصود فينظر هذا الأول السورة للغفلة عن البعث المذكور هنا، وقوله: ما يكتب من أعمالهم يعني أن الكتاب بمعنى المكتوب أو مصدر بمعنى الكتابة وفيه مضاف مقدر أي مكتوب أو كتابة عملهم، وهذا دفع لما يتوهم من كون الكتاب ظرفاً للكتاب لأنه حينئذ ظرف للكتابة أو للعمل المكتوب فيه مع أن الإمام قال: لا استبعاد في أن يوضع أحدهما في الآخر حقيقة أو ينقل ما في أحدهما للآخر أو يكون من ظرفية الكل للجزء كما فصلوه، وقوله: كتاب الخ تفسير لسجين كما يتبادر من النظم. قوله:

أو معلم يعلم من رآه أنه لا خير فيه، فعيل من السجن لقب به الكتاب لأنه سبب الحبس، أو لأنه مطروح، كما قيل تحت الأرضين في مكان وحش، وقيل: هو اسم مكان، والتقدير ما كتاب السجن، أو محل كتاب مرقوم فحذف المضاف ﴿وَلَّيْمٌ لِّمَكْدِبِينَ﴾ بالحق أو بذلك ﴿الَّذِينَ يَكْتُمُونَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ صفة مخصصة، أو موضحة أو ذامة ﴿وَمَا يَكْذِبُ بِهِ إِلَّا كَلٌّ مُّعْتَدٍ﴾ متجاوز عن النظر غال في التقليد حتى استقصر قدرة الله تعالى، وعلمه فاستحال منه

(بين الكتابة) بيان لأن مرقوم من رقم الكتاب إذا أعجمه وبينه لثلا يلغو وصف الكتاب به وقوله: أو معلم الخ توجيه آخر معناه إن له علامة من رقم الكتاب بمعنى ختمه، وفي القاموس الرقم العلامة وقوله: من السجن بفتح السين مصدر بمعنى الوضع في السجن، وقوله: لقب به الكتاب إشارة إلى أنه علم وقوله: لأنه سبب الحبس فهو بمعنى فاعل في الأصل، وقوله: لأنه مطروح أي ملقى فهو بمعنى مفعول كأنه مسجون لما ذكر وإما كونه من إطلاق اسم المحل على الحال ففيه نظر. قوله: (في مكان وحش) بالتوصيف أي خال ويقال: للقفز وحش وهو تحت الأرض السابعة، وقوله: اسم مكان أي الذي تحت الأرضين أيضاً فيقدر مضاف فيه أو فيما بعده كما ذكر، وقد ورد في الحديث سجين<sup>(١)</sup> اسم مكان وهو مقابل لعليين في الجنة، وقيل: إنه مشترك بين المكان والكتاب فلا تكلف فيه، وقيل: إنه علم وقيل: إنه صفة، وعليه قول المصنف السجنين بأل كما في النسخ. قوله: (بالحق أو بذلك) المراد بالحق الأمر العام قال: للاستغراق أو للجنس فلذا كانت الصفة بعده على هذا مخصصة وذلك إشارة لليوم المذكور قبله: فالصفة موضحة أو ذامة فقوله: صفة الخ فيه لف ونشر مرتب فيما يتبادر، ويحتمل أن يجري كل من الوجهين على التفسيرين، وقوله: ذامة أي لا كاشفة أو المراد أنها مرفوعة أو منصوبة على الذم كما فسره به الطيبي فيكون احتمالاً ثالثاً وعليه اقتصر الزمخشري لأن قوله: وما يكذب به إلا كل معتد أثيم يدل على أن القصد إلى المذمة وقوله: موضحة من التوضيح أو الإيضاح والمخصص بالمعنى الذي ذكره المصنف وهو المقيد مخالف لاصطلاح النحاة في تخصيص التخصيص بالنكرات والتوضيح بالمعارف فالتوضيح أيضاً خلاف المصطلح لوقوعه في مقابلة التخصيص المذكور. قوله: (متجاوز عن النظر الخ) أي تجاوز النظر والتفكير في عجائب مصنوعات تعالى الدالة على كمال قدرته، وعلمه والاستدلال به على اقتداره تعالى على الإعادة وغلا في تقليد أئمة الكفر والجهل حتى جعل قدرته قاصرة عن الإعادة، وعلمه قاصراً عن معرفة الأجزاء المتفرقة التي لا بد في الإعادة منها وتفسير استقصار علمه بجعله غير عالم بأنه لا يتأتى منه ذلك فأخبر به خيراً كاذباً ظاهر الفساد بعيد عن المراد، ثم إن المصنف عدى التجاوز بمعنى التباعد بعن وهو خطأ فإن المتعدي بها بمعنى العفو، وعدى الاستحالة في

(١) أخرجه الطبري ٣٦٦١٣ من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف جداً، فيه شعيب بن صفوان منكر الحديث. والراجح فيه الوقف.

الإعادة ﴿أَثِيرٍ﴾ منهمك في الشهوات المخدجة بحيث أشغلتها عما وراءها، وحملت على الإنكار لما عداها ﴿إِنَّا ثَنُّنٌ عَلَيْهِ، إِنشَاءً قَالَ أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ من فرط جهله وإعراضه عن الحق فلا تنفعه شواهد النقل كما لم تنفعه دلائل العقل ﴿كَلَّا﴾ ردع عن هذا القول ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ رد لما قالوه وبيان لما أدى بهم إلى هذا القول بأن غلب عليهم حب المعاصي بالانهماك فيه، حتى صار ذلك صدأ على قلوبهم فعمي عليهم معرفة الحق والباطل، فإن كثرة الأفعال سبب لحصول الملكات، كما قال عليه الصلاة والسلام: «إن

قوله: استحال منه الإعادة أي عده محالاً وقد استعمله كثير من المصنفين كذلك واللغة لا تساعده فإنه لازم لا غير كما قرره بعض الفضلاء وكلاهما غير مسلم وقد وردا كذلك في كلام الثقات، وليس هذا محل تفصيله فلينظر كتابنا شفاء الغليل. قوله: (منهمك في الشهوات) كما تدل عليه كثرة آثامه وهو من الانهماك لا التهمك ومعناه الإكثار برغبة وحرص والمخدجة من الأمر الخداج، وهو الناقص غير التام والمراد به هنا المعوقة مجازاً لأن الخداج لا يبلغ زمان تمامه كما أشار إليه بقوله: بحيث الخ، وقيل هي المنتجة ما لا نفع فيه، وقوله: عما وراءها من إدراك الحق واللذة الأخروية التي لا تفنى، وأساطير الأولين مر تفسيرها بالأباطيل التي جاء بها الأولون، وقوله: شواهد النقل الذي جاء به الرسل، ودلائل العقل وهي بدائع مصنوعاته تعالى. قوله: (ردع) أي للأنبياء عن قوله: إنها أساطير الأولين وكونه ردعاً عن التكذيب غير مناسب لما بعده من أنهم مطبوع على قلوبهم ولذا لم يلتفتوا له وقوله: ما كانوا الخ فاعل ران وما مصدرية، أو موصولة والعائد مقدر. قوله: (رد لما قالوه) إشارة إلى أن بل هنا للإضراب الإبطالي، وقوله: وبيان الخ هو معنى قوله ران الخ، وقوله: أدى بهم ضمنه معنى أفضى فعدها بالباء وإلى وقيل: الباء زائدة، وما موصولة وهذا القول إشارة إلى قولهم: أساطير الأولين وقوله: بأن الخ بيان لما أدى وسببه، وهو متعلق بقوله: بيان وقوله: بالانهماك فيه كان الظاهر فيها بعود الضمير للمعاصي فلذا أول وجعل الضمير للعصيان المفهوم منه، وقوله: ذلك الإشارة للحب، وقوله: فعمي عليهم أي خفي ولذا عدى بعلی كما مر وليس معناه هنا التبس لأن مقتضاه أن يقال: فعمي عليهم الحق والباطل، وليس المراد به هنا العمي المعروف حتى يستشهد له بقوله ﷺ: «حبك الشيء يعمي ويصم»<sup>(١)</sup>. قوله: (فإن كثرة الأفعال الخ) يعني أنه يحصل من تكرار الفعل ملكة راسخة لا تقبل الزوال وصفة للنفس قارة فيها فكثرة المعاصي يرسخ حبها في القلب بحيث لا يزول كالصدأ الذي لا يزول بسهولة، فالرین أصل معناه الصد أو الوسخ القار شبه به حب المعاصي الراسخ في النفس فهو استعارة مصرحة وإليه أشار ﷺ في الحديث المذكور<sup>(٢)</sup>، وفي التفسير للرين كما نقله القرطبي عن ابن حنبل والترمذي وقوله:

(١) أخرجه أبو داود ٥١٣٠ وأحمد ٥/١٩٤/٦-٤٥٠ كلاهما من حديث أبي الدرداء. وفي سننه ابن أبي مريم ضعيف.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه الترمذي ٣٣٣٤ والنسائي ٤١٨ في عمل اليوم والليلة و ٤٤٣/٩ في =

العبيد كلما أذنب ذنباً حصل في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه» والرین الصداً وقرأ حفص بل ران بإظهار اللام ﴿كَلَّا﴾ ردع عن الكسب الرائن ﴿إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ فلا يرونه بخلاف المؤمنين، ومن أنكر الرؤية جعله تمثيلاً لإهانتهم بإهانة من يمنع عن الدخول على الملوك، أو قدّر مضافاً مثل رحمة ربهم أو قرب ربهم ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ ليدخلون النار ويصلونها ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ تقوله لهم الزبانية ﴿كَلَّا﴾ تكرير للأول ليعقب

يسود إما من التسويد فقلبه منصوب أو من الاسوداد فهو مرفوع فجعل حب المعاصي الراسخ كالصدا المسود للفضة، ونحوها: لستره للونه الأصلي كما أنّ هذا يغيره عن فطرته، ولذا ورد أنّ ذكر الله والاستغفار صيقل القلوب هذا هو المراد، وما قيل من أنّ الذنب لما شغل بغير الله جعل ما حصل منه سواداً أو ظلمة يمنع الإدراك غفلة عن المراد وتفسير له بما لا يدل عليه كلامه، وقوله: بإظهار اللام لكونها من كلمة أخرى. قوله: (فلا يرونه بخلاف المؤمنين الخ) لما كان الحجاب هو الساتر من ستارة بزّ وغيرها كحائط استعير تارة لعدم الرؤية لأنّ المحجوب لا يرى ما حجب، وتارة للإهانة لأنّ الحقير يحجب ويمنع من الدخول على الرؤساء ولذا قالت العرب: الناس ما بين مرحوب، ومحجوب أي معظم ومهان وهو بمعانيه محال أن يتصف به الله فلا يصح إطلاقه عليه تعالى كما صرّحوا به وإنما يوصف به الخلق كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ﴾ الخ فإذا أجرى على اسم من أسمائه تعالى فهو وصف سببي لا حقيقي بل للتشبيه للخلق وحجبهم عدم رؤيتهم له وهو حاضر ناظر لهم، والرؤية أثبتها أهل الحق فنيها عن حجبه من الكفرة والفجرة لا مطلقاً. قوله: (ومن أنكر الرؤية الخ) كالمعتزلة، وأما عند أهل الحق فعلى ظاهره أو هو كناية عما ذكر من الإهانة والمانعون يجعلونه استعارة تصريحية أو تمثيلية لامتناع إرادة المعنى الحقيقي منه لأنّ تخصيص الحجب بهؤلاء يقتضي أنّ غيرهم غير محجوب فيراه، ولذا استدلّ به على ذلك وغيرهم أوله بما ذكر، وقوله: أو قدّر مضافاً الخ وهو منقول عن قتادة لكنه أراد عمومه للرؤية، وغيرها من أظافه تعالى. قوله: (ليدخلون النار ويصلونها) هو من الدخول أو الإدخال ولا يتعين الثاني كما توهم، ومعنى يصلونها يحترقون بها لا بمعناه المعروف فإنه غير صحيح هنا مع الدخول وفي نسخة يصلون بها لأنه يتعدى بنفسه وبالباء كما في القاموس لا لأنّ المعنى غير صحيح هنا كما توهم، وعدل عن الفعلية لأنه دخول خلود فهو ثابت لا يتغير بعد الوقوع، ولما كان في المستقبل فسره المصنف بالمضارع ليناسب يقال المعطوف عليه لا على الجملة الاسمية وإن صح وقيل: إنه فسر بفعل مجهول من الإدخال ليوافق ما قبله من قوله: محجوبون ويحسن عطف يقال عليه وفيه نظر. قوله: (تقول لهم الزبانية) أو أهل الجنة، وقوله: تكرير للأول في قوله: كلا إنّ كتاب الفجار فيكون هذا

= «التحفة» وابن ماجه ٤٢٤٤: كلهم من حديث أبي هريرة. قال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وقال شعيب في الإحسان: إسناده حسن من أجل محمد بن عجلان.

بوعد الأبرار كما عقب الأول بوعيد الفجار إشعاراً بأن التطفيف فجور، والإيفاء برّ أو ردع عن التكذيب ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ \* كِتَابٌ مَّرْقُومٌ﴾ الكلام فيه ما مرّ في نظيره ﴿يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ يحضرونه فيحفظونه، أو يشهدون على ما فيه يوم القيامة ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ \* عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ على الأسرة في الحجال ﴿يَنْظُرُونَ﴾ إلى ما يسرهم من النعيم والمتفرجات ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ بهجة التنعم وبريقه، وقرأ يعقوب تعرف على بناء المفعول ونضرة بالرفع ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ﴾ شراب خالص ﴿مَخْتُومٍ خِتْمُهُ مِسْكٌ﴾ أي مختوم أو آنية بالمسك مكان الطين، ولعله تمثيل لنفاسته، أو الذي له ختام أي مقطع هو رائحة المسك، وقرأ الكسائي خاتمة بفتح التاء أي ما يختم به ويقطع ﴿وَفِي ذَلِكَ﴾ يعني

أيضاً ردعاً عن التطفيف، وقوله: ليعقب الخ من عقبه بكذا إذا جاء به على عقبه، وقوله: إشعاراً الخ يعني عقب كلا في الموضوعين بما بعده للإشعار بأن التطفيف فجور، وأن ضده برّ وتقوى كما يفهم من جعلهم أبراراً. قوله: (أو ردع عن التكذيب) فلا يكون تكراراً والرادع الزبانية أو غيرهم، وقوله: الكلام فيه ما مرّ من قوله: مسطور بين الخ إلا أنه يبدل قوله ثمة لا خير فيه بلا شتر فيه، وعلتي فعيل من العلو سمي به لأنه سبب الارتفاع إلى أعالي درجات الجنان أو لأنه مرفوع في السماء السابعة مع الملائكة المقربين تعظيماً له. قوله: (يحضرونه) على أنه من الشهود بمعنى الحضور، وقوله: فيحفظونه إشارة إلى أن الحضور عنده كناية عن حفظه في الخارج لا في العلم، والذهن كما توهم أو يشهدون على أنه من الشهادة فقوله: يشهدون معطوف على يحضرونه لا على يحفظونه كما توهم. قوله: (على الأسرة) جمع سرير وهو معروف، والحجال جمع حجلة بفتحتين وهو بيت مربع من الثياب الفاخرة يرخى على السرير يسمى بديارنا ناموسية، وقوله: إلى ما يسرهم لم يقل إلى أعدائهم ليكون ما في آخر السورة تأسيساً فلذا لم يفسره به كما في الكشاف، وقدّر هذا بقرينة المقام والمتفرجات جمع متفرجة بصيغة المفعول وهو المكان النزه النضر ذو المياه والخضر، والناس يقولون تفرّج وتنزه إذا ذهب لمثل هذه الأمكنة، وإن لم يستعمله العربي القح، وما قيل من أن ينظرون بمعنى لا ينامون من تحريف الكلم كقوله: إن في تعرف ضميراً على الرفع وفي وجوههم الخ مبتدأ وخبر، وقوله: خالص أي صاف مما يكدر حتى القول. قوله: (مختوم أوانيها بالمسك مكان الطين) لأن الختام ما يختم به كما في الصحاح، وقوله: مكان الطين أي في مكانه بأن يجعل بدلاً عنه لأنه لا طين في الجنة وطينها مسك معجون، وإنما ختم بما هو على هيئة الطين ليكون على الشكل المألوف ولأنه يختم كل ما يكرم ويصان، ولذا قال: ولعله الخ فإنه لا حاجة لختمه وليس ثمة غبار أو ذباب أو خيانة ليصان عنه بالختم. قوله: (أو الذي له ختام أي مقطع) أي آخر فإن الختم كما يكون بمعنى جعل ما هو كالغطاء على الفم يكون بمعنى بلوغ الآخر، والخاتمة ما يقابل الفاتحة، وهي النهاية على معنى أن رائحته تظهر في الانتهاء كأنه للتلذذ وإلى الغاية إنما تدرك رائحته إذا انقطع الشرب وإلا فلا وجه للتخصيص والمقطع بفتح الميم الآخر

الرحيق أو النعيم ﴿فَلْيَتَافَسِ الْتَنَافُسُونَ﴾ فليرتغب المرتغبون ﴿وَمِرَاجُهُ مِنْ تَسْلِيمٍ﴾ علم لعين يعينها، سميت تسنيماً لارتفاع مكانها أو رفعة شرابها ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ فإنهم يشربونها صرفاً، لأنهم لم يشتغلوا بغير الله، وتمزج لسائر أهل الجنة وانتصاب عيناً على المدح، أو الحال من تسنيم، والكلام في الباء كما في يشرب بها عباد الله ﴿إِنَّ الْأَزْوَاجَ لَأَتْزَمُوهَا﴾ يعني رؤساء قريش ﴿كَأَوْثَانًا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَصْحَحُونَ﴾ كانوا يستهزؤون بفقراء المؤمنين ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ يغمز بعضهم بعضاً ويشيرون بأعينهم ﴿وَإِذَا أَنْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ أَنقَلَبُوا فَكِهِينَ﴾ متلذذين بالسخرية منهم، وقرأ حفص فكهين ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُّونَ﴾

هنا، وقوله: ما يختم به لأن فاعلاً بالفتح يكون اسم آلة كالقالب لكنه سماعي. قوله: (يعني الرحيق الخ) وهذا هو المناسب لما بعده، ولذا قدمه أو لما ذكر من أحوالهم والبعد لعلو المرتبة أو لكونه في الجنة، وقوله: فليرتغب المرتغبون افتعال من الرغبة أي يجتهد كل واحد في الرغبة فيه وسبق غيره إليه وهو تفسير بالأخفى، وقوله: وفي ذلك متعلق بقوله: فليتنافس، وقدم للمحصر أي فيه لا في خمور الدنيا أو للاهتمام لكنه استشكل ذكر العاطف حينئذ إذ لا يصح فليتنافس فليل إنه بتقدير القول أي ويقولون لشدة التلذذ من غير اختيار في ذلك الخ، وقيل: هي على تقدير حرف الشرط أو توهمه وتقديم الظرف ليكون عوضاً عنه ويشغل حيزه وهو الأحسن، واعلم أن المنافسة فسرت بالمبادرة إلى كمال تشاهده من غيرك فتنافسه فيه حتى تلحقه أو تجاوزه فتكون أنفوس منه أو مثله وهو من شرف النفس وعلو الهمة والفرق بينه وبين الحسد ظاهر. قوله: (علم لعين بعينها) في قوله بعينها لطف لا يخفى كما في قول الدماميني رحمه الله تعالى:

بدا وقد كان اختفى      وخاف من مراقبه  
فقلت هذا قاتل      بعينه وحاجبه

ولا يلزم منع صرفه للعلمية والتأنيث لأن العين مؤنثة إذ هي قد تذكر بتأويل الماء والنهر ونحوه وفي قوله: بعينها إشعار بذلك لأن التأنيث في العين لفظي فتأمل. قوله: (سميت تسنيماً الخ) يعني أنه في الأصل مصدر سنمه بمعنى رفعه، ومنه السنام فسميت به لأنها كما قيل: تجري في الهواء فكانها مرتفع أو لرفعة من يشربها وهذه مناسبة للوضع فليس إشارة إلى التجوز فيه. قوله: (فإنهم يشربونها صرفاً) الضمير للمقربين فشرابهم صرف التسنيم لاشتغالهم عن شرب الرحيق المختوم بمحبة الحي القيوم كما قيل:

شربنا على ذكر الحبيب مدامة      سكرنا بها من قبل أن يخلق الكرم

وقوله: على المدح بأعني مقدرة، أو الحال من تسنيم لأنه علم ولا يضره كونه جامداً لتأويله بمشتق كجارية مع أنه غير لازم، وقوله: والكلام في الباء الخ من كونها زائدة أو بمعنى من أو صلة الامتزاج أو الالتذاذ. قوله تعالى: ﴿كَانُوا﴾ الخ) قيل: الجمع بين الماضي

وإذا رأوا المؤمنين تسبوهم إلى الضلال ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ﴾ على المؤمنين ﴿حَفِظِينَ﴾ يحفظون عليهم أعمالهم، ويشهدون برشدهم وضلالهم ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ حين يرونهم أذلاء مغلولين في النار، وقيل: يفتح لهم باب إلى الجنة، فيقال لهم: اخرجوا إليها فإذا وصلوا أغلق دونهم، فيضحك المؤمنون منهم ﴿عَلَّ الْأَرْيَاكِ يَنْظُرُونَ﴾ حال من يضحكون ﴿هَلْ تُؤْتَبُ الْكُفَّارُ﴾ أي هل أئيبوا ﴿مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقرأ حمزة والكسائي بإدغام اللام في التاء. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة المطففين سقاه الله من الرحيق المختوم يوم القيامة».

والمضارع وتعريف اليوم يدل على أنهم في نعيم الآن، وفيه نظر وقوله: متلذذين بالسخرية قدره لدلالة ما قبله عليه، وقوله: وما أرسلوا الخ هو استهزاء وتهكم بهم، وقوله: فاليوم الخ التفرغ للدلالة على أنه جزء سخريتهم في الدنيا. قوله: (هل أئيبوا) توبه وأثابه بمعنى جازاه والاستفهام للتقرير وقال الإمام: الأولى حمله على التهكم فالتقدير يقولون: هل الخ، وقوله: ما كانوا فيه مضاف مقدر أي ثواب ما الخ وما مصدرية أو موصولة، وقوله: من قرأ الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup> تمت السورة والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الانشقاق

مكية وآيها خمس وعشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ بالغمم كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٢٥] وعن علي رضي الله عنه تشق من المجرة ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ واستمعت له، أي انقادت لتأثير قدرته حين أراد انشقاقها انقياد المطواع الذي يأذن للأمر ويذعن له ﴿وَحُقَّتْ﴾ وجعلت حقيقة بالاستماع والانقياد، يقال: حق بكذا فهو محقوق وحقيق ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ بسطت بأن تزال جبالها وآكامها ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾ ما في جوقها من الكنوز والأموات ﴿وَمَحَلَّتْ﴾

## سورة الانشقاق

ويقال: سورة انشقت ولا خلاف في كونها مكية ولا في عدد آياتها، قيل: وترتيب هذه السور الثلاث ظاهر لأن في انفطرت تعريف الحفظة الكاتبين وفي المطففين مقر كتبهم، وفي هذه عرضها في القيامة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (بالغمم) قد مر بيانه، وقوله: كقوله الخ إشارة إلى أن القرآن يفسر بعضه بعضاً، وهذا مأثور عن ابن عباس ولولاه لكان تركه هنا أولى لأن في اختيار الانفعال ما يدل على كمال القدرة والانقياد حتى كأنها غنية عن الشق، وقال الزجاج: تشق بهول القيامة قيل: وهو لا ينافي كونه بالغمم، والمجرة كالمضرة في الآثار إنها باب السماء وأهل الهيئة يقولون إنها نجوم صفار مختلطة غير متميزة في الحس. قوله: (استمعت) لأنه من الإذن قال:

صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به وإن ذكرت بشرّ عندهم أذنوا

وهو مجاز عن الانقياد والطاعة، ولذا فسره بقوله: أي انقادت، وفي نسخة وانقادت وهما بمعنى، وقوله: المطواع هو الشديد الطاعة لأنه صيغة مبالغة، وقوله: يذعن أي يتقاد، وأما الإذعان بمعنى الإدراك فليس من كلام العرب، وإن كان له وجه من المجاز، وليس في قوله: انقياد المطواع الخ إشارة إلى أنه استعارة تمثيلية كما توهم فإنها تبعية مصرحة كما لا يخفى. قوله: (وجعلت حقيقة بالاستماع) قال المعرب الأصل حق الله عليها بذلك أي حكم عليها بتحتم الانقياد وحقيقة بمعنى جديرة وخليقة، وقوله: بسطت المراد ببسطها توسعتها من غير ارتفاع وانخفاض ولذا فسره بقوله: بان الخ، وقوله: آكامها بالمدّ جمع أكمة وهو التراب والأرض المرتفعة دون الجبال. قوله: (ما في جوقها الخ) من فسره بهذا لا يقول بأن إلقاء الكنوز إذا خرج الدجال ولو سلم فإنما يكون عاماً يوم القيامة وظهور بعض الكنوز قبله لا ينافيه فلا يرد عليه أنه عند خروج الدجال لا يوم القيامة، وأما القول بأن يوم القيامة وقت متسع يجوز

وتكلفت في الخلو أقصى جهدها حتى لم يبق شيء في باطنها ﴿وَأَذَّتْ رِيبَهَا﴾ في الإلقاء والتخلية ﴿وَحُقَّتْ﴾ للإذن وتكرير إذ الاستقلال كل من الجملتين بنوع من القدرة، وجوابه محذوف للتهويل بالإبهام، أو الاكتفاء بما مر في سورتي التكوير والانفطار، أو لدلالة قوله: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ عليه وتقديره لاقى الإنسان كدحه، أي جهداً يؤثر فيه من كدحه إذا خدشه أو فلاقه، ويا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك اعتراض، والكدح إليه السعي إلى لقاء جزائه ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ كَيْبَهُ بِإِيمَانِهِ \* فَسَوْفَ يَحْصِبُ﴾

أن يدخل فيه، وقت خروجه فما لم يقل به أحد ممن له تمييز. قوله: (وتكلفت الخ) تفعل هنا للتكلف كتحملم وقصد به المبالغة مجازاً لأن المتكلف للشيء يباليغ فيه ليظهر، ويتوهم أنه جبلي كما بينوه في قوله: توجد. قوله: (في الإلقاء والتخلية) لم يقل والتخلي لما فيه من الإبهام القبيح فإنه اشتهر استعماله في التغوط، ومن لم يتبناه لهذا قال الأظهر: أن يقول التخلي والمراد أن هذا وإن أسند إلى الأرض فهو بفعل الله وقدرته ولا وجه لما قيل، والامتداد أيضاً لأنه لم يسند للأرض. قوله: (للأذن) الظاهر مما قبله أن يقول بالأذن، وقوله: بنوع من القدرة لأن تشقيق الأجرام العلوية نوع وتسوية البسيطة السفلية نوع آخر. قوله: (وجوابه محذوف الخ) اختلف المعربون في إذا هذه فقيل ليست بشرطية وعاملها مقدر أي اذكر أو هي مبتدأ كما بينه السمين، وقيل: شرطية جوابها محذوف، وقيل: مذکور فقيل: هو أذنت والواو زائدة أو فملاقه كما سيأتي، وقيل: يا أيها الإنسان على حذف الفاء أو بتقدير يقال وعلى التقدير قيل: تقديره تعبتهم، وقيل: تقديره لاقى كل إنسان كدحه وقيل: هو ما صرح به في سورتي التكوير والانفطار، وهو قوله: علمت الخ وعلى هذا العامل الشرط أو الجزاء على الخلاف فيه، وقوله: للتهويل فتقديره كان ما كان مما لا يفي به البيان. قوله: (لاقى الإنسان كدحه) قيل: أي جزء كدحه من خير أو شر أو لاقى كدحه بنفسه لوجوده في صحيفته، أو لشهادة أعضائه ونحوه فإن الشيء له وجود في التلفظ به والكتابة وعلى هذا ما بعده تفصيل له، ويجوز عود ضمير ملاقه للرب لكن هذا وإن ذهب إليه بعضهم لا يلائم كلام المصنف كما ستره عقبه. قوله: (أي جهداً يؤثر فيه من كدحه الخ) تفسير للجواب على أنه لاقى كدحه والجهد بالضم التعب فالمعنى أنه لاقى تعباً ونصباً مؤثراً فيه غاية التأثير لما يرى من هول القيامة، وما يخشى من الحساب والعقاب فلا يقدر فيه مضاف ولا يصح تفسيره بما في القول السابق إلا أن يكون الجهد بفتح الجيم، ويفسر بالجد في العمل والمضبوط خلافه، وقوله: من كدحه الخ بيان لمعناه الوضعي وهو الخدش في الجلد أي تخريقه خروفاً صغيرة فاستعير للجد في العمل، وللتعب بجامع التأثير في ظاهر البشرة فيهما كما أشار إليه الزمخشري. قوله: (أو فملاقه) أي جواب إذا قوله: فملاقه كما ذهب إليه الأخفش فيكون تقديره فهو ملاقه ونحوه فيكون جملة فيصلح لأن يكون جواباً لإذا فإنه قد يقترن بالفاء وعلى هذا الأخير فجملة: ﴿يا أيها الإنسان﴾ الخ جملة معترضة بين الشرط والجزاء، وعلى غيره فقوله: فملاقه معطوف على ما قبله بلا

حِسَابًا يَسِيرًا ﴿ سَهْلًا لَا يَنَاقِشُ فِيهِ ﴾ ﴿وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾ إلى عشيرته المؤمنين، أو فريق المؤمنين، أو أهله في الجنة من الحور ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوثِقَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ أي يؤتى كتابه بشماله من وراء ظهره، قيل: تغلّ يمناه إلى عنقه، وتجعل يسراه وراء ظهره ﴿فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا﴾ يتمنى الثبور، ويقول: يا ثبوراه، وهو الهلاك ﴿وَيَصَلِّي سَعِيرًا﴾ وقرأ الحجازيان والشامي والكسائي، ويصلي لقوله: ﴿وتصلية جحيم﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٩٤] وقرئ ويصلي لقوله: ﴿ونصلية جهنم﴾ ﴿إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ﴾ أي في الدنيا ﴿مَسْرُورًا﴾ بطراً بالمال والجاه فارغاً عن الآخرة ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَمُوتَ﴾ لن يرجع إلى الله تعالى ﴿بَلَىٰ﴾ إيجاب لما بعد لن ﴿إِنْ رَأَيْتَ كَانَ﴾

اعتراض، وضمير إليه وجزائه للرب أو للعمل. قوله: (سهلاً) فسرّه بقوله: لا يناقش فيه أي لا يدقق في حسابه فإنّ (من نوقش الحساب عذب) (١) كما ورد في الحديث وهو الحساب الحقيقي، وأما هذا فعرض كما ورد في الحديث، وأصل المناقشة إخراج الشوك من الجسد بإبرة وهو صعب جداً، وقوله: أي يؤتى كتابه بشماله الخ فالمراد بهما واحد ولا منافاة بين الإيتاء من وراء الظهر، وكونهم من أهل الشمال، وفي قوله: يؤتى إشارة إلى أن أوتى بمعنى المضارع وعبر به للتحقيق، وقوله: قيل الخ وجه للتوفيق وجعل يسراه كذلك بشئها وخلعها والعياذ بالله، ثم إنّ هذا إن كان في الكفرة وما قبله في المؤمنين المتقين فلا تعرّض هنا للعصاة كما ذهب إليه أبو حيان، وقيل: إنه لا بعد في إدخالهم في أهل اليمين إمّا لأنهم يعطون كتبهم باليمين بعد الخروج من النار أو قبلها فرقاً بينهم وبين الكفرة كما قيل فإن قيل: إنهم يعطونها بالشمال فتميز الكفرة بكونه من وراء الظهر كما مرّ، وهو الظاهر فتدبر. قوله: (إلى عشيرته) التفاسير على أنّ الأهل بمعنى الأقارب كما في الأوّل أو القوم مطلقاً كما في الثاني أو الزوجة كما في الثالث ومن لم يفهمه اعترض بأنه لا وجه للتريد فيه. قوله: (يتمنى الثبور) فالدعاء بمعنى الطلب وخصه بالتمنى لاستحالته في الواقع بعد تقرير الخلود، وقوله: ويقول الخ إشارة لكيفية تمنيه فإنّ نداء ما لا يعقل يراد به التمني فسقط ما قيل من أنّ الدعاء إمّا بمعنى طلب التمني أو هو طلب بالنداء فكان عليه أن يعطفه بأو فتأمل. قوله: (وقرئ ويصلي الخ) هو بضم الياء من الأفعال، وما قبله من التفضل والتصلية الإحراق وأما من الصلاة فنادر غير مشهور وإن سمع ونقله أهل اللغة، وقوله: في القاموس لم يسمع خطأ وإن تبعه كثير، وقوله: في الدنيا قيد مبين للمراد بقرينة خارجية أو هو تفسير لقوله: في أهله باعتبار لازمه، وقوله: بطراً بالمال الخ بيان لمعنى سروره في أهله على وجه يكون به ذماً له، وقوله: فارغاً عن الآخرة هو معناه اللازمي فهو كناية عنه. قوله: (لن يرجع إلى الله تعالى) لإنكاره البعث وأما كونه بالموت فلا وجه له والحور معناه الرجوع، وخص بما ذكر بقرينة المقام، وقوله: إيجاب لما بعد لن ومعناه يرجع فيبعث ويجازي كما دلّ عليه قوله: إنّ ربه الخ وقوله: عالماً تفسير لقوله: بصيراً،

يَهْدِي بَصِيرًا ﴿١٦﴾ عالماً بأعماله فلا يهمله بل يرجعه ويجازيه ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالشَّفَقِ﴾ الحمرة التي ترى في أفق المغرب بعد الغروب، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنه البياض الذي يليها، سمي به لرقته من الشفقة ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ وما جمعه وستره من الدواب وغيرها، يقال: وسقه فاتسق واستوسق قال:

مستوسقات لو يجدن سائقا

أو طرده إلى أماكنه من الموسيقى ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾ اجتمع وتم بدرا ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ حالاً بعد حال مطابقة لأختها في الشدة، وهو لما طابق غيره فقيل: للحال المطابقة، أو مراتب من الشدة بعد المراتب وهي الموت، ومواطن القيامة وأحوالها، أو هي وما قبلها من الدواهي، على أنه جمع طبقة، وقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي لتركبن بالفتح على

وقوله: فلا يهمله الخ هو المراد منه بطريق الكناية وقد مرّ مراراً. قوله: (فلا أقسم) الفاء في جواب شرط مقدر أي إذا عرفت هذا أو إذا تحققت الرجوع بالبعث فلا الخ، وقوله الحمرة الخ هذا هو المعروف حتى قيل: إن أبا حنيفة رحمه الله رجع عن كونه بمعنى البياض وقوله: سمي به هو على الوجهين، وقوله: من الشفقة وهي رقة القلب بالترحم والانعطاف، وفي الكشف ومنه الشفقة وهما متقاربان لأن المراد الأخذ أو الاشتقاق الكبير وكل منهما مأخوذ من الآخر إلا أن المصنف لشهرة الشفقة جعلها أصلاً، والزمخشري لأنها رقة معنوية جعلها فرعاً للحسية وهو الأظهر ثم إن ما أقسم به مناسب للمقسم عليه لما فيه من الانتقال من حال إلى آخر. قوله تعالى: ﴿وما وسق﴾ ما فيه تحتمل الموصولية والمصدرية، وقول المصنف وما جمعه على أنها موصولة عائدها مقدر، وأصل الوسق الجمع ولذا قيل وسق للحمل المعروف لاجتماعه على ظهر البعير فأريد به هنا ما ستره الليل بظلمته لأنه لاشتمال ظلامه عليه كأنه جمع فروعاً منه، وقوله: فاتسق الخ يعني أن افتعل واستفعل بمعنى وكل منهما مطاوع فإنهما وردا كذلك في كلام العرب كما بينه الزمخشري. قوله: (مستوسقات الخ) هو عجز بيت من الرجز وهو:

إن لنا قلائصا حقائقا مستوسقات لو يجدن سائقا

والشاهد فيه ورود مستوسقات بمعنى متسقات أي مجتمعات وقلائص جمع قلوص، وهي الناقة الفتية وحقائق جمع حقائق جمع حقة، وهي الناقة الداخلة في الرابعة ولو للتمي أو بمعناها المعروف. قوله: (أو طرده الخ) معطوف على قوله: جمعه على أن الوسق بمعنى الطرد وهو بمعنى المخلوقات أيضاً لأنها تذهب إلى مقرّها في الليل فكأنه يطردها له، والوسيقة بمعنى المطرودة لأنها الإبل المسروقة وهي تساق وتطرّد، وقوله: وتم بدراً تفسير لقوله: اجتمع فإنه المراد به كما يقال حال متسقة بمعنى تامة. قوله: (حالاً بعد حال) هو تفسير لحاصل المعنى المراد منه فهو شامل للوجهين في عن فإنه قيل إنها للمجازة وقيل: بمعنى بعد والبعدية والمجازة متقاربان لكنه ظاهر في الثاني، وقوله: وهو أي طبق معناه ما طابق غيره مطلقاً في الأصل، ثم إنه خص في العرف بما ذكره وهو الحال المطابقة أو بمراتب الشدة

خطاب الإنسان باعتبار اللفظ، أو الرسول عليه الصلاة والسلام، على معنى لتركبَ حالاً شريفة ومرتبة عالية بعد حال ومرتبة، أو طبقاً من أطباق السماء بعد طبق ليلة المعراج، وبالكسر على خطاب النفس، وبالياء على الغيبة، وعن طبق صفة لطبقاً، أو حال من الضمير، بمعنى مجاوز الطبق أمجاوزين له ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بيوم القيامة ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ لا يخضعون أو لا يسجدون لتلاوته، لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قرأ واسجد واقترب فسجد بمن معه من المؤمنين، وقرئ تصفق فوق رؤوسهم فنزلت،

المتعاقبة فعلى الأول المراد حال توافقكم بحسب أعمالكم، وعلى الثاني المراتب ما ذكر من الموت وما معه، وقوله: أو هي أي المراد هنا المذكورات كلها ودواهي الدنيا السابقة عليها، وقوله: على أنه أي طبق جمع طبقة كتخم وتخمة أو هو اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمر، وأهل اللغة يسمونه جمعاً وإن فرق النحاة بينهما كما هو معروف في النحو، وقوله: أو مراتب معطوف على قوله: حالاً وقوله: وهي راجع للمراتب، والموت مرتبة أو جعله مراتب لأنه جامع لأمر كثيرة تعد مراتب، وقوله: وأحوالها التي في مواطنها فليس تفسيراً للمواطن كما توهم. قوله: (باعتبار اللفظ) فإنه مفرد وإن أريد به الجنس الذي هو جمع معنى فقد روعي في القراءتين جانب اللفظ، والمعنى أو الخطاب الإفرادي في هذه القراءة للنبي ﷺ وعليه يزداد عليها شريفة بعد أخرى من مراتب القرب أو هو تبشير بالمعراج فهو جمع طبقة، ويجوز أن يراد مراتب من الشدة في الدنيا باعتبار ما يقاسيه من الكفرة ويعانيه في تبليغ الرسالة. قوله: (وبالكسر) أي قرئ بكسر الباء الموحدة على تأنيث الإنسان المخاطب باعتبار النفس، وقوله: على الغيبة يعني في قراءة الباء التفات من خطاب الإنسان إلى الغيبة وقوله: وعن طبق الخ أي هو إما صفة أي طبقاً مجاوز الطبق أو كائناً بعد طبق أو حال من الضمير في قوله: لتركبَ، ولذا فسره بقوله: مجاوزاً على قراءة الأفراد ومجاوزين على قراءة الجمع ولو زاد أو مجاوزة على قراءة كسر الباء كان أتم لكنه أحاله إلى القياس فلا غبار عليه كما توهم، وقيل: الأول على الوصفية والثاني على الحالية فاقصر على أحد الوجوه فيها وهو وجيه، وأما نصب طبقاً فعلى التشبيه بالظرف أو الحالية والذي في الكشف إنه مفعول به على جعل الحال مركوبة مجازاً. قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ قال الإمام: هو استفهام إنكاري ومثله يذكر بعد ظهور الحجة وهو هنا كذلك لأن ما أقسم به من التغيرات العلوية والسفلية يدل على خالق عظيم القدرة فيبعد ممن له عقل عدم الإيمان به، والانقياد له كما فصله وأطال فيه فلينظر. قوله: (لا يخضعون) فالسجود تجوز به عن الخضوع اللازم له أو المراد به ظاهره فالمراد بما قبله قرئ القرآن المخصوص، أو وفيه آية سجدة وقوله: لما روي<sup>(١)</sup> الخ دليل للتفسير الثاني إلا أن العراقي وابن حجر قالوا إن هذا الحديث لم يثبت فقوله: واحتج به إن أراد

(١) ذكره الزمخشري في الكشف ٧١٥/٤ وقال الحافظ ابن حجر: لم أجده.

واحتج به أبو حنيفة على وجوب السجود فإنه ذم لمن سمعه ولم يسجد، وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه سجد فيها، وقال: **والله ما سجدت فيها إلا بعد أن رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها** ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ﴾ أي بالقرآن ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ﴾ بما يضمرون في صدورهم من الكفر والعداوة ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ استهزاء بهم ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ استثناء منقطع أو متصل، والمراد من تاب وآمن منهم ﴿لَهُمْ أَجْرٌ عَزِيزٌ مِّمَّنْونٍ﴾ مقطوع أو ممنون به عليهم وعن النبي ﷺ: **«من قرأ سورة الانشقاق أعاده الله أن يعطيه كتابه وراء ظهره»**.

بالحديث كان الاحتجاج غير تام لأن الحديث لم يثبت ولو ثبت لم يدل على الوجوب، وإن أراد بما وقع في هذه الآية أو بالآية وتذكير الضمير لأنها قرآن ففيه أيضاً بحث كما قيل إلا أن الإنكار يدل في الجملة عليه، ولذا قال الشافعي رحمه الله الإنكار لظعنهم في السجود، وقول أبي هريرة ما سجدت الخ للرد على ابن عباس فإنه ذهب إلى أن المفصل ليس فيه سجدة تلاوة والمفصل فيه أقوال ثلاثة فقيل: هو من القتال وقيل من الفتح، وقيل: من الحجرات قال في الكشف وهو الأصح. قوله: (بما يضمرون الخ) على التشبيه بالوعاء فهو استعارة وعلى هذا فهو في حق المنافقين وبعده كون السورة مكية، ولذا قيل: المراد بما يضمرونه حقية الدين وإن أخفوه عناداً ولا بعد فيه كما قيل وليس في النظم ما يباه فتدبر. قوله: (استهزاء بهم) حيث جعل العذاب مبشراً به، وقد مرّ تحقيقه في البقرة وقوله: أو متصل الخ على أن المراد بمن آمن من أسلم من هؤلاء الكفرة فأمنوا باعتبار ما مضى أو بمعنى يؤمنون والأول أظهر، ولذا اقتصر عليه الزمخشري وهو المناسب لما بعده وقوله: مقطوع فهو من المن بمعنى القطع أو من المنة بمعنى الإحسان والإنعام، وقوله: وعن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> حديث موضوع، وقوله: فيه أن يعطيه بتقدير الجار أي من أن يعطيه تمت السورة بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على خير خلقه وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة البروج

مكية وآياتها اثنتان وعشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَنتَمَّ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾ يعني البروج الاثني عشر شبهت بالقصور لأنها تنزلها السيارات، وتكون فيها الثوابت، أو منازل القمر، أو عظام الكواكب، سميت بروجاً لظهورها، أو أبواب السماء، فإن النوازل تخرج منها، وأصل التركيب للظهور ﴿وَأَيُّورَ الْآخِرُونَ﴾ يوم القيامة ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُورٍ﴾ ومن يشهد في ذلك اليوم من الخلائق، وما أحضر فيه من العجائب، وتكثيرهما للإبهام في الوصف، أي وشاهد ومشهود لا يكتنه وصفهما، أو المبالغة في

## سورة البروج

لم يذكر خلاف في مكيتها ولا في عدد آياتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (يعني البروج الاثني عشر) المعروفة فالمراد بالسماء السموات كلها أو جنسها الشامل لكل سماء لأن البروج فيها أو السابعة، والفلك الأعلى وهو فلك الأفلاك وهو العرش في لسان الشرع، أو سماء الدنيا لأنها تعرف منها فهو كقوله: ﴿ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح﴾ [سورة الملك، الآية: ٥]. قوله: (شبهت بالقصور الخ) يعني أن أصل معنى البرج الأمر الظاهر من التبرج، ثم صار حقيقة في العرف للقصور العالية لأنها ظاهرة للناظرين، ويقال: لما ارتفع من سور المدينة برج أيضاً وأما بروج السماء بالمعنى المعروف منها، وإن التحق بالحقيقة والعرف العام أيضاً وعند المنجمين فهو في الأصل استعارة فإنها شبهت بالقصور لعلوها ولأن النجوم نازلة فيها كساكناتها فيه استعارة مصرحة تتبعها مكنية، وقول الطيبي إنه شبه الفلك بسور المدينة فأثبت له البروج غير مناسب لما ذكره الشيخان هنا نعم هو وجه آخر. قوله: (أو منازل القمر) أي التي سبق بيانها في سورة يس، وقوله: لظهورها لأن أصل معنى البرج الظاهر كما مر، وهو تعليل لإطلاقها على عظام الكواكب فقط لأن البروج غير ظاهرة حساً، وكذا المنازل بالنسبة للعام، وقوله: أبواب السماء الواردة في لسان الشرع والأحاديث الصحيحة وقوله: فإن النوازل تخرج منها أي مع الملائكة فجعلت مشبهة بقصور العظماء النازلة، أو أمرهم منها أو لأنها لكونها مبدأ للظهور وصفت بالظهور مجازاً في الطرف لا في النسبة كجري النهر كما قيل لأنه بعيد متكلف كما لا يخفى. قوله: (ومن يشهد في ذلك اليوم الخ) ذكروا فيه وجوهاً مبناها على أنه من الشهادة على الخصم أو من الشهادة بمعنى الحضور ضد المغيب فهو على الوجه الأول من الحضور والشاهد الخلائق المبعوثون يوم القيامة، والمشهود أهوال ذلك اليوم وعجائبه المشاهدة فيه فيكون الله أقسم بيوم القيامة، وما فيه تعظيماً لذلك اليوم وتهديداً لمنكريه. قوله: (وتكثيرهما الخ) المراد بالوصف مطلق أحوالهما أو

الكثرة، كأنه قيل: ما أفرطت كثرته من شاهد ومشهود، أو النبي عليه الصلاة والسلام وأمته، أو أمته وسائر الأمم، أو كل نبي وأمته، أو الخالق والخلق، أو عكسه، فإن الخالق مطلع على خلقه، وهو شاهد على وجوده، أو الملك الحفيظ والمكلف، أو يوم النحر، أو عرفة والحجيج، أو يوم الجمعة والمجمع، فإنه يشهد له، أو كل يوم وأهله ﴿قِيلَ أَضْحَبُ الْأَخْدُودِ﴾ قيل: إنه جواب القسم على تقدير لقد قتل والأظهر أنه دليل جواب محذوف، كأنه قيل إنهم ملعونون يعني كفار مكة كما لعن أصحاب الأخدود، فإن السورة وردت لتثبيت المؤمنين على أذاهم، وتذكيرهم بما جرى على من قبلهم، والأخدود الخد، وهو

الشهادة والمراد الثاني هنا فتكثيره وتنوينه للتعظيم للوصف كأنه قيل: شهادة لا يحيط بها نطاق البيان. قوله: (أو المبالغة في الكثرة) فالتنوين للتكثير، وهذا كما مرّ بيانه في قوله: ﴿عَلِمْتَ نَفْسَ مَا أَحْضَرْتَ﴾ [سورة التكوير، الآية: ١٤] وأخره مع تقدّمه في الكشف لأنّ عموم النكرة في الإثبات مخالف للمعروف المقرّر في العربية وقيل: لأنه لا يتأتى فيما بعده وفيه إنه لو قصد إجراؤه فيما بعده أخره فكيف يلزم بما لم يرد. قوله: (أو النبي) أي نبينا عليه وعلى آله وصحبه أفضل صلاة وسلام لقوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٤١] فالمشهود عليه أمته وهم يشهدون على سائر الأمم وفي نسخة أو أمته وسائر الأمم وهي أحسن لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] وكل نبيّ يشهد على أمته، وهو ظاهر والشهادة في هذه الوجوه بالمعنى الأوّل، وقوله: أو عكسه فإنه على ما قبله الشاهد الله لأنه مطلع وناظر لعباده، والخلق كلهم شهود فإذا عكس فالشاهد الخلق لأنهم مقرون بوجوده بل أدلة على وحدانيته والمشهود به هو الله جل وعلا، وقوله: وهو شاهد وفي نسخة فهو شاهد. قوله: (أو يوم النحر أو عرفة) فهو شاهد لمن نحر فيه أو وقف، وقوله: والحجيج هو المشهود عليه فيهما وهو جمع حاج أو اسم جمع له، وقوله: المجمع بالتشديد وصيغة اسم الفاعل وهو من يحضر الجمعة ويصليها وفي نسخة الجمع وفسر بمزدلفة وفيه أنه علم لا تدخله اللام فالله تعالى قادر على أن يحضر هذا اليوم ويجمسه ليشهد على أهله. قوله: (قيل إنه بجواب القسم الخ) فجملة قتل خبرية لا دعائية، وإن جاز ذلك أيضاً على التأويل وما ذكره بناء على المشهور عند النحاة من أنّ الماضي المثبت المتصرّف الذي لم يتقدّم معموله تلزمه اللام، وقد في غير الاستطالة مطلقاً من غير شذوذ فإن لم يقترن بها يقدر كقوله:

حلفت لها بالله حلفة فاجر      لناموا فما إن من حديث ولا صالي

وقيل: إنها لا تقدر في مثله على تفصيل في شرح التسهيل لا تمس الحاجة له هنا. قوله: (والأظهر الخ) لأنّ هذه الجملة دعائية على من تقدّم، ولا يناسب القسم عليها وقوله: كما لعن إشارة إلى أنّ قتل عبارة عن أشدّ اللعن والطرّد كما مرّ، وقوله: فإن السورة الخ تعليل لكون هذا التقدير أظهر فإنّ سبب النزول يقتضي أنّ المقسم عليه ما يتعلق بكفار قريش،

الشق في الأرض ونحوهما، بناء ومعنى الحق والأحقوق، روي مرفوعاً أن ملكاً كان له ساحر فلما كبر ضم إليه غلاماً ليعلمه، وكان في طريقه راهب فمال قلبه إليه، فرأى في طريقه ذات يوم حية قد حبست الناس، فأخذ حجراً وقال: اللهم إن كان الراهب أحب إليك من الساحر فاقتلها، فقتلها، وكان الغلام بعد يبرئ الأكمه والأبرص ويشفى من الأدواء، وعمي جليس الملك فأبرأه، فسأله الملك عن أبرأه، فقال: ربي، فغضب، فعذبه، فدل على الغلام فعذبه، فدل على الراهب، ففقد بالمنشار، وأرسل الغلام إلى جبل لي طرح من ذروته، فدعا فرجف بالقوم فهلكوا ونجا، وأجلسه في سفينة ليغرق، فدعا فانكفات السفينة بمن معه فغرقوا، ونجا فقال للملك: لست بقاتلي حتى تجمع الناس، وتصلبني وتأخذ سهماً من كنانتي وتقول بسم الله رب الغلام، ثم ترميني به، فرماه فوق في صدغه فمات، فأمن الناس برب الغلام، فأمر بأخايد أوقدت فيها النيران فمن لم يرجع منهم طرحه فيها، حتى جاءت امرأة معها صبي فتقاعست، فقال الصبي: يا أماه اصبري فإنك على الحق، فافتحمت. وعن علي رضي الله تعالى عنه إن بعض ملوك المجوس خطب الناس وقال: إن الله أحل نكاح الأخوات، فلم يقبلوه، فأمر بأخايد النار فطرح فيها من أبي، وقيل: لما تنصر نجران غزاهم ذو نواس اليهودي من حمير فأحرق في الأخايد

ويناسب ما ذكر فيلحق تقدير هذا المذكور كما لا يخفى. قوله: (ونحوهما) الظاهر ونحوها على أنه ضمير الأرض، ووقع في النسخ بالثنية فقليل: إنه اعتبر فيه تقديم العطف على الربط وفيه نظر والحق بالضم، والإهمال وإلا حقوق بضم الهمزة الشق المستطيل في الأرض جمعه أحقيق، وقوله: كبر بكسر الباء زاد سنه وشاخ، وقوله: فقتلها أي فرماها فقتلها وجليس الملك نديمه، وقوله: فقده بالمنشار بالنون والشين المعجمة وفيه تقدير يعلم من السياق أي فكلفه الرجوع عن دينه فلم يرجع فقده الخ، وقوله: فدعا الضمير فيه للغلام أي دعا الله عليهم، وقوله: فرجف ببناء المجهول أي اهتز حتى رمى من عليه، وقوله: ليغزق بتشديد الراء، وبناء المجهول أيضاً وانكفات بالهمزة أي انقلبت على من فيها، وقوله: كنانتي هي جعبة السهام وهي معروفة، وقوله: فتقاعست أي تأخرت عن جانب النار لتتقيها، وقوله: فافتحمت بالحاء المهملة أي رمت نفسها بسرعة في النار وهذا الحديث صحيح<sup>(١)</sup> لكنه فيه زيادة وقعت في بعض طرقه، وقوله: أحل نكاح الأخوات الخ لأنه نكح اختاله فقالت له: قل ذلك لئلا يلحقها العار، وقوله: نجران هي بلاد باليمن وتنصر أي دخل في دين النصراني، وذو نواس بضم النون وفتح الواو وفي آخره سين مهملة ملك من ملوكهم سمي به لأن له ذؤابتين ينوسان أي يتحركان

(١) أخرجه مسلم ٣٠٠٥ والترمذي ٣٣٤٠ وأحمد ١٧/٦ - ١٨ وابن حبان ٨٧٣ والطبراني ١٣١٩ - ٧٣٢٠ والنسائي ١٩٨/٤ وعبد الرزاق ٩٧٥١ كلهم من حديث صهيب. وانظر «فتح الباري» ٦٩٨/٨، وتفسير ابن كثير ٤/٤٩٤.

من لم يرتد ﴿النَّارِ﴾ بدل من الأخدود بدل الاشتمال ﴿ذَاتِ الْوُؤُدِ﴾ صفة لها بالعظمة، وكثرة ما يرتفع بها لهبها، واللام في الوؤود للجنس ﴿إِذْ هُمْ عَلَيْهَا﴾ على حافة النار ﴿قُؤُودٌ﴾ قاعدون ﴿وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ﴾ يشهد بعضهم لبعض عند الملك بأنهم لم يقصروا فيما أمروا به، أو يشهدون على ما يفعلون يوم القيامة حين تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ﴾ وما أنكروا ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ استثناء على طريقة قوله:

على عاتقه وحمير بزنة درهم بالحاء والراء المهملتين اسم ملك اليمن، وقوله: فأحرق في النار بعد أن دعاهم إلى دين اليهودية فمن لم يجبه أحرقه. قوله: (بدل من الأخدود بدل الاشتمال) والزايط مقدر أي فيه أو ال. بدل من الضمير أو لأنه معلوم اتصاله به، فلا يحتاج لزايط. وكذا كل ما يظهر ارتباطه فيما قيل. قوله: (صفة لها بالعظمة) أي بشدة احتراق من فيها ووجه إفادته للمبالغة أنه لم يقل موقدة بل جعلها ذات وقود أي مالكة الوؤود، وهو كناية عن زيادته زيادة مفرطة لكثرة ما يرتفع به لهبها وهو الحطب الموقد به، لأن تعريفه استغراقي وهي إذا ملكت كل موقود به عظم حريقها ولهبها، وقوله: للجنس لا ينافيه لأن الجنس يجامع الاستغراق كما سبق، وما قيل من أنه لا يقال ذو المال إلا لمن كثر ماله غير مسلم، وقوله: ذو النون ياباه. قوله: (على حافة النار) حافة بحاء مهيّلة وفاء مشددة الجانب يعني أنه بتقدير مضاف إذ كونهم على النار حقيقة غير متصور، أو هو المراد منه بدون تقدير يقال: قعد على النار بمعنى قعد على مكان قريب منها كما قال:

وبات على النار الندى والمحلق

كما أشار إليه في الكشف، وقوله: وهم على ما يفعلون الخ ضميرهم لأصحاب الأخدود والموقدين له فشهادتهم إما لهم بأن يشهد بعضهم لبعض إنه لم يقصر في خدمته في الدنيا أو شهادتهم عليهم في القيامة. قوله: (وما أنكروا) قال الراغب: نقت من الشيء ونقمته إذا أنكرته إما باللسان وإما بالعقوبة، ومنه الانتقام انتهى. قوله: (استثناء على طريقة قوله: ولا عيب فيهم) وهو من قصيدة للناطقة أولها:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وهو نوع من البديع يسمى تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو معروف في كتب المعاني، وهاهنا بحيث ذكره وهو أنّ الشاعر يعرف أنّ الفلول ليست مما يعاب بخلاف الكفرة فإنهم يرون الإيمان أمراً منكراً فالاستثناء فيه على ظاهره وليس مما ذكر في شيء فكيف جعله الزمخشري منه، وتبعه من بعده ويدفع بأنه منه على كل حال لأن المنكر المذكور هنا لا يخلو حاله من أن يكون مشركاً أو معطلاً منكراً للصانع رأساً كما يدل عليه ما مر من القصص فعلى الأول ليس المنكر هو الإيمان بالله بل نفي ما سواه وعلى الثاني هم لا يقولون بأنه موصوف بهذه الصفات يقصر إنكارهم عليه فحق التعبير حيثئذ ما أنكروا إلا نفي آلهتهم، أو ما أنكروا إلا

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتاب  
 ووصفه بكونه عزيزاً غالباً يخشى عقابه حميداً منعماً يرجى ثوابه، وقرّر ذلك بقوله  
 ﴿الَّذِي لَمْ يَلِكْ أَسْمَوَاتٍ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ للإشعار بما يستحق أن يؤمن به ويعبد  
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْقُرْآنَ وَالْمُرْسَلِينَ﴾ بلوهم بالأذى ﴿ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ بكفرهم

إثبات معبود غير معبودهم لكن لما كان مأل الإنكار إنكار المعبود بحق الموصوف بصفات  
 الجلال والإكرام عبر بما ذكر، وعدل عما هو مقتضى الظاهر إثباتاً للمنكر في ضمن ذكر نفيه  
 فهو من ذلك القبيل لأنه تأكيد الإثبات بما يشبه النفي وإليه أشار في الكشف، وشروحه فلا  
 وجه لما قيل في دفعه من أنّ الإيمان بالله العزيز الحميد الذي له ملك السموات والأرض وهو  
 على كل شهيد شيء لا يمكن أن يكون عيباً عند أحد فلا بد لصحة الاستثناء من تنزيله منزلة  
 العيب أي لو كان فيهم عيب كان هذا فيكون نهاية في نفي العيب هذا إذا كان المراد ما أنكروا  
 إلا الإيمان بالله الموصوف في اعتقادهم، أما لو أريد الإيمان بالله الموصوف في الواقع بهذه  
 الصفات فالاستثناء على ظاهره من غير مرية، والفلول جمع فلّ بالفتح وهو الكسر في حدّ  
 السيف أو مصدر كالقعود بمعنى الكسر فيه، والقراع المضاربة بآلات الحرب والكتائب بالمشاة  
 جمع كتيبة وهي الجيش العظيم، وفي الحواشي هنا كلام لا معنى له فتركه خير من ذكره  
 فتدبر. قوله: (غالباً الخ) تفسير للعزيز كما أنّ منعماً الخ تفسير للحميد إشارة إلى أنّ الحمد هنا  
 بمعنى الشرك فإنه غلب عليه في الاستعمال، وقوله: عزيزاً غالباً يخشى عقابه وقع موزوناً من  
 بحر الوافر لكنه لا يسمى شعر العدم القصد فيه، ومثله: كثير فلا يلتفت لما توهم من أنّ تغيير  
 عبارة الزمخشري لذلك، وقوله: وقرّر ذلك أي كونه غالباً مخشياً ومنعماً مرجواً لأنّ مالكيته لنا  
 ولما معنا يدلّ على عظيم الأنعام ومن يفعل مثله يرجى أعظم رجاء:

واني لأرجو الله حتى كأنما أرى بعيون الظنّ ما الله صانع

ومن كانت له هذه القدرة، وهو عالم بأفعال عبيده فهو الغالب الذي يخشاه من يعرف  
 العواقب، وقوله: للإشعار الخ متعلق بقوله: قرّر، وقوله: به تنازعه يستحق ويؤمن فهو مقرّر  
 لما قبله ومثبت لوجوب الإيمان ولزوم الطاعة له. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ (الخ) قوله: فلهم  
 خبر أنّ ودخلته الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط ولا يضرّه دخول إن كما ذهب إليه  
 الأخفش وعذاب جهنم فاعل الظرف أو مبتدأ، وقوله: بلوهم بالأذى أي اختبروا ثباتهم على  
 الإيمان بأذيتهم لهم وهو تفسير لقوله: فتنوا وبلوا من الابتلاء وهو الاختبار، وقوله: بكفرهم  
 إشارة إلى أنّ عذاب الكفار يضاعف بما قارنه من المعاصي كما سيأتي تقريره. قوله: (العذاب  
 الزائد في الإحراق) الزيادة من صيغة فعيل فإنهما للمبالغة، وهو بيان للتغاير بين المتعاطفين كما  
 هو حق العطف ولا وجه لما قيل إنهما واحداً ولو جعل من عطف الخاص على العام للمبالغة  
 فيه لأنّ عذاب جهنم بالزمهيرر والإحراق وغيرهما كان أقرب ويوضحه إضافة العذاب للحريق

﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ مُّحْرِقٌ﴾ العذاب الزائد في الإحراق بفتنتهم، وقيل المراد بالذين فتنوا أصحاب الأخدود، وبعذاب الحريق، ما روي: أَنَّ النَّارَ انْقَلَبَتْ عَلَيْهِمْ وَأَحْرَقَتْهُمْ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ﴾ إذ الدنيا وما فيها تصغر دونه ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ مضاعف عنفه فَإِنَّ الْبَطْشَ أَخَذَ بَعْنَفٍ ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبَدِّئُ وَيُبِيدُ﴾ يبديء الخلق ويعيده، أو يبديء البطش بالكفرة في الدنيا، ويعيده في الآخرة ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ﴾ لمن تاب ﴿الْوَدُودُ﴾ المحب لمن أطاع.

فلا حاجة إلى القول بأنها بيانية أو الحريق مصدر. قوله: (وقيل المراد بالذين فتنوا الخ) إشارة إلى أَنَّ الذي اقتضاه سبب النزول أن يراد بهم كفار قريش وأذيتهم لمن أسلم في ابتداء الإسلام أو الأعمّ منهم ومن أصحاب الأخدود فإنه تذييل لما قبله، وفي جعل الحريق جزاء الفتنة دقيقة تظهر لمن له ذوق ووجهه تمييزه ظاهر مما ذكرناه لا لأنه لم ينقل أَنَّ أحداً منهم تاب كما أورده أبو حيان على الزمخشري في ترجيحه لهذا الوجه بمقتضى التذييل وقد عرفت توجيهه فتأمل، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ﴾ الإشارة إلى كون ما ذكر لهم، وقوله: ﴿إِذْ الدُّنْيَا﴾ بيان لوجه وصفه بالكبير. قوله: (فإنَّ البطش الخ) إشارة إلى ما في وصفه بالشدة من المبالغة، وقوله: يبديء الخ تفسير له بما صرح به في غير هذه السورة أي ومن كان قادراً على الإيجاد والإعادة إذا بطش كان بطشه في غاية الشدة، وبهذا ظهر تعليل هذه الجملة لما سبق وعلى ما بعده وهو أظهر وقيل في وجهه إِنَّ الإعادة للمجازاة فهي متضمنة للبطش، والأول أقرب وأسدوا ما جعل البدء والإعادة في الآخرة وإنه كقوله تعالى: ﴿كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [سورة النساء، الآية: 56] ففي غاية البعد. قوله: (لمن تاب) خصه به إمّا لمناسبة مقام الإنذار أو لما في صيغة الغفور من المبالغة فأصل المغفرة لا يتوقف على التوبة، وزيادتها بما لا يعلمه إلا الله للتائبين فلا يتوهم أَنَّ هذا لا يوافق مذهب أهل السنة، وإنه غفلة منه لاتباعه للزمخشري في مثله. قوله: (المحب لمن أطاع) ففعول مبالغة، وهو بمعنى اسم الفاعل لا المفعول على أَنَّ المعنى يحبه خلص عباده لأنه خلاف الظاهر ومحبة الله ومودته بأنعامه وإكرامه إذ المحبة بالمعنى الحقيقي لا يوصف بها الله تعالى، وقد مرّ مراراً. قوله: (خالقه) تفسير لكونه صاحب العرش لأنه السرير، وهو في صفات غير الله بمعنى آخر وقوله: الملك هو بطريق الكناية أو التجوّز ولو جعل ذو العرش بمعنى الملك أيضاً جاز، وقيل: إنه الأظهر، وقوله: صفة لربك فقوله: إنه هو جملة معترضة والفصل بين الصفة والموصوف بالخبر جائز لأنه غير أجنبي كما صرح به ابن مالك، وإن خالف فيه ابن الحاجب فإنه قال: إنه شاذ. قوله: (فإنه واجب الوجود) هذا تعليل لعظمة الذات فإن واجب الوجود تستند إليه جميع الذوات وكل الموجودات، وتأمّ القدرة والحكمة تعليل لعظم الصفات كلها لأنهما من أصولها لاقتضائهما إحاطة العلم وهكذا، وقوله: وجزه الخ جزم في الكشف على هذه القراءة بأنه صفة للعرش لأن الأصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع فلا يذهب إليه من غير داع. قوله: (ومجده علوه

﴿ذُو الْعَرْشِ﴾ خالقه، وقيل: المراد بالعرش الملك، وقرئ ذِي العرش صفة لربك ﴿الْعَظِيمِ﴾ العظيم في ذاته وصفاته، فإنه واجب الوجود، تام القدرة والحكمة، وجره حمزة والكسائي صفة لربك، أو للعرش، ومجده عُلُوّه وعظمته، ﴿قَالَ لَنَا رُبُّدُ﴾ لا يمتنع عليه مراد من أفعاله، وأفعال غيره ﴿هَلْ أَنْتَ حَدِيثُ الْجُنُودِ \* فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾ أبدلهما من الجنود، لأن المراد بفرعون هو وقومه، والمعنى قد عرفت تكذيبهم للرسول وما حاق بهم، فتسل واصبر على تكذيب قومك، وحذرهم مثل ما حاق بهم ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ﴾ لا يرفعون عنه، ومعنى الإضراب: أنّ حالهم أعجب حال من هؤلاء، فإنهم سمعوا قصتهم ورأوا آثار هلاكهم، وكذبوا أشد من تكذيبهم ﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ لا يفوتونه كما لا يفوت المحاط

وعظمته) يعني إذا وصف به العرش فمجده بهذا المعنى كما ورد في الحديث من أنّ الكرسي بجنب العرش كحلقة فلا فلاة<sup>(١)</sup> وإذا وصف به الله فالمراد سعة فيضه، وكثرة جوده كما فصله الراغب. قوله: (لا يمتنع عليه مراد الخ) أي هذا دال على العموم وإنه تعالى قادر على جميع ما يريد وفاعل له فإيمان الكافر وطاعة العاصي لو أرادهما أو جدهما، وهو رد على المعتزلة في قولهم: إنه تعالى يريد إيمان الكافر وطاعة العاصي على ما عرف من مذهبهم، ولذا عدل المصنف رحمه الله تعالى عما في الكشاف إلى ما ذكر وهو مشهور. قوله: (أبدلهما من الجنود الخ) ولما لم يطابق البدل المبدل منه في الجمعية لأنه بدل كل من كل قيل: هو على حذف مضاف أي جنود فرعون، وقيل: المراد بفرعون هو وقومه واكتفى بذكره عنهم لأنهم أتباعه قيل، ويجوز أن يكون منصوباً بإضمار أعني لأنه لما لم يطابق ما قبله وجب قطعه ولا يرد عليه أيضاً إنه تفسير للجنود فيعود الإشكال لأنه لو أبدل كان المعطوف عليه عين الجنود إلا أن يدعي أنّ البدل هو المجموع، وهو خلاف الظاهر بخلاف ما لو قدر أعني فإن المفسر المجموع، والفرق مثل الصبح ظاهر. قوله: (قد عرفت تكذيبهم للرسول وما حاق بهم) أي ما حل بهم يعني به إنّ المراد بما ذكر تسلية النبي ﷺ، وتهديد الكفار لأنه بيان لأن الحال مستمرة على ما يرى في جميع الأعصار، وقوله: لا يرفعون عنه أي لا ينتهون ويكفون عما ذكر يقال: ارفع عن كذا إذا انزجر وتركه، قال الأزهري في التهذيب: قال الليث: يقال ارفع فلان من الجهل ارفعوا حسناً وراعوى، وقال أبو عبيد الرعوي: الندم على الشيء والانصراف عنه والترك له وهو نادر في هذا الباب ولا يعلم في المعتلات مثله اه وعدم الكف من العدول عن يكذبون إلى جعلهم في التكذيب وأنه لشدة أحاط بهم إحاطة الظرف بمظروفه أو البحر بالغريق فيه مع ما في تنكيره من الدلالة على تعظيمه وتهويله، ولذا قال: أشد من تكذيبهم فيه استعارة تبعية في كلمة في، وقوله: سمعوا قصتهم أي قصة فرعون وثمود وبنوهم، وقوله: رأوا آثار هلاكهم لأنهم كانوا يمرون بديار ثمود. قوله: (ومعنى الإضراب الخ) أي هو إضراب انتقالي

(١) تقدم في سورة البقرة «آية الكرسي».

المحيط ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾ بل هذا الذي كذبوا به كتاب شريف وحيد في النظم والمعنى، وقرئ قرآن مجيد بالإضافة، أي قرآن رب مجيد ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ من التحريف، وقرأ نافع محفوظ بالرفع صفة للقرآن، وقرئ في لوح وهو الهواء يعني ما فوق السماء السابعة الذي فيه اللوح، عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة البروج أعطاه الله بعدد كل جمعة وعرفة تكون في الدنيا عشر حسنات».

للأشد كأنه قيل: ليس حال هؤلاء بأعجب من حال قومك فإنهم مع علمهم بما حل بهم لم ينزجروا، وقيل: الإضراب عن قصة فرعون وثمرود إلى جميع الكفار وليس بشيء، وقوله: أعجب إشارة إلى ما في الاستفهام من معنى التعجب هنا. قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مِنْ ورائهم محيط﴾ فيه تعريض توبيخي للكفار بأنهم نبذوا الله وراء ظهورهم وأقبلوا على الهوى والشهوات بوجوه انهماكهم، وقوله: لا يفوتونه الخ إشارة إلى أن فيه استعارة تمثيلية وقوله: بل هو قرآن الخ إضراب عن شدة تكذيبهم، وعدم كفهم عنه إلى وصف القرآن بما ذكر للإشارة إلى أنه لا ريب فيه ولا يضره تكذيب هؤلاء. قوله: (صفة للقرآن) وكذا قوله: في لوح إلا أن فيه تقديم الصفة المركبة على المفردة وهو خلاف الأصل، وقوله: وهو الهواء يعني أنه قرئ في الشواذ لوح بضم اللام وهي قراءة ابن يعمر، وغيره وأصله في اللغة الهواء والمراد به هنا مجاز إما فوق السماء السابعة فلا يرد عليه شيء. قوله: (عن النبي ﷺ الخ) (١) حديث موضوع، وقوله: جمعة وعرفة بالتنوين وهو منصرف هنا لتكثيره، ولذا أضيف له كل، وإن كان قبل ذلك غير منصرف (تمت) السورة بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على من أنزلت عليه وعلى آله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

## سورة الطارق

مكية وآيها سبع عشرة .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَالنَّجْمِ وَالطَّارِقِ ﴾ والكواكب البادي بالليل، وهو في الأصل لسالك الطريق، واختص عرفاً بالآتي ليلاً، ثم استعمل للبادي فيه ﴿ وَمَا أَذْرَكَ مَا الطَّارِقُ \* النَّجْمِ الثَّاقِبِ ﴾ المضيء كأنه يثقب الظلام بضوئه فينفذ فيه، أو الأفلاك، والمراد الجنس، أو معهود بالثقب، وهو زحل عبر عنه، أولاً بوصف عام، ثم فسره بما يخصه تفخيماً لشأنه ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا ﴾ أي إن

## سورة الطارق

لم يذكروا خلافاً في مكيتها وفي آياتها خلاف يسير لأنه قيل: إنها ستة عشر .

بسم الله الرحيم الرحيم

قوله: (والكوكب البادي الخ) المذكور في كتب اللغة أنّ الطارق من الطرق وأصل معناه الضرب بوقع وشدة يسمع لها صوت، ومنه المطرقة والطريق لأنّ السابلة تطرقها، ثم صار في عرف اللغة اسماً لسالك الطريق لتصوّر أنه يطرقها قدمه، واشتهر فيه حتى صار حقيقة وأصلاً بالنسبة لما عده فلا يرد على قوله في الأصل الخ أنّ أصل معناه القرع والوقع دون ما ذكر وتسمية الآتي ليلاً طارقاً لأنه في الأكثر يجد الأبواب مغلقة فيطرقها، وقوله: للبادي أي للكوكب البادي. قوله: (المضيء) أصل معنى الثقب الخرق فالثاقب الخارق، ثم صار بمعنى المضيء كما في قوله:

## نظم الجزع ثاقبه

وقد يخص بالنجوم والشهب، ولذا قيل في توجيه الإطلاق على ما ذكر أنه لتصوّر أنه ثقب الظلام أو الفلك فقوله: أو الأفلاك معطوف على الظلام ضدّ الضوء. قوله: (والمراد الجنس) أي بالنجم الثاقب على أنّ تعريفه للجنس، أو كوكب معروف بالثقب وشدة الإضاءة على أنّ تعريفه للعهد، وقوله: زحل بوزن عمر ممنوع من الصرف ودخول آل عليه علم للكوكب المعروف من زحل بمعنى بعد لأنه أبعد الكواكب السيارة أي أعلاها، وقال الإمام: أنّ الثاقب غلب عليه كما غلب النجم على الثريا إمّا لأنّ ضوءه يثقب سبع سموات أو هو من ثقب بمعنى ارتفع كما ذكره الفراء لأنه أرفع السيارة مكاناً فثقب يكون بمعنى أضاء وارتفع، وترك ما في الكشاف من تفسيره بالشهاب الساقط على الشيطان لظهور أنه لا يختص به. قوله: (عبر عنه أولاً الخ) يعني كان مقتضى الظاهر أن يقال: ابتداء والنجم الثاقب لأنه أخصر وأظهر فعدل عنه تفخيماً لشأنه فأقسم بما يشترك فيه هو، وغيره وهو الطارق ثم سال عنه وفسره بما ذكر للتفخيم الحاصل من الإبهام، ثم التفسير ومن الاستفهام. قوله: (أي إنّ الشأن الخ) هذا على قراءة

الشأن كل نفس لعلها ﴿حَافِظٌ﴾ رقيب فإن هي المخففة، واللام الفاصلة، وما مزيدة، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة لما على أنها بمعنى الأوان نافية، والجملة على الوجهين جواب القسم ﴿فَيَنْظُرُ الْإِنْسَانُ يَمَّ حَيْقٍ﴾ لما ذكر أن كل نفس عليها حافظ أتبعه بوصية الإنسان بأنظر في مبدئه، ليعلم صحة إعادتها فلا يملئ على حافظه إلا ما يسره في عاقبته ﴿حَيْقٌ مِنْ مَّكْوٍ دَافِقٍ﴾ جواب الاستفهام وماء دافق بمعنى ذي دفق، وهو صب فيه دفع، والمراد الممتزج من

التخفيف وعني به أن إن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن مقدر، وكل نفس مبتدأ وعليها حافظ خير، وما زائدة واللام هي الفارقة، وسماها المصنف فاصلة وهو مخالف للمعروف في اصطلاح النحاة إلا أن المعنى واحد، وقد قيل إنه لا حاجة لتقدير ضمير الشأن فإنه في غير المفتوحة ضعيف وأيضاً يلزمه دخول اللام الفارقة على جزء الجملة الخبرية الثاني، والمعروف دخولها على الأول كما في حواشي التسهيل. قوله: (حافظ رقيب) الحافظ الكاتب أو مطلق الملائكة الحفظة أو الله إلا أن قول المصنف بعده فلا يملئ على حافظه إلا ما يسره يدل على أن المراد الأول، وقوله: فإن هي المخففة الخ هذا على أحد المذهبين المشهورين فيها وقيل: إنها نافية واللام بمعنى إلا قال أبو حيان وهي لغة لهذيل نقلها الأخفش. قوله: (على أنها) أي لما المشددة بمعنى إلا الاستثنائية وأنكره الجوهري، ورده غيره بأنه لغة لبعض العرب ثابتة، وقال الرضي: لا تجيء إلا بعد نفي ظاهر أو مقدر ولا يكون إلا في المفرغ فالخبر هنا محذوف والتقدير ما كل نفس كائنة في حال من الأحوال إلا في حال أن يكون عليها حافظ ورقيب، وقوله على الوجهين لأن القسم كما يتلقى بأن المؤكدة يتلقى بأن النافية كثيراً كما قرر في النحو وكل على هذا مؤكدة لأن نفس حينئذ نكرة في سياق النفي فتعم. قوله: (لما ذكر الخ) لأنه إشارة إلى تفرع هذا على ما قبله وتوجيه لاقتراانه بالفاء وليست فصيحة، وقوله: إلا ما يسره ضمير المفعول للإنسان أي ما يسر الإنسان إذا رآه وقت نشر الصحف كما قيل:

وأخجلني وصحائفني سود غدا وتطلعي فيها شبيهه القاري

أو هو للحافظ لأنه قيل: إنه تسوءه السيئات في وقت الكتابة ويود أنها لم تكن والأول أظهر. قوله: (جواب الاستفهام) وإن تعلق بقوله: فلينظر لأن المراد أنه في صورة الجواب فلا وجه لما قيل إنه على هذا غير متعلق به أو يقدر استفهام آخر قيل وفيه دليل على مذهب المتكلمين من أن الإنسان اسم لهذا الجسم المخصوص وأن الإعادة له لا للروح المجردة، وفيه بحث. قوله: (بمعنى ذي دفق) إشارة إلى أن الماء مدفوق لا دافق فلذا قيل: إن اسم الفاعل بمعنى المفعول كما أن المفعول يكون بمعنى الفاعل كحجاباً مستوراً كما مر، وهو كلام ظاهري والصحيح أنه بمعنى النسبة كلابن وتامر أي ذي دفق وهو صادق على الفاعل والمفعول، أو هو مجاز في الإسناد فأسند إلى الماء ما لصاحبه مبالغة أو هو استعارة مكنية وتخيلية كما ذهب إليه السكاكي أو مصرحة بجعله دافقاً لأنه لتتابع قطراته كأنه يدفق بعضه بعضاً أي يدفعه كما أشار إليه ابن عطية. قوله: (وهو) أي الدفع صب فيه دفع، والنطفة لا

الماءين في الرحم لقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ من بين صلب الرجل، وترائب المرأة، وهي عظام صدرها، ولو صح أن النطفة تتولد من فضل الهضم الرابع، وتنفصل عن جميع الأعضاء حتى تستعد لأن يتولد منها مثل تلك الأعضاء ومقرها عروق ملتف بعضها ببعض عند البيضتين، فلا شك أن الدماغ أعظم معونة في توليدها، ولذلك تشبهه، ويسرع الإفراط في الجماع بالضعف فيه، وله خليفة وهو النخاع وهو في الصلب وشعب كثيرة

توصف بالصب إلا بأحد الوجوه السابقة، وما نقل عن الليث من أن دفع بمعنى انصب فدافق بمعنى منصب من غير تأويل قالوا الصحيح إنه لم يثبت كما صرح به صاحب القاموس وغيره، وقد يقال: إنه بيان لحاصل معناه في الآية لأن أهل اللغة لا يفرقون بين الحقيقة والمجاز فلا وجه لنقله هنا مع التصريح بما ذكر. قوله: (والمراد الممتزج من الماء ير في الرحم) فصارا بالامتزاج ماء واحداً فلذا قال تعالى: من ماء ولم يقل من ماءين مع أن الإنسان لا يخلق من ماء واحد ولذا كان روح الله عيسى ﷺ توالده خارق للعادة كما ذكره الحكماء، وقوله: لقوله يخرج الخ إشارة إلى أن الترائب مخصوص بالمرأة كما قال ابن الخازن في تفسيره ترائب المرأة هي عظام الصدر والنحر وقال ابن عباس هي موضع القلادة من الصدر وعنه أنه ما بين ثديي المرأة اه، فسقط ما أورد عليه من أن مراده اختصاص الترائب بالمرأة فيكون المراد بما ذكر أنه ماء ممتزج من ماءين لكن الاختصاص ممنوع كما يعلم من تتبع كتب اللغة وقد ذكر السمين ما يقرب من كلام ابن الخازن وعليه استعمال العرب كقوله:

### ترايبها مصقولة كالسجنجل

ولولا خوف الإطالة أوردنا له نظائر ولو سلم ما ذكره دفع أيضاً بأن تعريفه للعهد وإلى ما ذكر أو لا يشير الزمخشري بتفسيرها بعظام الصدر حيث تكون القلادة وهو جمع تربية، وقيل: الترائب التراقي. قوله: (ولو صح أن النطفة الخ) إشارة إلى ما طعن به بعض الملحدين بأن النطفة لا تخرج من بين الصلب والترائب سواء أريد مخرجها البعيد أو القريب وفي قوله: لو صح إشارة إلى ما قاله الإمام من أنه غير صحيح فإنه مبني على تخيلات لا أصل لها فاللاتق بنا أن نتبع ما نطق به الكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه وندع التقليد لمثل هؤلاء. قوله: (من فضل الهضم الرابع) إشارة إلى ما تقرّر في الطب من أن الغذاء ينضم أولاً في الفم بالمضغ وثانياً في المعدة بطبخها له بالحرارة الطبيعية الموقدة في مطبخها، ثم تجذب صفوته بعروق متصلة بها إلى الكبد فتعضمه هضماً ثالثاً، ثم إلى الأعضاء جميعها فينضم فيها هضماً رابعاً بعده لتنمية الأعضاء وبقائها وما زاد على ذلك ينفصل عن جميع الأعضاء إلى مقر المني بعد أن أودع فيه خلاق القوى والقدر ما يستعدّ به للتوليد والتخلق، وقوله: ومقرها الخ شروع في بيان ما طعن به بأن مقرها العروق المذكورة ومبدؤها جميع الأعضاء فكيف يكون مخرجها بين الصلب والترائب. قوله: (إن الدماغ أعظم الأعضاء الخ) هذا شروع في الجواب

نازلة إلى الترائب، وهما أقرب إلى أوعية المنى فلذلك خصا بالذكر، وقرئ الصلب بفتحيتين، والصلب بضميتين وفيه لغة رابعة وهي صالِب ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجَائِهِ لَقَادِرٌ﴾ والضمير للخالق، ويدل عليه خلق ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ بُيُوتُنَا لِبَنَاتِكُمْ﴾ تتعرف ويميز بين ما طاب من الضمائر وما خفي من الأعمال، وما خبث منها، وهو ظرف لرجعه ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ فما للإنسان ﴿مِن قُوَّةٍ﴾ من منعة

بعد المنع المشار إليه بقوله: لو صح أي لا نسلم صحته، ولا يلزمنا تأويل كلام الله ليوافق خيالات هؤلاء، ولو سلم تولده من جميع الأعضاء فأعظمها في ذلك الدماغ، ولذا كان المنى مشابهاً له لونا ورطوبة، وغير ذلك ورأينا مكثر الجماع يضعف دماغه فدلنا ذلك على أن له دخلاً قوياً في التوليد، وقوله: بالضعف الباء متعلقة بالإسراع للتعدية أي يجعل الإفراط في الجماع الضعف سريعاً فيه، وقوله: وله أي للدماغ خليفة أي قائم مقامه في كل ما يكون كالمعونة المذكورة، والنخاع مثلث النون خيط أبيض في جوف عظم الرقبة ممتد إلى الصلب ويتشعب منه شعب كثيرة إلى الأضلاع وينزل إلى الترائب على ما بين في علم التشريح والصلب، والترائب أقرب إلى وعاء المنى في مقره فلهما زيادة مدخل في توليدها وقرب مقرها بالنسبة إلى سائر الأعضاء، ولذلك خصا بالذكر من بينها. قوله: (وشعب كثيرة الخ) قيل عليه إن تلك الشعب أعصاب لا تجويف لها فلا تعلق لها بالدماغ، وتخصيص الترائب بالنساء غير ظاهر وقد مر ما فيه، ثم قيل إن الوجه أن النخاع والقوى الدماغية والقلب كلها تتعاون في إبراز ذلك الفضل على ما هو عليه قابلاً للتوليد وقوله: بين الصلب والترائب عبارة مختصرة جامعة لتأثير الأعضاء الثلاثة فالترائب تشمل القلب، والكبد وشمولها للقلب أظهر، والصلب النخاع ويتوسطه الدماغ ولم يحتج للتنبيه على مكان الكبد لظهوره لأنه دم نضج وإنما ينبه على ما خفي كالصلب والدماغ (قلت) ولو جعل قوله من بين الصلب والترائب كناية عن البدن كله لم يبعد، وقوله: وقرئ الخ والكل لغات في الصلب بمعنى واحد. قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ﴾ أي إعادة الإنسان ونشره من مقدوراته تعالى لأنه ليس بأعظم من إيجاده من نطفة تمنى، وقوله: والضمير أي في قوله: إنه وضمير رجعه للإنسان، وقوله: تتعرف إشارة إلى أن الابتلاء الاختبار، والمراد به الاستنباء عنه كناية لازمة وهو التعرف والتمييز، وتمييز سرائره لتمييز عقائده وينبني عليه تمييز أعماله كما أشار إليه المصنف. قوله: (وهو ظرف لرجعه) وفيه وجوه آخر وهي مبنية على أن ضمير رجعه للإنسان أو للماء على معنى أنه تعالى قادر على رجوع الماء إلى حاله الأول أو إلى مقره فلذا قيل إنه متعلق بقادر أو ناصر، وقيل: عامله مقدّر كاذكر أو يرجع وأما ما اختاره المصنف فقد أورد عليه أنه يلزم فيه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي فأجيب تارة بأنه جائز لتوسعهم في الظروف، وأخرى بأن الفاصل هنا غير أجنبي، وقيل: إن فصله كلا فصل لأنه في نية التقديم عليه وفيه ما فيه. قوله: (من منعة) بفتح الميم والنون بمعنى القوة، وحكي اسكان النون في لغة ضعيفة وقال الطيبي: إنه بالسكون لا غير والمفتوح جمع مانع ككاتب وكتبة وليس بمراد هنا وإن جوز على أن المراد به أمور مانعة فإنه تعسف، وقوله: يمنعه

في نفسه يمتنع بها ﴿وَلَا فَاصِرَ﴾ يمنعهُ ﴿وَأَلْتَمَأَ ذَاتِ الرَّجْعِ﴾ ترجع في كل دورة إلى الموضع الذي تحرك عنه، وقيل: الرجع المطر سمي به كما سمي أو بالأن الله يرجعه وقتاً فوقتاً، أو لما قيل من أن السحاب يجمع الماء من البحار ثم يرجعه إلى الأرض، وعلى هذا يجوز أن يراد بالسماء السحاب ﴿وَالْأَرْضِ ذَاتِ الصَّخْرِ﴾ ما تتصدع عنه الأرض من النبات، أو الشق بالنبات والعيون ﴿إِنَّهُ﴾ إن القرآن ﴿لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ فاصل بين الحق والباطل ﴿وَمَا هُوَ بِالْمُزِيلِ﴾ فإنه جدّ كله ﴿إِنَّهُمْ﴾ يعني أهل مكة ﴿يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ في إبطاله وإطفاء نوره ﴿وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ وأقابلهم بكيدي في استدراجي لهم، وانتقامي منهم من حيث لا يحتسبون ﴿فَقِيلَ الْكٰفِرِينَ﴾ فلا تشتغل بالانتقام منهم، أو لا تستعجل بإهلاكهم ﴿أَتَهْلِكُمْ رُوِيًّا﴾ إمهالاً يسيراً، والتكرير وتغيير البنية

إشارة إلى أنه لنفي المانع من نفسه ومن غيره. قوله: (ترجع) بالتاء الفوقية وبالبناء للفاعل أو المفعول فإنّ المشهور إنّ رجع يتعدى ومصدره الرجع ويلزم ومصدره الرجوع، فإن قلنا إن الرجع يكون مصدراً لازماً بمعنى الرجوع أيضاً فهو ظاهر وإلا فنقول هو مصدر المبني للمفعول بناء على القول به أيضاً فرجع المفسر به مجهول أو هو بحذف زائد الرجوع للازدواج ولا مانع أيضاً من كونه مصدر المتعدّي لإرجاع الله لها لكن تجوز في نسبته للسماء وكونه مسنداً لها بتقدير المفعول أي رجع الكواكب بعيد جداً، وقوله: تحرك عنه بحذف إحدى تاءيه وأصله تحرك فإن كان بمعنى المطر فلا تكلف فيه، وقوله: يحمل الماء من البحار هو قول ضعيف، وقوله: وعلى هذا أي على أنه مفسر بالمطر فالسماء ما علا أو السحاب بمعناه المعروف كما مر. قوله: (ما تتصدع عنه الأرض الخ) فهو اسم للنبات أو مصدر بمعنى الشق والظاهر أنه على الأول مجاز، وللتوصيف بما ذكر علم أنه ليس المراد القسم على البعث بنفس السماء والأرض كما في قوله: أنتم أشدّ خلقاً أم السماء بناها الخ فلا وجه لما قيل إنّ المقصود أنهما في أنفسهما من شواهد فتدبر. قوله: (إن القرآن) هذا أولى من إرجاعه لما تقدّم من القدرة على الإحياء لأنّ القرآن يتناوله وما بعده أنسب به كما في شرح الكشاف فلا وجه لإرجاعه لحديث الحشر<sup>(١)</sup> كما قيل، وقوله: فاصل الخ فالمصدر بمعنى الفاعل وهو أحسن من كونه بمعنى المفعول، وقوله: في إبطاله الخ عدل عن قول الزمخشري في إبطال أمر الله وإطفاء نور الحق لأن هذا أتم انتظاماً وإن كان ذلك أملاً فائدة. قوله: (في استدراجي لهم الخ) فالكيد هنا استعارة تبعية أو تمثيلية بتشبيه إمهال الله لهم ليستدرجهم بالكيد وبهذا يظهر تفريع أمره بإمهالهم. قوله: (فلا تشتغل الخ) الإمهال الثاني، والانتظار فقوله: لا تستعجل على أنه بمعنى تأنّ فإنّ زمان القتال وأمرك بإهلاكهم لم يأت فالفرق بينهما ظاهر، وقوله: إمهالاً يسيراً تفسير لقوله: رويداً على أنه صفة مصدر مقدر فإن في إعرابه وجوهاً منها هذا كما فصله المعرب. قوله: (والتكرير الخ) يعني كان مقتضى الظاهر إذا كرر للتأكيد اتحاد اللفظ فيهما فركز هنا مع

لزيادة التسكين عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الطارق أعطاه الله بعدد كل نجم في السماء عشر حسنات».

اتحاد المعنى، وغيرت البنية إذ الأول من التفعيل والثاني من الأفعال ولاختلاف اللفظ فيهما أعرب الثاني بدلاً، ولو قيل إنه تأكيد كان أقرب. قوله: (وتغيير البنية لزيادة التسكين) المراد بالتسكين إما الإمهال لأنه بمعنى التأنى، وهو كالتسكين في المعنى أو ما فسره في بعض الحواشي بتسكين الغضب الذي في صدر النبي ﷺ على الكفار بطلب التشفي منهم، ووجه دلالة التغيير في البنية على ما ذكر الإشعار بالتغاير وهو أكد من مجرد التكرار فكان كلاً منهما كلام مستقل دال على الأمر بالتأني، وهو أقوى من الدلالة بلفظ واحد فلا خفاء فيه كما قيل وأما القول بأن الأمر فيهما دل على الإيجاب، والأفعال دل على عدم التدرج، والتفعيل دل على التدرج ففيه تأسيس، والنفس إلى الجديد أرغب وإلى تطلب الفائدة أشوق فهو مراد القائل وليس بتوجيه آخر كما توهم فتدبر. قوله: (عن النبي ﷺ)<sup>(١)</sup> حديث موضوع (تمت) السورة حامداً لله، ومصلياً ومسلماً على أفضل رسله الكرام وعلى آله وصحبه العظام، على توالي الليالي والأيام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة سبح

مكية وآياتها تسع عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُبْحٰنَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ نزه اسمه عن الإلحاد فيه بالتأويلات الزائغة، وإطلاقه على غيره زاعماً إنهما فيه سواء، وذكره لا على وجه التعظيم، وقرئ سبحانه ربي الأعلى، وفي

## سورة سبح

وتسمى سورة الأعلى وهي مكية عند الجمهور، وقيل: مدنية لذكر العيد والفطر فيها، وردّ بما في البخاري عن البراء أن أول من قدم علينا من الصحابة مصعب بن عمير رضي الله عنه وابن أم مكتوم فجعلنا يقرئنا القرآن، ثم جاء النبي ﷺ فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم به ﷺ حتى قرأت سبح اسم ربك في سور مثلها، وذكر العيد والفطر فيها غير مسلم ولو سلم فلا دلالة فيه على ذلك كما سيأتي تفصيله.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (نزه اسمه عن الإلحاد فيه) أي عن العدول عما يليق بلفظه، ومعناه بأن تذكره على وجه التعظيم فلا تذكره على وجه الاستخفاف، ولا في محل لا يليق به كالمخلاء وحالة التغوط ولا يؤوله من غير مقتض ولا يبقيه على ظاهره أيضاً إذا كان ما وضع له غير مناسب كان يعتقد أن معنى العالم ذاته من غير صفة علم زائدة ثابتة له أو أن علمه حادث لأن اسم الفاعل يدل على ذلك أو يقول معنى كونه رحيماً إن له قلباً رقيقاً فكما تمتنع التأويلات الزائغة تمتنع الحقائق الغير المناسبة فالإلحاد تفسيره بمعنى ينبغي تنزيهه عنه، وجعل الزمخشري نفس المعنى إلحاداً مبالغة لا يضره كما قيل. قوله: (وإطلاقه على غيره الخ) كان يصف أحداً بأنه خالق لفعله أو يقول لسيدته: ربي على وجه التسوية، وقيل: كان يقول للوثن إنه إله وقوله: لا على وجه التعظيم ظاهر مما مر، وقوله: وقرئ الخ هي قراءة شاذة تنسب لعلي رضي الله عنه وهذا كله على أن الاسم مقحم وقد ذهب إليه كثير واستدلوا بالحديث فإنه قال: اجعلوها في ركوعكم وسجودكم والمجعول فيهما سبحانه ربي الأعلى وسبحان ربي العظيم، وبذلك استدل على أنه مقحم وعلى أن الاسم هو عين المسمى كما فصل في شروح الكشاف وقوله في الحديث الخ<sup>(١)</sup> هو حديث صحيح رواه أبو داود وغيره من أصحاب السنن، وقوله: الأعلى صفة ربك

(١) أخرجه أبو داود ٨٦٩ وابن ماجه ٨٨٧ وأحمد ٤/١٥٥ وابن حبان ١٨٩٨ والطيالسي ١٠٠٠ وابن خزيمة ٦٠٠ - ٦٧٠ والدارمي ١/٢٩٩ والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٢٣٥ والطبراني ١٧/٨٨٩ والبيهقي ٢/٨٦ والحاكم ١/٢٢٥ - ٢/٤٧٧ كلهم من حديث عقبه بن عامر الجهني. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي في الأخيرة، بينما تعقبه في الأولى، فقال: إياس ليس بالمعروف. =

الحديث لما نزلت ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قال عليه الصلاة والسلام: «اجعلوها في ركوعكم»، فلما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال عليه السلام: «اجعلوها في سجودكم»، وكانوا يقولون في الركوع اللهم لك ركعت، وفي السجود اللهم لك سجدت، ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ خلق كل شيء فسوى خلقه، بأن جعل له ما به يتأتى كماله ويتم معاشه ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ﴾ أي تقدر أجناس الأشياء وأنواعها وأشخصها، ومقاديرها وصفاتها وأفعالها وأجالها ﴿فَهَدَى﴾ فوجهه إلى أفعاله طبعاً، أو اختياراً بخلق الميول والإلهامات، ونصب الدلائل وإنزال الآيات ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَجَعَلَ بِهِ نَهَارًا﴾ بعد خضرته ﴿غَتَاةً أَحْوَى﴾ يابساً أسود وقيل: أحوى حال من المرعى، أي أخرجه أحوى من شدة

وجوز الزمخشري كونه صفة الاسم أيضاً، وقوله: اجعلوها الخ لما كان في الركوع تذلل وتواضع لله ناسب ذكر عظمة الله فيه ولما كان في السجود تسفل ناسب وصفه تعالى بما يقابله فيه وهو إرشاد لوجه التعبد فيهما فافهمه فإنه من مقاصد الشارح الدقيقة، وقوله: وكانوا أي الصحابة قبل أمر النبي ﷺ بهذا يقولون في السجود والركوع ما ذكر. قوله: (خلق كل شيء الخ) العموم مستفاد من عدم ذكر المفعول كما مر تحقيقه وفيه رد على المعتزلة، وقوله: بأن جعل الخ تفسير لقوله: سوى لأن أصل معنى التسوية جعل الشيء متساوياً وأريد به هنا جعل خلقه كما تقتضيه حكمته في ذاته وصفاته، ولذا قال فسوى خلقه لأن متعلق التسوية هنا الخلق وليس يريدان في النظم مضافاً مقدراً حتى يقال: المناسب لقوله خلقك فسواك أن لا يقدر المضاف كما توهم، وهذه الصفة مبنية وموضحة للرب لأنه من التربية وهي تبليغ الشيء كما له شيئاً فشيئاً. قوله: (ما به يتأتى كماله) هو شامل للحيوان وغيره بل للذوات والمعاني، ولا يضرب عمومه قوله بعده ومعاشه فإنه من عطف الخاص على العام كعطف جبريل على الملائكة فلا يرد عليه أنه يشعر بتخصيص مفعول خلق بالحيوان، وكيف يتأتى هذا مع قوله كل شيء قبله. قوله: (أي قدر الخ) إشارة إلى أن التقدير هنا بمعنى جعل الأشياء على مقادير مخصوصة فإن له معاني أخر، وقوله: بخلق الميول بالياء التحتية جمع ميل، وهو بمعنى التوجه نحو أمر بتوجيه الطبيعة وإيجابها له، وهو شامل للحيوان وغيره، وأما الاختياري فمخصوص بذوي الإرادة فالميول فيما له أفعال طبيعية وما بعده في الأفعال الاختيارية، ونصب الدلائل إشارة إلى الأدلة العقلية وما بعده للسمعية، وقوله: ما ترعاه إشارة إلى أن المرعى بمعنى اسم المفعول وقد مر تفسيره في سورة النازعات. قوله تعالى: ﴿غَتَاةً أَحْوَى﴾ أصل الغتاء كما قاله الراغب ما يأتي

= قال شعيب في الإحسان: وفيه عم موسى بن أيوب واسمه إياس بن عامر الغافقي المصري، كان من شيعة علي، والوافدين عليه من أهل مصر، وشهد معه مشاهدة وثقة ابن حبان وفي ثقاته ٣٣/٤ - ٣٥، وقال العجلي: لا بأس به، وصحح ابن خزيمة حديثه هذا وقال الحافظ في «التقريب» صدوق وأورده ابن أبي حاتم ٢/٢٨١، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

خضرته ﴿سَفْرِيَّاتٌ﴾ على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام، أو سنجعلك قارئاً بإلهام القراءة ﴿فَلَا تَسْئَلْ﴾ أصلاً من قوّة الحفظ، مع إنك أمي، ليكون ذلك آية أخرى لك، مع أنّ الإخبار به عما يستقبل وقوعه كذلك أيضاً من الآيات، وقيل: نهى والألف للفاصلة، كقوله: ﴿السبيل﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٦٧] ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ نسيانه بأن نسخ تلاوته، وقيل:

به السيل من النبات والمراد اليابس هنا على أنه من استعمال المقيد بمعنى المطلق، وأما الأحرى فصفة من الحرّة، وهو السواد فلذا جاز فيه أن يكون بمعنى أسود لأنّ النبات إذا يبس أسود فهو صفة مؤكدة للغناء، وأن يراد به أنه طريّ غض شديد الخضرة لأنّ الأخضر يرى في بادئ النظر كالأسود وينبني على المعنيين إعرابه وأنه صفة غناء أو حال من المرعى آخر للفاصلة وإليه أشار بقوله: أي أخرجه، ولما فيه من التقديم والتأخير أخرجه ومرضه المصنف. قوله: (على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام) فالإستناد مجازي، وقوله: قارئاً بإلهام الظاهر أنّ المراد به هنا أحد أقسام الوحي في القرآن كما ورد في حديث البخاري<sup>(١)</sup>، وآونة كصلصلة الجرس وهو أن يلحقه شيء كالغشي، ويسمع صدى يقر في قلبه بألفاظ ملهمة له مثبتة في صحائف حفظه المشرفة فيندفع عنه ما قيل: إنّ صيرورة الرسول قارئاً بغير واسطة جبريل خلاف ما اشتهر في الدين ولم يقل به أحد، وأما كونه إشارة إلى ما روي عن جعفر الصادق من أنه كان يقرأ الكتابة ولا يكتب، وأنّ قوله: فلا تنسى لنفي مطلق النسيان عنه امتناناً عليه بأنه أوتي قوّة الحفظ كما قيل فمع بعده ياباه فاء التفرع. قوله: (آية أخرى) أي كما أنّ القرآن نفسه آية أخرى، وقوله: الإخبار به أي بقوله: فلا تنسى لأنه أمر مستقبل مغيب عنه حين النزول، وقوله: وقيل نهى عطف بحسب المعنى على ما قبله لأنه علم منه أنه خبر عما يستقبل ولما كان في النهي مجزوماً بحذف آخره، وقد أثبت هنا دفعه بأنّ آخره حذف للجازم والألف المذكورة للإطلاق في الفاصلة، وهو جائز ولما كان هذا خلاف الظاهر والنسيان ليس بالاختيار فلا ينهي عنه إلا أن يراد به مجازاً ترك أسبابه الاختيارية أو ترك العمل بما تضمنه، وفي ذلك ارتكاب تكلفات من غير داع لها ضعفه وأما كونه مخالفاً لقوله: ﴿لا تحرك به لسانك﴾ [سورة القيامة، الآية: ١٦] الآيات فليس بشيء كما لا يخفى، وقد أورد عليه أنّ رسمه بالياء يقتضي أنها من البنية لا للإطلاق وكون رسم المصحف مخالفاً للقياس تكلف آخر وأما القول بأنّ مراده بأنّ ألفه لم تحذف للجازم فتحميل الكلام ما لا يطيقه، وأحسن منه أن يقال: رسمت ألف الإطلاق ياء لمشاكلة غيرها من الفواصل، وموافقة أصلها مع أنه قيل أيضاً: إنه عند الإطلاق تردّ المحذوفة كما صرح به الإمام المرزوقي ولو قيل: إنه خبر أريد به النهي كان أقوى وأسلم، وقوله: أصلاً في شرح المفتاح الشريفي إنه منصوب على المصدرية أي انتفاء بالكلية، وقيل: إنه تمييز محوّل

(١) أخرجه البخاري(٢) عن عائشة أن الحارث بن هشام رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول

الله كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس...».

المراد به القلة والندرة، لما روي أنه عليه الصلاة والسلام أسقط آية في قراءته في الصلاة فحسب أبي أنها نسخت، فسأله فقال: «نسيتهما» أو نفى النسيان رأساً، فإن القلة تستعمل للنفي ﴿إِنَّهُ يَمُنُّ بِمَا تُجَاهِرُ وَمَا يَخْفَى﴾ ما ظهر من أحوالكم وما بطن، أو جهرك بالقراءة مع جبريل عليه الصلاة والسلام، وما دعاك إليه من مخافة النسيان، فيعلم ما فيه صلاحكم من إبقاء وإنساء، ﴿وَيُنِيرُكَ لِلْيُسْرَى﴾ ونعدك للطريقة اليسرى في حفظ الوحي أو التدوين، ونوفقك لها

عن الفاعل أي انتفى أصله وكذا قوله: رأساً بعده. قوله: (بأن نسخ تلاوته) فالنسيان كناية عن النسخ لأن ما لم ينسخ تلاوته من شأنه أن يتلى فيحفظ وغيره يترك فينسى فظهر فساد ما قيل من أن النسخ لا يوجب النسيان. قوله: (وقيل المراد الخ) ذكر فيه أربعة أوجه مبنية على أن الاستثناء حقيقي أو مجازي بأن يكون بمعنى القلة لأن المخرج في الاستثناء أقل من الباقي ولأن ما شاء الله في العرف يستعمل للمجهول فكانه قيل: إلا أمراً نادراً لا يعلم فإذا دل مثله على القلة عرفاً، والقلة قد يراد بها النفي في نحو قل من يقول: كذا مجازاً أريد بالاستثناء هنا ذلك وهذا هو الوجه الثالث والرابع المبني على التجوز في الاستثناء فإن كان على حقيقته فالنسيان إما بمعناه المتعارف أو بمعنى نسخ الحكم والتلاوة، والحديث المذكور صحيح رواه البخاري<sup>(١)</sup>، وغيره وكانت الصلاة صلاة الفجر فإن قلت: لا ينسى النبي ﷺ رأساً وهذا الحديث مناف له ولا يلائمه قوله: فلا تنسى لأنه لا يكون الاستثناء من النفي نفياً بل هو إثبات والحمل على التأكيد بعيد قلت: أجاب عنه بعض شراح الكشاف بأنه على هذا من قبيل قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

والمعنى فلا تنسى إلا نسياناً معدوماً، وهو النسيان المتعلق به مشيئة الله أن يكون هذا النسيان نسياناً إلا أنه لا يقرّ على النسيان فيما كان من أصول الشرائع والواجبات، وقد يقرّ على ما ليس منها أو منها وهو من الآداب، والسنن كما ذكره الإمام هنا. قوله: (ما ظهر من أحوالكم) تفسير للجهر فليس المراد به معناه المعروف المخصوص بالأقوال بل الأعم بقريئة مقابلة، وقوله: وما بطن تفسير لقوله: وما يخفى فهو على هذا تأكيد لجميع ما تقدّمه وتوطئة لما بعده، وقوله: أو جهرك الخ فما ظهر بمعناه الحقيقي، وقوله: وما دعاك إليه أي إلى الجهل تفسير لقوله: وما يخفى فهو على هذا تأكيد لقوله: سنقرئك فلا تنسى وقوله: فيعلم ما فيه الخ هو متفرّع على المعنى الأول ويجوز تفرعه عليهما معاً.

قوله: (ونعدك) أي نجعلك مستعداً لها ومتهياً كما في الحديث: «كل ميسر لما خلق له»<sup>(٢)</sup>، واليسرى صفة لموصوف مقدر كما ذكره، وقوله: في حفظ الوحي متعلق باليسرى

(١) تقدم.

(٢) أخرجه البخاري ٦٥٩٦ - ٧٥٥١ «وفي خلق أفعال العباد» ص ٥٣ ومسلم ٢٦٤٩ وأبو داود ٤٧٠٩ وأحمد ٤٣١/٤ والطيالسي ٧٤٢ وابن حبان ٣٣٣ والطبراني ٢٦٦/١٨ - ٢٦٨ - ٢٦٩ والبيهقي في =

ولهذه النكتة قال: نيسرك لا نيسرك لك عطف على ستقرتك، وإنه يعلم اعتراض ﴿فَذَكِّرْ﴾ بعدما استتب لك الأمر ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ لعل هذه الشرطية إنما جاءت بعد تكرير التذكير وحصوله اليأس عن البعض لثلاث يتعب نفسه ويتلهف عليهم كقوله: ﴿وما أنت عليهم بجبار﴾ [سورة ق، الآية: ٤٥] الآية أو لذم المذكورين واستبعاد تأثيراً لذكري فيهم أو للإشعار بأن التذكير إنما يجب إذا ظن نفعه، ولذلك أمر بالإعراض عن تولى ﴿سَيَذَكَّرُ مَنْ يَشَاءُ﴾ سيعتظ ويتنفع بها من يخشى الله تعالى فإنه يتأمل فيها فيعلم حقيقتها، وهو يتناول العارف والمتردد ﴿وَيَنْجِنَهَا﴾ ويتجنب الذكري ﴿الْأَشْقَى﴾ الكافر فإنه أشقى من الفاسق أو الأشقى من الكفرة لتوغله في الكفر ﴿الَّذِي يَصَلِّي النَّارَ الْكَبْرَى﴾ نار جهنم فإنه عليه الصلاة والسلام قال:

بمعنى المتيسرة فيه، وقوله: أو التدين معطوف على حفظ الوحي فالمراد به دينه وشريعته السمحة التي هي أسهل الشرائع وأشرفها. قوله: (ولهذه النكتة) أي لإرادة معنى التوفيق منه عذاه بنفسه، ولولاه عدى باللام كما في قوله: فسيسره لليسرى، ولا دخل للأعداد في التعدية بنفسه كما توهم لأنه يقال: يسره لكذا بمعنى هياه وأعدّه له كما في الأساس فهو متعد باللام. قوله: (وإنه يعلم اعتراض) وقيل: إنه يجوز فيه أن يكون تعليلاً لما قبله وفيه نظر، وقوله: استتب بمعنى استقام واستمر وهو إشارة إلى وجه تفرعه على ما قبله من قوله: ونيسرك الخ لأن المعنى حينئذ إنه تعالى، وفقك لحفظ وحيه ونشر شرائعه فذكر. قوله: (لعل هذه الشرطية الخ) جواب عما يرد من أنه مأمور بالتبليغ نفع أم لا فما وجه هذا التقييد بأنه لما بلغ وأعاد التبليغ بمكة وأصروا على العناد ولم يزدحم تذكيره إلا غروراً، وعلم الله ما هو عليه من الحرص والتحسر، المؤثر فيه كما في قوله: لعلك باخع نفسك أمره بما ذكر مشروطاً تخفيفاً عليه، وإعداداً في أمره بعد ذلك بالقتال. قوله: (أو لذم المذكورين الخ) هذا هو الجواب الثاني فيكون الشرط معناه غير مراد كما في الوجه السابق بل المراد ذم هؤلاء كما تقول عظ فلاناً إن سمع منك، والمقصود تسلية النبي ﷺ، وقوله: أو للإشعار الخ هذا هو الجواب الثالث قيل: والفرق بينه وبين الأول إن الشرط قيد لإدامة التذكير على الأول بخلافه على هذا فلا يلزم مجيئه بعد تكرير التذكير ويرد عليه لزوم عدم وجوب تذكيره لمن أعلمه الله بعدم إيمانه كأبي لهب مع أنه واجب لإلزام الحجّة، وأمره بالإعراض إنما هو بعد التبليغ والإنذار كما صرحوا به ثمة وفيه بحث، وقيل: المراد ذكر كل أحد بما يليق فيذكر تارك الصلاة بما يتعلق بذلك وهكذا. قوله: (وهو يتناول العارف والمتردد) أي المقر بالحشر والمتردد فيه بخلاف الجاحد المصر فإنه لا يعتد وهو الأشقى والأقسام ثلاثة كما فصله الإمام. قوله: (الكافر فإنه أشقى من الفاسق) قيل عليه إنه أدخل المتردد فيما قبله وهو داخل في الكافر أيضاً فلا يكون قسماً لمن

= «الاعتقاد» ص ٩٤ والأجري ص ١٧٤ في «الشريعة» كلهم من عمران بن حصين ولفظه «كل ميسر لما خلق».

«ناركم هذه جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم» أو ما في الدرك الأسفل منها ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا﴾ فيستريح ﴿وَلَا يَحْيَى﴾ حياة تنفعه ﴿قَدْ أفلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ تطهر من الكفر والمعصية أو تكثر من التقوى من الزكاة، أو تطهر للصلاة أو أدى الزكاة ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ﴾ بقلبه ولسانه ﴿فَصَلَّى﴾ كقوله: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾ [سورة طه، الآية: ١٤] ويجوز أن يراد بالذكر تكبيرة التحريم وقيل: تزكى تصدق للفطر، وذكر اسم ربه كبره يوم العيد فصلى صلاته ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ

يخشى على هذا فالوجه هو الثاني فإن المتوغل في الكفر هو المنكر وفيه بحث. قوله: (نار جهنم) فتكون على هذا كبرى صغرها نار الدنيا كما نطق به الحديث المذكور<sup>(١)</sup>، وهذا على أن المراد بالأشقى الكافر فإن أريد الأشد كفرةً فالكبرى الدرك الأسفل وصغرها ما عداه من الطبقات. قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا﴾ الخ) ثم هنا للتفاوت الرتبي إشارة إلى أن خلوده أقطع من دخوله النار وصلية، ويستريح بمعنى يجد راحة وهذا مخصوص بالكفرة لا بعصاة المؤمنين ففي مسلم عن أبي سعيد عن النبي ﷺ: «أما أهل النار الذي هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم أو قال: بخطاياهم فأماتهم الله حتى إذا كانوا فحماً أذن بالشفاعة فجاء بهم ضباطر ضباطر فبثوا على أنهار الجنة ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا علينا فينبتون نبات الحبة في حميل السيل»<sup>(٢)</sup> انتهى. قوله: (حياة تنفعه) دفع للتناقض بين النفيين، وقوله: من الزكاة وهو كالنماء لفظاً ومعنى، وقوله: أو تطهر الخ لم يقدمه على المعنى الثاني مع أنه متحد مع الأول في كون الزكاة فيهما بمعنى الطهارة لثلا يفصل بين المعنيين السابقين فإنهما بمعنى واحد فإن من تطهر عن الكفر والمعصية فهو متق وأيضاً أخره لتقترن الصلاة بالزكاة فإنهما أخوان، ومن لم يتنبه لهذا قال: كان الأنسب تقديمه على الثاني لما ذكرناه. قوله: (أو أدى الزكاة) فهو فعل من الزكاة كالتصدق من الصدقة يعني يحمل تزكي على إيتاء الزكاة فيصير كقوله: ﴿أقام الصلاة وآتى الزكاة﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٧] ولذا قيل عليه إن عادته تعالى في كلامه الشريف تقديم الصلاة على الزكاة، وزد بأنه لا ضير في مخالفة العادة مع أن الجاري تقديمها إذا ذكرت باسمها أما إذا ذكرت بفعل مأخوذ منه فلا كقوله: ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ [سورة القيامة، الآية: ٣١] وإن قيل: لا نقض به لأنه محتمل، وقوله: بقلبه ولسانه فإنه تطهير عن الكفر ولا بد من الإقرار فيه، وقوله: كقوله الخ مر تفسيره. قوله: (ويجوز أن يراد بالذكر الخ) فدل على وجوب تكبيرة الافتتاح لأن الاحتياط في العبادات واجب فلا يرد عليه أنه كيف يكون حجة وهو محتمل لغير ذلك، وعلى أن الافتتاح جائز بكل

(١) أخرجه مسلم ٢٨٤٣ وأحمد ٤٦٧/٢ ومالك في «الموطأ» ٩٩٤/٢ وابن حبان ٧٤٦٢ - ٧٤٦٣ والبيهقي ٤٣٩٨ والبيهقي ٤٩٧ وعبد الرزاق ٣٠٨٩٧ والآجري في «الشریعة» ص ٣٩٥ والدارمي ٣٤٠/٢ كلهم من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم ١٨٥ ح ٣٠٦٦ من حديث أبي سعيد الخدري بهذا اللفظ.

الَّذِينَ ﴿ فلا تفعلون ما يسعدكم في الآخرة والخطاب للأشقين على الالتفات، أو على إضمار قل أو للكل فإن السعي للدنيا أكثر في الجملة، وقرأ أبو عمرو بالياء ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ فإن نعيمها ملذ بالذات خالص عن الغوائل لا انقطاع له ﴿إِنَّ هَذَا لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ الإشارة إلى ما سبق من قد أفلح فإنه جامع أمر الديانة، وخلاصة الكتب المنزلة ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَتُورَى﴾ بدل من الصحف الأولى قال ﷺ: «من قرأ سورة الأعلى أعطاه الله عشر حسنات بعدد كل حرف أنزله الله على إبراهيم وموسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام».

اسم الله، وعلى أن تكبيرة التحريم شرط لا ركن لأن عطف الكل على الجزء كعطف العام على الخاص، وإن جاز فإنه لا يكون بالفاء مع أنه لو سلم صحته بتكلف فلا بد له من نكتة لمدعي، وقوعه في الكلام المعجز وحيث لم تظهر لم يصح ادعاؤه وبناء الركنية عليه كما ذكره الشافعية فتأمل. قوله: (تكبيرة التحريم) أي التي تصح بها الصلاة، وفيه إشارة لضعفه لأنها عند الشافعية ركن والمصنف شافعي، وعندنا شرط ولو كانت ركناً نأفاه عطف الصلاة لأن مقتضاه المغايرة فيلزم عطفه على نفسه لأنه من عطف الكل على الجزء، وهو وإن كان كعطف العام لكن لا بد فيه من نكتة بلاغية وهي منعدمة كما قيل فتدبر. قوله: (وقيل: تزكى تصدق الخ) هذا منقول عن عليّ كرم الله وجهه، ورضي عنه وأورد عليه أن الإمام قال: إن السورة مكية بالإجماع ولم يكن بمكة عيد، ولا فطر ويرده إن ما ذكر من الإجماع غير صحيح نعم هو القول الأصح وعلى تسليمه فيجوز أن يكون إخباراً عما سيأتي قبل وقوعه كما في غيره من المغيبات وفيه تأمل. قوله: (فلا تفعلون ما يسعدكم الخ) إشارة إلى أن الإضراب عن قوله: قد أفلح من تزكى، وقوله: للأشقين، إشارة إلى أن الأشقى في معنى الجمع لأن تعريفه للجنس فالخطاب لجميع الكفرة والالتفات لأن الخطاب بالدم أقوى في التوبيخ والتقريع، وإذا أضمر قل فلا التفات، وصرفوا عن رتبة الخطاب من الله تذكيراً لهم لعدم تأهلهم له، وإذا كان الخطاب لجميع الناس فالمراد ما عدا الأنبياء والصدّيقين فهو كقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِي الشَّاكِرُونَ﴾ [سورة الأعلى، الآية: ١٦] وقوله: في الجملة إشارة إلى خروج الخواص بالقرينة العقلية. قوله: (فإن نعيمها) يعني الجنة ملذ بصيغة اسم الفاعل من أذاذاً أوجد اللذة، وقوله: بالذات بخلاف نعيم الدنيا فإنه بالعرض كدفع ألم الجوع والعطش مثلاً وهو بيان لكونه خيراً، وقوله: لا انقطاع له لقوله: أبقي، وقوله: من قد أفلح لا من أول السورة فإن قوله: سنقرئك من أحوال النبي الخاصة به، وذكره في الصحف بعيد، ولذا قال: فإنه الخ وقوله: قال ﷺ الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup> تمت السورة بحمد الله وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الغاشية

مكية وهي ست وعشرون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ الداهية التي تغشي الناس بشدائدها يعني يوم القيامة أو النار من قوله تعالى: ﴿وتغشي وجوههم النار﴾ ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ ذليلة ﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾ تعمل ما تتعب فيه كجزء السلاسل، وخوضها في النار خوض الإبل في الوحل، والصعود والهبوط في تلالها ووهادها أو عملت ونصبت في أعمال لا تنفعها يومئذ ﴿فَصَلِّ نَارًا﴾

## سورة الغاشية

لم يذكروا خلافاً في كونها مكية ولا في عدد آياتها المذكور.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (الداهية) أصل معنى الداهية ما يفجأ الإنسان فيدهشه من المصائب، ثم عمت فقيل: داهية لكل مصيبة وتستعار للرجل الفصيح، وتفسيره بالداهية التي تغشى بيان للتأنيث وإطلاق الغاشية على يوم القيامة فلا وجه لما قيل من أن الأظهر ترك اليوم لأنه لو ترك لم يحتج لتوجيه التأنيث قبله إذ لو قدر موصوفه القيامة أو الساعة لم يحتج لتوجيه، وقوله: أو النار معطوف على الداهية لأنها مؤنثة غير محتاجة لتوجيه تأنيث صفتها وتوصف بأنها غاشية، ولو عطفت على يوم القيامة صح لكن الأول أولى. قوله تعالى: ﴿خَاشِعَةٌ﴾ بمعنى ذليلة ولم توصف بالذل ابتداء لما في وصفها بالخشوع من الإشارة إلى التهكم، وإنها لم تخشع في وقت ينفع فيه الخشوع، وكذا جعلها عاملة تهكم أيضاً فالظاهر الاستعارة فيهما فقوله: ما تتعب فيه بيان لحاصل المعنى المراد وضمير فيه للموصول، وفيه إشارة إلى وجه تأخير ناصبة، وقوله: في الوحل متعلق بخوض الإبل لأنها لكونها لا حافر لها يصعب عليها المشي في الوحل كما هو معروف، والوحل بفتحتين وإهمال الطين المبلول بالماء، وقد تسكن حاؤه في لغة مشهورة لكن الفتح أفصح، وقوله: في تلالها ووهادها جمع تل وهو المرتفع من الأرض والوهاد جمع وهدة وهو المنخفض، وفيه لف ونشر مرتب فالصعود في التلال والهبوط في الوهاد. قوله: (أو عملت الخ) إشارة إلى بعض الوجوه الأربعة المذكورة في الكشف ولم يؤول خاشعة فظاهاه أن الذل المذكور في الآخرة وعامله ناصبة إما بمعنى المستقبل فالجميع في الآخرة ويومئذ متعلق بالجميع معنى كما أشار إليه أولاً أو خاشعة مستقبل، وعاملة ناصبة بمعنى الماضي إشارة إلى عملهم في الدنيا الذي صار هباء منثوراً في الآخرة فيومئذ متعلق بخاشعة، والتقييد به لما عرفته من التهكم وهذا وإن كان خلاف الظاهر، ولذا أخره المصنف لا تعقيد فيه لظهور القرينة لأن العمل لا يكون في الآخرة كما لا يخفى، ولذا لم يتعرض المصنف لكون عاملة ماضياً وناصبة مستقبل كما في الكشف لما فيه من البعد. قوله: (تدخلها) فيه تسميح لأن

تدخلها وقرأ أبو عمرو، ويعقوب وأبو بكر تصلي من أصلاه الله، وقرئ تصلي بالتشديد للمبالغة ﴿حَايِبَةً﴾ متناهية في الحر ﴿تَشَقَّى مِنْ عَيْنِ مَائِنَةٍ﴾ بلغت أناها في الحر ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ﴾ بيبس الشبرق، وهو الشوك ترعاه الإبل ما دام رطباً، وقيل: شجرة نارية تشبه الضريع، ولعله طعام هؤلاء والزقوم والغسلين طعام غيرهم، أو المراد طعامهم مما تتحاماه الإبل وتعافه لضره، وعدم نفعه كما قال: ﴿لَا يُسَوِّنُ وَلَا يَغْنِي مِنَ الْجُوعِ﴾ والمقصود من الطعام

الدخول وإنما يتعدى إلى مكانها وأصله بمعنى أحرقه، وقوله: للمبالغة المستفادة من تكثير البنية والتفعيل، وقوله: متناهية في الحر من حميت النار إذا اشتد حرها. قوله: (بلغت إناها في الحر) أي غايتها فيه كقوله: حميم أن وأناها بفتح الهمزة والمد والكسرة، والقصر بمعنى الغاية كما في القاموس وغيره ووزن آنية هنا فاعلة، وأما آنية في سورة الإنسان فجمع إناء كوعاء لفظاً ومعنى ووزنه أفعلة والأصل آنية بهمزتين ولذا أميلت الألف هنا لم ويملها أحد هناك فاحفظه. قوله: (بييس) فعيل من اليبس وهو معروف والشبرق بزنة الزبرج رطبة وهو نبت تأكله الإبل رطباً فإذا يبس تركته كما قيل في دم من لا ينفع شاباً ولا شيخاً.

شباب لمن ذاقه شبرق وشيب يحاكي ضريع البواذي

وقوله: شجرة نارية أي هي من الأشجار التي خلقها الله في النار وما في بعض النسخ بدل نارية بادية بالموحدة والبدال المهملة من تحريف الناسخ، وفيه تفاسير أخر وهي على هذا استعارة كما أشار إليه بقوله: تشبه الضريع. قوله: (ولعله طعام هؤلاء الخ) إشارة إلى أن ما ذكر هنا بحسب الظاهر مناف لقوله: ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسَلِينَ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ٣٦] ونحوه مما مر في فوق بينهما بأن لجهنم طبقات ولأهل كل طبقة طعام وإما أن الغسلين وهو الضديد في القدرة الإلهية أن يجعله على هيئة الضريع فطعامهم الغسلين الذي هو الضريع فلا يليق حمل القرآن على مثله لتعسفه. قوله: (أو المراد طعامهم) بمعنى أن الضريع مجاز أو كناية أريد به طعام مكروه حتى للإبل وغيرها من الحيوانات التي تلتذ برعي الشوك فلا ينافي كونه زقوماً أو غسليناً وتتحاماه أي تجتنبه، وتعافه بمعنى تنفر منه وتكرهه، وقوله: كما قال الخ فإن وصفه بما ذكر يدل على أنه لا فائدة فيه لأن نفع المأكول دفع ألم الجوع وتسمين البدن فإذا خلا عن ذلك علم أنه شيء مكروه منفور عنه، وفي الكشاف إنه أريد أنه لا طعام لهم أصلاً لأن الضريع ليس بطعام للبهائم فضلاً عن الناس كما يقال: ليس لفلان ظل إلا الشمس أي لا ظل له فهو تعليق بالمحال، أريد به النفي على أكد وجه كقوله: لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى وعليه يحمل قوله ولا طعام إلا من غسلين، وقوله: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ [سورة الدخان، الآية: ٤٣] وبه تندفع المخالفة مطلقاً وهذا وجه آخر غير ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وكأن المصنف تركه لبعده عنده لا لما قيل إنه لا يتأتى في كل محل فتأمل. قوله: (لا يسمن ولا يغني من جوع) صفة ضريع أو طعام مقدر أو مستأنف لأنه لو وصف به طعام المذكور فسد المعنى لاقتضائه ثبوت ما ذكر كما قرره الفاضل اليميني في

أحد الأمرين ﴿وَجُورٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمٌ﴾ ذات بهجة، أو متعمة ﴿لَسَعِيهَا رَاضِيَةٌ﴾ رضيت بعملها لما رأت ثوابه ﴿فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ عليّة المحلّ، أو القدر ﴿لَا تَسْمَعُ﴾ يا مخاطب أو الوجوه، وقرأ على بناء المفعول بالياء ابن كثير وأبو عمرو، ورويس وبالثاء نافع ﴿فِيهَا لَيْفَةٌ﴾ لغواً أو كلمة ذات لغو أو نفساً تلغو فإن كلام أهل الجنة الذكر، والحكم ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ يجري ماؤها ولا ينقطع والتكثير للتعظيم ﴿فِيهَا سُرٌّ مَرْفُوعَةٌ﴾ ربيعة السمك أو القدر ﴿وَأَكْوَابٌ﴾ جمع كوب، وهو آنية لا عروة لها ﴿مَوْضُوعَةٌ﴾ بين أيديهم ﴿وَفَارِقٌ﴾ مساند جمع نمرقة بالفتح، والضمّ ﴿مَصْفُوفَةٌ﴾ بعضها إلى بعض ﴿وَزَرَائِبٌ﴾ بسط فاخرة جمع زريبة ﴿مَبْتُوثَةٌ﴾ مبسوطة ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ﴾ نظر اعتبار ﴿إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ خلقاً دالاً على كمال قدرته، وحسن تدبيره

حواشيه، وقوله: والمقصود الخ هو على الوجهين وإن كان بالثاني أنسب. قوله: (ذات بهجة) على أنه من النعمة، وكني به عن حسن المنظر أو هو من النعيم فتكون بمعنى متعمة، وقوله: رضيت بعملها فالسعي بمعنى العمل ورضاها كناية أو مجاز عن أنه محمود العاقبة مجازي عليه أعظم الجزاء، وإنما قال: رضيت دون ترضى وإن قيل: إنه أظهر لأن مضيئه بالنظر لزمان الحكم والحكم عليها بأنها متعمة بعد مشاهدة الثواب المذكور فتدبر، وقوله: عليّة الخ فهو علوٌ حسي أو معنوي، وقوله: يا مخاطب المراد به كلّ من يصلح للخطاب أو معين فعلى قراءته بالثاء الفوقية مفتوحة مع نصب لاغية هو إما للمخاطب، أو للغائبة المؤنثة على أنّ الضمير للوجوه والإستناد مجازي لأنّ السامع أصحابها، وقوله: وقرأ الخ فعلى هذا لاغية مرفوعة. قوله: (لغواً) على أنّ اللاغية مصدر بمعنى اللغو أو هو صفة كلمة وجعلها لاغية على النسب، وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله: ذات لغواً وهو على التجوز في الطرف أو التشبيه لأنّ الكلمة ملغو بها لا لاغية أو صفة لنفس مقدرة وجعلها مسموعة لوصفها بما تسمع كما تقول: سمعت زيداً يقول كذا، أو تجوز في النسبة أيضاً كما قيل. قوله: (يجري ماؤها لا ينقطع) عدم الانقطاع من وصف العين لأنها الماء الجاري فوصفها بالجريان يدل على المبالغة كما في قوله تعالى: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾، وهذا أحسن من جعل اسم الفاعل للاستمرار بقريئة المقام وما أحسن قول بعض الصوفية العين الجارية، لمن عينه من خشية الله جارية هل جزاء الإحسان إلا الإحسان، وقوله: والتكثير للتعظيم أحسن من قول الزمخشري للتكثير كما في علمت نفس، وقوله: ربيعة الخ السمك الارتفاع في جهة العلو فالرفعة معنوية أو حسية، وقوله: بالفتح والضمّ أراد فتح الرء والنون أو ضمهما ويجوز كسرهما أيضاً فهو مثلث ومسند جمع مسند وهو المخذة المعروفة. قوله: (بسط فاخرة) وقال الراغب: إنها في الأصل ثياب محبرة منسوبة إلى محلّ، ثم استعيرت للبسط وقوله: جمع زريبة هي مثلثة الزاي كما صرح به أهل اللغة وتكون بمعنى المساند أيضاً ومبثوثة بمعنى مفرقة، وتجوّز بها عن الفرش فالمراد بسط مبسوطة. قوله: (نظر اعتبار) لأنه يقال: نظر إليه بمعنى تأمله مع أنّ قوله تعالى: كيف خلقت دالّ على أن المراد ليس مجرد الأبصار، وقوله: كيف خلقت بدل من الإبل بدل اشتمال وكيف

حيث خلقها الجر الأثقال إلى البلاد النائية فجعلها عظيمة باركة للحمل ناهضة بالحمل منقادة لمن أقادها طوال الأعناق لتنوء بالأوقار ترعى كل نابت، وتحتمل العطش إلى عشر فصاعداً ليتأتى لها قطع البراري، والمفاوز مع ما لها من منافع أخر ولذلك خصت بالذكر لبيان الآيات المنبئة في الحيوانات، التي هي أشرف المركبات وأكثرها صنفاً ولأنها أعجب ما عند العرب من هذا النوع، وقيل: المراد بها السحاب على الاستعارة ﴿وَالْيَاسْمَاءُ كَيْفَ رُوِّفَتْ﴾ بلا عمد ﴿وَالْيَاسْمَاءُ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾ فهي راسخة لا تميل ﴿وَالْيَاسْمَاءُ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾

وحدها معمول خلقت مقدّمة لصدارتها، وقوله: دالاً على كمال قدرته الخ إشارة إلى ما تضمنته كيف من التعجب كما مرّ في قوله: كيف تكفرون بالله، وقوله: لجر الأثقال المراد بالجر إيصالها، والنائية بمعنى البعيدة، وقوله: باركة بالموحدة والراء المهملة وهو في الجمال كالجلوس في الناس، وقوله: للحمل بفتح الحاء مصدر، وقوله: ناهضة أي منتصبة للقيام، وقوله: بالحمل بكسر الحاء المهملة وهو ما كان على الظهر أو الرأس والباء للتعدي أو الملابس أو المصاحبة. قوله: (طوال الأعناق الخ) الأوقار جمع وقر، وهو الحمل الثقيل ومعنى تنوء به تقوم به، وترفعه فالباء كالتي مرّت يعني أنّ طول عنقها مع عظم رأسها هو المعين لها على القيام بعد التحميل بالحمل الثقيل فإنها كالثقلان المعادل برمانته للأوزان الثقيلة فهذا من الحكم العظيمة لمن اعتير. قوله: (وتحتمل العطش إلى عشر) بكسر العين، وهو الظم بين الوردتين إذا كان ثمانية أيام وهذه الأظماء معروفة وكلها مكسورة الأول وهي ورد وغب وربع إلى العشر وليس لها بعده اسم إلى العشرين فيقال: عشان بالثنية، ثم هي جوائز بعد ذلك، ويجوز فتح العين أيضاً والبراري جمع برية وهي المفازة، وقوله: منافع أخر كوبرها ولبنها وقوله: لبيان متعلق بقوله: خصت. قوله: (وقيل المراد بها السحاب الخ) هذا مما ذهب إليه بعض المفسرين ولما لم تسمع الإبل بهذا المعنى جعله الزمخشري استعارة ووجه الشبه ظاهر والداعي لتفسيره بما ذكر لتكون المتعاطفات متناسبة على ما يقتضيه قانون البلاغة، وقد قالوا: على ما فصله الإمام أنّ وجه التناسب فيها أنّ المخاطبين هم العرب، وهم أهل أسفار على الإبل في البراري فربما انفردوا فيها، والمنفرد يتفكر لعدم رفيق يحادثه، وشاغل يشغله يفكر فيما يقع عليه طرفه فإذا نظر لما معه رأى الإبل وإذا نظر لما فوقه رأى السماء، وإذا نظر يميناً وشمالاً رأى الجبال وإذا نظر لأسفل رأى الأرض فأمر بالنظر في خلوته لما يتعلق به النظر من هذه الأمور فبينها مناسبة بهذا الاعتبار وكلّ المخلوقات دالة على الصانع مأمور بالنظر فيها لكن فيها ما يشتهي كالوجوه الحسان، وما يرغب فيه ويميل له الطبع كالذهب والفضة وغيرهما فلو أمر بالنظر فيها، أو فيما يشملها لشغلته الشهوة والميل الطبيعي عن الانتقال منها إلى المراد فأمر بالنظر فيما ذكر لكونه حاضراً معهم، ولا يشتغل به ناظره عما أراد وجميع ما ذكر من المخلوقات العظيمة المحتاجة للصانع الدالة عليه دلالة ظاهرة.

وفي كل شيء له آية تدلّ على أنه الواحد

بسطت حتى صارت مهاداً وقرئ الأفعال الأربعة على بناء الفاعل على المتكلم وحذف الراجع المنصوب، والمعنى أفلا ينظرون إلى أنواع المخلوقات من البسائط، والمركبات ليتحققوا كمال قدرة الخالق سبحانه، وتعالى فلا ينكروا اقتداره على البعث ولذلك عقب به أمر المعاد ورتب عليه الأمر بالتذكير فقال: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ فلا عليك إن لم ينظروا أو لم يذكروا إذ ما عليك إلا البلاغ ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ بمتسلط، وعن هشام بالسين على الأصل وحمزة بالإشمام ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ لكن من تولى وكفر ﴿فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ يعني عذاب الآخرة، وقيل: متصل فإنَّ جهاد الكفار وقتلهم تسلط وكأنه

ولذا عقب هذا بأمره بالتذكير، وقال فذكر الخ. قوله: (فهي راسخة لا تميل) كما نشاهده ونطقت به الآثار، وذهب إليه أكثر الحكماء وهل هي على الماء أو الهواء ذهب إلى كل منهما طائفة، وقيل: إنها متحركة دائماً على الاستدارة وقيل إلى أسفل كما ذكره أبو علي عن بعض الحكماء والحس ياباه، وقوله: بسطت إما على نفي كريتها كما عليه أهل الشرع، أو هو بحسب ما نراه لعظمتها وقوله وحذف الراجع أي العائد والتقدير خلقتها وهكذا، وإنما احتاج إليه لأنه بدل اشتمال كما مرّ ولا بدّ معه من الضمير العائد إلى المبدل منه كما صرح به النحاة وقوله، والمعنى الخ إشارة إلى وجه ارتباط قوله: أفلا ينظرون إلى قوله: سطحت بما قبله من ذكر المعاد والحاصل أنهم أمروا بالنظر فيما ذكر ليستدلوا به على ذلك، وقوله: ولذلك أي لكون المعنى ما ذكر عقبه بذكر المعاد والأمر بالتذكر، وقرن بالفاء لأنه مترتب عليه أو هي فصيحة. قوله: (فلا عليك) أي ليس عليك بأس وضرر، وقوله: إن لم ينظروا بكسر الهمزة على أنها إن الشرطية وبفتحها على أنها مصدرية قبلها حرف جر مقدر وهو إشارة إلى وجه تفريعه على ما قبله، وقوله: إذ ما عليك الخ تفسير لقوله: إنما أنت مذكر، وقوله: وعن هشام عن ابن عامر، وروي عن قنبل وابن ذكوان أيضاً كما في النشر وهكذا هو في النسخ وفي بعضها بدل قوله عن هشام عن الكسائي، واعترض عليه بأنه لم يظفر به في الكتب المشهورة وقوله: بالسين على الأصل فإنّ الصاد مبدلة منها فإنه من السطر بمعنى التسلط يقال سطر عليه إذا تسلط، وقوله: بالإشمام أي إشمام الصاد زائياً بإشمام الصاد سناً كما توهم فإنه لم يذكر في كتب الأداء وقد تقدّم تفصيله. قوله: (لكن من تولى وكفر) يعني أنّ الاستثناء منقطع وإلا بمعنى لكن وبعده جملة فإن من مبتدأ متضمن لمعنى الشرط، وقوله: فيعذبه الخ خبره ومن المنقطع ما يقع بعد إلا فيه جملة، وفي الكشف الاستثناء منقطع أي لست بمستول عليهم لكن من تولى وكفر منهم فإنّ الله الولاية عليه والقهر فيعذبه في نار جهنم فقيل: إنه لم يجعله متصلاً لأنه لو كان كذلك كان مستولياً عليهم، وقد ذكر أنّ الولاية لله لا لغيره بقوله: فيعذبه الخ ومن شرطية، والأصح أنها موصولة هنا لا شرطية لمكان الفاء والشرطية فيها تكلف ولا إشكال في الانقطاع كما قيل فتدبر. قوله: (يعني عذاب الآخرة) فإنه أكبر، وعذاب الدنيا بالنسبة له أصغر كما مرّ،

أوعدهم بالجهاد في الدنيا وعذاب النار في الآخرة، وقيل: هو استثناء من قوله فذكر أي فذكر إلا من تولى وأصر فاستحق العذاب الأكبر وما بينهما اعتراض، ويؤيد الأول أنه قرئ الأ على التنبيه ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ رجوعهم وقرئ بالتشديد على أنه فيعال مصدر فيعمل من الإياب أو فعال من الأوب قلبت واوه الأولى قلبها في ديوان، ثم الثانية للإدغام ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ في المحشر، وتقديم الخبر للتخصيص والمبالغة في الوعيد عن النبي ﷺ:

وقوله: وقيل متصل مستثنى من ضمير عليهم متبع له فهو في محل جر، وقوله: فإن الخ توجيهه له لأنه يدل على الاستيلاء والتسلط لكونه عن النبي، وقوله: وكأنه أوعدهم الخ جواب سؤال مقدر بأنه كيف يسلط عليهم والسورة مكية، ولم يؤمر بالقتال فيها فأجاب بأنه وعد للتنبيه ﷺ ووعد للكفار بما سيكون، وقوله: وعذاب النار في الآخرة إشارة إلى أن الاستيلاء بغيره وهذا زيادة عليه، وقوله: فذكر إلا من تولى الخ فيكون لمن تكرر تذكيره وفيه ما مر في قوله: إن نفضت الذكرى فتذكره، وقوله: ألا بفتح الهمزة وتخفيف اللام على التنبيه ووجه التأييد أنه استثناء منقطع عما قبله فيؤيد الانقطاع معنى لأن الأصل توافق القراءات. قوله: (رجوعهم) فهو بمعنى إليه المصير كما مر مراراً. قوله: (وقرئ بالتشديد) أي إيابهم بياء مشددة بعد همزة مكسورة، وهي قراءة شيبه وأبي جعفر قال الطبريوسي في كتاب المثلثات هذه القراءة تحتل تأويلين أحدهما أن يكون فعلاً وأصله أَوَاب قلم يعتد بالواو الأولى حاجزاً لضعفها بالسكون فأبدل من الواو الثانية ياء لانكسار الهمزة فصار في التقدير أو يا بآتم قلبت الأولى ياء أيضاً لاجتماع ياء وواو وسكون إحداهما ولأن الواو الأولى إذا لم تمنع من انقلاب الثانية فهي أجدر بالانقلاب، والثاني أن يكون فيعالاً وأصله إِيَوَاباً فاعل إعلال سيد وقعله على هذا أيب، وأصله أيوب كما ذكرنا والوجه الأول أقيس لأنهم قالوا في مصدره التأويب والتفعيل مصدر فعل لا فيعمل، ومع ذلك فقد قالوا: هو سريع الأوبة والأية فكانهم آثروا الياء لخفتها انتهى فقول المصنف رحمه الله تعالى مصدر فيعمل هو الوجه الثاني، وقد عرفت تحقيقه، وقوله: أو فعال هو الوجه الأول فيكون مثل كذب كذاباً، وقوله: قلبت الخ قيل عليه إنه مخالف لما قرر في الصرف من أن الواو الموضوع على الإدغام لا تقلب الأولى ياء، وإن انكسر ما قبلها ومثلوا له بهذا فكأن ابن السيد عدل عنه ليكون آتم، ثم إن ما ذكره على تسليمه لا ينافي ورود خلافه شذوذاً. قوله: (قلبها في ديوان الخ) قيل عليه أن التشبيه ليس بجيد لأنه لم ينطق بدوان، ولولا جمعه على دواوين لم يعلم أصله وقد نصوا على شذوذ ديوان فلا يقاس عليه غيره ورد بأن عدم النطق بدو أن لا يلزم منه رده، وقد صرحوا بأصل ديوان وقيراط بدليل الجمع فيهما وديوان لم يذكر للقياس عليه بل للتظهير به، واعترض عليه بأن المراد أنه لا حاجة إلى ارتكاب مخالفة القياس إذا كان عنه مندوحة لجواز كون أصله فيعالاً أو فعوالاً ولا يلزم من تنصيب النحاة على أن أصله دوان النطق به فإن أصل قال: قول ولم ينطق به، وقد عرفت رده مما ذكرناه عن ابن السيد فتذكره. قوله: (وتقديم الخبر) وهو علينا للتخصيص به تعالى فالمبالغة

«من قرأ سورة الغاشية حاسبه الله حساباً يسيراً».

من جعله لازماً عليه دون غيره مع ما في ضمير العظمة من التهويل كأنه قيل ليس حسابهم إلا على ملك مقتدر منتقم، والحديث المذكور موضوع<sup>(١)</sup> كمنظائره (تمت) السورة بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على خير الأنام وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الفجر

مكية وآياتها تسع وعشرون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالْفَجْرِ﴾ أقسم بالصبح أو فلقه كقوله: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسُ﴾ [سورة التكويم، الآية: ١٨] أو بصلاته ﴿وَلَيْالٍ عَشْرٍ﴾ عشر ذي الحجة، ولذلك فسر الفجر بفجر عرفة أو النحر أو عشر رمضان الأخير وتنكيرها للتعظيم، وقرئ وليال عشر بالإضافة على أن المراد

## سورة الفجر

هي مكية عند الجمهور وقيل إنها مدنية وفي عدد آياتها قول آخر أنها اثنتان وعشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أو فلقه) بفتحيتين أي ضوئه الممتد كالعمود وأصل معنى الفجر والفلق الشق، وجوز فيه بعضهم سكون اللام كالشق لفظاً ومعنى والأول أولى، وقوله: كقوله الخ هو مؤيد للتفسيرين أما الأول فلأنه أقسم بالصبح، وأما الثاني فلأنه مقيد بالتنفس، وهو الإضاءة كما مرّ والنظر للقيّد، وأما إطلاقه على الصلاة فمجاز مشهور أو هو على تقدير مضاف. قوله: (أو النحر) معطوف على عرفة، وقوله: وتنكيرها أي ليالٍ وعشر على الوجهين للتعظيم المستفاد من الإيهام أو هو للتبعيض لأنها بعض ليالي السنة أو الشهر تعظيمها لفضيلة، وثواب ليس لغيرها ولولا قصد هذا كان الظاهر تعريفها كأخواتها لأنها ليالٍ معهودة معينة. قوله: (وقرئ وليالٍ عشر بالإضافة) في إعراب السمين هي قراءة ابن عباس، وبعضهم قال: ليالٍ في هذه القراءة بدون ياء وبعضهم قال: إنه بالياء وهو القياس والمراد ليالي أيام عشر وكان من حقه على هذا أن يقال عشرة لأنّ المعدود مذكر، ويجب عنه بأنه إذا حذف المعدود جاز الوجهان ومنه وأتبعه بست من شوال في الحديث<sup>(١)</sup> وسمع الكسائي ضمنا من الشهر خمساً انتهى، والمرجح له وقوعه في الفاصلة. قوله: (على أن المراد الخ) مراده ما مرّ وقد عرفت ما له وعليه، وقوله: شفعها ووترها بالجر بدل من الأشياء فالمراد به جميع الموجودات من الذوات والمعاني لأنها لا تخلوا من شفع ووتر، وقوله: أو الخلق بالجر عطف على الأشياء فالشفع وحده بمعنى جميع الخلق للزدواج فيه كما في الآية المذكورة والوتر هو الله تعالى لأنه من أسمائه، وهو بمعنى الواحد الأحد فأقسم الله بذاته وخلق فقله: والخالق معطوف على الخلق، وعلى هذا كان

(١) أخرجه مسلم ١١٦٤ وأبو داود ٣٤٣٣ والترمذي ٧٥٩ وابن ماجه ١٧١٦ وأحمد ٤١٧/٥ - ٤١٩ وعبد الرزاق ٧٩١٨ والطحاوي ٥٩٤ وابن حبان ٣٦٣٤ وابن خزيمة ٢١١٤ وابن أبي شيبة ٩٧/٣ والبغوي ١٧٨٠ والبيهقي ٢٩٢/٤ والطحاوي ١١٨/٣ كلهم من حديث أبي أيوب الأنصاري ولفظه «من صام رمضان، وأتبعه بست من شوال، فذلك صوم الدهر».

بالعشر الأيام ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ والأشياء كلها شفعتها ووترها أو الخلق كقوله: ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٤٩] والخالق لأنه فرد ومن فسرهما بالعناصر والأفلاك أو البروج والسيارات أو شفع الصلوات ووترها أو بيومي النحر وعرفة، وقد روي مرفوعاً أو بغيرها فلعله أفرد بالذكر من أنواع المدلول ما رآه أظهر دلالة على التوحيد، أو مدخلاً في الدين أو مناسبة لما قبلهما أو أكثر منفعة موجبة للشكر، وقرأ غير حمزة والكسائي والوتر

الظاهر تقديم الوتر فأخر للفاصلة. قوله: (ومن فسرهما الخ) فعلى الأول من هذه التفسير الشفع العناصر لأنها أربعة والوتر الأفلاك لأنها سبعة أو تسعة، وعلى الثاني الشفع البروج لأنها اثنا عشر والوتر السيارات السبع وعلى الثالث ظاهر وعلى الرابع الشفع يوم النحر لأنه العاشر، والوتر يوم عرفة لأنه التاسع والشفع في الأول المزدوج بمجموعه وعلى الأخير الآخر الذي حصل به الازدواج وهو مستعمل بالمعنيين. قوله: (وقد روي مرفوعاً) إلى النبي ﷺ أراد ترجيح الوجه الأخير لأنه رواه أحمد وغيره عن جابر عن النبي ﷺ قال: «العشر عشر الأضحى، والشفع يوم الأضحى، والوتر يوم عرفة»<sup>(١)</sup> وهو حديث صحيح وفي شرح الطيبي روى الإمام أحمد والترمذي عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ، سئل عن الشفع والوتر فقال: «الصلاة بعضها شفع وبعضها وتر»<sup>(٢)</sup> وهو التفسير الذي لا محيد عنه، انتهى فلو صرف قوله وقد روي إلى الأخيرين صح لكن مراده الأول وقوله: أو بغيرها كالأعضاء والقلب والشفتين واللسان إلى غير ذلك مما في التفسير. قوله: (فلعله الخ) خبر قوله: من فسرهما يعني أن المراد جميع الأشياء والمفسر بهذا نص على نوع منه لئلا يفتقر قوله دلالة الخ ناظر إلى الأولين، وقوله: أو مدخلاً معطوف على دلالة وهو ناظر لتفسيره بالصلاة، وقوله: أو مناسبة معطوف على قوله: دلالة، وهو ناظر لتفسيره باليومين المناسب لليال وضمير قبلهما مثنى للشفع والوتر، وقوله: أكثر منفعة ناظر للعناصر والعلويات وهو أول الوجوه فاللف مشوش، وما قيل من أنه ناظر لقوله: بغيرها لا وجه له لأنه لم يبين حتى تذكر منفعته، ويرد على المصنف رحمه الله تعالى أن ما مر في الحديث يباه كما لا يخفى فإنه تفسير مأثور على القطع بالتعيين لا على التمثيل فكان عليه أن لا يدرجه في ذلك إلا أنه يبقى الكلام في التوفيق بين الحديثين فتأمل. قوله: (وقرأ الخ) قال السمين قرأه الأخوان بالكسر وهي لغة تميم والباقون بالفتح، وهي لغة قريش ولا وجه للتخصيص بالعدد كما توهم فإن الأصمعي نقله في غيره أيضاً وروي عن أبي عمرو فتح الواو وكسر التاء، وهو إمّا لغة أو نقل حركة الراء في الوقف لما قبلها

(١) أخرجه أحمد ١٤١٠٢ من حديث جابر بن عبد الله وذكره الهيثمي في المجمع ١١٤٩٠ وقال: رواه البزار، وأحمد ورجالهما رجال الصحيح غير عياش بن عتبة وهو ثقة.

(٢) أخرجه الترمذي ٣٣٤٢ وأحمد ١٩٤١٨ والحاكم ٥٢٢/٢ كلهم من حديث عمران بن حصين. وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث قتادة وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

بفتح الواو وهما لغتان كالحبر والحبر ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسِرُّ﴾ إذ يمضي كقوله: ﴿والليل إذا دبّر﴾ [سورة المدثر، الآية: ٣٣] والتقييد بذلك لما في التعاقب من قوة الدلالة على كمال القدرة، ووفور النعمة أو يسري فيه من قولهم صلى المقام وحذف الياء للاكتفاء بالكسرة تخفيفاً، وقد خصه نافع وأبو عمرو بالوقف، لمراعاة الفواصل ولم يحذفها ابن كثير ويعقوب أصلاً، وقرئ يسر بالتنوين المبدل من حرف الإطلاق ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ﴾ القسم أو المقسم به ﴿قَسَمٌ﴾ حلف أو محلوف به ﴿لَيْلَى حَجْرٍ﴾ يعتبره ويؤكد به ما يريد تحقيقه، والحجر العقل سمي به

وقوله: كالحبر بكسر الحاء المهملة، وفتحها وسكون الموحدة بمعنى العالم واحد الأحبار. قوله: (إذا يمضي النخ) الظاهر أنه مجاز مرسل أو استعارة ووجه الشبه ظاهر، وقوله: لما في التعاقب بين الليل والنهار بمجيء أحدهما عقب الآخر كما في قوله: خلفه فإن ذهاب أحدهما ومجيء الآخر دال على القدرة الإلهية ووفور النعمة كثرتها لما في الليل من الراحة التي هي من أعظم النعم، وما في النهار من المكاسب وغيرها ولو دام أحدهما لم تتم النعمة وفي قوله: قوة إشارة إلى أن في التعاقب زيادة وقوة وأصل النعم حاصل بدونه، وكذا الدلالة على القدرة. قوله: (أو يسري فيه) على أنه تجوز في الإسناد بإسناد ما للشيء للزمان كما يسند للمكان والمقام في المثال صالح لهما، وفي تفسير البغوي سئل الأخفش عن علة سقوط يائه فقال الليل: لا يسري ولكن يسري فيه يعني أنه لما عدل عن الظاهر في المعنى وغير عما كان حقه معنى غير لفظه لأن الشيء يجر جنسه لألفه به كما أنه في قوله: ﴿ما كانت أمك بغياً﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٨] لما عدل عن باغية أسقطت منه التاء ولم يقل بغية ومثله من بدائع اللغة العربية فافهمه. قوله: (وحذف الياء النخ) وكان الأصل إثباتها لأنها لام مضارع غير مجزوم لكنها حذفت للتخفيف، ولتوافق رؤوس الآي ولذا رسمت كذلك في المصاحف ولا ينبغي أن يقال إنها حذفت لسقوطها في خط المصحف المجيد فإنه يقتضي أن القراءة باتباع الرسم دون رواية سابقة عليه وهو غير صحيح، والقراء مختلفون فمنهم من حذف وصلاً ووفقاً ومنهم من خصه بأحدهما كما فصل في كتب الأداء، وما نقل عن أبي عمرو قال أبو حيان إنه رواية عنه. قوله: (وقرئ يسر بالتنوين النخ) هي قراءة أبي الدنيا الأعرابي ونون الفجر والوتر أيضاً وهو تنوين الترتم الحقه بالفواصل تشبيهاً لها بالقوافي المطلقة وهذا التنوين يدخل الفعل والحرف، والمعرف بأل المطلقة بمعنى المحركة والساكنة تسمى بعيدة كما ذكره العروضيون والتنوين الذي يلحقها يسمى غالباً. قوله: (يعتبره) أي يتأمل فيما أقسم الله به، وقوله: ويؤكد به أي بالقسم ما أقسم عليه فإن من له لب يدري أن المقسم به فيه دلائل على الوجدانية والربوبية وأتى بالاستفهام ليؤكد به ذلك كما يقول المتكلم بعد ذكر الدليل هل دل هذا على ما قلناه، وقوله: يعتبره للقسم، وقوله: يؤكد به بصيغة المجهول للمقسم عليه وعطفه بالواو وإشارة إلى أن المآل واحد وقوله: يحجر أن يمنع وقوله: كما سمي عقلاً لمنعه صاحبه كما يمنع العقال ولذا قيل:

لأنه يحجر عما لا ينبغي كما سمي عقلاً، ونهية وحصاة من الإحصاء وهو الضبط والمقسم عليه محذوف، وهو ليعذبن يدل عليه قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِمَادِي﴾ يعني أولاد عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام قوم هود سموا باسم أبيهم كما سمي بنو هاشم باسمه ﴿إِرَمَ﴾ عطف بيان لعاد على تقدير مضاف أي سبط ارم أو أهل ارم إن صح أنه اسم بلدتهم، وقيل: سمي أوائلهم وهم عاد الأولى باسم جدهم ومنع صرفه للعلمية، والتأنيث ﴿ذَاتِ الْاَلْمَادِ﴾ ذات البناء الرفيع، أو القدود الطوال أو الرفعة والثبات وقيل: كان لعاد ابنان شذاد وشديد فملكاً وقهراً، ثم مات شديد فخلص الأمر لشذاد وملك المعمورة ودانت له ملوكها فسمع بذكر الجنة فبني على مثالها في بعض صحارى عدن جنة، وسماها إرم فلما تم سار إليها بأهله فلما كان منها على مسيرة يوم وليلة بعث الله عليهم صيحة من السماء فهلكوا، وعن عبد الله بن قلابة أنه خرج في طلب إبله فوقع عليها ﴿الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْاَلْبَدِ﴾ صفة أخرى لإرم والضمير لها سواء جعلت اسم القبيلة أو البلدة ﴿وَتُؤَدُّ

قد عقلنا والعقل أي وثاق وصبرنا والصبر مَرَّ المذاق

ونهيته بضمّ النون وسكون الهاء بمعنى العقل أيضاً لأنه ينهي صاحبه عما لا يليق ويسمى أيضاً حصاة لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى. قوله: (والمقسم عليه محذوف الخ) اختلف في الجواب فقيل إنه مذكور وهو إن ربك بالمرصاد، وعن مقاتل إنه هل في ذلك الخ وهل بمعنى إن وهو باطل رواية ودراية، وقيل: إنه مقدر وتقديره ليعذبن وارتضاه المصنف رحمه الله تعالى والدليل عليه قوله: ألم تر الخ وقيل: الدليل خاتمة السورة قبله، وقوله: كما سمي بنوها شم الخ فإنه يطلق اسم الأب على نسله مجازاً شائعاً حتى ألحق بالحقيقة. قوله: (على تقدير مضاف الخ) قدره لتصح البدلية فيه، والسبط ولد الولد لا ولد البنت كما توهم فلزم كون ارم اسم أهم لا جدهم فإنه وهم، وقوله: إن صح الخ إشارة إلى عدم صحته فإنه كذب مشهور وأثر موضوع، وفي صفات تلك المدينة أمور غريبة في الكشاف طرف منها، وقوله: باسم جدهم مجازاً أو حقيقة فلا يحتاج للتقدير فيه، وقد اعترض على الشيخين بأن كلامهما هنا مخالف لما مرّ في تفسير قوله: ﴿لأبعد العاد قوم هود﴾ [سورة هود، الآية: ٦٠] في سورة هود لدلالته على أن ارم ليسوا قوم هود وعاد الثانية بين الكلامين مخالفة ظاهرة إلا أن يحمل على تعدد القولين، ونحوه كما أشار إليه في القاموس. قوله: (ومنع صرفه الخ) التأنيث باعتبار القبيلة، وهذا على الوجوه الثلاثة، وقوله: البناء الرفيع أي العالي أو المراد طول القامات على التشبيه بالأسطوانات وقوله: أو الرفعة بعلو المقدار فهو استعارة، وقوله: الثبات هو طول العمر أو الوقار فهو استعارة أيضاً، وقوله: وقيل الخ مرضه لأنه لم تصح به الرواية كما ذكره ابن حجر وما ذكر عن ابن قلابة موضوع وقيل: تمريره لمخالفته لظاهر قوله، وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر ولا يخفى أن الريح لا تنافي الصحيحة كما مرّ، وقوله: وملك المعمورة أي الدنيا

الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ ﴿٧٤﴾ قطعوه واتخذوه منازل كقوله: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٧٤] ﴿بِالْوَادِ الْقَرَىٰ﴾ وادي القرى ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ﴾ لكثرة جنوده، ومضاريهم التي كانوا يضربونها إذا نزلوا أو لتعذيبه بالأوتاد ﴿الَّذِينَ طَعَوْا فِي الْيَلْدِ﴾ صفة للمذكورين عاد وشمود وفرعون أو ذم منصوب، أو مرفوع ﴿فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾ بالكفر والظلم ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾ ما خلط لهم من أنواع العذاب وأصله الخلط، وإنما سمي به الجلد المضفور الذي يضرب به لكونه مخلوط الطاقات بعضها ببعض، وقيل: شبه بالسوط ما أحل بهم في الدنيا إشعاراً بأنه بالقياس إلى ما أعد لهم في الآخرة من العذاب كالسوط إذا قيس إلى السيف ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَالْمُرْسِدِ﴾ المكان الذي يترقب فيه الرصد مفعال من رصده

كلها ودانت أي انقادت، وطاعت وقوله: فلما تم أي البناء. قوله: (والضمير الخ) توجيه لتأنيته والمعنى لم يخلق مثلهم شدة وطول قد ود وأعمار أو لم يخلق مثل هذه المدينة سعة وحسن بيوت وبساتين، وقوله: بالواد الباء ظرفية والجار والمجرور متعلق بجابوا أو هو حال من الفاعل أو المفعول، وقرئ بالياء وبإسقاطها كما في يسر ووادي القرى معروف. قوله: (ومضاريهم) معطوف على جنوده وهو جمع مضرب بمعنى الخيمة لا جمع مضروبة كما توهم، وقوله: يضربونها المراد يضربون أوتادها وقوله: لتعذيبه بالأوتاد المراد أنه كان يدق للمعذب أربعة أوتاد ويشده بها مبطوحاً على الأرض، ثم يعذبه بما يريد من ضرب وإحراق وغيره، وقوله: منصوب أو مرفوع بتقدير أعني الذين أوهم الذين وعلى الأزل هو مجرور ورجح الثاني الزمخشري. قوله: (ما خلط لهم) فالمعنى على هذا أنزل عليهم أنواعاً من العذاب، وهو مصدر ساطه أي خلطه كما في قول كعب:

لكنها خلة قد سيط من دمها فجمع وولع وإخلاف وتبديل

أريد به المفعول هنا قيل، وبه سميت الآلة المعروفة لما ذكره المصنف أو لأنها تخلط اللحم بالدم، وقوله: المضفور بالضاد المعجمة بمعنى المفتول، والطاقات جمع طاقة بمعنى طاقة وهو معروف. قوله: (وقيل شبه بالسوط الخ) هو ما ذهب إليه الزمخشري، وهو على أن السوط الآلة المعروفة فاستعيرت لعذاب أدون من غيره، وكني به عن ذلك وإما استعارة الصب للعذاب فشائعة كالإذافة يقال: صب عليه السوط وقنعه به، وغشاه وهو تمثيل وتصوير لحلوله أو لتتابعه عليه وتكرره، وقيل: هو من قبيل لجين الماء والإضافة بمعنى من أو اللام والصب مستعار للإنزال أي أنزل عليهم عذاباً قليلاً هيناً بالنسبة لما بعده والصب مشعر بالكثرة، والكثرة والقلة من الأمور النسبية أو هو من الاستعارة المصراحة والمستعار له نوع من العذاب المذكور فتدبر. قوله: (المكان الذي يترقب فيه) أي ينتظر، وقوله: الرصد جمع راصد أي يقومون به لمن يترصدونه، وقد تقدم أن مفعلاً اسم مكان أو صيغة مبالغة كمطعم ومطعمان، وقد جوز هنا كما مر في سورة عم فالباء تجريدية كما قيل فلا يمنع عما ذكره لكنه يلزمه إطلاق المرصاد على

كالميقات من وقته، وهو تمثيل لإرصاده العصاة بالعقاب ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ﴾ متصل بقوله: إن ربك لبالمرصاد كأنه قيل: إنه لبالمرصاد من الآخرة فلا يريد إلا السعي لها فأما الإنسان فلا يهيمه إلا الدنيا، ولذاتها ﴿إِذَا مَا ابْتَلَنَّهُ رَبُّهُ﴾ اختبره بالغنى واليسر ﴿فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ﴾ بالجاه، والمال ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ فضلني بما أعطاني، وهو خير المبتدأ الذي هو الإنسان والفاء لما في أما من معنى الشرط والظرف المتوسط في تقدير التأخير كأنه قيل: فأما الإنسان فقائل ربي أكرمني وقت ابتلائه بالأنعام، وكذا قوله: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَنَّهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ إذ

الله وفيه شيء والميقات موضع الإحرام ووقته بمعنى عينه وإرصاده وضمنه معنى الإرادة فعدها هنا. قوله: (وهو تمثيل لإرصاده الخ) يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَالْمُرْصَادِ﴾ استعارة تمثيلية شبه كونه تعالى حافظاً لأعمال العباد مترقياً لها ومجازياً على تغيرها وقطميرها بحيث لا ينجو منه أحد بحال من قعد على الطريق مترصداً لمن يسلكها ليأخذها فيوقع به، ما يريد ثم أطلق لفظ أحدهما على الآخر. قوله: (كأنه قيل الخ) هو بيان لاتصال قوله: فأما الإنسان الخ بما قبله ولو وجه اقترانه بالفاء بأنه مؤذن بتنافي ما بعدها لما قبلها على التعكيس فإنه تعالى إذا كان مترصداً لهم مجازياً على القليل والكثير تفرغ عليه طاعة العباد والجد في العبادة فهم يعكسون ذلك وينظرون للدنيا فإن نالوا منها شيئاً رضوا وإلا سخطوا، وقوله: من الآخرة من للتعليل. قوله: (فلا يريد إلا السعي) تبع فيه الزمخشري في قوله: لا يريد من الإنسان إلا الطاعة وقد شنع عليه في الانتصاف لابتداء كلامه على الاعتزال، وأن المعاصي ليست بإرادته إلا أنه لا وجه له كما في الكشف لأنه إذا كانت الإرادة بمعنى الطلب، والأمر لم يكن محل النزاع إنما النزاع إذا كانت الإرادة بالمعنى المتعارف وهي غير مرادة هنا. قوله: (اختبره بالغنى واليسر) مرّ تحقيقه في سورة الملك وأن المراد عامله معاملة المختبر له، وقوله: بالجاه والمال كل منهما راجع لكل منهما وليس لفاً ونشراً وإن احتمله الكلام لأنهما في حكم شيء واحد ولذا اقتصر على قوله: أكرمني، ولم يقل ونعمني. قوله: (وهو خير المبتدأ الخ) هذا هو أحد الوجهين فيه، وهو الصحيح والظرف منصوب بالخبر في نية التأخير ولا تمنع الفاء من ذلك كما صرح به الزمخشري، وغيره من متقدمي النحاة وتبعهم من بعدهم من غير نكير كأبي حيان والسمين والسفاقي مع جم غفير من المفسرين، وهو الحق الذي لا محيد عنه، وقد خالفهم في ذلك الرضي، ومن تبعه كالدمايني في شرح المغني فقالوا: إنه إنما يجوز تقديم ما بعد الفاء عليها إذا كان المقدم هو الفاصل بين أما والفاء لما يتعلق بتقديمه، من الأغراض فإن كان ثمة فاصل آخر امتنع تقديم غيره فيمتنع أما زيد طعامك فأكل وإن جازاً أما طعامك فزيد أكل ولما ظنه محشي الطول متفقاً عليه أورده على ما ذكره المفسرون هنا، وقال: إنه خطأ والصواب أن يجعل الظرف متعلقاً بمقدر والتقدير فأما شأن الإنسان الخ فالظرف من تمة الخير المفصول به، وليس فاصلاً ثانياً كقولك: إما إحسان زيد إلى الفقير فحسن لأنهم لما التزموا حذف الشرط لزم

التقدير وأما الإنسان إذا ما ابتلاه أي بالفقر والتقتير ليوازن قسيمه ﴿فَبِقَوْلِ رَبِّيْ أَهْتَنِ﴾ لقصور نظره وسوء فكره، فإن التقتير قد يؤدي إلى كرامة الدارين والتوسعة قد تفضي إلى قصد الأعداء، والانهماك في حب الدنيا ولذلك ذمه على قوله وردعه بقوله: ﴿كَلَّا﴾ مع أن قوله الأول مطابق لأكرمه، ولم يقل فأهانته وقدر عليه كما قال: فأكرمه ونعمه لأن التوسعة تفضل والإخلال به لا يكون إهانة، وقرأ ابن عامر والكوفيون أكرمن وأهانن بغير ياء في الوصل

دخول أذاته على فاء الجواب، وهو مستكره فدعت الضرورة للفصل بينهما بشيء مما بعد الفاء والفاصل الواحد كاف فيه فيجب الاقتصار عليه، ولم يشعر هؤلاء بأن ما ذكر غير متفق عليه نعم هو كما قيل: مخصوص بالظرف لتوسعهم فيه، وأما التوجيه الذي توهمه فهو على تقديره لا يصح وقوع جملة يقول: خبراً عنه إلا بتعسف كتأويله بالمصدر بتقدير أن أو جعله كقوله: تسمع بالمعيدي فقد فر من السحاب إلى الميزاب، وذهب أبو البقاء إلى أن إذا شرطية وقوله: فيقول جوابها والجملة الشرطية خبر الإنسان ويلزمه حذف الفاء بدوّن القول، وقد قيل إنه ضرورة. قوله: (ليوازن قسيمه) متعلق بالتقدير فلما ذكر الإنسان محكوماً عليه علم أن المقصود من التفصيل هو هذا لا الظرف فوجب تقديره هو، أو ضميره هنا ليصح التفصيل ويتم التوازن فإنه إذا قدم في الأول اسم أو ظرف يقدم في عدليه مثله نحو إما الإنسان فكفور، وأما الملك فشكور، وأما إذا أنعم على المؤمن فهو شاكراً وأما إذا حرم فهو صابر. قوله: ﴿لَقَصُورَ نَظَرِهِ﴾ على أمر الدنيا العاجل وسوء فكره لظنه الإكرام بسعة الرزق لا غيره: «ولو ساوت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما سقى شقياً منها شربة ماء»<sup>(١)</sup> وقوله: فإن الخ لأنه بقله رزقه إذا صبر حصل له الثواب الجزيل في الآخرة واستراح من الكد وأمن من العدو وسلم من المكاره والإرزاء وأما اعتقاد الكبراء والتماس الدعاء فليس بكرامة كما يتوهم وقوله: على قوله، وهما أكرمني وأهانني وإنهما ليسا بصواب، وقوله: ولذلك الإشارة إلى قصور النظر وسوء الفكر في الأمرين معاً. قوله: (مع أن قوله الأول الخ) جواب سؤال مقدر وهو أنه كيف يذمه على قوله الأول وهو أكرمني مع أنه صادق مطابق لقول الله أكرمه، ولذا جعله الزمخشري مصروفاً للثاني فقط لأنه كيف يردعه عنه مع ما ذكر، والحاصل أنه ذكر الإكرام على وجه مغاير لما ذكره الله لأنه تعالى ذكر إكرامه له ليشكر، ويحسن كما أحسن الله إليه فذكره هو على وجه الافتخار والترفع به وحبه له المانع له عن بذله فهي كلمة حق أريد بها باطل، ولذا ذم على قوله. قوله: (ولم يقل فأهانته وقدر عليه الخ) معطوف على قوله: ذمه لأن التقتير ليس بإهانة كما توهم لأن التوسعة تفضل وإحسان من الله، وهي بحسب الذات مكرومة وترتب الذم عليها بالعرض وترك الإحسان لا يكون إهانة لأنه قد يترك من غير قصد للإهانة فهو معلل بما قبله، ولذا قال: «ولأن

(١) أخرجه الترمذي ٢٣٢٠ من حديث سهل بن سعد بنحوه ولفظه: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء». قال الترمذي: حديث صحيح غريب اهـ وله شواهد تقويه.

والوقف وعن أبي عمرو مثله ووافقهم نافع في الوقف، وقرأ ابن عامر فقدر بالتشديد ﴿بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ \* وَلَا تَحْقُقُونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ أي بل فعلهم أسوأ من قولهم وأدل على تهالكهم بالمال، وهو أنهم لا يكرمون اليتيم بالنفقة والمبرة لا يحثون أهلهم على طعام المسكين فضلاً عن غيرهم، وقرأ الكوفيون تحاضون ﴿وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ﴾ الميراث وأصله وراث ﴿أَكْلًا لَمَّا﴾ ذا لم أي جمع بين الحلال والحرام فإنهم كانوا لا يورثون النساء، والصبيان ويأكلون أنصبياءهم، أو يأكلون ما جمعه المورث من حلال وحرام عالمين بذلك ﴿وَيُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ كثيراً مع حرص وشرة وقرأ أبو عمرو وسهل ويعقوب لا يكرمون إلى ويحبون بالياء والباقون بالتاء ﴿كَلًّا﴾ ردع لهم عن ذلك، وإنكار لفعلهم وما بعده وعيد عليه ﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ أي دكاً بعد دك حتى صارت منخفضة الجبال، والتلال أو هباء منبثاً ﴿وَيَمَاءَ رَبِّكَ﴾ أي ظهرت آيات قدرته وأثار قهره مثل ذلك بما يظهر عند حضور

التوسعة بالعطف وترك العطف في بعضها لا ياباه كما توهم. قوله: (وقرأ ابن عامر الخ) إثبات الياء على الأصل وحذفها للاكتفاء بالكسرة وتفصيل القراءات فيها في النشر وشروح الشاطبية، وقوله: بالتشديد أي بتشديد الدال، والتقدير والتقتير بمعنى التضييق في الرزق. قوله: (بل فعلهم أسوأ من قولهم) السابق والإضراب من القبيح إلى الأقيح للترقي في ذمهم، وقوله: تهالكهم المراد به شدة بخلهم وشحهم ولذا قال: بالمال دون على المال كما هو مقتضى الظاهر أو هو متعلق بمقدر أي تهالكهم في الشح بالمال، وإطلاق الفعل على الترك لأنه كف للنفس فيتضمن الفعل أو للتغليب، كما عظمه لفعل الجوارح والقلب، والمبرة بالفتح الإحسان. قوله: (ولا يحثون) تفسير لقوله: يحضون، وقوله: أهلهم هو مفعوله المقدر ولو قدر عاماً أي أحداً أو نزل منزلة اللازم للتعميم كان وجهاً وقوله: فضلاً الخ لأنهم إذا لم يأمروا من هو معهم ممثلاً لأمرهم فكيف يأمرون غيرهم، وقوله: تحاضون أصله تحاضون فحذفت إحدى التائين أي يحض بعضهم بعضاً، وكون المراد بقوله: فضلاً عن غيرهم عن المساكين لتوهم أن المرء قد لا يحض أهله لإنفاقهم من ماله ويحض غيرهم توهم باطل وقوله: أصله وراث فأبدلت الواو تاء كما في تخمة، ونحوه وهو كثير وقوله: ذا لم أي بتقدير المضاف ولو لم يقدر للمبالغة جاز كرجل عدل. قوله: (فإنهم كانوا لا يورثون الخ) وكان توريثهم من شريعة إسماعيل، أو مما هو معلوم لهم وثابت عندهم فلا يقال: السورة مكية وآية المواريث مدنية ولا تعلم الحرمة، والحل إلا من الشرع والحسن والقبيح العقليين ليسا مذهبا لنا أو المراد ذم النوارث بإسرافه وإتلافه ما ورثه من غير تعب كما في الكشاف قيل، وإنما تركه المصنف لأنه غير مناسب للسياق، وهو قريب مما ذكر وقوله: بالياء وهو مسند للإنسان لأنه بمعنى الناس، والتاء التفات أو بتقدير قل لهم يا محمد ذلك. قوله: (دكاً بعد دك) فليس الثاني تأكيداً بل التكرير للدلالة على الاستيعاب كقرأت: النحو باباً باباً وجاء القوم رجلاً رجلاً والدك قريب من

السلطان من آثار هيئته وسياسته ﴿وَالْمَلِكُ صَفًا صَفًا﴾ بحسب منازلهم ومراتبهم ﴿وَيَأْتِيَهُمْ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ كقوله تعالى: ﴿وَبَرَزَتِ الْجَحِيمُ﴾ [سورة النازعات، الآية: ٣٦] وفي الحديث: يؤتى بجهنم يومئذ لها سبعون ألف زمام مع كل زمام سبعون ألف ملك يجزونها ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بدل من إذا دكت والعامل فيهما ﴿يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ﴾ أي يتذكر معاصيه أو يتعظ لأنه يعلم قبورها فيندم عليها ﴿وَأَنَّ لَهُ الذِّكْرَيْنِ﴾ أي منفعة الذكرى لثلاثا يناقض ما قبله، واستدل به على عدم وجوب قبول التوبة فإن هذا التذکر توبة غير مقبولة ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ أي لحياتي هذه أو وقت حياتي في الدنيا أعمالاً صالحة، وليس في هذا التمني دلالة على استقلال

الدق لفظاً ومعنى كرك ورق، وقوله: عن ذلك الإشارة لما ذكر من ترك إكرام اليتيم وما بعده. قوله: (مثل ذلك) بصيغة المجهول من التمثيل والإشارة لظهور آثار القدرة والقهر يعني أنه تعالى لا يوصف بالنزول والمجيء، ونحوه مما يوصف به الأجسام فهذا استعارة تمثيلية لما ذكر، وقوله: بحسب منازلهم أو بحسب خدماتهم وهو قريب مما ذكر وقوله: برزت الجحيم فمجيئها متجاوز به عن إظهارها كما صرح به في آية أخرى وقوله: وفي الحديث<sup>(١)</sup> الخ إشارة إلى تفسير آخر المجيء فيه على ظاهره، وقوله: يجزونها جملة حالية أو مستأنفة. قوله: (أي يتذكر معاصيه) فهو من الذكر ضد النسيان، وقوله: أو يتعظ فهو من التذكير والموعظة وقوله: منفعة الذكرى أي هو بتقدير مضاف فيه أو المراد نفعها من اللام أو المراد تنزيلها منزلة العدم أو هو حكاية ما كان عليه في الدنيا من عدم الاعتبار والانعاط والتناقض إذا كانا بمعنى واحد وهو الظاهر من السياق. قوله: (واستدل به على عدم الخ) أي استدل به على أن التوبة من حيث هي توبة غير واجبة القبول عقلاً كما زعم المعتزلة بناء على وجوب الأصلح عندهم إذ لو وجب قبولها لوجب قبول هذا التذکر فإنه توبة إذ التوبة كما بين في الكلام هي الندم على المعصية من حيث هي معصية، والعزم على أن لا يعود لها إذا قدر عليها ولم يعتبر أحد في تعريفها كونها في الدنيا، وإن كانت النافعة منها لا تكون إلا في الدنيا وهذا التذكير هو عين الندم المذكور ولم يقبل لعدم ترتب المنفعة عليه التي هي من لوازم القبول، وفيه بحث ظاهر وعليه منع ظاهر الورود فتدبر. قوله: (أي لحياتي هذه) فاللام للتعليل ومفعول قدمت محذوف وهو الأعمال الصالحة فتمنى أن يكون عمل ما ينفعه اليوم والمراد بحياته حياته في الآخرة وقوله: وقت حياتي على أن اللام بمعنى وقت كما في نحو لخمس مضيين ونحوه والمراد الحياة التي في الدنيا فقوله: أعمالاً صالحة على الوجهين وقيل: المعنى قدمت لأجل أن تحيا حياة نافعة لأنها لا تموت ولا تحيا حينئذ. قوله: (وليس في هذا التمني الخ) رد لما في الكشاف بناء على مذهبه من أن هذا أبين دليل على أن الاختيار كان في أيديهم معلقاً بقصدهم، وإرادتهم وإنهم لم يكونوا محجورين عن الطاعات مجبرين على المعاصي كمذهب أهل الأهواء وإلا فما معنى

(١) أخرجه مسلم ٢٨٤٢ من حديث عبد الله بن مسعود.

العبد بفعله فإن المحجور عن الشيء قد يتمنى إن كان ممكناً منه ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا \* وَلَا يُؤْتِي وَيُؤَقِّمُ أَحَدًا﴾ الهاء لله أي لا يتولى عذاب الله ووثاقه يوم القيامة سواء إذ الأمر كله له أو للإنسان أي لا يعذب أحد من الزبانية مثل ما يعذبونه، وقرأهما الكسائي ويعقوب على بناء المفعول ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ على إرادة القول، وهي التي اطمأنت بذكر الله فإن النفس تترقى في سلسلة الأسباب، والمسببات إلى الواجب لذاته فتستفز دون معرفته وتستغنى به عن غيره أو إلى الحق بحيث لا يريبها شك أو الأمانة التي لا يستفزنها خوف،

التحسر لأن كونهم متحسرين لا ينافي كونهم محجورين فإن المحجور قد يتمنى ويتحسر على ما حجر عنه إذا كان قادراً عليه في الجملة سواء كان بالتأثير أو بالكسب الذي ذهب إليه أهل الحق وهو مقارنة قدرة العبد وإرادته للفعل من غير أن يكون هناك له تأثيراً ومدخل في وجوده. قوله: (فإن المحجور الخ) هذا سند للمنع إلا أنه قيل: إنه يجمع المقدّمة الممنوعة وفي الكشف التمني يقع على المستحيل مع أنه حينئذ كالغريق وأهل الحق لا يقولون بسلب الاختيار بالكلية. قوله: (إن كان ممكناً منه) إن مفتوحة مصدرية وممكناً اسم مفعول من التمكين أي أقدره الله عليه وكون أن شرطية وممكناً اسم فاعل من الإمكان قيل إنه تصحيف يرده أن التمني لا يتوقف على الإمكان فإن نوقش بأن بين قوله: المحجور وهذا القول فرقاً فإنه يقول: يا ليتني قدرت على أن أقدم لحياتي، ولا يقول: يا ليتني قدمت دفع بأنه أول المسألة فليحجر. قوله: (إذ الأمر كله له) ولما كان هذا يستلزم أنه لا عذاب لأحد غيره أضافه للتعظيم والتهويل فاندفع ما قيل: إن هذا التعليل يقتضي إطلاق العذاب دون تقييده بالإضافة وبين ظاهرهما تناف ظاهر فتدبر. قوله: (أو للإنسان) أي الضمير المضاف إليه راجع للإنسان، والمصدر مضاف للمفعول واحد مراد به من يلي العذاب من الربانية، وقوله: على بناء المفعول والمعنى أنه لا يعذب أحد من جنسه كالعصاة فلا يلزم أنهم أشدّ عذاباً من إبليس ومن في طبقتهم، وأما كون المعنى لا يتحمل أحد ما يستحقه كقوله: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٦٤] فيآباه المقام والعذاب مصدر بمعنى التعذيب كالسلام بمعنى التسليم. قوله: (على إرادة القول) أي ويقول الله بالذات أو بواسطة الملك، وتقديره ليرتبط بما قبله والقول إكراماً له عند الموت أو البعث، وقوله: وهي التي اطمأنت الخ أي سكنت ولم تقلق وهو المناسب لوقوعه في مقابلة غير المتذكرة، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿إلا بذكر الله تطمئن القلوب﴾ [سورة الرعد، الآية: ٢٨] والمراد بترقيها فيما ذكر أنها تتفكر في الأدلة العقلية الموصلة إلى المقصود من معرفة الله تعالى، وقوله: فتستفز دون معرفته بالفاء والزاي المعجمة أي تضطرب وتقلق قبل الوصول إلى معرفة الله تعالى فإذا وصلت إليه استغنت به عما سواه واطمأنت به. قوله: (أو إلى الحق) معطوف بحسب المعنى على قوله: بذكر الله لأن المعنى المطمئنة إلى ذكر الله أو إلى ذكر الحق، وقوله: لا يريبها شك أي لا يقلقها، وقوله: أو الأمانة معطوف على ما قبله بحسب

ولا حزن وقد قرئ بها ﴿أَتَجِيبُ لَكَ رَبِّكَ﴾ إلى أمره أو مواعده بالموت ويشعر ذلك بقول من قال: كانت النفوس قبل الأبدان موجودة في عالم القدس، أو بالبعث ﴿رَاضِيَةً﴾ بما أوتيت ﴿مَرْضِيَةً﴾ عند الله تعالى ﴿فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ في جملة عبادي الصالحين ﴿وَأَدْخُلِي جَنَّتِي﴾ معهم أو في زمرة المقربين فتستضيئي بنورهم فإنّ الجواهر القدسية كالمرايا المتقابلة أو ادخلي في أجساد عبادي التي فارقت عنها، وادخلي دار ثوابي التي أعددت لك. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الفجر في الليالي العشر غفر له ومن قرأها في سائر الأيام كانت له نوراً يوم القيامة».

المعنى أيضاً أو التقدير المطمئنة المستقرة لمعرفة الله أو النفس المؤمنة المتوفاة على الإيمان، والحاصل أن الاطمئنان إما سكون الاستفزاز في مقابلة الانتقال من الأسباب إلى المسببات وإما سكون إلا من في مقابلة الخوف، والحزن أو سكون اليقين في مقابلة الريب، وقوله: قرئ بها ظاهره أنه قرئ أيتها النفس الآمنة بدل المطمئنة والذي في الكشف أن أبيا رضي الله عنه قرأ بآيتها النفس الآمنة المطمئنة. قوله: (إلى أمره الخ) بالموت متعلق بارجعي على التفسيرين والمراد بأمره الحكم لا عالم الأمر والمجردات كما قيل، وموعده الأجل وهو المراد بالموت أيضاً، وقوله: أو بالبعث معطوف على قوله: بالموت وما بينهما اعتراض. قوله: (ويشعر ذلك الخ) يعني أن الأمر بالرجوع يقتضي أن لها مقراً قبل تعلقها بالبدن في عالم الملكوت، ولولاه لما قيل: ارجعي وهذا الإشعار إنما يكون إذا كان هذا القول عند الموت ولذا قدمه المصنف على قوله: أو بالبعث، وقيل: إنه عند دخول الجنة، وقيل: نزلت في حمزة رضي الله تعالى عنه، وقيل: في خبيب رضي الله عنه لما صلبه المشركون كما في الكشف والظاهر العموم، ولذا ترك المصنف هذا الوجه إلا أن خصوص السبب لا ياباه. قوله: (راضية بما أوتيت) من النعم التي لا تنهاى ولا وجه لما قيل الظاهر أن يقول راضية عن ربها مرضية عنده فإنه غير مناسب للسياق، وقوله: في جملة عبادي يشعر بأن النفس بمعنى الذات، وما قبله يقتضي أنها بمعنى الروح فكأنه إشارة إلى جواز كل من الوجهين وسيأتي ما هو صريح فيه، وقوله: الصالحين والمقربين من الإضافة التشريعية. قوله: (فتستضيئي بنورهم الخ) إشارة إلى وجه إدخالها معهم، وقوله: فإنّ الجواهر القدسية أراد بها الأرواح المجردة في عالم الملكوت، وقوله: كالمرايا جمع مرآة، وقد قال الحريري في درة الغواص: إنه خطأ والصواب مرآتي، وليس كما قال: وقد صححناه في شرح الدررة وليس هذا محل تفصيله يعني إذا اجتمعت يستفيض بعضها من بعض أنوار المعارف الإلهية فينعكس لكل ما في الأخرى فلذا حشرت معها لتكميلها ما تستعدّ به للدرجات العالية، وقوله: عن النبي الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup> وقوله: العشر محتمل عشر ذي الحجة والعشر الأخير من رمضان (تمت السورة) بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة البلد

مكية وآيها عشرون .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ \* وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ أقسم سبحانه بالبلد الحرام، وقيده بحلول الرسول عليه الصلاة، والسلام فيه إظهاراً لمزيد فضله وإشعاراً بأن شرف المكان بشرف أهله، وقيل: حل مستحل تعرضك فيه كما يستحل تعرض الصيد في غيره، أو حلال لك

## سورة البلد

لا خلاف في عدد آياتها والخلاف في كونها مكية أو مدنية بتمامها أو إلا أربع آيات من أولها ولكون هذين القولين ياباهما قوله بهذا البلد ادعى الزمخشري الإجماع على كونها مكية، وهو مروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهو الظاهر وأما احتمال نزولها بمكة بعد الهجرة فتكون مدنية على قول فبيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أقسم الخ) إشارة إلى أن لا صلة هنا، وأن البلد هنا مكة شرفها الله تعالى، وقوله: وقيده الخ إشارة إلى أن الجملة الاسمية حالية على هذا الوجه وأن الخطاب له ﷺ، وقوله: إظهار المزيد فضله إن كان الضمير للرسول ﷺ كما هو المتبادر لإقحام المزيد لأن له شرفاً ذاتياً وعليه علاوة مما ذكر وغيره والإظهار لأنه قيد القسم بحلوله به فكأنه أقسم به لأجله وإن كان للبلد الحرام فوجهه أن القسم يفيد شيئين تعظيم المقسم به، وتوكيد المقسم عليه وهو تعريض بعدم شرف أهل مكة وإنهم جهلوا جهلاً عظيماً لهمهم بإخراج من هو حقيق به وبه يتم شرفه . قوله: (وإشعاراً الخ) إما أن يعتبر هذا على ظاهره، وعمومه بناء على أنه ليس للأمكنة شرف ذاتي أصلاً إلا الأماكن المقدسة والمعابد المطهرة، ولا مانع منه فيسمح في قوله: أهله على أن المراد به ما يقع فيه من العبادة ومن عبد الله به ومن أتاه من الملائكة بأمره تعالى، وكونه قبلة وموطناً لإجابة الدعاء، وإفاضة الخير والرحمة بما فيه من ذلك وبتشريف الله له وتجلية له كما تجلى للطور، وقيل: المراد مطلق المكان دون خصوص مكة فلا ينافي الوجه الأول والإشعار لأن البلد المشرف على سائر البلاد إذا زاد شرفه بمرحلة يفهم منه ثبوت أصل الشرف لغيره (وفيه بحث) والحل صفة أو مصدر بمعنى الحال هنا على هذا الوجه، ولا عبرة بمن أنكره لعدم ثبوته في كتب اللغة . قوله: (وقيل حل مستحل) بزنة اسم المفعول، وتعرضك نائب فاعله أي مستحل التعرض لأذيتك، وقوله: في غيره لأنه لا يحل فيه، وفيه تعريض بتجميعهم وتفريقهم بأنه لا يستحل فيه الحمام فكيف يستحل فيه دم سيد الأنام عليه الصلاة والسلام والجملة على هذين الوجهين معترضة، وتجاوز الحالية إن أبقينا لا على ظاهرها أو قلنا بأنها حال مقدرة في الوجه الأخير والحل على هذا ضد الحرمة، ولما فيه من البعد مرضه ولأن الحل يراد به الاستقبال في الوجه

أن تفعل فيه ما تريد ساعة من النهار فهو وعد بما أحل له عام الفتح ﴿وَوَالِير﴾ عطف على هذا البلد والوالد آدم أو إبراهيم عليهما الصلاة والسلام ﴿وَمَا وَلَدٌ﴾ ذريته أو محمد عليه الصلاة والسلام والتنكير للتعظيم وإيثار ما على من لمعنى التعجب كما في قوله: ﴿والله أعلم بما وضعت﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣٦] ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ تعب ومشقة من كبد الرجل كبداً إذا وجعت كبده ومنه المكابدة، والإنسان لا يزال في شدائد مبدؤها ظلمة الرحم ومضيقة، ومنتهاها الموت وما بعده، وهو تسلية للرسول عليه الصلاة والسلام مما كان يكابده من قريش والضمير في ﴿أَيَحْسَبُ﴾ لبعضهم الذي كان يكابد منه أكثر، أو يغتر بقوته كأبي الأشد بن كلداء فإنه كان يبسط تحت قدمه أديم عكاظي، ويجذبه عشرة فيقطع

الأخير، وهو غير متبادر منه وفيه تسلية له ﷺ ووعد بنصره وإهلاك ضده. قوله: (ساعة من النهار الخ) إشارة إلى ما ورد في الحديث من قوله ﷺ يوم الفتح: «إن مكة لم تحل لأحد قبلي ولا بعدي وإنما أحلت لي ساعة»<sup>(١)</sup> وهو معروف في كتب الحديث، وقوله: والوالد الخ على أن المراد به الأب الأعلى للنبي ﷺ، وقوله: ذريته على أن المراد آدم عليه الصلاة والسلام وما بعده على ما بعده ففيه لف ونشر، ويحتمل رجوع كل لكل منهما لأن العرب ذرية إسماعيل. قوله: (وإيثار ما على من الخ) يعني أنه أوتر ما لإرادة الوصف فيفيد التعظيم في مقام المدح، وأنه مما لا يكتنه كنهه لشدة إبهامها، ولذا أفادت التعجب أو التعجيب وإن لم يكن استفهاماً كما ذكره الزمخشري في مواضع من الكشاف كما في قوله: بما وضعت أي أي مولود عظيم الشأن، وضعت وهذا على كون المراد إبراهيم والنبي عليهما الصلاة والسلام ظاهر أما على أن المراد به آدم وذريته فالتعجب من كثرتهم أو مما خص به الإنسان من خواص البشر كالنطق والعقل وحسن الصورة لا من وصف الكل بوصف البعض كما قيل: فإنه إلغاز مخل. قوله: (ومنه المكابدة) لمقاساة الشدائد وأصله الشدة المؤثرة لوجع الكبد، ثم عم فضمير منه للتعب أو لوجع الكبد وهذا أقرب وقوله: والإنسان الخ بيان لكون الإنسان خلق في التعب، ووجه التسلية إنه لم يخلق الناس للراحة في الدنيا، وكل من كان أعظم فهو أشد تعباً وقوله: لبعضهم أي لبعض قريش وقوله يغتر أي يحصل له غرور بقوته الجسمانية وأبو الأشد بالشين المعجمة وضبطه بعضهم بالمهملة كما سبق في شرح الكشاف وكلداء كتمرة علم والأديم الجلد المدبوغ، وقوله: عكاظي منسوب إلى عكاظ وهو سوق معروف للعرب يصنع فيه أقوى الجلود وحسنها، وقوله: أو لكل أحد منهم أي

(١) أخرجه البخاري ١٠٤ - ١٨٣٢ ومسلم ١٣٥٤ ح ٤٤٦ والنسائي ٢٨٧٦ كلهم من حديث أبي شريح بنحوه ولفظه «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس. فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعضد بها شجرة. فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم. وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار. وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس. وليبلغ الشاهد الغائب».

ولا تزل قدماه، أو لكل أحد منهم أو للإنسان ﴿أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْكَ أَحَدٌ﴾ فينتقم منه ﴿يَقُولُ﴾ أي في ذلك الوقت ﴿أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأُ﴾ كثيراً من تلبد الشيء إذا اجتمع والمراد ما أنفقه سمعة، ومفاخرة أو معاداة للرسول عليه الصلاة والسلام ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ حين كان ينفق أو بعد ذلك فيسأله عنه يعني إن الله سبحانه، وتعالى يراه فيجازيه أو يجده فيحاسبه عليه، ثم قرر ذلك بقوله: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عَيْنَيْنِ﴾ يبصر بهما ﴿وَلِسَانًا﴾ يترجم به عن ضميره ﴿وَشَفَتَيْنِ﴾ يستر بهما فاه، ويستعين بهما على النطق والأكل والشرب وغيرها ﴿وَهَدْيَيْنَهُ﴾ الطريقين ﴿الخير والشر﴾ أو الثديين وأصله المكان المرتفع ﴿فَلَا أَفْتَحَمُ الْعَقْبَةَ﴾ أي فلم يشكر تلك الأيادي باقتحام العقبة، وهو الدخول في أمر شديد والعقبة الطريق في الجبل استعارها بما فسرها به من الفك والإطعام في قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقْبَةُ \* فَكُ رَقَبَتِي \* أَوْ

ممن كثرت مكابذته وغروره والاستفهام للتعجب. قوله: (أو للإنسان) المذكور بعمومه والتهديد وإن كان عاماً بحسب الظاهر فهو مصروف لمن يستحقه وعلى الأول الضمير يعود على ما فهم من السياق، وقوله: في ذلك الوقت أي وقت الانتقام منه، وقوله: سمعة أي رياء لسمع به الناس. قوله: (أو بعد ذلك) الإنفاق فلم بمعنى لن وعبر بها لتحقيقه وقوله: يعني أن الله يراه عبر بالمضارع مشاكلة لما في النظم، ولذا لم يقل: رآه وليس المقصود استمراره حتى يعترض عليه، وهذا ناظر للأول وقوله: أو يجده للثاني وعليه فالمراد بالرؤية الوجدان اللازم له فتدبر، وقوله: ثم قرر ذلك أي الإنكار أو كونه يراه أو يجده فيحاسبه، ويجازيه فإن من قدر على ما خلقه قادر على مجازاته ومحاسبته، والاطلاع على حاله وقوله وغيرها كالنفخ. قوله: (يترجم به) أي يبلغ به ما في ضميره والترجمة لا تختص بتفسير لسان بأخر كما توهم، وقد وردت بهذا المعنى أيضاً كقوله:

إِنَّ الشَّمَانِينَ وَيَلْغَتْهَا      قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ

ويحتمل أنه على هذا استعارة. قوله: (طريقي الخير والشر) لا يخفى إنه ذكر في سياق الامتنان فالمراد الامتنان عليه بأن هداه وبين له الطريق فسلكتها تارة، وعدل عنها أخرى فلا امتنان عليه بالشر ولذا جعله الإمام بمعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٣] ووصف مكان الخير بالرفعة والنجدية ظاهر بخلاف الشر فإنه هبوط من ذروة الفطرة إلى حضيض الشقوة فهو على التغليب أو على توهم المتخيلة له صعوداً فتدبر. قوله: (أو الثديين) أي ثديي الأم والعرب تقول في القسم إما ونجديها ما فعلت كذا فالنجد الثدي والبطن تحته كالغور، وقوله: وأصله الخ هو على التفسيرين منقول من هذا، وقوله: فلم يشكر الخ بيان لحاصل المراد منه إذ المراد أنه مقصر مع ما أنعم به عليه من عظيم الأنعام والأيادي النعم، وقوله: وهو أي الاقتحام. قوله: (استعارها) أي العقبة لأنها استعارة مصرحة لشكر المنعم بالعمل بالأركان وشكر الإحسان بالإحسان فشبّه الإعتاق والإطعام لعلو منزلته عند الله بمحل مرتفع وأثبت له الاقتحام ترشيحاً أو جعل فعله اقتحاماً وصعوداً شاقاً

إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبٍ \* يَسِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مَسْكِيناً ذَا مَتْرَبٍ ﴿١٥﴾ لما فيهما من مجاهدة النفس، ولتعدد المراد بما حسن وقوع لا موقع لم فإنها لا تكاد تقع إلا مكررة إذ المعنى فلا فك رقبة، ولا أطمع يتيماً أو مسكيناً والمسغبة، والمقربة والمتربة مفعلات من سغب إذا جاع وقرب في النسب، وترب إذا افتقر، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي فك رقبة أو أطمع على الإبدال من اقتحم، وقوله: وما أدراك ما العقبة اعتراض معناه إنك لم تدركه صعوبتها وثوابها ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ عطفه على اقتحم أو فك بضم لتباعد الإيمان عن العتق والإطعام في الرتبة لاستقلاله، واشترط سائر الطاعات به ﴿وَتَوَاصَوْا﴾ وأوصى بعضهم بعضاً ﴿بِالصَّبْرِ﴾ على طاعة الله تعالى ﴿وَتَوَاصَوْا بِالرَّحْمَةِ﴾ بالرحمة على عباده أو بموجبات

وذكره بعد النجدين جعل الاستعارة في الذروة العليا من البلاغة، وقوله: لما فيهما الخ متعلق بقوله: استعارها للإشارة لوجه الشبه فسقط قول الإمام إنه لا بد فيه من تقدير أي ما أدراك ما اقتحام العقبة لأن العقبة غير الفك لأنه إن أراد أنها غيره بحسب الحقيقة فلا نزاع فيه، وإن أراد ادعاء ومجازاً فلا وجه له وكذا ما قيل العقبة عين والفك معنى فكيف يفسر أحدهما بالآخر، والمراد بالاقترام فعل ذلك. قوله: (ولتعدد المراد الخ) جواب عن سؤال مقدر، وهو أن لا يجب تكرارها في بعض المواضع على ما فصله في المغني كما إذا دخلت على الماضي كقوله: ﴿فَلَا صَلِّقْ وَلَا صَلِّ﴾ [سورة القيامة، الآية: ٣١] وما نحن فيه من ذلك فلم لم تكرر بأن اللازم تكرارها لفظاً أو معنى وهي مكررة هنا معنى لأن لا اقتحم لما فسر بما بعده كان في قوة قولك لا فك رقبة، ولا أطمع الخ فقوله: بما أي بلفظ ما في قوله: ما أدراك ما العقبة، وقوله: موقع لم أي من غير تكرار مع الماضي وفي الآية أجوبة أخرى منها أنه لما عطف عليه كان وهو منفي أيضاً فكأنها كررت، وقيل: لا للدعاء وقيل: مخففة من إلا وقيل: إنها للنفي فيما يستقبل فانظره في المطولات من النحو. قوله: (فك) الظاهر أنه بصيغة الماضي على القراءة الثانية، وكونه مصدرأ عطف عليه الفعل لتأويله بالمصدر بعيد، وقوله: لتباعد الخ هو على الوجهين وهو إشارة إلى أن ثم هنا للتراخي في الرتبة، وقوله: لاستقلاله أي لكونه مستقل بكونه سبباً للنجاة وشكراً بدون الأعمال كمن آمن وصدّق تصديقاً تاماً، ثم مات في يومه قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال فإن ذلك ينفعه ويخلصه بخلاف ما عداه فإنه لا يعتد به بدونه فعطف بضم، وإن كان مقدماً لما ذكر. قوله: (مفعلات) أي مصادر ميمية على هذا الوزن، وقوله: وترب إذا افتقر أصله ألصق جلده بالتراب لجلوسه في حفرة لعدم ما يستره أو للإصاق بطنه بالأرض من شدة الجوع والاستدلال بهذا على معنى الفقر موقوف على كون الصفة كاشفة وهو غير متعين، وقوله: فك رقبة بصيغة الماضي مبدلة من اقتحم وما بينهما اعتراض على هذه القراءة. قوله: (أو بموجبات) بكسر الجيم أي أسبابها فهو مجاز أريد بالمسبب سببه، أو فيه مضاف مقدر، وقوله: اليمين أي جهة اليمين التي فيها السعداء أو اليمن لكونهم ميامين على أنفسهم وغيرهم:

رحمة الله تعالى ﴿أُولَئِكَ أَحَبُّ لِيِنَّنَى﴾ اليمين أو اليمين ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا﴾ بما نصبناه دليلاً على الحق من كتاب، وحجة أو بالقرآن ﴿هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ الشمال أو الشؤم ولتكرير ذكر المؤمنين باسم الإشارة والكفار، وبالضمير شأن لا يخفى ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤَصَّدَةٌ﴾ مطبقة من أوصدت الباب إذا أطبقته وأغلقتة وقرأ أبو عمرو وحمزة وحفص بالهمزة من أصدته عن النبي ﷺ: «من قرأ لا أقسم بهذا البلد أعطاه الله سبحانه وتعالى الأمان من غصبه يوم القيامة».

وإذا سخر الإله سعيداً لا ناس فإنهم سعداء

وقوله: بما نصبناه فالآيات بمعنى الأدلة أو هي آيات القرآن المعروفة. قوله: (ولتكرير ذكر المؤمنين الخ) قال في شرح المغني: سألت بعض الأصحاب عن وجه التفرقة بين المؤمنين والكافرين حيث ترك ضمير الفصل في الأولين وأتى بدله باسم الإشارة وقال السمين الحكمة فيه أن اسم الإشارة يؤتى به لتمييز ما أريد به أكمل تمييز كقوله: هذا أبو الصقر البيت، ولا كذلك الضمير فإن اسم الإشارة البعيد يفيد التعظيم لتنزيل رفعة محله منزلة بعد درجته كما أشار إليه المصنف رحمه الله فاسم الإشارة للتعظيم، والإشارة إلى تمييزهم واستحقاقهم كمال الشهرة بخلاف أصحاب المشأمة، والضمير لا يفيد ذلك. قوله: (من أوصدت الباب) وإغلاق أبوابها أشد لتعذيب أصحابها، وقوله: وقرأ الخ فيه رد على الزمخشري إذ نقل طعن بعضهم على هذه القراءة مع تواترها، وقوله عن النبي ﷺ الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup> (تمت السورة) بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الشمس

مكية، وآياتها خمس عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالشَّمْسُ وَنُجُومُهَا﴾ وضوئها إذا أشرقت وقيل: الضحوة ارتفاع النهار والضحى فوق ذلك، والضحاء بالفتح والمد إذا امتد النهار وكاد ينتصف ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا﴾ تلا طلوعه طلوع الشمس أول الشهر، أو غروبها ليلة البدر أو في الاستدارة وكمال النور ﴿وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّهَا﴾

## سورة الشمس

لا خلاف في مكيتها وآياتها خمس عشرة أو ست عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وضوئها) قال الراغب: الضحى انبساط الشمس وامتداد النهار وبه سمي الوقت وضحى برز للشمس قال تعالى: ﴿لَا نَظْمًا فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ [سورة طه، الآية: ١١٩] انتهى فحقيقته تباعد الشمس عن الأفق المرئي، وبروزها للناظرين ثم صارت حقيقة في وقته ثم إنه قيل: لأوّل الوقت ضحوة ولما يليه ضحى، ولما بعده إلى قريب الزوال ضحاه بالفتح والمد فإذا أضيف إلى الشمس فهو مجاز عن إشراقها كما هنا فلا منافاة بين هذا وبين ما سيأتي في الضحى. قوله: (تلا طلوعه الخ) جعل المصنف التبعية باعتبار طلوعه وخروجه من الأفق والمتبوع إمّا طلوعها فهو في أول الشهر فإنّ الشمس إذا طلعت من الأفق الشرقي أول النهار يطلع بعدها القمر تحت الشعاع فيرى بعد غروبها هلالاً أو غروبها، وذلك في ليلة البدر رابع عشر الشهر فإنه حينئذ في مقابلة الشمس والبعد بينهما نصف دور الفلك فإذا كانت الشمس في النصف الفوقاني من الفلك كان القمر في التحتاني فإذا غربت طلعت القمر من الأفق الشرقي والزمخشري جعل التبعية في الإضاءة لأنه يكتسب الضوء منها فلذا قال: تلاها طالعاً عند غروبها أخذاً من نورها في النصف الأول من الشهر فإنه يأخذ في كل ليلة منه قدرًا من النور بخلافه في النصف الثاني ومن غفل عن ذلك توهم أنّ المصنف قصد بمخالفته تخطئته، والرد عليه. قوله: (أو غروبها بها ليلة البدر) قد عرفت معناه قريباً وأنه مخالف لكلام الزمخشري فمن زعم أنهما بمعنى لم يتدبر كلامهما، وأمّا أن هذا أنسب بالمقسم به لأنه وقت ظهور سلطانه فإنه يناسب تعظيم شأنه أو ذاك لأنه وصف له بابتداء أمره فكما أنّ الضحى شباب النهار فكذا غرة الشهر كولادة القمر والنكاح لا تتزاحم، وقوله: أو غروبها ليس بمناف لقول الجوهري سمي بدرًا لأنه يسبق طلوعه غروب الشمس فكانه يبدرها بالطلوع كما قيل لأنه بالتقريب فأعرفه. قوله: (في الاستدارة الخ) معطوف على قوله: تلا طلوعها الخ فيكون المراد بالتلو التأخر في الرتبة لأن جرمه دون جرمها ونوره دون نورها وهو مستمد منها وخليفة عنها. قوله: (جلى الشمس) أي أظهرها، وقوله: فإنها تتجلى الخ إشارة إلى أنّ فيه تجوُّزاً في

جلي الشمس فإنها تتجلى إذا انبسط النهار أو الظلمة أو الدنيا أو الأرض، وإن لم يجر ذكرها للعلم بها ﴿وَأَيُّلَ إِذَا يَسْتَنُهَا﴾ يغشى الشمس فيغطي ضوءها أو الآفاق أو الأرض، ولما كانت واوات العطف نواب للواو الأولى القسمية الجارة بنفسها النائية مناب فعل القسم من حيث استلزمت طرحه معها ربطن المجرورات، والظروف بالمجرور والظرف المتقدّمين ربط الواو لما بعدها في قولك ضرب زيد عمراً وبكر خالداً على الفاعل والمفعول من غير عطف على عاملين مختلفين ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ ومن بناها، وإنما أوثرت

الإسناد، وقوله: انبسط النهار أي مضى منه مدة، وقوله: أو الظلمة فجلاها بمعنى أزالها، وقوله: وإن لم الخ إشارة لترجيح الأول بذكر مرجعه واتساق ضمائره لا ليشار بها كما قيل، وقوله: الدنيا المراد بها وجه الأرض، وقوله: يغشاها اختيار المضارع فيه للفاصلة ولم يقل غشاها لأنه يحتاج إلى حذف أحد مفعولي وفيه تنبيه على استواء الأزمنة عنده تعالى والأولى أن يقال: إن المراد به الظلمة الحادثة بعد الضوء لا العدم الأصلي، ولا الظلمة الأصلية فإن هذه أظهر في الدلالة على القدرة، وهي مستقبلة بالنسبة لما قبلها فلا بد من تغيير التعبير ليبدل على المراد. قوله: (ولما كانت واوات العطف) جواب عما استصعبه الزمخشري من أن الواوات إن كانت عاطفة لزم عطف معمولي عاملين على مثلهما، وإن كانت قسمية لزم ما استكرهه الخليل وسيبويه من تعدد القسم على مقسم واحد وحاصل الدفع إنه اختار الشق الأول ومنع المحذور فإنها عاطفة لمعمولي عامل واحد على معمول واحد، ومثله غير ممنوع بالاتفاق كما بينه المصنف، وقوله: الجارة بنفسها على الأصح لا بالنيابة عن الباء كما قيل وقوله: من حيث الخ تعليل لنيابتها عنه فإنه لا يجوز ذكره معها بخلاف الباء كما لا يخفى فلما نابت عن الواو القسمية، وهي نائية عن فعل فقد نابت عن حرف القسم الجار وعن فعل القسم الناصب فكان النصب، والجر عمل عامل واحد لكن ابن الحاجب نقض هذا بمثل قوله: ﴿والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس﴾ [سورة التكوير، الآية: ١٧] للعطف مع تقدّم صريح القسم مع أن التحقيق إن الظرف ليس معمولاً لفعل القسم لفساد المعنى إذ هو غير مقيد بالزمان حالاً كان أو مستقبلاً، وإنما هو معمول لمضاف مقدر وهو العظمة لأن الأقسام بالشيء إعظام له وأورد عليه أن أقسامه تعالى بشيء مستعار لإظهار عظمتها، وإبانة شرفه فيجوز تقييده باعتبار جزء المعنى المراد يعني الإظهار وأيضاً إذا كان الأقسام إعظاماً لغا تقديره، وقد جوز تجريد إذا عن الظرفية وإبدالها من مدخول الواو، ولا يخفى أنه ولو سلم ما ذكره فالاستعارة إما تبعية أو تمثيلية وعلى كل حال فليس ثمة ما يكون متعلقاً به بحسب الصناعة، والتقدير ليتعلق به وليظهر ما أريد منه مؤكداً فلا لغوية فيه، ومثله تخيل لا محصل له. قوله: (من حيث استلزمت الخ) متعلق بقوله: النائية والمستتر فيه للواو الأولى كضمير معها وضمير طرحه لفعل القسم، وقوله: ربطن الخ جواب لما والمجرورات القمر والنهار والليل والظروف إذا بعد الثلاثة وليس المراد بالجمع الاثنين كما قيل: لمقارنته المجرورات، وقوله: بالمجرور والظرف أراد بالمجرور الشمس المجرورة بحرف

على من لإرادة معنى الوصفية كأنه قيل: والشيء القادر الذي بناها ودل على وجوده، وكمال قدرته بناؤها ولذلك أفرد ذكره، وكذا الكلام في قوله: ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَّتْهَا \* وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ وجعل المآت مصدرية يجرد الفعل عن الفاعل ويخل بنظم قوله: ﴿فَأَلَمَّهَا تَجْوَرَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ بقوله: وما سواها إلا أن يضم فيها اسم الله للعلم به وتنكير نفس للتكثير كما في

القسم وبالظرف فيما قيل: وضحاها لأنها في معنى إذا أشرقت أو لأن الضحى كثر استعماله بمعنى الوقت فيما قيل، ولما رأى بعضهم ما فيه من التكلف قال المراد بالظرف والمجرور هنا القمر وإذا بعده ولا يخفى ما فيه من البعد، وقوله: على عاملين مختلفين اتبع النحاة في هذه العبارة وفيها مضاف مقدر تقديره على معمولي عاملين مختلفين. قوله: (الإرادة معنى الوصفية) يعني أن أصل وضعها لما لا يعقل وقد يراد بها الصفة فإنها تقع استفهاماً للسؤال عنها فتقول زيد ما هو فيجاب بعالم أو جاهل بخلاف من فإنها تختص بذوي العلم وقد أريد هنا الصفة فلذا أطلقت عليه تعالى وقد مر تفصيله في سورة النساء. قوله: (كأنه قيل والشيء القادر الخ) لم يقل والباني ولأذى البناء لأن الصفة إما بمعنى المشتق فيقدر الأول أو ما قام بالغير فيقدر الثاني لأن المراد بالبناء ليس معناه المعروف بل إيجاد الأجرام العظيمة الدالة على كمال القدرة وبتدريج الحكمة والصنعة، ولذا فسره بما ذكر للدلالة على الوصفية المرادة هنا فسقط ما قيل من إن الأولى أن يقول وبانيها. قوله: (ولذلك أفرد ذكره) أي ذكر ما بناها مع أن في ذكر السماء غنية عنه للدلالة على إيجادها، وموجدتها التزاماً والإشارة إلى ما ذكر من الدلالة على وجوده وكمال قدرته، وقوله: وكذا الكلام الخ أي أوثرت ما فيه لإرادة الوصفية فكأنه قيل: القادر الذي بسطها والحكيم الباهر الحكمة الذي سواها. قوله: (وجعل المآت الخ) جمع ماء بالمد على إرادة لفظها وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره لم لم تجعل ما مصدرية كما ذهب إليه الفراء والزجاج ومن تبعهما ليسلم من ارتكاب إطلاقها على الله، وكذا قال في الكشف وليس بالوجه لقوله: فألهمها وما يؤدي إليه من فساد النظم إلا أنه خفي على شراحه وجه الفساد كما تردّد فيه أصحاب الحواشي هنا، والظاهر أن المراد بتجريده من الفاعل أنه لا يكون له فاعل ظاهر وهو ظاهر ولا مضمّر لعدم مرجعه، وهذا في الأفعال كلها هنا لا في ألهم وحده كما قيل: وخلل النظم لما فيه من عطف الفعل على الاسم، ولا يخفى أنه يكفي لصحة الإضمار دلالة السياق هي موجودة هنا وأن العطف حيثنذ على صلة ما لا عليها مع صلتها فكأنه قيل ونفس وتسويتها فألهمها الخ ولا يرد عليه اختلال الترتيب من غير مهلة لأن التسوية قبل نفخ الروح، والإلهام بعدها بزمان طويل لأن التسوية فسرت بتعديل الأعضاء والقوى التي منها المفكرة والإلهام موقوف عليها أو لا يتم إلا بها مع أنه قد يقال: إن الترتيب فيه عرفي، ثم إنه مشترك الإلزام ولا معنى لما قيل من أن النظم العربي يوجب توافق القرائن لأنه حاصل هنا وعطف الفعل على الاسم ليس بفاسد، وإن كان خلاف الظاهر فتدبر. قوله: (بقوله ﴿وما سواها﴾) متعلق بقوله: نظم لما فيه من معنى الارتباط وعدم الارتباط حيثنذ لخفاء وجه الترتيب والعطف على ما فيه،

قوله: ﴿علمت النفس﴾ [سورة التكوير، الآية: ١٤] أو للتعظيم والمراد نفس آدم وإلهام الفجور، والتقوى إلهامهما وتعريف حالهما أو التمكين من الإتيان بهما ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ أنماها بالعلم، والعمل جواب القسم وحذف اللام للطول وكأنه لما أراد به الحث على تكميل النفس، والمبالغة فيه أقسم عليه بما يدلهم على العلم بوجود الصانع ووجوب ذاته، وكمال صفاته الذي هو أقصى درجات القوة النظرية، ويذكرهم عظام آلائه ليحملهم على

وقوله: إلا أن يضم الخ إشارة إلى ما مر وهو الدفع المحذورين معاً لا لدفع الأول فقط حتى يعترض عليه بأنه كان ينبغي تقديمه بجنبه ودفع الأول به ظاهر، وكذا الثاني لأن التسوية والإلهام فعلان لله فيتأتى ترتب أحدهما على الآخر وتسببه عنه، وعلى كل حال فالكلام غير خال عن الكدر. قوله: (وتنكير نفس للتكثير) هذا وما بعده من التنوين، وقوله: والمراد نفس آدم على الثاني، وبعد تفسير الإلهام بما ذكره المصنف كيف يقال: إن ما بعده لا يناسب الثاني، نعم قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ على هذا ينبغي أن يجعل من الاستخدام ولا بعد فيه.

قوله: (وإلهام الفجور الخ) أي لا إلهامها في القلب حتى يحمله ذلك على أن يفجر أو يتقي بل تعريفه بذلك بحيث يميز رشده من ضلاله كما في قوله: ﴿هَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [سورة البلد، الآية: ١٠]، وقوله: أو التمكين الخ أي جعله متمكناً وقادراً على كل واحد منهما سواء قلنا إنه بخلق الله كما هو مذهب أهل الحق أو بخلق العبد كما هو مذهب المعتزلة فلا دليل فيه لهم كما توهمه الزمخشري، وإلى رده أشار المصنف رحمه الله، واستدلالة بجعله فاعلاً للتركيب والتدسية ومتوليها ليس بشيء لأن الإسناد يقتضي قيامه به لا صدوره عنه، وكون إسناد مثل هذه الأفعال حقيقة يقتضي الإيجاد مصادرة فاسدة لعوده على المدعي بعينه، وبما قررناه علم أن الأوصاف لا تنافي تفسيره بآدم. قوله: (أنماها) فالتركيب بمعنى التنمية ولو جعل بمعنى التطهير من دنس الهيولى صح أيضاً، وقوله: وحذف اللام الخ لأن الماضي يقترن بقد واللام في الأغلب فحذفت لطول جملة الجواب المقتضي للتخفيف أو لسد مسدّها وهذا دفع لأنه لو كان جواباً اقترن باللام، وعلى هذا قوله: كذبت ثمود الخ استطراد لمناسبته للجواب، وقوله: لما أراد به أي بقوله: قد أفلح الخ وتكميل النفس هو تركيتها بالعمل والعلم، وقوله: والمبالغة يصح عطفه على الحث وتكميل، والمبالغة إما بجعله محققاً ماضياً وجعله عين الفلاح، أو من جعل تنقيص شيء منه خيبة وخسراً وهذا بيان لوجه تخصيص ما ذكر بالمقسم عليه، وقوله: أقسم عليه أي على هذا القول أو التكميل، وقوله: بما يدلهم هو ما ذكر من المصنوعات العظيمة فإنها تدل على صانع موصوف بما ذكر وفاعل زكاهها ضمير من لا ضمير يعود على الله، والعائد الضمير المؤنث لأن المراد به النفس لأنه تعسف غير لازم كما بين في شروح الكشاف، وقوله: يذكرهم الخ بما خلق لهم في الآفاق والأنفس من النعم المقتضية لشكر المنعم بها، وقوله: الذي هو أي الشكر هو منتهى العمل وهو شامل لاعتقاد الجنان وعبادة الأركان وتنزيه اللسان ولا يضمره كون الاعتقاد نظرياً لأنه زيادة غير مضرة أو يقال: المراد

الاستغراق في شكر نعمائه الذي هو منتهى كمالات القوّة العملية، وقيل: هو استطراد بذكر بعض أحوال النفس، والجواب محذوف تقديره ليدمد من الله على كفار مكة لتكذيبهم رسوله ﷺ كما دمد على ثمود لتكذيبهم صالحاً عليه الصلاة والسلام ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّنَهَا﴾ نقصها وأخفاها بالجهالة، والفسوق وأصل دسى دسس كتقضي وتقضض ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَانَهَا﴾ بسبب طغيانها أو بما أوعدت به من عذابها ذي الطغوى كقوله: ﴿فَاهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ٥] وأصله طغيائها وإنما قلبت ياءه وواواً تفرقة بين الاسم

بالشكر ما يظهر منه، والأول مما لا يطلع عليه غير الله، ومن هو صاحبه فلا غبار عليه. قوله: (وقيل هو استطراد الخ) أي قوله: قد أفلح الخ أمر مستطرد كما ذهب إليه الزمخشريّ والجواب ما قدره للدلالة المذكور عليه ورد ما اختاره الزجاج، وتبعه المصنف بلزوم حذف اللام وبأنه لا يليق أن يجعل التزكية، وهي من أدنى الكمال لاختصاصها بالعمليات مقصودة بالأقسام، ويعرض عن التحلية بالعقائد التي هي لب الألباب، وزيدة ما مخضته الأحقاب، ولو سلم عدم الاختصاص فهي مقدّمة التحلية في البابين وأما حذف جواب القسم فكثير فصيح لا سيما في الكتاب العزيز، والمصنف لم يلتفت لشيء منه لأنّ حذف اللام كثير لا سيما وهنا ما يرجحه من الطول وقد ذكره هو في قوله: قد أفلح المؤمنون فما عدا مما بدا مع أنه أسهل من حذف الجملة بتمامها الذي اختاره هو، ولأنّ التزكية لا اختصاص لها كما أشار إليه في تفسيرها وليست مقدّمة بل مقصودة بالذات ولذا فسرها بالإنماء دون التطهير، ولو سلم فلا مانع من الاعتناء ببعض المقدمات أحياناً لتوقف المقاصد عليها، وأما جعل الأول كناية عن الثاني فما لا داعي له فتنبه. قوله: (نقصها) أي نقص تزكيتها أو بعضها بتقصيره في التزكية، وقوله: أخفاها الخ المراد بإخفائها إخفاء استعدادها وفطرتها التي خلقت عليها، وقوله: وأصل دسى الخ هو على الثاني لأنّ الدس الإدخال وهو يستلزم الإخفاء، ويحتمل أنه عليهما والظاهر الأول وتقضي أي تقضض، ومعناه هوى كما في قوله:

تقضي البازي إذ البازي كسر

قوله: (بسبب طغيانها) فالباء سببية والظغوى مصدر بمعنى الطغيان، وجعلها الزمخشريّ للاستعانة في هذا الوجه، وقوله: أو بما أوعدت الخ فالظغوى على الأول المعاصي وطغيانها وعلى هذا هو من التجاوز عن الحدّ والزيادة في العذاب كما في طغى الماء إذا زاد زيادة مفرطة، والباء على هذا صلة كذبت كما في قوله: ﴿كذب به قومك﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٦٦] وقوله: ذي الطغوى إشارة إلى تقدير مضاف فيه أو تأويله بما ذكر، ويجوز أن يراد بالظغوى العذاب نفسه مبالغة كما يوصف بغيره من المصادر، وقوله: فاهلكوا بالطاغية استشهاد معنوي على وصف العذاب بالطغيان، وأنه المراد هنا أو الطاغية مصدر كالكاذبة، وقوله: تفرقة بين الاسم والصفة فإنّ ياء فعلى تقلب في الاسم الجامد وواواً لتمييز منه إذا كان صفة كصديا كما

والصفة وقرئ بالضم كالرجعي ﴿إِذْ أَنْبَعَتْ﴾ حين قام ظرف لكذبت، أو طغوى ﴿أَشْقَىٰهَا﴾ أشقى ثمود، وهو قدار بن سالف أو هو ومن ماله على قتل الناقة، فإن أفعال التفضيل إذا أضفت صلح للواحد والجمع وفضل شقاوتهم لتوليهم العقر ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ﴾ أي ذروا ناقة الله واحذروا عقرها ﴿وَسُقِيَّهَا﴾ وسقيها فلا تذودوها عنها ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فيما حذرهم منه من حلول العذاب إن فعلوا ﴿فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمُ﴾ فأطبق عليهم العذاب، وهو من تكرير قولهم ناقة مدمومة إذا ألبسها الشحم ﴿بِذُنُبِهِمْ﴾ بسببه ﴿فَسَوَّاهَا﴾ فسوى الدمدة بينهم، أو عليهم فلم يفلت منها صغير ولا كبير أو ثموداً بالإهلاك ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ أي عاقبة الدمدة، أو عاقبة هلاك ثمود وتبعتها فيبقى بعض الإبقاء، والواو

قرره النحاة، وهذا اسم لأنه مصدر وقوله: قرئ بالضم الخ قيل: يشكل على هذه القراءة قلب الياء واو فإنه لا يفرق فيه بين الاسم والصفة وجوابه ما قاله السمين كان من حقه بقاء الياء على حالها كالسقيا، وهذا عند من يقول: طغوت بالواو فالواو أصل عنده كما قاله أبو البقاء، وقد تقدم في البقرة تفصيله. قوله: (حين قام) تفسير إذ انبعت فانبتت مطاوع بعثه بمعنى أرسله، وأقامه والمراد بقيامه مباشرته لما ذكر وقدار بزنة غلام اسم من عقر الناقة ومعناه جزار، وقوله: ماله بالهمز بمعنى أعانه كأنه صار من ملته وفي نسخة والاه وهو بمعناه. قوله: (فإن أفعال الخ) والمراد إضافته لمعرفة مفضل عليه بقرينة ما في النظم فلا يرد عليه إنه إطلاق في غير محله لأن المضاف لنكرة حكمه الأفراد والتذكير مطلقاً كالمقترن بمن، وقوله: فضل الخ يعني المراد بكون من ذكر أشقى إنه أشقى بالنسبة لمن عداه من ثمود لأنهم لم يباشروا العقر. قوله: (واحدروا) إشارة إلى أن نصبه على التحذير وإضمار عامله واجب هنا كذا قاله المعرب: وقيل المراد أنه منصوب بتقدير ذروا واحذروا ولم يرد نصبه على التحذير كما في الكشف لأن شرطه تكرير المحذر منه، أو كونه محذراً مما بعده ولك أن تقدر عظموا ناقة الله وقيل: المقدر ذروا وقوله: احذروا بيان للمعنى المراد وكلاهما مما لا وجه له أما الأول فلأن شرطه ما ذكر أو العطف عليه كما هنا، وأما الثاني فغني عن البيان، وقوله: عقرها إشارة إلى تقدير المضاف فيه أو بيان للمراد من غير تقدير فيه، وقوله: فلا تذودوها بالذال المعجمة بمعنى تطردوها وفي نسخة تزووها بمعنى تنحوها وضمير عنها للسقيا. قوله: (فيما حذرهم الخ) أوله بما ذكره لأن ما قاله لهم أمر للتحذير والتكذيب إنما يكون في الخبر فهو هنا لخبر مقدر أو ضمني لتضمنه الأخبار بحلول العذاب إن فعلوا ما حذرهم منه وقيل: إن ما قاله لهم من الأمر قاله: ناقلاً له عن الله فصح تكذيبه لأنه مخبر معنى، وقوله: فأطبق هو معنى دمدم وفي القاموس معناه أتم العذاب، وقوله: وهو من تكرير للفاء ووزانه فعفل، وقوله: ألبسها الشحم أي صارت سميئة من ألبسه كذا إذا غطاه فهو استعارة. قوله: (فسوى الدمدة بينهم أو عليهم) يعني ضمير سواها إما للدمدة فالمعنى أنه جعلها سواء بينهم أو جعلها عليهم سواء أو الضمير لثمود والمعنى ما ذكر أيضاً. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ أي عاقبتها كما يخاف الملوك عاقبة ما تفعله

للحال وقرأ نافع وابن عامر فلا على العطف. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الشمس فكأنما تصدق بكل شيء طلعت عليه الشمس والقمر».

فهو استعارة تمثيلية لإهانتهم وإنهم أذلاء عند الله فالضمير في قوله: يخاف الله وهو الأظهر ويجوز عوده للرسول ﷺ أي أنه لا يخاف عاقبة إنذاره لهم وهو على الحقيقة كما إذا قيل الضمير للأشقى أي إنه لا يخاف عاقبة فعله الشنيع والواو للحال أو الاستئناف... قوله: (فلا على العطف) بالفاء وكذا هي في بعض المصاحف أيضاً، وقوله: عن النبي ﷺ الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup>. تمت السورة اللهم إني أسألك بجاه محمد ﷺ زكاة نفسي وتقواها فأنت وليها ومولاها.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم..

## سورة والليل

مكية وآياتها إحدى وعشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ أي يغشى الشمس أو النهار، أو كل ما يواريه بظلامه ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ ظهر بزوال ظلمة الليل، أو تبين بطلوع الشمس ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ والقادر الذي خلق صنفَي الذكور، والأنثى من كل نوع له توالد أو آدم وحواء، وقيل ما مصدرية ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ﴾

## سورة والليل

لا خلاف في عدد آياتها والخلاف في النزول وسببه فقيل: مكية وهو الأشهر، وقيل: مدنية، وقيل: بعضها مكِّي وبعضها مدني، وقيل: نزلت في أبي الدرداء الأنصاري وكان في دار مناقب نخلة يقع منها في دار يتامى في جواربه بعض بلح فيأخذه منهم فقال له ﷺ: «ادعها لهم ولك بدلها نخل في الجنة» فأبى فاشتراها أبو الدرداء بحائطها وقال للنبي ﷺ: «أهبها لهم بالنخلة التي في الجنة الحديث»<sup>(١)</sup>.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (يغشى الشمس الخ) والمقسم به الليل كله لا بعضه في بعض الوجوه كما توهم، وقوله: ظهر على أنه من جلاء الصقل المزبل لما عليه، وهو محتمل للاستعارة المكنية أيضاً، وقوله: أو تبين على أنه من التجلي بمعنى الظهور واختلاف الفعلين مضمياً واستقبالاً تقدم وجهه وفي بعض شروح الكشاف أن الأول على تقدير كون المغشي النهار أو كل شيء وقوله: أو تبين الخ على تقدير كون المغشي عليه الشمس، وقيل: إن فاعل تجلَّى ضمير النهار لا الشمس ولا كل شيء، ثم لا اختصاص للمعنى الأول بكون المغشي كل شيء كما لا يخفى وكون الإسناد للنهار مجازياً لا يكفي في الدفع ولا يخفى أنه من عدم فهم المراد منه فإنه يعني أنه يحسن التقابل بينهما على ما ذكر فإن هذا إذا أريد به زوال الظلام فما يقابله بمعنى وجود الظلام، وهو على ما ذكر وإذا فسر بطلوع الشمس هنا فما قبله غروبها وهو أظهر من الشمس فتدبر. قوله: (النادر الذي خلق الخ) إشارة إلى ما مر من أن ما موصولة بمعنى من وأنها أوثرت لإزادة الوصفية، وأنها تحتمل المصدرية وذكر القادر ليس زائداً على معنى الوصفية كما مر بتحقيقه بل للإشارة إلى أن ذكره ليستدل به على كمال القدرة الإلهية وتعريف الذكر، والأنثى على الأول

(١) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٨٥٢ من حديث ابن عباس اله وفي إسناده حفص بن عمر بن ميمون العدني. قال الحافظ في التقریب ١/١٨٨: ضعيف. وقال ابن حبان: روى عن مالك وأهل المدينة كان ممن يقلب الأسانيد لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وعزه السيوطي في الدر ٢/٣٥٧ لابن أبي حاتم.

لَشَقَّ ﴿١﴾ إِنَّ مَسَاعِيَكُمْ لِأَشْتَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ جَمَعَ شَتَيْتَ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ \* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٢﴾ تَفْصِيلٌ مِّمَّنْ لَشَقَّتِ الْمَسَاعِي، وَالْمَعْنَى مِنْ أَعْطَى الطَّاعَةَ وَاتَّقَى الْمَعْصِيَةَ وَصَدَّقَ بِالْكَلِمَةِ الْحَسَنَى، وَهِيَ مَا دَلَّتْ عَلَىٰ حَقِّ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ ﴿فَسَيَبْرُهُ لِيَسْرَى﴾ فَسَنِيئُهُ لِلخَلَّةِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى يَسْرِ وَرَاحَةِ كَدخُولِ الْجَنَّةِ مِنْ يَسْرِ الْفَرَسِ إِذَا هَيَّأَهُ لِلرُّكُوبِ بِالسَّرَجِ، وَاللِّجَامِ ﴿وَأَمَّا مَنْ يَخَلَّ﴾ بِمَا

لِلإِسْتِغْرَاقِ أَوْ لِلحَقِيقَةِ أَوْ لِلجِنْسِ وَعَلَى مَا بَعْدَهُ لِلعَهْدِ وَيَكُونُ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ [سورة الحجرات، الآية: ١٣] وَقَوْلِهِ: مِنْ كُلِّ نَوْعٍ لَهُ تَوَالِدٌ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّوَالِدِ مَا يُقَابِلُ التَّكْوِينَ أَوْ يُقَابِلُ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْبَيْضِ شَمْلُ الْبِغْلِ وَالبَغْلَةُ لِأَنَّ خَلْقَهُمَا بِالتَّوَالِدِ أَيْضاً، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَلِدُ وَيُولَدُ لَهُ خَرَجًا قَيْلٌ: وَالأُنْسَبُ بِالمَقَامِ التَّعْمِيمِ وَالجَارِ وَالمَجْرُورِ إِنْ تَعَلَّقَ بِخَلْقِ خَرَجِ أَوَّلِ مَخْلُوقٍ مِنَ النُّوعِ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَيْلٌ: إِنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مَخْلُوقٌ عَنِ الذِّكْرِ وَالأُنْثَى حَتَّىٰ لَوْ حَلَفَ لَا يَكْلِمُ ذَكَراً وَلَا أُنْثَى حَنْثٌ بِالخَنْثَى، وَقَوْلُهُ: مَصْدَرِيَّةٌ مَرَضُهُ لَمَّا مَرَّ وَلِفَوَاتِ نَكْتَةِ المَوْصُولِيَّةِ. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَى﴾) جَوَابُ الْقِسْمِ، أَوْ هُوَ مُقَدَّرٌ كَمَا مَرَّ تَفْصِيلُهُ وَقَوْلُهُ: مَسَاعِيكُمْ جَمَعَ مَسَعَى مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى السَّعْيِ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُضَافَ يَفِيدُ العَمُومَ فَيَكُونُ جَمْعاً مَعْنَى، وَلِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِشَتَى وَهُوَ جَمَعَ شَتَيْتَ أَوْ شَتَّ بِمَعْنَى مَتَفَرِّقٌ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّهُ مَفْرَدٌ مَصْدَرٌ مُؤَنَّثٌ كَذِكْرِي وَبِشْرِي فَهُوَ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ أَوْ مُؤَوَّلٍ أَوْ بِجَعْلِهِ عَيْنَ الْإِفْتِرَاقِ مَبَالِغَةً. قَوْلُهُ: (مَنْ أَعْطَى الطَّاعَةَ وَاتَّقَى الْمَعْصِيَةَ الخ) وَفِي الكَشَافِ يَعْني حَقُوقَ مَالِهِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلإِعْطَاءِ لِأَنَّ المَعْرُوفَ فِيهِ تَعَلُّقُهُ بِالمَالِ خُصُوصاً، وَقَدْ وَقَعَ فِي مَقَابِلَةِ ذِكْرِ البِخْلِ وَالمَالِ لَا يُقَالُ مَا فَسَّرَ بِهِ المَصْنَفُ أَحْسَنَ لِيَكُونَ التَّفْصِيلُ شَامِلاً لِلْمَسَاعِي كُلِّهَا وَهُوَ الحَامِلُ عَلَى مَخَالَفَةِ الظَّاهِرِ لِأَنَّا نَقُولُ الْمُنَاسِبَ التَّعْمِيمِ فِي قَوْلِهِ: اتَّقَى لِأَنَّ التَّقْوَى لَهَا مَعَانٍ مِنْهَا مَا يَشْمَلُ مَا ذَكَرَهُ المَصْنَفُ فَلَوْ لَمْ يَخْصُهُ، وَعَمِمَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ عَمَّ الْمَسَاعِي مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ ارْتِكَابِهِ، وَآخِرُ التَّوْحِيدِ وَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ لِلْفَاصِلَةِ لِأَنَّهُ قَدْ يُؤَخَّرُ الأَهَمُّ لِنَكْتَةِ لَا لِأَنَّ مِنَ الإِعْطَاءِ الإِصْغَاءَ لِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَمِنَ الْإِتْقَاءِ الْإِتْقَاءَ عَنِ الإِشْرَاقِ كَمَا تَوَهَّمُ لِأَنَّهُ ضَعِثَ عَلَى إِبَالَةٍ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَى حَقِّ الخ) يَعْني أَنَّ الْمُرَادَ إِذْ عَانَهُ بِكُلِّ حَقٍّ فَيَدْخُلُ فِيهِ التَّوْحِيدُ دَخُولاً أَوَّلِيّاً، وَقَوْلُهُ: لِلخَلَّةِ بِفَتْحِ الخَاءِ وَالمُرَادُ الصِّفَةُ وَالبِخْلَةُ، وَلَمَّا كَانَتْ مُؤَدِّيَةً إِلَى الْيَسْرِ وَهُوَ الأَمْرُ السَّهْلُ الَّذِي يَسْتَرِيحُ بِهِ النَّاسُ وَصَفَتْ بِأَنَّهَا يَسْرَى عَلَى أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ مَصْرُوحَةٌ أَوْ مَجَازٌ مَرْسَلٌ أَوْ تَجَوُّزٌ فِي الإِسْنَادِ، وَقَدْرُهُ لِأَجْلِ التَّأْنِيثِ. قَوْلُهُ: (مَنْ يَسْرِ الْفَرَسَ إِذَا هَيَّأَهُ لِلرُّكُوبِ) فَعَلَى هَذَا التَّيْسِيرِ مِنَ الْيَسْرِ وَهُوَ السَّهُولَةُ، وَالمُرَادُ بِهِ التَّهْيِئَةُ وَالإِعْدَادُ لِالأَمْرِ فَيَكُونُ مَتَهَيِّاً وَمُسْتَعَدَّاً لَهُ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «كُلُّ مَيْسَرٍ لَمَّا خَلِقَ لَهُ»<sup>(١)</sup> وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ كَمَا كَشَفَهُ فِي الكَشَفِ مِنْهَا هَذَا، وَمِنْهَا اللَّطْفُ وَالبِخْلَانِ، وَمِنْهَا الْهُدَايَةُ وَالإِصْطِلَاقُ لِلسَّعَادَةِ، وَالمَصْنَفُ اخْتَارَ

(١) أَخْرَجَهُ البِخَارِيُّ ١٣٦٢ - ٤٩٤٥ - ٤٩٤٩ - وَمُسْلِمٌ ٢٦٤٧ ح ٦ - ٧ وَأَبُو دَاوُدَ ٤٦٩٤ وَالتِّرْمِذِيُّ ٢١٣٦ -

٣٣٤٤ وَالنَّسَائِيُّ ٦٩٨ - ٦٩٩ وَابْنُ مَاجَةَ ٧٨٨ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَلَفْظُهُ: «مَا مِنْكُمْ =

أمر به ﴿وَأَسْتَفْتَى﴾ بشهوات الدنيا عن نعيم العقبي ﴿وَكَذَّبَ بِالْحَسَنِ﴾ بإنكار مدلولها ﴿فَسْتَنْبِئُوا  
لِلْمُتَرَبِّينَ﴾ للخلة المؤدية إلى العسر، والشدة كدخول النار ﴿وَمَا يُتَّقِي عَنْهُ مَالُهُ﴾ نفي أو استفهام  
إنكار ﴿إِذَا تَرَدَّى﴾ هلك تفعل من الردى أو تردى في حفرة القبر أو قعر جهنم ﴿إِنَّ عَلَيْنَا  
لِلْهُدَى﴾ للإرشاد إلى الحق بموجب قضائنا أو بمقتضى حكمتنا أو إن علينا طريقة الهدى  
كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [سورة النحل، الآية: ٩] ﴿وَلِئَلَّا لِلْآخِرَةِ  
وَالْأُولَى﴾ فتعطي في الدارين ما نشاء لمن نشاء أو ثواب الهداية للمهتدين، أو فلا يضرنا  
تركهم الاهتداء ﴿فَأَنْذَرْتَهُمْ نَارًا تَلْقَوْنَ﴾ تتلهب ﴿لَا يَصَلُّهَا﴾ لا يلزمها مقاسياً شدتها ﴿إِلَّا

الأول منها لأنه أشهر وإلى الحقيقة أقرب إلا أنه على المعنيين الآخرين يكون التيسير للعسرى  
مشاكلة وعلى هذا لا مشاكلة فيه كما صرح به في الكشف. قوله: (بما أمر به) أوله بما يشمل  
جميع المعاصي ليكون مقابلاً للإعطاء بما فسره به وقد عرفت ما فيه، وقوله: بإنكار مدلولها  
لأن المراد كل كلمة دلت على الحق كما مر، وقوله: للخلة أي الخصلة يوضحه. قوله: (تفعل  
من الردى) بمعنى الهلاك فمعناه ما قدمه أي هلك وأشار به لترجيحه وعلى ما بعده هو بمعنى  
الوقوع وفي التعبير بما ذكر إشارة إلى أنه بما قدمه من أعماله الخبيثة هو المهلك، والموقع  
لنفسه وهو الحافر على حفته بظلفه وقيل: إنه للمبالغة فتدبر. قوله: (للإرشاد إلى الحق الخ)  
يعني أن على للإيجاب، ولذا تمسك به الزمخشري في وجوب الأصلاح على الله ولا متمسك له  
فيه لأن لزومه علينا لسبق القضاء به وعدم تخلف المقضي عنه أو لأنه على مقتضى الحكمة،  
والمصلحة لا لما ذكره. قوله: (أو أن علينا طريقة الهدى) رد آخر على الزمخشري فيما  
تمسك به بأن في الآية مضافاً مقدراً أي إن علينا بيان طريق الهدى وقد بينها فهو كقوله في  
الآية الأخرى، وعلى الله قصد السبيل فكل من يسلكه يصل إلينا وقد مر تفسير هذه الآية بوجوه  
عليها ينزل ما ذكره المصنف ول بعضهم هنا خلط يطول، والاشتغال به من الفضول. قوله:  
(فتعطي في الدارين) إشارة إلى أن المراد بالأولى الدنيا، وفيه تتميم للرد السابق وقوله: أو  
ثواب الهداية للمهتدين معطوف على قوله: ما نشاء الخ أي نعطي الثواب لمن اهتدى تفضلاً منا  
فلا يرد عليه أنه لا وجه للتخصيص، والظاهر ثواب الهداية وعقاب الضلال لأن العقاب لا يعد  
عطاء ولو أدخله فيه احتاج للتأويل فهو كقوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا﴾ [سورة العنكبوت، الآية:  
٢٧] الآية وقوله: أو فلا يضرنا الخ لتفرده تعالى بملك ما في الدارين، وكونه في قبضة تصرفه  
لا يحول بينه وبينه أحد ولا يحصله أحد حتى يضر عدم اهتدائه أو ينفع اهتداؤه. قوله:  
(تتلهب) إشارة إلى أن أصل تلظى تتلظى حذف منه إحدى التاءين كما قرئ به، وقوله: لا  
يلزمها الخ يعني أن المراد به ما ذكر من اللزوم وأشد العذاب كما يدل عليه الصلبي لأنه من

= من أحد إلا كتب مقعده في الجنة. ومقعده من النار! قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل؟ قال: اعملوا  
فكل ميسر [لما خلق له] ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيسِرْهُ لِلْسِرِّى﴾. والحديث  
عند أبو داود لم يذكر فيه الآية.

الْآتَقَى ﴿١٦﴾ إِلَّا الْكَافِرَ فَإِنَّ الْفَاسِقَ وَإِنْ دَخَلَهَا لَا يَلْزِمُهَا، وَلِذَلِكَ سَمَاهُ أَشْقَى وَوَصَفَهُ بِقَوْلِهِ ﴿الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ أَي كَذَبَ الْحَقَّ وَأَعْرَضَ عَنِ الطَّاعَةِ ﴿وَسَيَجْزِيهَا الْآتَقَى﴾ الَّذِي اتَّقَى الشَّرْكَ وَالْمَعَاصِيَ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا فَضْلاً أَنْ يَدْخُلَهَا وَيَصْلَاهَا، وَمَفْهُومُ ذَلِكَ إِنْ مِنْ اتَّقَى الشَّرْكَ دُونَ الْمَعَاصِي لَا يَجْنِبُهَا وَلَا يَلْزِمُ ذَلِكَ صَليهَا فَلَا يَخَالِفُ الْحَصْرَ السَّابِقَ ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ﴾ يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِ الْخَيْرِ لِقَوْلِهِ: ﴿يَتَزَكَّى﴾ فَإِنَّهُ بَدَلَ مَنْ يُؤْتِي أَوْ حَالٍ مِنْ فَاعِلِهِ ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ فَيَقْصِدُ بِآيَاتِهِ مَجَازَاتِهَا ﴿إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ اسْتِثْنَاءً مَنْقُوعٌ أَوْ مُتَّصِلٌ عَنِ مَحْذُوفٍ مِثْلَ لَا يُؤْتِي إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ لَا لِمُكَافَأَةِ نِعْمَةٍ ﴿وَأَسْوَفَ رِزْقٍ﴾ وَعَدَ بِالثَّوَابِ الَّذِي يَرْضِيهِ وَالْآيَاتُ نَزَلَتْ فِي أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ حِينَ اشْتَرَى بِلَالاً فِي

قَوْلِهِمْ شَاةٌ مَصْلِيَةٌ، وَهِيَ الَّتِي يَحْفَرُ لَهَا حَفِيرَةٌ يُوَضَعُ فِيهَا جَمْرٌ كَثِيرٌ وَتَدْخُلُ فِيهِ إِذْ لَا يَقَالُ: لِمَا عَلَى الْجَمْرِ وَفَوْقَ النَّارِ مَصْلِيٌّ كَمَا بَيْنَهُ فِي الْإِتِّصَافِ نَقْلًا عَنْ أُمَّةِ اللَّغَةِ فَهُوَ دَالٌ عَلَى الْأَشْدِيَّةِ، وَأَمَّا اللَّزُومُ مِمَّنْ مُقَابِلَةٌ قَوْلِهِ: سَيَجْزِيهَا الْخُ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجْنِبُهَا فَاَنْدَفَعُ مَا أورد عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّلَى بِاللَّزُومِ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَهَذَا جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ: إِنَّ الشَّقِيَّ يَصَلِي النَّارَ، وَالتَّقِيَّ يَتَجَنَّبُهَا فَكَيْفَ قَالَ: لَا يَصْلَاهَا الْخُ مَعَ أَنَّ الْحَصْرَ الْلاحِقَ يَنَافِي السَّابِقَ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّلَى مَا ذَكَرَ لَا مُطْلَقَ الدَّخُولِ، وَهُوَ مُخْتَصٌ بِالْكَافِرِ الْأَشْقَى وَالْآتَقَى يَتَجَنَّبُهَا بِالْكَلِيَّةِ بِخِلَافِ التَّقَى فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُهَا فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ الْحَصْرَيْنِ، وَمَا فِي الْكِشَافِ مِنْ أَنَّ الْحَصْرَ ادْعَائِيٌّ مَبَالِغَةٌ فَكَأَنَّ غَيْرَ الْأَشْقَى غَيْرُ صَالٍ وَغَيْرُ الْآتَقَى لَا يَتَجَنَّبُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِعْتِزَالِ وَتَخْلِيدِ الْعِصَاةِ فَلِذَا تَرَكَهُ الْمَصْنِفُ. قَوْلُهُ: (وَلِذَلِكَ) أَي لِأَنَّ الْمُرَادَ الْكَافِرَ الْمَلَاذِمَ لَهَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ أَشْقَى لِأَنَّهُ أَشْقَى مِنْ غَيْرِهِ، وَوَصَفَهُ بِمَا هُوَ لِزَامٌ لِلْكَفْرِ مِمَّا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: صَليهَا أَي لَزُومٌ أَشَدُّهَا كَمَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: فَلَا يَخَالِفُ الْخُ هَكَذَا هُوَ فِي النِّسْخِ وَفِي بَعْضِهَا بِالْوَاوِ فَقِيلَ عَلَيْهِ: إِنَّ الْأَظْهَرَ الْفَاءُ مَعَ أَنَّ الْخُطْبَ فِيهِ يَسِيرٌ. قَوْلُهُ: (يَتَزَكَّى) لِأَنَّهُ مِنَ التَّزَكَّى وَهُوَ طَلَبُ أَنْ يَكُونَ مَا صَرَفَهُ زَكِيًّا عِنْدَ اللَّهِ، وَهُوَ تَصَرَّفَهُ فِي الْخَيْرِ، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ أَيْضًا وَعَلَى الْبَدَلِ مِنَ الصَّلَاةِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ التَّابِعِ كَمَا تَوَهَّمُ. قَوْلُهُ: (اسْتِثْنَاءً مَنْقُوعٌ أَوْ مُتَّصِلٌ الْخُ) قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ بِمَدِّ ابْتِغَاءٍ وَنَصْبِهِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ كَمَا قَالَه الْفَرَاءُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مَنْقُوعٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْدَرِجْ فِي النِّعْمَةِ فَالْمَعْنَى لَكِنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِابْتِغَاءِ وَجْهِ رَبِّهِ لَا لِجَرَاءِ عَوْضٍ وَلَا لِمُكَافَأَةِ يَدٍ سَابِقَةٍ، وَقَوْلُهُ: عَنِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ لَا يُؤْتِي إِلَّا ابْتِغَاءَ الْخُ عَلَى أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ مِنْ أَعْمِ الْعِلَلِ، وَالْأَسْبَابُ فَالتَّقْدِيرُ لَا يُؤْتِي شَيْئًا لِأَجْلِ شَيْءٍ إِلَّا لِأَجْلِ طَلَبِ رِضَا رَبِّهِ، وَإِنَّمَا قَدَّرَهُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتَى عَلَى اتِّصَالِهِ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ نِعْمَةٍ كَمَا مَرَّ وَالْإِسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُغُ يَخْتَصُّ بِالنِّفْيِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. قَوْلُهُ: (لَا لِمُكَافَأَةِ نِعْمَةٍ) تَبِعَ فِي هَذَا التَّعْبِيرِ الزَّمْخَشَرِيُّ وَهُوَ خَطَأً عِنْدَ السَّكَاكِيِّ فَإِنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ بِالْعَطْفِ بِلَا النِّفَاةِ بَعْدَ الْحَصْرِ بِمَا وَإِلَّا لَكِنَّهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ كَمَا فَضَّلْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ. قَوْلُهُ: (وَعَدَ بِالثَّوَابِ الْخُ) هَذَا عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ يَرْضَى لِلْآتَقَى لَا لِلرَّبِّ، وَهُوَ الْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ وَاتِّسَاقِ الضَّمَاثِرِ لَا عَكْسَهُ كَمَا تَوَهَّمُ. قَوْلُهُ: (وَالْآيَاتُ نَزَلَتْ فِي أَبِي بَكْرٍ

جماعة تولاهم المشركون فأعتقهم، ولذلك قيل المراد بالأشقى أبو جهل أو أمية بن خلف.  
عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة والليل أعطاه الله سبحانه وتعالى حتى يرضى وعافاه من العسر  
ويسر له اليسر».

رضي الله تعالى عنه<sup>(١)</sup> يعني أن قوله تعالى: ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ [سورة الليل، الآية: ١٧] إلى آخر السورة نزل في حق الصديق رضي الله عنه كما في الأحاديث الصحيحة السند عن ابن عباس سيد المفسرين حتى قال بعض المفسرين: إنه مجمع عليه، وإن زعم بعض الشيعة أنها نزلت في علي رضي الله عنه وخصوص السبب لا ينافي عموم الحكم واللفظ كما توهمه الجوجوري هنا نعم يقتضي الدخول فيه دخولاً أولاً، ولذا قال الإمام إن الآية تدل على أن أبا بكر رضي الله عنه أفضل الأمة. قوله: (في جماعة الخ) هم سبعة نفر منهم بلال وعامر بن فهيرة، وقال أبو إسحاق: أن أبا قحافة قال له: أراك تعتق رقاباً ضعافاً فلو أعتقت رقاباً جلدأ يمنعونك<sup>(٢)</sup>، وكان يعتق عجائز وجواري ضعافاً إذا أسلموا وكان بلال لأمية بن خلف فاشتراه منه أبو بكر وأعتقه فقال المشركون: إنما فعله ليد كانت لبلال عنده فأنزل الله وما لأحد عنده من نعمة تجزي، وقوله: تولاهم المشركون أي كانوا موالي لهم يعني أنهم ملكوهم وفي نسخة يؤذيه المشركون الخ. قوله: (أبو جهل الخ) لم يرتض ما في الكشف من أنه أبو سفيان بن حرب لأنه أسلم وقوي إسلامه باتفاق أهل السنة، وقوله عن النبي ﷺ الخ حديث موضوع<sup>(٣)</sup> تمت السورة والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء العظام وآله وصحبه الكرام.

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٥٧ عن ابن عباس بدون إسناد.

(٢) أخرجه الحاكم ٥٢٥/٢ والواحدي في أسباب النزول ٨٥٥ عن عبد الله بن الزبير. وصححه الحاكم، وسكت عنه الذهبي في التلخيص. وفيه زياد بن عبد الله البكائي. قال الذهبي في الميزان ٩١/٢: زياد ابن عبد الله الطفيل البكائي الكوفي. قال أحمد: حديثه حديث أهل الصدق. وقال ابن معين: لا بأس به في المغازي وأما في غيرها فلا وقال ابن المديني ضعيف، كتبت عنه وتركته. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال أبو زرعة: صدوق. وقد روى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بآخر. وقال ابن سعد: كان عندهم ضعيفاً.

(٣) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة والضحي

وأيها إحدى عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالضُّحَى﴾ ووقت ارتفاع الشمس وتخصيصه لأنّ النهار يقوى فيه، أو لأنّ فيه كلم موسى ربه وألقى السحرة سجداً أو النهار، ويؤيده قوله: أن يأتيهم بأسنا ضحى في مقابلة بيانا ﴿وَأَنْبِئْهُمْ إِذَا سَجَى﴾ سكن أهله أو ركد ظلامه من سجا البحر سجواً إذا سكنت أمواجه،

## سورة والضحي

لا خلاف في عدد آياتها ولا في كونها مكة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (ووقت ارتفاع الشمس الضحى) تقدّم في سورة والشمس تفسير الضحى بالضوء وارتفاع النهار ارتفاعاً عالياً، وارتفاع النهار بارتفاع شمس، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى على أنه أريد الارتفاع وقدّر فيه مضاف لوقوعه في مقابلة الليل أو على أنه تجوّز عن الوقت بما يقع فيه بعلاقة الحلول، وهو مجاز مشهور كما مرّ ولم يقل وقت ضوء الشمس حين أشرقت، وألقت شعاعها والمآل واحد وإن قيل إنه أنسب لأنّ الضوء ليس له وقت مختص به بخلاف الارتفاع فتدبر. قوله: (وتخصيصه لأنّ النهار الضحى) الظاهر أنّ المراد قوة غير قريبة من ضدها فلا ينتقض بما بعده إلى الزوال، ولذا عدّ شرفاً يومياً للشمس وسعداً، وخص موسى عليه الصلاة والسلام بالتكليم فيه لأنّ الإنسان فيه غير كليل الذهن، وهو شباب النهار فلما ذكر شرف على غيره وخص القسم به، ولكونه وقت تكليم موسى هنا مناسبة أخرى للمقسم عليه، وهو أنه تعالى لم يترك النبي ﷺ ولم تفارقه الطافه وتكليمه، وقوله: وألقى السحرة سجداً لقوله: وأن يحشر الناس ضحى وقوله: أو النهار معطوف على قوله وقت ارتفاع الشمس فهو مجرور، وكذا لو عطف على مجموع قوله: ووقت وقوله: ويؤيده وجه التأييد أنه أريد به فيه النهار لمقابلته لقوله: بيانا فيجوز أن يراد هنا لوقوعه في مقابلة الليل أيضاً، فإن قلت: لا وجه للتأييد لأنه وقع ثمة في مقابلة البيات وهو مطلق الليل، وأما هنا فوقع في مقابلة الليل مقيداً باشتداد ظلمته فالمناسب أن يراد به ارتفاعه وقوة إضاءته، قلت: كذا اعترض على المصنف رحمه الله تعالى وأجيب عنه بأنه قوبل بالليل هنا وتقيدته لا يوجب استعماله في غير معناه وأخذ الاشتداد من سبحا بعيد ولا يخفى ضعفه. قوله: (سكن أهله الضحى) فسبحا بمعنى سكن، ونسبته إلى الليل مجازية وهو أحسن من تقدير المضاف فيه مع جوازه ولا يلزمه حذف الفاعل، أو استتار الضمير البارز ومثله لم يعهد كما توهم فإنه خطأ فاحش، وسكون أهله بعد مضى برهة منه، وقوله: ركد ظلامه معناه اشتدّ ظلامه، وهو بمضى بعضه أيضاً لبعده الشمس عن الأفق وأصل الركود عدم الجريان في الماء فتجوّز به عما ذكر، وعلى هذا ففي سبحا استعارة تبعية أو مكنية،

وتقديم الليل في السورة المتقدمة باعتبار الأصل وتقديم النهار ها هنا باعتبار الشرف ﴿مَا  
وَدَعَكَ رَبُّكَ﴾ ما قطعك قطع المودع وقرئ بالتخفيف بمعنى ما تركك، وهو جواب القسم

وقوله: من سبحا البحر الخ فليس معناه مطلق السكون بل سكون الأمواج ثم عم وهو في  
الأصل مجاز مرسل كالمرسن، وقوله: سبحوا بوزن عد ومصدره. قوله: (وتقديم الليل الخ)  
إنما كان الأصل التقدّم في الليل لأنه ظلمة وعدم أصليّ، والنوم يحدث فيه بإزالته لأسباب  
حادثه عنده وقد مرّ الكلام عليه في أول سورة الأنعام وما له وعليه، وقوله: باعتبار الشرف لأنه  
نور وللنور شرف ذاتي على الظلمة والظاهر أنه لكثرة منافعه، أو لمناسبته لعالم المجردات فإنها  
نورانية فإن فهمت فهو نور على نور، والمراد بالتقديم وقوعه مصدراً به السورة فلا يتوهم أنه  
غفل عن تقدمه في قوله: ﴿والنهار إذا جلاها والليل إذا يغشاها﴾ [سورة الشمس، الآية: ٣] لم  
يذكر النكتة في محلها كما قيل ولا حاجة لتكلف أنه ذكر ثمة باعتبار تجلي الشمس وإيضاح  
إشراقها فكانه من تمة قوله: ﴿والشمس وضحاها﴾ فلذا لم يتعرضوا له، ثم إن الطيب طيب  
الله ثراه قال: إنه تعالى أقسم له بوقتین فيهما صلاته وقريب زلفاه ومناجاته إرغاماً لأعدائه  
وتكديباً لهم في زعم قلاه وجفائه كأنه قيل وحق قريبك لدينا وزلفاك عندنا إنا اصطفيناك، وما  
هجرناك وقليناك فهو كقوله:

وثناياك إنها إغريض

فلله دره. قوله: (ما قطعك قطع المودع) يعني أن التوديع مستعار استعارة تبعية للترك  
هنا، وفيه من اللطف والتعظيم ما لا يخفى فإن الوداع إنما يكون بين الأحباب ومن تعز مفارقتة  
كما قال المتنبي:

حشاشة نفس ودعت يوم ودعوا فلم أدر أيّ الظاعنين أشيع

وحقيقة التوديع غير متصورة هنا. قوله: (وقرئ بالتخفيف بمعنى ما تركك) وهذه  
القراءة، وإن كانت شاذة تنافي قول النحاة إنهم أماتوا ماضي يدع ويذر ومصدرهما ولذا قال في  
المستوفي إنه كله ورد في كلام العرب ولا عبرة بكلام النحاة فيه، وإذا جاء نهر الله بطل نهر  
معقل وإن كان نادراً وقال في المغرب إن النحاة زعموا أن العرب أماتت ذلك، والنبّي ﷺ  
أفصحهم، وقد قال: ليتهين أقوام عن ودعهم الجماعات وقرئ ما ودعك بالتخفيف، وقال أبو  
الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي عالاه في الحب حتى ودعه

وفي الحديث اتركوا الترك ما تركوكم ودعوا الحبشة ما ودعوكم<sup>(١)</sup>، قال ابن جني إن

(١) أخرجه أبو داود عن رجل من أصحاب النبي عن النبي ﷺ أنه قال: «دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا  
الترك ما تركوكم». وحسنه الألباني في صحيح أبي داود ٣٦١٥ وانظر الصحيحة ٧٧٢.

﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ وما أبغضك وحذف المفعول استغناء بذكره من قبل مراعاة للفواصل، روي أن الوحي تأخر عنه أياماً لتركه الاستثناء كما مرّ في الكهف، أو لجزره سائلاً ملحاً أو لأنّ جروا ميتاً كان تحت سريره أو لغيره فقال: المشركون إنّ محمداً ودّعه ربه وقلاه فنزلت ردّاً عليهم ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ فإنها باقية خالصة عن الشوائب، وهذه فائية مشوبة بالمضارّ كأنه لما بين أنه سبحانه وتعالى لا يزال يواصله بالوحي والكرامة في الدنيا وعدله ما هو أعلى، وأجلّ من ذلك في الآخرة أو لنهاية أمرك خير من بدايته فإنه ﷺ لا يزال يتصاعد

هذه القراءة قراءة النبي ﷺ، وقال الطيبي: بعد ذكر وروده نظماً ونثراً إنه حسنه في الحديث ما فيه من الترصيع ورد العجز على الصدر، وأما هذه القراءة فإن كان مخفف ودع فلا غبار عليه وهو الظاهر والممات على زعمهم شيء آخر، وقد قيل إن قريشاً قالوا: لما تخلف الوحي إن محمداً ودّعه ربه بالتخفيف فنزلت فيكون المحسن له قصد المشاكلة لما قالوه، وهم تكلموا بتغير المعروف طنزاً متهم. قوله: (جواب القسم) على القراءتين وقد علمت مناسبة القسم للمقسم عليه، وحذف المفعول الخ الأحسن أن يقال: لثلا يواجه بنسبة القلا لطفاً به وشفقة عليه، وقوله: إنّ الوحي تأخر إلى آخره بضعة عشر كما مر تفصيله في الكهف، وقوله: جروا بثلاث الجيم صغر كل شيء والمراد به هنا ولد الكلب الصغير لأن الملك لا يدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة<sup>(١)</sup>. قوله: (فإنها باقية للخ) إشارة إلى أن الآخرة الدار الآخرة المقابلة للدنيا، وقوله: لك على هذا البيان اختصاصه بالخيرية قيهما دون من آذاه وشمته بتأخر الوحي عنه مع أنّ عمومه لجميع الغابرين لا ضرر فيه كما قيل لأن اختصاص اللام ليس قصرياً كما مرّ غير مرّة مع أنه محتمل، وقد علم بالضرورة أنّ الخير المعد له ﷺ خير من المعدّ لغيره كما أشار إليه بقوله: كأنه الخ، وقوله: لا يزال يواصله الخ هذا من نفي التوديع والقلا فإنّ ذلك صريح في عدم المفارقة، وثبوت المواصلة ومواصلة الله لأحبابه وخاصة أنبيائه بما ذكر فلا خفاء فيه سواء جعل كناية عما ذكر أولاً وهذا بيان لاتصال هذه الآية بما قبلها، ودخول اللام القسمية عليها يقتضي العطف فلا وجه لما قيل من أنها حالية، وقوله: الدنيا هو المراد بقوله الأولى، ويحتمل أن يكون هذا كلاماً مستأنفاً مؤكداً باللّام، وقيل هو المتبادر من كلام المصنف رحمه الله فعلى الأوّل أنسم على أربعة اثنان متفيان واثنان مثبتان، وهو الظاهر فاللام فيهما قسمية وسيأتي ما فيه. قوله: (أو لنهاية أمرك الخ) تفسير آخر للآخرة بالنهاية والأولى بالبداية، وتعريفهما للعهد أو عوض عن المضلّف، والمراد أنّ حالك لا تزال تترقى في الخير فكيف تنقطع عن الاتصال بعالم الملكوت، وهذا معطوف على ما قبله بحسب المعنى لا على مقدّر وفي بعض النسخ أو ولنهاية الخ بواو عاطفة بعد أو تعطفه على قوله: وللآخرة الخ على أنه تفسير للمجموع،

(١) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ٢١٠٤ من حديث عائشة. وفيه: «... إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا

في الرفعة والكمال ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ وعد شامل لما أعطاه من كمال النفس وظهور الأمر وإعلاء الدين، ولما آذخ له مما لا يعرف كنهه سواه واللام للابتداء دخل الخبر بعد حذف المبتدأ، والتقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة وجمعها مع سوف للدلالة على أنّ الإعطاء كائن لا محالة،

والأولى أولى. قوله: (وعد شامل لما أعطاه الخ) الشمول من العموم المأخوذ من حذف المعطي فلذا عممه لما يشمل ماله في خاصة نفسه وما لدينه، وأمته في دنياه وآخرته وظهور الأمر وإعلاء الدين بقهر أعدائه وإهلاكهم ونصرته، وهذا بيان لما تضمنه قوله ولسوف الخ لا له ولا لما قبله كما توهم فإنه خبط تركه أولى من ذكره. قوله: (واللام للابتداء الخ) وفائدتها أما تأكيد ما دخلت عليه كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى، وما ذكر تبع فيه المصنف رحمه الله تعالى الزمخشري وأبا عليّ الفارسي، وقد أورد عليه أنّ تأكيده يقتضي الاعتناء به والحذف ينافيه ولذا قال ابن الحاجب إنّ المبتدأ المؤكد باللام لا يحذف لو أنه معها كان مع الاسم، وقد مع الفعل في عدم جواز الحذف مع أنّ هذا مناقض لما قدّمه في سورة طه في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَان﴾ [سورة طه، الآية: ٦٣] من أنّ المؤكد باللام لا يليق به الحذف وأيضاً هو تقدير والأصل عدمه، وردّ بأن المؤكدة الجملة لا المبتدأ وحده حتى ينافي تأكيده حذفه وأن يحذف معها الاسم كثيراً كما ذكره النحاة، وكذا قد يحذف بعدها الفعل كقوله: وكان قد وأمثاله مع أنه لو سلم فقد يفرق بين إنّ، وقد وهذه اللام فإنهما يؤثران في معنى ما دخلا عليه بخلاف اللام فهو قياس مع الفارق، وما ذكره في سورة طه من منع حذف المبتدأ بعد أن لا يقتضي منعه في كل محل وهو على غير مذهب الفارسي الذي اتبعه هنا، والنحويون يقدرّون كثيراً في الكلام كما قدّروا المبتدأ في نحو قمت وأصك قفاه وإضرابه، وهو لأجل الصناعة دون المعنى كما نحن فيه والقول بأنه يقتضي تساوي الملفوظ والمقدّر، والاسمية وغيرها تطويل بلا طائل، وأما كون تقدير المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد فيه تكرير لتقديره لزيد سوف يقوم زيد، وفيه مع ضعف التكرير ضعف الربط بالظاهر في غير مقام التفيخيم فلغو فيما نحن فيه. قوله: (لا تدخل مع المضارع إلا مع النون) هذا أحد مذهبيّن للنحاة والآخر أنه يستثنى ما اقترن بحرف تنفيس كما هنا، أو قدّم معموله عليه نحو لإلى الله تحشرون فإنه يجوز فيه ترك التأكيد كما فصل في شروح التسهيل، والمغني فإذا فصل امتنعت النون وثبتت اللام كقوله:

فوربي لسوف يجزي الذي أسد لصفه المرء سيثا أو جميلا

فحينئذ لا يتجه ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى مع أنّ المنوع في جواب القسم لا في المعطوف عليه كما هنا فإنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وإنما ذكرت اللام تأكيداً له وتذكيراً بالعطف فيه. قوله: (وجمعها) أي اللام المؤكدة الخ هو دفع لما يترأى من التنافي بين التأكيد، وحرف التنفيس والتأخير أو لردّ احتمال أنه لتأكيد التأخير بأنه لتأكيد المؤخر فيفيد ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، واللام المؤكدة لا تخصص المضارع بالحال حتى تنافي سوف

وإن تأخر لحكمة ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَكَوَّيًّا﴾ تعديد لما أنعم عليه تنبيهاً على أنه كما أحسن إليه فيما مضى يحسن إليه فيما يستقبل، وإن تأخر ويجدك من الوجود بمعنى العلم، ويتيمماً مفعوله الثاني أو المصادفة ويتيمماً حال ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا﴾ عن علم الحكم والأحكام ﴿فَهَدَى﴾ فعلمك بالوحي، والإلهام والتوفيق للنظر، وقيل: وجدك ضالاً في الطريق حين خرج بك أبو طالب إلى الشام أو حين فطمتك حليلة، وجاءت بك لتردك إلى جدك فأزال ضلالك عن عمك أو جدك ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا﴾ فقيراً ذا عيال ﴿فَأَغْنَى﴾ بما حصل لك من ربح التجارة

بل هي لمطلق التأكيد ويفهم معها الحال بالقرينة لأنه أنسب بالتأكيد، ومن قال: بأنها تخلصه للحال يقول إنها جردت للتأكيد هنا بقرينة ذكر سوف بعدها والأول أظهر. قوله: (تعديد الخ) إشارة إلى وجه الفصل وأنه كقوله: أمذكم بأنعام الآية. قوله: (كما أحسن إليه فيما مضى الخ) هو حلّ للشعر المشهور الذي نسب لعليّ كرم الله وجهه وليس له وهو:

توكلت في كل ما أرتجي      وفوضت أمري إلى خالقي  
كما أحسن الله فيما مضى      كذلك يحسن فيما بقي

وقوله: أو المصادفة معطوف على العلم، وهو على هذا مجاز عن تعلق علمه به لأن المصادفة لا تصح في حقه تعالى لأنها ملاقة ما لم يكن في علمه وتقديره كذا قيل، وهو على الأول مجاز فإن أصل معنى وجدته أصبته على صفة ويلزمه العلم كما ذكره الرضي وهو يقتضي أن حقيقته المصادفة وإنه في العلم مجاز وهو مخالف لكلامهم هنا فتأمل. قوله: (عن علم الحكم) جمع حكمة، وهي العلوم الحققة النافعة فالضلال مستعار من ضل في طريقه إذا سلك طريقاً غير موصلة لمقصده لعدم ما يوصله للعلوم النافعة، وهو ما ذكر من الوحي وما بعده. قوله: (وقيل وجدك ضالاً الخ) فهو بمعناه الحقيقي، ومرضه لأن مثله بالنسبة لما قدّمه لا يعدّ من نعم الله تعالى على مثل نبيه ﷺ التي يمتن بها عليه، وقوله: عن عمك أو جدك لف ونشر مرتب على الوجهين وكون ضلاله في الطريق لا ينافي كونه عند باب مكة فإنه طريق أيضاً لدار عمه أو جده، وحليمة مرضعته ﷺ وهي معروفة وهذا إشارة إلى ما رواه سعيد بن المسيب أنه ﷺ لما سافر مع عمه أبي طالب أتاه إبليس، وأتباعه فأخذ زمام ناقته وعدل به عن الطريق فجاهه جبريل عليه الصلاة والسلام ونفخ إبليس نفخة وقع منها بالحبشة وردّه إلى القافلة<sup>(١)</sup>، وكذا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من أنه ﷺ ضلّ، وهو صغير عن جده في شعاب مكة فرآه أبو جهل فردّه لجده وهو حديث ثابت في السير. قوله: (فقيراً ذا عيال) اعترض عليه بأن عال بمعنى افتقر يأبى مصدره العيل، وعال صار ذا عيال مصدره العول وهو واوي فلا يجوز الجمع بينهما في تفسير، وأيضاً الأحسن ترك قوله: ذا عيال لكونه ليس كذلك في أول أمره ولا يخفى أنه مشترك والمصنف رحمه الله تعالى ممن يجوز استعماله في معنييه فإن قيل إن

(١) ذكره البغوي في تفسيره ٤/٤٦٦ عن سعيد بن المسيب بدون إسناد. فهو ضعيف جداً.

﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ فلا تغلبه على ماله لضعفه، وقرئ فلا تكهر أي فلا تعبس في وجهه ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ فلا تزجره ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ فإن التحدّث بها شكرها، وقيل: المراد بالنعمة النبوة والتحدّث بها تبليغها عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة والضحى جعله الله سبحانه وتعالى فيمن يرضى لمحمد ﷺ أن يشفع له وعشر حسنات يكتبها الله سبحانه وتعالى له بعدد كل يتيم وسائل».

مع اختلاف المادّة غير جائز فقد يقال: إنّ المراد به ذا عيال، ودلالته على المعنى الآخر بطريق اللزوم والاستتباع، وقيل المراد: إطلاقه على كل منهما على البدل. قوله: (بما حصل لك من ربح التجارة) لم يقل بما أفاء عليك من الغنائم، كما في الكشاف لأنّ السورة مكية، والغنائم إنما كانت بعد الهجرة، وقيل: إنه لم يذكر المفعول فيها ليدل على سعة الكرم والمراد آواك، وأوى لك وبك وهداك وبك ولك وأغناك وبك ولك فتأمل. قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الخ) قيل: إنه مرتب على ما قبله من النعم وقع في مقابلتها على اللف والنشر المشوَّش، والمعنى إنك كنت يتيماً وضالاً وعائلاً فأواك وهداك وأغناك فمهما يكن من شيء فلا تنس نعمه الله عليك في هذه الثلاث، واقتد بالله فتعطف على اليتيم وترحم على السائل فقد ذقت اليتيم والفقر، وقوله: ﴿بنعمة ربك﴾ الخ في مقابلة قوله: ﴿وجدك ضالاً فهدى﴾ لعمومه وشموله كذا في الكشاف وشروحه ولم يراع الترتيب لتقديم حقوق العباد على حقه تعالى فإنه غني عن العالمين لا لرعاية الفواصل فإنه يحصل بالعكس ولا للترقي أو تقديم التخليّة على التحلية لأنه غير مطرد، ولو أبقى على الترتيب لم يمنع منه مانع لأنه ذكر أحواله على وفق الترتيب الخارجيّ، ثم لف على الترتيب فعدم قهر اليتيم ظاهر، وعدم زجر السائل إذا أريد به طالب العلم والمتعلم منه في مقابلة هداية الله له في طريق النظر بالوحي وما معه، وما بعده في مقابلة الغني وهو ظاهر. قوله: (فلا تغلبه على ماله لضعفه) متعلق بالنهي أو الغلبة وتقيد الغلبة بكونها على ماله باعتبار الأكثر الغالب، وقوله: فلا تكهر في تهذيب الأزهري الكهر القهر والكهر عبوس الوجه والكهر الشتم اه، وقوله: في وجهه ليس التقيد به اتفاقاً كما قيل فإنه إنما ينهى عنه إذا كان كذلك. قوله: (فلا تزجره) أي لا تغلظ له القول وردّه بقول جميل، وهذا صادق على ما إذا أريد بالسائل السائل في أمر الدين أو غيره كما في الكشاف، وقوله: فإن التحدّث بها شكرها ولذا استحَب بعض السلف التحدّث بما عمله من الخير إذا لم يُرد به الرياء والافتخار وعلمَ الافتداء به، وقوله: وقيل المراد الخ مرضه لأنه غير مناسب لما قبله لا لكونه تخصيصاً بلا مخصص. قوله: (عن النبي ﷺ) الخ هو حديث موضوع<sup>(١)</sup> (تمت) السورة والحمد لله والصلاة والسلام على خير الأنام وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة ألم تشرح

مكية وآيها ثمان .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ألم نفسحه حتى وسع مفاجأة الحق ودعوة الخلق، وكان غائباً

## سورة ألم تشرح

وتسمى سورة الشرح ولا خلاف في عدد آياتها وهي مكية وقيل مدنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (ألم نفسحه الخ) قال الراغب: أصل الشرح بسط اللحم ونحوه، ومنه شرح الصدر وهو بسطه بنور إلهي وسكينة من جهة الله وروح منه (قلت) لما كان أصله بسط اللحم، وفيه مذلة وتوسيع مستلزم لإظهار باطنه وما خفي منه استعمل في القلب الشرح، والسعة لأنه محل الإدراك لما يسر وضده فجعل إدراكه لما فيه مسرة يزيل ما يحزنه شرحاً وتوسيعاً وذلك لأنه بإلهام ونحوه مما ينفس كربه ويزيل همه بظهور ما كان غائباً عنه وخفياً عليه مما فيه مسرته كما يقال شرح الكتاب إذا وضعه، ثم استعمل في الصدر الذي هو محل القلب مبالغة فيه لأن اتساع الشيء يتبعه اتساع ظرفه، ولذا تسمع الناس يسمون السرور بسطاً ويقال في المثل البسط صدف، ثم سموا ضده ضيقاً وقبضاً، وهو من المجاز المتفرع على الكناية بوسائط وبعد الشيع زال الخفاء وارتفعت الوسائط فاحفظه فإنك لا تراه في غير هذا الكتاب فقوله: ألم نفسحه أي نوسعه بإلقاء ما يسره ويقويه، وإظهار ما خفي عليه من الحكم والأحكام وتأنيده وعصمته حتى وعلم ما لم يعلم، وعرف الله معرفة من يراه قبل كل شيء فيناجيه ويدعو عبده لما يرتضيه، وهذا مما لا يمكن إظهاره بغير هذا القدر فتدبر. قوله: (وكان) أي عليه الصلاة والسلام غائباً حاضراً هذه جملة حالية وأكثر أصحاب الحواشي على أن غائباً بغين معجمة وباء موحدة بعد الهمزة اسم فاعل من الغيبة ضد الحضور، وحاضراً بحاء مهملة وضاد معجمة بعدها راء مهملة من الحضور، والمراد أنه لجمعه بين مناجاة الحق ودعوة الخلق الذي كالجمع بين الماء والنار، ولذلك نرى كثيراً من الأولياء لا يدري أمراً من أمور الدنيا حتى تلحقه العامة بالحيوانات العجم، ونرى كثيراً من أهل الدنيا لا يخطر الحق بيا حتى يلحق بجند إبليس، وربما كان إبليس من جنده فلجمعه ﷺ بين كمال الأمرين كان حاضراً مع الناس بجسده الشريف غائباً عنهم بروحه، وحاضراً عن الحق في مقام مناجاته غائباً عنه بحسب الظاهر لمن يدعو، ولذا جعلت قرة عينه في الصلاة وسميت معراجاً وحرّم فيها الكلام، وقيل: إنه غانيا بالعين المهملة والنون من العناء وهو التعب وحاصراً بالحاء والصاد، والراء المهملات بمعنى ضيقاً أي شرح صدره ووسع قلبه للمناجاة والدعوة فاستراح بعد تعب وضيق صدره والأزل أقرب لنظر المصنف رحمه

حاضراً أو ألم نفسحه بما أودعنا فيه من الحكم، وأزلنا عنه ضيق الجهل أو بما يسرنا لك تلقي الوحي بعدما كان يشق عليك، وقيل: إنه إشارة إلى ما روي إن جبريل عليه الصلاة والسلام أتى رسول الله ﷺ في صباه أو يوم الميثاق فاستخرج قلبه فغسله، ثم ملأه إيماناً وعلماً، ولعله إشارة إلى نحو ما سبق ومعنى الاستفهام إنكار نفي الانشراح مبالغة في إثباته ولذلك عطف عليه ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ عبك الثقيل ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ الذي حملة على

الله تعالى فتدبر. قوله: (أو ألم نفسحه) أي نوسع الصدر الشريف فتوسيعه عبارة عن كثرة ما فيه من العلوم الإلهية وتضييقه عدمها، وقوله: أو بما يسرنا الخ فتوسيعه جعله متهيئاً لقبول الوحي مستعداً له والمعنى الأول شامل لهذا كله، ولذا قدمه:

### فإن المهم المقدم

وما في قوله: بما أودعنا موصولة لتبيينها بقوله: من الحكم والعائد محذوف تقديره أودعنا، وفي قوله: بما يسرنا مصدرية وكونها موصولة تكلف. قوله: (وقيل إنه إشارة الخ) شق الصدر الشريف<sup>(١)</sup> مما لا شبهة فيه وقيل: إنه وقع مراراً والكلام عليه مفصل في كتب الحديث والذي مرضه المصنف إنما هو كونه مراداً من شرح الصدر هنا وهو رواية ضعيفة في سنن البيهقي وفي كون الملك الذي شق صدره جبريل توقف، وهما ملكان لم يسميا في الحديث. قوله: (أو يوم الميثاق) الظاهر أن المراد منه أخذ الميثاق على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في عالم الذر كما مر في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٨١] ولا يخفى أن وقوع الشق فيه بعيد جداً، ولذا فسره بعضهم بليلة المعراج وهو بعيد من العبارة لكنه لو قيل إن المراد به وقت قبيل المعراج كان غير بعيد لأنه روى الشق قبله ليستعد لما سيراه في الملكوت فالميثاق بمعناه اللغوي أي الوثوق بنفسه على قدرته وتحمله، وقوله: فاستخرج الخ بيان لبقية أمر الشق كما بين في الحديث. قوله: (ولعله إشارة إلى نحو ما سبق) إن أراد لعل شق الصدر الوارد في الأحاديث إشارة لما سبق من توسيعه للمناجاة، والدعوة وإيداع العلوم والحكم فيه كما قيل فلا وجه له لصحته رواية وحمله على ظاهره عند الجمهور، وإن أراد لعل تفسيره بما ذكر أو لعل كونه في يوم الميثاق كان أقرب إلى الصواب. قوله: (ومعنى الاستفهام الخ) بيان للمراد مع التوجيه للعطف لثلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء فيما لا محل له من الإعراب، وهو مردود أو ضعيف لا توجيه لعطف المثبت على المنفي فإنه جائز بالاتفاق، وقوله: مبالغة في إثباته لأن الإثبات بإبطال كالدعوى بيينة لأن إنكار النفي مستلزم للإثبات بوجه أقوى، وقوله: ولذلك أي لكون معناه ما ذكر وقع ما ذكر معطوفاً عليه من غير

(١) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ١٦٢ ح ٢٦١ وأحمد ٣/١٢١ - ١٤٩ - ٢٨٨ وابن حبان ٦٣٣٤ والبغوي ٣٧٠٨ والبيهقي ١/١٤٦ في «الدلائل» وأبو يعلى ٣٥٠٧ وأبو عوانة ١/١٢٥ وأبو نعيم ١٦٨ وابن عساكر ص ٣٧٠ - ٣٧١ كلهم من حديث أنس بن مالك.

النقيض، وهو صوت الرحل عند الانتقال من ثقل الحمل وهو ما ثقل عليه من فرطاته قبل البعثة أو جهله بالحكم والأحكام أو حيرته أو تلقي الوحي أو ما كان يرى من ضلال، وقومه مع العجز عن إرشادهم أو من إصرارهم، وتعديهم في إيذائه حين دعاهم إلى الإيمان ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ بالنبوة، وغيرها وأي رفع مثل أن قرن اسمه باسمه تعالى في كلمتي الشهادة وجعل طاعته طاعته، وصلى عليه في ملائكته وأمر المؤمنين بالصلاة عليه، وخاطبه بالألقاب وإنما زاد ذلك ليكون إبهاماً قبل إيضاح فيفيد المبالغة ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ كضيق الصدر

لزوم المحذور السابق ولم يقل ونضع، ونائب فاعل عطف قوله: ووضعنا، وقوله: عبأ بكسر العين المهملة وسكون الموحدة والهزمة بمعنى الحمل مطلقاً أو الثقل منه فالصفة كاشفة. قوله: (الذي حملة على النقيض) فالأفعال للحمل على الشيء وهو المصدر هنا كأبكاه إذا حملة على البكاء أو هو بيان لأن إسناده للحمل الثقيل إسناد للسبب الحامل مجازاً، والنقيض الصرير وهو معنى قوله: صوت الرحل بالحاء المهملة وهو رحل الجمل والقتب الذي يوضع عليه وقاية لظهره، وقوله: عند الانتقال من ثقل الحمل المراد بالانتقاض بالقاف التحامل عليه، والضغط له بثقله عليه. قوله: (وهو ما ثقل عليه من فرطاته الخ) الفرطات بفتحين جمع فرطة وهي الذنب المتقدم يعني المراد بالحمل المنقوض هنا ما صدر منه قبل البعثة مما يشق عليه تذكره، أو المراد عدم علمه بالشرائع ونحوها مما لا يدرك إلا بالوحي مع تطلبه له، وقول المصنف جهله عبارة قبيحة لجراسته على التصريح بما لم يصرح به الله فهو ترك أدب فكان عليه أن يتأدب بأدب الله فيه، فالحمل مستعار للفرطات بواسطة أن كلا منهما مما يشق ويصعب، وكذا عدم الوقوف على ما مرّ فوضعه على الأول مغفرتة وعلى الثاني تعليمه بالوحي ونحوه. قوله: (أو حيرته) أي الحمل مستعار لتحيريه في بعض الأمور كشكر ما أنعم به عليه وآداء حق الرسالة فهو كقوله: وجدك ضالاً فهدى فوضعه إزالة ما يؤدي للحيرة، وقوله: أو تلقي الوحي أي الحمل الثقيل الوحي وتلقيه في ابتداء أمره فوضعه عنه بتيسيره له بتدريه واعتياده له، وقوله: أو ما كان يرى الخ بتشبيه ما يشاهده منهم مع عجزه عن الإرشاد لعدم إطاعتهم له لعدم إذعانهم إلى الحق أو لإصرارهم على العناد بالحمل الثقيل لأنه يشق عليه ووضعه عنه بتوفيق بعضهم للإسلام كحمزة وعمر ونحوه، وقيل: إن قوله وضعنا الخ كناية عن عصمته وتطهيره ومن دنس الأوزار ففيه على الوجوه استعارة تمثيلية والوضع ترشيح لها. قوله: (بالنبوة) متعلق برفعنا أو بذكرك، والمراد أنه شرف ذكره حيث خاطبه بنحو يا أيها النبي يا أيها الرسول، وقوله: وأي رفع الخ أي لا رفع أقوى من هذا ويهذا فسرت الآية كما في الشفاء، وقوله: وجعل طاعته الخ إشارة إلى قوله: أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، والصلاة عليه إشارة إلى قوله: إن الله وملائكته الخ والمراد بالألقاب نحو: ﴿يا أيها المدثر﴾ لا إلا ألقاب الاصطلاحية. قوله: (وإنما زاد لك الخ) أي في قوله: ﴿ورفعنا لك﴾ ولم يذكره في قوله: ﴿الم نشرح لك﴾ لتقدمه في سورة طه، وقد مرّ تفصيله هناك لأنه بذكر الفعل علم أن ثمة مشروحاً ومرفوعاً فقيل: ذكره لما قيل لك

والوزر المنقض للظهر، وضلال القوم وإيذائهم ﴿يُسْرًا﴾ كالشرح والوضع والتوفيق للاهتداء، والطاعة فلا تياس من روح الله إذا عراك ما يغمك، وتنكيره للتعظيم والمعنى بما في أنّ مع من المصاحبة المبالغة في معاقبة اليسر والعسر، واتصاله به اتصال المتقارنين ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ تكرير للتأكيد، أو استئناف وعدة بأن العسر مشفوع بيسر آخر كثواب الآخرة كقولك:

اشتد الإبهام لزيادة الانتظار وتوهم أنه أعرض عن ذكره بالكلية فإذا ذكر بعده كان أوقع في النفس وقيل: اللام للتعليل. قوله: (كضيق الصدر الخ) إشارة إلى ارتباط هذا بما قبله وأنّ الفاء للفعلية أو للسببية، ودخلت على السبب وإن تعارف دخولها على المسبب لتسبب ذكره عن ذكره فإن ذكر أحدهما يستدعي ذكر الآخر وإنّ لتأكيده لتقدّم ما يلوح له كما تقرر في المعاني، وقوله: كالشرح لف ونشر مرتب فيحمل العسر واليسر على تلك النعم وأضدادها، وحمل الزمخشريّ العسر على فاقة المسلمين في بدء الإسلام واليسر على ما أفيض بعده والمصنف اختار هذا لأنه أتم فائدة وأحسن ارتباطاً فأعرفه. قوله: (والوزر) أي بمعناه التعارف، وهو الفطرات والذنوب وليس هو السابق في النظم لشموله لمعان عدّة منها ما ذكره بعده وهو ضلال القوم الخ فيرد عليه أنه داخل في الوزر لأنه بعض متناولاته فلا وجه لأفرادهما بالذكر كما قيل ولو حمل عليه، وقيل: إنه إشارة لبعض ما اندرج تحته لتذكر الباقي لم يبعد. قوله: (فلا تياس الخ) إشارة إلى أنّ المقصود من ذكر ما ذكر تسليته ﷺ، أو إلى أنّ المذكور ترتب على ما قبله لأنه كناية عما ذكر وقيل: إنه يفهم منه بطريق الإشارة دون العبارة، وفي الكشاف إنّ المشركين طعنوا في المؤمنين بالفاقة فسبق إلى فهمهم أنهم رغبوا عن الإسلام لاحتقار المسلمين فذكره بما أنعم به عليهم من النعم ثم قال فإنّ من العسر يسراً كأنه قال: خولناك ما خولنا فلا تياس والفاء عليه فصيحة، واللام عهدية وعلى ما ذكره المصنف سببية واللام استغراقية فتدبر. قوله: (وتنكيره) أي بسراً للتعظيم فالمراد يسر عظمي وهو يسر الدارين، وقوله: والمعنى بزنة المرضى أي المقصود مبتدأ، وقوله: في أنّ مع أي في هذا اللفظ متعلق به، وقوله: من المصاحبة بيان لما، وقوله: المبالغة خبره، وقوله: في معاقبة الخ متعلق بالمبالغة وقوله: اتصال المتقارنين بالنون فهو استعارة شبه التقارب بالتقارن، فاستعير لفظ مع لمعنى بعد وليس تبعية كما توهم، ولو أبقى على ظاهره جاز لأنّ المرء لا يخلو في حال العسر من يسر ما وأقله الصبر والتحمل، وعلى هذا لو قيل إنّ معنى قوله في الحديث: «لن يغلب عسر يسرين»<sup>(١)</sup> إن أفاد ما هنا أنّ معه يسراً صح وقد علم أنّ بعده آخر على ما جرت به العادة أو فهم من قوله: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [سورة الطلاق، الآية: ٧] إن كان نزولها متقدماً فتأمل. قوله: (أو استئناف وعدة الخ) قال بيسر الخ إشارة إلى مغاييرته للأول لأنه أعيد نكرة فيغاييره، وأما العسر فأعيد معرفة فيكون عينه، وقوله: كقولك الخ إشارة إلى أنه مثال منه لأنّ الوارد للصائم

(١) أخرجه الحاكم ٥٢٨/٢ عن الحسن مرسلًا. وقال الذهبي: مرسل.

إِنَّ لِلصَّائِمِ فَرْحَتَيْنِ أَي فَرْحَةٌ عِنْدَ الْإِنْفِطَارِ، وَفَرْحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ الرَّبِّ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَنْ يَغْلِبَ عَسْرٌ يَسْرِينَ فَإِنَّ الْعَسْرَ مَعْرَفٌ فَلَا يَتَعَدَّدُ سِوَاهُ كَانَ لِلْعَهْدِ أَوْ لِلجِنْسِ وَالْيَسْرُ مَنْكَرٌ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ بِالثَّانِي فَرْدٌ يَبْغِيهِ مَا أُرِيدُ بِالْأَوَّلِ» ﴿فَإِذَا فَرَّغْتَ﴾ مِنَ التَّبْلِيغِ ﴿فَأَنْصَبْ﴾ فَاتَّعَبَ فِي الْعِبَادَةِ شُكْرًا لِمَا عَدَدْنَا عَلَيْكَ مِنَ النِّعَمِ السَّالِفَةِ، وَوَعَدْنَا بِالنِّعْمَةِ الْآتِيَةِ وَقِيلَ: إِذَا فَرَّغْتَ مِنَ الْغَزْوِ فَانصَبْ فِي الْعِبَادَةِ، أَوْ إِذَا فَرَّغْتَ مِنَ الصَّلَاةِ فَانصَبْ بِالِدُّعَاءِ ﴿وَلِيكَ رَبُّكَ فَارْغَبْ﴾ بِالسُّؤَالِ، وَلَا تَسْأَلْ غَيْرَهُ فَإِنَّهُ الْقَادِرُ وَحْدَهُ عَلَى الْإِسْعَافِكَ، وَقُرِئَ فَرَّغَ أَي رَغِبَ النَّاسُ إِلَى طَلْبِهِ ثَوَابِهِ. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ أَلَمَ نَشْرَحَ فَكَأَنَّمَا جَاءَنِي وَأَنَا مَغْتَمٌ فَفَرَّجَ عَنِّي».

فَرِحْتَانِ<sup>(١)</sup> الْخَ فَلَمَّا ذَكَرَ هَذَا فِي تَفْسِيرِهِ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ تَأْكِيدًا، وَقَوْلُهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ كَمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَالطَّبْرَانِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا وَقَعَ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ وَأَوَّلُهُ لَوْ كَانَ الْعَسْرُ فِي حَجَرٍ نَصَبَ لِتَجَهُّدِ الْيَسْرِ حَتَّى يَسْتَخْرِجَهُ، وَقَوْلُهُ: فَإِنَّ الْعَسْرَ مَعْرَفٌ الْخَ أَي عَلَى كَوْنِهِ اسْتِثْنَاءً وَعَدَّةٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَأْكِيدًا كَانَ عَيْنُ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ لِمَا ذَكَرَ، وَقَوْلُهُ: لِلْعَهْدِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَاقَةُ الْمُسْلِمِينَ كَمَا فِي الْكِشَافِ أَوْ لِلجِنْسِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَبَعْدَ قَوْلِهِ: إِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ لَمْ يَبْقَ وَجْهٌ لِلسُّؤَالِ عَنْ عَدَمِ اقْتِرَانِهِ بِالْوَاوِ كَمَا قِيلَ. قَوْلُهُ: (مِنَ التَّبْلِيغِ) وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ كَوْنِ الْمُرَادِ إِذَا فَرَّغْتَ مِنْ تَلْقِيِ الْوَحْيِ فَانصَبْ فِي تَبْلِيغِهِ، لِأَنَّ الْوَحْيَ مَعْلُومٌ أَنَّ نَزُولَهُ لِلتَّبْلِيغِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْأَمْرِ بِهِ، وَهَذَا أَمٌّ فَائِدَةٌ لِأَنَّ التَّبْلِيغَ بَعْدَ تَلْقِيِ الْوَحْيِ وَالنِّعَمَ السَّالِفَةَ مَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ: «أَلَمَ نَشْرَحَ» الْخَ، وَالْوَعْدَ بِالْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ مَعَ الْعَسْرِ يَسْرًا﴾ الْخَ وَذَكَرَ الشُّكْرَ لِيَتِمَّ ارْتِبَاظُهُ بِمَا قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ إِذَا فَرَّغْتَ مِنَ الْغَزْوِ الْخَ) مَرَضُهُ قِيلَ لِأَنَّ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ وَالْأَمْرُ بِالْجِهَادِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ فَلَعَلَّهُ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مَدِينِيَّةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَلَا تَسْأَلْ غَيْرَهُ) إِشَارَةٌ إِلَى الْحَصْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ تَقْدِيمِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَقَوْلُهُ: فَإِنَّهُ الْخَ تَوْجِيهُ لِحَصْرِ السُّؤَالِ وَقَصْرِهِ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: ثَوَابُهُ أَي ثَوَابُ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْخَ هُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ<sup>(٣)</sup> تَمَّتِ السُّورَةُ بِحَمْدِ الْمَلِكِ الْعِلَامِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ الرُّسُلِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١٩٠٤ وَالتِّرْمِذِيُّ ٧٦٦ وَمُسْلِمٌ ١١٥١ فِي ١٦٣ وَالنَّسَائِيُّ ١٦٣/٤ - ١٦٤ وَأَحْمَدُ ٢/٢٧٣ وَابْنُ حِبَّانَ ٣٤٢٣ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلَفْظُ الْبُخَارِيُّ: «قَالَ اللَّهُ: كُلَّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ، إِلَّا الصِّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالصِّيَامُ جَنَّةٌ، وَإِذَا كَانَ يَوْمَ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرَفْتُ وَلَا يَصْخَبُ، فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقِلْ لِي أَمْرٌ صَائِمٌ. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ. لِلصَّائِمِ فَرِحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا: إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ».

(٢) تَقْدِيمُ.

(٣) هُوَ بَعْضُ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبِ الْمَشْهُورِ بِالْوَضْعِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

## سورة والتين

مختلف فيها وأياها ثمان .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ خصهما من الثمار بالقسم لأن التين فاكهة طيبة لا فضل لها، وغذاء لطيف سريع الهضم ودواء كثير النفع فإنه يلين الطبع ويحلل البلغم ويظهر الكلتيين ويزيل رمل المثانة، ويفتح سدد الكبد والطحال ويسمن البدن، وفي الحديث<sup>(١)</sup> إنه يقطع البواسير وينفع من النقرس والزيتون فاكهة وإدام ودواء وله دهن لطيف كثير المنافع مع أنه قد ينبت حيث لا دهنية فيه كالجبال، وقيل: المراد بهما جبلان من الأرض المقدسة أو مسجدا

## سورة التين

ويقال: سورة والتين بالواو ولا خلاف في عدد آياتها، والخلاف في كونها مكية أو مدنية وأيد الأول بقوله: ﴿هذا البلد﴾ .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (خصهما من الثمار الخ) أي من بين الثمار فمن تبعيضية، وقوله: وغذا الغداء ما به نماء الجسد والدواء ما به العلاج لإزالة الأمراض ونحوها، وقوله: يلين الخ بيان لدوائيته، وقوله: ويزيل رمل المثانة بفتح الراء المهملة وسكون الميم وأراد بالمثانة مقر البول ورمليها مرض يستولي عليها بتحجر البول بأجزاء دقيقة كالرمل يعسر معها البول، ويتأذى به فإن زاد صار حصاة وهو مرض معروف بالحجاز وإنما بيناه لأن بعضهم ظنه بفتح الميم وفسره باضطراب المثانة وهو خطأ. قوله: (لا فضل لها) صفة بعد صفة وفي نسخة لا فضل له فيكون خبراً بعد خبر لكنه لم يعطف وفيه شيء، والنقرس بالكسر مرض وكون الزيتون فاكهة محل نظر وهذا كله على أن المراد بالتين والزيتون ثمرها، وهو يطلق على الثمر والشجر كما في الكشاف، وعليه قوله: مع أنه ينبت بحسب الظاهر، وقوله: حيث لا دهنية فيه في عبارته قلاقة ظاهرة لأن مراده أنه ينبت في أماكن يابسة لا تناسب الدهنية وفيه نظر، وقوله: بالسريانية هي لغة قديمة وطور سينا وما بعده تركيب مزجي، وقوله: لأنهما الخ إشارة إلى أنه على تقدير مضاف أو تجوز. قوله: (أو مسجداً الخ) لعل إطلاقه عليهما لأن فيهما شجراً من جنسهما كما قيل:

يس تتلوى وسط محرابيه والتين والزيتون في صحته

وقوله: أو البلدان يعني دمشق، وبيت المقدس فالتعريف عهدي وهذا قول كعب وهو

(١) ذكره الزمخشري في الكشاف ٧٦٣/٤ وقال الحافظ ابن حجر أخرجه أبو نعيم في الطب. والثعلبي من

حديث أبي ذر. وفي إسناد من لا يعرف.

دمشق وبيت المقدس، أو البلدان ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾ يعني الجبل الذي ناجى عليه موسى عليه الصلاة والسلام ربه، وسينين وسيناء اسمان للموضع الذي هو فيه ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ أي إلا من من أمن الرجل أمانة فهو أمين أو المأمون فيه يأمن فيه من دخله، والمراد به مكة ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ يريد به الجنس ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ تعديل بأن خص بانتصاب القامة،

مجاز من تسمية المحل باسم الحال فيه، وما نقل عن شهر بن حوشب من تفسير البلديين بالكوفة والشأم لا أصل له لأن الكوفة بلدة إسلامية اختطها سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في خلافة عمر رضي الله عنه فكيف يفسر بها القرآن اللهم إلا أن يريد جبلاً بأرضها لأن الجودي قريب منها، وقد قيل: إنه مراده فتأمل. قوله: (اسمان للموضع الذي هو فيه) وفي نسخة الذي فيه بدون ضمير هو الراجع للجبل فقيل: تقديره الذي حصل فيه على أن يكون ضمير الجبل مستتراً في الظرف، وضمير فيه للموضع وقال أبو حيان: لم يختلف في أن طور سينا جبل في الشأم وهو الذي كلم الله موسى عليه الصلاة والسلام عليه ومعنى سينين ذو الشجر، وقال عكرمة حسن مبارك اه وقيل: المراد الموضع المخصوص الذي في الجبل وهو الموضع الذي ناجى فيه موسى عليه الصلاة والسلام ربه لا الفضاء الذي فيه الجبل كما في المعنى السابق، وهو تكلف لا حاجة إليه وفيه نظر والمشهور خلاف ما قاله أبو حيان فإن المعروف اليوم بطور سينا ما هو بقرب التيه بين مصر والعقبة، وطور زيتا في البيت المقدس فليحذر. قوله تعالى: ﴿وهذا البلد الأمين﴾ مما مرّ قبله لما ذكر فيه الفاكهة، والبقعة صار في قوة أن يقال والأرض المباركة الجامعة لبركة الدين والدنيا لذكر الثمار ومحل المناجاة فحسن عطف البلد عليه، أو العطف على مجموعها كما أشار إليه في الكشف، وقوله: أي الأمن يعني أنه فعيل بمعنى فاعل من قولهم أمن بضم الميم أمانة فهو أمين وأمان، وإنما فسرهُ بالأمن لأنه أظهر وإن لم يسمع له اسم فاعل، وإنما يقال للشخص: أمين وأمان ككريم وكزام ولا يصح تفسيره بالنسب كلابن لأنه لا يصح مقابله لما هو بمعنى المفعول وهو على هذا استعارة مصرحة، أو مكنية بتشبيهه عدم الضرر لما فيه بحفظه بالوضع عند الرجل الأمين. قوله: (أو المأمون فيه) يعني أن فعلاً من أمنه المتعدّي بمعنى مفعول، وأمنه بمعنى لم يخفه ويحذر غوائله ولما كان المأمون الناس لا المكان أشار إلى أنه أسند إليه مجازاً وأن المراد أنه مأمون فيه لأنه على الحذف والإيصال وقد تقدّم تحقيقه والمراد مكة على الوجهين. قوله: (يريد به الجنس) فهو شامل للمؤمن والكافر لا مخصوص بالثاني بدليل صحة الاستثناء، وإن الأصل فيه الاتصال وقوله: تعديل فسرهُ بقوله: بأن خص الخ وقوله: بانتصاب القامة لا منكباً كالبهائم، واجتماع خواص الكائنات من المجردات المضاهي لها بروحه، والماديات المحاكي لها بجسده فكان مجمع مجرى الغيب والشهادة والنسخة الجامعة لما في رسائل إخوان الصفاء، وسائر المتون والشارح لما كان وما سيكون كما نسب لعلي كرم الله وجهه وكأنه نظم فيه معنى ما نقل عنه وهو:

وحسن الصورة واستجماع خواص الكائنات، ونظائر سائر الممكنات فيه ﴿ثُمَّ رَدَدْتَهُ أَسْفَلَ سَفِيلِينَ﴾ بأن جعلناه من أهل النار، أو إلى أسفل السافلين، وهو النار وقيل: هو أرذل العمر فيكون قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ منقطعاً ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ لا ينقطع أو لا

دواؤك فيك ولا تشعر دواؤك فيك وما تبصر  
وتزعم أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

حتى شرفه الله بأن رسم فيه بعض ما يماثل صفاته ككونه عالماً مريداً قادراً مدبراً، وقال: تخلقوا بأخلاق الله لثلاث يتوهم أن ما للسيد على العبد حرام، وبهذا فسر ابن عربي قوله: (خلق آدم على صورته)<sup>(١)</sup>، وقوله: نظار سائر الممكنات فجعل رأسه كالسما والبطونها كالبروج وحواسها كالكوكب وخلق فيه قوى سبعة إلى غير ذلك وقوله: في أحسن تقويم في موضع الحال من الإنسان والتقويم فعل الله فهو بمعنى القوام أو المقوم أو فيه مضاف مقدر أي قوام أحسن تقويم أو في زائدة والتقدير قومناه أحسن تقويم. قوله: (بأن جعلناه من أهل النار) فهو منصوب على الحال من ضمير المفعول، والسافلين العصاة وغيرهم وأسفل سافل للمتعدّد المتفاوت ورددنا بمعنى غيرنا حاله، وثم للتراخي الزماني أو هو رتبي كذا في الحواشي تبعاً للمعرب والظاهر أن المراد ما قاله النحاة كما في التسهيل من أن رد يكون بمعنى جعل فينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كما في قوله:

فرد شعورهنّ السود بيضاً ورد وجوههنّ البيض سوداً

قوله: (أو إلى أسفل السافلين) فهو منصوب بنزع الخافض صفة لمكان، والرّدّ بمعنا المعروف وقوله: وهو النار أي محل النار أو النار بمعنى جهنم فإنها اشتهرت فيها والسافلين على هذا الأمكنة السافلة وهي دركاتها إلا أن جمعها جمع العقلاء حينئذ لا يخلو من التعسف وكونه للفاصلة أو التنزيل منزلة العقلاء لا يثلج الصدر، وما في الكشاف من أن المراد بهم أهل النار والدركات لأنهم أسفل السفلى وأقبح الصور أحسن وأولى. قوله: (وقيل هو أرذل العمر) مرضه لأنه خلاف المتبادر من السياق ولما فيه من الخفاء لأن المراد رددناه لما يشبه حاله الأولى في الطفولية وأما انقطاع الاستثناء فلا محذور فيه، وقوله: فيكون الخ تفريع على التفسير الأخير والانقطاع لأنه لم يقصد إخراجهم من الحكم وهو مدار الاتصال والانفصال كما صرح به في الأصول لا الخروج والدخول كما توهم فلا يرد عليه أنه كيف يكون منقطعاً مع أنهم مردودون أيضاً فهو للاستدراك لدفع ما يتوهم من أن التساوي في أرذل العمر يقتضي التساوي في غيره، ويكون الذين حينئذ مبتدأ والفاء داخله في خبره لا للتفريع كما في الاتصال، ثم إن

(١) هو صدر حديث أخرجه البخاري ٣٣٢٦ - ٦٢٢٧ ومسلم ٢٨٤١ وأحمد ٣١٥/٢ وابن حبان ٦١٦٢ وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٤٠ - ٤١ والبغوي ٣٢٩٨ والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢٨٩ - ٢٩٠ واللالكائي في «أصول الاعتقاد» ٧١١ وعبد الرزاق ١٩٤٣٥ كلهم من حديث أبي هريرة المطول.

يمنّ به عليهم، وهو على الأول حكم مرتب على الاستثناء مقرر له ﴿فَمَا يَكْذِبُكَ﴾ أي فأي شيء يكذبك يا محمد دلالة أو نطقاً ﴿بَعْدَ بِالَّذِينَ﴾ بالجزاء بعد ظهور هذه الدلائل وقيل ما بمعنى من وقيل الخطاب للإنسان على الالتفات، والمعنى فما الذي يحملك على هذا الكذب ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ تحقيق لما سبق، والمعنى أليس الذي فعل ذلك من

المصنف أشار إلى أن هذا التفسير على التفسير الثاني دون الأول ويصح أن يكون جارياً عليهما فتدبر. قوله: (حكم مرتب الخ) أي إذا كان الاستثناء متصلاً فهذه الجملة مترتبة عليه ومؤكدة له أو على غيره فهي داخلة على الخبر حيثنذ قيل، ولذا صدر بالفاء ولا يخفى أن الفاء في مجزأها على الثاني أيضاً كما عرفته. قوله: (فأي شيء يكذبك الخ) فما استفهامية والخطاب للنبي ﷺ، ومعنى يكذبك أما ينسبك إلى الكذب كفسقته إذا قلت له إنه فاسق والدين بمعنى الجزاء بعد البعث والباء بمعنى في أي يكذبك في إخبارك به أو سببية أو بسبب إخبارك به وإثباته، أو المعنى ما يجعلك مكذباً بالدين على أن الباء صلته والدين بمعناه وهو من باب الإلهاب والتعريض بالمكذبين والمعنى أنه لا يكذبك شيء ما بعد هذا البيان بالدين لا كهؤلاء الذين لا يبالون بآيات الله ولا يرفعون لها رأساً والاستفهام للإنكار والتعجب، وقوله: بعد أي بعد هذه الدلائل على كمال القدرة، وهي الخلق في أحسن تقويم الخ فالتفريع بالفاء لأن الإنكار تسبب عن البيان المذكور وهو ظاهر من النظم كما أشار إليه المصنف وكلامه محتمل للوجهين فالقصر تقصير، وقوله: دلالة أو نطقاً تفصيل للتكذيب على الوجهين بل الوجوه فتدبر. قوله: (وقيل ما بمعنى من) فهو استفهام عن يعقل ومرضه لأنه خلاف المعروف فلا يرتكب مع صحة بقائها على أصلها كما بيناه لك، والداعي لارتكاب هذا أن المعنى عليه أظهر إذا كان المخاطب النبي ﷺ فإنه إنكار توبيخي للمكذبين له ﷺ بعد ما ظهر لهم من دلائل صدقه وصحة مدعاه، وقوله: وقيل الخطاب للإنسان هذا هو الذي ارتضاه في الكشف لسبق ذكر الإنسان، وكون الالتفات من الغيبة للخطاب وتلوين الخطاب من المحسنات فلا وجه لجعله سبباً لتمريضه، وإنما وجهه أن الإنسان عام للمكذب، وغيره هنا فلا يصح جعله مكذباً إلا بتكلف فتأمل. قوله: (والمعنى فما الذي يحملك على هذا الكذب) أي الكذب الذي هو التكذيب فإنه كذب محض كما قال الزمخشري إن معناه فما يجعلك كاذباً بسبب الدين وإنكاره بعد هذا الدليل يعني أنك تكذب إذا كذبت بالجزاء لأن كل مكذب بالحق فهو كاذب فأي شيء يضطرك إلى أن تكون كاذباً بسبب تكذيب الجزاء انتهى، والمصنف اختصره اختصاراً مغلقاً. قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ﴾ الخ الاستفهام للتقرير ولذا ورد في الحديث الصحيح أنه ﷺ كان إذا قرأها قال: «بلى وأنا على ذلك من الشاهدين»<sup>(١)</sup> وقوله: أليس الذي فعل ذلك الخ إشارة إلى أنه فيه قياساً

(١) يشير المصنف لما أخرجه الترمذي ٣٣٤٧ وأحمد ٢٤٩/٢ ٢٨٤ - ٢٨٦ - ٢٩١ - ٢٩٨ - ٣٠٢ - ٣٠٣

كلاهما عن إسماعيل بن أمية قال: سمعت رجلاً بدوياً أعرابياً يقول: سمعت أبا هريرة يرويه يقول: =

الخلق والردّ بأحكم الحاكمين صنعاً وتدبيراً، ومن كان كذلك كان قادراً على الإعادة والجزاء على ما مرّ مراراً عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة والتين أعطاه الله العافية واليقين ما دام حياً فإذا مات أعطاه الله من الأجر بعدد من قرأ هذه السورة».

منطقياً وهو ظاهر وليس هذا مبنياً على تفسير أسفل سافلين بأرذل العمر لأن الاستدلال يكون بالمعلوم على المجهول كما قيل: بل صادق على الوجوه لأنه لم يبين المراد بالرد ولا يلزم أن يكون من الدليل بل هو مستدل عليه لأنه على الأول والثاني من جملة الجزاء فيجعل كلامه من اللف والنشر مع أنه لو سلم لا بأس فيه، وأحكم من الحكم أو الحكمة قيل: والثاني أظهر، وقوله عن النبي ﷺ الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup> (تمت السورة) والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه.

= من قرأه «التين والزيتون» فقرأ: «ليس الله بأحكم الحاكمين» فليقل: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين. قال الترمذي: هذا حديث، إنما يروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابي عن أبي هريرة ولا يسمى.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة العلق

مكية، وآيها تسعة عشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ أي اقرأ القرآن مفتتحاً باسمه سبحانه وتعالى أو مستعينا به ﴿الَّذِي خَلَقَ﴾ أي الذي له الخلق، أو الذي خلق كل شيء ثم أفرد ما هو أشرف وأظهر صنفاً

## سورة العلق

وتسمى سورة اقرأ ولا خلاف في كونها مكية وإنما الخلاف في عدد آياتها فقيل: تسع عشرة، وقيل: ثمان عشرة وفي أنها أول نازل أم لا كما في بعض النسخ، وهي أول سورة نزلت وقيل: الفاتحة ثم هذه اهـ، وقيل: صدرها أول آية نزلت في غار حراء والفاتحة أول سورة نزلت وبه جمع بين الحديثين، وقيل: أول ما نزل المدثر.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (اقرأ القرآن) إشارة إلى أنّ مفعوله مقدر بقريئة المقام وليس منزلاً منزلة اللازم ولا اسم مفعول والباء زائدة كما قيل، وقوله: مفتتحاً الخ إشارة إلى أنّ الباء هنا للملابسة أو الاستعانة، وقدم الأول لما في الثاني من إيهام كون اسمه تعالى آلة لغيره وهو محتمل لأن يكون إشارة إلى أنّ الجار والمجرور هنا ظرف مستقر في موضع نصب على الحالية، ويحتمل أنه بيان لمآل المعنى فالظرف لغو والقرآن يطلق على الكل وعلى ما يشمله وأبعاضه وعلى كل حال سواء دل الأمر على الفور أم لا ليس تكليفاً بما لا يطاق، أما على الثاني فظاهر، وأما على غيره فلأن قراءته بالشروع فيه وعلى الأول فلا حجة فيه للشافعي في الجهر بالبسملة في كل سورة إذ لا دلالة له عليه ولو سلم فالمقابلة تدل على أنها ليست من القرآن وهو مخالف لمذهبه وفيه نظر وإن كان في الاستدلال ما فيه لأن الافتتاح يقتضيه ظاهراً والمقابلة تخصص القرآن بغيرها، وضمير به لربك ليتحد مرجع الضمير فيهما أو للاسم وإقحام الاسم هنا وعدمه مر بيانه في أول الكتاب، وكون اقرأ من جملة المأمور بقراءته فيدل على وجوب نفسه خزيمة سيأتي بيانها. قوله: (الذي له الخلق) ذكر فيه وجوهاً أولها: هذا وهو أنه نزل منزلة اللازم، وهو يفيد العموم أيضاً لأنه يدل على اختصاص الخلق به وعلى أنّ كل مخلوق له أيضاً كما أشار إليه المصنف بقوله: له الخلق فقدّم له للدلالة على الحصر أو يقدر له مفعول عام وهو كل شيء لأنّ الحذف يدل على العموم أيضاً، وسيأتي الوجه الثالث. قوله: (ثم أفرد ما هو أشرف الخ) هو على الثاني أو على الوجهين لأنّ مآلهما واحد كما عرفت، وهو الأحسن وهذا بيان لتخصيص خلق الإنسان بالتصريح به بعد التعميم صراحة، أو كناية فقوله: أشرف على المذهب الحق ولذا غير قول الزمخشري أشرف من على الأرض وقوله: وأظهر صنفاً وتدبيراً أظهر به صنعة أي مصنوعيته، ومدبريته أي كونه مدبراً أموره لأنه أنفسي مشاهد لكل أحد فهما مصدرأ

وتدبيراً وأدل على وجوب العباد المقصودة من القراءة فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ أو الذي خلق الإنسان فأبهم، أولاً ثم فسر تفخيماً لخلقه ودلالة على عجيب فطرته ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾ جمعه لأن الإنسان في معنى الجمع ولما كان أول الواجبات معرفة الله سبحانه، وتعالى نزل أولاً ما يدل على وجوده وفرط قدرته وكمال حكمته ﴿اقْرَأْ﴾ تكرير للمبالغة أو الأول مطلق، والثاني للتبليغ أو في الصلاة ولعله لما قيل له ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فقال: ما أنا بقارئ فقيل له اقرأ ﴿وَرَبِّكَ الْأَكْرَمُ﴾ الزائد في الكرم على كل كريم فإنه سبحانه، وتعالى ينعم بلا عوض ويحلم

المبني للمفعول. قوله: (وأدل على وجوب العبادة الخ) بيان لارتباطه بما قبله ولما كانت القراءة عبادة فالأمر بها أمر بالعبادة دال على وجوبها وجميع الموجودات تدل على الصانع المنعم بالخلق وشكره بالعبادة له واجب فما هو أشرف، وأظهر أدل على ما ذكر فافهم. قوله: (أو الذي الخ) فيقدر الإنسان ويعلق الخلق بمفعول خاص والإبهام من عدم ذكره والتفخيم بالتفسير بعد الإبهام والفترة بمعنى الخلق أو المراد أن الأول ذكر مطلقاً ثم بين فتدبر. قوله: (جمعه الخ) أي قال: علق دون علقه كما في الآية الأخرى لأن الإنسان المراد به الجنس فهو في معنى الجمع فلذا جمع ما خلق منه ليطابقه قيل، وخصه دون غيره من التارات لأنه أدل على كمال القدرة من المضغة، وهو وإن لم يكن أمس من النطفة بالمقام فهو مستلزم لها مع مناسبة الفواصل، وأطلق عليه جمعاً وهو اسم جنس جمعي كتمررة وتمر إتما تسمعاً أو هو جمع لغوي، ومعنى قوله: جمعه أتى به جمعاً لأن المجموع مفردة لا هذا، ولذا قيل: فيه تسمح. قوله: (نزل أولاً) هذا بناء على أن أول هذه السورة أول نازل كما مر فالمراد نزل في أول ما أوحاه للنبي ﷺ، وبين وجهه بأن أول واجب على المكلف معرفة الله تعالى وهذه الآيات دالة عليه والبدال على وجوده كونه رباً وعلى فرط قدرته كونه خالقاً وكمال حكمته في جعله علقه المشار به إلى التارات، وقيل: المراد نزل في أول السورة ما يدل على معرفة الله وبعده ما يدل على عبادته في قوله: ﴿أرأيت الذي ينهي عبداً إذا صلى﴾ [سورة العلق، الآية: ١٠] وهو بعيد من كلامه بمراحل. قوله: (تكرير) على أن الثاني عين الأول والمبالغة من تأكيد الأمر حتى كأنه أمر به ووجب عليه مرتين، وقوله: مطلق أي عن قيد التبليغ للناس أو كونه في الصلاة المذكورة بعده، وقوله: ولعله الخ إشارة إلى ما في حديث البخاري<sup>(١)</sup> من أنه لما قال له: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فقال: ما أنا بقارئ وما فيه نافية أو استفهامية كما بين في شرحه فقال له: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ الخ فلا يكون تأكيداً ولا مقيداً بما ذكر من التبليغ للناس أو بكونه في الصلاة بل الأول أمر له بالقراءة فلما سأله ما أقرأ أو قال له إني أمي ولست بقارئ قال له: ﴿اقْرَأْ﴾ الخ فقوله: ﴿وربك الأكرم﴾ حال على هذا وعلى الأول استئناف وعلى الثاني يحتملها، وقوله: فقيل الخ الفاء لبيان تعقيبه لما قبلها فلا يلزم طرحها وذكرها أولى فتأمل.

(١) أخرجه البخاري ٤٩٥٣ من حديث عائشة المطول.

من غير تخوف بل هو الكريم وحده على الحقيقة ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ أي الخط بالقلم، وقد قرئ به لتقيد به العلوم ويعلم به البعيد ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ بخلق القوى ونصب الدلائل، وإنزال الآيات فيعلمك القراءة وإن لم تكن قارئاً وقد عدد سبحانه وتعالى مبدأ أمر الإنسان ومنتهاً إظهاراً لما أنعم عليه من أن نقله من أخس المراتب إلى أعلاها تقريراً لربوبيته وتحقيقاً لأكرميته وأشار أولاً إلى ما يدل على معرفته عقلاً، ثم نبه على ما يدل عليها سمعاً ﴿كَلَّا﴾ ردع لمن كفر بنعمة الله بطغيانه وإن لم يذكر للدلالة الكلام عليه ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾ إن رأى نفسه واستغنى مفعوله الثاني لأنه بمعنى علم، ولذلك جاز أن يكون فاعله ومفعوله ضميرين لواحد ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ رَحِيمٌ﴾ الخطاب للإنسان على الالتفات تهديداً

قوله: (الزائد في الكرم الخ) فافعل على ظاهره والمفضل عليه محذوف لقصد العموم كما في الله أكبر أي من كل كبير، وقوله: يحلم الخ فإن حلمه تعالى مع ما هم عليه من كفران النعم ومع عدم الخوف غاية في الكرم، وقوله: بل هو الكريم الخ يعني أنه ليس المقصود به التفضيل بل المبالغة في زيادة الكرم المطلقة لأن حقيقة الكرم إعطاء ما ينبغي لا لغرض وهو لا يشاركه فيه غيره. قوله: (الخط بالقلم) فمفعوله مقدر والجار والمجرور متعلق بالمفعول المقدر، وقوله: وقد قرئ به هي قراءة ابن الزبير علم الخط بالقلم، وقوله: لتقيد الخ متعلق بقوله: علم بيان لحكمة تعليم الله الخط لعباده، وقوله: ويعلم به البعيد من الإعلام أي يعلم بالخط الأمر البعيد، وقوله: بخلق القوي أراد بالقوى الحواس الباطنة، وقوله: فيعلمك القراءة الخ بيان للمراد منه وأنه داخل فيما ذكر دخولاً أولاً. قوله: (وقد عدد الخ) المبدأ من كونه علقه ومنتهاه كونه عالماً محصلاً ما جهله من المعلومات وأخس المراتب كونه نطفة جمادية وأعلاها كمال الإنسانية، وقوله: تقريراً لربوبيته أي كونه مريباً لخلقه بترقيها في أطوارها، وقوله: لأكرميته حيث أنعم بوجوده، ثم أفاض عليه شآبيب جوده ظاهرة وباطنة محسوسة ومعنوية، وقوله: عقلاً هو ما يعلم من كونه خالقاً لكل شيء ورباً له وسمعاً من قوله: علم الخ فإن الآيات وهي الدلائل السمعية مندرجة فيها كما أشار إليه المصنف رحمه الله والمراد هنا ما يدل على ما لا يتوقف ثبوته على الشرع كوجود الباري تعالى. قوله: (وإن لم يذكر الخ) لأن مفتتح السورة إلى هذا المقطع يدل على عظيم منته على الإنسان فإذا قيل: كلا يكون ردعاً للإنسان الذي قابل تلك النعم بالكفران والطغيان، وكذلك التعليل بقوله: إن الإنسان فليل إنه قدر بعد قوله: ما لم يعلم ليشكر تلك النعم الجليلة فطغى وكفر كلا الخ، وقيل: كلا بمعنى حقاً لعدم ما يتوجه إليه الردع. قوله: (ولذلك جاز أن يكون فاعله ومفعوله ضميرين لواحد) لأنه لا يكون ذلك في غير أفعال القلوب، وقد عدم ولو كانت بصرية امتنع ذلك فيها والمسألة فيها خلاف، فذهب جماعة إلى أن رأي البصرية تعطي حكم العلمية وجعل منه قول عائشة رضي الله عنها لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان وأنشد:

ولقد أراني للرماح دريئة  
من عن يميني تارة وأمامي

وتحذيراً من عاقبة الطغيان، والرجعي مصدر كالبشرى ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى \* عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ نزلت في أبي جهل قال: لو رأيت محمداً ساجداً لوطئت عنقه فجاءه، ثم نكص على عقبيه فقيل له ما لك فقال: إن بيني وبينه لخذقاً من نار وهو لا وأجنحة فنزلت ولفظ العبد وتنكيره للمبالغة في تقييح النهي، والدلالة على كمال عبودية المنهي ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَذْكَاءِ \* أَوْ أَمَرَ بِالْتَّقْوَى﴾ رأيت تكرير للأول وكذا الذي في قوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى \* أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾

قاله السمين في إعرابه. قوله: (تهديداً وتحذيراً الخ) التهديد من الخطاب والتحذير من العاقبة من ذكر الرجوع إلى الله وقد جوز كون الخطاب للرسول والتهديد والتحذير بحاله أيضاً، وقوله: الرجعي مصدر فالفه للتأنيث. قوله: (نزلت في أبي جهل الخ)<sup>(١)</sup> هو حديث صحيح، وإن كان في ألفاظه تفاوت فقوله: ينهي عبداً بمعنى يمنع وعبر بالنهي إشارة إلى عدم اقتداره على غير ذلك، وقال ابن عطية لم يختلف المفسرون في أنّ الناهي أبو جهل والعبد المصلى النبي ﷺ، وما في الكشاف رواية عن الحسن من أنه أمية بن خلف كان ينهي سلمان رضي الله عنه عن الصلاة فلم يلتفتوا إليه فإنه لا خلاف في أنّ إسلام سلمان كان بالمدينة بعد الهجرة فلا وجه لإيراده هنا. قوله: (وأجنحة) أراد ملائكة ذوي أجنحة وقد رآها الملحون، ولم يميز كونها ملائكة أم لا كذا في الكشف، وبين أول كلامه وآخره تدافع يدفع بأدنى تأمل. قوله: (ولفظ العبد وتنكيره) يعني عدل عن قوله: ينهاك الأخصر الأظهر لما ذكر والظاهر أنه لف، ونشر مرتب فقوله: في تقييح النهي تعليل لذكر العبد لأنّ العبد شأنه عبادة مولاه فنهيه عنها أقيح قبيح، وكمال العبودية من التنكير إما لأنه للتعظيم أو لدلالته على أنه لا يعرف بغير العبودية وقيل: إنه من إرخاء العنان في الكلام المنصف إذ قال: ينهي ولم يقل يؤدي وعبداً دون نبياً مختاراً. قوله: (أرأيت تكرير) للتأكيد باعتبار الظاهر من تكرار اللفظ فيها وإن قيد كل واحد بقيد يجعله مغايراً لما قبله لأنه يجوز عدم التكرار وعطف القيود أو ربطها بما يقتضيه النظام والخطاب في قوله: أرأيت عام لكل من يصلح للخطاب أو للإنسان كالخطاب في قوله: إلى ربك ويجوز أن يكون للكافر المفهوم من قوله: الذي ينهي أو للنبي ﷺ إذ هو يختلف كما سيأتي، وما تقدّم هو الراجح لأنّ الذي ينهي عبداً يشمل النبي، والكافر فخرجا عن الخطاب من هذا الوجه كما في الكشف يعني أنّ السياق يقتضي لأن يكون المخاطب بالرؤية غير من وقعت عليه فكونه لا يوجب الخروج لأنه تصوير لحاله وحال خصمه بعنوان كل تعسف لا يخفى، وأما وروده على الثالث فسيأتي بيانه مع أنه غير مقبول فوروده عليه مؤيد لتعريضه. قوله: (وكذا الذي في قوله: أرأيت الخ) أي هي أيضاً تكرير لتأكيد الأولى مثل البانية وعن الزمخشري إنّ أرأيت الأولى وأختيها متوجهات إلى ألم يعلم، وهو مقدّر عند الأوليين، وترك إظهاره اختصاراً كما في قوله: آتوني أفرغ عليه قطراً ومثاله أن تقول لرجل أخبرني عن زيدان،

(١) أخرجه البخاري ٤٩٥٨، والترمذي ٣٣٤٨ كلاهما عن ابن عباس مرفوعاً.

والشرطية مفعوله الثاني، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب الشرط الثاني الواقع موقع القسم له والمعنى أخبرني عنمن ينهي بعض عباد الله عن صلاته إن كان ذلك الناهي على هدى فيما ينهى عنه، أو أمراً بالتقوى فيما يأمر به من عبادة الأوثان كما يعتقد، أو إن كان

وفدت عليه أخبرني عنه إن استجزته أخبرني عنه إن توسلت إليه أما يوجب حقي اه، والمراد ما سمعته. قوله: (والشرطية) الأولى مفعول رأيت الأول، وهكذا الثاني وهذا على أنّ الرؤية علمية لا بصرية بناء على تجويز كل منهما لأنّ للنحاة فيها قولين ولذا ترى المصنف رحمه الله يختار هذا مرة وهذا أخرى وجعل الشرطية في موقع المفعول والجملة الاستفهامية في موقع جواب الشرط إما على ظاهره أو على أنّهما لدالتهما على ذلك جعلاً كأنهما كذلك لسدّهما مسد المفعول والجواب، وبما ذكر صرح الرضي والداميني في شرح التسهيل في باب اسم الإشارة فما قيل من أنّ المفعول الثاني لا رأيت لا يكون إلا جملة استفهامية مخالفة لما صرحوا بأنه مختار سبويه فلا يلتفت إليه. قوله: (وجواب الشرط) الأول محذوف دل عليه جواب الشرط الثاني وهو قوله: ﴿ألم يعلم﴾ الخ، وقد جعلوا هنا جملة الاستفهام جواباً للشرط بدون الفاء، وبه صرح الزمخشري وارتضاه الفاضل الرضي واستشهد له بقوله تعالى: ﴿إن أتاكم عذابه بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٤٧] وقال الدماميني في شرح التسهيل إنه مشكل لعدم اقترانها بالفاء والاقتران بها في مثله واجب وقال في الكشف في تجويز كون الاستفهام جزء الشرط بغير فاء بحث لأنّ ظاهر كلام المفصل وغيره وجوب الفاء في الجزء الإنشائي والاستفهام وإن لم يبق على حقيقته لم يخرج من الإنشاء، وفيه كلام كتبناه في حواشي الرضي، وقوله: محذوف تقديره ألم يعلم أيضاً. قوله: (الواقع موقع القسم له) إشارة إلى أنه ليس بقسيم له حقيقة فلذا لم يعطف عليه بأو وإن كان في تقريره للمعنى عطفه عليه لمشابهته للقسيم أداء لحقي الشبه وعدمه لأنّ تكذيبه وتولييه ليس بمقابل لأمره بالتقوى، واهتمامه ولم يقصد به ذلك فلا يرد عليه ما قيل: إنّ الظاهر عطفه حيثنذ وكون رأيت تأكيداً لا يتوجه الاعتذار به له، وقوله: في الكشف إن رأيت الثالث يستقل به لأنه يقابل الأول لتقابل الشرطين أراد به أنه كالمستقل فلا ينافي كلام المصنف رحمه الله كما توهم حتى يقال: إن المصنف ذهب إلى أنّ التقابل لا يمنع تكرير التأكيد، ولا يقتضي الاستقلال وإنما يستقل لو وقع على الشرطية، وليس كذلك ولو استقل عطف والقول بأنه ترشيح للكلام المبكث وتنبه على حقيقة الثاني ليس بذاك اه، ومن العجائب ما قيل: إنّ قول المصنف أو إن كان على التأكيد إشارة إلى أنّ أو محذوفة فتأمل.

قوله: (والمعنى أخبرني الخ) إشارة إلى أنّ رأيت بمعنى أخبرني وقد مرّ تحقيقه وفي كلامه إشارة إلى أنّ الخطاب لغير معين، وأنه من إرخاء عنان الإنصاف والتبكيك كما مرّ، وقوله: بعض عباد الله لا ينافي كون التنوين للتعظيم كما مرّ لأنّ التعظيم مأخوذ من الإبهام وهو المراد هنا لا أنّ تنوينه للتبعيض كما يتوهم، وقوله: ذلك الناهي إشارة إلى أنّ اسم كان ضمير

على التكذيب للحق، والتولي عن الصواب كما تقول ألم يعلم بأن الله يرى، ويطلع على أحواله من هده أو ضلاله، وقيل: المعنى رأيت الذي ينهي عبداً يصلي والمنهي على الهدى أمر بالتقوى والناهي مكذب متول، فما أعجب من ذا، وقيل: الخطاب في الثانية مع الكافر فإنه سبحانه وتعالى كالحاكم الذي حضره الخصمان يخاطب هذا مرة والآخر أخرى، وكأنه قال: يا كافر أخبرني إن كان صلاته هدى ودعاؤه إلى الله سبحانه وتعالى أمراً بالتقوى أنتهاه، ولعله ذكر الأمر بالتقوى في التعجب والتوبيخ ولم يتعرض له في النهي لأن النهي كان عن الصلاة، والأمر بالتقوى فاقصر على ذكر الصلاة لأنه دعوة بالفعل أو لأن نهى

الذي، وقوله: كما يعتقد إشارة إلى أن انتفاء محقق وإنما أتى فيه بأن بناء على زعمه، وقوله: كما تقول بقاء الخطاب للنبي ﷺ أو بنون العظمة وقوله: ألم يعلم هو الجواب لا مقول القول فافهم. قوله: (وقيل المعنى الخ) يعني أن الضمير المستتر في كان للعبد المصلي، وكذا في أمر والضمير في كذب وتولى ويعلم للذي ينهى وعلى الأول الضمائر كلها للذي ينهى وقوله: والمنهي على الهدى والناهي مكذب بيان لحاصل المعنى لا لأن الجملة الشرطية حالية والرؤية على هذا علمية أيضاً، وقيل: إنها بصرية والجواب مقدر كما أشار إليه بقوله: فما أعجب من ذا بقرينة قوله: رأيت فإنه يفيد التعجب، وقوله: ألم يعلم الخ جملة مستأنفة حيثئذ لتقرير ما قبلها، وتأكيده لا جواب للشرط. قوله: (وقيل الخطاب في الثانية مع الكافر) وفي الثالثة للنبي ﷺ وهو المفهوم من كلام المصنف وإن جوز الإمام كونه للكافر أيضاً وسكت عن الأولى فالظاهر أنها لغير معين فلا يرد ما مر في الكشف، وقيل: إنه للنبي ﷺ أيضاً فتدبر، وقوله: أنتهاه يحتمل أنه جعله مفعولاً لا لرأيت ويحتمل أنه جواب الشرط، وقوله: ودعاؤه الخ إشارة إلى أن أو تقسيمية بمعنى الواو هنا فتدبر. قوله: (في التعجب الخ) أراد قوله: إن كان على الهدى الخ، وأن ما قبله مثله أيضاً وقيل: هذا على الوجهين الأخيرين لأن مبني الأول على نهيه عن الصلاة والأمر والتعجب منه ومبني الثاني على التوبيخ على نهيه عنهما مع أن المذكور أولاً أحدهما وفيه نظر، وقوله: ولم يتعرض الخ يعني لم يقل ينهها إذا صلى أو أمر الخ وهو معطوف على قوله: ذكر أو هو حال وقوله: لأن النهي الخ تعليل للمنفى لا للنفي، وقوله: فاقصر الخ بيان لأنه حذف من الأول بعض ما في الثاني اكتفاء بذكره فيه للاختصار ولما كان الاختصار يحصل بالاختصار على كل منهما أشار إلى المرجح للاختصار على الصلاة بأن الأمر بالتقوى دعوة قولية، والصلاة دعوة فعلية والفعل أقوى من القول فاقصر على الأقوى، وكان الظاهر لأنها لكن ذكر بتأويل الدعاء أو باعتبار كونها فعلاً أو لأنه مصدر وما قيل في بيانه فخص الصلاة بالذكر لاشتماله على أحد قسمي الدعوة بخلاف الأمر بالتقوى الظاهر أنه خطأ، وإنما جعلت دعوة وأمرأ لأن المقتدى به إذا فعل فعلاً في قوة قوله: افعلوا هذا فهي أمر كما جعلها الله نهياً في آية أخرى، فمن قال: المتحقق فيها الصلاة لا الدعوة لم يفهم المراد. قوله: (أو لأن نهى العبد الخ) وجه آخر للدفع أي المذكور أولاً ليس النهي عن الصلاة بل النهي حين

العبد إذا صلى يحتمل أن يكون لها ولغيرها، وعمامة أحواله محصورة في تكميل نفسه بالعبادة وغيره بالدعوى ﴿كَلَّا﴾ ردع للناهي ﴿لَيْنَ لَّرْ بَنُو﴾ عما هو فيه ﴿لَنَسْنَمَا يَا نَاصِيَةَ﴾ لتأخذن بناصيته، ولنسحبته بها إلى النار والسفع القبض على الشيء وجذبه بشدة، وقرئ لنسفعن بنون مشددة ولأسفعن وكتبته في المصحف بالألف على حكم الوقف والاكتفاء باللام عن الإضافة للعلم بأن المراد ناصية المذكور ﴿نَاصِيَةَ كَذِبَةٍ خَاطِفَةٍ﴾ بدل من الناصية، وإنما جاز لوصفها وقرئت بالرفع على هي ناصية، والنصب على الذم ووصفها بالكذب والخطأ وهما لصاحبها على الإسناد المجازي للمبالغة ﴿فَلْيَعْنُ نَادِيَهُ﴾ أي أهل ناديه ليعينوه، وهو المجلس الذي يتتدى فيه القوم روي أن أبا جهل مر برسول الله ﷺ وهو يصلي فقال: ألم أنكه فأغلظ له رسول الله ﷺ فقال: «أنهتني وأنا أكبر أهل الوادي نادياً» فنزلت ﴿سَتَعُ الزَّيَابَةَ﴾

الصلاة وهو محتمل أن يكون لها أو لغيرها وعمامة أحوال الصلاة وجميعها لما انحصرت في تكميل نفس المصلي بالعبادة وتكميل غيره بالدعوة فنهيه في تلك الحال يكون عن الصلاة والدعوة معاً، ولذا ذكرا في التعجب أو التوبيخ فسقط ما قيل من أنه في بعض النسخ أحوالها والصواب أحواله كما في بعضها أي عمامة أحواله ﷺ محصورة فيهما فيدل على النهي عنهما، وفيه أن المتحقق منه الصلاة لا الدعوة فتأمل. قوله: (لتأخذن بناصيته الخ) أي برأسه بيان لمعناه الوضعي، وقوله: لنسحبته هو المعنى الكنائفي المقصود منه وقوله: بنون مشددة هي رواية عن أبي عمرو، وقوله: وكتبته بالكسر مصدر بمعنى الكتابة، وقوله: على حكم الوقف لأنه يوقف على النون الخفيفة بالألف تشبيهاً لها بالتونين، وقاعدة الرسم مبنية على حال الوقف والابتداء، وقوله: والاكتفاء باللام أي في قوله: الناصية لأنها للعهد فالمعنى ناصيته، وهو معنى كونها عوضاً عن الإضافة في مثله. قوله: (وإنما جاز لوصفها) لأن النكرة تبدل من المعرفة عند الكوفيين بشرطين اتحاد اللفظ، ووصف النكرة واشترط ابن أبي الربيع الثاني دون الأول لثلا يكون المقصود أنقص من غيره فإذا جبرت النكارة بالوصف جاز فيه ذلك وأما البصريون فلا يشترطون فيه غير الإفادة فلا وجه لما قاله أبو حيان هنا وقال ابن الحاجب إنه لم يقتصر على أحدهما فذكرت الأولى للتنخيص على أنها ناصية الناهي، ثم ذكر الثانية لتوصف بما يدل على علة السفع وشموله لكل ما وجد فيه ذلك، وهذا على مذهب البصريين. قوله: (ووصفها) مبتدأ خبره قوله: للمبالغة لأنها تدل على وصفه بالكذب بطريق الأولى ولأنه لشدة كذبه كان كل جزء من أجزائه يكذب، وكذا حال الخطأ وهو كقوله: تصف ألسنتهم الكذب ووجهها يصف الجمال والتجوز بإسناد ما للكل إلى الجزء كما يسند إلى الجزئي في كقولهم: بنو فلان قتلوا قتيلاً والقاتل أحدهم كما مر. قوله: (أهل ناديه) يحتمل تقدير المضاف، والإسناد المجازي وإطلاق اسم المحل على من حل فيه، وقوله: يتتدى فيه القوم أي يجتمعون فيه للحديث ولذا سمي نادياً وندياً، وقوله: روي أن أبا جهل الخ رواه النسائي والترمذي وغير

ليجروه إلى النار وهو في الأصل الشرط واحدها زينية كعفرية من الزين، وهو الدفع أو زبني على النسب وأصلها زباني، والتاء معوضة عن الياء ﴿كَلَّا﴾ ردع أيضاً للنهائي ﴿لَا تُطْعَمَهُ﴾ وأثبتت أنت على طاعتك ﴿وَأَسْجُدْ﴾ ودم على سجودك ﴿وَاقْرَبْ﴾ وتقرّب إلى ربك وفي الحديث أقرب ما يكون العبد إلى ربه إذا سجد. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة العلق أعطي من الأجر كأنما قرأ المفصل كله».

وأصله في صحيح البخاري<sup>(١)</sup>، وقوله: ألم أنك أي عن إظهار الصلاة عند الكعبة وقد قيل: إن ذلك في أول صلاة صلاها النبي ﷺ بجماعة فالتعبير بالنهي في الآية على ظاهره، وقوله: أنا أكبر بالموحدة ويجوز فيه المثناة والمراد بالوادي وادي مكة وحرماها. قوله: (وهو في الأصل الشرط) شرط كصرد أعوان الولاية وواحد شرطي كتركي وجهتي، وقيل التحريك خطأ كما في الأساس. قوله: (واحدها زينية) بكسر فسكون واحد زبانية، وقيل: واحده زبني بالكسر نسبة إلى الزين بالفتح وهو الدفع، ثم غير للنسب وأصل الجمع زباني فحذفت إحدى ياءيه و عوض عنها التاء كما ذكره المصنف وقال الأخفش: واحده زابن، وقيل: لا واحد له كعباديد ولم يرسم كسندع بالواو في المصاحف باتباع الرسم للفظ أو لمشاكلته قوله: فليدع، وقيل: إنه مجزوم في جواب الأمر وفيه نظر وقرئ استدعى الزبانية بالبناء للمفعول ورفع الزبانية، وقوله: وهو أي الزبانية، وقوله: كعفرية بكسر فسكون ريش على قفا الديك ويقال لها: عفارية، وقوله: على النسب يعني وكسر على تغييرات النسب كما قيل: أمسي بكسر الهمزة وقوله: دم على سجودك هو على ظاهره أو مجاز عن الصلاة، وقوله: أقرب الخ هو حديث<sup>(٢)</sup> صحيح في مسلم بلفظ وهو ساجد، وقوله: عن النبي ﷺ الخ حديث موضوع<sup>(٣)</sup>، وقوله: كأنما الخ أي كأجر من قرأ المفصل تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) يشير المصنف لما أخرجه الترمذي ٣٣٤٩ والنسائي ٧٠٤ وأحمد ٢٥٦/١ وابن جرير في «تفسيره» ٣٠/

١٦٤ والواحد في أسباب النزول ٨٦٣ كلهم من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه مسلم ٤٨٢ ح ٢١٥ من حديث أبي هريرة.

(٣) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة القدر

مختلف فيها وآبها خمس .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ الضمير للقرآن فخمه بإضمامه من غير ذكر شهادة له بالنباهة

## سورة القدر

اختلف في كونها مكية أو مدنية كما اختلف في أي القولين أرجح واختلف في عدد آياتها هل هو خمس أو ست أيضاً .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (الضمير) يعني به الهاء في قوله: أنزلناه وهو ضمير أريد به القرآن هنا بالاتفاق كما قاله الإمام، وكأنه لم يعتد بقول من قال: إنه لجبريل عليه الصلاة والسلام أو غيره لضعفه فلا يرد عليه نقضاً، فإن قلت كونه ضمير القرآن وهو من جملته يقتضي عوده على نفسه كما أن الإشارة في نحو ذلك الكتاب تقتضي الإشارة لذلك بذلك، وتقتضي أيضاً الأخبار بجملة ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ عن نفسه قلت قال: أستاذ مشايخنا السيد عيسى قدس سره إنه لا محذور فيه لجواز قولك: أتكلم مخبراً به عن التكلم بقولك: أتكلم، وفيه اختلاف أفرده الدواني بالتأليف أو يقال: يرجع الضمير للقرآن باعتبار وجملته وقطع النظر عن أجزائه فيخبر عن الجملة ﴿بِأَنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، وإن كان من جملته إنا أنزلناه المندرج في جملته من غير نظر له بخصوصه، ولا بأس به وقيس الضمير راجع له ما عدا قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ ولا وجه له ولا حاجة في العربية لمثل هذا التدقيق بل التضييق، والجزء من حيث هو مستقل مغاير له من حيث هو في ضمن الكل، ولذا قال الكرمانى: الجزء قد يجعل علماً لكل كما يقال: قرأت ﴿قل هو الله أحد﴾ أي السورة كلها. قوله: (فخمه بإضمامه) أي بالتعبير عنه بضمير الغائب الذي لم يذكر قبله في السورة ما يعود عليه والضمائر المذكورة هنا كلها للقرآن غير الضمير في قوله إليه، بقوله: فإنه الله والتفخيم بمعنى التعظيم هنا وأفاد ما ذكر تعظيمه لأنه يشعر بأنه لعلو شأنه كأنه حاضر عند كل أحد فيعود الضمير على ما هو في قوة المذكور، والنباهة الشهرة والشرف، وقوله: عظم الوقت معطوف على قوله: عظمه أو أسند أو فخمه ولا بعد فيه، وفي الكشف عظم القرآن من ثلاثة أوجه أحدها: إنه أسند الدال إليه وجعله مختصاً به دون غيره، والثاني: إنه جاء بضميره دون اسمه الظاهر شهادة له بالنباهة والاستغناء عن التنبيه عليه، والثالث: الرفع من مقدار الوقت الذي أنزل فيه، اه وقال الشراح في قوله: مختصاً به إنه من باب تقديم الفاعل المعنوي نحو أنا كفيت مهمك وردّه الفاضل اليمني بأنه إنما يصح في الضمير المنفصل إنا المتصل كما في اسم إن هنا فلا يصح فيه ذلك فالحصر هنا ليس من التقديم كما توهموه بل من سياق الكلام ومفهومه، وكان المصنف لهذا لم يتعرض للاختصاص لا لأن الاختصاص لرد اعتقاد غيره وهو

المغنية عن التصريح كما عظمه بأن أسند إنزاله إليه، وعظم الوقت الذي أنزل فيه بقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ \* لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ وإنزاله فيها بأن ابتداء بإنزاله فيها أو أنزله جملة من اللوح إلى السماء الدنيا على السفرة، ثم كان جبريل عليه الصلاة والسلام ينزله على رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاث وعشرين سنة، وقيل: المعنى أنزلناه في فضلها، وهي في أوتاد العشر الأخير من رمضان ولعلها السابعة منها، والداعي إلى إخفائها أن يحيي

غير ظاهر لأنه لا يلزم في كل حصر ما ذكر كما ذكره أهل المعاني، وفيما ذكره الفاضل أيضاً بحث فإنهم لم يصرّحوا باشتراط ما ذكر فتدبر. قوله: (كما عظمه بأن أسند إنزاله إليه) بضمير العظمة لأن ما يصدر عن العظيم عظيم فلا يتوهم أنه إنما يفيد عظمة المتكلم دون غيره، وما قيل إن المراد أنه أسند إلى ذاته الجليلة المعبر عنها بصيغة العظمة على طريق القصر إلا أنه اكتفى بذكر الأصل عن ذكر التبع انتهى لا وجه له لما عرفت من أن كلام المصنف لا يدل على ما ذكر بل على خلافه. قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ الخ) عن سفيان بن عيينة أن كل ما في القرآن من قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ أعلم الله به نبيه ﷺ وما فيه من ما يدريك لم يعلمه به ووجهه ظاهر، وقوله: بأن ابتدأنا بإنزاله الخ فيه نظر لأن أول ما نزل من الآيات اقرأ أو كان بحراء نهاراً ولذا ذكرت هذه السورة بعد تلك، ولم ينقل نزوله في رمضان ليلاً، وابتداء البعثة لم يكن في رمضان فأنزلناه فيه على هذا تجوز في الإسناد لإسناد ما للجزء للكل أو أنزلنا بمعن ابتدأنا فهو مجاز في الطرف أو تضمين، وقوله: أو أنزله الخ هو الأصح والسفرة الملائكة كما مرّ وقوله في ثلاث وعشرين سنة<sup>(١)</sup> وهي مدة إرساله ﷺ إلى ارتحاله لدار البقاء، وقوله: خير من ألف شهر المراد به المبالغة في تفضيلها على غيرها مطلقاً، وقيل: المراد ألف شهر ليس فيها ليلة قدر حتى لا يلزم تفضيلها على نفسها فتأمل. قوله: (وقيل المعنى أنزلناه في فضلها) ففيه مضاف مقدر أي في فضل ليلة القدر أو في بيانها أو حقها أو الظرفية مجازية كما في قول عمر رضي الله عنه خشيت أن ينزل في قرآن ومثله كثير ففيه استعارة تبعية، وقيل: في فيه مستعارة للسببية والضمير للقرآن بالمعنى الدائر بين الكل والجزء وبمعنى السورة ولا ياباه كون قوله: ﴿إنا أنزلناه﴾ من السورة كما توهم لما مرّ، ويجوز أن يراد به المجموع لاشتماله على ذلك فتدبر. قوله: (وهي في أوتار العشر الأخير الخ) كونها في العشر الأخير من رمضان وفي سابعه أشهر أقوال السلف وقد ورد في الحديث<sup>(٢)</sup>، وقيل: إنها تنتقل فتكون في كل سنة في ليلة وبه جمع بين الأحاديث المتعارضة فيها، وقيل: هي معينة لا تنتقل وقيل: هي في السنة كلها، وقيل: في رمضان كله وقيل: في العشر الأوسط، وقيل: في أوتاره وقيل: في أشفاعة، وقيل:

(١) يشير المصنف لما أخرجه الحاكم ٢/ ٥٣٠ عن ابن عباس وهو حديث قوي.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه الحاكم ٢/ ٥٣٠ - ٥٣١ من حديث أبي ذر. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وله شاهد عند الترمذي ٣٣٥١ عن عبد الله بن مسعود. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

من يريد لها ليالي كثيرة وتسميتها بذلك لشرفها أو لتقدير الأمور فيها لقوله سبحانه وتعالى: ﴿فِيهَا يَفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [سورة الدخان، الآية: ٤] وذكر الألف إمّا للتكثير أو لما روي أنه عليه الصلاة والسلام ذكر إسرائيلياً لبس السلاح في سبيل الله ألف شهر فتعجب المؤمنون،

إنها لم تعلم لأحد، وقيل: إنها رفعت وقال الكرمانى: إن هذا القول غلط قيل: وحكمة كونها في العشر الأخير أنه زمان ضعف فيزيد أجر عمله وقيل: إنه يتم فيه التصفية فيستعد الصائم لها فيه. قوله: (والداهي الخ) يعني أنه على القول بأنها أخفيت حكمة إخفائها كحكمة إخفاء ساعة الإجابة في الجمعة والاسم الأعظم من بين الأسماء، وهو أن لا يعلمها كل أحد ويجتهد من يطلبها في العبادة في غيرها ليصادفها كان يحيى ليالي رمضان كلها كما كان دأب السلف. قوله: (ولعلها السابعة منها) أي من ليالي العشر الأخير للعلامات دلت على ذلك ولأحاديث صحيحة<sup>(١)</sup> وردت فيها قيل وفي السورة إشارة لذلك لأن ضمير هي لليلة القدر، وهي سابعة عشرين من الكلمات الواقعة في السورة ومجموعها ثلاثون. قوله: (وتسميتها بذلك) أي بليلة القدر فالقدر إمّا بمعنى التقدير لتقدير الأرزاق والآجال فيه والمراد إظهار تقديره للملائكة إذ التقدير أزلّي أو القدر بمعنى الشرف لشرفها أو شرف المنزل فيها، أو شرف الطاعة فيها أو شرف من يحييها، وقوله: فيها يفرق الآية مرّ تفسيرها في سورة الدخان وهذا على أن المراد بالليلة المباركة ليلة القدر كما مرّ. قوله: (لما روي الخ)<sup>(٢)</sup> رواه ابن أبي حاتم مرسلًا، وقوله: فيه إسرائيلياً أي رجلاً من بني إسرائيل قيل: إنه حزقييل، وقوله: لبس السلاح أراد الدرع والسلاح فغلبها، وقوله: تقاصرت إليهم أعمالهم أي ظهر لهم قصر أعمالهم بالنسبة لما أعطيت الأمم السالفة من طول الأعمار وكثرة الأعمال فعلى هذا الألف على ظاهرها، وفي الوجه الأوّل المراد التكثير فإنّ الأعداد يكتفى بها عن ذلك كثيراً، وقوله: هي خير أي ثوابها مع قصرها أعظم من ثواب تلك السنين وهو تفضل وتكرم منه تعالى، على هذه الأمة بمضاعفة أجورهم، ومن الغريب هنا ما رواه الترمذي<sup>(٣)</sup> وغيره وضعفه ابن جرير وقال غيره إنه منكر قال: قام رجل إلى الحسن رضي الله عنه لما بايع معاوية فقال: سوّدت وجوه المؤمنين فقال: لا تؤذني رحمتك الله فإنّ النبي ﷺ قد رأى بنتي أمية على منبره وعددهم رجلاً رجلاً فسأه ذلك فنزلت: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ﴿وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ الخ فقوله: ﴿ألف شهر﴾ أي تملكها بنو أمية

(١) انظر ما قبله.

(٢) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٨٦٤ عن مجاهد مرسلًا. وانظر الدر المنثور ٦/٣٧١.

(٣) أخرجه الترمذي ٣٣٥٠ عن يوسف بن سعد قال: قام رجل إلى الحسن بن علي بعدما بايع معاوية، وساق الحديث. وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث القاسم بن الفضل. وقد قيل عن القاسم بن الفضل عن يوسف بن مازن. والقاسم بن الفضل الحداني هو ثقة، وثقة يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، ويوسف بن سعد رجل مجهول، ولا نعرف هذا الحديث على هذا اللفظ إلا من هذا الوجه.

وتفاضرت إليهم أعمالهم فأعطوا ليلة القدر هي خمير مدة ذلك الغازي ﴿نَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ بيان لماله فضلت على ألف شهر وتنزلهم إلى الأرض أو إلى السماء الدنيا أو تقربهم إلى المؤمنين ﴿مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾ من أجل كل أمر قدر في تلك السنة وقرئ من كل امرئ أي من أجل كل إنسان ﴿سَلَّمَ مِنْ﴾ ما هي إلا سلامة أي لا يقدر الله فيها إلا السلامة، ويقضي في غيرها السلامة والبلاء أو ما هي الإسلام لكثرة ما يسلمون فيها على المؤمنين ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ أي وقت مطلع أي طلوعه، وقرأ الكسائي بالكسر على أنه كالمرجع،

بعدك يا محمد فعدنا مدتهم فإذا هي كذلك لا تزيد ولا تنقص يوماً، وقد استدل به على أن السورة مدنية وقد عرفت ضعفه على أنه مشكل إذ لا يظهر وجه الدلالة فيه على المعنى الذي ذكره الحسن رضي الله عنه فتأمل. قوله تعالى: ﴿والروح﴾ قال المعرب يجوز رفعه بالابتداء، والجار والمجرور بعده خبره وأن يرتفع بعطفه على الملائكة وفيها متعلق بتنزل والضمير لليلة، وعلى الأول للملائكة والجملة حالية والثاني أولى وأظهر وقوله: بيان أي استئناف بياني لا صفة شهر كما قيل: والروح جبريل أو ملائكة أخر أو جند من جنوده أو بمعنى الرحمة وقد مر تفصيله، وقوله: وتنزلهم مصدر مبتدأ خبره قوله: إلى الأرض وقوله: تقربهم معطوف على الخير يعني التنزل إما بمعنى النزول من السماء إلى الأرض، أو بمعنى دنوهم من المؤمنين من أهل طاعته، وهذا على أحد تفسيري سلام الآتي لا على قراءة امرئ بمعنى إنسان كما توهمه من قال: تنزلهم على هذا عن مراتبهم العلية في الاشتغال بالله أو التنزل إلى الأرض والمقابلة باعتبار كون الأول من أجل أمر قدر وهذا باعتبار أنه في أجل كل إنسان فهو على قراءة كل امرئ. قوله: (من أجل كل أمر قدر) فمن بمعنى اللام متعلقة بقوله: تنزل، وهذا إعادة إلهية لحكمة خفية لا يعلمها إلا الله وإلا فلا حاجة لنزولهم للأرض وعلى هذا فالجار والمجرور متعلق بقوله: ﴿تنزل﴾، وقد قيل: إنه متعلق بقوله: سلام أي سلامة من كل أمر مخوف وهو إما على التوسع في الظرف فيجوز تقديمه على المصدر أو على تقديره بمقدر يفسره المذكور في الآية فالوقف على قوله: سلام، وقيل: من بمعنى الباء أي تنزل بكل أمر من الخير والشر كقوله: يحفظونه من أمر الله أي بأمره ومعنى نزولهم لأجله نزولهم لأجل إنفاذه وإعلامه وقوله: من كل امرئ أي بهمزة في آخره. قوله: (ما هي إلا سلامة) يعني سلام مصدر بمعنى السلامة وهو خير مقدم فيفيد الحصر كما في نحو تميمي أنا، وقوله: لا يقدر الله فيها إلا السلامة بمعنى أنها جعلت عين السلامة وقال مجاهد: المعنى أن ليلة القدر سالمة من الشيطان، وأذا فالمعنى أنه لا يوجد ولا ينفذ تقديره ويتعلق قضاؤه لأن التقدير أزلي لا معنى لطى الزمان فيه إلا باعتبار إيجاده وتعلقه ومن غفل عن هذا قال الأظهر لا يفعل الله فيها لأن قضاء كل أمر في السنة فيها فكيف يصح حصر المقدر فيها في السلامة فتدبر. قوله: (أو ما هي الإسلام الخ) يعني أن السلام مصدر بمعنى التسليم، وقوله: ما يسلمون ما مصدرية فيه أي لكثرة السلام والمسلمين فيها، وجعلها عين السلام مبالغة أيضاً. قوله: (أي وقت مطلع) أي

واسم زمان على غير قياس كالمشرك عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة القدر أعطي من الأجر كمن صام رمضان وأحيا ليلة القدر».

طلوعه يعني أن المطلع هنا مصدر ميمي بمعنى الطلوع وقبله مضاف مقدر بوقت لتتحد الغاية، والمغيا فيكونا من جنس واحد وهذا على قراءته بفتح اللام كما يعلم من مقابلته بقراءة الكسر، وهي قراءة الكسائي وأبي عمرو في رواية عنه والفتح قراءة الباقيين، ويحتمل أنه اسم زمان وما ذكره المصنف بيان لحاصل المعنى لأن قياس مفعول مما ضمت عين مضارعه أو فتحت فتح العين مطلقاً كما بينه النحاة فلا حاجة للتقدير فيه على هذه القراءة وأما على قراءة الكسر فهو شاذ أيضاً لأن قياسه الفتح، ولا حاجة إلى التقدير فيه أيضاً لتكلفه وعلى كل حال ففي كلام المصنف نظر لا يخفى، والحديث الذي ذكره موضوع<sup>(١)</sup> كغيره تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة لم يكن

مختلف فيها وآيها ثمان.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ اليهود والنصارى فإنهم كفروا بالإلحاد في صفات الله سبحانه وتعالى، ومن للتبيين ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾ وعبداء الأصنام ﴿مُنْفِكِينَ﴾ عما كانوا عليه من دينهم، أو الوعد باتباع الحق إذا جاءهم الرسول ﷺ ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْآيَةُ﴾ الرسول

## سورة لم يكن

ويقال سورة القيامة وسورة المنفكين وسورة البرية وسورة البينة وعدد آياتها ثمان، وقيل: تسع واختلف فيها فقيل: مكية، وقيل: مدنية وأيد الثاني بما ورد في الحديث من أنها لما نزلت قال جبريل للنبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَهَا أَبِياً»<sup>(١)</sup>، ولذا جزم ابن كثير رحمه الله بأنها مدنية وهو الأصح خلافاً لمن رجح مقابله.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (فإنهم كفروا بالإلحاد الخ) بيان لوجه تسمية أهل الكتاب كفاراً قبل النبي ﷺ مع إيمانهم بكتابتهم ونبيهم بأنهم عدلوا عن الطريق المستقيم في التوحيد فكفروا بذلك فإنه قيل: إن اليهود مجسمة فيفهمون من السمع والرؤية في حقه تعالى ما يكون بالجراحة، وكذا النصارى لقولهم: بالتثليث وهذا يقتضي كفر جميع أهل الكتاب قبل النبي ﷺ، والظاهر خلافه، ولذا قال الماتريدي في التأويلات: إن من تبعضية لأن أهل الكتاب منهم من آمن ومنهم من كفر والملكانية من النصارى قيل إنهم على الاعتقاد الحق، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المراد بأهل الكتاب اليهود الذين كانوا بأطراف المدينة وهم قريظة والنضير وبنو قينقاع فالظاهر أن من لك للتبعض لا للتبيين، ولا يلزمه أن لا يكون بعض المشركين كافرين كما قيل لأنهم بعض من المجموع فتأمل. قوله: (وعبداء الأصنام) المشركون من اعتقد لله شريكاً صنماً أو غيره والمصنف خصه مع عمومه لأن مشركي العرب عبدة أصنام، والمقصود هنا هم ولو عممه كان أولى. قوله: (عما كانوا عليه من دينهم الخ) متعلق بقوله: منفكين، والانفكاك المراد به المفارقة لما كان متصفاً به، وأصله افتراق الأمور الملتحمة وقد حملة المصنف على ظاهره من أنهم لا يفارقون ما هم عليه حتى يحبهم الرسول أو ما ذكروا ولم يفارقوا الوعد إلى ذلك الأوان والزمخشري جعله حكاية لما زعموه فإنهم كانوا يقولون لا نفارق ما نحن فيه حتى يبعث الله النبي المبشر به في كتبنا، وقوله: وما تفرق الذين الخ إلزام لهم على سبيل التوبيخ، والتعبير والمصنف جعلهما إخباراً كما قيل، وقيل: إن الثاني مآله للحكاية، وله وجه وجيه

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٤٩٥٩ من حديث أنس بن مالك بنحوه.

عليه الصلاة والسلام، أو القرآن فإنه مبين للحق أو معجز الرسول بأخلاقه والقرآن بأفحامه من تحدى به ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ بدل من البينة بنفسه أو بتقدير مضاف أو مبتدأ ﴿يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ صفته أو خبره، والرسول عليه الصلاة والسلام وإن كان أمياً لكنه لما تلا مثل ما في الصحف كان كالتالي لها، وقيل المراد جبريل عليه الصلاة والسلام، وكون الصحف مطهرة

فتدبر والذي دعا الزمخشري إلى كونه حكاية ما في الغاية من الإشكال فإنها تقتضي أنهم بعد مجيء البينة انفكوا عن كفرهم، وهو مخالف للواقع فإذا كان حكاية لزعمهم تم وانتظم، وأما على ما ذكره المصنف فيحتاج إلى بيان أن المراد أنهم بعد مجيء البينة وتبيين نسخ دينهم يتفككون عن دينهم حقيقة، ولما فيهما من الخفاء لأنه ليس في الكلام ما يدل على أنه حكاية، ولا على ما ذكر قال الواحدي إنها أصعب آية في القرآن، ولولا ما ذكر لم تتضح الصعوبة فافهم ترشد. قوله: (فإنه مبين للحق) توجه لإطلاق البينة على كل منهما بأنها صفة بمعنى اسم الفاعل، وقوله: أو معجز الخ تفسير آخر على أن البنية بمعناها المعروف، وهو المثبت للمدعي فالمراد بها حيثنذ الأمر المعجز وهو إما في ذات الرسول عليه الصلاة والسلام بأخلاقه وصفاته كلها أو مجموعها الخارق للعادة كما قاله الغزالي وإليه أشار في البردة بقوله:

كفناك بالعلم في الأمي معجزة في الجاهلية والتأديب في اليتيم

وبه يعلم كونه ﷺ يتيماً، وقيل: إنه لثلاثا يكون لمخلوق عليه منة وأو في كلام المصنف في قوله: أو القرآن الخ الخلو أو للتخير في التفسير وفي قوله، أو معجز لمنع الجمع لتباينهما لا لمنع الخلو كما توهم ومعجز بالتثوين والرسول مبتدأ خبره قوله: بأخلاقه والقرآن مبتدأ خبره بإفحامه أي إعجازه وإسكاته ومن مفعوله ويجوز إضافته أيضاً كما في بعض الحواشي، والمعنى واحد فيهما.

قوله: (بدل من البينة بنفسه) إذا أريد به الرسول أو أريد القرآن على أنه بدل اشتمال أو بدل كل من كل بتقدير مضاف أي بينة رسول أو وحي رسول أو معجز رسول أو كتاب رسول، أو هو خبر مبتدأ مقدر أي هي رسول أو مبتدأ لوصفه خبره ما بعده كما ذكره المصنف والجملة مفسرة للبينة فليست بأجنبية كما توهم، وقيل: إنها صفة ولا وجه له وقرئ رسولاً بالنصب على الحالية على قصد المبالغة بجعل الرسول بنية في نفسه كما في البدلية، وقوله: صفته أو خبره على اللف والنشر المرتب. قوله: (والرسول الخ) يعني أنه على تقدير مضاف أي مثل صحف أو على جعل النسبة إلى المفعول مجازية لأنه لما قرأ ما فيها فكأنه قرأها وهذا أحسن، وقيل: في ضمير يتلو استعارة مكنية أو الصحف مجاز عما فيها بعلاقة الحلول ففي الضمير في قوله فيها استخدام لعوده على الصحف بالمعنى الحقيقي وإذا كان المراد جبريل فالتلاوة على ظاهرها والمراد صحف الملائكة أو اللوح المحفوظ، وليست التلاوة مجازاً عن وحيه كما قيل، وقوله: إن الباطل الخ فتطهيرها كونها ليس فيها باطل على الاستعارة المصرحة أو المكنية،

إِنَّ الْبَاطِلَ لَا يَأْتِي مَا فِيهَا، وَإِنَّمَا لَا يَمْسُهَا إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿وَيَا كُتُبَ قِصَّةٍ﴾ مَكْتُوبَاتٍ مُسْتَقِيمَةٍ نَاطِقَةٌ بِالْحَقِّ ﴿وَمَا فَتَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ بِأَنَّ آمَنَ بَعْضُهُمْ أَوْ تَرَدَّدَ فِي دِينِهِ، أَوْ عَن وَعَدِهِم بِالْإِصْرَارِ عَلَى الْكُفْرِ ﴿إِلَّا مَن بَدَأَ مَا جَاءَهُمْ أَلَيْسَ﴾ فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَكَانُوا مِن قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٩] وَأَفْرَادُ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْدَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شِنَاعَةِ حَالِهِمْ، وَإِنَّهُمْ لَمَّا تَفَرَّقُوا مَعَ عِلْمِهِمْ كَانُوا غَيْرِهِمْ بِذَلِكَ أَوْلَى ﴿وَمَا أُمْرًا﴾ أَي فِي كِتَابِهِمْ بِمَا فِيهَا ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ لَا يَشْرِكُونَ بِهِ ﴿حُفَّاءَ﴾ مَائِلِينَ عَنِ الْعَقَائِدِ الزَّائِغَةِ ﴿وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾

وقوله: وإنما الخ كان الظاهر عطفه بأو لأن تطهيرها على هذا بمعنى تطهير من يمسها، وهو تجوز في النسبة والجمع بينهما وإن جاز فيه تكلف فتدبر. قوله: (مكتوبات) تفسير لكتب ومستقيمة تفسير لقيمة، ثم بين المراد من استقامتها بنطقها بالحق وفي التيسير هي كتب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والقرآن مصدق لها فكأنها فيه. قوله: (عما كانوا عليه) هذا على تفسيره لمنفكين الأول وعممه بجعل الانفكاك عنه شاملاً للتردد فيه، وقوله: أو عن وعدهم على الثاني أي تفرقوا عن وعدهم بإتباعهم للحق بسبب إصرارهم على كفرهم ورجوعهم عن وعدهم، وقوله: بأن آمن متعلق بتفرق وكذا قوله: بالإصرار ومعنى تفرقهم أنهم صاروا فرقا مختلفة على الأول وعلى الثاني بمعنى انفصالهم ومفارتهم. قوله: (فيكون) المذكور هنا والبيئة بمعناها السابق موافقا في المعنى لقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا مِن قَبْلِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٩] الآية وقد مر تفسيرها في سورة البقرة والظاهر أن هذا على الوجه الثاني، وإن أمكن جعله عليهما. قوله: (وأفراد أهل الكتاب) بالذكر هنا يعني في قوله: وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الخ بعد الجمع في قوله: من أهل الكتاب والمشركين، وقوله: على شناعة حالهم وقباحتها في الجملة أو المراد حال من لم يؤمن منهم لأنهم علموا الحق المصرح به في كتبهم وإنكارهم له أشنع من إنكار من لم يعلمه أولا من المشركين فاقصر عليهم لأنهم أشد جرما، وقوله: وأنهم الخ جواب آخر وهو المذكور في الكشف، وحاصله أنه يعلم حال غيرهم بالطريق الأولى فلا اقتصار فيه بل هو اكتفاء واختصار لا اقتصار، وما قيل: من أن أفرادهم لاختصاص قوله: وما أمروا في كتبهم الخ بهم غير متجه لأن مقتضاه أفرادهم بعد هذا بأن يقال، وما أمر أهل الكتاب الخ فتدبر. قوله: (أي في كتبهم بما فيها) بيان لأن صلة الأمر مقدره، وإن الأمر بمعنى التكليف بما فيها فيعم النهي، وقوله: إلا ليعبدوا الله الخ استثناء مفرغ من أعم العلل أي ما أمروا بشيء من الأشياء إلا لأجل عبادة الله أي طاعته، وقيل: اللام بمعنى أن والمراد ما أمروا إلا بعبادة الله، وهو تكلف وقال الماتريدي: هذه الآية علم منها معنى قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٥٦] أي إلا لأمرهم بالعبادة فيعلم المطيع من العاصي وهو كلام حسن دقيق. قوله: (لا يشركون به) تفسير لإخلاص الدين وأنه ليس بمعنى الإخلاص المتعارف هنا، وقوله: مائلين لأن أصل الحنف لغة الميل، والزائغة بمعنى الباطلة

وَيُؤْتُوا الزُّكُوفَ ﴿٦﴾، ولكنهم حرّفوا وعصوا ﴿وَذَلِكَ ذِي الْقِيَمَةِ﴾ دين الملة القيمة ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ أي يوم القيامة أو في الحال لملاستهم ما يوجب ذلك، واشترك الفريقين في جنس العذاب لا يوجب اشتراكهما في نوعه فلعله يختلف لتفاوت كفرهما ﴿أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ أي الخليقة، وقرأ نافع البريئة بالهمز على الأصل ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ \* جَزَاءُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ فيه مبالغات تقديم المدح وذكر الجزاء المؤذن بأن ما

وأصل معناها غير المستقيمة، وقوله: ولكنهم حرّفوا وعصوا استدراك على ما سبق وبيان للمراد منه وهو معطوف على مقدّر تقديره ما أتوا بما أمروا به ولكنهم الخ. قوله: (دين الملة القيمة) قيل: إنه قدره لثلا يلزم إضافة الشيء لنفسه أو لصفته، والملة والدين بينهما تغاير اعتباري يصحح الإضافة، وقيل المراد أنّ القيمة بمعنى الملة وليس المراد أنّ موصوفة مقدّر وهو أسلم من التكلف، ولو قدر الأمة القيمة أو الكتب القيمة لتقدّمها في قوله: كتب قيمة فأعيدت بلام العهد كان أحسن، والقيمة بمعنى المستقيمة والسالمة عن الخطأ، وقيل: تقديره الحجج القيمة. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ (الشرك يطلق على مطلق الكفر كما في قوله: ﴿إِنَّ الْآيَةَ لَا يَغْفِرَ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ﴾ [سورة النساء، الآية: ٤٨] الخ ولذا استدلّ بهذه الآية على خلود الكفار مطلقاً، ولا حاجة إليه فإنّ هذه الآية صريحة في العموم، ويكون الشرك أخص من الكفر وهو المراد هنا. قوله: (أي يوم القيامة) يعني أنّ قوله: في نار جهنم المراد به سيصرون فيها لكنه لتحقيقه ترك التصريح به أو يقدر متعلقه بمعنى المستقبل فهو بمعناه الحقيقي، وقوله: أو في الحال يعني المراد أنهم في حال كفرهم في الدنيا في النار على التجوّز في النسبة أو في الطرف بإطلاق نار جهنم على ما يوجبها مجازاً مرسلأ بإطلاق اسم المسبب على السبب، ويجوز أن يكون استعارة. قوله: (واشترك الفريقين الخ) جواب عن سؤال مقدّر تقديره إنّ كفر المشركين أشدّ من كفر أهل الكتاب ومقتضى الحكمة أن يزداد عذاب من زاد كفره على عذاب غيره، وقد سوى بينهما في هذه الآية بحسب الظاهر ولا شبهة في تفاوت الكفر كما توهم. قوله: (أي الخليقة الخ) قرأ نافع وابن ذكوان البريئة بالهمز فيهما، والباقون بياء مشددة واختلف فيه، فقيل الأصل فيه الهمزة وعليه كلام المصنف من برأ الله الخلق بمعنى ابتدأهم واخترع خلقهم فهي فعيلة بمعنى مفعولة، والتزم تخفيفها عامة العرب كالذرية وغيرها، وقيل: إنه غير مهموز من البر المقصور بمعنى التراب فهو أصل بنفسه والقراءتان مختلفتان أصلاً، ومادة متفقتان معنى فلا يتوهم أنه يلزم أنّ القراءة بالهمز خطأ كما قيل وقد يقال: إنّ المعنى متقارب لشمول الأوّل الملائكة دون الثاني فتأمل. قوله: (فيه مبالغات) يعني خلا عنها عديله وبينها بقوله: تقديم المدح الخ والمراد بالمدح قوله: أولئك هم خير البرية لا قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الخ لوقوع مثله في عديله، وقوله: في مقابلة ما وصفوا به من الإيمان والعمل الصالح والخيرية أيضاً ووقوعه في مقابلته، لا ينافي كونه تفضلاً من الله والمبالغة في إظهار ما ذكر

منحوا في مقابلة ما وصفوا به، والحكم عليه بأنه من عند ربهم وجمع جنات وتقييدها إضافة، ووصفا بما تزداد لها نعيماً وتأكيد الخلود بالتأبيد ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ استئناف بما يكون لهم زيادة على جزائهم ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾ لأنه بلغهم أقصى أمانهم ﴿وَذَلِكَ﴾ أي المذكور من الجزاء والرضوان ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ فَإِنَّ الخشية ملاك الأمر والباعث على كل خير عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة لم يكن الذين كفروا كان يوم القيامة خيراً البرية مبيئاً ومقيلاً».

والتصريح به وإلا فنار جهنم في مقابلة كفرهم أيضاً وقوله: والحكم الخ ظاهره أن عند ربهم خير وهو جائز وإفادته للمبالغة لأن ما كان عند ملك مقتدر وسيد متفضل يكون إكراماً عظيماً ووجه الجمع والتقييد غني عن البيان. قوله: (ووصفا بما تزداد لها نعيماً وتأكيداً لخلود بالتأبيد) ليس المراد بالوصف هنا النعت النحوي بل اللغوي لما مر من أن جنات عدن علم وكونها علماً هناك، ونكرة هنا كما قيل بعيد جداً فجملة تجري حال لا صفة وفاعل تزداد ضمير الجنات ونعيماً تمييز وجعل التأكيد من المبالغات دون الخلود لاشتراكهما في ذكره. قوله: (استئناف بما يكون لهم الخ) الظاهر أنه إخبار لا استئناف دعاء وإن جاز لأن الدعاء من الله بشيء معناه إيجاد مع زيادة التكريم لاستحالة معنى الدعاء الحقيقي عليه تعالى وأيضاً يعده عطف قوله: ورضوا عنه عليه كما لا يخفى والاستئناف نحوي ويجوز أن يكون بيانياً كأنه قيل لهم: فوق ذلك أمر آخر فأجيب بأن لهم ما تقرّبه عيونهم، ولا يلزم كونه للتعليل حتى يقال: ياباه قوله: ذلك الخ، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر أو حالاً بتقدير قد. قوله: (ذلك أي المذكور الخ) توجيه لأفراد اسم الإشارة وفيه إشارة إلى أن مجرّد الإيمان والعمل الصالح ليس موصلاً إلى أقصى المراتب، ورضوان من الله أكبر بل الموصل له خشية الله ﴿وإنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [سورة فاطر، الآية: ٢٨] ولذا قال الجنيد رحمه الله تعالى الرضا على قدر قوة العلم والرسوخ في المعرفة فمن قال: إن الأظهر كون الإشارة لما يترتب عليه الجزاء من الإيمان والعمل الصالح فقد غفل عما ذكر وعن أنه لا يكون حينئذ لقوله: ذلك الخ كبير فائدة فتدبر. قوله: (فإن الخشية ملاك الأمر) المراد بالأمر السعادة الحقيقية والفوز بالمراتب العلية إذ لولا الخشية لم يترك المناهي والمعاصي، وكل من عرف الله لا بد أن يخشاه ولذا قال تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [سورة فاطر، الآية: ٢٨] كما مرّ تحقيقه وقوله: من قرأ الخ حديث<sup>(١)</sup> موضوع كما مرّت نظائره، تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الأكرم وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الزلزلة

مختلف فيها وأيها تسع .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ اضطرابها المقدر لها عند النفخة الأولى، أو الثانية أو الممكن لها أو اللاتق بها في الحكمة، وقرئ بالفتح وهو اسم الحركة وليس في الأبنية فعال إلا في المضاعف ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ ما في جوفها من الدفائن أو الأموات جمع ثقل، وهو متاع البيت ﴿وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾ لما يبهرهم من الأمر الفظيع، وقيل:

## سورة الزلزلة

أيها تسع أو ثمان وهي مدنية وقيل: مكية ورجح الأول في الإتيان .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (اضطرابها المقدر الخ) الاضطراب تفسير للزلزال لأنه أريد به الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبني للمجهول لتقدم الفعل المجهول عليه، وأصل معناه التحريك وقوله: المقدر الخ توجيه للإضافة مع أنه كان الظاهر زلزلاً يعني أن الإضافة للعهد، وكذا هي في الآخر لتخرج الزلازل المعهودة، وقوله: الأولى أو الثانية رد على الزمخشري إذ جزم بأنها الثانية لأن خروج الأثقال عندها إذ لا يتعين كونهما في وقت واحد أو يعتبر الوقت ممتداً فلا وجه لما قيل: إن جزمه لا موجب له. قوله: (أو الممكن لها) إشارة إلى أن الإضافة للاستغراق لأن الأصل في إضافة المصادر العموم، وفيه إشارة إلى أنه استغراق عرفي قصد به المبالغة. قوله: (وقرئ بالفتح الخ) اختلف النحاة فيه فقيل: هما مصدران، وقيل المكسور مصدر والمفتوح اسم وهو الذي ارتضاه المصنف رحمه الله تعالى فلذا جعله على هذه القراءة اسماً للحركة فيكون انتصابه على المصدرية تجوزاً لسده مسدّ المصدر. قوله: (وليس في الأبنية) أي أبنية الأسماء والمصادر لا يتقاس عليها فعال بالفتح إلا في المضاعف فإنه يجوز فيه الفتح والكسر والأغلب فيه إذا فتح أن يكون بمعنى اسم الفاعل كصلصال ووسواس بمعنى مصلصل ووسوس وليس مصدرأ عند ابن مالك وأما في غير المضاعف فلم يسمع إلا نادراً سواء كان صفة أو اسماً جامداً وأما بهرام وبسطام فمعرب إن قيل: بصحة الفتح فيه، وقد قيل: إنه لم يسمع في غير أربعة ألفاظ وسيأتي تفصيله. قوله: (جمع ثقل) يعني بفتحين قال في القاموس الثقل محركة متاع المسافر، وكل نفيس مصون وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو المعنى الثاني لأن متاع البيت من شأنه ذلك، وهذا على الاستعارة ويجوز أن يكون يكسر فسكون بمعنى حمل البطن على التشبيه أيضاً لأن الحمل يسمى ثقلاً كما في قوله تعالى: ﴿فلما أثقلت﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٩] قاله الشريفة المرتضى في الدرر وأشار إلى أنه لا يطلق على ما ذكر إلا بطريق الاستعارة فمن اعترض على المصنف رحمه الله تعالى بأنه بمعنى كنوز

المراد بالإنسان الكافر فإن المؤمن يعلم ما لها ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ تحدث الخلق بلسان الحال ﴿أَخْبَارَهَا﴾ ما لأجله زلزالها وإخراجها، وقيل: ينطقها الله سبحانه وتعالى فتخبر بما عمل عليها، ويومئذ بدل من إذا وناصبها تحدث أو أصل، وإذا منتصب بمضمر ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ أي تحدث بسبب إحياء ربك لها بأن أحدث فيها ما دلت به على الأخبار أو أنطقها

الأرض، وموتها وهو الثقل بالكسر لا غير كما في القاموس والصحاح لم يصب، وقوله: من الدفائن إذا كان ذلك عند النفخة الأولى لأنه من أشرط الساعة وقوله: أو الأموات هو عند النفخة الثانية ففيه لف ونشر مرتب وتخصيصه بالدفائن كما في الكشاف لا وجه له والظاهر أن الإخراج مسبب عن الزلزال كما يتفرض البساط ليخرج ما فيه من الغبار، ونحوه واختيرت الواو على الفاء تفويضاً لذهن السامع كما قيل. قوله: (لما يبهرهم) أي يغلب عقولهم، ويدهشهم وأصل معنى البهر الغلبة ويكون بمعنى العجب كقوله:

ثم قالوا تحبها قلت بهرا

والمراد ما ذكرناه وعلى هذا فالإنسان عام ولا يلزم من السؤال للدهشة إنكار البعث، وقوله: وقيل الخ مرضه لأنه لشدتها قد يذهل عنها ولأن من الكفرة من لا ينكر البعث كأهل الكتاب فلا تلازم بين السؤال والكفر. قوله: (تحدث الخلق بلسان الحال الخ) إشارة إلى أن مفعول تحدث محذوف هنا لقصد العموم ولم يتعرض لنصب أخبارها هل هو ينزع الخافض أو مفعول به لأن حدث، ينصب مفعولين كنبأ وخبر وسيأتي، ولم يذكر المفعول هنا لأنه لا يتعلق بذكره غرض إذ الغرض تهويل اليوم، وأنه مما ينطق فيه الجماد بقطع النظر عن المحدث كائناً من كان ولسان الحال ما يعلم بالقرائن منها. قوله: (ما لأجله زلزالها وإخراجها) بدل من أخبارها أو من الضمير المضاف إليه بدل احتمال، وقوله: وقيل الخ فالتحديث على حقيقته وعلى ما قبله هو استعارة أو مجاز مرسل لمطلق الدلالة قال الإمام إلى الثاني ذهب الجمهور والمصنف رحمه الله تعالى لم يرتض به ولذا مرضه، وقوله: بما عمل عليها بصيغة المجهول فالمحدث به ما وقع على ظهرها من العباد لا ما لأجله الزلزال، والإخراج وهو قيام الساعة، وقوله: وناصبها أي ناصب إذا وسابقه إن لم نقل بتقدير عامل للبدل، وفي نسخة وناصبها وهذا على أن إذا شرطية والعامل فيها جوابها. قوله: (أو أصل) معطوف على قوله: بدل أي غير تابع فهو منصوب بتحدث أصالة وإذا منصوب بمقدر على الظرفية كتقوم الساعة، ويحشر الناس أو ما ذكر على أنه مفعول به فهي خارجة عن الظرفية والشرطية، ويجوز أن تكون شرطية منصوبة بالجواب المقدر أي يكون مالا يدرك كنهه ونحوه. قوله: (أي تحدث بسبب إحياء ربك الخ) يعني أن الباء فيه سببية، وهو متعلق بتحدث وقوله: بأن أحدث الخ تفسير للإحياء على أنه استعارة أو مجاز مرسل لإرادة لازمه، وفيه لف ونشر مرتب فإن كان تحديتها دلالة حالها فالإحياء إحداث ما تدل به، وإن كان حقيقياً فالإحياء إحداث حالة بنطقها كإيجاد الحياة

بها، ويجوز أن يكون بدلاً من أخبارها إذ يقال حدثته كذا وبكذا، واللام بمعنى إلى أو على أصلها إذ لها في ذلك تشف من العصاة ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ﴾ من مخرجهم من القبور

وقوة التكلم فقوله: أنطقها معطوف على قوله: دلت الواقع صلة ما، وقوله: يجوز أن يكون بدلاً على أن الباء للتعدي فيبدل أحد المفعولين من الآخر بدل اشتمال. قوله: (يقال حدثته كذا وبكذا) بيان لأن العرب استعملته بالباء، وبدونها وهذا مما لا خلاف فيه فلذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى إنما الخلاف في نصب الثاني هل هو على نزع الخافض أو على أنه مفعول به، وحدث وخبر ونياً وأنبأ ملحقة بأفعال القلوب فت نصب مفعولين أو ثلاثة كحدثت زيداً عمراً قائماً كما ذهب إليه الزمخشري، ونقل عن سيويه وابن الحاجب خطأهم فيه، وقال: إنما هو متعد لواحد وما جاء بعده لتعيين المفعول المطلق، وقال: إذا قلت حدثته حديثاً أو خبر الإنزاع في أنه مفعول مطلق ورد بأنه لم يفرق بين التحدث والحديث والأول هو المفعول المطلق دون الثاني كيف، وهو يجر بالياء فتقول حدثته الخبر وبالخبر والمفعول المطلق لا تدخل عليه الباء، والأول غير مسلم فإن أثر المصدر ومتعلقه بل آتته كضربته سوطاً قد يسد مسده والشيخ أجل من أن يخفى عليه مثله وكذا الثاني فإنه يجعل ما دخلته الباء غير المنصوب، وفي الكشف يجوز أن يكون المعنى يومئذ تحدث بتحديث إن ربك أوحى لها أخبارها على أن تحدثها بأن ربك أوحى لها تحديث بأخبارها كما تقول: نصحتني كل نصيحة بأن نصحتني في الدين انتهى، وتركه المصنف رحمه الله تعالى لخفائه ولا تكلف فيه لجمع الأخبار وكون الباء فيه تجريدية، وليس بعفش بين والقرآن مصون عنه كما قاله أبو حيان وقوله: عفش بعين مهملة، وفاء وشين معجمة كلمة عوامّ المغرب معناها ما يندس المنزل من الكناسة، ثم إن المصنف رحمه الله تعالى تبعاً للزمخشري ذكر استعماله ليصح إبدال أحدهما من الآخر لأنه يحل محله في بعض استعمالاته فيجوز إبداله منه، وإن كان الأول منصوباً وهذا مجرور ولا يرد عليهما قول أبي حيان إن الفعل المتعدي بالحرف تارة وبدونها أخرى لا يجوز في تابعه إلا موافقته في إعرابه فلا يجوز استغفرت الذنب العظيم بنصب الذنب وجر العظيم على اعتبار قولهم من الذنب لأنه قياس مع الفارق لأن منع البدل من المنصوب اعتبار الحال جره بالباء لامتناع النعت في مثله لأن البدل هو المقصود فهو في قوة عامل آخر، وحالة الجر هنا أصلية ومن لم يفهم مراده قال: إنه لا مساس له بالمقام وهو من الأوهام. قوله: (واللام بمعنى إلى) لأن المعروف تعدى الوحي بإلى كقوله تعالى: ﴿أوحى ربك إلى النحل﴾ [سورة النحل، الآية: ٦٨] أو هي لام التعليل أو المنفعة من غير تأويل بإلى لأن الأرض بتحدثها مع العصاة يحصل لها تشف من العصاة لتفويضها لهم بذكر قبائحهم فهي منتفعة بذلك، وهذا على تفسير التحديث بالأخبار بأعمالهم واختار اللام للفاصلة والتشفي تفعل من الشفاء، ومعناه إزالة ما في النفس من الألم الذي هو كالمرض لها. قوله: (من مخرجهم الخ) فحمله على النفخة الأولى يقتضي اعتبار امتداده، وأما تفسيره بصدورهم من موافقهم إلى الجنة، أو إلى النار فلا يناسب

إلى الموقف ﴿أَشْنَأْنَا﴾ متفرقين بحسب مراتبهم ﴿لِيُرَوَّا أَعْمَالَهُمْ﴾ جزء أعمالهم وقرئ بفتح الياء ﴿فَمَنْ يَمَلِّ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ \* وَمَنْ يَمَلِّ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ تفصيل ليروا ولذلك قرئ يره بالضم، وقرأ هشام بإسكان الهاء، ولعل حسنة الكافر وسيئة المجتنب عن الكافر تؤثران في نقص الثواب والعقاب وقيل: الآية مشروطة بعدم الإحباط والمغفرة أو

ما بعده، ومن الأولى ابتدائية والثانية بيانية وإلى متعلقة بيصدر والصدور الخروج للبعث، ويومئذ منصوب بيصدر. قوله: (جزء أعمالهم) إشارة إلى أنه على تقدير مضاف فيه لأن الرؤية بصرية والمرئي يومئذ جزاؤهم، أو أعمالهم تجوز بها عما يتسبب عنها من الجزاء، وقوله: تفصيل ليروا بالإضافة أو التنوين، وقوله: ولذلك قرئ الخ يعني قرئ بره بصيغة المجهول من الإراءة فإنه ظاهر في التفصيل لأن الفاء، وإن دلت على ذلك فقد تكون لمجرد التفریح، وقوله: بإسكان الهاء من يره وصلاً فيهما وباقي السبعة يضمها موصولة بواو وصلاً وساكنة وقفاً. قوله: (ولعل حسنة الكافر الخ) وقد ورد في الأحاديث ما يؤيده كما هو مشهور في حديث أبي طالب<sup>(١)</sup>، وفي الانتصاف كون حسنات الكافر لا يثاب عليها، ولا ينعم بها صحيح وأما تخفيف العذاب بسببها فغير منكر وقد ورد في الأحاديث الصحيحة أن حاتماً يخفف الله عنه لكرمه لكنه قيل على المصنف رحمه الله تعالى أنه نسي ما قدّمه في تفسير قوله تعالى: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٢٣] وفي تفسير قوله: ﴿أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون﴾ [سورة هود، الآية: ١٦] وهو المصرح به في قوله: فلا يخفف عنهم العذاب وبه صرح المصنف رحمه الله تعالى أيضاً لأن أعمال الكفرة محبطة قال في شرح المقاصد بالإجماع بخلاف أصحاب الكبائر إذا لم يتوبوا فإن الخلاف في إحباط عملهم بين أهل السنة، والمعتزلة معروف (قلت) يرد عليه أن الكفار مخاطبون بالتكاليف في المعاملات، والجنایات اتفاقاً، واختلفوا في غيرها ولا شك أنه لا معنى للخطاب بها الأعباب تاركها وثواب فاعلها ثواباً وأقله التخفيف فكيف يدعي الإجماع على الإحباط بالكلية، وهو مخالف لما صرح به في سبب نزول هذه الآية والذي يلوح للمخاطر بعد استكشاف سرائر الدفاتر أن الكفار يعذبون على الكفر بحسب مراتبه فليس عذاب أبي طالب كعذاب أبي جهل ولا عذاب المعطلة كعذاب أهل الكتاب، كما تقتضيه الحكمة والعدل الإلهية ويعذب على المعاصي غير الكفر أيضاً وقد صرح به الإمام في سورة الماعون مفصلاً، وقوله: يضاعف له العذاب أي عذاب الكفر والمعصية لقوله: زدناهم

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري من حديث العباس قال للنبي ﷺ: ما أغنيت عن عمك، فوالله كان يحوطك ويغضب لك، قال: «هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار». البخاري ٣٨٨٣.

(٢) لم أجده. ولعله في الكتب التي تروي الضيف وأما في الكتب الصحاح فلا أصل له.

من الأولى مخصوصة بالسعداء، والثانية للأشقياء لقوله أشتاتاً والذرة النملة الصغيرة أو

عذاباً فوق العذاب بما كانوا يفسدون فما يقابل الكفر من العذاب لا يخفف لأنه لا يغفر أن يشرك به أي بكفره، وما في مقابلة غيره قد يخفف بالحسنات، ومعنى الإحباط المجمع عليه أنها لا تنجيهم من العذاب المخلد كأعمال غيرهم وهذا معنى كونه سراياً وهباء، وما في التبصرة وشرح المشارق وتفسير الثعلبي من أن أعمال الكفرة الحسنة التي لا يشترط فيها الإيمان كإنجاء الغريق، وإطفاء الحريق وإطعام أبناء السبيل يجزي عليها في الدنيا ولا تدخر لهم في الآخرة كالمؤمنين بالإجماع للتصريح به في الأحاديث فإن عمل في كفره حسنات، ثم أسلم اختلف فيه هل يثاب عليها في الآخرة أم لأبناء على أن اشتراط الإيمان في الاعتداد بالأعمال، وعدم إحباطها هل هو بمعنى وجود الإيمان عند العمل أو وجوده، ولو بعد لقوله في الحديث: «أسلمت على ما سلف لك من خير»<sup>(١)</sup> غير مسلم ودعوى الإجماع فيه غير صحيحة لأن كون وقوع جزائهم في الدنيا دون الآخرة كالمؤمنين لأن ما في الدنيا كمؤنة السيد لعبده المطيع له، وتعهد بلوازمه بخلاف عبده العاصي له فلا يلزمهم ذلك بمقتضى الفضل، والكرم مذهب لبعضهم وذهب آخرون إلى الجزاء بالتخفيف وقال الكرمانى: إن التخفيف واقع لكنه ليس بسبب عملهم بل لأمر آخر كشفاة النبي ﷺ ورجائه وقال الزركشي من أنواع الشفاعة التخفيف عن أبي لهب لسروره بولادة النبي ﷺ وإعتاقه لثويبة جاريته حين بشرته بذلك فاحفظه فإنك لا تجده في غير هذا الكتاب، ولذا رخيناه لعنان البيان وبه سقط ما أورد على المصنف رحمه الله تعالى من تناقض كلامه فتدبر. قوله: (وقيل الآية الخ) لما كان الأول جواباً عما قيل: إنه كيف يرى كل أحد جزاء ذرات الأعمال خيرها وشرها، وأعمال الكفرة محبطة وسينات المؤمنين منها ما يغفر، وهذا ينافي الكلية المذكورة دفعه أولاً بأن الإحباط بالنسبة للشواب والنعيم لا بالنسبة للتخفيف فالمراد برؤية جزاء السيئة ظهور استحقاقه له، وإن لم يقع وعلى هذا العموم غير مقصود لأن فيه قيداً مقدراً ترك لظهوره، والعلم به من آيات آخره فالتقدير «من يعمل مثقال ذرة شراً يره» إن لم يغفر أو الموصول الأول عبارة عن السعداء والثاني للأشقياء، فلا ينافي ما ذكر أيضاً ومرضه لأنه خلاف الظاهر لا لما قيل من أنه لا يناسب مذهب أهل الحق لأنه لم يصرح بأن الإحباط لأصحاب الكبائر حتى ينافي المذهب الحق لجواز إرادة الكفار بقريئة السياق فتأمل. قوله: (لقوله أشتاتاً) الظاهر أنه تعليل لكون المراد بمن الأولى السعداء، وبالثانية الأشقياء فإن الأشتات فسر بما محصله فريق في الجنة وفريق في السعير فالظاهر أن ترجع كل فقرة لطائفة ليطابق المفصل المجمع ولأن إعادة من تقتضي التباين الحقيقي، وقيل: إنه تعليل لقوله: تفصيل قبل ولو أريد برؤية الأعمال إنها تجسم لتري ظلمانية ونورانية، أو ترى كتبها أو ترى نفسها لأنه يجوز رؤية كل شيء عرضاً وغيره فحين يراه حسناً أو مغفوراً يزداد سروره

(١) أخرجه مسلم ١٢٣ ح ١٩٤ - ١٩٥ من حديث حكيم بن حزام.

الهباء. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة إذا زلزلت الأرض أربع مرّات كان كمن قرأ القرآن كله».

وحين يراه غير ذلك يزداد حزنه، وغمه وقد ورد في الحديث<sup>(١)</sup> ما يؤيده فلا حاجة لما مر من الأجوبة ولا يخفى أنه خلاف الظاهر المتبادر من السياق. قوله: (من قرأ سورة إذا زلزلت) الحديث هو وإن كان مروياً بسند ضعيف في تفسير الثعلبي فيقويه، ويعضده ما رواه ابن أبي شيبه مرفوعاً إذا زلزلت تعدل ربع القرآن فظهر أنه حديث صحيح ليس كغيره من أحاديث الفضائل، تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على أعظم الرسل العظام، وآله وصحبه الكرام.

(١) لم أجده هكذا، وقد ورد بمعناه أخرجه الترمذي ٢٨٩٥ والبيهقي ٢٥١٥ من حديث أنس، وإسناده ضعيف لضعف سلمة بن وردان، وضعفه البيهقي به.

## سورة العاديات

مختلف فيها وآيها إحدى عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالْمَدِينَتِ ضَبْحًا﴾ أقسم بخيل الغزاة تعدو فتضبح ضبحاً وهو صوت أنفاسها عند العدو، ونصبه بفعله المحذوف أو بالعاديات فإنها تدل بالالتزام على الضابحات، أو ضبحا حال بمعنى ضابحة ﴿فَالْمُورِيَّتِ قَدْحًا﴾ فالتى توري النار والإبراء إخراج النار يقال: قدح الزند فأورى ﴿فَالْمُغِيرَتِ﴾ يغير أهلها على العدو ﴿ضَبْحًا﴾ أي في وقته ﴿فَأَنْزَنَ﴾ فهيجن ﴿به﴾ بذلك

## سورة العاديات

لا خلاف في عدد آياتها وإن اختلف في كونها مكية أو مدنية فذهب إلى كل قوم من السلف، وأيد الثاني بما رواه المصنف رحمه الله تعالى من أنه ﷺ بعث خيلاً الخ<sup>(١)</sup> كما رواه الحاكم رحمه الله تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أقسم بخيل الغزاة الخ) هذا يناسب كونها مدنية لأنه لم يكن الغزو إلا بعد الهجرة، ولذا نقل في الكشاف عن عليّ كرم الله وجهه إنه لم يرتض هذا التفسير وفسرها بإبل الحجاج لكنه لبعده عن اللفظ لم يذكره المصنف، وقوله: عند العدو أي الجري بيان لاتساق النظم مع بيان أن العاديات واويّ تصرف فيه وليس المراد بالصوت السهيل بل قولها: أح أح كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما. قوله: (نصبه) أي ضبحاً بفعل مقدر من لفظه، وهو مفعوله المطلق أي تضبح أو يضبحن والجملة المقدّرة الحالية، وقوله: فإنها تدل بالالتزام فإذا ذكرت كانت في قوة فعل الضبح فتعمل عمله، وقوله: بمعنى ضابحة لأن الأصل في الحال أن تكون غير جامدة فلذا أولها باسم الفاعل. قوله: (فالتى توري) إشارة إلى أن ال موصولة وأنّ القدح هو الضرب والصك المعروف والإبراء يترتب عليه لأنه إخراج النار، وإيقادها كما أشار إليه المصنف وإيراؤها ما يرى من صدم حوافرها للحجارة، وتسمى نار الحباحب وكون المراد به الحرب كما قيل بعيد، وفي إعرابه الوجوه السابقة، ويجوز أن ينصب على التمييز أي المورى قدحها وهو أحسنها. قوله: (يغير أهلها على العدو) يقال: أغار على العدو إذا هجم

(١) لم أجده عند الحاكم أخرجه الواحدى في أسباب النزول ٨٦٨ عن ابن عباس مرفوعاً، وذكره الهيثمي في المجموع ١٤٢/٧ وقال: رواه البزار وفيه حفص بن جميع وهو ضعيف اه. وقال الحافظ في التقريب ١٨٥/١: حفص بن جميع ضعيف. وذكره ابن حبان في المجروحين ٢٥٦/١. ولفظ الحديث «أن رسول الله ﷺ بعث خيلاً، فأسهب شهراً لم يأت منها خبر. فنزلت: ﴿والعاديات ضبحا﴾ ضبحت بمنحرفها، إلى آخر السورة. ومعنى أسهبت: أمعتت في السهوب، وهي: الأرض الواسعة، جمع «سُهْب».

الوقت ﴿نَقْعًا﴾ غباراً أو صياحاً ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ﴾ فتوسطن بذلك الوقت أو بالعدو، أو بالنقع أي ملتبسات به ﴿جَمْعًا﴾ من جموع الأعداء روي أنه عليه الصلاة والسلام بعث خيلاً فمضى شهر لم يأتهم منهم خير فنزلت ويحتمل أن يكون القسم بالنفوس العادية أثر كماله من الموريات بأفكارهن أنوار المعارف، والمغيرات على الهوى والعاديات إذا ظهر لهن مثل أنوار القدس فأثرن به شوقاً فوسطن به جمعاً من جموع العليين ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾

بخيله عليهم بغتة لقتل أو نهب فالمغير صاحب الخيل وإسناده لها إما بالتجوّز في الإسناد أو بتقدير المضاف، ولا يصح التجوّز في الطرف لأن جمع المؤنث يأباه ولو أريد أصحابها كان حقيقة بتقدير الطوائف المغيرات فتأمل. قوله: (في وقته) إشارة إلى أنّ نصبه على الظرفية، وقوله: فهيجن لأن الإثارة تحريك الغبار ونحوه حتى يرتفع، وضمير به للوقت والباء ظرفية وفيه احتمالات آخر ككونه للعدو أو للإغارة لتأويلها بالجري ونحوه والأول أحسن فالباء سببية أو للملابسة، ويجوز كونها ظرفية أيضاً والضمير للمكان الدال عليه السياق، وذكر إثارة الغبار للإشارة إلى شدة العدو وكثرة الكر والفر وتخصيص الصباح لأن الغارة كانت معتادة فيه، والغبار إنما يظهر نهاراً، وأثرن فعل معطوف على اسم وهو العاديات أو ما بعده لأن اسم الفاعل في معنى الفعل خصوصاً إذا وقع صلة وتخالفهما للتصوير في النفس، وفي الانتصاف وهو أبلغ من التصوير بالأسماء المتناسبة وبالمضارع بعد الماضي كقول ابن معد يكرب:

فإني قد لقيت الغول يهوي      بشهب كالصحيفة صحصحان  
فأخذه فأضربه فخرت      صريعاً لليدين وللجيران

ولا شدوذ فيه لأنه تابع فلا يلزمه دخول أل على الفعل فإنه ضرورة. قوله: (غباراً) هذا هو المعروف، ولذا قدّمه وكونه بمعنى الصياح، ورد في قول عمر في النياحة ما لم يكن نقع أو لقلقلة على أحد التفاسير فيه فالمراد بالصياح صياح من هجم عليه، وأوقع به لا صياح المغير المحارب، وإن جاز على بعد فيه أي هيجن الصياح بالإغارة على العدو. قوله: (فتوسطن) إشارة إلى أن الثلاثي بمعنى التفاعل كما قرئ به في الشواذ، وقوله: بذلك الوقت إشارة إلى أنّ الضمير للصبح فالباء ظرفية كما مرّ وكما إذا كان للمكان، وقوله: بالعدو فالضمير للمصدر المفهوم من العاديات والباء للسببية أو للملابسة أو هو للنقع والباء للملابسة أي توسطن الجمع ملتبساً به، أو هي للتعديّة إن أريد أنها وسطت الغبار والجمع مفعول به على الوجوه كلها فقول المصنف ملتبسات به راجع للأخير لا للجميع على البدل كما توهم. قوله: (روي الخ) (١) قيل إنه لم يرو في كتب الحديث المشهورة، وقوله: فنزلت أي تبشيراً له بظفر سريته، وقوله: ويحتمل الخ هذا من البطون والإشارات الصوفية وهو على هذا تمثيل مركب أو استعارات متعدّدة، وقوله: مثل أنوار القدس جمع مثال بفتحتين بالمثلثة أي صورها، وكونه بمثناة تحتية

لكفور من كند النعمة كنوداً أو لعاص بلغة كندة أو لبخيل بلغة بني مالك، وهو جواب القسم ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾ وإنَّ الإنسان على كنوده ﴿لَشَهِيدٌ﴾ يشهد على نفسه لظهور أثره عليه، أو أَنَّ الله سبحانه وتعالى على كنوده لشهيد فيكون وعيداً ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ﴾ المال من قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٠] أي مالاً ﴿لَشَدِيدٌ﴾ لبخيل أو لقويّ مبالغ فيه ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ﴾ بعث ﴿مَا فِي الْقُبُورِ﴾ من الموتى وقرئ بحثر وبحث ﴿وَحُصِّلَ﴾ جمع محصلاً في الصحف أو ميز ﴿مَا فِي الْأَشْدُورِ﴾ من خير أو شر وتخصيصه لأنه الأصل ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِمَا يَكْمُلُ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ وهو يوم القيامة ﴿لَخَبِيرٌ﴾ عالم بما أعلنوا وما

كما في بعض النسخ بعيد وفي نسخة بدله مبدأ، وقوله: فوسطن الخ أي وصلن المنازلهم وضمير به للشوق ولبعده عن نهج التنزيل قال يحتمل. قوله: (منه كند النعمة) أي كفرها ولم يشكرها، وقوله: بلغة كندة فيه تجنيس وقع اتفاقاً، وقوله: لربه متعلق بقوله: لكنود قدم للفاصلة لا للتخصيص، وقوله: جواب القسم على التفاسير، وقوله: وإنَّ الإنسان الخ فالضمير للإنسان والإشارة للمصدر المفهوم من قوله: كنود والعلاوة للمعية هنا وفي موقعها لطف ظاهر. قوله: (يشهد على نفسه) هذا لا ينافي قوله على كنوده لأنه إذا شهد على كنوده فقد شهد على نفسه، وقوله: لظهور أثره باللام والباء فالشهادة مستعارة لظهور آثار كفرانه وعصيانه بلسان حاله، وقوله: إِنَّ الله فالضمير له تعالى، وقوله: فيكون وعيداً وهو تمثيل أيضاً ولقرب المرجع على الثاني جوزوه وإن كان الأول أرجح كما أشار إليه بتقديمه وبناء تفسيره عليه لما فيه من اتساق الضمائر وعدم تفكيكها فهو لم يسوّ بينهما كما قيل. قوله: (المال) وقد ورد في القرآن بهذا المعنى كثيراً وخصه بعضهم بالمال الكثير، وقوله تعالى في آية الوصية: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ كما مرّ، وقوله: لبخيل تفسير لشديد واللام على هذا في قوله: لحب الخير للتعليل لأنه المناسب حيثنذ بخلافه على ما بعده، وقوله: مبالغ فيه المبالغة من صيغة فعيل فإنها تفيد ذلك. قوله: (بعثر) تقدّم تحقيق معنى البعثرة وفي العامل في إذا أوجه قيل إنه يعثر بناء على أنها شرطية غير مضافة وقيل: ما دل عليه خبر أنّ أي إذا بعثر جوزوا، وقال الحوفي: هو يعلم وردّ بأنه لا يراد منه العلم والاعتبار في ذلك الوقت، وإنما يعتبر في الدنيا، ولذا قيل: إنّ المراد إنها على هذا مفعول به لا ظرفية ولا شرطية، وقال أبو حيان: المعنى أفلا يعلم الآن ما له إذا بعثر الخ فمفعول يعلم المحذوف هو العامل، ولا يجوز أن يعمل فيه لخبير لأنّ ما في خبران لا يتقدّم عليها. قوله: (وقرئ بحثر وبحث) بالثاء المثثة فيهما بمعنى استخراج، وقوله: جمع محصلاً الخ لما كان أصل معنى التحصيل إخراج اللب من القشور كإخراج البرّ من التبن والذهب من المعدن كما قاله الراغب وهو يستلزم إظهاره وجمعه وتمييزه فلذا فسر هنا بكل منها كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (وتخصيصه لأنه الأصل) أي أصل جميع الأعمال ما في القلب والفكر من الإرادة والنية، ولذا كانت الأعمال بالنيات وكان أول الفكر آخر العمل فجميع ما عداه تابع له فيدلّ على الجميع صريحاً وكناية والمراد بها العزائم المصممة. قوله

أسروا فيجازيهم عليه وإنما قال ما ثم قال بهم لاختلاف شأنهم في الحالين، وقرئ أن وخبير بلا لام، عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة والعاديات أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من بات بالمزدلفة وشهد جمعاً».

تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾ (الغ) بهم متعلق بخبير قدم للفاصلة، وقوله: بما أعلنوا لأن الخبير العالم بما بطن ويلزمه العلم بغيره بالطريق الأولى، وقوله: فيجازيهم لأن علمه تعالى كناية عن المجازاة كما مرّ تحقيقه مراراً، وقوله قال: ما التي هي لغير العقلاء فعبر بها في قوله ما في القبور، ثم قيل بهم: وهم ضمير العقلاء، وقوله: في الحالين لأنهم في القبور أموات فألحقوا بالجمادات، وإن كان لهم حياة ما في وقت ما لكنه الظاهر المتبادر، وأما في الحشر وبعد البعث فهم عقلاء محاسبون مسؤولون فلذا عبر بضمير العقلاء عنهم بعد ذلك. قوله: (وقرئ أن) بالفتح وخبير بلا لام لأنه مع وجود اللام علق فعل القلب عنها فكسرت فإذا سقطت لم تعلق عنه وهذه القراءة قراءة أبي السماك والضحاك وابن مزاحم وهي التي قرأ بها الحجاج، فما قيل: إنه لجراءته على كلام الله لما فتح الهمزة أسقط اللام من غير علم له بالقراءة تحامل لا حاجة لنا بمثله ولا يلزم من عدم تكفير الحجاج إن تعطل جهنم وتخرب. قوله: (عن النبي ﷺ) (الغ)<sup>(١)</sup> حديث موضوع، وجمعاً فيه اسم المزدلفة تمت السورة بحمد الله ومنه وصلى الله وسلم على نبيه الأكرم وآله وصحبه الأنجم.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة القارعة

مكية وآيها عشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الْقَارِعَةُ \* مَا الْقَارِعَةُ \* وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ سبق بيانه في الحاقة ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ في كثرتهم وذلثهم وانتشارهم واضطرابهم وانتصاب يوم بمضمر دلت عليه القارعة ﴿وَتَكُونُ أَلْجِجَالُ كَالْمُهِنِ﴾ كالصوف ذي الألوان ﴿الْمَنْفُوشِ﴾ المندوف لتفرق أجزائها، وتطايرها في الجو ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ بأن ترجحت مقادير أنواع حسناته ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ في عيش ﴿رَاضِيَةٍ﴾ ذات رضا أي مرضية ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ بأن لم يكن له حسنة يعبأ بها أو ترجحت سيئاته على حسناته ﴿فَأُتْمَهُ

## سورة القارعة

اختلف في آياتها هل هي عشرة أو إحدى عشرة ولا خلاف في مكيتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (سبق بيانه) وإعراجه أيضاً، وقوله: في كثرتهم هذا بناء على أن الفراش بمعنى الجراد كما ذكره في التأويلات، وفي الدر المصون إنه قيل: إنه الهمج من البعوض والقراد وغيرهما، ومثله معروف بالكثرة فما قيل عليه من أن الفراش لا يعرف بالكثرة حتى تشبه بها فيها إلا أن يفسر بصغار الجراد لا وجه له فكأنه لم يسمع تفسيره به حتى تبرع به من عنده. قوله: (وذلتهم) لأنه يضرب به المثل في الذلة فيقال: أذل وأضعف من فراشة، وقوله: وانتشارهم هذا أيضاً بناء على أنه بمعنى الجراد لأنه المعروف به لقوله: كأنهم جراد منتشر وقوله: بمضمر الخ أي تفرعهم يوم الخ أو تأتي القارعة وقيل: إنه معمول للقارعة نفسها من غير تقدير وفيه نظر إلا أنه إذا تعلق بالثانية، وقيل: ما بينهما اعتراض لم يمنع منه مانع، وما قيل من أنه لا يلتئم معنى الظرف معه غير مسلم وقيل: مفعول به لا ذكر مقدراً وقوله: كالصوف الخ مَرَّ تفصيله في سورة المعارج فتذكره، وقوله: لتفرق أجزائها الخ بيان لوجه الشبه. قوله: (بأن ترجحت الخ) يحتمل أنه جمع موزون، وهو العمل الذي له خطر ووزن عند الله أو جمع ميزان وثقلها رجحانها كما مَرَّ في الأعراف فلا يرد عليه أنها إعراض وما ذكر من صفات الأجرام، وقد قيل: إنها تجسم بصور مناسبة لها، ثم توزن فتذكر وتدبر. قوله: (ذات رضا) على أنها للنسب كلابن وتامر فلذا فسرها بقوله: أي مرضية لأن المرضية ذات رضا، وفي نسخة أو مرضية فهو إشارة إلى أنه إسناد مجازي أو استعارة مكنية وتخيلية كما قرّر في كتب المعاني أو هي بمعنى المفعول على التجوّز في الكلمة نفسها.

تنبیه: ما كان للنسب يؤوّل بذی کذا فلا یؤنث لأنه لم یجر علی موصوف فالحق

هَكَوِيَّةٌ ﴿ فَمَا وَاهِ النَّارِ الْمَحْرَقَةِ، وَالْهَآوِيَةِ مِنْ أَسْمَائِهَا وَلِذَلِكَ قَالَ ﴿ وَمَا أَدْرَبْتَكَ مَا هِيَ \* نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ ذات حمى عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة القارعة ثقل الله بها ميزانه يوم القيامة».

بالجوامد وقال السيرافي إنه يقدح فيما عللوا به عدم سقوط الهاء في عيشة راضية، وفيه وجهان أحدهما: أن يكون بمعنى أنها رضيت أهلها فهي ملازمة لهم راضية بهم، والآخر أن تكون الهاء للمبالغة كعلامة وراوية ووجه بأن الهاء لزمّت لثلاث تسقط الياء فتخل بالبنية كناقعة مسلية وكلبة مجرية، وهم يقولون ظبية مطفل ومشدن وباب مفعول ومفعال لا يؤنث وقد أدخلوا الهاء في بعضه كمصكة اه، (أقول) هذا حقيق بالقبول محصله الجواب بوجوه أحدها إنه ليس من باب النسب بل هو اسم فاعل مجاز أريد به لازم معناه لأن من شاء شيئاً لازمه كما في حديث من بورك له في شيء فليلزمه فهو مجاز مرسل أو استعارة، ويجوز أن يراد أنه مجاز في الإسناد وما ذكر بيان لمعناه، الثاني إن الهاء للمبالغة ولا تختص بمفعال، ولذا مثل براوية الثالث أنه تجوز في المعتل لحفظ البنية ومثله إما شاذ أو لتشبيه المضاعف بالمعتل، وفي معنى الآية قلت:

إذا رضي الإنسان نعمة ربه      وأظهرها تحتال في حلل المجد  
أقامت لديه وهي راضية بما      قراها به من نعمة الشكر والحمد

قوله: (فماواه النار) فسمي المأوى إما على التشبيه تهكماً لأن أم الولد ماواه ومقره، وفي التأويلات قيل: المراد أم رأسه أي يلقي في النار منكوساً على رأسه. قوله: (ماهية) الأصل ما هي فأدخل في آخره هاء السكت وفقاً وتحذف وصلاً قيل، وحقه أن لا يدرج لثلاث تسقط لأنها ثابتة في المصحف، وقد أجزئ إثباتها في الوصل، وقوله: ذات حمى مصدر كنصر، ويقال: حمى وحمو كدلو وقد يشدد وحمله على النسب بناء على أنه من حميت القدر فأنا حام والقدر محمية فلذا حملها على النسب فإنه قيل بأنه من حمى النهار والقدر فحامية على ظاهرها من غير تأويل إلا أن ما ذكره المصنف رحمه الله سبقه إليه الراغب فهو إما بناء على أن الثاني لم يثبت عنده أو هو غير كثير في الاستعمال. قوله: (والهاوية من أسمائها) إن أراد أنها علم لها كما في الصحاح، وفي حواشيه لابن بري هاوية من أسماء النار فهي معرفة بغير ألف ولام، ولو كانت علماً لم تنصرف في الآية والهاوية المهواة قال:

يا عمرو لو نالتك أرماحنا      كنت كمن أهوى به الهاوية

وبه علم جواب ما سبق، وقوله عن النبي ﷺ حديث موضوع<sup>(١)</sup> (تمت السورة) بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على سيد الرسل الكرام، وآله وصحبه السادة العظام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة التكاثر

مختلف فيها وآيها ثمان.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْهَنَكُمْ﴾ شغلکم وأصله الصرف إلى اللهو منقول من لهي إذا غفل ﴿التَّكَاثُرُ﴾ التباهي بالكثرة ﴿حَقَّ زُرُّمُ الْمَقَابِرِ﴾ إذا استوعبتم عدد الأحياء صرتم إلى المقابر فتكاثرتم بالأموات عبر عن انتقالهم إلى ذكر الموتى بزيارة المقابر، روي أن بني عبد مناف وبني سهم تفاخروا بالكثرة فكثرهم بنو عبد مناف فقال بنو سهم: إن البغي أهلكتنا في الجاهلية

## سورة التكاثر

لا خلاف في عدد آياتها وإنما الخلاف في كونها مكية أو مدنية، واستدل لكونها مدنية بما أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي هريرة أنها نزلت في قبيلتين من قبائل الأنصار تفاخروا، وأخرج البخاري عن أبي بن كعب قال: كنا نرى هذا من القرآن يعني لو كان لابن آدم واديان من ذهب حتى نزلت ألهاكم التكاثر<sup>(١)</sup>. وإلى الثاني ذهب الأكثرون، ورجحه صاحب الإتيان وهو الحق.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (شغلکم الخ) يعني أن اللهو في أصل وضعه وضع للغفلة، ثم شاع في كل شاغل وهو المراد هنا والعرف خصه بالتشاغل الذي يسر المرء وهو قريب من اللعب ولذا ورد بمعناه كثيراً، وقال الراغب: اللهو ما يشغلك عما يعني ويهم، وقوله: التباهي أي التفاخر بها بأن يقول: هؤلاء نحن أكثر وهؤلاء نحن أكثر، وقوله: وأصله الخ لم يحمله على أصله لأنه غير مناسب للمقام وإن غفل عنه بعضهم. قوله: (إذا استوعبتم الخ) هو تفسير للتكاثر على هذا لا تقدير لما ذكر في النظم، وقوله: عبر الخ فهو إما كناية أو مجاز والأحسن جعله تمثيلاً وجعله الزمخشري تهكماً ولخفاء التهكم فيه تركه المصنف رحمه الله ووجهه أنه كأنه قيل: أنتم في فعلكم هذا كمن يزور القبور من غير غرض صحيح، وقيل: وجهه أن زيارة القبور للاتعاض، وتذكر الموت وهم عكسوا فجعلوها سبباً للغفلة، وقوله: صرتم إلى المقابر أي انتقلتكم لذكر من فيها فالغاية داخلية في المعني على هذا أقول لو قيل: التهكم في التعبير بالزيارة كان وجهاً وجيهاً. قوله: (فكثرهم بنو عبد مناف)<sup>(٢)</sup> أي غلب بنو عبد مناف في الكثرة بني سهم وهو من باب المغالبة يقال: كثرت فكثرتني على ما هو معروف عند النحاة، وقوله: إن البغي الخ أراد به التعدي والتجاوز عن الحد في الحروب، وقوله: فكثرهم بنو سهم الفاء فيه فصيحة أي فعدوا

(١) أخرجه البخاري ٦٤٤٠ عن أبي بن كعب.

(٢) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٦٩ عن مقاتل والكلبي مرسلأ.

فعاذونا بالأحياء، والأموات فكثرتهم بنو سهم وإنما حذف الملهى عنه، وهو ما يعينهم من أمر الدين للتعظيم والمبالغة، وقيل: معناه ألهاكم التكاثر بالأموال والأولاد إلى أن متم وقبرتم مضيعين أعماركم في طلب الدنيا عما هو أهم لكم وهو السعي لأخراكم فتكون زيارة القبور عبارة عن الموت ﴿كَلَّا﴾ ردع وتنبية على أن العاقل ينبغي له أن لا يكون جميع همه، ومعظم سعيه للدنيا فإن عاقبة ذلك وبال وحسرة ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ خطأ رأيكم إذا عايتم ما وراءكم، وهو إنذار ليخافوا وينتبهوا من غفلتهم ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تكرير للتأكيد، وفي ثم دلالة على أن الثاني أبلغ من الأول أو الأول عند الموت أو في القبر والثاني عند النشور ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ أي لو تعلمون ما بين أيديكم علم الأمر اليقين أي كعلمكم ما تستيقنون له لشغلكم ذلك عن غيره، أو لفلعلم ما لا يوصف ولا يكتنه فحذف الجواب للتفخيم، ولا يجوز أن يكون قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ جواباً لأنه محقق الوقوع بل هو جواب قسم محذوف أكد به الوعيد، وأوضح به ما أنذرهم منه بعد إبهامه تفخيماً وقرأ ابن عامر، والكسائي بضم التاء ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾ تكرير للتأكيد أو الأولى إذا

الأحياء والأموات فزادوا عليهم كثرة. قوله: (وإنما حذف الملهى عنه) فلم يقل: ألهاكم عن كذا، وقوله: وهو ما يعينهم يعني الملهى عنه لو ذكر هنا ما كان يعينهم أن يهتمهم من أمر الدين فيقال: ألهاكم التكاثر عن أمر دينكم، وقوله: للتعظيم المأخوذ من الإبهام بالحذف فإنه يفيد كما يفيد الإبهام الذكري في نحو غشيهم ما غشيهم مع ما فيه من الإشارة إلى أنه خارج عن حدّ البيان وأنه لشهرته غني عن الذكر والمبالغة لما فيه من الإشارة إلى أن كل ما يلهى مذموم فضلاً عن أمر الدين، وقيل: المبالغة من ذهاب النفس كل مذهب وفيه نظر. قوله: (إلى أن متم وقبرتم الخ) فصيغة الماضي لتحققه أو لتغليب من مات أولاً أو لجعل موت آبائهم بمنزلة موتهم، وقوله: عما هو أهم الخ إشارة إلى أن الملهى في هذا الوجه مما يهتم أيضاً، وإن كان الملهى عنه أهم بخلاف الوجه السابق فإنه لوحظ فيه عدم أهمية الملهى رأساً. قوله: (فتكون زيارة القبور عبارة عن الموت) مع الإشارة إلى تحقق البعث لأنّ الزائر لا بدّ من انصرافه عما زاره، ولذا قال بعض الأعراب لما سمعها بعثوا ورب الكعبة، وقال ابن عبد العزيز: لا بدّ لمن زار أن يرجع إلى جنة أو نار وسمي بعض البلغاء القبر دهليز الآخرة. قوله: (ردع وتنبية على أن العاقل الخ) ففيه ردّ لما قبله وتنبية على ما يأتي بعده وهو متصل بما بعده، وما قبله كما قاله الإمام وهو لا يخالف ما نقل في المفصل عن الزجاج من أنها ردع عن الاشتغال بما لا يعنيه عما يعنيه وتنبية على الخطأ فيه كما قيل. قوله: (خطأ رأيكم الخ) بيان لحاصل المعنى، وقيل: إنه للإشارة إلى أن العلم متعد لمفعول واحد لأنه بمعنى المعرفة لأنّ تقليل التقدير ما أمكن أول والمراد بما وراءهم وما بين أيديهم هنا واحد وهو الآتي من أمور الآخرة، وكونه بمعنى الخلف هنا لا وجه له لأنّ قوله: وهو إنذار ياباه كما لا يخفى. قوله: (تكرير للتأكيد) والمؤكد قد يعطف كما صرح به المفسرون والنحاة وتصريح أهل المعاني بمنعه لما بينهما من شدة الاتصال

رأتهم من مكان بعيد، والثانية إذا وردوها أو المراد بالأولى المعرفة، وبالثانية الأبصار ﴿عِبْرَ الْيَقِينِ﴾ أي الرؤية التي هي نفس اليقين فإن علم المشاهدة أعلى مراتب اليقين ﴿ثُمَّ لَتَسْتَلْنَ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ الذي ألهاكم والخطاب مخصوص بكل من ألهاه دنياه عن دينه،

مخالف له بحسب الظاهر، وفي قول المصنف رحمه الله كغيره على أنّ الثاني أبلغ من الأوّل إشارة إلى التوفيق بين الكلامين لأنه لكونه أبلغ نزل منزلة المغاير فعطف والأبلغية لما فيه من التأكيد، ونحوه مما يشعر به مقامه كما يقول العظيم لعبده أقول لك، ثم أقول لك لا تفعل . قوله: (أو الأوّل الخ) فلا تكرير في الإنذار والردع لتعلقه بما بعده كما مرّ والعطف، والتراخي على ظاهره، وقوله: ﴿ما بين أيديكم﴾ الخ مرّ بيانه، وقوله: علم الأمر اليقين فالعلم مصدر مضاف للمفعول واليقين بمعنى المتيقن صفة لمقدّر، وليس من إضافة العامّ للخاص كما قيل، وقوله: ﴿كعلمكم﴾ الخ بيان لعلم الأمر المتيقن ولفائدة الإضافة يعني لو علمتم ما بين أيديكم كما استيقنتموه شغلكم ذلك عن التباهي . قوله: (فحذف الجواب) وهو ما ذكره المصنف رحمه الله، وقوله: للتفخيم مرّ وجهه قريباً وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: عن غيره، وقوله: لا يوصف ولا يكتنه وقوله: محقق الوقوع، وجواب لو الامتناعية لا يكون كذلك والقول بأنه جواب والمضارع للمضيّ هنا أي لو كنتم ممن يعلم علمتم وتحققتم وجود العذاب، العقاب وستشاهدونه خلاف الظاهر اللائق بنظم القرآن العظيم، وقوله: أكد به أي بالقسم فالوعيد ما تضمنه جوابه أو الضمير لما ذكر من القسم وجوابه فالوعيد ما مرّ، وقوله: منه متعلق بأنذرهم بمعنى خوفهم والضمير المجرور راجع لما، وقوله: بعد إبهامه أي إبهام المنذر به المحذوف . قوله: (تكرير للتأكيد) والعطف كما مرّ وقوله: إذا رأتهم أسند الرؤية لها موافقة للنظم وتفناً في تحقيق التغاير، وعلى هذا يحتمل التنازع في قوله: عين اليقين ولا يمنعه قوله بعده، ثم لتسألن الخ كما قيل لجواز حمل، ثم على الترتيب الذكري أو جعل سؤالهم بعد الورود لأنه للتوبيخ والتفريع بالسؤال عن النعيم في الجحيم لكنه أبعد من التأكيد بمراحل . قوله: (أو المراد بالأولى الخ) قيل: إنه بيان لقوله في الكشف، ويجوز أن يراد بالرؤية العلم والأبصار، لا أنّ الأبصار عطف تفسيري للعلم، ولا أنه ابتداء كلام غير مقابل للوجه السابق كما ذكره شراحه وفيه نظر فإنه كلام بعيد مما ذكر فليُنظر فيه . قوله: (أي الرؤية التي هي نفس اليقين) إشارة إلى أنّ العين هنا بمعنى النفس كما في نحو جاء زيد عينه أي نفسه وقوله: فإن علم المشاهدة الخ تعليل لكون الرؤية نفس اليقين دون غيرها من العلوم فإنّ الانكشاف بالرؤية والمشاهدة فوق سائر الانكشافات فهو أحقّ بأن يكون عين اليقين، فاندفع ما أورد عليه من أنّ أعلى اليقينيات الأوليات دون المشاهدات كما تقرّر في محله وقد مرّ في البقرة ما يتعلق بهذا المقام فعين اليقين صفة مصدر مقدّر، وهذا جار على الوجوه الثلاثة . قوله: (الذي ألهاكم) خصه به للقرائن الدالة على تخصيصه كما أشار إليه بقوله: والنعيم الخ والعجب أنه مع تصريحه بما قلناه قيل: إنه بناء على الوجه الممرض في أوّل السورة، وهو غفلة منه فقوله: والخطاب الخ أي في هذا المحل،

والنعيم بما يشغله للقرينة والنصوص الكثيرة كقوله من حرّم زينة الله كلوا من الطيبات وقيل: يعمان إذ كل يسأل عن شكره، وقيل: الآية مخصوصة بالكفار. عن النبي ﷺ: «من قرأ الهاكم لم يحاسبه الله سبحانه وتعالى بالنعيم الذي أنعم به عليه في دار الدنيا وأعطي من الأجر كأنما قرأ ألف آية».

وقوله: والنعيم بما يشغله أي مخصوص هنا بما يشغله عن طاعة الله، وقوله: للقرينة هي اختصاص الخطاب في الهاكم وزرتم والنصوص صريحة في أنّ الرزق الطيب لا يستل عنه للأمر بالأكل منه. قوله: (وقيل يعمان) أي ما ذكر وغيره وقوله: إذ كل يسأل فالسؤال ليس سؤال توبيخ كما في الوجه السابق، ويؤيده ما في الحديث الصحيح من أنه قال، وقد أكل مع أصحابه رطباً وشرب ماء بارداً، والذي نفسي بيده هذا من النعيم الذي تسألون عنه يوم القيامة<sup>(١)</sup>. قوله: (عن النبي ﷺ الخ)<sup>(٢)</sup> أوّله موضوع، وآخره له شاهد في سنن الحاكم والبيهقي ولفظه ألا يستطيع أحدكم أن يقرأ الهاكم التكاثر (تمت السورة) والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) أخرجه مسلم ٢٠٣٨ والترمذي ٢٣٦٩ والنسائي ٤٦٧/١ من حديث أبي هريرة.

(٢) شطر هذا الحديث هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

وأما الشطر الثاني أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٦٦/١ - ٥٦٧ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا يستطيع أحدكم أن يقرأ ألف آية في كل يوم» قالوا: ومن يستطيع ذلك قال: «أما يستطيع أحدكم أن يقرأ الهاكم التكاثر». قال الحاكم: رواه هذا الحديث كلهم ثقات وعقبه هذا غير مشهور. ووافقه الذهبي.

## سورة والعصر

مكية وآياتها ثلاث.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالْعَصْرِ﴾ أقسم بصلاة العصر لفضلها أو بعصر النبوة أو بالدهر لاشتماله على الأعاجيب، والتعريض بنفي ما يضاف إليه من الخسران ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ إِنَّ النَّاسَ لَفِي خُسْرَانٍ فِي مَسَاعِيهِمْ، وَصَرَفَ أَعْمَارَهُمْ فِي مَطَالِبِهِمْ وَالتَّعْرِيفِ لِلجِنْسِ، وَالتَّنْكِيرِ

## سورة والعصر

روي عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: لو لم ينزل غير هذه السورة لكفت الناس لأنها شملت جميع علوم القرآن ولا خلاف في عدد آياتها وإنما الخلاف في كونها مكية أو مدنية فقد ذهب إلى كل منهما بعض السلف.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أقسم بصلاة العصر لفضلها) وفي نسخة لفضيلتها وفضليتها لأنها الصلاة الوسطى عند الجمهور ولم يذكر أنه أقسم بوقت العصر نفسه لأنه لا وجه لتخصيصه، وقيل: إنه خص لفضيلة صلاته أو لخلق آدم أبي البشر فيه، وقد ورد في الحديث: «إِنَّ مِنْ فَاتَتِهِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَأَاهُ»<sup>(١)</sup>. قوله: (أو بعصر النبوة) فإنه أشرف الإعصار لتشريف النبي ﷺ له، ولم يبينه لظهوره بخلاف فضل صلاة العصر على غيرها من الصلوات فإنه إنما يعرف من جهة السمع فلا وجه لما قيل في توجيهه من أنه فيما مضى من الزمان مقدار وقت العصر من النهار، وهو يقتضي أنه غير خاص بوقت حياته ﷺ فيعمه وما بعده إلى يوم القيامة وهو محتمل أيضاً. قوله: (أو بالدهر) أخره لأن استعماله بهذا المعنى غير ظاهر، وقوله: لاشتماله الخ اشتماله على ذلك لا كلام فيه، ولذا قيل له أبو العجب إنما الكلام في كونه وجه القسم فإنه يذكر بما فيه من النعم وأضدادها لتنبية الإنسان لأنه مستعد للخسران والسعادة، وقوله: ما يضاف إليه لأن الناس تضيف كل شيء له ولذا ورد «لا تسبوا الدهر»<sup>(٢)</sup> على ما بين في شرحه، ونفيه عنه لأن الله لما أقسم به، وعظمه علم إنه لا خسران له ولا دخل له فيه وإضافته للإنسان تشعر بأنه صفة له لا للزمان كما قيل:

يعيبون الزمان وليس فيه مغاييب غير أهل للزمان

قوله: (في مساعيهم وصراف أعمارهم) إشارة إلى أنه لا يخلو منه إنسان ولو لم يكن له

(١) أخرجه البخاري ٣٦٠٢ ومسلم ٢٨٨٦ ح ١١ والنسائي ٢٣٨/١ - ٢٣٩. والشافعي ٤٩/١ وأحمد ٤٢٩/٥ والطيالسي ١٢٣٧ وابن حبان ١٤٦٨ والبيهقي ٤٤٥/١ كلهم من حديث نوفل بن معاوية ولفظ البخاري «من الصلاة صلاة، من فاتته، فكأنما وتر أهله وماله».

للتعظيم ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ فإنهم اشتروا الآخرة بالدنيا ففازوا بالحياة الأبدية والسعادة السرمدية ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ بالثابت الذي لا يصح إنكاره من اعتقاد أو عمل ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ عن المعاصي أو على الحق أو ما يبلوا الله به عباده، وهذا من عطف الخاص على العام للمبالغة إلا أن يخص العمل بما يكون مقصوراً على كماله ولعله سبحانه وتعالى، إنما ذكر سبب الربح دون الخسران اكتفاء ببيان المقصود وإشعاراً بأن ما عدا ما عدّ يؤدي إلى خسران، ونقص حظ أو تكرماً فإن الإبهام في جانب الخسر كرم. عن

غير صرف عمره كفاه كما قيل:

### زيادة المرء في دنياه نقصان

وقوله: والتعريف يعني في الإنسان والجنس شامل للاستغراق هنا بقرينة الاستثناء، وقوله: والتنكير يعني في خسر إذ المراد خسر عظيم ويجوز أن يكون للتنويع أي نوع من الخسران غير ما يعرفه الإنسان. قوله: (فإنهم اشتروا الخ) الباء داخله هنا على المتروك بقرينة ما بعده، والسرمدية بمعنى الدائمة، وقوله: بالثابت أي في نفس الأمر والواقع بحكم الشرع والعقل بحيث لا يصح نفيه بمقتضاهما ولا وجه لتخصيصه بالأول لأنه يخرج منه إثبات الواجب به. قوله: (عن المعاصي) هو وما بعده متعلق بالصبر، وفيه إشارة إلى استعماله من تعديه بعن وعلى، وقوله: ما يبلو الله أي يبتليهم من المصائب، وهو معطوف على الحق والمعنى حيث كقول: ﴿وَلَنَبْلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ إِلَى قَوْلِهِ وَيَشْرُ الصَّابِرِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٥٥] وقوله: وهذا الخ يعني عطف قوله: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ على ما قبله: لا عطف قوله: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ وحده لأن ما بعده يباه كما لا يخفى. قوله: (للمبالغة) لأنه يدل على أنّ الخاص لكمال يبلغ إلى مرتبة خرج بها عن الاندراج تحت العام على ما عرف في أمثاله، وقوله: (إلا أن يخص) الخ فيكون المراد بالعمل عملاً خاصاً وهو ما به كمال العامل، أو الإنسان في حد ذاته كعبادته وعقائده الفاضلة فيخرج عنه الفواضل والأعمال المتعدية هي بنفسها أو أثرها إلى الغير فيخرج عنه التواصي بالأميرين المذكورين لأنهما تكميل للغير، وهو متعد غير قاصر عليه ويكون من عطف المتغيرات. قوله: (ولعله سبحانه وتعالى إنما ذكر الخ) أي ذكر سببه صريحاً وهو مجموع الأمور الأربعة واعترض عليه بأنه ليس صريحاً بل ضمناً، وقد ذكر سبب الخسران ضمناً أيضاً وهو غير ما ذكر وأضداده كما لا يخفى، وهو ناشئ من عدم الفرق بين السبب وسببته وجعل الأول كالثاني، وهو وهم لا يخفى. قوله: (اكتفاء ببيان المقصود) أي وهو الربح بما به الفوز والحياة الأبدية والسعادة وأهلها، وقوله: إشعاراً بأن ما عدا ما عدّ الخ يعني أنه لإشعاره بأن سبب الخسر ما عدا المذكور لم يذكر إذ لو ذكر جميعه طال الكلام جداً، ولو ذكر بعض منه دون بعض أخل بالمقصود وفي كلامه نوع خفاء. قوله: (أو تكرماً الخ) لتترك ذكر مثالبهم، ومواجهتهم بالذم

النبي ﷺ: «من قرأ سورة العصر غفر الله له وكان ممن تواصلوا بالحق وتواصلوا بالصبر».

ولأنه كالستر لقبائحهم وإبهام أنها لا يترتب عليها العقاب، وفي التفسير الكبير لم يذكر سبب الخسران لأن الخسر يحصل بالفعل كالزنا والترك كترك الصلاة بخلاف الريح فإنه إنما يكون بالفعل يعني أن سببه متعدّد فيكون فعلاً وتركاً بخلاف سبب الريح فإنه لا يكون إلا فعلاً، وما عداه راجع إليه فيكون أقرب إلى الضبط لأنه يعلم منه أن سبب الخسران ما عدا هذا المذكور، وهو قريب مما قدّمه المصنف في قوله: إشعاراً بأن ما عدا ما عدّ الخ فلا يرد عليه ما قيل: إن امتثال النهي بترك المنهي عنه، وهو من أسباب الريح ولو سلم فليذكر الفعل الخ وقوله عن النبي ﷺ الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup> (تمت السورة) بحمد الله وعنه ومنه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدّم.

## سورة الهمزة

مكية وأيها تسع .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَبِئْسَ لِكُلِّ هَمْزٍ لَمْرُؤٍ﴾ الهمز الكسر كالهزم واللمز الطعن كاللهز فشاعا في الكسر من إعراض الناس والظعن فيهم وبناء فعلة يدل على الاعتياد فلا يقال ضحكة، ولعنة إلا للمكثر المتعود، وقرئ همزة ولمزة بالسكون على بناء المفعول، وهو المسخرة الذي يأتي بالأضاحيك فيضحك منه ويشتم، ونزولها في الأخنس بن شريق فإنه كان مغتاباً أو في الوليد بن المغيرة واغتيابه رسول الله ﷺ ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾ بدل من كل أو ذم منصوب أو

## سورة الهمزة

لا خلاف في كونها مكية ولا في عدد آياتها .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (فشاعا في الكسر الخ) وأصله كان استعارة لأنه لا يتصور الكسر والظعن الحقيقي إلا في الأجسام، ثم صار حقيقة عرفية فيه، وفي هذه الآية دليل على أن الكفار مكلفون بالفروع لذمتهم بما ذكر فلا يرد أنه كيف يذم الكافر بما ذكر وفيه ما هو أقيح منه . قوله: (وبناء فعلة) بضم الفاء وفتح العين، والفرق بين المفتوح والساكن ما ذكر وأيضاً المفتوح صيغة مبالغة بمعنى اسم الفاعل والساكن بمعنى المفعول كما في أدب الكاتب، وكأنه أكثرى لأن من كلامهم لقطة بالفتح، وهي بمعنى المفعول وسمع الساكن أيضاً بمعنى الفاعل، وقوله: على بناء المفعول أي على البناء الذي وضع لمعنى مفعول كما قاله ابن قتيبة: وقوله فيضحك منه، ويشتم بصيغتي المجهول وهذا أصل وضعه، ثم عم لكل من يكثر الغيبة وإن لم يكن كذلك ولا يلزم أن يكون هذا بمحضر منه .

فقد أجلك من يرضيك ظاهره وقد أطاعك من يعصيك مستترا

فلا يرد أن ما ذكر ينافي نزول الآية في الرجلين المذكورين، وهما من عظماء قريش وقوله: الذي يأتي بالأضاحيك صفة كاشفة للمراد بالمسخرة بالفتح . قوله: (الأخنس بن شريق) بفتح الشين بزنة فعيل اسمه أبي بن عمرو الثقفي حليف بني زهرة، ولقبه به أبو سفيان لما رجع ببني زهرة عن بدر ثم أسلم وكان من المؤلفة على ما صححه ابن حجر في الإصابة وهو يقتضي أن لا يصح ما ذكره المصنف لقوله: لينبذن في الحطمة . قوله: (مغتاباً) بالكسر كمنحار بمعنى كثير الغيبة، وقوله: اغتيابه بالجر معطوف على الوليد، وقوله: ما لا تنكيره للتكثير أو للتقليل، والتحقيق باعتبار أنه عند الله أحقر شيء . قوله: (بدل من كل الخ) بدل كل من كل وقيل: بدل بعض من كل ولم يجعله صفة لكل كما قيل لأن النكرة لا توصف بالمعرفة، وكون كل همزة معرفة كما قاله الزمخشري في كل نفس في سورة ق، مما لا وجه له والاشتغال بتوجيه مثله

مرفوع، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بالتشديد للتكثير ﴿وَعَدَدٌ﴾ وجعله عدة للنوازل أو عدة مرة بعد أخرى، ويؤيده أنه قرئ وعدده على فك الإدغام ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدٌ﴾ تركه خالداً في الدنيا فأحبه كما يحب الخلود، أو حب المال أغفله عن الموت أو طول أمله حتى حسب أنه مخلد فعمل عمل من لا يظن الموت وفيه تعريض بأن المخلد هو السعي للآخرة ﴿كَلَّا﴾ ردع له عن حسابانه ﴿لَيُبَدَنَّ﴾ ليطرحن ﴿فِي الْحُطْمَةِ﴾ في النار التي من شأنها أن تحطم كل ما يطرح فيها ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ﴾ ما النار التي لها هذه الخاصية ﴿نَارُ اللَّهِ﴾ تفسير لها ﴿الْمَوْجِدَةُ﴾ التي أوقدها الله، وما أوقده لا يقدر غيره أن يطفئه ﴿الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ﴾ تعلق أوساط القلوب، وتشتمل عليها وتخصيصها بالذكر لأن الفؤاد أطف ما في البدن وأشدّه تالماً أو لأنه محل العقائد الزائغة، ومنشأ الأعمال القبيحة ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ﴾ مطبقة من أوصدت الباب إذا أطبقته قال:

تحن إلى أجبال مكة ناقتي  
ومن دونها أبواب صنعاء موصدة

مما لا ينبغي وقد مر ثمة ما فيه وقوله: عدة بالضم أي معداً ومدخراً والنوازل المصائب النازلة على الناس، وقوله: عدة مرة الخ لا محصل له معتد به، وقوله: ويؤيده أي يؤيد أنه من العدد لا من العدة بالضم فإن هذه القراءة دالة على ما ذكر وهو اسم معطوف على قوله: مالا والضمير للمال، ومعنى كونه جمع عدة أنه أحصاه وضبطه فإن سلم أنه يقال جمع العدد بمعنى ضبطه فيها ونعمت وإلا فهو كقوله:

علفتها تبنياً وماء بارداً

وفي التأويلات أنه بمعنى جعله أصنافاً وأنواعاً كعقار ومتاع ونقوداً وهو للذي والمراد بعدده أتباعه وأنصاره كما يقال: فلان ذو عدد وعدد وقيل: إنه فعل ماض وفك إدغامه على خلاف القياس كما في قوله:

إنني أجود لأقوام وإن ضننوا

وهو متكلف لفظاً ومعنى وقول المصنف على فك الإدغام ظاهر فيه لأنه لو كان اسماً لم يكن فيه إدغام حتى يفك، وفيه نظر لأنه يقال: عد بمعنى عدد والأصل في كل مثلين التقيا الإدغام فلا حاجة إلى تكلف أن المراد بفك الإدغام تركه ابتداءً. قوله: (تركه خالداً) خلوداً لا يتناهى أو مكثاً طويلاً لأن مدخراته، وتداركه لمثله وبناء وغرسه مقتض لذلك وهو استعارة تمثيلية لما ذكره من شدة محبته له أو غفلته وطول أمله، وقوله: وفيه تعريض يعني على الوجوه كلها لا على ما عدا الأول كما قيل والزمخشري جعل التعريض وجهاً مستقلاً وكأن المصنف لم يرتض به، وقوله: عمل من لا يظن الموت كالبناء المشيد وغرس الأشجار وإجراء الأنهار ونحوه. قوله: (ردع له عن حسابانه) لا عن همزه ولمزه كما توهم لبعده لفظاً ومعنى، وقوله: تحطم أي تكسر فني الحطمة مماثلة لعمله لفظاً ومعنى، وقوله: تعلق أوساط القلوب على أن

وقرأ حفص وأبو عمرو وحمزة بالهمزة ﴿فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾ أي موثقين في أعمدة ممدودة مثل المقاطر التي تقطر فيها اللصوص، وقرأ الكوفيون غير حفص بضميتين، وقرأ عمداً بسكون الميم مع ضم العين، عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الهمزة أعطاه الله عشر حسنات بعدد من استهزأ بمحمد عليه الصلاة والسلام وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين».

معنى الفؤاد وسط القلب ويستعمل بمعنى القلب نفسه وضمير عليها للقلوب لأنها إذا وصلت لوسطه اشتملت عليه وعلى جميع الجسد، وقوله: وتخصيصها الخ فعلى الأول هو بيان لشدة عذابهم، وعلى الثاني أحرقت الأفتدة لأنها محل العقائد الفاسدة وقوله: تحن الخ الأجدال بالهمزة جمع جبل كأجبل ومحل الشاهد فيه ظاهر. قوله: (أي موثقين في أعمدة ممدودة) إشارة إلى أن قوله في عمدة ممدودة حال من ضمير عليهم، والمقاطر جمع مقطرة بالفتح وهي جذع كبير فيه خروق يوضع فيها أرجل المحبوسين من اللصوص، ونحوهم وقوله: تقطر أي يجعل كل بجانب آخر، والحديث المذكور موضوع<sup>(١)</sup> تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الفيل

مكية وهي خمس آيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ الخطاب للرسول ﷺ وهو وإن لم يشهد تلك الواقعة لكن شاهد آثارها وسمع بالتواتر أخبارها فكأنه رآها، وإنما قال: كيف ولم يقل ما لأن المراد تذكير ما فيها من وجوه الدلالة على كمال علم الله تعالى، وقدرته وعزة بيته وشرف رسوله عليه الصلاة والسلام فإنها من الإرهاصات إذ روي أنها وقعت في السنة التي

## سورة الفيل

لا خلاف في كونها مكية ولا في عدد آياتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وهو وإن لم يشهد الفخ) الواقعة الحادثة العظيمة والحروب وجعل الرؤية هنا بصرية تجوز بها عن العلم على الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل لأنها سببه، وكلام المصنف ظاهره الأول ولم يجعلها ابتداء علمية وإن لم يمنع منه مانع لأن هذا أبلغ، ولأن ألم تر حيث لم يعلق في القرآن عدى بآلى نحو ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم فهدى بصرية فينبغي حمله على نظائره فتأمل. قوله: (تذكير ما فيها من وجوه الدلالة) إشارة إلى ما قاله الإمام من أن الأسماء لها ذوات، وكيفيات والكيفيات يسميها المتكلمون وجه الدليل واستحقاق المدح برؤية الكيفيات لا برؤية الذوات، ولذا قال تعالى: ﴿أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها﴾ [سورة ق، الآية: ٦] وما الدالة على الوصفية والتعجب فيما مرّ هي الموصولة لا الاستفهامية كما قيل، والظاهر أن مراد المصنف أن كيف للسؤال عن الأحوال على وجه العموم فالمراد هنا التنويه، والتعجب مما في تلك القصة من الشؤون والأحوال الدالة على ما ذكره، وما وإن استعملت للوصف في نحو ما زيد وللتعجب في نحو ما لي لا أرى الهدهد كما صرحوا به غير مناسب للمقام فما ذكر من أنه مخصوص بالموصولة لا وجه له. قوله: (فإنها من الإرهاصات) الضمير للواقعة، وهو تعليل لكون هذه الواقعة فيها شرف للرسول ﷺ والإرهاص ما يتقدم النبوة ودعوى الرسالة مما يشبه المعجزة من الرهص وهو أسفل الجدار وقيل: هو الترصد. قوله: (إذ روي أنها وقعت الفخ) لأن مولده ﷺ كان في ربيع الأول على الأشهر، وقيل: كان في رمضان وذكروا أن الفيل أتى مكة في المحرم وولادته ﷺ كانت بعد مجيئه بخمسين يوماً، فإن قلت إنما هذا لشرف البيت ودعوة الخليل عليه الصلاة والسلام، ومصادفته لحمله وقرب مولده ﷺ اتفاقاً قلت: لا مانع من الجمع بينهما ويؤيد كونه إرهاصاً قصة القرامطة وذوي السويقتين، وأما قوله ﷺ في الحديدية لما بركت ناقته وقال الناس: (خلات أي حرنت فقال ما خلأت، ولكن حبسها حابس

ولد فيها رسول الله ﷺ وقصتها أن أبرهة بن الصباح الأشرم ملك اليمن من قبل أصحابه النجاشي بنى كنيسة بصنعاء وسماها القليس، وأراد أن يصرف الحاج إليها فخرج رجل من كنانة فقعدها فيها ليلاً فأغضبه ذلك فخلف ليهدمن الكعبة فخرج بجيشه، ومعه فيل قوي اسمه محمود وفيلة آخر فلما تهيأ للدخول، وعبى جيشه قدام الفيل، وكان كلما وجهوه إلى الحرم برك ولم يبرح وإذا وجهوه إلى اليمن، أو إلى جهة أخرى هرول فأرسل الله طيراً كل واحد

(الفيل)<sup>(١)</sup> الحديث فليس فيه ما ينافي الإرهات كما توهم فتدبر. قوله: (وقصتها الخ) أبرهة بفتح الهمزة وسكون الموحدة التحتية والراء المهملة وهاءين قال السهيلي: معناه بالحبة الأبيض الوجه، وهو مؤيد لقول من قال: إن أبرهة هذا هو الصباح الحميري، وليس بأبي كيسوم الحبشي والصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الباء الموحدة والحاء المهملة والأشرم المشقوق الأنف أو الشفة، وقوله: ملك اليمن ماض أو اسم بكسر اللام مضاف، وقوله: قبل بكسر القاف وفتح الباء الموحدة بمعنى جانب وجهة، وأصحمة بالصاد والحاء المهملتين، والنجاشي علم في الأصل، ثم جعل لقباً لكل من يملك الحبة. قوله: (سماها القليس) قال مغلاطي هو بقاف مضمومة ولام مشددة مفتوحة وبعدها مثناة تحتية ساكنة ثم سين مهملة كما في ديوان الأدب، ونقل عن القسطلي أنه بضم القاف، وفتح اللام المخففة وأما القليس بفتح القاف وكسر اللام المخففة فاسم قصر بصنعاء بناه القليس بن شرحبيل وضبطه السهيلي بالنون، وقال معناه المرتفع كالقلنسوة ولم يزل باقياً حتى هدمه السفاح وليس هو الذي هدمه حمير كما قيل. قوله: (فقعدها فيها) أي تغوط وفي شرح السيرة القعود الجلوس ويكون بمعنى الحدث، ومنه: (التهي عن القعود على المقابر)<sup>(٢)</sup> في الحديث كما فسره به الإمام مالك رحمه الله وهو كناية في الأصل وقوله: فيلة بكسر الفاء وفتح الياء بزنة قردة جمع فيل، وكانت ألفاً وقيل غير ذلك وقوله: عبى جيشه يقال: عببت الجيش بغير همز هيأته، وعبأت المتاع بالهمز وحكي عبأت الجيش بالهمز قال السهيلي وهو قليل، وقوله: فخرج بجيشه الباء للملابسة أو للتعدية. قوله: (برك) كذا روي لكن قال السهيلي: الفيل لا يبرك فبروكه إما بمعنى سقوطه على الأرض بأمر الله، أو المراد لزم مكانه كما يفعله البارك، وقيل: من الفيلة صنف

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١٦٩٤ - ١٦٩٥ - ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ - ٢٧١١ - ٢٧١٢ - ٤١٧٨ - ٤١٧٩ - ٤١٨٠ - ٤١٨١ وأبو داود ٢٧٦٥ - ٤٦٥٥ - والنسائي ٣٧٢/٨ وأحمد ٣٢٨/٤ - ٣٣١ وابن حبان ٤٨٧٢ والبغوي ٢٧١٥ - ٢٧٤٨ والبيهقي ٢١٥/٥ - ١٧١/٧ والطبري ٧١/٢٨ - ٩٧ - ١٠١ كلهم من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم يصدق كل واحدٍ منهما حديثه حديث صاحبه.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ٩٧٠ ح ٩٤ وأبو داود ٣٢٢٦ والنسائي ٣٣٩/٣ وأحمد ٢٥٥/٣ - ٣٩٩ وابن أبي شيبة ٣٣٩/٣ وعبد الرزاق ٦٤٨٨ وابن حبان ٣١٦٥ والبيهقي ٤/٤ كلهم من حديث جابر بن عبد الله يقول: «نهى رسول الله ﷺ عن تقصيص القبور، وأن يبنى عليها، أو يجلس عليها». والتقصيص: التجصيص.

في منقاره حجر وفي رجليه حجران أكبر من العدسة، وأصغر من الحمصة فترميهم فيقع الحجر في رأس الرجل فيخرج من دبره فهلكوا جميعاً، وقرئ ألم تر جداً في إظهار أثر الجازم، وكيف نصب بفعل لا بتر لما فيه من معنى الاستفهام ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ﴾ في تعطيل الكعبة وتخريبها ﴿فِي تَضْيِيلِ﴾ في تضييع وإبطال بأن دمرهم وعظم شأنها ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ جماعات جمع إبالة وهي الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير في تضامها، وقيل: لا واحد لها كعباديد وشماطيط ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارٍ﴾ وقرئ بالياء على تذكير الطير لأنه

يبرك كما تبرك الجمال انتهى، وقوله: هرول بمعنى أسرع وقوله: الحمصة هي حبة معروفة وهو بكسر الميم المشددة وفتحها، ولم يذكر أبو حنيفة إلا الكسر كجلق وليس للكسر نظير في الأبنية إلا الحلز وهو القصير على رواية فيه فقوله: في الكشف الكسر أفصح غير مسلم وقد روي أنها كانت كباراً تكسر الرؤوس، وقوله: فترميهم الخ عبر بالمضارع لحكاية الحال واستحضار تلك الصورة البديعة. قوله: (وقرئ ألم تر جداً في إظهار أثر الجازم) لأن جزمه بحذف آخره فإسكان ما قبل الآخر للاجتهاد في إظهار أثر الجازم ونظيره قوله: ألم أبل كما قال:

وإذا السعادة لاحظتكم فلا تبجل

قيل: والسر فيه الإسراع إلى ذكر ما يهم من الدلالة على أمر الألوهية والنبوة أو الإشارة، إلى الحث على تعجيل الرؤية وإن من لم يسرع لها لم يدركه حق إدراكه ولا يخفى بعده فإن تقليل البنية يدل على قلة المعنى، وهو الرؤية لا على قلة زمانه وهذا كما مر في صمد وأصغد. قوله: (وكيف نصب بفعل الخ) ونصبه على المصدرية أو الحالية، واختار الأول ابن هشام في المغني والمعنى أي فعل فعل الخ وأما الحالية من الفاعل فممتنعة لأن فيه وصفه تعالى بالكيفية، وهو غير جائز وأما نصبه بتر لانسلاخ معنى الاستفهام عنه كما في شرح المفتاح الشريفي فقد صرح أبو حيان بامتناعه لأنه يراعي صدارته إبقاء لحكم أصله، وهو الظاهر كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (في تعطيل الكعبة) لأن مقصودهم من بناء الكنيسة تعطيل الكعبة من الزوار وصرفهم للكنيسة، وقوله: وإبطال عطف تفسير لقوله: تضييع لأنه من ضل عنه إذا ضاع استعير هنا للإبطال، ودمرهم أهلكتهم وإنما سماه كيداً وهو قصد المضرة خفية وهو مظهر لقصد تخريبه لأن سببه حسد سكان الحرم وقصد صرف شرفهم له وهو خفي فسمي كيداً لذلك فتدبر. قوله: (جمع إبالة) بكسر الهمزة وتشديد الموحدة، وهي حزمة الحطب فاستعير لجماعة الطير، والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه والشماطيط القطع المتفرقة، والثوب المشقق واحده شمطيط أو لا واحد له على ما فصل في اللغة والنحو وقياس مفردة فعليل أو فعلول أو فعلال، وقوله: في تضامها أي اجتماعها، وقوله: قرئ بالياء هي قراءة أبي حنيفة لكن قد مر قول صاحب النثران أبا حنيفة لا قراءة له وإن القراءات المنسوبة له

اسم جمع أو إسناده إلى ضمير ربك ﴿مِن سَجَلٍ﴾ من طين متحجر معرّب سنك كل، وقيل من السجل وهو الدلو الكبير أو الأسجال وهو الإرسال أو من السجل، ومعناه من جملة العذاب المكتوب المدون ﴿فَجَمَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ كورق زرع وقع فيه الإكال وهو أن يأكله الدود أو أكل حبة فبقي صفرأ منه أو كتين أكلته الدواب وراثته. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة القيل أعفاه الله أيام حياته من الخسف والمسح».

موضوعة، وقد أثبت العلماء وضعها، وقوله: لأنه اسم جمع أي وهو لازم التذكير كما في شرح الألفية فتأنيثه لتأويله بالجماعة لا لأنه اسم جمع أي وهو لازم التذكير كما في شرح الألفية فتأنيثه لتأويله بالجماعة لا لأنه يجوز فيه الأمران كما قيل. قوله: (معرّب سنك كل) وهو تركيب معناه متحجر، وقوله: من السجل بالكسر أي السجيل مأخوذ منه، وهو الدلو العظيمة إذا كانت مملوءة بالماء أو قريبة من الملاء والسجل والسجيل مذكر بمعنى الدلو المذكور فمن ابتدائية، ومعنى كون الحجارة من الدلو أنها متتابعة كثيرة كالماء الذي يصبّ من الدلو ففيه استعارة مكنية وتخيلية كقوله: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِم رِيكٌ سَوِطٌ عَذَابٍ﴾ [سورة الفجر، الآية: ١٣] وكذا كونه من الأسجال بمعنى الإرسال أيضاً، والمعنى من مثل شيء مرسل كما مرّ في سورة هود وعلى هذا هو عربي لا معرب. قوله: (أو من السجل) وهو علم للديوان الذي كتب فيه عذاب الكفار فذلك من جملة وبعض منه فقوله: ومعناه يعني على هذا الوجه الأخير، وقوله: الأكال بالضم والكسر كغراب وكتاب وهو التآكل وقوله: أو أكل حبه بتقدير مضاف أو بالإسناد المجازي فالتشبيه به لذهاب أرواحهم، وبقاء أجسادهم أو لأن الحجر بحرارته يحرق أجوافهم. قوله: (أو كتين الخ) معطوف على قوله: كورق، وقوله: وراثته جعل الروث مأكولاً باعتبار ما كان ولم يذكر الروث لهجنته فجاء على الآداب القرآنية فشبه تقطع أوصالهم بتفرّق أجزاء الروث ففيه إظهار تشويه حالهم ولما في القصة من هدم الكعبة ناسب إهلاكهم بالحجارة، وقوله عن النبي ﷺ الخ حديث موضوع<sup>(١)</sup>، وقوله: أعفاه بمعنى يراه وليس من العفو لأنه لا يتعدى بالهمزة كما في كتب اللغة تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة قريش

مكية وآيها أربع .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لِيَلَيْفَ قُرَيْشٍ﴾ متعلق بقوله فليعبدوا رب هذا البيت والفاء لما في الكلام من معنى الشرط إذ المعنى أن نعم الله عليهم لا تحصى فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه، لأجل ﴿لِيَلَيْفَهُمْ رِحْلَةَ الْشِتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ أي الرحلة في الشتاء إلى اليمن وفي الصيف إلى الشام فيمتارون ويتجزون أو بمحذوف مثل أعجبوا أو بما قبله كالتضمين في الشعر أي فجعلهم

## سورة قريش

ويقال: سورة لثيلاف قريش كما في الحديث المذكور في آخر السورة ولا خلاف في عدد آياتها، واختلف في كونها مكية أو مدنية والجمهور على الأول.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: ﴿لثيلاف قريش﴾ (إيلاف مصدر ألفت الشيء وألفته من الألف المعروف، قال الهروي في الغريبين: الإيلاف عهد بينهم وبين الملوك فكان هاشم يؤلف إلى ملك الشام والمطلب إلى كسرى وعبد شمس، ونوفل يؤلفان ملك مصر والحبشة قال: ومعنى يؤلف يعاهد ويصالح وفعله ألف على وزن فاعل ومصدره الأف بغير ياء بزنة قتال أو ألف الثلاثي ككتب كتاباً ويكون الفعل منه أيضاً ألف على وزن أفعل مثل آمن ومصدره إيلاف كإيمان ومنه يعلم وجه القراءة بالياء وعدمها. قوله: (متعلق بقوله: ﴿فليعبدوا﴾ الخ) ولما لم تكن الفاء في جواب شرط محقق كانت في الحقيقة زائدة فلا يمتنع تقديم معمول ما بعدها كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى، وقوله: لأجل إشارة إلى أن اللام تعليلية وقوله: رحلة الشتاء الخ إن كان الآلاف من الألفة فهو مفعول به، وإن كان بمعنى المعاهدة فهو منصوب على نزع الخافض أي على أو لأجل وأفراد الرحلة لا من اللبس وظهور المعنى وأصله رحلتي الشتاء، والصيف كقوله:

كلوا في بعض بطنكمو تعفوا

واعترض عليه أبو حيان بأنه عند سيبويه مخصوص بالضرورة، وفيه نظر وقوله: ﴿فيتمارون﴾ بمعنى يشترون الميرة وهي الطعام. قوله: (أو بمحذوف) معطوف على قوله: فليعبدوا والتقدير كما يدلُّ عليه السياق ﴿أعجبوا لثيلاف قريش﴾ الخ، وتركهم عبادة الله الذي أعزهم ورزقهم وآمنهم فلذا أمرهم بعبادة ربهم المنعم عليهم بالرزق والأمن عقبه، وقرنه بالفاء التفريرية وقال مثل ليشمل تقدير فعلنا ذلك ونحو: فلا وجه لعدّه وجهاً آخر كما توهم. قوله: (أو بما قبله الخ) التضمين في الشعر هو أن يتعلق معنى البيت بما بعده ويتوقف فهم معناه عليه

كعصف مأكول لثيلاف قريش، ويؤيده أنهما في مصحف أبيّ سورة واحدة، وقرئ ليألف قريش ألفهم رحلة الشتاء، وقريش ولد النضر بن كنانة منقول من تصغير قرش وهو دابة عظيمة في البحر تعبت بالسفن فلا تطاق إلا بالنار فشبها بها لأنها تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلق، وصغر الاسم للتعظيم وإطلاق الإيلاف، ثم إبدال المقيد عنه للتفخيم وقرأ ابن عامر لثلاف بغير ياء بعد الهمزة ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ \* الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾ أي

وهو معيب عند الأدباء فينبغي أن لا يشبه هذا به إلا أن يريد رده أو يريد أنه يشبهه في مجرد التعلق، وإن لم يتعلق فهم معناه عليه فتأمل. قوله: (فجعلهم كعصف مأكول لثيلاف قريش) وعلى هذا فلا بدّ من تأويله فالمعنى أهلكهم، ولم يسلمتهم على أهل حرمة ليقوا على ما كانوا عليه، أو أهلك من قصدهم ليعتبر الناس ولا يجترئ عليهم أحد فيتم لهم إلا من في الإقامة، والسفر وهذا لا ينافي كون إهلاكهم لكفرهم أيضاً أو هي لام العاقبة، وقوله: وقرئ ليألف بكسر اللام ونصب الفاء وجزمها على أنها لام الأمر بفتح اللام على لغة من فتح لام الأمر، وكلام المصنف رحمه الله محتمل لهذه القراءات كلها. قوله: (وقريش ولد النضر الخ) قال أهل السير النضر بن كنانة هو قريش، وقيل: هو فهر وقريش اسمه وفهر لقبه، ومن لم يلد فهر فليس من قريش وعليه النسب ومن جاوز فهرأ فليس من قريش أيضاً وخالف فيه الكلبي، وقوله: قريش هو مخلد بن النضر وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله وسمي قريشاً من التقريش، وهو التفتيش لأنه كان يفتش عن أبواب الحوائج ليقضي حوائجهم قال الحرث بن حلزة:

أيها الناطق المقرش عنا عند عمرو فهل له إبقاء

وقيل: لتجمعهم والتقرش التجمع، وقيل: التقرش التجارة فسموا به لتجارتهم. قوله: (من تصغير قرش) بفتح القاف والعامّة تكسره وهي سمكة عظيمة، وقوله: تعبت الخ أي تتعرض لها وتريد إغراقها لتأكل من فيها وقوله: فلا تطاق يعني تشعل النار فتذهب للخوف منها كما أنّ الأسد يخاف النار، ويهرب منها والنسبة له قرشي، وقريشي كما في القاموس. قوله: (وإطلاق الإيلاف الخ) وجه التفخيم ما فيه من الإبهام، ثم التبيين وتقييده بالمفعول كما مرّ في وجهي إعرابه، وقوله: وقرأ ابن عامر الخ قد عرفت وجه إثبات الباء وتركها فيما مرّ وكان الأحسن أن يذكره مقدماً مع القراءات الأخر قال السمين ومن الدليل على أنّ القراء يعتدون بالرواية سماعاً دون رسم المصحف أنهم اختلفوا هنا في ثبوت الباء وسقوطها في الأولى مع اتفاق المصاحف على إثباتها خطأ واتفقوا على إثباتها في الثانية مع اتفاق المصاحف على سقوطها، وقد يقال: إنها رسمت في الأولى على الأصل وتركت في الثانية اكتفاء بالأولى فأشير فيهما إلى الوجهين فتدبر. قوله تعالى: ﴿(من جوع)﴾ من تعليلية أي أنعم عليهم وأطعمهم لإزالة الجوع عنهم فعلى التعليل يقدر فيه مضاف أو هو علة باعثة عليه فلا يرد عليه أنّ الإطعام لا يجمع الجوع كما قيل، وقيل: هي بدلية وهذا ببركة دعوة الخليل عليه الصلاة والسلام كما

بالرحلتين والتنكير للتعظيم، وقيل: المراد به شدة أكلوا فيها الجيف، والعظام ﴿وَأَمَّنَّهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ خوف أصحاب الفيل أو التخطف في بلدهم ومسائرهم أو الجذام فلا يصيبهم ببلدهم. عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة لثيلاف قريش أعطاه الله عشر حسنات بعدد من طاف بالكعبة واعتكف بها».

مر، وقوله: بالرحلتين متعلق بقوله: أطعمهم، وقوله: أو الجذام هو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما والضحاك وهو فضل منه كما حماه عن الطاعون، وقوله عن النبي ﷺ هو حديث موضوع<sup>(١)</sup>، تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الماعون

مختلف فيها وأياها سبع .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَرَأَيْتَ﴾ استفهام معناه التعجب، وقرئ أريت بلا همز إلحاقاً بالمضارع، ولعل تصديرها بحرف الاستفهام سهل أمرها وأرايتك بزيادة الكاف ﴿الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّبِّ﴾ بالجزء أو الإسلام، والذي يحتمل الجنس والعهد ويؤيد الثاني قوله: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ يدفعه دفعاً عنيفاً، وهو أبو جهل كان وصياً ليتيم فجاءه عرياناً يسأله من مال نفسه فدفعه أو أبو سفيان نحو جزوراً فسأله يتيم لحمأ فقرعه بعصاه أو الوليد بن المغيرة،

## سورة الماعون

وتسمى سورة أريت والدين والتكذيب وعدد آياتها ست وقيل سبع وهي مكية وقيل: مدنية وقيل: نصفها الأول مكِّي والثاني مدني ورجحه بعض المفسرين والمحدثين .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أرأيت) قال المعرب هي بصرية متعديّة لواحد وهو الموصول أو إخبارية متعديّة لاثنين ثانيهما تقديره أليس مستحقاً للعذاب أو من هو بدليل قراءة أرايتك فإن كاف الخطاب لا تلحق البصرية، ولا يخفى ما فيه من الخلل لأنّ حقه أن يقول أو علمية لأنّ كونها بمعنى أخبرني معنى مجازي يصح فيه كون الرؤية المتجوّز بها بصرية وعلمية كما اختلف فيه النحاة وكونها علمية لا يستلزم تعديتها لاثنين لجواز كونها بمعنى عرفت متعديّة لواحد وفي منع لحوق الكاف لرأي البصرية بعد نقلها لمعنى أخبرني نظر والجملة الاستفهامية المقدرّة هنا تحتمل الاستئناف، وسدّها مسدّ المفعول الثاني. قوله: (إلحاقاً بالمضارع) يعني حمل الماضي في حذف همزته على مضارعه المطرد فيه حذفها لأنّ بعض الأفعال قد يتبع غيره في إعلاله كما ألحق تعد بيعد وهذا أحسن مما قيل من أنّ الأولى إلحاقه بأرى ماضي الأفعال، وهذا بقطع النظر عن الهمزة في أوّله. قوله: (ولعل تصديرها) أي أرايت بحرف الاستفهام هنا، وهو الهمزة سهل أمر الحذف فيها لمشابهته للفظ المضارع المبدوء بالهمزة لأنه كثر فيها ذلك في كلامهم حتى شابه المقيس المطرد كما صرّح به أبو حيان في شرح التسهيل فسماعها نادراً بعد غير الهمزة من أدوات الاستفهام لا يتأفقه كقوله:

صاح هل رأيت أو سمعت براع رذ في الضرع ما قرى في الحلاب

كما قيل: إنّ مشابهة المضارع بدخول حرف الاستفهام عليه مطلقاً لما في الطلب من معنى الاستقبال. قوله: (بزيادة الكاف) لأنها حرف خطاب هنا زيد لتأكيد التاء لا مفعول، وقوله: بالجزء لأنه أحد معاني الدين ومنه كما تدين تدان، وقوله: الذي أراد به لفظه، وقوله: يؤيد الثاني لأنّ اسم الإشارة يقتضي أنه فرد معين وأيضاً ليس كل كافر منكراً للبعث من صفته

أو منافق بخيل، وقرئ يدع أي يترك ﴿وَلَا يَحْضُ﴾ أهله وغيرهم ﴿عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ لعدم اعتقاده بالجزاء ولذلك رتب الجملة على يكذب بالفاء ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ \* الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ أي غافلون غير مباليين بها ﴿الَّذِينَ هُمْ بِرَأْسِهِمْ﴾ يرون الناس أعمالهم

دع اليتيم وعدم الحض، وحمل الفرد على الجنس بجعله عينه ادعاء ومبالغة كما يقال الرجل زيد خلاف الظاهر، ولذا قال: يؤيد دون يدل كما أنه يحتمل أن المراد أن هذا من شأنه ولو ازم جنسه، وقوله: وهو أبو جهل<sup>(١)</sup> استئناف لتفسيره على العهدية أو جملة حالية، وقوله: أو منافق الخ هو على أن السورة مدنية وما قبله على أنها مكية، وقوله: قرئ يدع أي بتخفيف العين وفيه تقدير على هذا أي يترك الشفقة عليه ونحوه. قوله: (أهله وغيرهم) خصه بالأهل في سورة الفجر وعممه هنا إما إشارة في كل محل إلى وجه ليكون إفادة بلا إعادة، أو لأنه ثمة ذكر بعد قوله: ولا يكرمون اليتيم ونفي الإكرام دون الدفع المذكور هنا فيكون ذمًا له بمنعه بنفسه، واتباعه وهذا بعموم المنع الذي هو أشد البخل فلا يعترض عليه بأنه كان عليه أن يوافق ما قدمه هنا بناء على أنه يعلم من عدم حض أهله عدم حض غيرهم بالطريق الأولى مع أنه غير مسلم. قوله: ﴿على طعام المسكين﴾ إن كان الطعام بمعنى الإطعام، كما قاله الراغب: فهو ظاهر وإلا ففيه مضاف مقدر أي بذل طعام المسكين، واختياره على الإطعام للإشعار بأنه كأنه مالك لما يعطي له كما في قوله: ﴿في أموالهم حق للسائل والمحروم﴾ [سورة الذاريات، الآية: ١٩] فهو بيان لشدة الاستحقاق وفيه إشارة للنهي عن الامتنان. قوله: (لعدم اعتقاده بالجزاء) يعني أن فعله لما ذكر ناشئ من إنكاره للبعث وهذا إن كان تعليلاً لما قبله من دفع اليتيم وعدم الحث على إطعامه فهو بيان لأنه جعل ما ذكر من إيذاء الضعيف، وعدم بذل المعروف علامة عدم الإيمان بالجزاء، وقسوة القلب مع الشح ولو بمال الغير أدل دليل عليه وهو المناسب لما بعده ولما في الكشف وإن كان تعليلاً لعدم الحض إذ ذم به ورتب على الكفر مع أنه قد يصدر عن كثير ولا يعد إثماً كما قيل ويرد عليه إنه عبارة عن البخل وهو مذموم موبخ على مثله فتأمل. قوله: (ولذلك رتب الجملة الخ) أي لكون ما ذكر ناشئاً عن إنكار الجزاء رتبه بالفاء الدالة على السببية، وتفرغ ما بعدها على ما قبلها ولم يتغرض لكونها عاطفة أو في جواب شرط مقدر كما جوزهما المعربون، وهو على العطف من عطف الذات على الذات أو الصفة على الصفة، وإما كون اللام التعليلية تنبؤ عن الجزائية للزوم الدور فإن المكذب يعرف به فليس بشيء لمن تأمله. قوله: (غافلون غير مباليين) ولذا قال عن صلاتهم دون في صلاتهم والسهو يقع فيها للخواص ولا يذم به لأنه ليس بأمر اختياري فلذا فسر بما ذكر فإن قلت محصل تفسيره إنهم تاركون لها كما في الكشف فكيف قيل للمصلين، قلت: المراد المتسمين بسمة أهل الصلاة أو المصلي في وقت صلاة لا ينافي ترك غيرها فتأمل. قوله: (يرون الناس أعمالهم) إشارة إلى توجيه

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٧١ عن مقاتل والكلبي مرسلًا. فهو ضعيف.

ليروهم الشاء عليها ﴿وَيَمَنَّوْنَ أَلْمَاعُونَ﴾ الزكاة، أو ما يتعاور في العادة، والفاء جزائية والمعنى إذا كان عدم المبالاة باليتيم من ضعف الدين والموجب للذم، والتوبيخ فالتسهو عن الصلاة التي هي عماد الدين والرياء الذي هو شعبة من الكفر، ومنع الزكاة التي هي قنطرة الإسلام أحق بذلك، ولذلك رتب عليها الويل أو للسببية على معنى فويل لهم، وإنما وضع المصلين موضع الضمير للدلالة على سوء معاملتهم مع الخالق، والخلق. عن النبي ﷺ:

المفاعلة فيه وهذا بعينه ما في الكشاف، وقد أورد عليه إنه أخذ المفاعلة وهي المرأة من الإراءة والأفعال المزيد ولا نظير له وإنَّ الفاعل والمفعول في المفاعلة لا بدَّ من اشتراكهما في المفعول الثاني، وفي هذا لكل منهما مفعول على حدة وأيضاً الشاء لا يرى بالبصر ففيه الجمع بين الحقيقة والمجاز إلا أن تفسر الرؤية هنا بالمعرفة، أو تجعل من عموم المجاز ولا يخفى أنَّ المراد إنه مفاعلة، وأصل معناه أن ترى غيرك ويراك وأريد به العمل عند الناس ليشنوا عليهم فهو بيان للمراد منه، وما ذكر لإظهار المناسبة بينه وبين ما وضع له في الجملة. قوله: (أو ما يتعاور في العادة) أي ما اعتاد الناس تداوله بينهم وأخذه بطريق الاشتراك فيه كالفأس، والدلو وهو إما فاعول من المعن بمعنى الشيء الحقيقير يقال: ما له معنة قاله قطرب: أو هو مفعول من أعانه فغلب وتصرف فيه وتفصيله في الدرر المصون. قوله: (والفاء جزائية) أي في قوله: ﴿فويل للمصلين﴾ وقوله: والمعنى الخ بيان له على الجزائية وقوله: إذا كان الخ هو الشرط المقدر المفهوم من أوّل السورة إلى قوله: فويل، وعدم المبالاة من دع اليتيم وكونه من ضعف الدين يؤخذ من تفريره على التكذيب بالدين كما مرّ والذم والتوبيخ هو المقصود من ذكرهما كما مرّ تقريره، وقوله: فالتسهو الخ هو الجواب والجزاء الذي هذا تفسير له فقوله: فويل الخ ترق لما هو أقوى أي إذا كان ما ذكر بهذه المثابة فما بال الغافل عن صلاته الخ، ولذا قال أحق بذلك وكون هؤلاء غير المكذبين ذكروا استطراداً كما قيل ليس في كلام المصنف رحمه الله ما يدلّ عليه إلا أنه لا ياباه وكون الصلاة عماد الدين لأنها من أعظم شعائره الظاهرة وبها يعلم إسلام المصلي، وكون الزكاة قنطرة الإسلام الموصلة له يبدلها الدال على الانقياد التام وباستعطف المبدول له بها فقد يوصله للإخلاص. قوله: (ولذلك) أي لكون هذه المذكورات أحق بالذم، والتوبيخ رتب الويل عليها لأنّ التعليق للحكم بالمشتق يدلّ على أنّ مأخذ الاشتقاق علته فعلة الويل السهو عن الصلاة والرياء والمنع. قوله: (أو للسببية) معطوف على قوله: الفاء جزائية، وليس فيه ردّ على الزمخشري كما قيل لإجراء الوجهين على أنه من عطف الصفة على الصفة والزمخشري خصه بالثاني إذ ليس في كلامه تصريح ولا إيماء له فتأمل. قوله: (وإنما وضع المصلين موضع الضمير) وهو ما أشار إليه بقوله لهم: وفيه إشارة إلى اتحاد المصلين، والمكذبين ولا يلزم أن يراد بهم هنا المنافقون لأنه يصح أن يراد المكلفون بالصلاة ولو كفاراً، ولذا استدل بها على خطاب الكفار بالفروع وهذا على السببية أو على الوجهين ومعاملتهم مع

«من قرأ سورة أرايت غفر له إن كان للزكاة مؤدياً».

الخالق من السهو، والرياء ومنع الزكاة ومع الخلق بدع اليتيم وعدم الحض، وقوله: عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> الخ موضوع كأخواته تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الكوثر

مكية وآياتها ثلاث.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ﴾ وقرئ أنطيناك ﴿الْكَوْثَرَ﴾ الخير المفرط الكثرة من العلم والعمل

## سورة الكوثر

وتسمى سورة النحر ولا خلاف في عدد آياتها وفي كونها مكية أو مدنية اختلاف نقله في الروض الأنف مبني على الاختلاف في سبب نزولها على أقوال نقلها فقيل: نزلت لما قيل أبو جهل لعنه الله: أن محمداً أبتز وقيل قاله العاصي بن وائل فعل هذا هي مكية وهو المشهور، وقيل: قاله كعب بن الأشرف فتزلت، وقيل: نزلت لما مات القاسم ابن النبي ﷺ فقال العاص أصبح محمد أبتز فعلى هذين هي مدنية، وستسمع له تمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) في النشر في مسلم وأبي داود والنسائي عن أنس بن مالك قال: أغفى النبي ﷺ إغفاءً ورفع رأسه متبسماً إما قال لهم: أو قالوا له: لم ضحكت فقال رسول الله ﷺ: ﴿إِنِّي نَزَلْتُ عَلِيَّ آتِئاً سَوْرَةَ فَقَرَأْتُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ﴾﴾ الخ حتى ختمها فقال: «هل تدرون ما الكوثر قالوا: الله ورسوله أعلم قال: نهر أعطانيه ربي عز وجل في الجنة عليه خير كثير ترد عليه أمتي يوم القيامة آتيته عدد الكواكب يختلج العبد منهم فأقول: يا رب إنه من أمتي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»<sup>(١)</sup>، وهو حديث صحيح يدل على أن البسملة نزلت مع السورة وعلى أن السورة مدنية، وقد أجمع من يعرفه على أنها مكية اهـ وما ذكره من الإجماع غير صحيح لما سمعته لكن الصواب أنها مدنية (أقول) لبعضهم هنا تأليف صحح فيه أنها نزلت مرتين وحينئذ فلا إشكال. قوله: (إنطيناك) بمعنى أعطيناك في لغة بني تميم وأهل اليمن أيضاً ولا حاجة إلى قوله في البحر رويت عن رسول الله ﷺ لأن كل قراءة كذلك. قوله: (الكوثر الخير الخ) فوزنه فوعل وهو يكون اسماً كجوهر وصفة ككوثر وصيغته للمبالغة، وموصوفه مقدر وهو الخير كما ذكره المصنف رحمه الله وسيأتي في الحديث بعده ما يؤيده، وقوله: روي الخ هو حديث صحيح وأوله في مسلم وبقيته في الحاكم<sup>(٢)</sup>، وقوله: نهر في

(١) أخرجه مسلم ٤٠٠ ح ٥٣ وأبو داود مختصراً ٧٨٤-٧٨٤٧ والنسائي ٩٠٣ كلهم من حديث أنس بن مالك.

(٢) أخرجه صدره مسلم ٤٠٠ ح ٥٣ وتمة الحديث أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٥٣٧/٢ من حديث أنس وقال الحاكم: أخرجه مسلم هذا الحديث من حديث عبد الواحد بن زياد عن المختار بن فلفل عن أنس لما نزلت ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ أتم وأطول منها لكنني أخرجته في أفراد عاصم بن علي فإن أبا أويس ثقة ولا يحفظ للزهري، عن أخيه عبد الله حديثاً مسنداً والمشهور هذا من حديث محمد بن عبد الله بن مسلم عن أبيه. وقال الذهبي: أخرجه مسلم.

وشرف الدارين وروي عنه عليه الصلاة والسلام إنه نهر في الجنة وعدنيه ربي فيه خير كثير أحلى من العسل وأبيض من اللبن وأبرد من الثلج، وألين من الزبد حافتاه الزبرجد وأوانيه من فضة لا يظمأ من شرب منه، وقيل: حوض فيها وقيل أولاده وأتباعه أو علماء أمته أو القرآن العظيم ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ قدم على الصلاة خالصاً لوجه الله خلاف الساهي عنها المرائي فيها شكراً لأنعامه، فإن الصلاة جامعة لأقسام الشكر ﴿وَأَنْحَرْ﴾ البدن التي هي خيار أموال

الجنة هو لا ينافي تفسيره بالخير الكثير كما ذكره المصنف رحمه الله حتى يقال إذا صح هذا الحديث فكيف يصح تفسيره بغيره لأن المفسرين يجعلون ما ذكر تمثيلاً وقد بينه ابن عباس رضي الله عنهما لما فسره بالخير الكثير فقيل له: إن النبي ﷺ فسره بالنهر المذكور، فقال: وهو من الخير الكثير أيضاً ومثله لا يقال من قبل الرأي. قوله: (أبيض من اللبن) إن صح بهذا اللفظ فهو شاذ أو هو لغة كما هو مذهب الكوفيين في تجويز بناء أفعل التفضيل من الألوان، وقوله: ألين من الزبد وصف الماء باللين مستدرك بل لا يصح لأن السيلان مرتبة فوق اللين ووصف محله وجوانبه به غير محمود فالمراد به كونه سائغاً سلسلاً يشرق به شارب، وقوله: حوض فيها أي في الجنة مرضه لأنه مخالف للأحاديث الصحيحة التي فسرت بالنهر والتخصيص به لا داعي له هنا فيما قيل والظاهر أن المراد به ما مرّ بعينه. قوله: (وقيل أولاده الخ) لم يعد لفظ قيل مع قوله: علماء لاشتراك التفسير في كون المراد بالكوثر العقلاء من الأمة بخلافه فيما مرّ فاندفع ما قيل عليه من أن ظاهره يدل على اتحاد قائل تلك الأقوال وليس كذلك فكان عليه تكرير لفظ قيل مع كل منها، فإن قلت على هذا تتضح موافقة النظم في سبب النزول وعلى غيره لا يظهر وجهه، قلت: معنى الكوثر موجود له في الدنيا لكثرة أتباعه فيها ممن غذيت أرواحهم بماء الحياة من علمه، وفي الآخرة ممن يشرب من حوضه المورود ما فيه الحياة المؤبدة، وعدوه هو الأبر المقطوع ذنبه وأتباعه فلذا قوبل تعبيره له بالبر بما يضاده فإن الكثرة تضاد القلة، ولو قيل: إنا أعطيناك حوضاً أو نهراً صفتة كذا لم يطابقه، ويشاكله فلذا جيء باسم يتضمن الخير الكثير والجم الغفير المضاد للبر مما له في الدنيا والآخرة مما يجمعه لفظ الكوثر ويشمله كما فصله في الروض الأنف فلله دره. قوله: (قدم على الصلاة) أوله لما عرفت أمثاله من أمر المتلبس بالفعل وتأويله بالدوام والثبات، أو بالزيادة لثلا يلزم تحصيل الحاصل وهو مجاز، وقد مرّ تحقيقه في سورة البقرة، وقوله: خالصاً أخذ الخلوص من السياق أو من تقديره متعلقاً للأمر، وقيل: هو من لام الاختصاص المصطلح وفيه نظر، وقوله: خلاف الساهي منصوب على الحال أي مخالفاً للساهي أو بنز الخافض والتقدير بخلاف الساهي، وهو متعلق بدم ومأخوذ منه كما أن قوله: المرائي مأخوذ من كونه خالصاً أو هو إشارة إلى اتصال هذه السورة بما قبلها وأن هذا ناظر لقوله: فويل للمصلين الآية كما سيأتي. قوله: (شكراً لأنعامه الخ) إشارة إلى وجه ترتبه على ما قبله بالفاء، والشكر تعظيم المنعم لأنعامه سواء كان حمداً باللسان أو خدمة وعبادة بالأركان أو محبة، واعتقاد بالجنان، وكل منها يطلق عليه الشكر

العرب وتصدق على المحاويج خلافاً لمن يدعهم ويمنع عنهم الماعون فالسورة كالمقابلة للسورة المتقدمة، وقد فسرت الصلاة بصلاة العيد، والنحر بالتضحية ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ﴾ إن من أبغضك لبغضه لك ﴿هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ الذي لا عقب له إذ لا يبقى منه نسل، ولا حسن ذكر وأما أنت فتبقى ذريتك وحسن صيتك وآثار فضلك إلى يوم القيامة، ولك في الآخرة ما لا

كما في الفاتحة فكونها أقساماً للشكر غير محتاج إلى القول بأن القسم يطلق على الجزء كما في تقسيم الكل إلى أجزائه كما توهم، وجمعها لما ذكر ظاهر لما فيها من النية والقراءة والذكر والقيام ونحوه. قوله: (وانحر البدن التي هي الخ) بيان لوجه تخصيصها بالتقدير لا لوجه تخصيص النحر بالذكر كما توهم، والبدن بضم فسكون جمع بدنة، وهي ناقة أو بقرة تنحر نسكاً والمحاويع جمع محواج وهو كثير الحاجة لا محتاج على خلاف القياس، وقوله: لمن يدعهم بالتشديد أي يدفعهم وقد مرّ بيانه، وقوله: فالسورة الخ أي إنها متصلة بها، وقد ذكر في هذه ما يخالف ما ذكر في الأخرى ويقابله فالكوثر بمعنى الخير الكثير الشامل للأخروي يقابل تكذيب الدين لما فيه من إثباته ضمناً وكذا إذا كان بمعنى الحوض، والنهر ومقابله غير ظاهر مما ذكره المصنف رحمه الله هنا وفي تفسير قوله: فصل لربك كما أشار إليه بقوله: الساهي والمرائي فما قيل من أنه لا يتم فيه المقابلة إلا إذا أريد بالكوثر الإسلام تعسف غني عن الرد. قوله: (وقد فسرت الصلاة الخ) هذا يناسب كونها مدنية ولا يناسب كونها مكية كما جزم به المصنف رحمه الله إلا بالتكلف المعروف في مثله. قوله: (من أبغضك) جعل اسم الفاعل بمعنى المضي ليظهر كونه معرفة فيكون الأبتَر خبره، وإذا كان المضي وغيره بالنسبة لزمان الحكم على الأصح لا لزمان التكلم وغيره وبغضه سبب لكونه، أبتَر متقدّم عليه ولو بالذات لم يحتج إلى أن يقول إن الأولى أن يجعل للاستمرار فإنّ من أكابر الصحابة من كان يبغضه فلما هداه الله للإيمان وذاق حلاوته كان أحب إليه من نفسه، وأعز عليه من روحه كما شوهد ذلك وعرف، وقوله: لبغضه إشارة إلى أنّ النسبة إلى المشتق تفيد عليه مأخذه فتكون أبتريته المعللة بالبغض زائلة بزواله فلا يرد أنّ من الصحابة من أبغضه في الماضي قبل إسلامه، ولم يكن أبتَر فلا حاجة إلى التصدي لدفعه. قوله: (الذي لا عقب له الخ) فهو استعارة شبه الولد والأثر الباقي بالذنب لكونه خلفه فكأنه بعده أو عدمه بعدمه وقد انقطع نسل كل من عاداه ﷺ حقيقة أو حكماً لأنّ من أسلم منهم انقطع انتفاع أبيه منه بالدعاء ونحوه لأنه لا عصمة بين مسلم وكافر، وما في بعض التفاسير من أنها نزلت في أبي جهل لما قال وقد مات إبراهيم ابن النبي ﷺ أنّ محمداً أبتَر سهو أو خطأ من الناسخ فإنّ أبا جهل مات قبل وفاة إبراهيم رضي الله عنه وفي الآية دليل على أنّ أولاد البنات من الذرية كما مرّ في الأنعام إذ جعل عيسى عليه الصلاة والسلام من ذرية نوح ﷺ. قوله: (وأما أنت الخ) إشارة إلى ما يفيد الضمير والتعريف من الحصر هنا فالمعنى هو الأبتَر لا أنت لبقاء ذكرك ونسلك إلى القيامة، وقوله: ولك في الآخرة الخ هو من قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ وفيه إشارة إلى ارتباط قوله: ﴿إِنَّ شَانِئُكَ﴾ بما قبله

يدخل تحت الوصف عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الكوثر سقاه الله من كل نهر له في الجنة ويكتب له عشر حسنات يعدد كل قرآن قربه العباد في يوم النحر العظيم».

لأنَّ مآلها لك رفعة في الدنيا والآخرة، وقوله: عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> الخ موضوع وقرآن بالضم ما يتقرَّب به إلى الله اللهم اجعلنا ببركة القرآن العظيم، ممن يرد حوض نبيك الكريم عليه وعلى آله أفضل صلاة وتسليم والحمد لله وحده.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الكافرون

مكية، وآياتها ست.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ يعني كفرة مخصوصين قد علم الله منهم أنهم لا يؤمنون، روي أن رهطاً من قريش قالوا: يا محمد تعبد آل هنتا سنة ونعبد إلهك ستة فترلت ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ أي فيما يستقبل فإن لا لا تدخل إلا على مضارع بمعنى الاستقبال كما أن ما لا تدخل إلا على مضارع بمعنى الحال ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ أي فيما يستقبل لأنه وزان

## سورة الكافرون

وتسمى سورة العبادة والإخلاص والمقشقة من قشقس المريض إذا صح أي المبرئة من الشرك، والنفاق وهي مكية وقيل: مدنية ولا خلاف في عدد آياتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (يعني كفرة مخصوصين الخ) بقرينة جمع القلة بحسب أصله واسم الفاعل الدال على الشيوت بحسب الاسمية، وإنما فسره بما ذكر لثلاث يلزم الكذب في إخباره تعالى بقوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ لأن متهم من أسلم فلو لم يحمل على هذا لزم أن يراد النفي في الحال أو التبري من دينهم أو مخالفة ما هو عليه لما هم عليه في الجملة، قيل: ونداؤه ﷺ لهم في موطنهم وقوة شوكتهم بما ذكر مما يكرهونه، ووصفهم بالقلة والمراد بها الذلة دليل على أن الله عصمه منهم ففيه علم من أعلام النبوة ولا بعد فيه. قوله: (روي أن رهطاً الخ) (١) الرهط جماعة من الرجال وقد يخص بعدد كما دون العشرة أو غيره على ما في كتب اللغة وقد مر، وقوله: نعبد خير يراد به الأمر وعبر به لأنه أقرب إلى الإجابة ولجعله كأنه أمر محقق يخبر عنه، وقوله: فيما يستقبل متعلق بلا أعبد، وقوله: فإن لا لا تدخل الخ هذا قول للنحاة وهو ظاهر كلام سيويه في الكتاب وهو أغلبي أو مقيد بعدم القرينة القائمة على ما يخالفه أو هو كلي ولا حجر في التجوز والحمل على غيره لمقتض فلا يرد اعتراض أبي حيان، وقوله: إنه غير صحيح ونقضه ببعض الشواهد والتوفيق بينها بعد ما مر من الزوائد فإن أردته فراجع كتب النحو المفصلة. قوله: (أي فيما يستقبل لأنه وزان لا أعبد) وفي نسخة في قران بدل وزان أي واقع في مقابله أو مقارن له في النظم لفظاً ومعنى لأن المقصود أنه في المستقبل لا يعبد معبوداتهم كما أنهم في المستقبل لا يعبدون معبوده لعدم الاعتداد بعبادتهم لله مع الإشراف المحبط لها وجعلها هباء منثوراً كما قيل:

إذا صافى صديقك من تعادي فقد عاداك وانفصل الخصام

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٧٤ بدون إسناد فهو ضعيف.

لا أعبد ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾ أي في الحال أو فيما سلف ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَّا أَعْبُدُ﴾ أي وما عبدتم في وقت ما ما أنا عابده، ويجوز أن يكونا تأكيدين على طريقة أبلغ، وإنما لم يقل ما عبدت ليطابق ما عبدتم لأنهم كانوا موسومين قبل المبعث بعبادة الأصنام، وهو لم

وإنما جعل المقابلة قرينة على إرادة الاستقبال لأنها داخلة هنا على الاسم وهي معه لا تنقيد بزمان. قوله: (أي في الحال أو فيما سلف) قيل عليه إن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل إلا عند الكسائي وهو هنا عمل في ما وهو وارد على الزمخشري لا على المصنف رحمه الله فإنه جعله من المحتملات، ولم يجزم به فيرد عليه إلا أن يقال إنه منصوب بفعل مقدّر مستأنف أو هو من حكاية الحال الماضية كباسط ذراعيه، ومعناها أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن وفسرها الزمخشري بأن تقدر إن ذلك الفعل الماضي واقع حال التكلم، وقال إنما يفعل هذا في الماضي المستغرب يحضر في تصوّر المخاطب ليتعجب منه وليس هذا بظاهر هنا إلا أن يقال: إن ترك عبادة ما اتفقوا على عبادته ممن نشأ بينهم مستغرب يتعجب منه، وإنما يحتاج إلى هذا إذا اشترط فيه ذلك وكلام أهل العربية خال عنه مع أنه قد يقال: يكفي الاستغراب المقرر في قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ﴾ وهذا أتى به وسوغه مشاكلته، وإن لم يقصد به الاستغراب مع أنّ عبارة الزمخشري هكذا ما كنت قط عابداً فيما سلف ما عبدتم يعني لم تعهد مني عبادة صنم في الجاهلية فكيف ترجى مني في الإسلام انتهى، وهو صريح في الاستمرار فليس بماض صرف وما أجاب به أولاً عبارته إن لم تنب عنه لا ثلاثمه. قوله: (أي وما عبدتم في وقت ما) عبادة معتدلاً بها خالية عن الإشراك كما مرّ وكان المناسب لوزان ما قبله وقرانه أن يقول: ما عبدتم في الحال أو فيما سلف لأنّ هذه العبارة صريحة في الاستمرار وإنما عبر بها الزمخشري لما مرّ لأنّ طريقته مخالفة للمصنف رحمه الله وكأنه فسره بتفسير مجمل اعتماداً على ما قبله. قوله: (ويجوز أن يكونا) أي الجملتان في قوله، ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ الخ تأكيدين لجملتي لا أعبد المتقدمتين وقوله: على طريقة أبلغ حيث عدل إلى الاسم الدالة على الثبوت فتدل على ثبوت الانتفاء عنه وعنهم دائماً بعدما كان في المستقبل فلا وجه لما قيل إنه من التغليب لأنّ الأبلغية إنما هي في التأكيد الأول حيث عدل فيه إلى الاسم، ولمغايرته له بما فيه من الاستمرار جاز عطفه بالواو فلا يرد عليه إنّ التأكيد لا يكون مع عاطف غير ثم كما قيل. قوله: (وإنما لم يقل ما عبدت الخ) قوله: ليطابق تعليل للمنفي، وقوله: لأنهم الخ تعليل للنفي وقوله: (كانوا موسومين) أي معروفين مستعار من السمة وهذا مأخوذ من إيقاع العبادة صلة موصول دالة على أنه معهود مقرر وكون عبادة الأصنام سمتهم لا كلام فيه، وقوله: لم يكن موسوماً بعبادة الله أراد العبادة البدنية الثبوتية المخالفة لشعائرهم الظاهرة كما يدل عليه جعله سمة فلا يرد كونه موحداً غير متبع لما هم عليه متجنباً لأصنامهم ورجسهم، ولا حجة في طوافه ونحوه وأتباعه شعائر إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأنها كانت من المكارم الغريزية عندهم، وإن كان ﷺ يتقرب بها لأنهم لا يطلعون

يكن حينئذ موسوماً بعبادة الله، وإنما قال: ما دون من لأن المراد الصفة كأنه قال: لا أعبد الباطل ولا تعبدون الحق أو للمطابقة وقيل: إنها مصدرية، وقيل: الأوليان بمعنى الذي والأخريان مصدريتان ﴿لَكَرَّ وَبَيْتَكَو﴾ الذي أنتم عليه لا تتركونه ﴿وَلِي دِينِ﴾ ديني الذي أنا عليه لا أرفضه فليس فيه إذن في الكفر، ولا منع عن الجهاد ليكون منسوخاً بآية القتال اللهم إلا إذا فسر بالمشاركة وتقرير كل من الفريقين الآخر على دينه، وقد فسر الدين بالحساب والجزاء والدعاء والعبادة. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الكافرون فكأنما قرأ ربع القرآن

على ما في ضميره فلا ينافي هذا كونه متعبداً بشرع قبل البعثة على القول به كما توهمه أبو حيان، وغيره ولا مخالفة بين كلام الزمخشري وكلام المصنف رحمه الله كما توهم. قوله: (وإنما قال ما دون من الخ) أطلق السؤال، وإن كان المحتاج للتأويل قوله: ما أعبد فقط لاستتباع أحدهما للآخر مع أنه أخصر وأتم، وقوله: الصفة أي المعبود بحق والمعبود بباطل، وما إذا أريد بها الصفة تطلق على ذوي العلم وغيرهم كما مر وإلى ما ذكر أشار بذكره الباطل وقرينه، وقوله: أو للمطابقة أي المشاكلة فإن الشيخين يريدان بها ذلك، وإن ذكرت في البديع بمعنى آخر ووجهه أن إطلاق ما على الأصنام في محزه فأطلقت على المعبود للمشاكلة وقوله: إنها مصدرية فلا تحتاج للتوجيه فهي في محل نصب على أنها مفعول مطلق. قوله: (وقيل الأوليان الخ) جعل ما في الأخيرين مصدرية لثلاثي يطلق على الله ووجه ترميضه أنه خلاف الظاهر لفظاً ومعنى، وقوله: لا أرفضه أي أتركه وعبر به تفنناً، وقوله: فليس فيه إذن الخ لأنه إخبار عنهم بأنهم مصرون على الكفر مستحقون للقتال والقتل، وهو إخبار عن الغيب وعلم من أعلام النبوة، وقوله: إذا فسر بالمشاركة ففيه حينئذ كف عن الجهاد لا إذن بالكفر فهو منسوخ. قوله: (وتقرير كل الخ) مجرور معطوف على المشاركة، وهو إشارة إلى ما في التقديم من الاختصاص على معنى دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزها إلى الحصول لي وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزها إلى الحصول لكم فالحصر للإفراد كما قرّر في محله، وقوله: وقد فسر الخ وبعضها مناسب للمشاركة وبعضها لغيره. قوله: (عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الكافرون فكأنما قرأ ربع القرآن»)<sup>(١)</sup> هذا صحيح لأنه مروى في الترمذي وغيره بمعناه وهي تعدل ربع القرآن وأما بقيته فلم يصح بل قالوا إنه موضوع، وقد يقال: إنه مدرج في الحديث للتفسير كما ستراه، فإن قلت: فما وجه كونها تعدل ربع القرآن قلت: قال الإمام رحمه الله: القرآن مشتمل

(١) أخرجه الترمذي ٢٨٩٣ من حديث أنس بن مالك بلفظ: «من قرأ قل يا أيها الكافرون عدلت له بربع القرآن».

وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث هذا الشيخ الحسن بن سلم اهـ. وأما بقية الحديث فهو من وضع أبي بن كعب وقد تقدم. وأخرجه الترمذي ٢٨٩٥ من حديث أنس. وقال الترمذي هذا حديث حسن.

وتباعدت عنه مردة الشياطين وبرئ من الشرك».

على أمر ونهي وكل منهما متعلق بالقلوب وأفعال الجوارح، وما فيها نهي عما يتعلق بأفعال الجوارح فلذا عدلت الربع وقيل: مقاصد القرآن أربعة توحيده تعالى ونفي عبادة غيره والأحكام، وأحوال المعاد وهي مشتملة على الثاني، ورد بأنها مشتملة على الأول أيضاً فكان ينبغي أن تكون نصفاً، وقيل مقاصده صفاته تعالى والنبوات والأحكام والمواعظ وهي مشتملة على أساس الأول وهو التوحيد، وقوله: مردة جمع ما ردهم الطغاة من الشياطين، تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

## سورة النصر

مدنية وأبها ثلاث.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ إظهاره إياك على أعدائك ﴿وَالْفَتْحُ﴾ وفتح مكة، وقيل: المراد جنس نصر الله للمؤمنين، وفتح مكة وسائر البلاد عليهم، وإنما عبر عن الحصول بالمجيء تجوزاً للإشعار بأن المقدرات متوجهة من الأزل إلى أوقاتها المعينة لها فتقرب منها شيئاً فشيئاً، وقد قرب النصر من وقته فكن مترقباً لوروده مستعداً لشكره ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ جماعات كثيفة كأهل مكة، والطائف واليمن وهوازن وسائر قبائل العرب، ويدخلون حال على أن رأيت بمعنى أبصرت أو مفعول ثان على أنه بمعنى علمت ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ فتعجب لتيسير الله ما لم يخطر ببال أحد حامداً له عليه أو فصل له

## سورة النصر

وتسمى سورة التوديع وسورة إذا جاء ولا خلاف في عدد آياتها وهي مدنية على القول الأصح نزلت في منصرفه من خيبر وقيل: بمنى في حجة الوداع وهي آخر سورة نزلت في رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ العامل فيها إما شرطها أو جوابها ولا يمنع منهما الإضافة هنا إن قلنا بها ولا الفاء كما فصله النحاة، وقوله: إظهاره الخ المراد إظهار أمره أو نصره له نصراً عزيزاً وهذا أقعد. قوله: (وفتح مكة الخ) إن كانت نزلت قبله فظاهر وإن كانت بعده كما رواه ابن عمر رضي الله عنهما فإذا بمعنى إذ كما في التأويلات ومجيئها بمعنى إذ كثير وهي متعلقة بمقدر على هذا ككامل الأمر، وأتم الله النعمة على العباد مثلاً فلا يقال كيف يصح قوله: فسبح حينئذ ولا يحتاج لما في الكشف، وغيره فتأمل والتعريف على هذا للعهد وعلى ما بعده للجنس، وقوله: وقيل: مرضه لأن الأصل في الإضافة العهد دون الاستغراق، والجنس وإن وردت لمعاني اللام. قوله: (وإنما عبر الخ) يعني أنه مستعار لأن المقدر متوجه من الأزل لوقته فكأنه سائر نحوه لكن قول الراغب لمجيء الحصول ويكون في المعاني والأعيان يقتضي خلافة، وقوله: شيئاً فشيئاً أي على التدرج بحسب الاستعداد والأسباب العادية، وقوله: منها أي الأوقات، وقوله: وقد قرب الخ جملة حالية واقتصر على النصر اكتفاءً أو أراد به ما يشمل الفتح. قوله: (جماعات كثيفة) استعارة والمعنى كثيرة كما في بعض النسخ، وقوله: كأهل مكة الخ إشارة إلى أن المراد بالناس العرب فأل عهدية أو المراد الاستغراق العرفي والمراد عبدة الأصنام منهم لأن نصارى تغلب لم يسلموا في حياته ﷺ وأعطوا الجزية، وقوله: ويدخلون الخ ترك كون رأيت بمعنى عرفت كما في الكشف لأنه غير مثبت أو نادر. قوله: (فتعجب الخ)

حامداً على نعمه، روي أنه ﷺ لما دخل مكة بدأ بالمسجد فدخل الكعبة وصلى ثمان ركعات أو فتره تعالى عما كانت الظلمة يقولون: حامداً له على أن صدر وعده أو فائز على الله بصفات الجلال حامداً له على صفات الإكرام ﴿وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ هضماً لنفسك واستقصاراً لعملك واستدراكاً لما فرط منك من الالتفات إلى غيره، وعنه عليه الصلاة

قيل: فالتسبيح مجاز عن التعجب بعلاقة السببية فإن من رأى أمراً عجبياً يقول: سبحان الله، وفي الكشف فتعجب وأحمده فقيل: إنه يدل على أن التعجب تعجب متأمل شاكر يصح أن يؤمر به وليس الأمر بمعنى الخبر ورد بأن مآله إلى جعل الأمر بمعنى الخبر لكنه بوجه آخر، واعلم أنه قال في الانتصاف إن التعجب ليس مما يؤمر به حقيقة فالمراد الإخبار بأن هذه القصة من شأنها أن يتعجب منها كما أشار إليه الزمخشري انتهى، فرده المدقق بأن عطف قوله: أحمدته عطف تفسيري دال على أن الأمر بالتعجب أمر بالشكر لمن تأمل فليس كما توهمه القائل خبراً آخر فإنه كلام من لا خير له فتدبر، وقوله: بحمد ربك الباء للملابسة، وهو حال وإليه إشار المصنف بقوله: حامداً له عليه وقد مر الكلام على وجه استعمال التسبيح في التعجب فتذكره. قوله: (أو فصل فسبح على الأول مجاز عن التعجب وعلى هذا عن صل) لأن التسبيح من أجزائها كالسجود، وقوله: فتره على أنه على ظاهره وحقيقته من غير تأويل بما تقدم، وقوله: وصلى ثمان ركعات قيل: هي صلاة الضحى وبه استدل من أثبتها، وقيل: هي صلاة الفتح وهي سنة أيضاً إلا أن قوله: (فدخل الكعبة قال ابن حجر: يقتضي أنه صلاها في داخل الكعبة)<sup>(١)</sup> والذي في الصحيحين، والسنن إنه صلاها في بيت أم هانئ وهو الصحيح<sup>(٢)</sup> فما ذكره المصنف رحمه الله تبعاً للزمخشري لم يثبت. قوله: (أو فائز على الله الخ) هذا هو التوجيه الرابع، وهو أعم مما قبله وصفات الجلال هي السلبية ككونه لا شريك له وصفات الإكرام غيرها كالعلم والقدرة والحمد على صفاته لتنزيلها منزلة الأفعال الاختيارية لاستنادها للذات أو باعتبار آثارها كما مر. قوله: (هضماً لنفسك) أي كسراً للنفس بتدليلها وجعلها مذنبه محتاجة للاستغفار وأصل معنى الهضم الكسر ومنه هضم الطعام وهو صلى الله عليه وسلم معصوم مغفور له فقوله: «استغفر الله وأتوب إليه في اليوم والليلة أكثر من سبعين مرة»<sup>(٣)</sup> كما

(١) أخرجه البخاري ٥٠٥ وأبو داود ٢٠٢٣ والنسائي ٦٣/٢ مالك في «الموطأ» ٣٩٨/١ والشافعي ٦٨/١ وابن حبان ٣٢٠٤ والبيهقي ٣٢٦/٢ - ٣٢٧ والبغوي ٤٤٧ والطحاوي ٣٨٩/١ كلهم من حديث ابن عمر «أن رسول الله دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد، وعثمان بن طلحة، وبلال بن رباح معه، فأغلقها عليه، ومكث فيها. قال ابن عمر: سألت بلالاً حين خرج: أين صلى رسول الله؟ قال: جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة».

(٢) أخرجه البخاري ٤٢٩٢ من حديث أم هانئ فإنها ذكرت أنه يوم فتح مكة اغتسل في بيتها، ثم صلى ثمان ركعات، قالت: لم أره صلى صلاة أخف منها غير أنه يتم الركوع والسجود.

(٣) تقدم.

والسلام: «إني أستغفر الله في اليوم والليلة مائة مرة»، وقيل: استغفره لأمتك وتقديم التسييح ثم الحمد على الاستغفار، وعلى طريق النزول من الخالق إلى الخلق، كما قيل ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله ﴿إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوَّابِئًا﴾ لمن استغفر مذ خلق المكلفين والأكثر على أن السورة نزلت قبل فتح مكة، وإنه نعى لرسول الله ﷺ لأنه لما قرأها بكى العباس فقال عليه الصلاة والسلام: «ما يبكيك فقال: نعتت إليك نفسك فقال: إنها لكما تقول» ولعل ذلك لدلالاتها على تمام الدعوة، وكمال أمر الدين فهي كقوله: ﴿أكملت لكم دينكم﴾

في البخاري وقريب منه ما رواه المصنف رحمه الله إماماً تعليماً لأمته أو من تركه للأولى أحياناً أو تواضعاً كما أشار إليه المصنف بقوله: هضماً الخ، أو عما كان من سهو ولو قبل النبوة، وقيل: اشتغاله بالنظر في مصالح الأمة كمحاربة الأعداء وتأليف المؤلفات شاغل له عن مراقبة الله، ومطالعة أسراره وفراغه عما سواه فيعذه كالذنب، وإن كان طاعة لمرضاته فيتنزل ويستغفر منه، وقيل: كان دائماً في الترقى فإذا ترقى عن مرتبة استغفر لما قبلها، وقيل: للطباع غفلات مفتقرة للاستغفار قاله الكرمانى. قوله: (وقيل: استغفره لأمتك) قيل ولو جعل خطاب أرايت لكل واقف عليه تأتي أمر الاستغفار بغير تأويل وفيه تكلف لا يخفى، وقوله: وتقديم التسييح الخ هو على جميع الوجوه في تفسير سبح واستغفر وإن كان في بعضها أظهر من بعض فلا يغرك ما قيل من أنه على الوجهين بل على الأخير فإنه أظهر والنزول في الحمد لأنه بملاحظة آثار الصفات كما مر تفصيله فتذكره. قوله: (ما رأيت شيئاً الخ) فإنه يراه العارف في كل شيء وجميع الموجودات مرآة لتجليه فهو يشاهده أولاً، وبالذات ثم يرى المرآة ثانياً وبالعرض ومنهم من يراه قبل كل شيء ومنهم من يراه معه ومنهم من يراه بعده والنزول لأن التسييح بحمده توجه لكمال الخالق والاستغفار توجه لحال العبد وتقصيراته. قوله: (لمن استغفر الخ) إشارة إلى أنه تعليل لما قبله ولا وجه لجعله احتباكاً وقوله: مذ خلق المكلفين، قيل: إنه رد لقوله: في التأويلات معناه كان ولم يزل تواباً لا أنه تواب بأمراً اكتسبه وأحدثه على ما يقوله: المعتزلة إنه صار تواباً إذا نشأ الخلق فتابوا فقبل توبتهم، وأما قبل ذلك فلم يكن تواباً ووجهه أن قبول التوبة من الصفات الإضافية ولا نزاع في حدوثها واختيار تواب على غفار إشارة إلى أن الاستغفار إنما ينفع مع التوبة والندم. قوله: (والأكثر الخ) فإذا على حقيقتها، وقيل: نزلت بعده بمعنى في حجة الوداع فإذا بمعنى إذ كما مر وقد ذكره في المغني، فلا حاجة لما قيل لا بد من أن يجعل على هذا شيئاً منه مستقبلاً مترقباً باعتبار أن فتح مكة كان أم الفتوح والدستور لما يكون من بعده فهو مترقب باعتبار ما يدل عليه، وإن كان متحققاً باعتباره في نفسه وهذا أمر لا بد منه تصحيحاً للنظم فإنه تكلف لا حاجة إليه، ونعى مصدر كضرب ونعى كصهيل خبر الموت فقوله: نعى لرسول الله ﷺ أي أخبر له بقرب موته. قوله: (لدلالاتها على تمام الدعوة) أي مشاركة التمام وقربه وما قارب الشيء له حكمه فهو كقوله: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [سورة المائدة، الآية: ٣] لأن أمره ﷺ بالاستغفار تنبيه على ذلك وكذا الأمر بالتسييح ألا ترى أنه ﷺ كان يقول: إذا

[سورة المائدة، الآية: ٣] أو لأن الأمر بالاستغفار تنبيه على دنو الأجل، ولهذا سميت سورة التوديع. وعنه عليه الصلاة والسلام: «من قرأ إذا جاء أعطي من الأجر كمن شهد مع محمد عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة شرفها الله تعالى».

قام من المجلس سبحانه اللهم وبحمدك أستغفرك وأتوب إليك، ولهذا سميت سورة التوديع فإن قلت إذا سلم أن مجيء النصر والفتح والأمر بالتسبيح والاستغفار يدل على ذلك لكنها معلقة فكيف تدل عليه، قلت: هما وإن علقا وقعا في معرض الوعد ووعد الكريم يدل على قرب الموعد به لأن أهناً البر عاجله، ولذا قال بعض البلغاء جعل الله عمر عداتك كعمر عداتك فسقط ما قيل من أنه إن أراد أن الأمر دال على النعي فهو معلق هنا، وإن أراد أن السورة دالة عليه فلا نسلمه. قوله: (وعنه عليه الصلاة والسلام النخ)<sup>(١)</sup> موضوع والحمد لله على التمام، وعلى رسوله وآله وصحبه أفضل صلاة وسلام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة تبت

مكية وأبها خمس .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿تَبَّتْ﴾ هلكت أو خسرت. والتباب خسران يؤدي إلى الهلاك ﴿يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ نفسه كقوله: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٥] وقيل: إنما خصنا لأنه عليه الصلاة والسلام لما نزل عليه ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٢١٤] جمع أقاربه فأنذرهم فقال أبو لهب: تبأ لك ألهذا دعوتنا وأخذ حجراً ليرميه به فنزلت، وقيل: المراد بهما ديناه وأخراه، وإنما كناه والتكنية تكريمة لاشتهاره بكنيته ولأن اسمه عبد

## سورة تبت

وتسمى سورة المسد ولا خلاف في عدد آياتها ولا في كونها مكية .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (والتباب خسران يؤدي إلى الهلاك) كذا فسر به السلف كما في البخاري، وماذته تدور على القطع وهو مؤذ إلى الهلاك وقال الراغب: التباب الاستمرار في الخسران، ويقال: استتب له كذا أي استمر وما قيل: من أنه لم يوجد تقييده بالخسران في اللغة مما لا يلتفت إليه. قوله: (نفسه) فاليدان إما كناية عن الذات والنفس لما بينهما من اللزوم في الجملة أو مجاز من باب إطلاق الجزء على الكل كما قاله: محيي السنة وردّه بأنه يشترط فيه أن يكون الكل يعدم بعده كالرأس، واليد ليست كذلك غير مسلم وإن ذكر في الأصول لتصريح من يقتدي به بخلافه هنا، وفي قوله: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٥] كما مر في سورة البقرة أو المراد بذلك الشرط أنه يعدم حقيقة أو حكماً كما في إطلاق العين على الريثة واليد على المعطي أو المتعاطى لبعض الأفعال فإن ذاته من حيث اتصافها بما قصد اتصافها به تعدم ذلك العضو إذ لا تكون رؤية بدون عين كما لا يكون معطياً بغير يد فتدبر. قوله: (وقيل إنما خصنا الخ) قدّم اليدين لرميه بهما، وهذا هو المصحح للمجاز كما عرفت والجملتان دعائيتان فالأولى دعاء على يديه والثانية على نفسه، وقيل: إنه كان يحسن إلى قریش وإلى النبي ﷺ، ويقول: إن كان الأمر لمحمد فلي عنده يد وإن كان لقریش فكذلك فاليد بمعنى النعمة، وقد أخبر بخسرانه في يده عند النبي ﷺ، وعند قریش والحديث<sup>(١)</sup> المذكور صحيح رواه الشيخان وضعف كون المراد به الدنيا والآخرة لبعده، ولذا قيل: إن المراد باليد حينئذ العمل لأنها سببه وآلته وهو إما للدنيا أو الآخرة. قوله: (والتكنية تكريمة الخ)

(١) أخرجه البخاري ٤٩٧١ ومسلم ٢٠٨ والترمذي ٣٣٦٣ وأحمد ٢٨١/١ - ٣٠٧ وابن حبان ٦٥٥٠ والبغوي ٣٧٤٢ والطبري ١٢١/١٩ والبيهقي ١٨١/٢ - ١٨٢ كلهم من حديث ابن عباس المطول.

العزى فاستكره ذكره ولأنه لما كان من أصحاب النار كانت الكنية أوفق بحاله، أو ليجانس قوله ذات لهب، وقرئ أبو لهب كما قيل علي بن أبو طالب ﴿وَتَبَّ﴾ إخبار بعد دعاء والتعبير بالماضي لتحقيق وقوعه كقوله:

جزاني جزاه الله شر جزائه جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ويدل عليه إنه قرئ وقد تب أو الأول إخبار عما كسبت يداه، والثاني عن نفسه ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ﴾ نفي لإغناء المال عنه حين نزل به التباب أو استفهام إنكار له ومحلها

لجري العادة على أن من يعظم لا يخاطب باسمه فلا ينافي كون بعض الكنى مشعراً بالذم كأبي جهل، وقول أبي حيان الاسم أشرف من الكنية ولذا تركت التسمية هنا تقيصاً له، ولذا لم تكن الأنبياء في القرآن تطيين لعين الشمس، وعدم تكنية الأنبياء في القرآن لأنه مقام عظمة وكبرياء كما لا يخفى، وقوله: لاشتهاره الخ يعني ليس المراد تكريمه بل تشهيره. قوله: (كانت الكنية أوفق الخ) الأوفقية باعتبار ما قصد بها الآن كما قرّر في المعاني في التعريف بالعلمية فلا ينافيه قول مقاتل إنه كني بأبي لهب لحسنه وإشراقه، والأب الصاحب للشيء والملازم له كما يقال أبو الخير فهو يدل على كونه جهنمياً إما لأنه يعتبر في الأعلام معانيها الأصلية، وهو ملازم اللهب الحقيقي فلوحظ هنا لينتقل منه إلى ملزومه وهو كونه جهنمياً أو أنه لما اشتهر بهذا الاسم، وبكونه جهنمياً دلّ اسمه على كونه جهنمياً دلالة حاتم على أنه جواد فإذا أطلق وقصد به الانتقال إلى هذا المعنى يكون كناية عنه بلا اعتبار لمعناه الأصلي، وقوله: أو ليجانس الخ أي ليوافقه لفظاً ومعنى والقول بأنه ليس بتجنيس لفظي لأنه ليس في الفاصلة وهم فإنهم لم يشترطوه فيه، وقراءة أبو بالواو لحكاية الرفع الذي هو أشرف أحوال اللفظ وأسبقها، ولذا حوفظ عليه واشتهر الاسم به وأما تسكين الهاء في قراءة ابن كثير فلائنهما لغتان فيه نهر، ونهر كما قاله أبو البقاء، وغيره أو لأنه مقيس في العين الحلقية، واتفقوا على فتحه في ذات لهب لأنه في الفاصلة، وقال الزمخشري هو من التغيير في الإعلام لثلا يلتبس بمعناها الأصلي كما قالوا في شمس بن مالك شمس بضم الشين. قوله: (إخبار بعد دعاء) أي إذا كانت يداه بمعنى نفسه يكون قوله: وتب مكرراً ولا وجه له إلا التأكيد والعطف بالواو ياباه فدفعه بأن الأولى دعائية، وهذه إخبارية عما سيحقق له في الدنيا والآخرة وعبر عنه بالماضي لتحقيقه كما نقل عن الفراء، والظاهر إن هذه الجملة حالية وقد مقدّرة كما قرئ به، وقوله: جزاني البيت للنابعة، والعاويات بالواو من عوى الكلب إذا صاح وروي العاديات بالبدال المهملة من عدا عليه بمعنى بغى أو من عدا بمعنى أسرع، وقوله: ويدلّ عليه الخ لأن قد لا تدخل على أفعال الدعاء، وقوله: أو الأول الخ جواب آخر ببيان أنه غير مكرّر لأن الأول المراد به خسارته فيما كسبه وعمله بيديه حيث لم يفده، ولم ينفعه وما بعده عبارة عن خسارته في نفسه وذاته لأن سعي المرء لإصلاح نفسه، وعمله فأخبر بأنه محروم منهما فقوله: ﴿ما أغنى عنه ماله وما كسب﴾ إشارة لهلاك عمله، وقوله: ﴿سيصلى﴾ الخ لهلاك نفسه. قوله: (ومحلها النصب) أي محل ما

النصب ﴿وَمَا كَسَبَ﴾ وكسبه أو مكسوبه بماله من النتائج والأرباح والوجاهة والأتباع، أو عمله الذي ظنّ إنه ينفعه أو ولده عتبة، وقد افترسه أسد في طريق الشام، وقد أحدق به

إذا كانت استفهامية نصب على أنها مفعول به أو مفعول مطلق أي إغناء أو أي شيء، وما في ما كسب مصدرية أو موصولة بتقدير العائد، وإليهما أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله كسبه أو مكسوبه، وجوز أبو حيان كونها استفهامية وعصام كونها نافية أي ما كسب ما ينفعه. قوله: (بماله من النتائج الخ) ما موصولة وله صلته ومن بيانية فسرّه على وجه يغيّره ما قبله ليسلم من التكرار لجواز كون المال مكسوباً، والنتائج على أنّ المال بمعنى المواشي لأنه شاع عند العرب بهذا المعنى، والأرباح على أنه بمعناه المعروف، وما بعده على العموم والوجاهة الشرف والرفعة في المراتب النبوية. قوله: (أو ولده عتبة وقد افترسه أسد في طريق الشام الخ) قال ابن حجر رحمه الله: كان تحت عتبة بن أبي لهب بنت للنبي ﷺ فلما أراد الخروج إلى الشام قال: لَأَتَيْنَ محمداً وأوذينه فأتاه، وقال له: يا محمد إني كافر بالنجم إذا هوى وبالذي دنى فتدلى ثم تغل في وجهه ﷺ وردّ ابنته وطلقها فقال ﷺ: «اللهم سلط عليه كلباً من كلابك»<sup>(١)</sup> وكان أبو طالب حاضراً فكره ذلك وقال له: ما كان أغناك يا ابن أخي عن هذه الدعوة فرجع إلى أبيه، ثم خرجوا إلى الشام فنزلوا منزلاً فأشرف عليهم راهب من دير، وقال لهم: إنّ هذه أرض مسبعة فقال أبو لهب: أغيثوني يا معشر قريش في هذه الليلة فإنني أخاف على ابني دعوة محمد فجمعوا جمالهم وأناخوها حولهم، وهو معنى قول المصنف رحمه الله تعالى، وقد أحدق به العير بكسر العين أي أحاطت به الجمال خوفاً من الأسد فجاء أسد يتشمم وجوههم حتى أتى عتبة فقتله كذا رواه أبو نعيم والبيهقي والطبراني وأهل المغازي يقولون: عتبة أو عتبية مصغراً، وقيل: اسمه لهب وبه كني أبو لهب وقال الطيبي إنه موضوع وضعه بعض الشيعة فإن ابن عبد البرّ في الاستيعاب، وابن الأثير في جامع الأصول قالوا: إنّ عتبة بن أبي لهب أسلم هو وأخوه أسلما يوم الفتح، وسر النبي ﷺ بإسلامهما ودعا لهما، وشهدا حيناً والطائف وردّ بأنه لم يقف على رواية أبي نعيم، وهو ثقة إلا أنه لا يبعد الوهم في تسميته عتبة، وذكر تزوجه بيته ﷺ ويكون صاحب القصة غيره وبه يتم التوفيق اهـ (قلت) لأبي لهب ثلاثة أولاد أحدهم أكيل السبع صاحب القصة، وفيه يقول حسان رضي الله عنه:

من يرجع العام إلى أهله فما أكيل السبع بالراجع

والذي صححه أهل الأثر أنّ أولاده لعنه الله ثلاثة معتب وعتبة، وهما أسلما وعتبية مصغراً وهذا هو الذي دعا عليه النبي ﷺ لما طلق ابنته وفي ذلك يقول صاحب كتاب الألباب رحمه الله:

(١) مرسل. أخرجه الطبري ٣٢٤١٨ عن قتادة وورد مثله عن ابن طاوس ٣٢٤١٩ ولعل الوهم في تعين اسم الذي دعا عليه الرسول ﷺ.

العيبر، ومات أبو لهب بالعدسة بعد وقعة بدر بأيام معدودة، وترك ثلاثاً حتى أنتن، ثم استأجروا بعض السودان حتى دفنوه فهو أخبار عن الغيب طابقه، وقوعه ﴿سَيَصِلَنَّ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ اشتعال يريد نار جهنم، وليس فيه ما يدل على أنه لا يؤمن لجواز أن يكون صليها للفسق، وقرئ سيصلي بالضم مخففاً ومشدداً ﴿وَأَمْرَاتُهُمْ﴾ عطف على المستتر في سيصلي، أو مبتدأ وهي أم جميل أخت أبي سفيان ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ يعني حطب جهنم فإنها كانت

كرهت عتيبة إذ أجرما      وأحسبت عتبة إذ أسلما  
كذا معتب مسلم فاحترز      وخف أن تسب فتى مسلما

ولهب هو أحد هؤلاء فيما قيل، وقال الثعالبي ومنه يعلم أن الأسد يطلق عليه كلب ولما أضيف إلى الله كان أعظم أفراده، وهو كلام حسن. قوله: (ومات أبو لهب الخ) قال ابن سيد الناس في السيرة إنهم لم يحفروا له وإنما أسندوه لحائط وقذفوا عليه الحجارة من خلفه حتى واروه وقال الطبري: إن العدسة قرحة كانت العرب تهرب منها لأنها بزعمهم تعدى أشد العدوى فلما مات بها تركوه ثلاثة أيام فلما خافوا العار حفروا له حفرة ودفنوه يعود حتى وقع فيها فدفنوه بالحجارة من بعد حتى واروه لعنه الله، وما ذكره المصنف رحمه الله رواية أخرى وتسميتها عدسة على التشبيه بها ويقال لمن أصابته معدوس، وقوله: فهو أي ما ذكر من أنه هالك هلاك مذلة لا يفيد ماله وولده، وكسبه شيئاً حتى لم يكفن ولم يحمل جنازته أحد من أتباعه. قوله: (وليس فيه) أي فيما ذكر هنا ما يدل على أن أبا لهب لا يؤمن الخ إشارة إلى ما قرر في الأصلين في جواز التكليف بالمحال وما لا يطاق من الاستدلال بهذه الآية وأمثالها فإن أبا لهب وأضرابه كأبي جهل مكلفون بالإيمان، وتصديق الرسول ﷺ في جميع ما جاء به ومن جملة أنهم من أهل النار لعدم إيمانهم بما جاء به، وهو جمع بين التقيضين في زمان واحد خارج عن حد الإمكان وليس في وسع أحد، ومثله قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ [سورة يس، الآية: ١٠] الآية وقوله: ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ الخ على وجه في تفسيرها فأجاب المصنف عما هنا بأن تعذيبه لا يستلزم عدم إيمانه حتى يكون تكليفاً بالمحال، ولا دلالة في الآيات الآخر على استغراق الأزمان المستقبلية بل ليس نصاً في الاستقبال، وتعيين الأشخاص وما في كتب الكلام من أنهم مخاطبون بالإيمان الإجمالي دون التفصيلي لا يرد عليه أنه لا يجدي بعد المخاطبة بالتفصيلي، وعلمه كما توهم لأنهم لو علموا حالهم تفصيلاً سقط عنهم التكليف بالكلية لأن فائدته العزم على الفعل والترك للشراب، والعقاب فإذا علموا أن الفعل لا يصدر عنهم بإخباره تعالى لم يتأت منهم العزم عليه، والتكليف بمثله غير واقع وإن جاز كما قرره الأبهري في شرح العضد. قوله: (يعني حطب جهنم الخ) يعني أن الحطب هنا مستعار للخطايا والأوزار لأنها فسرت به كما نقله البغوي عن ابن جبير هنا ووجهه أن كلاً منهما مبدأ للإحراق فلذا استعار له المصنف قوله: حطب جهنم، وفسره بقوله: فإنها الخ فما قيل من أن في دلالة على حملها حطب جهنم خفاء فالظاهر الإخلاء عن هذا التعليل غفلة عن مراده،

تحمل الأوزار بمعادة الرسول ﷺ وتحمل زوجها على إيدائه أو النميمة فإنها توقد نار الخصومة، أو حزمة الشوك والحسك فإنها كانت تحملها فتنثرها بالليل في طريق رسول الله ﷺ، وقرأ عاصم بالنصب على الشتم ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَكٍ﴾ أي مما مسد أي قتل ومنه رجل ممسود الخلق أي مجدوله، وهو ترشيح للمجاز أو تصوير لها بصورة الخطابة التي تحمل الحزمة، وتربطها في جيدها تحقيراً لشأنها أو بياناً لحالها في نار جهنم

وقوله: على إيدائه مرّ أنه مصدر بمعنى الأذى وإنّ من أنكره مخطئ. قوله: (أو النميمة فإنها توقد نار الخصومة) استعارة لطيفة كاستعارة حطب جهنم للأوزار فالحطب مستعار للنميمة كما قال:

ولم يمش بين الحيّ بالحطب الرطب

وفي وصفه بالرطب بلاغة عجيبة فإنه يعسر إيقاده ويكثر دخانه يقال: فلان يحطب على فلان إذا أغرى به، وهو استعارة مشهورة وبه فسر قتادة ومجاهد والسدي. قوله: (حزمة) هي يضم وسكون ما يجمع، ويربط والحسك بحاء وسين مهملتين مفتوحتين وكاف شوك كبير وعلى هذا فهو حقيقة، وقوله: بالنصب على الشتم والذم فهو منصوب بمقدّر كأذم ونحوه ويجوز أن يكون حالاً، وعلى القراءة المشهورة هو نعت لأن إضافته حقيقية إذ هو ماض أو صيغ المبالغة صفة مشبهة أو عطف بيان أو بدل أو خبر إن كان امرأته مبتدأ. قوله: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ في الروض الأنف لم يقل في عنقها والمعروف أن يذكر العنق مع الصفع، والغل قال تعالى: ﴿فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا﴾ [سورة يس، الآية: ٨] والجيد مع الحلي كقوله:

وأحسن من عقد المليحة جيدها

ولو قال عنقها كان غثاً من الكلام لأنه تهكم نحو فبشرهم بعذاب أليم أي لا جيد لها فيحلي، ولو كان لكانت حليته هذه ولتحقيرها قيل: امرأة ولم يقل زوج اه، وهو بديع جداً ولذا فسره قتادة وابن جبير بالقلادة. قوله: (رجل ممسود الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام أي ممشوق غير ممتزج الجلد كأنه جدل، وفتل. قوله: (وهو ترشيح للمجاز) يعني على الوجه الأوّل والثاني لا الثاني فقط كما توهمه بعضهم بناء على ما مرّ منه في الوجه الأوّل وقد عرفت حاله، وضمير هو راجع إلى قوله: ﴿فِي جِيدِهَا﴾ الخ لا إلى قوله: ﴿مِّن مَّسَدٍ﴾ فقط على معنى أنّ الحبل مجاز عن السلسلة، وكونه من مسد أي مفتول ترشيح لأنه يناسب الحبل كما توهمه بعضهم. قوله: (أو تصوير لها بصورة الخطابة) بالفتح والتشديد أي صاحبة الحطب، وحاملته فهو على هذا حقيقة إن كان على الوجه الثالث كما قالوه ويحتمل الاستعارة التمثيلية، وحيثنذ بجواز إجراؤه على الوجوه الأخر فتدبر. قوله: (أو بياناً لحالها) فهو على هذا حقيقة أيضاً، وقوله: كالزقوم الخ تمثيل أو تبين لحطب جهنم، وقوله: سلسلة من النار فهو استعارة شبه فيها سلسلة النار بالحبل المفتول، وقوله: من مسد ترشيح له، وقوله: والظرف

حيث يكون على ظهرها حزمة من حطب جهنم كالزقوم، والضريع وفي جيدها سلسلة من النار، والظرف في موضع الحال أو الخبر وحبل مرتفع به. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة تبت رجوت أن لا يجمع الله بينه وبين أبي لهب في دار واحدة».

الخ يعني قوله: «في جيدها» الخ وصاحب الحال امرأته على العطف، والضمير المستتر في حمالة على خلفه أو هو خير وحبل فاعل للظرف لكونه معتمداً، ويجوز أن يكون مبتدأ أو الظرف خبره والجملة حال أو خير ثان، وقوله عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> موضوع، تمت السورة بحمد الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

## سورة الإخلاص

مختلف فيها وآيها أربع.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الضمير للشأن كقولك: هو زيد منطلق، وارتفاعه بالابتداء وخبره الجملة ولا حاجة إلى العائد لأنها هي هو أو لما سئل عنه أي الذي سألتموني عنه هو الله إذ روي أنّ قريشاً قالوا: يا محمد صف لنا ربك الذي تدعوننا إليه فنزلت، وأحد بدل

## سورة الإخلاص

سميت بها لما فيها من التوحيد، وتسمى: ﴿قل هو الله أحد﴾ وسورة الأساس لاشتمالها على أصول الدين وتسمى هي والكافرون المقشقتين أي المبرثتين من الشرك، لأنها بمنزلة كلمة التوحيد في النفي والإثبات واختلف في كونها مكية أو مدنية وفي عدد آياتها هل هو أربع أو خمس.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (الضمير للشأن الخ) فإن قلت: كيف يكون ضمير شأن مع قوله: في دلائل الإعجاز أن له مع أنّ حسناً بل لا يصح بدونها قلت، هو غير مسلم منه، وما قيل من أنه مختص بالجميل الشرطية بالاستقراء مردود بأنه مثل له بقوله تعالى: ﴿إنه لا يفلح الكافرون﴾، وقيل مراده إذا أخبر عنه بجملة شرطية أو فعلية وفيه نظر لا يخفى فإن قلت المأمور بقل من شأنه إذا امتثل أن يتلفظ بالمقول وحده فلم كانت قل من المتلو فيه، وفي نظائره في القراءة المشهورة، قلت: المأمور به سواء كان معيناً أم لا مأمور بالإقرار بالمقول فأثبت القول ليدل على إيجاب مقوله ولزوم الإقرار به على مَرِّ الدهور فتأمل. قوله: (لأنها هي هو) أي الخبر فيه عين المخبر عنه فلم يحتج للعائد كما قرره النحاة، وضمير أنها للجملة وهي تأكيد له بما هو في صورة المرفوع، وهو راجع للضمير، وقيل: ضمير أنها ضمير القصة وهي هو خبره والأول للجملة والثاني للضمير، وقوله: إذ روي الخ تصحيح لعود الضمير على ما علم من السؤال لجري ذكره في كلام آخر، وفي التأويلات إنهم سألوه ﷺ عن نسبة الله فنزلت<sup>(١)</sup> فهي للرد

(١) أخرجه الترمذي ٣٣٦٤ من طريق أبي سعد عن أبي بن كعب و ٣٣٦٥ من حديث أبي العالية. قال الترمذي: وهذا أصح من حديث أبي سعد اهـ. وأخرجه الواحدي في أسباب النزول ٨٨٠ وأحمد ١٣٤/٥ من طريق أبي سعد عن أبي بن كعب اهـ وإسناده ضعيف: أبو سعد الصاغاني: اسمه محمد بن ميسر، قال الحافظ في التقريب ٢/٢١٢: ضعيف، وذكره ابن حبان في المجروحين ٢/٢٧١ وفي إسناده أبو جعفر الرازي: قال الحافظ في التقريب: صدوق سيئ الحفظ، وذكره ابن حبان في المجروحين ٢/١٢٠ ونقل عن الإمام أحمد قوله: أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث. وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٥٤٠ عن أبي بن كعب وصححه، ووافقه الذهبي.

أو خبر ثان يدل على مجامع صفات الجلال كما دلّ الله على جميع صفات الكمال إذ الواحد الحقيقي ما يكون منزّه الذات عن أنحاء التركيب والتعدّد وما يستلزم أحدهما كالجسمية، والتحيز والمشاركة في الحقيقة وخواصها كوجوب الوجود والقدرة الذاتية،

عليهم بأنّ المنزه عما ذكر كيف يكون له نسبة يسأل عنها، ولذا ورد في الحديث أنّ لكل شيء نسباً ونسبتي ﴿قل هو الله أحد﴾<sup>(١)</sup>، وإن قال في الميزان إنه موضوع، وقوله: أو ما سئل الخ عطف على قوله للشأن. قوله: (وأحد بدل أو خبر ثان) هذان على كون الضمير لما سئل عنه لا على أنه للشأن كما لا يخفى والإبدال على المختار في جواز إبدال النكرة من المعرفة مطلقاً إذا كان فيه فائدة، ويجوز كون الله بدلاً من هو وأحد خبره أيضاً. قوله: (يدل على مجامع الخ) صفات الجلال السلبية وصفات الكمال الثبوتية، وفي نسخة وهي الثبوتية كما مرّ ومجامع جمع مجمع لا مجموع أو مجموعة، وما قيل عليه من أنّ الإلهية جامعة لجميع صفات الجلال والإكرام بل كل واحد مما ذكر ومن الأسماء الحسنی لأنّ الهوية الإلهية لا يمكن التعبير عنها لجلالتها، وعظمتها إلا بأنه هو هو وشرح تلك الهوية بلوازم منها ثبوتية ومنها سلبية، واسم الله متناول لهما جميعاً فهو إشارة إلى هويته والله كالتعريف لها فلذا عقبه به ورد بأنّ لفظ الله مستجمع للصفات الثبوتية دون السلبية كما ذكره الرازي، وإلا لما أشرك به من يسميه بهذا الاسم ليس بشيء إذ لا يخفى أن الله قبل العلمية معناه المعبود ونحوه مما مرّ فيدل على معنى مخصوص، وبعد العلمية يدل بالذات على الذات ولما لم تكن معروفة بالكنه لوحظت بصفات هي لها كالمشخصات لسائر الأعلام فسواء أريد جميعها كما ذهب إليه المعترض أو الثبوتية منها كما ذهب إليه غيره إنما يلاحظ ذلك إجمالاً فلا وجه لما استدل به من عدم الإشراك، إلا أنه إن سلم الثاني اندفع الأشكال والإيغال في كنه الأحدية، وقوله: لم يلد الخ قرينة على أنه لوحظ فيه صفات الإكرام وحدها. قوله: (إذ الواحد الخ) متعلق بقوله: يدل وفيه إشارة إلى أنّ همزته مبدلة من الواو لأنّ ما همزته أصلية لم يرد إلا في النفي أو مع كلمة كل، وإنه ليس المراد به الواحد العددي لخلوه عن الفائدة إذ لا مثل له كما قيل، وفيه نظر وهذا بناء على عدم الفرق بين الأحدية، والواحدية وقد فرق بينهما بأنّ الأحدية تفرد الذات، والواحدية تفرد الصفات. قوله: (ما يكون منزّه الذات الخ) أنحاء التركيب أسماؤه من التركيب الخارجي، والذهني وهو جمع نحو بمعنى طريق فتجوّز به عما ذكر، والتعدّد أيضاً إمّا خارجي أو عقلي كتعدّد الكلي فهو مانع نفس تصوره عن قبول التعدّد فالأحدية تقتضي عدم القسمة مطلقاً سواء كان للأجزاء، أو الجزئيات وهي مختصة به تعالى وقوله: وما يستلزم الخ معطوف على أنحاء، وقوله: كالجسمية والتحيز مثال لما يستلزم التركيب، وما بعده لما يستلزم التعدّد، ويجوز جعله أيضاً لما يستلزم التركيب العقلي إن جعل التعيين والتشخص داخلاً في حقيقة الأفراد كما لا

(١) نقل المصنف عن صاحب الميزان وهو الذهبي أنه موضوع حسبك.

والحكمة التامة المقتضية للألوهية، وقرئ هو الله بلاقل مع الاتفاق على أنه لا بد منه في ﴿قل يا أيها الكافرون﴾، ولا يجوز في ثبت ولعل ذلك لأن سورة الكافرون مشاققة الرسول وموادعته لهم وتبت معاتبه، عمه فلا يناسب أن تكون منه، وأما هذا فتوحيد يقول به تارة ويؤمر بأن يدعو إليه أخرى ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ السيد المصمود إليه في الحوائج من صمد إليه إذا قصد، وهو الموصوف به على الإطلاق فإنه يستغني عن غيره مطلقاً وكل ما عداه محتاج إليه في جميع جهاته، وتعريفه لعلمهم بصمديته بخلاف أحديته وتكرير لفظه الله للإشعار بأن

يخفى ومن جعل هذا قسماً من السلوب مستقلاً فقدسها. قوله: (كوجوب الوجود الخ) القدرة الذاتية التي لم تكتسب من شيء ولا بشيء، والحكمة اتقان العلم والعمل بحيث لا يحوم حوله نقص، وقوله: المقتضية صفة للأمر الثلاثة، وفيه إشارة إلى أنّ الصفات زائدة على الذات كما هو عند الأشاعرة ويلزم من عدم المشاركة في خواص الألوهية عدم المشاركة فيها أيضاً، وفيه ردّ لكون الوجوب، والقدرة معللين بالألوهية كما قيل. قوله: (بلاقل) كما قرئ به في المعوذتين أيضاً، وقوله: مشاققة الرسول أي مفارقتها لهم مع كونه في سوادهم في أجر، وهذا على ما فسر به أولاً وموادعته على أنه متاركة وجعلها عين ما ذكر مبالغة فلو قال: أو موادعته كان أولى لثلا يخالف ما مر بحسب الظاهر، ومثله سواء كان متاركة أو لا إنما يكون من الله لأنه ﷺ مأمور بالإنذار والجهاد بخلاف معاتبه أبي لهب فإنه على خلق عظيم وأدب جسيم، ولو أمر بذلك لزم مواجهته به وأما التوحيد والعود. والرقي فما يقولوه تارة، ويبلغه أخرى فلذا وردت بهما فسقط ما قيل من أنّ قل لا تدل على أنه منه بل من الله فلا يلزم المواجهة به، وما قيل من أنه لا يصح من الله لا أعبد ما تعبدون فلا بدّ فيها من قل ليس بشيء لأنه لا يلزم ذكره بهذا اللفظ، ثم إنّ قوله: فلا يناسب الخ بيان لهما لأنّ الأوّل لا يناسب أن يكون منه بل من الله وهذا لا يناسب صدوره عنه لكثرة أدبه وحيائه فلذا لم يؤمر به كما بيناه فليس في الأوّل حذف للنتيجة للقرينة اختصاراً فتقدر وكل ما هو كذلك يناسب أن يكون منه كما قيل فتدبر. قوله: (السيد المصمود إليه) فهو فعل بمعنى مفعول، وصمد بمعنى قصد فيتعدى بنفسه، وباللام وإلى فقوله: المصمود تفسير له لا إشارة إلى الحذف والإيصال والسيد يطلق على الله تعالى كما في الحديث (السيد الله)<sup>(١)</sup> خلافاً لمن توهم منعه، وقال: السهيلي لا يطلق عليه تعالى مضافاً لا يقال سيد الملائكة، والناس ومعناه أنه محتاج إليه وهو الغني المطلق، وقوله: وهو أي الله الموصوف بكونه صمداً والمراد بالوصف اللغوي لا الحمل كما قيل وإن كان هنا كذلك، وقد فسر الصمد بما لا جوف له وما لا يأكل ولا يشرب. قوله: (وتعريفه لعلمهم

(١) أخرجه أبو داود ٤٨٠٦ من حديث عبد الله بن الشخير ولفظه «السيد الله [تبارك وتعالى]...» قولوا بقولكم أو بعض قولكم، ولا يستجربنكم الشيطان». وهو حديث حسن، وفي الباب أحاديث كثيرة تقويه.

من لم يتصف به لم يستحق الألوهية، وإخلاء الجملة عن العاطف لأنها كالنتيجة للأولى أو الدليل عليها ﴿كَمْ بِيَكِدْ﴾ لأنه لم يجانس ولم يفتقر إلى ما يعينه أو يخلف عنه لامتناع

بصمديته بخلاف أحديته) قال المحقق الدواني: هذا لا يخلو عن كدر لأن علم المخاطب بمضمون الخبر لا يقتضي تعريفه بل إنما يقتضي أن لا يلقى إليه إلا بعد تنزيله منزلة الجاهل لأن إفادة لازم فائدة الخبر بمعزل عن هذا المقام فالأولى أن يقال التعريف لإفادة الحصر كقولك: زيد الرجل اه، وهو يقتضي أن الخبر إذا كان معلوماً للمخاطب لا يخبر به إلا بتنزيله منزلة الجاهل، أو إفادة لازم فائدة الخبر أو إذا قصد الحصر، وهو ينافي ما تقرر في المعاني من أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيداً للسامع فائدة مجهولة لأن ما يستفيدة السامع من الكلام هو انتساب أحدهما للآخر، وكونه هو هو لأنهم يعرفون الله بوجه ما يعرفون معنى المصمود سواء كان هو الله أو غيره عندهم، ولكن لا يعرفون أنه هو سواء كان بمعنى الفرد الكامل المعهود منه أو الجنس فعينه الله تعالى لهم على أنه إذا قصد الحصر فقد أفاد فائدة الخبر وإلا لاختل كلام أهل المعاني فيه، ومن لم يتنبه لهذا قال: إنه يلزم المصنف رحمه الله خلو الخبر عن الفائدة إلا أن يقال التعريف لإفادة القصر، ولا حاجة إليه في الجملة السابقة فإن مفهوم أحد على تفسير المصنف رحمه الله مغن عنه مع أنهم لا يعرفون أحديته ولا يعترفون بها، وقيل: أحد في غير النفي والعدد لا يطلق على غيره تعالى بخلاف الصمد فلذا عرف فتدبر. قوله: (للإشعار بأن من لم يتصف بالخ) أخذه من إفادة تعريف الطرفين للحصر كما صرح به الدواني فيشعر بأن من لم يتصف بالصمدية لا يستحق الألوهية لا لأن تعليق الصمد بالله يشعر بعلية الألوهية للصمدية بناء على أنه في الأصل صفة، وإذا كانت الصمدية نتيجة الألوهية لم يستحق الألوهية من لم يتصف به لأنه يرد عليه أن الألوهية للصمدية لأنه إنما يعبد لكونه محتاجاً إليه دون العكس إلا أن يقال: المراد بالألوهية مبدؤها لا لكونه معبوداً بالفعل، ولم يقل الله أحد الصمد للتنبية على أن كلاً من الوصفين مستقل. قوله: (لأنها كالنتيجة للأولى الخ) فهي جملة مستأنفة أو مؤكدة، وإن كانت من وجه تشبه النتيجة ومن وجه تشبه الدليل أما الأول فلأن الإلهية والأحدية توجب احتياج جميع ما سواه له فأشبه النتيجة في اللزوم لما قبله، وأما الثاني فلأن من كان غنياً لذاته محتاجاً له ما سواه لا يكون إلا واحداً وما سواه لا يكون إلا ممكناً محتاجاً إليه فلعدم الانفكاك كان كالدليل له، ولذا قال: كالنتيجة ولم يقل نتيجة لأنها تعطف بالفاء كما تقول العالم متغير، وكل متغير حادث فالعالم حادث، والدليل معطوف عليه النتيجة لا معطوف وهذا بناء على أن الصمدية توجب الأحدية فهي من وجه نتيجة ومن آخر دليل، ووجهه أن الغني المطلق يلزم الأحدية لأن المركب محتاج إلى ما تركب منه، وهذا كله على أن الدليل مجرور معطوف على النتيجة، ويصح أن يرفع على الابتداء وخبره لم يلد الخ ويكون وجهاً لعدم عطف لم يلد لأن من لا مجانس له ولا مماثل له يلزمه أن يكون غنياً مطلقاً منفرداً في ذاته وألوهيته. قوله: (لأنه لم يجانس الخ) يجانس فعل مجهول أو معلوم

الحاجة، والفاء عليه ولعل الاقتصار على لفظ الماضي لوروده رداً على من قال: الملائكة بنات الله، والمسيح ابن الله أو ليطابق قوله: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ وذلك لأنه لا يفتقر إلى شيء ولا يسبقه أحد ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كَفَوْا أَحَدًا﴾ أي ولم يكن أحد يكافئه أو يماثله من صاحبة، أو غيرها وكان أصله أن يؤخر الظرف لأنه صلة كفوا لكن لما كان المقصود نفي المكافئة عن ذاته تعالى قدم تقديماً للأهم، ويجوز أن يكون حالاً من المستكن في كفوا أو خبراً ويكون كفواً حالاً من أحد، ولعل ربط الجمل الثلاث بالعطف لأن المراد منها نفي

يعني نفي الولد لأنه من جنس أبيه ولا يجانسه أحد لأنه تعالى واجب وغيره ممكن ولأن الولد يطلب إما لإعانة والده أو ليخلفه بعده، وهو لا يفني وغير محتاج إلى شيء منهما كما نبه عليه بقوله: لامتناع الحاجة الخ على طريق اللف والنشر وليس هذا إشارة إلى أن لم يلد كالتيجة لما قبله ولذا لم يعطف كما توهم. قوله: (ولعل الاقتصار الخ) أي اقتصر على الماضي لأنه المحتاج إليه في الرد على الكفرة فلذا لم يقل، ولن يلد وقدم، وإن كانت المولودية في المخلوقات أسبق أو المراد الاستمرار وعبر به لمشكلة قوله لم يولد. قوله: (وذلك إشارة إلى كونه غير والد ولا مولود وما بعده لف ونشر فكونه لا يفتقر لتعليل لكونه لم يلد كما مر، وكونه لا يسبقه أحد لتعليل لكونه لم يولد وفي نسخة عدم بدل قوله: أحد كما هو المعروف في المواليد، وقيل: ذلك إشارة إلى كونه غير مولود، وقوله: يماثله تفسير لقوله: يكافئه، وقوله: من صاحبة أو غيرها إشارة إلى عمومته وتضمنه لنفي الزوجية المستلزمة لنفي الولد، وأنه يحتمل أن يكون من الكفاءة المعتبرة بين الأزواج كما في الكشاف. قوله: (وكان أصله أن يؤخر الظرف) إشارة إلى ما ذكره سيبويه ومن تبعه من النحاة من أن المتعارف في كلام فصحاء العرب في مثله تقديم الظرف إذا كان مستقراً وخبراً وتأخيره في غيره، وهنا قد تقدم وليس كذلك قال السيرافي في شرح الكتاب فإن قال قائل: قد اختار سيبويه أن لا يقدم الظرف إذا لم يكن خبراً وكتاب الله أولى بأفصح اللغات قيل له: قوله له: وإن لم يكن خبراً فإن سقوطه مبطل معنى الكلام لأنك لو قلت: لم يكن كفواً أحد لم يكن له معنى فلما احتيج إليه صار بمنزلة الخبر فحسن فيه ذلك انتهى، وهذا معنى قول المصنف وكان أصله الخ، وقال ابن الحاجب إنه قدم للفواصل ورعايتها ولم يقدم على أحد فقط لثلا يفصل بين المبتدأ وخبره، وفيه نظر وقوله: صلة أي لغو متعلق بمذكور وهو كفواً لا بيكن فتدبر. قوله: (ويجوز أن يكون حالاً الخ) فعلى هذا هو مستقر وتقديمه جار على القاعدة مع أنه لو أخر التيسر بالصفة أو الصفة فحسن تقديمه من وجوه. قوله: (أو خبراً ويكون كفواً حالاً من أحد) وجوز تقديمه عليه، ولو تأخر كان صفة له ويجوز كونه حالاً من الضمير في الظرف الواقع خبراً وهذا الوجه نقله أبو علي في الحجة عن بعض النحاة ورد بأنه ظرف ناقص لا يصح، أن يكون خبراً فإن قدر له متعلق خاص، وهو مماثل ونحوه مما تتم به الفائدة يكون قوله: كفواً زائداً فتأمل. قوله: (ولعل ربط الجمل الخ) أي وقوع الجمل الثلاث، وهي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً متعاطفة دون ما عداها من

أقسام الأمثال فهي كجملة واحدة منبه عليها بالجميل، وقرأ حمزة ويخفوق ونافع في رواية كفوًا بالتخفيف وحفص كفوا بالحركة وقلب الهمزة واوًا، ولاشتمال هذه السورة مع قصرها على جميع المعارف الإلهية والردّ على من الحد فيها جاء في الحديث. إنها تعدل ثلث القرآن

هذه السورة لأنها سيقت لمعنى وغرض واحد وهو نفي المماثلة والمناسبة عنه تعالى بوجه من الوجوه، وهذه أقسامها لأن المماثل إما ولد أو والد أو نظير فلتغاير الأقسام واجتماعها في المقسم لزم العطف فيها بالواو كما هو مقتضى قواعد المعاني، وقد أشار أولاً لوجه ترك العطف فيما قبله لأن الله الصمد محقق لما قبله ومبين له وكذا لم يلد مؤكداً ومحقق للصمدية لأن الغني عن كل شيء المحتاج إليه كل ما سواه لا يكون والدًا ولا مولودًا، وقوله: منبه اسم فاعيل من التنبيه وفي نسخة مبيّنة اسم فاعل من البيان، وعدى بعلی لتضمنه معنى الدلالة وفي بعضها مبنية من البناء والأولى أولى، وقوله: بالتخفيف أي التسكين وهو في مقابلة الضم الثقيل وهو المراد بقوله بالحركة، وقوله: على جميع المعارف الإلهية هو بطريق الإيماء لا صريحاً ولذا قيل إنها تدل على علم الأصول الدينية وأن تعليمه وتعلمه مشروع، وقوله: والردّ على من أحد من المشركين بما نسبته لله من الولد والشريك صراحة وعلى غيره دلالة. قوله: (جاء في الحديث أنها تعدل ثلث القرآن)<sup>(١)</sup> وهو حديث صحيح مروى من طرق، وفي رواية تعدل نصفه، وما في الكشاف من أنها تعدل القرآن كله قال الدواني: لم أره في شيء من كتب الحديث والتفسير، ثم أورد هنا إشكالاً وهو أن الأحاديث دالة على أنه يكتب لقارئ القرآن بكل حرف عشر حسنات فيكون ثواب قراءة القرآن بتفاته أضعافاً مضاعفة بالنسبة لثواب قراءة هذه السورة، وأجاب قدس سره بأن للقارئ نوابين تفصيلياً بحسب قراءة الحروف والعمل، وآخر إجمالياً بسبب ختمه القراءة فثواب ﴿قل هو الله أحد﴾ يعدل ثلث ثواب الختم الإجمالي لا غيره ونظيره إذا عين أحد لمن بني له داراً في كل يوم دينارين، وعين له إذا أتمه جائزة أخرى غير أجرته اليومية وعلى هذا القياس، وفي شرح البخاري للكرماني فإن قلت: المشقة في قراءة الثلث أكثر منها في قراءتها فكيف يكون حكمه حكمها قلت: يكون ثواب قراءة الثلث بعشر، وثواب قراءتها بقدر ثواب مرة منها لأن التشبيه في الأصل دون الزوائد وتسع منها في مقابلة زيادة المشقة، وفي الفقه الأكبر وشروحه إن آيات القرآن كلها مستوية في الفضل إلا أن لبعضها فضيلة الذكر والمذكور كآية الكرسي وبعضها فضيلة الذكر فقط كقصص الكفار وما ورد من فضائلها راجع إلى الدلالة ولذا لم يكن تعارض بين كونها ربعاً ونصفاً، وغيره وقيل: إنه من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله هذا محصل ما قيل في دفع السؤال، وليس فيه ما يثلج الصدر ويطمئن له البال، والذي عندي فيه إن الناظر في معنى كلام الله المتدبر لآياته ثواباً وللتالي له،

(١) أخرجه البخاري ٥٠١٣ - ٦٦٤٣ - ٧٣٧٤ وأبو داود ١٤٦١ والنسائي ٩٩٤ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري. وأخرجه الترمذي ٢٨٩٩ من حديث أبي هريرة. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

فإن مقاصده محصورة في بيان العقائد، والأحكام والقصاص ومن عدلها بكله اعتبر المقصود بالذات من ذلك، وعنه عليه السلام: «أنه سمع رجلاً يقرأها فقال: وجبت قيل يا رسول الله وما وجبت قال: وجبت له الجنة»

وإن لم يفهمه ثواب آخر فالمراد أن من تلاها مراعيًا حقوق آدابها فاهمًا دقيق معانيها كانت تلاوته لها مع تأملها، وتدبرها تعدل ثواب تلاوة ثلث القرآن من غير نظر في معانيه، أو ثلثًا ليس فيه ما يتعلق بمعرفة الله وتوحيده. ولا بدع في أشرف المعاني إذا ضم لبعض من أشرف الألفاظ أن يعدل من جنس تلك الألفاظ مقداراً كثيراً كلوح ذهب زنته عشرة مثاقيل مرصع بأنفس الجواهر يساوي ألف مثقال ذهب فصاعداً. قوله: (فإن مقاصده الخ) إشارة إلى احتوائه على أمور آخر كالدعاء والثناء، وقوله: ومن عدلها بكله الخ إشارة إلى ما في الكشف، وقد مر ما فيه وجعلها مقصودة بالذات لأن المقصود بالذات معرفة الله تعالى بذاته وصفاته وهي محتوية على ذلك، وقوله: وعنه عليه السلام (١) الخ ليس بموضوع بل رواه الترمذي والنسائي وفي الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول: اللهم إني أسألك بأنني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد فقال: والذي نفسي بيده لقد سألك الله بالاسم الأعظم الذي إذا دعى به أجاب وإذا سئل به أعطى (٢) تمت السورة بحمد الله وعونه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) أخرجه الترمذي ٢٨٩٧ والنسائي ٩٩٣ كلاهما من حديث أبي هريرة. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٢) أخرجه الترمذي ٣٤٧٥ مختصراً وأبو داود ١٤٩٤ وابن حبان ٨٩٢ من حديث أنس بن مالك من طريقين، عن زيد بن الحباب بهذا الإسناد. قال الترمذي بعده: وروى شريك هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن ابن بريدة، عن أبيه وإنما أخذه أبو إسحاق الهمداني عن مالك بن مغول، وإنما دلسه. ومن رواية شريك أخرجه الحطيم في المستدرک ٥٠٤/١، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. قال شعيب في الإحسان: إسناده صحيح، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير زيد بن الحباب، فمن رجال مسلم، وغير أحمد بن سليمان.

## سورة الفلق

مختلف فيها وأياها خمس .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ما يفلق عنه أي يفرق عنه كالفرق فعل بمعنى مفعول، وهو يعم جميع الممكنات فإنه تعالى فلق ظلمة العدم بنور الإيجاد عنها سيما ما يخرج من أصل كالعيون والأمطار والنبات والأولاد ويختص عرفاً بالصبح، ولذلك فسر به وتخصيصه لما فيه من تغير الحال، وتبدل وحشة الليل بسرور النور ومحاكاة فاتحة يوم القيامة والإشعار بأن

## سورة الفلق

مختلف فيها والصحيح أنها مدنية لأن سبب نزولها سحر اليهود كما سيأتي، وهم بالمدينة كما في البخاري وغيره فلا يلتفت لمن صحح كونها مكية وكذا سورة الناس ولا خلاف في عدد آياتها .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (ما يفلق عنه) أي يشق ويفرق فهو فعيل بمعنى مفعول صفة مشبهة كقصاص بمعنى مقصوص، وجعله بمعنى المفلوق عنه لا على الحذف، والإيصال في الفلق كما توهم فإنه لم يسمع فلق عنه لمناسبته معنى التربية وإن كان من جعله مفسراً بالمفلوق كالزمرخشري لاحظ فيه ذلك أيضاً حيث قال: كل ما يفلقه الله كالأرض عن النبات الخ. قوله: (يعم جميع الممكنات) أي الموجودات بقربنة ما بعده لأن مجرد الإمكان لا يكفي في الفرض، والمراد بقوله: عرفا عرف اللغة والعرب فلا يتوهم إنه كيف يكون عرفياً، وقد ذكره أهل اللغة وفسر به، وقوله: عنها أي عن الممكنات التي في علمه تعالى وقوله: ظلمة العدم فهو كلجين الماء، والفلق بمعنى الإظهار مجازاً لا تخيلاً كما قيل. قوله: (سيما ما يخرج من أصل الخ) فإن الفلق بمعنى الإظهار فيه أظهر لتحقيقه فيه بالمعنى الحقيقي أيضاً كالعيون من الجبال والأمطار من السحاب والنبات من الأرض والأولاد من الأرحام، وقوله: يخص معطوف على قوله: يعم والضمير المستتر فيه للفلق، وقوله: ولذلك أي لاختصاصه به عرفاً، وقوله: وتخصيصه أي الصبح على هذا التفسير. قوله: (لما فيه من تغير الحال الخ) مناسبة تغير الأحوال وتبدلها لحال المستعيد الطالب لزوال ما ألم به من الألم ظاهرة لأن البيوت كالقبور والنوم أخو الموت والخارجون من منازلهم صباحاً منهم من يذهب لنصرة وسرور، ومن يكون في مطالبة ديون وغموم وسرور وهكذا مما للعباد، مما هو أنموذج المعاد، والمناسبة بين هذه الحال وحال المستعيد ظاهرة لأنها تدل على قدرة من التجأ إليه ففيها تبشير بأنه يعيده وأيضاً من أوجده بعد العدم كيف لا يسلمه من الألم فلا وجه لما قيل من أن القصد للاستعاذة لا للدلالة على يوم القيامة فلا مناسبة له بالمقام، والمراد بفاتحة يوم القيامة البعث. قوله: (والإشعار بأن من قدر

من قدر أن يزيل به ظلمة الليل عن هذا العالم قدر أن يزيل عن العائد به ما يخافه، ولفظ الرب هنا أوقع من سائر أسمائه تعالى لأن الإعادة من المضارّ تربية ﴿وَمِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ خصّ عالم الخلق بالاستعاذة عنه لانحصار الشر فيه، فإن عالم الأمر خير كله وشرّه اختياريّ لازم، ومتعدّ كالكفر والظلم وطبيعي كإحراق النار، وإهلاك السموم ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ﴾ ليل

(الخ) مع ما بين الظلمة والمكراه من المناسبة وكون الأفكار والخوف في الليل أكثر.

ولرب ليل للهموم كدمل صابرته حتى ظفرت بفجره

وقوله: ولفظ الرب هنا أوقع أي أنسب وأحسن موقعاً من غيره من الأسماء كالخالق، وغيره وهو على تعميم الفلق لسائر الممكنات ظاهر لشموله للمستعبد، والمستعاذ منه وعلى تخصيصه بالصبح أيضاً لأنه مشعر بأنه قادر مغير للأحوال ومقلب القلوب والأطوار، فيزيل الهموم والأكدار، فلا يتوهم أنه أضيف إلى الفلق فكيف يدل على ما ذكر. قوله: (من سائر أسمائه) قيل: المراد أسماؤه التي يجوز إضافتها للفلق كالخالق، والموجد فلا يرد أنّ الإعادة رافة ورحمة أيضاً، وأمّا المالك وإن جاز إضافته فالرب أنسب أيضاً لأنّ المالك قد لا يريد التربية كمشتري الشاة للضحية، وقوله: لأنّ الإعادة الخ جعلها نفس التربية مبالغة والمراد أنها من لوازمها وامتوماتها. قوله: (خصّ عالم الخلق الخ) عالم الخلق هو المجسمات والمشاهدات وعالم الأمر ما يقابله لأنه أوجد بمجرد أمركن من غير مادة ونحوها، ويقال: عالم الشهادة وعالم الغيب والمراد بكونه خيراً كله أنه لا يصدر عنه شرفان مصدر بأمره تعالى كما يفعله ملائكة العذاب، فلم يصدر إلا الامتثال الأمر لا لقصد الشر من حيث هو شرّ فلا وجه لما قيل من أنه يجوز أن يكون ما يتوجه إلى الشخص من عالم الغيب شرّاً، ولا بعد في فهم عالم الخلق من قوله: ما خلق كما قيل لأنه وإن اشتهر في كلام المشايخ والحكماء لا تأباه اللغة لأنّ غايته تخصيصه ببعض أفراد المحسوسة، وبه فسر قوله تعالى: ﴿إِلَهَ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٥٤] فلعله ورد في لسان الشرع وعرفه. قوله: (وشرّه اختياري الخ) اللازم ما لا ينتقل عن محله والموصوف به والمتعدّي ما يقابله ومثل للأول بالكفر وللثاني بالظلم والمستعاذ منه الأقسام كلها فاستعاذ من أن يتصف بشيء من ذلك في نفسه أو بواسطة سريانه كما يقال طباع الشرّ تعدي، وما قيل من أنه لا يلزم من هذا التقسيم أن يكون الشرّ اللازم مستعزاً منه ليخالف ما سيأتي من أنّ الاستعاذة في هذه السورة من المضار البدنية لأنّ التقسيم ليس للمستعاذ منه، ولا معنى للاستعاذة من شرّ لا يتعدّي إلى المستعبد، ولو سلم فليكن المراد مما سيأتي أنّ الاستعاذة فيها لا تختص بالإضرار العارضة للنفوس البشرية بل تعم المضار البدنية تكلف مستغني عنه وسيأتي تحقيقه. قوله: (كالكفر) مثال للاختياريّ اللازم وأمّا كون الكافر يستتبع ولده كما في حديث: «يهودانه وينصرانه»<sup>(١)</sup> فلا يرد لأنّ كفر الأب لم يتعدّ له،

عظيم ظلامه من قوله إلى غسق الليل وأصله الامتلاء يقال: غسقت العين إذا امتلأت دمعاً، وقيل: السيلان وغسق الليل انصباب ظلامه، وغسقت العين سيلان دمعته ﴿إِذَا وَقَبُ﴾ دخل ظلامه في كل شيء وتخصيصه لأن المضار فيه تكثر ويعسر الدفع، ولذلك قيل الليل أخفى للويل، وقيل: المراد به القمر فإنه يكسف فيغسق ووقوبه دخوله في الكسوف ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ ومن شر النفوس أو النساء السواحر اللاتي يعقدن عقداً في خيوط،

وإنما تعدى له حكمه أو تعليمه له والمراد بالطبيعي ما خلقه الله في طبيعته فلا يقال إنه لا يوافق المذهب الحق كما توهم. قوله: (ليل الخ) فنسبة الشر إليه مجازية كنهاره صائم وغسق من باب ضرب وعلم، وقيل: على قوله وقيل: السيلان إنه مرضه لأنه لا يناسب ما مر في سورة ص وعم في تفسير قوله: ﴿حَمِيمًا وَغَسَاقًا﴾ [سورة النبأ، الآية: ٢٥] بما يسيل من صديدهم ولا شك أنه مناسب ثمة لعطفه على الحميم، وما ذكر هنا هو معنى أصل هذه الملائكة وما وضعت له وهو لا ينافي استعماله فيه للمناسبة التامة بين الامتلاء والسيلان فتأمل. قوله: (انصباب ظلامه) إشارة إلى إنه استعارة هنا، وكذا هو في الامتلاء أيضاً وقوله: دخل ظلامه أصل معنى الوقب النقرة، وقد فسر بالمجيء أيضاً وكلام المصنف قريب منه، وقوله: وتخصيصه أي الليل مع اندراجة في عمومها خلق، وقوله: لأن المضاف الخ فكأنه جنس آخر كما مر. قوله: (الليل أخفى للويل) هو مثل أول من قاله سارية العقيلي، والمعنى أفعال فيه ما تريد فإنه أستر لسرك وأخفى أفعال تفضيل من الإخفاء المزيد على خلاف القياس، ولخفائها تعسر هي ودفعها فيه، وقوله: ولذلك أي ما ذكر وقوله: فيغسق بكسر السين، وفتحها أي يظلم لذهاب ضوئه المستفاد من الشمس لأنه كمد اللون في نفسه أو لأنه يمتلئ على ما قيل، أو يسرع بسيره على أن الغسق مستعار من السيلان، وقيل: وقوب القمر دخوله في المحاق.

قوله: (ومن شر النفوس) جعله صفة للنفوس ليصح تأنيثه، وقوله: أو النساء أخره إشارة لترجيح الأول، وأنه أولى ليشمل الرجال ويطلق سبب النزول كما سيأتي والسواحر صفة لكل من النفوس والنساء على البدل وفي الروض الأنف إن عقد السحر التي سحر النبي ﷺ بها إحدى عشرة عقدة فأنزل الله المعوذتين إحدى عشرة آية فانحلت بكل آية عقدة<sup>(١)</sup> وإليه أشار المصنف قال، وقال: النفاثات وكان الذي سحره رجلاً وهو ليبيد بن الأعصم اليهودي لأن زنتب اليهودية أعانته على ذلك، والأخذة غالباً من عمل النساء وكيدهن، ولذا غلب المؤنث على المذكور هنا وهو جائز كما فصلناه في شرح الدرّة فلا يرد عليه أن سبب النزول لا بد من دخوله في النظم، وقال أبو عبيدة إنه قال النفاثات والسحر قد يكون من اللتكور لأن جواري ليبيد سحرته ﷺ ورد بأن الصحيح رواية غيره فالحق أنه أنث لأنه صفة للأنفس لأن تأثير السحر إنما هو من جهة الأنفس الخبيثة والأرواح الشريرة وسلطانها منها وينفثن بقسم الفاء وكسرها.

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٨٨٢ بدون إسناد، فهو لا شيء.

وينفثن عليها والنفث النفخ مع ريق، وتخصيصه لما روي أن يهودياً سحر النبي ﷺ في إحدى عشرة عقدة في وتر دسه في بثر فمرض النبي ﷺ، وحلم ونزلت المعوذتان وأخبره جبريل عليه الصلاة والسلام بموضع السحر، فأرسل علياً رضي الله تعالى عنه فجاء به فقرأهما عليه فكان كل ما قرأ آية انحلت عقدة، ووجد بعض الخفة، ولا يوجب ذلك صدق الكفرة في أنه مسحور لأنهم أرادوا به أنه مجنون بواسطة السحر، وقيل المراد بالنفث في العقد إبطال عزائم الرجال بالحيل مستعار من تليين العقدة ينفث الريق ليسهل حله، وأفرادها بالتعريف لأن كل نفاثة شريرة بخلاف كل غاسق وحاسد ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ إذا

قوله: (والنفث النفخ مع ريق) كذا في الكشاف، وفي النشر النفث شبه النفخ يكون في الرقية ولا ريق معه فإن كان معه ريق فهو النفل، وهو مخالف له والأول هو الأصح لما نقله ابن القيم من أنهم إذا سحروا استعانوا على تأثير فعلهم بنفس يمازجه بعض أجزاء أنفسهم الخبيثة، واليهودي هو لبيد بن الأعصم كما مر، والمعوذتان بكسر الواو والفتح خطأ والبثر تسمى بثر ذروان كما في البخاري<sup>(١)</sup>، وقوله: فأخبره جبريل الخ الذي في البخاري أنه رأى في منامه ملكين عنده وأحدهما يخبر الآخر بذلك، وقد يجمع بين الروايتين بأن أحد الملكين جبريل صلوات الله وسلامه عليه، وقد روي أن ذلك لم يخرج من البثر لثلا ينتشر شره، وقد كفاه الله ذلك. قوله: (ولا يوجب ذلك صدق الكفرة) في قولهم: إنه مسحور وقد كذبهم الله فيه، ولذا نقل في التأويلات عن أبي بكر الأصم أنه قال إن حديث السحر المروي هنا متروك لما يلزمه من صدق قولهم وهو مخالف لنص القرآن فأجاب المصنف عنه بأن الحديث صحيح وهو غير مراغم للنص لأن الكفار أرادوا بقوله: مسحور مجنون كما مر ولو سلم إرادة ظاهره فهو كان قبل هذه القصة أو مرادهم أن السحر أثر فيه، وإن ما يأتيه من الوحي من تخيلات السحر، وهو كذب أيضاً لأن الله عصمه فيما يتعلق بالرسالة، وإنما كان يخيل له ذلك في إتيان أهله وأمر النساء خاصة ولا ضير فيه والسحر حق خلافاً لمن أنكره، ويجوز أن تسحر الأنبياء أيضاً خلافاً لمن قال: إن لسحر لا يجري عليهم فإنهم بشر يجري عليهم ما يجري على البشر، ولا أعظم من القتل وإنما الممنوع تأثيره في خلل العقل وأمر النبوة. قوله: (مستعار الخ) فشبّه العزائم بعقد معقودة، والتحيل في إبطالها بالنفث للحل فهما استعارتان مصرحتان ويصح أن تكون تمثيلية، وقوله: وأفرادها الخ فتعريفها للاستغراق ولا ينافيه خصوص السبب لدخوله فيها دخولاً أولياً وكون كل ظلام ليس شراً ظاهراً.

وكم لظلام الليل عندي من يد تخبر أن المانوية تكذب

وكون كل حسد كذلك لأنه إنما يكون شراً بإظهاره وتأثيره وليس كل حسد كذلك كما

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٥٧٦٦ ومسلم ٢١٨٩ ح ٤٤ كلاهما من حديث عائشة. وصدده «سحر رسول الله ﷺ حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله حتى...».

ظهر حسده، وعمل بمقتضاه فإنه لا يعود ضرر منه قبل ذلك إلى المحسود بل يخص به لاغتمامه بسروره وتخصيصه لأنه العمدة في إضرار الإنسان بل الحيوان غيره ويجوز أن يراد بالغاسق ما يخلو عن النور، وما يضاويه كالقوي وبالنفاثات النباتات فإن قواها النباتية من حيث إنها تزيد في طولها وعرضها، وعمقها كأنها تنفت في العقد الثلاثة، وبالحاسد الحيوان فإنه إنما يقصد غيره غالباً طمعاً فيما عنده، ولعل أفرادها من عالم الخلق لأنها

أشار إليه المصنف والمراد تخصيصها بالتعريف من بين ما أضيف إليه الشر، وكان مما يصح دخول آل عليه فلا يرد عليه أن ما خلق معرفة أيضاً. قوله: (إذا أظهر حسده) أوله به ليتضح وجه تنكيره، ولثلا يكون قوله إذا حسد مع حاسد لغوا، وقوله: بل يخص به كما قال علي كرم الله وجهه لله در الحسد ما أعدله بدأ بصاحبه فقتله وقال ابن المعتز رحمه الله تعالى:

اصبر على حسد الحسود      د      فإن صبرك قاتله  
فالنار تأكل بعضها      إن لم تجد ما تأكله

ولم يذكر ما في الكشف من قوله: رب حسد محمود، وهو الحسد في الخيرات ومنه (لا تحسد إلا في اثنتين)<sup>(١)</sup> الحديث لأنه غبطة وإنما يسمى حسداً مجازاً، والفرق بينهما أن الغبطة تمنى مثل ما لغيرك مع عدم محبة زواله عنه والحسود يتمنى زوال نعمة المحسود، ولذا كان مذموماً. قوله: (وتخصيصه) أي ما ذكر من الغاسق والنفاثات والحاسد مع أنها مندرجة تحت ما خلق لأن ذلك هو العمدة في إضرار الإنسان، وغيره لأن الظلام يقع فيه المضار للإنسان وغيره من حيث لا يشعر، وكذا التحاسد يكون سبباً لمضار الإنسان وهو ظاهر ولمضار غيره فإن الحيوان إذا رأى واحداً من جنسه سبقه لشيء من المأكول أو المنكوح ربما قتله، والسحر قد يؤثر في غير الإنسان إذا رأى واحداً من جنسه سبقه لشيء من المأكول أو المنكوح ربما قتله، والسحر قد يؤثر في غير الإنسان أيضاً ولو جعل ضمير تخصيصه، وأنه للحسد وحده كان أظهر ويكون هذا توجيهاً لأفراد الحسد بالذكر وما بعده توجيه لتخصيص هذه الثلاثة، وهذا أحسن وأسلم من التكلف عندي وإن اختار الأول أرباب الحواشي. قوله: (ويجوز أن يراد بالغاسق الخ) المراد بالقوى النفسانية شبهها بالنور لأن الإدراك ونحوه بها والخالي منها المعدنيات، واستعيرت النفاثات للقوى النباتية، والمراد نفسها وكني بالحاسد عن الحيوان لأن المراد بالمذكورات على هذا المواليد الثلاثة ولا يخفى ما فيه من التكلف المبني على الحكمة الباردة فتركه أولى من تنزيل التنزيل عليه. قوله: (ولعل أفرادها) أي هذه الثلاثة،

(١) هو طرف حديث أخرجه البخاري ٧٣ - ١٤٠٩ - ٧١٤١ - ٧٣١٦ ومسلم ٨١٦ وابن ماجه ٤٢٠٨ والنسائي ١٣٤/٧ وأحمد ٣٥٨/١ - ٤٣٢ وابن حبان ٩٠ والبغوي ١٣٨ كلهم من حديث ابن مسعود بلفظ «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا، فسلطه علىهلكته في الحق، ورجل آتاه الله حكمة، فهو يقضي بها ويعلمها».

الأسباب القريبة للمضرة. عن النبي ﷺ: «لقد أنزلت عليّ سورتان ما أنزل مثلهما وإنك لن تقرأ سورتين أحب ولا أرضى عند الله منهما يعني المعوذتين».

وهذا تكلف آخر فإنها سبب للشر لا شر على ما ذكره، وقوله: عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> الخ هو حديث صحيح رواه مسلم وابن حبان وقد أحسن المصنف هنا إذ ذكر الحديث الصحيح، وترك الحديث الموضوع الذي ذكره الزمخشري.

(١) أخرجه مسلم ٨١٤ ح ٢٦٤ - ٢٦٥ والترمذي ٢٩٠٢ كلاهما من حديث عقبة بن عامر بلفظ: «أنزل أو نزلت عليّ آيات لم ير مثلهن قط: المعوذتين». وأما شطر الحديث الثاني فهو عند الحاكم ٥٤٠/٢ وقال صحيح ووافقه الذهبي.

## سورة الناس

مختلف فيها وآياتها ست .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ وقرئ في السورتين بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام ﴿بِرَبِّ النَّاسِ﴾ لما كانت الاستعاذة في السورة المتقدمة من المضار البدنية، وهي تعم الإنسان وغيره والاستعاذة في هذه السورة من الأضرار التي تعرض للنفوس البشرية وتخصها عمم الإضافة، ثم وخصصها بالناس هاهنا فكأنه قيل: أعوذ من شرّ الموسوس إلى النار بربهم الذي يملك أمورهم ويستحق عبادتهم ﴿مَلِكِ النَّاسِ \* إِلَهِ النَّاسِ﴾ عطفاً بيان له فإن الرب قد لا يكون ملكاً، والملك قد لا يكون إلهاً وفي هذا النظم دلالة على أنه حقيق

## سورة الناس

وتسمى مع ما قبلها بالعمودتين والمقشقتين والصحيح أنها مدنية وآياتها ست لا سبع وإن اختاره بعضهم ولا مكية لما مر.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (ونقل حركتها) وهي الفتحة كما قرئ خذ أربعة، وقوله: في السورتين تنبيه على ما في الكشاف من اختصاصها بهذه السورة. قوله: (لما كانت الاستعاذة الخ) إشارة إلى ما رجحه ثمة من شمول الفلق لجميع الممكنات كما مر، وهو لا ينافي كون الاستعاذة من المضار البدنية العارضة للبدن بواسطة كل شيء من الموجودات فإنّ المستعيز هو النبي ﷺ فيما شاهده من فترة لحقت جسمه الشريف على ما علم من سبب النزول فليس هذا مخالفاً لما قدّمه كما توهمه بعضهم وخيط فيه آخرون، وقوله: من الأضرار جمع ضرر وكان الأحسن فيه الأفراد وكسر الهمزة بعيد، وقوله: تعرض للنفوس البشرية، وهي الوسوسة وما قيل: إن شرها يلحق البدن أيضاً هو من شر الوسواس أيضاً، وقوله: وخصصها بالناس لاختصاص الوسوسة بهم. قوله: (الذي يملك أمورهم) إشارة إلى قوله: ملك الناس، وقوله: ويستحق عبادتهم إشارة إلى قوله: ﴿إله الناس﴾. قوله: (عطفاً بيان) أي لرب الناس قال أبو حيان: المشهور أنّ عطف البيان يكون في الجوامد والمعطوف عليه واحد، وقوله: (فإنّ الرب) الخ إشارة إلى تغايرهما مفهوماً كما في رب الناس وملكهم وأتى بقدر للاقتصار على أقل ما يتحقق به التغاير فلا حاجة إلى أن يقال: قد في الثاني للتكثير فإنّ الظاهر أنهما على نمط واحد وإنّ جاز تغايرهما وكون الرب لا يكون ملكاً كرب العبد، وكون الملك غير إله كما في سائر ملوك الدنيا. قوله: (وفي هذا النظم الخ) كونه حقيقياً بالإعادة من الربوبية لأنّ المرابي يحفظ ما يريبه والقدرة من كونه ملكاً وكونه غير ممنوع من الإلهية لأنه لو عجز عن دفع الموانع لم يكن إلهاً إذ الإله منزّه عن المعجز، وقوله: إشعاراً معطوف على قوله: دلالة، وكذا قوله تدرج وضمنه معنى الاطلاع ولذا

بالإعادة قادر عليها غير ممنوع عنها، وإشعار على مراتب الناظر في المعارف فإنه يعلم أولاً بما يرى عليه من النعم الظاهرة، والباطنة أن له رباً ثم يتغلغل في النظر حتى يتحقق إنه غني عن الكل، وذات كل شيء له ومصارف أمره منه فهو الملك الحق، ثم يستدل به على أنه المستحق للعبادة، لا غير وتدرج في وجوه الاستعاذة المعتادة تزيلاً لاختلاف الصفات منزلة اختلاف الذات إشعاراً بعظم الآفة المستعاذ منها وتكرير الناس لما في الإظهار من مزيد البيان، والإشعار بشرف الإنسان ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾ أي الوسوسة كالزلازل بمعنى الزلزلة،

عده بعلی. قوله: (الناظر في المعارف) أي المتوجه لمعرفة خالقه، وقوله: إن له رباً أي سيداً متفضلاً عليه وقوله: يتغلغل أي يتعمق ويدخل وأصل التغلغل دخول الماء الجاري بين النبات، والأشجار وكان أصله تغلل فأبدلت إحدى لاميهِ غيناً وفي التعبير به إشارة إلى ما في النظر من التدبر بلطف، وقوله: غني عن الكل الخ الغني من كونه ملكاً عظيماً، ومصارف جمع مصرف وهو مصدر ميمي بمعنى الصرف، وقوله: المستحق الخ من كونه إلهاً. قوله: (في وجوه الاستعاذة الخ) المعتادة صفة لوجوه فإن عادة من ألم به مهم أن يرفع أمره لسيدته ومربيه كوالد به فإن لم يقدر على رفعه لملكه وسلطانه فإن لم يزل ظلامته شكاه إلى ملك الملوك، ومن إليه المشتكي والمفزع ونزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات فلذا لم يكتف بواحد منها، وتدرج فيها كما عرفت ولولا هذا التنزيل لم يتحقق التدرج المذكور، وما قيل من أن الإتيان بصورة التعداد وترك العاطف دلالة على هذا لا يلائم كلام المصنف، وعطف البيان فإنه ينافي التعدد وليس مثله بمحل العطف حتى يدعي تركه لما ذكر، وفيه إشارة إلى عظم المستعاذ منه وأن الآفة النفسانية أعظم من المضار البدنية حيث لم يكرر ذلك المستعاذ به ثمة وكرره هنا إظهاراً للاهتمام في هذه دون تلك. قوله: (وتكرير الناس الخ) فإن الإظهار أنسب بالإيضاح المسوق له عطف البيان وأدل على شرف الإنسان فإن الإظهار في مقام الإضمار يدل على التعظيم، والتفخيم وإن لم يكن في لفظ المظهر إشعار بذلك كما صرح به الإمام المرزوقي في أول شرح الحماسة، وقيل: لا تكرار هنا فإنه يجوز أن يراد بالعام بعض أفراده فالناس الأول بمعنى الأجنة والأطفال المحتاجين للتربية والثاني الكهول والشبان لأنهم المحتاجون لمن يسوسهم، والثالث الشيوخ لأنهم المتعبدون المتوجهون لله وفيه تأمل. قوله: (الوسوسة) قال ابن مالك فعلل ضربان صحيح كدحرج وثنائي مكرر نحو كبكب وصلصل ولهما مصدران مطردان فعللة وفعلال بالكسر كزلازل، وهو أقيس فيه وأما الفتح فإن ورد فيه فشاذ لكنه كثر في المكرر كتمتام، وفأفاء وهو للمبالغة كفعال في الثلاثي كما قالوا: ثرثار للمكثر ووطواط للضعيف والحق أنه صفة وجعله مصدرأ كوسواس أريد به الوسوس، ونحوه تجوزاً عن الشيطان أو بتقدير ذي مما لا داعي له كما جنح إليه الزمخشري وتبعه المصنف، وليس في الكلام فعلال بالفتح في غير المضاعف غير خزعال بمعجمتين ناقة بها طلع، وزاد ثعلب قهقاراً وقال: غيره هو جمع وقيل: صوابه قهقر وزاد غيره قسطال، وهو الغبار وفي التسهيل ففعال

وأما المصدر فبالكسر كالزلزل والمراد به الموسوس وسمي بفعله مبالغة ﴿أَلْحَتَّاسِ﴾ الذي عادته أن يخنس أي يتأخر إذا ذكر الإنسان ربه ﴿أَلَّذِي يُوسُوسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ إذا غفلوا عن ذكر ربهم وذلك كالقوة الوهمية، فإنها تساعد العقل في المقدمات فإذا آل الأمر إلى النتيجة خنس، وأخذت توسوسه وتشككه ومحل الذي الجر على الصفة، أو النصب أو الرفع على الذم ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ بيان للوسواس أو للذي أو متعلق بيوسوس أي يوسوس في صدورهم من جهة الجنة والناس، وقيل: بيان للناس على أن المراد به ما يعم الثقلين وفيه تعسف إلا أن يراد به الناسي كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [سورة القمر،

بالكسر يكون مصدر فوعل كحيقال وظاهر كلام المصنف إنه اسم مصدر والفرق بين المصدر واسم المصدر أن اسم الحدث إن اعتبر فيه صدره من الفاعل فمصدر وإلا فهو اسم مصدر، وقال الرضي: اسم المصدر ما بدئ بميم زائدة كمقتل أو كان اسم عين استعمل بمعنى المصدر وفيه كلام ليس هذا محل بسطه. قوله: (الخناس) هو صيغة مبالغة أو نسبة، وقوله: وذلك كالقوة الوهمية تنظير لا تفسير وتمثيل فإن السياق لا يساعده، وكذا قوله من الجنة وما قيل من أن التشبيه في الخنوس والوسوسة، كما قيل: فإن الوهم شيطان رجيم لا محصل له، وقوله: بيان للوسواس بمعنى الموسوس، وقوله: من جهة الجنة إشارة إلى أن من ابتدائية كما في الكشاف، وإذا قدر قطعه رفعا ونصبا حسن الوقف على الخناس وجوز فيه الحالية من ضمير يوسوس والبدلية من قوله: من شر بإعادة الجار وتقدير المضاف والبدلية من الوسواس على أن من تبعية والوسوسة من جهة الجنة بأن يلقي في قلبه علمهم بالغيب ونفعهم وضرهم ومن جهة الناس كذلك بالكهانة والتنجيم. قوله: (وفيه تعسف) لأنه بناء على ما نقل عن الكلبي من أنه يقال: ناس من الجن والمعروف خلافه مع ما فيه من جعل قسم الشيء قسيماً له، ومثله لا يناسب بلاغة القرآن، وإن سلم صحته والتعسف سلوك غير الجادة والمراد به التكلف بلا طائل. قوله: (إلا أن يراد الخ) فيكتفي بالكسرة عن الياء، وهذا مع تكلفه أقرب مما قبله، وقد قرئ قوله تعالى من حيث أفاض الناس بكسر الناس شذوذاً، ثم إنه قيل: إن حروف هذه السورة غير المكرر اثنان وعشرون حرفاً وكذا حروف الفاتحة بعدد السنين التي نزل فيها القرآن، وهو سر بديع كما قيل إن الحروف فيه أو لها باء وآخرها سين فكأنه قيل بس لأنه كاف عن كل ما سواه إشارة إلى قوله: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٣٨] ومثله من الرموز كثير لكن لا ينبغي أن يقال إنه مراد الله تعالى، وقوله عن النبي ﷺ الخ<sup>(١)</sup> حديث موضوع. اللهم إنك تعلم أنني مخضت أيامي عن بذرتها وأعلمت مطايا الجدّ وحياد النظر في ميادين حلبتها حتى بيض نسخة عمري المشيب، وأبلي بلبسه بردى القشيب، ونثر خريفه خضر أوراقي، وأشغل الرأس شيباً واستنارت به آفاقي، فرأيت ما ضاع من متاع حياتي، وقيمت

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

الآية: [٦] فإن نسيان حق الله تعالى يعم الثقلين. عن النبي ﷺ: «من قرأ المعوذتين فكأنما قرأ الكتب التي أنزلها الله تبارك وتعالى».

لألتقط ما انتشر من در الأوقاف وندمت على ترك التجارة، وناهيك بعدم الريح من خسارة لولا برهة جاد بها أبو العجب على ما به من فتنة وفينة بعد فينة في خدمة الكتاب والسنة:  
فإن كان هذا الدمع يجري صباية على غير سعدي فهو دمع مضيغ

وما تفيد الجواهر ضالاً في يباب، سكانه سعال وضبباب، وقصوره صم الصخور وأنهاره السراب وما ينفع البذر على صفوان المسيل، وما يغني عرق العجين من أتى السوق بتفضه بعد الأصيل، غير أنني أتوسل إلى الكريم، بكلامه القديم ورسوله العظيم أن يعزني بعزه الذي لا يضام، ويدخلني حصن حفظه الذي لا يرام، ويغنيني عما سواه، ويشرح صدري لكل ما يرضاه يا ظاهراً إليه مرجع ضمائرنا، اجعل القرآن ربيع قلوبنا ونور أبصارنا وبصائرنا.

وليس يخيب من يرجو كريماً

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.



فهرس محتويات

الجزء التاسع

من

كتاب حاشية الشهاب



## الفهرس

### تفسير سورة والنجم

٢٥ .....	الآيتان: ٢ و ٣	٣ .....	الآية: ١
٢٦ .....	الآية: ٤	٤ .....	الآيات: ٢ - ٤
٢٧ .....	الآيتان: ٥ و ٦	٥ .....	الآيتان: ٥ و ٦
٢٨ .....	الآية: ٧	٦ .....	الآيات: ٧ - ٩
٢٩ .....	الآيتان: ٨ و ٩	٧ .....	الآيتان: ١٠ و ١١
٣٠ .....	الآيات: ١٠ - ١٢	٨ .....	الآيتان: ١٢ و ١٣
٣١ .....	الآيات: ١٣ - ١٥	٩ .....	الآيات: ١٤ - ١٧
٣٢ .....	الآيات: ١٦ - ١٩	١٠ .....	الآيات: ١٨ - ٢٠
٣٣ .....	الآيات: ٢٠ - ٢٤	١١ .....	الآيات: ٢١ - ٢٣
٣٤ .....	الآيات: ٢٥ - ٢٧	١٢ .....	الآيات: ٢٤ - ٢٦
٣٥ .....	الآيات: ٢٨ - ٣١	١٣ .....	الآيات: ٢٧ - ٢٩
٣٦ .....	الآيات: ٣٢ - ٣٧	١٤ .....	الآيتان: ٣٠ و ٣١
٣٧ .....	الآيات: ٣٨ - ٤٣	١٥ .....	الآية: ٣٢
٣٨ .....	الآية: ٤٤	١٦ .....	الآيتان: ٣٣ و ٣٤
٣٩ .....	الآيات: ٤٥ - ٤٨	١٧ .....	الآيات: ٣٥ - ٣٨
٤٠ .....	الآيتان: ٤٩ و ٥٠	١٨ .....	الآيات: ٣٩ - ٤١
٤١ .....	الآيات: ٥١ - ٥٥	١٩ .....	الآية: ٤٢

### تفسير سورة الرحمن

٤٣ .....	الآيات: ١ - ٤
٤٤ .....	الآيتان: ٥ و ٦
٤٥ .....	الآية: ٧
٤٦ .....	الآيتان: ٨ و ٩
٤٧ .....	الآيات: ١٠ - ١٢
٤٨ .....	الآيات: ١٣ - ١٦

### تفسير سورة القمر

٢٤ .....	الآية: ١
----------	----------

٨٠	..... الآية: ٧٦	٤٩	..... الآيات: ١٧ - ٢٢
٨١	..... الآيات: ٧٧ - ٧٩	٥٠	..... الآيات: ٢٣ - ٢٥
٨٢	..... الآيات: ٨٠ - ٨٢	٥١	..... الآيتان: ٢٦ و ٢٧
٨٣	..... الآيات: ٨٣ - ٨٦	٥٢	..... الآيتان: ٢٨ و ٢٩
٨٤	..... الآيات: ٨٧ - ٩١	٥٣	..... الآيات: ٣٠ - ٣٢
٨٥	..... الآيات: ٩٢ - ٩٦	٥٤	..... الآيات: ٣٣ - ٣٥

## تفسير سورة الحديد

٨٧	..... الآية: ١	٥٥	..... الآيات: ٣٦ - ٤١
٨٨	..... الآيتان: ٢ و ٣	٥٦	..... الآيات: ٤٢ - ٤٦
٩٠	..... الآيات: ٤ - ٧	٥٨	..... الآيات: ٤٧ - ٥٦
٩١	..... الآية: ٨	٥٩	..... الآيات: ٥٧ - ٦١
٩٢	..... الآيتان: ٩ و ١٠	٦٠	..... الآيات: ٦٢ - ٧١
٩٥	..... الآية: ١١	٦١	..... الآيات: ٧٢ - ٧٦
٩٦	..... الآيتان: ١٢ و ١٣	٦٢	..... الآيتان: ٧٧ و ٧٨

## تفسير سورة الواقعة

٩٧	..... الآيتان: ١٤ و ١٥	٦٤	..... الآيتان: ١ و ٢
٩٩	..... الآية: ١٦	٦٥	..... الآيتان: ٣ و ٤
١٠٠	..... الآيتان: ١٧ و ١٨	٦٦	..... الآيات: ٥ - ٩
١٠١	..... الآية: ١٩	٦٧	..... الآيات: ١٠ - ١٢
١٠٢	..... الآية: ٢٠	٦٨	..... الآيات: ١٣ - ١٧
١٠٣	..... الآية: ٢١	٦٩	..... الآيات: ١٨ - ٢٢
١٠٤	..... الآيتان: ٢٢ و ٢٣	٧٠	..... الآيات: ٢٣ - ٣١
١٠٥	..... الآيتان: ٢٤ و ٢٥	٧١	..... الآيات: ٣٢ - ٣٨
١٠٧	..... الآيتان: ٢٦ و ٢٧	٧٢	..... الآيات: ٣٩ - ٤٧
١٠٩	..... الآية: ٢٨	٧٣	..... الآيات: ٤٨ - ٥٤
١١٠	..... الآية: ٢٩	٧٤	..... الآية: ٥٥

## تفسير سورة المجادلة

١١٢	..... الآية: ١	٧٥	..... الآيات: ٥٦ - ٥٨
١١٣	..... الآية: ٢	٧٦	..... الآيات: ٥٩ - ٦٤
١١٤	..... الآية: ٣	٧٧	..... الآيات: ٦٥ - ٦٩
١١٨	..... الآية: ٤	٧٨	..... الآيات: ٧٠ - ٧٣
		٧٩	..... الآيتان: ٧٤ و ٧٥

١٦٢	..... الآية: ١٢	١١٩	..... الآية: ٥
١٦٣	..... الآية: ١٣	١٢٠	..... الآيتان: ٦ و ٧
<b>تفسير سورة الصف</b>			
١٦٥	..... الآيات: ١ - ٤	١٢٢	..... الآية: ٨
١٦٦	..... الآية: ٥	١٢٣	..... الآيات: ٩ - ١١
١٦٧	..... الآيتان: ٦ و ٧	١٢٥	..... الآية: ١٢
١٦٨	..... الآيات: ٨ - ١٠	١٢٦	..... الآية: ١٣
١٦٩	..... الآيتان: ١١ و ١٢	١٢٧	..... الآية: ١٤
١٧٠	..... الآيتان: ١٣ و ١٤	١٢٨	..... الآيتان: ١٥ و ١٦
<b>تفسير سورة الجمعة</b>			
١٧٢	..... الآيتان: ١ و ٢	١٢٩	..... الآيات: ١٧ - ١٩
١٧٣	..... الآيات: ٣ - ٧	١٣٠	..... الآيات: ٢٠ - ٢٢
١٧٤	..... الآيتان: ٨ و ٩	<b>تفسير سورة الحشر</b>	
١٧٦	..... الآيتان: ١٠ و ١١	١٣٢	..... الآيتان: ١ و ٢
<b>تفسير سورة المنافقين</b>			
١٧٨	..... الآيتان: ١ و ٢	١٣٦	..... الآيات: ٣ - ٥
١٧٩	..... الآيتان: ٣ و ٤	١٣٧	..... الآية: ٦
١٨١	..... الآية: ٥	١٣٨	..... الآية: ٧
١٨٢	..... الآيات: ٦ - ٨	١٣٩	..... الآية: ٨
١٨٣	..... الآيتان: ٩ و ١٠	١٤٠	..... الآية: ٩
١٨٤	..... الآية: ١١	١٤٣	..... الآيات: ١٠ - ١٢
<b>تفسير سورة التغابن</b>			
١٨٥	..... الآية: ١	١٤٤	..... الآيات: ١٣ - ١٥
١٨٦	..... الآيات: ٢ - ٤	١٤٥	..... الآيتان: ١٦ و ١٧
١٨٧	..... الآيات: ٥ - ٧	١٤٦	..... الآيتان: ١٨ و ١٩
١٨٨	..... الآيتان: ٨ و ٩	١٤٧	..... الآيات: ٢٠ - ٢٢
١٨٩	..... الآيات: ١٠ - ١٣	١٤٨	..... الآيتان: ٢٣ و ٢٤
١٩٠	..... الآيات: ١٤ - ١٨	<b>تفسير سورة الممتحنة</b>	
		١٥٠	..... الآية: ١
		١٥٣	..... الآية: ٢
		١٥٤	..... الآية: ٣
		١٥٥	..... الآية: ٤
		١٥٧	..... الآيات: ٥ - ٧
		١٥٨	..... الآيات: ٨ - ١٠
		١٦١	..... الآية: ١١

٢٢٩	الآية : ٢١
٢٣٠	الآية : ٢٢
٢٣١	الآيات : ٢٣ - ٢٥
٢٣٢	الآيات : ٢٦ - ٢٩
٢٣٣	الآية : ٣٠

## تفسير سورة ن

٢٣٤	الآية : ١
٢٣٥	الآيتان : ٢ و ٣
٢٣٦	الآيات : ٤ - ٧
٢٣٧	الآيات : ٨ - ١٠
٢٣٨	الآيات : ١١ - ١٥
٢٣٩	الآيات : ١٦ - ١٨
٢٤٠	الآيات : ١٩ - ٢٣
٢٤١	الآيتان : ٢٤ و ٢٥
٢٤٢	الآيات : ٢٦ - ٣٣
٢٤٣	الآيات : ٣٤ - ٣٩
٢٤٤	الآيتان : ٤٠ و ٤١
٢٤٥	الآية : ٤٢
٢٤٦	الآيتان : ٤٣ و ٤٤
٢٤٧	الآيات : ٤٥ - ٥٠
٢٤٨	الآية : ٥١
٢٤٩	الآية : ٥٢

## تفسير سورة الحاقة

٢٥٠	الآية : ١
٢٥١	الآيات : ٢ - ٦
٢٥٢	الآية : ٧
٢٥٣	الآيات : ٨ - ١٢
٢٥٤	الآية : ١٣
٢٥٥	الآيات : ١٤ - ١٧
٢٥٦	الآيتان : ١٨ و ١٩

## تفسير سورة الطلاق

١٩١	الآية : ١
١٩٤	الآية : ٢
١٩٥	الآية : ٣
١٩٦	الآية : ٤
١٩٨	الآية : ٥
١٩٩	الآية : ٦
٢٠٠	الآيات : ٧ - ١١
٢٠٢	الآية : ١٢

## تفسير سورة التحريم

٢٠٣	الآية : ١
٢٠٤	الآيتان : ٢ و ٣
٢٠٥	الآية : ٤
٢٠٧	الآية : ٥
٢٠٨	الآية : ٦
٢٠٩	الآيتان : ٧ و ٨
٢١٠	الآيتان : ٩ و ١٠
٢١١	الآيتان : ١١ و ١٢

## تفسير سورة الملك

٢١٣	الآيتان : ١ و ٢
٢١٥	الآية : ٣
٢١٨	الآيتان : ٤ و ٥
٢١٩	الآيتان : ٦ و ٧
٢٢٠	الآيتان : ٨ و ٩
٢٢٢	الآيات : ١٠ - ١٢
٢٢٤	الآية : ١٣
٢٢٥	الآية : ١٤
٢٢٦	الآيتان : ١٥ و ١٦
٢٢٧	الآيات : ١٧ - ١٩
٢٢٨	الآية : ٢٠

٢٨٦ .....	الآيات: ٢٤ و ٢٥	٢٥٧ .....	الآيات: ٢٠ و ٢١
٢٨٧ .....	الآيات: ٢٦ و ٢٧	٢٥٨ .....	الآيات: ٢٢ - ٢٥
٢٨٨ .....	الآية: ٢٨	٢٥٩ .....	الآيات: ٢٦ - ٣٢
<b>تفسير سورة الجن</b>		٢٦٠ .....	الآيات: ٣٣ - ٣٧
٢٨٩ .....	الآية: ١	٢٦١ .....	الآيات: ٣٨ - ٤٢
٢٩٠ .....	الآية: ٢	٢٦٢ .....	الآيات: ٤٣ - ٤٧
٢٩١ .....	الآية: ٣	٢٦٣ .....	الآيات: ٤٨ - ٥٢
٢٩٢ .....	الآيات: ٤ و ٥	<b>تفسير سورة المعارج</b>	
٢٩٣ .....	الآيات: ٦ - ٨	٢٦٤ .....	الآية: ١
٢٩٤ .....	الآيات: ٩ و ١٠	٢٦٥ .....	الآيات: ٢ - ٤
٢٩٥ .....	الآيات: ١١ - ١٣	٢٦٧ .....	الآيات: ٥ - ٨
٢٩٦ .....	الآيات: ١٤ - ١٦	٢٦٨ .....	الآيات: ٩ - ١٢
٢٩٧ .....	الآيات: ١٧ و ١٨	٢٦٩ .....	الآيات: ١٣ - ١٦
٢٩٨ .....	الآية: ١٩	٢٧٠ .....	الآية: ١٧
٢٩٩ .....	الآيات: ٢٠ - ٢٢	٢٧١ .....	الآيات: ١٨ - ٢١
٣٠٠ .....	الآيات: ٢٣ و ٢٤	٢٧٢ .....	الآية: ٢٢
٣٠١ .....	الآيات: ٢٥ - ٢٧	٢٧٣ .....	الآيات: ٢٣ - ٣٣
٣٠٣ .....	الآية: ٢٨	٢٧٤ .....	الآيات: ٣٤ - ٣٩
<b>تفسير سورة المزمل</b>		٢٧٥ .....	الآيات: ٤٠ - ٤٣
٣٠٤ .....	الآية: ١	٢٧٦ .....	الآية: ٤٤
٣٠٦ .....	الآيات: ٢ - ٤	<b>تفسير سورة نوح</b>	
٣٠٨ .....	الآية: ٥	٢٧٧ .....	الآية: ١
٣٠٩ .....	الآية: ٦	٢٧٨ .....	الآيات: ٢ - ٤
٣١٠ .....	الآيات: ٧ و ٨	٢٧٩ .....	الآيات: ٥ و ٦
٣١١ .....	الآيات: ٩ - ١١	٢٨٠ .....	الآيات: ٧ - ٩
٣١٢ .....	الآيات: ١٢ - ١٤	٢٨١ .....	الآية: ١٠
٣١٣ .....	الآيات: ١٥ - ١٧	٢٨٢ .....	الآيات: ١١ - ١٣
٣١٤ .....	الآيات: ١٨ و ١٩	٢٨٣ .....	الآية: ١٤
٣١٥ .....	الآية: ٢٠	٢٨٤ .....	الآيات: ١٥ - ١٩
		٢٨٥ .....	الآيات: ٢٠ - ٢٣

		تفسير سورة المدثر	
٣٥٠	..... الآية : ٢	٣١٩	..... الآية : ١
٣٥٢	..... الآيات : ٣ - ٥	٣٢٠	..... الآية : ٢
٣٥٣	..... الآيات : ٦ و ٧	٣٢١	..... الآيات : ٣ و ٤
٣٥٤	..... الآيات : ٨ - ١٠	٣٢٢	..... الآيات : ٥ و ٦
٣٥٥	..... الآيات : ١١ و ١٢	٣٢٤	..... الآيات : ٧ - ١٠
٣٥٦	..... الآيات : ١٣ و ١٤	٣٢٥	..... الآيات : ١١ - ١٣
٣٥٧	..... الآيات : ١٥ - ١٧	٣٢٦	..... الآيات : ١٤ و ١٥
٣٥٨	..... الآيات : ١٨ - ٢٠	٣٢٧	..... الآيات : ١٦ - ١٨
٣٥٩	..... الآية : ٢١	٣٢٨	..... الآيات : ١٩ و ٢٠
٣٦١	..... الآيات : ٢٢ و ٢٣	٣٢٩	..... الآيات : ٢١ - ٢٨
٣٦٢	..... الآية : ٢٤	٣٣٠	..... الآيات : ٢٩ و ٣٠
٣٦٣	..... الآيات : ٢٥ و ٢٦	٣٣١	..... الآية : ٣١
٣٦٤	..... الآيات : ٢٧ و ٢٨	٣٣٤	..... الآيات : ٣٢ - ٣٦
٣٦٥	..... الآيات : ٢٩ و ٣٠	٣٣٥	..... الآيات : ٣٧ - ٤٤
٣٦٦	..... الآية : ٣١	٣٣٦	..... الآيات : ٤٥ - ٤٨
تفسير سورة المرسلات		٣٣٧	..... الآيات : ٤٩ - ٥٦
٣٦٧	..... الآيات : ١ - ٥	تفسير سورة القيامة	
٣٦٩	..... الآية : ٦	٣٣٨	..... الآيات : ١ و ٢
٣٧٠	..... الآيات : ٧ - ١١	٣٣٩	..... الآيات : ٣ و ٤
٣٧١	..... الآيات : ١٢ - ١٨	٣٤٠	..... الآيات : ٥ - ٧
٣٧٢	..... الآيات : ١٩ - ٢٦	٣٤١	..... الآيات : ٨ - ١٠
٣٧٣	..... الآيات : ٢٧ - ٣١	٣٤٢	..... الآيات : ١١ - ١٤
٣٧٤	..... الآيات : ٣٢ - ٣٥	٣٤٣	..... الآيات : ١٥ - ١٩
٣٧٥	..... الآيات : ٣٦ - ٤٧	٣٤٤	..... الآيات : ٢٠ - ٢٣
٣٧٦	..... الآيات : ٤٨ - ٥٠	٣٤٥	..... الآيات : ٢٤ و ٢٥
تفسير سورة النبأ		٣٤٦	..... الآيات : ٢٦ - ٣١
٣٧٧	..... الآية : ١	٣٤٧	..... الآيات : ٣٢ - ٣٥
٣٧٨	..... الآية : ٢	٣٤٨	..... الآيات : ٣٦ - ٤٠
٣٧٩	..... الآيات : ٣ - ٥	تفسير سورة الإنسان	
٣٨٠	..... الآيات : ٦ - ٩	٣٤٩	..... الآية : ١
٣٨١	..... الآيات : ١٠ - ١٤		

٤١٥ .....	الآيات: ١١ - ١٣	٣٨٣ .....	الآيتان: ١٥ و ١٦
٤١٦ .....	الآيات: ١٤ - ١٧	٣٨٤ .....	الآيتان: ١٧ و ١٨
٤١٧ .....	الآية: ١٨	٣٨٥ .....	الآية: ١٩
٤١٨ .....	الآيات: ١٩ - ٢٢	٣٨٦ .....	الآيات: ٢٠ - ٢٢
٤١٩ .....	الآيات: ٢٣ - ٢٦	٣٨٧ .....	الآيات: ٢٣ - ٢٥
٤٢٠ .....	الآيات: ٢٧ - ٣١	٣٨٨ .....	الآية: ٢٦
٤٢١ .....	الآيات: ٣٢ - ٤١	٣٨٩ .....	الآيتان: ٢٧ و ٢٨
٤٢٢ .....	الآية: ٤٢	٣٩٠ .....	الآيتان: ٢٩ و ٣٠

## تفسير سورة التكوير

٤٢٣ .....	الآيتان: ١ و ٢	٣٩١ .....	الآيات: ٣١ - ٣٦
٤٢٤ .....	الآيات: ٣ - ٥	٣٩٣ .....	الآية: ٣٧
٤٢٥ .....	الآيات: ٦ - ٩	٣٩٤ .....	الآيتان: ٣٨ و ٣٩
٤٢٦ .....	الآيات: ١٠ - ١٢	٣٩٥ .....	الآية: ٤٠

## تفسير سورة النازعات

٤٢٧ .....	الآيات: ١٣ - ١٥	٣٩٧ .....	الآيات: ١ - ٥
٤٢٨ .....	الآيات: ١٦ - ١٨	٤٠٠ .....	الآيات: ٦ - ٨
٤٢٩ .....	الآيات: ١٩ - ٢١	٤٠١ .....	الآيات: ٩ - ١٢
٤٣٠ .....	الآيات: ٢٢ - ٢٤	٤٠٢ .....	الآيات: ١٣ - ١٧
٤٣١ .....	الآيات: ٢٥ - ٢٨	٤٠٣ .....	الآيات: ١٨ - ٢١
٤٣٢ .....	الآية: ٢٩	٤٠٤ .....	الآيات: ٢٢ - ٢٥

## تفسير سورة انفطرت

٤٣٣ .....	الآيات: ١ - ٥	٤٠٥ .....	الآيات: ٢٦ - ٢٨
٤٣٤ .....	الآية: ٦	٤٠٦ .....	الآيات: ٢٩ - ٣٣
٤٣٥ .....	الآيات: ٧ - ٩	٤٠٧ .....	الآيات: ٣٤ - ٣٦
٤٣٦ .....	الآيات: ١٠ - ١٦	٤٠٨ .....	الآيات: ٣٧ - ٤٠
٤٣٧ .....	الآيات: ١٧ - ١٩	٤٠٩ .....	الآيات: ٤١ - ٤٣
		٤١٠ .....	الآيتان: ٤٤ و ٤٥
		٤١١ .....	الآية: ٤٦

## تفسير سورة المطففين

٤٣٩ .....	الآيتان: ١ و ٢	٤١٢ .....	الآيتان: ١ و ٢
٤٤٠ .....	الآيتان: ٣ و ٤	٤١٣ .....	الآيتان: ٣ و ٤
٤٤١ .....	الآيات: ٥ - ٩	٤١٤ .....	الآيات: ٥ - ١٠

٤٦٩	.....	الآيات : ٢ - ٥
٤٧٠	.....	الآيتان : ٦ و ٧
٤٧١	.....	الآية : ٨
٤٧٢	.....	الآيات : ٩ - ١٢
٤٧٣	.....	الآيات : ١٣ - ١٥
٤٧٤	.....	الآيات : ١٦ - ١٩

## تفسير سورة الغاشية

٤٧٥	.....	الآيات : ١ - ٤
٤٧٦	.....	الآيات : ٥ - ٧
٤٧٧	.....	الآيات : ٨ - ١٧
٤٧٨	.....	الآيات : ١٨ - ٢٠
٤٧٩	.....	الآيات : ٢١ - ٢٤
٤٨٠	.....	الآيتان : ٢٥ و ٢٦

## تفسير سورة الفجر

٤٨٢	.....	الآيتان : ١ و ٢
٤٨٣	.....	الآية : ٣
٤٨٤	.....	الآيتان : ٤ و ٥
٤٨٥	.....	الآيات : ٦ - ٩
٤٨٦	.....	الآيات : ١٠ - ١٤
٤٨٧	.....	الآيتان : ١٥ و ١٦
٤٨٨	.....	الآية : ١٧
٤٨٩	.....	الآيات : ١٨ - ٢٢
٤٩٠	.....	الآيتان : ٢٣ و ٢٤
٤٩١	.....	الآيات : ٢٥ - ٢٧
٤٩٢	.....	الآيات : ٢٨ - ٣٠

## تفسير سورة البلد

٤٩٣	.....	الآيتان : ١ و ٢
٤٩٤	.....	الآيات : ٣ - ٥
٤٩٥	.....	الآيات : ٦ - ١٤

٤٤٢	.....	الآيات : ١٠ - ١٢
٤٤٣	.....	الآيتان : ١٣ و ١٤
٤٤٤	.....	الآيات : ١٥ - ١٨
٤٤٥	.....	الآيات : ١٩ - ٢٦
٤٤٦	.....	الآيات : ٢٧ - ٣٢
٤٤٧	.....	الآيات : ٣٣ - ٣٦

## تفسير سورة الانشقاق

٤٤٨	.....	الآيات : ١ - ٤
٤٤٩	.....	الآيات : ٥ - ٨
٤٥٠	.....	الآيات : ٩ - ١٥
٤٥١	.....	الآيات : ١٦ - ١٩
٤٥٢	.....	الآيتان : ٢٠ و ٢١
٤٥٣	.....	الآيات : ٢٢ - ٢٥

## تفسير سورة البروج

٤٥٤	.....	الآيات : ١ - ٣
٤٥٥	.....	الآية : ٤
٤٥٧	.....	الآيات : ٥ - ٨
٤٥٨	.....	الآيتان : ٩ و ١٠
٤٥٩	.....	الآيات : ١١ - ١٤
٤٦٠	.....	الآيات : ١٥ - ٢٠
٤٦١	.....	الآيتان : ٢١ - ٢٢

## تفسير سورة الطلاق

٤٦٢	.....	الآيات : ١ - ٤
٤٦٣	.....	الآيتان : ٥ و ٦
٤٦٤	.....	الآية : ٧
٤٦٥	.....	الآيات : ٨ - ١٠
٤٦٦	.....	الآيات : ١١ - ١٧

## تفسير سورة سبح

٤٦٨	.....	الآية : ١
-----	-------	-----------



٥٧٨ ..... الآية : ٢

٥٧٩ ..... الآية : ٣

### تفسير سورة الكافرون

٥٨١ ..... الآيات : ١ - ٣

٥٨٢ ..... الآيتان : ٤ و ٥

### تفسير سورة النصر

٥٨٥ ..... الآيات : ١ - ٣

### تفسير سورة تبت

٥٨٩ ..... الآية : ١

٥٩٠ ..... الآية : ٢

٥٩٢ ..... الآيتان : ٣ و ٤

٥٩٣ ..... الآية : ٥

### تفسير سورة الإخلاص

٥٩٥ ..... الآية : ١

٥٩٧ ..... الآية : ٢

٥٩٨ ..... الآية : ٣

٥٩٩ ..... الآية : ٤

### تفسير سورة الفلق

٦٠٢ ..... الآية : ١

٦٠٣ ..... الآيتان : ٢ و ٣

٦٠٤ ..... الآية : ٤

٦٠٥ ..... الآية : ٥

### تفسير سورة الناس

٦٠٨ ..... الآيات : ١ - ٣

٦٠٩ ..... الآية : ٤

٦١٠ ..... الآيتان : ٥ و ٦

### تفسير سورة القارعة

٥٥٤ ..... الآيات : ١ - ٩

٥٥٥ ..... الآيتان : ١٠ و ١١

### تفسير سورة التكاثر

٥٥٦ ..... الآيتان : ١ و ٢

٥٥٧ ..... الآيات : ٣ - ٧

٥٥٨ ..... الآية : ٨

### تفسير سورة والمصر

٥٦٠ ..... الآيتان : ١ و ٢

٥٦١ ..... الآية : ٣

### تفسير سورة الهمزة

٥٦٣ ..... الآيتان : ١ و ٢

٥٦٤ ..... الآيات : ٣ - ٨

٥٦٥ ..... الآية : ٩

### تفسير سورة الفيل

٥٦٦ ..... الآية : ١

٥٦٨ ..... الآيات : ٢ - ٤

٥٦٩ ..... الآية : ٥

### تفسير سورة قريش

٥٧٠ ..... الآيتان : ١ و ٢

٥٧١ ..... الآيتان : ٣ و ٤

### تفسير سورة الماعون

٥٧٣ ..... الآيتان : ١ و ٢

٥٧٤ ..... الآيات : ٣ - ٦

٥٧٥ ..... الآية : ٧

### تفسير سورة الكوثر

٥٧٧ ..... الآية : ١